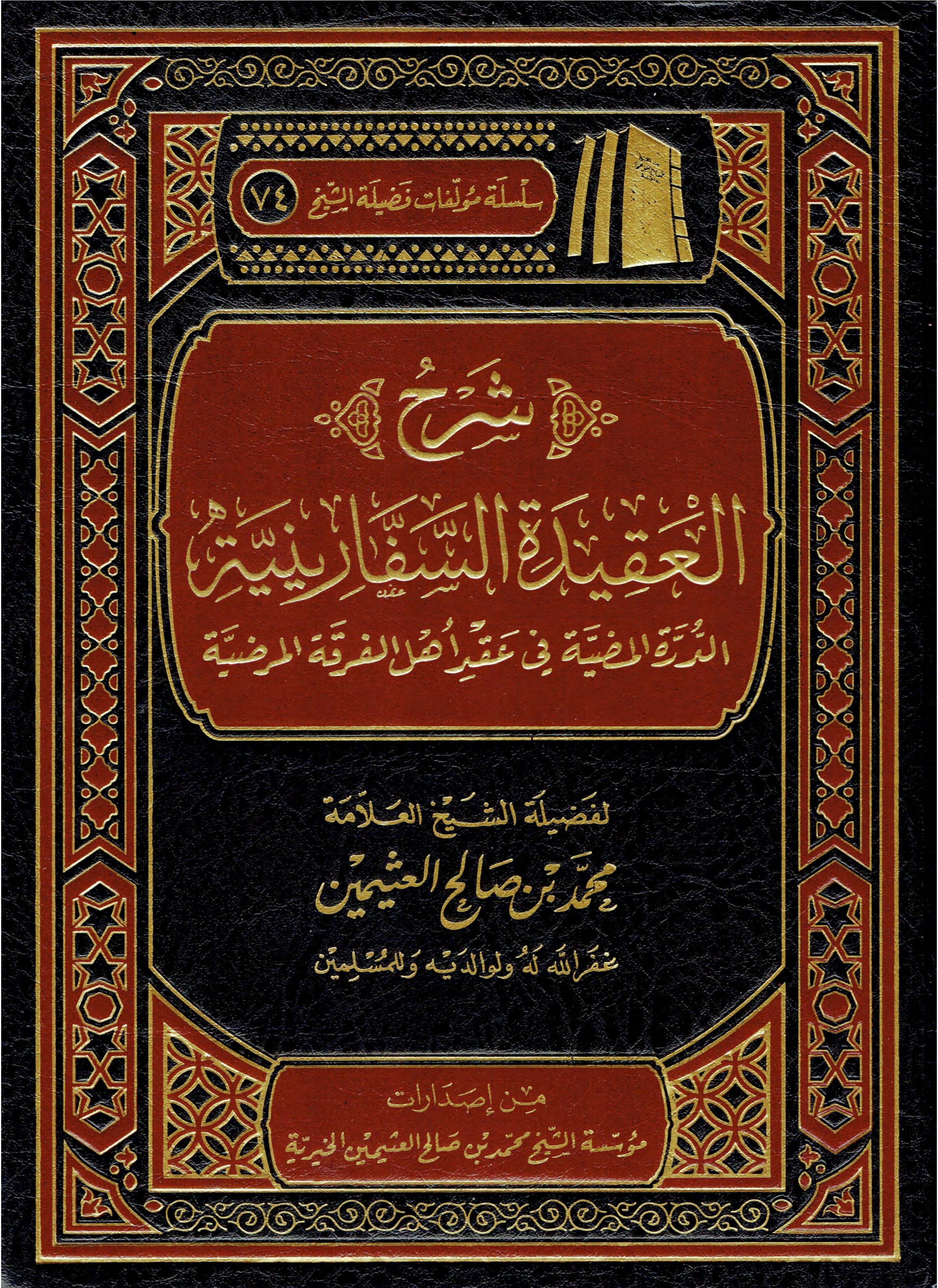
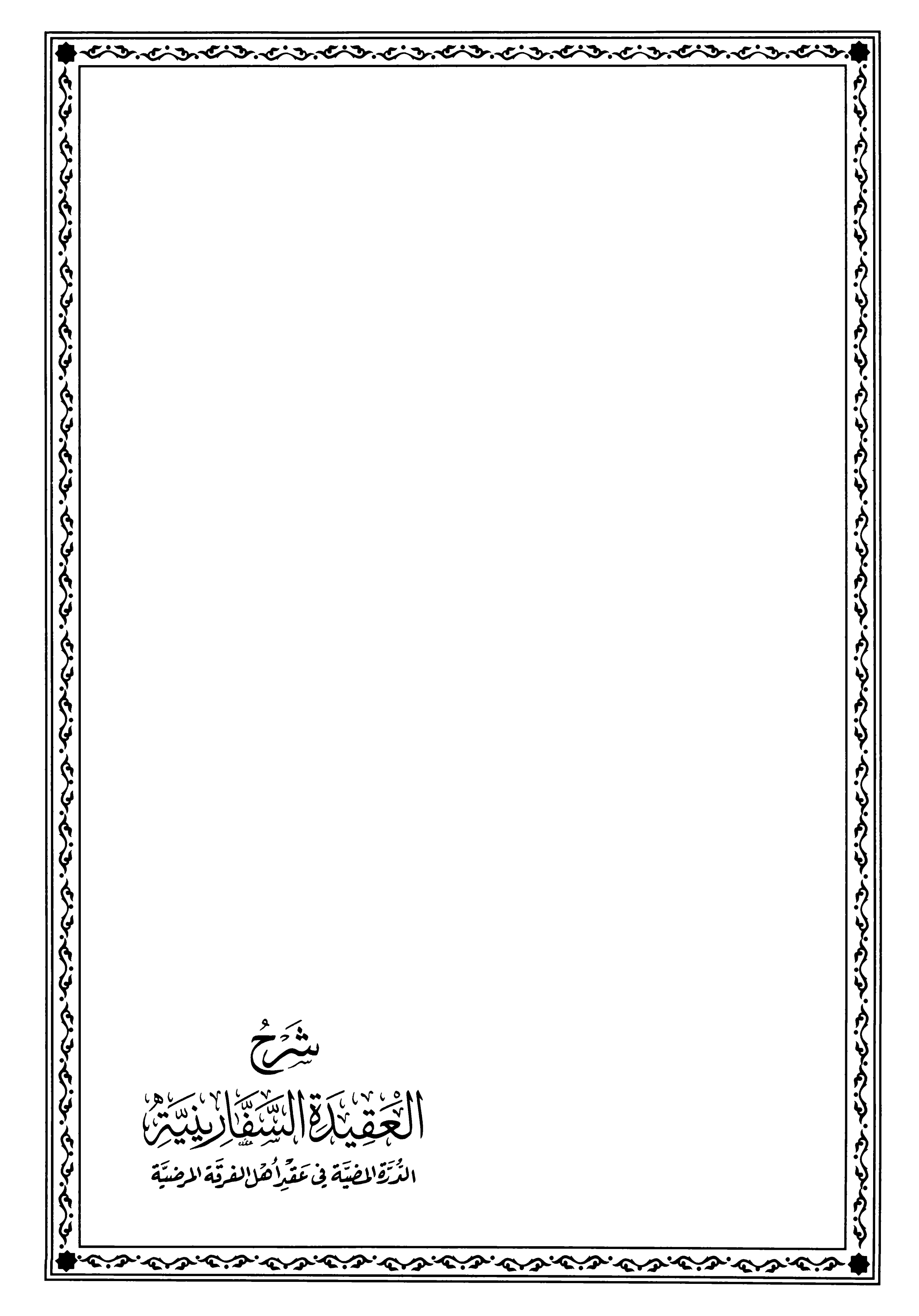


سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ
٧٤
شرح
العقيدة السفارينية
الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



شرح

العقيدة السفارينية

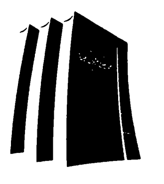
الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٣٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العثيمين، محمد بن صالح
شرح العقيدة السفارينية./ محمد بن صالح العثيمين - ط ٥ -
القصيم ،١٤٤١هـ
٧٨٧ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٧٤)
ردمك: ٩-٨٤-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨
١- العقيدة الإسلامية. أ - العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٧/٣٩٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٣٩٩٦
ردمك: ٩-٨٤-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الخامسة
١٤٤١ هـ

يُطلب الكتاب من:
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية
المملكة العربية السعودية
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩
هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩
جوّال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوّال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦
www.binothaimeen.net
info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية
دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع
١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .
هاتف و فاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٧٤)

شرح العقيدة السفارينية

الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

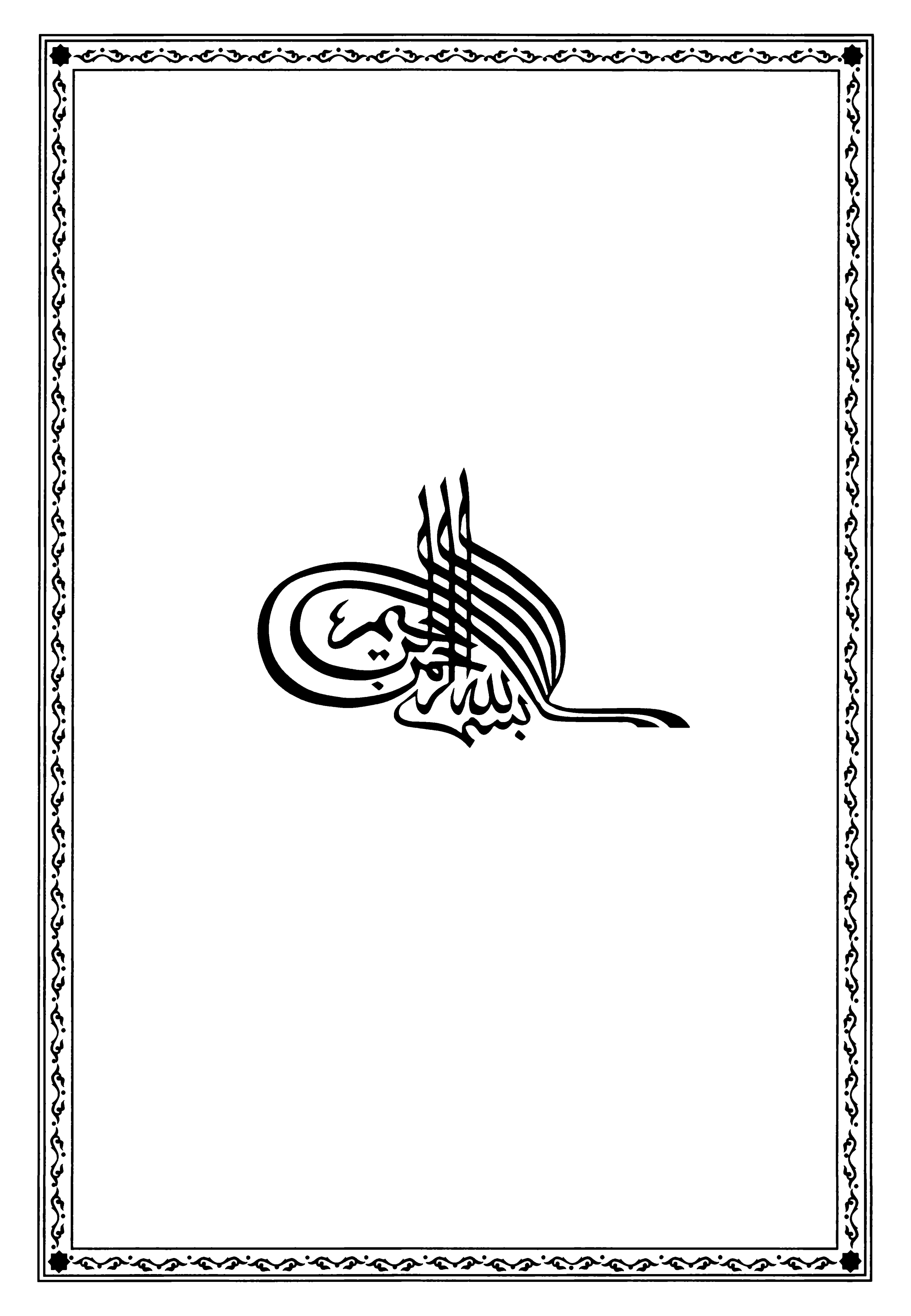
لفضيلة الشيخ العلامة

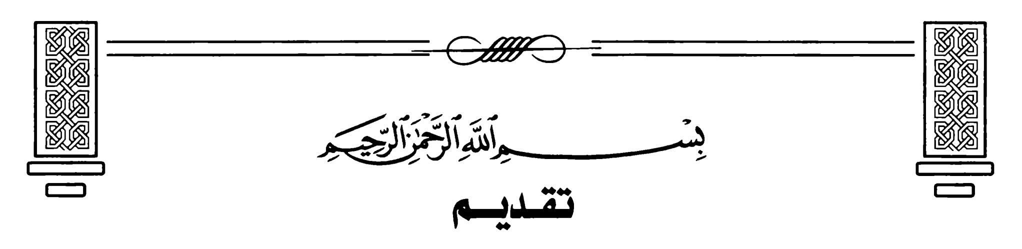
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

إنَّ الحمْدَ لله، نحْمدُه ونسْتعِينُه ونسْتغفِرُه، ونَعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا وسيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلَا مُضِل لَه، ومَن يُضْلِل فَلا هادِيَ لَه، وأشْهَد أن لا إلَه إلَّا اللهُ وحْدَه لا شَرِيك لَه، وأشْهَد أنَّ محمدًا عبْدُه ورَسولُه، صلَّى الله علَيْه وعلَى آلِه وأصْحابِه ومَن تَبِعهم بإِحْسانٍ إلَى يومِ الدِّين، وسلَّمَ تسْلِيمًا كثيرًا، أمَّا بعْد:

فإنَّ مِن توْفِيق اللهِ تَعالى -ولَهُ الحَمْد والشُّكْر- أن يسَّر لفَضيلَةِ شيْخِنا محُمَّد بْن صَالح العُثَيْمين -رَحِمه الله تعالَى- شرْحَ منْظُومةِ **(الدُّرَّة المُضِيَّة فِي عقْدِ أهْل الفِرْقة المرْضِيَّة)** الشَّهِيرة **(بالعَقِيدة السَّفارِينيَّة)** للعَلَّامة الشَّيْخ محُمَّد بْن أحْمَد بْن سالم بْن سُلَيْمان السَّفَّارِينيِّ النَّابلْسيِّ الحنبليِّ المتوَفَّى -رَحِمه الله تعالى- عامَ ١١٨٨هـ. رَحِمهُ اللهُ رحْمةً واسِعةً وأسْكَنه فَسِيح جنَّاتِه وجَزاه عَن الإِسْلام والمسْلِمين خيرًا.

وقَد شرَحَها شيْخُنا -رَحِمه الله تَعالى- عِدَّة شُروحاتٍ كانَ آخِرَها ذَلك الشَّرحُ المسجَّلُ صوتيًا عامَ ١٤١٠هـ ضِمْنَ الدُّروسِ العِلْميَّة الَّتي كانَ يعْقِدُها فضِيلَتُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- في جَامعِهِ بمَدينَةِ عُنَيْزةَ وهُو الَّذي اعْتُمِد علَيْه في إخْراج الكِتاب.

وسَعْيًا لتَعْميم النَّفع بهَذا الشَّرح -إن شَاء اللهُ تعَالَى- وإنفاذًا للقوَاعِد والتَّوْجيهات الَّتي قرَّرها فضِيلَةُ شيْخنا رَحِمَهُ اللَّهُ لإخْراج مُؤلَّفاتِه وإعدادِ دُروسِه العِلْميَّة للنَّشر، عَهِدت **(مُؤسَّسة الشَّيْخ محمَّد بن صَالِح العُثَيْمينَ الخيْريَّة)** إلى الشَّيْخ مساعد بْن عَبْدِ الله السَّلْمان -أثابه اللهُ- بالعَمَل لإعْدادِه وتهيئتِه للطباعةِ، ثُمَّ

قامَ فَضِيلَة الشَّيْخ الأستاذُ الدُّكْتور/ سَامي بْن مُحَمَّد الصُّقير أثابَه اللهُ بالمراجَعَة، فجَزاهُما اللهُ خيْرًا علَى أعْمالِهِما فِي خِدْمة هَذا الكِتابِ.

نسْأَلُ اللهَ تَعالَى أن يَجْعل هَذا العَمَل خالصًا لوَجْهِه الكَريم، مُوافقًا لمرْضاتِه، نافِعًا لعِبادِه، وأنْ يَجْزي فَضيلَةَ شيْخِنا عَن الإِسْلامِ والمسْلِمينَ خَير الجَزاءِ، ويُسْكِنَه فَسيحَ جَنَّاتِه، ويُضاعِفَ لَهُ المثوبَةَ والأَجْر، ويُعْلِيَ درَجتَهُ فِي المهْدِيِّين، إنَّه سَميعٌ قريبٌ.

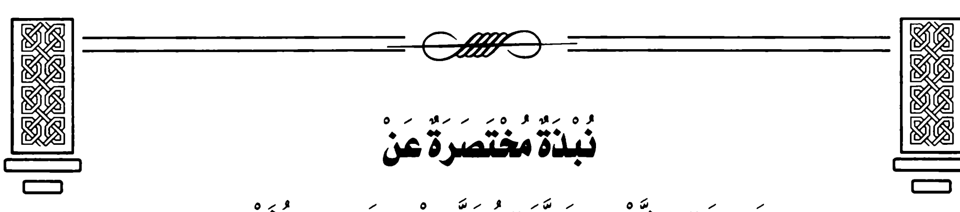
وصلَّى اللهُ وسلَّم وبَارِكَ علَى عبْدِه ورَسُولِه، خاتَم النَّبيِّين، وإِمام المتَّقِين، وسيِّد الأَوَّلين والآخِرينَ، نبيِّنا مُحمَّد وعلَى آلِه وأصْحابِه والتَّابِعينَ لهُم بإِحْسانٍ إلى يوْم الدِّين.

القِسمُ العلميُّ

فِي مُؤسَّسة الشَّيْخ مُحمَّد بْن صَالِح العُثَيْمِين الخَيْرِيَّة

٣ ذو الحجَّة ١٤٤٠هـ





نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ
فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين
١٣٤٧- ١٤٢١هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرِع الزَّاهِد، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُحَافَظات القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحمن بن سُلَيْمان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابةَ، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحٍ الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشَّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَرِيمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ ولَمَّا يتجاوز الرَّابعةَ عَشْرَةَ مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمن بنُ ناصرٍ السّعْـديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلـوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ[١] مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئين مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرٍ السّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُختَصراتِ المُتونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرٍ السّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أخذ عَنْهُ العِلْمَ -مَعْرفةً وطَرِيقةً- أَكْثَرَ ممَّا أخذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليٍّ بن عـودانَ -رَحِمَهُ اللهُ- قـاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه[٢] أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فـاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامـةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرٍ السّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فـأَذِنَ لـه، والتَحق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسـونَ فِيه حِـينذَاكَ، ومِنْهُمْ: العـلَّامَةُ المُفَسِّـرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِي -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعالَى-.

---

(١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع (ت١٣٨٧هـ)، وعلي بن حمد الصالحي (ت١٤١٥هـ) رَحِمَهُما الله تَعالَى.

(٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى.

وفي أثناءِ ذَلكَ اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقرَأ عليه في المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به في عِلم الحَدِيث، والنَّظر في آراءِ فُقهاءِ المَذاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّأثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ ناصرٍ السّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بالرِّياض، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِعِ الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

ولَمَّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرٍ السّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- فتوَلّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

ولَمَّا كَثُرَ الطَّلَبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ

وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلٍ جادٍّ، لَا لِمُجرَّدِ الاستماعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عام (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدريسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبَوِيِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورَمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بِهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إلَى النَّاسِ.

آثارُه العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللِّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَما صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجَهُ الإذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزَةِ لِلحَدِيثِ الشَّرِيفِ والسِّيرَةِ النَّبوِيَّةِ، والمُتُونِ والمَنْظُوماتِ

فِي العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ والنَّحْويَّةِ.

وَإِنفاذًا لِلقَـواعِدِ والضَّـوابِطِ والتَّوْجيهاتِ التِي قَرَّرهـا فَضيلتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواهُ، ولقاءاتِه؛ تَقُـوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَـوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً علَى تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ[1]، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُه وجُهُودُه الأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مَجالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعمالٌ كَثِيرةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماءِ فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لِقسْمِ العَقِيدةِ فِيها.
- وفِي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ

(١) www.binothaimeen.net

لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

- عُضـوًا فِي لجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِـمِ الحَجِّ، مِن عـام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفـاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأَحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيرِيَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَما أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالَمِ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ علَى أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ عن أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَرِيعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرامِجِ الإذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ) مِن إذاعةِ القرآنِ الكريمِ.
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
- رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجدْوَلَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْرِيَّةً وسَنَوِيَّةً.
- شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولأنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وإرشادِهِم إلَى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحصيلِه، وعَمِلَ علَى استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ علَى تَعْلِيمِهِمْ وتَحمُّلِ أَسئلَتِهِمُ الكثيرةِ المتنوِّعةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.

- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعمالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومَجالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِمَا تَحَلَّى بِهِ مِن صِفاتِ العُلَماءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأَنُّوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا على دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزَةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتْها لَجْنَةُ الاخْتِيارِ لِمَنْحِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بِأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لِمَصْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
- ثانِيًا: انتِفاعُ الكَثيرينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
- ثالِثًا: إِلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
- رابِعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتِّباعُه أُسلوبًا مُتميِّزًا فِي الدَّعْوةِ إِلَى اللهِ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنةِ، وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَوم الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤَثِّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَقبرةِ العَدْلِ بمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

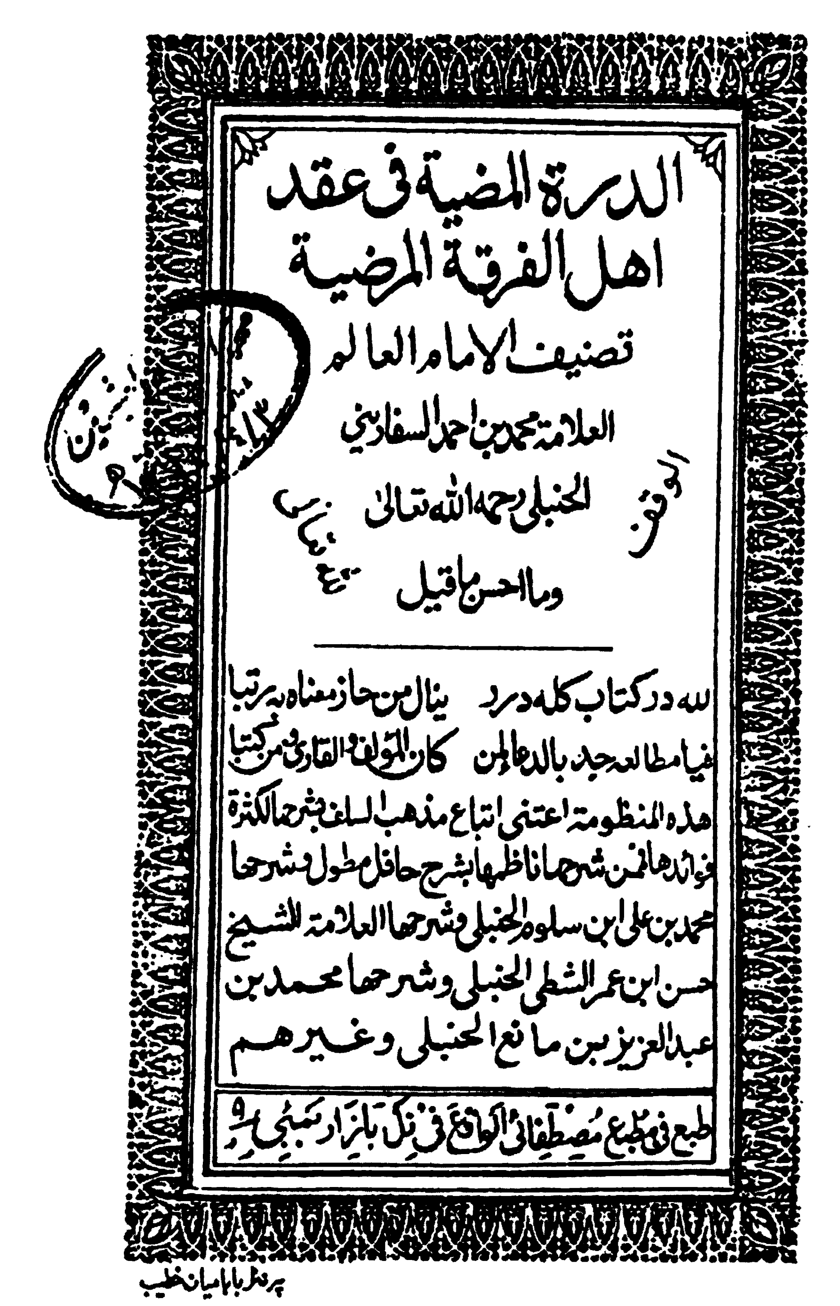
وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْـرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِـهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِـهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةِ





الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية

تصنيف الإمام العالم

العلامة محمد بن احمد السفاريني

الحنبلي رحمه الله تعالى

وما احسن ما قيل

لله در كتاب كله درر ينال من حاز معناه به رتبا
فيا مطالعه جد بالدعا لمن كان المؤلف والقاري ومن كتبا

هذه المنظومة اعتنى اتباع مذهب السلف بشرحها لكثرة فوائدها فممن شرحها ناظمها بشرح حافل مطول وشرحها محمد بن علي ابن سلوم الحنبلي وشرحها العلامة الشيخ حسن ابن عمر الشطي الحنبلي وشرحها محمد بن عبد العزيز بن مانع الحنبلي وغيرهم

طبع في مطبع مصطفائي الواقع في نل بازار بمبئي

پرنٹر بابا میان خطیب

صورة من غلاف النسخة الخاصة بفضيلة الشيخ الشارح، محمد بن صالح العثيمين، رحمه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

عدد هذه القصيدة المباركة مئتان واحد عشر(١) بيتا

الحمد لله القديم الباقي ... مقدر الآجال والارزاق

حي عليم قادر موجود ... قامت به الاشياء والوجود

دلت على وجوده الحوادث ... سبحانه فهو الحكيم الوارث

ثم الصلاة والسلام سرمدا ... على النبي المصطفى كنز الهدى

واله وصحبه الابرار ... معادن التقوى مع الاسرار

(وبعد) فاعلم ان كل العلم ... كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي

لانه العلم الذي لا ينبغي ... لعاقل لفهمه لم يبتغي

فيعلم الواجب والمحالا ... كجائز في حقه تعالى

وصار من عادة اهل العلم ... ان يعتنوا في سبر ذا بالنظم

لانه يسهل للحفظ كما ... يروق للسمع ويشفي من ظما

فمن هنا نظمت لي عقيده ... ارجوزة وجيزة مفيده

نظمتها في سلكها مقدمه ... وست ابواب كذاك خاتمه

وسمتها بالدرة المضية ... في عقد اهل الفرقة المرضية

صورة من الصفحة الأولى من نسخة الشارح رحمه الله

(١) لعلَّ هذا خطأ في العد، حيث إن أبيات المنظومة في هذه النسخة نفسها وغيرها من النسخ المطبوعة مائتان وعشرة أبيات.



هدية مني لارباب السلف — مجانبا للخوض من اهل الخلف

خذها هديت واقتني نظامي — تفز بما املت والسلام

تمت

طبع على نفقة الشاب الظريف

ناصر بن محمد بن عبد اللطيف

آل مانع

فى ٥ اجمادى الاولى

سنة ١٣٣٥

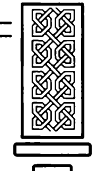
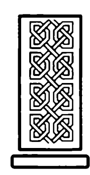
م

الوقف

لله

تعالى

صورة من الصفحة الأخيرة من نسخة الشارح رحمه الله تعالى.

نص المنظومة

قال العلَّامةُ الشيخُ محمدُ بنُ أحمد السَّفَّارينيُّ رَحمهُ اللهُ تعَالَى (ت١١٨٨هـ):

١ الحَمْـــدُ للهِ القَـــدِيمِ البَـــاقِي ... مُقَـــدِّرِ الآجَـــالِ والأَرْزَاقِ

٢ حَـــيٌّ عَلِـــيمٌ قَـــادِرٌ مَوْجُـــودُ ... قامَـــتْ بِـــهِ الأَشْـــيَاءُ وَالوُجُـــودُ

٣ جَلَّـــتْ عَـــلَى وَجُـــودِهِ الحَـــوَادِثُ ... سُـــبْحَانَهُ فَهْـــوَ الحَكِـــيمُ الـــوَارِثُ

٤ ثـــمَّ الصَّـــلاةُ وَالسَّـــلامُ سَرْمَـــدَا ... عَـلىَ النَّبِـيِّ المُصْـطَفَى كَنْـزِ الـهُدَى

٥ وآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الأَبْـــرَارِ ... مَعَـــادِنِ التَّقْـــوَى مَـــعَ الأَسْرَارِ

٦ وبَعْـــدُ: فَـــاعْلَمْ أَنَّ كُـــلَّ العِلْـــمِ ... كَالفَرْعِ «لِلتَّوْحِيـدِ» فَاسْـمَعْ نَظْمِـي

٧ لأَنَّـــهُ العِلْـــمُ الَّـــذِي لَا يَنْبَغِـــي ... لِعاقِـــلٍ لِفَهْمِـــهِ لَـــمْ يَبْتَـــغِ

٨ فَـــيَعْلَمَ «الوَاجِـــبَ» وَ«المُحَـــالَا» ... كَـــ«جَـــائِزٍ» فِي حَقِّـــهِ تَعَـــالَى

٩ وَصَـــارَ مِـــنْ عَـــادَةِ أَهْـــلِ العِلْـــمِ ... أَنْ يَعْتَنُـــوا فِي سَـــبْرِ ذَا بِـــالنَّظْمِ

١٠ لأَنَّـــهُ يَسْـــهُلُ لِلْحِفْـــظِ كَـــمَا ... يَـرُوقُ لِلسَّـمْعِ ويَشْـفِي مِـنْ ظَـمَا

١١ فَمِـــنْ هُنَـــا نَظَمْـــتُ لِي «عَقِيـــدَهْ» ... «أُرْجُـــوزَةً» وَجِيـــزَةً مُفِيـــدَهْ

١٢ نَظَمْتُهَـــا فِي سِـــلْكِهَا: «مُقَدِّمَـــهْ» ... وَ«سِـتَّ أَبْـوَابٍ» كَـذَاكَ «خَاتِمَـهْ»

١٣ وَسَـــمْتُهَا بِـــ«الـــدُّرَّةِ المُضِـــيَّهْ» ... فِي عَقْـــدِ أَهْـــلِ الفِرْقَـــةِ المَرْضِـــيَّهْ

١٤ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الحَنْبَلِي» إِمَامِ أَهْلِ الحَقِّ ذِي القَدْرِ العَلِي
١٥ حَبْرِ المَلَا فَرْدِ العُلَا الرَّبَّانِي رَبِّ الحِجَى مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي
١٦ فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهْوَ «الأَثَرِي»
١٧ سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا والعَفْوِ وَالغُفْرَانِ مَا نَجْمٌ أَضَا
١٨ وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّةِ مَنَازِلَ الرِّضْوانِ أَعْلَى الجَنَّةِ
١٩ اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَى خَيْرِ البَشَرْ
٢٠ بِأَنَّ ذِي الأُمَّةَ سَوْفَ تَفْتَرِقْ «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالمُحِقّ
٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» المُصْطَفَى وَ«صَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
٢٢ وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ فِي فِرْقَةٍ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الأَثَرْ
٢٣ فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ«التَّنْزِيهِ» مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَشْبِيهِ»
٢٤ فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ «الآيَاتِ» أَوْ صَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ
٢٥ مِنَ «الأَحَادِيثِ» نُمِرُّهُ كَمَا قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا
٢٦ وَلَا نَرُدُّ ذَاكَ بِالعُقُولِ لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهُولِ
٢٧ فَعَقْدُنَا «الإِثْبَاتُ» يَا خَلِيلِي مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ»
٢٨ فَكُلُّ مَنْ «أَوَّلَ» فِي الصِّفَاتِ كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ
٢٩ فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلَاكِ وَافْتَرَى
٣٠ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ النَّظَرْ فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ «ذُو الأَثَرْ»

٣١ فَـإِنَّهُمْ قَـدِ اقْتَـدَوْا بِـ«الْمُصْـطَفَى» وَ«صَـحْبِهِ» فَـاقْنَعْ بِهَـذَا وَكَفَـى
٣٢ أَوَّلُ وَاجِـبٍ عَـلَى العَبِيـدِ «مَعْرِفَـةُ الإِلَـهِ» بِالتَّسْـدِيدِ
٣٣ بِأَنَّـهُ وَاحِـدٌ لَا نَظِـيرُ لَـهُ وَلَا شِـبْهٌ وَلَا وَزِيـرُ
٣٤ «صِـفَاتُهُ» كَذَاتِـهِ قَدِيمَـهْ «أَسْـمَاؤُهُ» ثَابِتَـةٌ عَظِيمَـهْ
٣٥ لكِنَّهَـا فِي الحَـقِّ تَوقِيفِيَّـهْ لَنَـا بِـذَا أَدِلَّـةٌ وَفِيَّـهْ
٣٦ لَـهُ «الحَيَـاةُ» وَ«الكَـلَامُ» وَ«البَصَـرْ» «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» وَ«عِلْـمٌ» وَ«اقْتَـدَرْ»
٣٧ «بِقُـدْرَةٍ» تَعَلَّقَـتْ بِمُمْكِـنِ كَـذَا «إِرَادَةٌ» فَـعِ وَاسْـتَبِنِ
٣٨ وَ«العِلْـمُ» وَ«الكَـلَامُ» قَـدْ تَعَلَّقَـا بِكُـلِّ شَيءٍ يَـا خَلِـيلِي مُطْلَقَـا
٣٩ وَ«سَـمْعُهُ» سُـبْحَانَهُ كَـ«البَصَـرِ» بِكُـلِّ مَسْـمُوعٍ وَكُـلِّ مُبْصَـرِ
٤٠ وَأَنَّ مَـا جَـاءَ مَـعَ «جِبْرِيـلِ» مِـنْ مُحْكَـمِ «القُـرْآنِ» وَالتَّنْزِيـلِ
٤١ «كَلَامُـهُ» سُـبْحَانَهُ قَـدِيمُ أَعْيَـا الـوَرَى بِـالنَّصِّ يَـا عَلِـيمُ
٤٢ وَلَـيْسَ فِي طَـوْقِ الـوَرَى مِـنْ أَصْـلِهِ أَنْ يَسْـتَطِيعُوا «سُـورَةً» مِـنْ مِثْلِـهِ
٤٣ وَلَـيْسَ رَبُّنَـا «بِجَـوْهَرٍ» وَلَا «عَرْضٍ» وَلَا «جِسْمٍ» تَعالَى ذُو العُلَى
٤٤ سُـبْحَانَهُ قَـدِ «اسْـتَوَى» كَـمَا وَرَدْ مِـنْ غَـيْرِ كَيْـفٍ قَـدْ تَعـالَى أَنْ يُحَـدْ
٤٥ فَـلَا يُحِـيطُ عِلْمُنَـا بِـ«ذَاتِـهِ» كَـذَاكَ لَا يَنْفَـكُّ عَـنْ صِـفَاتِهِ
٤٦ فَكُـلُّ مَـا قَـدْ جَـاءَ فِي الـدَّلِيلِ فَثَابِـتٌ مِـنْ غَـيرِ مَـا تَمْثِيـلِ
٤٧ مِـنْ «رَحْمَـةٍ» وَنَحْوِهَـا كَـ«وَجْهِـهِ» وَ«يَـدِهِ» وَكُـلِّ مَـا مِـنْ نَهْجِـهِ

٤٨ وَ«عَيْنِهِ» وَصِفَةِ «النُّزُولِ» ... وَ«خَلْقِهِ» فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ

٤٩ فَسَائِرُ «الصِّفَاتِ» وَ«الأَفْعَالِ» ... قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ

٥٠ لَكِنْ بِلَا «كَيْفٍ» وَلَا «تَمْثِيلِ» ... رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١ نُمِرُّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ ... مِنْ غَيْرِ «تَأْوِيلٍ» وَغَيْرِ «فِكْرِ»

٥٢ وَيَسْتَحِيلُ «الجَهْلُ» وَ«العَجْزُ» كَمَا ... قَدِ اسْتَحَالَ «المَوْتُ» حَقًّا وَ«العَمَى»

٥٣ فَكُلُّ «نَقْصٍ» قَدْ تَعَالَى اللهُ ... عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ

٥٤ وَكُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْمُ ... فَمَنْعُ «تَقْلِيدٍ» بِذَاكَ حَتْمُ

٥٥ لِأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالظَّنِّ ... لِذِي الحِجَى فِي قَوْلِ «أَهْلِ الفَنِّ»

٥٦ وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ «إِجْمَاعًا» بِمَا ... يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا

٥٧ فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِ البَشَرِ ... فَمُسْلِمُونَ عِنْدَ «أَهْلِ الأَثَرِ»

٥٨ وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ «الذَّاتِ» ... وغَيْرُ مَا «الأَسْمَاءِ» وَ«الصِّفَاتِ»

٥٩ مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ ... وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالقِدَمْ

٦٠ وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ ... مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضْطِرَارِ

٦١ لَكِنَّهُ لَم يَخْلُقِ الخَلْقَ سُدَى ... كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَى

٦٢ أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ للهِ ... لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَا لَاهِي

٦٣ وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ ... مِنْ طَاعَةٍ أو ضِدِّهَا مُرَادُ

٦٤ لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ ... مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ ولَا تُمَارِ

٦٥ وَجَـازَ لِلمَـوْلَى يُعَـذِّبُ الـوَرَى مِـنْ غَيْرِ مَـا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى
٦٦ فَكُـلُّ مَـا مِنْـهُ تَعَـالَى يَجْمُـلُ لِأَنَّـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ لَا يُسْـأَلُ
٦٧ فَـإِنْ يُثِـبْ فإِنَّـه مِـنْ فَضْـلِهِ وَإِنْ يُعَـذِّبْ فَـبِمَحْضِ عَدْلِـهِ
٦٨ فَلَـمْ يَجِـبْ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الأَصْـلَحِ وَلَا الصَّـلَاحِ وَيْـحَ مَـنْ لَـمْ يُفْلِـحِ!
٦٩ فَكُـلُّ مَـنْ شَـاءَ هُـدَاهُ يَهْتَـدِي وَإِن يُـرِدْ ضَـلَالَ عَبـدٍ يَعْتَـدِ
٧٠ وَالـرِّزْقُ مَـا يَنْفَـعُ مِـنْ حَـلَالِ أَوْ ضِـدِّهِ فَحُـلْ عَـنِ المُحَـالِ
٧١ لِأَنَّـهُ رَازِقُ كُـلِّ الخَلْـقِ وَلَـيْسَ مَخْلُـوقٌ بِغَـيْرِ رِزْقِ
٧٢ وَمَـنْ يَمُـتْ بِقَتْلِـهِ مِـنَ البَشَـرْ أَوْ غَـيْرِهِ فَبِـ«القَضَـاءِ وَالقَـدَرْ»
٧٣ وَلَـمْ يَفُتْ مِنْ «رِزْقِهِ» وَلَا «الأَجَـلْ» شَيْءٌ فَـدَعْ أَهْـلَ الضَّـلَالِ وَالخَطَـلْ
٧٤ وَوَاجِـبٌ عَـلَى العِبَـادِ طُـرًّا أَنْ يَعْبُـدُوهُ طَاعَـةً وَبِـرًّا
٧٥ وَيَفْعَلُـوا الفِعْـلَ الَّـذِي بِـهِ أَمَـرْ حَـتْمًا وَيَتْرُكُـوا الَّـذِي عَنْـهُ زَجَـرْ
٧٦ وَكُـلُّ مَـا قَـدَّرَ أَوْ قَضَـاهُ فَوَاقِـعٌ حَـتْمًا كَـمَا قَضَـاهُ
٧٧ وَلَـيْسَ وَاجِبًـا عَـلَى العَبْـدِ «الرِّضَـا» بِكُـلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِـنْ بِالقَضَـا
٧٨ لِأَنَّـهُ مِـنْ فِعْلِـهِ تَعَـالَى وَذَاكَ مِـنْ فِعْـلِ الَّـذِي تَقَـالَى
٧٩ وَيَفْسُـقُ المُـذْنِبُ بِـ«الكَبِـيرَهْ» كَـذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ«الصَّـغِيرَهْ»
٨٠ لَا يَخْـرُجُ المَـرْءُ مِـنَ «الإِيـمَانِ» بِـ«مُوبِقَـاتِ الـذَّنْبِ» وَ«العِصْيَانِ»
٨١ وَوَاجِـبٌ عَلَيْـهِ أَنْ يَتُوبَـا مِـنْ كُـلِّ مَـا جَـرَّ عَلَيْـهِ حُوبَـا

٨٢ وَيَقْبَـلُ المَـوْلَى بِمَحْـضِ الفَضْـلِ ... مِـنْ غَـيْرِ عَبْـدٍ كَـافِرٍ مُنْفَصِـلِ

٨٣ مَـا لَـمْ يتُـبْ مِـنْ «كُفْرِهِ» بِضِـدِّهِ ... فَيَرْتَجِـعْ عَـنْ «شِرْكِـهِ» وَصَـدِّهِ

٨٤ وَمَـنْ يَمُـتْ وَلَـمْ يَتُـبْ مِـنَ الخَطَـا ... فَـأَمْرُهُ مُفَـوَّضٌ لِـذِي العَطَـا

٨٥ فَـإِنْ يَشَـأْ يَعْـفُ وَإِنْ شَـاءَ انْـتَقَمْ ... وَإِنْ يَشَـأْ أَعْطَـى وَأَجْـزَلَ الـنِّعَمْ

٨٦ وَقِيـلَ فِي «الـدُّرُوزِ» وَ«الزَّنَادِقَـهْ» ... وَسَـائِرِ «الطَّوائِـفِ المُنَافِقَـهْ»

٨٧ وَكُـلِّ «دَاعٍ لِابْتِـدَاعٍ» يُقْتَـلُ ... كَمَـنْ تَكَـرَّرْ نَكْثُـهُ لَا يُقْبَـلُ

٨٨ لِأَنَّـهُ لَـمْ يُبْـدِ مِـنْ إِيمَانِـهِ ... إِلَّا الَّـذِي أَذَاعَ مِـنْ لِسَـانِهِ

٨٩ كَـ«مُلْحِدٍ» وَ«سَاحِرٍ» وَ«سَاحِرَهْ» ... وَهُـمْ عَـلَى نِيَّـاتِهِمْ فِي الآخِـرَهْ

٩٠ قُلـتُ: وإِنْ دَلَّـتْ دَلَائِـلُ الـهُدَى ... كَـمَا جَرَى لِـ«العَيْلَبُونِيِّ» اهْتَـدَى

٩١ فَإِنَّـهُ أَذَاعَ مِـنْ أَسْرَارِهِـمْ ... مَـا كَـانَ فِيـهِ الهَتْكُ عَـنْ أَسْتَارِهِمْ

٩٢ وَكَـانَ لِلـدِّينِ القَـوِيمِ نَـاصِرَا ... فَصَـارَ مِنَّـا بَاطِنًـا وَظَـاهِرَا

٩٣ فَكُـلُّ «زِنْـدِيقٍ» وَكُـلُّ «مَـارِقِ» ... وَ«جَاحِـدٍ» وَ«مُلْحِـدٍ مُنَـافِقِ»

٩٤ إِذَا اسْـتَبَانَ نُصْـحُهُ لِلـدِّينِ ... فَإِنَّـهُ يُقْبَـلُ عَـنْ يَقِـينِ

٩٥ إِيمَانُنَـا «قَـوْلٌ» وَ«قَصْـدٌ» وَ«عَمَـلْ» ... «تَزِيدُهُ التَّقْـوَى» وَ«يَـنْقُصُ بِالزَّلَـلْ»

٩٦ وَنَحْـنُ فِي إِيمَانِنَـا «نَسْـتَثْنِي» ... مِـنْ غَـيْرِ شَـكٍّ فاسْـتَمِعْ وَاسْـتَبِنِ

٩٧ نُتَـابِعُ الأَخْيَـارَ مِـنْ «أَهْـلِ الأَثَـرْ» ... ونَقْتَفِـي «الآثَـارَ» لَا «أَهْـلَ الأَشَرْ»

٩٨ ولَا تَقُـلْ إِيمَانُنَـا مَخْلُـوقُ ... ولَا قَـدِيمٌ هَكَـذَا مَطْلُـوقُ

٩٩ فَإِنَّـــهُ يَشْـــمَلُ لِلصَّـــلَاةِ وَنَحْوِهَـا مِـنْ سَائِرِ الطَّاعَـاتِ

١٠٠ فَفِعْلُنَـا نَحْـوَ «الرُّكُـوعِ» مُحْدَثُ وَكُـلُّ «قُـرْآنٍ» قَـدِيمٌ فَـابْحَثُوا

١٠١ وَوَكَّـلَ اللهُ مِـنَ «الكِـرَامِ» اثْنَـيْنِ حَـافِظَيْنِ لِلْأَنَـامِ

١٠٢ فَيَكْتُبَـانِ كُـلَّ أَفْعَـالِ الـوَرَى كَمَا أَتَـى فِي «الـنَّصِّ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

١٠٣ وَكُـلُّ مَـا صَـحَّ مِـنَ الأَخْبَـارِ أَوْ جَـاءَ فِي التَّنْزِيـلِ وَالآثَـارِ

١٠٤ مِـنْ فِتْنَـةِ «الـبَرْزَخِ» وَ«القُبُـورِ» وَمَـا أَتَـى فِي ذَا مِـنَ الأُمُـورِ

١٠٥ وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الـوَرَى» لَـمْ تُعْـدَمِ مَـعْ كَوْنِهَـا مَخْلُوقَـةً فَاسْـتَفْهِمِ

١٠٦ فَكُـلُّ مَـا عَـنْ سَـيِّدِ الخَلْـقِ وَرَدْ مِـنْ أَمْـرِ هَـذَا البَـابِ حَـقٌّ لَا يُـرَدْ

١٠٧ وَمَـا أَتَـى فِي «الـنَّصِّ» مِنْ «أَشْرَاطِ» فَكُلُّـهُ حَـقٌّ بِـلَا شِـطَاطِ

١٠٨ مِنْهَـا الإِمَـامُ الخَـاتَمُ الفَصِـيحُ «مُحَمَّـدُ المَهْـدِيُّ» و«المَسِـيحُ»

١٠٩ وَأَنَّـهُ يَقْتُـلُ «لِلـدَّجَّالِ» بِـ«بَـابِ لُـدٍّ» خَـلِّ عَـنْ جِـدَالِ

١١٠ وَأَمْـرَ «يَـأْجُوجَ وَمَـأْجُوجَ» اثْبِـتِ فإِنَّـه حَـقٌّ كَـ«هَـدْمِ الكَعْبَـةِ»

١١١ وَأَنَّ مِنْهَـا «آيَـةَ الـدُّخَانِ» وَأَنَّـهُ يُـذْهَبُ بِـ«القُـرْآنِ»

١١٢ «طُلُـوعُ شَـمْسِ الأُفْـقِ» مِـنْ دُبُـورِ كَـ«ذَاتِ أَجْيَـادٍ» عَـلَى المَشْـهُورِ

١١٣ وَآخِـرُ الآيَـاتِ «حَشْـرُ النَّـارِ» كَـمَا أَتَـى فِي مُحْكَـمِ الأَخْبَـارِ

١١٤ فَكُلُّهَـا صَـحَّتْ بِهَـا الأَخْبَـارُ وَسَـطَّرَتْ آثَارَهَـا الأَخْيَـارُ

١١٥ وَاجْـزِمْ بِـأَمْرِ «البَعْـثِ» وَ«النُّشُـورِ» وَ«الحَشْرِ» جَزْمًا بَعْدَ «نَفْخِ الصُّورِ»

١١٦ كَـذَا وُقُـوفُ الخَلْـقِ «لِلْحِسَـابِ» وَ«الصُّـحْفِ» وَ«المِيـزَانِ» للثَّـوَابِ

١١٧ كَذَا «الصِـرَاطُ» ثُمَّ «حَوضُ المُصْطَفَى» فَيَـا هَنَـا لِمَـنْ بِـهِ نَـالَ الشِّـفَا

١١٨ عَنْـهُ «يُـذَادُ» المُفْـتَرِي كَـمَا وَرَدْ وَمَـنْ نَحَـا سُـبْلَ السَّـلَامةِ لَـمْ يُـرَدْ

١١٩ فَكُـنْ مُطِيعًـا وَاقْـفُ أَهْـلَ الطَّاعَـةِ فِي «الحَوضِ» وَ«الكَوْثَرِ» وَ«الشَّفَاعَةِ»

١٢٠ فَإِنَّهَـا ثَابِتَـةٌ لِلْمُصْـطَفَى كَغَـيْرِهِ مِـنْ كُـلِّ أَرْبَـابِ الوَفَـا

١٢١ مِـنْ عَالِـمٍ كَالرُّسْـلِ والأَبْـرَارِ سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْـوَارِ

١٢٢ وَكُـلُّ «إِنْسَـانٍ» وَكُـلُّ «جِنَّـةٍ» فِي دَارِ «نَـارٍ» أَوْ نَعِـيمِ «جَنَّـةٍ»

١٢٣ هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الـوَرَى فَالنَّـارُ دَارُ مَـنْ تَعَـدَّى وافْـتَرَى

١٢٤ وَمَـنْ عَصَـى بِذَنْبِـهِ لَـمْ يَخْلُـدِ وَإِنْ دَخَلْهَـا يَـا بَـوارَ المُعْتَـدِي

١٢٥ وَ«جَنَّـةُ النَّعِـيمِ» لِلأَبْـرَارِ مَصُـونَةٌ عَـنْ سَـائِرِ الكُفَّـارِ

١٢٦ وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ «النَّـارَ» كَـ«الجَنَّـةِ» فِي وُجُودِهَـا وَأَنَّهَـا لَـمْ تَتْلَـفِ

١٢٧ فَنَسْـأَلُ اللهَ «النَّعِـيمَ» وَ«النَّظَـرْ» لِرَبِّنَـا مِـنْ غَـيْرِ مَـا شَـيْنٍ غَـبَرْ

١٢٨ فَإِنَّـهُ يُنْظَـرُ بِالأَبْصَـارِ كَـمَا أَتَـى فِي «الـنَّصِّ» وَ«الأَخْبَـارِ»

١٢٩ لِأَنَّـهُ سُـبْحَانَهُ لَـمْ يُحْجَـبِ إِلَّا عَـنِ «الكَـافِرِ» وَ«المُكَـذِّبِ»

١٣٠ وَمِـنْ عَظِـيمِ مِنَّـةِ «السَّـلَامِ» وَلُطْفِـهِ بِسَـائِرِ الأَنَـامِ

١٣١ أَنْ أَرْشَـدَ الخَلْـقَ إِلَى الوُصُـولِ مُبَيِّنًـا لِلْحَـقِّ بِـ«الرَّسُـولِ»

١٣٢ وَشَرْطُ مَـنْ أُكْـرِمَ بِـ«النُّبُـوَّةِ» «حُرِّيَّـةٌ» «ذُكُـورَةٌ» كَـ«قُـوَّةِ»

١٣٣ وَلَا تُنَـــالُ رُتْبَـــةُ «النُّبُـــوَّةِ» بِـ«الكَسْبِ» وَ«التَّهْذِيبِ» وَ«الفُتُـوَّةِ»

١٣٤ لَكِنَّهَـا فَضْـلٌ مِـنَ المَـولَى الأَجَـلْ لِـمَنْ يَشَـا مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَى الأَجَـلْ

١٣٥ وَلَـمْ تَـزَلْ فِـيمَا مَضَـى الأَنْبَـاءُ مِـنْ فَضْـلِهِ تَـأْتِي لِـمَنْ يَشَـاءُ

١٣٦ حَتَّـى أَتَـى بِـ«الخَاتَمِ» الَّـذِي خَتَمْ بِـهِ وَأَعْلَانَـا عَـلَى كُـلِّ الأُمَـمْ

١٣٧ وَخَصَّـهُ بِـذَاكَ كَالمَقَـامِ وَبَعْثِـهِ لِسَـائِرِ الأَنَـامِ

١٣٨ وَ«مُعْجِـزِ القُـرْآنِ» كَـ«المِعْـرَاجِ» حَقًّـا بِـلَا مَـيْنٍ وَلَا اعْوِجَـاجِ

١٣٩ فَكَـمْ حَبَـاهُ رَبُّـهُ وَفَضَّـلَهْ وَخَصَّـهُ سُـبْحَانَهُ وَخَوَّلَـهْ

١٤٠ وَ«مُعْجِـزَاتُ» خَـاتَمِ الأَنْبَـاءِ كَثِـيرَةٌ تَجِـلُّ عَـنْ إِحْصَـائِي

١٤١ مِنْهَـا «كَـلَامُ اللهِ» مُعْجِـزُ الـوَرَى كَـذَا «انْشِـقَاقُ البَـدْرِ» فِي غَـيْرِ امْـتِرَا

١٤٢ وَأَفْضَـلُ العَالَـمِ مِـنْ غَـيْرِ امْـتِرَا نَبِيُّنَـا المَبْعُـوثُ فِي «أُمِّ القُـرَى»

١٤٣ وبَعْـدَهُ الأَفْضَـلُ «أَهْـلُ العَـزْمِ» فَـ«الرُّسْـلُ» ثُـمَّ «الأَنْبِيَـا» بِـالجَزْمِ

١٤٤ وَإِنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِـنْهُمْ سَـلِمْ مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ «كُفْرٍ» عُصِـمْ

١٤٥ كَـذَاكَ مِـنْ «إِفْـكٍ» وَمِـنْ «خِيَانَـةِ» لِوَصْـفِهِمْ بِـ«الصِّـدْقِ» وَ«الأَمَانَـةِ»

١٤٦ وَجَـائِزٌ فِي حَـقِّ كُـلِّ الرُّسْـلِ «النَّـوْمُ» وَ«النِّكَـاحُ» مِثْـلُ «الأَكْـلِ»

١٤٧ وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ بِـالتَّحْقِيقِ فِي الفَضْلِ والمَعْرُوفِ كَـ«الصِّـدِّيقِ»

١٤٨ وَبَعْـدَهُ «الفَـارُوقُ» مِـنْ غَـيْرِ افـتِرَا وَبَعْـدَهُ «عُـثْمَانُ» فَـاتْرُكِ المِـرَا

١٤٩ وبَعْـدُ: فَالفَضْـلُ حَقِيقًـا فاسْـمَعِ نِظَـامِي هَـذَا لِـ«البَطِـينِ الأَنْـزَعِ»

١٥٠ مُجَدِّلِ الأَبْطَالِ مَاضِي العَزْمِ ... مُفَرِّجِ الأَوْجَالِ وَافِي الحَزْمِ
١٥١ وَافِي النَّدَى مُبدِي الهُدَى مُرْدِي العِدَا ... مُجْلِي الصَّدَى يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعتَدَى
١٥٢ فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ ... وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلَى فَقَدْ كَذَبْ
١٥٣ وَبَعْدُ: فالأَفْضَلُ «بَاقِي العَشَرَهْ» ... فَـ«أَهْلُ بَدْرٍ» ثُمَّ «أَهْلُ الشَّجَرَهْ»
١٥٤ وَقِيلَ «أَهْلُ أُحُدٍ» المُقَدَّمَهْ ... والأَوَّلَ اوْلَى للنُّصُوصِ المُحْكَمَهْ
١٥٥ وَ«عَائِشَهْ» فِي العِلْمِ مَعْ «خَدِيجَةِ» ... فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَةِ
١٥٦ وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَـ«الصَّحَابَةِ» ... فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ وَالإِصَابَةِ
١٥٧ فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا «المُخْتَارَا» ... وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا
١٥٨ وَجَاهَدُوا فِي اللهِ حَتَّى بَانَا ... دِينُ الهُدَى وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا
١٥٩ وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ ... مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ
١٦٠ وَفِي «الأَحَادِيثِ» وَفِي «الآثَارِ» ... وَفِي كَلَامِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ
١٦١ مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي ... عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ
١٦٢ وَاحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي ... بِفَضْلِهِمْ مِمَّا جَرَى لَوْ تَدْرِي
١٦٣ فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ ... فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ
١٦٤ وَبَعْدَهُمْ فَـ«التَّابِعُونَ» أَحْرَى ... بِالفَضْلِ ثُمَّ «تَابِعُوهُمْ» طُرًّا
١٦٥ وَكُلُّ «خَارِقٍ» أَتَى عَنْ صَالِحِ ... مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ
١٦٦ فَإِنَّهُ مِنَ «الكَرَامَاتِ» الَّتِي ... بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ

١٦٧ وَمَــنْ نَفَاهَــا مِــنْ ذَوِي الضَّــلَالِ فَقَــدْ أَتَــى فِي ذَاكَ بِالْمُحَــالِ

١٦٨ فَإِنَّهَــا شَــهِيرَةٌ وَلَــمْ تَــزَلْ فِي كُــلِّ عَصْــرٍ يَــا شَــقَا أَهْــلِ الزَّلَــلْ

١٦٩ وَعِنْــدَنَا تَفْضِــيلُ «أَعْيَــانِ البَشَــرْ» عَــلَى «مَــلَاكِ رَبِّنَــا» كَــمَا اشْــتَهَرْ

١٧٠ قَالَ: وَمَــنْ قَــالَ سِــوَى هَــذَا افْــتَرَى وَقَــدْ تَعَــدَّى فِي المَقَــالِ وَاجْــتَرَا

١٧١ وَلَا غِنَــى لِأُمَّــةِ الإِسْــلَامِ فِي كُــلِّ عَصْرٍ كَــانَ عَــنْ «إِمَــامِ»

١٧٢ يَــذُبُّ عَنْهَــا كُــلَّ ذِي جُحُــودِ وَيَعْتَنِــي بِــ«الغَــزْوِ» وَ«الحُــدُودِ»

١٧٣ وَ«فِعْــلِ مَعْــرُوفٍ» وَ«تَــرْكِ نُكْــرِ» وَ«نَصْــرِ مَظْلُــومٍ» وَ«قَمْــعِ كُفْــرِ»

١٧٤ وَأَخْــذِ «مَــالِ الفَــيْءِ» وَ«الخَــرَاجِ» وَنَحْــوِهِ وَ«الصَّــرْفِ» فِي مِنْهَــاجِ

١٧٥ وَنَصْــبُهُ بِــ«الــنَّصِّ» وَ«الإِجْمَــاعِ» وَ«قَهْــرُهُ» فَحُــلْ عَــنِ الخِــدَاعِ

١٧٦ وَشَرْطُــهُ «الإِسْــلَامُ» وَ«الحُرِّيَّــهْ» «عَدَالَــةٌ» «سَــمْعٌ» مَــعَ «الدِّرِيَّــهْ»

١٧٧ وَأَنْ يَكُــونَ مِــنْ «قُــرَيشٍ» «عَالِــمَا» «مُكَلَّفًــا» ذَا «خِــبْرَةٍ» وَ«حَــاكِمَا»

١٧٨ فَكُــنْ مُطِيعًــا أَمْــرَهُ فِــيمَا أَمَــرْ مَــا لَــمْ يَكُــنْ بِــ«مُنْكَــرٍ» فَيُحْتَــذَرْ

١٧٩ وَاعْلَــمْ بِــأَنَّ «الأَمْــرَ وَالنَّهْــيَ» مَعَــا «فَرْضَــا كِفَايَــةٍ» عَــلَى مَــنْ قَــدْ وَعَــى

١٨٠ وَإِنْ يَكُــنْ ذَا وَاحِــدًا «تَعَيَّنَــا» عَلَيْــهِ لَكِــنْ شَرْطُــهُ أَنْ «يَأْمَنَــا»

١٨١ فَاصْــبِرْ وَزُلْ بِــ«اليَــدِ» وَ«اللِّسَــانِ» لِــ«مُنْكَــرٍ» وَاحْــذَرْ مِــنَ النُّقْصَــانِ

١٨٢ وَمَــنْ نَهَــى عَــمَّا لَــهُ قَــدِ ارْتَكَــبْ فَقَــدْ أَتَــى مِمَّــا بِــهِ يُقْضَــى العَجَــبْ

١٨٣ فَلَــوْ بَــدَا بِنَفْسِــهِ فَــذَادَهَا عَــنْ غَيِّهَــا لَكَــانَ قَــدْ أَفَادَهَــا

١٨٤ «مَـــدَارِكُ العُلُـــومِ» فِي العِيَـــانِ مَحْصُـــورَةٌ فِي «الحَـــدِّ» وَ«البُرْهَـــانِ»

١٨٥ وَقَـالَ قَـوْمٌ عِنْـدَ «أَصْـحَابِ النَّظَـرْ» «حِسٌّ» وَ«إِخْبَارٌ صَحِيحٌ» وَ«النَّظَـرْ»

١٨٦ فَـ«الحَـدُّ» وَهْـوَ أَصْـلُ كُـلِّ عِلْـمِ وَصْـفٌ مُحِـيطٌ كَاشِـفٌ فَـافْتَهِمِ

١٨٧ وَ«شَرْطُـهُ» طَـرْدٌ وَعَكْـسٌ وَهْـوَ إِنْ أَنْبَا عَـنِ الـذَّوَاتِ فَـ«التَّـامَ» اسْـتَبِنْ

١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِـ«الجِنْسِ» ثُـمَّ «الخَاصَّـهْ» فَـذَاكَ «رَسْـمٌ» فَـافْهَمِ المُحَاصَّـهْ

١٨٩ وَكُـــلُّ مَعْلُـــومٍ بِحِـــسٍّ وَحِجَـــى فَنُكْـــرُهُ جَهْـــلٌ قَبِـــيحٌ فِي الهِجَـــا

١٩٠ فَـــإِنْ يَقُـــمْ بِنَفْسِـــهِ فَـــ«جَـــوْهَرُ» أَوْ لَا فَـــذَاكَ «عَـــرَضٌ» مُفْتَقِـــرُ

١٩١ وَ«الجِسْـمُ» مَـا أُلِّـفَ مِـنْ جُـزْأَيْنِ فَصَـــاعِدًا فَـــاتْرُكْ حَـــدِيثَ المَـــيْنِ

١٩٢ وَ«مُسْـتَحِيلُ الـذَّاتِ» غَـيْرُ مُمْكِـنِ وَضِـدُّهُ مَـا جَـازَ فَاسْـمَعْ زَكَنِـي

١٩٣ وَ«الضِّـدُّ» وَ«الخِـلَافُ» وَ«النَّقِيضُ» وَ«المِثْـلُ» وَ«الغَـيْرَانِ» مُسْـتَفِيضُ

١٩٤ وَكُـــلُّ هَـــذَا عِلْمُـــه مُحَقَّـــقْ فَلَـــمْ نُطِـــلْ بِـــهِ وَلَـــمْ نُنَمِّـــقْ

١٩٥ وَالحَمْـــدُ للهِ عَـــلَى التَّوْفِيـــقِ لِمَـــنْهَجِ الحَـــقِّ عَـــلَى التَّحْقِيـــقِ

١٩٦ مُسَـــلِّمًا لِمُقْتَضَـــى الحَـــدِيثِ وَالـــنَّصِّ فِي القَـــدِيمِ وَالحَـــدِيثِ

١٩٧ لَا أَعْتَنِـــي بِغَـــيْرِ «قَـــوْلِ السَّـــلَفِ» مُوَافِقًـــا أَئِمَّتِـــي وَسَـــلَفِي

١٩٨ وَلَسْـــتُ فِي قَـــوْلِي بِـــذَا مُقَلِّـــدَا إِلَّا «النَّبِيَّ» المُصْطَفَى مُبْدِي الـهُدَى

١٩٩ صَـــلَّى عَلَيْـــهِ اللهُ مَـــا قَطْـــرٌ نَـــزَلْ وَمَـــا تَعَـــانَى ذِكْـــرُهُ مِـــنَ الأَزَلْ

٢٠٠ وَمَـــا انْجَـــلَى بِهَدْيِـــهِ الـــدَّيْجُورُ وَرَاقَـــتِ الأَوْقَـــاتُ وَالـــدُّهُورُ

٢٠١ وَ«آلِـهِ» وَ«صَـحْبِهِ» أَهْـلِ الوَفَـا　　مَعَـادِنِ التَّقْـوَى وَيَنْبُـوعِ الصَّـفَا

٢٠٢ وَ«تَـابِعٍ» وَ«تَـابِعٍ لِلتَّـابِعِ»　　خَـيْرِ الـوَرَى حَقًّـا بِـنَصِّ الشَّـارِعِ

٢٠٣ وَرَحْمَـةُ اللهِ مَـعَ الرِّضْـوَانِ　　وَالـبِرِّ وَالتَّكْـرِيمِ وَالإِحْسَـانِ

٢٠٤ تُهْـدَى مَـعَ التَّبْجِيـلِ وَالإِنْعَـامِ　　مِنِّـي لِـمَثْوَى عِصْـمَةِ الإِسْـلَامِ

٢٠٥ أَئِمَّـةِ الـدِّينِ هُـدَاةِ الأُمَّـةِ　　أَهْـلِ التُّقَـى مِـنْ سَـائِرِ الأَئِمَّـةِ

٢٠٦ لَا سِـيَّمَا «أَحْمَـدُ» وَ«الـنُّعْمَانُ»　　وَمَالِـكٌ «مُحَمَّـدُ» الصِّـنْوَانُ

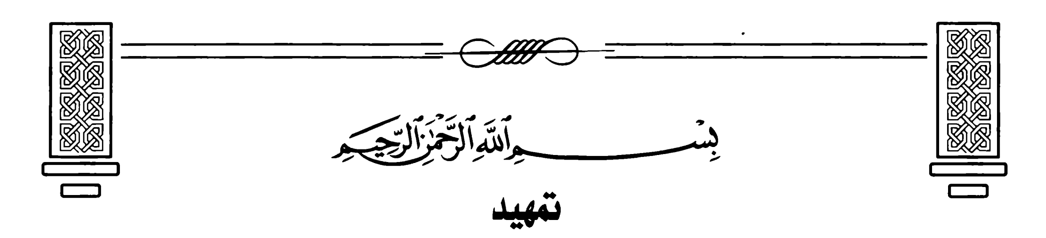
٢٠٧ مَـنْ لَازِمٌ لِكُـلِّ أَرْبَـابِ العَمَـلْ　　تَقْلِيـدُ حَـبْرٍ مِـنْهُمُ فَاسْـمَعْ تَخَـلْ

٢٠٨ وَمَـنْ نَحَـا لِسُـبْلِهِمْ مِـنَ الـوَرَى　　مَـا دَارَتِ الأَفْـلَاكُ أَوْ نَجْـمٌ سَرَى

٢٠٩ هَدِيَّـةٌ مِنِّـي لِأَرْبَـابِ السَّـلَفْ　　مُجَانِبًـا لِلْخَـوْضِ مِـنْ أَهْـلِ الخَلَـفْ

٢١٠ خُـذْهَا هُـدِيتَ وَاقْتَـفِ نِظَـامِي　　تَفُـزْ بِـمَا أَمَّلْـتَ وَالسَّـلَامِ

انتهَتِ المنظُومةُ



تمهيد

الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ، والصَّلاة والسَّلامُ علَى نبيِّنا محمَّدٍ، وعلَى آلِه وأصْحابِه أجْمَعين، أمَّا بعد:

فهَذه المنْظومَة بيَّن فِيها المؤلِّف(١) رَحِمَهُ اللَّهُ عقيدَةَ السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وإنْ كانَ في بعضِها شيْءٌ مِن المخالَفات الَّتي يأْتِي التَّنبِيه علَيْها إن شاءَ اللهُ.

واعْلَم أنَّ أقْسام التَّوحيدِ ثَلاثَةٌ:

١- تَوْحيد الرُّبوبية.

٢- وتَوْحيد الألوهيَّة.

٣- وتَوْحيد الأَسماء والصِّفاتِ.

فأمَّا توْحيد الرُّبوبيَّة وتوحيد الأُلوهيَّة فلم يختلِفْ فيه أهلُ القِبلة، لم يختلف فيه المسلِمُون، بل كل المسْلمِين مُجْمِعون علَى توْحِيد الرُّبوبيَّة، وتوْحِيد الأُلوهيَّة، أي: أنه يجب إفرادُ الله عَزَّوَجَلَّ بالرُّبوبيَّة، ويجِب إفرادُه بالعِبادَة.

وأما توْحيد الأسْماء والصِّفات فهُو الَّذي اخْتلَف فِيه أهْلُ القِبْلة، أي: اخْتَلف فِيه المنْتَسبون إِلى الإِسْلام اخْتِلافًا يُمْكن أن نقولَ: إنَّه علَى ستَّة أَقْسامٍ في إجْراء النُّصوص:

---

(١) هو العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السَّفَّارينيُّ الشهرة والمولد، النَّابلسي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ، ولد عام ١١١٤هـ، وتوفي عام ١١٨٨هـ.

القسم الأوَّل: مَن أَجرى النُّصوصَ علَى ظاهِرها اللَّائِق باللهِ تعالى، وتَركُوا ما وراءَ ذَلك، وهؤُلاء هم السَّلف وأتْباعُهم، فـ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قالُوا: إنَّ ظاهِره أنَّ الله اسْتَوى علَى العَرْش، أي علَا عليه، فنُؤْمن بأن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ نفسَه علَا علَى العَرْش، ولا نلْتَفت لما وراءَ ذلك.

فلا نقولُ: أيْن اللهُ قبْل أنْ يَخْلق العَرْش؟

ولا نقولُ: هَل استواؤُه علَى العَرْش بمُماسَّة أو بانفصالٍ؟

ولا نقولُ: إن اسْتِواءَه علَى العَرْش للحاجَة إلَيْه، بل يَجِب أن نقولَ: إنَّه ليْس للحاجَة إلَيْه، وفرقٌ بين الأمْرَيْن.

فنقولُ: إنَّ اسْتِواء الله علَى العَرْش ليْس لحاجَتِه إلى العَرْش، بخِلاف اسْتِواء الإنْسان مثلًا علَى السَّرير أو علَى الدَّابَّة فهُو للْحاجَة إلَيْها، ولهَذا لو أُزِيل السَّرير من تحتِه لسَقط، أمَّا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فإن اسْتِواءه علَى عرْشِه لظُهور عظمَتِه عَزَّوَجَلَّ، وتمامِ مُلْكِه، وليْس لأنَّه مُحتاجٌ إلى العَرْش، بل إنَّ العَرْش وغيرَه في حاجَةٍ إلى الله عَزَّوَجَلَّ وفي ضَرورة: في إيجادِه وإمدادِه، فلَا يُمكن أن نَقولَ: إنَّ استواءَ اللهِ علَى العرشِ للحاجةِ إليهِ.

ولا نقولُ: إن اسْتِواء الله علَى العَرْش يقْتَضي أن يكُونَ الله جِسْمًا أو ليْس بجِسْمٍ؛ لأنَّ مسْألَة الجِسْمِيَّة لم ترِد في القُرْآن ولا في السُّنَّة إثْباتًا ولا نفيًا، ولكن نقولُ بالنِّسبَة للَّفظ: لا نَنْفِي ولا نُثْبت، فلا نقولُ: جِسْمٌ ولا غيرُ جِسْمٍ.

لكِن بالنِّسبَة للمَعْنى نسْتَفصل ونقولُ للقائِل: ماذا تعْنِي بالجِسْم؟ هل تعْنِي أنَّه الشَّيءُ القائِم بنفْسِه، المتَّصف بما يلِيقُ به، الفاعِل بالاخْتِيار، القَابِض، الباسِط؟

فإن أردْتَ هَذا فهُو حقٌّ ومعْنًى صَحِيحٌ، فالله تَعالى قائمٌ بنفسِه، فعَّال لما يُريد، متَّصفٌ بالصِّفات اللَّائِقَة به، يأْخُذ ويقْبِض ويبْسُط، يقْبِض السَّماوات بيَمينِه ويهزُّها.

أمَّا إن أردْتَ بالجِسم الشَّيءَ الَّذي يفْتَقر بعضُه إِلى بعضٍ، ولا يتِمُّ إلا بتمام أجْزائِه، فهَذا ممتَنعٌ علَى اللهِ؛ لأنَّ هَذا المعْنى يستلْزِم الحُدوثَ والتَّركيب، وهَذا شيءٌ ممتنِعٌ علَى الله عَزَّوَجَلَّ.

والمهِمُّ أنَّنا نقول: إنَّ مِن أهْل القِبْلةِ مَن أجْرى النُّصوصَ علَى ظاهِرِها اللَّائِق باللهِ عَزَّوَجَلَّ دُون أن يتعرَّض لشيْءٍ، وهؤُلاء هم السَّلف، وطريقَة السَّلف علَى هَذا الوَجْه أسْلَمُ وأعْلَمُ وأحْكَمُ:

- فهِي «أسْلَم»؛ لأنَّهم لم يتعرَّضوا لشيءٍ ورَاء النُّصوص.
- و«أعْلَم»؛ لأنَّهم أخذُوا عقيدتَهم عَن كِتاب الله، وسُنَّة رَسُوله ﷺ.
- و«أحْكَم»؛ لأنَّهم سلَكُوا الطَّريقَ الواجِب سلوكُها، وهُو إجراء النُّصوص علَى ظاهِرِها اللَّائِق باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ومَن هُم هؤُلاء السَّلف؟

هم الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتَّابعون لهُم بإحْسانٍ وأئِمَّة المُسلِمين؛ كالإِمام أحْمَد بْن حَنبل، ومَالِك، والشَّافعيِّ، وأَبِي حنِيفةَ، وسُفيانَ الثورِيِّ، والأوْزاعيِّ، وغيْرِهم من أئِمَّة المُسلِمين.

وهل يُمكِن أن تكون السَّلفيَّة في وقْتِنا الحاضِر؟

نعم يُمْكن، ونقولُ: هي سَلفيَّةٌ عقيدةً وإن لم تكُن سَلفيَّةً زمنًا؛ لأنَّ السَّلف

سبَقوا زمنًا، لكِن سَلفيَّة هؤُلاءِ سَلفيَّة عقيدةٍ، بل عقيدةٍ وعملٍ في الواقِع، وهم بالنِّسبَة لمن بعدَهم سلَفٌ، كما قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في زيارة المقابِر: «**أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْأَثَرِ**»(١).

القِسم الثَّاني: مَن أجْرَوْا النُّصوص علَى ظاهِرِها، لكنَّهم جعَلُوها من جنْس صِفات المخْلوقِين، فقالوا: إنَّ للهِ يدًا كأيْدِينا، ووجهًا كوجُوهنا؛ وهؤُلاءِ هم الممثِّلَة، وهُم بلا شكٍّ ضالُّون، لم يُقدِّروا الله حقَّ قدْره، ولو قدَّروا الله حق قدْرِه ما جَعلوا صِفاتِه كصِفاتِ خلْقِه.

وهم أيضًا متناقِضُون؛ لأنَّهم لم يجعلوا الذَّاتَ الإلهيَّةَ كالذَّاتِ المخْلُوقةِ، ومعلومٌ أن الصِّفاتِ فرعٌ عن الذَّات، فإذا كانت الذَّات لا تماثِلُ ذَواتَ المخْلُوقين، فالصِّفاتُ أيضًا لا تماثِل صِفات المخْلُوقين؛ لأنَّ صِفَةَ كل ذاتٍ تُناسِبها، وهَكذَا نرى أن رِجْل البَعير ورِجْل الذَّرَّة(٢) لا يتماثَلان، وبيْنَهما فرْقٌ عظِيم جدًّا.

فإذا قال قائِل: عنْدي رِجْل جَمَل، وقال الثَّاني: عندي رِجْل ذَرَّة، فإنَّه لا يَفهم أحدٌ من النَّاس أن الَّذي عِند الثَّاني كالَّذي عِند الأوَّل؛ لأنَّ ذات الجَمل ليست كذَات الذَّرَّة، إذَنْ؛ فصِفات الجَمل ليست كصِفات الذَّرَّة.

وأيضًا قوَّة الفِيل وقوَّة الذَّرَّة، كِلاهُما قوَّة، لكنَّهما غيرُ مُتماثِلَيْن؛ لأنَّ قوَّة الذَّرَّة صغيرةٌ تعجَز عن شيءٍ يسيرٍ، أمَّا الفِيل فقوَّته تُساعِده علَى حَمل الأشْياء العَظِيمة.

فإذا قال الله عن نفْسِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] فلا يُمكن لعاقلٍ أبدًا أن يعتقِد أو يتصوَّر أن يدَ الله عَزَّوَجَلَّ كيدِ

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الجنائز، باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر، رقم (١٠٥٣).
(٢) قَالُوا: الذَّرُّ النَّمْلُ الأَحْمَرُ الصَّغِير. تاج العروس (١١/ ٣٦٦).

المخْلُوق. وكَيْف يُمْكن ذَلك والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧] ويَقُول تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤]؟!

فالإِنْسان الكاتِب يطْوِي الكِتاب بسهولةٍ، لكِن لا يُمْكن أبدًا للبَشر كلِّهم أن يطووا واحِدةً مِن هَذِه السَّماوات؛ إذَنْ هؤُلاء الممثِّلة ضالُّون، لم يُقدِّروا الله حق قدْره.

كما أنَّهم كافِرون؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فإِذا قال قائِل: بل مثلُه شيْءٌ؛ فقد كذَّب الخبر، وتكْذِيب خبر الله كفرٌ، ولهَذا قال نُعَيْم بن حمَّاد الخُزَاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيخ البخاري: «مَنْ شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ الله بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُوْلُهُ تَشْبِيْهٌ»(١)، إذنْ فهؤُلاء ضالُّون وكفَّار أيضًا.

ومِن هَذا ما يَكُون -في وقتِنا الحاضِر- في بعْضِ الأَفْلام الكرتونيَّة، حيْث يُشبِّهون الله عَزَّوَجَلَّ بشيخٍ رهيبٍ، مُزْعجِ المنْظَر، ذِي لحيَةٍ طويلَةٍ، عِمْلاقٍ، فوقَ السَّحاب، يُسخِّر الرِّياحَ، ويعملُ مَا يُريدُ. والحَقيقَة أني أُشهِدُ اللهَ أن هَذا نشرٌ للكُفْر الصَّريح؛ لأنَّ الصَّبيَّ إذا شاهد مثلَ هَذا في أوَّل تمييزِه، فسَوْف ينْطَبع في نفْسِه إِلى أن يَمُوت، قالَ رَسولُ الله ﷺ: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»(٢)، اللَّهُم إلا أنْ يُقَيِّضَ اللهُ له من ينْتَشِله من هَذِه الوَرْطة.

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم (٩٣٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا اسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟،... رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود على الفطرة وحكم موت...، رقم (٢٦٥٨).

ولهَذا أقولُ: إنَّ الَّذين يعْرِضُون هَذه الأَشْياءَ لصِبْيان المُسلِمين سوْفَ يُحاسَبون عِنْد الله حسابًا عسيرًا يومَ القِيامَة؛ لأنَّهم يُريدُون -شَاؤوا أم أَبوْا- أن يضِلَّ النَّاس بِهذَا ضلالًا مبينًا.

وعلَيْنا جميعًا إذا كانَت الأفْلامُ علَى هَذا الوجْه أن نُحذِّر منْها أهلَ البُيوت؛ حتَّى لا يَقعُوا في هَذا الشرِّ المسْتَطير الَّذي هو أعْظَم مِن شرِّ الأَغاني وغيرِها؛ لأنَّ كونَ الإِنْسانِ يمثِّل اللهَ عَزَّوَجَلَّ بهذِه الصُّورَة البَشِعة -لا شك- أنَّه مِن أعْظَم المنْكَر، والعياذ باللهِ.

وانظر إِلى أعْداءِ الله كيْف يُريدون أن يُهِينوا ربَّ العزَّة والجَلال بأشْيَاء تسْرِي علَى النَّاس سريانَ النَّار في الفَحْم من غير أن يُشعَر بِها، وسريانَ السُّمِّ في الجَسد من غير أن يُشْعَر به.

والواجِبُ علَيْنا -نحن المُسلِمين ولا سِيَّما فِي بلادِنا هذِه- أنْ نكون حَذِرين يَقِظين؛ لأنَّ بلادَنا هَذه مغزوَّةٌ في العَقِيدةِ، وفي الأَخْلاق، وفي الأَعْمال، مِن كلِّ وجه.

ولا تظنُّوا أنَّ الغَزو هُو أن يُقبِل العدوُّ بجَحافِله ودبَّاباتِه وصوارِيخه؛ ليَهْدِمَ الدِّيارَ ويقتل النَّاس فحَسبُ، بل الغَزْو هُو هَذا الغَزْو المشْكِل الَّذي يدخُل إِلى النَّاسِ من حيثُ لا يشْعُرون، والإِنْسان بشرٌ مدَنيٌّ متكيِّف، ينْفُر مِن الشَّيء أوَّلَ ما يسْمَعه، ولكن بعدَ مدَّةٍ يرتاحُ إلَيْه ويأْلَفه، ويكون كأنَّه أمرٌ عادِيٌّ، حتَّى الأمْراض الَّتي في الجِسْم، أوَّلَ ما يدْخُله فيروس المَرَض ينْفر مِنْه الجِسْم ويتأَثَّر ويسخن، لكِنَّه بعد فترةٍ يعْتَاده ويأْلَفه.

وعَلى طلبَةِ العِلْم أنْ يُؤدُّوا مَا علَيْهم مِن مسؤُوليَّةٍ، بأن يُحَذِّروا النَّاس مِن

هَذه الأَفْلام، ما دامَت تعْرِض مِثل هَذه الأُمورِ الَّتي لا يشُكُّ مُؤمِنٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّ عرْضَها قِيادَةٌ للأَطْفال إلى الكُفْر باللهِ عَزَّوَجَلَّ، وإِهانَةٌ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ونَحْن -أهْلَ الجَزيرَة- علَيْنا مسْؤُوليَّةٌ عَظِيمةٌ ليْست علَى بقِيَّة النَّاس، فمِن هُنا ظَهر الإسْلام وإلَيْها يعُود، وفي هَذه الجَزيرَة قالَ رَسولُ البريَّة عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في مَرض موْتِه: «أَخْرِجُوا المشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»[1]، وقال: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ؛ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا»[2]، وقال: «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»[3].

وإذا كانَ الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أمَرَنا بإِخْراج أجسادِهم، فإنَّه يأمُرنا أمرًا أولويًّا بإِخْراج أفكارِهم وأخْلَاقهم الَّتي يبثُّونها بين النَّاس؛ ليُضِلُّوا عبادَ الله عَزَّوَجَلَّ، فلنتمَثَّل الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أمامَنا الآن يقولُ في مَرضِ موْتِه وهُو علَى فِراش المَوْت: «أَخْرِجُوا المشْرِكِينَ مِن جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»؛ ليْس لأنَّهم أجسامُ بشَر مثْلنا؛ بل لأنَّهم يبُثُّون شِركَهم وشرورهم بيننا.

فهَذه الجزيرةُ لها شأنٌ عَظِيم وميزانٌ كبيرٌ في نظَر الشَّرع؛ باعْتِبار حمايَة الدِّين الإسْلامي، فأنَا أجعَلُها أمَانَةً في أعْناق طلَبَة العِلْم أن يحْرِصوا غايةَ الحرص علَى التَّحذير مِن هَذه الأَفْلام.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجِهَاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة...، رقم (٣٠٥٣)، ومسلم: كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء يوصي به، رقم (١٦٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجِهَاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، رقم (١٧٦٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجِهَاد والسير، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة..، رقم (٣٠٥٣) بفظ المشركين بدلا من اليهود والنصارى، ومسلم: كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس عنده شيء...، رقم (١٦٣٧).

وهذِه كلمةٌ مُهمَّةٌ جدًّا، لكنَّها مُعترِضةٌ بالنِّسبةِ لموضوعِنا، وسببُها الاستطرادُ في مَسألةِ المماثَلَة، وأنَّ مَن مثَّلَ اللهَ بخَلْقِه فهُو كافِرٌ.

فالخلاصة إذَنْ: أن هَذين القِسْمين قدِ اشْتَركا في إجْراء النُّصوص علَى ظاهِرِها، وافْترَقا فِي أن السَّلَف أجرَوها علَى اللَّائِق باللهِ عَزَّوَجَلَّ، أمَّا القِسْم الثَّاني فأجْرَوْها علَى وجْهِ التَّمثيل بالمخْلُوقات، وهذا فُرقان عَظِيم.

القِسم الثَّالث: مَن أجروا النُّصوصَ علَى خِلاف ظاهِرِها إِلى معانٍ ابتكروها بعُقولهم، وهؤُلاء الَّذين يدَّعون أنَّهم العُلماءُ والحُكماء، ويقولُون: طَرِيقَة السَّلف طَرِيقَة الَّذين يَقْرؤُون الكِتاب أمانيَّ ولا يعْرِفون، أمَّا نحنُ فنحنُ أهلُ العِلم والحِكمة. ولهذا قالوا: طريقَتُنا -طريقَة الخَلَفِ- أعْلَم وأحْكَم. وقد ذكَرنا في كِتاب (تلْخِيص الحمويَّة) بيانَ بُطلان هَذا القول[1].

هؤُلاء الَّذين يجرون النُّصوص علَى خلاف الظَّاهر إِلى معانٍ عيَّنوها بعُقُولهم، فقَالوا: «اسْتَوى علَى العَرْش» أي: اسْتولى علَى العَرْش، «يَدُ الله»: أي قوَّتُه أو نعْمَته، «وجه الله»: ثوابُه، «محبَّة الله»: ثوابُه، «غضَب الله»: انتِقامُه؛ وزعَمُوا أنَّ المَعْنى الظَّاهر ممتنعٌ علَى الله عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ قالوا: إذا كانَ ممتنِعًا فلنا عُقُولٌ نتصرَّف فيها.

ونردُّ علَيْهم فنقول -وبكُلِّ سُهُولةٍ-: إذا كانَ الأَمْر كما قُلتم؛ فلِماذا يتحدَّث الله عن نفْسِه بعباراتٍ غيْر مقْصُودةٍ، ويجْعَل الأَمْر موكولًا إِلى عُقُولِنا؟

فالصَّواب أنَّه ليْس إِلى العَقْل بل إِلى الهَوى المخْتلف الَّذي يقولُ فِيه فلان: هَذا واجِبٌ، ويقول آخرُ: هَذا ممْتنع علَى الله، ويقولُ ثالِثٌ: هَذا جائز.

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشارح رَحِمَهُ اللَّهُ، من إصدارات المؤسسة برقم (١) (ص:٥).

فلِماذا يجْعَل الله عَزَّوَجَلَّ الحدِيثَ عِن صِفاته بكلماتٍ لا يُراد بها ظَاهِرُها؟!
وهل هَذا إلا تعميةٌ، وخِلافُ البيان الَّذي قال الله تَعالى فيه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء:١٧٦]؟ وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]؟

ولماذا يجْعَل الأَمْر موكولًا إِلى ما تقْتَضيه عُقُولنا الَّتي هي ليست عقلًا في الواقِع، بَل هِي وهْمٌ؟!

قالُوا: لأَجْل أن يُزيد ثوابُنا بتَحْويل النصِّ إِلَى معْنَاه؛ لأَنَّك إذا أخذْت النَّص علَى ظاهِره لم تتكلَّف، لكن إذا صرَفْتَه عَن ظاهِرِه يحْتاجُ إِلى دليلٍ مِن اللُّغة وشواهِد وجهدٍ كبيرٍ؛ حتَّى تصِل إِلى المعْنى المرادِ، فهَذه التَّعميَة الوارِدَة في أعظم الأَخْبارِ المقْصود بِها كثْرَةُ الثَّواب.

فنَقول: سُبحانَ الله العَظيم! أَيُضِيع اللهُ أصلًا عَظِيمًا في التَّحدُّث عن نفسه من أجل أنْ يَزِيد ثوابَنا بالتَّعب! ثُمَّ إن التَّعب الَّذي يأْتي لغَيْر سببٍ لا يُثاب علَيْه الإِنْسانُ.

ولو قال قائِل: النَّاس الآن يَحجُّون علَى الطَّائرة وعلَى السَّيَّارة، وأنا سأحُجُّ علَى حمارٍ أعرجَ، أرْكَبُه تارةً وأسُوقه تارةً حتَّى أصل إِلى مكَّة؛ لأنَّ هَذا فيه تعبٌ عَظِيمٌ وأجرٌ كبيرٌ.

لقُلنا: إنَّ الإِنْسان لا يُؤْجَر علَى هذا؛ لأنَّ هَذا تعبٌ حصَل باختيارِه هو، ولهَذا أمر النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الرَّجُل الَّذي نذَر أن يقف في الشَّمس، أمَره أن يدْخُل في الظِّلِّ، ونهاه عن تعذِيب نفْسِه(١)، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٧].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي معْصِيَة، رقم (٦٧٠٤).

فالحاصِل: أن هؤُلاء -ولا شكَّ- مُخطِئون ضالُّون، مرتكِبون لضلالَيْنِ يتضمَّن كلُّ ضلالٍ منهما القولَ علَى اللهِ بغَيْر علم.

فقولُهم: إن الله لم يُرِد كَذا، هَذا قولٌ علَى الله بغير علمٍ، إذ كيف لا يُرِيدُه وهو ظاهِرُ لفْظِه.

وقولُهم: أراد كذا، هَذا أيضًا قولٌ علَى الله بغيرِ علم؛ لأنَّه إذا انْتَفت إِرَادة الظَّاهر بَقِي ما يخالِف الظَّاهرَ قابلًا للاحْتِمالات الكَثِيرة؛ إذ ليْسَ هُناك ما يجْعَل هَذا الاحْتِمال المعيَّن هو المرادُ دونَ غيرِه من الاحْتِمالات.

القسم الرَّابع: قالوا: نسْكُت ونُفوِّض، ولا نقول: معْنَاها كَذا ولا كَذا، نقْرأُ القُرْآنَ والحَديثَ وكأنَّما نقرأُ لغةً لا نعْرِفُها، كأنَّنا عربٌ نقْرأ باللُّغة الإنْجليزيَّة ولَا نعرِفُ اللُّغة الإنجليزيَّة، أو كأنَّنا عامَّة لا يعْلَمون الكِتاب إلا أمانيَّ.

فهـؤُلاء يقُولـون: كلُّ نُصـوص الصِّفات غيرُ معلومَةِ المعْنـى، فإذا قُلْت لأحَدِهم: ما تقول في قولِه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]؟ وقولِه تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]؟ وقولِه تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]؟ قال: اللهُ أعْلَم.

فنقول: نعم، ما مِنْ شَيْءٍ إلا واللهُ أعْلَم بِه، لكِنَّه عَزَّوَجَلَّ أنْزَل علَيْنا كتابًا مُبِينًا ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [صٓ:٢٩]، ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فأيُّ فائِدَة لنا في قُرآنٍ لا نعْرف معْناه؟! فإنَّه لا يُمكن أن نمْتَثل أمر الله، وأن نُعظِّم الله عَزَّوَجَلَّ، وأن ننْفِي عنه النقائصَ ونحْن لا نعْلَم ما أراد بكلامِه.

وإذا كُنْتم تتَّفقون معَنا في أنَّ آيَاتِ الأحْكام وأحاديثَ الأَحْكام معلومَةُ المعْنى، حيث يعرْف النَّاس معْنَى الصَّلاة والزَّكاة والصِّيام والحجِّ، فلِماذا لا تجْعَلون آيَات الصِّفات معلومَة المعْنى؛ لأنَّها تتعلَّق بذَات الخالِق عَزَّوَجَلَّ وهِي أعْظَم من آيَات الأَحْكام الَّتي تتعلَّق بعمل المخْلُوق فهِي أوْلَى بالعِلْم؟!

فهؤُلاء يسمَّون عِنْد أهل السُّنَّة بالمفوِّضة، وهُناك مِن العُلَماء مَن يقولُ: إنَّ التَّفويضَ هُو مذْهَب السَّلف، ويَقُول: إنَّ أهلَ السُّنَّة قسمان: مُؤوِّلة، ومفوِّضة. وهذا واقِعٌ.

ولكن شيْخ الإِسْلام ابن تَيْمية رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ -وصدَق فِيما قال-: «قوْلُ أهْل التَّفويض من شرِّ أقْوَال أهْل البِدَع والإلْحاد»، وذكر تعليلاتٍ عَظِيمةً قويَّة في كتابه المَعرُوف بـ(دَرْء تَعارُض العَقْل والنَّقل)، وذَكر الأدِلَّة علَى ذلك، وقال: «هَذا الَّذي فتَح علَيْنا باب الفَلاسِفَة»[1]، وهذا الَّذي جعَل أهل التَّخْييل يُنْكِرون اليومَ الآخِر والجنَّة والنَّار، وقالوا: إذا كنتم لا تعْلَمون معانيَ هَذِه الصِّفات فنَحْن نعلَمُها، وإذا كُنْتم لا تعْرِفون ما يتعلَّق بالرَّبِّ فنحن نعْرِف ما يتعلَّق بالرَّبِّ؛ فقالوا: الرَّبُّ كلُّه ليْس له أصلٌ، وإنَّما هو تخويفٌ مِن عباقِرَة مِن البَشر من أجل أن يسْتَقيم النَّاس علَى ما طُلب مِنْهُم.

وصَدق شيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِيما قال؛ إذْ كَيْف يُنْزل الله علَيْنا كتابًا، ورَسولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُخْبرنا بأخبارٍ فيما يتعلَّق بذَات الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وصِفاتِه، ويقال: كلُّ هَذا ليْسَ له معنًى، ولا يجوز أن نتكلَّم فِي معْنَاه؟ فهَذا مِن أعظم ما يكُون من الإِلْحاد والكُفر، وفيه من الاسْتِهانة بالقُرْآن الكَريم والذَّمِّ له ما لا يعْلَمُه إلَّا من تأمَّل هَذا

(١) انظر درء تعارض العَقْل والنقل (١/ ٢٠٥).

القَوْل الفاسِد الباطِل.

القِسْم الخامِس: قَالُوا: نحْنُ لا نتكلَّم، بلْ علَيْنا أن نُمْسك، فيَجُوز أن يكُون المرادُ بِها الظَّاهر اللَّائِق باللهِ، ويجُوز أن يكُون المُراد بِها الظَّاهر المماثِل للمَخلُوقين، ويجُوز أن يَكُون المرَاد بها خلاف الظَّاهر، ويجُوز أن لا يكُون المرادُ بها شيئًا، فكُلُّ هَذا ممكِن وجائِزٌ، وما دامت الاحْتِمالات قائِمةً فالواجِب الإمْساك.

والفَرْق بين هؤُلاء وبين المفوِّضة: أن المفوِّضة يَقولُون: لا نَقُول شيئًا أبدًا، وهؤُلاء يَقولُون: يَحْتِمل كذا، وكذا، وكذا، وكذا، ونكُفُّ عَن القوْل؛ لأنَّ الاحْتِمالات كلَّها وارِدةٌ، وإذا وُجِد الاحْتمال بطل الاسْتِدْلال.

والقِسم السَّادس: قوْمٌ أعْرَضوا عن هَذا كلِّه، وقالوا: لا نقولُ شيئًا في صِفات الله، نحْنُ نقْرأ القُرْآن ونتعبَّد اللهَ بقراءَتِه، ولا نتعرَّض لمعْناه فيما يتعلَّق بالصِّفات إطْلاقًا، فهُم لا يَقُولون بقولِ أحدِ الأَقْسام الخَمْسة السَّابقة، بل يسْكُتون ولا يُقدِّرونها بقلُوبهم ولا ينْطِقون بها بألْسِنتهم، بل يسْكُتون عَن هَذا كلِّه.

وهؤُلاء غيرُ سَالمين، بل واقِعُون في الخَطأ، فالقُرْآن تبيانٌ لكل شَيْءٍ، والقُرْآن يُراد به لفْظُه ومعْناه الدَّال علَيْه لفظُه، ومَن لم يقُل بذلِك فهُو علَى ضلالٍ، والقُرْآن نزَل بألْفاظِه ومعانيه، لكِن علَيْنا أن نتأدَّب معَ الله عَزَّوَجَلَّ، ولا نتَجاوز القُرْآن، ولا نتَجاوَز الحَديث.

ولو أنَّ أحدًا أراد أن يَتكلَّم عن صِفة شخصٍ ليْس حاضرًا، فلا يَسُوغ له أن يتكلَّم عن صفَتِه وهو لا يعْلَمه، فكَيْف يتكلَّم عن صِفات الخالِق، أو يَحْكم بعقْلِه علَى هَذِه الصِّفات العَظِيمة الَّتي لا يُمْكِنه أن يُدْرِكها بعقْله أبدًا؟!

وغايَةُ ما عِنْدنا نحْنُ أنْ نُدرِك المعْنَى، أمَّا الحَقيقَة والكيْفيَّة فهَذا شيْءٌ لا يُمكن إدراكُه، ولهَذا يحرُم علَى الإنْسان أن يتخيَّل أو أن يتصوَّر شيئًا من صِفات الله عَزَّوَجَلَّ، فلا يجُوز أن تتَصوَّر أو تتَخيَّل يدَ الله كيْف هي؟ وقَد سأَلَني سائِلٌ ذاتَ مرَّة فقال: مَا تقولُ في أصابع اللهِ، كم هي؟ فقلتُ: اتَّقِ ربَّك، أنْتَ لسْت مُلزمًا بمعْرِفَة هَذا، ولَا يجْدُر بِك أنْ تسْأَل مِثْل هَذا السُّؤال، أَثْبِتْ أنَّ لله أصابع كَما قال الرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وأمَّا كم هي؟ فَليس لنا أن نتكلَّم بِهذا. فوَالله مَا نحنُ بأحْرَصَ علَى العِلْم باللهِ من الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

فالصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لما قال الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّماوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ...**» إِلى آخِر الحَديث[1]، لم يقُولوا: يا رَسولَ الله! هل للهِ أكْثَر مِن هَذه الأصابع؛ لأنَّهم أكْمَل أدبًا، وأشدُّ تعظِيمًا للهِ ممَّن أتَى بعْدَهم.

وإذا كنْتَ صادقًا في عبادَةِ الله فلا تتجاوَزْ مَا أخْبَرَ اللهُ بِه عَن نفْسِه، كَما أنَّك لا تتجاوَزُ مَا شرَّعه اللهُ لعبادِه، فلَو أردْتَ أن تُصلِّي الظُّهْر خمسًا لقال لكَ النَّاس كلُّهم: هَذا خطأٌ.

إذَنْ؛ فلا تتكلَّم فِيما أخبرَ اللهُ به عن نفسِه، أو أخْبَر بِه عنْه رَسولُه ﷺ إلَّا بمقْدار ما بلَغَك فقَط.

وأنْتَ -واللهِ- إذا سلكْتَ هَذا تسلمُ مِن أُمورٍ كثيرَةٍ؛ تسْلَم مِن شُبهات يُورِدها الشَّيْطان علَى قلْبِك، ومِن شُبهات يُورِدها علَيك غيرُك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾، رقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفة القِيامَة والجنة والنَّار، رقم (٢٧٨٦).

ولما قِيل للإِمَام مَالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا أَبا عبدِ الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كَيْف اسْتَوى؟ أطَرق حتَّى علَاه العَرَقُ مِن شِدَّة هَذا السُّؤال وعظَمتِه؛ لأنَّ هَذا السُّؤال مُنْكَر، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاسْتِواءُ غَيْرُ مجْهُولٍ، وَالْكَيْفَ غَيْرُ معْقُولٍ، وَالْإِيمانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»(١)، فانْظُر كلامَ السَّلف رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، كيْفَ أنَّ كُل إنسانٍ يَسأَل عَمَّا لم يَسأل عنه السَّلف، ولا سِيَّما الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فهُو مبتدِعٌ.

فإذا قال القائِل: إنَّه ثبَت أنَّ اللهَ ينزِل إِلى السَّماءِ الدُّنيا كُلَّ ليْلَةٍ حِين يبْقَى ثُلث اللَّيل الآخِر، ونحْنُ نُشاهد أنَّ الثُّلث يدُور علَى الأَرْض، إِذَنٍ؛ فاللهُ يَنْزِل كلَّ اللَّيلِ.

قلنا: قِف حيث جاءت النُّصوص واسْلَم مِن هَذا التَّقدير، اعتقِد أن الله ليْس كمِثْله شيءٌ لتِسْلم من هَذا التَّقدير، فلو طلع الفَجْر هنا في المَمْلكة وهو ثُلث اللَّيل في المغرب؛ فَيكُون النُّزول بالنِّسبَة لنا انتهى، وبالنِّسبَة لهؤُلاء الَّذين عِنْدهم الثُّلث الأَخِير موجُود، ولو كُنَّا نحن في الثُّلث وأهل المشْرق قد طلع علَيْهم الفَجْر، فالنُّزول بالنِّسبَة لأَهْل المشْرِق انتهى، وبالنِّسبَة لنا بدَأ، ولا تتعدَّ هذا، فلسْت مُلزَمًا بهذه التَّقديرات أبدًا.

واللهِ لو كانَ هَذا خيرًا لسبقَنا إِلَيْه الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فالصَّحابَة أحْرَص منَّا علَى الخير.

فإذا قال قائِل: رُبَّما لم يَكُن في قُلوبِهم هَذا التَّقدير؛ لأنَّهم لم يعْرِفوا عن كرويَّة الأَرْض علَى وجْه مفصَّلٍ، ولا عرفوا أن الشَّمْس تغرُب مثلًا عن أَهْل المدينَة قبل أن تغْرُب عن أَهْل المغْرِب؛ فلهَذا لم يسْأَلوا؟

فنَقول: لو كانَ هذَا مِن شرع الله لقيَّض اللهُ له من يَسْأَل حتَّى يتبيَّن؛ ولهَذا لما

---

(١) انظر: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

أخبَرَ النَّبي ﷺ أنَّ أيَّام الدَّجال فِيهَا يومٌ كسَنَةٍ ويومٌ كشهرٍ ويوم كأُسبوع، أنطق الله الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ وقالوا: اليوم الَّذي كسنةٍ تكْفِينا فيه صلاةُ يوم واحِد؟ قال: «**لَا، اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ**»[1].

فلا تظُنَّ أبدًا أن شيئًا يلْزمُنا في دِيننا يُمكن أن يُغْفَل إطْلاقًا، فلو لم يتكلَّم به الرَّسول ﷺ ابْتِداءً فسَوْف يقَيِّض الله له من يَسْأل عنه؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

وعلى هَذا فإن أسعد هؤُلاء الأقْسام بالدَّليل هم القِسْم الأوَّل الَّذين أجروا الصِّفات علَى ظاهِرها اللَّائِق باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ولما انْقَسم أهل القِبْلة -يعني الَّذين ينْتَسِبون إِلى الإِسْلام- هَذِه الانْقِسامات صار النَّاس يُؤَلِّفون الكُتُب المبنيَّة علَى الجَدل والنِّزاع والخُصومات الَّتي لا نهايَةَ لها، وإذا طالعتَ كُتُب هؤُلاء -خصوصًا أهل التَّحريف الَّذين يُسمُّون أنفُسَهم أهل التَّأْويل- عجِبْتَ من التَّقديرات الَّتي يقدِّرونها ويُفصِّلون فِيهَا ويُجادِلون فيها، في أمرٍ لا يُمْكِنهم إدراكُه بالنِّسبَة لما يتعلَّق بصِفات اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وجَعلوا الحُكْم راجعًا إِلى ما تقتضيه عُقُولهم، لا إِلى ما يقْتَضيه الكِتاب والسُّنَّة، فضلُّوا في ذلِك ضلالًا بيِّنًا، وصاروا يتخبَّطون خبطَ عشواء، لا يعْرِفون من الحقِّ شيئًا.

ولقد ألَّف أهل السُّنَّة الَّذين سلكوا مسْلك السَّلف كتبًا كثِيرة في العقِيدَة، مُختَصرة ومطوَّلة ومتوسِّطة، ومن جُملة ما أُلِّف هَذِه المنْظُومةُ الَّتي نظَمها السَّفاريني رَحِمَهُٱللَّهُ، وقَد نظَمها علَى مذْهَب أهل السُّنَّة والجَماعَة، علَى أنَّ فِيهَا بعضَ الأَشْياء الَّتي تحتاج إِلى بيانٍ، وسنُبيِّنها بحسب موضِعها إِن شاءَ الله.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن و أشراط السَّاعة، باب ذكر الدجال وصفته...، رقم (٢٩٣٧).

قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١ الحَمْــدُ للهِ القَــدِيمِ البَــاقِي مُقَــدِّرِ الآجَــالِ والأَرْزَاقِ

الشـرح

قوله: «**الحمد**»: يقول العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: الحَمْد هُو وصف المحْمُود بالكَمالِ علَى وجه المحبَّة والتَّعظِيم، فإن كُرِّر الوَصْف صار ثناءً، ولهَذا جاء في الحدِيث الصَّحيح أنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يقول: «**قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قَالَ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، قَالَ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي**»[1].

و(أَل) للاسْتِغْراق، يعْنِي: جَميعُ المحامِد ثابتَةٌ لله.

وقولُه: «لله» اللَّام هنا إما: للاسْتِحقاق، أو للاخْتِصاص، وإن شِئْنَا قُلْنا: إنَّها للاسْتحقاقِ وللاخْتِصاص جميعًا؛ فهي للاسْتِحْقاق؛ لأنَّ الله تعالَى مستحِقٌّ للحَمْد، وللاخْتِصاص؛ لأنَّ المحامِدَ كُلَّها لا تكونُ إلَّا للهِ وحْدَه فقَط.

و(الله) عَلَمٌ علَى الربِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذي هُو ربُّ العالَمِين، وهو علَمٌ مختَصٌّ به، لا يُمْكِن أن يكونَ لغَيْره، وهذا العَلَم يكون دائمًا متبوعًا لا تابعًا، بمَعْنى أنَّه هو الَّذي يُتْبَع بالأَسْماء ولَيْس بتابعٍ؛ فمثلًا قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فقالَ: «لله»، ثُمَّ قال: «رَبِّ العالمين»، ولم يَقل: «الحمدُ لربِّ العالمين الله»، وقال: «بسْم الله الرحمن الرَّحيم»، ولم يقل: «بِسم الرَّحمن الرَّحيم الله»، فدائمًا هو الَّذي تتبَعْه الأَسْماء وتلْحق به.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة باب وجوب قِراءَة الفاتحة في كل ركعة...، رقم (٣٩٥).

وقوله: «**القَدِيم**»: يعْني السَّابق لغيرِه، فهُو بمَعْنى الأوَّل، وقد قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]، ولكن هَذا الاسْم بِهذَا اللَّفظِ لم يَرِدْ لا في الكِتاب ولا في السُّنَّة، وإذا لم يَرِد لا في الكِتاب ولا في السُّنَّة فلَيْس لنا أن نُسمِّي اللهَ به؛ لأنَّنا إذا سمَّيْنا اللهَ بما لم يُسمِّ به نفسَه فقد قَفَوْنا ما ليْس لنا به علمٌ، وقُلْنا علَى اللهِ ما لا نعْلَم، واللهُ تَعالى قد حرَّم ذلكَ؛ فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسْراء:٣٦].

وإذا سمَّيْنا اللهَ بما لم يُسمِّ به نفسَه فذَلك جنايةٌ وعدوانٌ، ألَا تَرى لو أن شخصًا سمَّاك بغير اسمِك أنَّك تعْتَبر ذلِك جنايةً علَيْك؟ فكَذلِك إذا سمَّيْت الله عَزَّوَجَلَّ بما لم يُسمِّ به نفسَه فهَذِه جنايةٌ وعدوانٌ في حقِّ الخالِق عَزَّوَجَلَّ، فلا يحِلُّ لك ذلك، وإذا نظَرْنا في القُرْآن والسُّنَّة فلَنْ نَجِد أنَّه جاء من أسْماء الله؛ إذن فلا يجوز أن نُسمِّي الله به؛ لأنَّه لم يَرِد في الكِتاب ولا في السُّنَّة.

وكذَلِك فإنَّ القَدِيمَ ليْس من الأَسْماء الحُسْنى، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، فالقَدِيم لَيْس مِن الأَسْماء الحُسْنى؛ لأنَّه لا يدُلُّ علَى الكَمال، فإن القَدِيمَ يُطلَق علَى السَّابق لغيرِه، سواء كانَ حادثًا أم أزليًّا، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، والعُرجونُ القَدِيمُ هو عِذق النَّخلة الَّذي يلْتَوي إذا تقدَّم به العَهْد، ولا شكَّ أنَّه حادثٌ وليس أزليًّا، والحُدوث نقصٌ، وأسماءُ الله تعالَى كلُّها حُسْنَى لا تحتمِلُ النَّقصَ بأي وجه.

فتبيَّنَ بذلِكَ أنَّ تَسميةَ اللهِ بـ(القَديم) لا تجُوزُ بدليلٍ عَقْليٍّ وبدليلٍ سَمْعيٍّ؛ الدَّليلُ السَّمعيُّ قولُ الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف٣٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء٣٦]

أمَّا الدَّليلُ العَقليُّ فهُو أنَّ (القَديمَ) ليسَ مِنَ الأسماءِ الحُسنى لأنَّه يتضمَّنُ نقصًا، حيثُ إنَّ (القَديمَ) قَد يُرادُ بِه الشَّيءَ الحادثَ، ومعلومٌ أنَّ الحُدوثَ نقص، فلو قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدل (القَدِيم): العَلِيم، أو العَظِيم، أو الكَرِيم، أو ما أشْبه ذَلك مِن الأَسْماء الَّتي أثْبَتها الله لنفْسِه لكان أَوْلى، فهَذا مما يُؤخَذ علَى المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأفْضَل مِن (القَديم): (الأوَّل)، وذلِك للأَسْباب الآتِيَة:

الأوَّل: لأنَّ الله تسمَّى بِه، وهُو أعْلَم بأسْمائِه.

والثَّاني: أنَّه يدُلُّ علَى أنَّ الله قبْلَ كلِّ شيْءٍ، وأنَّه أزلي.

والثَّالث: أن الأوَّل قد يكونُ له معنًى آخرَ غيرَ السَّبق في الزَّمن، وهو المآل، فالأوَّل يعْني الَّذي تَؤُول إلَيْه الأَشْياءُ، فيَكُون مأْخُوذًا من (الأَوْل) بمَعْنى الرُّجوع؛ لأنَّ مرجعَ كلِّ شيءٍ إلى الله، فيكُون أوسعَ دَلالَةً مِن القَدِيم.

وقولُه: «**البَاقِي**» يعْنِي الَّذي يبْقَى بعدَ كل شيْءٍ، فهُو بمَعنى (الآخِر)، أي الَّذي ليْس بعْدَه شيءٌ، و(الآخِر) مِن أسْماء الله، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣]، فكأنَّ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتَى بـ(القَديم) بإزاء (الأوَّل)، وأتَى بـ(البَاقِي) بإزاء (الآخِر)، ولكنَّ في هَذا نظرًا، فلَمْ يَرِد من أسْماء الله عَزَّوَجَلَّ أنَّه (الباقي)، وإنما جاء ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].

والصِّفة لا يُشْتَقُّ منْها اسمٌ، وقد ذكرْنا في كتابِنا (القَواعِد المثْلَى) أنَّ كلَّ اسمٍ متضمِّنٌ لصفةٍ، وليْس كلُّ صِفَةٍ يُشتَق مِنها اسم[١].

فإذا قالَ الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فلا يعْنِي ذَلك أنَّه يجوزُ أن نُسمِّي الله بـ(البَاقي).

فالصَّواب أن يُجْعل بدَل هَذين الاسْمَيْن (الأوَّل والآخِر) كما ثبَت ذَلك في القُرْآن والسُّنَّة.

وقوله: «مقدِّر الآجال والأرْزاق» أيْ جاعِلُها علَى قدْرٍ معلومٍ، والآجَال: جمْع أجَل، وهُو مُنْتهى الشَّيءِ وغايتُه، ومنه عُمْرُ الإِنْسانِ؛ فإنَّه مُقدَّر عِند الله عَزَّوَجَلَّ بأجلٍ معلومٍ؛ لا يتقدَّم ولا يتأخَّر، وكذَلِك ما يحدُث من الحوادثِ، فهي مقدَّرةٌ بأجلٍ معلومٍ لا تتقدَّم ولا تتأخَّر.

والأرْزاق: جمْعُ رِزق، وهـو العَطـاء، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ هو مُقـدِّر الأرْزاق؛ يُقسِّمها بين عبادِه حسب ما تقْتَضيه حكمتُه، وقد جاء في الحَديث: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْفَقْرُ، وَلَوْ أَغْنَيْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ عِبَادي مَنْ لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْغِنَى، وَلَوْ أَفقَرْتُهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ**»[٢]، والله عَزَّوَجَلَّ يرزقُ من يشاءُ، لكِن حسب حكمَتِه ورحمَتِه، فقد يبْتَلِي اللهُ الإِنْسانَ بالفَقر ليعلمَ أيَصْبِرُ أم يجزعُ؟ وقد يبْتَلي الله الإِنْسان بالغِنى ليعْلَم أيشْكُر أم يكْفر؟ والله تَعالى يقدر الأرزاقَ كلها.

فإذا قال قائِل: إذا كانَ الله تعالى مقدِّرَ الآجَال والأرْزاق فهَـل يسُـوغُ لنا أن لا نفْعَل ما يكونُ بِه الرِّزقُ؟

---

(١) انظر القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشارح رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٨).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣١٨-٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٢٣١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجَوابُ: أنَّه لا يسوغ؛ لأنَّ الله تَعالى إذا قدَّر شيئًا فإنَّه يُقدِّرُه بأسبَابِه، فإذا قدَّر الرزقَ لشخصٍ فإنَّه يُقدِّره لأسْباب يقومُ بها الشَّخص، وقد يكون لأسباب لا يقوم بها الشَّخص، كما لو مات للإنْسان ميتٌ فورِثه فهَذا ليْس من فعله، لكن علَى كُلّ حَالٍ تقديرُ الله تَعالى للأشْيَاء لا يستَلْزم ولا يُسَوِّغُ أن ندَع الأسْباب النَّافعة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢ حَــيٌّ عَلِــيمٌ قَــادِرٌ مَوْجُــودُ قامَــتْ بِــهِ الأَشْــيَاءُ وَالوُجُــودُ

الشــرح

قوله: «**حي**»: الحيُّ مِن أسماء الله، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فالله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ هو الحيُّ ذو الحْيَاة الكامِلة، الَّتي لم تُسبق بعدَمٍ ولا يلْحَقها زوالٌ، أي الحْيَاة الكامِلة بجَميع صِفات الكمال.

وقوله: «**عليم**»: أي ذُو علم، والعِلْم إدراك الشَّيءِ علَى ما هُو علَيه، وعلمُ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ شاملٌ لكل شَيْء، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران:٥]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا تُوَسۡوِسُ بِهِۦ نَفۡسُهُۥ﴾ [قٓ:١٦]، أي ما تحدِّثُه به نفسُه، وإن لم يُخْرِجْه للنَّاس، بل يعلمُ سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ما سيَحْدُث فضلًا عن الحادثِ.

وقوله: «**قادر**»: القُدْرة صِفة يتمكَّن بها الفاعِل من الفِعْل بلا عجزٍ، فالله عَزَّوَجَلَّ قادِرٌ بقدْرَةٍ هي وصْفُه، فهُو يفعل عَزَّوَجَلَّ دُون أن يعْجز، والقُوَّة: صِفة يتمكَّن الفاعِلُ بها من الفِعْل بلا ضعْفٍ، وأضْرِب مثلًا يتبيَّن به الفرق:

إذا قيل لشخصٍ: ارْفَع هَذا الحجرَ فإذا زحْزَحه وعجَز عَنْ رفعِه، نقولُ أنه غير قادرٍ، وإذا حمَلَه لكن بمشقَّةٍ شديدةٍ، نقول أنَّه قادِرٌ ولكنَّه ليْس بقويٍّ، وإذا حمله بسهولَةٍ نقولُ أنَّه قويٌّ.

وعلى هَذا فالقوَّةُ أكْمَل وأشْمَل من القُدْرة؛ لأنَّ القُوَّة يُوصَف بها ذُو الشُّعورِ وغيرُه، فيُقال للإِنْسان: قويٌّ، وللحيَوان: قويٌّ، وللحديد: قويٌّ، وللصخر: قويٌّ،

أمَّا القُـدْرَة فلا يُوصَف بها إلا ذُو الشُّعـورِ، ولهَـذا لا نقـولُ للحديد إنَّـه قـادِرٌ، ولا للصَّخر إنَّه قادر، لكن نقولُ إنَّه قويٌّ.

فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ قادِرٌ، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:١٢٠]، وقُدْرته لا يستعصي علَيْها شيْءٌ، فهُو قادِرٌ علَى كل شيْءٍ، وسيأتي إن شاء الله تَعالى بيانُ ما يتعلَّق به القُدرة في كلامِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقوله: «**موجودٌ**»: هَذِه الكَلِمَة -في الحَقيقَة- مقحمَةٌ إقحامًا لا وجْهَ له؛ لأنَّه يُغني عنها قوله: «**حي**»؛ لأنَّ الحيَّ موجودٌ غيرُ معدومٍ، وكلمة (موْجود) ليسَت مِن الصِّفات الكامِلَة؛ لأنَّ الموجودَ قد يكون ناقِصًا وقد يكون كاملًا، لكن يُعْتَذر عن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّه أتى بها من باب الخبرِ لا مِن باب التَّسْمِية، ويصِحُّ أن نخبر عنِ الله بأنه موجود، لكن لا نُسمِّيه بذلك، كما يصِحُّ أن نقول أنه متكلِّم ولكن لا نُسمِّيه بذلك؛ لأنَّ الكَلام ليْس صِفَةَ مدحٍ علَى كُلّ حَالٍ، قد يتكلَّم الإنْسان بالسُّوءِ فيكُون كلامُه نقصًا، لكن أقول إنه يُتسامَح عن المؤلِّف بأنَّه قصَد الخبر.

وقوله: «**قامت به الأشْياءُ والوُجُود**»: قامت به -أي باللهِ عَزَّوَجَلَّ- الأَشْياءُ كلُّها؛ بل الوُجُودُ كلُّه، ولولا اللهُ عَزَّوَجَلَّ ما كانَ الوُجُودُ، ولا كانت الأَشْياء، ولولا اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُمِدُّ هَذِه الأَشْياءَ والوُجُودَ بما تَبْقَى به ما بقيت، فكلُّ شيءٍ قائمٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لقولِه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]، فكلُّ شيء من الأَشْياء والوُجُودِ قائم باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فهُو الَّذي أوْجَدها، وهو الَّذي أمدَّها حتَّى بقِيت، وهو الَّذي أعدَّها أي هيأها لما تكون صالحِةً له.

وقيامُ الشَّيء باللهِ عَزَّوَجَلَّ يشْمل ثَلاثَةَ أشْياءَ: الإيجادُ، والإمدادُ، والإعدادُ.

أولًا: الإيجاد: فلَوْلا الله عَزَّوَجَلَّ ما وُجِدت الأَشْياء، فهُو الَّذي أوجد الأَشْياءَ عَزَّوَجَلَّ بقدرَتِه وبحِكمَتِه، وهَذِه الأَشْياء الموجودَة مِنْها ما هو معلومٌ لنا، ومنْها ما هُو غير معلوم، فنحْنُ لا نعلم إلَّا ما أعْلمَنَا الله تَعالى منْها، ومع ذلِك فما لم يُعْلِمْنا الله به أكْثرُ مما أعلمَنا عنه، قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف:٥١]، فنحْنُ لا نعرف إلا السَّماء والأَرْض والشَّمْس والقمرَ والنُّجوم والعَرْش والكرسِيَّ، لكن هُناكَ مَخْلُوقاتٌ مِن قبل لا نَدْري عنها شيْئًا؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يزَلْ ولا يزالُ فعَّالًا، والفاعِلُ والفِعْلُ لا بُدَّ أن ينتج عنْه مفعولٌ.

فإذا قُلنا: إن من صِفاتِه الأزَليَّة أنَّه فعَّال، لزِمَ من ذلِك أن يَكُون هُناكَ مفعولٌ، فكلُّ الأَشْياءِ كائِنَةٌ باللهِ تعالى.

ثانيًا: الإمداد: فالله تَعالى هُو الَّذي أمدَّها حتَّى تَبْقى، أرأيتَ النَّباتَ ينْبُتُ في الأَرْضِ، فإذا منع اللهُ المطَر فَنِيَ النَّبات، وإذا أنزل الله المطرَ بَقِي النَّباتُ وزادَ! إذن؛ فإمدادُ هَذِه الموجودات بِما يُبْقِيها ويُنمِّيها هو مِنْ عندِ الله عَزَّوَجَلَّ.

ثالثًا: الإعدادُ: ويعني تهيئَتَها لما هي صالِحَةٌ له، فالإبِلُ مثلًا للرُّكوب، قالَ تعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس:٧١-٧٢]، فاللهُ أعدَّها وجعَلها صالِحة لما خُلِقت له، مِن حيثُ القوَّة والشَّكل واحْدُوْدَابِ الظَّهر حتَّى تقْوَى علَى التحمُّل، وإيجادِ الشَّحْم الكَثِير علَى ظهْرِها لئلَّا يُرْهِقها الحمل، أو تنْكَسِر العظام، أو يخل بها، إلى غير ذلِكَ مِن الأَشْياء الَّتي تكُونَ مُهيَّأةً للشيء الَّذي أُعِدَّت له.

فقيام الأَشْياء باللهِ عَزَّوَجَلَّ يكون من حيْثُ الإِيجادُ والإِمْداد والإِعْداد، وكلُّ هَذا قائم باللهِ عَزَّوَجَلَّ.

ودليلُ هَـذا قـول الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]، فلَوْلا أمرُ الله عَزَّوَجَلَّ الكَوْنيُّ ما قامتِ السَّماواتُ والأرْضُ، وصلاحُ الأرْض والسَّماء بالقيام بأمْرِ اللهِ الشرْعيِّ أيْضًا، ولهَذا تُعَدُّ معْصِيَةُ الله من الإفسادِ فِي الأَرْض.

ودليلٌ آخَـر قـوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]؛ لأنَّ معنى القَيُّوم القائِم بنفْسِه القائِم علَى غيره.

ودليلٌ ثالِثٌ قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣]، يعني: كَمَنْ ليْس كذَلِك؟ ومعلومٌ أن القائِمَ علَى كلِّ نفسٍ بما كسبت هو الله عَزَّوَجَلَّ، فصارَ الوُجُودُ كلُّه قائمًا باللهِ تَعالى إيجادًا، وإمدادًا، وإعدادًا.



ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٣ دَلَّـتْ عَـلَى وَجُـودِهِ الحَـوَادِثُ سُـبْحَانَهُ فَهْـوَ الحَكِـيمُ الـوَارِثُ

الشـرح

أراد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يستدِلَّ علَى وُجود الله عَزَّوَجَلَّ فاستدَلَّ بالحوادثِ علَى وجودِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يعني: أن حدوثَ الأَشْياءِ دليلٌ علَى وجود الله عَزَّوَجَلَّ، وتقريرُ هَذا الدَّليلِ أن نقول: كلُّ حادثٍ لا بُدَّ له من محدِثٍ، وإذا تتبَّعْنا الأَشْياءَ وجدْنَا أنه لا محْدِثَ لهَذا الحادثِ إلا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ودليل هَذا قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥]، والجوابُ: لا هَذا ولا ذاكَ، فلا هُم خُلِقُوا مِن غَير خالِقٍ، ولا هُم خَلَقوا أنفُسَهم، وحينئذٍ يتعيَّن أن يَكُون لهم خالِقٌ.

والَّذي خلَقَهم هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأَنَّه لا أحدَ يستَطِيع أن يقول عن نفسِه: أنا الَّذي خلقْتُ، حتَّى الأبُ والأمُّ لا يستطِيعان أن يقولَا: خلقْنَا ما في بطن الأم. فلو قال الأب: أنا الَّذي خلقتُ ابني وجعلتُ له عينين ولسانًا وشفتين وأصابعَ يدَيْن ورجْلَيْن، قال النَّاس له: كذبت ملءَ شِدْقَيْك. وأين أنْتَ من الجنين في بطْنِ أمه؟! هل شققت البطْنَ وجعلت تسوِّي هذا؟! هل نفختَ فِيه الرُّوح؟ إذن مَن يدَّعي ذَلك كذَّابٌ، ولا يُمكن أن يدَّعي ذلِك أحدٌ.

ولو قالَ قائِلٌ: إنَّ الَّذي خلَقه فلانٌ الوليُّ العظِيم الكَبير. فأيْن هو هَذا الولي؟ أَلَيْس في قبرِه؟! والحقُّ أنَّ قائِل هَذا كذَّابٌ ألف مرَّة، ولو ذهب إِلى قبر هَذا الَّذي زعم؛ لوجَده إمَّا أن يَكُون قد أكلَتْه الأَرْض، أو هو جثَّةٌ لا يملك لنفسه شيئًا. فكيْف يملك لغيره؟!

إذن فالحوادث دليلٌ علَى وجودِ الله لدليلٍ سمعيٍّ ودليل عقليٍّ.

فالدَّليل السَّمْعي: قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور:٣٥-٣٦].

والدَّليل العَقْلي: أن كل حادث لا بد له من محدث، ولا محدِث للحوادث إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

ولكن يَنْبغي أن نسأل: هل المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أرادَ حصر الدَّليل علَى وجودِ الله عَزَّوَجَلَّ بهَذه الطَّريقِ فقَط؟

والجَواب: لا؛ فإِنْ كانَ أراد ذلِك فلا شكَّ أن هَذا قصورٌ، لأنَّ الأدِلَّة علَى وُجودِ الله عَزَّوَجَلَّ كثيرَةٌ؛ شرعيَّةٌ وعقلية وحسِّيَّةٌ وفطريَّةٌ.

فدَلالَة الفِطرة علَى وُجود الله أقْوَى من كلِّ دليلٍ لمن لم تجتَلْه الشَّياطينُ، ولهَذا قال الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠]، بعدَ قولِه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم:٣٠]، فالفِطْرَةُ السَّليمَةُ تشْهَد بوُجودِ الله، ولا يُمْكِن أن يعْدِلَ عَن هذِه الفِطْرَة إلا من اجْتالَتْه الشَّياطينُ، ومَن اجتالَتْه الشَّياطينُ فقد وُجِد في حقِّه مَانِعٌ قوِيٌّ يمْنَعه مِن الاسْتِفَادَة بهَذا الدَّليلِ.

إذَن فكلُّ حادثٍ لا بُدَّ له من مُحْدِث، والحَقيقَة أن دلالَة الحوادث علَى المحدث دلالَة حسيَّة عقليَّة، أمَّا كونها حسيَّة فلأنَّها مشاهَدَة بالحسِّ، وأمَّا كونُها عقليةً فلأنَّ العَقل يدُل علَى أن كلَّ حادثٍ لا بُدَّ له من محدِثٍ، ولهَذا سُئِل أعرابيٌّ: بم عرفتَ ربَّك؟ فقالَ: الأثَرُ يدُلُّ علَى المسيرِ، والبعَرة تدلُّ علَى البعيرِ، فسماءٌ ذاتُ أبراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فِجاجٍ، وبحارٌ ذاتُ أمْواجٍ، ألَا تدُلُّ علَى السَّميعِ البَصيرِ؟ والجَواب: بَلى.

فهَذا أعرابيٌّ استدلَّ بعقلِه الفِطْري علَى أن هَذِه الحوادِث العظِيمة تدل علَى خالِق عَظِيم عَزَّوَجَلَّ، هُو السَّميع البَصيرُ، فالحوادث دليلٌ علَى وُجود المحدِثِ.

ثم كلُّ حادثٍ منْها يدُلُّ علَى صِفَةٍ مناسِبَةٍ غَير الوُجود، فنُزول المطَر يدُلُّ بلا شكٍّ علَى وُجود الخالِق، ويدُل علَى رحمَتِه، وهَذِه الدَّلالة غير الدَّلالة علَى الوُجود.

وكذَلِك وجودُ الجَدْبِ والخوْفِ والحُروبِ تدُلُّ علَى وجود الخالِق، وتدُلُّ علَى أمر ثانٍ وهُو غضَبُ الله عَزَّوَجَلَّ وانْتقامُه.

فكلُّ حادثٍ له دلالتَّان؛ دَلالة كليَّةٌ عامة تشترك فِيهَا جَميع الحوادثِ، وهِي وجودُ الخالِقِ، أي وُجود المحْدِث، ودَلالَةٌ خاصَّةٌ في كل حادثٍ بما يختصُّ به؛ كدَلالة الغَيث علَى الرَّحمة، ودَلالة الجَدْب علَى الغَضب، وهَكذَا.

كذَلك فإن هُناكَ أدلَّة أُخْرى علَى وُجود الخالِق؛ فجميعُ الشَّرائع دالَّة علَى الخالِق، وعلى كمالِ عِلْمه، وحكمَتِه، ورحمَتِه؛ لأنَّ هَذِه الشَّرائعَ لا بُدَّ لها من مُشرِّع، والمشرِّعُ هو الله عَزَّوَجَلَّ.

وأيضًا فإنَّ هُناك دَلالَةً أخْرَى وهي النَّوازِلُ الَّتي تنزِل لسبَبٍ، فهي دالَّة علَى وجودِ الخالِق؛ مثلُ دعاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ثُم استجابَتُه للدُّعاءِ، فهُو دليل علَى وجوده عَزَّوَجَلَّ، وهَذِه وإن كانت من باب دَلالَة الحادث علَى المحْدِث لكنَّها أخَصُّ، ولهَذا لما دعا النَّبي ﷺ اللهَ أن يُغيثَ الخلقَ قال: «**اللَّهُمَّ أَغِثْنَا، اللَّهُمَّ أَغِثْنَا**»، ثم نشأ السَّحاب وأمطر قبْلَ أن ينْزل مِن المنبر[1]، وهذا يدُلُّ علَى وُجودِ الخالِق، وهذا أخصُّ مِن دَلالة العُمومِ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة،...، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدُّعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

ومِن الدَّلائِل رابعًا: الفِطْرَة، فالفِطْرة السَّلِيمَة تدلُّ علَى وُجود الخالِق، وليست الفِطْرة الَّتي فُطِر علَيْها الإِنْسانُ فقَط، بل الَّتي فُطِرَ علَيْها جميعُ الخَلْق، حتَّى البَهائِم العجم تعرِفُ خالِقَها، قال الله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾ [الإسراء:٤٤]، يعني ما من شيء إلا يُسبِّح بحَمْدِه، ولكِن لا تفْقَهُون تسبيحَهُم، والمسبِّح لا يُسبِّح إلَّا مَن يعرِفُه.

إِذَنْ فالأدِلَّة علَى وُجود الخالِقِ عَزَّوَجَلَّ أربعة: الحوادث علَى سبيل العُموم، والشَّرائع، والحوادِثُ الخاصَّة الَّتي تكونُ لسَبَبٍ، والفِطْرَة.

قوله: «**سُبحان**» اسم مصدَر من (سبَّح)، والمصْدر (تسْبيح)، وأصل هَذه المادَّة يدُلُّ علَى البُعْد، ومنْه السَّبْح في الماء؛ لأنَّ السَّابح يذْهَب بعيدًا، والمرادُ بتسبيحِ الله عَزَّوَجَلَّ تنزيهُه المتضمِّنُ لبُعْدِه عن كلِّ نقْصٍ، والنَّقص إمَّا أن يكونَ في أصْلِ الصِّفَة، وإمَّا أن يكُونَ بمقارَنَتِها بغَيْرِها.

ففي أصْل الصِّفة نقولُ: هو حيٌّ، عليمٌ، قادرٌ، حكيمٌ، عزيزٌ، فكل صِفاته ليسَ فِيهَا نقصٌ، فهُو حيٌّ حياةً لا نقص فيها، سميعٌ سمعًا لا نقص فيه، عَليمٌ عِلمًا لا نَقصَ فِيه، فلَا نقولُ مثلًا: إنَّ عِلمَه عَزَّوَجَلَّ مَسبوقٌ بجَهلٍ أو أنَّه يَلْحقه نِسيانٌ.

والنَّقص باعْتِبارِ مُقارَنَتِها بغيرِها: بأن نُنَزِّهه عن مُماثَلةِ المخْلُوقين؛ لأنَّ تمثيله بالمخْلُوقِين يعتبر نقصًا، فلَا نقولُ مثلًا: إنَّ وَجْهَ الله عَزَّوَجَلَّ كوَجهِ المَخلُوق.

فصارَ -بذَلك- النَّقص دائرًا بين شيئَيْن:

الأوَّل: نقص الصِّفة بذاتها، فصِفاته غير ناقصة.

والثَّاني: نقْصها باعْتِبار مقارَنتها بصفة المخْلُوق، فإنَّه لا مُقارنَة بين صِفات

الخالِق وصِفات المخْلُوق، فهُو مُنزَّه عن النَّقصِ في صِفاتِه، وعن النَّقص بمشابَهته أو بمماثلته بالمخْلُوقين.

ونحن نقول في كل صلاة: «سُبْحانَ رَبِّي الأَعْلى»، فهل نحن حينما نقول: «سُبْحان ربِّي الأَعْلى» نستَحْضر هَذا المَعْنى، أم نقوله باعْتِبار أنَّه ذِكْر وثناءٌ علَى الله؟

والجَواب: أن الغالبَ علَى النَّاس عمومًا وخصوصًا أنَّهم إذا قالوا: «سُبْحان ربي الأَعْلى» لا يشْعُرون إلا بالثَّناء علَى الله والتَّنْزيه المطلَق، ولا يستحْضِرون معنى: اللَّهم إني أنزهك يا ربي عن مماثلة المخْلُوقين، وعن كل نقص في صِفاتك، فلا يشْعُر القائِل بِهذَا المَعْنى إلا قَلِيلًا.

وقوله: «**فهو الحكيمُ**» والحكيم مأْخُوذ من الحُكْم والإحكام؛ فالإحكامُ الَّذي هو فعل الحِكْمة أو وصف الحِكْمة، والحكم الَّذي هو القضاء، فلله عَزَّوَجَلَّ الحكم، وحكمه كله إحكامٌ: أي إتقانٌ، والإتقان يعني الحِكْمة؛ لأنَّ الإتقان أن يوضَع الشَّيء في موضعِه علَى وجهٍ لا خَلَل فِيه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في أفعالِه وأحْكَامِه كَذلك.

قال العُلَماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: والحُكْم حُكْمان: حُكْمٌ كونيٌّ، وحكْمٌ شرعيٌّ.

فمِثالُ الحكم الكَوْني: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن أحدِ إخوة يوسف: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى﴾ [يوسف:٨٠]، هَذا حكم كونيٌّ وليس حكمًا شرعيًّا؛ لأنَّه من حيثُ الحُكم الشَّرعيِّ قد حكم الله له، فهَذا حكم يتعيَّن أن يكُون حكمًا كونيًّا.

ومثالُ الحُكْم الشَّرعيِّ قولُه تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، فهَذا حكمٌ شرْعيٌّ، ولا يتضمَّنُ حكمًا كونيًّا.

أما قولُه تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص:٨٨]، فهَذا يشمَلُ الكَوْنيَّ والشَّرعيَّ، وكَذلِك قولُه تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨]، يشْمَل الحُكْمَ الكَوْنيَّ والحكم الشَّرعيَّ.

إذَنْ: أحْكَام الله عَزَّوَجَلَّ كونيَّة وشرعيَّة.

فإذا قال قائِلٌ: نحن لا نشُكُّ في أنَّ أحْكَام اللهِ تَعالى كونيَّةٌ وشرعيَّةٌ، لكن ما الفَرْق بيْنَهما؟

فالجَوابُ: أن الفَرْق بيْنَهما من وجْهَين:

أولًا: الحكم الكَوْني واقعٌ لا محالَة، وشامِلٌ لكلِّ أحدٍ، أمَّا الحكم الشَّرعيُّ فقَدْ يقَعُ وقَد لا يقَعُ، بمَعْنى أنه قد يُنفَّذ وقَد لا يُنفَّذ، أمَّا من حيثُ إنَّ اللهَ حكم به فهُو واقِعٌ لا شكَّ فيه، فالحرامُ حرامٌ واقع، لكِن هل يُنفَّذ أو لا؟ قد ينَفَّذ وقد لا يُنفَّذ، وإذا قَضى الله عَزَّوَجَلَّ بأن هَذا واجبٌ علَى العبادِ فقَدْ يفْعلُونه وقد لا يفعلُونه، لكن إذا حَكم كونًا بأنَّ هَذا واجِبٌ علَى العِباد، أي: واقِعٌ علَيْهم فلا بُدّ أن يقَع.

ثانيًا: الحُكم الكَوْنيُّ يكونُ فيما يرْضَاه اللهُ وما لا يَرْضاه، فقد يَحْكمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بأن يقَع الكُفْر والشِّرك والزِّنا والفَواحش، لكنَّه لا يَرْضاها شرْعًا، أمَّا الحُكم الشَّرعيُّ فلا يكُون إلا فيما يَرْضاه الله عَزَّوَجَلَّ، إمَّا أن يَرْضى وُجودَه وإما أن يرْضى عدمَه، فإن كانَ مأمورًا بِه فقد رَضِي وُجودَه، وإن كانَ منهيًّا عنه فقد رَضِي عدمَه.

وكلُّ أحْكَامِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الكَوْنيَّة والشَّرعيَّة كلها محُكَمة مبنيَّة علَى الحِكْمة، فما من حُكمٍ كونيٍّ حَكم الله به إلا وهُو مطابِقٌ للحِكْمة، وما من حُكم شرعي حَكم الله به إلا وهو مطابق للحِكْمة.

والحِكْمة نوْعَان: غائيَّة وصُوريَّة:

أمَّا الغائيَّة: فهي بمَعْنى أنَّ الشَّيءَ إنَّما كانَ لغايةٍ حميدة.

والصُّورية: بمَعْنى أن كون الشَّيء علَى هَذِه الصُّورَة المعيَّنة لحِكْمة، فإذا تدبَّرْتَ الصَّلاة وكونَها علَى هَذا الوجهِ: قيام، ثم ركوع، ثم قيام، ثم سجود، ثم قعود، فهَذه صوريَّة مطابقَة للحِكْمَة تمامًا.

وكَذلِك الغايَة منها أيضًا حِكْمَة؛ فالغايَةُ منْها: الثَّواب والأجر عِند الله عَزَّوَجَلَّ.

وهَكذَا أيضًا المخْلُوقاتُ؛ فكَوْن الشَّمس بِهذَا الحَجْم، وبهَذه الحرارَة وبهَذا الارْتِفَاعِ حِكمَةٌ صوريَّةٌ، وهَذا مناسِبٌ للحِكْمة تمامًا، أمَّا الثَّمرات النَّاتجة عن الشَّمْس فغائِيَّةٌ.

فالحاصِلُ: أنَّ حكْمَة الله عَزَّوَجَلَّ تتعلَّقُ بالشَّيءِ مِن حيثُ صورَتُه، ومِن حيثُ غايَتُه، وكلُّ ذَلك مطابِقٌ للحِكْمة.

وهَل الحِكْمَة معلومَةٌ للخَلْق؟

والجَواب: أنَّ الحِكْمة قد تَكون معلومةً، وقد تَكون غيرَ معلومةٍ، لكن كونُها غير معلومة لا يعني أنها معْدومَة، بل إنَّها موْجُودة لكن لقُصورِنا أو تقْصِيرنا لم نصل إلَيْها.

والأَحْكام الشَّرعيَّة إذا لم يعلم العُلَماءُ حكْمَتها سمَّوْها بالأَحْكام التعبُّديَّة، ولهَذا لَو قالَ قائِلٌ: ما الحِكْمَة في أنْ تكون صلاةُ الظُّهر أربعًا دونَ ثمانٍ؟ قلْنا: الحِكْمة تعبُّدية ليْسَ للْعَقْل فِيهَا مجال، ولا يُمْكن لوصول للحِكْمة منْها، بل نقول: إن مُحاولةَ

الوصول لعلَّة هَذا الحُكم مما يسْتَحيل علَى العَقْل، أمَّا محاولات بعْض المتأخِّرين في البَحْث عن عِلَل كون إحْدَى الصَّلوات أربعا فهُو من باب التعنت.

فهم يَقولُون: إن عُلِمَتْ حِكْمَةُ الحُكْم فهُو حُكْمٌ معْقُولُ المعْنَى، مع ما فيه من التعبُّدِ لله، وإن لم تُعْلَم فهُو حكم تعبُّديٌّ ليْس لنا أمامه إلا التَّعبُّد.

والأَقْوى في التعبُّد هُو الامتثالُ للحُكْم التعبُّدِي؛ فهُوَ أبلغ في التذَلُّل، فكونُك تقْبَل الحُكْمَ وإن لم تعْرِف حكمتَه هَذا أبْلَغ؛ لأنَّ كونَ الإِنْسان لا يقبل الحكْمَ إلا إذا علِمَ حكْمَته؛ فهَذا إيمانُه ناقِص، بل قد يكون فِيه نوعٌ مِن الشرك، وهو عِبادَةُ الهَوى، وأنَّه إذا وافق الشَّيءُ هواهُ وأدْرَك حكْمَته قبِلَه واطمأنَّ إلَيْه ورَضِي به، وإن لم يَكُن صَار عنْدَه فيه تردُّد.

والنَّاظر إلى النَّاس اليومَ يجد أن أكْثَرهم يطْلُبون العلَّةَ العَقْليَّةَ، حتَّى إن بعضَهم إذا قلت له: قال الله ورَسوله. يقول: وما الحِكْمة؟ فهلَّا علِمَ هؤُلاء أنَّهم مأمورون إن كانوا مُؤمنين أن تكون الحكْمَة عنْدَهم هي قولُ اللهِ ورَسوله، ولهَذا لما سُئِلت عائِشَة أمُّ المؤْمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: مَا بالُ الحائِض تقْضِي الصَّوْم ولا تقْضِي الصَّلاة؟ فأجابت: «كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»[١]، إذَن هَذِه هي الحِكْمة الَّتي نُجيب بها علَى هَذا السُّؤال، وبهذه الحِكْمة لا يُمْكن لأحدٍ أن يتكلَّم بعْدَ ذَلك إنْ كانَ مؤمنًا.

ومن الأَحْكام الشَّرعيَّة ما اخْتَلف أهْل العِلْم فيه هل لها حِكْمـة أم هي من الأَحْكام التعبُّدية؟ ومن ذلِك نقْضُ الوُضوءِ بأَكْل لحم الإِبـل، وعـدم الصَّـلاة في

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب وجود قضـاء الصـوم علَى الحائض دون الصَّـلاة، رقم (٣٣٥).

الحمام، فمن أهْل العِلْم من قالوا أَنَّهُما من الأَحْكام التَّعبُّدية، ومِنْهم من قال: بَل يُمكِن معْرِفَة الحِكْمة منهما.

لكِن إذا ذهبنا نأتي بعِلَلٍ معْقُولَةٍ، قد تكون مقصودَةً للشَّرع وقد لا تكون، أورَدُوا علَيْنا وناقَضُونا؛ لأنَّ هؤُلاء إنَّما يُريدون الجدَلَ، فكلما أَتَيْتَ بعلَّةٍ نقضوها، ولهَذا فكلُّ من سأل: ما الحِكْمة في هذا؟ نقول لَهُ: الحكمَةُ قولُ الله ورَسولِه إنْ كُنْت مؤمنًا؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦]، وبهذَا نسُدُّ علَيْه الباب، فإنْ أرادَ أو حاوَل أنْ يُجادِل فإِيمانُه ضعيفٌ لا شكَّ؛ لأنَّ فرْضَ المؤْمِن أن يقول: سمِعْنَا وأطَعْنا.

وخُلاصَةُ القولِ أنَّ باب الحِكْمة بابٌ عَظِيمٌ، ينْبَغي للإِنْسانِ أنْ يعْقِلَه وأن يُؤمِن بِه إِيمانًا تامًّا، وأنْ يعْلَم أنَّ أفْعالَ اللهِ مقرونَةٌ بالحِكْمَة، خلافًا لمَنْ قالَ: إنَّ أمره وفعله لغير حِكْمة بل لمجرَّد المشِيئة، فإن في هَذا من تنقُّص الله عَزَّوَجَلَّ ما هو معلوم، لكِن لا نقول أنَّ معْرِفَة الحِكْمة في ذاتِها إضْعاف للإِيمان، بل إن معْرِفَة الحِكْمة من الشَّريعَة لا شكَّ تزيد الإِنْسان إِيمانًا، وتزيده طُمأنينَة لها، ورغبة بها، ودعوة إِلَيْها.

وقوله: «**الوارث**» هَذا الاسم جاءَ في القُرْآن الكَريم بصيغَة الجَمْع وبالفِعْل؛ قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم:٤٠] وقالَ تَعالَى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [القصص:٥٨]، فالوارِثُ معْنَاه: الَّذي يرِثُ مَن قبْلَه، ولا شكَّ أنَّ الله هو الآخِرُ الَّذي ليْس بعدَه شيء، وهو عَزَّوَجَلَّ لا يفنى أبدًا، فإذا كانَ الآخِرَ الَّذي ليس بعده شيء لزم أن يَكُون الوارِثَ لكُلِّ شيءٍ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هُوَ الوارِثُ لكُلِّ شيء.

كل من سواه فإن الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بعدَه، فهُو الآخر الَّذي ليْس بعدَه شيء.

فهَذِه الأبياتُ الثلاثَة الأولى كلُّها ثناءٌ علَى الله عَزَّوَجَلَّ، وقد اعتاد المصنِّفُون رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أن يبْدَؤُوا مصنَّفاتِهم بالثَّناء علَى الله عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ بالصَّلاة علَى رَسوله ﷺ؛ لأنَّ القَصد الأوَّل هو الله عَزَّوَجَلَّ، والنَّبيُّ ﷺ دالٌّ علَى الطَّريقِ الموصِل إلى الله، فكان حقُّه بعْدَ حقِّ اللهِ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤ ثــمَّ الصَّــلاةُ وَالسَّــلامُ سَرْمَــدَا عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى كَنْزِ الهُـدَى

الشــرح

قوله: «**ثم الصَّلاة والسَّلام**» أي: بعد الثَّناء علَى الله أُثَنِّى بذِكْر حقِّ الرَّسول ﷺ، وذلِك بالصَّلاة والسَّلام علَيْه، وأعْظَم حُقوقِ البَشرِ حقُّ النَّبيِّ ﷺ، فهُو أحقُّ من الوالدَيْنِ وأحق من الأَقارب، بل وأحقُّ من النَّفس؛ ولهَذا يجب تقديم محبته ﷺ علَى النَّفس، فيجب فِداؤُه بالنَّفس عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولا أحدَ من الخلق يجب فداؤه بالنَّفْس إلا محمَّدًا ﷺ، ولا أحدَ مِن الخلْق يجِب تقديمُ محبَّته علَى النَّفس إلا محمَّدًا ﷺ، ولهَذا لا يُؤمن الإِنْسان «حَتَّى يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»[(١)]، ولا يُمْكِن أن يؤمن الإِنْسان حتَّى يكون الرَّسول ﷺ أحب إلَيْه حتَّى من نفسه.

مسأَلَة: هل يجُوز أن يحِبَّ الإِنْسان أحدًا غيرَ النَّبي أكْثر من والِدَيه ودُون حبِّه للنَّبي ﷺ؟

الجَواب: نعم؛ وهذا في المحبَّة الدِّينيَّة؛ إذا كانَ والداه عاصِيَيْن مثلا، فيحب أبا بكرٍ وعُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أكْثَر منهما.

وقوله: «**الصَّلاة**»: تكلَّم العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في معْنَاها، ولكن أصح الأَقْوال فِيها ما قالَه أَبو العالِيَة الرياحي مِن أنَّها: ثَناءُ اللهِ علَى عَبْدِه في الملأ الأَعْلى[(٢)]، ومعْنَى ثَنائِه

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)؛ ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

(٢) أخرجه البخاري تعليقا: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٥٤﴾ لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِىٓ ءَابَآئِهِنَّ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٤-٥٥].

علَيه في الملأِ الأَعْلى أنَّ الله تَعالى يذْكُر أوْصَاف النَّبي ﷺ الحميدَة عِنْد الملائِكَة ويُثْني عليه.

وذهبَ بعْض أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ إلى أنَّ الصَّلاة هي الرَّحمة، ولكنَّ قولهم هَذا ضعِيفٌ، والدَّليل علَى ذَلك أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذَكر الرَّحمة والصَّلاة في آيَةٍ واحِدَة، فغَاير بيْنَهما، فقال: ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞ﴾ [البقرة:١٥٧] والعَطْف يقْتَضي المغايَرة.

ووجْه آخَر أن العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ اتَّفقوا علَى جَواز الدُّعاء بالرَّحمة لأي شخصٍ مِن المؤْمنين، واخْتَلفوا في جوازِ الصَّلاة، وهذا يدُلُّ علَى أن الصَّلاةَ غير الرَّحمة، فالرَّحمة عامَّة، والصَّلاة أخصُّ مِن مُطلَق الرَّحمة، والصَّحيح جوازُها ما لم يتَّخذ شعارًا لهَذا الشَّخْص المعيَّن، فإنِ اتَّخذ شعارًا لهَذا الشَّخص المعيَّن فهُو ممنوعٌ، لأنَّه خصَّه بخَصيصة يُفهَم منْها معنًى فاسِدٌ.

فالصَّلاة إذَن ثناءُ اللهِ علَى عبْدِه في الملَأِ الأعْلى، فإذا صلَّيت علَى النَّبي ﷺ، فقُلت: اللهمَّ صلِّ علَى محمَّدٍ، فالمعْنى: اللهُمَّ أثْنِ عليه في الملأِ الأعْلى، فإن قلت ذلِك مرةً؛ فإنَّ الله يُصلِّي عليك عشرًا، يعني إذا سألْت الله أن يُثْنِيَ علَى رَسولِه مرةً واحِدةً؛ أثْنى الله عليْكَ عشر مرَّات.

وقوله: «**السَّلام**» بمَعْنى السَّلامَةِ من كلِّ آفَةٍ، والسَّلامُ علَى الرَّسولِ ﷺ من كلِّ آفة.

فإن قال قائِل: إن النَّبي ﷺ قد ماتَ، فما معنى الدُّعاء له بالسَّلامة؟

فالجَوابُ: أنَّ دعاءَنا له بالسَّلامةِ يشْمَل السَّلامةَ في الدُّنيا والسَّلامةَ في الآخرةِ، فَفِي الآخرَةِ إذا لم يسلِّم اللهُ البَشرَ هلكُوا، ولهَذا كانَ النَّاسُ يمُرُّون علَى الصِّراطِ،

وكانَ دُعاءُ الأَنْبياءِ يومئذٍ: «اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ»[(١)]، وفِي الدُّنيا ندْعو أنْ يُسلِّم اللهُ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وذلِك بأن يُسلِّمَه من العُدوان عليه، أي علَى جسدِه، وقَدْ ذُكِر في التَّاريخ أن رجُلَين أرادا أن يستَلِبا جسد النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ[(٢)]، إذَن فنَحْن ندْعُو اللهَ أن يُسلِّمَه حتَّى في الدُّنيا أيْ يُسَلِّم جسَدَه.

ثم ربَّما يُقال: إن المسْأَلَةَ أوْسَع من ذلك، بأنَّنا نسأَلُ الله تَعالى أن يسلِّمَه في الدُّنيا، أي: يُسلِّم شريعتَه مِن أنْ يَنالها أحدٌ بِسُوء؛ لأنَّ الإنْسانَ لا شكَّ أنَّه يَذُود عنْ مبْدَئِه وعَن شَريعَتِه وعَن طريقِه كَما يَذُود عَن نفْسِه، ومَا أَكْثَر الَّذِين يسْتَمِيتُون مِن أجْل تَحْقيق دعْوَتِهم، ثم إنَّ عدَم سلامَة الشَّريعَة قدح فيها، والقدح في الشَّريعَة قدح في المشَرِّع.

إذَنْ فالسَّلام علَى رَسولِ الله ﷺ يكونُ فِي الدُّنيا والآخِرَة، ويكُونُ بسلَامَتِه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ نفسِه، وبسلامَةِ شَريعَتِه.

وقولُه: «على النبي»: النَّبي: قيل: إن أصْلَه من النَّبْوَة، مِن نَبا ينْبُو نُبوًّا، وهُو الارْتفاع؛ لأنَّ (نبا) بمَعْنى ارتفع، ولا شكَّ في ارْتِفاع رُتْبَة النَّبي ﷺ، وعلى هَذا فَيكُون النَّبيُّ أصْلَها النَّبِيْو بالواو، لكن اجْتَمعت الواو مع الياء وسبقَتْها الياء بالسُّكون؛ فقُلبت الواو ياءً فصارت النَّبي.

وقِيل: إنه من (النَّبأ) بمَعْنى الخبر، لأن النَّبي منبَّأٌ ومُنْبِئٌ، فَيكُون أصلها همزة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معْرِفَة طَرِيق الرؤية، رقم (١٨٢).

(٢) انظر: الاستبصار في عجائب الأمصار (١/ ٨٣)، والروض المعطار في خبر الأقطار (ص:٤٥٠).

لكن سُهِّلت الهمزة إِلى ياءٍ؛ لكَثْرة الاستعمال، فأصْلُها النَّبِيء، ثُم سُهِّلت فصارت النَّبيُّ.

والقَاعِدَة: أنه إذا احتمل اللَّفظُ معنيَيْن لا يتنافيان حُمِل علَيْهما جميعًا، فنقول هو مشتق من هَذا ومن هَذا؛ لأنَّ النَّبي ﷺ رفيعُ المنزلَةِ، وهو أيضًا مُنْبِئٌ ومُنَبَّأ.

وقوله: «**المُصْطفى**»: يعني المخْتَار؛ لأَنَّه مأْخُوذ من الصَّفْوة، والطَّاء هنا بدل من التَّاء؛ لعلَّةٍ تصْريفيَّةٍ، وصفوة الشَّيء خيارُه، فالله عَزَّوَجَلَّ اصطفاه من خلقه، كما قال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[مريم:٤٢]، فهُوَ ﷺ مُصْطَفًى أي مختارٌ على جَميع الخلْقِ، فهُو ﷺ أفضَلُ الرُّسُل، والرُّسُل أفضل الخلق.

والدَّليل علَى أنه أفضل الرُّسُل:

أولًا: أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾، فالتزموا بذلك: ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٨١]، فهَذِه الآيَةُ نصٌّ صرِيحٌ في أن محمَّدًا ﷺ إمامُ الأَنْبياء، وأنه يجب علَيْهم اتِّباعُه؛ لأنَّ الَّذي جاء مصدِّقًا لما معَهُم هو الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كما قَال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨].

ثانيًا: أنَّه في ليْلَةِ المعْرَاج، لما صلَّى الأَنْبياءُ كانَ إمامَهم محمَّدٌ ﷺ، فهُو صفوة الصَّفوة عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولهَذا نقُول: المُصْطفى.

فإذا قال قائِل: أَلَيس الله تَعالى قد اتَّخذ إبْراهيمَ خليلًا، والخُلَّة أعلى أنواع المحبَّة؟

فالجَوابُ: بلى، لكنَّه قد اتَّخذَ أيضًا محمَّدًا خليلًا، كما قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا**»[1].

فإن قال قائِل: أَلَيْسَ اللهُ تعالَى قد كلَّم مُوسَى تكْليمًا؟

فالجَوابُ: بلى، ولكنَّه أيضًا كلَّم محمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكليمًا، فإذَا كانَ الله قد كلم مُوسَى ومُوسَى في الأَرْض، فقد كلَّم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى محمَّدًا ومحمَّدٌ فوق السَّماوات السبع.

فما من صِفَة كمال لنبيٍّ من الأَنْبياءِ إلا ولرَسولِ الله محمدٍ ﷺ مثلها أو خيرٌ منْها، وما مِن آيةٍ لنبيٍّ إلا كانَ لمحمَّدٍ ﷺ مثلُها أو لأَتْباعِه، ومعلومٌ أن الكَرامَات للأَتْباع كالمعْجِزات للنَّبي المتبوع.

وهُناك كلِمةٌ يقولُها من يُريد تعظيمَ الرَّسول ﷺ، حيث يقولُ: مُحمَّد حبيب الله وإِبْراهِيم خلِيل الله، وهذا نقصٌ في جانب الرَّسول محمدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنَّ الخُلَّة أعلَى مِن المحبَّة، ولهَذا نقول: إنَّ الله يُحِب المحسنين والمتَّقين، ولا نقول: إنَّه خليلٌ للمحسنين والمتَّقين، ويحب الأَنْبياء، ولا نقول: إنه خليلٌ لهم إلا لمحمَّدٍ وإِبْراهِيمَ، ومن سِواهُما من الأَنْبياء لا نُثْبت لهم الخُلَّة، بل نثبت لهم المحبَّة -بلا شك-، ونُثبت المحبَّة للمُؤمِنين وللمُحْسنين وللمُقْسِطين وما أَشْبَه ذَلك، لكن الخلة أعظم وأكمل.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب النهي عن بناء المساجد علَى القبور، رقم (٥٣٢).

مسألَة: هَل المصْطَفى من أسماء النَّبي ﷺ؟

الجَواب: لا، بل الظَّاهر أنَّه مِن أوْصَافِه، والعجيبُ أنَّ بعْض النَّاس إذا حدث عن النبيِّ ﷺ قال: قال المُصْطفى، معَ أنَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أشد منا تعظِيمًا للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأعلم منَّا بمناقبه ولم يقولوا ذلك؛ فلم يقل أبو هريرة: قال المُصْطفى، ولا قاله أحد من الصَّحابَة، وفي كل كتب الحَديث يقول الصَّحابي: قال رَسول الله، قال نبي الله، قال أبو القاسم، وما أشْبَه ذلك، لكن النَّاس في الوَقْت الحاضر ابْتُلُوا بصياغَةِ الألْفَاظ، ولم ينظروا إِلى مَن سبقهم، والحَقيقَةُ أنَّه ينْبَغي لنا أن ننْظُر إِلى مَن سبق مِن السلفِ الصَّالحِ.

ومثل ذلِك ما يقوله بعْض النَّاس الآن إذا أراد أن يقول: قال الله تعالى، يقول: قالَ الحقُّ، وهذا قولُ الحقِّ. ولا شكَّ أن الله هو الحق المبين لكن -يا أخي- قل: قال الله. فالنَّبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو لا شكَّ أنَّه أعلمُ باللهِ منك، وأشدُّ تعظِيمًا للهِ مِنْك- كانَ إذا أراد أن يتحدَّث عن الله عَزَّوَجَلَّ بالحدِيثِ القُدُسي يقول: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ**»(١). ولم يقل ﷺ: قال الحَق، ولكن بعْض النَّاس يريد أن يجَدِّدَ، والتجديد في مثل هَذِه الأُمور لا ينْبَغي، واتِّباعُ السَّلَف الصَّالحِ في هَذِه الأُمُور أوْلَى مِن التَّجْديد.

وقوله: «**كنز الهدى**»: يعني أن الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو الكَنْز، لكنَّه ليْس كنز الذَّهب والفِضَّـة، ولكنـه كَنز الهدى، أي: هدى الدَّلالَـة والإرشـاد، فالنَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو العَلَم والمنار الَّذي يُهتدَي به، لكنَّه ليْس كنز الهُدَى الَّذي بمَعْنى التَّوفيق، فإن الرَّسول ﷺ لا يسْتَطيع أن يهدي أحدًا أبدًا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥).

ولو كانَ النَّبي ﷺ يستَطيع أن يهْدِي أحدًا لهَدَى عمَّه أبا طالبٍ الَّذي أحسن إلَيه، ودافَع عنه، وناضَلَ عنْه، وحَماه، ومع ذَلك كانَ يقولُ له عِند موْتِه: «**يَا عَمُّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةٌ أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ**»، ولكنَّه -والعياذُ باللهِ- قَد حقَّت علَيْه كلمة العذاب، فلم يَقُل هذا، وإنَّما كانَ آخر قوله: «**هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المطَّلِبِ**»[1]، فأبَى أن يقول: لا إله إلَّا الله، ولكِن مِنْ أجْل أنَّ هَذا الرَّجُل دافع عن الإِسْلام، وحمى النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأَتْباعَه، جازاه الله عَزَّوَجَلَّ بجزاءٍ لم يَكُـن لغيره من الكافِـرينَ، فأَذِن الله لنبيِّه أن يشفع فيه، فشفع فيه النَّبـي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أي في أبي طالب، فكان «**فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَعَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ**»، أعوذ باللهِ، «**وَهُوَ أَهْوَنُ أَهْلِ النَّار عَذَابًا**»[2]، فإذا كانَ الدماغُ يغْلي وهو أبعدُ ما يكونُ مِن النَّعلين، فما بالك بما تحته؟!

فأبو طالب أقلُّ أهلِ النَّار عذابًا، ولا يُفْهم من هَذا أنه يكونُ أقلَّ عذابًا من عصاة المُؤمِنين، فأهل النَّار هم المخلدون فيها، أمَّا عصاة المُؤمِنين فلا يُسَمَّوْن أهل النار، فهم يدخلون النَّار لكنَّهم ليْسوا من أهْلِها، كالإِنْسان الَّذي يزور مكَّة مثلا، يأْتِيها أيَّامًا ثُم يُغادِر، فهَذا لا يُعَدُّ من أهل مكَّة.

لكِن لا يُؤخَذ مِن تخْفيف العذاب عن أَبي طالبٍ أنَّ الكافِـر يقْبـل عملـه الصَّالِح، لكن قد يُجازَى -كما يُجازَى في الدُّنيا- بدفـع المصائِب عنه، أو بحُصـول المطْلوب، أو بكَثْرة المال، أو كَثْرة الأَوْلاد.

ولهَذا نقول إن الرَّسول ﷺ (كَنْز الهدى)، أي هُدَى العِلْم والدَّلالة دُونَ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النَّار عذابا، رقم (٢١٢، ٢١٣).

التَّوفيق والعَمل، فإنَّه لا يستطيعُ أن يهدي أحدًا هدايةَ توفيقٍ وعَملٍ، وإذا كانَ هَذا في حقِّ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَفي حقِّ غير الرَّسولِ مِن بَاب أوْلَى، وبناءً علَى ذَلِك فنَحْنُ لا نملِك هدايةَ النَّاس هدايةَ توفيقٍ، وإنَّما علَيْنا أن نَهْديهم هداية دَلالَة وإرشاد، ونسْأل الله أن يُعِيننا علَى ذلك، فما أكْثَر ما قصَّرنا حتَّى في الدَّلالَة والإرشاد، فنَحْن وظيفتنا أن ندُلَّ ونرشد ونبين وندعو ونأمر وننْهَى ونُغَيِّر، وكل هَذا بقَدْر الاستِطاعَة.

وكثيرٌ مِن النَّاس يظنون أن معنى (البيانِ، والدَّعوةِ، والأَمرِ، والتَّغييرِ) واحِدٌ، لكنَّه ليْس كذَلِك:

فالبيان: أنْ تُبيِّن بيانًا عامًّا للنَّاس.

والدَّعوة: أن تقول افْعَلوا -يا أيها النَّاس- وتدْعُوهم، كالَّذي يدعو الغَنَم للشُّرْب وما أشْبَه ذَلك.

والأَمر: أن تقولَ يا فلان افعل كذا، فالأَمْر أخصُّ مِن مجرَّد الدَّعْوة.

أما التَّغيير فهُو أعْلَى شيءٍ، كما لو رأيت مثلًا آلَةَ لهْوٍ فلا تنْهَى وتقول: يا فلان لا تستعملها، بل تأْخُذها وتكسرها.

وكل هَذا والحمد لله منوط بالاستطَاعَة لقول النَّبي ﷺ: **«مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»**[1].



(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان...، رقم (٤٩).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٥ وآلِـــهِ وَصَـــحْبِهِ الأَبْـــرَارِ مَعَـــادِنِ التَّقْـــوَى مَـــعَ الأَسْرَارِ

الشـــرح

قوله: «وآله» الآلُ تُطْلق علَى معانٍ، وأصحُّ ما نقول فيها: إنها إنْ قُرِنت بالأَتْباع فالمرادُ بها المُؤْمنون مِن قرابَتِه، وذلِك مثل أن نقول: وآلِه وأتْباعِه؛ وذلِك لأن العَطْف يقْتَضي المغايرَة، وإذا ذُكِرَتْ وحدَها ولم تُقرن بالأَتْباع، فالمُراد بآله أتْباعُه علَى دينه، ويشْمَل المؤْمِنينَ مِن قرابَتِه، وهذا هو أصحُّ ما قيل في الآلِ.

وعبارة المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليْسَ فِيها ذِكْر الأَتْباع، حيث قال: «وآله وصَحْبِه»، إذن؛ فالمُراد هنا بالآل هُم أتْباعُه علَى دِينه.

لكِنْ في التشهُّد نقول: «اللَّهُمَّ صلِّ علَى محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ»[١]، فالمُراد بالآلِ هنا أَتْباعُه علَى دينه، لأَنَّه لم يذكـر الأَتْباع، لكـن إِذا قُلنا: اللَّهُم صلِّ علَى محمَّد وعلى آلِه وأصحابِه ومن تبعهم بإِحْسان. صار المرادُ بالآلِ المُؤمِنينَ مِن قرابَتِه، وقد قال النَّاظم[٢]:

آلُ النَّبِـيِّ هُـمُ أَتْبَـاعُ مِلَّتِـهِ مِنَ الْأَعَـاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالْعَـرَبِ
لَـوْ لَـمْ يَكُـنْ آلُـهُ إِلَّا قَرَابَتَـهُ صَلَّى المصَلِّي عَلَى الطَّاغِي أَبِي لَـهَبِ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة علَى النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٥).

(٢) هو الأمير نشوان بن سعيد بن سعد الحميري الصبري، أبو سعيد المعتزلي القاضي، انظر معجم الأدباء للحموي (١٩/ ٢١٧)، ونيل الأوطار (٢/ ٣٢٧).

لأنَّ أبَا لهبٍ مِنْ قرابَتِه، لكِنِ الصَّواب أن الَّذين قالوا: إنَّ الآلَ هُم القرابَةُ لا شَكَّ أنَّهم يُريدُون المُؤمِنينَ مِن قرابَتِه؛ لأنَّه لا يُمْكن أبدًا لأي مؤمنٍ أن يقول: إنني إذا قلت: اللَّهُمَّ صلِّ علَى محمَّد وعلى آل محمَّد، أنَّني أقْصِد أبا لهب، بلْ يجب علَيْنا أن نتبرَّأَ مِن أبي لهبٍ ومن غيرِه من أقارب الرَّسول عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ ممَّن مات علَى الكُفر.

مسْألَة: هل زوْجات النَّبي ﷺ يُعتَبرون من آله؟

الجَواب: الصَّحيح أنَّهن من آله.

وقوله: «**وصحبِه**»، الصَّحب والأصْحاب والصَّاحِب -في اللُّغة العَربيَّةِ- تدُلُّ علَى المُرافِق المُلازِم، ولهَذا قلنا: إنَّ أصْحاب النَّار هُمْ أهلُها الخالِدُون فيها، ولا يكونُ الإِنْسان صاحبًا إلَّا بمُلازَمة طويلَةٍ، إلا أصحابَ رَسول الله ﷺ فإن مجرَّدَ المُلاقاةِ مَع الإيمان بِه تكون بها الصُّحْبَة؛ فالصَّحابيُّ مَن اجتمع برَسُول الله ﷺ مؤمنًا به ومات علَى ذلك، حتَّى وإن لم يجتمع به إلا لحظةً واحِدةً فهُو صحابيٌّ.

وقوله: «**الأَبْرار**»: جمع برّ، وضِدُّها الفُجَّار، قالَ تَعالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ [المطففين:٧] وبعد ذلِك قال: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:١٨].

والبَرُّ في الأَصْل كثيرُ الخَيْر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور:٢٨]، فالأبْرار هُمُ الَّذين أكْثَروا مِن الأَعْمال الصَّالحة.

ولا نعْلَمُ أحدًا مِن الخَلْق أكْثَر عملًا في الصَّالحات مِن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ؛ ولهَذا قال النَّبي ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١)،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ويجِبُ علَيْنا -نحْنُ خَلَفَ الأُمَّة- أن نعرف لهؤُلاء السَّلَف حقَّهم وقدْرَهم، وأن نحْتَرمهم في أقْوَالِهم وأفعالِهم ما وَجَدْنا لها مكانًا في الاحْتِرام.

ومِن المؤْسف أنَّ من الخَلَف اليومَ ولا سيَّما بعضَ المدَّعين للاجْتِهاد، الَّذين يُدَّعى أنَّهم مجتَهدون علَى الإطْلاق، وأنَّهم كالثُّريَّا بالنِّسبَة للثَّرى مع العالم الآخَر، من المؤسِف أنَّ هؤُلاء عندما تقول لهم: قالَ فلانٌ مِن الصَّحابَة المَعرُوفين بالفِقْه والعِلم، يقول: هَذا قول صحابيٍّ، ولا نُوافق، ولا نعْمَل بِه، وبهذه البساطَة يتكلَّم بِهذَا الكَلام.

حتَّى إن بعضَهم قال: إن الأذان الأوَّل للجُمُعة بِدْعَةٌ؛ لأنَّ النَّبي ﷺ لم يسُنَّه، فإذا قِيل له: إنه سُنَّةُ الخَليفَة الرَّاشد الَّذي أُمِرْنا باتِّباعه، عُثْمان بن عفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: وإن سنَّهُ، إنَّه ليْس سُنَّة الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وبِهذَا حَكَم علَى خَليفَة المُسلِمين الثَّالِث، وعلى المُسلِمين عمومًا بالضَّلال، لأنِّي لا أعلم إلى ساعَتِنا هَذِه أنَّ أحدًا من الصَّحابَة أنْكَر علَى عُثْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذا الأَذان، فَيكُون الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُجْمِعينَ على إقرار الضَّلالة، ويكون الخَليفَة الرَّاشد ضالًّا؛ لأنَّ كلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة.

وهذا -والعياذُ باللهِ- غُرورٌ بالنَّفْس وزهْوٌ، ولا شكَّ أن من تَرافَعَ إلى هَذا الحدِّ سوف يضعه الله، وأنَّ «**مَنْ تَوَاضَعَ للهِ رَفَعَهُ اللهُ**»[1]، ويجِبٌ علَيْنا أن نعرف لهؤُلاء السَّلف حقَّهم ومنزِلَتهم عِند الله، في العِلم، وفي العبادَة، صَحِيحٌ إذا قال أحدُهم قولًا مخالفًا للكِتاب والسُّنَّة -والإنْسان غيرُ معْصوم- فلنا أن نرُدَّه، لكِن نردُّه مَع

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتواضع، رقم (٢٥٨٨).

الاعْتِذار عنْهم، أمَّا أن نرُدَّ بهذه الوقاحَةِ في أمرٍ اجتهاديٍّ قد يكون الصَّواب مع الصَّحابَة لا معك، فهَذا غلَطٌ.

وحدَّثَني بعضُ الإخْوَة أنه جاءَهم رجلٌ وقال لهم: إن التَّكبير: «اللهُ أكْبر الله أكبرُ لا إله إلا الله، واللهُ أكْبر الله أكبر ولله الحمد»، هَذا لَيْس بصَحيحٍ، ولا يُقال، لأنَّه لم يصِحَّ عن النَّبي ﷺ، وأغْفَل أنه مرْويٌّ عن عُمر وعليٍّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وهُما خليفتانِ مِن خُلفَاء المُسلِمين، أن صِفة التَّكبير: «الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، ولله الحمد»[1]، وعَن ابْنِ مسعودٍ وغيرِه مِنَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ التَّكْبير ثَلاثُ مرَّاتٍ[2]، فكَيف نقول: إنَّ هَذا لا يُقال؛ لأنَّه قول صحابيٍّ، وليْس فيه حديثٌ عن الرَّسول ﷺ؟!

ثم إنَّ قولَ الصَّحابيِّ خيرٌ مِن قَوْلِك، وأنا لا أقولُ: عيِّن هَذا القولَ، ولكن أقول: لا تُنْكر هَذا القولَ؛ لأنَّ الإنْكار يحتاجُ إِلى دَليلٍ، وقول الصَّحابي إذا لم يخالف الدَّليلَ دليلٌ، وهذا علَى قاعِدَة الإمَامِ أحْمد بْن حنْبَل رَحِمَهُ اللَّهُ، وعلى ظاهِر الأدِلَّة العامَّة، قال رَسول الله ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**».

فالمهِمُّ أنه ينْبَغي لنا أن نحذَرَ مِن هؤُلاءِ وطريقَتِهم، الَّذين لا يُقِيمونَ وزنًا للسَّلف الصَّالح، ولا يحْترَمونهم، ويُعِدون القَوْل منْهُم كقول السُّوقَة من النَّاس اليَوْم، فإن الوَاجِبَ أن نحْتَرِم أقْوالَهم، وإذا رأَيْناها مخالِفةً للدَّليل نطلب لهم العُذْر؛ فلعلَّه لم يبلغه، أو لعلَّه تأوَّل، والصَّحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لما عِلمُوا أن عُثْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإتمامِه

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: (١/ ٤٨٨، رقم ٥٦٣٣).

(٢) الاستذكار (٤/ ٣٣٨).

الصَّلاةَ في منًى ليْس علَى صوابٍ، ما شنَّعوا علَيْه ولا انفَصلوا عنْه في الصَّلاة، بل أتمُّوا الصَّلاة[١].

ومن ذلِك أنَّنا رأينا في المسْجد الحَرام أقوامًا إذا صلَّوْا خمْسَ تسْليماتٍ انْصرفوا، بحجَّة أن هَذا الإمامَ مُبتَدعٌ، وسببُ ذلِك عندَهم قولُ أمِّ المُؤمِنين عائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «كَانَ النَّبيُّ ﷺ لا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشَرَةَ رَكْعَةً»[٢]. إذَن فما زاد علَى ذَلك فهُو بدْعَةٌ.

وكأنَّه نَسِي أن الَّذي كانَ لا يَزِيد علَى إحْدَى عشَرة رَكْعة، قال حين سأله السَّائل عن صَلاة اللَّيل: «**صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً**»[٣]، ولم يُحدد الرَّسولُ ﷺ ذَلك بعَددٍ، مع أن السَّائل إنما يجهل العَدد وليس الكيْفيَّة، بل قال: إذا خَشيتَ الصُّبْح -ولو كنت مُصلِّيًا مِئَتي ركعة-، فصلِّ ركعةً تُوتِر لك ما صلَّيت.

ثُم نَسِي قول الرَّسول عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**إِنَّما جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ**»[٤]، وهذا إمامٌ شرعيٌّ مجعولٌ في المسجدِ الحَرام أو المسْجد النبويِّ أو غيرِه من المساجِد.

وكأنَّه نَسِي أن الرَّسول ﷺ قال: «**مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمنى، رقم (١٠٨٤)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب قصر الصلاة بمنى، رقم (٦٩٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النَّبي ﷺ بالليل، رقم (١١٤٧)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل...، رقم (٧٣٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد، رقم (٤٧٣)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٤٩).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة في السطوح...، رقم (٣٧٨)، ومسلم كتاب الصَّلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، رقم (٤١١).

قِيَامُ لَيْلَةٍ»[1]، ولو كانَ نبيُّنا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ قال: مَنْ زَاد عَن إحْدَى عشَرةَ ركعةً أوْ ثَلاثَ عشرةَ ركْعةً فلا تُصلُّوا خلْفَه، لكان انْصِراف هَذا الرَّجُل علَى حقٍّ، لكن أَنَّى له ذلك؟! بل قال: «**مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ**».

فأنا أُحَذِّر مِن هؤُلاءِ وطريقَتِهم، وأقول: إنَّه يجِبُ علَيْنا أن نحترِم أقْوَال سلفنا الصَّالح، ولكِنَّنا لا نعْتَقِد عصمتَهم، بل نقولُ: إن الخطأ جائِزٌ علَيْهم كما هو علَيْنا أجْوَزُ، ولكن إذا رأينا خطأً بيِّنًا مخالفًا للكِتاب والسُّنَّة فإِنَّنا لا نقبله، ولكن نعتذر عمَّن علِمْنا حُسنَ قصدِه.

حتَّى مِنْ بعْدِ الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهُناك أئِمَّة يُخْطِئون، وهُناك أَتْباعٌ للأئِمَّة هُم أئمَّة في مذاهِبهم يُخْطِئون، ولكن لا نتَّخذ مِن هَذا الخطأ جفاءً معَهُم، ولا يَنْبَغي الكَلام علَيْهم بما لا يَنْبغي، بل إذا أخْطَؤوا اعتذَرْنا عنْهُم، وقلنا: نحْن لا نتْبَع إلا ما قامَ الدَّليل علَيْه، ولكن هؤُلاء أخْطَؤوا وربما يكون لهم عُذر، ومَن قرأ كِتاب شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ (رَفْعُ المَلامِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ) تبيَّن له كيف يُعامَل الأئِمَّة والعُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

أمَّا أن نستَعِزَّ بأنفُسِنا ويَرى الواحِدُ مِنَّا نفْسَه كأنَّه رَسول يُوحَى إليه، فهَذا خطأٌ عَظِيمٌ، والغالِبُ أنَّ هؤُلاء يُحْرَمون بركَةَ العِلْم، ولا أعْني ببَركة العِلْم ألا يكـون عندَهُم علمٌ واسع، بل قد يكونُ عِنْدهم علْمٌ واسع، لكن يُحْرَمون بركته؛ من خشية الإِنْسان لربه عَزَّوَجَلَّ وإنابَتِه إلَيْه، والحَقيقَةُ أنَّ العِلْم إذا لم يُثْمِر خشية الله عَزَّوَجَلَّ،

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (٨٠٦)، والنسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب قيام شهر رمضان، رقم (١٦٠٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصَّلاة والسنة فيها، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، رقم (١٣١٧).

والإنابة إليه، والتعلُّق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، واحترام المُسلِمين، فإنَّه علم فاقد البَركة، بل قَدْ يُختَم لمن سَلك هَذا المَسْلك بخاتمةٍ سيئةٍ، مِثلَما عَلِمنا أناسًا علماءَ فطاحِل، لكنَّهم -والعياذُ باللهِ- خُتِم لهم بسُوء الخاتمة؛ لأنَّهم اغْتَرُّوا بأنْفُسهم، وفخروا بأنْفُسهم، وازْدَروا غيرَهم، وهذا خطيرٌ جدًّا، نسأل الله أن يُعافِيَنا وبقيةَ إخوانِنا المُسلِمين من ذلك.

وقوله: «**معادن التَّقْوى**» المعدن: أصل الشَّيء، ومنه المعادن الأرْضِية الَّتي هي أصْلُ هَذِه الجواهر النَّفيسة، و(التَّقوى): أصلها (وقْوَى) مأْخُوذَةٌ مِن الوقاية، والتَّقْوى: هِي اتخاذ الإِنْسانِ وقايةً مِن عَذاب اللهِ، بفعل أوَامِره واجْتناب نَواهِيه، وهذا هُو أجْمَع ما قيل فيها، فَهِي اسمٌ جامِعٌ لِفعْل الأَوامِر وترْكِ النَّواهِي.

لكِن أحْيانًا يقال: البر والتَّقْوى، وحينها يَصِير البرُّ فعلَ الطَّاعات، والتَّقوى ترك المنهيات، وإلَّا فإنْ ذُكِرت التَّقْوى وحدها شمِلت البر، وإن ذُكِر البرُّ وحدَه شمِل التَّقوى.

وقوله: «**مع الأَسْرار**»: الأسرار جمع سِرٍّ، والمرادُ به هنا الاطِّلاعُ علَى خَفايا العُلومِ، وخفايا المناهِج الَّتي هِيَ السُّبُل والطُّرق والأَخْلاق الَّتي يتخَلَّقُون بها، فلا أحدَ أعمَقُ عِلمًا منَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا أحدَ أقلَّ تكلُّفًا من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولذَلِك لو جَمعت كلَّ ما رُوي عن الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في أبوابِ العِلْم لوجَدْتَه ينقص كثيرًا عن مؤلَّف من مؤلَّفات عُلماءِ الكَلام؛ الَّذي ليْس فيه إلا حَشْو الكَلام الَّذي لا منْفَعة فيه، بل فيه مضرة؛ أدْناها إضاعَةُ الوَقْت.

وأنْتَ تجد كلامَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سهلًا واضحًا سلسًا، ليْس فيه تكلُّف ولا تشدُّد، بل كلُّه مبْنِيٌّ علَى السُّهولة، لما أفطر النَّاسُ في عهد أمير المُؤمِنين عُمَر

ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبْلَ أن تغْرُب الشَّمس؛ لأنَّها كانت غيمًا، ثم طلعت الشَّمس، قالوا: يا أميرَ المُؤمِنين إن الشَّمس قد طلعت، قال: «الخَطْبُ سَهْلٌ؛ إنَّنا لَم نَتَجانَفْ لإِثْمٍ»(١)، كلماتٌ يَسيرةٌ واضِحةٌ سهلة بيِّنَتِ الحُكْم والحِكمة، فالخَطْب سهلٌ لأنَّنا لم نتجانَف لإثم، إذَن؛ فلَا شيْء علينا، وفي رواية أُخْرى قال: «الخَطْبُ سَهْلٌ، نَقْضِي يَوْمًا مَكانَهُ»(٢)، فَيكُون له في المسْألَة قوْلان.

فعِلم السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ وخصوصًا الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وخصوصًا الخُلَفاء الرَّاشدين، تجده سهلًا بيِّنًا واضحًا، حتَّى النَّفس تلتذُّ له ولسماعِه، فهَذا هو المَقْصود بقول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الأسرار**»؛ فالأَسْرار إذَن جمعُ سِرٍّ، والمُراد بها خَفايا العُلوم والأَخْلاق الَّتي تكون عِند الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بدُون تكلُّف وبدون تعمُّق، بل بكل سهولةٍ تجري علَى النُّفوس وعلى القُلُوب مجرى سهلًا هينًا.



(١) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٠/ ٥٧٢-٥٧٣).
(٢) سنن البيهقي (٤/ ٢١٧).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦ وبَعْـدُ: فَـاعْلَمْ أَنَّ كُـلَّ العِلْـمِ كَالفَرْعِ (لِلتَّوْحِيدِ) فَاسْمَعْ نَظْمِي

٧ لأَنَّـهُ العِلْـمُ الَّـذِي لا يَنْبَغِـي لِعَـاقِلٍ لِفَهْمِـهِ لَـمْ يَبْتَـغِ

الشــرح

قوله: «**وبعد**»: أي بعدَ ما ذُكِر من الحَمْد والثَّناء علَى الله عَزَّوَجَلَّ، والصَّلاة والسَّلام علَى رَسوله وآله، «**فاعلم...**» و(بعدُ) هنا مضْمومَةٌ ضمَّةَ بناءٍ؛ لأنَّه حُذف المضافُ إلَيْه ونُوي معْنَاه، وهَذِه الكَلِمات -بعدُ وأخواتها- يقول النَّحْويُّون فِيهَا إنها لا تخلو من أربع حالاتٍ:

الحال الأولى: أن يُحذف المضافُ إلَيْه ويُنْوى معْنَاه، وحينئذٍ تُبْنى علَى الضم.

الحال الثَّانية: أن يُحذف المضافُ إلَيْه ويُنوى لفظه، وحينئذٍ تُعرَب بالحركات غيرَ منوَّنةٍ، فتُجَر في حال الجر؛ وتُنْصب في حال النَّصب، وما أمكن أن يرفع منْها يُرفع في حال الرَّفع لكن غير منوَّن؛ لأنَّه قد نُوي لفظُ المضاف إلَيْه، والكَلِمَةُ إذا أُضيفَت لا تنوَّن، كما قيل[1]:

كـأني تنـوينٌ وأنـت إضـافةٌ فـأينَ تَـراني لا تَحُـلُّ مَكانِيَـا

الحال الثَّالثة: أن يُذكر المضاف إليه، فتُعْرب بالحرَكات حسب العوامِل، ولكن بغَيْر تنوين.

الحال الرَّابعة: أن يُحذف المضافُ إلَيْه ولا يُنوى لا لفظه ولا معْنَاه، وحينئذٍ

---

(١) البيت في فيض نشر الانشراح لابن الطيب الفاسي (١/ ٣٧١)، بلا نسبة.

تُعرب بالحركات منوَّنةً، قال الشَّاعر[1]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا أكادُ أغُصُّ بِالماءِ الفُرَاتِ

فقال: «وكنت قبلًا».

وأكْثَرُ ما تَرِد هَذِه الكَلِمات مبْنِيَّةً علَى الضمِّ؛ لأنَّ المضاف إلَيْه يكون محذوفًا ويُنْوى معْنَاهُ.

وقوله: «**فاعْلم**»: الفاء رابِطة في جواب شرط مقدَّر؛ لأنَّ التَّقدير (وبعد) هو (وأما بعدُ).

«**فاعْلم أنَّ كل العِلْم كالفَرْع للتَّوحيد**»: أمَرَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تعْلَم؛ لأنَّ المقام مقامٌ ينْبَغي أن يُهْتَمَّ به، وهُو أن يعْلم الإنْسان أنَّ جَميع العُلوم كالفَرْع للتَّوحيد؛ كعِلْم الفِقْه والتَّفسير والحَديث وغيرِها كلُّها فرعٌ لعلم التَّوحيد؛ لأنَّ التَّوحيد هو الأَصْل الَّذي ينْبَنِي علَيْه دِينُ العَبْد، ولا يُمْكن أن يقومَ دِينٌ إلا بتَوْحيد ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمَّد:١٩].

وقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كالفَرع للتَّوحيد**» يَعْني بأَقْسامه الثَّلاثة: توْحيد الرُّبوبيَّة، وتوحيد الأُلوهيَّة، وتَوحيد الأَسْماء والصِّفات، فكلُّ العُلوم، بل والأَعْمال أيضًا، مدارُها علَى التَّوحيد، فالتَّوحيد هو الأَصْل وما سِواه فهُو فَرْعٌ.

وقوله: «**فاسْمَعْ**» أمْرٌ بأنْ تَعْلم وأنْ تَسْمع، «**نظمي**»: أي منْظُومي الَّذي

---

(١) البيت في المقاصد النحوية (٣/ ٤٣٥)، وشرح شواهد ابن عقيل (ص:١٦٦)، والدرر اللوامع (٣/ ١١٢)، وحاشية ابن حمدون علَى شرح المكودي (١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٤)، وشرح المفصل (٤/ ٨٨)، وقد اختلف في نسبته وبعض ألفاظه.

سأنْظِمه وأقولُه؛ لأنَّ ما سينظمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عِلم التَّوحيد، ولهَذا أمَرَ بأن تسْمَع إلَيْه سماعَ انتفاعٍ.

ثُمَّ علَّل كونَ العُلوم كالفَرع للتَّوحيد بقوله:

٧ لأَنَّـهُ العِلـمُ الَّـذِي لا يَنْبَغِـي لِعاقِـلٍ لِفَهْمِـهِ لَـمْ يَبْتَـغِ

قوله: «**لأنه**»: أي علم التَّوحيد.

وقوله: «**العِلْم الَّذي لا يَنْبغي**» أي لا يصْلُح ولا يسْتَقيم، ولا يُمْكن للإِنْسان العاقِل أن لا يبْتَغي فهمه، فاللَّام في قوله: «**لفهْمِه**» زائدة، يعني: لا يَنْبغي لعاقِلٍ لم يبتغ فهْمَه، أي: أنه لا يَنْبغي لعاقِلٍ أن يدَعَ فهمَ عِلم التَّوحيد، لأنَّه الأصْل، وإذا كانَ هُو الأَصْل وجَبَ أن يُقدَّم علَى غيرِه؛ لأنَّ الفَرع لا يُبْنَى إلا علَى أصلٍ.

ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٨ فَـيَعْلَمَ (الوَاجِـبَ) وَ(المُحَـالَا) كَـــ(جَـائِزٍ) فِي حَقِّــهِ تَعَــالَى

الشــرح

قوله: «يَعْلم» يعني من جُملة علم التَّوحيد، أنَّ به يَعلم الواجِب والمحال والجائِز في حق الله تعالى.

فيَعلم الواجِب في حقِّ الله، ويَعلم المسْتَحيل في حقِّ الله، ويَعلم الجَائِز في حق الله، فالأقْسَام إذَن ثَلاثَةٌ: واجِب، ومُستَحيل، وجائِزٌ، ويُقال للواجب أحْيانًا: اللَّازم، ويُقال للمُحال أحْيانًا: الممْنوع، ويُقال للجائِز أحْيانًا: المُمْكِن، والمدار علَى المعْنى.

أمَّا الواجِب في حقِّ الله تعالى: فهُو ما لا يُتَصوَّر عدمُه بالنِّسبَة إليه، فكُل شَيْءٍ لا يُتصَور عَدمه بالنِّسبَة لله فهُو واجِب، فمثلًا الْحيَاةُ مِن الوَاجِب، والعِلْمُ من الواجِب، والقُدرةُ من الواجِب، والقوَّةُ من الواجِب، والأَمْثِلةُ في هَذا كثيرَةٌ، فكلُّ ما لا يُتصوَّر عدمُه فهُو واجب.

وأمَّا المُستَحيل: فهُو كل ما لا يُتصوَّرُ وجودُه، مِثل المَوْت والعَجز والضَّعف والجهل والنسيان وما أشْبه ذلك. فهَذا كلُّه ممتنعٌ في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ.

والضَّابِط في هَذا: أن كلَّ كمالٍ فهُو مِن الواجِب في حقِّ الله تعالى، وكلُّ نقصٍ فهُو من المْمتَنع في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا الجائِز: فهُو ما جاز وجودُه وعدمُه بالنِّسبة للخالِق، مثل النُّزول إلى السَّماء الدُّنيا، والاسْتِواء علَى العَرْش، وخلق شيء معيَّن كخلق ذباب مثلًا، وخلق

السَّماوات، وخلق الأَرْض، فهَذا من الأُمور الجائِزَة، لأَنَّه يجُوز أن لا يخْلُق الله هَذا الشَّيءَ، ويجُوز أن يخْلُقه؛ فلو لم يخْلُقْه لم يكُن ذَلك نقصًا، ولو خلَقَه لم يكُن نقصًا، والاسْتِواءُ علَى العَرْش، والنُّزول إِلى السَّماء الدُّنيا كلُّها مِن الأُمور الجائِزة.

فإذا قال قائِلٌ: إنَّ إِثْباتَ الجائِزِ في حقِّ الله ممنوعٌ؛ لأَنَّه إن كانَ وجودُه كمالًا كانَ عدمُه نقصًا، وإن كانَ عدَمُه كمالًا كانَ وُجوده نقصًا، وحينَئِذٍ لا بد أن يكونَ إمَّا موجودًا فيَكون من الواجِب أو معدومًا فيَكون من المسْتَحيل، فلا يُتصوَّر شيء جائِزٌ في حقِّ الله؟

فالجوابُ علَى هذا: إنَّه كمالٌ في حالِ وجودِه، نقْصٌ في حال عدَمِه إن كانَ من المَوْجُودات، أو هو كمالٌ في حال عدمِه، نقصٌ في حال وجودِه، فمثلًا إذا اقْتضت الحِكْمةُ أن يُوجَد هَذا الشَّيء فوُجِد صار كمالًا، ووجودُه قبلَ اقتضاء الحِكْمة نقصٌ، وإذا اقتضت الحِكْمةُ عدمَه كانَ وجودُه نقصًا، ووُجودُه في حال اقتضاءِ الحِكْمة عدمَه نقصٌ.

وبِهذَا يُمْكن أن نقول إن هُناكَ شيئًا جائِزًا في حق الله، ويكون وجودُه في حال اقتضاءِ الحِكْمة كمالًا، ويكون عدمُه في حال اقتضاء الحِكْمة عدمَه كمالًا ويكون وجوده نقصًا، فنُزول الله إِلى السَّماء الدُّنيا حين يبقى ثُلُث اللَّيل الآخر، في هَذِه الحالِ كمال، وفي غيرِ هَذِه الحالِ لا يَكُون كمالًا؛ لأَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ اقتضت حكمتُه أن يَكُون نزولُه في هَذا الوَقْت فقط، ولو اقْتضت الحِكْمةُ أن ينزل في غير هَذا الوَقْت ولم ينزل كانَ عدم النُّزول نقصًا، وهذا شيْءٌ مُستَحيلٌ في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

فالحاصِل: أَنَّه لو أَوْرد علَيْنا أحدٌ إيرادًا، وقال: إنَّ تقسيمَكم الأَشْياء إِلى ثَلاثَةٍ: واجب ومُستَحيل وجائز، تقسيمٌ غيرُ صَحِيح. فالشَّيء إمَّا واجِبٌ وإما مُستَحيل،

أمَّا جائزٌ فلا؛ لأنَّه إن كانَ وجودُه كمالًا؛ وجب أن يَكُون موجودًا دائمًا، وإن كانَ عدمُه كمالًا؛ وجب أن يَكُون معدومًا دائمًا.

فنقول: هو كمالٌ في حالِ وجوده إذا اقتضت الحِكْمة وجودَه، وهو كمالٌ في حال عدمِه إذا اقتضت الحِكْمة عدمَه، وحينئذٍ يصِحُّ هَذا التقسيم.

قال: «**كجَائزٍ في حقِّه تعالى**» سبَق أن مثَّلْنا للواجبِ بالحيَاة والعِلْم والقُدرة والسَّمْع والبَصر وأشْياءَ كثِيرَةٍ، وللمَمْنوع: بالموت والعَجْز والضَّعف والجَهْل وما أشْبه ذلك، وللجَائز بالنُّزول للسَّماء الدُّنيا، وكذَلِك الاسْتِواء علَى العَرْش، وكذَلِك الكَلام باعْتِبار أفرادِه، فإنَّ الله يجُوز أن يتكلَّم بِهذَا أو ألا يتكلَّم به.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٩ وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ

١٠ لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ، كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ، وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

الشرح

قوله: «**وصار من عادة أهْل العِلْم**»: العادَة: هي الشَّيء الَّذي يعودُ ويتكرَّر، فيألَفه النَّاس ويكُون من عادَتِهم، فصَار أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ اللَّهُ من عادَتِهم «**أن يعتنوا**» أي: يبْذُلوا العِنايَة «**في سَبْر ذا**» أي: في سَبْر علم التَّوحيد، والمُراد بالسَّبْر: التتبُّع والاسْتقراء، فصاروا يسبُرونَه بالنَّظم.

ولا شكَّ أن هَذا التَّركيب فيه تطْويل، ومعْنَاه أنَّه صار من عادةِ أهْل العِلْم أن يبْحَثوا في هَذا الموضوعِ -الَّذي هو عِلْم التَّوحيد- بالنَّظم، وهُناك عادَةٌ أُخْرى غيرُ النَّظم وهي النَّثر، فالنَّثْر كثِير، وكلام العُلَماء في عِلْم التَّوحيد نثرًا أكْثر من كلامِهم فيه نظمًا، لكِن -مَع ذلك- النَّظم شائِعٌ مشهورٌ مُعتادٌ عِنْدهم أن ينظموا العقائِد وعِلْم التَّوحيد؛ حتَّى يكُون كما أشَار إلَيْه المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بقَوْله:

لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِفْظِ، كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ، وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا

والنَّظم الَّذي كانَ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يعتادونَه في هَذا البابِ علَى بَحْر الرَّجَز، كما هو الحالُ هنا في هَذِه القَصِيدة، وقد يكُون علَى بحْر الكامِل، أو الطَّويل أو البُحور الأُخْرى المَعرُوفَة في علم العَرُوض، لكن أكْثر ما يكُون علَى الرَّجز؛ لأنَّ الرَّجز خفيفٌ عِند القِراءَة، وسهلٌ عِند النَّظْم؛ لأنَّ غير الرَّجز لا بُدَّ أن يلتزم الإِنْسانُ قافيَةً معيَّنةً، وهذا قد يصْعُب علَى الإِنسان غيرِ الشَّاعر، أمَّا الرَّجز فكل بيتٍ له قافيَةٌ معيَّنةٌ،

لا يحْتَاج الرَّاجز إلَّا إلى مُراعاة الشَّطر الأوَّل والشَّطر الثَّاني فقط.

قال: «**لأنَّه يسْهل للحفظ**» هَذِه فائِدَة؛ فالنَّظم يسهُل للحِفْظ أكْثر من النَّثر.

وقوله: «**كما يروق للسَّمع**»، يروق يعني يَحْسُن ويطْرَب له السَّمع، ولهَذا لو جاء إنسانٌ يقرأ خطبةً قِراءَة عاديَّةً لا تجِد أنَّه يهز مشاعرَك، أو يُوجِب انتباهَك، لكِن إذا كانَ نظمًا فإنَّه يرُوقُ لك.

أمَّا قوله: «**ويشْفي من ظَما**» فكون هَذا خاصًّا بالشِّعر فِيه نَظر؛ لأنَّ الشِّفاء من الظَّمأ يكُون في الشِّعر ويكون في النَّثر، لكن لعلَّه يريد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكْمِيل البَيت بهذه الجُمْلة، وإلَّا فإن الشِّفاء من الظَّمأ يكون في النَّثر وفي النَّظم، بل قد يكون في النَّثر أكْثَرَ؛ لأنَّ النَّظم أحْيانًا يُضطر فيه النَّاظم إلى استعمال عباراتٍ أو تركيباتٍ مِن الكَلام تُوجِب تعْقِيد المعْنى وعدَمَ فهمه.



قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١١ فَمِـنْ هُنَـا نَظَمْـتُ لِي (عَقِيـدَهْ) (أُرْجُـوزَةً) وَجِيـزَةً مُفِيـدَهْ

١٢ نَظَمْتُهَـا فِي سِـلْكِهَا: (مُقَدِّمَـهْ)، وَ(سِتَّ أَبْوَابٍ)، كَـذَاكَ (خَاتِمَـهْ)

الشــرح

قوله: «فمِن هُنا» أي: مِن هَذا الباب، أو مِن هَذا المأْخَذ، «نظمْتُ» أصل النَّظمِ هُو ضمُّ الخَرزات بعضِها إلى بعْضٍ في سلْك، ويُطْلق علَى ضمِّ الكَلِمات بعضِها إلى بعضٍ في بيتٍ؛ تشبيهًا بخَرزات السبْحة أو غيرِها مما ينظم.

وقوله: «لِي عقيدة» يحْتَمل أنَّ اللام هُنا بمعنَى (مِنْ)، أي: نظمْتُ منِّي عقيدةً لإخواني المُسلِمين، ويحْتمل أن اللَّام للاختصاص، يعني: نظمْت لنَفْسي عقيدةً، لكن الظَّاهر أن المرادَ المعْنى الأوَّل، أي: نظمتُ عقيدةً لإخواني المُسلِمين مِني.

وقوله: «عقيدةً»: فَعِيلة بمَعْنى مفعولَة، أي شيء مُعتَقد، والعَقيدةُ في الأَصْلِ من العَقْد، وهو إحكامُ الشدِّ، وضدُّه الحلُّ، وهذا في الأَصْلِ، أي في اللُّغة العَربيَّة.

وأمَّا في الاصْطلاح: فهِي حُكم الذِّهن الجازِم، يعْني أن تحكُم علَى الشَّيء حكمًا جازمًا، وتحْكُم علَيْه ذهنًا، يعْني تعْتَقد في قلبِك بأنَّ هَذا كذا نفيًا أو إِثْباتًا، جازمًا به؛ فلا عقيدةَ مَع الشَّكِّ؛ لأَنَّه لا بُدَّ من أن يكُون هُناكَ جزمٌ، ولا عقيدةَ باعْتِبار نُطق اللِّسان؛ لأنَّ نُطْقَ اللِّسانِ يقع حتَّى من المنافِق، فالمنافِقُ يقول: لا إله إلا الله، ولكِن ليْس عِنْده عَقيدَة.

فقولُنا: «حُكم الذِّهن» خرَج بِه قولُ اللِّسان لأَنَّه لا يُعْتبر عقيدَةً؛ إذ قد يقول الإِنْسانُ ما لا يعتقد.

وخرج بقولِنا: «الجازِم» الشَّكُّ، فإن الشَّاكَّ لم يعتقد، ولا يُشْترط أن يَكُون الحكمُ مطابقًا للواقع، فإنْ طابق الواقِعَ فالعَقيدَةُ صَحيحةٌ، وإنْ خالف الواقِع فالعَقِيدة فاسِدةٌ.

فاعْتِقادُ النَّصارَى أنَّ الله ثالِثُ ثَلاثَةٍ هو عقيدة، ولكنَّها فاسِدةٌ؛ لأنَّها غير مطابقةٍ للواقع، واعْتِقادُ أهل التَّحريف أن الاسْتِواء بمَعْنى الاسْتِيلاء عقيدةٌ، لكنَّها فاسدة؛ لأنَّها خلافُ الواقِع، لكن هُم يجْزِمون بذَلك ويعْتَقدون هذا.

قال: «**أرجوزة وجيزة مفيدة**» فذَكر أنَّه مِن أَجْل ذَلك نظَم عقِيدةً مِن بحْر الرَّجز، ووصَفها بأنَّها «**وَجِيزة**» يعْني: غَير مُطوَّلة، وهو كَذلك، فإنَّها ليست مطوَّلة؛ لأَنَّه يذْكُر فِيهَا رَحِمَهُ اللَّهُ القواعِد العامَّة بدُون تفْصيل، وأنها أيضًا «**مُفيدَة**» يعْني: تُفيد قارِئَها وسامِعَها وكاتِبَها أيضًا.

فقَوْله: إنَّها «**أرْجُوزَة وَجيزَة**» هَذا ليْس فِيه مدْحٌ، لكِن قولُه: «**مفيدة**» فِيه مدْح.

فإذا قال قائِل: كيْف يسوغ للإِنْسانِ أن يمجِّد ما كانَ من صنعِه وتأليفِه، وهل هَذا إلا افْتِخار؟!

فالجَوابُ: يسوغ ذَلك إذا لَمْ يقْصِد بِهذا الافْتِخار علَى الخَلْق، وإنَّما قصد بيانَ الواقِع، فقَد قال النَّبي ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ**»(١)، وقال ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ؛ لَرَحَلْتُ إِلَيْهِ**»(٢)، وهذا يتضمَّن

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النَّبي ﷺ، رقم (٥٠٠٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود...، رقم (٢٤٦٣).

بلا شكَّ أنَّه علَى علْمٍ عَظِيم بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، لكِن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يَقُل هَذا القولَ ليمْدَح نفْسه ويفْتَخر، بل ليحُث النَّاسَ علَى التلقِّي عنْه وعن غيرِه من أهْل العِلْم.

وكذَلِك العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا صنَّفوا يذْكُرون فَوائِدَ مصنَّفاتِهم، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في ألفيته:

تُقَـرِّبُ الْأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُـوجَزِ وَتَبْسُـطُ الْبَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجِـزِ
وَتَقْتَضِـي رِضًـا بِغَـيْرِ سُـخْطِ فَائِقَـةً أَلْفِيَّـةَ ابْـنِ مُعْطِـي

وهذا ثناءٌ علَيْها لا ليَفْتخر بها؛ لأنَّها من تأليفِه، ولكن من أجْل أن يحُثَّ النَّاس علَى تلَقِّيها وتعلُّمها.

وهَكذَا المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا قال: «**مُفيدَة**»؛ لأجْل أن تحْرِص علَيْها وعلى ما فِيهَا من فَوائِد.

قـال: «**نظمْتُها في سلْكِـها**» هَذا يُسمِّيه علـماءُ البلاغَة الاسْتِعارة، لأنَّ هَذِه الأُرجوزة ليْس لها سلك، لكنَّه شبَّهَها بخرَزات السّبْحة الَّتي لها سِلك فتُنظم؛ لينضَمَّ بعضُها إِلى بعضٍ؛ ولا يَضيع بعضُها عن بعضٍ، ولا تتفرَّق وتتشتَّت.

وتشْتَمل علَى مقدمةٍ وستَّةٍ أبوابٍ وخاتمة قال:

١٢ .... (مُقَدِّمَـهْ)، وَ(سِتَّ أَبْـوَابٍ) كَـذَاكَ (خَاتِمَـهْ)

فَيكُون المجموعُ ثمانيةً: مُقدِّمة، وخاتِمَة، وسِتّة أبواب.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٣ وَسَمْتُهَا بِـ(الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ) فِي عَقْدِ أَهلِ الفِرْقَةِ المَرْضِيَّهْ

الشرح

قولُه: «وسَمْتُها» أي: جعلتُ علَيْها علامَةً؛ لأنَّ الوَسْم هو العلامَة، وفي بعْض النُّسَخ (سمَّيْتُها) والمعْنى متقارِب، يعْني: أنَّني سمَّيْت هَذِه المنظومَة، أو وسَمْتُها، أي: جعلْتُ علَيها علامَةً.

قولُه: «بالدُّرَّة المضُيةِّ»، أصْل المضِية المضِيئَة، لكن سُهِّلت الهمْزَة؛ لأجْل اسْتِقامة البيت، و(الدُّرَّة) هِي أعْلى ما يقْتَنِصه أهل البَحْر مِن البِحار، و(المضِيَّة) الَّتي لها إضاءةٌ؛ لقوَّة صفائِها وحُسْنِها، وهَذا الاسْم مطابِقٌ لمسَمَّاه، فإن هَذِه المنظومةَ دُرَّة مُضيئَة لمن قرأها وتأمَّلها؛ لأنَّ فِيها فَوائِد كثيرَة عظِيمة فيما يتعلَّق بالعَقيدَة.

وقولُه: «فِي عَقْد» أي: فِي اعْتِقاد، فهي اسمُ مصْدَرٍ لأنَّ المصْدَر من (اعْتَقد) اعْتِقادٌ، وعَقْد اسمُ مصدَرٍ، واسْمُ المصْدر -كما يقول النحويون- هو: ما دلَّ علَى معْنى المصْدَر ولم يشْتَمل علَى حُروفِه، فكلُّ ما دلَّ علَى معْنى المصْدر ولكِنَّه لم يشْتَمل علَى حُروفه؛ فإِنَّه يُسمَّى اسم مصْدر.

وقولُه: «أهل الفِرقة» الفُرقَة بالضَّمِّ يعني الاخْتلاف والافْتِراق، والفِرقَة بالكَسْر يعني الطَّائفة، والمُراد هنا الطَّائفة، وليْس المُراد أهل الفُرقة، فهُم ليسوا بأهْل الفُرقة، بل هم أهْلُ اجْتماع، «المرضِيَّة» الَّتي ارْتَضاها الله ورَسولُه والمُؤْمنون، وهم أهلُ السنَّة والجماعَة، الَّذين كانُوا علَى مِثْل ما كانَ علَيْه النَّبي ﷺ وأصْحابُه، وضد هَذِه الفِرقَة المرضِيَّة أصْحاب الفِرق المسْخوطَة مِن أهل البِدَع، علَى اخْتِلاف أصنافِهم وأنواعِهم.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤ عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّـدَادِ (الحَنْبَلِي) إِمَامِ أَهْلِ الحَـقِّ ذِي القَـدْرِ العَـلِي

١٥ حَبْرِ المَـلَا، فَـرْدِ العُـلَا، الرَّبَّـانِي رَبِّ الحِجَى، مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي

الشــرح

قولُه: «على اعْتِقاد ذِي السَّداد الحنْبَلي»: يعْني إنها مبنيَّةٌ علَى اعْتِقاد ذي السَّداد، والسَّدادُ يعني الصَّوابَ المسدَّد الموافِق للحَقِّ.

وقوله: «الحَنْبلي» صِفَةٌ لذي لا للسَّداد، يعني علَى اعْتِقاد الحَنْبلي، وهو الإِمَامُ أَحْمد بْن محمَّد بن حَنبل الشَّيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإِمَامُ المشْهور، فنِسْبَته إِلى حنبل؛ لأَنَّه جدُّه.

وقولُه: «إمام أهل الحق» يعني الَّذي يقْتَدي به أهلُ الحقِّ، لكن إمامَته رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإمامَة غيْرِه من الأئِمَّة ليْست إِمامَةً مستقلَّةً، بَل هِي إمامَةٌ تابِعَةٌ للإِمامَة العُظْمَى، وهي إِمامَةُ رَسولِ الله ﷺ، ولوْلا ائتمامُ هؤُلاء الأئِمَّة به ﷺ ما صاروا أئِمَّة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، فهُؤلاءِ الأئمَّةُ الأربعَة وغيرُهم من أئِمَّة المُسلِمين صاروا أئِمَّة؛ لأَنَّهم أهلٌ للإِمَامَة بِما أعطاهم الله تَعالى من الصَّبر واليَقين.

وقد اتُّفِق علَى أن الإِمَامَ أحمد هو إمام أهل السُّنَّة، وبذَلك يعْرِفُه النَّاس، فإِنَّه قد تصدَّى للدِّفاع عن السُّنَّة في وقت امتحنت فيه العَقِيدَة امتحانًا عَظِيما، ولم يبرز أحدٌ يدافع عنها دفاعَه هو.

وقولُه: «ذِي القَدْر العليِّ» القَدْر يعْني الشَّرف، العلي ضِد النَّازل، فالإِمَامُ أَحْمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ له قدْرٌ عليٌّ بيْن أهل الحقِّ، تكادُ تكونُ الأمَّةُ كلُّها مجمعةً علَى الثَّناءِ عليه؛ حتَّى

إن بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ قال: إنَّه يجُوز أن نشْهَد له ولأمْثَاله بالجنَّة؛ لأنَّ الأمَّة اتَّفقت علَى الثَّناء علَيْه، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٣]، فإذا شَهِدَتِ الأمَّةُ لشخصٍ بالصَّلاح؛ فلَنا أن نَشْهد له بالجنَّة، وهَذه المسألَة فِيهَا خلافٌ.

لكنَّ الكَلامَ علَى أنَّ الرجلَ قد اتُّفِق علَى أنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ من أجلِّ أئِمَّة الدِّين وأعْظَمهم قدرًا، وحَصل له من المِحْنَة في الدِّفاع عن السُّنَّة ما يُعلَم من ترجَمَته، كما ذَكر ذلِك ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في (البِدايَة والنِّهايَة)(١)، وغيرُه ممن تكلَّمُوا عن سِيَر الرِّجال(٢).

وقولُه: «حَبْرُ المَلَا» حَبر بفَتح الحاءِ، وحِبر بكَسر الحاء: بمَعْنى عالِم، وهي موافقَة للبَحْر في الاشْتقاقِ الأكْبر؛ لأنَّها موافِقَةٌ لها في الحروفِ دُون التَّرْتيب، فحَبر وبَحر حروفُها واحِدة: الباء، والحاء، والرَّاء، لكِن اختلفت في التَّرتيبِ؛ فالحَبر هُو العالم الوَاسع العِلم، والعالم الواسِع العِلْم يُسمَّى حَبرًا، وقوله: «المَلَا» يعني الخَلْق.

ومِن المَعلُوم أنه رَحِمَهُ اللَّهُ واسِعُ العِلْم وكَثير العِلْمِ، ولا سيَّما عِلْم المأثور، مع أنَّه يتكلَّم بعِلْم المعْقُول كلامًا جيِّدًا، كما يُعرَف من كلامِه في الرَّدِّ علَى الجهميَّة، لكنَّه في عِلْم المأْثور أكْثَرُ منه في علم المعْقُول.

وقوله: «فَرْد الْعُلَا» يَعْني المتفرِّد بالعُلا والشَّرف، ولا شكَّ أن هَذِه الأَوْصافَ الَّتي تدُلُّ علَى الإِطْلاق، لا شكَّ أن المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ لا يُريد بها الإِطْلاقَ؛ لأنَّ مِثل

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٤٥).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١١/ ١٣٧ و١٧٧).

هَذِه الأوْصاف علَى الإطْلاق لا تنْطَبق إلَّا علَى الرَّسول ﷺ، لكنَّها أوصافٌ نسبيَّة يعني بالنِّسبة لمن دُونَه، وكان من الأَوْلى والأفضل أن تكون الأَلْفاظُ مطابِقةً للواقِع، بحيثُ لا يحصل فِيهَا غُلُوٌّ؛ لأنَّ الغُلُوَّ قد يخرج بالإنْسان إلى الكَذِب.

وتوْجيهُ مثل هَذا الكَلام المطْلَق أن يُقال إنَّه حبرُ الملا في وقتِه، فَرْدُ العُلا في وقتِه، وأمَّا أن نقولَ ذلِك علَى سبيل العُموم؛ فهَذا غيرُ مُرادٍ للمؤلِّف.

وقوله: «**الرَّبَّاني**» يعني: الَّذي تلقَّى علمَه من شريعَة الله؛ لأنَّ الشَّريعَة أَلْصَقُ ما تكُون بالربوبيَّة، فهُو رَحِمَهُ ٱللَّهُ تلقَّى عِلْمَه من شريعة الربِّ عَزَّوَجَلَّ.

وقِيل إن الرَّبَّاني هو المخْلِص لله في عِلْمِه، النَّافع لعباد الله، المرَبِّي لهم علَى شريعةِ الله، وهذا المعْنى واضِحٌ.

فالمخْلِص لله: لا يقْصُد ألا الربَّ، والنَّافع لعبادِ الله بالعِلْم، المربي لهم تربيَةٌ خُلُقيَّة، وتربيَةٌ علميَةٌ، فيَشْمَل الأمْرَين.

فالتَّربية العِلْميَّة، قال العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: معْناها: أن يُربِّي الطلبةَ بصَغيرِ العِلْم قبْل كَبيرِه، فإنَّ هَذا من التَّربيَة العِلْميَّة، فلا يأْتِي للطَّالب المبْتِدئ مثلًا ويقُول له: اقْرأ قَواعِدَ ابْن رَجب، فإنَّه إذا قرَأ الطَّالب المبْتدئ قَواعِدَ ابْن رَجب؛ فإنَّه لا يفهم أبدًا، ولكن يُربِّيه بصِغَار العِلْم، فيأْتي بكتاب مختَصرٍ ومبسَّطٍ ويتدرَّج به شيئًا فشيئًا.

فَفي النَّحو مثلًا؛ إذا كانَ لا يعْرِف منه شيئًا، فلا بُدَّ أن تربِّيَه وتبدأ بأصْغر كُتب النَّحو حتَّى يترقَّى شيئًا فشيئًا، وفي أُصول الفِقْه كَذلك، وفي كل العُلوم يَنْبغي أن يرقى بالطَّالب درجةً درجةً، أمَّا أن تقْفِز به من أسْفل درجةٍ لأَعْلى درجَةٍ فهَذا لا يُمْكن، وربَّما يكون في ذلِك ضررٌ كبيرٌ علَيْه، فإنَّه إذا لم يفْهم انْغلَق ذِهْنُه، يعْني:

يحصل له ردُّ فِعْلٍ، فلا يعرف من المسائِل شيئًا؛ حتَّى لو كرَّرْتَ علَيْه مِئَة مرةٍ، لكن إذا بدأ يتلقَّى العِلْمَ كما يتلقَّى الطِّفْلُ اللَّبن يمصه شيئًا فشيئًا فإنَّه ينْتَفع به.

وأمَّا التربية الخُلُقِيَّة فينْبَغي للمعلِّم أن يبْحَث مع طلَّابِه: هل طبَّقوا العِلْم أو لم يطبقوه، وأن يتفقدهم، وإذا ذُكِر له عن شخص مُخالفَة يتكلَّم معه بالكَلام الَّذي يُناسِب، وفي الوَقْت المناسِب، وفي المَكان المناسِب، أمَّا أن يمْلَأَهم من العُلوم ويدَعَهم من العَمَل فهَذا بلا شكٍّ قُصورٌ جدًّا؛ لأنَّ ثمرةَ العِلْم هِي العملُ، فإذا لم نعْمَل فإنَّ علْمَنا أدْنَى مِن الحبر علَى الوَرَق.

إذَن؛ فالعَالم الرَّباني: مَن أخْلَص لله في علْمِه ونَفَع عبادَ الله به، وربَّاهم في ذلِك تربِيَةً عِلميَّةً وخُلُقِيَّةً.

وقولُه: «**رَبِّ الحِجَى**»: «**رَبِّ**» بمَعْنى صاحبٍ، و«**الحجى**»: بمَعْنى العَقْل: يعني: صاحِب العَقْل.

وقولُه: «**مَاحي الدُّجَى**»: أي الظُّلْمة بما لدَيْه من نور الرِّسالَة، وهذا عِلْمُه بالأَثر.

فالإِمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عندَه عِلْمُ المعْقُول وعِلْم المَنْقول، ومَن راجَع كتبَه ورسائِلَه عرَف أنَّ الرَّجُل يتكلَّم بالمعْقُول كما يتكلَّم بالمَنْقول، وإن كانَ هُو في عِلم الأَثَر أقْوَى مِنْه في عِلْم النَّظر؛ لأنَّ الأمَّة الإِسْلاميَّة في عهدِه لم تكن بلغَت مبلغًا كبيرًا في الاسْتِدلال بالنَّظر والمعْقُول، لكن مع ذلِك يجادِلُ أهْلَ الباطِل بالمعْقُول؛ لأنَّ المعْقُولاتِ الَّتي تشعَّبَتْ في الأمَّة الإِسْلاميَّة هِي مِن عِلْم المَنطِق الَّذي قال عنه شيخُ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّه لا يحْتَاج إلَيْه الذَّكِيُّ، ولا ينْتَفع به البَليد»[1]. والنَّاس

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٩/ ٨٢)

يعْرِفُون الجدلَ والمناظَرة، حتَّى قبل ظُهور علم المنْطق اليوناني.

فالحاصِل أنَّ هَذا الشطر من البَيْت يدُل علَى أنَّ الإِمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنده علم بالمعْقُول وعلم بالمَنْقول، علم المعْقُول في قوله: «**ربّ الحَجى**» والمَنْقول في: «**مَاحي الدُّجى**».

وقوله: «**الشَّيْباني**»: يعني أنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من بَنِي شَيْبان، وهذا نسبه.

ومَن أراد المزيدَ مِن العِلْم بحياتِه؛ فليَرْجِع إِلى ما صُنِّف في تاريخِ حيَاتِه، وقد صُنِّف في تاريخ حياتِه مصنَّفاتٌ مستَقِلَّة، وذكر أيضًا علَى سَبيل التَّبَع في كتب الرِّجال[1] وكُتب التَّاريخ[2].



(١) انظر تقريب التهذيب لابن حجر (ص:٨٩).
(٢) انظر الكامل في التَّاريخ لابن الأثير (٦/ ٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٦ فَإِنَّــهُ إِمَــامُ أَهْــلِ الأَثَــرِ ... فَمَنْ نَحا مَنْحَاهُ فَهْوَ (الأَثَرِي)

١٧ سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضَا ... والعَفْوِ وَالغُفْرَانِ مَا نَجْمٌ أَضَا

١٨ وَحَلَّــهُ وَسَــائِرَ الأَئِمَّــةِ ... مَنَازِلَ الرِّضْوانِ أَعْلَى الجَنَّةِ

الشرح

قوله: «**فإنَّه إمام أهْل الأثر**» فإنه: أي الإِمَام أحْمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إمام أهل الأثر: يعْني إمام السَّلفيين الَّذين يأْخُذون بالأَثر في عِلْم العقائِد، كما يأْخُذون بالأثر في المسائِل العمليَّة.

وذَلك أن الإِمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلَغ الإِمامَةَ في عصْر المأمونِ، في المحْنَة الَّتي ابتُلي بها علماءُ السَّلف في ذَلك العَهْد[1]، فإن المأمونَ أدْخَل علَى الأُمَّة الإِسْلاميَّةِ مِن عِلم اليُونان وعلم الكَلام ما يستحِقُّ علَيْه الجزاءَ مِن الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه أدْخل علَى الأُمَّة علومًا أفْسدت العقائِد، ونصَر البِدْعَةَ -والعياذ باللهِ- نصرًا عزيزًا، وحَصل منه إِيذاءٌ لأَهْل السُّنَّة، فكان يحْبِسُهم، ويُشهِّر بهم، ويطوف بهم في الأَسْواق، ويضرِبُهم -والعياذ باللهِ-، مما اضطرَّ كثيرًا من العُلماء إِلى أن يُوافِقُوه ولو ظاهِرًا علَى سبيل أنَّهم مُكرَهُون، ومنْهُم من يتأَوَّل.

ولكن الإِمَام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومحمَّدَ بْنَ نوحٍ أصرَّا علَى أن يُعلِنا الحق بدون تأويلٍ، وحصل للإِمام أحمد من الإيذاءِ والإهانَة ما لا يصْبِر علَيْه إلا أمثالُه، حتَّى كانوا يجرُّونَه في الأَسْواق بالبَغْلة والعياذ باللهِ، ويضْرِبُونه بالسِّياط حتَّى يُغْمَى

(١) انظر البداية والنهارية لابن كثير (٧/ ٢٧٨).

عليه، وهو صابرٌ ومصمِّمٌ علَى أن يبْقَى علَى ما هو علَيْه مِن قول الحقِّ؛ لأَنَّه لو قال خِلافَ الحقِّ في ذلِك الوَقْت ولو بالتَّأْويل لضلَّ النَّاسُ؛ إذ إن النَّاس ينْتَظِرون ماذا يقولُ الإِمَامُ أحمدُ بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فبِذَلك استحقَّ أن يكُون إمامًا؛ لأَنَّه صبر وكان مُوقِنًا بما هُو علَيْه من الحقِّ والصَّواب، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة:٢٤]، فبِذَلك صار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمامًا لمن بعده، ولكِن هَذه الإِمامَة نسبيَّةٌ؛ لأَنَّها إمامَة تابعةٌ لإِمامةٍ عُظمى، وهي إِمامَة رَسول الله ﷺ، فإنَّه ﷺ هو الإِمَامُ الأَعْظم الَّذي يتفرَّع من إمامَتِه إِمامَةُ الأَئِمَّة، فإِمامَةُ الأئمَّة مِن هَذِه الأُمَّة إِمامَةٌ فرعيَّةٌ لا إمامَةٌ أصلية، ولهَذا لو خالف هَذا الإِمَامُ هديَ الإِمَامِ الأعظمِ محمَّد ﷺ لوَجب أن يُطرَح قولُه وأن يُؤخَذ بقول رَسول الله ﷺ.

فقَوله: «**إمام أَهْل الأَثَر**» نقولُ: ليسَتْ هذِه إمامةً مُطلَقةً أَصْليةً، ولكنَّها إمامةٌ نِسبيةٌ فَرعيةٌ تابعةٌ للإمامةِ العُظمَى، وهِي إمامةُ رسولِ اللهِ ﷺ، ولوْلا أنَّ هَذا الإِمَامَ تابعٌ لإِمامَة الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ما استحقَّ أن يَكُون إمامًا، إلا أَن يكون إمامَ ضلالٍ، فإن الضَّلالَ له أئِمَّة، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [القصص:٤١].

وقوله: «**فمَن نحا منْحاه فهُو الأَثري**» أي: مَن سَلك مسْلَكه فهُو الأثريُّ، نسبةً إِلى الأَثَر، والعُلومُ نوْعان: أثريَّة ونظريَّة، فما كانَ مُتلقًّى مِن الكِتاب والسُّنَّة فهُو أثريٌّ، وما كانَ مُتلقًّى من العَقْل فهُو نظريٌّ.

واعْلَم أنَّ العِلْم الأثريَّ لا يُنافي العِلْم النَّظريَّ، بل كلاهما يُؤيِّد الآخر، والأَصْلُ عِند أهل السُّنَّة هو الأثَرُ، سواءٌ في الأُمور العِلميَّة أو الأُمور العمَليَّة، بل

إنَّهُم يحكِّمون كتاب الله وسُنَّة رَسوله ﷺ في كل شَيْء.

والأصْل عِنْد أهْل البِدَعِ هي العُلومُ النَّظريَّة، ولهَذا يُقدِّمون ما يدَّعون أنه عقلٌ علَى الآثَار مِن كِتاب الله وسُنَّةِ رَسولِه ﷺ، فضلُّوا بذلِك عن سواء السَّبيل، وأضَلُّوا أممًا لا يعلَمُهم إلا الله.

إذَن: فالأَثريُّ هو الَّذي نَحا منْحَى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرُّجوع إِلى الكِتاب والسُّنَّة، ولهَذا أقولُ: من الممْكِن أن نقولَ إِنَّ الإِمَامَ أَحمد بْن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمامُ أَهْل الأَثَر في مسلكِه لا في أقْوَالِه، ومعْنى «**في مسْلَكِه**» أنه سلك تحكيمَ الكِتاب والسُّنَّة، ولَيْس المعْنى أَنَّه إمام أهل الأثر فيُؤْخذ قولُه؛ وحينَئذٍ لا نحْتاج إِلى تقْييد الإِمامَة بالنِّسبَة له؛ فهَذه الإِمَامَةُ صَحِيحةٌ، وهي أن يَكُون الإِنْسانُ متَّبعًا لما جاء به الكِتاب والسُّنَّة.

وفي قولِه: «**الأثر**» و«**الأثري**» جناسٌ ناقصٌ لزيادة الياء في الثَّاني.

قال: «**سقَى ضريحًا**» الضَّريح يعني القبر، و«**حلَّه**»: أي: نَزل فيه، يعني يسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يسقيَ ضريحه صوبُ الرِّضا من الله عَزَّوَجَلَّ، فهَذِه الجُمْلة خبريَّة لكنَّها دُعائيَّة، والصَّوب والصيِّب معْناهما واحِد، أي: الصَّيِّب من الرِّضا، والصَّيِّب في الأصْل هو الماءُ النَّازل من السَّماء فهُو المطر، صوب الرِّضا من الله.

واعْلم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا رَضِي عن العبدِ أرضى النَّاس عنه، وإذا سَخِط علَى العَبد أسخط النَّاسَ عليه، فإذا كنتَ تُريد أن يرْضى النَّاسُ عنك فاتبع رضا الله، ولكن لا تتَبَع رِضا الله من أجْل أن يرضى النَّاسُ عنك، فتطْلُب الأَعْلى للأَدْنى، ولكنِ اجْعل رِضا الله هو الأَصْلُ، وثِقْ بأَنَّ الله إذا رَضِي عنك رَضِي عنك النَّاسُ، ولكن إِيَّاكَ أن تنْوِيَ بطلَب رِضا الله رضا النَّاس فتكونُ متوسِّلًا بالأَعْلى إِلى الأَدْنى؛

لأَنَّه رُبَّما إذا نوَيْت هَذِه النيَّةَ لا يرضى اللهُ عنك، وحينئذٍ يفوتُك مقصودُك مع ضعْف مقصودِك.

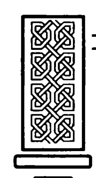
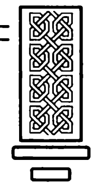
قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والعفوِ والغُفْران**» العفو عَن ترْك الواجِبات، والغُفْران عن فعل المحرَّمات، هَذا إذا اقْترنَ العفوُ بالمَغْفرة، أَمَّا إذا انْفَصل أحدُهما عن الآخر فكلٌّ واحِدٍ منهما يتضمَّن معنى الثَّاني، لكِن إذا قيل: عَفا الله عنك وغَفر لك؛ صار عفَا اللهُ عنْك ما أهمَلْتَه من واجباتٍ، وغَفر لك ما اقترَفْته من سيِّئاتٍ؛ لأنَّ الغَفر بمَعْنى السَّتر مع التَّجاوز، والعَفْو بمَعْنى النُّزولِ عَن الحقِّ والإِبْراء منه.

وقولُه: «**ما نجمٌ أضَا**» يعْنِي مُدَّة إضاءَة النَّجْمِ، وهذا طويلٌ إِلى ما لا نهايَة لَه، وأيضًا يقُول: «**ما نجمٌ**» فهُو نَكِرة يشْمَل كلَّ نجْم.

وقولُه: «**وحلَّه وسائِر الأئِمَّة**» يعْني أَنْزَله وأَنْزَل سائِر الأَئِمَّة «**منَازل الرِّضوان أعلَى الجنَّة**»، الأئِمَّة يعني أئِمَّة الإِسْلام، وليْس المُراد بذَلك الأئِمَّة الأَرْبعة فقط، بل هُو شامِلٌ لكلِّ إمامٍ في دين الله من الأئِمَّة الأَرْبَعة وغيرِهم، وسواءٌ كانَ إمامًا في الخِلافَة وتدْبِير الملك، أو إمامًا في العِلْم وتوجيهِ النَّاس، فإنَّه يدْخُل تحْتَ قوله:

وَحَلَّـــهُ وَسَـــائِرَ الأَئِمَّـــةِ   مَنَـازِلَ الرِّضْـوانِ أَعْـلَى الجَنَّـةِ



المقـدمــة

قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «المقْدِمة»، والمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن أنَّ كتابَه هَذا يشْتَمل علَى سِتَّة أبوابٍ ومُقدِّمة وخاتِمة[1]، والمقَدِّمة ذَكر فِيها ما يدُلُّ علَى الثَّناء علَى أهْل السُّنَّة والجَماعة المتَّبِعين لرَسول الله ﷺ، فقال:

١٩ اعْلَمْ -هُـدِيتَ- أَنَّـهُ جَـاءَ الخَـبَرْ عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَـى خَـيْرِ البَشَـرْ

٢٠ بِـأَنَّ ذِي الأُمَّــةَ سَـوْفَ تَفْـتَرِقْ بِضْعًا وَسَبْعِينَ اعْتِقَـادًا وَالمُحِـقّْ

٢١ مَا كَانَ فِي نَهْجِ النَّبِـيِّ المُصْـطَفَى وَصَـحْبِهِ، مِـنْ غَـيْرِ زَيْـغٍ وَجَفَـا

الشــرح

قولُه: «اعْلَم» يعْني: عِلْم يَقينٍ.

وقولُه: «هُدِيت» جُملةٌ مُعتَرِضة دُعائيَّة، يعْني وُفِّقْت للخَيْر وعُلِّمْتَ الخيرَ.

وقـولُه: «أنَّه جاءَ الخَبر» يعْني: الحَديث، والخبرُ في اللُّغة: كلُّ قـولٍ يحتملُ الصِّدقَ والكَذِب لذاتِه، بقَطْع النَّظر عَن قائِله؛ لأنَّ مِن القولِ ما لا يَحْتَمل الكذبَ باعْتِبار قائِله، ومِن القَوْلِ ما لا يَحْتَمل الصِّدقَ باعْتبار قائِله، ونحْنُ لا نتكلَّم باعْتبار القائِلِ، بل باعْتِبار القَوْلِ، فكلُّ خبرٍ يتضمَّن الصِّدق والكَذِب لذاته لا للمُخْبِر به فإنَّه يُسمَّى خبرًا.

---

(١) انظر (ص:٨٦).

فقولُ الله تَعالى وقولُ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يحْتَمل الكذِب باعْتبار المخْبِر به.

أمَّا قولُ مدَّعي النُّبوَّة بعد النَّبي ﷺ فلا يحْتَمل الصِّدق، باعْتبار المخْبِر به، فلو قال المخْبِر: إني رَسولُ الله، فكَلِمة: إني رَسولُ الله، هِي خبرٌ، لأنَّه يحْتَمل الصِّدق والكَذب لذاتِه، لكن لو قالَه مُحمَّد رَسولُ الله ﷺ كانَ صدقًا، ولو قالَه مُسَيْلمة الكذَّاب كانَ كذبًا.

أمَّا في الاصْطلاح: فالخَبر ما أُثِر عن النَّبي ﷺ وغيرِه من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

وقولُه: «النَّبي» النَّبي يقال: النَّبي بدُون همْزةٍ، ويقال النَّبِيء بهمزة، فعلى الهَمْز تكون مشتقةً من النَّبأ وهُو الخبر؛ لأنَّ النَّبي ﷺ مُخبِرٌ مُخْبَر، مُخبَر من قِبَل الله، ومُخْبِرٌ للخلق بما يتلقَّاه عن الله عَزَّوَجَلَّ.

ويُقال: النَّبي باليَّاء، فقيل: إن أصلَه النَّبيء لكن سُهِّلت الهمزة ياءً وأُدغمت الياءُ في الياءِ، وقِيل: بل أصْلُه (النَّبيو) بالوَاو من النَّبْوَةِ وهي الارْتِفاع، فسُمِّي نبيًّا لارْتِفاع مرتبَتِه.

ونحْنُ نقول: إن اللَّفظ صالِحٌ للوَجْهين، أي: صالِحٌ لأنْ يكُونَ أصلُه النَّبيء ولكن سُهِّل، ولأنْ يكُون أصلُه من النَّبوَةِ وهُو الارْتِفاع؛ لأنَّ النَّبيَّ رفيعُ المقامِ وهو مُخْبِر ومُخْبَر.

وقولُه: «**المقْتَفى**» يعْني الَّذي يَجِب اقْتفاؤُه، ومعنى الاقْتِفاء: أن نكونَ خلْفَه نقْفُو أثرَه، فالنَّبي ﷺ مُقْتفًى أي واجبُ الاقْتِفاء، فيجِبُ علَى أمَّتِه أن تقْتَفي به، أي أن تقْفُوَ أثرَه وأن تتْبَعه.

وقولُه: «**خيرُ البَشر**» البَشر هُم بنو آدم، وسُمُّوا بشرًا؛ لأنَّ أبْشارهم ظاهِرة بادِيَة، والمخْلُوقاتُ الأُخْرى أبشارُهـا مستورَةٌ، وهـذا مِن رحمـة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الحيَوانات الأُخْرى لا بُد أن يسْتُرَها شيءٌ يَقِيها من الحرِّ والبَرد، أمَّا بَنو آدم فجعل اللهُ تَعالى السِّتر لهم، فهم الَّذين يسترون أنفسَهم بالثِّياب الَّتي رَزقهم الله عَزَّوَجَلَّ، وهَذِه حِكْمة عَظيمة من أجْل أن يعْرِف الإنْسان أنَّه بحاجَةٍ إلى سَتْر عورَتِه المعنويَّة، كَما أنَّه بحاجَةٍ إلى سَتر عورَتِه الحسيَّة، فيُحاوِل سَتْر عورَتِه المعنويَّة كما يستر عورَته الحسيَّة.

إذن؛ فالنَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خيرُ البَشر، فكُل البَّشر، حتَّى الأنْبياء والرُّسُل، فإنَّه ﷺ أفضلُ الرُّسُل، وهَذِه الخيريَّة تشْمل كلَّ الخَيرِيَّات؛ فهُو ﷺ خيرُ البَشر في النَّسب، وخير البَشر في الخُلُق، وخير البَشر في العِلم، وخير البَشر في الهداية، وخير البَشر في العبادَة، فهي خيريَّة مُطلَقَة من جَميع الوُجوه.

ومَع هَذا فإنَّه ليس له حقٌّ في خصائِص الرُّبوبيَّة، فلَيْس يعْلَم الغَيْب، وليس يمْلِك لنفسِه الضَّرَر والنَّفع، ولا يمْلِك لغيرِه كذَلِك، والنَّاسُ بالنِّسبَة لرَسول الله ﷺ في هَذا البابِ بيْن طرَفَيْن ووسط؛ بينَ طرفٍ غالٍ مُفْرِط في المدْح والثَّناء حتَّى جعلوه بمنزلة الرَّبِّ، وبين طرفٍ آخر يتنقَّص النَّبيَّ ﷺ ويجعلُه لا فرق بينه وبين البَشر في الأُمور الَّتي يختصُّ بها، وقسم ثالث عَرَفَ للنبيِّ ﷺ حقَّه فأنْزله منزِلَته، وقال: هو عبدُ الله ورَسولُه، وليْس له حقٌّ فيما يختص بالربِّ عَزَّوَجَلَّ، وهو أعلى من البَشَرِ فيما خصَّه الله به، وهذا هو مذْهَب أهل الحق.

وقولُه: «**بأنَّ ذي الأُمَّة**»، «**ذي**» اسْم إشارَة، وليْست بمَعْنى صاحِب، و«**الأُمَّة**» هُنا منصوبَةٌ، يعْني بأنَّ هَذِه الأُمَّةَ سوف تفْتَرِق.

والمرادُ بالأُمَّة هنا أمَّةُ الإجابَة؛ لأنَّ أُمَّةَ الدَّعوةِ تشمل الْيَهـودَ والنَّصـارى والمشْرِكين، لكن المُرَاد بذَلك أمَّة الإجابَة الَّذين ينْتَسِبون إلى رِسالَة النَّبي ﷺ.

والأُمَّة في اللُّغة تأتي لعدَّة معانٍ؛ فتأْتي بمَعْنى الزَّمن، وبمَعْنى المِلَّة، وبمَعْنى الإِمامَة، وبمَعْنى الطَّريقة، وبمَعنى الطَّائفة، فهَذِه خمسةُ معانٍ:

١- فتَأْتي بمَعْنى الزَّمن، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف:٤٥]، أي بعد زمَن.

٢- وتَأْتي بمعَنـى الملَّة، مثل قـوله تعـالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المُؤْمنون:٥٢].

٣- وتَأْتي بمَعْنى الإِمامَة، كقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل:١٢٠] أي إمامًا.

٤- وتَأْتي بمَعْنى الطَّـريقة، مثل قـوله تعـالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف:٢٣].

٥- وتأْتي بمَعْنى الطَّائفة، كَما في كلام المؤلِّف.

فمُراد المصنِّف بالأُمَّة هنا هي الطَّائفة، وهِي أمة الإِجابَة.

وقوله: «**سَوف تفترق بضعًا وسبعين اعْتِقادًا**» البِضع ما بين الثَّلاثة إلى التِّسعة، والمُراد به هنا الثَّلاثة، كما جاء في الحَديث: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»(١)، فهَذِه بضعٌ وسبْعون، وإنَّما افترقَتْ علَى ثَلاثٍ وسَبعين لأنَّ الرَّسول ﷺ

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأُمَّة...، رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١).

قال عَن هَذِه الأُمَّة: «**لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»، قالوا: يا رَسول الله اليَهود والنَّصارى؟ قال: «**فَمَنْ؟!**»[1].

والمتَّبع لسُنَّة من كانَ قبْلَه مخالِفٌ لشريعَته، فإذا كانَ الْيَهودُ إحْدَى وسَبْعين، والنَّصارى ثِنْتين وسَبْعين، وارْتَكب أحدٌ مِن هَذِه الأُمَّة طريقَةَ النَّصارى، صار الضَّلال في اثْنَتَيْن وسبعين فرقةً، فيَبْقى فرقةٌ واحِدَةٌ هي الَّتي خرجت عن مُشابَهة الْيَهودِ والنَّصارى، وصارَتْ علَى ملَّة الرَّسول عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولهَذا قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

.... وَالمُحِقّ

مَا كَانَ فِي نَهْجِ (النَّبِيِّ) المُصْطَفَى وَ(صَحْبِهِ) مِـنْ غَـيْرِ زَيْـغٍ وَجَفَـا

ولِذَلك ذكر المؤلِّف في أوَّل المقدِّمة أنَّه جاء الخبَر عن رَسول الله ﷺ بأنَّ هَذِه الأُمَّة ستفترقُ علَى ثَلاثٍ وسَبْعين فِرقةً، وهَذِه الفِرَق كلُّها في النَّار إلا واحِدَة، قالوا: ومن هي يا رَسول الله؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[2].

وقوله ﷺ: «**كُلُّها فِي النَّارِ**» لا يقْتَضي هَذا أن كلَّ هَذه الفِرَق كافرةٌ، كما أنه لَيْس معْنى هَذا أنَّها مِن أصْحاب النَّار، لكِن ما خرجَتْ به عن السُّنَّة فهُو من عمل أهل النَّار؛ لأنَّ أهل النَّار مخالِفون لأهل الجنَّة، وكلُّ مَن خَرج عَن عمل أهل الجنَّة فقَد دَخل في عَمَل أهل النَّار، ولا يلزَم أنْ يكُون مِن أصْحاب النَّار، وفرقٌ بين قوله: «**في النَّار**» وقولُه: «مِن أصْحاب النَّار»؛ لأنَّ أصْحاب النَّار هم أصحابُها

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النَّبي ﷺ: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**»، رقم (٧٣٢٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب أتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأُمَّة، رقم (٢٦٤١).

الَّذين هُم أهْلُها، وأمَّا «في النَّار» فقد يكونُ المُرَاد أنه يُعذَّب بحَسب ما خرَج به عن أهْل الحقِّ، ولكن لا يخلد فيها.

والغَريبُ أنَّ هَذِه الفِرَق كلَّها تدَّعي أنَّها علَى الحَق، فالَّذي علَى الحقِّ منْها أمرُه واضِح، والَّذي علَى غيرِ الحقِّ ويدَّعي أنه علَى الحقِّ؛ نقول: هَذا لا تخلو حالُه من أحدِ أمرين: إما شُبهة عرَضت له فظنَّ أنَّ ما هو علَيْه هو الحقُّ، وإما شهْوة عرضت له، أراد بذَلك الرِّئاسة والجاه، فبَقِي علَى الضَّلال مدَّعيًا أنه علَى حقٍّ.

فالعوامُّ المتَّبعون لأئِمَّة البِدَع حمَلَهم علَى الخروجِ عن الحق شُبهة؛ لأنَّ العاميَّ لا يدري، فظنَّ أن هَذا هو الحقُّ، وأئِمَّة البِدع الضَّالون هؤُلاء عَرَض لهم شهوةٌ؛ لأنَّ الغالب علَيْهم أنَّهم يعْرفون الحقَّ، لكن أصرُّوا علَى ما هُم علَيْه من أجل البَقاء علَى رِئاسَتهم وعلى قيادَتِهم والعياذ بالله؛ مثل ما صنع أئِمَّةُ الكُفْر في الجاهِلِيَّة كأبي جهل وغيرِه، حين بَقَوْا علَى الضَّلال مع عِلْمهم بالحَق، وكما فعل فرعونُ، حيث كانَ يعلَمُ أنه علَى باطِل، وأن الحقَّ فيما جاء به موسى، ومع ذلِك بَقِي علَى باطِله.

إذن نقولُ: إن هَذِه الفِرَق الثلاثَ والسَّبعين كلُّ واحِدَةٍ منْها تعتقد أنها علَى صواب وعلى الحَق، فالَّذين أصابوا ما علَيْه الرَّسولُ ﷺ وأصحابُه هؤُلاء علَى الحقِّ ولا شكَّ، والَّذين خالفوه عرضت لهم إما شُبهةٌ وإما شهوةٌ.

قوله: «**والمحِق**» يعني الَّذي علَى الحق «**ما كانَ في نهج النَّبي**» (في) للظرفية، يعْني ما كانَ في الدَّائرة الَّتي كانَ فِيهَا الرَّسول ﷺ.

وقوله: «**المُصْطفى**» يعني المخْتار، الَّذي اختاره الله عَزَّوَجَلَّ واصْطفاه مِن خلقِه حتَّى جعلَه رَسولًا للعالمين إلى يوم القِيامَة.

وقولُه: «**وصحبِه**» يعني الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، «**من غير زَيْغٍ وجَفا**» أي من غيرِ مَيْلٍ عن الحقِّ بالغُلوِّ، ومِن غير «**جَفا**»: أي تقْصِيرٍ، والحَقيقَة أنَّ التَّقصِير زيغٌ، لكِن لما ذكر المؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ الزَّيغَ ثُمَّ ذكر الجفا، وجب أن نحْمِل الزَّيغ علَى الغُلوِّ والجفا علَى التَّقصير، يعني: فالَّذين علَى طريقَة النَّبي ﷺ وأصحابِه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ من غيرِ غُلوٍّ ولا تقْصير هؤُلاء هم المحِقُّون.

فإذا قال قائِل: بأيِّ شيء نُدْرك أن هَذا منهج الرَّسول ﷺ وأصحابِه؟

فالجوابُ: بالرُّجوع إلى كِتاب الله، وسُنَّة رَسوله ﷺ، والآثارُ الوارِدَة عن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

وفُهِم مِن كلام المؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ أنَّ قول الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ حجةٌ، لقوْلِه: «**في نهج النَّبي المُصْطفى وصحْبِه**» وهذا أحدُ احتمالَيْن:

الاحْتِمال الأوَّل: أن يَكُون مرادُه بذَلك أنَّ قولَ الصَّحابي حجة، فَيكُون قول الصَّحابِي مرجعًا يرجع إليه.

والاحْتِمال الثَّاني: أن يَكُون مرادُه أنَّ نَهج الصَّحابَة الرُّجوع إلى الكِتاب والسُّنَّة، فمَن كانَ علَى نهْجِهم ورَجع إلى الكِتاب والسُّنَّة فهُو علَى صوابٍ، ولا يلزم علَى هَذا الاحْتِمال أن يَكُون قولُ الصَّحابيِّ حجةً؛ لأنَّه -أي الصَّحابي- قدْ يرْجع إلى الكِتاب والسُّنَّةِ ويكون لديه خطأٌ في الفَهْم، أو خطأٌ في الدَّليل، لخفاء الدَّليل علَيْه أو لخفاء الدَّلَالة.

وعلى كُل حالٍ: فكلامُ المؤلِّف يَحتمل وَجْهين:

الوَجْه الأوَّل: أنْ يكُونَ قولُ الصَّحابي مَرجِعًا يُرجعُ إليهِ.

والوَجْه الثَّاني: أنْ تكُـونَ طريقَـةُ الصَّحابيِّ في اسْتِخراج الأَحْكام والعَقائد مَرجعًا يُرْجع إليهِ.

والوَجْه الأخير أسْلَم للمَرْء، يعني إذا قال: أنا لا أُريد إلا أن أتْبع الكِتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ هَذا هو نهج الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فهُو خيرٌ من أن يقول: أتبع الكِتاب والسُّنَّة وما جاءَ عَن الصَّحابي، ولكن اعْلَمْ أنَّ ما أجمع علَيْه الصَّحابَةُ فهُو حق؛ لأنَّ الإِجْماع دليل مستقلٌّ بنفْسِه، وكلامُنا في الاحتمالين -اللَّذَيْن ذكرناهما- إنَّما هو في قول الواحِد من الصَّحابَة، وأمَّا إذا أَجْمَعوا كانَ إجماعُهم حُجَّةً ودليلًا مستقلًّا.



ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٢ وَلَيْسَ هَـذَا الـنَّصُّ جَزْمًـا يُعْتَـبَرْ فِي فِرْقَـةٍ إِلَّا عَـلَى أَهْـلِ الأَثَـرْ

٢٣ فَـأَثْبَتُوا النُّصُـوصَ بِـ(التَّنْزِيـهِ) مِنْ غَـيْرِ (تَعْطِيـلٍ) وَلَا (تَشْـبِيهِ)

الشــرح

قولُه: «**وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا**»، جزمًا: عائدٌ علَى النَّفي، وليْس متعلقًا بقولِه: «**يُعْتَبَرْ**»، يعني: بحيثُ أنه يُعتبر ظنًّا، والمَعْنى أنَّ هَذا النَّصَّ جزمًا لا يُعتَبر في فرقةٍ إلَّا علَى أهْل الأثَر، والنصُّ قولُه ﷺ: «**كُلُّهَا فِي النَّار إِلَّا وَاحِدَةً**»، وهَذِه الواحِدة نجْزِم جزمًا بأنَّها هي فِرْقَة أهْل الأثَر، والأَثر يعني الكِتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الدَّليل إمَّا أثرٌ وإمَّا نَظَر، فإنْ كانَ الدَّليل عقليًّا فهُو نَظَر، وإن كانَ الدَّليل شرعيًّا فهُو أثر.

وأهْل الأَثر هم الَّذين اتَّبعوا الآثَار، فاتبعوا الكِتاب والسُّنَّة وأقْوَالَ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا لا يتأَتَّى في أي فِرقةٍ من الفِرَق إلا علَى السَّلفيَّة وأهْل السَّلف، أي: الَّذين الْتَزموا طَرِيق السَّلف.

وقولُه: «**فأثبتوا النُّصوصَ بالتَّنْزيه**»: (أثبتوا): الضَّمير هُنا يعود علَى أهْل الأثر، فأثْبَتوها لفظًا، وأثْبَتوها عقيدةً، وأثْبَتوها عملًا بمُقتضاها، فالإِثْبات يتناول ثَلاثَة أشْياء: إِثْباتُها لفظًا، وإِثْباتُها عقيدةً، وإِثْباتُها عملًا بمُقتَضاها.

ثُم إن إِثْباتها اللَّفظي يتفرَّع علَيْه الإِثبات المعنويُّ، فيحسن أن نقولَ: إثْباتها لفظًا ومَعْنى، وإِثْباتها اعْتِقادًا، وإِثْباتُها عملًا بمُقتَضاها.

مثال ذلك: مِن أسْماء الله تعالَى: السَّميع.

أثْبتوا هَذا الاسْم لفظًا، وأثْبَتوه معنًى، أي أنه دالٌّ علَى السَّمع، واعتقدوا لله السَّمع، واعتقدوا أن الله تَعالى مُتَّصف بالسَّمع، وعمِلوا بمُقْتضى ذلك، وهو أنَّهم إذا اعتقدوا أنَّ الله يسْمَع نزَّهوا ألسِنَتهم عن قولِ ما لا يَرْضاه الله عَزَّوَجَلَّ، كما أنَّك -ولله المثَلُ الأَعْلى- لو كنت تعْلم أن عندك رجلًا ينقل كلامَك إلى المَلِك فلن تتكلَّم بما لا يَرْضاه المَلِك، كذَلِك إذا علِمْت أن الله يسمع كلَّ قولٍ تقوله فإنَّك إذا كُنت مؤمنًا بذلِك فلن تتكلَّم بما لا يَرْضاه الله عَزَّوَجَلَّ.

ومِن أسْماء الله تعالى: البَصير.

أثْبتوا هَذا الاسم لفظًا، وأثْبَتوه معنى، أي: أنَّه دالٌّ علَى البَصر، وباعْتقاد ذَلك وليس مجرَّد العِلْم، فلَيْس مجرَّد العِلْم كافيًا، بل لا بُدَّ من عقيدةٍ، والرَّابع: العَمل بمقتضاه، ومُقْتضاه هو الإِيمان بأنَّ الله يرى، فلا أفعل شيئًا لا يَرْضاه الله، ولا أتحرَّك بأي حركةٍ لا يَرْضاها الله عَزَّوَجَلَّ، لأني أُؤْمِن أن من أسْماء الله عَزَّوَجَلَّ البَصير، وأنَّ البصير متضمِّن البَصَر، وأعْتَقِدُ ذلِك بقلبي، إذن، فلا بُدَّ أن تعْمَل جَوارِحي بمُقْتضى ذَلك الاعْتِقاد.

والعِلْم لا يستلزم العِقيدَة، فأبو طالبٍ كانَ يعْلَم أن رَسول الله ﷺ رَسول من عِنْد الله، لكِن لم ينفَعْه؛ لأنَّه ما اعْتقد ولا انقادَ.

فقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أثبتوا النُّصوص**»، نقول أثبتوها لفظًا، ومعنًى، واعْتِقادًا، وعملًا بمُقتَضاها.

وقولُه: «**النُّصوص**» جمع نصٍّ، والمرادُ به: الكِتاب والسُّنَّة، وقولُه: «**بالتَّنْزيه**»، الباء للمصاحَبة؛ يعْني أثْبَتوها إِثْباتًا مصاحبًا للتَّنزيه، والمُراد بالتَّنزيه: تَنْزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن كلِّ نقْص.

فمثلًا يُثْبِتون أنَّ الله قدير، وأنَّ هَـذا الاسمَ متضمِّـن لمعْنَاهُ وهِي القُـدرة، ويعْتَقدون أن الله تَعالى قادِرٌ بقُدرَةٍ لا يلْحَقها نقصٌ، ولا يلْحَقه فِيها عجزٌ، ويعْمَلون بمُقْتضى ذلك، والعملُ بمُقْتضى ذَلك أن يعْلَمُوا أنَّه لو شاء الله عَزَّوَجَلَّ لأخذهم أخذَ عَزيزٍ مُقتَدرٍ إذا خالَفُوا أمْرَه، فالإِنسانُ له قُدْرة، لكن هَذِه القُدرة فِيهَا نقصٌ؛ لأنَّ الإِنْسانَ لا يَقْدِر علَى كلِّ شيء، أمَّا قُدرة الله فلَيْس فِيهَا نقْصٌ، فإن الله علَى كلِّ شيءٍ قديرٌ.

وهكَذا جَميع النُّصوص يُثبِتونها مع عدم النَّقص في إِثْباتِها؛ سمعٌ لا يعْتَريه صمَم، وبصَر لا يعْتَريـه عمًـى، وكلامٌ لا يعْتَريـه خرَس ولا عِـي؛ فيُنزِّهـون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن كل نقْصٍ.

قولُه: «**من غير تعطيل**» يعْنـي أنَّهم يُنَزِّهـون الله تَعـالى تنزيهًا خاليًا عن التَّعطيل.

والتَّعطيل: هـو تخْلية الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عما يجِب لـه من الأَسْـماء والصِّفـات؛ فيُعطِّلون النُّصوص عن مَدلولها؛ لأنَّ أصلَ التَّعطيل التَّخلية، والشَّاهد علَى أن التَّعطيل بمَعْنى التَّخلية قوله تعالى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج:٤٥]، أي مُخَلَّاة متروكَة.

ويجُوز أن نقولَ إنَّ التَّعطيلَ يعودُ علَى النُّصوص، فَيكُون المَعْنى: تعطيلُ النُّصوص عما دلَّت عليه، وحينئذٍ يكونُ للتَّعطيل وجهانِ:

- تعْطيل الخالِق، وهو أنَّ الله تَعالى لا يُوصَف بما وَصف به نفسَه.
- وتعطيل النُّصوص، وهو تعْطِيلها فلا يُعْمل بها، ويَكُون تعْطيلها بإِنْكار دلالَتِها علَى الشَّيء، فلا يُعمل بها.

فيَقولُون مثلًا: إن الله سميعٌ بلا سمْعٍ، كمن يقول فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيامَة:٢٢-٢٣]، أي منتظرة لثوابِ ربها، فيُعطِّل النصَّ عما أُريد به.

وفِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، أي: وجاء أمر ربِّك، فهُو بهذَا قد عطَّل النَّص وعطَّل الله. عطَّل الله عن مجيئِه الحَقِيقيِّ، وعطَّل النصَّ بأن حرَّفهُ فعطَّله عن معْنَاهُ المُرَاد به؛ لأنَّ المُرَاد بالنَّص ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، أي: جاء الله عَزَّوَجَلَّ نفسه. فإذا قال: جاء أمْرُ ربِّك فقد عطَّل النَّص عن معْنَاه المُرَاد به.

والَّذين يُحرِّفون النُّصوص قالوا علَى الله بلا عِلْم، في الإِثْباتِ وفي النَّفي، فقالوا: إنَّ الله أراد كذا، وهو لم يُرِدْه، وقالوا: لم يُرِده، وهو قد أرادَه.

ولو قال قائِل: كيف تجْزِمُون بأنَّه أراده؟ أَلَيْس يحْتمل أن يكونَ مُرادُه ما حرَّفوه إليه؟

فالجَوابُ: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يخاطِبُنا بما تقتضيه عُقُولنا، وكلامُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ موجَّه إلينا، والنَّبي ﷺ لم يترك شيئًا إلا وبيَّنه، فلو كانَ المُرَاد غير ظاهِره لبيَّنه النَّبي ﷺ، إذَن؛ فنَحْن نجزم أن ظاهِره مرادٌ، لأنَّه لم يَرِدْ خلافُه عن النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولو كانَ المُرَاد خلافَه لبيَّنه الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولهَذا يصِحُّ أن نقول: أجمع الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ علَى أن الله يجيء بنفسِه.

فإذا قال قائِل: هاتوا لنا حرفًا واحِدًا عن أبي بكر أو عمر أو عُثْمانَ أو علي أو ابن مسعود أو ابن عباس أو غيرِهم أن الله يجيء بنفْسِه؟

فنقول: لو كانَ المرادُ خلافَ ذَلك لنُقِل عنْهُم، فلمَّا كانوا يقْرَؤُون هَذا صباحًا ومساءً ولم يَرِد عنْهُم ما يخالِفُه دلَّ علَى أنَّهم يقولُون به.

فلا حاجَة إِلى أن نأْتِي عن الصَّحابَة في كلِّ صِفَـةٍ مِن الصِّفـات بقـولٍ من أقْوَالهم، فهَذا ليْس بلازِمٍ؛ لأنَّ الصَّحابَةَ يقَرؤُون القُرْآن ويعْرِفون معْنَاه، ولم يأت عن أحدٍ منْهُم أنَّه قال بخلافِه، فكان عدمُ النَّقل عنْهُم عن قولِ خِلافِه دليلًا علَى أنَّهم قالُوا به، ولهَذا يصِحُّ أن تقولَ أجْمَع الصَّحابَة علَى أنَّ الله اسْتَوى علَى عرشِه حَقِيقَةً، وأنَّه ينزل إِلى السَّماء الدُّنيا حَقِيقَةً، وهَكذا، ولَيْس المرادُ أنَّه استولى علَى عرْشِه، ولا المُرَاد أنَّه ينزل أمرُه.

فإذا قال قائِل: أيْن الإِجْماع؟

فنَقول: إنَّ عدَم نقْل ما يخالِف الظَّاهر عنْهم دليلٌ علَى أنَّهم أجْرَوْه علَى ظاهِره.

وهَذِه فائِدَة تنْفَعك عِند مناظرة أهل التَّحريف؛ لأنَّ أهل التَّحريف قد يُطالِبونك ويَقولُون: ائتِ لنا بخبرٍ واحِدٍ يدُلُّ علَى أن الصَّحابَةَ قالوا: إنَّ الله يجيء بنفْسِه، أو إن الله ينْزِل بنفسِه، أو إن الله اسْتوى علَى العَرْش بنفسِه، ولَو أنَّك رجعْت إِلى المسانِيد والكُتب المؤلَّفة في هَذه الأُمور بالإِسْناد قد لا تَجِد الدَّليل، لكِن عدمَ نقْلِ مَا يخالِفُ ظاهِرَ القُرْآن عنْهُم يدُلُّ علَى أنَّهم قالوا بظاهِر القُرْآن؛ لأنَّ القُرْآن عربيٌّ، وهُم يتْلُونه صباحًا ومساءً، ويعْتَقدونه بمُقْتضى دَلالة ذَلك اللِّسان العربيِّ، فلو نَقل الإِنْسانُ إجماعَ الصَّحابَة في ذلِك لكان نقلُه للإجماع صَحِيحًا.

فالحاصِلُ أنَّ كِلا المعْنيَيْن متلازِمان يَعني أنَّه إذا عطل الله عما يجب له فقد عطَّل النُّصوص عما دلَّت عليه.

فأهْل التَّعطيل يُعطِّلون النُّصوص عن مدْلُولها، ويُخْلُون الله عَزَّوَجَلَّ عما يتَّصف به مما تقْتَضيه هَذِه النُّصوص، وأهْل السُّنَّة يتبرَّؤون من ذلك.

وإنَّما قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**بالتَّنزيه من غير تعطِيل**» لأنَّ المعطِّلة الَّذين أنكروا صِفات الله، أو أنْكَروا بعضها، أو أنكروا الأَسْماء والصِّفات أيضًا، يَقولُون: أنَّهم ينزِّهون الله، ويدَّعون أنَّهم مُنزِّهون لله، فيَقولُون: إنَّ إثْبات هَذِه الصِّفات يقْتَضي التَّشبيهَ، والله مُنَزَّهٌ عن المشابَهة، إذن؛ فيَجِبُ أن نُنْكِر هَذِه الصِّفات، والغالُون قالوا: يجب أن نُنْكِر حتَّى الأَسْماءَ؛ لأنَّ إثْبات الأَسْماء -على زعمهم- يُنافِي تَنْزيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، حيث أنه يقْتَضي التَّشبيهَ عندهم.

أمَّا أهل السُّنَّة فيُنزِّهون الله عن النَّقص، ولا يُعطِّلون النُّصوص الوارِدَة في إثْبات الصِّفات.

قالَ: «**ولا تشْبيه**» أي: أنَّهم لا يُشَبِّهون اللهَ بخلْقِه، ومُراد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتَّشبيهِ التَّمثيلُ، ولهَذا لو عبَّر بِه لكان أوْلى، فلَو عبَّر بدلًا عن قولِه: «**ولا تشْبِيه**» بقولِ: ولا تمْثِيل، لكانَ أوْلى مِن وُجوهٍ ثَلاثَةٍ:

الوَجه الأوَّل: أنَّ الَّذي جاء به القُرْآنُ والسُّنَّة نَفْيُ التَّمثيل لا نفْيُ التَّشبيه، فلَيْس في القُرْآنِ ولا في السُّنَّة نفي التَّشْبيه، وإنما الوارِد هُو نفْي التَّمثيل، كما قال الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وقالَ تَعالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ومعلومٌ أن المحافظَة علَى لفظ النَّصِّ -لا سيَّما في هَذِه الأُمور الدَّقيقة- أوْلَى مِن الإتْيان بلفظٍ آخر، ولو ادَّعَى مَن أتى به أنه مُرادِفٌ للَّفظ الَّذي جاء به النصُّ.

الوَجْه الثَّاني: أنَّ نفيَ التَّشبيه فيه إجمالٌ، لأنَّه إن أرادَ نفْيَ التَّشبيه من كل وجهٍ فهَذا غلَطٌ، وإن أراد نفيَ التَّشبيه في كلِّ الصِّفاتِ فهَذا هو نفْيُ التَّمثيل، ومع ذلِك أنَّه إن أرادَ نفي التَّشْبيه من كل وجهٍ -أي أنه لا يُشابِه الخلْقَ في أي شيءٍ، وفي أي وجهٍ

مِن الوُجوه- فهَذا خطأ، وإن أرادَ نفْيَ التَّشبيه، يعني نفيَ أنه مُشابِه للخَلْق في كلِّ وجهٍ وفي كلِّ معْنى فهَذا يكْفي عنه التَّمثيل؛ لأنَّ هَذا هو نفْي التَّمثيل، وهو كافٍ عنه، فيُفرَّق بيْن قوْلِنا: «نفي التَّشْبيه في أي وجه»، و«نفي التَّشْبيه في كل وجه».

أمَّا الأوَّل: وهو إن أراد نفيَ المشابَهة من كل وجهٍ -يعْني أنه لا يُشْبِههم بأي وجهٍ مِن الوُجوه- فهَذا باطِلٌ؛ لأنَّه ما مِن شيئَيْن موجودَيْن إلا وبيْنَهما تشابُهٌ من بعْض الوُجوه، واشتراكٌ في بعْض المَعانِي، فمثلًا الحيَاة يتَّصف بها الخالِق ويتَّصف بها المخْلُوق، فبَيْنَهُما تشابُهٌ مِن حيثُ أصْل الصِّفة وهِي الحيَاة، ولولا هَذا التَّشابُه المشترَك بين صِفات الله وصِفات المخْلُوق ما عرَفْنا معانِيَ صِفات اللهِ، فلا بُدَّ أن يَكُون هُناكَ اشتراكٌ وتشابُهٌ من بعْض الوُجوه.

كذَلِك لله عِلْم وللمخْلُوقِ علمٌ، وبين عِلْم الله وعلم المخْلُوق تشابُهٌ من حيثُ أصل المَعْنى، فالمخْلُوقُ يُدرِك ما يعلَمُه، والخالِق عَزَّوَجَلَّ كذَلِك، فهُناك اشتراكٌ في أصْل المَعْنى.

كذَلِك للمخْلُوق بصرٌ وللخالِق بصرٌ، فالبَصر للخالِق والمخْلُوقِ مُشترِكان في أصْل الرُّؤية، فبَيْنهما تشابُهٌ من هَذا الوَجْه لكنَّهما لا يتماثَلان؛ لأنَّ المماثَلة هي التَّساوي في كلِّ وجهٍ، والمشابَهة هِي الاشتراكُ ولو في بعْض الوُجوه.

الوَجْه الثَّالث: أنَّ نفيَ التَّشبيه صار عندَ كثير من النَّاس يُساوِي نفيَ الصِّفات مطلقًا، وذَلك عنْدَ مَن يقول: إن كلَّ مَن أثبت لله صِفَةً فهُو مُشَبِّه، فإذا قلنا: من غيرِ تشبيهٍ، صارَ معنى هَذا الكَلامِ عندهم أي من غير إِثْباتِ صفَةٍ، فيُوهِم هَذا أن مذهبَ أهل السُّنَّة والجماعَة هو مذْهَب أهلِ التَّعْطيل؛ لأنَّهم يرون أنَّ معنى نفي التَّشْبيه هو نفيُ الصِّفات، حيث يزْعُمون أن كلَّ مَن أثبت لله صِفَة فهُو مُشَبِّه، فيصير قولنا:

«مِنْ غير تشْبيه» مساويًا لقولنا: «مِن غير إِثْبات صفَةٍ».

وهذِه المسألةُ تَحتاجُ إلى الانتباهِ لأهميَّتِها، فإنَّ أكثرَ ما يُقرأ في الكُتُب في هذا البابِ مِن غَيرِ تَشبيهٍ، وهَذا التَّعبير -كَما عُلم- فِيهِ نَقصٌ، والأُولى أنْ يُعبَّر عَنهُ مِن غَيرِ تَمثيلٍ؛ للوُجوهِ الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكرنَاها.

الأوَّل: أنَّ نَفيَ التَّمثيلِ هُو الذِي وَرَد به النَّص، بخِلافِ لَفظِ نَفْي التَّشبيه فإنَّه لا فِي القُرآنِ ولا فِي السُّنة قالَ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى١١] ولم يَقُلْ ليسَ كشِبْهه شيءٌ.

الثَّاني: قولُ القائلِ: «مِن غَير تَشبيهٍ» فيهِ إجمالٌ، فإنْ أرادَ مِن غَير مُشارَكة في أيِّ نوعٍ مِنَ المشاركةِ، فهَذا خطأٌ، وإنْ أرادَ «مِن غَير مُشابهة» يَعني: مِن غَير مُساواةٍ في كُلِّ شيءٍ، فهَذا صحيحٌ، لكِنْ يُغنِي عنهُ لفظُ نَفي التَّمثيل، وهُو أَوضحُ مِنهُ.

الثَّالث: أنَّ نَفيَ التَّشبيهِ صارَ يُطلق علَى نَفيِ الصِّفاتِ مُطلقًا عِندَ مَن يُرى أنَّ إِثْبات الصِّفاتِ يَستلزمُ التَّشبيهَ.

فالحاصِل: أنَّ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تابَعَ في قولِه: «**ولا تشْبِيه**» عبارةَ كثيرٍ ممن كَتبوا أو تكلَّموا في هَذا الباب، والصَّوابُ أن نقول: «مِن غَيْر تمْثِيل»؛ ولهَذا عبَّر شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقِيدَة الواسِطيَّة بذلك(١)، فقال: «مِنْ غَير تحريفٍ ولا تعطِيلٍ ولا تكْييفٍ ولا تمْثيلٍ»، وعِند المناظَرة علَى العَقِيدَةِ عندما جَلس له مُنَاظِرُه عندَ الوالي، فقال له: لماذا لم تَقُل: ولا تشبيهٍ؟ قال: «لأنَّ التَّمثيلَ هو الَّذي ورَد به القُرْآن، فعبَّرت باللَّفظ الَّذي جاء به القُرْآن»، ولم يذْكُر الوجْهَين الأخيرَيْن، لكِن ذكر

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص:٥).

أحدَهما في العقيدَة التَّدمريَّة[١] -وهو أن نفي التَّشْبيه صار يطلق علَى نفي الصِّفات مطلقًا-.

وأهْلُ التَّعطيل كلُّهم يَقولُون: إنَّ مَن أَثبتَ للهِ صِفَةً فقد شبَّه، فإذا جاءت العِبارة (مِن غَيْر تشبيهٍ)، صار المَعْنى: «مِن غَير إِثْباتٍ للصِّفات»، وهذا معنى باطِلٌ لا يقولُ به السَّلف، فكان الأَوْلى أن نُعبِّر بما عبَّر الله به عن نفسِه، فنقول: «مِن غَيْر تمْثيلٍ».



(١) انظر العقيدة التدمرية (ص:١٠٤).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٢٤ فَكُـلُّ مَـا جَـاءَ مِـنَ (الآيَـاتِ) أَوْ صَحَّ فِي (الأَخْبَارِ) عَـنْ ثِقَـاتِ

٢٥ مِـنَ (الأَحَادِيـثِ) نُمِـرُّهُ كَـمَا قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا

الشـرح

قولُه: «**فكلُّ ما جاء مِن الآيات**»، «**فكل ما**» ليست (كلما) الَّتي هي أداةُ تَكرارٍ، بل (كل) هُنا مضافة إِلى (ما) الموصُولَة؛ يعني كلُّ الَّذي جاء مِن الآيَات.

وهنا قال المؤلِّف: «**فكلُّ ما جاء من الآيات**» ولم يَقُل: وكلُّ ما جاء في الأَخْبارِ، وذَلك لأن القُرْآنَ كلُّه صَحِيحٌ فهُو محفوظٌ، أمَّا السُّنَّة ففيها الموضوعُ وفِيها الضَّعيف، ولهَذا قيَّد فقالَ: «**أو صحَّ في الأَخْبار**».

هَذه قاعِدَة ذكرها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّ كلَّ ما جاء في كتاب الله أو صحَّ عن رَسول الله ﷺ مِن الأَحاديث، فإِنَّنا نُمِرُّه كما قَد جاء، وهذا هو المرويُّ عن السَّلف، أنَّهم يَقولُون في آيَات الصِّفات وأحاديثِها: «أمرُّوها كما جاءت بلا كيف».

فالواجِبُ علَيْنا أن نُمِرَّها كما جاءتْ، وهذا الإمْرارُ ليْس إمرارًا لفظيًّا فقط، بل هو إمرارٌ لفظيٌّ معنويٌّ، أمَّا إمرارُها لفظًا فقطْ فإِنَّه مذهبٌ باطِلٌ، ويُسمَّى مذْهب أهلِ التَّفويض أو المفوِّضة، وهو كما قال عنه شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن شرِّ أقْوَالِ أهْل البِدَع والإِلْحاد»[1]؛ لأنَّهم بِهذَا المذْهب ارتكبوا خطأً عَظِيمًا، حيث جعلوا المُسلِمين يجْهَلون معانيَ آيَاتِ الصِّفات وأحاديثِها، وهذا خطرٌ عَظِيمٌ، إذا كنا متعبِّدِين بألفاظ الأَحْكام الشَّرعيَّة كالصَّلاة والوضوء والتَّيمُّم والزَّكاة والحج،

---

(١) انظر درء تعارض العَقْل والنقل (١/ ٢٠٥).

فكَيْف لا نتعبَّد بآيَات الصِّفات حتَّى نفْهم معْنَاها؟!

فالمُهِم أَنَّنا نُمرُّه كما جاء، ومن المَعلُوم أنه لفظٌ جاءَ لمعنًى، فالوَاجِب إِثْبات هَذا اللَّفظِ ومعْنَاه المرادِ به.

فإذا قال قائِل: هل المعْنى المُرَاد هو الظَّاهر أو الاحْتمال المرْجُوح؟

فالجوابُ: أنه هو الظَّاهر؛ لأنَّ صرف اللَّفْظ عن ظاهِرِه إِلى احْتمال مرجوحٍ يحتاجُ إِلى دليلٍ، وهذا الدَّليل إذا لم يكُنْ معلومًا لنا كانَ ادِّعاؤُه مِن اتِّباع الهوى والتحكُّم علَى الله عَزَّوَجَلَّ.

وعلى هَذا فنُمِرُّ آيَات الصِّفات الفعليَّة، وآيَات الصِّفات الخبريَّة، وآيَات الصِّفات الذَّاتيَّة، نُمِرُّها علَى ما هِي عليه، فالْحيَاة والعِلْم والقُدرة والسَّمع والبَصر والعزَّة والقوَّة وما أَشْبه ذلِك من الصِّفات الذَّاتية، نُمِرُّها كَما جاءت، ونقول: إن لله حياة وعلمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا وقوةً وعِزَّةً.. إِلى آخره، ولا يجوز أن نصْرِفها عن ظاهِرِها؛ لأنَّ صرفَها عن ظاهِرها خروجٌ بِها عما يُراد بها.

كذَلك الصِّفات الفعليَّة نُمِرُّها كما جاءت، مثل المجِيء والإِتيان، والغَضب، والسَّخط، والرِّضا، والفَرح، والعجب، وغير ذلِك من الصِّفات الفعليَّة، فنقول: المرادُ بالرِّضا المعْنى الحَقِيقي، وبالسَّخَط المَعْنى الحَقِيقي، وبالفَرَح المَعْنى الحَقِيقي، وبالكَراهَة المَعنى الحَقِيقي، وهَكذَا؛ لأَنَّها أَلفاظٌ جاءت لمعْنَاها، فإِذا صرفناها عن معْنَاها الظَّاهر صار ذلِك من بابِ اتِّبَاع الهوَى لا الهُدَى.

والصِّفات الخبريَّة: هِي الَّتي تدُلُّ علَى مُسمًّى هُو أبعاضٌ لنا وأجزاءُ، مثل: الوَجْه، واليَد، والقَدم، والأَصابع، والعَيْن، فكلُّ هَذه أَلفاظٌ تدُلُّ علَى مُسمَّياتٍ هِي

بالنِّسبَة إلينا أبعاضٌ وأجزاءُ، أمَّا بالنِّسبَة للهِ فَلا نقول: إنها أبعاضٌ وأجزاءُ؛ لأنَّ البَعْض والجزْء هو الَّذي يُمكن انفصالُ بعْضِه عن بعضٍ، وهذا بالنِّسبَة لله عَزَّوَجَلَّ مُستَحيلٌ، ولهَذا لم نرَ أحدًا يقول: إن يدَ الله بعضٌ منه أو جزءٌ منه، أو إن وجْهَه جزءٌ منه أو بعضٌ منه، فلا يُقال هَذا في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ البَعْض والجُزْء ما صحَّ انفصالُه عَن الأَصْل، وهذا بالنِّسبَة لله أمرٌ مُستَحيل، إذَن نُسمِّيها يدًا ووجهًا وعينًا وأصبعًا وقدمًا، وما أشْبه ذلك، لكنَّنا لا نُسمِّيها بعضًا أو جزءًا.

وعكسُ طَريق السَّلف في هَذا الباب: الَّذين أجْرَوْها علَى خلافِ ظاهِرِها، أو أجْرَوْها علَى ظاهِرِها وجعلُوها من جِنْس صِفات المخْلُوقين، أو لم يُجْرُوها علَى ظاهِرِها ولا علَى غير ظاهِرِها، فَسكَتُوا.

فمثلًا: الَّذين أجْرَوْها علَى ظاهِرها وجعلُوها من جِنْس صِفات المخْلُوقين فهؤُلاء المُمَثِّلة، وحَقِيقَةُ الأَمْر أنَّهم لم يُجْرُوها علَى ظاهِرها، وإن ادَّعَوْا أنَّ هَذا هو الظَّاهر؛ فهُم كاذِبون.

ولنَضْرب لِذَلك مثلًا باليَد، فإذا قالُوا إن ظاهِرَ اليَدِ أن تكون مثلَ أيْدي المخْلُوقين، قُلنا: كذَبْتم ليْسَ هَذا ظاهِرَها؛ لأنَّ هَذه اليدَ أُضِيفَت إلى الله، فلا يُمْكِن أن يَكُون المضافُ إلى اللهِ كالمضاف للمَخلُوقينَ، بَل المضافُ إلى الله يكونُ لائقًا باللهِ عَزَّوَجَلَّ، ووصْفُ كلِّ موصوفٍ يُناسِبُه.

أرأيتَ يدَ الإنْسانِ، فإنَّك لا يُمكن أن تفْهَمَ مِن هَذِه اليَدِ المضافَة إلى الإنْسان أنها مثْلُ اليَد المضافَة إلى الذَّرة، ولا يُمكن أن يَفهم هَذا إلا مَن فِيه هَوَسٌ، فكَذلِك اليَدُ المضافة إلى اللهِ لا يُمكن أن يكونَ مدلُولها كاليَد المضافَةِ إلى الإنْسان؛ لأنَّها يدٌ أُضِيفت إلى موصوفٍ بها، وصفةُ كلِّ موصوفٍ تليقُ بِه وتُناسِبُه بحَسَبِه،

فقولُكم: إن ظاهِر النُّصوص هو التَّمثيل، وأنَّنا أسْعَد باتِّباع ظواهر النُّصوص ممن نفى التَّمثيلَ، فنَقُول إنَّ قولَكم هَذا ليْس بصواب.

والَّذين نفَوْا هَذا الظَّاهر، وقالـوا: إن المرادَ باليَد القُـوَّةُ أو النِّعْمة، وقالـوا: نحنُ أسعدُ بتَنْزيه الله منكم، نقولُ لهم: كذبْتُم، لسْتُم أسعدَ بتَنْزيه الله منا، بل أنتم وصفْتُم اللهَ تَعالى وكلامَه بالنَّقائِص، حيث زعمْتُم أن الكِتَابَ لا يُراد به ظاهِرُه، بل يُرَاد به معْنًى يخالِف الظَّاهِر تتصرَّفُون فِيه أنْتُم بعُقُولِكم كما تشاؤون، ولذلِك نجِدُكم متفرِّقين في المعْنى المُرَاد بِهذَا اللَّفظ؛ مِنْكم مَن يقول: المُرَاد كذا؛ ومنكم من يقول: المُرَاد كذا، وكلُّ إنسانٍ يأْتي بما أرادَ مما يراه عقليَّاتٍ وهي وهْميَّات وليست عقليَّات.

إذن نقول: إن هؤُلاء الَّذين قالوا: إن المرادَ بِها خلاف الظَّاهر، هم أيضًا لم يتبعوا ما يلزمهم من إجرائِها علَى ظاهِرها.

أما ظاهِرُها فهُو المَعْنى اللَّائق باللهِ حَقِيقَةً دُون المجازِ، فالمرادُ باليَد يد حَقِيقيَّة تأخذُ وتتصرَّف وتقْبِض وتبْسُط، وكذَلك أيضًا المُرَاد بالأَصابع أصابعُ حَقِيقيَّةٌ يأخذ اللهُ بها ما أرادَ مِنْ خلقِه، وكذَلك المُرَاد بالعَيْن، وهكَذا بقيَّة الصِّفات.

فنَحْن نُمِرُّها كما جاءت لفظًا ومعْنًى؛ لأنَّها ألفاظٌ جاءت لمعانٍ، فمَن نفَى اللَّفظَ فإنَّه لم يُمِرَّه، ومَن نفى المَعْنى فإنَّه لم يُمِرَّه، بل الواجِب أن نُمِرَّها كما جاءَتْ، ولا نتعرَّض بقولِنا: كيف؟ ولم؟ لأنَّ هَذا التعرُّض من سبيل أهْل البِدَع؛ بدَلِيل قولِ الإِمَام مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عندما سُئِل عن الاسْتِواء كيف اسْتَوى؟ قال: «الاسْتِواءُ غَيْرُ مجْهُـولٍ، وَالْكَيْـفَ غَيْرُ مَعْقُـولٍ، وَالْإِيمَانُ بِـهِ وَاجِبٌ، وَالسُّـؤَالُ عَنْهُ بِدْعَـةٌ،

وَلَا أَرَاكَ إِلَّا رَجُلَ سُوءٍ»، فأُمِر به فأُخْرِج[١].

فقال: «والسُّؤال عنه بدعَةٌ»، فلا يجُوز أبدًا أن نسأَل عن صِفَةٍ مِن صِفات اللهِ فنقُول: كيف؟ ولا يجوزُ أيضًا أنْ نقولَ: إذا صحَّ هَذا لَزِم منه هذا، ممَّا يمْتَنع علَى الله، يعْني مثل الَّذين يَقُولون: إذا صحَّ نزولُه إِلى السَّماء الدُّنيا لَزِم أن تكون السَّماءُ الثَّانية فوقَه، فهَذا حرامٌ ولا يجُوز، ولا يُمْكن أن يُقدَّر هَذا التَّقدير من عَرَفَ الله وقَدَّرَه قَدْرَه، بل نحْن موْقِفنا في هَذِه الأُمُور هو التَّسْليم، وعدَمُ التعرُّض لأيِّ سؤالٍ مثل هَذِه الأسْئِلة.

أمَّا لو قال: ما معْنى النُّزول؟ أو ما معْنى المجِيء؟ أو ما معْنَى الضِّحك؟ فهَذا لا بأْسَ أن يسْأَلَ عَن المعْنى حتَّى يُبَيَّن لَه معْنَى الاسْتِواء مثلًا، لكِن كَيْف اسْتوى؟ كيف يَنْزل؟ كيف يَجِيء؟ كيف عيْنُه؟ كيف يدُه؟ كيف قدَمُه؟ فهَذا لا يجوزُ.

فالحاصِل: أن موْقِف أهل السُّنَّة والجَماعة مِن الآيَات والأَحاديث الوارِدَة في صِفات الله عَزَّوَجَلَّ أن يُمِرُّوها كَما جاءَت مِن غَير تحْريفٍ ولا تعْطيلٍ ولا تكْييفٍ ولا تمْثيلٍ، فهِي ألفاظٌ جاءَت لمعْنًى، وهُم يُمِرُّون اللَّفْظ والمعْنَى، وقُلنا هَذا احترازًا مِن مذْهَب المفوِّضة الَّذين يَقُولون: نُمِرُّ لفْظَها، دُون أن يتعرَّضوا لمعْناها.

فمثلًا: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، قالوا: نُثْبِت أن الله عَزَّوَجَلَّ مستوٍ علَى العَرْش بدُون كيف، ولا نتعرَّض لمعْناها، بل المَعْنى معلومٌ، ولكِن بدُون التَّكييفِ، والَّذين يَقْرَؤُون اللَّفظ ولا يتعرَّضُون للمَعْنى هُم أهْل التَّفويض. أمَّا نحنُ فنقول:

---

(١) انظر شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ نُمِرُّه كما جاءَ وهُو لفظٌ جاءَ لمعنًى، والمَعْنى هو أَنَّه عَزَّوَجَلَّ علا علَى عرشِه علوًّا يَلِيق بجلالِه وعظمَتِه، ولا نُكيِّفُه ولا نُمثِّله.

وكَذلِك أَثْبَت الله عَزَّوَجَلَّ عن نفْسِه أنه يجِيءُ، فقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، نُثْبِتُها ونقولُ: إن الله عَزَّوَجَلَّ يجِيءُ حقًّا مجيئًا يلِيقُ بجَلالِه سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ولا نقولُ كَيْف؟ بل نُثْبِت المَعْنى.

وأمَّا أهل التَّفْويض فيقُولون: نقرأُ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ ولا نتعرَّض للمَعْنى.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٦ وَلَا نَــــرُدُّ ذَاكَ بِـــالعُقُولِ ... لِقَــوْلِ مُفْــتَرٍ بِــهِ جَهُــولِ

٢٧ فَعَقْـدُنَا (الإِثْبَـاتُ) يَـا خَلِيلِـي ... مِـنْ غَـيْرِ (تَعْطِيـلٍ) وَلَا (تَمْثِيـلِ)

الشــرح

قـولُه: «**ولا نرُدُّ ذاك**»: أي ما جاءت بـه النُّصوصُ من الآيَاتِ والأحَادِيثِ لا نَرُدُّه «**بالعُقُول**»، وإنَّما قال ذلِك إشارَةً إلَى قولِ مَن يقول: إنَّ المرجعَ في إِثْبات الصِّفات أو نفيِها هُو العَقْل، فما اقْتَضى العَقْلُ ثُبوتَه أثْبَتْناه، وما اقْتَضى العَقْلُ نفيَه نفَيْناه، سواءٌ كانَ موجودًا في القُرْآنِ والسُّنَّة أم غير موجود، وما لا يقْتَضِي العَقْلُ إِثْباتَه ولا نفيَه فإمَّا أن نتوقَّف فيه، وإمَّا أن ننفيه، وأكْثَرهم نفى ذلك.

فالأقْسَامُ عنْدَهم ثَلاثَةٌ:

الأول: ما اقْتضى العَقْـلُ ثُبوتَـه فيثبتونـه، سـواء كانَ ثابتًا في الكِتاب والسُّنَّة أم لا.

الثَّاني: ما اقتضى العَقْلُ نفيَه فيَنْفُونـه، سواء كانَ ذلِك موجودًا في الكِتاب والسُّنَّة أم لا.

الثَّالث: ما لا يقْتَضِي العَقْلُ إِثْباته ولا نفيه. فانقسموا فيه إلى قسمين: قِسْم نفاه وهم الأكْثَر، وقِسْم توقَّف فيه، وقال: لا نُثْبِت ولا نفْي؛ لأنَّ العَقْلَ لا يقْتَضِي إِثْباتَه ولا نفيَه، فالَّذين نَفَوْه وهُم الأكْثَر قالوا: لأنَّ العَقْل لم يدُلَّ عليه، وما لم يدُلَّ علَيْه الدَّليل فالواجِبُ نفيُه، والَّذين توقفوا فيه قالوا: إن العَقْلَ لم يدُلَّ علَى نفيه ولم يدل علَى إِثْباته، فالوَاجِب التوقُّف.

لكِن كُلُّ هَذه القاعِدَة قاعدَةٌ مبنيَّةٌ علَى شَفا جُرُفٍ هارٍ؛ لأنَّها قاعِدةٌ تقْتَضي تقْديم المعْقُول علَى المَنْقول، والعَقْلُ يقْتَضي تقْديمَ المنْقُولِ علَى المعْقُولِ.

وهَذا مِن العَجب؛ أن يقولوا: نحْن نتْبَع العَقْل، وهُم يهْدِمون العَقْل بما يدَّعُونه عقلًا؛ لأنَّ العَقْل يقْتَضي في هَذِه الأُمورِ الغيبيةِ أن نقْتَصرَ فِيها علَى الخَبر المجرَّد؛ لأنَّ العَقْلَ لا يُمْكن أن يتحكَّم فِيهَا أو يُدْرِكها، فكان مُقْتضى العَقْل الصَّريح أن يُرجَع فِيها إِلى النَّقل، فالخَبَر المحْضُ الَّذي لا تُدْرِكه بعقلك كيف ترْجِع إِلى عقْلِك فيه؟!

فمثلًا: لو رجعْتَ إِلى عقْلِك بالنِّسبَة إِلى حالِ شخصٍ من البَشر، فلا يُمْكن أن تحْكُم بعَقْلك علَى أحْوَالِه، ولكن تعْتَمد في الحُكْم علَى أحْوَالِه علَى ما نقَله عنْ نفسِه، أو ما نُقل عنْه بخبرِ الصَّادِق، أمَّا أن تحْكُم علَيه بعَقْلك فهَذا غيرُ صَحِيحٍ؛ فكلٌّ له تصرُّف يختصُّ به، فأَنْت في بيتك رُبَّما تقوم وتُفْطر وتَرُوح لعَملك، أمَّا غيرُك فرُبما يقومُ ثُمَّ يرُوح إِلى عمَله ولا يُفْطر، وبِذلِك يخْتَلف عنك، هَذا وهو بشَرٌ حالُه قريبَةٌ من حالِك، فكَيْف باللهِ عَزَّوَجَلَّ؟! كَيْف تحْكُم علَى الله بعقْلِك، فالعَقْلُ يقْتَضي أن تعْتَمد في ذلِك علَى النَّقل؛ لأنَّ هَذا لا يَثْبُت إلا بالخَبر المحْض.

ولهَذا نقول: أنْتُم يا أصْحابَ العُقُول هدَمتُم العُقُول؛ لأنَّكم تقولون: العَقل يقْتَضي أن لا يُوصَف الله بذلك، وهو قد وصَف به نفسَه، وهو خبرٌ عن أمرٍ لا يُدْرَك بالعَقل، فالوَاجِب فيه الاعتمادُ علَى النَّقل، وتَقُولون: هَذا ثابتٌ لله، والله لم يُثْبته لنفسه، وهذا أيضًا إِثْباتٌ للعقل بما يُنافي العَقلَ؛ لأنَّ الَّذي يقْتَضيه العقْلُ أن ما لَم يبْلُغْك خبرُه في أمرٍ غائبٍ عنْك أن تتوقَّف فيه، وأمَّا أن تُثْبِتَه مَع نفي الله له، فهَذا زيادةٌ في العُدْوان.

فالحاصِلُ: أنَّ قول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لا نرُدُّ ذاك بالعُقُول**» يُشِير به إلى رَدِّ قولِ مَن يقول: إن المَرْجعَ في صِفات الله إِلى العَقْل، ونَقُول لهم:

أوَّلًا: إنَّ هَذِه القَاعِدَة باطِلةٌ من أساسِها؛ لأنَّها تقْتَضِي تقْدِيم المعْقُول علَى المَنْقول، والعَقْلُ يقْتَضِي تقْدِيم المَنْقول علَى المعْقُول.

ثانيًا: إنَّ هَذِه القَاعِدَة تُبْطِل الاعْتِماد علَى العَقْل؛ لأنَّ العَقْل يقْتَضِي أن ما طريقُه الخبرُ المجرَّد يعتمد فِيه علَى النَّقل وعلى الخَبر ما دامت العُقُول لا تُدْركه، فالوَاجِب أن يعْتَمد علَى ما أخْبر الله بِه عَن نفْسِه أو أخبرَتْ بِه عنْه رُسُله.

ثالثًا: إنَّ تحكيمَ العَقْل في هَذا الباب تحكيمُ مَن لا يُحِيط بالحُكْم علمًا؛ وذلِك لأنَّ ما يَصِف الله به نفسَه لا يُمْكن للعقلِ أن يُدْركه، فإذا كانَ الله يقول: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، والإِدْراك بالبَصر إدراكٌ بمَحْسُوس، فكَيْف تُدْرِكه العُقُول؟! العُقُولُ لا تُدْرك كُنْهَ حَقِيقَةِ صِفات الله عَزَّوَجَلَّ أبدًا، قالَ تَعالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

رابعًا: إنَّ هَذِه العُقُولَ الَّتي زعمتم أنَّها مرجعٌ ومُحكَّم في صِفات الله عُقُولٌ متناقِضَة؛ لأنَّ هؤُلاء العُقَلاء -كما يدَّعون- يتناقَضُون، فنَجِد بعضَهم يُقرِّر وجوبَ ذَلك عقلًا، والآخَرُ يُقرِّر امْتِناع ذلِك عقلًا، وفرْقٌ واسِعٌ شاسِعٌ بين الواجِب والمْمتَنع، وكلٌّ مِنْهم يدَّعي أنَّه من ذَوي العُقُول، هَذا يقول: هَذا ممتَنع علَى اللهِ ولا يجُوز وصفُه به، وهذا يَقول: هَذا واجبٌ لله فيَجِب وصفُه به، فأَيْن العَقْل؟! وبأي شيءٍ يُوزَن ما يَجِب لله تَعالى وما يمْتَنع؟!وبأي عقلٍ يُوزَن، إن قُلنا: بعقلِ زيدٍ، قال عمْرٌو: ما لَكُم تتركون عَقْلي؟ وإن قُلنا: بعَقْل عمرو، قال زيدٌ: ما لكم تتْرُكون عقلي؟ فبأي عقْلٍ يُوزَن؟ فهُم متناقضون.

بَل إنه كما قال شيخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيرُه مِن أَهْل العِلْم: إنَّ الواحِد من هؤُلاء الَّذين يُحكِّمون العَقْلَ يكونُ متناقضًا، فيكْتُب في بعْض مصنفَّاتِه أنَّ هَذا واجبٌ لله، ويَكْتُب في المصنَّفات الأُخْرى أنَّه ممتَنِع علَى الله.

خامسًا: إن الَّذين رجَعُوا في ذلِك إِلى العَقْل ارتكبوا محظُورَين عظِيمَيْن:

أحَدُهما: أنَّهم قالوا علَى الله ما لا يعْلَمون.

ثانِيهما: أنَّهم نفَوْا عَن الله ما أثْبَته لنفْسِه.

وهَذا محْظورٌ عَظيمٌ لَا يُمْكن لمؤمنٍ أن يرْتكبَه، بَل ولا يُمْكن لعاقلٍ أن يرْتكِبه فضلًا عن أن يكونَ مؤُمنًا.

وهؤُلاء ارْتكبوا ذلِك بحُجَّة أن العَقْل يمْنَع هَذا علَى الله، أو بحُجَّة أن العَقْل يُوجِب علَى اللهِ هَذا الشَّيء.

إِذن؛ فالرُّجوع إِلى العَقْل باطِلٌ مِن هَذه الوُجوهِ الخَمْسة.

والوَاجِب أن نرْجِع إِلى النَّقل، فإِذا وَجب الرُّجوع إِلى النَّقل فهُناك مرحَلةٌ أخْرى واجِبة، وَهِي أن نأْخُذ بظاهِر هَذا النَّقل ولا نُحرِّفه، فلا نَقول: المرادُ به كذا وكذا، ممَّا يُخالِف الظَّاهِر، بل الواجِب أن نأْخُذ بظاهِره.

فإذا قال قائِل: إذا أخَذْت بظاهِره فقد مثَّلتَ اللهَ بخَلْقِه، ولنفرِضْ أنَّك أخذتَ بظاهِر اليَد وأنَّ لله يدَيْن، فإنَّك إذا قُلت: إن المُرَاد باليَدَيْن هما ما يُؤْخَذ بهما ويُقْبَض فقد مثَّلْت الله بخَلْقه، وحينَئِذٍ وقَعْت فيما هو كفر؟

فجوابُنا علَى ذلك: إنَّ مَن قَال إن ظاهِر اليَدَيْن حَقِيقَةً يقْتَضي المماثلة؟ بَل لنا أن نقولَ: إِنَّ ظاهِر اليَدَيْن المضافتَيْن إِلى الله حَقِيقَةً يقْتَضي امتناعَ المماثلَة؛ وذَلك لأنَّها يدٌ

أُضِيفت إِلى متَّصفٍ بِها، ومِن المعْلُوم أنَّ ما أُضِيف إِلى الشَّيء فإنَّه يكونُ لائقًا بِه، فاليَدان اللَّتان أضافَهما اللهُ إِلى نفسِه يَدانِ لائِقتان باللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُمكِن أن تماثِل أَيدي المخْلُوقين، أَلَسْتَ تقولُ: يدُ إنسانٍ، وتقول: يدُ حمار، وتقول: يدُ جمل، وتقول: يدُ هِرّ، وتقول: يد أَسَدٍ، فلا يُمْكن لأحدٍ من النَّاس أنْ يَعْتقد التَّماثل في هَذِه الأَيْدي أبدًا؛ لأنَّها أيدٍ مُضافَة إِلى متَّصفٍ بها، فتكُون هَذِه الأَيْدي لائقةً بالمَوْصوفِ بها، لكن لو قُلتَ: يد أسدٍ، ويدُ أسدٍ آخَر، صارَت مماثَلة. فإِذا عُلِم التَّبايُن بين المخْلُوقاتِ بعضِها مع بعضٍ فالتَّباينُ بَيْن الخالِق والمخْلُوق من باب أولى.

ومَنِ اعْتقد أن ظاهِرَ نُصُوص الكِتاب والسُّنَّة التَّمثيلُ فقَد كَفر، لأنَّ تمثيلَ الله بخلقِه كُفْر، ومَن زَعم أن ظاهِر الكِتاب والسُّنَّة ما يقْتَضي الكُفْر فهُو كافِر؛ لأنَّ الكِتاب والسُّنَّة يُقرِّران الإِيمان ويُنْكران الكُفر، ولهَذا قالَ نُعَيم بْن حمَّاد الخزاعي شيخُ البُخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن شَبَّه الله بخلْقِه فقد كَفر، ومن جَحد ما وصف به نفسَه فقد كَفر، وليس فيما وصفَ الله به نفسَه ولا رَسولُه تشبيهٌ»[١].

فالحاصِل: إنَّنا إذا أخَذْنا بظَاهر النُّصوص لم نكن ممثِّلين، بل نحن أبعدُ النَّاس عن التَّمثيل، والممَثِّل حَقِيقَةً -الَّذي جعل النُّصوصَ دالَّة علَى التَّمثيل- هو الَّذي صرَف النُّصوصَ عن ظاهِرها؛ لأنَّه لم يصْرِفها عن ظاهِرها إلا حيثُ اعتقدَ أن ظاهِرها يقْتَضي التَّمثيل، فلمَّا اعْتَقد هَذِه العَقِيدَةَ الباطِلة ذهَب يصْرِفُها عن ظاهِرها، ولهَذا نقول: كلُّ مُعطِّلٍ فهُو ممثِّل؛ لأنَّه لم يُعطِّل إلا حيثُ اعْتَقد أن ظاهِرها التَّمثيل، فذَهب يصْرِفُها عن ظاهِرها، ويُعطِّل مدلولَها عما أرادَه الله.

أمَّا القائِلونَ بتحكيم العَقْل فهُم الجهميَّة والمعتزِلة والأشاعِرَة والماتُريديَّة،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥/ ١١٠).

وكلُّ أهل التَّأويل يَقولُونَ بتَحْكيم العَقْل في هَذا الباب، وسيَأْتي -إن شاء اللهُ- في كلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأشاعِرَة لا يُثبتون من الصِّفات إلا سبْعًا؛ ادَّعَوْا أن العَقْل يقْتَضيها، وأنْكَروا بقيَّةَ الصِّفات بحُجَّة أنَّ العَقْل لا يقْتَضيها، ولكِنَّا نقول بأن العَقْل يُؤَيِّد ما جاءَت بِهِ النُّصوص من هَذِه الصِّفات الكمالِيَّة، الَّتي اتَّصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بها.

قال: «**ولا نرد ذاك بالعُقُول**» أمَّا الَّذين رَجعُوا إِلى العُقولِ فقَد رَدُّوها؛ لأنَّهم أنْكَروا دلالَتها علَى المرَاد بها. فمثلًا قالُوا في قولِه تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي وجاء أمرُ ربِّك، فردُّوها، إذ قالوا: نحْن لم نرُدَّها ولم نكذِّبْ بمَجِيء الله، ولكِن المُراد بمجيئه مجيءُ أمْرِه، وما هَذا في الحَقيقَةِ إلا رَدٌّ؛ إِذْ ما معنى الرَّدِّ إذا لم يَكُن هَذا ردًّا؟ فربُّنا عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وأنْتُم تقولُون: لم يجِئْ ربُّك، بل الَّذي جاء أمرُه، سُبْحان الله! هل الله يبيِّن لعبادِه خشيةَ أن يضِلُّوا، أو يعمِّي علَى عبادِه ليَضِلُّوا؟!

والجوابُ هو الأوَّلُ بِلا شكٍّ، قالَ تَعالَى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء:١٧٦]، فلو كانَ الله يُريدُ بقول: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاءَ أمْرُ ربِّك؛ لكانَ هَذا أبْلَغ ما يكون في التَّعْمية، ولكان هَذا من عَدم البَيان، بل مِن التَّلْبيس علَى العِباد، وإذا كانَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أوْجَب علَى عِبادِه أنْ يعْرِفُوه بصِفاتِه، فكَيْف يقولُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ وهُو يُريد «وجَاء أمْرُ ربِّك»؟!

فإذا قال قائِل: إن اللهَ تعالى يقول: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، فيَجِب أن نحْمِل ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ علَى هَذه الآيَةِ؟

فالجوابُ: إنَّ هَذِه الآيَة الَّتي استدْلَلْتم بها حجَّةٌ عليْكُم وليست حجةً لكم؛ لأنَّ اخْتِلافَ التَّعْبير في المَوْضِعَيْن يدُل علَى أنَّ أحدَهما غيرُ الآخر، فلو كانَ الله

يُرِيد بقولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاءَ أمرُ ربِّك؛ لقالها، كما قالَه في الآيَة الثَّانية ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾.

ثُمَّ إن الله قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢]، ومعلومٌ أنَّ الَّذي جاءَ هُم الملائِكَةُ أنفُسُهم وليس أمْرُهم، ففي الآيَة أيضًا قرينةٌ لفظيَّةٌ تدل علَى امْتناع تفسيرِها بمَجِيء أمرِه.

ولا تعْجَبْ أن يَكُون كلُّ دليلٍ استدلَّ به المبْطِل دليلًا عليه؛ لأنَّ استدلالَه به يدُلُّ علَى أنَّ فيه إشارَةً إِلى هَذا المعْنى، لكنَّه إشارَةٌ علَى غيرِ ما أرادَه. وقد التزم شيخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (دَرْءُ تَعارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ) بألَّا يأتي مُبْطِلٌ بحجَّةٍ يحتَجُّ بها علَى باطِلِه إلا جعَلها دليلًا علَيْه لا له.

إذنْ: نقولُ للَّذين يُحكِّمون العَقْل: إنَّكم أنتم الَّذين خرَجْتُم بآيَات الصِّفات وأحادِيثِها عن ظاهِرها، أمَّا نحن فإنَّنا أخذْنا بظاهِرها؛ لأنَّ الله تَعالى إنَّما أنزل الكِتَابَ تبيانًا لكلِّ شيءٍ، وأرادَ مِن عباده أن يهْتَدوا بِهذَا القُرآن لا أن يضِلُّوا فيه، وإذا كنْتُم أنْتم تعمَلون بظاهِر النُّصوص في العِبادات والمعاملات وهي أيضًا -أعْني العِبادَات والمعامَلات- فِيهَا ما يُرجَع فيه إِلى العَقْل كالمسَائِل القياسيَّة، فكَيف لا ترْجِعون فِيهَا إِلى مجرَّد النَّقل وتمنَعون القياسَ كما منَعه أهلُ الظَّاهر؟! مع أن هؤُلاءِ الَّذين يرْجِعون إِلى العَقْل في باب الصِّفات يرْجِعون إلَيْه أيضًا في باب الأحْكَام، لكنَّهم يأْخُذون بظَاهر النُّصوص فِيهَا ولا يأْخُذون بظاهِر النُّصوص في باب الصِّفات، وهَذا من التَّناقض في الاستِدْلال.

فالحاصِلُ: أنَّه لا يجوز الاعتمادُ في بابِ الصِّفات علَى العَقْل لعللٍ، منْها:

الأُولى: تناقُض العُقَلاء فِيما بينَهم فِيما يثبتُ وما يُنفى.

والثَّانيَة: أننا لو حكَّمنا العَقْل في هذا؛ لكان مُقْتضى ذلِك أن نرْجِع إِلى المَنْقول؛ لأنَّ صِفات الله عَزَّوَجَلَّ مِن باب الخَبَر المحْضِ الَّتي يُعْتمد فيهِ علَى النَّقل المحْض.

والثَّالثة: أن العُقُول لا يُمْكنها إدراك ما يجب لله ويمْتَنِع ويجوز علَى سبيل التَّفصيل.

أمَّا علَى سبيل الإجمال فيُمْكن إدراكه، وذلِك بأن اللهَ موصوفٌ بصِفات الكَمال، مُنزَّه عن صِفات النَّقص، لكن علَى سَبيل التَّفصيل لا يمكن.

والرَّابعة: أنَّه يمتنع عقلًا أن تتحدَّث عن شخصٍ تجهل حقيقَة صِفاته، فكَيْف تتحدَّث عن الخالِق الَّذي لا مثيل له؟

والخامِسَة: أن الَّذين رجعوا إِلى العُقُولِ في هَذا ارْتَكبوا محظورَين: أنَّهم يقُولون علَى الله ما لا يعْلَمون، وينْفُون عن الله ما قالَه عن نفسه، وهؤُلاء ارْتَكبوا محظورًا عَظِيمًا بحُجَّة أن العَقْل يمْنَع هَذا علَى الله، أو بحُجَّة أن العَقْل يُوجب علَى الله هَذا الشَّيءَ، ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا نرُدُّ ذاك بالعُقُول**».

وقوله: «**لقول مفترٍ**» اللَّام هنا للتَّعْليل، أي من أَجْل قولِ مفترٍ، والمفْتَري هو الكاذِب.

وقولُه: «**مفتر به جهولُ**»: أي كاذب بِه جهول، ويجوز أن نجعل «به» متعلِّقًا بجَهُول، أي: جهولٍ به، وإنَّما قال المؤلِّف: مفترٍ، وجهولٌ؛ لأنَّ مَن خالف النَّصَّ وقال: إنَّ المُرَاد به كذا؛ فهُو إمَّا كاذبٌ وإمَّا جاهل؛ إمَّا كاذبٌ إن تعمَّد مُخالفَةَ النَّصِّ وهو يَعْلم أن النَّصَّ يدُلُّ علَى كذا، ولكن قال: نَرْجع إِلى كذا؛ وإما جهولٌ إن كانَ لا يدْرِي أنَّه خالف النَّصَّ.

فالَّذين خالفوا النُّصوصَ في هَذا البابِ لا يخْرُجون عن أحَد هذَيْن الوَصْفين؛ إمَّا الكذب إِن علِمُوا أن النَّصَّ يدُلُّ علَى خِلاف قوْلِهم، ولكِن ارْتَكبوا خلافَه عن عمدٍ؛ وإمَّا الجَهْل إن ارتكبوا خلافَ النَّصِّ عن غَير عمدٍ.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فعقْدُنا**» يعني: اعْتقادُنا، «**الإِثْبات**» أي: إثْباتُ ما أثبتَه الله لنفسِه، ولا شكَّ أنَّ في العبارَة قصورًا؛ لأنَّ عقْدَنا الإِثْبات فيما أثْبَته الله لنفسه، والنَّفي فِيما نفاه اللهُ عن نفسِه، والتوقُّف فِيما لم يرِدْ إِثْباتُه ولا نفْيُه، ما لم يتضمَّن نقصًا، فإِنْ تضمَّن نقصًا محضًا فهُوَ مما يُنْفَى عَن الله عَزَّوَجَلَّ، فصارَ اعْتِقادُنا علَى النَّحو التَّالي:

الأوَّل: إِثْباتُ ما أثْبَته الله لنفسِه، كالْحَيَاة، والعِلْم، والقُدْرة، والسَّمع، والبَصر، والوَجْه، والعَين ، واليَد، والقَدَم، والأَصْبُع، وغيرِ ذلك: فهَذا نُثْبِته؛ لأنَّ اللهَ أَثْبَته لنفْسِه.

والثَّاني: نفْيُ ما نفاه اللهُ عن نفسِه، كالظُّلم، والجَهل، والغَفْلة، والنِّسيان والعَور، وغَير ذلك، فنَنْفي ما نفاه اللهُ عن نفسِه.

والثَّالث: التوقُّف فيما لم يَرِد إِثْباتُه ولا نفيُه ما لم يتضمَّن نقصًا محضًا، فإِنْ تضمَّن نقصًا محضًا فإنَّنا ننْفِيه عَنِ الله وإن لم يَرِد نفيُه، وأمَّا فيما لم يَرْد إِثْباتُه ولا نفيُه فمثالُه الجِسْم، **فلو قال لنا قائِلٌ**: هل تقولونَ إنَّ الله جِسْم؟

فالجَوابُ: لا نقولُ إنه جِسْمٌ، وهَذِه العبارَةُ غيرُ أن نقول: أنَّه ليْس بجِسْمٍ، والصَّحيحُ قولُ: لا نَقُول إنه جِسْمٌ.

ونحْن إذا قُلنا: إنَّه ليْس بجسْم؛ نفَيْنا أنه جسْمٌ، أمَّا إذا قُلنا: لا نقولُ إنه جِسْمٌ؛ فقد نفَيْنا القولَ بأنه جِسْم.

وفرْقٌ بين النَّفيَيْن؛ لأنَّ قول: «إنَّه ليس بجِسْمٍ» حُكْم بانتفاء الجِسْميَّة عن الله، وهذا ليْس عِنْدنا علمٌ فيه، أمَّا قول: «لا نقولُ إنه جِسْمٌ» فهَذا نفيٌ للقَوْل بذلك، ونحْنُ ننْفي أن نقولَ بذَلك؛ لأنَّنا لا نعلم.

إذن؛ فالجِسْم لا نُثْبِتُه ولا ننْفِيه؛ لأنَّ الله لم ينْفِه عنْ نفسِه ولم يُثْبِتْه، فإذا لم ينفه عن نفسه ولم يثبته فلَيْس لنا دخلٌ في هذا، ونقِفُ حيث وقَف النَّص، ولكن نسأل عن المَعْنى المُراد بالجِسْم.

فإنْ أرَدْتَ بالجِسْم الشَّيءَ القائِم بنفْسِه المتَّصف بما يستحِقُّه من الصِّفات، فهَذا المَعْنى صَحِيحٌ، فإنَّ الله تَعالى شيءٌ قائم بنفسِه متَّصِفٌ بما يليق بِه من الصِّفات: يستـوي، ويأتي، وينزل، ويضحـك، ويفـرَح، ويغْضَب، ويرْضى، ونحـن نـؤمن بذلك.

وإن أردت بالجِسْم الشَّيءَ المركَّب من أجزاء يفْتَقِر بعضها إِلى بعض، ويجوز انفصالُ بعضِها عن بعْض كما في الأجسام المخْلُوقَة فهَذا باطِلٌ.

كذَلِك أيضًا الجِهة، هل الله في جهَةٍ؟

نقول: أمَّا اللَّفظُ فإِنَّنا نتوقَّف فيه، وما لنا وله! وأمَّا المَعْنى فنستفصل فِيه: ماذا تريد بالجهة؟ إن أردتَ أن الله تَعالى في جهةٍ تُحِيط به إحاطةَ الظَّرْف بالمظروف فهَذا ممتنعٌ وباطِلٌ، وإن أردتَ بذَلك جهةَ سُفْل ومخالطة للمخْلُوقات فهَذا أيضًا باطِلٌ وممتنعٌ علَى الله، فليسَ الله في جهة السُّفل وليس في جهةٍ تحيط به إحاطة الظَّرف بالمظروف، وإن أردت أنه في جهةٍ عُلْيا عدميَّةٍ لا تحيط به، ما ثمَّ إلا هو عَزَّوَجَلَّ فهذا حقٌّ، والنَّبي عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أعلَمُ الخلقِ باللهِ قال للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قالت: في

السَّماء»[١]. فاستفهم بـ(أين) الَّتي يُستَفْهم بها عن المكان، والمرأة أجابت بـ(في) الدَّالَّة علَى الظرفية، أي: الظرفية العدَمية، يعني: لا شيء محيطٌ باللهِ، فما ثمَّ فوق المخْلُوقات إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

وفي خطبةِ يوم عَرفةَ الَّتي لم يشهد النَّبيُّ ﷺ ولا المُسلِمُون اجتماعًا أعظمَ منْها ولا أكبرَ منْها في عهدِ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قال وهو يخطبُ النَّاسَ: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»؟ قالوا: نعم، فقال: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**» يُشِير بالسبابة إلى السَّماء وينكت بها إلى النَّاس، «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**» قالوا: نعم. ففعلها مرة أُخْرى: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**»؟ قالوا: نعم، ففعلها ثَلاث مرات[٢]. وهَذِه الإشارَةُ تَعْني أنَّ الله في جهةٍ، وهي جهة العلو.

فالحاصِل: أنك إذا أردت بالجهةِ جهةَ عُلوٍّ عدميَّة، أي ليْس فوق إلا الله وحده فهَذا صَحِيح، ومع ذلِك -ونظرًا لكَوْن البُسطاء من النَّاس يفهمون من الجهة أنَّه في كلِّ مكانٍ مثلًا-، فنقول: لا تُطْلَق أن اللهَ في جهةٍ أو في غير جهةٍ، بل لا بد من التقييد علَى حسب التَّفْصيل الَّذي ذكرنا.

وكذَلِك الحيِّز، فاللَّفظ نتوقَّف فيه، والمعْنَى نَستفصِل، فإنْ أُرِيد أن الله في حيِّز يحيط به ويحوزُه فهَذا باطِل وممتنع؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يُحِيط به شيءٌ من مخْلُوقاتِه، وإن أُرِيد أنه مُنحازٌ عن المخْلُوقات بائنٌ منْها غير مختلط فِيهَا ولا هي حالَّة فيه فهَذا حق.

إذن: قول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فعقدنا الإِثْبات**» فيه قصور؛ لأنَّ الواقِعَ أن عقدنا إِثْبات ونفي وتوقف، ولكن في باب النَّفي؛ هل الله تَعالى متَّصف بصِفات هي نفيٌ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصَّلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النَّبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

محضٌ؟ الجَواب: لا، بل صِفاتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المنفيَّة متضمِّنَةٌ لثُبوت كمالٍ، ويجب أن نؤمن بذَلك؛ لأنَّها يراد بها بيانُ كمالِ الصِّفة المضادَّة، فمثلا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٤٤]، وذلِك لكمالِ عدله، فهَذا النَّفي إنما هو من أجل كمالِ الضِّدِّ، فقد يكون في الإِنْسان عدلٌ لكن يكون فِيه أيضًا ظلم، فيقال: فلانٌ عدلٌ، لكن ظلَم في القضية الفلانية، فلا ينتفي عنه الظلم، لكن الله عَزَّوَجَلَّ ينتفي عنه الظلمُ؛ لأنَّ العدلَ لديه كاملٌ، فلا يُمْكن أن يرِد في حقه الظلم؛ لا في قَلِيلٍ ولا في كثير، فانتفى الظلمُ عنْه لكمال العَدْل في حقه عَزَّوَجَلَّ.

ولو قلت: أنا أقول: لا يَظلم ولا أقولُ لكمال العَدْل، قلنا: هَذا ليْس بصَحِيح؛ لأنَّ صِفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ كلُّها عُلْيا، وظلمٌ لا يتضمَّن كمالَ العَدْل ليْس من الصِّفات العُلْيَا؛ لأنَّ نفي الظُّلم إذا لم يَكُن لكمالِ العَدْل فقد يكون نقصًا، وقد يكون لعدم القابليَّة، فلا يُمْدَح بنقصٍ ولا كمالٍ، فإذا قُلتَ: فلانٌ رجل طيِّبٌ لا يظلم، النَّاس يضربونَه فيقول: اللهمَّ أعنِّي علَى ذِكرك وشُكرك وحُسن عبادتك وأعني علَى الصبر، يأْخُذون مالَه فيقول: اللهمَّ أغنني؛ لأنَّه غيرُ قادرٍ، فهُو ضعيفٌ جدًّا، بل يخافُ إن تكلَّم أن يُضْرَب زيادةً، فلا شكَّ أن هَذا لا يُعتبر مدحًا، ولهَذا قال الشَّاعر[1]:

قُبَيِّلَـــةٌ لَا يَغْـــدِرُونَ بِذِمَّـــةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ

فلو سمعت هَذا البيت قلتَ: ما شاء الله هؤُلاء ناسٌ أهل وفاءٍ، وأهل عدلٍ، لا يغدرون، ولا يظلمون، لكن الواقِع أنه يسبُّهم بأنَّهُم لا يقدرون علَى الغدر ولا علَى الظلم.

---

(١) البيان والتبيين (٤/ ٣٧).

ويقول الشَّاعر أيضًا(١):

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً ... وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانَا
فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الْإِغَارَةَ فِرْسَانًا وَرُكْبَانَا

فهَذا الرجل يذُمُّ قومَه وليس يمدحهم، ولهَذا قال: «فليت لي بهم قومًا»: أي بدلهم.

إذن: نفيُ النَّقْص لعدم القُدرةِ علَيْه يُعتَبر نقصًا، وقد يكونُ نفي النَّقص لأن المحلَّ غيرُ قابلٍ له، لا لكمال المحلِّ، كما لو قلت: جدارنا لا يظلم النَّاس، وسيارتي لا تظلم أحدًا، فهَذا لا يُعتَبر مدحًا؛ لأنَّه لا يقْبَل الظُّلْم ولا العَدْل.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**من غير تعطيلٍ ولا تمثيل**» يعني يجب علَيْنا أن نُثبت بلا تعطيل، والتَّعطيل نوعان: تعطيل للنَّص، وتعطيل للصِّفة؛ فأمَّا تعطيل النَّص فتعطيلُه عن دلالته، وأمَّا تعطيل الصِّفَة فنفيُها عن الله عَزَّوَجَلَّ.

مثلًا: اليدُ تعطيلُها باعْتِبار تعطيل الصِّفَة بأن يقول: ليسَ لله يدٌ حَقِيقيَّة، وتعطيلُ النصِّ بأن يقول في قولِه تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، أي: بقدرتي أو بنعمتي.

فالتَّعطيل إذَن إمَّا تعطيل للنصوص بمنع دلالاتها علَى ما أريد بها، وإما تعطيل للصِفات بنفيها عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مع ثُبوتِها له.

---

(١) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: (ص:٢٠، ٢١).

فأهل السُّنَّة والجَماعة يتبرَّؤُون من التَّعطيلَيْن؛ لأنَّهم يُجْرُون النُّصوص علَى ظاهِرِها، ولأنَّهم يُثبِتون لله ما أثبته الله لنفسه.

ثم اعلم أن التَّعطيل الَّذي ينفيه أهل السُّنَّة والجَماعة يَنقِسم إِلى أَقْسامٍ:

الأول: تعطيلٌ جُزئيٌّ: يكونُ بإِثْباتِ الأَسْماء، وإِثْباتِ سبعٍ من الصِّفات، وإِنْكارِ البَاقِي، وهذا مذهبُ الأَشاعِرة، فالأشاعِرةُ يُثبتون الأَسْماءَ لله عَزَّوَجَلَّ، ويُثبتون سبعًا من الصِّفات، ويُنكرون البَاقِي، فإِذا جاءَتِ النُّصوص بدَلالَة علَى الباقِي حرَّفُوها، فيَكُون هؤُلاءِ عطَّلوا النُّصوص وعطَّلوا الصِّفات فيما نفوه، فمثلًا يَقولُون: في قولِ الله تعالَى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠] يَقولُون: معْنَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أي أثابهم، فيُفَسرون الرِّضا بالمفعولِ المنفَصِل عن الله وهو الثَّواب، فهؤُلاء عطَّلوا الصِّفة وهي الرِّضا، وعطَّلوا النَّص فصرفوا دلالته عن الرِّضا إِلى الثَّواب، فعطَّلوه عن مدلوله.

الثَّاني: تعطيل هو فوق ذلك، وهو تعطيل الصِّفات كلها دون الأَسْماء فينفون الصِّفاتِ عن الله ويُثبتون له الأَسْماء، ومنْهُم من يُقِرُّ بالحَياة والعِلْم والقُدرة؛ لأنَّه لا بُد للرَّبِّ منْها، وما عدا ذلِك يحرفونه، وهؤُلاءِ هُم المُعتزلَة، وهذا هو المشهورُ عنْهم؛ أنَّهم يُقرُّون بالأَسْماء، ويُنكِرون الصِّفات، أو يقرون بثلاث صِفات ويُنكِرون البَاقِي.

الثَّالث: تعطيلُ فوقَ ذلك، وهو إِنْكارُ الأَسْماء والصِّفات. فيَقولُون: إن اللهَ لا يُسمَّى سميعًا ولا يُثبَت له سمعٌ، وكلُّ ما سمَّى الله بـه نفسَه يجعلـونه اسمًا للمخلُوقاتِ، فلَيْس اللهُ هُو السَّميع بل السَّميع خلقُه، وأُضِيف السَّمع إِلَيْه لأنَّه هو الَّذي خلقه في هذا، فيجعَلُون الأَسْماء والصِّفات كلها للمخْلُوقات لا للخالِق

عَزَّوَجَلَّ، وهؤُلاء غلاةُ الجهْمِيَّة، يَقولُون: لا نؤمن بأن الله له أسماء، ولا بأن الله له صِفاتٌ.

الرَّابع: تعطيلٌ فوق ذلك، وهم الَّذين لا يُثْبِتون لله أي صِفَة ثبوتية. فكل شيْءٍ ثبوتيٍّ لا يُثْبِتُونه لله، وإنما يُثبتون لله السلبيَّاتِ فقط، فيَقولُون مثلًا: ليْس بمعدومٍ، ليْس بجاهلٍ، ليْس بأعمى، ليْس بأصمّ، وأمَّا إِثْبات الصِّفة فهي ممنوعةٌ، لا الأَسْماء ولا الصِّفات، وهؤُلاءِ هُم القرامِطَة وأشباههم.

الخامس: تعْطيلٌ فوق ذلك، وهم الَّذين يُعطِّلون النَّفي والإِثْبات، فلا يَصِفون الله بصفَةٍ ثُبوتيَّةٍ ولا بصفةٍ سلبيَّةٍ، فلا يُثبتون الإِثْباتَ ولا النَّفيَ، فيَقُولون: لا نقولُ أَنَّه يرْضى، ولا نقولُ أَنَّه لا يرْضى، ولا نقول حيٌّ ولا ميت، ولا نقول: سميع ولا أصم، ولا نقول: بصيرٌ ولا أعمى. فيَنْفُونَ عنه النَّفي والإِثْبات.

قالوا: لأَنَّك لو أثبتَّ لشبَّهته بالمثْبَتات، ولَوْ نفيت لشبَّهْته بالمنفيَّات. فأنت واقعٌ في التَّشبيه سواء أثبتَّ أم نفيتَ.

فنقولُ لهم: هل تقولون أنه موجودٌ؟ فسيَقولون: لا.

هل تقولون معدومٌ؟ فسيَقولُون: لا.

إذَن؛ فهم يَقولُون: لا موجودٌ ولا معدومٌ! وهل هَذا ممكن أن يَكُون الشَّيء لا موجودًا ولا معدومًا؛ أو موجودًا معدومًا؟! لا يُمكن.

إذَن؛ أنتم الآن فرَرْتُم من تشْبيهه بالمنفِيَّات أو بالمثْبَتات، وشبَّهْتموه بالممْتَنعات، والممتَنع طبعًا لا وجودَ له أصلًا.

وانْظُر كيف يلْعَب الشَّيْطان ببَنِي آدم إِلى هَذا الحدِّ؛ فيقول: إن قُلْت: حيٌّ فقد شبَّهت، وإن قلت: ليْس بحيٍّ، فقد شبَّهت. وإن قلت: سميعٌ فقد شبَّهت؛ وإن قلت: ليْس بسميعٍ فقد شبَّهت. فماذا نصنع؟! قل: لا سمِيعٌ ولا غيرُ سميع، وإن قُلْت: موجودٌ شبَّهت، وإن قلت: لا موجودٌ شبَّهت، إذن ماذا أقول؟! قل: لا موجودٌ، ولا غيرُ موجودٍ، وهذا غايَة ما يَكُون من الامْتِناع.

وقال لهم شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنتم إذا فرَرْتم من تشْبِيهِه بالمثْبَتات والمنفيَّات -مع أن المثْبَتات والمنفيات أمرٌ مُمكن- فقد شبَّهْتموه بالممْتَنِعات؛ لأنَّ تقابُل النَّفي والإِثْبات بإجماع العُقَلاء من باب تقابُل النقِيضَيْن(١)، يعْني لو سلَّمنا جدلًا بأنَّ الحْيَاةَ والموتَ مِن باب تقابُل العَدَم والملَكَة، وأنَّه يصِحُّ أن نقول: لا حيٌّ ولا ميِّتٌ، فيما لا يقْبَل الحْيَاة ولا المَوْتَ، كالجماد مثلًا، فالجَدارُ أيضًا لا حيٌّ ولا ميِّتٌ؛ لأنَّه لا يقْبَل الحْيَاةَ ولا المَوْتَ، فلو سلَّمْنا جدلًا بأنَّنا نُوافِقُكم علَى أنَّ تقابُل الحْيَاةِ والموت والسَّمع والصَّمم من باب تقابُل العَدم والملَكَة الَّتي يجوز أن تُنْفى عمَّن لا يكونُ محلًّا قابلًا لها، لكن لا يُمْكن أن تخرجوا عن الإِثْبات والنَّفي؛ لأنَّ تقابل الإِثْبات والنَّفي من باب تقابل النقيضَيْن، يعني ليس هُناكَ شيءٌ إلا موجود أو معدوم؛ إلا ثابتٌ أو منفيٌّ.

فإذا نفيتم الإِثْباتَ والنَّفيَ، أو الوُجُود والعدَم فقَد أتيْتُم بما أجْمَع العُقَلاء علَى امتناعِه؛ وذَلك لأنَّ تقابُل الوُجُود والعدَم، والإِثْبات والنَّفي مِن باب تقابُل النقيضَيْن اللَّذين أجْمَع العُقَلاء علَى أنَّهما لا يجْتَمِعان ولا يرْتَفعان، فأنْتُم لا بُدَّ أن تَصِفُوه إمَّا بالوُجُود وإمَّا بالعدَم، فإمَّا أن تقولوا: ليْس بموجودٍ، أو: ليْس بمعْدومٍ، أمَّا أن

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٦-٣٥٧)

تقولوا: لا موجودٌ ولا معدومٌ؛ فهَذا شيْءٌ ممتَنِع، وقال بذَلك غُلاة القَرامِطَة والباطنيَّة، كما قال شيخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والحاصِلُ: أن التَّعطيل خمسةُ أنواع، وأهلُ السُّنَّة والجَماعةِ يتبرَّؤون من جَميع هذِه الأنواع، ويُثْبِتون لله كلَّ ما أثبته لنفسه.

وأقول لهؤلاء: إنكم ما فرَرْتم من شيء إلا ووقعتُم في شرٍّ منه، لا في مِثْله فحَسْب بل في شرٍّ منه؛ لأنَّ هؤُلاء إذا فرُّوا مما يعْتَقدُون في تشبيهِه وأثبتوا صِفَةً أُخْرى، نقول لهم: هَذِه الصِّفَة موجودَةٌ في المخْلُوق، فقد وقَعْتُم فيما فرَرْتم منه من حيث التَّشْبيه بالمخْلُوق، وشرٌّ منه تحريف النص.

ونضرب مثلًا: الَّذين يَقولُون إن الله ليْس له يد حَقِيقية وإنما له قوة. لماذا لم يُثْبِتوا اليد الحَقِيقية؟ قالوا: لأنَّ هَذا يقْتَضِي التَّشْبيهَ بالمخْلُوق الَّذي له يدٌ وجارحة. فنقول: والقُوَّةُ كذَلِك: أَلَيْس للمخْلُوقِ قوةٌ؟ فلَنْ يستطيع أن يقول: لا، والله يقول: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]، فأنْتُم كانَ لكم ضعفٌ ثم قوَّةٌ ثم ضعف، فإذا قلتم: له قوةٌ وقعْتُم في التَّشبيه علَى قاعِدَتِكُم؛ لأنَّ للمخْلُوق قوةً، فيَلْزَم علَى قاعِدَتكم أن تكُونوا مُشبِّهين لله تَعالى بخلْقِه.

وقُلْنا: إنَّهم وقَعُوا في شرٍّ مما يفِرُّون منه وهو تحريفُ النَّصِّ، حيث حرَّفوا معنى النَّصِّ إِلى معنى خلافِ الظَّاهر، وهَكذَا كل الَّذين يتكلَّمون بالتَّعطيل نقول: هم فروا من شيء ووقعوا في شر منه.

قوله: «**ولا تمثيل**» يعني: نثبت بلا تمثيل، وهذا من المؤلِّف جيد جدًّا حيث أتى بنَفْي التَّمثيل دون نفي التَّشْبيه، فإن هَذا أولى لوُجُوه ثَلاثَة:

الوَجْه الأول: أن نفيَ التَّمثيل هو الَّذي جاء به النص، كما قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤].

ولا شكَّ أن استعمالَ الأَلْفاظ الَّتي جاءت بها النُّصوص أوْلَى بكثير من استعمال ألفاظٍ جديدة لأمور:

أولًا: أنَّك إذا استعْمَلتَ الأَلْفاظ الَّتي جاءت بها النُّصوص ربطت النَّاس بالنُّصوص، وربط النَّاس بالنُّصوص له أثرٌ جيِّدٌ محبوب.

ثانيًا: أنَّك إذا استعمَلْتَ الأَلْفاظ الَّتي جاءت بها النُّصوص سَلِمْتَ من أي اعتراضٍ؛ لأنَّ النُّصوص محْكَمة وليس فِيهَا تناقض ولا اخْتِلاف.

ثالثًا: أنك إذا استعمَلْتَ الأَلْفاظ الَّتي جاءت بها النُّصوص فإنَّ ذلِك أدَقُّ وأَبْيَنُ مما إذا استعمَلْتَ عباراتٍ أُخرى، وإن كانت فيما يبدو للسَّامع مرادِفةً لما جاءت به النُّصوص.

الوَجْه الثَّاني: أن نفي التَّشْبيه من كلِّ وجهٍ لا يصِحُّ؛ لأنَّه ما من شيْئَين موجودَيْن إلا وبيْنَهما تشابُهٌ في الجُمْلة، ولولا هَذا التَّشابُه ما استطعْنا أن نعرف المَعْنى أبدًا، فلله حياةٌ وللإِنْسان حياةٌ، فهُناكَ نوع من التَّشابُه، لكِنَّه ليْس تشابهًا فيما يختَصُّ فيه كل واحِدٍ؛ لأنَّ للمخْلُوق حياة تتميَّز عن حياة الخالِق، وللخالِق حياةٌ تتميَّزُ عن حياة المخْلُوق، كما أنَّ للخالِق ذاتًا تتميَّز عن ذات المخْلُوق وكذَلِك للمخْلُوق ذاتٌ تتميَّز عن ذات الخالِق.

الوَجْه الثَّالث: أن نفيَ التَّشبيه صار يُطْلَق علَى نَفي الصِّفات؛ لأنَّ مِن النَّاس من يقولُ: إن كلَّ من أثْبت لله صِفَةً فهُو مُشبِّه، فإذا قلت: من غير تشْبِيه صار معْناها

عِند هَذا القائِل من غير إِثْبات صِفاتٍ، وهذا معنًى باطِلٌ.

وعلى هذَا فما نقرؤُه من كَلِمة: «مِن غيرِ تشْبِيه» في كثير من الكُتب المؤلِّفة في هَذا الباب إنَّما يُريدون به: «من غير تمثيلٍ»؛ لأنَّ نفي التَّشْبيه من كلِّ وجه لا يصحُّ، ولأن بعْض النَّاس يعتقد أن كلَّ مَن أثبت لله صِفةً فهُو مُشبِّه، فيَكُونُ المعْنَى علَى هَذا الاعْتِقادِ: من غير إِثْبات صِفاتٍ.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٨ فَكُــلُّ مَـــنْ (أَوَّلَ) فِي الصِّــفَاتِ كَذَاتِـــهِ مِـــنْ غَـــيْرِ مَـــا إِثْبَـــاتِ

٢٩ فَقَــدْ تَعَــدَّى وَاسْــتَطَالَ وَاجْــتَرَى وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَــلاكِ وَافْــتَرَى

الشــرح

«**كلُّ**»: مبتدأ، خبره: «**فَقد تعدَّى**» وقرن المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الخبرَ بالفاء لأن المبتدأَ يُشْبِهِ الشَّرطَ في العُموم، قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وإذا كانَ المبتدأ يُشْبِه الشَّرطَ في العُمومِ حَسُنَ اقتران خبره بالفاء، ومثلوا ذلِك بقولهم: الَّذي يأْتِيني فله درهم. وهذا مثلُه «**كلُّ مَن أوَّل... فقد تعدى**».

وقوله: «**فكلُّ مَن أوَّل في الصِّفات**» مَن: اسم موصول يشملَ كل مُؤَوِّل، سواءٌ كانَ تأويلُه عامًّا أو خاصًّا، فإذا أوَّل أيَّ نصٍّ مِن غير ما إِثْباتٍ، فإنَّه يكون متعديًا، وسواءٌ أوَّل في الصِّفات الخبريَّة أو في الصِّفات الفعليَّة أو في الصِّفات الذَّاتية، فإنَّه يُعْتَبر متعديًا.

فمَن قال مثلًا: إنَّ المُراد باليدَيْن النِّعمة فهُو مُؤوِّل، ومن قال: إن المُراد بالوَجْه الثَّواب فهُو مُؤوِّل، ومن قال: إن المُرَاد بالاسْتِواء الاسْتِيلاء فهُو مُؤوِّل، وتسميتُنا إياه تأويلًا من باب التَّسامح، وإلَّا فالحَقيقَة أن هَذا تحريفٌ، فكلُّ تأويلٍ ليْس له أصلٌ فإنَّه يَنْبغي أن نُسمِّيَه تحريفًا، كما نطق به القُرْآن: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، فكلُّ مَن أوَّل الكَلِم عَن موْضِعه وحمَله علَى معنًى آخرَ فقد حرَّف.

وقوله: «**كذاته**» يعْني كما أنَّ مَن أوَّل في ذات الله من غير إِثْباتٍ فهُو معتدٍ، فكذَلِك من أوَّل في الصِّفات، وهذا إشارَة من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ القَوْل في الصِّفات

كالقَوْل في الذَّات، فكما أَنَّنا نُثْبت لله عَزَّوَجَلَّ ذاتًا لا تُشْبه ذات المخْلُوقين، فإِنَّنا نُثبت له صِفات لا تُشْبه صِفات المخْلُوقين.

وقوله: «**من غير ما إِثْبات**» يعني: من غير ما دليلٍ علَى تأويله، فإنَّه يكون متعديًا، فإن وُجِد دليلٌ للتَّأويل فإن ذلِك لا بأس به، ولا يُعدُّ هَذا تعدِّيًا، مثاله قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في الحَديث القدسي: «**لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ**»[١].

فلو قال قائِل: ظاهِرُ الحدِيث أنَّ الله يكونُ سمْعَ الإِنْسان وبصَره ويدَه ورِجْله، فلماذا تُؤوِّلُون هَذا الحَديث وتقولون: إن المرادَ أن الله يُسدِّد هَذا الرَّجُل في سمعه وبصره ومشْيِه وبطْشِه؟

فالجوابُ: لأن عنْدنا دليلًا يدُلُّ علَى ذلك، وهو قول الله عَزَّوَجَلَّ في الحَديث القدسي: «**مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِحَرْبٍ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ**».

فهنا يُوجَد عابِدٌ ومعْبُودٌ؛ لقولِه: «**ما تقرَّب إليَّ عبْدِي**»، ويُوجَد متقَرِّبٌ ومتقرَّبٌ إلَيه «**ما تَقرَّب إليَّ عبْدي**»، ويُوجد فارِضٌ ومفْروضٌ علَيْه «**مما افْتَرَضْتُ علَيْه**» وفيه أيضًا سائِلٌ ومسْؤُولٌ، ومُعطٍ ومعطًى، ومُستعيذٌ ومُستعاذٌ به.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

وكلُّ هَذا يدُلُّ علَى التَّباين بين هَذا وبين هذا، فإذا كانَ هَذا دالًّا علَى التبايُن فكَيْف يكونُ هَذا الشَّيءُ المبايِن بعضًا من الشَّيء المبايَن؟! وكيف يكون سمعَه وبصرَه ويدَه ورِجْله؟! فهَذا مُستَحيلٌ.

وأيضًا السَّمع والبَصر واليَد والرِّجل بعضٌ من المخْلُوق ولا يُمْكن أن يَكُون بعضَ المخْلُوق هو الخالِق، فهَذا شيء مُستَحيل.

إذن فعندَنا دليلٌ علَى هَذا التَّأويل، وإذا قام الدَّليلُ علَى التَّأويل فإِنَّا نقول: ليْس ظاهِرَ الحَديث مقصودًا، بل لنا أن نقول: أن هَذا الظَّاهر الَّذي ادُّعِي ليْس هو ظاهِرَ الحدِيث؛ لأنَّ ظاهِـر الحَديث يُناقِـض سياقَـه، ومعلـومٌ أن ظاهِـرَ الكَلام ما يقْتَضيه سياقه، وليس كل لفظ من الألْفاظ له معنى منفرد، بل الأَلْفاظ يكون معْنَاها بضمِّ بعضِها إلى بعض. فنَحْنُ لم نخرج عن ظاهِر الحَديثِ ولم نُؤوِّل، وإذا تنزَّلنا جدَلًا وقلنا: إنَّ هَذا تأويلٌ، فإِنَّا نقول: إن هَذا التَّأويل قد دلَّ علَيْه الدَّليل، وإذا دلَّ علَيْه الدَّليلُ مِنْ كلام مَن تأوَّلنا كلامَه لم نكن خرجنا بكلامه عن ظاهِره، لأن المتكلِّم أعلمُ بمُراده.

ومثل ذلِك أيضًا ما جاء في الحَديث الصَّحيح أن الله تَعالى يقول: «**عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، وَمَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي**»(١)، فإنَّا لو أخذنا بظاهِر هَذا اللَّفظ لقُلنا إنَّ الله يمْرَض وإن الله يجُوع، وهذا شيءٌ مستحِيلٌ علَى الله، لكِن هَذا قد فُسِّر في نفسِ الحَديث حيث قال: «**إِنَّ عَبْدِي فُلانًا جَاءَكَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، وَمَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ**»، فهَذا يدلُّ علَى أن هَذا اللَّفظَ الَّذي يُدَّعى أنَّه ظاهِرٌ غيرُ مرادٍ؛ لأنَّ الله تَعالى بيَّنه بنفْسِه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩).

فالحاصِل: أن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أعطانا قَاعِدَةً، وهي أن جَميع مَن أوَّل في الصِّفات من غير إِثْباتٍ ولا دليلٍ يدُلُّ علَى تأويله فإنَّه معتدٍ.

وأيضًا كما أنَّنا لا نُؤوِّل في الذَّات يجب أن لا نُؤوِّل في الصِّفات؛ لأنَّ الكَلام في الصِّفات فرعٌ عن الكَلام في الذَّات.

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى ... وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلاكِ وَافْتَرَى

هذه خمسُ صِفات -والعياذ باللهِ من ذلك-: تعدَّى، واستطال، واجْتَرى، وخاضَ في بحر الهلاك، وافْتَرى. كلُّ هَذِه أوصافٌ لَمن أوَّل في الصِّفات من غير دليل.

قوله: «**فقد تعدَّى**» تعدَّى علَى النُّصوص وعلى المتكلِّم بالنُّصوص؛ لأنَّ هَذا التَّأْويلَ تعدٍّ علَى اللَّفظ وإخراجٌ له عن ظاهِره، وتعدٍّ علَى قائِل النَّصِّ حيث كلم النَّاس بما لا يُريد، وهذا نوع من التَّعمية، وهو خلاف قولِه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وخلافُ قولِه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء:١٧٦]، وخلاف قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، فكلُّ إنسانٍ يُؤوِّل فقد تعدَّى علَى النصِّ وعلى المتكلِّم بالنَّص وهو الله ورَسوله.

وقوله: «**واستطال**» مِن الطَّوْل، وهو الغنى، كما في قوْلِه تعالَى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [النساء:٢٥]، أو مِن الاستطالة وهي العُلوِّ والترفُّع، والثَّاني أنسبُ، يعْني أنه استطال واستَعْلى وترَفَّع والعياذ باللهِ، واعتد برأيه، وأنكر رأيَ الآخرين.

وقوله: «**واجترى**» من الجُرأَة، وهي الإقْدام، أي: إقدامُ الإِنْسان علَى ما ليْس له بحقٍّ، وقد تجرَّأ فلانٌ علَى كذا: يعني أَقْدَم علَى شيء ليْس له فيه حق، وكذَلِك الَّذي يُؤوِّل في الصِّفات؛ فإنَّه قد أقدم علَى شيء ليْس له بحق.

وقوله: «**وخاض**» الخوضُ في الأَصْل يُطلَـق علَى العمل الَّذي ليْس بمُرَكَّـز ولا مُنظَّم، ومنه الخوْض في الوحل، والخوض في الماء، والخوض في الطـين، قالَ تَعالَى: ﴿فِي خَوۡضٖ يَلۡعَبُونَ﴾ [الطور:١٢].

وقوله: «**في بحر الهلاك**» الهلاكُ هنا معنويٌّ، يعْني يبقى حيًّا لكـن هُـو في الحَقيقَةِ حيٌّ ميِّتٌ، بل الميِّتُ علَى الحقِّ خيرٌ مِن هَذا الَّذي بقي علَى الباطِل.

وقوله: «**وافترى**» يعني كذَب ووجْهُ كَذِبه أنه قال: إن اللهَ لـم يُرِد كذا وأراد كذا، فكَذَب في النَّفْي وكذَب في الإِثْبات:

مثلًا: فِي قوْلِه تعالَى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] قال: إن الله لم يرد اليَدَيْن وأراد النِّعمة، فكذب في النَّفي وكذب في الإِثْبات، وقولُه: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، قال: إنَّ الله لم يستوِ علَى العَرش ولكن استولَى، أو لم يرد العلو وإنما أراد الاسْتِيلاء. فنقول: كذَبت في الأوَّل وفي الثَّاني.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٣٠ أَلَمْ تَرَ اخْتِلَافَ أَصْحَابِ (النَّظَرْ) ... فِيهِ، وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ ذُو (الأَثَـرْ)

٣١ فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بـ(المُصْطَفَى) ... وَ(صَحْبِهِ)، فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَى

الشــرح

لَمَّا ذَكر المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه لا يجوز الرَّدُّ إِلى العُقُولِ في باب الصِّفات، وذَكر تحريمَ التَّأويلِ وأَنَّه استطالةٌ وجُرأةٌ وافتِراءٌ، ذكر دليلًا حسيًّا ملموسًا، فقال:

«**أَلم تر اخْتِلافَ أصحابِ النَّظر فيه**» يعْني ألم تعلم أن أصْحاب النَّظر، والمرادُ بأصْحاب النَّظر أصْحاب الكَلام، الَّذين يرجعون في إِثْبات الصِّفات أو نفيها إِلى العَقْل، فهؤُلاء اخْتلَفوا واضْطَربوا اضطِرابًا كثيرًا عَظِيمًا، حتَّى إن بعضَهم يُوجِب ما يرى الآخر أنه مُستَحيلٌ. فأحدهم يقول: هَذا واجب لله، والثَّاني يقول: هَذا مُستَحيل علَى الله، والآخر يقول: هَذا جائز، وهذا من التَّناقُض فاضْطَربوا اضطِرابًا كثيرًا فيما هم عليه.

ولا ريبَ أنَّ اخْتِلاف الأَقْوالِ واضطِرابَها يدُلُّ علَى ضعفِها وأنه ليْس لها أساسٌ؛ لأنَّ الأَقْوال كلَّما قَوِيَتْ أساساتُها تقاربت؛ ولهَذا تجِدُ المَسَائِل المنْصوصة في القُرْآن أو السنة الخِلاف فِيهَا قَلِيل، وأضرب لك مثلًا بالمواريث، فإن الخِلافَ بين العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في المواريث قَلِيلٌ بالنِّسبة للخلاف في غيره، وذلِك لأن غالب أحْكَامه منصوصٌ علَيْها، والمنصوصُ علَيه لا يختلف النَّاسُ فيه. كذَلِك أهلُ الزَّكاة مثلًا، فأهل الزَّكاة الثمانية لا تكاد تجد خلافًا بين العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فيهم إلا قَليلًا بالنِّسبة للخلاف في المَسائِل الأُخْرى؛ لأن أصْحاب الزَّكاة منصوص علَيْهم، فكلَّما

كانت الأَقْوالُ مؤيدَةً بالنُّصوص كانَ الخِلاف فِيهَا أقل؛ لأنَّ النَّصَّ يجمع أطراف الخِلاف.

أمَّا إذا كانت المسَائِلُ ليست مبنيَّةً علَى نصٍّ ولا علَى أصل فإنَّك ترى فِيهَا الخِلافَ العجيب، ولو شِئْت لقلت: إن الخِلافَ أكثَرُ مِن أصْحابه، فإذا كانوا عشرة اخْتلَفوا علَى خمسةَ عشر قولًا.

فإذا قال قائِل: كيف يكونُ الخِلاف أكْثَرَ من أصْحابه؟!

فنقول: يكونُ للواحِد عدَّة أقْوَال. فإذا كانوا عشرةً وكلُّ واحِد له خمسة أقْوَال صار الخِلاف خمْسين وجهًا.

فأصحابُ النَّظر، الَّذين يدَّعون أنَّهم أصحابُ عُقولٍ وأن غيْرهُم عامة وحشوية وبُلهاء وما أشْبَه ذَلك، هم أكْثَر النَّاس اخْتِلافًا في هَذا الباب، ومَن طالع ما يُنقل عنْهُم رأى العَجَب العُجاب، حتَّى إنَّك لتكادُ لا تتصوَّرُ القولَ مِن شدَّة فسادِه.

فإذا كانَ هَذا حالَ أصحابِ النَّظر فكَيْف يُعْتَمد علَى هؤُلاء فيما هو أساسُ الرِّسالات، وهو معرِفَة الربِّ جَلَّوَعَلَا بأسمائه وصِفاته؟! وكيف نعْتَمد علَى هَذِه الأَقْوالِ المُتناقِضة الَّتي لا تنْبَني علَى أصلٍ؟! ولهَذا فإن المؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ جاء باخْتِلافِ أهْل النَّظر دليلًا علَى فساد أقْوَالهم؛ لأنَّ الاخْتِلاف والاضطِرَاب يدل علَى الفساد.

فإن قيل: مَن هُم أصحابُ النَّظر؟

فالجَوابُ: هُم أصْحاب الكَلام كما يُسمِّيهم أهْل العِلْم، وعلمهم علم الكَلامِ، وسُمُّوا أصْحاب النَّظر لأنَّهم قدَّموا النَّظر علَى الأثر. فهؤُلاء المتكلِّمون -أصحابُ

النَّظر- هُم أكْثَر النَّاس فسادًا واضطِرَابًا في الأَقْوال؛ لأَنَّهم لم يبْنُوا علَى أسسٍ صَحِيحةٍ، وإنَّما بنَوْا علَى وهميَّاتٍ ظنُّوها عقليَّاتٍ، فبَنوا علَيْها عقيدتَهم.

ولعلَّه قد مرَّ بِك أن أساطِينَهم ورُؤساءَهم أقرُّوا بأَنَّهُم علَى ضلال، فمن جملتهم الرَّازي الَّذي يقول: «لقد تأمَّلت الطُّرق الكَلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتُها تَروي غليلًا ولا تشفي عليلًا، ووجدت أقرب الطُّرق طريقَة القُرْآن، أقرأُ في الإِثْبات قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقولَه: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وأقرأُ في النَّفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، ومَن جرَّب مِثل تجربتي عرَف مِثْل معرِفَتي»[(١)].

هذا هو الرَّازي أحدُ أساطِينهم وكُبرائِهم وعلمائهم يقول: هَذِه المناهج والطُّرق ما رأيتها تروي غليلًا ولا تشفي عليلًا، أي، لا تُسْمن ولا تغني من جوع، ويقول: رأيتُ أقرب الطُّرق طريقَة القُرْآن، يعني: طريقَة تحكيم النُّصوص في هَذا البابِ، ثم ضرب مثلًا: أقرأُ في الإِثْبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فأؤمن بأنه اسْتَوى علَى العَرْش، وأقرأُ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠] فأؤمن بأنه في العُلوِّ، وأقرأُ في النَّفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] وهي نفي للتَّمثيل، وأقرأُ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه:١١٠]، وهي نفي للتَّكييف، ومَن جرَّب مِثل تجرِبَتي عرَف مِثْل معرفتي.

ويقول بعضُهم[(٢)]:

نِهَايَــةُ إِقْـدَامِ الْعُقُــولِ عِقَــالُ وَأَكْثَــرُ سَـعْيِ الْعَـالَمِينَ ضَـلَالُ

(١) درء تعارض العَقْل والنقل (١/ ١٦٠).

(٢) هذه الأبيات للفخر الرازي؛ ذكرها في كتابه أَقْسام اللذات، انظر الصواعق لابن القيم (١/ ١٦٧).

وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذًى وَوَبَالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

والقيلُ والقالُ محصولٌ ليْس بجيِّد، فالرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن قيلَ وقال[1]. فهؤُلاءِ بحَثُوا طول عمرهم وما استفادوا إلا قيل وقالوا، وغاية دنياهم أذى ووبال والعياذ باللهِ؛ لأنَّ غاية دُنياهم -نسْألُ اللهَ العافِيَة- الشكُّ والحيرَةُ، فأكْثَر النَّاسِ شكًّا عِند المَوْتِ هُم أهلُ الكَلام؛ لأنَّهم ليْس عنْدَهم عقيدة يبنون علَيْها معبودَهم عَزَّوَجَلَّ، بلْ لا يعرفونه إلا بوهْمِيَّاتهم الَّتي يدَّعون أنها عقليات، فلذلِك إذا جاءت السَّاعة وجاء وقت الامتحان والمحكِّ ضاعوا وما وجدوا حصيلة.

فكانُوا أكْثَر النَّاس شكًّا عِند المَوْتِ، نسْألُ اللهَ العافِيَة، حتَّى إن بعْضهُم يقول: «ها أنا أموت علَى عقيدَةِ أُمِّي»، أمُّه الأمية الَّتي لا تعرف، ورُوِي: «أموت علَى عقيدة عجائِز نَيْسابور»[2]. فرَجعوا إِلَى عقيدة العجائز؛ لأنَّها فطريَّة، وهُم عقيدتهم نظريَّة وهمية في الواقِع.

فإذا نظرْنا إلى هؤُلاء وإِلَى مآلهم وإِلَى أحْوَالهم، -فلن يُمكِننا أبدًا أن نقول إنَّهُم علَى حق وندع الأثر لنظرهم، وكلُّ إنسانٍ عاقلٍ لا يُمْكن أن يتولَّى مثل هؤُلاء ويأخذ من أقْوَالهم؛ لأنَّها أقْوَالٌ فاسدةٌ مُتناقِضةٌ ليْس لها أساسٌ، لا من كتاب الله ولا من سُنَّة رَسوله ﷺ ولا من أقْوَال السَّلف.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال، رقم (٧٢٩٢) ومسلم: كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائِل من غير حاجَة، رقم (١٧١٥).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص:٢٠٨).

والعجيبُ أن الرازيَّ يقولُ: أرواحنا في وحشةٍ من جُسومنا، إلى هَذا الحد: روحُه مستوحشة من جسده، لا تودُّ أن تقرَّ فيه، كأنما يتمنون المَوْت الآن ومفارقَة الروح الجسد الَّذي هي في وحشة منه؛ لأنَّ الإنْسانَ -نسْألُ اللهَ العافِيَة والسَّلامة والثبات- إذا لم يكُن له عقيدَةٌ ضاع، اللَّهم إلا أن يَكُون قلبُه ميِّتًا؛ لأنَّ الَّذي قلبه ميت يكون حيَوانيًّا لا يهتم بشَيْء أبدًا، لكن الإنْسان الَّذي عندَه شيء من الحْيَاة في القلب إذا لم يَكُن له عقيدةٌ فإنَّه يضيع ويهلك، ويكون في قلقٍ دائم لا نهاية له، فتكون روحه في وحشة من جِسْمه.

وقوله: «**وحُسْن ما نحاه ذو الأثر**» نحاه بمَعْنى اتبعه، يعني: ألم تـرَ حُسْن ما اتبعه ذو الأثر؟ والجَواب: أنَّنا نرى ذلك، فنحنُ نُطالِع كُتب هؤُلاء وأقْوَالَهم، ونُطالِع كُتُب أولئك وأقْوَالَهم، فنَجِد أنَّ هؤُلاءِ الأثَريِّين، إذا قالُوا قولًا فإنَّما يقولُون بقولِ الله ورَسولِه، مُطمئِنِّين منشرحةً صدورهم. أما أولئك فهم علَى العَكْس من هذا، دائمًا في صراع قيل وقال، وجدل لا نهاية له، وفرضيات وهمية ليْس لها أصل، فتجدهم في حيرةٍ وقلق.

لكن ما نحاه أهلُ الأثر واتَّبعوه يقرأ أحدُهم كلام الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] (فيقول: سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ يجيءُ كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ فيقول: اسْتَوى سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ علَى عرشه كما يليق بجلاله، ويقرأ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ يقول: له يدان لكنَّها ليست كأيدي المخْلُوقين؛ لأنَّ الله ليسَ كمثلِه شيءٌ، وهَكذَا يقرأُ في القُرْآن والسنة نصوصًا واضِحَةً بيِّنة.

ووالله لو خَلوا من التَّقديرات الَّتي يُقدِّرونها ما وجدوا إلا خيرًا، أيُّ شيء يضير الإنْسانَ إذا قال: أنا أؤمن بأن لله يدين؛ لأنَّ الله أثبتهما لنفسِه، ولكني أؤمن بأنه

لا مثيلَ لهاتين اليدين، فينشرحُ صدرُه، ويستريح من التَّقديرات الَّتي لا أساس لها، ولذلِك تجد أهل السُّنَّة والجَماعة في هَذا الباب هم أرْيَح النَّاس بالًا، وأشرحُهم صدرًا، وأكْثَرُهم اطمئنانًا وأبعدهم إِشْكالًا. أمَّا أن نذهبَ نُقدِّر ونقول: اليد جارحة، والجارحة ممتَنِعة، والجارحة بعضٌ مِن كلٍّ، وما أشْبَه ذَلك. وهذا جِسْمٌ، وهذا عرضٌ، فإِنَّنا سوف نتعب في هذا.

والأَوْلى لنا أن نُؤْمن بأن لله يدًا ونقول: سبحان الله العَظِيم، وبأن له وجهًا وبأن له عينًا، وبأنه مستوٍ علَى العَرْش، وبأنه يجيء يوم القِيامَة، وبأنه ينزل إِلى السَّماء الدُّنيا، إِلى غير ذلِك بدون أن نُقَدِّر تقديراتٍ، فلسنا نحن الَّذين نحكم علَى الله، بل الله هو الَّذي يحكم علَيْنا ولنفسه بما شاء، أمَّا نحنُ فلَيْس لنا إلا التَّسليم في هَذِه الأُمورِ، ولهَذا قال: «**حُسْن ما نحاهُ ذُو الأثر**».

وأنَا أجْزِم جزمًا أنَّك لو تلَوْتَ علَى أحدٍ من العامَّة حديثًا في صِفات الله عَزَّوَجَلَّ، تجِدُه يُسبِّح بلسانه، ويعظم الله بقلبه، ويقشعِرُّ مِن ذلِك جلده، لكن لو تلوْتَه علَى واحِدٍ مِن أهْلِ الكَلام ما أحسَّ بِهذَا أبدًا، بل ذهب يتصوَّر أن الله منافٍ للمخْلُوقِ، ثُمَّ يحاول أن يصرف هَذا النصَّ إِلى معنى يدَّعي أنه معْقُول، وتجده يتعب نفسه، وذاك العامي يسبح ويهلل ويمجد الله، ولا يتعب نفسه. وذاك يذهب يبحث عن القرائن، ولا يكون في قلبه من تعظِيم الله مثل ما يكون في قلب العامي، وهذا أمر محْسُوس، ولهَذا «مَا أُوتِي قَوْمٌ الجَدَلَ إِلَّا ضَلُّوا».

فأنت إذا أخذت النُّصوص علَى ظاهِرها سلمت من كل شَيْء، وعظمت الله حق تعظِيمه، ولن تحتاج إِلى أن تتكلم في ذاتِ الله كأنَّما تشرح جِسْمًا من أجسام الآدميين، كما يوجَدُ عِند بعْض النَّاس الآن، حتَّى إِنِّي رأيتُ كتابًا لبعض النَّاس يسأل:

هل يقال إن الله ذَكَر أو أُنْثى؟ أعوذ باللهِ، أإلى هَذا الحد؟ نسْأَلُ اللهَ العافِيَة.

والله إن هَذا الإِنْسان ليسَ في قلبه تعَظِيم لله عَزَّوَجَلَّ وهو يفرض هَذا الفرض، فتجِدُ مَن يقول: أقم دليلًا علَى أن الله ذكر؟! وتجِدُ مَن يفرض ويقول: هل الله واحِدٌ أو متعدِّد؟ والله يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر:٩]، فنحْنُ هنا جماعةٌ؟! فإِذا أراد الإِنْسانُ السَّلامة فليَدَعْ هَذِه الأَشْياء، فماذا أنت يا ابن آدم بالنِّسبة للسماء وبالنِّسبَة للأرض وبالنِّسبَة للأشجار؟! لستَ بشَيْء، فكَيْف تتكلم في خالِق السَّماوات والأَرْض بأشْيَاءَ ما تكلَّم بها عن نفسه، ولا تحدث بها رَسوله ﷺ، ولا قالها من هم أحْرَص منك علَى الخيرِ وأشدُّ منك تعَظِيمًا لله؛ وهم الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ولما قال الرَّسول ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ**...» إلى آخره[1]، لم يفكر الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كيف ينزِل الله تَعالى وكيف يصعد، بل فكَّرُوا كيف يستغِلُّون هَذا الوَقْت بالاستغفار والدُّعاء والسُّؤال، وهذا هو الَّذي أراده الرَّسول ﷺ منهم، فالرَّسول ﷺ ما أراد منْهُم أن يُفَكِّروا كيف نزل ومتى يصعد وكيف صعد، بل أراد منْهُم أن ينتهزوا هَذِه الفرصة في هَذا الجزء من اللَّيل الَّذي يقول الله فيه: من يدعوني؟ من يسألني؟ من يستغفرني؟

فالمهِمُّ أنَّ الواجِب علَيْنا أن نُعرِض عما قالَه أهلُ الكَلام في هَذا كلِّه، ونحن نُحاجُّهم بكلمةٍ بسيطةٍ وهُم أهل جدَلٍ، فنقول: أَأَنْتُم أعلمُ باللهِ أم الله؟ فإن قالوا:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

نحن أعلم بالله من الله فهم كفرة بذلك. وإن قالوا: الله أعلم، فنقول: ألم يقل عن نفسه كذا وكذا. فلماذا لا تقبلون؟! ولماذا تحاولون الزَّيغ يمينًا ويسارًا؟! والله عَزَّوَجَلَّ وضَّح وبيَّن، وكلامُه أبْيَنُ الكَلام، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء:١٧٦]، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

فالقُرْآن مُبيَّن، والرَّسول ﷺ مبيِّن، ولا يُمْكن أبدًا بحالٍ مِن الأحْوَال أن يُبَيِّن الله لنا كيف نبولُ، وكيف نتغوَّط، وكيف نلبس، وكيف ندْخُل، وكيف نخرُج، وكيف نأكُل، وكيف نشرَب، وكيف ننام، وكيف نستيقظ، ثم يدَعُ البيانَ فِيما يتعلَّق بأسمائِه وصِفاتِه الَّتي هِي زبدةُ الرِّسالة، ونحن إذا لم نعرِف الله ما عبدْنَاه، وإذا عرَفْناه فيجِب أن نعرِفَه كما وصف نفسه، بعيدًا عما أشار المؤلِّفُ إلَيْه من اخْتِلاف أصْحاب النَّظر، فإن هَذا يصدنا عن سبيل الله ويبعدنا كثيرًا.

إذَن بأيِّ شيءٍ يكون: «**حُسن ما نحاه ذو الأثر**»؟ يكون باتباع الآثار، وهذا الحسن يتمثل في طُمأنينَة القلْب، وانشِراح الصَّدر، ورُكود النَّفس، والانبساط، وعدم القلَق، وعدم الحيرة. وكلُّ هَذا موجود -ولله الحمد- فيما نحاه أهل الأثر، حيث يَقولُون: سمِعْنا وأطعنا.

قوله: «**فإنهم قد اقتدوا بالمصْطَفى وصحبه**»: «**فإنهم**» أي: أهل الأثر، «**قد اقتدوا بالمُصْطفى**»، وهو محمَّدٌ رَسولُ الله صلَوات الله وسلامه عليه، فاتَّبعوه ظاهِرًا وباطنًا، ومَن اتَّبع المُصْطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فقد هُدِي إلى صراطٍ مستقيم، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، ومَن وُفِّق لِذَلك فقد وُفِّق لمحبَّةِ الله له، قالَ تَعالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]،

ومَن وُفِّق لِذَلك فقد شُرِح صدُره، قالَ تَعالَى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر:٢٢].

فإذا وُفِّق المسلم لاتِّباع الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في العَقِيدَةِ، والقولِ والعملِ، والفعلِ والتركِ، فقد وُفِّق لكلِّ خير. وقد قال بعْض السَّلف: «لو يعلمُ الملوكُ وأبناء الملوكِ ما نحن فيه لجالدُونا علَيْه بالسُّيوف»[1]. الله أكبر! فإنَّك لو سألتَ أهل الدُّنيا: من أنعمُ النَّاس؟ لقالوا: الملوك وأبناء الملوك. لكنَّ أهل العِبادَة أنعم من هؤُلاء، أنعم، وأسَرُّ بالًا، وأشرحُ صدرًا وأهدأ نفسًا؛ لأنَّهم متصلون باللهِ عَزَّوَجَلَّ في قيامِهم وقعودِهم ومنامهم ويقظتهم، دائمًا مع الله، والله تَعالى معَهُم، فهم أنعمُ النَّاس في الدُّنيا والآخرَةِ، ولهَذا قال: «لو يعلَمُ الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالَدُونا علَيْه بالسُّيوف».

لكن الملوك إذا أخذوا بما أخَذ به هؤُلاءِ صارُوا أنعمَ منهم؛ ولهَذا قال الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشابٌّ نَشَأَ فِي طَاعَةِ اللهِ...**»[2]، فبدأَ هؤُلاءِ السَّبعةَ بالإِمَام العادلِ؛ العادل في معامَلَة الله، وفي مُعامَلَة عبادِ الله.

فالمُهِمُّ أنَّنا نقول: إن الاقتداءَ بالرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فيه كل الخيرِ، فاحرِصْ علَى اتِّباعه ظاهِرًا وباطنًا، في العَقِيدَةِ، والأَقْوالِ، والأَعْمالِ، والأَفْعال والتُّروك، لكن ما فعلَه علَى سبيلِ التعبُّد فإنَّك تفعله عِبادَةً وتقرُّبًا إِلى الله عَزَّوَجَلَّ، وما فعلَه

---

(١) انظر البداية والنهاية (١٣/ ٥٠١)، وتاريخ دمشق (٣/ ٣٠٦، ٣٦٦)، وقائل ذلك هو إبراهيم ابن أدهم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب، الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصَّلاة وفضل المساجد، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

لا علَى سبيل التعبُّد فـإنَّ من النَّاس من يفعلـه لمحبته للرَّسـول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لا للتقرُّب إِلى الله به، بل يفعلُه لأنَّ الرَّسول ﷺ فعلَه، فيحب ما فعله الرَّسول ﷺ فقط لا تعبدًا لله. كما أن الإِنْسان إذا أحبَّ شخصًا تجده يُقلِّده وإن كانَ لا يعتقد أن في ذلِك عِبادَةً وتقرُّبًا إِلى الله عَزَّوَجَلَّ.

ومِن ثمَّ كانَ عبدُ الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يتتبَّع آثار الرَّسول ﷺ حتَّى في غيرِ الأُمور العباديَّة، حتَّى أنَّه كانَ يتحرَّى المكانَ الَّذي نزل فيه الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ليبولَ فيه في الطَّريق فينزل ويبول(١)، لكن هَذِه القَاعِدَة خالفه فِيهَا أكْثَر الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما قال شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ(٢).

ثم قال: «**وصحبه**» صحب الرَّسول ﷺ هم كل من لقي النَّبي ﷺ مؤمنًا به ومات علَى ذلك، ولكن نعلمُ أن الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ طبقاتٌ وليسوا طبقةً واحِدة، كما قالَ تعالَى: ﴿**لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ**﴾ [الحديد: ١٠]، حتَّى إنَّ الرَّسولَ ﷺ قال لخالدِ بن الوليد لمَّا نازعَ عبدَ الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**»(٣)، ففرَّقَ بين خالدٍ الَّذي تأخَّر إسلامُه وبَين عبد الرحمن بن عوف الَّذي يعتبر مِن السَّابقين إِلى الإِسْلام.

---

(١) أخرج ابن سعد في الطبقات (٤/ ١٤٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «ما كان أحد يتبع آثار النبي ﷺ في منازله كما كان يتبعه ابن عمر».

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ: «**لو كنت متخذا خليلا..**»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب تحريم سب الصَّحابَة، رقم (٢٥٤٠).

والمُهِمُّ أنَّ الصحب طبقاتٌ؛ طبقاتٌ في الصُّحبة، وطبقاتٌ في الهِجرة، وطبقاتٌ في العِلْم، وطبقاتٌ في كل شَيْء، ولا يوجَدُ أحدٌ من الصَّحابة أفضل من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنَّ الله تَعالى نصَّ علَى صُحبَتِه في القُرْآن الَّذي يُتلى إِلى يوم القِيامَةِ، قالَ تَعالَى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، فأثبتَ الصُّحبَة له، وأثْبتَ المعيَّة الخاصَّة له مع الرَّسول ﷺ، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠].

ثُمَّ يليه بلا شكٍّ عُمرُ بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذي اختاره أبو بكر، ونحن نُشْهد الله عَزَّ وَجَلَّ أن أبا بكر أشد النَّاس أمَانَة وأصدَقُهم فراسةً، فهُو أشد النَّاس أمانَة لأنَّنا نعلمُ أنَّه لو كانَ الرجل يريد الخِيانَة ما ولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولوَلَّى أحدَ أبنائِه أو أحدَ قومِه، لكنَّه أمين علَى هَذِه الأُمَّة، فأدى الأَمَانَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيًّا وميتًا.

ونعْلَمُ أنَّه أصدقُ النَّاس فراسةً؛ لأنَّه ولَّى علَيْهم من هو خير النَّاس بعدَه، فالنَّبي ﷺ كانَ دائمًا يقول: «**ذَهَبْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَجِئْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»(١)، ودائمًا يقتَرِن اسمُ هذين الرجلين باسم الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ولهَذا شاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بحكْمَته أن يكونَ هؤُلاءِ الثَّلاثةُ قُرناءَ في الحَياة وفي المَمات، فقبورُهم في مكان واحِد، ويومَ القيامَةِ يقومون من قبورهم قيام رجلٍ واحِدٍ، وهَذِه هي الميزة والفَضيلَة.

والمُهِمُّ أن الصَّحب يختلفون، لكن علَى كُلّ حَالٍ لا أحدَ يُساوِي الصَّحابة

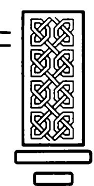
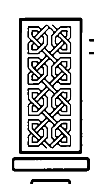
---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٨٥)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في فضل الصُّحْبةِ أبدًا، أمَّا في العِلْم فربَّما يُوجَد من التَّابعين من هو أعلمُ مِن بعْض الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فإنَّ هَذا الرَّجل الأعرابي لو جاء للرَّسول ﷺ، وآمن به وأخذ منه ما أخذ من الشَّريعَة وانصرَف إِلى قومه ولم يأت إِلى المدِينَة للتعلم لا شكَّ أن من التَّابعين من هو أعلم منه، ولكن الصُّحْبة الَّتي هي رؤية النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مع الإِيمان به لا توجد في غير الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال: «**فاقنع بِهذَا وكفى**»، ونقولُ للمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمْعًا وطَاعَة، نقنع بِهذَا إن شاء الله تعال، ونسألُ الله تَعالى أن يميتنا عليه، «**اقنع بهذا**» أي: باتِّباع آثار المُصْطفى صلَوات الله وسلامه علَيْه وصحبِه، «**وكَفى**» أي: كفى عن كلِّ شيءٍ، كفى عن أهل النَّظر، وعن مجادلَاتِهم، وعن معْقُولاتِهم الَّتي هِي وهْمِيَّاتٌ، ففي هذين البيتَيْن أكبرُ دليلٍ علَى بطلان ما علَيْه أهل النَّظر، وأكبر دليل علَى صحة ما علَيْه أهل الأثر. والله أعلم.



الباب الأول: في معْرِفَة الله تعالى

٣٢ أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى العَبِيدِ (مَعْرِفَةُ الإِلَهِ) بِالتَّسْدِيدِ

٣٣ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ لَا نَظِيرُ لَهُ، وَلَا شِبْهٌ، وَلَا وَزِيرُ

الشرح

قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**الباب الأول**» والَّذي مضَى من هَذِه العَقِيدَة (المقدمة)[1].

قال: «**في معْرِفَة الله عَزَّوَجَلَّ**» معْرِفَةُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ نوعانِ: معْرِفَةُ ذاتِه بالوُجُود، ومعْرِفَةُ صِفاته، ومعْرِفَةُ ذاتِه في الكُنْه والحَقيقَة، ومعْرِفَة صِفاته كذَلك، يعني نقول: هي قسمان: معْرِفَةُ وجودٍ ومعانٍ، ومعْرِفَة كُنْهٍ وَحَقِيقَةٍ.

أما معْرِفَة الوُجُود والمَعانِي فهَذا هو المطلوب مِنَّا، وأمَّا معْرِفَةُ الكُنه والحَقيقَة فهَذا غيرُ مطلوب مِنَّا؛ لأنَّه مُستَحيلٌ، فلا أحد يعرف حَقِيقَة ذات الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ولا حَقِيقَة صِفاته، والوصول إِلى ذلِك مُستَحيل، فمُستَحيل أن تعرف اللهَ عَزَّوَجَلَّ في حَقِيقَةِ ذاتِه.

فالإِنْسانُ تعرِفُ حَقِيقَةَ ذاتِه، فهُو لحمٌ ودمٌ وعظْمٌ وباقي مكونات الجِسْم، لكن الرب عَزَّوَجَلَّ لا تعرِفُ عنه هذا، وصِفات الإِنْسان كذَلِك تعرف حقيقتَها وكُنْهَها الَّتي هي عليه، فتعرِفُ وجه الإِنْسان؛ وتعرِفُ العين؛ وتعرِفُ القدمَ؛ وتعرف

(١) انظر (ص:٩٩-١٥٧).

اليدَ؛ وتعرف الأصابعَ، لكن صِفات الله عَزَّوَجَلَّ لا تصل إِلى حقيقتها وكنهها، والمطلوبُ إذَن معْرِفَة الذَّات بالوُجُود ومعْرِفَة الصِّفات بالمَعانِي، أمَّا معْرِفَةُ الكُنْه والحَقيقَة فهذَا مما لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

فصارَ قولُ المؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ في معْرِفَةِ الله لا بُدَّ فيه من هَذا التَّسديد.

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى العَبِيدِ (مَعْرِفَةُ الإِلَهِ) بِالتَّسْدِيدِ

فأولُ واجبٍ علَى الإِنْسان أن يعرف الله، والمُراد أول واجب لذاته، وأمَّا أولُ واجبٍ لغيرِه فهُو النَّظر والتدبُّر الموصِل إِلى معْرِفَة الله. فالعُلَماءُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ قالوا: أوَّل ما يجِب علَى الإِنْسانِ أن ينْظُر، فإِذا نظر وصلَ إِلى غايَةٍ، وهي المعْرِفَة، فَيكُونُ النَّظر أولَ واجبٍ لغيره، والمعْرِفَة أول واجب لذاته.

وقال بعْض أهْل العِلْم: إنَّ النَّظر لا يجِب لا لغيْرِه ولا لذاتِه؛ لأنَّ معْرِفَةَ الله عَزَّوَجَلَّ معلومةٌ بالفِطرة والإِنْسان مجبول علَيْها، ولا يجهل الله عَزَّوَجَلَّ إلا من اجتالَتْه الشَّياطين، ولو رجَعَ الإِنْسانُ إِلى فطرتِه لعرَف اللهَ دونَ أن ينظر ويُفكِّر.

قالوا: ودليل ذلِك قول النَّبي ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»[1]، ولقولِ الله تَعالى في الحَديث القدسي: «**إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ**»[2]، فصارَ الصَّارفُ عن مُقتضى الفِطْرة حادثًا واردًا علَى فطرةٍ سليمةٍ.

فأوَّل ما يولَـد الإِنْسان يولَد علَى الفِطْرة، ولو تُرِك ونفسَه في أرضٍ بريَّة ما

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟.. رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود علَى الفطرة وحكم موت..، رقم (٢٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها...، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا...، رقم (٢٨٦٥).

عبد غير الله، ولو عاشَ في بيئة مُسْلِمة ما عبدَ غيرَ الله، وحينئذٍ تكون عبادته لله، وإذا عاشَ في بيئةٍ مُسلِمة يكون المقوِّمُ لها شيئَين هما الفِطْرة والبيئة، لكن إذا عاش في بيئةٍ كافرةٍ فإنَّه حينئذٍ يحدُث علَيْه هَذا المَانِعُ لفطرَتِه من الاستقامة، لقولِ النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»(١).

إِذَنْ معرِفةُ الله عَزَّوَجَلَّ لا تحتاجُ إلى نظرٍ في الأصْل، ولهَذا نجِدُ عوامَّ المُسلِمين ما فكَّروا ونظروا وقرَؤوا في الآيات الكَوْنية والآيات الشَّرعيَّة حتَّى عرفوا الله، بل عرَفُوه بمُقْتضى الفِطْرة، ولا شكَّ أن للبيئة تأثيرًا لكنهم لم ينظروا، بل إن بعضَ النَّاس -نسْأَلُ اللهَ العافِيَة- إذا نظَر وأمعن ودقَّق وتعمَّق وتنطَّع ربما يهلِك، كما قال النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»(٢).

فالصَّحيح إذن ما قالَه المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ أوَّلَ واجبٍ معْرِفَة الله، وأمَّا النَّظر فلا نقولُ إنه واجب، لكِن لو فُرِض أن الإنْسان احتاج إلى النَّظر فحينئذٍ يجِب علَيْه النَّظر، مثل لو كانَ إيمانُه فِيه شيءٌ مِن الضَّعف ويحتاج إلى تقويَةٍ؛ فحينئذٍ لا بُدَّ أن ينْظُر، ولهَذا قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف:١٨٥]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المُؤمنون:٦٨]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩].

فإذا وجد الإِنْسان في إيمانِه ضعفًا حينئذٍ يجبُ أن ينْظُر، ولكِن لا ينظر من زاويَةِ الجدَل والمعارَضات والإيرَادات؛ لأنَّه إن نظَر مِن هَذِه الزَّاوية يكونُ مآلُه الضَّلال

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟... رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود علَى الفطرة وحكم موت...، رقم (٢٦٥٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

والضَّياع، ويُورِد علَيْه الشَّيْطان من الإشْكالات والإيرَادات ما يقِفُ معَها حيرانَ، لكِن ينْظُر مِن زاوية الوُصول إلى الحقيقَة، فمثلًا إذا نظَر إلَى الشَّمس -هذا المخْلُوقُ العَظِيمُ الكَبير الوهَّاج- فلا يقُلْ: مَن الَّذي خلقه؟ خلَقه الله. فمن خلق الله؟ فهذَا لا يَنْبغي، بل يقولُ: خلقه الله، ويقف؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ أمرنا أن ننتهي إذا قال لنا الشَّيْطان: من خلق الله؟ لنقطع التَّسلْسل؛ لأنَّك لو قلت: من خلق الله؟ وقلت مثلًا: خلقه شيء ما، سيقول لك الشَّيْطان: فمَن خلق هَذا الشَّيء؟ ثم تتسلسل إلى ما لا نهايةَ له، وتضيع في البَحْر الَّذي لا ساحل له.

فالحاصِل: أنَّ النَّظر لا يحْتَاج إلَيْه الإنْسانُ إلا عِند الضَّرورة كالدواء، فإذا ضعف إيمانه أو رأى من نفسه ضعفًا فلينظر، وإلَّا فمعْرِفَةُ الله مركوزة في الفطر.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**معْرِفَة الإله بالتَّسديد**» أي: بالصَّواب، لكن ما هو الطَّريق إلى معْرِفَةِ الله عَزَّوَجَلَّ؟ الطَّريق: قلنا بالفِطْرة قبلَ كل شَيْء، فالإنْسان مفطور علَى معْرِفَةِ ربه وأن له خالِقًا، وإن كانَ لا يهتدي إلى معْرِفَة صِفات الخالِق على التَّفصيل، لكن يعرف أن له خالِقًا كاملًا من كل وجه.

ومِن الطُّرق الَّتي تُوصِل إلى معْرِفَة الله عَزَّوَجَلَّ الأُمور العَقْليَّة، فإنَّ العَقْلَ يهْتدي إلى معرفَة الله إذا كانَ القلبُ سليمًا من الشُّبهات، فينظر إلى ما في النَّاسِ مِن نعمة فيستدلُّ بِه علَى وُجود المنعم، وعلى رحمة المنعم؛ لأنَّه لولا وجودُ المنْعِم ما وُجِدَتِ النِّعم، ولولا رحمته ما وُجدت النِّعم.

وينظرُ إلى إمْهال الله عَزَّوَجَلَّ للعاصين فيستدلُّ بِه علَى حِلْم الله؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر:٤٥]، وصَدَق الله، لَو أنَّ الله آخذَ النَّاس بما كسَبُوا ما ترك علَى ظهرِها مِن

دابَّةٍ؛ لأنَّ أكثَر النَّاس في النَّار، فلو أرادَ اللهُ أن يُؤاخِذَهم بأعمالهم ما تَرك ما علَى ظهرِها من دابَّةٍ.

وننظر في السَّماوات والأَرْض فنستدلُّ بِه علَى عظمَةِ الله وقُدرَتِه؛ لأنَّ عِظَم المخْلُوقِ يدلُّ علَى عِظَم الخالِق، وهَكذَا.

ونستدلُّ أيضًا على معرِفَة الله تعالَى بإجابَة الدُّعاء، فالإِنْسانُ يدْعو فيستَجيب الله دعاءَه، فنعرِف بِهذَا وُجودَ الله، وقدْرَة الله، ورحْمَة الله، وصِدْق الله عَزَّوَجَلَّ، قالَ تَعالَى: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [غافر:٦٠]، إِلى غَيْر ذلِك مما تستلزِمُه إجابَةُ الدُّعاء.

ومن الطُّرق الَّتي يستدل بها الإِنسان علَى معْرِفة الله الواقِعُ، فأخْذُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ للكافرين بالنَّكبات والهزائِم تدُلُّ علَى أن الله شديد العِقاب، وأنَّه من المجرمين منتقمٌ، ونصْرُ الله لأولياِئِه يدُلُّ علَى أنه عَزَّوَجَلَّ ينْصُر مَن شاء مِن العباد، وأنه قادرٌ علَى ذلِك ولو كثُرَتْ خُصومهم.

ثم إنَّ المُرَاد بالمعْرِفَة ما يترتَّب علَيْها من التَّصديق والقَبُول للأوامِر والإِذْعان لها، وأمَّا مجرَّد المعْرِفَة بدون أن يرْكَن الإِنْسان إِلَيْها ويقول بمُقتضاها فإنَّها لا فائِدَة منْها؛ لأنَّه حتَّى الكُفَّار يعرفون الله.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**بأنَّه واحِد**» بأنه: أي الله عَزَّوَجَلَّ واحِد، واحِدٌ في ذاتِه وصِفاته وأحْكَامِه الكَوْنيَّة والشَّرعيَّة، فهُو واحِدٌ في ذاتِه لا نظيرَ له ولا شِبْه ولا وزير، وواحدٌ أيضًا في رُبوبيَّتِه، فلا أحد يتصرَّف معه، ولا أحد يملك معه، ولا أحدَ يعينه، بل لا أحدَ يشْفَع عنده إلا بإذنه لكمال سلطانِه.

وكذَلِك هُو واحِدٌ في ألوهيَّته، فلا يُعبَد إلا هو عَزَّوَجَلَّ، ولا يُتألَّه إلا إليه، ويجب أن يصرف الإِنْسان حبَّه وتعَظِيمه كلَّه لله عَزَّوَجَلَّ، فلا يحب إلا ما يحبُّه الله، ولا يرْضى إلا بما يُرضي الله، ويكْرَه ما كرهَه الله، ويبغض ما أبغضه الله، حتَّى يكون قلبه كله وإرادته لله عَزَّوَجَلَّ، فيوحِّد الله في القصد والعِبادَة.

كذَلِك هو واحِدٌ في صِفاته، فلَيْس له نظيرٌ في صِفاته، لا الصِّفات المعنويَّة ولا الصِّفات الخبريَّة، لا الذَّاتيَّة اللَّازمة ولا الفعليّة المتعلِّقَة بمَشيئَتِه عَزَّوَجَلَّ.

قوله: «**بأنه واحِد لا نظير له ولا شبه**» النَّظير: يعني المماثل والمشابه، وعليه فقولُه: «**ولا شبه**» مِن باب عطْف المتماثِلَيْن أو المترادِفَيْن، كقول الشَّاعر[1]:

فَـأَلْفَى قَوْلَـها كَـذِبًا وَمَيْنًـا

فالكذب والمين معْنَاهما واحِدٌ وإن اختلفا في اللَّفظ، وكذَلِك النَّظير والشبه معْنَاهُما واحِد وإن اختلفا في اللَّفظ، وهذا من باب التَّوكيد اللَّفظي.

وقوله: «**ولا شِبْه**» سبق أن الأَوْلى أن يُعبِّر بقوله: «**لا مِثْل**» للوُجوه الثَّلاثة السَّابقة. فالله تَعالى لا نظِير لـه في ذاتِـه ولا شبيهَ له في ذاتِـه، وكذَلِك لا شبيه لـه في صِفاتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وفي أفعاله، قالَ تَعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقوله: «**ولا وَزِير**» الوزير: أي المعِين، ومنه قوله تَعالى عن موسى: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى﴾ [طه:٢٩]، وهِي مأْخُوذَةٌ مِن المؤازَرَةِ وهي المعاوَنة. فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ليْس له أحدٌ يُعِينه؛ لأنَّه قادرٌ علَى كلِّ شيء، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا

---

(١) عَجُز لبيت لعديِّ بنِ زيدٍ. انظر نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص:٧٠)، ولسان العرب (مين).

أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٢]، وقَد أشارَ الله تَعالى إِلى هَذا المعْنى في قولِه: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣]، فهُمْ لا يمْلِكون مثقالَ ذرَّةٍ في السَّماوات ولا في الأرْض علَى سَبيل الاسْتِقْلال، وما لهم فِيهما مِن شِرْك علَى سَبيل المشاركة، والفرقُ بَين الاستقلال والمشاركة واضحٌ. فمثلًا هَذا لي أنا مستقلٌّ به، وهذا بيني وبينك أنا شريكٌ فيه. فهم لا يملكون شيئًا علَى سبيل الاسْتِقلال، ولا علَى سبيل المشاركة مع الله عَزَّوَجَلَّ، و﴿وَمَا لَهُۥ﴾ أي: ما لله ﴿مِنْهُم﴾ من هؤُلاء المدعوين ﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ أي: معين، فهم لا يُعاوِنون الله بشَيْء.

ثم مع ذلِك لا تسْتَطِيع هَذِه الآلهةُ أن تشفع، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٣]، وبنَفْي هَذِه الأُمور الأَرْبَعة تنقَطِع الأسبابُ الَّتي يتعلَّق بها المُشرِكُونَ؛ لأنَّ غايةَ ما يتعلَّقون به أنَّهم يَقولُون: إنَّما نعبدُهم ليقرِّبونا إِلى الله زُلْفى، فقطع الله كلَّ سبب.

فإن قال قائِل: أليس هُناكَ ملائكَةٌ موكَّلون بحفظ أعمالِ بني آدم، وملائكةٌ موكَّلون بالقطر، وملائكةٌ موكَّلون بالنَّبات، وملائكةٌ موكَّلون بالحفظ العام لبني آدم؟

فالجَوابُ: بلى هَذا موجود، لكن لم يوكِّلهم الله تَعالى استعانةً بهم، بل وكَّلهم الله بذلِك ليُبيِّن عظمتَه وكمالَ سُلطانِه، كما أن المَلِكَ في الدُّنيا -ولله المثل الأَعْلى- له من يتولَّى شُؤون مملكته، لكن الملُوك في الدُّنيا يفْعَلون ذلِك لقصورِهم وعدَم إحاطتِهم، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا، إنما فعل ذلِك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليُظْهِر عظمة ملكه

وسلطانه، وأنه المدبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن له جنودًا لا يستَعِين بهم، ولكن يمتَثِلُون بأمره ويكلِّفُهم عَزَّوَجَلَّ بما شاءَ، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر:٣١]، ولكن ليسوا جنودًا يُعِينونَه كجنود الملوك في الدُّنيا، بل جنودٌ تظهر بهم عظمتُه وكمالُ سلطانِه.



قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٣٤ (صِـــفَاتُهُ) كَذَاتِـــهِ قَدِيمَـــهْ (أَسْـــمَاؤُهُ) ثَابِتَـــةٌ عَظِيمَـــهْ

٣٥ لكنَّهـــا فِي الحَـــقِّ تَوقِيفِيَّـــهْ لَنَـــا بِـــذَا أَدِلَّـــةٌ وَفِيَّـــهْ

الشـــرح

قوله: «**صِفاته كذاته قديمه**» صِفاته: مبتدأٌ، والخَبرُ: قَدِيمة، كذاتِه: حال، يعني: صِفاتُه حال كونِها كذاته قديمة.

والصِّفات: هي ما يتَّصف به الموصوف.

وقول المؤلِّف: «**صِفاته قديمه**» مجمل يَحْتَاج إِلى تفْصيل، فالصِّفات بالنِّسبَة لله عَزَّوَجَلَّ ثَلاثَة أَقْسام: صِفاتٌ ذاتيَّة، وصِفاتٌ فعليَّة، وصِفاتٌ خبريَّة.

١- **الصِّفات الذَّاتيَّة**: هي صِفات المَعانِي الثَّابِتة لله أزلًا وأبدًا، مثل الْحيَاة، والعِلم، والقُدرة، والسَّمع، والبَصر، والعِزَّة، والحِكْمة، إِلى غيرِ ذلِك وهي كَثيرَة، فهَذِه نُسمِّيها صِفاتٍ ذاتيَّةً؛ لأنَّه متصف بها أزلًا وأبدًا ولا تفارق ذاتَه.

٢- **الصِّفات الفِعليَّة**: هي الَّتي تتعلَّق بمَشيئَتِه، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، مثل الاسْتِواءِ علَى العَرش، والنُّزول إِلى السَّماء الدُّنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفَرَح بتوبة التَّائب، والضَّحك إِلى رجلين يقتلُ أحَدهُما الآخرَ كلاهما يدخل الجنَّة، والغَضَب علَى الكافرين، والرِّضا للمُؤمِنين، وغيرها، فهَذه نُسمِّيها صِفاتٍ فعليَّةً؛ لأنَّها من فعله، وفعلُه يتعلَّق بمَشيئَتِه.

لكن هَذا القِسْم من صِفات الله آحادُه حادِثةٌ، تحدُث شيئًا فشيئًا، وأمَّا جنس الفعلِ فإنَّه أزليٌّ أبديٌّ، فجِنس كون الله فعَّالًا -أي جنس الفِعل في الله عَزَّوَجَلَّ- أزليٌّ،

فلم يزَل ولا يزال فعَّالًا، لم يأتِ وقتٌ مِن الأوقات يكون الله تَعالى معطَّلًا فيه عن الفعل، فإنَّ الله لم يزَل ولا يزال فعَّالًا لما يريد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

لكن نوع الفِعل أو آحاده هِي الَّتي تكون حادثةً، مثلًا الاسْتِواء علَى العَرْش نوعٌ من أنواع الفِعل، وهو حادِثٌ لأَنَّه كانَ بعْدَ خلق العَرْش، كذَلِك النُّزول إِلى السَّماء الدُّنيا نوعٌ مِن أنواع الفِعل، وهو حادِثٌ لأَنَّه كانَ بعدَ أن خلَق السَّماء الدُّنيا، كذَلِك الرِّضا والغَضَب نوعٌ من أنواع الفعل، وهو حادث لأَنَّه إذا فعل العَبْد فعلًا يقْتَضي الرِّضا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإذا فعل فعلًا يقْتَضي الغَضَب غضب الله عليه.

فهَذِه تُسمَّى الصِّفات الفعليَّة، وربما تسمَّى الأَفْعال الاختياريَّة؛ لأنَّ هَذِه الأَفْعال تتعلَّق بمَشيئَة الله تَعالى واختيارِه، قالَ تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، لكِن -كما سبق- كلُّ صِفَةٍ فعليَّةٍ فإنَّها حادثةُ النَّوع أو الفَرْد، لكنَّها قديمةُ الجِنْس، فمثال النَّوع الاسْتِواءُ علَى العَرْش، والنُّزولُ إِلى السَّماء الدُّنيا فهَذا نوعٌ، لكن نزوله كلَّ ليْلَة فهَذا فردٌ، لأنَّ نزوله اللَّيلة ليْس هو نزوله البارحة.

٣- الصِّفات الخبَريَّة: وهِي الَّتي نعتمد فِيهَا علَى مجرَّد الخبر، وليست من المَعانِي المعْقُولَة، بَل هي من الأُمور المدرَكة بالسَّمع المجرَّد فقط، ونظيرها أو نظير مُسمَّاها بالنِّسبة إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ، مثل اليد، والوجه، والعين، والقدم، والإصبع، فهَذه نُسمِّيها الصِّفات الخبريَّة؛ لأنَّها ليست معنًى مِن المَعانِي، فاليدُ غير القوَّة، فالقوَّة معنًى، واليدُ صِفةٌ مِن نوع آخر. مُسمَّاها بالنِّسبَة إلينا أبعاضٌ وأجزاءٌ، فاليَد بعضٌ منَّا أو جزءٌ منَّا، والوَجْه كذَلِك والعين كذَلِك.

ولكن بالنِّسبَة لله لا نقول أنها جزء أو بعض؛ لأنَّ البعضيَّة والجزئية لم ترد بالنِّسبَة إِلى الله لا نفيًا ولا إِثْباتًا، ولهَـذا نقـولُ لمن قال: إنَّ الله واحِـدٌ لا يتجـزَّأ ولا يَنقِسم وما أَشْبَه ذَلك، نقول: هَذِه ألفاظٌ بدعيَّةٌ. فلَيْس هُناكَ دليلٌ علَى أن تَصِف الله بِهذَا النَّفي، أنت لستَ أعلمَ باللهِ من الله، ولا أعلم باللهِ من رَسول الله ﷺ ولا أعلم باللهِ من أصْحاب رَسول الله ﷺ، فما قال واحِدٌ منْهُم قط: إنه لا يتبعَّض ولا يتجزأ، فاحبِسْ لسانَك عما حبسوا ألْسِنتَهم عنه، ولا تتكلَّم بأشْياء فارِغَة، وليس هُناكَ داعٍ لأن تقول: لا يتجزَّأ، فلا أحدَ يتصوَّرُ أنَّ الله تَعالى -وله الحمد والفضل- يتجزَّأ، لا أحد يتصور هَذا حتَّى تنفيَه، فدَع ذلك، وإنما يُنفى مثل هَذا الكَلام لو أن أحدًا قالَه، أمَّا ولم يقُلْه أحدٌ فلَيْس له داعٍ، بل يقال: لله يد، وله وجه، وله عين، ودع عنك: لا يتجزأ ولا يتبعَّض، فلم يتعبَّدْنا الله بهذا، ولا ورَدَ عن الله أنه يتبعَّضُ أو يتجزَّأ، أو لا يتبعَّض ولا يتجزَّأ، بل قالَ تَعالَى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٦]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقالَ تَعالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١-٢].

وكلُّ هَذا لم يرِد، ومَا لم يَرِد فالأدبُ مع الله ورَسوله أن نُمْسِك عنه، قالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات:١]، فلو نَفَيْتَ ما لم ينْفِه اللهُ عن نفسِه فقَد تقدَّمْت بين يدَي الله ورَسولِه، ولو أثبَتَّ ما لم يُثْبِتْه فقد تقدَّمت بين يدي الله ورَسوله.

فالحاصِل أن الصِّفات الخبَريَّـة هـي الَّتي مُسمَّاها أبعاضٌ وأجزاءٌ لنا، لكـن بالنِّسبَة للهِ فلا نقـولُ أنَّه بعضٌ أو جزء؛ لأنَّ إِثْبات البعضيَّة أو الجزئيَّة، أو نفـي البعضيَّة أو الجزئيَّة بالنِّسبَة لله من الأَلْفـاظ المبتَدَعـة الَّتي يجب علَى الإِنْسان أن

يتحاشاها، فلم يتعبَّدْنا اللهُ لا في كتابِه ولا علَى لِسان رَسولِه بأن نُثْبِت البعضيَّة أو ننْفي البعْضِيَّة، ونحْن نُؤمن بأنَّ اليَد غيرُ الذّات؛ يدُ الله غيرُ ذاتِه؛ ووجه الله غير ذاتِه، فهُو شيْءٌ آخَر زائد عن الذّات، وقد يُعبِّر الله تَعالى عن نفسِه بوَجْهه، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، ونحن لا نُنْكر الوَجْه ولا نُنْكر أن يُعبِّر به عن النَّفس.

وهَذه مع أنَّها صِفاتٌ خبريَّة، فهِي في نفس الوَقْت صِفات قديمةٌ؛ لأنَّ الله تَعالى لم يَزَل ولا يزالُ متصفًا بها، وصِفاتُ الله الذَّاتيَّة والخبريَّة كلها قديمة، أمَّا صِفاته الفِعليَّة فهي قديمةُ الجِنس، حادثَةُ النَّوع والآحاد؛ لِذَلك فإِطْلاقُ الوَصْف علَى صِفات اللهِ بأنَّها قديمةٌ ليْس بصَحِيح.

وقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كذاتِه**» أي: ذات الله تعالى.

فأصْلُ الذَّات كلمةٌ مولَّدةٌ بالمعْنى المرادِ بها؛ لأنَّ المُرَاد بها عندَ القائِلين -كلمة ذات وصِفات- أرادوا بِها: النَّفس، فذاتُ الإِنْسان يعني نفس الإِنْسان، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يُعبِّر عن نفسه بالذَّات، إنَّما عبر عن نفسه بالنفس، فقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨]، وقال عَزَّوَجَلَّ عن عِيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦]، وأصْلُ الذَّات في اللُّغة العربيَّة بمَعْنى صاحِبة، فيقال مثلًا: ذاتُ علم، ذات قُدرة، ويقال لامرأة: ذات جمال، فهِي ذات بمَعْنى صاحبة تضاف إِلى صِفَةٍ، نقلَها المتكلِّمون من كونِها تُضاف إِلى صِفَةٍ وجعلُوها اسمًا للموصوف.

فقالوا: كلُّ موصوفٍ قائمٌ بنفسِه فهُو ذات، فمثلًا أصْلُ (ذات الله) يعني ذاتُ الألوهيَّة، فنقلوا كلمةَ ذاتٍ إِلى الشَّيء القائِم بنفْسِه وقطعوه عن الإِضافة،

ولم تكُنْ مِن كلام العرَب، ولا يعرِفُها العرَب بِهذَا المَعْنى؛ أي بأنَّها قائمة مقام النفس. لكن هُم لما قالوا: «ذاتُ علم»، قالوا: إن (علم) صِفَة، و(ذات) موصوفٌ، فأطلقوا علَى الموصوف اسمَ ذات، فقالوا: الذَّات والصِّفات بدل الله وصِفاته، لكن لا مُشاحَّة في الاصْطلاح، فإنَّ العُلماء رَحِمَهُمُاللَّهُ تقبَّلُوا هذا، وصاروا يَقولُون: ذات وصِفات، صِفات الذَّات وصِفات الأَفْعال، وإلَّا فهي في الأَصْل ليست من كلام العرب.

وذات الله تَعالى قديمة، والقَدِيم عِند المُتكلِّمين هو الَّذي لا ابْتِداءَ له، وليس هو القَدِيم في اللُّغة العَربيَّة، بل القَدِيمُ في اللُّغة العَربيَّةِ هو ما سبَق غيره، ولو كانَ حادثًا، أمَّا القَدِيمُ عندَ المتكلِّمين فهُو الَّذي لم يُسْبَق بعدَمٍ، بل دائمًا وأبدًا موجودٌ، فالَّذي لا أوَّل له -أي: لم يُسْبَق بعدمٍ- هو القَديم عِند المُتكلِّمين، لكن اللُّغة العَربيَّة تقول: إن القَديم ما تقدَّم غيرَه ولو كانَ حادثًا، ومنْه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩].

وصِفاتُ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ كلُّها كمال، سواء كانت مطلقةً أو مقيدة، فما كانَ كمالًا محضًا فهُو مطلَق -أي: في كلِّ حالٍ- وغير مقيد، وما كانَ كمالًا في حال دون حال فهُو مقيدٌ.

فمثلًا الخلقُ والرِّزْق والكَلامُ وما أشْبَه ذَلك، هَذا كمالٌ مطلَق، فيوصَف اللهُ بِه علَى الإطْلاق، فيقال: إن الله متكلِّمٌ رازقٌ خالِقٌ، وما أشْبَه ذَلك.

وما كانَ كمالًا في حالٍ دُونَ حالٍ فإنَّه لا يجوزُ إطْلاقُه علَى الله، وإنَّما يُوصَف به مقيَّدًا، مثل المكْر، والخديعة، والاسْتِهزاء، والكَيْد، فهَذا يكون كمالًا في حالٍ ونقصًا في حالٍ، فلا يُوصَف الله به إلا علَى وجه الكمال.

فالمكْرُ مثلًا لا يجوز أن تَصِف اللهَ بالمكر علَى سبيلِ الإِطْلاق فتقول: إن الله ماكِر، فهَذا حرامٌ؛ لأَنَّه يُفهَم من ذلِك النَّقص والعَيب، فإنَّ المكر عِند الإِطْلاق صِفَةُ قَدْحٍ وذَمٍّ، لكنَّه عِند المقابَلة يكون صِفَةَ مدحٍ، فتقول: إن اللهَ يمْكُر بمن يمْكُر بِه وبرسله، وهنا صارَ المكْر صِفَةَ كمالٍ ومدْحٍ، أي أَنَّه أعلَى مِن مكر أعدائه.

كذَلك إذا وصفت المكرَ بما يدلُّ علَى الكمالِ فلا بأس، مثل أن تقول: الله خير الماكرين، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠].

وكذَلِك الخِداع لا يجوز أن تصِف الله بأنه خادِعٌ، أو من صِفاته الخداع علَى سبيل الإِطْلاقِ، لكن يجوزُ أن تصِفه به علَى سبيل المقابَلة، فتقول: إن الله تَعالى يخْدَع المنافِقين، أو خادِعُ المُنافِقين، أو خادِعٌ مَن يخدعه، أو ما أَشْبَه ذَلك؛ لأَنَّها في هَذِه الحالِ تكونُ صِفَةَ كمال، ولا يجوز أن تصِفَه بها علَى سبيل الإِطْلاق؛ لأنَّها تحتمل معنًى صَحِيحًا ومعنًى فاسدًا.

أَمَّا ما كانَ نقصًا من الصِّفات فإنَّه لا يدخل في صِفات الله عَزَّوَجَلَّ أبدًا، وإنَّما جاء الكَلامُ علَيْه في التَّقسيم من أجل الحصر، فصِفات النَّقص لا تدخلُ في صِفات الله تَعالى أبدًا، لا علَى سبيل الإِطْلاق؛ ولا علَى سبيل التَّقييد، مثال ذلك: الخيانَة، فالخيانَة لا تدْخُل في صِفات الله؛ لأَنَّها ذمٌّ وقدْحٌ بكل حال، ولهَذا قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»[1]، وقال: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»[2]، فأَذِن في الخُدعة

(١) أخرجه أبو داود: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، رقم (٣٥٣٥)، والترمذي: أبواب البيوع، باب، رقم (١٢٦٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجِهَاد والسير، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٩)، ومسلم: كتاب الجِهَاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠).

في محلها وهو الحرب، ونهى عن الخِيانَة في محلها.

مع أن الإِنْسانَ قد تسوِّل له نفسُه أن يخونَ مَن خانه؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة:١٩٤]، لكن الرَّسول ﷺ قال: «لَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»، فإذا ائتمنك إنسانٌ بشَيْء وقد خانَك من قبل فلا تخُنْه فيه؛ لأنَّ الخِيانَةَ وصف ذمٍّ علَى الإِطْلاق، وبِهَذا نعرف خطأ قول العامَّة: «خانَ اللهُ مَن يخونُ»، فهَذا القولُ لا يجوز، وهو قولٌ باطِلٌ. لكن لو قيل: «خدَع اللهُ بِمَنْ يخْدَع» فهَذا صَحِيح.

إذن يمكن أن نقول: إن الصِّفات بالنِّسبَة لله عَزَّوَجَلَّ علَى ثَلاثَةِ أَقْسامٍ:

١- صِفاتُ كمال محضٍ: فهَذِه يوصَف بها علَى سبيل الإِطْلاق.

٢- وصِفاتُ كمالٍ في حالٍ دون حال: فلا يوصف بها إلا مقيدًا بالحال الَّتي تكون فِيهَا كمالًا.

٣- وصِفاتُ نقصٍ علَى الإِطْلاق: فلا يوصَف اللهُ بها مطلقًا.

فإذا قال قائِل: هل هُناكَ فرقٌ بين الأَسْماء والصِّفات في هَذا الباب؟ بمَعْنى أن الاسم إذا كانَ متضمِّنًا لنقص فإنَّه يُسمَّى به الله في حالِ الكمال؟

فالجَوابُ: لا؛ لأنَّ الله تَعالى قالَ في الأَسْماء: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، أي البالِغَة في الحُسْنِ كمالها، وحينئذٍ لا يُسمَّى الله تَعالى باسمٍ يتضمَّن نقصًا ولو في بعْض الأحْوَال.

ولهَذا لا يُسمَّى الله بالمتكلِّم مع أن الله يُخْبَرُ عنه بأنه متكلم ويوصف بذلك، فلا تقول: يا متكلِّم اغفر لي، وكذَلِك يُوصَف الله بالإرادَة لكن لا يُسمَّى بالمريد.

فلْيُنْتَبَه للفرقِ: وهو أن الأَسْماءَ الحُسْنى من القسم الأول فقط، أي أنها من الكمال المطلَق فقط، فلا تتضمَّن كمالًا ونقصًا في حالٍ دون حالٍ، بل هي كمال مطلق، والدَّليل علَى ذلِك وصف الله تَعالى إياها بأنها حسنى.

بخلاف الصِّفات -التي كما سبق- منْها الكمالُ المطلَق الَّذي يوصف الله به علَى سبيل الإِطْلاق، والنَّقص المطلَق، وهذا لا يوصَف الله به مطلقًا، والكمالُ في حالٍ دون حالٍ، وهذا يُوصَف به الله حالَ كونِه كمالًا، ولا يُوصف به حال كونه نقصًا.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أسماؤه ثابتةٌ عَظِيمه**»: أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ «**ثابتة**»: بمَعْنى أنَّها حقٌّ واقع يجب الإِيمان بها وإِثْباتها. «**عَظِيمة**» لاشتمالها علَى أحسن الصِّفات وأكملها، قالَ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وأسماءُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ البحثُ فِيها من عدة أوجه:

البحث الأوَّل: أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلُّها حُسْنى ليْس فِيهَا نقصٌ بوجهٍ مِن الوُجوه ولا بحالٍ من الأحْوَال، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠]. وقالَ تَعالَى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الحشر:٢٣-٢٤]؛ فوصْفُها باسْم التَّفْضيل، فلَيْس فِيهَا نقصٌ بوجهٍ من الوُجوه.

البحث الثَّاني: أن أسماءَ الله تَعالى مُشتقَّةٌ، أي: أنها تتضمن معانيَ وأوصافًا فكل اسم منْها يتضَمَّن الصِّفة الَّتي اشتق منْها، حتَّى اسم (الله) يتضَمَّن صِفَة وهي

الأُلوهيَّة، فأسماء الله تَعالى إذن أعلامٌ دالة علَى صِفَة، ولولا ذلِك ما كانت حسنى؛ لأنَّها إذا لم تتضمن معنى صارتْ أسماءً جامدةً لا معنًى لها، وإذا كانت أسماء جامدةً لا معنى لها فلا تُوصَف بالحسنى، والله عَزَّوَجَلَّ وصفها بأنها حسنى أي بالغة في الحسن كماله.

إذن ما من اسم إلا ويتضَمَّن صِفَة وقد يتضَمَّن بعضها صفتين أو أكْثَر، عن طَرِيق الالتزام، يعني من باب دَلالَة اللزوم أو الالتزام.

فمثلًا الخـلّاق من أسـماء الله، قـالَ تَعـالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦]، فالخلّاق يتضمَّن صِفة الخلْق، ويسْتَلْزِم صِفَة العِلْم والقُدْرة، إذ لا خلقَ إلا بعلمٍ وقُدْرةٍ، فهُو دالٌّ علَى الخَلْق بمُقْتَضى مادَّتِه، ودالٌّ علَى العِلم والقُدْرة بلازمه، فالخلّاق دالٌّ علَى الخَلْق بمُقْتضى المادَّة، لأنَّ الخلَّاق من الخلق، ودالٌّ علَى العِلم والقُدْرة دَلالَة التزامٍ؛ لأنَّ مِن لازم الخَلْق العِلْم والقُدرة، فمَن لا عِلْمَ عنْدَه لا يُمْكن أن يخلق، إذ كيف يخلق وهو لا يعرف أن يخلق؟! ومَن لا قُدرةَ عنده لا يخلق؛ إذ كيف يخْلُقُ وهو ضعيف؟!

ونضرب مثلًا في الإِنْسانِ، فإذا قِيل لإنسان: اصْنَع لنا مسجِّلًا، وهو إنسانٌ عندَه الموادّ الخامّ، وعنْدَه قُدرَةٌ ونشاط وذكاء، لكن لَيْس عنْدَه علْمٌ. فهَذا لا يُمْكن أن يصْنع المسجِّل لعدم علْمِه.

وإذا كانَ هُناك إنسانٌ عنده علْمٌ، فهُو مهُنْدس ودارِس ويقْرَأ ويعْرِف، لكنَّه مشلولٌ لا يقْدر أن يُصْلِح شيئًا، فهَذا لا يقْدر أن يصْنَع المسجِّل لعدم القُدْرَة.

إذنِ: اسمُ الله الخلَّاق تضمَّن ثَلاثَ صِفاتٍ: الخلْق، والعِلْم، والقُدْرة، ولِهَذا قالَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟

أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق:١٢]، يعْنِي أخبرْنَاكم بذَلك لتعْلَموا أن الله علَى كلِّ شيء قدير، وأنَّ الله قد أحاطَ بكلِّ شيء علمًا، ولولا علمُه وقدرتُه ما خلَق السَّماوات والأَرْض.

ويُعبَّر عَن هَذا البحثِ بأن أسماء اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ، فبِاعْتبار دَلالتها علَى الذَّاتِ هي أعلامٌ؛ وباعْتِبارِ دَلالَتِها علَى المعانِي هي أوصافٌ.

ويترتَّب علَى هَذا البَحْثِ: هل أسماءُ الله متباينَةٌ أو مترادفةٌ؟

فنقول: أمَّا باعْتبار دَلالتها علَى الذَّات فهي مُترادِفة؛ لأنَّها دلت علَى شيء واحِد وهو الله، وأمَّا باعْتبار دَلالتها علَى المَعْنى فهي مُتباينَة؛ لأنَّ لكلِّ اسمٍ منْها معنى غير المَعْنى في الاسم الآخر.

والمترادِف: هو متعدِّد اللَّفظ متَّحدُ المَعْنى، والمتباين: هو متعدِّد اللَّفظ والمَعْنى، فحَجَرٌ وإِنسان مُتباينٌ؛ لأنَّ اللَّفظ مختلِفٌ والمَعْنى مختلف، وبَشرٌ وإِنسان مترادفٌ؛ لأنَّ اللَّفظ متعدد والمَعْنى واحِد.

فالله، والرحمن، والرَّحيم، والملك، والقدوس، والسَّلام، إِلى آخِر ما ذُكِر في سُورَة الحَشْر باعْتِبار دَلالتها علَى الله، فهي مُترادِفة؛ لأنَّها تدل علَى شيء واحِد، وباعْتِبار دَلالة كلِّ واحِدٍ منْها علَى معْنَاه فهي متباينة.

البحث الثَّالث: إنَّ أسماءَ الله عَزَّوَجَلَّ غيرُ محصورَةٍ بعددٍ معيَّن، ولا يُمْكِن حصرُها؛ لقولِه ﷺ في الحَديث المشهور -حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- في دعاء الغمِّ والهمِّ قال: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ**

الْعَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، ونُورَ صَدرِي، وجلَاء حُزني، وذهابَ همِّي وغَمي»[١]، والشَّاهدُ قـولُه: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِـهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، وهـذا يـدُلُّ علَى أنَّ مِن أسماء الله ما استأثر اللهُ به، وما استأثَر الله به فلا يُمكِن الوصولُ إليه؛ لأنَّه لو أمكن الوصول إلَيْه لم يَكُن مستأثِرًا به، ولهَذا قال: «اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»، فإذَن ليست أسماء الله محْصورَة، ولا يُمْكن حصرها.

فإذا قال قائِل: كيفَ نجْمَع بين هَذا وبين قوله ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[٢]؟.

فالجَوابُ: أن هَذا الحَديث الثَّاني لا يدلُّ علَى الحصر، وإنما يدل علَى حصرٍ معينٍ، وهو أن من أسماء الله تسعة وتسعين اسمًا إذا أحصَيْتَها دخلتَ الجنَّة، يعني إذا أحصيتَ تِسعة وتسعين اسمًا مِن أسماءِ الله فإنَّك تدخل الجنَّة.

ونظيرُه لو قلت: عنْدِي عشْرُ سيَّارات أعددتُها لحمل البَطْحاء، فلَيْس معنى ذلِك أنَّه ليْس عندَك إلَّا هَذه العشر، لكن هَذِه العَشر خُصَّت بأنها معدة لحمل البَطْحاء، وقد يكون عندَك سيَّارات أُخرى معدَّة لحمل الخشب، وأُخْرى معدَّة لحمل الرجال، وأخْرَى لحمل الأمتعة، فمثلُ هَذا التعبيرِ لا يدُلُّ علَى الحَصر.

فإذا قال قائِل: ما الفائِدَة من هَذا الكَلام إذا قلنا إنه لا يدُلُّ علَى الحَصر؟

قلنا: الفائِدَةُ مِن أجل أن يبحث المكلَّف عَن هَذِه الأَسْماء من الكِتَاب والسُّنَّة حتَّى يُدْرِكها، وإلَّا لسَرَدَها لنا النَّبيُّ ﷺ سردًا ونستريح، لكن مِن أجل أن يبتلي الله

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٢)، وصححه الحاكم (١/ ٦٩٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط، رقم (٢٧٣٦)، ومسلم: كتاب الذكر والدُّعاء باب في أسماء الله تعالى..، رقم (٢٦٧٧).

الإِنْسان الحريص من غير الحريص. فالحريص هو الَّذي يبحث عن الشَّيء حتَّى يصل إليه، وغيرُ الحريص هُو الَّذي يقول إن كانَ الشَّيء سهلًا أخذْتُه، وإن كانَ صعبًا يحتاجُ إِلى مراجعةٍ وإِلَى بحثٍ فلا حاجَةَ لي به.

البحث الرَّابع: حكْم التسمِّي بأسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

إنَّ مِن أسماء الله ما لا يُسمَّى بها غيرُه، مثلُ (الله)، فلا يُمْكن أن نسمِّي أحدًا بِهذَا الاسْمِ لا علَى سَبيل إِرَادةِ المَعْنى، ولا علَى غيرِه، كذَلِك اسم (الرَّحمن) أيضًا، قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لا يجُوز أن يُسمَّى به غيرُه، ولا يوصَف به غيرُه؛ لأنَّ الأُلوهيَّة والرَّحمة الواسعة الشَّاملة الَّتي هي وصفٌ لازمٌ للرَّاحم؛ هَذِه لا تكون إلا لله.

أما بقيَّة الأَسْماء فهِي إن قُصِد بها ما يُقْصَد بأسْماء الله من الدَّلالة علَى العِلْميَّة والوَصْفيَّة فإنَّها ممنوعةٌ، وإن قُصِد بها مجرَّد العِلميَّة فليست ممنوعةً، فالحَكَم والحكيم من أسماء الله، فإِذا سمَّينا شخصًا بالحَكَم أو الحَكِيم ولم نقصد معنَى الحِكْمةَ فيه ولا معنى الحُكْم فهنا لا بأس به، وفي الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَن اسمُه حكيم، وفِيهم مَن اسمه الحَكَم.

وإن قصدنا بذلِك المَعْنى الَّذي اشتَقَقْنا منه هَذا الاسمَ فهَذا لا يجوز، لأنَّ هَذا من خَصائِصِ أسماء الله، فهِي الَّتي يُراد بها الاسْم والوَصْف، ولهَذا إذا سمَّينا رجلًا بصالِحٍ فإنَّه جائِز ولا يغيَّر الاسم، لأنَّنا ما قصدنا بذلِك التزكية، أي: وصفه بالصَّلاح، وأننا ما سميناه صالِحًا إلا لأنَّه صالِح؛ سمينا صالِحًا مجرَّد عَلَم.

كذَلِك إذا سمَّينا شخصًا بسلْمان فلَيس لأنَّه سالم، بل قد يكون من أتْعَس النَّاس، يومًا تُكْسَر رجله، ويومًا تُكْسر يده؛ ويومًا يُفْلَق رأسه، ويومًا يُخْدَش ظهره، وليس فيه السَّلامة، ومع ذلِك نُسميه سلْمان، وكذَلِك سليمان. فالمُهِمُّ أنه إذا لم يقصد

المَعْنى في الاسْم فإنَّه جائز لمجرد العَلَم فقط.

البحث الخامس: أن أسماءَ الله تَعالى توقيفيَّةٌ وليس لنا أن نُسمِّي اللهَ بما لم يُسمِّ به نفسه.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لكنَّها في الحقِّ توقيفيَّة**»: «**لكنَّها**»: أي أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، «**في الحقِّ**» أي: في القولِ الحقِّ الصَّحيح، «**توقيفيَّةٌ**» أي: موقوفةٌ علَى ورود الشَّرع بها، والتوقيفيُّ هُو الَّذي يتوقَّف إِثباتُه أو نفيُه علَى قول الشَّارع، فهي توقيفيَّةٌ، لا يجوزُ لنا أن نُسمِّي الله بما لم يسم به نفسه.

ودليلُ ذلِك من الأثر والنَّظر:

أما مِن الأثر: فقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وإِثْباتُ اسْمٍ مِن أسماء الله لم يُسمِّ به نفسَه، هَذا من القَوْل علَيْه بلا علمٍ، فَيكُونُ حرامًا، وقالَ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإِسْراء:٣٦]، وإِثْباتُ اسمٍ لله لم يُسمِّ به نفسه من قَفْوِ ما ليْس لنا به علمٌ.

أمَّا مِن النَّظر: **أوَّلًا**: فلأنَّ اسمَ المسمَّى لا يَكُون إلا بما وضَعه لنفسه، وإذا كانَ النَّاسُ يُعِدُّون من العُدْوان أن يُسمَّى الإِنْسان بما لم يسمِّ به نفسه أو بما لم يسمِّه به أبوه، فإنَّ كونَ ذلِك عُدوانًا في حقِّ الخالِق من باب أوْلَى، فلَوْ أنَّ رجلًا اسمُه محمَّد وناداه آخر: يا عبد الله، وكلما ناداه أو راسله سمَّاه عبد الله، لغضب من ذلك، ورأى أن ذلِك تعدٍّ عليه، فإِذا كانَ هَذا في حقِّ المخْلُوق، فهُو في حقِّ الخالِق أعظمُ.

ثانيًا: من الدَّليل النَّظري أيضًا أن الله قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، الحُسْنى البالغة في الحُسن كمالَه، وأنت إذا سمَّيْت الله باسمٍ فلَيْس عندَك علمٌ أنَّه بلغ كمالَ الحُسن، بلْ قَدْ تُسمِّيه باسمٍ تظنُّ أنه حَسن، وهو سيِّئ ليْس بحَسن.

وهذا أيضًا دليلٌ عقليٌّ يدُلُّ علَى أنَّه لا يجوز أن نسمي الله بما لم يسم به نفسه.

فهَذِه أربعة أدلة؛ دليلان أثَريَّان أو شرعيان؛ ودليلان عقليان نظريان.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لنا بذا أدلَّة وَفِيَّه**». «**لنا بذا**»: المشارُ إلَيْه القَوْل بأنها توقيفيَّة. «**أدلة وفيَّة**» أي: كافِية وافِية بالمَقْصود.

وهنا يرد سؤالٌ وهو: هل الصِّفات كالأَسْماء توقيفيَّة؟

والجوابُ: إنَّ الصِّفات ثَلاثَةُ أقْسام: كمالٌ محضٌ، ونقصٌ محضٌ، وكمالٌ في حالٍ دونَ حالٍ.

فالكمال المحضُ يُوصَف اللهُ به، والنَّقص المحْضُ لا يُوصَف الله به، والمتردِّد بيْن هَذا وهذا يُوصَف اللهُ به في حال الكَمال، ولا يُوصَف به في حالِ النَّقص ولا علَى الإِطْلاقِ، أي أنَّ الَّذي يكون كمالًا في حالٍ دون حالٍ يُوصَف اللهُ به مقيَّدًا في حالِ الكمال.

إذَن؛ فليست كالأَسْماءِ توقيفيَّة.

ولهَذا يُمْكن أن نشتقَّ مِن كلِّ فعلٍ مِن أفعال الله صِفَةً، فنقول: إن الله تَعالى مُزْجِي السحاب؛ لقوْلِه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا﴾ [النور:٤٣]، ونقول: إن الله تَعالى ماكِرٌ بمَن يمْكُر به؛ لقوْلِه: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال:٣٠]، ونقول: إن الله مُستهزِئٌ بمن يستهزئ به؛ لقوْلِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥]، لما قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ

﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة:١٤]، ونقول: إن الله خادعُ مَن يخْدَعه؛ لقوْلِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢] وعلى هَذا فَقِسْ.

مسْألَة: ما الضَّابط في التفريق بين الأَسْماء والصِّفات؟

نقول: الضَّابط هو أن ما دلَّ علَى معنًى وذاتٍ فهُو اسْمٌ، وما دلَّ علَى معنًى فقط فهُو صِفَة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٣٦ لَهُ (الحَيَاةُ) وَ(الكَـلَامُ) وَ(البَصَرْ) (سَمْعٌ) (إِرَادَةٌ) وَ(عِلْمٌ) وَ(اقْتَـدَرْ)

٣٧ (بِقُـدْرَةٍ) تَعَلَّقَـتْ بِمُمْكِـنِ كَـذَا (إِرَادَةٌ) فَـعِ وَاسْـتَبِنِ

الشـرح

شرَع المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان الصِّفات علَى سبيل التَّفصيل، فقال: «**له الحْيَاة**»: (له): الضَّميرُ يعود علَى الله عَزَّوَجَلَّ «**الحْيَاة والكَلام والبَصر سمع**» هَذا علَى تقدير عاطف، أي: وسمع، (إِرادة) كذَلك علَى تقْدِير عاطفٍ، أي: وإِرادة وعِلْم، «**واقتدر**» ي: القُدرة.

فهَذه سبع صِفاتٍ أثبتَها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لله عَزَّوَجَلَّ، وقد يُظَنُّ أن في كلامه هنا إيهامًا بأنَّه لا يُثبِت إلا هَذِه الصِّفات السَّبع، ولكن له كلامٌ آخر بأنه يجِبُ إِثْباتُ كلِّ ما وصف اللهُ به نفسَه في قولِه فيما سبق:

فَكُـلُّ مَـا جَـاءَ مِـنَ (الآيَـاتِ) أَوْ صَحَّ فِي (الأَخْبَارِ) عَـنْ ثِقَـاتِ

مِـنَ (الأَحَادِيـثِ) نُمِـرُّهُ كَـمَا قَدْ جَاءَ، فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَـمَا

فإنَّ كلامه السَّابق يـدلُّ علَى أنَّنا نثبت لله تَعـالى كـل ما أثْبَتـه لنفسِـه من الصِّفات.

قال هنا أوَّلًا: «**له الحْيَاة**» أي: لله عَزَّوَجَلَّ، و(أل) في (الحْيَاة) للاسْتِغراق، يعْني الحْيَاة الكامِلة، أو لبيان الحَقيقَة، وتُعرَف الحَقيقَة بحسب ما تُضاف إِلَيْه الصِّفة، فالحيَاةُ المضافَة إِلى الله ليست كالحْيَاةِ المضافَة إِلى البَشر أو إِلى المخْلُوق علَى صِفة

العُموم، فحياةُ الله عَزَّوَجَلَّ أزليَّةٌ أبديَّةٌ، أي لم يزَلْ ولا يزال حيًّا، ثُمَّ هي حياة أيضًا كامِلةٌ لا يعتريها نقصٌ بوجه من الوُجوه، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، فهَذا فِيه الامتناعُ عَن زوال هَذِه الحَياةِ، وقالَ تعالَى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وهذا منعٌ لوصْفِها بالنَّقائص، فهِي حياةٌ كاملَةٌ ليْس فِيهَا سِنَةٌ ولا نومٌ، حياةٌ دائمَة ليْس فِيهَا موتٌ، حياة أزليَّةٌ؛ لأنَّها لم تُسبَق بعدم، وكل حياة البَشر بل كل المخْلُوقاتِ حياتها مسبوقةٌ بعدَمٍ، وكذَلِك أيضًا جميعُ حياة الأَحْياء قابلَةٌ للزَّوال غيرَ الله عَزَّوَجَلَّ، حتَّى ما خُلِق للبَقاء كالرُّوح، وغِلمان أهل الجنَّة، والحُور؛ هَذِه خُلِقت للبَقاء وستَبْقى، لكنَّها قابلَةٌ للزَّوال لو شاء الله تَعالى لأهْلَكها.

أمَّا حياة الله عَزَّوَجَلَّ فإنَّها غيرُ قابلة للزَّوال ولا للنَّقص ولا للابْتِداء، فيستَحيل علَيْه ابْتِداءُ الحَياة وزوالها ونقصُها، ولهَذا قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، بخلافِ حيَاة الإِنْسان فإنَّه وإِنْ حاول أن يمتَنِع عن النومِ فلا بُدَّ أن يأْخُذَه النَّوم أو يهلِك، ولهَذا عبَّر بقولِه: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ﴾: أي لا تغْلِبُه، ولم يقُل: لا ينام؛ لأنَّ البَشر قد يحاوِلُ ألَّا ينام، ولكن لو حاول أن لا ينامَ فلنَقْصِه لأنَّه لا بد أن تأْخُذَه السِّنة والنَّوم أو يهلك.

أما الرب عَزَّوَجَلَّ فلا تأخذه السِّنَة ولا النَّوم، وفي الحَديث الصَّحيح: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»(١)، فانتفى بذلِك غلبَةُ النَّوم والسِّنَة علَيْه عَزَّوَجَلَّ بنصِّ القُرْآن، وأنه لا ينام ولا بإرادته؛ لأنَّ ذلِك من المُستَحيل عليه، لقوْلِه: «**وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ**»؛ لأنَّ النَّوم نقصٌ، ونحن إنَّما ننام لنقصنا لا لكمالِنا، ننامُ مِن أجل الرَّاحة

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

مما مضَى، واستِجْلاب القوَّة لما يُستَقْبل، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فإنَّه لم يَزَلْ ولا يزال قويًّا، وخلق السَّماوات والأَرْض في ستَّة أيَّام وما مسَّه من لُغُوب.

فالحاصِلُ: أنَّ الله له الحَيَاةُ الكامِلة أزلًا: ابْتِداءً وانتهاءً واستمرارًا، فابْتِداءً حيثُ لم تُسْبَق، وانتهاءً حيثُ لا يلْحَقُها زوالٌ، واستمرارًا حيْثُ أنَّها حياة كامِلَةٌ لا يعْتَرِيها سِنَةٌ ولا نومٌ ولا نقصٌ بأيِّ نوعٍ من أنواع النَّقص: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

ثانيًا: «له الكَلامُ»: فهُو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتكلَّم، والكَلامُ كمال، ولهَذا يُعَدُّ الخَرَسُ عَيبًا ونَقْصًا، فله الكَلامُ، وكلامُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بحرْفٍ وصوْتٍ؛ لأنَّنا نجِدُ أنَّ ما يتكلَّم اللهُ بِه حروف، ونعلَمُ أنَّ كلامَه يُسمَع ويُردُّ عليه.

أمَّا الأوَّل: وهُو أنَّ كلامَه بحرف، فهُو أشْهَر مِن أن يُذْكَر، فكلُّ الكَلام الَّذي ذكرَه الله عن نفسِه نجِدُه بحروف، فمثلًا القُرْآن الكريم سمَّاه الله تَعالى كلامًا له، فقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، ومعلومٌ أنَّ القُرْآنَ حُروفٌ، ثمَّ إن الله يقول: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٠]، ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ [ص:٧١]، ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥]، كلُّ هَذه المقولات حروفٌ مُتتابِعَةٌ وليْست متقارِنَةً، فقوله: ﴿يَـٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران:٥٥]، فعِيسى بعْدَ (يا)، وقوله: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ﴾ بعد عِيسى، فَهِي متتابعة بعضُها بعدَ بعضٍ، وليست متقارِنَة، ولا يُمكِن أن تكون متقارنة.

وكذَلِك فكلامُ الله بصوتٍ، لقولِه تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، فالمنادَاةُ بصَـوْتٍ مرتفعٍ، والمناجَاةُ بصـوتٍ منخَفضٍ، وكلُّ ذلِك

وصفَ اللهُ بِه نفسه، قال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ وقال: ﴿وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾، فهَذِه كلُّها صِفَة للصوت.

ثمَّ إن المحاورَة الَّتي تقع بيْن الله وبيْن رُسلِه تكون بشيْءٍ مسموعٍ بلا شك، فإن مُوسَى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما كانَ الله يحاوره قال: ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ١٧ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ ١٨ قَالَ أَلۡقِهَا يَٰمُوسَىٰ ١٩ فَأَلۡقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٞ تَسۡعَىٰ ٢٠ قَالَ خُذۡهَا وَلَا تَخَفۡۖ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [طه:١٧-٢١]، ومُوسى ﷺ كانَ يسْمَع هَذا، ولا يُمْكِن أن يسمع شيئًا بلا صوْتٍ، فلا بُدَّ مِن صوتٍ، فكلامُ الله إذَن بحرْفٍ وصوْتٍ.

وفي السُّنَّة: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ»[1].

وكلامُ الله أيضًا يتعلَّق بمشيئَتِه ابْتِداءً وانتهاءً وكيفيَّةً، يعْني متى شاء تكلَّم، ومتى شاء لم يتكلَّم، وبكيفيَّة يشاؤُها، إنْ شاء تكلَّم بصوتٍ مرتَفِعٍ، وإن شاء تكلَّم بصوتٍ غيرِ مرتَفعٍ، إن شاءَ تكلَّم بالعربيَّة، وإن شاء تكلَّم بغير العَربيَّة، فكلامُه مع مُوسَى بغير العربيَّة؛ لأنَّه لو كلم مُوسَى بالعَربيَّة ما فهم مُوسَى شيئًا، وكلامُه لمحمَّد ﷺ بالعَربيَّة، ولو تكلَّم بغير العربيَّة ما فهمه محمَّد ﷺ، إذن يتكلَّم كيف شاءَ ابْتِداءً وانتهاءً وكيفيَّةً.

ولهَذا نجِدُ أن المحاورَة الَّتي مع مُوسى لها ابْتِداءٌ وانتهاءٌ: ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾، ابْتِداءٌ بالواوِ، وانتهاءٌ بالألِفِ، من قوله: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾، قال: ﴿أَلۡقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٩]، ابْتِداءٌ بالهمزة وانتهاءٌ بالألف. والمُهِمُّ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ يبتَدِئ بالكَلام وينْتَهي بالكَلام.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾، رقم (٤٧٤١).

ويتكلَّم كذَلك كيف يشاء باللُّغة الَّتي يشاء، فيكلم محمَّدًا بالعربيَّة ويكلم مُوسَى بالسُّرْيانية، وهذا هو الظَّاهِر لنا، وإن كانَ من الجائِز أن يكلمه الله بالعَربيَّة، وأن يُلقِي له فهمًا خاصًّا في تِلْك اللحظة يفهم به اللُّغة العَربيَّة، وهذا جائزٌ عقلًا، لكِنَّه خلافُ الظَّاهر، ونحن ليْس لنا إلا الظَّاهر، أمَّا ما وراء الظَّاهر فلا نعلَمُه، فمَن ادَّعاه فعلَيْه الدَّليل، فالله عَزَّوَجَلَّ يتكلَّم كيف شاء، وكذَلِك يتكلَّم بما شاءَ، بالأَمْر والنَّهي والخَبَر والاستِخْبار الَّذي هو الاستِفهام وغير ذلك، ويتكلَّم بما شاء؛ لأنَّ له المُلْكَ المطلقَ والتَّدبير المطلق، فلَه أن يتكلَّم بما شاء مِن الكَلام، متى شاء؛ لأنَّ الكلام يتعلَّق بمشيئَتِه فمَتى شاءَ تكلَّم، فالكَلامُ الَّذي حصل لموسى كانَ حينَ أرْسَله، وكانَ حِين جاءَ للمِيقات، قالَ تعالَى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فيتكلَّم في أيِّ وقتٍ شاء، وكلامُه في أيِّ وقتٍ شاء ضروريٌّ، وهو أمرٌ يوجِبُه العَقل؛ لأنَّنا نُشاهد المحدَثات لا تحْدُث إلا بإرادَتِه، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، إذَن لا بُدَّ أن يتعلَّق الكَلامُ بمَشيئَتِه، متى شاء تكلَّم بما يريد عَزَّوَجَلَّ من الكَلام الكَوْنيِّ والكَلام الشَّرعي.

المُهِم أن كلام الله تَعالى يتعلَّق بمشيئَتِه؛ ولهَذا قال أَهْل العِلْم من أهل السُّنَّة: إن الله يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ، بما شاء، مَتى شاء، كيفَ شاء.

وهذا مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجماعَة في كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وهو مذهبٌ تؤيِّدُه الأدِلَّة الشَّرعيَّة والأدِلَّة العَقْليَّة والأدِلَّة اللغويَّة؛ لأنَّ الكَلامَ لا يُعْقَل إلا بحرفٍ وصوت.

وقالَ أهْل البِدَع قولًا كثيرًا في الكَلامِ بلَغ إلى ثمانِيَة أقْوالٍ بالإِضافَة إلى قول أهلِ السُّنَّة والجماعَة، ذكرها ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في مختَصر الصَّواعق المرسلة[1]،

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٧٢).

ونذْكُر منْها قولَيْن مشهورَيْن:

القَوْل الأول: قول الجهميَّة والمعْتَزلة وأَتْباعِهما، يَقولُون: إن الله تعالَى يتكلَّم بكلامٍ يُسمَع، وبحرْفٍ، ومتى شاء، وبما شاء، ولكِن ليْس كلامُه صِفَةً فيه، بل كلامُه مخْلُوقٌ مِن مخْلُوقاتِه بائِنٌ منه، يخْلُق كلامًا في الهواءِ أو في جهةٍ معيَّنة، ثم يُسْمَع فيضاف إِلى اللهِ إضافةَ تشريفٍ وخَلْق، كما أضاف اللهُ إِلى نفسِه البيتَ في قولِه: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ [الحج:٢٦]، وكما أضاف إِلى نفسِه النَّاقَة في قوله: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشَّمس:١٣]، وكما أضاف إِلى نفسِه المساجدَ في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [البقرة:١١٤].

فيَقولُون: إن إضافةَ الكَلام إلَيه لا لأَنَّه تكلَّم به وأنه صِفَة من صِفاته، ولكن لأَنَّه خلقه، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فمُحال أن يتكلَّم بكلام، وإنما يخْلُق كلامًا في غيره ثم يُضيفه إلَيْه علَى سبيل التَّشريف والتَّكريم والتَّعظِيم.

أما مُناداة اللهِ لموسى فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، فيَقولُونَ فيها: خلَق الله في جانِب الطُّور الأيْمَن صوتًا نادَى مُوسى من الشَّجرة: ﴿أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [القصص:٣٠]، فيزْعُمون أن الله خلَق كلامًا في الشَّجرة فسمِعَه مُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فنقولُ: سبحان الله! كيْف يُضيف اللهُ سُبْحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ الكَلامَ إِلى نفسِه: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم:٥٢]، ويضيفُه إِلى نفسِه في محاورَته لموسى، ثم تقولون: إنَّه مِن الشَّجرة؟!

وعلى قاعِدَتكم هَذِه نقول: كلُّ كلام يُمكن أن يكونَ كلامَ الله، حتَّى كلام البشَر يُمكِن أن نقول: إنه كلامُ الله؛ لأَنَّه مخْلُوق في الإِنْسان، بل إن كلامَ البشَر علَى قاعِدَتكم يكونُ أشرف من كلام الله، لأَنَّه مسموعٌ مِن البشر، الَّذي فضَّله الله علَى

كثير ممن خلق تفضيلًا، وكلام الله عِنْدكم مسموعٌ مِن شجَرَة أو من جانب جبلٍ أو ما أشْبَه ذَلك!!

ومِن ثمَّ ادَّعى أهلُ الحلول أن كلَّ كلام فهُو كلامُ الله، حتَّى نَعِيقُ الطُّيور وأصواتُها كلامُ الله، وقال قائِلهم:

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ ... سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ

يعْنِي: كلُّ كلام في الوُجُود فهُو كلام الله، حتَّى من يتكلَّم باللَّعن والسَّبِّ والشَّتم ويشتم الله ورسلَه وكتبَه، فكل هَذا يُعتبر -والعياذ باللهِ- مِن كَلام الله عِند أهل الحلول، وهذا غيرُ معْقُولٍ.

لكن هَذا القَوْل وإن كانَ الجهميَّة والمعتزِلة يُنْكرونه، لكنَّه لازِمٌ لهم؛ لأنَّهم إذا اعْتَقدوا أن ما يُضاف إِلى اللهِ من الكَلام يكُون كلامَ غيره، فلا فرْقَ بين أن يكونَ كلامَ البَشر، أو كلامَ الشَّجرة، وجانب الطُّور، و ما أشْبَه ذَلك.

وعلى هَذا المذهب لا يوصَف الله تَعالى بالكَلام في الواقِع، وإنَّما يُوصَف بأنه خالِق الكَلام، ومِن ثَمَّ بَنوا علَى هَذا قولهم: إن القُرْآنَ مخْلُوقٌ، وغيرُ مُنَزَّل، واستدلُّوا بقولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢]، والكَلامُ شيءٌ فَيكُون مخْلُوقًا غيرَ مُنَزَّل، وقالوا: حتَّى لو قلنا إنَّه مُنزَّل فليْس كلُّ مُنَزَّل غير مخْلُوق؛ فالله أنزل من السَّماء ماءً، والماء النَّازل من السَّماء مخلُوق، وقالَ تَعالَى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖ﴾ [الزمر:٦]، والأنعام مخْلُوقة، ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ فِيهِ بَأۡسٞ شَدِيدٞ﴾ [الحديد:٢٥]، والحديد مخْلُوق. فانْظُر كيف التَّلبيس! وهو من تلبيس إِبْليس، فبماذا نُجيبهم علَى شُبْهَتهم هذه؟!

نقول: إن المنزَّل إمَّا أن يَكُون عينًا قائمةً بنفْسِها، وحينئذٍ يكون مخْلُوقًا؛ لأنَّه بائِن من الله عَزَّوَجَلَّ، وإمَّا أن يَكُون وصفًا لا يقومُ إلا بغَيْره، وحينئذٍ يجب أن يكونَ مِن صِفات الله، والكَلامُ وصْفٌ لا يقوم إلا بغيرِه، وحينئذٍ إذا أضاف الله الكَلامَ إِلَى نفسِه فهُوَ صِفةٌ من صِفاته، أمَّا الحديدُ فلا يكون من صِفات الله، وهذا ليْس بمعْقُول، فكلُّ إنسانٍ يعرف أن الحديدَ ليْس من صِفات الله، والماء النَّازل من السَّماء ليْس من صِفات الله، وكذَلِك الأنعام: الإِبل والبَقر والغَنم ليست من صِفات الله، بل هِي أعيانٌ قائمةٌ بنفسِها، أضافَها الله تَعالى إِلى نفسِه إضافة خلقٍ وتكوين، وليست إضافةَ صِفَةٍ إِلى موصوفها.

ويُمْكِن الردُّ علَيْهم فيما استدلُّوا به كما يلي:

أوَّلًا: أمَّا الآيَة الَّتي استدلُّوا بها، وهي قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، أي: كلُّ شيءٍ يصلُح للخَلق، أي: خالِق كلِّ شيء مخْلُوق، وأمَّا القُرْآنُ فهُو صِفة من صِفات الله عَزَّوَجَلَّ، وصِفاتُ الله غيرُ مخْلُوقةٍ، لأنَّ الصِّفةَ تابعةٌ للموصوف.

وأيضًا فإن هَذِه الآيَة الكَريمَة تدل علَى خالِق ومخْلُوق، فيجب أن يَكُون المخْلُوق مخْلُوقًا بائنًا منفصلًا عن خالِقه، كما لو قلنا: صانع ومصنوع، فإنَّنا إذا قلنا مثلًا: هَذا صانع للقِدر، فالقِدر ليْس من صِفاته بل هو بائنٌ عنه.

إذَن فالمخْلُوق الَّذي خلقه الله بائنٌ عن الله عَزَّوَجَلَّ، ومن المَعلُوم أن الكَلامَ معنَى يقوم بالغَيْر، وليس عينًا قائمةً بنفْسِها، فإذا أضافه اللهُ إلَيْه فهُو من باب إضافة الصِّفة إِلى موصوفِها.

أما بالنِّسبة لقوْلِهم: إن الله أنْزل الحديدَ والأَنْعام والمطَر وهي مخْلُوقةٌ، فنقولُ:

هَذِه أعيانٌ قائِمةٌ بنفْسِها، لا يصحُّ أن تكون صِفَة لله عَزَّوَجَلَّ، بخلاف الكَلام.

إذَن ما احتجُّوا بِه فهُو باطِلٌ، وهُم إذا أنْكَروا كلامَ الله الَّذي هو وصْفُه وقالوا إنه مخْلُوق، فإن إنْكارَهم هَذا في الحَقيقَة يقْتَضي إنْكارَ الشَّرع والقَدر؛ لأنَّه يقْتَضي أن تكون المخْلُوقات بغيرِ كلام الله، بل بمخْلُوقٍ مثلها، ويقْتَضي أيضًا أن يَكُون الشَّرع بغيرِ وحي الله، بل بمخْلُوقٍ من المخْلُوقات، ولا يقْتَضي إلزام النَّاس به؛ لأنَّه مخْلُوقٌ.

ولهَذا ذكَر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النونية[1] أن هَذا القولَ يترتَّب علَيْه إبطالُ الخلق والأَمر جميعًا؛ لأَنَّه لا يَكُون الخلق بقولِه: «كُن»، ولا الشَّرع بقوله: «افْعلوا»، وإنما بأشْيَاء مخْلُوقَة بمخْلُوقة، وهذا إبطالٌ للشَّرع والقدَر.

وقد ذكَرْنا أنه يلْزَم علَى قولهم -غير ما ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ من إبطال الشَّرع والقَدَر- أن يَكُون كلُّ كلام النَّاس كلامَ الله؛ لأنَّهم إذا ادَّعوا أن الكَلام المخْلُوق يكون كلامًا لله، فنقول: إذن كلام المخْلُوقات كلامٌ لله؛ لأنَّه مخْلُوق، وهذا شيء ممتنع.

أمَّا القَوْل الثَّاني: فقولُ الأشاعرَة حيث قالوا: إن كلامَ الله صِفَةٌ مِن صِفاتِه ولَيْس بمخْلُوقٍ، ولكن الكَلامَ الَّذي نُقِرُّ به هو المعْنى القائِمُ بنفسِه، وليس الشَّيءَ المَسْموعَ الَّذي يكون بالحروفِ، فإنَّ هَذا الشَّيء المَسْموعَ الَّذي يكون بالحروف خلقٌ من مخْلُوقات الله، خلَقَهُ الله تعبيرًا عما في نفسِه، وليس هو كلامَ الله، لكن إضافتُه إلَى الله من بابِ المجاز، فتُجُوِّز عمَّا كانَ عبارةً عن الشَّيء فسُمِّي به الشَّيءُ، فسُمِّي كلامَ الله لأنَّه عبارة عنه، وليْسَ هو كلامَ الله، بل الكَلامُ هُو المَعْنى القائم

---

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ١٢٧).

بالنَّفس، وهو أزليٌّ أبديٌّ لا يتعلَّق بمَشيئَتِه، بل هو وصف لازم له كلُزوم الحيَاة والعِلْم والقُدرة.

وعلى زعْمِهم هَذا فهُو لا يتكلَّم متَى شاء، كما أنَّه لا يعْلَم متَى يشاء، بل علمُه لازِمٌ لذاته، فهم يَقولُون: الكَلامُ لازم لذاته ولا يتعلَّق بمَشيئَتِه، وعلى ذلِك فالجهميَّة والمُعتزِلَة خيرٌ منْهُم من هَذا الوجه؛ لأنَّهم يَقولُون: إن كلام الله يتعلَّق بمشيئَتِه لكنَّه مخْلُوق، وهم يَقولُون لا يتعلَّق بمَشيئَتِه ولا بإرادتِه.

ثم يَقولُون: إن ما يسمعُه محمَّدٌ ﷺ وموسى وغيرُهما من كلام الله، إنما هو شيءٌ مخْلُوقٌ، فهُم قد شارَكوا الجهميَّةَ والمعتزِلَةَ في أن ما يُسمَع مخْلُوقٌ، لكن الجهميَّة قالوا: هو كلامُ الله، وهؤُلاء قالوا: عبارَةٌ عن كلام الله، فوافَقوا الجهميَّة في أن المَسْموعَ مخْلُوقٌ، وخالفوهم في أنَّهم قالوا: إنه عبارة، وهؤُلاء قالوا: إنَّه حَقِيقَة.

فصار المُعتزِلَة والجهميَّة خيرًا منهم من هَذا الوجهِ أيضًا؛ لأنَّ الجهميَّة والمُعتزلَة يَقولُون: هَذا كلام الله، وهم يَقولُون: هَذا ليْسَ كلام الله، بل هو عبارة عن كلامِ الله، مع أنَّ الله يُصرِّح أنه كلامُه، لكنَّهم يَقولُون: لا، بل هو عِبارَة عن كلام الله.

ونحْن نَقول: إن دعْواهُم بأنَّ الكَلام هو المَعْنى القائم بالنَّفس هَذِه دعوى يُكَذِّبُها الشَّرع وتُكذبُها اللُّغة، وإذا كانت يُكذِّبها الشَّرع وتُكذِّبها اللُّغة فهي باطِلة.

أمَّا الشَّرع: فلأن الله تَعالى وصف القُرْآنَ بأنه كلام الله، والأَصْل أن الصِّفة حَقِيقَةٌ في موصوفها، وهذا القُرْآنُ مسموعٌ، وبحروفٍ، ويتعلَّق بالمشيئَة. فكذَّب دعواهُم بأنَّ الكَلامَ هُو المَعْنى القائمُ بالنَّفس.

وأمَّا مخالفته للغة: فلأنَّه لا يُقال في اللُّغة للْكَلام كلامًا حتَّى يخرج باللِّسان، وإنما يُذْكر الكَلام القائِم بالنَّفس كلامًا مقيدًا، فيقال حدَّث نفسه، ويقال: حديث

النَّفس، ويقال: يقول في نفسه، أمَّا عنْدَ الإطْلاق فإنَّ القَوْل والكَلامَ لا يُقال إلا لما يُسْمَع ويكونُ بالحُروف.

فإذا قالوا: إن اللهَ تَعالى يَقول: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨]، قُلنا: هَذا ردٌّ عليْكُم ولَيْس لكم، بل هو دليلٌ علَيْكم ولَيْس لكم؛ لأنَّ الله لَمَّا أراد حديثَ النَّفس قال: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ ولما أرادَ حديثَ اللِّسان قال: ﴿بِمَا نَقُولُ﴾ فأطْلَقَ، وذَلك في قولِه تعالى: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨]، ولم يقولوا: بما نقولُ في أنفسِنا؛ لأنَّهم يَقولُون بألسِنَتهم، لكن يحدِّثُون أنفسَهم ويَقولُون: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾.

فحديث النَّفس لا يُسمَّى قولًا ولا كلامًا ولا حديثًا إلا مقيَّدًا، وأمَّا القَوْل والحَديث والكَلامُ عِند الإِطْلاق فإنَّما هو القولُ المَسْموع الَّذي يكون بالحروف.

ثمَّ إنَّنا نقول لهم: أيُّ فرقٍ بين العِلْم والكَلام علَى ما زعَمْتُم؟ لأنَّ حَقِيقَة الأَمر أنَّه إذا كانَ الكَلامُ هو ما قدَّره الله في نفسِه صار معْنَاه العِلْم، فلا فرْقَ بين العِلْمِ والكَلام علَى زعْمِكم.

فإن قالوا: قال الشَّاعر[1]:

إِنَّ الْكَـلَامَ لَفِـي الْفُـؤَادِ، وَإِنَّـمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَـلَى الْفُـؤَادِ دَلِـيلًا

قلنا: وهذا دليلٌ عليكم أيضًا وليس لكم؛ لأنَّ الشَّاعر يريد أنَّ الكَلام المعتَبر هُو الَّذي يخرُج مِن القلب، ولكنَّه لا يُسمَّى كلامًا ولا يضاف إِلى الإِنْسان حتَّى يقومَ علَيْه الدَّليل، والدَّليلُ لا يكونُ إلَّا باللِّسان الَّذي يَنْطِقُ فيُسْمَع، ويكون بحروف.

---

(١) البيت للأخطل، انظر: شرح شذور الذهب (١/ ٣٥).

هذا إذا تنزَّلنا وقبِلْنا أن نُوافق علَى الاستشهاد بِهذَا البيت، وأمَّا إذا قيل: إنَّ القائِل لهَذا البيتِ هُو الأخْطَل، فإنَّه لا دليل فِيه؛ لأنَّ الأَخْطل مِن النَّصارى، وهم يجوِّزون من الوهميَّات ما لا تُجِيزه العُقُولُ، فالنَّصارى يَقولُون: إنَّ الله ثالث ثَلاثَةٍ، ويَقولُون: نحن موحِّدون، وكيْف يكون موحدًا مَن جَعل الإله ثَلاثَةً؟! فهم عندَهم خطأٌ وعنْدَهم ضلال، ولهَذا وُصفوا بأنَّهم ضالُّون، وإن قولًا يستشهد له ويستدل له بأقْوَال النَّصارى لقولٌ مبنيٌّ علَى شفا جُرُفٍ هَار.

وعلى كُلِّ حَالٍ فنحن إذا سلَّمنا جدلًا بالاسْتِدلال بِهذَا البيتِ، فهُو دليلٌ علَيْهم لا لهم؛ لأنَّ حَقِيقَة القولِ أو حَقِيقَةَ الكَلام المعْتَبر، ما كانَ في القلب وعبَّر عنه اللِّسان، أمَّا الكَلام الَّذي لا يَكُون في القلْب فهَذا هذَيان، فمثل كلام النَّائم، أو المخرِّف البالغ من الكِبَر عتيًّا، لا يُمْكِن أن نقولَ عنْه إنَّه كلام!

فمُراد الشَّاعر: أنَّ الكَلامَ المعتبر هُو الَّذي يكون في القَلْب، ثُمَّ يُعَبِّرُ عنه اللِّسان، ويدُل علَيْه (إِنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا).

وعلى ذلِك فإنَّ الأَشاعِرة يخالفون أهل السُّنَّة في الكَلام من وُجُوه:

أولًا: أنه معنًى وليس بحرفٍ وصوت.

ثانيًا: أنه لازم لذات الله، ولا يتعلَّق بمَشيئَتِه وإرادته، وأهل السُّنَّة والجماعة يَقولُون: إنه متعلِّقٌ بمَشيئَتِه وإرادته، فمَتى شاء تكلَّم، ومتى شاء لم يتكلَّم.

وإذا قال قائِل: علَى أي شيء بنى المُعتزلَة والأَشاعِرة قولهم؟

نقول: أما المعتزِلة فبنوا قولَهم علَى نفي الصِّفات عن الله؛ لأنَّهم ينفون صِفَة الكَلام، وينْفُون أنه يتكلَّم. فهُم يُثْبتون الأَسْماء ولا يُثْبتون الصِّفات.

وأما الأَشاعِرة فبنوا قولَهم علَى امتناع قيام الحوادث باللهِ، وقالوا: الشَّيء الحادث الَّذي يقوم بالمشيئَة لا يقوم باللهِ أبدًا، قالوا: لأنَّ الحادث لا يقوم إلا بحادثٍ، فإِذا قامَت باللهِ الحوادثُ لزم من ذلِك أن يكونَ حادثًا، وهذا لا شكَّ أنه خطأٌ.

أمَّا مذْهَب المعتَزِلة والجهميَّة فظاهرٌ خطَؤُه؛ لأنَّهم يُنْكرون جَميع الصِّفات، ونحن نُثْبِت لله جَميع ما أثبته لنفسه.

وأمَّا الأَشعرِيَّة فنقولُ: من قال: إن الحادثَ لا يقوم إلا بحادثٍ؟! فقد يقوم الحادثُ بالقَديم، أي: بالأزَليِّ الأبديِّ، وهذا من كمال الله، أن يَكُون فعلُه متعلقًا بمشيئَتِه، وأن يُحْدِثَ مِن أمرِه ما شاء، ونقولُ لهم: ماذا تقولون فِي قوْلِه تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فالآيَةُ واضِحَةٌ، بأنَّه عندَ إرادَةِ الشَّيء يقول له: ﴿كُن﴾ فيكُون، والفاءُ تدُلُّ علَى التَّرتيب والتَّعقيب، إذَن فالأمْر بالكَوْن سابقٌ للكَوْن، لكنَّه متَّصلٌ به ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

فإن ادَّعوا أن المراد: يقول في الأزَل: كُنْ. فالجواب أن هَذا خلاف الظَّاهر؛ لأنَّ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ تدُلُّ علَى أن هَذه عقِب هذه، وهذا يستَلْزم أن يَكُون قولُه حادثًا عندَ وُجود ما أرادَه عَزَّوَجَلَّ.

مسْألَة: قال الأَشاعِرةُ: إن القُرْآنَ جاءَ به جِبْريلُ إلى محمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإذا جعَلْتُموه صِفَةً من صِفات الله فكيفَ تنْفَكُّ الصِّفَةُ عن الموصوف؟

والجوابُ علَى هَذا يسيرٌ؛ فأَنا عندَما أقولُ لشخصٍ ما: بلِّغ فلانًا بكذا وكذا، فالكَلامُ كَلامي أَنا، وأمَّا هَذا فهُو مُبلِّغ فقط، فالكَلامُ إنَّما يُضاف إلى مَن قاله مبتدئًا، لَا إلَى مَن قالَه مبلِّغًا.

وهذا الكَلامُ -أصلًا- هُو كلامُ الله، لكن تَكَلُّم جِبْريلَ به هَذا مخْلُوق، أمَّا المُتكلَّم بِه فهُو كلام الله، فعِنْدما أقرأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، فصَوتي هَذا مخْلُوقٌ، لكن ما أصوِّتُ به هو صِفة الله غيرُ مخْلُوقٍ.

ولهَذا وصَف الله القُرْآنَ بأنَّه قولُ محمَّد ﷺ وقولُ جِبْريل، ولا يُمْكن أن يَكُون قولًا مِن قائلَيْن؛ فقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، والمرادُ بالرَّسول هنا جِبْريلُ، وقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، والمرادُ بالرَّسول هنا محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأضافَ اللهُ تَعالى القـولَ إلى محمَّد ﷺ مرَّةً، وأضافَه مرَّةً أُخْرى إلى جِبْريل.

ومِن المَعلُوم أنه قولُ القائِل الأوَّل له؛ وهو الله عَزَّوَجَلَّ وليس محمَّدًا ﷺ ولا جِبْريلَ؛ ويُبيِّنُ ذلِك قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٤]، وتنزيلُ ربِّ العالمين هَذا هو الأوَّل مِن الثَّلاثة.

إذَن فالْكلام يُضاف إلى أوَّل مَن قاله، فلو قلت:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ....(١)

فالَّذي قال هَذا الكَلامَ هو امرؤُ القَيْس، وأنا قلْتُه، سواءٌ قلتُه مبلِّغًا إنْ كنْتُ قد أُمِرْت بتبليغه، أو حاكيًا إن لم أُؤْمر بتبليغه.

---

(١) البيت الأول من معلقة امرئ القيس.

ثالثًا: قال: «**والبَصر**»، يعني: وله البَصر، والبَصر هو رُؤية الأَشْياء، وقَد أثبت اللهُ في كتابِه أنه بصيرٌ بما يعمل العباد، وأخبرَ النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن لله بصرًا في قولِه: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[1]، وعلَى هَذا فالبَصر ثابِتٌ لله تعالَى بالكِتاب والسُّنَّة.

لكن هَذا الحَديثَ الَّذي ذكرْناه هُو بَصر الرُّؤيَة، أمَّا بصَر العِلْم فيُستفاد مِن الآيَة، ولهَذا نقولُ: إن بصَر الله عَزَّوَجَلَّ نوعانِ: بَصَر رؤية، وبَصَر عِلْم، وكلاهما يشْمَلُه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [آل عمران:١٥]، وقولُه: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحجرات:١٨]، وما أشْبَه ذلِك مِن الآيَات، فإنَّ هَذا البَصر شامِلٌ لبَصر العِلْم وبَصر الرُّؤيَة.

أما قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»، فإنَّه يختصُّ ببصَر الرؤية.

وعلى كُلّ حَالٍ فالبَصر ثابتٌ لله عَزَّوَجَلَّ، وهُو من الصِّفات الذَّاتيَّة الَّتي لم يَزَلْ ولا يزالُ متَّصفًا بها، فهُو لم يَزَلْ ولا يزال عليمًا، ولم يَزَلْ ولا يزال بصيرًا بخلِقه عَزَّوَجَلَّ، أي: يُبْصرهم.

ولا يلْزَم مِن البَصر العين، ولولا النُّصوص الدالَّة علَى ثُبوت العين لم يجُزْ أن نُثبِتها بثُبوت البَصر، ولهَذا كانت الأشاعرَةُ يُثبِتون لله البَصر ولا يُثْبِتون له العينَ، فيقولُون: إن اللهَ يرَى لكن لا بعيْن، فالعَيْن لها نُصوصُها الدالَّة علَيْها والبَصر له نصوصُه الدالَّة عليه.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

فإذا قال قائِل: هل يُمْكن عقلًا أن يرَى بلا عينٍ، أو أن يحْصُل البَصر بلا عينٍ؟

فالجَوابُ: نعَم يُمْكن، فقد قال الله تَعالى عن الأَرْض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤]، أي: تخبر بما عمِل النَّاسُ علَيْها، وعمَلُ النَّاس قد يكون فعلًا يُرى، وقد يكون قولًا يُسمع، فالأَرْض تسمع بلا أُذن وتَرى بلا عينٍ، والله علَى كل شَيْءٍ قدير.

وعلى كلِّ حالٍ فإنَّنا نُثبت لله البَصر؛ بَصر العِلْم وبَصر الرؤية، ونرى أنه من الصِّفات الذَّاتيَّة الَّتي لم يَزَلْ ولا يزالُ الله متصفًا بها.

رابعًا: السَّمع: قال: «**سمعٌ**»، وهَذه معطوفةٌ علَى قولِه: الْحيَاة، لكنَّها بإسقاط حرْف العَطْف لضَرورة النَّظم.

والسَّمع الَّذي أثبته اللهُ لنَفْسه نوعان: سمْعُ إدراكِ المسْمُوع، وسمع إجابة المسْمُوع.

وهُناك فرقٌ بَين الإدْراك وبَين الإِجابَة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال:٢١]، ﴿سَمِعْنَا﴾، أي: سمْع إدراكٍ، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ أي: سَمْع استجابةٍ، في قولِه تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة:١] هنا سَمْع إدراكٍ، وفي قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، أي: سَمْع استِجابة، وفي قولِ المصلِّي: سمِعَ اللهُ لمن حمِده. سمْعُ الأَمرَيْن جميعًا، يعْني يسْمَع ويُجِيب مَن حمِدَه بالإثابة.

إذَن فسمْعُ الله ينْقَسم إِلى قسْمَيْن؛ سمْع إدراكٍ وسمْع استجِابةٍ، لكن هل هُما مِن الصِّفات الذَّاتيَّة؟

أمَّا سمْع الإدْراكِ فهُو من الصِّفات الذَّاتية، وأمَّا سمْعُ الاسْتجابَة فهُو من الصِّفات الفعليَّة؛ لأنَّه إن شاء اسْتجاب وإن شاء لم يسْتَجب.

فأُولُو الألْبابِ الَّذين يَقولُون: ﴿رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾ [آل عمران:١٩٣]، قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩٥]، ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، فالاستجابَةُ حصَلَت بعد الدُّعاءِ، وكلُّ شيءٍ يكون له سببٌ مِن صِفات الله فهُو مِن الصِّفات الفعليَّة.

إذن فسمْعُ الاسْتِجابة مِن الصِّفات الفعليَّة، فمَن استجاب اللهُ له فقد سمِعَه، لكِن سمْع الإدْراك هُو من الصِّفات الذَّاتية، لكن الحادث هو المَسْموع لا السَّمع، فأنا مثلًا أسْمَع الصَّوت الآنَ، ولكن سمْعِي موجودٌ مِن قبْلُ، أي: أنَّ هَذا الصَّوت المعيَّن حادِثٌ، ولكن القوَّة السَّمْعيَّة موجودةٌ فيَّ مِن قبل هَذا الصَّوت، فقد تكون الصِّفة قديمةً ومتعلّقها حادِثٌ ولا مَانِعَ.

قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: والسَّمع بمَعْنى الإدْراك يَنقِسم إلى عدة أَقْسامٍ: سمع عامٌّ لكل شَيْءٍ، فهَذا يشْمَل المؤمنَ والكَافر، وما يَرْضاه الله وما لا يَرْضاه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٢٤]، فهَذا عامٌّ يشْمَل كلَّ شيء.

وسمْعٌ خاصٌّ مُقْتضاه النَّصر والتَّأييد، وهذا السَّمع الخاصُّ له أمثلةٌ في كتاب الله، مثْل قولِه تَعالى لموسَى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦]، فلَيْس المرادُ هُنا أنَّ الله تَعالى يسمَعُهما ويراهما مجرَّد سمعٍ ورُؤية، بل المرادُ أسْمَع وأرَى فأنْتَصر لكما، فهَذا السَّمع مُقتضاه النَّصر والتَّأييد.

وقَد يكون للتَّهديد والوَعِيد، مثل قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ

قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠].

فصار السَّمع الخاصُّ قد يكونُ مُقتضَاه النَّصر والتَّأييد، وقد يكون مُقتضاه الوَعيد والتَّهديد.

فإذا قال قائِل: ما هُو الضَّابط لما يقْتَضيه هَذا وهذا؟

فالجَوابُ: أن الضَّابط القرائِن، فقرائِنُ الأحْوَال، وسياقُ الكَلام، تدُلُّ علَى أن مُقتضاه كذا أو كذا.

خامسًا: (إِرادةٌ): بالرَّفع عطفًا علَى الحْيَاة، بإسْقاط حرف العَطْف لضَرورة النَّظم.

فقوله: «إِرادة»: يعني أن الله عَزَّوَجَلَّ له الإرادَة، ودليلُ ذلِك قولُه تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦]، وقولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧]، وقولُ الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، والآيَاتُ فِي الإرادَة كثِيرةٌ.

قال أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: والإرادَةُ تنْقَسم إِلى قِسْمَين:

- **إِرادةٌ كونيَّة:** وهي الَّتي بمَعْنى المَشيئَة.
- **وإِرادةٌ شرعيَّة:** وهِي الَّتي بمَعْنى المحبَّة.

مثالُ الإِرادةِ الشَّرعيَّة: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧]، فهَذه بمعْنَى المحبَّة وليْست بمعْنى المشيئَة؛ لأنَّها لو كانت بمَعْنى المشيئَة لتَابَ الله علَى جَميع النَّاس، لكنَّها بمَعْنى المحبَّة، فتتعلَّق بمشيئَتِه إن شاء تابَ، وإِن شاء لم يتُبْ.

ومِن ذلِك أيضًا قولُه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

ومثالُ الإِرَادةِ الكَوْنيَّة التي بمعنى المشيئة: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج:١٤]، أي: ما يشَاء، بدَليل قولِه تَعالى في الآيَة الثَّانيَة: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبْراهيم:٢٧].

ومِن أمثلَة الإرادَة الكَوْنيَّة أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود:٣٤] فالإِرادة هنا كونية؛ لأنَّ الله تَعالى لا يريد شرْعًا أن يغوي عِبادَه، بل يريد شرْعًا أن يهْدِيهم، قالَ تَعالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦].

فالإِرادة إذن قِسمان: كونيَّة وشرعيَّة.

والفَرْق بين الإرادَة الكَوْنيَّة والإِرادة الشَّرعيَّة من حيث الحكم من وجْهَين:

الوَجْه الأَوَّل: أن الإِرادةَ الكَوْنيَّة يلـزَم فِيهَا وقـوعُ المراد، والإرادَة الشَّرعيَّة لا يلْزَم فِيهَا وقوعُ المراد، فقَد يُريد اللهُ الشَّيءَ شرْعًا ولا يقَع.

الوَجْه الثَّاني: أنَّ الإرادَة الشَّرعيَّة لا تكونُ إلا فيما يحبه الله، والإِرادة الكَونية تكون فيما يُحِبُّه وما لا يُحِبُّه. فمثلًا الإِيمانُ والعمَل الصَّالح مرادٌ لله شرْعًا لا كونًا؛ لأنَّ مِن النَّاس من لم يُؤْمِن ومَن لم يعْمَل صالِحًا، ولَو كانَ مُرادًا لله كونًا وقدرًا للَزِم أن يُؤْمِن النَّاس كلُّهم ويعْمَلُوا صالِحًا.

فإذَا قال قائِلٌ: الكُفر الواقِع مِن بني آدم هل هو مرادٌ لله؟

فنقولُ: مُرادٌ كونًا لا شرْعًا؛ فمرادٌ كونًا لأنَّه واقع، وكلُّ شيءٍ يقع فهُو مُراد لله عزَّوَجَلَّ، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فهُو مرادٌ كونًا

غير مرادٍ شرْعًا؛ لأنَّ الله لا يُريد مِن عبادِه الكُفرَ، وإنما يريد منْهُم الإِيمان.

ونُمَثِّل ذلِك بالأشخاصِ، فكُفْر أبي جهل مُرادٌ كونًا، والدَّليل علَى أنَّه مرادٌ كونًا أنَّه واقِعٌ، وكلُّ شيءٍ واقع فهُو مُراد كونًا لا إِشْكالَ فِيه، وليْس هو مرادًا شرْعًا؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُحِبُّه، وإذا كانَ اللهُ لا يحِبُّ شيئًا فإنَّه وإِنْ وقع غيرُ مرادٍ للهِ شرْعًا.

وإِيمانُ أَبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُرادٌ كونًا لوقوعِه، وكلُّ شيءٍ واقع فهُو مُراد كونًا، وإِيمانُ أَبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا مُرادٌ شرْعًا لأنَّه محبوبٌ إِلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وإِيمانُ أبي لهبٍ -أي: تقديرًا- مُرادٌ شرْعًا لا كونًا؛ مُرادٌ شرْعًا لأنَّ الله يحب منه الإِيمانَ؛ لأنَّه محبوب إِلى الله عَزَّوَجَلَّ، وهو غيرُ مُرادٍ كونًا لأنَّه لم يقَع.

وقد ذكرْنا فيما سبَق أنَّ كُفر أبي جهلٍ مُرادٌ كونًا لوقوعِه، غيرُ مرادٍ شرْعًا لأنَّ الله لا يُحِبُّه، وذكرنا أيضًا أنَّ إِيمان أبي لهبٍ مرادٌ شرْعًا لأنَّ الله يحبه، غير مُراد كونًا لأنَّه لم يقع.

وهنا يرِد علَيْنا إِشْكالٌ، وهو كيف يكونُ الشَّيء مرادًا لله كونًا وهو لا يُحِبُّه؟ وهل أحدٌ يُكْرِهه علَى أن يُوقِع ما لا يحب؟ وقد أجاب بعضُ المُعتزلَة فقال: كلُّ ما وقَع فهُو مُراد لله كونًا وشرْعًا، حتَّى المَعاصِي قالوا: إنَّ الله أرادَها شرْعًا، ولكن هَذا فيه إِشْكالٌ.

والجوابُ السَّديد في مثل هَذِه المسألَةِ: أنَّ الله يكْرَه كُفر هَذا الكافِر ولم يُكْرِهه أحدٌ علَى أنْ يوقِع شيئًا يكرَهه، لكن هَذا الشَّيء مكروهٌ لذاتِه محبوبٌ لغيره، فالكُفْر الواقِع هُنا مكروهٌ لذاتِه محبوبٌ لغيرِه، ويكون الشَّيء محبوبًا مكروهًا باعْتِبارين، لا باعْتِبار واحِد فهَذا ممتنع.

مثالُ ذلك: أنَّك ترى الرَّجُل يأتي بالحديدَة محماة حمراء من النَّار ليكوي بها ابنَه المريض، لكن كيّه لابنِه ليْس مرادًا لذاتِه، بل مرادٌ لغيره، ولهَذا تجده محبوبًا له مكروهًا، محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه؛ فهُو مِن وجه إيلامِه لابنه مكروهٌ، ومِن وجْه أنَّه سببٌ لشفَائه محبوبٌ.

وكذَلك الكُفر واقِع بإِرادة الله عَزَّوَجَلَّ، مكروهٌ إِلى الله لِذاتِه، محبوبٌ إِلَيْه لغيره؛ فلولا الكُفْر ما عُرِف الإِيمان، ولولا الكُفْر لم يَكُن جهاد، ولولا الكُفْر لم يَكُن امتحان، ولوْلا الكُفْر لكان خلق النَّار عبثًا، إِلى غير ذلِك من المصالِح العَظِيمة الَّتي أرادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يقَع الكُفْر بحِكمَتِه؛ ولهَذا قال عمر: «لَا يَنْقُضُ الْإِسْلَامَ عُرْوَةً عُرْوَةً إِلَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكُفْرِ»[1]، يعني أنَّ من عرف قدْر الإِسْلام لا ينْقُضه، ولا يعْرِف قدْرَ الإِسْلام إلا إذا كانَ قد دَخل في الكُفْر، فبِضدِّها تتبيَّن الأَشْياء.

وهَكذَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُوقِع في عباده ما يكْرَهُه لكِن مِن أجل مصلحَةٍ أُخْرى أعظَمَ مِن إيقاعِه، وذلِك مثلُ قولِه تَعالى في الحَديث القدسيِّ: «**مَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرُدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ إِسَاءَتَهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ**»[2]، فهَذا مما يكرَهُه الله كونًا لا شرْعًا، لكنَّه يُوقِعه عَزَّوَجَلَّ لما له من المصالِح العَظِيمَة، فإِنَّه لا بُدَّ من المَوْتِ حتَّى يجازَى الإِنْسانُ بعملِه إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشر.

فالحاصِل أن نقول جوابًا علَى هَذا الإِيرَاد الشَّائك: إن هَذا المكروه إِلى الله مكروه إِلَيْه لذاته محبوب إِلَيْه لغيره، فهُو مكروه محبوب من وجهين.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، بَابُ التَّوَاضُعِ، رقم (٦١٣٧).

سادسًا: قال: «وعِلْمٌ»، أي: وَمِن صِفات الله تَعالى العِلْم، والعِلْمُ صِفَةُ كمالٍ، ولهَذا يُمْتَدح به الإِنْسانُ، ويُكْرَه أن يُوصَف بضدِّه، فلو قلتَ لشخصٍ: يا جاهلُ، وأنْتَ من أعلَم النَّاس قالَ لك: أنْت الجاهِلُ؛ لأنَّه يرَى أن وصْفَه بالجَهْل عيبٌ وقدْحٌ ومسَبَّةٌ لا بُد أن تُرَد.

فالعِلم صِفَـةُ كمالٍ بلا شـك، وعِلْم الله عَزَّوَجَلَّ شاملٌ لكل شَيْءٍ، حاضرًا ومستقبَلًا وماضيًا، قال اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾ [الطلاق:١٢]، وقالَ تَعالى عن الملائِكَة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٖ رَّحْمَةٗ وَعِلْمٗا﴾ [غافر:٧]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩].

وكذَلك أيضًا عِلْم الله تَعالى محيطٌ بكلِّ شيءٍ تفْصيلًا، قال الله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام:٥٩].

وعِلْمُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ شاملٌ لما يتعلَّق بفعلِه وما يتعلَّق بفعل عبادِه، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:١٦]، وقالَ تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن:٤]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [البقرة:٢٨٣]؛ فعِلْم الله شامِلٌ لكلِّ ما يعمَلُه العبد.

إذَن عِلْم اللهِ ثابتٌ له بالكِتاب، والسُّنَّة، وإجماعِ المُسلِمين، والنَّظر الصَّحيح.

بالكِتاب: وما أكْثَر الآيات الَّتي تصِفُ اللهَ بالعِلْم.

والسُّنَّة كذَلك مملوءَةٌ بما يدُلُّ علَى أن الله تَعالى بكلِّ شيء عليم، كما في حديثِ الاستخارة وغيرِه.

وإجماعُ المُسلِمين ثابت بأن الله بكل شيْءٍ عليم.

والنَّظرُ الصَّحيح يدلُّ عليه؛ لقول الله تَعالى مستدلًّا علَى علمه بدَلالة عقلية: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، فالخالِق لا بُدَّ أن يَكُون عالـِمًا بمخْلُوقِه، وعالـِمًا بخلقه كيف يخْلُق.

فالعِلْم دلَّ علَيْه القُرْآن والسُّنَّة والإِجْماع والعَقْل جملةً وتفصيلًا.

سابعًا: قال: «**واقْتَدَرْ بِقُدْرَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ**»، يعني من صِفات الله تَعالى القُدرة، وقال: اقْتَدر، من باب المبالَغة وهي أبلغ من قَدِر؛ لأنَّ اقْتَدر تدل علَى صِفَة ذاتية لازمة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٥٤-٥٥]، وقَال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠]، والآيَاتُ في هَذا كثيرَةٌ.

وقُدْرة الله تَعالى قُدْرة مقرونَةٌ بالقوَّة، فهُو القويُّ القادر، بخلاف المخْلُوق فإنَّ قُدرَته محدودَةٌ، وقد تكون قدرة بقوة، وقد تكون قدرة بلا قوة.

لكن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قيَّد القُدْرة حيث قال: «**تعلَّقَتْ بِمُمْكِنِ**»، وتعلَّقت بالواجِب أيضًا مِن باب أوْلى، ولم تتعلَّق بالمستَحيل؛ لأنَّ المُستَحيل ليْس بشَيْءٍ، فضلًا عن أنْ يكون مقدورًا عليه.

لكن المسْتَحيل الَّذي يتصوَّر ذِهننا أنَّه مُستَحيل: مُستَحيلٌ لذاته، ومُستَحيلٌ لغيره.

أمَّا المُستَحيل لذاته فهُو مُستَحيلٌ لا يمكن، فلَو أن أحدًا قالَ: هل الله قادرٌ علَى أن يخْلُق مثله؟ لقُلنا: هَذا مُستَحيلٌ، لكِن الله قادِرٌ علَى أن يخلُق خلقًا أعظم

من الخلْق الَّذي نعلَمُه الآن، ونحْن نعْلَم أن أعظم مخْلُوقٍ نعلَمُه هُو العَرْش، فهُو أعظَمُ مِن كلِّ شيء من المخْلُوقات الَّتي نعلَمُها، ومع ذَلك نعلَم أنَّ الله قادرٌ علَى أن يخْلُق أعظمَ مِن العَرْش، لكن الشَّيءَ المسْتَحيل لذاته هَذا غير ممكن.

كذَلِك نحن نعْلَم أنَّه يسْتَحيل في العادَة -وليْس لذاتِه- أن يقَع خسوفُ القَمر في أوَّل الشَّهر، فهَذا مُستَحيلٌ حسَب العادَة، ونعلم أيضًا أنه لا يُمْكن أن يهل الهلال ثم تخْسِف الشَّمسُ بعْد غُروبِه، فهَذا نعْلَم عِلْم اليَقين أنَّه لن يكون، لكن لغيرِه، أي: حَسب ما أجْرَى اللهُ العادَة، وإلَّا فإنَّ الله قادِرٌ علَى أن يكْسِف القمرَ في أوَّل الشَّهر، وعلى أن يهِلَّ الهلالُ ثُمَّ تخسِف الشَّمسُ بعد غروبِه.

وظُهورُ الهلال لا يُمْكِن أن يَكُون قبلَ خسوف الشَّمس، بمَعْنى أنه إذا خسَفت الشَّمس في ليْلَة قلنا: إنَّها أول ليْلَة في الشهر، فهَذا شيء مُستَحيل؛ لأنَّ من المَعلُوم أن كسوف الشَّمس سببُه -الَّذي جعله الله سببًا كونيًّا- هُو حيلولَةُ القَمر بين الشَّمس والأرْض، وحيلولةُ القَمر بين الشَّمس والأَرْض يمنَعُ أن يهِلَّ الهلالُ قبْلَ الخُسوف؛ لأنَّه إذا هلَّ الهلالُ قبْل الخُسوفِ لا يُمْكِن أن يتجاوَز ثم يحُول بين الشَّمس والأَرْض؛ لأنَّ المَعلُومَ أنَّ القَمر يتأخَّر عن الشَّمس.

فسَبب الخُسوف الَّذي جعله الله سببًا للخُسوف في العادَة. هو: حيْلُولة القَمَر بين الشَّمس والأَرْض، إذَن فهَل الشَّمس سَبقت في هَذا الحال أو لم تسبق؟ الجَواب: أنَّها لم تسْبِقْه؛ لأنَّها لو سبقته لم يكُن خسوف، وإذا هلَّ الهلال لزِم أن تكون الشَّمس قد سبقتِ الهلالَ؛ لأنَّ الهلالَ لا يَكُون هلالًا إلا بعدَ غروب الشَّمس.

وإذَا كانتِ الشَّمس قد سبَقته فلا يُمكن الخسوفُ أبدًا؛ لأنَّ القَمر لا يُمْكن بعدَ أن تأخَّر عن الشَّمس أن يذْهَب بسُرْعة حتَّى يكون تحتَها، فهَذا مُستَحيلٌ لغيرِه؛

يعني: مُستَحيلٌ حسَب ما أجرى اللهُ العادَة.

لكن الله قادر علَى أن يحبِس الشَّمس ويُسْرِع في سَيْر القمر حتَّى يخسِف بعد الغُروب.

إذن؛ فقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ**» نقول: ضده المُستَحيل، فالمُستَحيلُ لا تتعلَّق به القُدرة؛ لأَنَّه -على اسْمه- مُستَحيل، ولكن يجِبُ أن نعْلم -حتَّى لا يتوهَّم واهِمٌ أنَّنا خصَّصنا ما عمَّمه أو قيَّدْنا ما أطْلَقه- أن المُستَحيل نوْعان: مُستَحيلٌ لذاتِه، ومُستَحيلٌ لغيْره.

فالمُستَحيلُ لذاتِه: لا يُمْكن أن تتعَّلق به القُدرة، كما مثَّلنا وقُلنا: لو قال قائِل: هل يقْدِر الله أن يخْلُقَ مثلَه؟

قلنا: هَذا مُستَحيلٌ لذاتِه، لأنَّ المماثَلة مُستَحيلَةٌ، وأدنى ما نقول في ذلك: أن هَذا مخْلُوقٌ والرَّبُّ خالِق، فتَنْتَفِي المماثَلة علَى كُلّ حَال.

والمُستَحيلُ لغيرِه: بمَعْنى أنَّ الله تَعالى أجْرَى هَذا الشَّيءَ علَى هَذِه العَادَة المستمِرَّة الَّتي يستحيلُ أن تنْخرم، ولكن الله قادرٌ علَى أن يخرمها، فهَذا نقول إن القُدرة تتعلَّق به، فيُمْكن للشَّيء الَّذي نرى أنه مُستَحيلٌ بحسب العادَة أن يَكُون جائزًا واقعًا بحسب القُدرة، وهَذا الشَّيء كثيرٌ، فكُل آيَات الأَنْبياء الكَوْنية من هَذا البابِ (المُستَحيلِ لغَيْرِه)؛ فانْشقاقُ القَمر للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُستَحيلٌ لغيره، لكن غيرُ مُستَحيل لذاتِه لأَنَّه وقع، والله قادر علَى أن يشق القمر نصْفين، بل قادر علَى أن يشُق الشَّمس نصفين.

ونحن -مثلًا- نَرى أنَّ من المُستَحيل أن تنزل الشَّمسُ حتَّى تحاذِي منارةَ المسْجد، ومَن ادَّعى ذلِك كذَّبْناه، وقُلنا: هَذا مُستَحيلٌ. لكن لا بُدَّ أن نعلم أن هَذا

مُستَحيلٌ لغيرِه لا لذاتِه، أي: أَنَّه مُستَحيل حسب ما أجرى الله العَادَة، لكن الله قادر علَى أن يُنْزِل الشَّمس حتَّى تُحاذِي المنارَة، بل ودُون المنارَة، فإنَّها يوم القِيامَة تكون علَى رؤوس النَّاس بِقَدْر مِيل[1]، بقدرة الله.

فعبارَةُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ**» تحتاج إِلى بيان، فإن ظاهِر كلامه أن القُدْرة لا تتعلَّق بالمُستَحيل، ونحن نقول: لا بد في ذلِك من التَّفْصيل، فالمستَحِيل لذاته لا تتعلَّق به القُدرة؛ لأَنَّه ليْس موجودًا، ولا يُمْكن أن يوجد، ولا يفرِضُه الذِّهن، كما أَنَّه لا يُمْكن أن يكونَ الشَّيء متحرِّكًا ساكنًا في آنٍ واحِد؛ لأَنَّه إن كانَ متحرِّكًا فلَيْس بساكنٍ، وإن كانَ ساكنًا فلَيْس بمتحرِّك.

أما المستَحِيل لغيرِه -يعني الَّذي يكونُ بحسَب العادَة غيرَ ممكِنٍ- فهَذا تتعلَّق به القُدْرة، والأَمْثِلة علَى ذَلك كثيرَةٌ جدًّا، فإنَّ كل آيَات الأَنْبياء الكَوْنيَّة من هَذا البابِ، فلو أنَّ أحدًا مِن النَّاس قال: أنا أضرِب هَذا الحَجَر ضربةً بعصاي فيَنْفَلِق اثْنَتي عشرةَ عينًا لقُلنا: هَذا مُستَحيلٌ حَسب العادَةِ، فلو ضرَب الحَجَر بعصا من حديدٍ حتَّى يتفتَّت الحَجرُ ما أَتى باثْنَتي عشرةَ عينًا، لكِن هَذا مُستَحيلٌ لغيرِه وليس مُستَحيلا لذاتِه، لأنَّ الله تَعالى جعَلَه لموسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

كذَلك أن تصير العصا حيَّةً، هَذا لا يُمكن حتَّى في السِّحر؛ لأَنَّه إنما تكون حيَّةً بالسِّحر حسب نظَرِنا وليس حَقِيقَةً، لكِن يمكن أن تكون العَصا حيَّةً حَقِيقَةً حسب قُدْرة الله تعالى، فكَوْنُ العصا حيَّةً مُستَحيلٌ لغيره لا لذاتِه، لكنَّه لقُدرة الله لَيْس مُستحيلًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء:٣]، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤).

ولهَذا كانت عصا مُوسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ تنْقَلب حيَّةً حَقِيقيَّةً تلْقَف وتأْكُل.

وكَذلِك فإنَّ الإنْسان مخْلُوقٌ من الطِّين، فلو صَنَع شخصٌ تمثالًا علَى شكْل طَيْر وقام ينْفُخ فيه، وقال: صارَ طيرًا وطارَ، فإنَّنا لنْ نُصدِّقه؛ لأنَّ هَذا مُستَحيلٌ حسب العادَة، لكنَّه مُستحيل لغيرِه، وأمَّا حسبَ القُدرَة فلَيْس بمُستَحيلٍ؛ لأنَّه غير مُستَحيل لذاتِه، ولهَذا جعلَه اللهُ آيَة لعيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ يخلق تمثالًا علَى شكل الطَّير ثُمَّ ينْفُخ فِيه فيطيرُ.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٣٨ وَ(العِلْـمُ) وَ(الكَـلامُ) قَـدْ تَعَلَّقَـا بِكُـلِّ شَيءٍ يَـا خَلِيلِـي مُطْلَقَـا

الشــرح

لما بيَّن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذِه الصِّفات السبع، وهِي: الحْيَاة، والعِلْم، والقُدْرة، والسَّمع، والبَصر، والإرادَة، والكَلام، بيَّن متعلِّقات هَذِه الصِّفات، أمَّا الحْيَاةُ فلَمْ يذْكُر متعلِّقًا لها كما سيأتي إن شاء الله أنَّه لا متعلَّق لها؛ لأنَّها لا تتعدَّى.

وأمَّا القُدرة: فقال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(بِقُـدْرَةٍ) تَعَلَّقَـتْ بِمُمْكِـنِ كَـذَا (إِرَادَةٌ)، فَـعِ وَاسْـتَبِنِ

وسبق لنا أن قولَه: «بمُمْكن» يُخرِج به المُستَحيل، وذكرنا أن المُستَحيل نوعان: مُستَحيلٌ لذاتِه، ومُستَحيلٌ لغيره.

فخَلْقُ عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من غيرِ أبٍ أمرٌ مُستَحيلٌ في العادَة، فلا يُمْكِن أن يُوجَد ولَدٌ بلا أب، وكَذلِك خَلْقُ ولدٍ بلَا أمٍّ، فإنَّ ذلِك مُستَحيلٌ في العادَة، فما من ولدٍ إلَّا وله أمٌّ، وأما في حواء فكانَ لها أبٌ وليس لها أمٌّ.

كذَلك يستحيل في العادَة أن يوجد بَشرٌ بلا أمٍّ ولا أبٍ، ولكن هَذا مُستَحيلٌ لغيره، ولو شاء اللهُ أن يخْلُقَه لخلقه، ألَيْس النَّاس إذا دُفِنوا في القبور فإن الأَرْض تأكل أجسامهم كلها إلا عَجْب الذَّنب؟! ومع ذلِك يتكوَّن من هَذا التُّراب البشَر مرَّةً أُخرى، وآدَم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانَ خلْقُه من الطِّين، وهذا مُستَحيلٌ لغيره حسب العادَة، ولكن الله قادر عليه.

قوله: «**كذا إرادَة**»، يعْني: كذَلِك الإرادَةُ تتعلَّق بالممكن أمَّا المُستَحيل فلا يُمكن. فالمستَحِيل لذاتِه لا يُمكن أن يُريدَه الله؛ لأنَّ هَذِه الإرادَة عبثٌ والله مُنزَّه عن العَبث، فلو قال قائِل مثلًا: إن الله يريد هَذا الشَّيء أن يَكُون متحركًا ساكنًا، لأجيب بأن الله لا يريد هذا؛ لأنَّه متى كانَ الشَّيء متحركًا لم يَكُن ساكنًا، ومتى كانَ ساكنًا لم يَكُن متحركًا، وليس المُرَاد أنه يكون متحركًا ثم يسكن، أو ساكنًا ثم يتحرك، فهَذا ممكن.

فالإرادة إذن تتعلَّق بالمُمْكِن، ولهَذا نقولُ: إن الله إذا أراد أمرًا فإنما يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وهذا يدُلُّ علَى أن الإرادَة تكون في الأشْياء المُمْكِنة، الَّتي يمكن أن يفعلها الله عَزَّوَجَلَّ.

قال: «**والعِلْمُ والْكَلَامُ قَدْ تَعَلَّقَا بِكُلِّ شيْءٍ**»، يعني: أن الله يمكن أن يتكلَّم بالشَّيء المُستَحيل، ويعلم بالشَّيء المُستَحيل، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢] فقالَ بالمسْتَحيل يعْني تكلَّم عن شيءٍ مُستَحيلٍ، وكذَلك قالَ تَعالَى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المُؤمنون:٩١]، فتكلَّم عنْ شيءٍ مُستَحيل.

والعِلْم أيضًا يتعلَّق بالمُستَحيل، والدَّليل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، فهَذا خبرٌ يُخْبِر الله فِيه أنَّه لو كانَ في السَّماء والأَرْض آلهة إلا الله لفسدتا، وهذا خبرٌ عن شيءٍ مُستَحيلٍ.

وكذَلك يتعلَّق بالواجِب من باب أولى، فاللهُ تَعالى يتكلَّم بالشَّيء الوَاجِب، ومما تكلَّم به من الأُمور الواجِبَة أن الله واحِد لا شريك له، قالَ تَعالَى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ

أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران:١٨].

والعِلْم أيضًا يتعلَّق بالماضِي والمستَقْبل والحاضر؛ لأنَّ الله بكلِّ شيءٍ عليم، فكلُّ شيء فالله عليم به.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٣٩ وَ(سَمْعُـهُ) سُبْحَانَـهُ كَـ(البَصَـرِ) بِكُـلِّ مَسْـمُوعٍ وَكُـلِّ مُبْصَـرِ

الشـرح

أي: أنَّ السَّمع يتعلَّق بالمَسْموعات لا بكل شَيْءٍ، ولا يتعلَّق بالمرئيات، فلا يقال: سمِع الله فلانًا أي: نَظر إليه؛ لأنَّ السَّمع يتعلَّق بالمَسْموعات. فالأَقْوال من شأْنِ السَّمع، والبَصر كذَلِك يتعلَّق بالمبصرات، فالأفعال من شأْن البَصر؛ لأنَّ الفعل يُرَى ولا يُسْمع، فالَّذي يُسمع ليْس الفِعل، وإنَّما هو حركة الفاعل.

إذَن فالأَفْعالُ من متعلِّقَات البَصر، والأَقوالُ من متعلّقات السَّمع؛ ولهَذا قال: «وسمْعُه سُبحانَه كالبَصر بكُلِّ مسموعٍ» كالأَقْوال، «وكل مُبصَر» كالأَفعال.

أمَّا الحْيَاة فلا تتعلَّق بشَيْءٍ بائنٍ عن الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الحْيَاة وصفٌ لازم لذاتِه لا تتعدَّى لغيره، فلهَذا لم يذْكر لها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ متعلقًا.

فهَذه سبع صِفات ذكرَها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكنَّه لم يذكر غيرَها؛ لأنَّها هي الصِّفات الَّتي اتَّفق علَيْها السَّلف وأهلُ التَّأويل من الأشعريَّة ونحوهم، فلهَذا خصَّها المؤلِّف بالذِّكر؛ لأنَّها محلُّ اتِّفاق، أمَّا السَّلف فيُثبتون لله تعالى أكْثر مِن هذه الصفاتِ، يُثْبتون للهِ كلَّ ما وَصَفَ به نفسَه من الحْيَاة والعِلْم والقُدرة والسَّمع والبَصر والإِرادة والكَلام والحفظ والرِّضا والغَضب وغيرَ ذَلك مما وصف الله به نفسَه، لكن الأشاعِرة لا يُثبتون إلَّا هَذِه الصِّفات السَّبع فقط؛ لأنَّهم يرَوْن أن هَذِه الصِّفات السَّبع دلَّ علَيْها العَقل، فأثْبتوها لدَلالة العَقْل علَيْها، قالُوا: وأمَّا ما سواها فإن العَقْل لا يدُلُّ علَيْها فيجب أن تُؤَّل.

ثم فصَّلوا كيْف دلَّ علَيْها العَقْـلُ، فقالـوا: الإيجادُ دَلَّ علَى القُدرة، حيْثُ إن إيجادَ الأَشْياء يدُلُّ علَى قُدرة الموجِد وهو الله عَزَّوَجَلَّ، والأَشْياء موجودَةٌ فإيجاد الأَشْياءِ دليلٌ علَى القُدرة.

وإحكامُ هَذه الأشْياء خلقًا وصنعًا يدُلُّ علَى العِلـم؛ لأنَّ الجاهِـل لا يُحْكِـم الشَّيءَ.

والتَّخصيص يدُلُّ علَى الإرادَة، وذَلك أنَّ كوْن هَذا ذكرًا وهَذه أُنْثى، وهَذه شمسٌ وهذا قمَرٌ، وهَذه أرْضٌ وتِلْك سماءٌ، يدُلُّ علَى الإِرادة، فأراد الله أن تكون السَّماء سماءً فكانت، وأن تكونَ الأَرْض أرضًا فكانت، وأن يكونَ الإِنْسانُ إنسانًا فكانَ، وأن يَكُون البَعِير بعيرًا فكان، فالتَّخْصِيص يدُلُّ علَى الإرادَة، وهَذِه ثَلاثُ صِفاتٍ.

ثُمَّ قالوا: وهَذِه الصِّفات الثَّلاث لا تقومُ إلا بحَيٍّ، أي: مِن لازم المتَّصف بهذه الصِّفات الثَّلاث أن يَكُون حيًّا، فأثْبَتوا الحْيَاة، فتكُون الصِّفات بذلِك أربعًا.

ثُم يَقولُون: إذا ثبَت أنَّه حيٌّ فإمَّا أن يتَّصف بالسَّمع والبَصر والكَلام أو بضِدِّ ذلك، وضِدُّ ذلِك ممتَنِع؛ لأنَّ ضدَّ السَّمع الصَّمم، وضد الكَلام الخَرَس، وضد البَصر العَمَى، وهَذِه الصِّفات صِفاتُ عيبٍ لا يُمْكن أن يتَّصف بها الخالِق، وهذا وجه دَلالة العَقْل علَى هَذِه الصِّفات السَّبع.

أمَّا الرَّحمة والرِّضا والحِكْمة والوَجْه واليَدان فقالوا: لا نُثْبت لله رحمة، ولا نُثبت لله رضًا، ولا نُثبت لله حِكْمة، ولا نُثبت لله وجهًا، ولا نُثبت لله يدين؛ لأنَّ هَذِه الصِّفات لا يدُلُّ علَيْها العَقْل، وإذا لم يدُلّ علَيها العَقْلُ فإنَّه لا يُمْكن أن نُثْبتها لله عَزَّوَجَلَّ.

ويُجاب علَيْهم بثلاثَة أجوبَةٍ وهي:

أوَّلًا: أنَّ الرُّجوع إِلى العَقْل في هَذِه الأُمور باطِل شرْعًا وعقلًا.

أمَّا شرْعًا فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسْراء:٣٦]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

وأمَّا بُطلانه عقلًا فلأنَّ هَذِه الأُمور مِن الأَشْياء الَّتي تُتلقَّى بالخبر؛ لأنَّ الخالِق عَزَّوَجَلَّ ليْس كمثل الخَلْق، فلا يجُوز علَيْه ما يجُوز علَيهم، ولا يمْتَنع علَيْه ما يَمْتَنع علَيهم، ولا يجِب له ما يجِب لهم، فهُو مخالِف للخَلْق، وإذا كانَ مخالفًا للخَلْق فلا يحْكُم الخلقُ علَيْه بعقُولهم، وكيْف يحْكُم الخَلْق علَيْه وهم لم يشاهدوا الله، ولا نظيرًا لله؛ فكانَ في الشَّرع والعَقْلِ ما يُبْطِل الاعتمادَ علَى العَقْل في هَذِه الأُمورِ.

ثانيًا: هَبْ أنَّ العَقْل لا يدُلُّ علَى سِوى هَذِه الصِّفات السَّبع، فقد دلَّ علَيْها الشَّرع، وتعدُّد الدَّليل جائِزٌ عقلًا وواقعًا، فإِذا انْتَفى أحدُ الدَّليلين ثبت المدلولُ بالدَّليل الآخَر؛ لأنَّ انْتِفاءَ الدَّليل المعيَّن لا يستلزم انتفاءَ المدْلول، فقَد يكون للمَدْلول دليلٌ آخَر غيرُ الدَّليل الَّذي انْتَفى. فإِذا فرَضْنا جدلًا أنَّ العَقْل لا يدُلُّ علَى هَذِه الصِّفات فإِنَّ الشَّرع دلَّ علَيْها، وإذا دلَّ علَيْها وجبَ إِثْباتها.

ثالثًا: أنَّنا يُمكِننا أن نُثْبت بالعَقْل ما نفَيْتُم أنَّ العَقْل دالٌّ عليه، يعْني أنَّنا نستدِلُّ بالعَقل كما استدلَلْتم بالعَقْل، فنقولُ: ما نفَيْتُموه قد دلَّ علَيْه العَقْل.

مثالُ ذلك: هَذه النِّعم الَّتي نُشاهِدها، وهَذِه النِّقَم الَّتي تنْدَفع عنَّا مع وجود أسبابِها، فهَذه تدُلُّ علَى الرَّحمة، ونُزول المطَر مِن آثَار الرَّحمة، ونَباتُ الأَرْض من آثار

الرَّحمة، والنَّوم والرَّاحة من آثار الرَّحمة، والعِلْم والرِّزق من آثار الرَّحمة، وكلُّ ما بِنا من نعمةٍ فهِي من آثار الرَّحمة، ودَلالَة هَذِه الأَشْياء علَى الرَّحمة عقلًا أوْضَحُ وأبْيَن من دَلالة التَّخصيص علَى الإِرادة؛ لأنَّ دَلالة هَذِه الأَشْياء علَى الرَّحمة واضِحَة للعامِّي والعالِم، ودَلالَة التَّخْصيص علَى الإِرادة لا يفْهمُها إلا عالمٌ، وكذَلِك إثابةُ الطَّائعين وتعْلية منازلهم دليلٌ علَى الرِّضا عنْهُم لا الكَراهة لهم؛ لأنَّه لو كَرِهَهم لعاقَبَهم.

وانْتِقامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِن المجْرمين يدُلُّ علَى الغَضب، قالَ تَعالَى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥].

فالمهِمُّ أنَّ ما ذَكروا أنَّ العَقل لا يدُلُّ عليه، فإنَّه يُمْكننا أن نُثْبِتَه نحن بدَلالة العَقْل.

لكن إِثْبات الأشاعِرَة لهذه الصِّفات السَّبع ليْس كإِثْبات أهل السُّنَّة لها بل يخْتَلف، فالكَلامُ مثلًا عنْد أهل السُّنَّة والجماعَة ليْس هُو الكَلام عِند الأشاعِرَة وسَبق أنَّ الأشاعِرَة قالوا في الكَلام قولًا لا يقولُه مَن له عقلٌ، بل قالوا قولًا حقيقتُه نَفْيُ الكَلام؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ الكَلامَ هُو المعْنى القائِم بالنَّفس، والمسْمُوع عبارةٌ عَن هَذا الكَلامِ، خلَقَهُ الله ليُعَبِّر عما في نفسِه.

وسَبق بيانُ قولهم والرَّدُّ علَيْهم(١)، كذَلِك السَّمع والبَصر يختلف إِثْباتُهم لهما عن إِثْبات أهل السُّنَّة والجماعَة.

فلهَذا نقول: إن مذْهب أهل السُّنَّة والجماعَة مع مذْهَب الأَشاعِرة متماثل في عدِّ هَذِه الصِّفات السبع وثبوتها. وإنْ كانَ يخْتَلف في كيفيَّة إِثْباتِها.

---

(١) انظر (ص:١٨٩).

فصَارت هَذِه الصِّفات السِّت:

» اثْنَتان منْها تتعلَّقان بكلِّ شيْءٍ وهُما: العِلْم والكَلام.

» واثْنَتان تتعلَّقان بالمُمْكن وجودًا وعدمًا وهُما: القُدرة والإِرادة.

» واثْنَتان تتعلَّقان بالموْجُود وهُما: السَّمْع والبَصر.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٠ وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ (جِبْرِيلِ) مِنْ مُحْكَمِ (القُرْآنِ) وَالتَّنْزِيلِ

٤١ (كَلَامُهُ) سُبْحَانَهُ قَدِيمُ أَعْيَا الوَرَى بِالنَّصِّ، يَا عَلِيمُ

الشرح

لما ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ذكر من صِفات الله عَزَّوَجَلَّ، وهي الصِّفات الَّتي اتفق علَيْها أهل السُّنَّة والأَشاعِرة علَى خلاف بينهم في الإِيمان بهذه الصِّفات؛ أي: في كيْفيَّة الإِيمان بها، ذكر الكَلام علَى القُرْآن الكريم فقال: «وَإِنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلِ»، ويجوز (وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلِ) عطفًا علَى قوله: بأنه واحِد، يعني ومِن الواجِب أنَّ ما جاء مع جِبْريل من مُحْكَم الآيَات كلامُه، ولعلَّ الكَسْر أظْهرُ، وإن ما جاءَ مع جِبْريل هو من عندِ الله، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٤].

وقال المؤلِّف: «جِبْرِيلِ» بالكَسْر، مع أنَّه اسم لا ينصَرِف، واللهُ تَعالى يقُول: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨] فجَرَّه بالفتحة، ولكن المؤلِّف هنا جرَّه بالكسرة لضَرورة الشِّعر. قال ابْنُ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ، ....

يعْني عندَ الضَّرورَة يُصرَف ما لا يَنْصرف.

وجِبْريلُ أحد الملائِكَة الكِرَام العِظام، وهو موكَّل بالوَحْي ينْزِل به علَى الأَنْبياء، ورُبَّما وُكِّل بغير ذلك، كما في قولِه تَعالى في قصَّة مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ

(١) وتكملته: والمصروف قد لا ينصرف. ألفية ابن مالك (ص:٥٧).

لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم:١٧]، لكن العَمل المَوْكُول إلَيْه في الأَصْل هُو نُزول الوَحْي علَى الأَنْبياءِ.

ولهَذا يُقال: ثَلاثَةٌ من الملائِكَة علِمْنَا أنَّهم موكَّلون بما فيه الحْيَاة: جِبْريل ومِيكائِيل وإِسْرَافيل، فجِبريل مُوكَّل بِما فيه حياةُ القُلوب، ومِيكائِيلُ موكَّل بما فيه حيَاة النَّبات، أي: القَطْر، وإِسْرافيل موكَّل بما فيه بعْث الأَجْساد بعد الموْتِ، وهو النَّفْخ في الصُّور، وأشرَفُها وأعْلَاها ما فيه حيَاةُ القُلوب.

وكان النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يذْكُر هؤُلاءِ الثَّلاثة في افْتِتاح صلَاة اللَّيل، حيث يقولُ في افْتِتاح صَلاة اللَّيل: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(١).

ووصفَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جِبْريلَ بأنه أمينٌ، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢١]، ووَصفَه بالقُوَّة، فقال تعالَى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم:٥-٦]، فاجْتَمع في حقِّ جِبْريل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ القُوَّة والأمانَة، فبأمانَتِه نعْلَم أنَّه لا زيادَة ولا نقْصَ في القُرآن الَّذي أوحاه اللهُ إلَيْه ليُلْقِيَه علَى قلب النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وبالقُوَّة نعلَمُ أنَّه لا أحد تسلَّط علَى القُرآنِ حِين نُزول جِبْريل به، أو غلَبَه عليه، أو توانى جِبْريلُ في تنزيله؛ لأنَّه قوي يستطيعُ الدَّفع ولا يقربُه أحد.

فجِبْريل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نزَل وجاء بالوَحْيِ مِن الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذا قال المؤلِّف: «**مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ وَالتَّنْزِيلِ**»؛ محكم القُرآن: هَذا من باب إضافة الصِّفة إلى موصوفها؛

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدُّعاء في صلاة الليل، رقم (٧٧٠).

أي: مِن القُرْآن المحْكَم، والقُرْآن محكم، أي: متقَن، فهُو متقَن من كلِّ وجه؛ أخبارُه محكَمَةٌ ليْس فِيهَا كذِب؛ أحْكامُه مُحْكَمة ليْس فِيهَا جوْر؛ دَلالاته أو مدْلُولاته مُحْكمَةٌ ليْس فِيهَا تناقُضٌ.

واعلم أنَّ الله تَعالى وصف القُرْآنَ كُلَّه بأنه مُحكَم وبأنَّه حكِيمٌ، ووصفه كله بأنه مُتشابه، ووصَفه بأنَّ بعضَه مُتشابِهٌ وبعضَه مُحكَم، فهَذِه ثَلاثُ صِفاتٍ.

وصَفه بأنه مُحْكَم في قولِه: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود:١] وفي قولِه: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس:١-٢].

ووصفَه بأنه مُتشابِهٌ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر:٢٣].

ووصفَه بأنَّ بعضَه مُحْكَم وبعضه مُتشابِهٌ في قولِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، ولكلٍّ مِن هَذِه الأَوْصاف وجهٌ.

أمَّا وصْفُ كونِه مُحْكَمًا؛ فلأنَّ القُرآنَ كلَّه مُتقَن، لا يُكذِّب بعضُه بعضًا، ولا يُناقِض بعضُه بعضًا، وليس فيه شيءٌ من الباطِل، قالَ تَعالَى: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢].

وأمَّا وصفُه كلُّه بأنه متشابه؛ فلأنَّه يُشبه بعضُه بعضًا في الكَمال والجوْدَة والمنافِعُ العَظِيمة، وإن كانَ يتفاوَتُ في هَذا الوَجْه لكنَّه يُشْبِه بعضُه بعضًا، والتَّفاوت باعْتِبار المتكلِّم به ممنوعٌ؛ لأنَّ المتكلِّم بِه واحِدٌ وهُو الله، وأمَّا باعْتِبار مدْلول الكَلام فإنَّ الاخْتِلافَ بينَه واقِعٌ، فأعْظَم سورَةٍ في كِتاب اللهِ الفاتِحَة[1]، وأعظَمُ آيَةٍ فيه آيَةُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل سورة الكهف، وآية الكرسي، رقم (٨١٠).

الكرسيِّ[1]، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] تعدِلُ ثُلُث القُرْآن[2]، وليْست السَّورَة الَّتي قبْلَها بمنزِلَتِها في الدَّلالة العَظِيمة، فسورَةُ تبَّت ليْست في موْضُوعِها ومدْلِولها كسُورَة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

إذن فهُو مُتشابِهٌ مِن حيثُ الكَمال والجودَة؛ فكلُّه كامِل وكلُّه علَى غايَة ما يَكُون من الجَوْدَة.

وأمَّا وصْفُ بعضِه بأنَّه محكَم وبعضه بأنه مُتشابِهٌ؛ فأرْجَح الأَقْوالِ فِيها أن المحْكَم ما اتَّضح معْنَاه، والمتشابِه ما خَفِي معْنَاه؛ لأنَّه يَشْتَبه علَى بعْض النَّاس دون بعضٍ، ولكن الَّذين آتَاهم الله العِلْم يردُّون هَذا المتشابِه الخفيَّ المَعْنى إلى المحْكَم الواضِح، فَيكُونُ القُرْآنُ كلُّه واضحًا بِهذَا الاعْتِبار.

ولكن لو قال قائِلٌ: كيف نُطْلِق علَى القُرْآنِ كلِّه أنَّه محكَم مع أنَّ الله قال في كتابِه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، فجَعل مِنْه آياتٍ محُكَماتٍ، وجعل منه أُخَر متشابهاتٍ؟

والجوابُ: أنَّ الله قَال في المحْكَمات ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: مرْجِع الكِتَاب، فإذا وجدنا مُتشابهاتٍ ردَدْناه إِلى الأمِّ، والأمُّ محكَم، فَيكُون هَذا المتَشَابِه محكمًا، وحينَئِذٍ يكون التَّشابُه في ابْتِداء الأمْر، أمَّا في النِّهاية فَيكُون محكمًا، وهذا كثيرٌ في القُرْآن، فتَجِد آياتٍ مجُمَلات فُصِّلت بآياتٍ أخرى، وتجِد آياتٍ ظاهِرُها التَّعارُض يجْمَعُها دليلٌ آخر، وهَكذا، وبِهذَا يكُون القُرآنُ كلُّه محكمًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القُرآن، باب فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٥٠١٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قِراءَة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٨١١).

وقوله: «**القُرْآن**» القُرآن: ما يُقرَأ، فهُو مصدرٌ بمَعْنى اسْم المفْعُول، والمصْدَر يأْتي علَى وزْن فُعلان؛ كالغُفْران والشُّكْران والكُفْران والطُّغيان وما أشْبه ذلك، إذَن؛ فالقُرآنُ مصْدَرٌ بمَعْنى اسْم المفْعُول؛ لأنَّه مقْروءٌ.

وقِيل بمَعْنى اسْم الفاعِل؛ لأنَّه قارئٌ، أي: جامِع؛ لأنَّه جامعٌ لكلِّ ما تتضمَّنُه الكُتُب السَّابقة، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨].

وقولُه: «**والتَّنْزِيل**» هَذا مِن باب عطْف المترَادِفَيْن، فإن التَّنزيل هُو القُرْآن، التَّنزيل: بمَعْنى المنزَّل؛ لأنَّ التَّنزِيل فعل المنزِّل، وهنا منزِّل وتَنْزيل ومنزَّل إلَيه وواسِطة، فالمنزِّل هُو الله، والتَّنزيل فِعْله الَّذي هو الكَلام، تكلَّم اللهُ عَزَّوَجَلَّ ثُمَّ أمر جِبْريلَ فنزَل به علَى مُحَمَّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، والمنزَّل إلَيْه محمَّد ﷺ، والواسِطَة جِبْريلُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقولُه: «**كلامُه سُبْحَانه**» هَذا خبرُ «**أنَّ**»، وأمَّا اسْمُها فقوله: «**مَا جاءَ**»، يعني: ما جاء مع جِبْريل مِن مُحكَم الآيَات والتَّنْزيل الَّذي نُزِّل علَى رَسول الله ﷺ كلامُ الله لفظًا ومعنًى، تكلّم الله به جَلَّوَعَلَا فسَمِعه جِبْريلُ، فنزَل به علَى محمَّد ﷺ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥]، وقالَ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وعلَى هَذا فهَذا القُرآنُ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ تكلَّم به نفسُه بحُروفِه وألفاظِه، وسَمِعَه جِبْريلُ فنزل به كما كانَ علَى محمَّدٍ ﷺ مِن غيرِ زيادةٍ ولا نقْصٍ؛ ولهَذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢٠]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]،

فوَصَفه بالأَمانَة، ووصَفه بالكَرَم، ووصَفه بالقُوَّة، وبِهذَا نعْلَم عِلْم اليَقِين أنَّ هَذا القُرْآنَ الكَرِيم لم يتغيَّر فِيه شيْءٌ، بل هو كلامُ الله نفسه.

وإذا عَلِمنا أنَّه كلامُ الله لَزِم مِن ذَلك أن نُعظِّم هَذا الكَلامَ، ولهَذا نُهينا أن نمَسَّ هَذا القُرْآنَ بلَا طَهارةٍ، كما في حَديث عَمْرو بْن حزم المرْسَل الَّذي تلقَّتْه الأُمَّة بالقَبول: «**لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**»[1]، أي: إلا طاهِرٌ مُتوضِّئ؛ لأنَّ الوُضوء طهارَة، كما قالَ تَعالَى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة:٦].

وأمَّا مَن فسَّر الطَّاهر في قولِه: «**لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ**» بالمؤْمِن فقد أبْعَد؛ لأنَّنا لا نَجِد في القُرآنِ ولا في السُّنَّة التَّعبيرَ بالطَّاهِر عَن المؤْمِن أبدًا، وإن كانَ المؤْمِن لا ينْجس لكن لم يُعبَّر عنه بالطَّاهر، المؤْمِن يُعبر عنه بالإِيمان أو بالتُّقَى أو ما أشْبَه ذَلك.

وقوله: «**سبحانه**» سبحانه: جُملةٌ معْتَرِضة يُراد بها تَنْزيه الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذا يَقولُون: التَّسبيح بمَعْنى التَّنزيه، ويَقولُون: إنَّ (سبحان) اسْمُ مصدرٍ فعلُه سبَّح، والمصْدر تَسبيح، وسُبحانَ اسمُ مصدرٍ، واسْمُ المصْدَر: كلُّ مَا دلَّ علَى معْنَى المصْدر وليْس فِيه حُروفُه، فالكَلام: اسْمُ مصدرٍ فعلُه كلَّم، والسَّلام: اسْمُ مصدرٍ فِعْله سلَّم.

ومَعْنى (سبحانه) أي: تنزيهًا له عن صِفات النَّقص، وعن نَقْص كمالِه، وعن مماثلَة المخْلُوقين؛ لأنَّ الله مُنَزَّه عن هَذِه الأَشْياءِ الثَّلاثة: عن نقْصِ الكَمال، وعن النَّقص المحْضِ، وعن مماثَلَة المخلوقِين.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٩٩)

مثالُ نَقْص الكمال الَّذي يُنَزَّه الله عنه: ما ادَّعاه الْيَهودُ -علَيْهم لعنة الله-، حيثُ قالوا: إنَّ الله خلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ في ستَّة أيامٍ فتَعِب واسْتَراح، وقد كذَّب الله قولَهم هَذا في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]، فهَؤلاء أثْبَتوا له القُدرة، ولكن هَذِه القُدرة ناقِصةٌ.

ومثالُ النَّقْص المحْض: قولُ الْيَهود أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقولُهم: إنَّ الله بخيلٌ، في قولِه تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]. ومِن ذلِك أيضًا مَن أثْبَت لله عِلمًا ولكنَّه قال: إنَّ الله قَد يَخْفَى علَيْه شيءٌ، فهَذا لم يُسبِّحِ اللهَ.

ومثال مماثلة المخْلُوقين: كقولِ النَّصارى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، فأثْبَتوا له مثيلًا، واللهُ تَعالى قد كذَّبهم في قولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، وقولِه: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنعام:١٩]. ومن ذلِك أيضًا من قال: إن قُدْرَة الله كقُدْرة المخْلُوق، فهَذا لم يُسبِّح اللهَ.

وقوله: «قديم»، القَديم عندهم ما لَيس له أوَّلٌ، يعني ما كانَ أزليًّا لم يسْبِقْه عدَمٌ، وليْس القَدِيمُ عندَهم هُو القَدِيم في اللُّغة؛ لأنَّ القَدِيم في اللُّغة هو ما تقدَّم علَى غيرِه وإن كانَ حادثًا غيرَ أزَلِيٍّ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، والعُرْجُون هُو ما يكونُ فِيه ثمَرُ النَّخْل يعْني القِنْو، فالقِنْو القَديم ينْحَني ويتقوَّس لكنَّه غيرُ أزَلِيٍّ؛ لأنَّه حادِثٌ بعدَ أن لم يكُنْ.

وعلَى هَذا يقول المؤلِّف: إنَّ القُرْآنَ كَلامُ الله القَديمُ يعْني الأزَلي، أي: أن القُرْآنَ قديمٌ بِقِدَم الله عَزَّوَجَلَّ، فهُو أزَليٌّ؛ أي: لم يَزَلْ هَذا القُرآنُ علَى زعْمِه موجودًا مِن قبل خلْق السَّماوات، بل مِن قبْل كلِّ شيء.

ولا شَكَّ أن هَذا القولَ باطِلٌ؛ لأنَّ القُرْآن يتكلَّم اللهُ به حينَ إنزالِه، والدَّليلُ علَى هَذا أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتحدَّث عن أشْيَاءَ وقَعتْ في عهْدِ الرَّسول ﷺ بصيغَة الماضِي، وهذا يدُلُّ علَى أنَّ كلامَه بها كانَ بعْدَ وُقوعِها، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران:١٢١]، قال: غَدَوْتَ بصيغَة الماضِي، وهذا القولُ قالَه الله بعْدَ غُدوِّ الرَّسول ﷺ.

وقالَ تَعالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، فقالَ تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ولا يُمْكِن أن يُخْبِر اللهُ عَن شيء أنه سمِعَه وهو لم يَقَع، فقولُه: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، يدُلُّ علَى أن هَذا الكَلامَ كانَ بعْد وُقوع الحادِثَة وهذا هو الحَق، أن الله تكلَّم بالقُرْآن حديثًا، كما قالَ تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء:٢].

والقَوْل بأنَّ المُرَاد بمُحْدَثٍ أي محدث إنزالُه فهَذا خطأ، بل هو مُحْدَث هَذا الذِّكر؛ لأنَّ الله يتكلَّم متَى شَاء بما شاء، وعلى هَذا لو أن المؤلِّف -عفا الله عنه- قال: «عَظِيم» بدَل قولِه: «قدِيم»، فقال: «كلامُه سُبحانه عَظِيم»؛ وذلِك كما وصَفَه اللهُ بِه، حيث قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر:٨٧]، أو قالَ: «كَريم»، كما وصَفه اللهُ تعالَى حيثُ قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٧]؛ لكان أنْسَب وأبْعَد عن الخطأ، وأمَّا كلمة (قديم) فهِي كلمة محْدَثة غيرُ صَحِيحَةٍ بالنِّسبَة للقُرْآن.

فإذا قال قائِل: ألَيس قد جاءَ عن ابن عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن القُرْآنَ مكتوبٌ في اللَّوح المحفوظ، ونزَل إلى بيتِ العزَّة في السَّماء، ثُمَّ صار ينزِل به جِبْريل علَى النَّبي ﷺ في الوَقْت المناسِب الَّذي يُؤمَر بتَنْزيله فيه؟

والجوابُ: نعم، رُوِي ذلِك عن ابْن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكِن ظواهر القُرآن تردُّه، ونحْن لا نُطالَب إلا بما دَلَّ علَيْه القُرْآن.

فأمَّا قولُه تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، فإنَّه لا يتعيَّن أن يكُون القُرْآنُ نفسُه مكتوبًا في اللَّوح المحفوظ، بل يكونُ الَّذي في اللَّوح المحفوظِ ذِكْرُه دُون ألفاظِه، وهذا لا يمْتَنِع، أي: أن يُقال: إن القُرآن في كذا والمرادُ ذِكْره، كما في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، وإنَّه: أي القُرآن ﴿لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، أي: ذِكْرُه لَا القُرْآنُ نفسُه؛ لأنَّ القُرْآن ما نزَل علَى أحدٍ قبْلَ محمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولكنَّ المُراد ذكره.

والدَّليل علَى أنَّ المُرَاد ذِكْرُه قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:١٩٧]، وكلُّنا يقْرَأُ قولَه تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١]، ولَو كانَ القُرآنُ العَظِيمُ مكتوبًا في اللَّوح المحفوظِ بهذَا اللَّفظِ لأَخْبَرَ الله عَن سَمْعٍ ما لم يكُنْ، والله تَعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ثم قال: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ﴾ بالمضارِع الدَّالِّ علَى الحالِ والحاضِر، وإذا كانَ اللهُ عبَّر بقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ عن المستَقْبل بالماضِي لتحقُّق وقوعِه، فإن سلَّمنا هُنا أن نقولَ بِهذا، فإنَّه تَمْتَنِع مثل هَذِه الدَّعوى في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١]، فإنَّ (يسمع) فعل مضارِع يدُلُّ علَى الحاضِر.

فلو قال قائِل: إنَّ الله عبَّر في الآيَة عن المستَقْبل بالماضي لتَحقُّق وقوعه كقولِه تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١]؟

فالجَوابُ: أنَّ هَذا لا يصِحُّ؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، وإذا قُلْنا: إنَّه عبَّر عنه قبلَ وُقوعِه صحَّ أن تقولَ: إنَّه لم يسمَعْه، ولا أحدَ يتجرَّأُ أن يقولَ مِثْل هَذا

القولِ أبدًا، وأمَّا ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١]، فإنَّ الله ذكر في الآيَة ما يدُلُّ علَى أنَّه لم يأْتِ، حيث قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، إذَن هو لم يأتِ، ويصحُّ أن نقولَ في ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ إنَّه لم يأْتِ؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾، ولو كانَ قد أَتَى لم يستَقِم أن يقول: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾.

فالرَّاجحُ عنْدِي أن القُرْآن تكلَّم الله عَزَّوَجَلَّ به حِين نُزولِه، وأنَّ ما في اللَّوحِ المحْفُوظ إنَّما هُو ذِكْرُه[1]، وأنَّه سيكونُ، وفيه ثناءٌ علَيْه أيضًا، كما قالَ تَعالَى: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، يعْنِي ذُكِر في اللَّوح المحفوظ بالمجْدِ وبالعظَمَة.

وعلَى كلِّ حالٍ فقولُ المؤلِّف: «قديمٌ» كلِمَةٌ ضعيفَةٌ لا يجوز أن يُوصَف بها

(١) كان هذا رأي شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ رجع عنه. قال رَحِمَهُ اللَّهُ في (شَرْح الأَرْبعين النوويَّة: ص:٢٢٥) عنْدَ قول النَّبي ﷺ: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»: وكوْنُه فِي الكتاب المكْنُون هَل معْنَاه أن القُرآن كلَّه كُتِب في اللَّوح المحْفُوظ، أَو أنَّ المكْتُوب ذِكْر القُرآن وأنه سيُنَزَّل وسيكُون كذا وكذا؟ الجوابُ: الأَوَّل، لكِن يبْقى النَّظر: كيْف يُكْتَب قبْل أن يُخْلَق السَّماوات والأَرْض بخَمْسين ألف سَنةٍ وفِيه العِباراتُ الدَّالَّة علَى المضِيِّ، مثْل قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ غَدَوۡتَ مِنۡ أَهۡلِكَ تُبَوِّئُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ومثل قولِه: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾، وهُو حِين كتابَتِه قبْلَ خلْق السَّماوات والأَرْض بخَمْسين ألف سَنةٍ لم يسْمَع قولَها، لأنَّ المجادِلَة لم تُخْلَق أصْلًا حتى تُسْمَع مُجادلتها؟ فالجوابُ: أنَّ الله قَد عَلِم ذَلك وكتَبه في اللَّوح المحْفُوظ. كما أنَّه عَلِم المقادِيرَ وكَتبها في اللَّوح المحفوظ وعِنْد تقْدِيرها يتكلَّم اللهُ عزَّ وجلَّ بقولِه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، هكَذا قرَّره شيخُ الإِسْلام ابنُ تيميَة رَحِمَهُ اللَّهُ، وهُو مما تطْمَئِنُّ إليه النَّفس، وكُنت مِن قبْلُ أقول: إنَّ الَّذي في اللَّوح المحفوظ ذِكْرُ القرآن لا القرآن، بناءً علَى أنَّه يَرد بلفْظ المضِيِّ قبْل الوُقوع، وأنَّ هذا كقولِه تَعالى عن القرآنِ الكريم: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾، والَّذي في زُبُر الأوَّلين ليس القُرآن، بل ذِكْر القُرآن والتَّنويه عنه. ولكِن بعْدَ أنِ اطَّلعتُ علَى كلام شَيْخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى انْشَرح صدْرِي إلى أنَّه مكتوبٌ في اللَّوح المحفوظ ولا مانِع مِن ذلك، ولكِن الله تعالى عنْدَ إنزالِه إلى محمَّدٍ ﷺ يتكلَّم به ويُلْقِيه إلى جبريل. هَذا قولُ السَّلف وأهلِ السُّنَّة في القرآنِ، والله أعْلَم.

القُرْآنُ الكَرِيم، فإنَّ القُرْآنَ الكَرِيم يتكلَّم الله به عَزَّوَجَلَّ حِينَما يُنْزِله علَى محمَّدٍ ﷺ.

يبْقى النَّظر في كَلامِ الله من حيْثُ هو، لا في القُرْآن نفسِه، فكلامُ الله من حيثُ هُو ليْس بقَديمٍ، لكن وصْفُ الله تَعالى بالكَلام وصفٌ أزليٌّ، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لم يزل متكلِّمًا كَما قال ابنُ القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في النُّونِيَّة(١).

وَاللهُ رَبِّي لَـــمْ يَـــزَلْ مُـــتَكَلِّمًا

فاللهُ لم يَزل متكلمًا، وكلامُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى أزليٌّ مِن حيْثُ النَّوع، أمَّا من حيثُ الآحادُ فإنَّه متعلِّق بمشيئَتِه وليس أزليًّا.

والفَرْق بيْنَهما ظاهِرٌ، فاللهُ لم يَزَلْ يتكلَّم، ولكِن آحادُ كلامِه ليست أزليَّةً، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، والمرادُ لله مُتَجَدِّد؛ فالله تعالَى يُريدُ مثلًا أن يُنْزِل المطرَ فينْزل، ويُريد أن تنْبُت الأرْض فتَنْبت، فإذا أراد شيئًا قال له: كُن فَيكُون. إذن فالقَول يحدُث بعْدَ الإرادَة، فتكون آحادُ الكَلامِ حادِثةً ليست أزليَّةً، لكنَّ الأَصْلَ في الكَلام أنَّه أزليٌّ، فإن الله تَعالى لم يَزَلْ متكلِّمًا ولا يزال متكلِّمًا أيضًا، كلامُه لا ينفدُ، قالَ تَعالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان:٢٧].

والحاصِلُ أنَّ كلام الله مِن حيثُ الأصْل أزليٌّ، لم يَزَل الله عَزَّوَجَلَّ ولا يزالُ متكلمًا، أمَّا من حيثُ الآحاد فهُو حادِثٌ يتعلَّق بمشيئَتِه سبحانـه مَتى شـاء تكلَّـم بما شاء.

(١) وعجزه: وكلامُه المسموعُ بالآذانِ. انظر القصيدة النونية (١/ ٢٦٢).

قال: «**أَعْيَا الْوَرَى**» «**أعْيا**» بمَعْنى أعجَزه، و«**الوَرى**»: أي الخَلْق، فلَم يأت الخلق بمِثْل هَذا القُرآن، قال الله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسْراء:٨٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، وقالَ تَعالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، فعَجز العَرَبُ وهُم أهْل البَلاغَة عن أن يأْتُوا بمِثْل القُرآن، فهَذا دليلٌ علَى أنَّ هَذا القُرآن كلامُ الله؛ لأنَّه لـو كانَ كلامَ المخْلُـوقِ لأمْكـن للمَخْلـوق أن يأتِيَ بمِثْله، فلَمَّا عجز المخْلُوقونَ عَن أن يأْتُوا بمِثْله عُلِمَ أنه صِفَةٌ من صِفات الله الَّتي لا تماثلها صِفات المخْلُوقين.

وقوله: «**بالنَّصِّ**»: النَّصُّ هو ما ذكَرْناه مِن الآيَات السَّابقة.

وقوله: «**يا عليمُ**»: يعْني: يا ذَا العِلم، كأَنَّه يقول: اعْلَم أَنَّه أعيا الوَرى بالنَّصِّ.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٢ وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَى مِنْ أَصْـلِهِ أَنْ يَسْتَطِيعُوا (سُـورَةً) مِـنْ مِثْلِـهِ

الشــرح

قوله: «**ولَيْس في طَوْق**» بمَعْنى طاقَة الوَرَى، و«**الورى**» الخلق، و«**من أصله**»، وهَذِه العِبارَةُ فِيها إشارَةٌ إِلى ردِّ قوْل مَن يقول: إنَّ الوَرى لا يستطيعون مثله بالصِّرْفة، يعْني: أن الله صَرَفهم عَن أنْ يأْتُوا بمثْلِه، أمَّا في الأَصْل فإِنَّهم قادِرُون علَى أن يأتوا بمثله.

ولا شكَّ أن هَذا القَوْل قوْلٌ باطِل؛ وذلِك لأنَّ القُرْآنَ كلامُ الله، وكلامُ الله صِفَةٌ مِن صِفاتِه، وإذا كانَت جَمِيعُ صِفات الله لا يُمْكِن أن يتَّصف بمثلها المخْلُوق فكَذلِك الكَلامُ لا يُمْكن أن يأْتِيَ بمثله المخْلُوقُ، وليس ذلِك لأن الله صرفهم عن معارضته، بل لأنَّهم عاجِزون من أصلِهم، فلا يسْتَطِيعون أن يأتوا بمثل هَذا القُرْآن.

وعلى فرْضِ أنَّ الله صرَفهم فإِنَّ صرْفَ الله عن معارَضَتِه دليلٌ علَى أنَّ القُرْآنَ حَقٌّ، وإلَّا لسلَّط الله علَيْه مَن يُعارِضه، لكن هَذا القَوْل كَما مرَّ ضعيفٌ، والَّذين أنْكَرُوا أن يكُونَ إعجازُ القُرْآنِ بالصِّرفة، قالوا: لأَنَّه لو كانَ بالصِّرفة لكان في اسْتِطَاعَة الخَلْق أن يأْتُوا بمِثْله، فلا يكونُ آيَةً، ولكِن يُردُّ علَيْهم في ذلِك بأنَّ القُرْآن لو كانَ آيةً بالصِّرفة كانَ آيَةً مِنْ وجْهٍ آخر، وهو أن الله لم يُسلِّطهم علَى معارضته، بل منعهم.

لكنَّنا قلنا مِن الأَصْل أنَّ هَذا القَوْل ضعيفٌ، والصَّحيح الَّذي لا شكَّ فيه أن الخلق عاجزون عن معارضة القُرْآن، وأن يأتوا بمثله، لا لأنَّهم صُرِفوا عن ذلِك

ومُنِعوا منه قَدَرًا، ولكِن لأنَّهم عاجزُون من الأَصْل؛ لأن القُرْآن كلامَ الله صفتُه، وصِفاتُ الله لا يُمْكن أن يُشابِهَها صِفاتٌ.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أَنْ يَسْتَطِيعُوا سُورَةً مِنْ مِثْلِهِ**» قال بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: بل أن يستطيعوا آيَةً مِن مِثْله، وقالُوا: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تحدَّى الخلْقَ بأربعة وُجُوهٍ: أن يأْتُوا بمِثْل القُرآن كلِّه، أو بعَشْر سُور منه، أو بسُورَةٍ، أو بحديثٍ؛ والحَديثُ يشْمَل ما دون السُّورة.

فبِالقُرْآن كلِّه فِي قوْلِه تعالَى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسْراء:٨٨]، وبعَشْر سُوَرٍ فِي قوْلِه تعالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، وبسُورَةٍ فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، وبِما دُون السُّورَة في قولِه تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور:٣٣-٣٤].

وخلاصَة ما ذَكَره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّنا نُؤمن بأنَّ ما نزل به جِبريلُ مِن عِند الله كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، لكن القَوْل بأنَّه قديمٌ ليس بصَحِيحٍ، ولا يجوز أن نقول بِه؛ لأنَّه مخالِفٌ للقرآن.

ثم إنَّنا نُؤمِن بأن هَذا القُرآن لا يمكِن لأحدٍ أن يأتي بمِثْله من الأَصْل؛ لأنَّه صفَةٌ لله، وصفةُ الله لا يُمْكِن أن يتَّصف بها المخْلُوق، وليس ذلِك لأن المخْلُوق يمكن أن يقول مثْلَه لكِنَّه صُرِف، بل لأنَّ المخْلُوقين عاجِزُون عن أن يأْتُوا بمثله.

ونؤمِن بأنَّه غيرُ مخلُوقٍ؛ لأنَّه لو كانَ مخلُوقًا لم يكُن صِفَةً مِن صِفاتِه ولَوْ جازَ أن يَكُون مخلُوقًا لكان الخلْقُ مِن صِفات الله، ولكُنْتُ أنا وأنْت صِفَةً من صِفات الله،

ولكانَتِ الشَّمس صفَـةً مِن صِفـات الله، ولكانَ القَمـرُ صِفَـةً مِن صِفـات الله، وهَكذا...، ومعلومٌ أنَّ هَذا منْكَر ولم يقُلْ بِه أحد، فلَم يَقُلْ أحدٌ أَنَّنا صِفات الله، إلَّا مَن قال بوحدَة الوُجود، وهؤُلاء مَعرُوفٌ أَنَّهم مُلْحدون.

إذَن فهُو غير مخْلُوق؛ لأَنَّه صِفَةٌ مِن صِفات الله، وصِفاتُ الله غيْرُ مخْلُوقةٍ، ولو جاز أن نُسمِّي القُرْآن صِفَة من صِفات الله ومخْلُوقًا؛ لجاز أن نسمي كل مخْلُوق بأنه صفَةٌ من صِفات الله، يقولُ العُلَماء: «مِنْه بدَأ»، أي: من اللهِ بدأ، فلم يبتَدِئه أحدٌ قبلَه، وإذا كانَ مِنْه بدأ فهُو كلامه، يرجع إليه.

فإنْ قـال قائِـل: أليس الله يقـول: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١]، فنَسبَه إلى محمَّد ﷺ؟

لقُلْنا: إنَّ اللهَ تَعالى نسبَه إلى محمَّدٍ لأنَّه مبلِّغ، والدَّليلُ علَى هذَا أنَّ الله نسبَه في آية أُخْرَى إلى جِبْريل، ومعلومٌ أنَّ الكَلام الواحِدَ لا يصْدُر من متكلِّمَيْنِ، فإذا نسَبَه إلى محمَّدٍ ﷺ وإلَى جِبْريلَ فباعْتِبار أنَّهما قاما بتبْليغِه؛ جِبْريلُ بلَّغه إلى الرَّسول ﷺ، والرَّسولُ ﷺ بلَّغه إلى الأُمَّة.

«ثُمَّ إلَيْه يعودُ»، وتفْسِيرُ هَذا علَى وجْهَيْن:

الوَجْه الأوَّل: أنَّه إلَيْه يعودُ وصْفًا، فلا يُوصَف به غيْرُه.

والوَجْه الثَّاني: أنَّه إلَيْه يعودُ في آخِر الزَّمان؛ حيثُ جاء في الآثَار أن هَذا القُرْآنَ يُنزَع مِن صُدور النَّاس ومِن بُطون المصاحِف، حتَّى يُصْبِح النَّاس وليس بين أيْدِيهم قُرآنٌ، وليْس في صُدورِهم قُرآنٌ[1]، كما أنَّ الكعبة تُهدَم وتُمحَى من الأَرْض، وذلِك

(١) لما رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لينزعن القرآن من بين أظهركم، يسري عليه ليلًا فيذهب

فيما إذا أعْرَض النَّاس عن ذلِك القُرآن إعراضًا كليًّا، فإن الله تَعالى يَغار علَى كلامِه أن يَبْقَى بَين أناسٍ مُعْرِضين عنه إعراضًا كليًّا، والكعْبَة أيضًا لا يُسلِّط الله علَيْها أحدًا إلا إذا لم يَقُمْ أهلُها بما يجِب لها من التَّعَظِيم، فإنَّ الله يُسلِّط علَيْها الرجلَ الحَبَشي فينقُضها حجرًا حجرًا حتَّى تُلْقَى في البَحْر[1] نسْأَلُ اللهَ العافِيَة.



= من أجواف الرجال، فلا يبقى في الأرض منه شيء»، ورواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير شداد بن معقل وهو ثقة. كما في مجمع الزوائد (٧/ ٣٣٠)، وقال ابن حجر: سنده صحيح لكنه موقوف فتح الباري (١٣/ ١٦)، وقد صح مرفوعًا نحوه من حديث حذيفة، رواه ابن ماجة وقوى إسناده الحافظ في الفتح (١٣/ ١٦)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب هدم الكعبة، رقم (١٥٩٥).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٣ وَلَـــيْسَ رَبُّنَـــا (بِجَـــوْهَرٍ) وَلَا (عَرَضٍ) وَلَا (جِسْمٍ) تَعَالَى ذُو العُلَا

٤٤ سُبْحَانَهُ قَـدِ (اسْتَوَى) كَـمَا وَرَدْ مِنْ غَيْرِ كَيْـفٍ قَـدْ تَعَـالَى أَنْ يُحَـدْ

الشـــرح

هذا الكَلامُ من المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتمل وجهين:

الوَجْه الأول: ولسنا نقول: ربُّنا جوهرٌ أو عرضٌ أو جِسْمٌ، يعْنِي: لا نقول بذَلك بل نسْكُت، وهَذا الوَجْه صَحِيحٌ، يعني لا يَجُوز لَنا أن ننْفِيَ أن الله جوهَـرٌ أو عرَضٌ أو جسْمٌ، كما لا يجُوز لنا أن نُثْبِت ذلك؛ لأَنَّه لم يَرِد في القُرْآن ولا السُّنَّة إِثْباتُ ذَلك ولا نفيُه، والمعتَمَدُ في صِفات الله هُو الكِتَاب والسُّنَّة، فإذا لم يَرِد فيهما إِثْباتٌ ولا نفْيٌ وجَب علَيْنا أن لا نقُول بالإِثْبات ولا بالنَّفْي.

وهذا الوَجْهُ هو الصَّحِيح؛ لأَنَّه ليْس لنَا أن نقولَ: إنه جوهر، ولا أن نقول: إِنَّه ليْس بجوهر.

الوَجْه الثَّاني: نفْيُ الجَوهر لا نَفْي القَوْل به، وعلَى هَذا الوَجْه يكون معْنَاهُ القولَ بنَفْي الجَوْهر، يعني أَنَّنا نقول: إِنَّه ليْس بجَوْهرٍ، فحينئذٍ يكونُ أَثْبَت قولَه وهُو: نفي الجَوْهر، يعْني أنَّ الله ليْسَ بجوهر، وهَذا القَوْل غيرُ صَحِيحٍ.

والفَرْق بَيْن الوَجْهَين ظاهِرٌ.

لكِن ظاهِر كلامِ المؤلِّف هو الوَجْه الثَّاني، فالمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَرَى أنَّ مِن عقيدَة أَهْل السُّنَّة والجماعَة أَنَّهم يقولُونَ: إِنَّ الله ليْس بجَوْهرٍ ولا عرَض ولا جِسْمٍ، ولا شكَّ

أنَّ هَذا النَّفيَ ليْس بصَحيحٍ، ولم يقُل أهل السُّنَّة بذلك، وليس هَذا مذهبَهم؛ لأنَّهم لا يَجْزِمون بنَفْي شيءٍ أو إِثْباتِه إلا بدَليلٍ، وهذا ليْس فيه دليلٌ، لا إِثْباتًا ولا نفيًا.

والجَوْهر: هُو ما قامَ بنفْسِه، والعرَض: هُو ما قامَ بغَيْره، والجِسْم: يعْني ما لَه تمثالٌ، يعْني هو الشَّيءُ الملمُوسُ المجَسَّم.

فالمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يرَى أنَّ مِن عقيدَتِنا أن ننفِي هَذِه الثَّلاثة عن الله عَزَّوَجَلَّ، ولكِن هَذا ليْس بصَحيحٍ، وليْس مِن مذْهَب أهل السُّنَّة والجماعَة، وذلِك أنَّ هَذِه الأَلْفاظ ألفاظ حادثة، لم تكن معْروفَة عِند السَّلف، فلا يوجد في أقْوَال السَّلف قولٌ يقول: إن اللهَ جِسْم، ولا أَنَّه ليْس بجِسْم، ولا أن الله عرض ولا أنه ليْس بعرَض، ولا أن الله جوهر ولا أَنَّه ليْس بجوهر، لا في القُرْآن ولا في السُّنَّة ولا في كلام السَّلف.

لكن المتكلِّمين لما حَدثت فتنَتُهم صاروا يذْكُرون هَذِه الكلمات للتوصُّل بنفيها إِلى نفي الصِّفات عَن الله، فمثلًا يقولُون: النُّزول لا يكُون إلا بجِسْمٍ، والله تَعالى ليْس بجِسْم، وإذا انْتَفى الملزوم انْتَفى اللَّازم، إذَن لا ينْزِل الله إِلى السَّماء الدُّنيا. كَذلِك الاسْتِواءُ علَى العَرْش حَقِيقَة يستلْزِم أن يَكُون اللهُ جِسْمًا، والله تَعالى ليْس بجِسْمٍ، إذَن فننْفِي اسْتِواءَ الله علَى العَرْش، وهَكذَا أَتَى المتكلِّمون بمثل هَذِه العِبارَات؛ ليتوصَّلُوا بها إِلى نَفْي صِفات الله عَزَّوَجَلَّ، وإلَّا فلَيْس لهم غَرَض في نفْيِ هَذا أو إِثْباتِه إلا هَذه المسْأَلَة.

ولما كانت هَذِه الكلماتُ غيرَ موجودَةٍ لا في القُرآن ولا في السُّنَّة ولا في كَلام الصَّحابَة لا نفيًا ولا إِثْباتًا، فالوَاجِبُ علَيْنا أن نتوقَّف فلا ننفِي أن الله جِسْمٌ ولا نُثْبِته، ولا أن الله عَرَضٌ ولا نُثْبِته، ولا أنَّ الله جوْهَرٌ ولا نُثْبته، بل نسكت ونسْتَفْصل في المعْنَى، فنقولُ لمن نفى أن يكونَ اللهُ جِسْمًا: إِنْ أَرَدْتَ بالجِسم ما كانَ حادثًا مُرَكَّبًا من

أجْزاءٍ وأعضاءٍ فنحْنُ معَك في نفْيك، فاللهُ ليْس بحادثٍ، ولا مرَكبًا من أعضاءٍ وأجزاءٍ بحيْثُ يجوزُ أن يُفقَد شيء منْها، لكن لا ننْفي الجسْم، بل نقولُ: إنَّ الله مُنزَّه عَزَّوَجَلَّ عن أن يكُونَ له أبعاضٌ كأبْعاض المخْلُوقين، بحيثُ يكون جِسْمًا مركَّبًا منْها، ويُفقَد بعضُها مع بقاءِ الأَصْل وما أشْبَه ذَلك.

وإن أردْتَ بالجِسم الذَّاتَ الموصوفةَ بالصِّفات اللَّائقَة بها، فهَذا حقٌّ نُثْبِته، ولا يجُوز لنا أن ننْفِيه، لكن مع ذلِك لا نقول: إنَّ الله جسْمٌ حتَّى إن أردنا هَذا المَعْنى؛ لأنَّ لفظ الجِسْم لم يَرِد في القُرْآن ولا في السُّنَّة، لا إثْباتًا ولا نفيًا؛ ولأنَّ إثْباتَ الجِسْم إن أثبَتْناه مستلزِمٌ للتَّشبيه علَى رأي بعْض النَّاس، وإن نفيناه فهُو مستلْزِم للتَّعطيل علَى رأْي آخرين، إذَن فلا نُثْبِته ولا ننفيه.

وهَذه هي العَقِيدَة السَّليمَة: أن لا نُثْبت باللَّفظ أن الله جِسْمٌ أو ليْس بجِسْمٍ، بل نسْكُت، فما دَام اللهُ قد سكَت عنه، ورَسولُه سكَت عنه، والصَّحابَةُ سكتوا عنه، فنسْكُت فلا نُثْبت ولا ننْفِي، لكن نُؤْمن بأنَّ لله ذاتًا موصوفَةً بالصِّفات اللَّائِقَة بها، وأنَّ الله تَعالى يقْبِض، ويبْسط، ويأْخُذ بيَمِينه الصَّدقَةَ، ويُربِّيها[1]، وينزل[2]، ويأتي، فيجِب علَيْنا أن نُؤمن بهذا، وما وراءَ ذَلك فلا نتعرَّض له.

قوله: «**تَعَالى ذُو الْعُلا**» تعالَى: أي ترفَّع عن كلِّ ما لا يَلِيق به ترفُّعًا معنويًّا، وترفَّع بذاتِه ترفُّعًا حسيًّا، فهُو سُبْحَانَهُوَتَعَالَى متعالٍ حسًّا ووصفًا عن كل نقصٍ، قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر:١٥].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، رقم (١٠١٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨).

وقوله: «**سُبحانه**» أي: تنْزِيهًا له عن أن يَكُون جِسْمًا أو جوْهرًا أو عرَضًا، وهذَا التَّنزيه ينْبغي التَّنزُّه منه لا الاتِّصاف به؛ لأنَّه -كما سبق- لا يجوزُ لنا أن نُثْبته ولا أنْ ننْفِيه، ونفْيُنا ذلِك عنِ الله وادِّعاءُ أنَّ ذلِك تنزيهٌ خطأٌ، فقول المؤلِّف: «**سبحانه**» أي: تنْزيهًا له عن أن يُوصَف بهذه الصِّفات، فالتَّنزيه أن يُنزِّه الله عما لا يليقُ به، لا أن يُؤتَى بألْفاظٍ مجملةٍ ويُنزَّه الله عنها.

ثم قال: «**قَدِ اسْتَوَى كَما وَرَد مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ**»، ولم يذْكُر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ متعلَّق الاسْتِواء، لكن من المَعلُوم أن المراد: «اسْتَوى علَى العَرْش» كما وَرد.

وقد ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الاسْتِواءَ علَى العَرْش في سبعة مواضعَ من كتابِه:

١- في سورة الأعراف: قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

٢- في سورة يونُس: قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس:٣].

٣- في سورة الرَّعد: قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢].

٤- في سورة طه: قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

٥- في سورة السَّجدة: قال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة:٤].

٦- في سورة الفُرْقان: قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩].

٧- في سورة الحدِيد: قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤].

ففي سبْعة مواضعَ ذكَـر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الاسْتِواءَ علَى العَرْش نصًّـا صريحًا واضحًا، فأضاف الاسْتِواءَ علَى العَرْش بـ(على) الدَّالَّة علَى العلو، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المُؤمنون:٢٨]، أي: علَوْتَ علَيْه واستقرَرْت عليه، وقال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، أي: تَعْلُوا علَيْها وتستقِرُّوا علَيْها.

والاسْتِواءُ يَرِدُ في اللُّغة العَربيَّة علَى أربعة وُجُوه: مطلق، ومقيَّد بـ(إلى)، ومقيَّد بـ(على)، ومقيَّد بـ(الواو).

١- فإذا كانَ مطلقًا؛ فالمرادُ به الكمال، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]، أي: كَمُل.

٢- وإذا ورَد مقرونًا بـ(إلى)؛ صار معْنَاهُ الانتهاء إِلى الشَّيء في كمال، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١].

٣- وإذا كانَ مقيَّدًا بـ(على)؛ كانَ معْنَاه العُلوَّ والاستقرار، كالآيات الَّتي سبق أن ذكَرْناها في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢].

٤- وإذا اقترن بـ(الواو)؛ صارَ معْنَاه المساوَاة، كقولهم: اسْتَوى الماءُ والخشبةَ، أي: ساوَى الماء الخشبة.

و(استوى علَى العَرْش) في جَميع مواقِعها في اللُّغة العربيَّة لا تقتضي إلا العُلوَّ والاستقرار. فمِن أصـول أهـل السُّنَّة والجَماعة الإِيمانُ بأن الله تَعالى اسْتَوى على

عرشِه، أي: علا علَيْه واستقرَّ علَيْه عُلوًّا واستقرارًا يَلِيق بجلالِه عَزَّوَجَلَّ، لا يماثل اسْتِواءَ الإِنْسانِ علَى البَعِير، أو علَى الفلك.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كَما وَرَد» ويجُوز أن تكون الكَاف للتَّشبيه، يعني: اسْتِواءً كالوارد، والوارِد في استوائِه أنَّه اسْتِواءٌ يَلِيق بجلاله. ويحْتَمِل أن تكونَ الكافُ للتَّعليل، أي اسْتَوى لأَنَّه ورَد في كتاب الله، والكافُ تأْتي للتَّعليل كما قالَ ابن مالك:

شَبِّهْ بِكَاف، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى

ومِنْه قولُه تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة:١٩٨]، علَى أحدِ الوجْهَين، أي: لهدايَتِه إيَّاكم، وقوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا﴾ [البقرة:١٥١]، وفي حديثِ التشهُّد: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَما صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ**»(١).

وعلى كُلّ حَالٍ فإنَّ مُراد المؤلِّف بِهذَا أن نُؤمِن بأن الله اسْتَوى -أي: علا واستَقرَّ- علَى العَرْش اسْتِواءً يليق بجلاله، وأمَّا بالنِّسبة لكيفيَّة هَذا الاسْتِواء فإنَّه يقول: «مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ»، أي: مِن غير تكْييف، وليس المرادُ من غيرِ كيْفيَّة؛ لأَنَّنا نعلَم أنَّ الله اسْتَوى علَى العرْش علَى كيفيَّةٍ يعلَمُها ونحن لا نعلَمُها، ولا يصِحُّ أن يُراد بذلِك نفْي الكيفيَّة، لأَنَّنا إذا نفَيْنا الكيْفيَّة نفَيْنا الأَصْل؛ إذ ما من شيء يكون إلا وَله كيفيَّة، ولكن المنفي هو التكييف.

وعلى هَذا يجِبُ أن نصْرِفَ كلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنْ كانَ ظاهِرُه خلافَ ذلِك إلى هَذا المعْنى، ونقول من غير كيف. أي: من غير تكْيِيف.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصَّلاة، باب الصَّلاة علَى النَّبي ﷺ، رقم (٤٠٦).

وهذا الَّذي ذكره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الَّذي علَيْه أئمَّة السَّلف، فإن مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ سُئل وهو في مجلسِه، فقال له قائِل: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيْف اسْتوى؟ فسألَه عن الكيفيَّة، فأطْرَق رَحِمَهُ ٱللَّهُ برأسه حتَّى علاه العرَق، من شدَّة وقْع السُّؤال علَى قلْبِه، ثم رفع رأسه وقال: «يَا هَذَا، الاستِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا»، ثمَّ أمر به فأُخرج[1].

وهَكَذَا ينْبَغي لأهْل العِلْم إذا رأوا في صُفوفِهم مبتدعًا أن يطْرُدوه عن صُفوفِهم؛ لأنَّ المبتدِعَ وُجودُه في أهل السُّنَّة شَرٌّ؛ لأنَّ البِدْعة مرض كالسَّرطان لا يُرْجى بُرؤه إلا أنْ يشاء الله، وقولُه: «إِلَّا مُبْتَدِعًا»، يحتمل أنه أراد: إلَّا مبتدعًا بِهذَا السُّؤال، أو: إلَّا أنَّك من أهل البِدَع؛ لأنَّ أهل البِدَع هُم الَّذين يكون دِيدَنُهم السُّؤال عن المشْتَبهات من أجل التَّشويش علَى النَّاس، وأيًّا كانَ المعْنى فهُو يدُلُّ علَى أنَّ مِن هدي السَّلف طردَ المبتَدعين عن صُفوف المتعلِّمين، وهَكذَا يَنْبغي أن يُطرَدوا عن المجتمع كله، وأن يُضيَّق النِّطاقُ علَيْهم حتَّى لا تنْتَشر بدَعُهم، ولا يقال: كلُّ إنسانٍ حرٌّ، فإنَّه إنَّما يكونُ حُرًّا في حُدود الشَّرع، أمَّا إذا خالَف الشَّرع فإنَّه يجب أن يُضيَّق عليه، ويُبيَّن له الحقُّ، فإنْ رجَع إلَيْه فذَاك، وإلَّا عُومِل بما تقْتَضيه بدعتُه من تكْفِير أو فسقٍ.

إذَن معنى الاسْتواء علَى العَرْش هو العُلوُّ عليه، لكنَّه علوٌّ خاصٌّ بالعَرْش لَيْس كالعلوِّ المطلَق علَى جَميع الكَوْن، ولهَذا قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ [غافر:١٥]، وهُو سبحانه: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٥-١٦].

(١) انظر شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٣٩٨).

فاللهُ تعالَى عالٍ علوًّا مطلقًا علَى جَميع الكَون، ويُمْكِننا أن نضرب مثلًا يُبيِّن الفَرْق بين العُلوِّ العامِّ والعُلوِّ الخاصِّ، فلو أن رجلًا علَى السَّطح علَى سَرير، كانَ علوُّه علَى السَّرير علوًّا خاصًّا، وعلوُّه علَى ما تحت السَّقف علوًّا عامًّا. فالاسْتِواءُ علَى العَرْش أخصُّ من مطلَق العلوِّ الشَّامل لجميع الكَوْن؛ ولذلِك نقول: إنَّ الله تَعالى علَا علَى الأَرْض وعلى السَّماء، ولا نقولُ: اسْتَوى علَى الأَرْض أو علَى السَّماء.

وفي الاسْتواء عدَّةُ مباحِث:

المبحث الأول: أنَّ الاسْتواءَ بمَعْنى العلوِّ لكنَّه علوٌّ خاصٌّ. وسبق الكَلامُ علَى هَذا المبحثِ.

المبحث الثَّاني: علَى أيِّ كيفيَّة كانَ الاسْتِواءُ؟

الجَواب: اللهُ أعلَمُ بها، له كيفيَّةٌ لكنَّنا لا نعلمُها، وحينئذٍ لا يحِلُّ لنا البحث فِيها لا سؤالًا ولا إجابةً، واللهُ تَعالى قدْ أخبرَنا بأنَّه اسْتَوى ولم يخبرْنا كيْف استوى، وعلى هَذا فلا يُمْكِننا أن نعرِف ذلك؛ لأنَّه من أُمور الغَيْب، والله يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣].

فلَو سألَنَا سائِلٌ وقال: كيف اسْتَوى الله علَى العَرْش؟

فإنَّنا نقول: إن هَذا السُّؤال لا يجوز. ولو كانَ لنا في معْرِفة هَذا خيرٌ لبيَّنه اللهُ لنا، ولا يُمْكِن أن نُدْرك هذا؛ لأنَّ كيفيَّة صِفات اللهِ أعظمُ مِن أن تُحِيط بها عُقُولنا.

المبحث الثَّالث: هل اسْتَوى الله علَى العَرْش بمُماسَّة أو بغير مماسة؟

الجَواب: نقولُ في هَذا كما قُلنا في الَّذي قبْلَه، أي: إنَّ السُّؤال عن هَذا بدعَةٌ وليس لنا أن نقولَ بمماسَّة أو غيرِ مماسَّة، بل نقول: اسْتوى، ولا نتجاوَزُ القُرْآنَ والحَديثَ؛ لأنَّ هَـذِه الأُمـور الغيبيَّة لا يجوزُ للإِنْسان أن يسـأَلَ عن شيء إلا عن معْنَاها فقط، أمَّا عن كيفيَّتها وما زاد عن المعْنى فلا يحِلُّ لنا أن نبحث فيه؛ لا سؤالًا ولا إجابةً.

ولهَذا نقول: لقَد أخطأ بعضُ العُلماء الَّذين قالوا: إن الله اسْتَوى علَى العَرْش بدون مماسَّة، وأَنَّه ليْس لهم الحقُّ أن يقولوا بمماسَّة أو بدون مماسَّة؛ لأنَّ ذلِك لم يَرِد، بل ندَعُ هَذا وليَسَعْنا ما وسِع الصَّحابة الَّذيْن هم أحرَص مِنَّا على العِلْم، وأشدُّ منا تعظِيمًا لله عَزَّوَجَلَّ. وعلى هَذا فكَلِمة مماسَّة أو غير مماسة يجِب أن تُلْغَى وتُحْذَف.

المبحث الرَّابع: هل نقول: إن الله اسْتَوى علَى العَرْش بذاته؟

والجَواب على ذلك: أن كلِمة (بذَاته) ليْس لنا فِيها حاجَة؛ لأنَّ كُل فعلٍ أضافه الله إِلى نفسِه فهُو إِلى ذاتِه لا شك، ولهَذا لا يقال: إِنَّ الله خلق السَّماوات بذاته؛ لأَنَّه هو نفسُه الَّذي خلق السَّماوات، ولا يقال: ينْزِل إِلى السَّماء الدُّنيا بذاتِه، فما دام الفِعْل مضافًا إِلى الله فهُو صادِرٌ منه.

لكِن ورَد في كلام بعْضِ السَّلف قولهم: إنَّ الله اسْتَوى علَى العَرْشِ بذَاته، ومرادُهم بِهذَا الرَّدُّ علَى قولِ مَن قال: إنَّ الله استَوْلى علَى العَرْش، كما قالوا: إن الله تَعالى عالٍ بذاته؛ ردًّا علَى قول من يقول: إن الله عالٍ بصِفَاته لا بذَاته، وإلَّا فإِنَّ القاعِدة الَّتي ليْس فِيهَا إِشْكال أنَّ كلَّ شيءٍ أضافه الله إِلى نفسِه فهُو إِلَيْه نفسه. فلا حاجَة أن نقولَ: اسْتَوى علَى العَرْش بذاتِه؛ لأنَّ الله قال: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] أي: الله نفْسُه، لكِن إذا جاء أحدٌ يُشكِّك ويقول: إن اسْتَوى بمَعْنى

استولى، وليْس هُناكَ اسْتِواءٌ ذاتيٌّ، حينئذ نضطر إِلى أن نقول: بذاته.

كذَلك هو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَنْزِل إِلى السَّماء الدُّنيا حِين يبْقَى ثُلث اللَّيل الآخر، فلا نَزِيد ونقول: «ينْزل بذاته» ولَيْس هُناكَ حاجَةٌ لذلك؛ لأنَّ الله أضافَ النُّزولَ إِلى نفسِه، يعْنِي: هُو نفسُه يَنْزل، وليس هُناكَ حاجَة أن نقول: بذاتِه، لكن لما قال المعطِّلون: يَنْزِل أمرُه، احتاج أهْلُ السُّنَّة أن يقولوا: إنَّه ينزل بذَاتِه، يعني: ينْزِل ذاتُه، هَذا قصْدُهم.

فكونُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ اسْتوى علَى العَرْش بذاتِه، معلومٌ بمجرَّد إضافة الفعل إِلى الله، دون الحاجَة لزيادة قول: «بذاته».

المبحث الخامس: هل يجُوز أن نُفسِّر الاسْتِواء بالاسْتيلاء كما قاله أهل التَّعطيل، حيث قالوا: إنَّ الله اسْتوى علَى العَرْش، أي: اسْتَولى عليه، وليس معْنَاه علا عليه؟

قالوا: لأَنَّنا لو قُلنا: إنْ استَوى علَى العَرْش أي: علا عليه؛ لزِم أن يَكُون الله محدودًا، يعْني له حدٌّ، ويُقال: إنَّ امرأةَ الجهم بن صفوان قَدِمت البَصرة، فقِيل لها: إنَّ الله اسْتَوى علَى العَرْش، فقالَت متعجِّبة مُنْكرة: محدودٌ علَى محدودٍ! ولا شكَّ أن القَوْل بذَلك كُفرٌ، يعني: إذا اسْتَوى علَى العَرْش لزم أن يكونَ محدودًا، ولَزِم أن يَكُون جِسْمًا، والحدُّ مُمْتنع، والجِسْميَّة -على زعمهم- ممتنعةٌ، فلهَذا نقول: اسْتَوى يتعيَّن أن تكون بمَعْنى استولى.

وردًّا علَيهم نقولُ: إنَّ هَذا التَّأويل، بل هَذا التَّحريف، خطأٌ مِن عدَّة وُجُوه:

الوَجْه الأول: أنَّه مخالِف لظاهر اللَّفظ وإجماع السَّلف؛ فظاهِر اللَّفظ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ليْس فيه اسْتَولى، والسَّلف أيضًا مُجْمِعون علَى أن اسْتَوى بمعْنَى علا،

فإنْ قال قائِل: وما الدَّليل علَى إجماعِهم؟ فإنَّنا نقول: لأن هَذا هو معْنَى اسْتَوى علَى الشَّيْء في اللُّغة العَربيَّة، والسَّلف لغتُهم عربية، ولو كانَ المُراد بالآيَة سوى ما تقتضيه اللُّغةُ العَربيَّة لتكلَّموا به وبيَّنوه، فلمَّا لم يأْتِ عنْهُم ما يخالف مُقْتَضى اللُّغةِ العربيَّة في هَذِه الكَلِمَة، عُلِم بأنَّهم يَقولُون فِيهَا بمُقْتَضى اللُّغة العربيَّة، فهُم مجمعون علَى أنَّ اسْتوى بمَعْنى علا علَى العَرْش واستقرَّ.

وقدِ ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النونيَّة أنَّه ورَد عن السَّلف في ذلِك أربعة معانٍ: عَلا، واستقرَّ، وارْتفع، وصعَد(١).

الوَجْه الثَّاني: أنَّنا إذا قُلنا: اسْتَوى بمَعْنى استولى؛ لزِم أن يَكُون العرْشُ قبل اسْتِواء الله علَيْه ملكًا لغيرِه، والله تَعالى يقول: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، فهَل يكونُ قبْلَ ذلِك لغير الله؟! وهَذا لا شكَّ أنه معنًى باطِل، لا يُمْكن أن يقولَ به قائِل.

الوَجْه الثَّالث: أننا لو قلنا: اسْتَوى بمَعْنى استولى؛ لصحَّ أن يُقَال: إنه اسْتوى علَى الأَرْض، وعلى الشَّمس، وعلى القَمر، وعلى السَّماء، وغير ذلِك مما هو مُلْك لله، فإذا كانَ اسْتَوى بمَعْنى استولى، فاللهُ مستوٍ علَى كلِّ شيء، ولا يُمْكن أن يقول بهذا قائِل، وبُطْلان اللَّازم يدُلُّ علَى بطلان الملزوم.

الوَجْه الرَّابع: أنَّه ليْس في اللُّغة العَربيَّة أن اسْتَوى تأتي بمَعْنى استولى، والقُرْآنُ نزَل بلسانٍ عربيٍّ مُبين، وليْس في موضعٍ واحِدٍ من المواضِع السَّبعة الَّتي ذَكر الله فِيهَا الاسْتِواءَ أنَّه استولى علَى العَرْش، بل المواضع السبعة كلُّها جاءت علَى وتيرة واحِدة: اسْتَوى علَى العَرْش.

---

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٢٣٣).

فإذا قالوا: عنْدَنا دليلٌ وهو قول القائِل:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ[1]

أي: اسْتَولى بشرٌ علَى العِراق، فالجواب علَى ذلك:

أولًا: إنَّ هَذا البيتَ قائِلُه مجهولٌ ولا يُدْرَى من قائِله، ولا يُمْكن أن يستدل علَى شيْءٍ من العقيدَة المتعلِّقَة باللهِ عَزَّوَجَلَّ ببيت شعر مجهول قائِله، فالاحْتجاج به مردودٌ من الأَصْل.

ثانيًا: أنَّه لو ثبَت أن قائِلَه مِن الْعرَب العُرَباء الَّذين لم تغيْرهُم اللُّكنة ولا العُجمة، فإنَّ المَانِع من جَعْل الاسْتِواءِ هُنا بمَعْنى العلوِّ قرينَةٌ ظاهِرةٌ، وهو أن بشرًا لم يكُن يرْتَفِع علَى العراق حتَّى يكون العِراق تحته كالكرسي، فيكُون لدينا قرينة تمنع من إِرادة العلو، ولم تُوجَد هَذِه القرينَةُ فِي قوْلِه تعالَى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

ثالثًا: أنَّه يمْكِن أن نجعل اسْتَوى في هذَا البيت أيضًا بمَعْنى علا، فيكُون قوله: «قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ» أي قد علا علَى العراق، لكِنَّه علوٌّ معنوي، كقَولِه تَعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمَّد:٣٥]، فلَيْس معنى ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ أَنَّنا فوق المشْرِكين وعلى رُؤوسهم، لكن هَذا علوٌّ معنويٌّ، فيكُون اسْتَوى بشر علَى العراق يعْنِي علا عليه لكن علوًّا معنويًّا. هَذا إِنْ صحَّ أن قائِل هَذا البيت مِن العَرَب العُرَباء، مع أنه لم يصح، فبَطَل الاسْتدلالُ بهَذا البيت علَى أن اسْتَوى بمَعْنى استَوْلى.

---

(١) انظر العرش للذهبي (١/ ١٩٧، ٢٠٣)، وانظر الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٦١٩).

إذَن فعقيدَتُنا الَّتي ندين الله بها، ونسأَلُ الله أن نكون علَيْها حتَّى نموت، هي أن اسْتَوى علَى العَرْش: أي علا علَيْه علوًّا خاصًّا كما يليق بجلاله وعظمته، لا نُكَيِّفُه، ولا نُمَثِّلُه.

أمَّا العَرْش فهُو ذَلك المخْلوق العَظيم الَّذي هُـو فـوْقَ جَميع المخْلُوقـات، واختصَّه الله تَعالى لنَفْسه، وهُو محيطٌ بالكَوْن كلِّه، وقد ورد أن السَّماوات السبع والأَرْضين السَّبع بالنِّسبة للكُرْسيِّ الَّذي وسع السَّماوات والأَرْض كحَلقَة ألقيت في فلاة من الأَرْض، فالحلقَة إذا ألقيت في فَلاةٍ مِن الأَرْض فإنَّها لا تمثل شيئًا بالنِّسبة إلَيْها، ولا تُنْسَب إلَيْها، قال: «**وَإِنَّ فَضْلَ اللهِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى هَذِهِ الحَلْقَةِ**»[1]. إذَن فالعَرْشُ لا يُقْدُر قَدْرَه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يُمْكن أن نتصوَّر عظمَة هَذا العَرْش، ولهَذا وصَفه اللهُ بأَنَّه مجيدٌ، وأَنَّه عَظِيم؛ لأَنَّه أكبر المخْلُوقات الَّتي نعلَمُها، وأعلى المخْلُوقات الَّتي نعلَمُها؛ ولذَلك هو عرْشٌ يليق باللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى.

المبحث السَّادس: هل الله عَزَّوَجَلَّ باسْتوائِه علَى العَرْش يكون العَرْش مُقِلًّا له حاملًا له، كما يسْتَوي الإِنسانُ منَّا علَى السَّرير؟

الجَواب: لا، ليْس كَذلك؛ لأَنَّنا لو قُلْنا إنه حامل له كحَمْل السَّرير لأحدنا؛ لَزِم من هَذا أن يَكُون محتاجًا إِلى العَرْش، والله عَزَّوَجَلَّ مُستغنٍ عن كل شَيْءٍ، وكلُّ شيْءٍ محتاج إليه، فلَا يُمْكِن أن نقول إِنَّ العَرْش يُقِلُّ الله أبدًا.

فالله أعظم من أن يُقِلَّه شيءٌ مِن مخْلُوقاته، لكن هُو الَّذي اختصَّه الله لنفسه بالاسْتِواءِ فقَط، وأمَّا أن يُقِلَّه، فلا لأَنَّنا لو قلنا بذَلك لزِم منْه معنى فاسِدٌ لا يدل

---

(١) أخرجه محمد بن أبي شيبة في العرش (٥٨)، وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٩، ٣١٠).

علَيْه القُرْآن، وهو احتياجُه إلَيْه كاحْتياج الإِنْسان منَّا إلى السَّرير؛ ولهَذا قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ العَرْش لا يُقِلُّ اللهَ، بمَعْنى أنه ليْس محتاجًا إلَيْه كما يحْتَاج الإِنْسان منَّا إلى السَّرير، فالإِنْسان مِنَّا يحْتَاج إلى السَّرير ليَجْلس عليه، ولو أُزِيل من تحتنا لسَقَطْنا.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قَدْ تَعَالَى**» يعني: ترفَّع وتباعَد «**أن يحد**»: يعْنِي عن أن يُحَدّ، فـ(أَنْ) وما دخَلت علَيْه في تأْوِيل مصْدَر منصوبةٌ بنَزْع الخافِض؛ لأنَّ نزْعَ الخافِض مع أنَّ وأنْ مُطَرِّدٌ، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

نَقــــلًا وَفي أَنَّ وَأَنْ يَطَّــــردُ مع أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَـدُوْا

وعلى كُلّ حَالٍ فترْتِيب العِبارَة: تَعالى عَن أن يُحَدَّ، أي: تَعالى عَن الحَدِّ، ومَعْنَى ذَلك أنَّ الله لا يُحَدّ.

وكلمة (الحدّ) مِن الأَلْفاظ الَّتي لم تَرِد في الكِتَاب ولا في السُّنَّة، فلَيْس في الكِتَاب أن الله يُحَدَّ، ولا أنَّه لا يُحَدَّ، ولا في السُّنَّة أن الله يحدّ، ولا أنه لا يحد.

وإذا كانَ كذَلِك فالواجِبُ السُّكوت عن ذلِك فلا يُقال: إنَّـه يحد، ولا: إنَّـه لا يحد، وليْس هُناكَ ضَرورةٌ لهَذا القولِ، ولو كانَ من الضَّروري أن نعْتَقد أن الله يُحَدُّ أو لا يُحَدُّ لبيَّنه الله تَعالى أو بيَّنته السُّنَّة؛ لأنَّ الله تَعالى يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

ولذلِك اخْتلَف كلامُ مَن تكلَّم بِه مِن السَّلف في: هلِ اللهُ يُحَدُّ أو لا يُحَدّ؟ فمِنهم مَن أنْكر الحدَّ، وقالَ: إنَّه لا يجوزُ أن نقول إنَّ الله محدود، ومنْهُم مَن قال: يجِبُ أن نقولَ إنَّ الله محدودٌ، وأنَّ له حدًّا. ولكن يجِب أن نعلم أنَّ الخِلاف يكادُ يكون لفظيًّا؛ لأنَّه يختلف باختِلاف معْنى الحدِّ المثْبَت والمنفي.

فمَن قال: إن الله محدودٌ، أراد أنَّه بائِنٌ من الخلْقِ ومحادٌّ لهم ليْس داخلًا فيهم ولا هم داخلون فيه، كما نقولُ: هَذه أرضُ فلانٍ، وهَذه أرضُ فُلانٍ، كلُّ واحِدةٍ منهما محدودَةٌ عن الأُخْرى، أي: بيْنَهما حدٌّ، فمَن أثْبَت الحدَّ أراد به هَذا المعْنى: أي أنَّ الله تَعالى منفَصِلٌ بائِنٌ عن الخلق ليْس حالًّا فِيهم ولا الخَلْقُ حالُّون فيه، وهذا المَعْنى صحِيحٌ.

ومن قال: إنه غيرُ محدودٍ، أراد أن الله تَعالى أكبرُ مِن أن يُحَدَّ، ولا يحده شيء من مخْلُوقاته، ولا يحصره شيء من مخْلُوقاته، فقد وسع كرسيه السَّماوات والأَرْض، ولا يُمْكن أن يَحُدَّه شيءٌ من المخْلُوقات وهذا المَعْنى صَحِيح، وكل السَّلف متَّفقون علَى هذا، وعليه فَيكُونُ الخِلاف بيْنَهم لفظيًّا بحَسب هَذا التَّفصيل.

فقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قَدْ تَعالَى أَنْ يُحَدَّ**» يدُلُّ علَى أن المؤلِّف ممن ينكر أن يوصف الله بالحدِّ، فيُحمَل كلامُه علَى أن المُراد بالحدِّ الحدُّ الحاصر الَّذي يحصر الله عَزَّوَجَلَّ، فإن الله تَعالى -بهذَا المَعْنى- غير محدودٍ، فالله واسع عليم وسع كرسيه السَّماوات والأَرْض، والسَّماوات والأَرَضين كلُّها في كف الرحمن عَزَّوَجَلَّ كخردلَةٍ في كفِّ أحدنا، وهذا علَى سبيل التقريب، وإلَّا فما بين الخالِق والمخْلُوق أعظمُ مما بيْن كفِّ الإِنْسان والخردلة.

وعلى كُلِّ حَالٍ فإن المؤلِّف أراد بنفي الحد هنا الحد الَّذي يحصر الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يُرِدِ الحدَّ الَّذي يجعله بائنًا من الخلق، فإن الحد الَّذي يراد به بينونة الله من خلقه أمر ثابتٌ واجبٌ اعْتِقادُه.

على أنَّنا كما قلنا: إنَّ الكَلام في الحدِّ إِثْباتًا ونفيًا مِن الأُمور الَّتي يَنْبغي السُّكوت عنها؛ لأنَّها لم تَرِدْ في القُرْآن ولا في السُّنَّة لكن إذا ابتلينا وجب أن نفُصِّل.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٥ فَـلَا يُحِـيطُ عِلْمُنَـا بِـ(ذَاتِـهِ) كَـذَاكَ لَا يَنْفَـكُّ عَـنْ صِـفَاتِهِ

الشـرح

قولُه: «**فلا يُحِيط عِلْمنا بذاته**» هَذا مما يدُلُّ علَى أنَّه أراد بقولِه: «**قد تَعالى أن يُحَد**» أنه لا يُمْكن أن يَكُون محصورًا، يُحاط به؛ ولهَذا قال: «**فلا يُحِيط علمُنا بذاته**»، فذاتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُمكن أن يُحِيط بها العِلْم، وإذا كانَ الحِسُّ لا يُحِيط بها؛ فالْعِلم من بَاب أولى، قال الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فإذا كانَ الْبَصر لا يدرِك اللهَ مع مشاهَدته لَه، فكذَلِك العِلْم المبنيُّ علَى مجرَّد التخيُّل والتَّصوُّر لا يُمْكن أن يحيط باللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله أكْبَر وأعْظَم من كل شَيْءٍ تقدِّرُه -مهما قدَّرْتَ- فاللهُ أعظم، ومَهما قدَّرْت فأنت كاذِبٌ في تقديرِك؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، فكلُّ ما يُقدِّره ذهنُك من تصوُّرٍ في ذات الله عَزَّوَجَلَّ فإنَّه كَذِبٌ، واللهُ أعظم وأجَلُّ؛ ولهَذا نهى بعضُ السَّلف أن يُفكِّر الإِنْسانُ في ذات الله، وقال: إنما التفكُّر في آيات الله، قالَ تَعالَى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١]، ولم تأتِ آيةٌ ولا حديثٌ تحثُّنا علَى أن نتفكَّرَ في الله نفْسِه، فالتفكُّر إنَّما يكونُ في آياتِه، وفي أسْمائه، وفي صِفاتِه، أمَّا في ذاتِه فَلا؛ لأنَّه مهما كانَ الأَمْر فلا يُمْكن أن تصِلَ إلى نتيجةٍ إلَّا إلى نتيجةٍ محرَّمَة، وهِي أن تتصوَّر مثالًا لَيْس لك به علْمٌ، وقد قال الله تَعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإِسْراء:٣٦].

إذن دَعِ التفكُّر في هَذا، وتفكَّرْ في أسْمائِه؛ ومعْنَى كُلِّ اسم، وما يتضمَّنُه مِن صِفَةٍ، وتفكَّـرْ أيضًا في آياتِـه، وما تدُلُّ عليه؛ والشَّمس والقمـر، واختِلافِ اللَّيل والنَّهار، ومُداولَةَ الأيَّام بين النَّاس، وما أشْبَه ذلك، أمَّا أن تجْعَل ذات الله عَزَّوَجَلَّ هي

محطُّ التَّفْكِير فهَذا خطأٌ وضلالٌ؛ لأنَّه مهْما كانَ فإنَّك لا يُمْكِن أن تُدْرِكها.

وقوله: «كَذَاكَ لَا يَنْفَكُّ عَنْ صِفَاتِهِ»، لما بيَّن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه لا يُحِيط علمُنا بذاتِه، وذلِك قد يُوهِم ألا نتحدَّث عن الصِّفات كما أنَّنا لا نتحدَّث عن الذَّاتِ، والمَعْنى: أنه عَزَّوَجَلَّ لم يَزلْ ولا يزالُ مُتَّصفًا بصِفات الْكَمال، وإذا كانَ مُتَّصفًا بصِفات الْكَمال فلنا أن نبْحَث عن الصِّفَة مِنْ حيث المعْنَى، لا مِن حيْثُ الكيفيَّة والكُنْه الَّتي هي علَيْه؛ لأنَّ هَذا غيْرُ مدْرَك أيضًا، لكِن مِن حيث المَعْنى فلنا أن نبْحَث عن الصِّفة؛ عن معْنَى الرَّحمة، ومعْنَى العزَّة، ومعنى الحِكْمة، وغيرها.

على أنَّ قولَ المؤلفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كذاكَ لا ينفكُّ عنْ صفاتِه**» فِيه شيْءٌ من الإِجْمال يحْتَاج إِلى تفْصيلٍ، وذلِك أن صِفات الله عَزَّوَجَلَّ تنْقَسِم إِلى قسْمَين:

القِسْم الأول: قسمٌ لازِمٌ لذاتِه لا ينفك عنْه أبدًا؛ وهذا ما يُعرَف عِند العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ بالصِّفات الذَّاتيَّة، مِثل العِلْم، والقُدرة، والحِكْمة، والعِزَّة، وغيرها.

كذَلِك أيضًا لا ينفَكُّ عن الصِّفات الخبَريَّة الَّتي مُسمَّاها بالنِّسبَة لنا أبعاض وأجزاءٌ، مثل اليد، فالْيَد صِفَة ثبتَت بالخبر، ولوْلا الخبَر لم يهتدِ العَقْل إلَيْها إطْلاقًا، بخلاف القُدْرة، والقُدْرة ثبَتت بالنصِّ، وثبتت أيضًا بالعَقْل، حيث إن العَقْل يهْتَدي إِلى أنَّ الله لا بُدَّ أن يَكُون قادرًا، أمَّا اليد فلا يُثْبِت العَقْل ذلِك إلا بعْدَ ورود الشَّرع به، وهَذه تُسمَّى صِفات خبريَّة، يعْنِي أن مدارَها علَى الخَبَر المحْضِ، وليس للعَقْل فِيهَا مجالٌ إطْلاقًا.

وهَذِه الصِّفات هي الَّتي مسماها أبعاض وأجزاء بالنِّسبَة لنا، فاليد بالنِّسبَة لنا جزء منَّا وبعض، لكن لا يجوز أن نقول: إنها بالنِّسبَة للخالِق بعْض وجزء؛ لأنَّ البَعْض أو الجزء هو ما صحَّ انفصاله عنِ الكُلِّ، ومعلومٌ أن صِفات الله تَعالى كاليد والقدم لا يُمْكن أن يُتصوَّر فِيها أو أن يُحْكَم فِيهَا بجواز الانْفِصال، إذَن؛ فَلا يصِحُّ

أن نُطْلِق علَيْها أنَّها بعْضٌ مِن الله أو جزْءٌ من الله.

بل نقول: إنها صِفَةٌ مِن صِفات الله الذَّاتية أخْبَرَ الله بها عن نفْسِه؛ فوجَب علَيْنا قَبولها والإيمانُ بها.

القسم الثَّاني: صِفاتٌ فعليَّةٌ؛ وهَذه باعْتِبار الجِنْس -أي: جِنْس الفِعْل- صِفَة ذاتيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ لم يزَلْ ولا يزال فعَّالًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أفعالُه لا تنْقَضي، وكذَلِك أقْوَالُه، قالَ تَعالَى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف:١٠٩]، لكن آحادُ الفِعْل أو نوْعُ الفِعل ينفَكُّ الله عنه؛ يعْنِي: ليْس لازمًا لذاتِه.

مثال ذلك: النُّزول إِلى السَّماء الدُّنيا، فهَذا نوعٌ وآحادٌ، نوعٌ: لأنَّه لم يثْبُت له نظيرٌ قبْلَ خلْقِ السَّماء، وآحادٌ: لأنَّه يتجَدَّد كلَّ ليْلَةٍ، فالأَفْعال نوْعُها قد يكُونُ حادثًا، وآحادُها قَدْ تكونُ حادِثَةً، لكن جنْسُها أَزليٌّ أبديٌّ، يعْنِي أن الله لم يَزلْ ولا يزالُ فعّالًا، فالنُّزول فعلٌ نوعُه حادِثٌ، وأفرادُه كلَّ ليْلَةٍ آحادٌ.

كذَلِك الاسْتِواء علَى العَرْش أيضًا باعْتِبار أصْلِ الفِعْل صِفَةٌ ذاتيَّة، وباعْتِبار النَّوْع فهُو حادِثٌ؛ وذلِك لأنَّه لم يَكُن إلا بعْدَ خلْق العَرْش، فَيكُون الاسْتِواء صِفَة فعليَّةً، أمَّا أن يَكُون صِفَة آحادِيَّةً فلا نسْتَطيع أن نقول بذَلك؛ لأنَّ الاسْتِواء علَى العَرْش ثابِتٌ، ولا يُمْكِن أن نقول: إنَّ الله قَد لا يسْتَوي علَى العَرْش؛ لأنَّنا ليْس عندنا علْمٌ بِهذَا الشَّيء، بِخلاف النُّزول إِلَى السَّماء الدُّنيا، فإنَّه لما كانَ مقيَّدًا بزَمنٍ قُلْنا: إنَّه يحْدُث كلَّ ثُلُثِ ليلَةٍ بالنِّسبَة للسَّماء الدُّنيا.

إذن؛ فقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كَذاك لا ينفَكُّ عَن صِفاته**» يجِبُ أن يُحْمَل علَى الصِّفات الذَّاتيَّة والصِّفات الخبَريَّة، وعلى جنْسِ الصِّفات الفِعليَّة.

ثُمَّ قَالَ المؤَلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٦ فَكُـلُّ مَـا قَـدْ جَـاءَ فِي الـدَّلِيلِ فَثَابِـتٌ مِـنْ غَـيرِ مـا تَمْثِيـلِ

٤٧ مِنْ (رَحْمَةٍ) وَنَحْوِهَا كَـ(وَجْهِـهِ) وَ(يَـدِهِ) وَكُـلِّ مَـا مِـنْ نَهْجِـهِ

الشــرح

هَذه قاعِدةٌ نافِعةٌ فِي باب الصِّفات، فكلُّ مَا جاء في الدَّليل ثابِتٌ، ولكن الدَّليل الَّذي يُعْتَمد علَيْه في صِفات الله عَزَّوَجَلَّ هُو الأثر فقَط عِنْدَ أهل السُّنَّة والجَماعة، والأَثَر يتمثَّل في أُمورٍ ثَلاثَةٍ: الكِتاب والسُّنَّة وأقْوَال الصَّحابَة، فهَذه هي مصادِرُ التلَقِّي بالنِّسبة للصِّفات.

أمَّا عِند غَيْر أهل السُّنَّة والجَماعة فالدَّليل المعتمَد علَيْه فِي هَذا الباب هو العَقْل، وهذا مذْهَب الأَشاعِرةِ والمُعتزلَةِ والجهميَّة وغيرِهم، فيَقُولون: ما اقْتَضى العَقْلُ إِثْباتَه أثْبتناهُ وإِن لم يُوجَد في الكِتاب والسُّنَّة، وما اقْتَضى العَقْل نفْيَه نفَيْناه وإن وُجِد في الكِتاب والسُّنَّة.

وما لا يقْتَضي العَقْل إِثْباتَه ولا نفيَه فأكْثَرُهم نفاه؛ لعدمِ وجود الدَّليل المثبِت، والأَصْل العَدَمُ فما دام العَقْلُ لم يُثْبِته فيجب نفيُه، وبعضُهم توقَّف فيه لعدم الدَّليل المثبِت والنَّافي، وقال: لا نُثْبت؛ لعَدم وجود الدَّليل المثبِت، ولا ننْفي؛ لعدم وُجود الدَّليل النَّافي، لكن الأَكْثر علَى النَّفي؛ لقولِهم: إذا لم يُوجَد دليلٌ مثبِت فالأَصْل عدم الثُّبوت؛ فننْفيه.

وقوله: «**فثابِتٌ**» أي: ما جاءَ فِيه الدَّليل مِن كتاب الله وسُنَّة رَسولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأقْوَالِ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّه ثابِتٌ، لا يجُوز أن ننفِيه لا تكْذيبًا ولا تحريفًا، وهَذا الأَخِير

يُسمَّى عِنْدهم بالتَّأْويل، وإِنْ شِئْت فقُل: لا تكْذيبًا ولا تأويلًا بمَعْنى التَّحريفِ.

فمثلًا الاسْتواءُ علَى العَرْش: هَذا ثابِت بالدَّليل، وهو قولُه تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فلا يجُوز أن ننْفِيه بتكْذيبٍ فنقول: إن الله لم يستوِ؛ لأنَّ من قال: إن الله لم يستوِ فهُو كافِرٌ كفرًا مخرِجًا عن المِلَّة لأنَّه مكذِّب، ولا يجوز أن ننفِيه بتأويلٍ يكونُ تحريفًا، فمَن قال: إن الله اسْتَوى بمَعْنى اسْتَولى، فهَذا أثْبَت الاسْتِواءَ لكن حرَّف معْنَاه، فنَحْن نُثْبِته ولا ننْفِيه لا تكذيبًا ولا تأويلًا الَّذي حقيقَتُه التَّحريف، وهذا هو معْنى قولِ المؤلِّف: «**فثابت**» أي: ثابتٌ ثبوتًا حَقِيقيًّا لا تكذيبَ فيه ولا تحريف، والدَّليلُ علَى وُجوب ثُبوتِه مِن النَّقل والعَقْل.

أمَّا النَّقل فلأنَّ الله أثْبَت هَذِه الأَسْماءَ والصِّفاتِ في كتابِه، فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، فأثْبَت الأَسْماء والصِّفات الخبريَّة والذَّاتيَّة.

أمَّا الدَّليلُ من العَقْل: فهُو أن صِفات الله عَزَّوَجَلَّ وأسماءَه أمورٌ خبريَّة غيبيَّة لا مدْخَل للعَقْل في تفْصيلِها، فوَجب الاعتمادُ فِيها علَى النَّقل، فما أثْبَته النَّقل أثْبَتْناه، وما نفاه نفَيْناه، وما سكَت عنه توقَّفنا فيه، لا نُثْبِت، ولا ننْفِي.

وقولُ المؤلِّف: «**من غير ما تمثيل**»؛ لما كانَ الثُّبُوت قد يستَلْزم التَّمثيل، نفى هَذا فقال: «**من غير ما تمثيلٍ**» فلا نُمثِّل، فنُثْبت لله وجهًا بدون تمثيلٍ، ونُثْبِت له يدًا بدُون تمثِيلٍ، وهَكذَا بقيَّة الصِّفات.

والتَّمْثيل قد دلَّ علَى نفيِه عَن الله النَّقلُ والعَقْلُ:

فأمَّا الدَّليل مِن النَّقل: فقد قال اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]،

وهذا نفيٌ عامٌّ لا يُماثِلُه شيءٌ في أي صِفَةٍ مِن صِفاتِه، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢].

والآياتُ في هَذا المَعْنى كثيرَةٌ، كلُّها تدُلُّ علَى أنَّ الله ليْس له مِثْل، ولا يجوز أن يُجعل له مِثْل. فلَيْس له مثل؛ للأدلَّة الخبريَّة، ولا يُجوز أن يُجعل له مثلٌ؛ للأدلَّة الطلبيَّة.

ولْيُلاحظ أن هُناك نفيًا للمماثلة ونهيًا عن التَّمْثيل، فنَفيُ المماثَلة كقولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، والنَّهي عَن التَّمثِيل كقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾، وقولِه تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾.

وأمَّا الدَّليل العَقْليُّ علَى امْتِناع التَّمثيل: أنَّ الخالِق مُبايِن للمخْلُوق في ذاتِه ووجودِه ومرْتَبتِه.

أمَّا في ذاتِه: فإنَّ كُل أحدٍ يعْلَم بأن الخالِق ليْس كالمخْلُوق، فالمخْلُوق خُلِق من مادَّةٍ ومن عناصِرَ مكوَّنة يقُوم بعضُها ببعْضٍ، والخالِق ليْس كذَلِك، فلَيْس من جِنْس العَناصِر الموجودَة؛ لَيْس من جِنْس الذَّهب ولا الحَدِيد ولا الزُّجاج ولا الرَّصاص ولا اللَّحْم ولا التُّراب، فهُو مخالِف لجَميعِ الأَجْناس المخْلُوقَة وليس من جِنْسِهم.

كذَلِك أيضًا في الوُجود: فالمخْلُوق وجودُه ممكِنٌ والخالِق وجُودُه واجِب، وقُلنا: المخْلُوق وجودُه ممكِن؛ لأنَّه يجُوز علَيْه العَدم، وكلُّ ما نشَأ من عدَمٍ فإنَّه يجوز علَيْه العَدم، أمَّا الخالِق فوُجوده أزَلِيٌّ أبدي.

وأمَّا في المرْتَبة: فالخالِق فاعِلٌ والمخْلُوق مفْعُولٌ، والفاعل أكْمَل من المفعول، فلا يُمْكِن أن يُجْعَل البِناءُ كالباني، فلا يُجْعَل القَصْر كالَّذي بناه.

فلما كانَ الخالِق مخالفًا للمخْلُوق في ذاتِه ووجودِه ومرتبتِه لَزِم من ذلِك أن يَكُون مخالفًا له في صِفاتِه؛ لأنَّ الاخْتِلاف في الذَّات يستلْزِم الاخْتِلاف في الصِّفات؛ ولهَذا نقولُ: إن الله تَعالى لا يُماثِلُه شيْءٌ من مخْلُوقاتِه سمعًا وعقلًا.

والحِسُّ يشْهَد بالمخالَفة أيضًا؛ فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ إذا أرادَ شيئًا قال له: كن فَيكُون، والربُّ عَزَّوَجَلَّ كلُّ المخْلُوقات في يَدِه كخرْدَلة في يدِ أحَدِنا. إذَن؛ فلا يُمْكِن أن يكونَ مماثلًا للمَخْلوق.

كذَلك أيضًا نُشاهِد أن النَّاس يدْعُون الله فيستَجِيب لهم بأمورٍ لا يُمْكن أن يُطِيقها المخلُوق، قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**اللَّهُمَّ أغِثْنا**»[1]، فنشأَتْ السَّحابة وأمْطرت قبل أن ينزِل من المنْبَر، ولا يُمْكن للمخْلُوق أن يصْنَع ذلك. إذن؛ فالحِسُّ يشهَد بمخالَفة المخْلُوق للخالِق.

ولا يلْزَم من التَّماثل في الاسم أن يتماثَل الشَّيءُ في الصِّفة؛ ولهَذا نقول: للإنْسان يَدٌ ورِجل، وللثَّوْر يَدٌ ورِجل، وللفِيل يد ورِجل، وللنَّمل يد ورِجل، ولا يلْزَم من هَذا التماثل في الاسم التَّماثل في الحَقِيقَة، وكلٌّ يعرف أن رِجل الفيل ليست كرِجل الذرَّة، وهذا في المخْلُوقات مع بعضها فكَيْف بالخالِق؟! فتبيَّن إذن مخالفَةُ الخالِق للمخْلُوق بدَليل السَّمع والعَقْل والحسِّ.

قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**مِن رحمة**»؛ فعقيدة أهل السُّنَّة والجَماعة إثْبات الرَّحمة لله، وأنها صِفَة حَقِيقية يتَّصف الله بها حقًّا، أمَّا أهل التَّعطيل من الأَشاعِرة وغيرِهم فقد أنكروا صِفَة الرَّحمة، لكنَّهم أنكروها إنْكارَ تأويلٍ وليس إنْكارَ تكذيبٍ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة...، رقم (١٠١٤)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدُّعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

وسَبق أن إنْكار التَّكذيب كفرٌ، وإِنْكار التَّأْويل لَيْسَ بكُفْر، بل قد يُعْذَر فيه الإِنْسان.

وهم يُفسِّرون الرَّحمة ويَقولُون: إن المرادَ بِها أحدُ أمْرَين: إمَّا الإحْسان، وإمَّا إِرادة الإحْسانِ.

فإذا فسَّروها بالإِحْسان.فقد فسَّروها بمفعولٍ منْفصلٍ عن الله، ولَيْس من صِفاته، وإذا فسَّروها بالإِرادة فسَّروها بصفَةٍ يُقرِّرُونها؛ لأنَّهم يثبتون لله سبْع صِفات، وهي: الْحَيَاةُ، والعِلْم، والقُدرة، والسَّمع، والبَصر، والإِرادة، والكَلام.

فهُم يُثْبِتون الإرادَة؛ ولذلِك يُفسِّرون الرَّحمة بِإرادة الإِحْسان، فيَقولُون: الرَّحمن الرَّحيم: يعْني المريد للإِحْسان، أو المُحْسِن، فيُفسِّرون الرَّحمة بلازِمها ومُقتضاها، ولا شكَّ أنَّ هَذا تحريفٌ.

والرَّدُّ علَيْهم في ذلِك بأن يُقَال: ما دُمْتُم أثبتُّم الإِرادة فلَيْس هُناكَ ما يمْنَع أن تُثْبتوا الرَّحمة، وما زعمْتُم من أن الرَّحمة رِقَّة ولين وضعفٌ فالجواب عن هَذا بأَمْرين:

الأوَّل: منع أن تكون الرَّحمة دالَّةً علَى الرِّقَة واللِّين والضَّعف.

والثَّاني: لو قُدِّر أن هَذا مُقتَضاها باعْتِبار رحمة المخْلُوق، فإنَّ ذلِك لن يكونَ مُقتَضاها باعْتِبار رحْمَة الخالِق.

وقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ونحوها**» أي: نحو الرَّحمة، ومثال ذلِك الحِكْمة، فالحِكْمة صِفَة ثابِتَة لله عَزَّوَجَلَّ، والسَّلف وأهل السُّنَّة والجماعة يُثْبِتُونها لله تَعالى ويرَوْن أنَّها من أكْمل الصِّفات.

والحِكْمة ممنوعَةٌ عنْدَ أهْل التَّعْطيل، حيثُ يَقُولون: إنَّ اللهَ لَيْس له حِكْمة، لا فيما شَرع ولا فيما خلَق؛ لأنَّ الحِكْمة غرَضٌ، والله تَعالى مُنزَّه عن الأغْراض،

ومُنزَّهٌ عَن الأعْراض، ومُنزَّه عن الأبعاض، ولذلِك يقول القائِل منْهُم في الثَّناء علَى الله: سُبحانَ من تنزَّه عن الأعْراض والأغْراض والأبْعاض. وهذا كلامٌ مسجوعٌ لكنَّه ممْنوعٌ؛ لأنَّ المُرَاد بقولِهم: سبحان من تنزَّه عن الأعْراض: يعْنِي عن الصِّفات، والأغْراض: يعْنِي عن الحِكْمة، والأبْعاض: يعْنِي عن اليَدِ والوَجْه والعَيْن وغيرها.

فهُم يُنْكِرون الحِكْمة ويَقولُون: إن اللهَ لا يفعل الشَّيْء لِحِكْمة، ولكنَّه لمجرد المَشيئَة؛ إذا شاءَ أن يفْعلَه فعله، وإذا شاء أن لا يفْعَل فلا يفْعَل، أمَّا أن يَكُون لِحِكْمةٍ وغايَةٍ محمودةٍ فهَذا لا يُمْكِن؛ لأنَّ الحِكْمة غرَضٌ، والغَرَض فيه منفعَةٌ لصاحب الغَرَض أو دفْعُ مضرَّةٍ عنه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَحْتَاج إِلى جلْبِ منفعةٍ ولا إِلى دفْع مضرةٍ.

ولا شكَّ أن هَذا القَوْل مِن أنْكَر الأقْوال، وفيه في الحَقيقَة سلبُ صِفَةٍ عن الله من أجَلِّ الصِّفات وهي الحِكْمة، وعلى قولِهم يكون اللهُ تَعالى قد خلَق السَّماواتِ والأَرْض باطِلًا، ويكُون قد خلق الإنْسان سُدًى، وقد شرع الشَّرائع عبثًا، وكل هَذا يُكذِّبه القُرْآن، قال الله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المُؤمنون:١١٥]، ولو كانَ خلْقُ الخلق لغير حِكْمة لكان عبثًا، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [صٓ:٢٧].

وإذا قُدِّر أن الغرض جلبُ منفعةٍ أو دفعُ مضرَّةٍ فإن هَذا بالنِّسبَة للمخْلُوق، أمَّا الخالِق فلَيْس ذلك، علَى أنَّنا لا نرى أن هَذا يكون مطَّرِدًا في المخْلُوقِ، فقد يُريد الإِنْسانُ الشَّيء لجلب منفعةٍ لغيره أو دفْع مضرَّةٍ عن غيره، فإنَّ الإِنْسان لو وَجد

شخصًا غريقًا في الماء ونزَل لإنقاذه فإنَّه لا يطلب منفعةً ماديَّةً لِذَلك وإن كانَ له الأجر والثَّوابُ في الآخرة، علَى أنَّ أوَّل واردٍ يرد علَى الإِنْسان في هَذا إنقاذ أخِيه، وقد يكون حين الإنقاذ لم يتصوَّر ولم يُفكِّر في الثَّواب، فَيكُون الغَرَض من ذلِك دفعَ مضرَّةٍ عن الغير.

ومع هَذا نقول: لو سلَّمنا جدلًا أن الإِنْسان لا يريد بأفعاله وأقْوَاله إلا ما يتعلَّق بمصلحته، من جلب منفعةٍ أو دفع مضرَّةٍ، فهَذا بالنِّسبَة للمخْلُوق.

أما الله عَزَّوَجَلَّ فإنَّه غني عن العباد، قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران:٩٧]، فهُو يفْعَل الشَّيءَ لا لمصلحتِه ولا لمنفعته ولا لدفع الضَّرر عنه ولكن للإِحْسان إِلى المخْلُوق، والإِحْسانُ إِلى الغَير صِفَةُ مدْحٍ.

وبناء علَى ذلِك فحِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ متعلِّقةٌ بفعله ومتعلِّقة بمفعوله، بفِعْله فلا يُنسب إِلى العبث؛ وبمفعولِه بما يحسن به إِلى النَّاس، من جلب المنفعة ودفع المضرَّة.

إذن فنحن نُثْبِت الحِكْمة لله عَزَّوَجَلَّ لا علَى أنه محتاج إِلى جلب منفعة أو دفع مضرة، ولكن لأنَّ فعلَه ليْس بعبثٍ وليس بباطِل، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إنما يفعل الفعلَ لمصلحة العَبْد؛ فلهَذا نُثْبت لله الحِكْمة.

والمُنْكرون للحِكْمة القائِلون بأن فعلَه إنما هو لمجرد المشِيئَة، ولهم شبهات، منْها مثلًا قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]، ولكِن هَذا ليْسَ فيه دليل:

أولًا: لأنَّ الآيَة في إبْطال ألُوهيَّة الأصنام، ومن خِصائص ألوهيَّة الأصنام أنها تُسأَل إذا كانت ممن يتوجَّه إلَيْه السُّؤال، أمَّا الله فإنَّه لا يُسأل.

ثانيًا: أن معنى الآيَة لا يُسأَل عما يفعل سؤالَ مناقشةٍ، بحيثُ يُمنَع أو يُؤذَن له؛ لأَنَّه تامُّ السُّلْطان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فله أن يفعل ما يشاء، ولكن نحن نعلم أن فعلَه مقرونٌ بالحِكْمة، فلَيْس في الآيَة ما يُشِير إلى أن فعل الله عَزَّوَجَلَّ ليْس له حِكْمة، بل في الآيَة ما يدُلُّ علَى كمال سلطانه، وأنه لا أحد يسأله، أو علَى كمال فعلِه وحِكْمَته، فلا نحتاج أن نسأل: لماذا فعل؟ لأَنَّنا نعلم أنه ما فعل إلا لحِكْمة.

فالآيَة منزَّلَةٌ علَى أحد وجهين: إما أنه لا يُسأل عن فعله؛ لكمال سلطانه، أو لا يسأل عن فعله؛ لكمال حكمته، لكِن غير الله يُسأل: لماذا فعلت؟ لأَنَّه قد يفْعَل الشَّيء لغير حِكْمة، وقد يفعل الشَّيءَ لما يظنه حِكْمة وليس بحِكْمةٍ، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا يفْعَل الشَّيء إلا لحِكْمةٍ يعلم أنها حِكْمة، وحينئذٍ لا يُسْأَل عما يفعل.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كوجهه**» فالوَجْه أيضًا من صِفات الله، وقد أَثْبَت الله لنفسِه الوَجْه في عدَّة آيات، مِنْها قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]، فأَثْبَت اللهُ لنفْسِه وجهًا، ووصَف هَذا الوَجْه بأَنَّه ذُو جَلال: أي: ذُو عظمَةٍ وبهاءٍ وحُسن، وذُو إكرامٍ: أي: يُكرَم ويُكرِم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهُنا يرد إِشْكال فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، وفي قولِه: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٧٨]، فجاء في الآيَة الأولى (ذو) وفي الآيَة الثَّانية (ذي)، وذلِك لأَنَّ (ذو) في الآيَة الأولى صفَةٌ للوَجْه الَّذي هو فاعِل الفِعْل (يبقى)، قالَ تَعالَى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

وأمَّا (ذي) في الآيَة الثَّانية فهِي صِفَة للربِّ تَعالى وليْست صِفَةً للاسم؛ لأَنَّ الاسم لا يوصف، فهُو صِفَةٌ للذَّات وليس صِفَةً للاسم، قالَ تَعالَى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ فقال: ربِّك ذِي الجلال، وهذا يعْني أَنَّه لا يصِحُّ أن يُوصَف

الاسم بأنَّه ذو جلال وإكرام، فالاسْم اسْم مُسمَّى، بخلاف الوجه.

وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد:٢٢]، والآياتُ فِي هَذا متعدِّدة.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥]، ففِيها قوْلان للسَّلف:

القَوْل الأوَّل: أن المُراد بوَجْه الله وجهُ الله الحَقِيقيُّ، وقالوا: إن الآيَة نزلت في الصَّلاةِ، والمصلِّي أينما توجَّه فالله قِبَل وجهِه.

القَوْل الثَّاني: أن المرادَ بالوَجْه الجهة، كقولِه تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة:١٤٨]، فالمرادُ أيْنَما تكونُوا فثمَّ جِهة الله الَّتي أمركم باستقبالها، وتكونُ الآيَةُ نزلَت فيمن اشْتَبهت علَيْه القِبْلَة فاتَّجه إِلى غيرِ القِبْلة وهُو يريد القِبْلَةَ، فنقول: هَذه جهة صَحِيحةٌ؛ لأنَّك اجتهدت وأدَّاك اجتهادُك إِلى ذلك، أو لصَلاة النَّافلة في السَّفر، فإن المسافِر يُصلِّي حيث كانَ وجهُه.

وعلى كلِّ حالٍ فالآيَـةُ الَّتي يقـول الله تَعـالى فيـها: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، فِيـها قـولان للسَّلف، لكـن بقيَّـة الآيات لا يـراد بها إلا الوجه.

والوَجه صِفَةٌ حَقِيقيَّة ثابتة لله تعالى، منزَّهة عن مماثَلة أوْجُه المخْلُوقين، والدَّليلُ علَى أنَّها حقٌّ ثابتَةٌ لله تَعالى أن الله أثْبَتها لنفسِه، والدَّليل علَى أنَّها لا تُماثِل أوْجُـه المخْلُـوقين أنَّ الله قـال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

فإنْ قالَ قائِلٌ: إنه ثبت عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ؛ فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»[1]، وهذا يدُلُّ علَى أن وجْه آدم مماثِلٌ لوجه اللهِ، وأنتم تقولونَ: إِنَّ لله وجهًا لا يُماثِل أوجه المخْلُوقين، فما هُو الجواب عن هَذا الحَديث؟

فالجوابُ: أن هَذا الحَديث مِن الأحَادِيث المُتشابِهةِ، فمَن كانَ في قلبِه زيغ اتَّبَعه، وجعله مُناقضًا للقرآن، وضَرب القُرْآنَ بعضَه ببعض، وقال إن القُرْآن يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وهذَا الحَديث يقول: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه»؛ فيتَّبع المُتشابِه، وأمَّا الرَّاسخون في العِلْم فيَفْتَح الله علَيْهم ويعْرِفون وجْهَ الجمع بين النُّصوص، ويَقولُون:

أولًا: إنَّ معْنى قوله: «**خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**»: أي: علَى الصُّورَة الَّتي اختارها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وخلَقها في أحْسَن صورة، فتكُون إضافة الصُّورة إِلى الله إضافة خلْقٍ وتشريف، كقوله: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣]، ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٤]، وما أشْبَه ذلك، وهَذا وارِدٌ في القُرْآن، ولا يمْتَنِع علَى الله عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: أن نقول: «**عَلَى صُورَتِهِ**»: أي: علَى صورة الله الَّتي هي صفته، ولا يلزم من كون الشَّيء علَى صورة الشَّيء أن يَكُون مماثلًا للشيء، والدَّليلُ علَى هَذا أن النَّبي ﷺ أخبر بأن أَوَّلَ زُمرَة تدخل الجنَّة علَى صُورَة القَمر[2]، ومعلوم أنها ليست علَى صُورَة القمر من كلِّ وجه، فلَيْس في القمر عينٌ ولا أنف ولا فَم، ومَن دَخل الجنَّة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب إذا ضرب الوجه فليجتنب الوجه، رقم (٢٥٥٩)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآباء، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٤٦) ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها باب أول زمرة تدخل الجنة علَى صورة القمر رقم (٢٨٣٤).

فهُو له عيْنٌ وأنف وفم، فهَذا يدُلُّ علَى أنَّه لا يلزم من كون الشَّيءِ علَى صورة الشَّيء أن يَكُون مماثلًا للشيء.

وهُنا يَرِد إِشْكالٌ حيثُ يعْتِقد بعضُ العامَّة أن القَمر وجهُ إنسانٍ، وأنَّ فيه عينَيْن وشفتَيْن ومنخرَين، وأنَّ المرأة إذا صعَدت إِلى السَّطح يجِبُ علَيْها أن تحْتجب عنه؛ لأنَّه وجه آدمي.

والجوابُ علَى هذا: أنَّه غيرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّه غيرُ واردٍ، وقد ذكرْتُ هَذا هنا من أجل التَّحذير من مِثْل هَذِه العقائِد الفاسِدَة.

وعلى هَذا يكون قولنا: إنَّ الله خلَق آدَم علَى صُورَتِه، لا يُنافِي قولَنا: إننا نُثبت لله وجهًا لا يُماثِل أوجه المخْلُوقين.

وصِفَة الوَجْه هنا ليْست معنويَّةً، ولكنَّها موافقَة لمسمَّى هُو مِنَّا أبعاضٌ وأجزاء، فالوَجْه بالنِّسْبة لنا بعضٌ مِنَّا، لكن بالنِّسبَة لله لا نقول إنه بعض، لأن البَعْض في اللُّغة ما جاز انفكاكُه عن أصلِه وانفصالُه عنْه، ومثل هَذا في صِفات الله لا يُمْكن، وإن كانَ في صِفاتنا ممكنًا؛ فلهَذا نقول: إن هَذِه الصِّفات صِفاتٌ خبريَّة، مُسمَّاها بالنِّسبة لنا أبعاضٌ وأجزاءٌ.

فالوَجْه صِفَة حَقِيقيَّةٌ ثابتة لله، وليست هي الثَّوابُ كما ادَّعاه أهل التَّعطيل؛ فقالوا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] أي ثوابُه؛ لأنَّ هَذا تحريفٌ للكَلِم عن مواضِعه، فالثَّواب لا يُوصَف بأنَّه ذو جلالٍ وإكْرامٍ، بَل وجْه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الَّذي يُوصَف بالجلال والإِكْرام.

وأيضًا فإنَّ الرَّسول ﷺ قال: «**أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ السَّماوَاتُ**

وَالْأَرْضُ، وَصَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»[(١)]، فقال: بنُورِ وجْهِك الَّذي أشرقت له السَّماوات والأرْض، وهَذا لا يُمكِن أن يكونَ للثَّواب.

والمُهِم أن الَّذين فسروه بالثَّواب أخطؤوا الطَّرِيق وضلُّوا عنه، وحرَّفوا الكَلِم عن مواضِعه، فجمعوا بين الجَهْل والضَّلالِ؛ حيْثُ وصَفـوا الثَّواب بما لا يَصِـحُّ إلا لوَجْه الله، وبين العُدْوان علَى النُّصوص حيث حرَّفوها عن مواضِعها بشُبْهَة؛ هي شُبْهة وليست بحُجَّةٍ، حيث يَقولُون: لو أثْبَتْنا لله وجهًا لكان جِسمًا.

وجوابُنا علَى ذلِك أن نقول: أأنتم أعْلَم أم الله؟

فإن قالوا: نحن أعلم؛ كَفروا.

وإن قالوا: الله أعلم؛ فنقول: إن الَّذي هو أعلَمُ هُو الَّذي وصف نفْسَه بأن له وجهًا، فلماذا تُنْكِرُون ما وصَف بِه نفْسَه؟

ثم نقول: إنَّ تفسير الوَجْه بالثَّواب أو نحوِه مخالِفٌ لظاهر اللَّفظ وإجماع السَّلف، والواجِبُ علَيْنا في الأُمور الخبريَّة هو اتِّباع النَّصِّ والأخذ بظاهِرِه، واتِّباع السَّلف في هذا؛ لأنَّ العُقُولَ ليْس لها مجالٌ في هَذا الباب.

فالوَجْه من الصِّفات الخبريَّة وليس من الصِّفات المعنويَّة؛ وذلِك لأن الله أَخْبَر عنه ولم يكُن له مستندٌ إلا الخَبَر المحض، ولوْلا إخبار الله أنَّ له وجهًا ما عرفنا أن له وجهًا.

إذَن فهُو ليْس معنويًّا، أيْ: ليْس كالقوَّة والعِزَّة والحِكْمة، يعني ليْس معنى من المَعانِي، بل هو حَقِيقَةٌ أخْرَى نظير مُسمَّاها بالنِّسبَة لنا أبعاضٌ وأجزاء، فالوَجْه

---

(١) أخرجه ابن عدي (٦/ ١١١)، وابن عساكر (٤٩/ ١٥٢).

بعْضٌ مِنَّا لكنَّنا لا نُطْلق كلمة بعْض علَى الله أو علَى شيءٍ من صِفاتِه؛ لأنَّ البَعْض ما جاز انْفِصالُه عنِ الكُل، وهذا بالنِّسْبة لصِفات الله أمر مُستَحيل.

وقَوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ويدِه**» يعْني: وكذَلِك نؤمن بيد الله عَزَّوَجَلَّ بدون تمثيلٍ، والبَحْثُ في اليد في أمور:

البحث الأول: هل ثبَتتْ اليَدُ لله عَزَّوَجَلَّ؟

الجَواب: نعم، ثبتت اليدُ لله بالكِتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف، قال الله تَعالى يُخاطِب إِبْليس: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، بيدَيَّ الثِّنتين، وقال عَزَّوَجَلَّ عن الْيَهود: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فأثْبَت الله تَعالى لَه يدَيْن بدَلِيل هاتَيْن الآيتين، وهذا هو الدَّليل مِن القُرْآن الكَريم.

أمَّا الدَّليل مِن السُّنَّة فقولُ النَّبي ﷺ: «**يَدُ اللهِ مَلْأَى، لَا تغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّماوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّه لَم يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ**»[1]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ؛ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ**»[2]، فقال في الحَديث الأول: «**يَدُ اللهِ مَلْأَى... سَحَّاءُ**»، ملأى: يعْني فِيهَا الخيرُ الكَثِير، سحَّاء: أي مِعْطاء تُعْطي؛ وذلِك لأنَّ اليد قد تكون خاليَةً، فلا يُمْكن العَطاء منْها، وقد تكُون ملأى ويَكُون صاحِبُها بخيلًا، فإذا كانت

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، رقم (٧٤١١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب، رقم (٢٧٥٩).

ملأَى ولكن صاحِبها لا يُنْفق صارَت غيْرَ سحَّاء، وإذا لم يَكُن فِيها شيْءٌ فلا إنفاق؛ لأنَّها خاليَةٌ، أمَّا يد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فمَلْأى سحَّاء دائمًا، تُعْطي اللَّيل والنَّهار، ومع ذلِك فإنَّه لم يغض ما في يمينه، أي: لم ينقص.

أما إجماعُ السَّلف فهَذا أمرٌ معلومٌ -وسبَق أن عرَّفنا طريقَ العِلم بمِثل هذا الإجماع- لأنه قد يتعذَّر أن تجِد نقلًا عَن السَّلف وخُصوصًا الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بأنَّهم أثْبَتوا اليد لله نصًّا، فيَكُونُ الطَّريق إِلى الإِجْماع في هذا: أنَّ القُرآن نزَل باللِّسان العربي الَّذي يفهَمُه الصَّحابة، فإذا لم يأْتِ عنْهُم ما يُخالِف هَذا القُرآن فهُم مجْمِعُون عليه؛ لأنَّهم لو فَهِموا أنَّ المُرَاد خلافُ مَا جاء به لنُقِل عنهُم.

فلما لم يُنْقل عنْهُم قولٌ مخالف، لما كانوا يتْلُونه في اللَّيل والنَّهار، عُلِم أنَّهم يَقولُون به، فهَذا وجْهُ قولنا: إن السَّلَف أَجْمَعوا علَى ذلك، وإلَّا فَقد يصْعُب علَيْنا أن نجد نقلًا في كلِّ مسْأَلَة من مسَائِل العَقِيدَةِ عن الصَّحابَة، لكن تقرير الإِجْماع: أنَّ القُرْآن والسُّنَّة بلغة الْعرَب الَّتي يفهَمُها الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهُم يمرُّون علَيْها ليلًا ونهارًا، ولم يُوجَد عنْهُم حرْفٌ واحِدٌ يخالِفُ ما جاء فِيها، إذَنْ فهم مُجْمِعُون علَى القوْلِ بها.

البحث الثَّاني: هل اليَدُ حقِيقَة أو مجازٌ؟

وقبْل أن نُجِيب لا بُدَّ أن نعرف أنَّه ليس في القُرْآنِ مجازٌ أصلًا؛ وذلِك لأنَّ من أبْرَز علامات المجاز جوازُ نفْيِه، وليس في القُرآنِ شيءٌ يجوز نفْيُه أبدًا، فمثلًا إذا قُلت: رأيتُ أسدًا يحْمِل حقيبتَه ويحفظ درْسَه. فالأسَدُ هنا أعْني به طالبًا شجاعًا. فإذا قال لي المخاطِب: هَذا ليْس بِأَسَدٍ بل هَذا بشر، فإنَّه يصِحُّ كلامُه. إذن فهنا قد نفَيْنا وصحَّ الكَلامُ، وعلى ذلِك فالمجاز يصح نفيه.

لكن لَيْس في القُرْآن شيءٌ يصح نفيه؛ وهذا دليل واضح علَى ذلك، وعليه اعتمد الشِّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِه (منع المجاز في القُرْآن)، ولكن شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية وتلميذه ابْن القَيِّم رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ ذهبا إِلى أبْعَد من ذلك، وقالا: ليْس في اللُّغة العَربيَّة كلِّها مجاز، والمجازُ الَّذي ادَّعاه من ادَّعاه طاغوتٌ أرادوا به أن يحرِّفوا آيَات الصِّفات وأحاديثَها عما أراد الله بها ورَسولُه، ولهَذا عنْوَن ابنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النُّونية علَى هَذِه المسْأَلَة فقال: «فصْل في كسر الطَّاغـوت الَّذي نفـوا به صِفات ذي الملكـوت والجبروت»، يعني: المجاز الَّذي كانوا يلهجون به ويحتجون به.

وعلى العَكْس من ذلِك فقد رأيتُ كلامًا لبعض أهل اللُّغة نقلَه ابن القيم أيضًا في الصَّواعق المرْسَلة، يَقولُون: جميعُ الكَلام في اللُّغة العَربيَّة مجاز، وليس فيه حَقِيقَةٌ، فإِذا قيل: إن زيدًا قائِمٌ، قالوا: إن زيدًا قائم، ليْس حَقِيقَةً؛ لأَنَّه لا يقع الفِعْل علَى نفس الجُمْلة، بل يقع علَى مدْلُولها.

وكذَلِك قولُنا: خَلَق اللهُ الإِنْسان، قالـوا: ليْس هَذا القـولُ حَقِيقَةً بل مجاز، وهَكذَا يأتون بأشْيَاءَ يضْحَك منْها المجنون لا العاقِل.

وعلى كُلّ حَالٍ فإِنَّنا نقول: ليْس في القُرْآن مجازٌ، بل ولا في اللُّغَة العَربيَّة مجازٌ؛ لأنَّ المجازَ أبْرَز علاماتِه أن يصِحَّ نفيه، ومن المَعلُومِ أن الكَلِمَة في مكانها ومعْناها الَّذي دلَّت علَيْه وضعًا أو بقرينَةٍ لا يُمْكن نفيها.

وربما أُوْرِد علَيْنا قول الله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢] وقيل: أَلَيْس هَذا مجازًا؟ وهل القرية تُسأَل؟

فنقول: إن هَذا ليْس مجازًا؛ لأنَّ المخاطَب يعْرِف المَعْنى، ولو أَرَدْت أن تحول القرية إِلى الجدران والبيوت لقِيل: إنَّك مجنون.

وأوْلَاد يعقوب لما قالوا: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ما كانُوا يُرِيدون من أبيهم ولا يُمْكن أن يفهم أبوهم أنَّهم يُريدُون أن يذهب إلى القريَةِ ويقف عِند كل جدار ويسأله هل سرق ابني؟ أبَدًا، فما كانُوا يُرِيدُون هَذا ولا خَطر ببالِهم، ويعْقُوب أيضًا يَفْهَمُ أنَّهم لم يريدوا هذا، فإذَا كانَ المتبادِر مِن هَذا السِّياق أن المُرَاد سؤال من يصِحُّ توْجِيه السُّؤال إليه، بقي الكَلام حَقِيقَة.

إذنْ؛ فالأَصْل في الكَلام الحَقيقَة، حتَّى عِند القائِلين بأنَّ هُناك حَقِيقَة ومجازًا، يرون أن الأَصْل في الكَلام الحَقيقَة، ونحن إذا حملنا النُّصوص في اليد علَى حقيقتها لم يلزم منْها محظورٌ، لا في ذات الله ولا في صِفاته، فلَيْس هُناكَ محذور في أن نقولَ: لله يدٌ حَقِيقيَّةٌ بها يأْخُذ ويقْبِض ويبْسُط، ولكنَّها لا تُشبه أيدي المخْلُوقين.

وهل خالفَ أحدٌ من المُسلِمين في تفْسِير اليَد بأنَّها اليَد الحَقِيقيَّة؟

الجوابُ: نعَم، خالَف الأشاعِرَة وغيرُهم من أهل التَّعطيل في إثْبات اليدِ الحَقِيقيَّة، وقالوا: ليْس لله يدٌ حَقِيقية، ومن أثْبَت لله يدًا حَقِيقيَّة فقد شبَّه الله بخلقِه فهُو كافِر، وقالوا: إن اليَد الحَقِيقيَّة حرامٌ أن نثبتها لله، ولو أثبتناها لله أثبتنا أن الله جِسْمٌ، وأثبتنا أن له أبعاضًا، وهذا حرامٌ، والله تَعالى يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ونَحْن إذا أثْبَتْنا لله يدًا حَقِيقيَّة فقد ضربنا له الأمثَال، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فإذَا أثْبَتْنا له يدًا حَقِيقيةً كذَّبْنا مُقْتَضى هَذا الخبَر وجعلنا لله مثيلًا، ثم قالوا: إنَّ المُرَاد باليد النِّعْمة، واستشهدوا بقولِ الشَّاعر(١):

وَكَمْ لِظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ ... تُحَدِّثُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

---

(١) البيت للمتنبي، انظر ديوانه (ص٤٦٤).

والمانويَّة: قومٌ من المجوس يَقولُون: إن الظلمة تخلق الشرَّ ولا خير فيها، والشَّاعر يقول لمدوحه: أنْتَ تُنْعِم ليلًا ونهارًا، فكَم من نعمة بذلتْها يدك في ظلام اللَّيل تُحَدِّث أن المانوية -الَّذين يَقولُون: إن الظُّلْمة كلها شر- تكذب.

وكذلِك قال مندوب قُرَيش لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْلَا يَدٌ لَكَ عَلَيَّ لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ»[1]. ومعنى يدٍ: أي نعمة ومنة.

فالمرادُ بيَدِ الله عندهم نِعْمَته ومنته، أو المُرَاد بها القُـوَّة والقُـدرة؛ لأنَّـه يقال: ما لهَذا بِهذا يَدٌ، أي: طاقَة وقُدرة، ومنه حديثُ النَّواس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّويل في قِصَّة يأجوج ومأجوج: أن الله تَعالى يُوحِي إِلى عيسى ابن مريم «إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ»[2]. والمَعْنى: لا قُدْرَة ولا قُوَّة لأحد بقتالهم.

وللجوابِ عن هَذِه الشُّبْهة نقول:

أوَّلًا: أمَّا قولُكم إن إِثْباتَ اليد الحَقِيقيَّة يستلزم التَّمْثِيلَ فقولٌ باطِل بنصِّ القُرْآن؛ لأنَّ الَّذي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ هو الَّذي قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤].

وإذا قُلْتم: إنَّ إِثْبات اليَدَيْن يستلزم التَّمْثيل لزم أن يكونَ القُرْآن يُكذِّب بعضُه بعضًا، وهذا لا تقولون به.

ثانيًا: أنه لا يَلْزَم من إِثْبات اليَد أن تكون مماثِلَةً ليد المخْلُوق، فكما أنَّكم تُثْبِتون

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجَيْش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، رقم (١٨٥٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

لله ذاتًا ولا تَرَوْن مِن اللَّازم أن تكون مماثِلَةً لذوات المخْلُوقين، فالصِّفات يُحْذَى بها حذْو الذَّوات، وإِذا كانَ لنا أيدٍ وللْفِيَلة والقِرَدة أيدٍ، فإنَّه لا يلزم من ذلِك مُشابهةُ أيْدِينا لأيدي الفِيَلة والقِرَدة.

إذَن فَلا يلزم من إِثْبات اليد لله عَزَّوَجَلَّ أن تكون مماثِلَةً لأيدي المخْلُوقين، كما لا يلزم مِن إِثْبات يدِ الإِنْسان أن تكون مماثِلَةً ليد الفيل. فلا يلزم مِن اتفاق الشَّيْئَيْن في الاسم أن يتَّفِقا في المسَمَّى في حقيقته.

وعلَى ذلِك فدَعْواهم أن إِثْبات اليدِ يستلزم التَّمثيل باطِلٌ بالشَّرع والعَقْل والحسِّ.

فبالشَّرع: حيْثُ أثْبَت الله له اليدين في القُرْآنِ ونفى المماثلة.

وبالعَقْل: فإنَّه كما أثبتوا ذاتًا لا تُشْبِه الذَّوات أو لا تماثل الذَّوات، فيلزم أن يثبتوا صِفات لا تماثل الصِّفات.

وبالحس المشَاهد: فكما يثبتون لأنفسهم أيديًا حَقِيقيةً وللفيلة أيديًا حَقِيقيةً ولا تتماثل؛ فهَذا دليلٌ حسيٌّ واضح.

وأما دعواهم أن المُراد باليَدِ القُدرة أو النِّعمة فهَذا يُكذِّبه النَّصُّ، فإن الله تَعالى يقول لإِبْليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وإذا جعلنا اليد بمَعْنى القُوَّة أو القُدرة فإنَّه لا حُجَّة علَى إِبْليس بهَذا؛ لأَنَّه أيضًا مخْلُوقٌ بالقُدرة. فهُو مخلُوقٌ بالقُدرة والله عَزَّوَجَلَّ ذكر ذَلك احْتِجاجًا عليه، وإذا كانَ اللهُ ذكر ذلِك احْتِجاجًا علَيْه دلَّ هَذا علَى أن اليَدَ ليْسَت هي القُدرة.

ثالثًا: أن اليدَ جاءت بصيغة التَّثْنية، وإذا فسَّرنا اليَد بالقُدرة كانت قدرة الله

قدرتين؛ وهَذا ليْس بصَحِيحٍ، فليست قُدْرة الله تَعالى قُدرَتَيْن، بل قدرة الله معنى واحِد شامِل لكلِّ شيء ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الشورى:٩].

وكذَلِك نقول لمن فسَّرها بالنِّعْمة: لا يُمْكن أن تحْصُر النِّعْمة بنعمتين، والله تَعالى يقول: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إِبْراهِيم:٣٤]؛ فدَلَّ ذلِك علَى بُطلان تفسِيرها بالقُدرة وبالنِّعْمة.

وأمَّا ما استشهدوا بِه فإنَّ فِي السِّياق ما يمنع أن يَكُون المرادُ باليَدِ اليَدَ الحَقِيقيَّة، وقد نقُول: إنَّ المرادَ باليد اليدُ الحَقِيقية في نفس ما استشهدوا به؛ وذلِك لأن النِّعمة والإِحْسان والمِنَّة في الغالب تُنَاول باليَد؛ فيَكُون ذَلك من باب التعبير بالسَّبَب عن المسَبَّب.

ثُمَّ لما كانَ السَّلف مُجْمِعِينَ عَلى أنَّ المرادَ باليَدِ اليدُ الحقِيقيَّة، كانَ تفسير هؤُلاءِ المحرِّفة لليَد مخالِفًا لإجْماع السَّلف، فلا يُعوَّل عليه.

وأمَّا القولُ بأن إثْباتَ اليد يستلْزِم التَّبْعيض في الخالِق، فهَذا نحتاجُ فِيه إِلى تفْصيلٍ، فنقول: لا يُمْكن أن نُطْلق علَى شيء من صِفات الله أنَّها بعض؛ لأنَّ البَعْض ما جَاز أنْ يُفارِق الكل، وصِفات الله عَزَّوَجَلَّ لازمةٌ أزليةٌ أبديةٌ، فَيَدُه أزليَّة أبديَّة، وكذَلِك وجْهُه وعيْنُه، وغيرُ ذلِك من صِفاته الخبريَّة هي صِفات أزليةٌ أبديَّة، لا يُمْكن أبدًا أن تتبعَّض، وهذا شيءٌ معلوم بالمعْقُول، فلا تُلْزِمونا بشَيْء نحْنُ لا نعْتَرف به، وأنْتُم كذَلِك لا تعْتَرفون به، وإنَّما تذْكُرون ذلِك علَى سبيل الإلزام.

البحث الثَّالث: هل اليَدُ واحِدَةٌ أو متعدِّدة؟

والجواب علَى ذلك: أنَّها متعدِّدة؛ فلِّله تَعالى يدَان اثْنَتان، والدَّليل قوله تَعالى وهو يتمدَّح بكمال القُدْرَة: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص:٧٥]

قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ ولو كانَ له أكْثَر من اثْنَتَيْن لقَال: بأيْدِي؛ لأنَّ الأكْثَر أبلغ في القُدْرة من الأقل، فلمَّا قال في مقام التمدُّح بالقُدرة والقوَّة والتَّشريف لآدم (بيديَّ) عُلم أنه سبْحَانه ليْس له إلا يدَان اثْنَتَانِ.

ولما قالت الْيَهودُ يد الله مغلولة قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، وهذا في مقام الثناء علَى الله بكثْرة العَطاء، ولو كانَ له أكْثَر من اثْنَتين لذكرها، لأن المعطيَ بثلاثٍ أكْثَر من المعطي باثْنَتَيْن، ولكن الكمال كله لله عَزَّوَجَلَّ باليَدَيْن الثنتين.

فإن قال قائِلٌ: قد جاءت النُّصوص بأنَّ لله يدًا واحِدةً، كقولِه تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، وكقولِ النَّبي ﷺ: «**يَدُ اللهِ مَلْأَى**»[1]، فيَدُ الله هنا واحِدَةٌ، ووصفها بأنها ملأى سحَّاء اللَّيل والنَّهار. فكَيْف نجْمَع بَيْن النُّصوص ولماذا لم نقل: إن لله يدًا واحِدةً؟

فالجوابُ: إنَّ مِن المقرر عِند العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الاسْتِدلال أنَّه إذا جاء دليلان أحدُهما فيه زيادة أُخِذ بالزَّائد؛ وذَلك لأنَّ الأخذ بالزَّائد أخذٌ بالنَّاقص وزيادة، ولو اقْتصرت علَى الأخذ بالنَّاقصِ لألغيت الزيادَة الَّتي جاء بها الزَّائد، وهذا خطأ؛ فهنا نقول: إن النَّصوص الدالَّة علَى ثِنْتَين فِيها زيادَةٌ فيُؤخذ بها.

وعِنْد ذلِك فإنَّه لا يلزم من أَخْذِنا بالزِّيادة وأن نجعل له اثْنَتَيْن أن نُهْدِر دَلالَة اليَد الَّتي جاءت بِالإفراد؛ وذلِك لأنَّ اليَد الَّتي جاءت مفردَةً جاءت مضافَةً: «**يَدُ اللهِ مَلْأَى**»، ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، والمفْرَد إذا أُضِيف يكون عامًّا فيَشْمل كلَّ ما لله

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، رقم (٧٤١١).

من يَـدٍ ولـو زادَت علَى الـواحِدَة، وحينئذٍ لا مُعارَضة بين مجيئِها مفرَدَةً ومجيئِها مُثنَّاة.

والأدِلَّة علَى أن المنرد إِذا أُضِيف يكونُ للْعُموم كَثيرَةً، منْها قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبْراهِيم:٣٤]، وهِي ليست نعمةً واحِدةً بل هي نِعَمٌ كَثيرَةٌ، إن تُعَدَّ لا تُحصى، أمَّا الواحدة فمُحْصَاة، فلَمَّا قالَ تَعالَى: ﴿لَا تُحْصُوهَآ﴾ عُلم أنها نعم عَظِيمة كَثيرَة.

فإذا قال قائِل: أنت أصَّلت قاعدَةً وألْزَمْتنا بها ونحن نقبلها، وهو أنه إذا جاءت النُّصوص بزائدٍ وناقصٍ أُخِذ بالزَّائد، ونحن نُلزِمُك بناءً علَى هَذِه القاعدَةِ أن تجْعَل للهِ أكْثَر من يدين؛ لأنَّ الله تَعالى يقول: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس:٧١]، ويقول: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَـٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧]. فأَثْبِتْ للهِ أكْثَر من اثْنتَيْن؟

فنَقول: قد ذكرنا أن اليدَيْن الثنتين ذُكِرتا في مقام التمدُّح والثناء، وهذا يمْنَع أن يَكُون هُناكَ زيادَةٌ علَيْهما؛ لأنَّه لو كانَ هُناكَ زيادَةٌ علَيْهما لم يكمل التمدُّح والثناء؛ لأنَّنا عندئذٍ نكون قد أثْنيْنا علَيْه بما هو أنْقَص من كماله، لكن يبقى هنا الجواب عن الجمع، ويمكن الجمع هنا بأحد أمرين:

إمَّا أن نسلك طريقَ مَن قالوا: إنَّ أقلَّ الجمع اثْنَان شرْعًا ولغةً؛ أمَّا لغةً: فقد قال الله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤]، وهُما اثْنَتان وليس لهما إلَّا قلْبان بنصِّ القُرْآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾ [الأحزاب:٤]، وهُما امْرأتان؛ إذَنْ ليْس لهما إلا قلْبان، وقد جَمع فقَال: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ وهذا يدل علَى أن الجمعَ قد يُراد به الاثنان.

وأمَّا شرْعًا: فلأنَّ الإنْسان مأمورٌ بصَلاة الجماعَة، وإذا صلَّى اثْنان أحدُهما بالآخر صارَا جماعةً، وهَذِه جماعة شرعيَّة، وهما اثنان.

إذن فَيكُونُ قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ [يس:٧١]، كما لو قال: مما عمِلَت يَدانا أنعامًا؛ لأنَّ المدْلُولَ واحِد.

أما الطَّريق الثَّاني فنقول: إن أقلَّ الجمع ثَلاثَة، لكن الجمْع هنا لا يُراد به حقيقَتُه، وإنما المُرَاد به التَّعظِيم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾ [الحجر:٩]، و(نحن) و(نزَّلنا): ضمائِر جمع، لكن المُرَاد بها التَّعظِيم، فالأَيْدي هنا المُرَاد بها تعْظِيم اليَد.

وهُناك أيضًا مناسبة لفظيَّة، وهي أن أَيْدِي أُضِيفَت إِلَى (نا) الدالَّة علَى الجمع، فكان جمْعُها أنسب للمضافِ إلَيْه من التَّثْنية؛ ولهَذا لما جعلها الله بالتَّثْنية أضافها إِلَى مفردٍ فقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صٓ:٧٥]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، فلم يقُل: لما خلقت بيدَيْنا، بل قال: بيديَّ، لكن لما أضافها الله عَزَّوَجَلَّ إِلَى ضمير الجمع الدالِّ علَى العظمة، كانَ المناسِب أن يجمعها؛ ليتطابَق اللَّفظان ولا يحصل بينَهما تنافُرٌ.

وكذَلِك في الآيَة الثَّانية، قالَ تَعالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧] والْبَاني هو الله عَزَّوَجَلَّ، وبناءً علَى ذَلك هل يكونُ لله أيدٍ كَثيرَةٌ؟ والجوابُ عَن هَذِه الآيَة سهل جدًا، فأيدٍ هنا ليست جمعًا، ومَن قال إنَّها جمع فإِنَّه واهم، لا يعرف سِياقَ الكَلام، ولا يَعْرف قواعِد اللُّغة العربيَّة، فـ(أيد) هُنا مصْدَرٌ وليست اسمًا لليَد، وفعلها (آد)، (يَئِيد)، والمصْدَر: أيْدًا، كباعَ، يَبِيع، بَيْعًا، وكال، يكِيل، كيْلًا، إذن (أيْدٍ) ليْست جمعًا ليَدٍ، بل هي مصدر (آدَ)، ومعْنى (آد) أي: قوِي،

فمعْنى بأيدٍ. أي: بقوَّةٍ، فيكُون المعْنى أن السَّماوات قويَّةٌ، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]، ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النَّازعات:٢٧-٢٨].

ويدُلّ لِذَلك أن الله لم يضف الأيْدَ إِلى نفْسِه، ولم يقل: بأيْدِنا، فإذا قلت: إن الأَيْد هُنا المُرَاد بها يَد الله فقد أخطأت خطأً عَظِيمًا، وقلت علَى الله ما لا تعْلَم؛ لأنَّ الله لم يضف الأيدَ إليه، فكَيْف يصِحُّ منك أن تُضِيفها إِلى الله؟

لكن في قولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢]، هل المُرَاد بذَلك ساقُ الله، مع أنَّ الله لم يُضِفْه إِلى نفسِه، بل قال: ﴿عَن سَاقٍ﴾؟

والجَواب: أنه يحْتَمل أنْ يُراد بذلِك ساق الله، ويحتمل أن يراد بالسَّاق الشدَّة، وقد قال السَّلف بهَذَيْن القولَيْن.

وعلى هَذا فلَيْس علَيْنا جُناحٌ إِذا قُلنا: إن المُرَاد بالسَّاق فِي قوْلِه تعالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ الشدَّة، يعني يوْم تتبيَّن الشدَّة، ويُكْشف عنها حتَّى تظهر، كما يُكْشف عن الوَجْه حتَّى يتبيَّن، فيُكشف عن ساق: يعْنِي يزال المانِع من ظهور الشدَّة حتَّى تظهر، فإِذا قُلنا بِهذَا فلا يصِحُّ أن تورَد علَيْنا هَذِه الآيَة علَى أنها تُعارِض القاعِدَة الَّتي ذكرنا؛ لأنَّها جاريَةٌ علَى القاعِدَة؛ فنحن لم نُضِف السَّاق إِلى الله؛ لأنَّ الله ما أضافه إِلى نفسه، وهذا علَى القَوْل بأن السَّاق هو الشدة علَى قول بعْض السَّلف.

ولو ذهبنا إِلى أن المُرَاد بالسَّاق ساقُ الله، كما هو القَوْل الثَّاني للسَّلف في الآيَة، ودليلُهم في ذَلك حديث أبي سعيد الطَّويل، الَّذي جاء فيه: «أَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ يَأْتِي

فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا»[1]. فإن سياقَ الحَديث يُجارِي سياق الآيَة تمامًا، فتُحْمل الآيَة علَى ما جاء في الحدِيث، وتكُون إضافَتُنا السَّاق للهِ في الآيَة بناءً علَى الحدِيث، ومِن المعْلُوم أن الحَديثَ يُفسِّر القُرْآنَ، وبِهذَا تكون القَاعِدَة مطَّرِدَة ليْس فِيهَا نقص.

وقوله: «**وكل ما مِن نَهْجِه**»، أي: طريقِه، يعني كُلُّ ما كانَ علَى هَذا النَّحو من صِفات الله فإن الواجِب أن نؤمن به ونثبته لله عَزَّوَجَلَّ لكن من غير تمثيل.



(١) أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معْرِفَة طَرِيق الرؤية، رقم (١٨٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٨ وَ(عَيْنِـــهِ) وَصِـــفَةِ (النُّـــزُولِ) وَ(خَلْقِـهِ) فَاحْـذَرْ مِـنَ النُّـزُولِ

الشــرح

قوله: «وعينه» يعني: ونؤمن أيضًا بما جاء في الدَّليل من ثبوت العين لله عَزَّوَجَلَّ، والعين لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فِيهَا عدة مباحث:

المبحث الأول: هل هي عينٌ حَقِيقيةٌ أو هي كنايةٌ عن الرؤية؟

والجَواب: أنها عيْنٌ حَقِيقيةٌ، ودليلُ ذلِك أن الله أثْبَتها لنفسه في غير موضع، وأثْبَت الرُّؤية في غير موْضِعٍ، وإِثْبات هَذا تارَةً وهذا تارةً يدُلُّ علَى التَّغاير بيْنَهما، فالرؤية شيءٌ والعَيْن شيءٌ آخر، فقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:١٠٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق:١٤] فهاتَان في الرؤية.

ولكـن: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه:٣٩] فهـاتَان الآيتانِ ليْسَتا في الرؤيه، بل أثْبَتَا عينًا مُخالفَةً للرُّؤْية؛ ولهَذا نقول: إنَّ العَيْن صِفَةٌ حَقِيقيةٌ، نظِيرُ مُسمَّاها بالنِّسبة لنا أبعاضٌ وأجزاء، لكِنَّنا لا نقول: إنَّ العين بعضٌ من الله أو جزْءٌ منه؛ لأنَّ ذلِك ممتَنِع علَى الله حسب فهم البَعْض والجزء؛ فإن البَعْض والجُزْء هو ما جازَ أن ينْفَصِل عنِ الكُل، وهَذا بالنِّسبة لِصفات الله تَعالى ممتنع.

المبحث الثَّاني: هل عيْنُ الله تَعالى تُماثِل أعْيُن الخلْق؟

الجَواب: لا، أبدًا، ولا نقولُ بِهذا، بـل نقـولُ: هَذا ممْتَنِعٌ؛ لأنَّ الله يقـول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وإن كانَ أهلُ التَّحريف والتَّعطيل يُشنِّعون علَى الَّذين يُثْبِتون لله العينَ حَقِيقَةً، ويَقولُون لمن أَثْبَتها: لا بُدَّ أن تقول: هل هِي مستدِيرةٌ أو مستطِيلَةٌ؟ وهل هي بيْضاء أو سوْداء؟ وهل فِيهَا بياضٌ وسوادٌ أم ليْس فيها؟

وفي الحقيقَةِ أن هَذا لا يلْزَمُنا، فنحْنُ نُثبِت لله العَيْن، ولكن لا نقول: إن لها مثيلًا حتَّى نُلْزَمَ بذلك. فكما أنَّنا نقولُ في ذاتِ الله إنها ليست كذاتِ المخْلُوقين، ولا نقولُ في ذاتِه سبحانه: هل هو طَويلٌ أو قصيرٌ، أو أسودُ أو أبيض، أو سَمينٌ أو هزيلٌ، أو غير ذلك، وإذا لم يَجُزْ لنا أن نقولَ ذَلِك في الذَّات ولم نلْتَزِمْه، فكذَلِك لا نلْتَزِم بقول ذَلك في العَيْن.

إذن؛ فَلا نعلم حقيقَةَ هَذه العَيْن، ولا كيفيَّةَ هَذِه العَيْن، لكن نعلم أنَّها حَقِيقَة، إلَّا أنها لا تُماثِل أي حقِيقَة من حقائِق أعْيُن المخْلُوقات؛ لأنَّ الله تَعالى مُبايِنٌ للخلْق غايَةَ المبايِنَة في ذاته وصِفاته.

المبحث الثَّالث: هل هي واحِدةٌ أو متعدِّدَة؟ وإذا قُلنا: مُتعدِّدةٌ؛ فهَل هي ثِنْتان أو أكْثَر؟

الجَواب: أنَّها ليست واحِدَةً، بل أكْثَرُ من واحِدة، وهي قد جاءَت بلفْظ الإِفراد، وجاءت بلَفْظ الجَمع، ولم تأت في القُرْآنِ بلفظ التَّثنية كما جاءت اليَدُ؛ فمِن مجيئها بلَفْظ الإفراد قولُه تَعالى لموسى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩] فالعَين هنا مفرَد.

ومِن مجِيئها بلفْظِ الجَمع قولُه تَعالى عن سفينَة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، وقولُه تَعالى لنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨]، هَذا لفْظُ الجَمع.

أما التَّثْنِية فلم تأتِ في القُرآن، ولكنَّها جاءت في حديثٍ ذكره ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مختصر الصواعق[١]، ولم يعْزُه؛ أن النَّبي ﷺ قال: «**إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ بَيْنَ عَيْنَي الرَّحْمَنِ**». ولكن جاءَت في السُّنَّة بما يدُل دَلالَةً واضِحَةً علَى أن العَيْن اثْنَتانِ، وذَلك في قولِ النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في صِفَة الدَّجال: «**إِنَّهُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»[٢]، فإن هَذا كالنَّصِّ الصَّريح علَى أنَّهُما اثْنتان، ووجْهُه أن النَّبي ﷺ ذَكر علامةً فارِقَةً بين الدَّجَّال وبين الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، بأنَّ الدَّجال أعورُ العين اليمنى والرَّب ليْس بأعور، ولا عورَ إلا لذي عيْنَين.

ولو كانَ لله أكْثَر من اثْنَتَيْن لكان الزَّائد عَن اثْنَتَيْن كمالًا قطعًا؛ لأنَّه لا يُمْكن أن يتَّصف بنقص، يعني لكان الزَّائد عن ثنتين كمالًا، والزَّائد علَى ثِنْتَين هل يحصل بِه الفَرْقُ بَيْن الدَّجَّال وبَين الرَّبِّ؟

الجَواب: يحْصُل؛ لأنَّ الدجَّال من بني آدَم وليس له إلا اثِنْتَاْن، وذِكْر الفارق الدَّالِّ علَى الكمال أوْلَى من ذِكْر الفارق الَّذي هو النَّقص في الدَّجال.

إذن فَلو كانَ له أكْثَر من اثْنَتين لقال الرَّسول ﷺ: «وإن لربكم أكْثَر من عينين»؛ لأجْل أن يُثْبِت الكمال لله عَزَّوَجَلَّ مَع الفارق بينه وبين الدَّجال.

لكن لما قال: أعْوَر، صار الفرْقُ بيْنَهما العَوَر، وهُو نقْص الدَّجال في عينه.

إِذن تعيَّن أن تكُون العَيْنان الثَّابتتان لله اثْنَتَيْن، وهذا واضِح جدًا.

وادَّعى بعضُ المجادلين قال: إنَّ المُراد بالعَور: العَيْب، فنقول له: هَذا تحريف؛

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٩٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

لأنَّ لفظ الحَديث «**أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى**»، وهذا صريحٌ بأنَّ المرادَ عوَر العَيْن لا العَور الَّذي هو العَيْب العامُّ الَّذي يُنزِّه الله عنه علَى سَبيل العُموم وهذا القَوْل تحريفٌ.

ويبْقَى النَّظر، في مجيء العَيْنَين بصِيغة الجَمْع ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨]، ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، فكَيْف نجْمَع بَين الجَمْع وبين المثْنَى؟

نقول: الجَمْع بينَهُما سهلٌ؛ هو نَظِير الجَمْع بين اليَدَيْن الوارد مجِيئُهما بصيغَة التَّثنية وبصِيغة الجَمْع، فإمَّا أن يُراد بالجَمْع ما دُونَ الثَّلاثة؛ لأنَّ اللُّغة العَربيَّة قد جاءت بالجَمْع مُرادًا به ما دُون الثَّلاثة. فيَكُون قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ كقولِه: بعينينا؛ لأنَّ أَقَلَّ الجَمْع اثْنانِ.

وإمَّا أن يُقال: أقَلُّ الجمع ثَلاثَةٌ كما هو الأَكْثر، ولكن الجمعُ هُنا لا يُرَاد به مدْلولُه التَّعدُّدي، وإنَّما يراد به مدلُولُه المعنَويُّ؛ وهو التَّعظِيم، فيَكُون الله عَزَّوَجَلَّ جَمَع العَيْنَين، فقال: بأعْيُنِنا تعظِيمًا لهما. وأيضًا يُضاف إِلى التَّعظِيم المناسَبة؛ لأنَّ (نا) دالَّة علَى الجَمْع في أصل الوَضْع، فناسَب أن يكُون المضافُ إلَيْها مجموعًا للتَّعْظيم كما هِي في قولِه: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ للتَّعظِيم، فيتناسَبُ هُنا المضافُ والمضاف إلَيْه، وهَذه مُناسبَة لفظيَّةٌ.

المبحث الرَّابع: هلِ الله تَعالى يُبْصِر بهما، أو بصرُه بغَيْر العَيْن؟

الجَواب: يُبْصِر بِهما، ودليلُ ذَلك قولُه ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[1]، فقال: «**بَصَرُهُ**»، وهذا يدُلُّ علَى أن لله بصرًا، كما يدُلُّ علَى ذلِك قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: إن الله لا ينام، رقم (١٧٩).

والبَصَر حسب مقْتَضى اللُّغة العَربيَّة يكون بالعَيْن، وقد سبق أَنَّه لولا أن الله أثْبَت له عينًا لقُلْنا: يمكن أن يَكُون البَصَر بغَيْر العَيْن، كما أن الأَرْض تُحدِّث أخبارَها مع أنَّها ليْس لها أعْيُن.

وعلى كلِّ حالٍ فالله تَعالى يُبْصِر بعيْنَيْه كما قال ذَلك السَّلفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في كُتُبهم، فَله عيْنَان يُبْصِر بهما، لكنَّه ليْس كبَصَر المخْلوق، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُبْصِر دبيب النَّملة السَّودَاء علَى الصَّخرة الصمَّاء -السَّوداء أيضًا- فِي اللَّيلة الظَّلْماء؛ يعْني: لوْ كانت أخْفَى مَا يكُون فإن الله تَعالى يُبْصِرُها.

أمَّا نحن فبصرُنا محدود، ولا يُمْكن أن يَكُون كبَصَر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فإذا قال قائِل: قد ورَد في تفْسير بعْض السَّلف لقولِه تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ قال: تجْري بمرْأَى مِنَّا، فهل يُعْتبر هَذا تحريفًا؟

فالجَوابُ: ليْس هَذا تحريفًا؛ لأنَّهم يَقولُون: تجْرِي بمرأى مِنَّا مع إقرارهم بالعَيْن، ولَو أنَّ هَذا القَوْل كانَ من شخصٍ يُنْكر العين؛ لقلنا: هَذا تحريف، أمَّا الَّذين قالوا: إن المَعْنى بمَرْأى مِنَّا، فإن معْنى كلامهم أنَّها تجري ونحْنُ نَراها بأعيننا، وكأنَّهم يُريدون بذَلك الردَّ علَى من زَعَم أن ظاهِر الآيَة أن السفينة تجري في نفْسِ العَيْن، وحاشا لله.

أمَّا مَن يتَّخذ مِن ذلِك مأخذًا علَى مذْهَب أهل السُّنَّة والجَماعةِ، ويرى أن ذلِك خلاف مذْهَبِهم في إجراء نُصوص الصِّفات علَى ظاهِرها، وأن ظاهِر الآيَة أن السَّفِينة في نفْس عَين الله، فهَذا لا شكَّ أنه إلزامٌ باطِلٌ، وأن السَّلف لا يلْتزِمون بهذا، بل يقُولونَ إن هَذا ليْسَ مدلولَ اللَّفظ، وفي اللُّغة العَربيَّة إذا قال الإِنْسان: اذْهَب فأنْت بعَيْني، يعني: أراك وأُلاحِظُك ولا تغِيبُ عَن عيني، ولا أحدَ يقُول: إن الرجلَ إذا

قال لصحابِه: أنْتَ بعيني، يعْني أنك في نفس العين أبدًا، وليس هَذا مُقْتَضى لفظ اللُّغة العَربيَّة.

ثم إنَّ في الآيَة ما يدُلُّ علَى منع ذلك، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ أي السَّفينة، فهي تجري في الأَرْض علَى الماء الَّذي خلقَه الله عَزَّوَجَلَّ مِن الأَرْض والسَّماء، فكَيْف يُقال: إنَّ ظاهِر الآيَة أنَّها تجري في عَيْن الله؟! لكِنَّهم يتشبَّثُون بكل شيْءٍ من أجل التَّشْنيع علَى أهل السُّنَّة.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وصِفَةُ النُّزول**» يعْنِي من الأُمور الَّتي نُثْبِتها لله، وهي ثابتةٌ لَه من غير تمثيلِ صِفةِ النُّزول وفيه عدَّةُ مباحِث:

المبْحَث الأوَّل: ما معْنَى النُّزول وهَل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ينْزِل بذاتِه؟

النُّزول: يعْنِي إِلى السَّماء الدُّنيا؛ وذَلِك لأَنَّه تواتَر عن النَّبيِّ ﷺ، أو اشْتَهر اشتهارًا قريبًا مِن التَّواتُر أنَّ الله تَعالى ينْزِل إِلى السَّماء الدُّنيا حِينَ يبْقَى ثُلُث اللَّيل الآخِر، ينْزِل نزولًا حَقِيقيًّا، بذاتِه إِلى السَّماء الدُّنيا، لأنَّ النَّبي ﷺ قال: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، فَيَقُول: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**»(١)، وقائِل ذلِك هو النَّبي ﷺ الَّذي يجب علَيْنا أن نؤمن بأنه أعلم النَّاس باللهِ، وأنه أصدق الخلق مقالًا، وأنصحُهم مقصدًا، وأفصحُهم نطقًا، فلا أحدَ أنْصَح من رَسول الله ﷺ للخلق، ولا أحدَ مِن الخلق أفْصَحُ مِنه ولا أبلغ، ولا أحدَ مِن الخلْق أصْدَق منه، ولا أحدَ مِن الخَلْق أعلمُ منه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

بالله. وهَذِه صِفاتٌ أربع يتَّصِف بها كلامُ الرَّسول ﷺ، وبها يتمُّ الكَلام، وهي: العِلم والصِّدق والنُّصح والفَصاحَة.

فإذا قال: «يَنْزِلُ رَبُّنا إِلَى السَّماءِ الدُّنيا» فإن مرادَه يكُون نزولَه تَعالى بذاتِه، وقد صرَّح أهل السُّنَّة بأنَّ المُرَاد نزولُه بذاتِه، وصرَّحوا بكلمة (بذَاته) مع أننا لا نحتاج إلَيْها؛ لأنَّ الأَصْل أنَّ كل فعْلٍ أو اسم أضافَه الله إلَيْه فهُو إلى ذاتِه، فهَذا هو الأَصْل في الكَلام.

فلو قلت في المخْلُوقين: هَذا كتابُ فلان، فإن المعْنَى أن هَذا كتابُه نفسُه لا غيرُه، وكذَلِك لو قلت: جاء فلان، فإن المُرَاد أنه جاء هو نفسه لا غيره.

وهَكذَا كلُّ ما أضافَه الله إلى نفسِه من فعل أو اسم فالمرادُ إلَيْه ذاته، لكن علَى وجْهٍ لا نقص فيه، فمثلًا «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا» أضافه الرَّسول ﷺ إلى ذات الله فقال: «رَبُّنا» فوَجب أن يَكُون المرادُ نزولَه بذاته، وقد أجْمَع الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علَى أنَّ المراد: ينْزِلُ ربُّنا بذاتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والدَّليل علَى إجْماعِهم أنَّه لم يرد عنْهُم ولو كلمةٌ واحِدةٌ في أنَّ المراد: ينْزِل شيْءٌ آخر غيرُ الله، وهم يقْرَؤُون هَذا الحَديث، فإذا كانوا يقْرَؤُونه، ولم يرِدْ عنْهُم أنَّهم قالوا: إن المراد: ينْزِل رحمةٌ مِن رحمته، أو مَلكٌ من ملائِكَته، عُلم أنَّهم أثْبتوا نُزولَه بذاتِه، لكن لم يقولوا: «بذاتِه»؛ لأنَّه لم يظْهَرْ في زمنِهم محرِّفُون يَقولُون: إن المرادَ: ينْزِل أمرُه أو رحْمَتُه أو مَلَكٌ من ملائِكَته، حتَّى يحْتَاجوا إلى قولِ: «ينزل بذاته»، لكن لما حدث هؤُلاء المحرِّفون احْتاجَ أئِمَّة المُسلِمين إلى أن يقولوا: ينزل بذاته، ولكل داءٍ دواءٌ يُناسِبه.

إذن ينزِلُ ربنا إلي السَّماء نُزولًا حَقِيقيًّا، والَّذي ينزل هُو الله تَعالى بذاته، لا رحمةٌ

من رحمته ولا مَلكٌ من مَلائِكَته، قال النَّبي ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا**»، فالله هو الَّذي ينزل.

المبحث الثَّاني: هل النُّزول يسْتَلْزِم أن تكونَ السَّماء الدُّنْيا تُقِلُّه، والسَّماء الثَّانية فوْقَه؟

والجَواب: لا يلْزَم، بل نعْلَم أنه لا يُمْكن، وذلِك لأنَّه لو أقلَّته السَّماء الدُّنيا لكانَ محتاجًا إلَيْها، ولو أظلَّتْه السَّماء الثَّانية لكانَتْ فوْقَه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له العُلوُّ المطْلَق أزَلًا وأبدًا، إذَن فليست السَّماءُ الدُّنيا تُقِلُّه ولا السَّماء الأُخْرى تُظِلُّه.

المبحث الثَّالث: هل إذا نزل إلى السَّماء الدُّنيا يخْلُو مِنه العَرْش أو لا يخلو؟

في هَذا ثَلاثَةُ أقْوَالٍ لِعُلَماء السُّنَّة:

- فمنْهُم من قال: إن العَرْش يخلو منه.
- ومنْهُم من قال: إن العَرْش لا يخلو منه.
- ومنْهُم من توقف.

فأما الَّذين قالوا: إن العَرْش يخلو منه، فقولُهم باطِل؛ لأنَّ الله أثبت أنه اسْتوى علَى العَرْش بعد خلْق السَّماوات والأَرْض، ولم يَنْفِ هَذا الاسْتِواء في الحَديثِ حين قال الرَّسول ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا**»، فوجب إبقاء ما كانَ علَى ما كانَ، وليس الله عَزَّوَجَلَّ كالمخْلُوقات، إذا شَغَل حيزًا فرغ منه الحيِّزُ الآخر، لكِن نحن إذا نزلنا مكانًا خلَا مِنَّا المَكَان الآخر، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا يقاس بخلقه. فهَذا القَوْل باطِلٌ لا شكَّ فيه.

ويبْقَى النَّظر في القوْلَيْن الآخرَيْن، وهما: التوقُّف، أو أن نقـول: إنه لا يخْلُـو منه العَرْش.

فذَهبت جماعَةٌ من العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إلى التوقُّف، وقالوا: ما لَنا ولهَذا السُّؤال أصلًا؟ ولا ينبَغي أن نُورِد هَذا السُّؤال؛ لأنَّنا لسنا أشدَّ حِرْصًا على العِلْم باللهِ من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولم يسْألوا الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن هذا، فنقولُ: هَذا السُّؤال من أصلِه غيرُ وارِدٍ، ونقولُ لمن أوْرَده: أنْت مُبتَدِع ودَعْنا من هذا.

وعِنْدي أنَّ هَذِه الطَّريقَة أسْلَم طريقة؛ أن لا نسأَل عن شيءٍ لم يسأَلْ عنه الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأن نُلْقِم مَن سأل عنْه حجرًا، فإذا قال قائِل: أنا أُرِيد المعْقُول، قلنا: اجعل عقلَك في نفسِك، وفكِّر في نفسِك، أمَّا في مِثْل هَذا الأَمْر؛ فَلا تُفكِّر فِيه مَا دام لم يأْتِكَ خبرٌ عنه.

وللأَسف فإنَّ بعْضَ النَّاسِ يُجادِل ويقول: دعوني أتصوَّرُ النُّزول حَقِيقَةً حتَّى أتبيَّن هل خَلا مِنْه العَرْش أم لا؟، فنقولُ: سُبحان اللهِ! ألا يسَعُك ما وسِع الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟ اسْكُت واترُك هَذا الكَلام الَّذي لم يقلـه الصَّحابَـة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ للرَّسول -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-، وهم أشدُّ النَّاس حرصًا على العِلْم باللهِ، وأعلم النَّاس باللهِ.

وذهب جماعَةٌ مِن العُلَماء إلى أنَّه لا يخْلُو مِنه العَرْش؛ لأنَّ الله تَعالى ذكر أنه اسْتَوى علَى العَرْش حِين خلَق السَّماوات والأَرْض، ولم يذْكُر النَّبي ﷺ أنَّه إذا نَزل خلَا مِنْه العَرْش، فالواجِبُ بَقاء مَا كانَ علَى ما كانَ، فهُو سُبْحَانه اسْتَوى علَى العَرْش، ولم يزَلْ مستويًا عليه، ويَنْزِل إلى السَّماء الدُّنيا فِي هَذا الوَقْت، واللهُ علَى كلِّ شيء قديرٌ، وهُو سُبحانَه لا يُقاس بخلْقِه.

كما إنَّنا نقول جزمًا: إنَّه إذا نزَل إلى السَّماء الدُّنيا لم يكُنْ نازلًا علَى المخْلُوقات، بَل هُو فوْقَ كُلِّ شيْءٍ، وإنْ كانَ نازلًا إلى السَّماء الدُّنيا؛ لأنَّ الله لا يُقاس بخلْقِه،

وإِلَى هَذا ذهب شيخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِلى أنَّ العَرْش لا يَخْلُو منه[١].

ولكِنِّي أَمِيل إِلى تَرجيحِ القولِ الثانِي وهُو التوقُّفُ، وألَّا يُورَد هَذا السُّؤال أصلًا، وإذا كانَ الإِمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قَال له القائِل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ قال: السُّؤال عن هَذا بدْعَةٌ، فإِنَّنا نقول في هذا: السُّؤال عنه بدْعَة.

المبحث الرَّابع: استَشْكَل كثيرٌ من النَّاس في عصْرِنا: كيف ينْزِل الله إِلى السَّماء الدُّنيا حِيْن يبْقَى ثُلُث اللَّيل الآخر، ونحن نعلم أن ثلث اللَّيل الآخر لا يزال ساريًا جاريًا علَى الأَرْض وتحت السَّماء، فيَلْزم من ذَلك أن يَكُون النُّزول إِلى السَّماء الدُّنيا دائمًا؟

والجوابُ علَى هذا أنْ نقولَ: ليْسَ هُناك إِشْكالٌ في نُزولِ الله تَعالى في الثلث الأخير رغم استمرار تتابعه علَى الأَرْض، ونحن نؤمن بقول الرَّسول ﷺ: «**يَنْزِلُ حَتَّى يَطْلُع الْفَجْرُ**»[٢]، فإِذا كانَ كذَلِك فالواجِبُ علَيْنا ألا نتجاوَزَه، فما دام ثُلُث اللَّيل الآخر باقيًا في منطقَة من المَناطِق الأَرْضِيَّة فالنُّزول حاصل باقٍ، ومتى طلع الفجر في هَذِه المنطِقَة فلا نزول، وإن كانَ في الجهة الأُخْرَى يُوجَد نزول، والله علَى كل شَيْءٍ قديرٌ، ولا يُقاس سُبْحانه بالخلق؛ فيَنْزِل إِلى السَّماء في ثُلُث اللَّيل الآخر في جهة من الأَرْض، ولا يَنْزِل بالنِّسبة لجهة أُخرَى ليْس فِيهَا ثُلُث اللَّيل.

والحَقيقَة أنَّ الإِنْسانَ إذا لزم الأَدَب مَع الله ورَسولِه اطمأنَّ قلْبُه، واستراح من التَّقديرات، أمَّا إذا كانَ يورد علَى نفسه هَذِه المسَائِل فإِنَّه ينتقل من مشكلةٍ إِلى

---

(١) انظر شرح حديث النزول (ص:٢٣٢)

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعـاء والذكـر في آخر الليل والإجابـة فيه، رقـم (٨٥٧).

أُخْرى فيخشى علَيْه من الشَّك، نسْأَلُ اللهَ العافِيَة، وأن يرزقنا اليقين؛ ولهَذا يقول بعْض السَّلف: أكْثَر النَّاس شَكًّا عِند المَوْت أهل الكَلام؛ لأنَّهم فتحوا هَذِه المشاكل علَى أنفسِهم وعجَزُوا عن حلِّها، لكن لو لَزِموا الأدَب وقالوا ما قَال الله ورَسوله، وسَكَتُوا عما سكَت عنْهُ الله ورَسولُه، لسَلِموا من هَذا كلِّه.

فمثلًا لو كانَ أحدُنا في المَنْطقَة الشرقيَّة وقد أذَّن الفجْرُ، والآخَرُ في المنْطقَة الغربيَّة وهو في آخر اللَّيل، فإنَّنا نقول: هَذا وقْتُ نُزول ربِّنا عَزَّوَجَلَّ بالنِّسبَة للَّذي في المَنْطقَة الغربِيَّة، ونقول للآخر: انْتَهى وقت النُّزول.

ولَيْس في هَذا إِشْكالٌ؛ فالَّذين هم في ثُلُث اللَّيل يجتهدون في الدُّعاء؛ لأنَّه وقتُ إجابة، والآخَرُون انتهى عندَهم وقت النُّزول، ونَسْلم من هَذِه الإِشْكالات، ونتشوَّف كلَّ ليْلَة إلى ثُلُث اللَّيل متى يأتي حتَّى ندعو الله فيه.

أما هَذِه الإِشْكالات الَّتي تورد فهي في الحَقيقَة من سَفَه الإِنْسان، وقلة رشده، ومن قِلَّة أدبه مع الله ورَسوله، والَّذي يَنْبغي لنا، كما قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَسْلِمْ تَسْلَمْ**»(١). ونحن نقول أيضًا: أسْلم تسلم، لكن ليْس المُراد هنا الدخول في الإِسْلام، وإنما المراد: اسْتَسْلِم للنُّصوص، حتَّى تسلم.

المبحث الخامس: هل النُّزول من الصِّفات الفعليَّة أو مِن الصِّفات الذَّاتيَّة؟

والجَواب: النُّزول من الصِّفات الفعليَّة؛ لأنَّه فِعْل يتعلَّق بالمَشيئَة، وكل فعل يتعلَّق بالمشيئَة فإنَّه مِن الصِّفات الفعليَّة.

وقد أنْكَر بعضُ النَّاس صِفات الأَفعال، وقال: صِفات الأَفْعال لله باطِلَةٌ،

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٧٧، رقم ١٩٣٩٧).

ولا يُمْكن أن نثبت لله فعلًا يتعلَّق بمشيئَتِه إِطْلاقًا؛ فلا يَنْزِل؛ ولا يجيء يوم القِيامَة؛ ولا يتكلَّم بكلامٍ محْدَثٍ، ثم علَّلوا ذلِك بشُبْهة عَظِيمة تنْطَلِي علَى طالب العِلْم الصَّغير، حيث قالوا: إن هَذا الفِعْل أو هَذا الكَلام، إن كانَ صِفةَ كَمالٍ، وجب أن يتَّصِف الله به دائمًا، وإن كانَ صِفةَ نقْصٍ فإنَّه لا يجُوز أن يوصف به؛ لأنَّ الله مُنزَّه عن النَّقص.

فكلُّ فعلٍ اختِياريٍّ لله يجِب أن نُنْكِره بزعمهم، ويَقولُون: إن الله لا تقوم به الأَفْعال الاختياريَّة؛ قالوا: لأن هَذِه الأَفْعال إن كانت كمالًا وجب أن يَكُون الله متصفًا بها دائمًا، وإن كانَتْ نقصًا لزم أن لا يتصف بها أبدًا.

والجوابُ علَى هَذِه الشُّبْهة أن نقولَ لهُم: إنها صِفَةُ كمالٍ في محلِّها، والحِكْمة لا تقْتَضيها في غير محلِّها، فلو جاءَت في غير محلِّها لكانَت نقصًا، أرأيت لَو أنَّ ولَدك أساء فضرَبْتَه لكان ضرْبُك إيَّاه في ذلِك الوَقْت حِكْمةً وكمالًا، لكِن ضرْبُك إيَّاه وهو يُطِيع نقْصٌ.

فنقولُ: هَذِه الأَفْعال الاختياريَّة كمالٌ لله في محلِّها الَّذي تقتضيه الحِكْمةُ، وفي غير محلِّها لا يُمْكن أن يتَّصِف الله بها؛ لأنَّها في غير محلِّها لا تقتضيها الحِكْمة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أفعالُه مقرونة بالحِكْمة، وبِهذَا تزُول هَذِه الشُّبْهة.

وليُعْلم أيضًا -وهَذِه فائِدَة مهمة- أنَّ جميع ما يتشبَّثُ به أهل الباطِل في إبطال الحق هو شُبُهات وليس بحُجَج، لقوْلِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧].

ونظير هَذا مِن بعْض الوُجوه قولُ مَن قال من أهل الفلسفة: الدُّعاء لا فَائِدَةَ مِنْه فلا ندْعُو الله؛ لأنَّه إن كانَ قَدَّر لَنا شيئًا فسَيَحْصل بدون دعاء، وإن كانَ الله لم

يُقدِّرْه فلن يحصل ولو دعونا. إذِن فلا فائِدةَ منه، وعلْمُه بحالي كفاه عن سؤالي.

ونرُدُّ علَيْهم بشَيْءٍ يسيرٍ تعْرِفه العجائز، فنقول: إن الله قدَّره بِهذَا الدُّعاء، وجعَل له سببًا وهو الدُّعاء، وإلَّا فَقُل: أنا لن أتزوَّج، وإن كانَ الله قدَّر لي ولدًا فسيَخْرُج من الأَرْض، وإن لم يُقدِّر لي ولدًا فلن يخرج ولو تزوَّجتُ مئة امرأة. ولا أحدَ يقول هَذا الكَلام.

كذَلِك الدُّعاء أيضًا، فإن الدُّعاء سببٌ لحصول المطْلُوب، فإذا وُفِّقت للدعاء فقد وُفِّقت للإجابة، لقوْلِه تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]، وهذا نظيرٌ مِن بعْضِ الوُجوه لقولِ مَن يقول: إنَّ أفعال الله الاختياريَّة لا يُمْكِن إثْباتُها؛ لأنَّها إن كانت كمالًا وَجب أن يتَّصِف بها أزلًا وأبدًا، وإن كانت نقصًا وجَب أن يُنزَّه عنها أبدًا، فنقول: هِي كمال في محلها، وفي غير محلها لا تقتضيها الحِكْمة فلا تكون كمالًا. إذَن فالنُّزول من صِفات الأَفْعال.

المبحث السَّادس: هل أحدٌ من أهل القِبْلة خالَفَ في تفْسِير النُّزول علَى ما قلناه؟

الجَواب: نعم؛ فمِنْهم من قال: «يَنْزِلُ ربُّنَا» أي: تنزل رحمة ربنا. ومنْهُم من قال: «ينزل ربنا» أي: مَلَك من مَلائِكَته، وهؤُلاء إنما قالوا ذلِك لأنَّهم يُنْكِرون النُّزولَ الحَقِيقي.

والرد علَى هؤُلاءِ:

أوَّلًا: أن قولَهم هَذا مخالِفٌ لظاهر النص؛ لأنَّ ظاهِره أن الَّذي ينزل هو الله عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: أن قولَهم هَذا مخالفٌ لصريح النَّصِّ فِي قوْلِه تعالَى: «مَنْ يَدْعُونِي»(١)، إذ إن المَلَك لا يُمْكن أن يقول للخَلْق: «من يدعوني فأستجيب له»؛ لأنَّ هَذا لا يقدر علَيْه إلا الله، ولو أن أحدًا قاله من الخلق لقلنا إنه نزَّل نفسه منزلة الخالِق، والملائِكَة مكرَّمُون عن هذا، فالملائِكَة يسبحون الله اللَّيل والنَّهار لا يفْتُرون، ويتبرَّؤون ممَّن يدْعُون غير الله.ء

وأيضًا إِذا قُلنا: إن الرَّحمة هي الَّتي تنزل إِلى السَّماء الدُّنيا، فإن هَذا من الغَلط؛ لأنَّ رحمة الله ليْس غايتُها السَّماءَ الدُّنيا، بل إنَّ الرَّحمة تنْزِل إِلى الأَرْض حتَّى تبْلُغ الخلق، وأي فائدَةٍ لنا إذا نزلت الرَّحْمة إِلى السَّماء الدُّنيا؟!

ثُمَّ إن الرَّحمة تنْزِل كلَّ وقت، ولا تَخْتَصُّ بثُلُث اللَّيل الآخر، فإِذا خصصناها بثُلُث اللَّيل الآخر فمَعْنى ذلِك أنْ يَبْقى الزَّمَن أكْثَره بدون رحمة.

ثمَّ إن الرَّحمة لا يُمْكن أن تَقُول: «مَن يدْعُوني فأَسْتجيب له، ومَن يسأَلُني فأعطيه»؛ لأنَّ الرَّحمة صِفَة من صِفات اللهِ، ولو قالت هَذا القولَ لكانَت إلهًا مع اللهِ؛ ولهَذا لا يَصِحُّ لَنا أن ندْعُو صِفات الله، حتَّى إنَّ من دعا صِفاتِ الله فهُو مشركٌ، فلو قال: يا قُدْرة الله اغْفِري لِي. يا مغْفِرة الله اغْفِري لي. يا عِزَّة الله أعزِّيني. فهَذا لا يجُوزُ، بل هو شِرْكٌ؛ لأنَّه جعل الصِّفة بائِنةً عَن الموصوف، مدعوةً دعاءً استقلاليًّا، وهذا لا يجُوز.

وأمَّا قوله ﷺ: «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»(٢)، فهَذا من باب التَّوسُّل، يعني أستغيث

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٥٢٤).

بك برحمتك، فـ(الباء) هنا للاستغاثة والتَّوسُّل، وليْسَت داخلَةً علَى المدعوِّ؛ حتَّى نقولَ: إن الرَّسول ﷺ دعَا أوِ اسْتغاثَ برحْمَة الله، لكن استغاث باللهِ لأنَّه رَحيمٌ، وهذا هو معْنَى الحَديث الَّذي يتعيَّن أنْ يكونَ معْنًى له.

وقوله: «وَخَلْقِهِ» يعْنِي ومما يجب إِثْباتُه بالدَّليل القَاطع إِثْبات الخلْقِ، والخلْقُ صِفَةٌ من صِفات الله عَزَّوَجَلَّ الفِعليَّة من حيث آحادُها وأنواعُها.

أمَّا مِن حيث الأَصْلُ فهي صِفَة ذاتيَّةٌ؛ لأنَّ الله تَعالى لم يزَلْ ولا يزال خلَّاقًا.

وقد ثبَتت هَذه الصِّفة بقوْلِه تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر:٢٤] وقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر:٨٦]، فالخَلَّاق والخالِق يُؤْخَذ منهما صِفَةُ الخَلْق بناءً علَى القاعدةِ التِي سبقَتْ في هذَا البابِ وهِيَ: أنَّ كلَّ اسمٍ مِن أسماء اللهِ تَعالى فهُوَ متضمنٌ لصفةٍ، وليْست كلُّ صِفَةٍ متضمِّنةً لاسْم؛ ولهَذا كانَت الصِّفاتُ أوْسَع مِن باب الأَسْماء، فالخَلْق صِفَةٌ لله تعالى، فهُو يخْلُق ما يشَاءُ إيجادًا وإعدامًا، كما قالَ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك:٢]، فجَعل الموْت مخْلُوقًا مع أنَّ المَوْت عدَمٌ، لكِنَّه عدَمٌ علَى وجْهٍ معيَّنٍ وليس عدمًا محضًا، فمفارَقَة الرُّوح الجسدَ موتٌ، وليس عدمًا، بل مفارقَة تُفْقَد بها الحْيَاة، والمُهِم أنَّ من صِفات الله الخلق.

ونص المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليه؛ لأنَّ الأَشاعِرة لا يُثْبِتون هَذِه الصِّفة لله، وإنما يُثْبِتها الماتُريدية، حيث إنَّهُم يُثْبتون ثماني صِفات، والأَشاعِرَة يثبتون سبعًا.

إذن فالخَلْق صِفَة ذاتيَّةٌ من حيث الأَصْل، وهي صِفَة فعليَّةٌ من حيث النوع والآحاد، فالله تَعالى يخْلُق ما يشاء بالنَّوع، ويخلق ما يشاء بالآحاد.

فالإِنْسانُ -مثلًا- مخْلُوقٌ بالنَّوع، وبالآحاد من حيث كلّ إنْسَان علَى حدَةٍ. فخلق الله للإِنْسان من حيث هو، يُعْتَبر واحِدًا بالنَّوع، وخلق الله للإِنْسان باعْتِبار كل فردٍ يُعْتَبر واحِدًا بالشَّخص، أي: بالآحاد.

أمَّا من حيث الفعل لله عَزَّوَجَلَّ الَّذي هو صِفَة الخلق، فإنَّ الله لم يزل ولا يزال خلَّاقًا، فهُو من الصِّفات الذَّاتيَّة.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ**» يعني من النُّزول الخُلُقي والنُّزول العِلْمي والنُّزول السلوكي والنُّزول الفكري؛ لأنَّ النُّزول صِفَة ذمٍّ بكل حال.

فالنُّزول الخُلُقي: أن لا تخالِق النَّاسَ بخُلُق حَسَنٍ، فإن من النَّاس من قد يُرزق علمًا وفهمًا، لكِنَّه لا يخالِق النَّاس بخُلُق حسن، فتحْمِلُه الغَيْرة وما عنده من العِلْم علَى الشَّراسة والعُنف وتضليل النَّاس، وربما تَصِل به الحال إلى تكفيرهم.

والنُّزول العِلْمي: هو أنَّك لا تحْرِص علَى العِلم، ولا تبْتَغي العِلْم ولا تطْلُبه، فإن العِلْم إذا ترَكْته تركك، بل إذا تهاوَنْت في طلبه فاتك؛ ولهَذا قال بعْض السَّلف: لا يُنال العِلْم براحة الجِسْم. وقال بعْضهُم: أعطِ العِلْم كلَّك يُعْطِك بعضَه، وأعطِه بعضك يَفُتْكَ كلُّه.

ولم ينل العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الَّذين اشْتَهروا بالإِمامَة في العِلْم هَذا الَّذي نالوا بِه الإِمامَةَ إلا بدَأَبٍ عَظِيم، وتعبٍ علَى ما هُم علَيْه من شَظَف العيش وقلة المساعدة.

والنُّزول السُّلوكي: هو قريبٌ من النُّزول الخُلُقي، لكِنَّه يشْمَل العِبادَة والتعبُّد لله عَزَّوَجَلَّ، بأن تكونَ عاليَ الهِمَّة بالنِّسبة للعِبادَة، لا تتوانى ولا تتكاسَل، تتَّقي الله تَعالى ما استطعت.

والنُّزول الفكري: هو أن تنزل بفِكْرك إِلى ما يخالف السَّلف الصَّالح، كما نزل أهل التَّعطيل وأهل التَّمثيل، فإنَّ أهل التَّعطيل نزلوا بأفْكَارهم وانحدروا بها إِلى الهاوية، وأهْل التَّمثيل كذَلِك، كلٌّ منْهُم نزل، فهؤُلاء غلَوْا في شأن التنزيه، وهؤُلاء غلَوْا في الإِثْبات، فتطرَّفوا جميعًا فنَزلوا عن مستوى الحق والصراط المُسْتقيم.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٤٩ فَسَائِرُ (الصِّفَاتِ) وَ(الأَفْعَالِ) قَدِيمَةٌ للهِ ذِي الجَلَالِ

الشرح

قوله: «فسائر» ترد بمَعْنى (باقٍ)، وترد بمَعْنى (جميع)، فأما ورودها بمَعْنى (باقٍ) فإنَّها مأْخُوذَةٌ من السُّؤر وهو البقيَّة، كما يقال مثلًا: سُؤْر البَهائم طاهرٌ؛ أي: بقيَّة شرابها، وتقول: شَرِبْت سُؤْر فلان؛ أي: بقيَّة شَرابه، وعلى هَذا فتكون سائرٌ بمَعْنى باقٍ.

وأمَّا سائر بمَعْنى (جميع) فهِي مُشتقَّة من السُّور؛ لأنَّه يُحِيط بالقَصْر، فكلَام المؤلِّف هَنا يتنزَّل علَى المَعْنى الثَّاني؛ فتكون (سائِر) بمَعْنى (جميع).

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فسائر الصِّفات والأَفْعال قديمةٌ لله**» وكلامه هَذا في إِطْلاقه نظَرٌ ظاهِر؛ وذَلك أن صِفات الله عَزَّوَجَلَّ تنقَسم إِلى ثَلاثَة أَقْسام: خبريَّة وذاتيَّة وفعليَّة.

أما الفعليَّة فنص علَيْها المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِه: «**الأَفْعال**»، فيَبْقى قوله: «**الصِّفات**» شاملًا للخبريَّة والذَّاتيَّة، ونحْن نُوافِقُه علَى أن الصِّفات الذَّاتيَّة والصِّفات الخبريَّة قديمَةٌ لله؛ قديمة: يعْني أزليةٌ، لم تزل موجودةً، وهِي كذَلِك أبديَّة لا تزال موجودةً.

فالصِّفات الخبَريَّة مثل: الوَجْه، والعَيْن، واليَد، والقَدَم، هَذِه صِفات أزليةٌ قديمة، وهي أيضًا أبديَّة.

والصِّفات الذَّاتيَّة مثل: العِلْم، والقُدرة، والعِزَّة، وغيرها، فهَذه أيضًا قديمَةٌ لله عَزَّوَجَلَّ أزليَّة أبديَّة.

أمَّا الصِّفات الفعليَّة الَّتي أشارَ إلَيْها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قولِه: «**والأفْعال**» فلا يُطْلق علَيْها أنَّها قديمَةٌ علَى سبيل الإجمال، ولا أنَّها حادثة، بل في ذلِك تفْصيلٌ: فباعْتِبار الجِنْس هي قديمَةٌ، فإنَّ الله لم يَزلْ ولا يزالُ فعَّالًا؛ لم يأتِ علَيْه وقتٌ كانَ معطَّلًا عن الفِعْل، فباعْتِبار جِنْس الأَفْعال نقول: إنها قديمَةٌ، كما قال المؤلِّف، وباعْتبار النَّوع والآحاد فليست قديمة.

وأضرب مثلًا للنوع: اسْتِواءُ الله علَى العَرْش نوعٌ من أنْواع الفعل، لكن لا يُمْكن أن نقول: إنَّه قدِيمٌ، لأنَّه لم يَكُن إلَّا بعد خلْقِ العَرْش، وخلْقُ العَرْش حادِثٌ، فيَلْزم مِن ذلِك أن يَكُون الاسْتِواء حادثًا وليس بقديمٍ، هَذا باعْتِبار النوع.

أما باعْتِبار الآحاد فالله تَعالى خلق الملايين من البشر، وخَلْقُ الله عَزَّوَجَلَّ للبشر حادث بلا شك، فَخَلْقُ كلِّ فردٍ منْهُم وُجِدَ حين خَلَقه الله، ومن له عشر سَنَوات فهُو قبل أحدَ عشرَ سنةً ليْس موجودًا، ولم يكن شيئًا مذكورًا، ولا تعلَّقت به صِفَة الخَلْق.

إذَنْ فكلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِقِدَم الصِّفات صَحِيحٌ باعْتِبار قسْمَيْن من الصِّفات، وهي: الصِّفات الخبريَّة، والذَّاتيَّة، أمَّا الأفْعال فصَحِيحٌ أنها قديمَةٌ باعْتِبار الجِنْس، فجِنْس الأَفْعال قديمَةٌ، وأمَّا أنواعُها وآحادُها فليْسَت قديمَةً.

ومن أمثلة الصِّفات الخبريَّة: الوَجْه والعَيْن واليَد والإِصْبع والسَّاق والقدم وغيرها. فكلُّ ما وَرَد به النَّص نُثْبته علَى أنه قديم، ولا يُستوحَش من إثْباتِها، ولا يُقال: كيف يكون لله كذا؟! لأنَّ الَّذي تكلَّم بهذه الصِّفة إما الله نفسه -إذا كانت الصِّفة ثابتةً بالقُرْآن- وإمَّا رَسوله ﷺ الَّذي هو أعلم الخلق به، فلا يُسْتَوْحش مما أثبتَه اللهُ لنفسه أو أثبته له رَسوله.

والَّذي يُسْتَوحش منه تحْرِيف ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رَسوله.

أما الأفْعَال فكَثيرَة أيضًا نوعُها وجِنْسها، فالكَلام صِفَة فعل باعْتِبار آحاده، وهو صِفَة ذاتٍ باعْتِبار أصلِه؛ فالكَلام ليْس له حصرٌ ولا يُمْكن أن يحاط به، فإن الله تَعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧]، أي: لو أنَّ الَّذي في الأَرْض من الأشجار جُعِل أقلامًا، وكُتِب به وجُعِل المدادُ البحرَ يمده من بعدِه سبعةُ أبحر، لنضب الماء وتكسرت الأقلام ولم تنفد كلمات الله، إذن كلمات الله لا حصر لها، ولا يُمْكن الإحاطة بها، والكَلام من صِفات الأَفْعال.

وقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قديمة لله ذي الجلال**»، ذي: صِفَة لله، والجلال: بمَعْنى العظمة والكِبرياء، وقد وصف الله نفسَه بأنه ذو الجلال والإكرام، وأنَّه مع عظمته وكبريائه يُكْرِمُه المُؤْمنون من عبادِه، ويُكْرِم هُو مَن يستحق الإكرامَ من العباد، ولهَذا نقول: الإكرام صِفَة صالِحة لصُدوره من الله؛ ولصُدوره لله؛ فهُو صالِح لصدوره من الله حيث يُكْرِم من يستحق الإكرام من النَّبيِّين والصديقين والشُّهدَاء والصَّالحين؛ ولهَذا يُقال في الجنَّة: إنها دار الكَرامَة، وهو صالِحٌ لصدورِه لله حيث إنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُكْرَمٌ من قِبَل هؤُلاء العباد الخُلَّص النَّبيِّين والصديقين والشُّهدَاء والصَّالحين.

ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٥٠ لَكِنْ بِلَا (كَيْفٍ) وَلَا (تَمْثِيلِ) رَغْمًا لِأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ

٥١ نُمِرُّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ (تَأْوِيلٍ) وَغَيْرِ (فِكْرِ)

الشرح

قوله: «**لكن بلا كيف**» يعني: أنها قديمةٌ وثابتة لله لكن بلا كيف، والمُراد بقوله: «**بلا كيف**» أي: بلا تكييف منَّا لها، وليس المُرَاد أنه ليْس لها كيْفيَّة؛ وذلِك لأنَّه ما من شيء ثابت إلا وله كيفيَّة ولا بُد، فاليد لها كيْفيَّة، والوَجْه له كيْفيَّة، والعين لها كيْفيَّة، لكن نحن لا نُكيِّفها، فتكييفنا لها حرامٌ، بل السُّؤال عن الكيفيَّة بِدْعَةٌ، كما نصَّ علَى ذلِك الإِمَام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأقرَّه أهلُ العِلْم عليه، فلا نسأل عن الكيفيَّة ولا نُكيِّف، والتَّكييف باطِلٌ بدَلالَة السَّمع ودَلالَة العَقْل.

أما دَلالَة السَّمع فمنْها:

أوَّلًا: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٣٣]، والشَّاهد قولُه: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، فإذا كَيَّف أحدٌ صِفةً من صِفات اللهِ فقد قال علَى اللهِ ما لا يعْلم؛ لأنَّ الله أخْبَر بالصِّفة ولم يُخْبِر عن كيفيَّتِها، وهذا من الأُمور الغيبيَّة الَّتي لا يُمْكن أن تُدْرَك بالحِسِّ، ولا يُمْكن -بحسب إضافَتِها إِلى الله- أن تُدْرَك بالعَقْل أيضًا، لأنَّه ليْس هُناك عِلَّة جامعة بين الخالِق والمخْلُوق حتَّى نقيس ما غابَ عنَّا مِن صِفات الخالِق علَى صِفات المخْلُوق.

صَحِيحٌ لو أن أحدًا من النَّاس سألنا عن وجهه أو عن عينه أو عن يده لكُنَّا نعرف كيفيَّتها بالقياس؛ لأنَّه بشرٌ مثل سائر الخلق، ونحن نرى نظيره، لكن بالنِّسبة للخالِق ليْس هُناكَ علة تجْمَع بينه وبين المخْلُوق، حتَّى يُقَاس علَى المخْلُوق، ويدَّعي المدَّعي أنه يعرِف الكيفيَّة.

ثانيًا: قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦]، (تقْفُو): يعني تتَّبع ما ليْس لَك به علم، ومِنْه تكْيِيف صِفات الله، فإنَّه لا عِلْم لنا به. ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾، هَذِه طُرُقُ الإدْراك ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، فيُسأَلُ الإِنْسانُ عنه إذا اسْتَمع لما لا يَعْنِيه، أو نظَر إلِى ما لا يعنيه، أو فكَّر فيما لا يَعْنيه، فإِنَّ الإِنْسانَ سوْف يُسأل عن ذلِك كلِّه يومَ القِيامَة.

أمَّا الأدِلَّة العَقْليَّة: فإِنَّنا نقول: إنَّ الشَّيء لا يُمْكن إدراكُه إلا بمُشاهَدتِه أو مُشاهدَةِ نَظيرِه أو الخَبر الصَّادق عنه؛ فكلُّ شَيْءٍ لا يُمْكن إدراكُه إلا بواحِدٍ مِن هَذِه الأُمور الثلاثَة:

* أنْ تُشاهِدَه، وهذا عينُ اليقين.
* أو تُشاهِد نظيرَه، وهذا أدْنى رُتبةً مِن الأول؛ لأنَّ هَذا تُدْرِكه بالقياس؛ فمُشاهدة النَّظير ومعْرِفَة النَّظير بالنَّظير هَذا قياس.
* أو بالخبر الصَّادِق عنه، لكِن ليْس الخبَرَ كالمعايَنة؛ ولذلِك فهُو أدنى رتبة مِن الأول.

ومعلومٌ أن واحِدًا من هَذِه الطرق الثلاثَة لم يحصل بالنِّسبة لِصِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، فنَحْن لم نشاهد شيئًا من هَذِه الصِّفات، ولو شاهَدْنا شيئًا مِنْها لم ندركه؛

لأنَّ الله قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وبِهَذا فقَدِ انْتَفى الأَمرُ الأول.

كذَلك فنَحْن لم نُشاهِد نظيرَها؛ لأنَّ الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، إذَن لم نُشاهِد مثيلًا للهِ عَزَّوَجَلَّ.

وكَذلِك لم يُخْبِرْنا الله سبحانَه أو رَسولُه عَن كيفيَّة هَذه الصِّفات، فيتعذَّر إذن أن نعْلَم كيفيَّتَها؛ لأنَّ وسَائِل العِلم انتفت، وإذا انتفت الوسيلة انتفت الغاية، وحينئذٍ نقول: لا يُمْكن أن نكيِّف صِفات الله، ولا يَجوزُ أن نسأَل عن الكيفيَّة، ومَن سأَل عنِ الكيفيَّة نهَيْناه؛ لأنَّ السُّؤال عن الكيفيَّة هلَكَةٌ؛ لقولِ النَّبي ﷺ: «هَلَكَ المتَنَطِّعُونَ»[1]، والسُّؤال عن الكيفيَّة من التَّنطُّع؛ لأنَّه لو كانَ لك فائِدَةٌ في عِلْم الكيفيَّة لبيَّنها اللهُ ورَسوله، بل نقولُ: إنَّ الوصولَ إلى حَقِيقَة كيفيَّة صِفات الله أمرٌ مُستَحيلٌ؛ لأنَّ الإِنْسان أقلُّ مِن أن يُحِيط بكيفيَّة صِفات الله.

وانْظُر إلى مُوسى ﷺ حِين قال للهِ: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، فهُو يَطْلُب النَّظَر إلى الله عَزَّوَجَلَّ شَوقًا إلَيْه، لا شكًّا في وُجودِه، فلَمَّا قال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ يعْنِي: لا يُمْكِن أن تراني ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣]، فنَظر إلى الجَبل، فلَمَّا تجلَّى الله عَزَّوَجَلَّ لهَذا الجبل الأصم الصلب جعله دكًّا، أي: انْدَكَّ الجبل وصارَ رملًا، فسبحان الله!

ولَمَّا رأى مُوسَى هَذا المشْهَد العَظِيم خرَّ صعِقًا وغُشِي عليه، ولو تصوَّر كلُّ إنسان نفسَه أنَّه هو الَّذي في هَذِه الحالِ لغُشِي علَيْه من باب أولى، وتأمَّل كيف خرَّ

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

مُوسَى صعِقًا لما تجلَّى ربُّه للجبل، وكيف عجز الجبلُ عن أن يُقاوِم هَذِه الرُّؤية العَظِيمة واندكَّ.

والله عَزَّوَجَلَّ يقولُ عن كلامه، وهو صِفَة من صِفاته: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٢١]، يهبط ويتصدَّع، لكن لا يَكُون دكًّا؛ لأنَّ التجلي أعظم من نُزول الكَلام.

إذن لا يُمكِننا إدراك كيفيَّةِ صِفات الله وكُنْهها، فالسُّؤال عَنْه يكون لغوًا من القَوْل وتنطُّعًا في الدِّين؛ ولهَذا لما وَرَد هَذا السُّؤال علَى الإِمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عجَز عن تحمُّله؛ فأَطْرق برأْسِه، وجَعل يتصَبَّب عرقًا.

فالكيفيَّة ثابتةٌ والتَّكْييف ممنوع، ولو نفيت الكيْفيَّة علَى الإِطْلاق لكنت نفيت الوُجُود، وعلى هَذا نحمل كلام السَّلف حيث قالوا في آيَات الصِّفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، أي: بلا تكييف.

وقوله: «**بلا تمثيل**» يعني: وكذَلِك ثابتة بلا تمثيل. وقد سبق الكَلام علَى نفي التَّمثيل وأنه ثابت بدَلالَة السَّمع والعَقْل، وأن التعبير بقول القائِل: «بلا تمثيل»، أولى من قوله: «بلا تشبيه»، من ثَلاثَة أوجه. لكنَّنا نرى في بعْض الأَحْيان كلامًا بلفظ التَّشْبيه جاء من أئِمَّة السَّلف، وهذا الَّذي جاء -بلفظ التَّشْبيه- من أئِمَّة السَّلف، يُريدُون به التَّمثيل.

والمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لغيرَتِه وشدة تمسكه بمذهب السَّلف قال: إننا نقول ذلِك «**رغمًا لأهل الزيغ**» يعني: نُراغِمُهم بذلك، والرغام أصله التراب، وهو كناية عن الإذلال؛ يقال: راغمته؛ أي: أذللته، ومنه قولهم: رغم أنف امرئ.

قوله: «**والتَّعطيل**»، التَّعطيل: معْنَاه الترك والتَّخْلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج:٤٥] أي: متْرُوكة مُخلَّاة ترَكَها أهْلُها.

أمَّا في الاصطلاح فالتَّعطيل هو تعْطِيلُ اللهِ عما يجِبُ له، وهُو أنواعٌ بحَسب ما تُرِك من واجبٍ لله.

أولًا: التَّعطيل المطْلَق: فالمنْكِرون لوُجود الرَّبِّ عطَّلوا أعظم تعطيل؛ حيث يَقولُـون: ليْس هُناكَ رب، وإنما هي أرحام تدْفَـع، وأرْض تبْلَـع، فهـؤُلاء عطلوا وجود الله أصلًا.

ثانيًا: تعطيل ألوهيته تعالى: فالمشْرِكون الَّذين يعبدون مع الله غيره عطلوا الله عما يجب له من العِبادَة؛ لأنَّ الواجِب إخلاص العِبادَة لله وحده. فهؤُلاء الَّذين يعبدون مع الله غيره عطَّلوا الله عن التَّوحيد الخالِص.

ثالثًا: تعطيل أسمائه: فالَّذين عطَّلوا أسماء الله قالوا: إن الله تَعالى ليْس له أسماء، وأن ما نُسب إلَيْه مِن الأَسْماء فإنَّما هِي أسْماء لمخْلُوقاتِه وليْسَت له، فهَذا تعطيلٌ شديد أيضًا.

رابعًا: تعْطيل الصِّفات: حيثُ يقولُ الَّذين عطَّلوا الصِّفات: إن الله له أسماءٌ لكن ليْس له صِفاتٌ؛ فلا سمع، ولا بصر، ولا كلام، ولا إِرادة، ولا قدرة؛ فيُنْكِرون الصِّفات أصلًا، وهذا أيضًا تعْطِيل، حيث عطَّلوا الله عما يجب له من الصِّفات.

خامسًا: التَّعطيل لبعض الصِّفات: حيث يُثْبت أصْحاب هَذا النوع من التَّعطيل شيئًا من الصِّفات ويُنْكرون أشْيَاء من الصِّفات، فهَذا أيضًا تعطيل، وهذا له أنواع: فمنْهُم من يعطل صِفات الأَفْعال فقط، ومنْهُم مَن يُعطِّل كل صِفَة لا يدل علَيْها العَقْل بزَعْمِه، ويختلفون في هذا.

فصار التَّعْطيل بذلِك أنواعًا خمسة:

أولًا: التَّعطيل المطْلَق: وهو تعطيل وجود الخالِق.

ثانيًا: تَعْطيل ألوهيته: بأن يعبد معه غيره.

ثالثًا: تَعْطيل أسمائه: بأن تُنْفَى عنه الأَسْماء، والَّذي ينفي الأَسْماء ينفي الصِّفات من باب أولى.

رابعًا: تَعْطيل الصِّفات: فيقال: إن الله له أسماءُ وليس له صِفات.

خامسًا: تَعْطيل بعْض الصِّفات: وهذا يختلف فيه النَّاس كثيرًا، فمنْهُم من يعطل كثيرًا، ومنْهُم من يعطل قَلِيلًا.

وكلُّ أنواع التَّعطيل هَذِه منفيَّةٌ في قول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**رغمًا لأهل الزيغ والتَّعطيل**».

فالجهميَّة -المقتصدون منْهُم- عطَّلوا الصِّفاتِ وأثْبَتوا الأَسْماءَ، والغلاة منْهُم عطَّلوا الأَسْماءَ والصِّفاتِ.

والمعْتَزلة عطَّلوا الصِّفاتِ وأثْبَتوا الأَسْماءَ، لكنَّها أسماء مجرَّدة وليس لها معانٍ، فهُو سميعٌ بلا سمعٍ، وبصيرٌ بلا بصر.

والأشاعِرَة أثبتوا الأَسْماءَ وأنكروا الصِّفاتِ إلا سبْعًا، والأَفْضَل هنا أن نقولَ: إنَّهم أنْكَروا الصِّفاتِ إلا سبْعًا، ولا نقولُ: أثْبتوا سبع صِفات؛ لأنَّ الصِّفات السبع قَلِيلة بالنِّسبَة للصِفات الكَثِيرة العديدَة؛ فلهَذا نقول: أنكروا الصِّفات إلا سبعًا.

أمَّا أهل السُّنَّة والجَماعة فأثْبَتوا توحيدَ الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائِه وصِفاتِه، وأثبتوا لله الأَسْماء والصِّفات كلَّها، بدُون قيْدٍ وبدون تفْصيلٍ؛ لأنَّهم يَقولُون: إنَّ الواجِب علَيْنا أن نُمِرَّها كما جاءت.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ**» مُرَّها: يعني اقبلها وأَمِرَّها بلسانِك وبقلبِك كَما أتت في الذِّكر.

و«**في الذكر**» يعني في القُرْآن، سواءٌ أتت في القُرْآن مباشَرَةً أو بالإحالة؛ فمباشَرَةً بأن تكون الأَسْماءُ والصِّفات في القُرآن، أو بالإحالة بأن تكون الأَسْماء والصِّفات في السُّنَّة؛ لأنَّ ما جاء في السُّنَّة فقد أتى في القُرآن لكن عن طَرِيق الإحالَة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧].

وقَوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**مُرَّها كَما أَتَتْ فِي الذِّكْرِ**» ورد معنى هَذِه العِبارَةِ عن السَّلف، فقالوا في آيَات الصِّفات وأحاديثها: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيفٍ، وهَذِه العبارَةُ تجاذَبَها طائِفَتان: طائِفة ادَّعت أنَّ السَّلف أرادوا بهذه العِبارَة التَّفويضَ، والتَّفويض: يعْني أَنَّنا نُمِرُّ النَّصَّ ونفوِّض معْنَاه، ونقول: الله أعلَمُ بها أراد، فنقرأ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ولكِنَّا لا نعلم معْنى (استوى)، ونقرأ قوله ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماء الدُّنيا**»[1] ولا نعلم معْنى (ينزل)، ونقرأ قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧] ولا نعلم معنى (الوجه)، وعلى هَذا فقس، وادَّعوا أن هَذا مذهبُ أهل السُّنَّة والجَماعة وأنه مذْهَب السَّلف.

والغريبُ أن هَذه الدَّعوَى تَصْدُر من عُلماء أجلاء يُشهد لهم بالخير، لكِنَّنا نشْهَد لهم بالخير، ونشْهد علَيْهم بالخطأ في نقْل مذْهَب السَّلف علَى هَذا الوجه، ونرَى أنَّهم مخطئون لكِن عَن غَيْر عمدٍ؛ لأنَّ نيَّتَهم حسنة -لا شكَّ عندنا في ذلك- لكنَّهم فهِمُوا عن السَّلف فهمًا خاطئًا، فلَيْس مذْهَب السَّلف هو التَّفويض، فالسَّلف

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

من أفْقَه النَّاس في معْنى آيَات الصِّفات وأحاديثِها، لكِنَّهم من أبعد النَّاس أن يقُولوا فِيهَا ما لا يعْلَمُون.

وليُتَنَبَّه أننا لو قلنا: إنَّ مذْهَب السَّلف في آيَات الصِّفات وأحاديثها هو التَّفويض الَّذي أراده هؤُلاءِ، لكان أجْهلَ الخَلْق باللهِ هم السَّلف؛ لأنَّ من لا يعْرِف معنى الصِّفات كيف يعرف الله؟! فالَّذي لا يعرف معْنى السميع ولا البصير ولا العزيز ولا الحكيم، كيف يعرف الله؟! فهَذا اللَّازم لا شكَّ أنه لازم باطِلٌ، وبُطلان اللازم يدل علَى بُطلان الملْزُوم.

ومن ثَمَّ أطْلَق بعْض هؤُلاء العُلَماء القولَ بأنَّ: «طريقَة السَّلف أسْلَم، وطريقَة الخلف أعْلَم وأحْكم»، وهذا القَوْل فيه حق وباطِل.

فقولهم: إنها أسْلم صَحِيح، لكن ليْس علَى الوَجْه الَّذي أرادوه، ولو كانَ مذْهَب السَّلف هو الوجْه الَّذي أرادوه لم يَكُن أسْلَم، بل كانَ أثْلم؛ لأنَّ مذهبًا يقولُ: أنَا أقرأُ آيَات الصِّفات وأحاديثَها ولا أعْرِف معْنَاها، أيْن السَّلامة؟! فإِذا لم تعْرِف المَعْنى وتُثْبته فأنْت غيرُ سالم، لكنَّهم قالوا: إنَّ قول الإِنْسان: «لا أدري» هَذه سلامَةٌ.

وقولهم في طريقَة الخلف: «إنها أعلم وأحكم»؛ فهي أعْلَمُ لأنَّهم يُثْبِتون معْنًى؛ وأحْكَمُ لأنَّهُم قالوا: إنَّ مِن المحالِ أن يُنْزِل الله علَيْنا كتابًا في أعْظَم ما نحتاجُ إِلَيْه ثُمَّ لا يَكُون له معْنًى معلومٌ، فلو قال إِنسانٌ: إن آيَاتِ الصِّفات وأحادِيثَها لَيس لها معْنًى، أوْ لَيْس معْناها معلومًا، لكانَ هَذا مُناقِضًا للحِكْمة.

ولهَذا قالوا: طريقَةُ الخلَف أعْلَم وأحْكَم، وقد بيَّنَّا أنَّ هَذِه المقولة باطِلَةٌ متُناقِضَة[1]، وقد كذَبوا بذَلك علَى السَّلف فيما فَهِموا مِن مذْهَبهم.

---

(١) انظر فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص:٥).

إذن؛ فالسَّلف قالُوا في آيَات الصِّفات وأحاديثها: «أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف» وليس مرادُهم بذلِك أنَّهم يُفوِّضُون المعْنى، بل الَّذي تدُلُّ علَيْه أن السَّلف يُثْبِتون معنى آيَات الصِّفات وأحاديثِها، وتدُلُّ العبارَةُ علَى هَذا مِن وجْهَيْن:

الأول: قولهم: «أمروها كما جاءت» ومن المَعلُوم أنها جاءت ألفاظًا لمعانٍ، ولم تأت ألفاظًا لغير معْنى كالحُروفِ الهجائيَّة أبدًا، فإِذا أمْرَرْناها كما جاءت فمعنى ذلِك أنَّنا نُثْبِت اللَّفظ والمَعْنى.

والثَّاني: قولهم: «بلا كيف» يعْنِي بلا تكييف، وهَذه أيضًا تدُلُّ علَى ثُبوت المعْنَى، لأَنَّه لولا ثُبوتُ أصْل المعْنَى ما احتجنا إِلى قولٍ بلا كَيْفٍ، إِذْ نفي الكيْف عما ليْس بموْجُود لغوٌ من القَوْل. وهَذا واضحٌ.

فهُم أثبتُوا المعنَى، ووجْهُ ذلِكَ: أنَّ نَفْيَ التكييفِ يدلُّ علَى ثُبُوت أصلِ المعنَى لأَنَّه لولَا ثُبوت أصلِ المعنَى مَا احتِيج إلى أنْ نقولَ: «بلَا تَكييفٍ»، فالسَّلف يُثْبتون لنُصوص الصِّفات معْنًى، وواللهِ لوْلا إثْباتُنا للمَعْنى ما ذُقنا طَعْم هَذه النُّصوص في الصِّفات وفي الأَسْماء أبدًا، ولَو كُنْتُ أقْرأ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كما أقرأ (أ-ب- ج) لما استَفَدْتُ، وما ازداد إِيماني ومعرفتي باللهِ أبدًا.

فلَوْلا أنِّي أعْرِف أن معنى اسْتَوى علا علوًّا يلِيقُ بجلالِه وعظمَتِه لما استفدتُ؛ ولهَذا كانَ دعوى عدمِ إِثْبات السَّلف المَعْنى لآيَات الصِّفات دعوى باطِلة، وقدْحًا عَظِيمًا في السَّلف، ومهما كانَ مصْدرُ هَذا القول، فهُو خطأ.

فإِذا كانَ السَّلف يثبتون المَعْنى بلا تكْييفٍ صَارُوا أسْلَم وأعْلَم وأحْكَم، وهَذا هو المطْلوب.

ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٥٢ وَيَسْتَحِيلُ (الجَهْلُ) وَ(العَجزُ) كَمَا قَدِ اسْتَحَالَ (المَوْتُ) حَقًّا وَ(العَمَى)

٥٣ فَكُلُّ (نَقْصٍ) قَدْ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ، فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ

الشرح

قوله: «وَيَسْتَحِيلُ الجَهْلُ» الاستِحالَة معْنَاها التعذُّر وعدمُ الإمكان، أي: يستحيل الجهلُ علَى اللهِ، ودليلُ استحالَتِه أثريٌّ ونظريٌّ:

أَمَّا الأَثَريُّ: ففي قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران:٥]، وقولِه: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق:١٢]، وقولِه: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦١].

والنُّصوص في أَنَّه يسْتَحيل الجهل علَى الله كَثيرَةٌ؛ لأنَّ الإِخْبار علَى هَذا الوجْهِ يدُلُّ علَى عموم إِحاطة علم الله عَزَّوَجَلَّ بكلِّ شيء، وإذا أحاط بكلِّ شيء استحالَ الجهل.

وأما النَّظريُّ: فلأن الجهل صِفَةُ نقص، حتَّى إن الإِنْسان يُعَيَّر به فيقال: يا جاهل، أو يقال: فُلانٌ جاهل، وإذا كانَ صِفَةَ نقْصٍ فإِنَّه يُنزَّه عنه الخالِق، فالخالِق لا يُمْكن أن يتَّصف بنقصٍ إِطْلاقًا، وقد استدلَّ إِبْراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على أبيه بِهذا فقال: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]، إذَن فهَذا وجْهُ استحالَتِه نظريًّا.

وإِذا استحالَ الجَهْل فإِنَّه يكون من الصِّفات السلبيَّةِ المنفيَّةِ، وقد سبق أَنَّه لا يُوجَد في صِفات اللهِ صفةٌ سلبيَّةٌ محضة، بل لا بُدَّ أن تكون متضمِّنَةً لكمال ضدِّها، فإِذا اسْتَحال الجهْلُ صار كمالُ العِلْم واجبًا؛ ولهَذا يجِبُ أن يَكُون الله متَّصفًا بكمال العِلْم.

والجَهْل قد يكون سابقًا للعِلْم وقد يكون لاحقًا، وكلاهُما مسْتَحيل، فما كانَ سابقًا للعِلْم فهُو جهْلٌ، وما كانَ لاحِقًا له فهُو نِسيانٌ، وكلاهما مسْتَحيل علَى الربِّ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال مُوسى لفِرْعَوْن حين قال: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ قال موسى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥١-٥٢].

وقولُه: «**والعجز**»، أي: ومِمَّا يستحيلُ علَى اللهِ العَجْزُ، والعَجْز مُستَحيلٌ بدَلالة السَّمع، ودَلالة العَقْل:

أمَّا السَّمع: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤]، ومثل هَذا النَّفي ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ﴾، إنما يُصاغ فيما كانَ ممتنعًا غايَة الامتناع، كما فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:١١٧]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣]، وما أشْبَه ذلك.

إِذن فالنَّفْي في قولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ﴾ [فاطر:٤٤]، يدُلُّ علَى امْتِناع المنْفِيِّ امتناعًا مُطلقًا بكلِّ حال.

وقالَ تَعالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَاۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت:٤]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت:٢٢]، والآياتُ الدَّالَّة علَى استحالَة العَجْز كثِيرةٌ.

أمَّا الدَّليل العَقْلي علَى استحالَةِ العجز: فهُو أنَّ العجز صِفَة نقص، والرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنزَّه عن النَّقص، فيَجِب أن يُنزَّه عن العجز، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٤٤].

إِذَن؛ فالعَجْز مستَحِيل سمعًا وعقلًا، وإِذا استحال العَجْز علَى اللهِ فإن القُدرة تَجِب له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سَمْعًا وعقلًا:

أمَّا السَّمع: فما أكْثَر الآياتِ الَّتي يقُول الله فيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠]، ومنْها هَذه الآيَة الَّتي نفى الله فِيهَا عجزه مطلقًا، حيث قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر:٤٤].

وأمَّا العَقْل: فَقَرَّر دَلالَتَه علَى ذلِك أهْلُ العِلْم في قولهم: إنَّ الخَلْق يدُلُّ علَى الخالِق وعلى القُدْرة أيضًا؛ لأنَّه لا يُمْكِن أن يُوجد خلْقٌ إلا بقُدْرَة عليه، فوُجود المخْلُوقات وإثْباتُ الخَلْق دليلٌ علَى قُدْرَة الخالِق عَزَّوَجَلَّ.

فصارَ العَجْز مُستَحيلًا سَمعًا وعَقْلًا، وإذا اسْتَحال العَجْز ثبَت ضِدُّهُ وهي القُدْرَة، والقُدْرَة أيضًا ثابتة سمعًا وعقلًا.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «كَما قَدِ اسْتَحَالَ الموْتُ حقًّا» أيضًا المَوْت مُستَحيلٌ سمعًا وعقلًا:

أمَّا استحالَتُه سمعًا: فقد قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٦-٢٧]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، بل نَفَى الله عنه المِيتَة الصُّغرى في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فإنَّ النَّوم هو المِيتَة الصُّغرى، ونفيُه نفيٌ لها.

أَمَّا اسْتحالَتُه عقلًا: فلأَنَّ المَوْت لا يلْحَق إلا النَّاقص -أي: ناقِص الحَيَاةِ- لأنَّ المَوْت لا شكَّ أنه فقدٌ للحياة، والحَيَاة صِفَة كمال، فإذا فقدت زال الكمال، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُنزَّه عن كل نقْصٍ.

وقوله: «**حقًّا**» مصْدرٌ عامِلُه محذوف، تقديره: أُحِقُّ ذلِك حقًّا، يعني: أثبته إِثْباتًا لا شكَّ فيه.

وقوله: «**والعَمى**»، العمى: ضِدُّ البَصر، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُنزَّه عن العمى وعن العَور الَّذي هو فقْدُ إحدى العينين، ودليل ذلِك أيضًا من السَّمع والعَقْل:

أَمَّا مِن السَّمع: فقد قال النَّبي ﷺ: «**حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(١)، وقال النَّبي ﷺ في وصف الدَّجال: «**إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**»(٢).

وأَمَّا عقلًا: فلأَنَّ مَن لا يبصر ناقِصٌ، والنَّقص مُنزَّه عنه الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذا قال إِبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لأبيه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢].

ثُمَّ ذكر المؤلِّف قاعِدةً عامَّة مُطَّردة فقال: «**فَكُلُّ نَقْصٍ قَدْ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ**» أي: كلُّ نقص -على سبيل العُموم- فإِنَّ الله جَلَّوَعَلَا قد تَعالى عنه؛ سواءٌ كانَت هَذِه الصِّفَة نقصًا في ذاتِها؛ أو كانت الصِّفَة نقصًا في كمالها.

مِثال الصِّفة الَّتي هي نقص في ذاتها: العمى والجهل المطلق.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ﴾، رقم (٣٤٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

ومثال الصِّفة الَّتي هي نقْصٌ في كمالِها: العَوَر؛ فالأَعْور ينْظُر بعَيْنٍ واحِدةٍ وتسْتَقِيم أمورُه، لكِن هَذه الرُّؤية ناقِصةٌ وليست كامِلَة.

ولهَذا يستدِلُّ بعْضُ أهل القِيافَة علَى أن هَذِه البهيمة عوْرَاء برعيها الشَّجرة، حيث إن العوراء إذا وقفت عِند الشجَرَة ترْعَى من جانِبٍ واحِدٍ، لأنَّها لا ترى الجانِبَ الآخر، فإِذا أقْبَل علَى بعيرٍ ترْعَى شجَرَة، ووجَدَها قد أكَلَت من اليمين عرَف أنها عوراء من اليسار.

ويسْتِدل كلُّ إنسانٍ علَى الأَعْور أنه إذا أتَاه مِن جِهة العوْرَاء فإِنَّه لا يبصره، لأَنَّه لا ينظر إلا من جهة واحِدة، فالعَوَر نقْصٌ، وهو نقْص في كمالٍ وليس فقدًا للكمال.

وكذَلِك أيضًا في صِفَة القُوَّة، فلو كانَ الله ليْس فِيه قوَّةٌ إِطْلاقًا لكان هَذا نقصًا في ذات الصِّفَة، فإِذا كانَ فِيه قوَّة ولكنه لا يقْوَى علَى بعْض الأَشْياء فهَذا نقْصٌ في كمال.

فالله عَزَّوَجَلَّ مُنزَّه عن الأَمرين؛ مُنزَّه عن النَّقص الَّذي هو فقد الكمال بالكليَّة، وعن النَّقص الَّذي هو نقْصٌ في كماله.

أمَّا مماثلة المخْلُوقين فهِي نقْصٌ في كماله، فلَوْ قِيل: لله عيْنَان مثل عيني المخْلوق؛ لكان هَذا نقصًا في كَمال، أو قِيل: للهِ علْمٌ مماثل لعلم المخْلُوق؛ لصار أيضًا نقصًا في كمال.

فالحاصِل: أن الله تَعالى مُنزَّه عن كلِّ نقْصٍ، سواء كانَ نقصًا بحَسب الأَصْل، أو نقصًا بحسب الكمال، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ منزه عنه، وتنْزِيه الله عن النَّقص مأْخُوذ من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، فإن إِثْبات المثَل الأَعْلى يدل علَى

أن كل ما كانَ نقصًا فالله مُنزَّه عنه؛ لأَنَّه يُنافِي الأعْلويَّة، والله يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

قولُه: «يَا بُشْرَى لِمَنْ وَالَاهُ» «يا»: هَذِه حرف نداء، لكن «بشرى» منادى وهو غير عاقل، فكَيْف يُوجَّه النِّدَاء لغير العاقِل؟

اختلف النَّحْويُّون في هذا، فقالوا: إذا وُجِّه النِّدَاء لغير العاقِل فهُو للتمَنِّي، أو يكون المنادى محْذوفًا يُقدَّر بحسب السِّياق، ففي قول الشَّاعر[١]:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيـلُ أَلَا انْجَـلِ بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

هنا خاطب الشَّاعر اللَّيلَ، وناداه، واللَّيلُ لا يعقل، فقالوا: إنَّ هَذا للتمني؛ يعني: يتمنَّى أنْ ينجلي اللَّيل، ومع ذلِك يقول: حتَّى لو انجلَيْتَ فالصُّبح ليْس أمثل منْك، وقال الله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [يس:٢٦-٢٧]، ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ فهَذه للتَّنْبيه؛ لأنَّ (ليت) حرفٌ لا يُنادى، فتكون للتنبيه.

وقال بعْضهُم إن المنادَى محذوف والتَّقدير: يا ربي ليت قومي يعلمون.

والبُشْرى بمَعْنى البِشَارة، وهِي الخَبَر السَّار، فالخَبر السَّار يُسمَّى بُشْرى؛ لأنَّ البَشرَة تتغَيَّر به؛ ولهَذا إذا سُرَّ الإِنْسانُ اسْتنَار وجْهُه، كما حصَل للرَّسُول ﷺ حينَ مرَّ مُجَزِّز المُدْلِجِيُّ بزيدِ بْن حارِثةَ وأُسامةَ بْن زَيْدٍ، وعلَيْهما رداءٌ قد بدَتْ منه أقدامهما، فقال: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»[٢]. فسُرَّ بذَلِك النَّبي ﷺ حتَّى

---

(١) هو امرؤ القيس، والبيت من معلقته.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب القائف، رقم (٦٧٧٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القائف الولد، رقم (١٤٥٩).

صارت أساريرُ وجْهِه تبْرُق؛ ولذلِك فكلُّ خبرٍ سارٍّ يُسمى بشرى.

وقد تُطْلق البُشْرى علَى الخَبر المسِيء بجامِع التغيُّر في كلٍّ منْهُما، كما فِي قوْلِه تعالَى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران:٢١].

وقولُه: «لِمَنْ وَالَاهُ» أي: والاه الله وصارَ له وليًّا، فيا بُشْرى لمن كانَ وليًّا لله؛ نسألُ اللهَ أنْ يَجْعلَنا مِن أوليائِه، وذلِك لأن وليَّ الله قد أمَّنه اللهُ من كل خوفٍ، يقول تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٣]، فوليُّ الله عَزَّوَجَلَّ إذا عادَاه أحدٌ فقد حارَب اللهَ تعالى: وليس فقط عادى الله؛ بل قد حارب الله، قالَ الله تَعالى في الحَديثِ القُدسِي: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بْالحَرْبِ»[1]، ومن آذنه اللهُ بالحرب فهُو مغلوبٌ علَى كلِّ حال؛ لأنَّ الله تَعالى عزيزٌ قوِيٌّ لا يغلبه شيء؛ ولهَذا نقول: يا بُشْرى في الدُّنيا والآخِرَةِ لمن والاه اللهُ، أي: صار له وليًّا بالمعْنى الخاص؛ لأنَّ اللهَ وليُّ كلِّ شيءٍ بالمَعْنى العام، ولكن بالمعْنَى الخاصِّ فهُو وليٌّ لأهل الإِيمان والتَّقْوى.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٥٤ وَكُـلُّ مَـا يُطْلَـبُ فِيـهِ الجَـزْمُ ... فَمَنْـعُ تَقْلِيـدٍ بِـذَاكَ حَـتْمُ

٥٥ لِأَنَّـهُ لَا يُكْتَفَـى بِـالظَّنِّ ... لِذِي الحِجَى فِي قَولِ أَهْلِ الفَنِّ

٥٦ وَقِيلَ يَكْفِي الجَـزْمُ إِجْمَاعًـا، بِـمَا ... يُطْلَـبُ فِيـهِ عِنْـدَ بَعْضِ العُلَـمَا

٥٧ فَالجَـازِمُونَ مِـنْ عَـوَامِ البَشَـرِ ... فَمُسْـلِمُونَ عِنْـدَ أَهْـلِ الأَثَـرِ

الشـــرح

انتقل المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ من ذكر الصِّفات إِلى ذكر بعْض الأَحْكام في التَّقليد، ومن المَعلُوم أن إدراك المَعلُومات قد يكونُ عن اجْتهادٍ ونَظرٍ في الأدِلَّة، فهَذا الَّذي يتوصَّل إِلَيْه الإِنْسانُ باجْتهادِه ونَظرِه، يَجِب علَيْه أن يعْتَقِده أو يعْمَل بمُقْتَضاه، لكن بشَرْط أن يَكُون مِن أهْل الاجْتِهاد ذَوِي العِلْم؛ ولَيْس مِن أهْل الاجْتِهاد ذَوي الجَهل؛ لأنَّ اجْتِهادَ ذَوي الجَهْل خطأٌ علَى كلِّ حالٍ، حتَّى لو أصاب ذُو الجَهْل فهُو مُخطِئٌ، لأن استعمالَ اجتهادِه مع عَدم القُدرة والأهليَّة خطأٌ.

فلو قال قائِل: رجلٌ وجَبَ علَيه إعتاقُ رقبَةٍ، فقال شخْصٌ: اذْهَب إِلى السُّجَناء وأخْرِج واحِدًا محبوسًا بدَيْنِه، ولو كانَ دَيْنُه عشْرَة ريالات، فأوفِ عنه الرِّيالَات؛ فتكون قد أعْتقت رقبةً؛ لأنَّك فككْتَه مِن الأَسْر، أي: من أَسْر الحبس، والفُقَهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يقولُون: إنه يجُوز صرْفُ الزَّكاة في فِكاك الأَسِير، فهَذا صار فقيهًا من وجهٍ، وجاهلًا من وجْهٍ آخر، واجتهادُه هَذا اجتهادٌ في غَيْر محلِّه.

ومثل ذلِك أيضًا: إذا أنْقَذ إنسانٌ شخصًا من الغَرق، وكان علَيْه عتق رقبةٍ

كفَّارَةً عن قتْلٍ أو ظِهارٍ أو جِماعٍ في رمضان، فأفْتاه جاهلٌ بأنَّ إنقاذ صاحبِه من الغَرق عتقُ رقَبة، فهَذا الاجْتِهادُ غيرُ مقبولٍ؛ لأنَّه عن جهلٍ.

ومثال آخر: إذا قامَ الإِمَامُ إِلى خامسةٍ فنبَّهه المصلُّون بقولهم: «سبحان الله» فأبى وأصرَّ علَى أن يكْمِل الخامسة، فلمَّا سلَّم الْتَفت إِلى الجماعَة يُنْكر علَيْهم تصرُّفَهم وجهْلَهم، مدَّعيًا أن الفُقَهاء قالوا: إذا شرَع الإمامُ في القِراءَة حرُم الرُّجوعُ، فكَيْف يُلحُّون علَيْه أن يرْجع وقد شرَع في القِراءَة؟! والحَقيقَةُ أنَّه هو الجاهِل؛ لأنَّ الفُقَهاء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَقولُون: إذا شرَع في القِراءَةِ حرُم الرُّجوع فيما إذا ترَك التشهُّدَ الأوَّل، أمَّا إذا قامَ إِلى زائِدَةٍ فيرْجِع ولو كانَ قد ركَع.

والمُهِمُّ في ذَلك أنَّ مِثل هَذا المجْتَهد لا يُعْتبر اجتهادُه مطلقًا ولا يُقْبل، لكن المجْتَهد الَّذي فيه أهليَّةُ الاجْتِهاد، وعنده علمٌ وبصر في كلام أهْل العِلْم فالمؤلِّف يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَكُـلُّ مَـا يُطْلَـبُ فِيـهِ الجَـزْمُ ... فَمَنْـعُ (تَقْلِيـدٍ) بِـذَاكَ حَـتْمُ

يعني: يجِب أن يجتهد الإِنْسان فيما يطلب فيه الجزم، وعلى ذلِك فكل شيْءٍ يطلب فيه الجزم فلا تقلد فيه، بل يجِب أن تعْرِف الحكم من الكِتاب والسُّنَّة.

وعلى هَذا فالعوامُّ الَّذين يُؤْمِنون باللهِ ورَسوله واليَوْم الآخر ولا يعْرِفون الدَّليل لكن لما سَمِعوا العُلَماء يَقولُون بِهذَا آمنوا به، فعَلى كلام المؤلِّف يكون إِيمانُهم ليْسَ بصَحِيحٍ؛ لأنَّ الَّذي يُطْلب فيه الجزم لا بد أن يَكُون عن اجتهاد، ولا يصح أن يَكُون عن تقليدٍ، لكِن هَذا القَوْل ضعيفٌ جدًّا؛ ولهَذا قال:

وَقِيلَ: يَكْفِـي الجَـزْمُ إِجْمَاعًـا بِـمَا ... يُطْلَـبُ فِيـهِ عِنْـدَ بَعْـضِ الْعُلَـمَا

يعْني: قال بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: بل يصِحُّ التَّقليد فيما يُطلب فيه الجزم، وهذا القولُ هو الرَّاجح، وسيَأتي إنْ شاءَ اللهُ دليلُ هؤلاءِ ودليلُ هؤلاءِ ومُناقشةُ الأدلَّةِ.

فالمسَائِل العمليَّة؛ كالوضوء والصَّلاة والزَّكاة والصِّيام والحجِّ وغير ذلِك يجوزُ فِيهَا التَّقليد بالاتِّفاق، ولا يُمْكن أن يُلزمَ الإِنسان النَّاس بالاجْتِهاد في هذا؛ لأنَّ الاجْتِهاد في هَذا صعب، والعامَّة لا يُمْكن أن يقرؤوا كتب الفقه.

أمَّا مسَائِل العقيدَة الَّتي يجب علَى الإِنْسانِ فِيها الجزم فقد اختلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ هل يجوزُ فِيها التَّقْليد أو لا بُدَّ مِن الوُقوف علَى الدَّليل؟

ولا شكَّ أن الوُقوف علَى الدَّليل أَوْلى، حتَّى في المسَائِل العمَليَّة؛ لأنَّ الإِنْسان إذا بَنى عقيدتَه أو عمَلَه علَى الدَّليل اسْتَراح، وصارَ يعْلَم أنَّه يمْشِي في طريقٍ صَحِيحٍ، لكِن إذا لم يُمْكن الوُقوف علَى الدَّليل فَفي التَّقليد خِلافٌ بَيْن أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ فمِنْهم مَن قال: إنه يكْفِي، ومِنْهم مَن قال: إنه لا يَكْفي، ولكن الحَقيقَة أنَّه لا يُمْكن أن نقول: إنَّ جميعَ مَسائِل العقِيدَة يجب فِيهَا اليَقين؛ لأنَّ من مسَائِل العَقِيدَة ما اختلف فيه العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، وما كانَ مختلفًا فيه بين أهْل العِلْم فلَيْس يقينيًّا؛ لأنَّ اليقين لا يُمْكن نفيه أبدًا.

فمثلًا اختَلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في عَذاب القبر؛ هل هُو واقع علَى البدن أو علَى الرُّوح؟

واختلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أيضًا في الَّذي يُوزَن؛ هل هي الأَعْمال أو صحائِف الأَعْمال أو صاحِب العَمل؟

واختلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أيضًا في الجنَّة الَّتي أُسْكِنها آدم؛ هل هي جنة الخلد أمْ جنة في الدُّنيا؟

واختلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أيضًا في رؤية النَّبي ﷺ ربه؛ هل رآه بعَيْنه -يعْني في الحْيَاة- أمْ رآه بقَلْبه؟

واخْتلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في النَّار؛ هل هي مُؤبَّدة أم مُؤمَّدة؟

وكلُّ هَذِه المَسَائِل من العَقَائِد، والقولُ بأنَّ العَقِيدَة ليْس فِيهَا خلاف علَى الإِطْلاقِ غيْرُ صَحِيحٍ، فإِنَّه يُوجَد من مسَائِل العَقِيدَة ما يَعْمَلُ فيه الإِنْسان بالظنِّ.

فمثلًا في قوله تَعالى في الحَديث القدسي: «مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِارَعًا»[١]، لا يجزم الإِنْسانُ بأنَّ المُرَاد بالقُرْب القربُ الحسِّي، فإن الإِنْسان لا شكَّ أنَّه ينقدح في ذِهْنه أن المُرَاد بذلِك القُرْب المعنوي.

وقوله تعالى: «مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» هَذا أيضًا لا يجزم الإِنْسان بأن الله يمشي مشيًا حَقِيقيًّا هرْولة، فقد ينْقَدح في الذِّهن أن المُرَاد الإسراع في إثابته، وأنَّ الله تَعالى إِلى الإِثَابة أسرع من الإِنْسان إِلى العَمَل، ولهَذا اختلف عُلَماء أهل السُّنَّة في هَذِه المسْألَة، بل إنَّك إذا قلت بِهذَا أو هَذا فلست تتيقَّنه كما تتيقَّن نُزول الله عَزَّوَجَلَّ، الَّذي قال فيه الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّماءِ الدُّنْيَا»[٢]، فهَذا ليْس عِنْد الإِنْسان شكٌّ في أنه نُزولٌ حَقِيقيٌّ، وكما في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فلا يشُكُّ إنسانٌ أنَّه اسْتِواءٌ حَقِيقيٌّ.

والحاصِل: أنَّ مسَائِل العَقِيدة ليست كلُّها مما لا بُدَّ فيه من اليَقين؛ لأنَّ اليقين أو الظنَّ حسب تجاذُبِ الأدِلَّة، وتجاذُب الأدلَّة حسب فهم الإِنْسان وعلمه. فقد

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدُّعاء، باب فضل الذكر...، رقم (٢٦٨٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الدُّعاء في الصَّلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدُّعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٨٥٧).

يكون الدَّليلانِ مُتجاذِبَيْن عِند شخصٍ، ولكن عِند شخص آخر ليْس بيْنَهما تجاذب إطْلاقًا؛ لأَنَّه قد اتَّضح عنده أنَّ هَذا له وجهٌ وهذا له وجه، فمِثل هَذا الأخيرِ ليْسَ عنْدَه إشْكالٌ في المسْألَة بل عنْدَه يقين، وأمَّا الأول فيكُون عنده إشْكال، وإذا رجَّح أحَدَ الطرفين فإنما يرجحه بغلبة الظن.

ولهَذا لا يُمْكن أن نقول إنَّ جَميعَ مسَائِل العَقِيدَة مما يتعين فيه الجزم ومما لا خلاف فيه؛ لأنَّ الواقِع خلافُ ذلك، ففي مسَائِل العَقِيدَة ما فيه خلاف، وفي مسَائِل العَقِيدَة ما لا يستطيع الإِنْسانُ أن يجزم به، لكِن يترجَّح عنده.

إذَن فهَذِه الكَلِمَة الَّتي نسمعها بأنَّ مسَائِل العَقِيدَة لا خلاف فيها، ليست علَى إطْلاقِها؛ لأنَّ الواقِع يُخالِف ذلك.

كذَلِك مسْأَلَة العَقِيدَة بحَسب اعْتِقاد الإِنْسان، فلَيْس كل مسَائِل العَقِيدَة مما يجزم فيه الإِنْسان جزمًا لا احتمالَ فيه، فهُناك بعْضُ المسَائِل -أحاديث أو آيَات- قد يشُكُّ الإِنْسان فيها، كقَولِه تَعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢]، هَذه من مسائِل العَقِيدَة، وقَد اخْتَلف فِيهَا السَّلف؛ هل المُرَاد ساقُه عَزَّوَجَلَّ أو المُرَاد الشدة؟ وعلى هَذا فقس.

فقول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كُلُّ مَا يُطْلَبُ فِيهِ الجَزْم**» يريد بذلِك مسَائِل العَقِيدَة وغير العَقِيدَة، فكل شيْءٍ يطلب فيه الجزم (فمنعُ تقليدٍ بذاك حَتْم)، ومما يجب فيه الجزم أن نجْـزِم أن الصَّلـوات الخمس مفروضَة؛ ولهَـذا لـو أنكـر إنسان فرضيَّةَ الصَّلوات الخمس كَفَرَ، فيَجِب أن نجزم بأنَّها مفروضَة، وأن الزَّكاة مفروضَةٌ، وأنَّ الصِّيام مفروض، وأن الحجَّ مفروض وجوبًا. فهل نقول إنه لا يجوز أن يُقلِّد العَامِّي شخصًا في ذلِك وهُو لا يدْري؟

ذكر المؤلِّف هَذا فقال: «**فمنع تقليد بذاك حتم**» وعلل:

لِأَنَّــــهُ لَا يُكْتَفَــــى بِــــالظَّنِّ   لِذِي الحِجَى فِي قَـولِ أَهْـلِ الفَـنِّ

لأن التَّقليد ظنٌّ؛ ولهَذا تقولُ للمُقلِّد: هل تجزم بهذا؟ فيقُول لك: لا. بل يقولُه فلان. إذَنْ؛ فلَيْس عِنْده جزْمٌ، فالتَّقليد يُفيد الظنَّ، ولولا حُسن ظنِّ المقلِّد بالمقلَّد ما قلَّده.

وعلى هَذا فكلُّ شيء يُطْلب فيه الجَزْم فلا تُقلِّد فيه؛ لأنَّ هَذا يُنافِي المطلوب، وهو الجزْم، والتَّقليد يُفيد الظَّنَّ؛ فلا يجوز أن نقلِّد.

وقوله: «**وَقِيل يَكْفِي الجَزْمُ إِجْمَاعًا**» وهذا قولٌ ثانٍ في هَذِه المسْألة؛ وهو أنَّه يكْفي الجَزْم بما يُطلب فيه الجَزْم، ولو عن طَرِيق التَّقليد؛ فالإِيمان باللهِ ومَلائِكَته وكُتُبه ورسُلِه والْيَوم الآخِر هَذا مما يجِبُ فيه الجَزْم، ولكِن العامِّي لا يُدْرِك ذلِك بدَلِيلِه ومعَ ذَلك نُصحِّح إِيمانَه، ونقولُ: هو مُؤمِن، وإن كانَ لا يُدْرِك ذلِك بدَلِيلِه.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَقِيلَ يَكْفِي الجَزْمُ إِجْمَاعًا**» يعني: أنه إذا وجد الجزم حصل المَقْصود بالإِجْماع.

وقوله: «**بما يُطْلَب فيه**»، نائب فاعل (يطلب) يعودُ علَى الجزم، يعني يكفي الجزم بما يُطلب فيه الجزم بالإِجْماع، وقائِل هَذا بعضُ العُلَماء؛ ولهَذا قال: «**عند بعْض العِلْما**»، وهذا القَوْل هو الصَّحيح؛ والدَّليل علَى ذلِك أن الله أحال علَى سؤال أهْل العِلْم في مسأَلةٍ من مسَائِل الدِّين الَّتي يجب فِيهَا الجزم، فقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧]، وواضِحٌ أنَّنا نسألهم لنأْخُذ بقولهم، ومعلومٌ أنَّ الإِيمان بأن الرُسُل رجالٌ هُو من

العَقِيدة، ومع ذلِك أحالنَا اللهُ فِيه إِلى أهْل العِلْم.

وقالَ تَعالَى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس:٩٤]، وإِنَّما يسألُهم ليرْجِع إلَيْهم، وإذا كانَ هَذا الخِطاب للرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولم يشك، فنحن إذا شككْنا في شيء من أمور الدِّين فنرجع إِلى الَّذين يقرؤون الكِتَاب، أي: إِلى أهْل العِلْم لنأخذ بما يَقولُون. وهذا عام يشْمَل مسَائِل العَقِيدَة.

ثم إنَّنا لـو ألزمنا العاميَّ بترك التَّقليد والتزام الأخْذِ بالاجْتِهاد لألزمناه بِما لا يطيـق، وقـد قـال الله تعـالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴿٦١﴾ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [المُؤْمنون:٦١-٦٢].

فالصَّواب المجْزُوم به هُو القولُ الثَّاني؛ وهُو أنَّ ما يُطْلَب فيه الجزمُ يكتفى فيه بالجزم، سواءٌ عن طَرِيق الدَّليل أو عن طَرِيق التَّقليد.

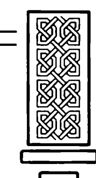
قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ الْبَشَرِ**» يعني الَّذين يجزمون بما يعْتَقدُون من العوامِّ الَّذين ليْس عنْدَهم علم؛ لأنَّهم عوام، قال: «**فمُسْلمون**» يعني فهُم مسلمون وإن كانوا لم يأْخُذوا ما يُطْلَب فيه الجزم عن طَرِيق الاجْتِهاد.

ثم قال: «**عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَرِ**» وكفى بأهْل الأثَر قُدوةً، فأهل الأثَر يرَوْن أنه يجوز التَّقليد فيما يُطْلَب فيه الجزم، والمَقْصودُ أن يحْصُل الجزم سواءٌ عن طَرِيق التَّقليد أو عن طَرِيق الاجْتِهاد، وإذا كانَ هَذا هو ما يراه أهل الأثر فهُو الَّذي نراه نحن وهو الصَّحيح.

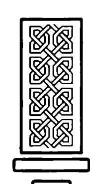
بقي في كلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِشْكال في قوله: «**فَمُسْلِمُونَ**» فهُو خبر لقولِه: «**فَالجَازِمُونَ**» ودخلت الفاءُ في الخبَرِ؛ لأنَّ (الجَازِمُونَ) فيه (ال) الموصولة، والموصولُ يُشْبِه الشَّرطَ في العُموم، فيَجُوز أن تدْخُل الفاء في الخَبَر إذا كانَ المبتدأ اسمًا موصولًا.

ومِنْه قول النَّحْويِّين في المثال: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، ودليلُ ذلِك في القُرْآن: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة:٢٧٤]، فهُنا جاءت الفَاءُ في خبرِ المبْتَدأ الموصولِ؛ لأنَّه يُشْبه الشَّرْط في العُموم.





البابُ الثَّاني: فِي الأفْعَال المخْلُوقَة



٥٨ وَسَائِرُ الأَشْيَاءِ غَيْرُ (الذَّاتِ) وغَيْرُمَا (الأَسْمَاءِ) وَ(الصِّفَاتِ)

٥٩ مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالقِدَمْ

الشرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الباب الثَّاني: في الأَفْعال المخْلُوقة**» والأَوْلى أن يقول: «الباب الثَّاني: في الأَشْياء المخْلُوقة»؛ ليَشْمل ذلِك الأعْيانَ والأَفْعال والأوْصاف، وذلِك لأنَّ قوله: «**في الأَفْعال المخْلُوقة**» تُوهِم بأن المرادَ بالأَفْعال أفعالُ الله فحَسْب، وأنَّ أفعالَ الله ليْسَت مخْلُوقةً، وإنما المخْلُوق هو المفْعُول، وأمَّا الفِعْل فهُو صِفَة لله، وصِفاتُ الله ليْسَت مخْلُوقَةً، ولم يذْكُر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أفعالَه سبحانه؛ لأنَّ أفعالَه من صِفاته، ولم يذْكُر الكَلام؛ لأنَّ كلامه سبحانه أيضًا من صِفاته.

فمثلًا: الآدمِيُّ عيْنٌ، وبطْشُه وأكْلُه وشُرْبه أفعالٌ، وأوْصافُه أوْصافٌ.

فالأشْياءُ المخْلُوقَة هِي كلُّ الأَشْياء، فكلُّ ما عَدا الخالِق هو مخْلُوقٌ؛ منَ الأعْيانِ والصِّفات والزَّمان والمكَان وغير ذلك، قالَ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فالرَّبُّ غيرُ مخْلُوقٍ والعالم مخْلوقٌ.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وسائر الأَشْياء غير الذَّات**» (سائر) هنا بمَعْنى جميع، ولا يصِحُّ أن تكون بمَعْنى باقٍ، و(سائر) اسمُ فاعِلٍ مأْخوذٌ من السُّور وهو الجَدار المحيط بالبيْت، وهِي عَلى هَذا الوَجْه بمَعْنى (الجَمِيع)، أو سائر من السُّؤْر، وهو بقية الشَّراب،

وهِي علَى هَذا بمَعْنى (باقٍ)، ومن ذلِك قول عائِشَة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا لما ذكرت أن الرَّسول ﷺ في الغُسْل يفِيضُ علَى رأْسِه ثَلاثَ مرَّات، قالت: «ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»[1]، فسائر هنا بمَعْنى باقٍ.

«وغيرما الأَسْماء والصِّفات» «ما» زائدة من أجل الوَزْن، «الأَسْماء» أي أسماء الله تعالى، «والصِّفات» يعني صِفات الله تعالى، «مَخْلُوقَةٌ» هَذا خبرُ المبتدأ وهو قولُه: «سائر»، «لربِّنا» أي: لله تعالى، «من العَدَم» يعني بعد أن كانت عدمًا.

قولُه: «وضلَّ مَن أثنَى عليها بالقِدَم» (ضلَّ) يعني: تاهَ وضاعَ عنِ الطريقِ المستقيمِ «مَن أثنى عليها بالقِدَم» أي: مَن وَصَفها بالقِدم.

وقـولُه: «وسائر الأشياء» أي: جميـع الأشياء مِنَ الموجوداتِ غير ذاتِ الله وأسمائِه وصفاتِه، ولـم يَذكُر المؤلفُ رَحِمَهُٱللَّهُ أفعالَه سبحانَه؛ لأنَّ أفعالَهُ مِن صفاتِه، ولم يذكُرِ الكلامَ؛ لأنَّ كلامَه سبحانَه أيضًا مِن صفاتِه.

إذن: فذاتُ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ وأسماؤه وصِفاتُه غيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وما عدا ذلِك فهُو مَخْلُوقٌ، فالآدمي مَخْلُوقٌ بعد أن لم يكن، والرُّوح مَخْلُوقَة بعد أن لم تكن، والسَّماء مَخْلُوقَةٌ بعد أن لم تكن، والأَرْض مَخْلُوقَةٌ بعد أن لم تكن، وكلُّ شيءٍ مَخْلُوق من العَدَم بعد أن لم يكن.

وهَذِه المسْأَلَة ضلَّ فِيهَا مَن ضلَّ مِن النَّاس، وزعموا أن المخْلُوقات قديمةُ النَّوعِ، وأن المادة أزليَّة، كما أنَّها أبدِيَّة؛ ولهَذا يَقُولون: إن المادَّة لا تفْنَى ولا تُسْتَحدَث من العدَم؛ فليْسَت معدومَةً مِن قبْل، ولا تفْنَى من بعد.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب تخليل الشعر، رقم (٢٧٣)، ومسلم: كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة، رقم (٣١٧).

وكلُّ هَذا ضلالٌ؛ لأَنَّك إذا قلت بِقِدَم الأَشْياء وأنَّها لم تكن حادِثَةً؛ أشركت باللهِ، وجعلْتَ له شريكًا في القِدَم، وهذا شِرْكٌ.

ولكن هل الله عَزَّوَجَلَّ أَتى علَيْه وقتٌ لم يكُنْ يفعل شيئًا؟

قال بعْض العُلَماء: نعم، أتى علَيْه وقتٌ لم يَكُن يفْعَل شيئًا، ثم حدث الفعل؛ لأَنَّك إن لم تقل بذَلك لَزِم أن تجعل المفعولَ قديمًا، فإنَّك إذا أثبَتَّ لله فعلًا -فلا فِعْل إلا بمفعول- وحينئذٍ يلْزَمك أن تقول بقِدم المفعولات، فتَقع في الضَّلال.

ولهَذا اخْتَلف النَّاس في هَذِه المسألَة، فمنع قوْمٌ التَّسلسلَ في الماضي، كما منَعُوه في المسْتَقبل، وقالوا: إن اللهَ تَعالى في الأوَّل لم يَكُن يفْعَل، وفي النِّهاية أيضًا لا يفعل، وبَنَوْا علَى ذلِك أن الجنَّة تفْنَى، والنَّار تَفنى، أي ينْعَدِمان بالكليَّة، بل ولا يبقى شيء أبدًا؛ لا سماءٌ ولا أرضٌ، ولا نُجومٌ، ولا شَمسٌ، ولا قمرٌ، ولا يبقى إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا مذْهَب الجهميَّة، حيث قالوا: بأنَّ الأَشْياءَ لا تَدُوم، فكما أن لها ابْتِداءً فلها انتهاء.

وقال بعضٌ منهم: بل تَفْنى الحَركاتُ دُون الذَّوات، فحَركاتُ الحيِّ تَفْنى دون ذاتِه، فيَبْقى النَّاس كأنَّهم أصْنامٌ، وهذا مذهبُ العَلَّاف، وهُو من المُعتزلَة، وقد سَخِر به ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في النُّونيَّة[1]، فقال: علَى زعْمِه: إن الإِنْسان من أهلِ الجنَّة إذا رَفع إِلى فَمِه فاكِهةً وجاء وقْتُ الفَناء جمَد علَى ما هو علَيْه، وبَقيت الفاكِهَة بيَده لم تَصِل إِلى فَمِه إِلى أَبد الآبِدينَ، وإذا كانَ علَى أَهْلِه من الحُور العِين أو من نِساء الدُّنيا وأتى وقْتُ فَناء الحَركات بَقِي علَى ما هو علَيْه إِلى أَبَد الآبِدينَ. وهذا كلامٌ غيْرُ معْقُولٍ، بل إنه ضلالٌ والعياذ باللهِ، وغالبًا ما يكون من لا يبني علَى علم من الشَّرع ضُحْكَة.

---

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٨٢).

وقال قوم بعكسِ القَوْل السَّابق حيث قالوا بالتَّسلسل في الابْتِداء والانْتِهاء، وأنَّ الخلق قديمٌ كما أنَّه لا نِهايَة له، فطَردوا المسألَة مِن الوجْهَين، فقالوا: إذا كُنَّا نقول بإمكان تسَلْسُل الحوادث في المستَقْبل، وأن الجنَّة والنَّار باقية إلى أبد الآبدين، فكذَلِك في الماضي.

وقال آخَرُون -وزَعموا أنَّهم أهل السُّنَّة- بأنَّ التَّسلسل في المستقبل واجِبٌ وفي الماضي مُستَحيل، ومعْنَى ذلِك أنَّه في الزَّمن الآتي لا تَفْنى الجنَّة، ولا تفنى النَّار ولا يَفْنى ما فيهما، وأمَّا في الماضي فالتَّسلْسُل مستَحِيلٌ؛ لأنَّه يلزم منه أن تكون الحوادِثُ قديمةً كقِدم الله، وهذا شرْكٌ.

وهُناك قولٌ رابع: وهو أن التَّسلسل في المسْتَقبل ممكِنٌ في الذَّوات نفسها، وفي ذواتٍ أخْرَى تستجد فيما بعد، وأمَّا التَّسلسُل في الماضي ففي الذَّوات مُستَحيلٌ، ومعْنَى ذلِك أن قوْلَنا: إن هَذِه الذَّات لم تزل ولا تزالُ موجودَةً هَذا مُستَحيلٌ؛ لأنَّه ليْس هُناكَ شيءٌ من المخْلُوقات يوصف بالقِدم كقِدم الله.

لكِن ليكن معلومًا أنَّ الله لم يزل ولا يزال خلّاقًا، وأن هُناكَ مخْلُوقات غير السَّماء والأَرْض؛ لأنَّ المصلِّي يقول: «**مِلْءَ السَّماوَاتِ، وَمِلْءَ الْأَرْضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ**»[1]، فهُناك مخْلُوقاتٌ قبْلَ السَّماوات وقبل العَرْش لا نَعْرف ما هي؛ لأنَّ الله لم يَزل ولا يزال فعَّالًا، ولا يلْزَم من هَذا أن قدم المفعول كقِدَم الفاعل؛ لأنَّه باتفاق العُقَلاء أن المفعولَ مسبوق بالفاعل؛ لأنَّ المفعولَ نَتيجةُ فعل الفاعل، وفِعْل الفاعل وصفٌ له، ولا بد أن يَكُون الموصوف سابقًا علَى الصِّفة، ثم المفعول بَعْدَ الصِّفة.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصَّلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم (٤٧٦).

يعني لما كانَ عِنْدنا مفْعولٌ وفِعلٌ وفاعِلٌ، فالمفْعولُ لا شكَّ أنه متأخِّر عن فِعل الفاعِل، وفِعلُ الفاعِل متأخِّرٌ عن الفاعِل، وعَلى ذَلك فلا يلْزَم من قولنا بِقِدَم الحوادِث أن تكُونَ قديمةً كقِدَم الله، وأن تكونَ شرِيكةً لله في الوُجُود.

وهذا هو الحقُّ الَّذي ذهَب إلَيْه شيخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ(١)، وقد شنَّع علَيْه خُصومُه تشنيعًا عَظِيمًا، وقالوا: هَذا قولُ الفَلاسِفَة، وهذا قولٌ باطِل، ولكِنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ تخلَّص منْهُم بأنَّه لا يلْزَم من قِدَم المفْعول أن يَكُون مساويًا للفَاعِل؛ لأنَّه بضَرورَة العَقْل أن المفعولَ لا بُدَّ أن يَكُون مسبوقًا بفِعْلٍ، والفِعْل لا بد أن يَكُون مسبوقًا بفاعِل، وهذا هو الحقُّ.

وقول المؤلف: «**وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالْقِدَم**» إن أرادَ مَن أثْنَى علَيْها بالعين؛ فهَذا صَحِيحٌ؛ لأنَّ ما مِن شيْءٍ من المخْلُوقات يكونُ قديمًا ليْس له أوَّلٌ أبدًا.

وخُلاصَة القَوْل في ذَلك أنَّه ليس في الوُجودِ إلا خالِقٌ ومخْلُوقٌ، وأنَّ الخالِق جَلَّ وَعَلَا لم يزَلْ ولا يزالُ موجودًا، وأمَّا المخْلُوق فالأَزل في حَقِّه ممتَنِعٌ، فلَيْس هُناكَ شيْءٌ من المخْلُوقات يكون أزليًّا أبدًا، بل ما من مخْلُوقٍ إلا وهو حادِثٌ بعد أن لم يَكُنْ؛ فالسَّماوات والأَرْض والجِبالُ والشَّجر والدَّوابُّ والعَرْش والكُرْسِيُّ والقَلم وغَيْرُ ذَلك كلِّه مخْلُوقٌ مِن العَدم، ولم يَقُل أحَدٌ بقِدَمِه إلا الفَلاسفةُ.

فالفلاسِفَة هم الَّذين قالوا بقِدَم العالم، وأنَّ العالم لم يَزَلْ ولا يَزُول؛ ولهَذا يَقولُون: إنَّ المادَّة لا تفْنَى كما أنَّها ليست حادِثَةً، وهذا لا شكَّ أنه شرك مخرِجٌ عن المِلَّة، ومن ادَّعى أن مع الله شريكًا في الوُجُود فهُو مُشْرِك.

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٤).

وهَذه المخْلُوقات منهَا شيْءٌ أبديٌّ خلقه الله للبَقاء، ومنْها شيءٌ أمَدِيٌّ يعني له مُدَّة ثم ينْتَهي، فمن الأَشْياء الأبدِيَّة الرُّوح، فإن الله خلق الروح للأَبَد، ولا يُقال: إن الحيَوان يمُوت فتُفْقَد رُوحه؛ لأنَّ موْتَ الحيَوانِ ليْس فقدًا لرُوحِه، بل مُفارقَة الرُّوح للبدن.

اللَّهم إلا رُوح مَن لم يخلق للأبَدِ فهَذِه قد تفنى، وليس عندي في ذلِك أثَارَةٌ مِن علم، لكن هَذا هو الظَّاهر، فأرْوَاح الحيَوان سَوف تعاد في أجسادِها يوم القِيامَة، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير:٥]، ولكن يأْمُرها الله عَزَّوَجَلَّ بعْد أن يقْضِي بينها بعدْلِه أن تكون تُرابًا فتكون تُرابًا، وظاهِرُ هَذا أنها تفْنَى الأرْواح والأجْسَاد؛ لأنَّ بَقاء الأرْواح بعد هَذا الفَصْل والحكم لا فائِدَة منه فيما يظْهَر لنا.

إِذن فالَّذي خُلق للبقاء من الأرْواح هُو أرواح المكلَّفين؛ يَعْني بني آدم والجن، وكَذلِك الحُور والولدان الَّذين في الجَنَّة، فهؤُلاء خُلقوا للبقاء فلا يموتون.

إِذن فمِن جِهَةِ الأزَليَّة ليس هُناك مخْلُوقٌ يكون أزليًّا أبدًا، ومِن جِهَة الأبديَّة فَفِيه تفْصيل، مِنه ما خُلق علَى أنَّه أبدِيٌّ، ومنه ما خُلِق علَى أنَّه أمدي يفنى ويزول.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦٠ وَرَبُّنَـــا يَخْلُـــقُ بِاخْتِيَـــارِ مِـنْ غَـيرِ حَاجَـةٍ وَلَا اضْـطِرَارِ

٦١ لَكِنَّـهُ لَـم يَخْلُـقِ الخَلْـقَ سُـدَى كَمَا أَتَى فِي الـنَّصِّ، فَـاتْبَعِ الهُـدَى

الشـــرح

يُشِير المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**وربنا يخلق باختيار**» إلى أن أفعال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اختياريَّة، كما قال الله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبْراهِيم:٢٧]، وقال: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾ [الشورى:٢٩]، يعْنِي إذا شاء جمْعَهم فهُو قديرٌ علَيْه لا يعْجَز عنه، وليست المَشيئَةُ هُنا تابعةً للقُدْرة، بمَعْنى أَنَّه قدِيرٌ إذا شاء، بل هو يَجْمَع إذا شاء الجمعَ، فإنَّه لا يستعصي علَيْه بل هو قادِرٌ علَيْه.

واللهُ تَعالى يفعل باختيارٍ تامٍّ وإِرادة تامة، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، وليس يفعل لذاتِه بدون اختيار كما زعمَه بعْض أهْل البِدَع، ولا هُو مُجْبَر علَى الفِعْل، بل فِعْله تابع لمشيئته؛ إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، ولو قلنا: إنَّ فعلَه ذاتي لزم أن يفعل الشَّيء كرهًا عليه، وهذا شيء مُستَحيل، بل هُو يفْعَل ما يشاء من إيجادٍ أو إِعدامٍ، ومن إيجاد علَى سبيل البقاء، أو إيجاد على سبيل الزوال، فهُو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يفعل ما يشاء باختياره.

وقوله: «**مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا اضطِرَارٍ**» يعني أنه لا يَحْتَاج للفعل ولا يضطر إليه، والفرق بين الحاجَةِ والضَّرورة أن الضَّرورة ما يحصل الضَّرَرُ بفقدها ولا يُمْكن أن يستغنى عنها، والحاجَة ما يفْقِد الكمال بفقْدِها لكن يمكن أن يستغنى عنها، إذَن فالحاجَة كماليَّة والضَّرورة ضَروريَّة.

فمثلًا الكُتب الَّتي نَقرَؤُها في المقرَّرات ضروريَّةٌ وليست كماليَّةً؛ لأنَّه لولا وُجود الكتب لصار علَيْنا ضرر، والكتب الَّتي للمراجعة وزيادة العِلْم حاجيَّة؛ لأنَّه يفوت بفقْدِها الكمال، ولا يحصل بفَقْدِها الضرر، وعلى هَذا فاللهُ عَزَّوَجَلَّ ليس محتاجًا إلى الخَلْق، بمَعْنى أنَّه لو لم يُوجَد هَذا الخلق لفات كمالُه، وليس هُناكَ ضَرورة إلى وجودهم من باب أولى.

وأفعالُ الله الَّتي يفعلها لا يفعلها لحاجته إلَيْها ولا لِضرُورَتِه إلَيْها، ونحن نفْعَل الأَفْعال لحاجَتِنا إلَيْها، فنتكسَّب لنزداد من المال وهَذِه حاجَة، ونتكَسَّب لننقذ أنفسنا من الهلاك وهَذه ضَرورة.

لكن الله عَزَّوَجَلَّ يفْعَل بلا حاجَةٍ ولا اضطِرَار، لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر:١٥]، فهُو غنيٌّ عن كل أحد، حميد علَى كل فعل وعلى كل صِفَة، فلا يَفْعَل لحاجَةٍ ولا يفعل لضَرورة.

فإنْ قال قائِلٌ: هل تنفُون حِكْمة الله في أفعاله؟

فالجَوابُ: لَا، لكِنَّ الحِكْمة لا تعود لنفْسِه، بل تعود لغيرِه؛ ولهَذا قال المؤلِّف نافيًا لهذه الشُّبْهة:

لَكِنَّـهُ لَـم يَخْلُـقِ الخَلْـقَ سُـدَى … كَمَا أَتَى فِي الـنَّصِّ، فَـاتْبَعِ الهُـدَى

يعْنِي لما قال -قَبْل هذا- أنَّه يفعل بلا حَاجَة ولا اضطِرَار، كأن قائِلًا يقول: إذَن خلْقُ الخلقِ عبَثٌ؛ لأنَّه ما دام ليْس هُناكَ حاجَةٌ ولا اضطِرَار فإنَّه يكون عبثًا، فنفى المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هَذا الوَهْم، فقال: «**لَم يَخْلُقِ الْخَلْقَ سُدًى**»، ودليل أنه لم يخلق الخلق سدًى أثري ونظري:

أما الأثري: فقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القِيامَة:٣٦]، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المُؤْمنون:١١٥]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأَنبياء:١٦]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [صٓ:٢٧]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر:٨٥].

والآيَاتُ في أَنَّه سبحانه لم يخلق الخلق إلا لحكْمَةٍ كَثيرَةٌ، لكن هَذِه الحِكْمة لَيْس لأَنَّه مُحْتاج لها هو أو مُضطَر إلَيْها، بل يحتاجُ إلَيْها الخلق، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يفْعَل الفِعْل لحاجَة الخلق إليه، لا لحاجته هو إلى الفِعْل، فهُو كامل علَى كُلّ حَال، لكن الخلْق هُم الَّذين يحتاجون إلى ما يكون به كمالهم ودفْعُ ضرورتهم، ولذَلك لا ينتفع بأفعالِ الله إلا الخلقُ، فهم يستدلون بها علَى آيَاتِه، وعلى فضله، وعلى عدْلِه، وعلى عقابه وانْتِقامه، وغير ذلك.

فالحاجَةُ إذن للخلْق وليست للخالِق، أمَّا الخالِق عَزَّوَجَلَّ فإنَّه يفعل بلا حاجَةٍ ولا اضطِرار.

أما الدَّليل النَّظري: -على أن الله يخلق لغير حاجَة ولا اضطِرَار- أن العَقْل يدل علَى كمال الخالِق، والكامل لا يحْتَاج إلى مُكَمِّل.

وقوله: «**كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ**» النص: هو الكِتاب والسُّنَّة، «**فَاتْبَعِ الهُدَى**» يعني ولا تتبع الهوى، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [صٓ:٢٦].

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦٢ أَفْعَالُنَــــا مَخْلُوقَــــةٌ للهِ لكنَّهــا كَسْــبٌ لَنَــا يَــا لَاهِــي

الشـــرح

قوله: «أفعالنَا مَخْلُوقَة لله»، أفعالنَا: يعني ما نفعله من طَاعَة أو معصيَةٍ، سواء كانتْ باليَد أو الرِّجل أو العين أو الأنف أو الأُذن كلُّها مخْلُوقَة لله، وذلِك من وُجُوه:

الوَجْه الأول: أن أفعالَنا من صِفاتنا، ونحن مخْلُوقون لله، وخالِق الأَصْل خالِقٌ للصفة، فإذا كانَ الإِنْسان مخْلُوقًا لله فإن صِفاتِه أيضًا مخْلُوقَةٌ لله، فأفعالنا صِفاتٌ لنا، وخالِقُ الذَّات خالِق للْصِفة؛ ولهَذا صح أن نقول: إن أفعالَنا مخْلُوقَة للهِ، وهذا وجْهٌ.

الوَجْه الثَّاني: أنَّ فِعل الإِنْسانِ ناتِجٌ عن أمرَيْن: عن إِرادة، وقدرة.

أما القُدرة: فالله تَعالى هو الَّذي خَلقها، ولا إِشْكال في ذلك، ولو شاء الله عَزَّوَجَلَّ لسَلَبَ الإِنْسانَ القُدْرة، وصار عاجزًا عن الفعل.

وأمَا الإِرادة: فكذَلِك الله هو الَّذي خلقها؛ لأَنَّه هو الَّذي يُودِع في القَلْب هَذِه الإِرادة، وما أكْثَر ما يريد الإِنْسان شيئًا وفي آخر لحظة يتَّجِه إِلى غيره، فأحْيانًا تمشي علَى أنَّك ذاهِبٌ إِلى صديق لك لِتزُوره، وفي أثْناء الطَّريق ترجع وتترك الزيارة، وتقول: أذْهب له غدًا، أو بعْدَ غد، وقَد سُئِل أعرابي: بم عرفت ربك؟ قال: بنَقْضِ العَزائِم وصَرْفِ الهِمَم، وهذا الجوابُ مِن الأعرابي علَى فِطْرَتِه، ونقض العزائم: يعني أن الإِنْسان يعزم علَى الشيْء عزمًا أكيدًا، لا يُداخِله فيه أدنى إِشْكالٍ، ثم يتراجَعُ بدُون أيِّ سبب، وكذَلِك صرف الهِمَم، فقد يَهِمُّ الإِنْسان بالشَّيء ويبدأ بالفِعْل والمباشرة له ثم ينصرف.

ولهَذا قال الأَعرابيُّ أَنَّه بذَلك عرف الله؛ لأنَّ نقْض العَزائمِ وصرْفَ الهِمَم ليْس له سببٌ معلوم يُضَاف إليه، إذَن فلا بُدَّ أن يَكُون السَّبَب إلهيًّا.

إِذن فأفعالُنا مخْلُوقَة للهِ؛ ودليل ذلِك أمران:

الأَمر الأول: أن أفعالَنا صِفاتٌ لنا، وخالِق الذَّات خالِق للصِفات.

الأَمر الثاني: أن أفعالَنا ناتِجَةٌ عن إِرادة جازمة وعن قدرة، والَّذي خلق الإرادَة وخلق القُدرة فينا هو الله عَزَّوَجَلَّ، وخالِق السَّبب التَّام -وهو الإِرادة والقُدرة- خالِق للمُسَبَّب، وهُو الفعل النَّاتج عن الإِرادة والقُدرة.

الوَجْه الثَّالث: أنَّ الله خالِق كل شَيْء، كما قالَ تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، وهذا العُموم يشْمَل أفعال العباد؛ لأنَّ أفعال العباد من الشَّيء.

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لكنَّها كَسْبٌ لَنَا يَا لَاهِي**» هَذا الاستدراك معْنَاه: أن أفعال العباد مخْلُوقَة لله، لكنَّها ليست كسبًا له، بل هي كسب للعباد. وكسب لنا؛ أي: أن ثوابها وعقابها لنا، كما قالَ تَعالَى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:٤٦].

فالأَفْعالُ مخْلُوقَة لله، لكنَّها بالنِّسبة للثَّواب والعِقاب كسب لنا، قالَ تَعالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وإذا كانَتْ كَسبًا لنا فإنَّها تُضاف إلَيْنا حَقِيقَةً مباشَرة وكَسْبًا، وتُضاف إِلى الله خلقًا وتقديرًا، فلمَّا انفكَّت الجِهَة أمكن الاجْتِماع، وإلَّا فقد يقولُ قائِلٌ: أليس من التَّناقض أن نُضِيف أفعال العِبَاد إِلى الله وإِلَى أنْفُسِهم؟ فإِنَّنا إِنْ أضفناها إِلى الله لزم ألا نُضِيفها إِلى العباد، وإن أضَفْناها إِلى المخْلُوقين لزم ألا نضيفها إِلى الله.

وقَد ذهب إِلى هذين الاحتمالين طائفتان:

فالجبريَّة قالوا: نُضيفُها إِلى الله، وإذا أضَفْناها إِلى الله لا يُمْكن أن نضيفها إِلى العباد.

والمُعتزلَة القدريَّة قالوا: نضيفها إِلى العِباد وإذا أضفْنَاها إِلى العبادِ لا يُمْكن أن نُضِيفها إِلى الله؛ ولهَذا جَعلوا فِعْل العَبْد منفصلًا عن الله عَزَّوَجَلَّ، لا يشاؤُه ولا يخْلقه، والجَبْرية بالعَكْس جعلوا فِعل العَبْد منفصلًا عن العَبْد فهُو مجبورٌ عليه.

ووَجْه الشُّبهة عندهم أنَّهم يَقولُون: لا يُمْكن أن نُضِيف فعلًا واحِدًا إِلى فاعِلَيْن، فلا يُمْكن أن نُضيف الفِعلَ إِلى الله وإِلَى الإِنْسان، لأنَّه فِعلٌ واحِد لا يصْدُر من فاعِلَيْن.

والجواب عن تلك الشُّبْهة أن نقول: إن إضافَة الفِعْل هنا مختلفة؛ ففِعْلُنا مضافٌ إِلى الله تقديرًا وخلقًا، ومضاف إلينا فعلًا وكسبًا.

فنَحْن الَّذين باشرنا الفعل، فإذا صلَّيْنا فلَيْس الله هُو المصلِّي، وإذا صُمنا فلَيْس الله هو الصَّائم، وإذا تصدَّقنا فلَيْس الله هو المتصدِّق، بل الصَّائم والمصلِّي والمتصدِّق نحن، فنَحْن المباشرون، ونحْن الَّذين لنا ثمَرَةُ هَذا العمل من ثواب أو عقاب، أمَّا الله فإنَّه عَزَّوَجَلَّ مقدِّر وخالِق فقط، فلمَّا انفكَّت الجهة صحَّت النِّسبة إِلى الله وإِلَى الإِنْسان.

فإذا قال قائِل: ما الدَّليل علَى أن أفعالنا مخْلُوقَة لله؟

قلنا: الأدِلَّة في هَذا كَثيرَة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ

شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم ﴾ يدلُّ علَى أن اقْتتالهم بمَشيئَة الله، ثم قالَ تَعالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾، إذَن ففِعْلُهم منسوبٌ إلى الله خلقًا كما أنه منسوب إلى الله تَعالى إرادةً وتقديرًا.

وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢]، فأضافَ فِعْلَهم إلى الله، وأنه واقع بمشيئَتِه، وأمَّا إضافته إلى العبْد فهُو كثيرٌ جدًّا، كما قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة:٢٧٧]، فقولُه: آمنوا، وعملوا الصَّالحات، وأقاموا الصَّلاة، وآتوا الزَّكاة، أضافَ الفِعْل في ذلِك كلِّه إلَيْهم.

وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [النحل:١١١]، فأضافَ اللهُ تَعالى الأفْعالَ والكسْب إلى الفاعِل المكتَسِب، وجَعَل ذلِك بمشيئَتِه وتقْديرِه في قولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم ﴾، وفي قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾، وغيرِ ذلِك من الآيات.

فصَحَّ الآن أن أفعالَنا منسوبَةٌ إلى الله خلقًا وتقديرًا، وإلينا فعلًا وكسبًا؛ ولهَذا قال: «**لكنَّها كسْبٌ لَنا يَا لاهِي**» أي: يا غافل، كأنَّه يُشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه يجب التفطُّن هنا والتنبُّه؛ لئلَّا نقع في فخ المعْتَزِلة أو فخ الجبريَّة؛ لأنَّ المسْألَة خطيرة.

ولما قِيل للجَبْريَّة: إذا كانَ الله تَعالى يُجْبِر العَبْد والفعلُ فعل الله، فكَيْف يثاب العَبْد ويعاقَب؟ فقالوا: إنَّ الله يفْعَل ما يشاء؛ قد يثيب من لا يستحق الثَّواب، ويُعاقِب من لا يستحق العِقَاب، فقيل لهم: لو عاقب من لا يستَحِقُّ العِقَاب لكان هَذا ظلمًا، قالوا: ليْس هَذا بظلمٍ، إنما الظُّلم: تصرُّف الغَيْر في غير ملكه، وإذا تصرَّف

الله في مُلكِه فلَيْس بظُلْم؛ لو عاقب إنسانًا يُصلي ليلًا ونهارًا، ويقوم اللَّيل، ويصوم النَّهار، ويتصدَّق بالمال، فعاقَبه حتَّى خلَّده في نارِ جهنَّم، قالوا: إن هَذا ليْس بظُلْم؛ لأنَّ الظُّلم أن يتصرَّف المتصرِّف في غير مُلْكِه، والكل ملك الله، فلا يُسأَل عما يفعل وهم يُسألون.

والحَقيقَة أنَّ هَذا ظُلم بنَصِّ القُرْآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [قٓ:٢٨-٢٩]، إذْ كيفَ يجوزُ أنْ يأمر الله شخصًا أن يفعل ثم بعدما يفعل يعاقبه؟ وهذا لو جرى من مخْلُوقٍ مع مخْلُوقٍ لعُدَّ ذلِك ظلمًا، فكَيْف إذا كانَ مع الخالِق عَزَّوَجَلَّ الَّذي هو أرْحم الرَّاحمين وأعْدَل الحاكمين؟ إذَن هَذا ظلْمٌ.

والمعْتَزِلة أقْرَب من الجَبرِيَّة من وجهٍ من جِهَة المعْقُول، حيث قالوا: إن الإِنْسانَ يفْعَل ما يشاء؛ يَرُوح ويَغْدو، ويَجْلس ويَقُوم، ولا يشْعُر أن أحدًا يجبره، والجزاءُ علَى عَملِه مطابق تمامًا، وهُم مِن هَذِه النَّاحية أقْرَب من الجَبرِيَّة، لكن الجبريَّة مِن ناحِيَةِ تقْدير الله أقرب من هؤُلاء.

أمَّا أهل السُّنَّة -والحمد لله- فقد أخَذُوا بِهذَا وهذا، وقالوا: هي تضاف إِلى الله خلقًا وتقديرًا، وإِلَيْنا مباشرةً وكسبًا.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦٣ وَكُــلُّ مَــا يَفْعَلُــهُ العِبَــادُ مِــنْ طَاعــةٍ أو ضِــدِّهَا مُــرَادُ

٦٤ لِرَبِّنَــا مِــنْ غَــيْرِ مَــا اضْطِرَارِ مِنْــهُ لَنَــا فَــافْهَمْ ولَا تُمَــارِ

الشــرح

قوله: «**وَكُلُّ مَا يَفْعَلُه العِبَادُ**» وفي بعْض النسخ جاءت (كل) مُتَّصلة بـ(ما)، فرُسِمَت (كلما)، وهذا غلَطٌ، لأنَّ (كلما) أداة شرطٍ تُفِيد التَّكرارَ، وأمَّا «**كلُّ ما**» فـ(كل) مُضافَةٌ إِلى اسْمٍ موْصُولٍ، فالصَّواب ألَّا تُكْتب متَّصلة، وأن تُكْتب (كل) و(مَا) مُنفصِلتَيْنِ، والتَّقْدير: وكُلُّ الذَّي يفعلُه العِباد.

ومعنى ذَلك أن كلَّ مَا يفعله العِباد مِن الطَّاعة وضِدِّها فهُو مُرادٌ لله، أي واقِعٌ بإرادَتِه الكَوْنيَّة، ثُمَّ إنْ كانَ طاعَةً فهُو واقِعٌ بإرادَتِه الكَوْنيَّة والشَّرعيَّة، وإن كانَ غيرَ طاعَةٍ فهُو واقِعٌ بالإِرادة الكَوْنيَّة دُون الشَّرعيَّة، فكلُّ ما يفعله العباد فهُو مُراد لله، ودَلِيل ذلِك السَّمع والعَقْل.

أمَّا السَّمع: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة:٢٥٣]، فدَلَّ هَذا علَى أن قِتالَهم كانَ بمشيئة الله، وبإرادَتِه أيضًا.

وأمَّا العَقْل: فإِنَّنا نقول: إنَّ فِعْلَ العَبْد فِعلٌ لمخْلُوقٍ وهَذا الفِعْل نفسُه مخْلوقٌ، فإِذا كانَ مَخْلُوقًا فإنَّه يكون خُلِق بإرادَةِ الله، فما دام مَخْلُوقًا فإنَّ الله لا يُجْبِرُه أحدٌ علَى شيْءٍ، فلا يكون هَذا الفِعْلُ إلا بإِرادة اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهذا دليلٌ عقْلِيٌّ.

وقد اخْتلف النَّاس في هَذه المسْأَلَة:

فالجبريَّة قالوا: بإرادَة الله المجْبِرة؛ الَّتي تُجْبِر الإِنْسان علَى أن يفعل.

والقدرية قالوا: ليْس بإِرادة الله إِطْلاقًا، والإِنْسان مستقِل بعمله.

وأهل السُّنَّة؛ قالـوا: إنـه بإِرادة الله غير المجْبِرة؛ لأنَّ الإِنْسان يفعل الفعل باختيارِه وليس مجبَرًا عليه، ولا فرْق في هَذا بيْن الطَّاعة والمعصِيَة، فالطَّاعة الَّتي تقع من العَبْد بإِرادة الله، والمعْصِية الَّتي تقع من العَبْد بإِرادة الله؛ لأنَّ اقتتال الكُفَّار والمُؤمِنين -الَّذي سبق أن بيَّنَّا أنه بمُقْتَضى الآيَة الكَريمَة واقع بإِرادة الله- فيه شيء حلالٌ بل واجِبٌ، وفيه شيْءٌ حرام؛ فقِتال المُؤمِنين للكفار واجِبٌ، وقتال الكُفَّار للمُؤمِنين حرامٌ، ومَع ذلِك أخْبَرَ الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ ذلِك وقع بمشيئَتِه، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة:٢٥٣]، إذن فالله مُريد للمعصِيَة كما أنه مرِيدٌ للطَّاعة.

فإن قال قائِل: كيف يكونُ اللهُ مريدًا للمعْصِيَة؟ أليست المعْصِية شرًّا؟!

فالجَوابُ: بلى هي شرٌّ، لكن الله تَعالى قد يُريد هَذا الشر لمصلحة عَظِيمَةٍ، وبكونِه لمصلحة ينْتَفي عنه أن يَكُون شرًّا محضًا، فالشَّرُّ المحْضُ ليْس إِلى الله، ولا يُمْكن أن يريدَه الله، لكن هَذِه المعصيَة هي بنفْسِها شرٌّ، لكِن بما تؤدِّي إلَيْه تكون خيرًا؛ فليست شرًّا محضًا؛ لأنَّ المعصيَة فسادٌ، والله لا يحب الفساد، ولا يريد الفساد المحض، فمنَ الخَيْر في المعاصي:

أولًا: أنَّ الله تَعالى يقدِّرها ليتبيَّن بذلِك فضْلُ الطَّاعة؛ لأَنَّه لولا تقدير المعصيَة لما عُرِف فضل الطَّاعة؛ فإِذا حصلَت المعصِيَة وحصل من نتائجِها ما يحْصُل من العقوبات العامَّة والخاصَّة والظَّاهرة والباطِنَة، عُرِفَ بذلِك قدر الطَّاعة، وأنَّ الطَّاعة خيْرٌ.

ثانيًا: يُعْرف بها تمام قُدْرة الله وحكمَتِه، حيث أراد الطَّاعةَ الَّتي فِيهَا الخير، وأراد المعصِية؛ فإنَّ هَذا من الحِكَم الَّتي يتبيَّن بها قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ علَى الجَمْع بين النقيضَيْن بين الطَّاعة والمعصِيَة.

ثالثًا: قِيام الأَمْر بالمَعرُوف والنَّهي عن المنْكَر؛ إذ لولا المعصِيَة لما كانَ هُناكَ مُنْكَر يحْتاج إِلى النَّهي عنه، ولم يُعرف المَعرُوف حَتَّى يؤمر به.

رابعًا: إقامَة الجِهاد، فإِذا كانَت المعصِيَة كُفرًا فإِنَّ المُسلِمين يجِبُ علَيْهم مجاهدَة الكُفَّار حتَّى تكون كلمَةُ الله هي العليا، إمَّا بإِسْلامهم وإمَّا بإخضاعهم لأَحْكَام الإِسْلام وبَذْل الجزية.

خامسًا: أن المعصِيَة يكون فِيهَا أحْيانًا خيرٌ للعَاصي، وذلِك أنه ينتبِه إذا رأى آثارَها، فيُقْلع عن المعصِيَة، ويزداد عَملًا صالحًا، ويكون بعْدَ المعصِيَة خيرًا منه قبْلَها.

إذن فالمعاصي مرادَةٌ لله عَزَّوَجَلَّ من أجْل ما يترتَّب علَيْها من المصالِح لا لذاتِها؛ لأنَّ ذاتَها شَرٌّ، لكن الله يُرِيدها؛ لأنَّه يترتَّب علَيْها خيرٌ كَثِير، كما لو أراد الأبُ الحنون أن يكوي ابْنَه من مرض ألمَّ به، فالكيُّ شرٌّ، لكن لما يترتب علَيْه من المصالِح يكون مرادًا للأب؛ ولهَذا لو أراد أحدٌ أن يكوي ابنه بدون سبب لمنعه بقدر ما يستطيع.

وكان بعضُ المعْتَزلة يقول: إن الله يُرِيد الطَّاعة؛ لأنَّها خير، ولا يُريد المعْصِية؛ لأنَّها شرٌّ، والله تَعالى لا يُحِب الشر ولا يحب الفساد، فقال معتزليٌّ ذاتَ يوم عِند رجل من أهل السُّنَّة: «سُبْحانَ مَن تنزَّه عَنِ الفَحْشَاء» وهذا الكَلام طيِّب؛ لأنَّ الله لا يفْعَل

الفحشاء، وحاشَاه، ولكن هَذه الكَلِمَة إذا سَمِعَها العاميُّ فإنَّه يظن أن قائِلَها قد قدَّس ربَّه ونزَّهه عَما لا يليق، ولكن هَذِه الكَلِمَة ظاهِرُها رحمَةٌ وباطنها عذاب، فالله عَزَّوَجَلَّ تنزَّه عن الأَمر بالفحشاء: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، ولم يقل: قل إن الله لا يُقَدِّر الفَحْشاء، وفرقٌ بين الأَمْر بالفَحْشاء وبَيْن تقْدير الفَحْشاء. المُهِم أنه لما قال: «سبحان من تنزه عن الفحشاء»، قال له السني: «سُبْحان مَن لا يَكُون في مُلْكِه إلا ما يَشَاء».

ولا يخفى أنَّ الكَلِمَة الثَّانية هي الأَصَحُّ؛ لأنَّ العاصي مملوكٌ لله، ومعصيَتُه داخِلَة في ملك الله، فلا يُمْكِن أن تكون معصيَةٌ في مُلْكه ولم يشأها الله، فإن قلنا بذلِك فقد حكَمنا بأنه يكون في ملك الله ما لا يشاء.

فقال له المعتزلي: «أرأيت إن منعني الهُدَى، وقضى عليَّ بالرَّدى، أحسنَ إليَّ أم أساءَ؟» وقوله: إن مَنعني الهدى؛ يعْنِي جعلني كافرًا، وهو بقولِه هَذا يريد أن يلزم السنيَّ، حيْثُ إنَّه كانَ يرى أنه لو قال: إنَّ الكُفْر بإِرادة اللهِ فقد أساء إليه، والله عَزَّوَجَلَّ لا يسيء إلى أحد.

فقال له السني: «إن مَنعك ما أَنْت علَيْه فقَد أَساء، وإن منعك فضْلَه فذلِك فضلُ اللهِ يُؤْتِيه مَن يشاء». وهذا جواب سَدِيدٌ، فالهداية فضْلٌ من الله؛ إن تفضَّل بها عليك فقد أحْسَن، وإن منعك فإنَّه لم يمنع حقًّا واجبًا علَيْه لك، فقطع المعتزلي وبُهِت وعجز عن الجواب، وهذا هُو الحقُّ، فكل ما في الكون من طَاعَة أو ضدها فهُو مُراد لله.

وقول المؤلِّف: «**أو ضِدِّها**» يعني المعْصِية، فالمعْصِية مُرادَةٌ لله، لكنَّها مرادة لله تَعالى قدرًا لا شرْعًا، وأمَّا الطَّاعة فمُرادَة شرْعًا وقدرًا إذا وقعَتْ مِن العَبْد.

مثالُ ذَلك: إذا قام رجُلٌ فتوضَّأ وصلَّى، فإِنَّ هَذا الوُضوء وهَذِه الصَّلاة مرادَةٌ لله شرْعًا وقدرًا؛ أمَّا كوْنُها مرادَةً شرْعًا فلأنَّها محبوبَةٌ إِلى الله، وأمَّا كونُها مرادةً قدرًا فلأنَّها وقعَتْ.

ومثالٌ آخَر: إذا سرَقَ رجلٌ فهَذه معصيَةٌ، وهِي مُرادَةٌ لله، لكنَّها مرادة قدَرًا لا شرْعًا.

ومِن ثَمَّ نقول: إن إِرادة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تنْقَسِم إِلى قسمَيْن:

إرادَةٌ شرعيَّةٌ: وهِي الَّتي تكون بمَعْنى المحبَّة، فكلُّ شيْءٍ محبوبٍ إِلى الله فهُو مُرادٌ له شرْعًا، والإرادَةُ الشَّرعيَّة قد يقَعُ فِيها المراد، وقَد لا يَقعُ، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرِيد الصَّلاة شرْعًا، لكِن قَد يُصلِّي الإِنْسانُ، وقد لا يُصلِّي، مَع أن الله قد أراد الصَّلاة شرْعًا.

إرادَةٌ كونيَّةٌ: وهِي الَّتي تكون بمعْنى المشيئَة، فكلُّ شيْءٍ واقعٍ فهُو مُرادٌ له كونًا؛ لأنَّه لم يقع إلا بمشيئَتِه، والإرادَةُ الكَوْنيَّة يَلْزَم فِيهَا وُقوع المراد، فإِذا أراد الله تعالَى شيئًا كونًا وجَب، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، كما أن الإرادَةَ الكَوْنيَّة لا تختَصُّ بما يُحِبُّه الله، بل تكون فيما يحبُّه الله وفي غيرِ ما يحبه، حتَّى زِنَا الزَّاني فإن الله تَعالى أرادَه كونًا، فكُلُّ شيْءٍ واقع فإنَّنا نعْلَم أنه قد تعلَّقت به الإرادَةُ الكَوْنيَّة.

إذَن فالفَرْق بينَهما أن الإرادَةَ الشَّرعيَّة بمَعْنى المحبَّة، يعني تخْتَص بما يحبه الله، ولا يَلْزَم فِيهَا وقوع المراد؛ أمَّا الإِرادةُ الكَوْنية فعَلى العَكْس؛ يَلْزم فِيهَا وقوعُ المراد، ولا تختَص بما يحبُّه الله، بل تكون فِيما يحبه وفيما يكرهه.

ولنضرب لهَذا أمثلة:

أولًا: إِيمان أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مِن الإِرادة الشَّرعيَّة والكَوْنيَّة؛ وذلِك لأَنَّه تم بإِرادة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فكونُه وقع وتمَّ فقد أراده الله إِرادة كونيَّةً، وكونه محبوبًا إِلى الله فقد أراده إِرادة شرعيَّةً.

وأمَّا كفر أبي لهب فهُو مرادٌ بالإِرادة الكَوْنيَّةِ؛ لأَنَّه واقِعٌ، ووقوعُه يدل علَى أنه مُرادٌ كونًا، وهو ليْس مرادًا شرْعًا؛ لأَنَّه غيرُ محبوبٍ لله، وكلُّ شيءٍ يقَع في الكونِ وهُوَ غيْرُ محبوبٍ إِلى الله فهُوَ مرادٌ كونًا لا شرْعًا.

وعلى ذلِك فإِيمانُ أبي لهب مرادٌ شرْعًا وغيرُ مرادٍ كونًا؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أرادَ مِن أَبي لهبٍ أن يُؤمِن، وتلك إرادَةٌ شرعيَّةٌ، لكِنَّه لم يُرِد ذلِك كونًا؛ لأَنَّه لو أراد كونًا أن يُؤمِن لآمَن.

أما كُفْر أبي سُفيَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فِفيه تفْصيلٌ؛ فكُفْره حالَ كُفْرِه مرادٌ كونًا لا شرْعًا، أمَّا كُفْرُه بعد إسلامِه فغيرُ مرادٍ لا شرْعًا ولا كونًا.

ثانيًا: قولُه تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥]، فهاتَانِ الإرادتان كونيَّتان؛ لأنَّ من يشَأِ اللهُ أن يَهْدِيَه يشرحْ صدْرَه للإِسْلام؛ وليْس المَعْنى: مَن يُحِبُّ الله أن يهديه يشرَحْ صدْرَه للإسلام؛ لأنَّ الله يُحِبُّ أن يهدِيَ كلَّ أحدٍ، ويلزم من هَذا أن يشرح صدْرَ كلِّ أحدٍ، إذَن الإرادَةُ في الآيَةِ كونيَّةٌ في الجُمْلَة الأُولى والثَّانية.

ثالثًا: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، هَذه إرادَةٌ شرعيَّةٌ كونيَّةٌ؛ لأنَّ الله يُحِبُّها ووقعت؛ شرعيَّةٌ؛

لأنَّ الله يُحِب البيانَ، وكونيَّةٌ؛ لأنَّها وقعت، والبيانُ كونيٌّ شرْعيٌّ، وهداية سنَن الَّذين من قبْلِنا شرعيَّةٌ؛ لأنَّ مِن النَّاس من لم يهتد.

رابعًا: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النساء:٢٧]، هَذِه إرادَةٌ شرعيَّةٌ؛ لأنَّ الله يحِبُّ أن يتوب علَى الجَمِيع، لكن هَذا شيْءٌ يرْجع إِلى مشيئَتِه، فهي شرعيةٌ؛ لأنَّها لو كانت كونيَّةً لتاب اللهُ علَى كلِّ النَّاس.

خامسًا: قولُ هود: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾ [هود:٣٤]، هَذِه إرادَةٌ كونيَّةٌ؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يحِبُّ الإِغْواء.

إذَن؛ فالإرادَةُ الكَوْنيَّةُ شامِلَةٌ لما يحبه اللهُ وما لا يُحِبُّه، ثم لا بُدَّ فِيهَا من وقوع المراد، أمَّا الإِرادة الشَّرعيَّةُ فهي بخلافِ ذَلك، فهي تختَصُّ بما يحبه الله، ولا يلزم مِنْها وقوع المراد.

وقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرادٌ**»، فيه إِشْكالٌ حيث قد يقول قائِل: إذا قلتم: إنَّ الله يُرِيد المعاصِيَ بالإِرادة الكَوْنيَّة، ولكِنَّه يكرهها بالإرادَةِ الشَّرعيَّة، فكَيْف يكون في مُلْكِه ما يكرَهُه؟ فهل الله مُجْبَر؟

فالجوابُ: إن الله لَيس بمُجبَر ولا شَكَّ، وكذَلِك لا يكُون في مُلْكِه ما يكْرَهُه كراهةً مطلقةً، لكِن يكُون في مُلْكِه ما يكْرَهُه كراهةً إضافيَّةً؛ فيكْرَهُه مِن وجْهٍ ويُحِبُّه من وجهٍ آخَر، فالمعاصي مكْروهةٌ للهِ لا شَكَّ، كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإِسْراء:٣٨]، لكِنَّه قَد يُرِيدُها كونًا مع كراهَتِه لها شرْعًا لحكْمَة بالِغَة، فإنَّ وُجودَ المَعاصِي في بَنِي آدم لَهُ حِكْمَةٌ عَظِيمةٌ، مِنْها ما ذكرْناه سابِقًا[1]؛

---

(١) (ص:٣٣٣).

فإنَّ المعاصِي يتبيَّن بِها فضل الطَّاعات، وهُناك فوائِدُ أُخرى مثل: الأَمْر بالمَعرُوف والنَّهي عن المُنْكر، والجِهاد، والصَّبْر، وغير ذلك.

فصار الجوابُ علَى هَذا أن نقول: إن الله تَعالى يُرِيد المَعاصِي مع كراهَتِه لها لِحكْمة بالغة، كما أنَّ الإِنْسان يأْخُذ بابْنه الَّذي هُو من أحب النَّاس إلَيْه ويكْوِيه بالنَّار وهو يكْرَه أنْ يكْوِيه؛ لأنَّها تؤلِمه، لكِنه يفْعَل ذَلك لما يترتَّب علَيْه من المصالِح.

قال المؤلِّف: «مُرادٌ لرَبِّنا»، فأَتى بقولِه: «لربنا» لأنَّ مِن مُقْتَضى ربوبيَّتِه أن يَكُون كلُّ شيءٍ مرادًا له.

وقولُه: «مِنْ غَيْر مَا اضطِرارٍ مِنْه لَنا» (ما) زائدة لتوْكِيد النَّفي، يعني: من غير أن يضطرنا نَحْن إلى ما نفْعَلُه، ويريد بذلَك الرَّدَّ علَى الجبريَّةِ الَّذين يَقولُون: إنَّ الإِنْسان مُجْبَر علَى عملِه، فالمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إنَّه يُريد مِنَّا ذلِك لكن لم يضطَرنا إلى هَذا، فنَحْن نفعل الطَّاعاتِ باختيَارِنا، ولا نشْعُر بأن أحدًا يجبرنا علَيْها، ونفْعَل المَعاصِي كذَلك باختيارنا، ولا نشْعُر أن أحدًا يجبرنا علَيْها.

والدَّليل علَى أنَّ فِعْل الإِنْسان صادِرٌ عن إرادَةٍ منه سمْعيٌّ وواقعي:

أما الدَّليل السَّمعي: فالآيات في ذَلك كَثيرَة، منْها قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢]، وقول الرَّسول ﷺ: «إِنَّما الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ»[1]، والأدِلَّة أكْثَر من أن تُحصَر بأن فعل العَبْد صادِرٌ باختيارِه، لكن هَذا الاختيارُ تابعٌ لمَشيئَة الله، لقولِه تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإِنْسان:٣٠].

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال...»، رقم (١٩٠٧)

أمَّا الدَّليل الواقِعيُّ: فإن كلَّ إنسانٍ يفعَل الأَفْعال وهُو لا يشْعُر أن أحدًا يجبِرُه علَيْها، فيحضر إِلَى الدَّرس باختيارِه، ويَغِيب عن الدَّرس باختيارِه؛ ولهَذا إذا وقع الفِعلُ مِن غير اختيارٍ لم يُنْسَب إِلى العبد، بل يُرْفَع عنه إثْمُه، كما قال النَّبي ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ المجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ**»[١].

ولم يَنْسب الله عَزَّوَجَلَّ تقلُّبَ أصْحاب الكَهْف إِلى أنفُسِهم بل نسَبه إليه، فقال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، ولم يَقُل يتقلَّبون؛ لأنَّه ليْسَ مِنْهم إرادَةٌ، فالنَّائم لا إرادَةَ لَه؛ ولهَذا لا يَقَع طلاقُه لو طلَّق؛ فلو فرضنا أن أحدًا كلَّم زوْجَته في النَّوم، وقال: «يا فلانة، أَنتْ طالق ثَلاثًا بتاتًا»، ثُم أصْبَح فإن طلاقَه لا يَقَع؛ لأنَّ النَّائم لا يُنسَب فِعْلُه إليه؛ لأنَّه وقع بغير إِرادة.

وهَذِه قَاعِدَة مطَّردة؛ فلو طلق السَّكران -وهو لا يعي ما يقول- فإن طلاقه لا يقع، ولو طلَّق الغضبانُ غضبًا شديدًا لا يمْلِك نفسَه فإن طلاقه لا يقع؛ لأنَّه بغيرِ إرادَةٍ، وإذا كانَ الشَّيْء بغير إرادَةٍ فلا حكم له شرْعًا؛ فتبيَّن بِهذَا أن وُقوعَ الشَّيْء بِإرادةٍ منَّا ثابِتٌ بالقُرْآن والواقِع.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَافْهَمْ وَلَا تُمَارِ**» أي: لا تجادِلْ؛ لأنَّ المِراءَ بغير حقٍّ، مِن أجل أن ينْتَصر الإِنْسان مُحَرَّمٌ؛ لأنَّه يجادل بالباطِل ليُدحِض به الحقَّ، أمَّا الَّذي يماري لإِثْبات الحقِّ فإِنَّ ذلِك من الجِدَال المأمور به.



(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن يجب عليه الحد، رقم (١٤٢٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦٥ وَجَازَ لِلْمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى ... مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلَا جُرْمٍ جَرَى

٦٦ فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ ... لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لَا يُسْأَلُ

٦٧ فَإِنْ يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ... وَإِنْ يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ

٦٨ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ ... وَلَا الصَّلَاحِ، وَيْحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحِ

الشرح

قوله: «**وَجازَ للمَوْلَى يُعذِّبُ الوَرَى**» هَذِه الجملة فِيها إِشْكالٌ مِن جهة اللُّغة العربيَّة، وهي أنَّ «**يُعذِّبُ**» قائمة مقامَ الفاعل، أي جاز للمولى تعذيبُ، مع أن الحَرْفَ المصدريَّ محذوفٌ منْها، فهل يُعْتَبر هَذا شاذًّا؟

الجَواب: لا، فالشُّذوذ أن يُحذَف الحرف المَصْدريُّ ويُنْصَب الفعل بعْدَه، فيقال: وجَاز للمَوْلى يعذبَ، فهَذا هو الشَّاذ، ومِنْه قولهم: «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه» فقالوا: تسمعَ، والتَّقدير أنْ تسمعَ، فالشُّذوذ هنا كون (أن) تنصب وهي محذوفة، أمَّا أن يُرفع الفعل -ولكنه يحل محلَّ المَصْدر- فهَذا لا بأس به، وهو جائزٌ وسائغ في اللُّغة العَربيَّة وكثيرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم:٢٤]، أي: إراءتكم، فهنا يُؤوَّل الفعل بالمصدر وإن لم يوجد به الحرف المصدري، ولا بأس بذَلِك ما دام حرْفُ المصْدر لم يَعْمل مع الحَذْف.

وسبْكُ المصْدَر بدُون حرف المصدر كثيرٌ، ومنه قوله تَعالى أيضًا: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٦] أي: سواءٌ عليك إنذارُهم أم عدمُه.

فكلام المؤلِّف: «وجاز للمولى يعذبُ الوَرَى» هَذا غيْرُ شاذٍّ، أمَّا لو قِيل «وجاز للمولى يعذبَ الوَرَى» فهَذا شاذٌّ؛ لأنَّنا إذا قلنا: «يعذبَ» أعْمَلْنا حرف المصْدَر مع حذْفِه، وإذا قُلنا: «يعذبُ» لم نُعْمِله، بَل ولا نُقَدره أيضًا.

قوله: «**وجاز للمولى**» وهو الله عَزَّوَجَلَّ، فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى مولى كل أحد بالمَعْنى العام، ومولى المُؤمِنين بالمَعْنى الخاص، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَـٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمَّد:١١]، فهَذِه هي الوِلاية الخاصَّة، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام:٦١-٦٢]، قال: موْلَاهم الحقُّ -وهُم كُفَّار، وهَذِه هي الولاية العامَّة، وهُنا في قول المؤلِّف: «**وجاز للمَوْلى**» فالوِلايَة هُنا من الوِلايَة العامَّة الَّتي يكونُ الله فِيها موْلًى لكلِّ أحدٍ.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الورى**» أي: الخَلْق، وقولُه: «**من غير ما ذنبٍ**» أي: مِن غير ذنبٍ، فـ(ما) هُنا زائِدة، «**ولا جُرمٍ جرى**» يعْني ولا إجرام، أي: أنَّ الله يجُوز أن يُعذِّب النَّاس دُون ذنْبٍ؛ بترك واجِبٍ، أو إجرامٍ بفِعْل محرَّم.

فإذا قدَّرنا أن هُناكَ رجلًا مؤمنًا، تقيًّا، يقوم اللَّيل والنَّهار في طاعَةِ الله وماتَ علَى ذلك؛ فإِنَّ الله يجُوز أن يُعذِّبه ويُخلِّده في النَّار! ولكن كيف ذلك؟!

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَكُـلُّ مَـا مِنْـهُ تَعَـالَى يَجْمُـلُ ... لِأَنَّـهُ عَـنْ فِعْلِـهِ لَا يُسْـأَلُ

فعلَّل ذلِك بتعليلين:

التَّعليل الأول: أن كلَّ شيءٍ من الله فهُو جميلٌ.

التَّعليل الثَّاني: أن الله لا يُسأل عن فِعلِه، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣].

ولكنْ هَذا القَوْل والتَّعليل لهَذا القولِ كِلاهُما باطِلٌ، ولا نقول: ضعيفٌ؛ لأنَّه مخالِفٌ للنّصِّ الصَّريح في كتاب اللهِ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:١١٧]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، وقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس:٤٤]، وقالَ تَعالَى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]، والآيَات في هَذا المَعْنى كَثيرَةٌ.

فإذا قُلنا: إنَّ مَن آمَن واتَّقى وماتَ علَى ذَلك جاز أن يُعذِّبه اللهُ؛ صار هَذا القولُ مخالفًا لنصِّ القُرْآن.

ثُمَّ إن هَذا الفِعْل غيرُ جميلٍ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يفعَل إلَّا الجَميلَ، وفي الحَديث القُدسي الصَّحيح أنَّ الله تَعالى قال: «**يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي**»[1]، ثُم إنَّ تعْذِيب المطيعِ القائمِ بأَمْر اللهِ ليلًا ونهارًا حتَّى ماتَ، لا أحَد يشُكُّ في أنَّه ظُلم وأنَّه غيْر جَميلٍ. إذن سقط التَّعليل الأوَّل في قولِه: «**فكل ما منه تَعالى يجْمُل**»، فإنَّ عُقوبة المطِيع ليست جميلَةً، فلا يَصْدُق عليْها هَذا التَّعليل.

أما التَّعليل الثَّاني في قولِه: «**لأنَّه عن فعله لا يُسأل**» فهَذا صحِيحٌ، فالله تَعالى لا يُسأل عما يفعل، فلا يُسأل لماذا هَدَى هَذا الرَّجل حتَّى استقام، ولماذا أضلَّ الآخَر حتَّى انحرف؟ فلا يُسأل عن هذا؛ لأنَّ الله له الحِكْمة فيما قدَّر، لكن بعْدَ أن يُوجَد السَّبب المقْتَضي للثَّواب أو العِقاب، فلو أنَّ الله عاقَبه لكان هُناك سُؤالٌ عن

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

سَبب مُعاقبة الله لهَذا الرَّجل؛ ولهَذا أيضًا يسْقُط هَذا التَّعليل، ويُحْمَل -إذا أردنا أن نجْعلَه صَحِيحًا- علَى أنَّه لا يُسأل عن فِعْله في إيجاد الأَسْباب المقْتَضية للْعَذاب أو للثَّواب.

فإذا قال قائِل: أليس الخلْق كلُّه ملكًا لله؟ وإذا كانَ ملكًا له أفَلا يُمْكن أن يُقال: إنَّ له أن يفْعَل في ملكِه ما شاء؟

فالجَوابُ: بلى، ولكِن نقول: هو نفْسُه عَزَّوَجَلَّ أخبر بأَنَّه لا يُمْكن أن يظلم أحدًا، ولا يُمْكن أن يُعذِّب طائعًا، فيَكُون هَذا الشَّيء -أي: تعذيب المطيع- ممتنعًا بمُقْتَضى خبر الله عَزَّوَجَلَّ، وبمُقْتَضى أسمائه وصِفاته، وأنه عَزَّوَجَلَّ أحكم الحاكمين وأعدل العادلين.

فحينئذٍ يكون ممتنعًا؛ لإِخْبار الله بأَنَّه لا يظْلِم أحدًا، وأن ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت:٤٦]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧]، إلى غير ذلِك من الآيَات، فهُو مُمتَنع لهَذا الوَعِيد، وإلَّا فمن المَعلُوم أن الله يفعل في خلْقِه ما يشاء، لكن هُو نفْسُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حرَّم علَى نفسِه الظُّلم، وأوْجب علَى نفسِه أن يُثِيب المطيعَ، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام:٥٤].

وبناءً علَى ذَلك صارَ قولُ المؤلِّف رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَجَازَ لِلمَوْلَى يُعَذِّبُ الْوَرَى ... مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ، وَلَا جُرْمٍ جَرَى

قولًا باطِلًا مخالفًا للكِتاب والسُّنَّة، ومخالفًا لما تقْتَضيه أسماءُ الله وصِفاته، وأمَّا التَّعليلان المذْكُوران فهما أيضًا غيْرُ صَحِيحَيْن بالنِّسبَة لهذه المسْألَة؛ لأنَّه إذا قال: كلُّ فِعل من أفعال اللهِ فهُو جميلٌ، قلنا: لا جَميل في تعْذِيب المطيع، وإذا قال:

لأنَّه عن فِعْله لا يُسأل، قلنا: هَذا في مَنْع السَّبب المقْتضي للثَّواب أو العِقاب، فإذا هدى شخصًا وأضلَّ شخصًا فإنَّه لا يُسْأل، لكن إذا وُجِد الضَّلال أو الهُدى فإنَّه لا بُدَّ أن يترتَّب علَيْهما مُقتضاهما من ثوابٍ في الهُدى، وعقابٍ في الضَّلال.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَــإِنْ يُثِــبْ فَإِنَّــهُ مِــنْ فَضْــلِهِ وَإِنْ يُعَــذِّبْ فَــبِمَحْضِ عَدْلِــهِ

(إن يُثب) يعني: إن يثب المطيعَ فإنَّه مِن فضله، وهذا صَحيحٌ؛ فهُو سبحانه إذا أثابَ المطِيع فإنَّ ذلِك فضْلُه، ولكن هَذا الفَضْل أوْجَبه الله علَى نفْسِه، وإذا كانَ اللهُ أوْجَبه علَى نفْسِه؛ فَلا يُمْكن أن يتخلَّف هَذا الموجَب؛ ولهَذا فإن قول المؤلِّف: «**فإن يثب فإنَّه من فضله**» حقٌّ وصدقٌ، فإن الله إن يُثِبْ فهُوَ مِن فضْلِه، بل إن الله عَزَّوَجَلَّ يُثِيب علَى العَمل أكْثَر مِن العَمل، الحسنَةُ بعشر أمثَالها إلى سبْع مئةِ ضعفٍ إلى أضْعاف كَثيرَةٍ، فعَشر الأَمْثال ثابِتَةٌ وما زاد فهُو نافِلةٌ، وهُو فضل الله عَزَّوَجَلَّ.

ونحْنُ نُسلِّم بهذا، ولكِنَّا نقول: هَذا الفَضْل كانَ واجبًا علَى اللهِ بإيجابه إيَّاه هو علَى نفْسِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فهُو الَّذي أوْجَب علَى نفْسِه أن يُثِيب المطيعَ، وإذا كانَ لكرَمِه عَزَّوَجَلَّ أوْجَب علَى نفْسِه أن يُثيب المطيع فإنَّ هَذا الإيجابَ لن يتخلَّف؛ لأنَّه لو تخلَّف -وحاشاه مِن ذلك- لكان مخلِفًا للْمِيعاد، والله عَزَّوَجَلَّ لا يخلِف الميعادَ، قالَ تَعالَى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت:٤٦]، وقالَ تَعالَى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧]، فلا بُدَّ أن يوجِد هَذا الَّذي وعَد الله به.

ثُمَّ إن الله إنْ يُثبْ فإنَّه من فضْلِه، سواء أثابَ المطيعَ علَى عملِه بالطَّاعة، أو عفا عَن المجْرِم، فإنَّ عفْوَه عن المجرِم يُعتَبر إثابَةً؛ لأنَّ ترْك العُقوبَة إِحْسان، وإذا عفَا

عَن المجْرِم فهُو بفضْلِه، والعَفو عن المجْرِم محتمَلٌ؛ إلَّا إذا كانَ الإِجْرام شركًا، ودليلُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

وقولُه: «**وإن يعذب فبمَحْض عدله**» وهذا صَحِيحٌ؛ لأنَّ الله إذا عذَّب فبعدلِه، لكن إنَّما يكون العذاب عدلًا إذا وُجِد سببُه، أمَّا إذا لم يُوجَد سببُه فإِنَّه يكون ظلمًا.

وظاهِرُ كلام المؤلِّف: «**إن يُعذِّب**» مطلقًا، لقوْلِه: «**وجاز للمولى يعذبُ الوَرَى**» ولكِنَّا نقول: إنَّ هَذا الظَّاهر إن كانَ مرادًا للمؤلِّف؛ فهُو غير صَحِيحٍ، وإِنْ أراد بقولِه: «**إن يُعذِّب**» أي: علَى الإساءَةِ؛ فهَذا صَحِيحٌ، فإنَّه إن يُعذِّب علَى الإساءَة فبمَحْض العَدْل؛ لأنَّه لا يُعذِّب علَى الإساءَة إلا بمِثْل السيِّئَة، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٦٠]، يعني لو جُزِي بأَكْثر لكان ظلمًا، ولكنَّهم لا يُظْلمون.

وانْظُر إلى تَمام العَدْل وتَمام الفَضْل أنَّ السيِّئَة بمِثْلها لا تَزِيد، والحسَنة بعَشر أمثَالها، والعَدْلُ أن تكون الحسَنة بمثْلِها، أو السيِّئة بعَشر أمثَالها، لكِن ليتبيَّن فضل اللهِ صارت الحسنَةُ بعشر أمثَالها والسيِّئة بمِثْلها، ومع ذلِك فإِنَّ هَذِه السيِّئة قابلَةٌ للمغْفرة، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، أمَّا ثواب الحسنَة فهُو غيْرُ قابل للإِسْقاط، فإِنْ لم يزد لم ينْقُص، وهَذا أيضًا يظْهَر بِه تمامُ فضْلِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ حيْثُ إنَّ السيِّئة بسيِّئةٍ قابِلةٍ للعفو، والحَسنة بعَشْر أمثَالها غيْرُ قابلَةٍ للنَّقْص، بَل هِي باقيَةٌ، وما زاد علَى العَشْر يُمْكن أن يَكُون إِلى سبْعمئة ضعفٍ، بل إِلى أضْعافٍ كثيرَةٍ.

إذن؛ فقولُه: «**إن يعذب فبمحض عدله**» قولٌ صَحِيحٌ إِن أراد به مَن أسَاء، أمَّا إن أراد به -حتى من أَحْسن- فلَيْس بصَحِيحٍ؛ لأنَّه لو عذَّب المحْسِن لكان هَذا ظلمًا، والله عَزَّوَجَلَّ مُنَزَّه عن الظُّلْم.

وقـول المؤلِّف: «**إن يُعذِّب فبمحض عدلِه**» أراد بذَلك الاحتجاجَ لقوْلِه، وفي الحَقيقَة أنَّه حُجَّة عليه؛ لأنَّنا نقول: التَّعذيب يكُون عدلًا إذا وُجِد سببُه، وإذا لم يُوجَد سببُه فلَيْس بعدلٍ.

وقَد يَرِد إِشْكالٌ بناءً عَلى ذَلك فِي فَهْم الحَديث: «**إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**»(١)، فكَيْف نُجِيب علَى هَذا الحَديثِ؟

والجوابُ عَنْه يكُون من أوْجُه: **أولًا**: يُنْظر في صحة الحَديث.

ثانيًا: فإذا صحَّ كانَ المَعْنى أن اللهَّ لو عذَّب أهْلَ سَماواتِه وأرْضِه لكان تعْذيبُه إيَّاهم في غيْر ظُلمٍ، أي: لكان تعْذِيبُه إيَّاهم بسببٍ منْهُم وهُو المعْصِية.

ثالثًا: لو عذَّبهم لعذَّبهم وهُو غيْرُ ظالمٍ لَهُمْ، وذَلك بأَنْ يُقابِل إِحْسانه بإِحْسانِهم، فإِنَّه إذا قابل إِحْسانَه بإِحْسانهم صار إِحْسانُهم ليْس بشيْءٍ؛ ولهَذا قال النَّبي ﷺ: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**»(٢)، أي: مِن باب المقابَلَة؛ لأنَّ الله لو حاسبَنا علَى وجْهِ المناقَشةِ لكانَ فعْلُنا للخيْرات دَينًا علَيْنا، لأنَّه هُو الَّذي منَّ علَيْنا بذَلك، وحينئذٍ لو عذَّبَنا في هَذه الحال أَوْ مِن هَذا الوَجْه لعذَّبنا وهُوَ غيْرُ ظالم لَنا، هَذا إِذا صحَّ الحَديث، وعلَى ذلِك فلَا يكُون في هَذا إِشْكالٌ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه في المقدمة، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القِيامَة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

فَلَـمْ يَجِـبْ عَلَيْـهِ فِعْـلُ الأَصْـلَحِ ... وَلَا الصَّلَاحِ وَيْحَ مَنْ لَـمْ يُفْلِـحِ!

الشــرح

يعْنِي بذَلِك أنَّه لا يَجِب علَى اللهِ أن يفْعَل الأَصْلح، ولا يَجِب علَيْه أن يفْعَل الصَّلاح.

وههُنا خمْسَة أَقْسام: الأَصْلَح، والصَّلاح، والأَسْوأ، والسيِّئ، وما لا صَلاح فِيه ولا سوء، فالأَصْلح أعْلَى من الصَّلاح، والأَسْوأ أدْنَى مِن السيِّئ، وما لا صَلاح فيه ولا سُوء فهُو مُستوِي الطَّرفَيْن.

ولله عَزَّوَجَلَّ أن يفْعَل ما شاء، كما قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [الحج:١٨]، لكن ما كانَ من مُقْتَضى حكْمَتِه وكمالِه فلا بُدَّ أن يكُون، وما خالف مُقتضى الحِكْمة والكَمال فإنَّه مُستَحيلٌ، فمثلًا تعْذِيب المطيعِ أمرٌ مُستَحيلٌ؛ لأنَّ مُقتضى الحِكْمة أن يُثاب المحْسِن علَى إِحْسانِه، لأنَّه لو عُذِّب المحْسِن لكان فيه إخلافٌ لوعْدِه، والله عَزَّوَجَلَّ لا يُخْلِف الميعادَ؛ لأنَّه ليْس عاجزًا وليس كاذبًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بل هو الصَّادِق القَادِر؛ فَلا يُخْلف الميعادَ.

إذَن؛ فالَّذي يعْمَل صالِحًا يجازيه اللهُ تَعالى بالأَصْلح وجوبًا؛ بمُقْتضى الحِكْمة والكَمال؛ لأنَّه عَزَّوَجَلَّ وعَد بأنَّه يُثِيب الطَّائِع؛ فيَجِب عليه، ليْس بإيجابِنا، بَل بِإيجابه هُو علَى نفسِه.

فمثلًا لو قال قائِل: هل الجَدْب الَّذي يُصِيب النَّاس صلاحٌ؟

قُلنا: في الحَقيقَةِ أنَّه غيرُ صلاحٍ، والله تَعالى يقول: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾

ومِنْه الجدب، فهُو غيْرُ صلاحٍ في حَدِّ ذاته، لكِنَّه صلاحٌ لغَيْره، بدَلِيل ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١].

ولهَذا اختلف العُلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: هَل يَجِب علَى اللهِ فِعْل الأصْلَح أو لا يَجِب؟ وهَل يَجِب عليْه فِعْلُ الصَّلاح أو لا يَجِب؟ ونحْنُ نَقُول إنه يمْتَنع علَيْه عَزَّوَجَلَّ فِعْلُ الأَسْوأ وفِعْل السَّيِئ؛ لأنَّ هَذا نقْصٌ، واللهُ سُبحانه مُنزَّه عن النَّقص، وكذَلك فعل ما لَيْس فِيه صلَاحٌ ولا سُوء فَهُو أيضًا منزَّه عنْه؛ لأنَّ مِثل هَذا الفعل سَفَهٌ ولعب، والله تَعالى مُنزَّه عَن ذلك، وبذَلِك يبْقَى عنْدَنا الصَّلاح والأصْلَح.

ولكن ما مِيزان الصَّلاحِ والأَصْلح؟

إِنْ كانَ المِيزَانُ هُو عُقُولنا؛ فرُبَّما نتوهَّم أن الله تَعالى فَعل الأَسْوأ أو السَّيِئَ، وإِن كانَ المِيزَانُ هو الوَاقِع؛ فإِنَّه عَزَّوَجَلَّ لا يَفْعل إلا الصَّلاح أو الأصْلَح، بل مُقْتَضى الكَمال أَنَّه إِذا كانَ صلاحٌ وأصلَحُ؛ فإِنَّه يفْعَل الأَصْلح.

فإن قال قائِل: لو قلنا: إِنَّه يجِب علَيه فِعْل الأصْلَح أو الصَّلاح، وَرَدَ علَيْنا خلق إِبْليس، وأنه لو سلِم النَّاس من إِبْليس لكانوا في خير وكان أصلح لهم، والله تَعالى قد خلقه؟

فالجوابُ علَى هَذا الإِشْكالِ: أنَّ خَلْق إِبْليس -لا شَكَّ أَنَّه- شرٌّ، لكِن وجود شَرٍّ يُصارَع بخَيْرٍ هَذا أصلَح؛ لأنَّ النَّاس لو كانُوا علَى طريقَةٍ واحِدَةٍ وليس هُناكَ ما يُضِلُّهم لم يتبين الصَّادِقُ من غير الصَّادِقِ؛ لأنَّه ليْس هُناكَ سَبِيلٌ إِلى أن يَكُون الإِنْسانُ فاجرًا.

فلو لم يُوجَد إِبْليس ولا نَفْسٌ أَمَّارة بالسُّوء ما كانَ هُناك طريقٌ يُمْكن أن يسْلُكَه الإِنْسان فيكُون فاجرًا حتَّى يُعرَف حُسْنُ نيَّتِه من سوء نيَّتِه، فالحِكْمة إِذن

أن يُخْلق إبْلِيس، بَل الأَصْلَح أن يُخلق إِبْليس؛ لأَنَّه لا يُمْكن امتحانُ العَبْد ومعْرِفَة كونِه عبدًا خالصًا لله أو عابدًا لهواهُ إلا بوُجود إِبْليس والشَّرِّ والنَّفس الأمَّارة بالسوء، إذن فهَذا لَيْس صلاحًا في نفْسِه، ولا أصْلَح في نفْسِه، ولكِن لغَيْرِه.

وكذَلِك الجَدْب -وهو متعلِّق بالكون- فإنَّه ولا شكَّ فسادٌ للنَّاس، وتعطُّل مصالِح، وهلاك مواشٍ، وربما هلاك أنْفُس أيضًا، والله عَزَّوَجَلَّ يقدر الجدْب.

فإذَا قالَ قائلٌ: كيفَ يَستقِيمُ هـذَا معَ قَـولِنا: إنَّ اللهَ لا يَفْعـل إلَّا الأصلـحَ أو الصَّلاحَ؟

ويُجابُ علَى ذلِك: بأن هذا الجدْبَ سيِّئٌ من وجه وصالِحٌ من وجه، فهُو سيئ، لكن الله يُقدِّره لأمْرٍ أعظم وأنْفع للعباد من الخصب، فالله تَعالى يقول: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١]، فهَذا صلاح لغيره، والله بيَّن الحِكْمة منه فقال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

ولو بَقِي النَّاس قد بُسط لهم الرِّزق لكان الأمْرُ كما قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى:٢٧]، ومعلومٌ أن بقاءَ النَّاس علَى فُسوقِهم وعتوِّهم وضَلالِهم مفسدَةٌ عَظِيمةٌ أعظمُ مِن مفْسَدة الجَدْب، فإِذا جاءَت مفسَدةُ الجَدْب مِن أجْل اسْتِقامة النَّاسِ علَى دِين اللهِ صارَ وُجود الجَدْب صلاحًا عَظِيمًا.

ونضْرِب مثلًا لذَلك بإنسانٍ أرَاد أن يُعْطِي شخصًا ألْف دِرهم، لكِن يعْلَم أنَّه لو أعطَاه ألْفَ دِرْهم لذَهب يشْتري بِها أشْياءَ لا تنْفَع ويتمرَّد بها، لكن لو أعطاهُ كُلَّ يوم درهمًا أو منَعه في بعْضِ الأيَّام لكان ذلِك صلاحًا أو أصْلَح له؛ لأنَّه في

هَذِه الحالِ -الَّتي لا يُعطيه فِيهَا إلا درهمًا ورُبَّما منعه في بعْض الأَحْيان-، إصلاحُه للمُعطَى أحسن مِن إصلاح الحالِ الأُولى الَّتي يعطيه فِيهَا ألفَ درهم ويذْهَب يُنْفقها في أشْيَاءَ لَيْس فِيهَا نفعٌ، أو في أشْيَاءَ فِيها ضررٌ.

أرأيتَ لو كانَ عِنْدك صبيٌّ مريضٌ بمَرضٍ يُشْفى مِنه بالكَيِّ، فأنْت تكْوِيه رَغم أن الكيَّ إساءَةٌ، رجاء مصلَحةٍ أعْظم؛ لأنَّ الكَيَّ لا يقْتُله، لكن المَرَض الَّذي أصابَه رُبَّما يقْتُله، ولا أظُنُّ أن أحدًا مِن النَّاس يقُول: إنَّك أسأْتَ التَّصرف؛ بل يقُولون: أحْسنت التَّصرُّف، أمَّا لو كوَيْته مِن أجْل أنَّك رأَيْته يلْعَب في السُّوق، فإنَّ هَذا لا يجوز؛ لأنَّه لا يُعَذَّب بالنَّار، ثُمَّ إن النَّار هُنا ليست هي السَّبب في صلاحِه، فقد يُكْوَى ولا يَنْتهي؛ ولهَذا جازَ الكَيُّ للاستشفاء من المَرَض، ولم يجز الكَيُّ مِن أجل تأْدِيب الصبيِّ ليُصلِّي، أو لئلَّا يلعب في السُّوق.

وقوله: «**فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ وَلا الصَّلَاحِ**»، أي: إذا كانَ هُناك فعلٌ فِيه صلاحٌ، وفِعْلٌ فيه أصلَح، وفِعْلٌ ليْس فيه صلَاحٌ ولا أصْلَح، وفِعل فِيه سوءٌ، وفعل فِيه أسْوَأ، فهَذه خمسةُ أقْسَام، وفِعْلَ الله -عَزَّوَجَلَّ، وحاشَاه مِن ذلِك سُبْحَانَهُوَتَعَالَى- الأسوأ فإن ذَلك -في نَظَر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ- جائزٌ علَى الله.

ولكِن كلام المؤلِّف هَذا أيضًا فِيه نَظرٌ ظاهِر؛ لأنَّ فِعل الأسوأ مَع إمكان الصَّلاح منافٍ للحِكْمة، لكن قد يُخْطئ الإِنْسانُ في الفَهْم، فيَظن أنَّ الأَصْلح خلاف كذا، ولَكن الأَمر خلافُ ما ظَنَّ، فيظن في هَذه الحال أنَّ الله فعلَ الأسوأ وليْس كَذلك، لكن لو كانَ الأسْوأ حَقِيقَةً وتقديرًا وتصورًا؛ فإنَّنا نقول: إنَّ الله لا يُمْكن أن يفعله؛ لأنَّه منافٍ للحِكْمة، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى حكيمٌ لا يُمْكن أن يفْعَل إلا ما فِيه الخَيْر، إمَّا بذاتِه وإمَّا بغيرِه.

والحاصِلُ: أنَّ هَذِه المسألَة فِيها نزاعٌ طَويل بين أهلِ السُّنَّة وأهْل الاعْتِزال، فالمعْتَزلة يرَوْن أن الله يجِبُ عليَه أن يفعَل الأصْلَح والصَّلاح، وأهْل السُّنَّة يقولُون: لا يجِب، والصَّحيح التَّفْصيل، فنَقول: إنَّ الله تَعالى يفْعَل ما كانَ من مُقْتَضى كمالِه، ولكن المِيزَان فِي الأَصْلَح أو عدمِه ليْسَت عُقُولَنا كما تقولُ به المعتزلَة، ولكن المِيزَان للأصْلَح والصَّلاح هو الواقِع الَّذي يتبيَّن به أنَّ هَذا الفعل الَّذي أجْرَاه الله عَزَّوَجَلَّ هُو الأَصْلح.

قالَ تَعالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام:٦٥]، فكلُّ هَذِه في ظاهِرها مفاسِدُ ومساوِئُ، فالعَذاب مِن فوْقِنا حاصِبٌ مِن السَّماء أو مِن تَحْتِ أرْجُلنا: كالزَّلازل والبَراكين: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، يعْني: القِتالَ والنِّزاع فِيما بيْنكم، وكلُّ هَذه في ظاهِرها سيِّئةٌ، ولكن فِيها مصلحَةٌ عَظِيمَةٌ، وهي أن نَتُوب إِلى الله ونرْجِع إليه؛ حتَّى نتَّقِي هَذه العقوبات.

والنَّبيُّ ﷺ لما نزلَت هَذه الآيَة: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال: «**أَعُوذُ بِوَجْهِكَ**»، وفي الثَّانية: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «**أَعُوذُ بِوَجْهِكَ**»، وفي الثَّالثة: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال: «**هَذِهِ أَهْوَنُ، أَوْ هَذَا أَيْسَرُ**»(١)، ولهَذا وقَعت -في الأمَّة- الثَّالثة، أمَّا الأُولى والثَّانية فلَم تقَعْ في الأمَّة علَى سَبيل العُمُوم، ورُبَّما يُوجَد في أجزاء من الأَرْض زلزِالُ أو ما أشْبَه ذَلك، ولكنَّها ليست عامَّة.

وبذَلك يكون المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وافق أهْل السُّنَّة من جهة، وخالف المُعتزلَة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾، رقم (٤٦٢٨).

من جهَةٍ أُخْرى، فالمُعتزلَة يَقولُون: يَجِب علَى الله فِعْل الأصْلَح بجانب الصَّلاح، وفِعلُ الصَّلاح بجانب الفَساد، ولكِنَّنا قلنا: إن كانَ المرادُ بالصَّلاحِ والفسادِ والأَصْلح ما يُناط بالعَقْل؛ فقَوْل المعتَزلة خطأٌ؛ وذَلك لأَنَّ عُقولَنا تقْصُر عن إِدْراك الصَّلاح والفَساد، فقد نَظُنُّ هَذا الشَّيءَ فَسادًا ويكون صلاحًا، وقد نظنُّه صلاحًا ويَكون فسادًا.

وإن أرادوا بالأصْلَح ما تقْتَضيه حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ وإِنْ كانَ بالنِّسبة لنا سيئًا؛ فإِنَّ هَذا هُو ما تقْتَضيه حِكْمة اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله لا يفْعَل شيئًا يكون فسادًا، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُول: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]، ولكِنَّنا نحْنُ قد نظُنُّ هَذا الشَّيء فسادًا وهُو صلاحٌ.

فخَلْق إِبْليس مثلًا، يقُول أهْل السَّنَّة للمعتزلة: إنَّه فسادٌ وشرٌّ، وهو ينقض عليكم قولَكم: إنَّه يَجِب علَى الله فِعْل الأَصْلح؛ لأنَّ المعتَزلة يَقولُون: يجِبُ علَى الله فِعْلُ الأصْلَح، وأهل السُّنَّة -كما قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ- يقولُون: لَا يَجِب، لكن سَبق أن الصَّواب التَّفصيل في ذلك، وأنَّ خَلْق إِبْليس شرٌّ مِن وجهٍ وخيرٌ مِن وجْهٍ آخر، فلَوْلا خلْقُ إِبْليس ما وُجِد الكُفْر ولا الفسوق والعصيانُ، ووجودُ الكُفْر والفسوق والعصيان هُو مُقْتَضى حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ الَّذي به تتمُّ كلمَتُه ويصْدُق وعدُه.

قالَ الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٨-١١٩]، فلو كانَ النَّاس كلُّهم علَى الصَّلاح؛ فلَن تتمَّ كلمة الله بمَلْء النَّار، إذن؛ فوُجود إِبْليس -وإِنْ كانَ فِيه الشَّرُّ والفساد- فِيه مصلَحةٌ؛ لأنَّ ذلِك مُقْتضى الحِكْمة الَّذي يتم بِهِ غايات حميدةٌ أرادها الله عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٦٩ فَكُـلُّ مَـنْ شَـاءَ هُـدَاهُ يَهْتَـدِي وَإِن يُـرِدْ إِضَـلَالَ عَبـدٍ يَعْتَـدِ

الشـــرح

هذا البيت ويشهد له قول النَّبي ﷺ: «مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ»(١)، ولكن سبب الهِدَاية وسبب الإِضْلال يكونُ مِن العبد؛ لأنَّ الله تَعالى يقُول: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمَّد:١٧].

فإِذا عَلِم الله مِن العَبْد أن نيَّته الهُدَى وطلبه الهُدَى هداه، وإِذا زاغ القَلْب أزاغه الله، كما قالَ تَعالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، وقالَ تَعالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة:١٣].

فسَبَب الهداية والإِضْلال مِن العَبد، فإِذا علِمَ الله من هَذا العَبْد أنَّه أهلٌ للهداية هدَاه، كما أنَّه إذا علِم أنَّ هَذا العبدَ أهلٌ للرِّسالة أرْسَله، وذلِك قبْلَ ختْم النبوَّة، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصَّلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٧٠ وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلَالِ ... أَوْ ضِدِّهِ، فَحُلْ عَنِ المُحَالِ

٧١ لِأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ ... وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقِ

٧٢ وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرْ ... أَوْ غَيْرِهِ فَبِالقَضَاءِ وَالقَدَرْ

٧٣ وَلَمْ يَفُتْ مِنْ رِزْقِهِ، وَلَا الأَجَلْ ... شَيْءٌ فَدَعْ أَصْلَ الضَّلَالِ وَالخَطَلْ

الشرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والرزق ما ينفع من حلال أو ضده**»، الرِّزق بمَعْنى العَطاء، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الرزَّاق، وهو الَّذي يرْزُق العِباد. لكن هل الرِّزق شامِلٌ للحلال والحرَام، أو هو خاصٌّ بالحلال؟

نقول: الرِّزق نوْعان:

النَّوع الأوَّل: رِزقُ ما يقوم به البَدن؛ وهذا يشْمَل الحلالَ والحرام، ويشْمَل رِزق البَهائِم والإِنْسان، فهُو عامٌّ، حتَّى لو فُرِض أن الرَّجُل لا يأكل إلا الخِنْزير والميْتة فهُو رِزقٌ، ولو فُرِض أنه لا يأْكُل إلا الرِّبا وما يَكُون بالغشِّ والخيانَة فهُو رِزقٌ.

النَّوع الثَّاني: رِزقُ ما يقوم به الدِّين؛ وهَذا خاصٌّ بالرِّزق الحلال؛ لأنَّ الرِّزق الحَرامَ -وإن قامَ بِه البَدنُ- فإنَّه ينْقُص بِه الدِّين.

فقول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والرِّزق ما ينفع من حلال أو ضده**» يُرِيد به من نَوعي الرِّزق ما يقومُ به البدن؛ لأنَّه عامٌّ للحلال والحرام، والنَّاطق والبَهيم، وكل شَيْء.

ثُمَّ علَّل المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «**لأنه رازِقُ كلِّ الخلق**» ولو قلنا: إن الرِّزق خاصٌّ بالحلال فقط لخرَج بِذَلك قِسمٌ كبيرٌ من الخلق عَن كوْن الله يرْزُقهم، مع أنَّ الله رازِقُ كلِّ الخَلْق، قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦].

أَمَّا إذا كانَ الرِّزق مطلوبًا من العَبْد؛ كقَوْل العَبْد: اللَّهم ارْزُقني، فلا ريبَ أنَّه إنَّما يطْلُب الرِّزق الحلالَ، الَّذي به قَوامُ الدِّين، ولا يخْطُر ببال أيِّ إنسانٍ إذا دعا اللهَ أن يرْزُقه، أنَّه يُريد الحلالَ والحرامَ، إنَّما يريد الرِّزق الحلال.

لكِن قد يقولُ قائِل: أليس الإِنْسان يقول: «اللَّهم ارزقني رزقًا حلالًا طيبًا»؟

فالجَوابُ: بلَى، ولكِنَّه يقول ذَلك من باب التَّأْكيد، كما يقول القائِل: «**اللَّهمَّ اغْفِر لي ذَنْبي كُلَّه، دِقَّه وجُلَّه، عَلانِيتَه وَسرَّه، وأوَّلَه وآخِرَه**»[1]، معَ أنَّه يُغْنِي عن ذلِك أن يقول: «اللَّهم اغْفِر لي ذنْبِي»، لكن يقولُ هَذا من باب التَّأْكيد، ومِن باب الإِلْحاح علَى اللهِ بالدُّعاء، واللهُ تَعالى يُحِبُّ الملحِّين في الدُّعاء، ومِن باب كَثْرة مُناجَاة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الإِنْسان المحِبَّ لله يُحِب أن يُكْثر مناجاتَه؛ لأنَّ الحبيب يُحِب طُولَ المناجاة مع حَبيبِه.

إِذن؛ فالرِّزق ينْقَسم إِلى قسْمَيْن: ما يَقُوم به البَدن وما يَقُوم به الدِّين، فالَّذي يَقُوم به البَدن عامٌّ يشْمَل الحلال والحرامَ، ورِزق النَّاطق والبَهِيم، والَّذي يَقُوم به الدِّين خاصٌّ بالرِّزق الحلال، ومِنه رِزق العِلْم والإِيمان، فهَذا مما يقوم به الدِّين، أمَّا الرِّزق المطْلُوب أي الَّذي يطْلُبه العَبْد مِن الله فهُو يختَصُّ بالرِّزق الحلال، لقرينة

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقول في الركوع والسجود (٤٨٣) (٢١٦).

السُّؤال؛ لأَنَّني لا أظُنُّ أنَّ أحدًا من المُؤمِنين يسْأَل الله رزقًا علَى أيِّ وجْهٍ كان، وإنَّما يُريد السَّائل الرِّزق الحلالَ.

قوله: «**وليس مخْلُوق بغَيْر رَزْق**» أو (بغير رِزْق)، يجوز هَذا وهذا، فالرَّزق بالفَتْح هو الفِعْل، والرِّزق بالكَسْر هو المرْزُوق، وهذا صَحِيحٌ، فإنَّه لا يوجد مخْلُوق بغَيْر رزق أبدًا، كلُّ المخْلُوقات قد رَزَقها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، قالَ تَعالَى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:٥٠].

مسْأَلَة: هل الرِّزق فيه تَبِعة -أيِّ: إثْمٍ- علَى المرْزُوق أو لا؟

نقول: إذا كانَ مؤمنًا تقيًّا فلَيْس علَيْه تَبِعة في رزْقِه؛ لأنَّ هَذا المؤْمِن التقيَّ لن يأْكُل إلا الحلال، فلَا يكونُ علَيْه شيءٌ. أمَّا الكافر فإنَّه يُعاقَب على رزْقِه؛ لأنَّ الأرْزَاق لا تكون خالِصةً لهم؛ لقولِه تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ [المائدة:٩٣]، فمفْهُومُه أنَّ غيْر المُؤمِنين علَيْهم جُناحٌ.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**ومن يمت بقتله من البشر**» فقولُه: «**من البشر**» بيان لـ(مَن)، يعني مَن يَمُوت من البَشَر بالقَتْل فبِالقَضاء والقدَر.

وقوله: «**أو غيره**»؛ يحْتمل أن تكون عائدةً إلِى البَشر، فيكُون المعْنى: مَن يمُتْ بقتْلِه مِن البَشر وغيْر البَشر، ويحْتمل أن تكُون عائدةً علَى القَتْل؛ أي: ومَن يمُت بقتْلِه من البَشر أو بغيْر قتْلِه، بل يَمُوت موتًا طبيعيًّا، فبِالْقَضاء والقدَر، واللَّفظ الَّذي يحْتمل هذَيْن المعنَيَيْن صَحِيحٌ، والمعْنيان لا يَتنافيَانِ، فيكُون شاملًا لمَنْ يَموت بقتْلٍ أو بغيْر قتلٍ، ومَن يَموتُ مِن البَشر أو غيْرِه بالقَتْل فبالقَضاء والقَدر.

وقولُه: «**فبالقَضاء والقدَر**» قضاءُ الله عَزَّوَجَلَّ وقدرُه.

والقَضاء والقَدَر بمَعْنى واحِدٍ إنِ انْفَرد أحدُهما عَن الآخَر، ويَختَلِف معْناهُما عِند الاجْتِماع، فَيكُون القَدَر ما قدَّرَه الله بالأَزَل، والقَضاءُ ما حَكَم بِه فعلًا، أمَّا إذا قِيل: قضاءُ الله وحدَه، أو قيل: قَدَر الله وحدَه، فهُو شامِلٌ للمعْنَيَيْن جميعًا.

قوله: «**ولم يفت من رِزْقِه ولا الأَجَل شيء**» أي لم يفْت من رزقه الَّذي قدَّره الله شيء، ولا مِن أجَلِه الَّذي كتَبه الله له شيْءٌ، ودليلُ هَذا قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:٣٤]، وقول النَّبي ﷺ: «**إِنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا وَأَجَلَهَا**»(١)؛ أي: لا يبْقَى مِن الأَجل ولا لحْظةٌ، ولا مِن الرِّزق ولا حبَّةٌ، كُلُّها تُسْتكمل وتنْتَهي.

فإذا كانَ الأَمر كذَلِك علِمْنا بأن الَّذي يُقتل يَكُون قد ماتَ بأَجلِه، وأن الَّذي يُقتل يَكُون قد اسْتكمل رِزْقَه.

مثالُ ذلك: رجلٌ قُتِل عِند زَوال الشَّمس، فلا يَقُول قائِل: إنَّ هَذا الرَّجل فاتَه الغَداء من الرِّزق، ولو بقي لتغدَّى. نقولُ: هَذا لا يُمْكِن أبدًا؛ لأنَّ الله قدَّر أن يمُوتَ هَذا الرَّجُل قبْل أن يأْتِي موعِدُ الغَداء، إذن؛ فَالغداءُ لَيْس له، ولم يُكْتب له.

كذَلِك الأَجَل، لو قال قائِل: هَذا الرَّجُل يبقى إلى اللَّيل لو لم يُقتل، لقلنا: هَذا مُحالٌ؛ لأنَّ الله قدَّر أن يَمُوت بِهذَا السَّبب في هَذِه السَّاعة، فلا يَفُوت الأَجَلُ أبدًا بالقَتْل.

لكن لو قيل: لو لم يُقْتل لم يَمُت بالقَتْل؛ فهَذا صَحِيحٌ، لكن كوْنُه يمتدُّ الأَجَل إِلى اللَّيل أو لا يمْتَد، هَذا شيءٌ ثانٍ مجْهولٌ لنا، إنما المَعلُوم لنا أَنَّه لو لم يُقْتل لم يَمُت

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان (٣٢٣٩)، والحاكم (٢/ ٤).

بالقَتْل، ونقول: إنَّ هَذا فرضُ أمرٍ لا يُمْكن أن يَقَع ما دام قد قُتل؛ لأنَّنا نعْلَم أنَّ الله قدَّر أجلَه إِلى هَذِه السَّاعة، بَلْ إِلى هَذه اللَّحظة، وبِهذَا السَّبب، ولكن لو قال قائِل: يُمْكن أن يَمُوت قبل أن يُقْتل، بلدْغَة حيَّةٍ، أو بأكل سُمٍّ، أو بغتةً، أو بمرضٍ، فإن هَذا لا يُمْكن؛ لأنَّ الله قد كتب أن يَمُوت بالقَتْل فِي هَذه السَّاعة.

إِذن؛ فهَذا الإِيرادُ وهو قولُه: لَوْ لم يُقْتَل لبَقي؛ إيرادُ شيْءٍ مُحال، كقَولِه تَعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١]، فمُحالٌ أن يبْقَى بعد هَذا الزَّمنِ الَّذي قُتل فِيه ولو لحْظةً، ومحالٌ أنْ يَمُوت بغَيْرِ هَذا السَّبب؛ لأَنَّه لما وقَع عَلِمْنا أن الله قد كتبَه في الأَزَل.

فإن قال قائِل: بماذا تُجِيبون عَن قوْلِ النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»[1]، فجعل صلَةَ الرَّحِم سببًا لبَسْط الرِّزق وللتَّأخِير في الأَثَر؟

نقولُ فِي جوابِنا علَى هذا: قولُ النَّبي ﷺ حقٌّ، وصِلَةُ الرَّحِم من أسباب طُول العُمر، ومِن أَسْبَاب سِعَة الرِّزق، وإذا قدِّر أنَّ الإِنْسان وصَل رَحِمه علِمْنا أنه فعَل السَّببَ الَّذي يَكُون به طُول العُمْر وسِعَةُ الرِّزق، ولا يَخْتَلِف هَذا عن قولِه تَعالى فِيمن عمِل صالِحًا بأَنَّه يدْخُل الجنَّة؛ لأَنَّنا نعْلَم أَنَّه متَى فعل السَّبب وُجد المسبَّب، وإِذا لم يفعَلْه لم يُوجد المسبَّب، فهَذا الرَّجل إذا لم يَصِل رَحِمه لم يطُلْ عُمرُه، ولم يُبْسط له في رزقِه؛ لأَنَّه لم يفْعل السَّبَب، لكِن إذا وصَل رحِمه طال عُمرُه واتَّسع رزقُه، ونعْلَم أن هَذا الرَّجل قد كُتب أصلًا عِنْد الله بأَنَّه وَصولٌ لرَحِمه، وعمرُه ينْتهي فِي الوقْت

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من أحب البسط في الرزق، رقم (٢٠٦٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٧).

المحدَّد، ورِزْقه يكون إِلى السَّاعة المحدَّدة، ونعْلَم أنَّ الرَّجل الآخر لم يُكْتب أن يَصِل رَحِمه، فكُتِب رزقه مضيَّقًا، وكُتِب عمره قاصرًا من الأَصْل، فلَيْس هُناكَ شيْءٌ يزيد وينْقُص عن الَّذي كُتب في الأَزَل.

إِذن؛ فما الفائِدَة من قول الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هَذا الكَلام؟

نقول: الفائِدَة من ذَلك الحثُّ علَى صِلَة الرَّحِم، وإذا كانَ الله قد كتب هَذا الرَّجل وصولًا لرَحِمه سيصل رَحِمه، لكن كتابة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهَذا الرَّجُل أن يَكُون وصولًا للرَّحم أمْرٌ مجهولٌ لنا ولا نعْلَمه، لكن الأَمر الَّذي بأيْدِينا هو أن نعْمَل، وما وراء ذلِك فهُو عِند الله عَزَّوَجَلَّ.

وبِهذَا التَّقرير نسْلَم من قولِ مَن قال من العُلَماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ: إن المُرَاد بِطُول العُمْر البركة فيه، والمرادُ ببسط الرِّزق البَرَكَةُ فيه؛ لأَنَّ هَذا القَوْل لا يُجْدي عنْهُم شيئًا؛ لأَنَّ البَركة أيضًا وُجودها كطُول العمر، ونزْعُها كقِصَر العُمر، فإن كانَ الله قد كَتب أن يكُون عُمرك مباركًا كانَ مباركًا، وإِن كانَ اللهُ قد كتب أنَّه غيرُ مبارَكٍ صارَ غيرَ مُباركٍ، وكذَلِك الرِّزق إن كانَ اللهُ قد كتبه مباركًا كانَ مباركًا، وإن لم يكُن كتبه مباركًا لم يَكُن مُباركًا، فالمسْأَلَة هِي هِي، فهم فرُّوا من شيْءٍ ووقَعوا فِيه؛ لأَنَّ كلَّ شيء مُقدَّر، برَكة المال وبرَكة العُمر، وبسط الرِّزق وطُول العُمر؛ فكلُّه مكتوبٌ.

والمهِمُّ أن الَّذين قالُوا بِهذَا القولِ قولُهم غيرُ صَحيحٍ، وكذَلِك أيضًا الَّذين قالوا: إن للإِنْسان عُمرَيْن؛ عمرًا إن وَصل، وعمرًا إن قَطع، ورِزْقَيْن؛ رزقًا إن وصل، ورزقًا إن قطع، وهذا غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ هَذا يُؤدِّي إِلى أن يَكُون الله تَعالى غيرُ عالمٍ بالمآل، وهذا خطأٌ، ونحن نقول: إن الله عالِمٌ بالمآل، فهُو عالم بأنَّ هَذا يَصِل ويَطولُ عمره ويُبسط له في رزْقِه، وهذا لا يَصِل فيقصر عمرُه وينْقص رِزْقُه،

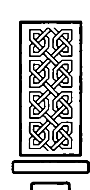
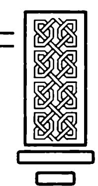
وهذا عندَ الله معلومٌ، وهُو شيء واحِدٌ لا يتغيَّر، لكِنَّه عنْدَنا غيرُ مَعْلومٍ، ولهَذا حثَّنا الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على أن نَصِل الرَّحِم.

ونظيرُ ذَلك أيضًا في مسْأَلة الزَّواج إذا قيل: «مَن أحَبَّ أن يُولد لَه فليتزوَّج»، فالُمراد بِهذَا الحثُّ علَى الزَّواج، وإلَّا فنحن نعْلم أن الله كتب لهَذا الرَّجل أن يتزوَّج ويُولَد له، أو ألا يتزوَّج ولا يُولَد له.

والحاصِل: أن الإِنْسان إذا عَلِم أن الشَّيء مكتوبٌ بأسْبابِه، فطولُ العُمر مكتوبٌ بسببه، وسِعة الرِّزق مكتوبَةٌ بسببه، الَّذي هو الصِّلة، لكن نحن لا نعْلَم، فالَمقْصود مِن مِثل هَذا القولِ من رَسول الله ﷺ الحَثُّ علَى صلَة الرَّحِم وأنَّه سببٌ.

والدُّعاء أيضًا سبَبٌ لحصول المَقْصود فمَن أحبَّ أن يُرزَق فليسأَلِ اللهَ الرِّزق، فالسُّؤال سبَبٌ، ولو قال قائِل: إذا كانَ الله قد كتَب لك الرِّزق فلا حاجَةَ لَك في السُّؤال، لكان هَذا غلطًا، فِفعْل الأسباب الَّتي جاءَت بها الشَّريعَة، أو شَهِد بها الواقِع أمْرٌ مطلوبٌ للشَّرع، والله تَعالى بحِكمَتِه قد رَبط المسَبَّبات بأسْبابِها، فلا إِشْكالَ -والحمدُ لله- في الحَديث، إنَّما هُو ذِكْرٌ لسببٍ يَكُون عندَ الله معلومًا مكتوبًا، وعِنْدنا غيرَ معلومٍ، إنَّما الشَّيء الَّذي نُخاطَب به أن نَفْعل السَّبب.



الباب الثَّالث: في الأحْكام

٧٤ وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ طُرَّا ... أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرَّا

٧٥ وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ ... حَتْمًا، وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَرْ

الشرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الباب الثَّالث في الأَحْكام**». الأَحْكام: جَمْع حكم، والمُراد به الأَحْكام الشَّرعيَّة، والأَحْكام الكَوْنية، والأَحْكام الدِّينيَّة في الأَسْماء كما سيأتي، والأَحْكام الدُّنيويَّة، والأَحْكام الأخروية... والمُهِم الأَحْكام عامَّة كما سيتبيَّن من الشَّرح.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وواجِبُ**»: خبرٌ مقدَّمٌ، «**أن يعْبُدوه**»: مبتَدأٌ مؤخَّر، وإنَّما قلنا بذَلك؛ لأنَّ (واجِب): حُكمٌ، والعِبادَة محكُومٌ عليه، ويَجُوز علَى قولٍ لبعْض النَّحويين أن نجْعَل (واجب): مبتدأً، و(أن يعبدوه): فاعلًا أغْنَى عن الخبر؛ لأنَّه يَجُوز إذا كانَ الخَبَرُ وصفًا وتأخَّر المبتدأُ أن يَكُون الوَصْف مبتدأً، ويَكُون ما بعده فاعلًا أو نائِبَ فاعلٍ أغْنَى عن الخَبَر، لكن المشهُور أنَّ هَذا لا يَجُوز إلا إذا اعْتَمد علَى نفيٍ أو اسْتِفهام.

والواجِب عِند أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ اللَّهُ هُو ما أُمِر به علَى سَبِيل الإِلْزام، أو ما أُلْزم به المكلَّف.

والمرادُ بالعباد هُنا كلُّ النَّاس، فالعِبادَة هُنا بالمَعْنى العامِّ وليست العُبوديَّة

الخاصَّة، والعُبوديَّة تكون عامة وهي التعبُّد الكَوْني، وتكون خاصَّة وهي التعبُّد الشَّرعي، والمُراد هنا التعبُّد الكَوْني، يعني يجب علَى كل العِباد أن يعْبُدوا الله عَزَّوَجَلَّ، وقوله (طرًّا) أي: جميعًا.

والهاء في قوله: «**أن يعبدوه**» ليْس لها مرْجِعٌ سابِقٌ ولا لاحق، ولكن مرْجِعها معلومٌ مِن السِّياق؛ لأنَّ الَّذي يَجِب أن يُعْبَد هو الله عَزَّوَجَلَّ، فالهاءُ إذن عائِدَةٌ علَى الله عَزَّوَجَلَّ.

فوُجوب عبادَةِ الله عَزَّوَجَلَّ علَى جَميع العِباد من جُمْلة الأَحْكام الَّتي سيذْكُرها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَذا الباب، ودليلُها قوْلُه تعالَى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦].

قوله: «**طَاعَة**» يعْني أن يعْبُدوه امتثالًا لأمْرِه، واجتنابًا لنَهْيه، (وبرًا): أي رجاءً لبرِّه وثوابِه، فيشْعُر الإنْسان عِنْد فِعل العِبادَة بأنَّه فعلَها طاعَةً لله ورجاءً لثوابِه، فالصَّلاة مثلًا يُقِيمها طاعَةً لله ورجاءً لثوابِه.

وقَد سبَق أنه يَنْبغي للإنْسان أن ينوِي في عبادَتِه الوصولَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وإلَى دار كرامَتِه، فيَجْمع بين الأَمْرين؛ بين إرادة الخالِق عَزَّوَجَلَّ كما قالَ تَعالَى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام:٥٢]، وبين إرادة ثَوابِه كما قالَ تَعالَى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح:٢٩]، فهَذا واجِبٌ علَى كل مخْلُوق أنْ يعْبُد الله عَزَّوَجَلَّ، والمرادُ بالعِبادَة هنا التذلُّل لله عَزَّوَجَلَّ محبَّةً وتعَظِيمًا بفِعل أوامِره وترْك نَواهِيه.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ويفْعَلوا الفعل الَّذي به أمر حتمًا**» يعني: وواجِبٌ علَيْهم أن يفْعَلوا الفِعْل الَّذي أمَر به حتمًا، و(حتمًا) وصْفٌ يعود علَى الأَمْر، يعْني الَّذي أمر به أمرُ حَتْمٍ؛ لأنَّ مأمُوراتِ الله عَزَّوَجَلَّ قسمان: قسمٌ مأموراتُ حتمٍ،

وقِسْمٌ مأموراتُ تطوُّعٍ، فالَّذي يجب أن يُفعل هُو ما أَمر به حتمًا، ولكِن ما أمر به تطوُّعًا قَد يكونُ القِيامُ بِه فرضَ كفايَةٍ إذا كانَ تبْلِيغ الرِّسالَة يتوقَّف عليه، بمَعْنى أَنَّنا لو تركْنَاه لماتت السُّنَّة، فهُنا رُبَّما يقول قائِل: إنه يَجِب أن يقوم الإِنْسانُ بها لم يُؤْمر به حتمًا، ويَكُون وجوبُه هنا لغَيْره، يعْني لئلَّا تموتَ السُّنَّة لا لإيجادِ الفِعْل، أمَّا إذا كانت السُّنَّة مشهورةً فمعلومٌ أنَّ القيام بها ليْس علَى سَبيلِ الوُجوبِ.

قولُه: «**ويتركوا الَّذي عَنْه زجر**» يعْنِي يترُكوا ما زَجر عَنْه مِن النَّواهي، وهذا هو الواجِب علَى كُلِّ مُؤمنٍ؛ أن يفْعَل ما أمر اللهُ بِه وجوبًا فيما حتَّمه؛ واسْتحبابًا فيما ندَب إِلَيْه، ويترْكَ الَّذي عَنه زَجَر وجوبًا فِيما حرَّمه، وندبًا فيما هو مكْرُوه.

وهُنا يَرِد سؤالٌ: هل هُناك وظِيفةٌ أُخْرى للإِنْسان غير العِبادَة؟

الجَواب: لا، ما خُلق الإِنسانُ إلا للعِبادَة فقط، وما عَدا ذَلك فإِنَّه مُكمِّل للعِبادَة، حتَّى تناولُ المباحات إنَّما أَباحها الشَّارع لئلَّا تملَّ النُّفوس؛ لأنَّ النُّفوس لو بَقِيت مُلزمةً بفعل شيْءٍ وترْكِ شيْءٍ كلَّت وملَّت، لكن فُسِّح لها فِيما أحلَّ الله عَزَّوَجَلَّ.

ولهَذا نَجِد أن الشَّارع فسَّح للنُّفوسِ في أَيَّام الفرح أن تَتناولَ ما يُفرح ويُطْرب، مثل الدُّفِّ في الأَعْياد، وكذَلِك في الأَعْراس، وأَباح للنَّفْس أن تنال مطْلُوبَها عِند الأَحْزان؛ فأباح للإِنسان أن يُحِدَّ علَى الميِّتِ ثَلاثَة أَيَّام، كما قال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب احداد المرأة علَى غير زوجها، رقم (١٢٨٠)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب وجوب الاحداد في عدة الوفاة وتحريمه في...، رقم (١٤٨٦).

فثلاثَة الأيَّام يَجُوز فِيهَا الإِحْداد علَى الميِّت؛ لأنَّ النَّفْس تكون حَزِينةً وكَئِيبَةً، ولا تنبَسط للْأُمور التَّرفيهيَّة، فلا يتجَمَّل الإِنْسانُ فيها، ولا يَخْرُج للنُّزْهة، ولا يفعل الأُمور التَّرفيهيَّة العاديَّة؛ لأنَّه محزونٌ، وينْطَوي علَى نفْسِه، وهذا لا بأْسَ بِه بشرطِ ألَّا يَكُون الحامِلُ لَه علَى ذلِك التسخُّط مِن قَضاء اللهِ وقَدَره، فإن كانَ الحامِلُ عَلى ذلِك التسخُّط؛ فهُو حرامٌ.

إذن؛ فالواجِب علَى الإِنْسان العِبادَةُ، لكن الشَّرع أبَاح للإِنْسان ما يترفَّهُ به في حُدودٍ مُعيَّنة؛ لئَلَّا يَلْحقه الملَلُ والسآمة، والإِنْسانُ لنفْسِه علَيْه حقٌّ.



ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٧٦ وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ   فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٧٧ وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى العَبْدِ (الرِّضَا)   بِكُلِّ مَقْضِيٍّ، وَلَكِنَ بِالقَضَا

٧٨ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى   وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

الشرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكُلّ ما قدّر أو قضاه فواقِعٌ حتمًا**» (كلُّ) مبتدأٌ، و(فواقع) خَبرُه، ووقَعت الفاءُ في الخبَر لأنَّ المبْتدأ متضمِّنٌ لمعنى الشَّرط، ومَعْنى الشَّرط هُنا هو العُموم في (كل)، فإذا كانَ المبْتَدأ عامًّا؛ فإنَّه يجوز أن تقْتَرن الفاء في خَبرِه؛ فلو قُلتَ: كلُّ أحدٍ فقائِمٌ؛ صحَّ، لكِن لو قُلت: زيدٌ فقائِمٌ، لم يصِحَّ؛ لأنَّ الأوَّل بمَعْنى الشَّرط، والثَّاني ليْس كذَلِك.

وقولُه: «**كلُّ ما قدر**»، أي: كل الَّذي قدَّره أو قَضاهُ، «**فواقع**»، يعْني فلا بُدّ أن يقع، «**حتمًا**» أي: جزمًا، «**كما قضاه**» أي: علَى الوَجْه الَّذي قضاه؛ سواء كانَ هَذا الشَّيء من فِعْله عَزَّوَجَلَّ، أو كانَ متعلِّقًا بأفْعال العِباد، فلا بُدَّ أن يقع، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأخبر أنه لا بُدَّ أن يكون.

فإذا قدَّر اللهُ علَى شخْصٍ أن يهْتَدي اهْتدَى، وإذا قَضى علَى شخْصٍ بالضَّلال ضلَّ، وإذا قَضى له بالرِّزق رُزِق، وإذا قَضى له بالفَقْر افتقَر، وإذا قَضى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالخِصْب والرَّخاء حَصل الخِصب والرَّخاء، وإذا قدَّر الله الجَدْب والضِّيق حصَل الجَدْب والضِّيق، وإذا قُدِّرت الفِتَن والقِتَال وقَع ذلك، وإذا قُدِّر رفَعه رُفِع.

وعلَى كُلِّ حالٍ؛ فإنَّ كُلَّ شيْءٍ يقْضِيه الله فلا بُدَّ أن يقَع، ولكن ليلاحَظ أَنَّه قد يَكُون لهَذا المقضِيِّ موانِع قَضاها الله عَزَّوَجَلَّ، كَما جاءَ في الحَديث: «**لَا يُرَدُّ الْقَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ**»[1]، فنقول: هَذا مُقدَّر، ثم قُدِّر لَهُ مانِعٌ بأَمْر الله عَزَّوَجَلَّ فمنَعه، إذن؛ فكُلُّ ما قَضاه اللهُ أو قدَّره -حتَّى ما كانَ مقضيًّا- ثم وُجِد له المانِع فإنَّه داخِلٌ في عُموم كلام المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولهَذا نرَى مِن الجَهْل أن يقول بعْضُ النَّاس في دُعائِه: «اللَّهم إني لا أسْأَلُك ردَّ القَضاءِ، ولكِنِي أسْألُك اللُّطْف فِيه»، وكأَنَّه يقولُ: ابْتَلِني بما شِئْت؛ فإِنَّه لا يهم، بَل المُهِم اللَّطْف بي، فسُبْحان الله! إنَّ هَذا الدُّعاء لا يَصِحُّ نقلًا عن السَّلف، وإن صَحَّ عن بعضِهم فلَا يُمْكِن أن يصِحَّ عَن الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُمْ، الَّذين أقْوالُهم مأْثُورةٌ ومشْهورَة.

ولكِن قل: «اللَّهم إني أسْأَلُك اللُّطْفَ في قَضائِك» وهذا صَحيحٌ، أمَّا قول: «لا أسْأَلُك ردَّ القضاء» فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يقْضِي شيئًا -سواء لطَف بِك أو شدَّد علَيْك- إلَّا وقد قضاهُ، لِذَلك ينْبغي أن نُنبِّه مَن يَقُول هَذا الدُّعاء، إلَى أنَّه لا فائِدَة منه.

فإذا قال الدَّاعي: «اللَّهم قِني عَذابَك»[2]، معْنَاه أنَّه لا يُريد أن يُعذِّبه الله، أمَّا قولُ: «اللَّهم إنِّي لا أسْأَلُك ردَّ القَضاء، ولكِنِّي أسْأَلُك اللُّطف فِيه» فمَعْناه: إذا كُنْت قد قدَّرْت شَقائي فاجْعَلْني شقيًا، لكِن هوِّن فِي الشَّقاء.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب في القدر، رقم (٩٠).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب منه، رقم (٣٣٩٨)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب ما يقال عند النوم، رقم (٥٠٤٥)، وابن ماجه: كتاب الدُّعاء، باب ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه، رقم (٣٨٧٧).

ولكن بعْض النَّاس إذا سَمِعوا الكَلام المركَّب تركيبًا جميلًا أخذُوا بِه وهُم لا يدْرُون ما معْناه، وهذا من الغَفْلة، والواجِب أن نتأنَّى في كلِّ ما نسمع حتَّى نَزِنَه بمِيزان الكِتاب والسُّنَّة.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ ... فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

حتَّى المَعاصِي إذا قَدَّر أن تقَع؛ فإنَّها تقَع كما قضاها، ودلِيلُ هَذا أن النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما سأَله جِبْريل عَن الإِيمان، قال: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1]، وأجمع المسْلِمون علَى قولهم: «ما شَاء الله كانَ ومَا لم يشأْ لم يَكُن»، وقال النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**» إلى أن قال: «**وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»[2].

إذن؛ فما قدَّره اللهُ لا بُدَّ أن يقَع، وأنْت إذا آمنْتَ بذَلك حصَل لك طُمأنينة كاملَةٌ فيما يُصِيبك؛ لأنَّك تعلَم أنَّه لن يتغيَّر الواقِع أبدًا.

فلو قدِّر أن شخصًا صارَ يعْمَل في التِّجارة ثم خَسِر حتَّى فَنِي مالُه، فيجِبُ أن نعْلَم أنَّ هَذا الَّذي حصَل هُو بقضاءِ الله وقَدرِه، وحينئذٍ يطمئِنُّ ويسلم؛ لأنَّه يرْضى باللهِ ربًّا، كذَلِك رجلٌ خرَج ابْنُه إلى السُّوق فأصابَهُ حادِثٌ وماتَ؛ فلا يجوز أن يُورد عَلى قلْبِه أنَّه لو لم يخْرُج لم يَمُت، هَذا غيرُ واقِعٍ، وهذا يَجِب أن تطْرُدَه عن قلبك؛ لأنَّه لا بدَّ أن يكُون كما حصل، ولا يُمْكن أبدًا أن تَسير الأُمور إلا علَى هَذا الَّذي حصَل.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإِسْلام والإحسان، رقم (٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة، رقم (٢٦٦٤).

ولهذا قال اللهُ تعالى عن المُنافِقين الَّذين قالوا: ﴿لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران:١٥٦]، فقالَ الله عنهُم: ﴿لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [آل عمران:١٥٦]، فهَذه الأُمور لا تُولِّد إلا الحسْرة، والإِحياءُ والإماتَة بيد الله، ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡ﴾ [آل عمران:١٥٤].

وأنْت إذا آمنْتَ بِهذا الكَلام الَّذي جاءَ فِي الكِتاب والسُّنَّة وقرَّره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّك سوْف تسْتَريح ولا تسْأَم ولا تَمَلَّ ولا تضْجَر.

إذَن؛ فمِن جُملة الأَحْكام في هَذا البابِ وُجوب عِبادَة الله عَزَّوَجَلَّ على جَميع العباد، وكذَلِك فعْل ما أمَر به وترْك ما نَهى عنه، فإنَّه هو عبادته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكذَلِك فإنَّ ما قدَّره الله أو قَضاه، فإنَّه واقِعٌ حتمًا -ولا بُدَّ- كما قضَاه، لا يَختَلف عما قَضاه في الأَزل، وهذا يَعودُ إِلى وُجوب الرِّضا بالقدر.

والإِيمان بالقَدر مِن أركان الإِيمان الستَّة، والرِّضا بالقَدَر من الرِّضا باللهِ ربًّا، والإِنْسانُ يَجِب أن يرْضَى باللهِ ربًّا مدبِّرًا يفْعَل ما يشاء عَزَّوَجَلَّ.

وهنا مسْألة مُهمة جدًّا وهي: هل الواجِب بالنِّسبة للقَضاء والقَدَر، الرِّضا بالقَضاء والمَقْضِيِّ أو الرِّضا بالقَضاء ويُسْتفصل في المَقْضي؟

بيَّن المؤلِّف ذلِك في قولِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى العَبْدِ الرِّضَا بِكُلِّ مَقْضِيٍّ، وَلَكِنْ بِالقَضَا

وفي بعْضِ النُّسخ (وليس واجبٌ) برفْع (واجب)، والظَّاهر أن الأَوْلى النَّصب، علَى أنَّه يجوز الوَجْهان، فإن أردْتَ أن تُخْبِر عن الواجِب، فالوَاجب مرْفوعٌ والرِّضا

منصوبٌ، علَى أَنَّه خبر ليْس، يعني: ولَيْس الواجِبُ الرِّضا بكل مقْضِيٍّ، وإن كُنتَ تُرِيد أن تُخْبِر عن الرِّضا، فإنَّك تقول: فلَيْس واجِبًا علَى العَبْد الرِّضا، فيُنْصب (واجبًا) علَى أَنَّه خبرُ (ليْس) واسمها (الرِّضا)، وتقْدِير الكَلام علَى هذا: ولَيْس الرِّضا واجبًا، فالوَجْهان جائِزان.

ومعْنَى كلام المؤلِّف أنه لا يَجِب علَى الإِنْسانِ أن يَرْضى بكل مقضِيٍّ، وإنَّما يجِبُ أنْ يرْضَى بالقَضاءِ الَّذي هُو فِعْلُ الله عَزَّوَجَلَّ، وعلَى ذَلك فالمقضيُّ يحْتَاج إِلى تفْصِيلٍ:

أوَّلًا: أن يَكُون المقْضِيُّ حكمًا شرعيًّا، فهَذا يَجِب الرِّضا به، مِن حيثُ كوْنُه فِعلُ الله، والسَّخط مِنه منافٍ للإِسْلام، فيَجِب علَيْنا -مثلًا- أن نرْضَى بفَرْض الله للصَّلاة والزَّكاة والصَّوم والحجِّ والبِرِّ والصِّلَة وغير ذلك، ويَجِب علَيْنا كذَلِك أن نرْضَى بتَحْريم الزِّنا؛ لأنَّ ذَلك محبوبٌ إِلى الله عَزَّوَجَلَّ، والمحبوبُ إِلى الله يَجِب أن نُحِبَّه.

أمَّا باعْتِبار فِعل العَبْد فيَجِب الرِّضا بِه إن كانَ طَاعَةً، ويَجِب سخطه إِن كانَ معْصِيَةً، ولهَذا وجَب علَيْنا أن نُنْكر علَى العاصِي.

ثانيًا: إذا كانَ المقضيُّ أمرًا كونيًّا، فإن الأَمْر الكَوْني منه ما يُلائِم النُّفوس، وهذا الرِّضا به أمر فطريٌّ.

مِثال ذلك: إذا قَضى اللهُ للإِنْسان بولَدٍ، ورِزق واسِعٍ، ودَار مهيَّأةٍ، ومركوب فخمٍ، وعِلْم، وإِيمَانٍ، فإِنَّه يرْضَى به؛ لأنَّ ذَلك يلائِم نفْسَه، ورِضاهُ بذَلك أمر فطري، ولا يحْتَاج أن نقول: يجِب أن ترْضَى به؛ لأَنَّه سيرضى به.

أما إذا كانَ المقضي لا يُلائِم النُّفوس بـل يُـؤْلمها كالأمْـرَاض، فالإِنْسـان إذا قضى الله علَيْه بمرضٍ، فإنَّ المَرَض غيرُ ملائِم للنُّفـوس، فـإن النَّاس فيه علَى أربـع مرَاتِب:

المرْتَبَة الأُولى: مرْتَبة السّخط:

بأن يسْخَط هَذا الَّذي قَضـاه الله، وعلامَةُ السَّخط أن يقـول قـولًا منكـرًا، أو يفْعَل فعلًا منكرًا.

مِثال القَول: أن يقُولَ: يا وَيْلاه، واثُبورَاه، و ما أشبه ذلِك من الكلمات الَّتي تنبئ عن التَّسخُّط.

وأمَّا الفِعْل المنْكَر فمِثْل: لطْم الخُدود، وشَقِّ الجُيوبِ، ونَتْف الشُّعور، والقَفز حتَّى يسْقُط علَى الأَرْض، وما أشْبَه ذلك، فهَذا تسخُّطٌ فعليٌّ؛ ولهَذا قال النَّبي ﷺ: **«لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الجَاهِلِيَّةِ»**[1]، فالأولان فعلان والثَّالث قول.

المرتبة الثَّانية: مرْتَبة الصَّبر:

بأن يتألَّم الإِنْسان نفسيًّا ولكنه يصبر، فلا يشق ثوبًا، ولا يلطم خدًّا، ولا يقول منكرًا، وهَذِه المرتبة واجبة، أي أنه يجب علَى الإِنْسان أن يصبر إذا أصيب بالمصائب.

المرتبة الثَّالثة: الرِّضا:

أي يرضى بقضاء الله عَزَّوَجَلَّ، والرِّضا معْنَاهُ أن يَكُون مطمئِنًّا مُنشرِح الصَّدر

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود...، رقم (١٠٣٠).

بما قَضى الله عَزَّوَجَلَّ، لا يتألَّم نفسيًّا، رغْم أنَّه يكْرَه هَذا الشَّيء الَّذي أصابه ولا شك؛ لأنَّه لا يُلائِم النُّفوس، لكِنَّه لا يتألم نفسيًّا؛ بل يقول: هَذا قضاء الله، وأنا من جُمْلة مُلْكِ الله عَزَّوَجَلَّ، له أن يفعل فيَّ ما شاء، ويطمئن بذلك.

وهَذِه المرْتَبة اخْتلَف فِيهَا العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ علَى قولين: منْهُم من قال: إنها واجبة، ومنْهُم من قال: إنها مستحبة، والصَّحيح أنها مُستحبَّة وليست بواجِبَةٍ؛ لأنَّها صعبة علَى كثير من النُّفوس.

وعلامَة الرِّضا أنَّك لو سألته: هل تأثَّرت بما قضى اللهُ علَيْك؟ لقال: لا؛ لأني أعْلَم أنَّ الله لا يُقدِّر لي شيئًا إلا كانَ خيرًا لي، فأنَا مُؤْمِن، واللهُ لا يقْضِي لعبدِه المؤْمِن قضاءً إلا كانَ خيرًا له.

المرتبة الرَّابعة: مرتبة الشُّكْر:

وهَذِه المرْتَبة أعْلى من الَّتي قبلها؛ لأنَّها رضًا وزيادة.

فإذا قال قائِل: كيف يَشْكُر الله علَى المصيبة؟

قلنا: يَشْكر الله علَى المصِيبَة؛ لأنَّه يعلم أن ثوابَها وأجْرَها إِذا صَبر واحتسب الأَجْر أكْثَر من مُصِيبتها، فيَشْكُر اللهَ علَى هذا؛ لأنَّ ما يترتَّب علَيْه من الخَيْر أكْثَر مما يترتَّب علَيْه من الأَذَى، فمِن هَذِه النَّاحِيَة يشكر الله، وقد قال بعْضُ أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إنَّ هَذِه المرْتَبة أعْلى من الَّتي قبلها، أي من الرِّضا.

فهَذا حُكْم الرِّضا بالمقضيِّ.

ثم قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولكِن بالقَضا**»؛ يَعْني: ولكن يَجِب أن يَرْضى «**بالقَضا**»، أي: بقَضاء الله عَزَّوَجَلَّ، وهُو فِعْله.

فإن قال قائِل: هل المَعاصي واقعةٌ بقَضاء الله عَزَّوَجَلَّ؟ وكيْف ترْضَوْن بقَضاء الله لها؟

فالجوابُ: نعَم، هِي واقِعةٌ بقَضاء الله، ونحْنُ نَرْضى بقضاء اللهِ وإن كَرِهْنا المقضيَّ، وهَذه المعْصِية لا نرْضاها ونكْرَهُها ونؤدِّب علَيْها، ولكِن نَرْضى بكون الله قَضاها، ولا نعْتَرِض علَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ في قضائِها، فإذا رأَيْنا مثلًا العُصَاة والفسَّاق وأهْل المجُون؛ فيَجِب علَيْنا أن نَرْضى بما وَقع مِنْهُم باعْتِباره مِن قَضاء الله، لَكِن لا يَجُوز أن نرْضَى بما صَدر مِنْهُم باعْتبارِه مِن فِعْلهم؛ فنسْخَط فعلَهم ونَرْضى فِعْلَ الله الَّذي هُو قضاؤُه، وبِهذَا التَّفْصيل يَزُول عنا إشْكالاتٌ كَثِيرة.

فإذا قال قائِل: يُوجَد في الخلق شرٌّ مثل إِبْليس، فَهُو أصْل الشرِّ؛ فهل يجب علَيْنا أن نَرْضى بإيجاد إِبْليس؟

فالجَوابُ: نَعم، يَجِب أن نرْضَى بدُون تفْصيل، لكنَّنا لا نرْضَى بما يأْمُر به إِبْليس؛ لأنَّ إِبْليس يأْمُر بالشرِّ والفحشاء والمُنْكر؛ ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النور:٢١]، إذن نرْضَى بأنَّ الله خلَقه، ولا نشُكُّ في أنَّ الله خلَقه لحِكْمَةٍ، ولكن لا نَرْضى بما يَكُون من فعل إِبْليس من الشرِّ والفَسادِ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولكِن بالقضا لأنَّه**» أي: لأنَّ القضاء «**مِن فعله**» أي: مِن فِعل الله؛ ولهَذا قَال: «**مِن فعْلِه تعالى**».

قوله: «**وذَاك**» أي: المقضيُّ «**مِن فعل الَّذي تقالى**» أي: الَّذي تباعَد وفَعل ما يُبغَض عليه، وهذا التَّعليل الَّذي ذَكَره المؤلِّف ينطَبق علَى المَعاصِي تمامًا، فالمعاصِي واقِعةٌ بقَضاء الله وقَدرِه، نرْضى بِها مِن هَذِه النَّاحية، وواقِعةٌ من فعل الشَّخص

العَاصِي، ومن هَذِه النَّاحية لا نرْضَاها؛ ولهَذا قال: «**لأَنَّه**» أي: القَضاء «**مِن فِعْله وذاك**» أي: المقضي «**من فعل الَّذي تقالى**».

فإن قال قائِل: ما الجَمْع بين قوْلِه تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق:٢]، وبين قوله ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[١]؟

فالجَوابُ: أن الفَرْق بيْنَهما ظاهِرٌ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ أضاف الشَّرَّ إِلى المخْلُوق، أمَّا إِلى اللهِ فلا يُضاف الشَّرُّ، فلا شكَّ أن اللهَ هو الَّذي قدَّر الشَّرَّ، لكِن قدَّر الشرَّ في مفْعولاتِه، أمَّا تقْدِيرُه لهَذا الشرِّ فهُو لحِكْمةٍ عَظِيمةٍ يترتَّب علَيْها مِن المصالِح ما يجْعلُها غيرَ مكْروهَةٍ، لكن فرْقٌ بَيْن المفعولِ وبيْن الفِعْل والفاعِل، فالفاعِلُ هو الله عَزَّوَجَلَّ وهو المقدِّر، وهَذا لا شكَّ نُحِبُّه علَى كلِّ حالٍ، وفِعْله أيضًا خيرٌ علَى كلِّ حالٍ، أمَّا مفعولُه فَفيه خيرٌ وفِيه شَرٌّ.



---

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدُّعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٧٩ وَيَفْسُـقُ المُـذْنِبُ بِـ(الكَبِـيرَهْ) كَـذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ(الصَّـغِيرَهْ)

٨٠ لَا يَخْـرُجُ المَـرْءُ مِـنَ (الإِيـمَانِ) بِـ(مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ(العِصْيَانِ)

٨١ وَوَاجِـبٌ عَلَيْـهِ أَنْ يَتُوبَـا مِـنْ كُـلِّ مَـا جَـرَّ عَلَيْـهِ حُوبَـا

٨٢ وَيَقْبَلُ المَـوْلَى بِمَحْـضِ الفَضْـلِ مِـنْ غَـيْرِ عَبْـدٍ كَـافِرٍ مُنْفَصِـلِ

٨٣ مَا لَمْ يتُـبْ مِـنْ (كُفْـرِهِ) بِضِـدِّهِ فَيَرْتَجِـعْ عَـنْ (شِرْكِـهِ) وَصَـدِّهِ

الشـرح

قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

وَيَفْسُـقُ المُـذْنِبُ بِـ(الكَبِيرَهْ) كَـذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ(الصَّغِيرَهْ)

هذا من الأَحْكام أيضًا، وهو أمرٌ مُهمٌّ؛ لأنَّ النَّاس تنازَعُوا فيه، فابْتدعت فِيه طائِفتان، وسَلِمت الثَّالثة.

المذْنِب إِذا أذْنَب بكبيرَةٍ فإِنَّه يكون فاسِقًا مؤمنًا؛ فَيكُون فاسقًا بمعْصِيَته، مؤمنًا بإِيمانه، وهَذا هو مذْهَب أهل السُّنَّة والجَماعة، وهُو المذْهَب الَّذي تؤيدُه النُّصوص، ويُؤيِّده النَّظر والعَدْل؛ فالعَدْل أن يُعامَل كلُّ إنسان بما يسْتَحق، فلَمَّا كانَ هَذا الرَّجل مؤمنًا، لكِنَّه فعل كبيرَةً ولم يتب منْها، فهُو باقٍ علَى إِيمانه، لكِنَّه فاسِقٌ بكبيرَته، ويُمْكن أن نقول: إنه مُؤْمِن ناقِص الإِيمان؛ مُؤْمِن بما معَه مِن أَصْل الإِيمان، ناقِصُ الإِيمان بما اقْتَرفه مِن معْصِيَته، وهذا هو مذْهَب أهْل السُّنَّة والجَماعة، وهو المذْهَب الحقُّ كما سنَذْكر إن شاء الله.

وقالَت الخَوارِج: إنَّه ليْس بمُؤْمنٍ بل هو كافِرٌ، فإذا زنا فقَد كفَر، وإذا سرَق فقد كفَر، وإذا قَتل نفسًا بغَيْر حقٍّ فقد كفَر، وإذا عقَّ والدَيْه فقد كفَر، وإذا قطع أرحامَه فقد كفَر، وهَكَذَا إذا فَعل أيَّ كبيرَةٍ صار كافرًا خارجًا عَن الإِيمان، فإذا كانَ كافرًا خارجًا عن الإِيمان، فإنَّه إذا مات لا يُغسَّل ولا يُكفَّن ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدْفَن في مقابر المُسلِمين، وحُكْمُه في الآخرَة أنه يُخلَّد في النَّار.

ووافقَتْهم المُعتزلَة علَى التَّخليد في النَّار، لكِن خالفَتْهم في الحُكْم في الدُّنيا؛ فقالوا -أي: المُعتزلَة-: إنَّ فاعِل الْكَبيرة مخلَّد في النَّار، لكِنَّه في الدُّنيا في منزلةٍ بَيْن منزلتَيْن؛ لا نَصِفُه لا بالإِيمان ولا بالكُفر، فلا نقول: مُؤْمن -ولو بقيد النَّقص-، ولا نَقُول: كافر -ولو بقَيْد أصل الإِيمان-؛ بل نقولُ: في منزلَةٍ بين منزلَتَيْن، وإذا ماتَ فإنَّه يُعامَل معاملَةَ المُسلِمين؛ لأَنَّه لم يدخل في الكُفر، إلا أَنَّه يخلَّد في النَّار.

إذَن: اتَّفق الخوارِجُ والمُعتزلَةُ في شيْءٍ واخْتلَفوا في شيء؛ اتَّفقوا علَى أحْكام الآخِرة؛ فجعلوا فاعِل الكبيرَةِ خالدًا في النَّار، واخْتلَفوا في أحْكام الدُّنيا؛ فحَكمت الخوارِجُ بأَنَّه كافِرٌ، وحكمت المُعتزلَة بأَنَّه ليْس بمؤمنٍ ولا كافرٍ، بل في منزلَةٍ بين المنزلتَيْن.

فعَلى رأْي الخوارِج إذا رأَيْنا فاعِل كبيرَةٍ فلَنا قتْلُه؛ لأَنَّه مرتَدٌّ مُباح الدَّم، وعلى رأي المُعتزلَة لا نقتُله؛ لأَنَّه ليْس بكافِرٍ، ولا نُكرِمه إكْرام المؤْمِن؛ لأَنَّه ليْس بمؤمِنٍ.

أمَّا المرجِئَة فقالوا: إنَّ فاعِل الكبيرَة مُؤمِنٌ كامل الإِيمان، ولا يستحِقُّ العِقاب، وليْس علَيْه شيْءٌ، ولو زَنى وسرَق وشَرِب الخَمْر وقتل وعقَّ وقطَع وغشَّ وكذَب، ما دام أَنَّه مُؤْمن باللهِ فهُو مُؤمِنٌ كامل، إيمانه كإِيمان جِبْريل ومحمَّد ﷺ -ونعوذ باللهِ-، وهذا ليْس بمعْقُول، لكِنَّه مذهبُهم.

ولا يخْفَى أن الَّذي يصْلح ويُناسِب الزَّمان هُو ما جاءَت بِه السُّنَّة؛ حيث المُعاملَة بما يستحقه فاعل الكَبِيرة؛ فنقولُ: هُو مؤمِنٌ ناقص الإِيمان، أو هو مؤمِنٌ بإِيمانه فاسِقٌ بكبيرَتِه، وهذا هو الحق.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ(الكَبِيرَهْ) كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ(الصَّغِيرَهْ)

لَا يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ (الإِيمَانِ) بِـ(مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ(العِصْيَانِ)

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ويفسق المؤْمِن بالكَبيرَة**»، والفِسْق في اللُّغة: الخُروج، ومنه فسَقت الثَّمرة عن قِشْرها، أي: برَزت وخرَجتْ منه، وفي الاصْطِلاح: فِعل الكَبِيرَة أو الإِصْرار علَى الصَّغيرة، كما قال المؤلِّف:

وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ(الكَبِيرَهْ) كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ(الصَّغِيرَهْ)

«**بالصَّغيرة**» يعْني علَى الصَّغِيرة، فالفِسْق شرْعًا: فعل الكَبيرَة أو الإِصْرار علَى الصَّغيرة، فإِذا زَنى المرْءُ صار فاسقًا، وإِذا أصرَّ علَى شُرْب الدُّخان صار فاسقًا، وإذا شَرِب الخَمْر مرَّةً واحِدَةً فقط فهُو فاسِقٌ؛ لأنَّ شُرْبَه كبيرَةٌ.

والكَبيرَة في المَعْنى ضدُّ الصَّغيرة، والمِيزان في ذلِك -كما قال بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ-: ما نصَّ الشَّارع علَى أنَّه كَبِيرة فهُو كَبِيرة، وما لم ينُصَّ علَيْه فهُو صغيرَة، فقوله ﷺ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ**»[1]، هَذِه كَبائِر، وقوله: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ**

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ...﴾، رقم (٢٧٦٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

الْكَبَائِرِ»[١]، هَذِه كَبائِر، فما نصَّ الشَّارع علَى أَنَّه كبيرَةٌ فهُو كبيرَةٌ، وما لا فلا.

وقال بعْضُ العُلَماء رَحِمَهُمُاللَّهُ: ما تُوُعِّد علَيه بلعْنٍ أو غضَبٍ فهُو كبيرَةٌ.

وقال آخرون: ما فيه حدٌّ في الدُّنيا أو وعيدٌ في الآخِرَة فهُو كَبيرَةٌ.

واختلفوا اختلافًا كبيرًا.

وذَكر شيخ الإِسْلام رَحِمَهُاللَّهُ أن الكَبيرَة ما رُتِّبت علَيْها عقوبَةٌ خاصَّة[٢]، وأمَّا ما نُهِي عنه فقَط، ولم يعيَّن له عُقوبَةٌ خاصَّةٌ فهُو صغيرَةٌ، ومع ذلِك يقولُ: إنَّ الكَبائِر تتفاوَتُ؛ فبعْضُها أشدُّ من بعضٍ، وقوله رَحِمَهُاللَّهُ أقرَبُ إِلى الصَّواب.

فمَن فعَل الكَبيرَة ولم يتُبْ مِنْها صار فاسقًا، ومن أصرَّ علَى الصَّغيرة -ولم يُقْلع عنها- صار فاسقًا.

وقولُه: «ويفسق المذنب» خلافًا للمرْجِئة؛ لأنَّ المرجِئَة يَقولُون: إن المذْنِب لا يفْسُق بالكَبيرَة ولا بالإِصْرار علَى الصَّغيرة، بل هُو مؤمِنٌ كامل الإِيمان، قال ابنُ القيم مبيِّنًا مذْهَبهم:

وَالنَّـاسُ فِي الإِيـمَانِ شَيْءٌ وَاحِـدٌ ... كَالمشْـطِ عِنْـدَ تَمَاثُـلِ الْأَسْـنَانِ[٣]

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

لَا يَخْـرُجُ المَـرْءُ مِـنَ (الإِيـمَانِ) ... بِـ(مُوبِقَاتِ الذَّنْبِ) وَ(العِصْيَانِ)

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧)

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥١).

(٣) انظر القصيدة النونية (١/ ٦٥).

أيْ: لا يَخْرُج المرء من الإيمان بِفعل الموبِقات، والموبِقاتُ: هِي المهْلِكات، وهذَا ردٌّ علَى الخوارِج والمُعتزلَة؛ لأنَّ الخَوارِج والمُعتزلَة يَقولُون: إنه يَخْرُج من الإيمان، لكن الفرْق بيْنَهما أن الخَوارِج قالوا: إذا خَرج من الإيمان دَخَل في الكُفر، ولَيْس هُناك واسِطَة، والمُعتزلَة قالُوا: إذا خَرج مِن الإيمان فهُو في منزلَةٍ بين منزلتَيْن، كرجُلٍ سار من المدينَة يُرِيد مكَّة فنَزل في بدْرٍ، فصار في منزِلَة بين المنزلتَيْن؛ ليْسَ مِن أهْل المدينَة ولَا مِن أهْل مكَّة، لكن الخَوارِج أقْرَب إلى الصَّواب منْهُم حيث قالوا: ليْسَ هُناك واسِطَةٌ، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس:٣٢]، وقال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة:٦٦]، ولم يذْكُر منزلَةً، فالمنْزِلة هَذه بدْعَةٌ مردودَةٌ علَى صاحِبِها.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَوَاجِـــبٌ عَلَيْـــهِ أَنْ يَتُوبَـــا مِـنْ كُـلِّ مَـا جَـرَّ عَلَيْـهِ حُوبَـا

«**وواجِبٌ علَيْه**» أي: علَى المرْء المذْنِب «**أن يتوبا**»، والألِف هنا لإِطلاق الرَّويِّ، والرَّويُّ هُو آخِر البَيْت، ولولا ذَلك لقال: «أن يتوبْ»؛ لأنَّ المتحرِّك الأخِير يُوقَف علَيْه بالسُّكُون، «**من كلِّ ما جرَّ عليه**» أي علَى الفاعِل، «**حُوبًا**» أي: إثمًا.

ومعْنى كَلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ علَى الإنْسانِ أن يتُوبَ مِن كلِّ شيْءٍ حصَل لَهُ بِه الإثْمُ؛ إن كانَ تَرْكَ واجبٍ فبِفِعْلِه، وإن كانَ فِعْلَ محرَّمٍ فبتَرْكِه؛ لأنَّ ترك الواجِب يجُرُّ علَى الإنْسان الإثْم، وفِعْلُ المحرم كذَلِك يجُرُّ علَى الإنْسان الإثْم.

والدَّليل علَى وُجوبِ التَّوْبة قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور:٣١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم:٨].

وقوْلُه: «**واجِبٌ عليْه أن يتوبا**»، أي: فورًا؛ لأنَّ الأَصْل في الواجِبات الفوريَّة، ولأنَّ الإِنْسان لا يأْمَن أن يمُوت، فقَد يأْتِيه المَوْتُ بغْتَةً قبل أن يَتُوب، ولو تابَ عِنْد المَوْت لم تنفَعْه التَّوبة، لقوْلِه تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء:١٨].

وللتَّوبة شُروطٌ خمسة، هِي بالتَّرتيب: الإِخْلاص، والنَّدم، والإِقلاع، والعَزْم علَى أَلَّا يَعُود إِلى الذَّنب مرَّةً أُخْرى، وأن تكون في وقْتِ قَبولها.

وليتنبَّه هُنا إِلى أنَّ من شُروط قبول التَّوبَة: العَزْم علَى أَلَّا يَعُود إِلى الذَّنب مرة أُخْرى، وليس الشَّرْط ألا يعود إِلى الذَّنب مرة أُخْرى، إذ لو كانَ الشَّرْط ألا يعود إِلى الذَّنب مرَّة أُخْرى لكان مَن غلبَتْه نفسُه وعادَ إِلى الذَّنب ثانيًا لم تُقْبل توبَتُه الأُولى، لكن الشَّرط: العَزْم علَى أَلَّا يَعود، فمن غلبَتْه نفسُه وعاد إِلى الذَّنب فإن توبَته الأُولى مقبُولَةٌ، ولذلِكَ فإنَّ تحقيقَ هذا الشرطِ هو العزمُ على أَلَّا يعودَ إلى الذنبِ مرةً أُخرى.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَيَقْبَلُ المَـوْلَى بِمَحْـضِ الفَضْـلِ ... مِـنْ غَـيْرِ عَبْـدٍ كَـافِرٍ مُنْفَصِـلِ

قولـه: «**ويقبـل المَوْلَى بمحض الفضـل**» أي: يقْبَل الله التَّوْبـة من الإِنْسان، «**بمَحْض الفضْل**» أي بالفَضْل الخالِص المحْض؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ هو الَّذي منَّ علَيْه أوَّلًا بالتَّوْبة، فإنَّ توفِيق الله العَبْد للتَّوبة توبةٌ، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [التوبة:١١٨]، يعْني ثُمَّ وفَّقهم للتَّوْبة ليَتوبوا، فالله عَزَّوَجَلَّ يمُنُّ عليك بمَحْض الفَضْل أن تَتُوب، ثم يمُنُّ عليك مرَّةً أُخْرى بقبول التَّوْبَة، ولو شَاء أَلَّا يقْبل لم يقبل، ولكِن مِنْ فضْلِه ورحمَتِه عَزَّوَجَلَّ أنَّ مَن تابَ إِلى الله تابَ اللهُ علَيْه.

بل أَشَدُّ مِن ذلِك وأبْلَغ أَنَّه يفْرَح بتوْبَة عبْدِه، ويُحِب توْبَته؛ قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، ويفْرَح بتَوْبة عبْدِه فرحًا أشدَّ مِن فرَح الإِنْسان الَّذي أضَلَّ راحلته وعلَيْها طعامُه وشَرابُه، ثُمَّ وجدَها[1]، فهَذا فرَحُه لا يُوصَف، ومع ذَلك فالله يفْرَح بتوْبةِ عبْدِه المؤْمِن أشدَّ مِن فَرَحِ هَذا الرَّجُل براحِلَتِه.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مِـنْ غَـيْرِ عَبْـدٍ كَـافِرٍ مُنْفَصِـلِ

مَا لَمْ يتُـبْ مِـنْ (كُفْـرِهِ) بِضِـدِّهِ

الحَقيقَةُ أنَّ هَذا الاسْتِثْناء في قولِه: «**ما لم يَتُب**»، فِيه شيْءٌ مِن النَّظر؛ لأنَّ كلَّ مَن تابَ تابَ اللهُ علَيْه من أيِّ ذنْبٍ كان، وكلامُنا في التَّوْبة، فإذا تابَ تابَ الله علَيْه ولو كانَ كافِرًا، أمَّا إذا مات علَى المعْصِيَة وهِيَ غيْرُ كُفْر، فهَذه هي الَّتي تَكُون تحت المَشيئَة؛ إن شاءَ اللهُ غفَر له وإنْ شاء عاقَبَه.

ثُمَّ إن قولَه: «**مِن غَيْر عبدٍ كافِرٍ مُنفصل ما لم يَتُب**»، ينطَبِق علَى الفاسِق أيضًا، فإن الفَاسِق لا يقْبَل الله مَنْه حتَّى يَتُوب، وإلَّا سيَبْقى علَى وصْفِ الفِسْق. إلَّا إذا كانَ المؤلِّف يُريد بقوله: «**يقْبَل المؤلى**» أي: يقْبَل العِبادات مِن غَيْر الكافِرِ، فهَذا له وجهٌ، لكِنَّه لا يُريد هَذا المعْنى.

قولُه: «**بضده**» أي: ضدّ الكفر، وهُو الإِسْلام، فإذا تابَ مِن كُفْره بضدِّ الكُفر، فإنَّه تُقْبل منه التَّوْبة، وإن تابَ مِن كُفْره بكُفْرٍ آخَر فإنَّه لا يُقْبَل مِنه، ولذلِك قال

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة، رقم (٢٧٤٧).

المؤلِّف: «**فيَرْتجع عن شِرْكِه وصَدِّه**»؛ فإِنَّه حينَئذٍ يَقْبل الله مِنْه؛ مثل: لو تابَ مِن نوْعِ الكُفر وبَقِي علَى النَّوْع الآخر، فإِنَّه لا يُقْبَل مِنه، بل لا بُدَّ أن يكْفُر بالجَمِيع، فلَو كانَ رجلٌ منكِرًا لشيْءٍ مما جاء به الرَّسولُ ﷺ وتابَ مِنه لكنَّه مُشرِكٌ باللهِ يعْبُد الصَّنم، فإِنَّه لا يُقبل مِنه حتَّى يُؤْمِن بكُلِّ ما كفر به.

ولو تابَ المسلِم من ذنْبٍ وهو مصرٌّ علَى آخَر، فإِنَّه تُقبَل توبَتُه مما تاب مِنْه؛ لعدَم اشْتِراط ألَّا يكون مُصرًّا على ذنْبٍ آخَر، ولعُموم الآيَات في القُرْآن الكَريم، وكذَلِك الأدِلَّة من السُّنَّة، فكلُّها تدُلُّ علَى أنَّه إذا تاب من الذَّنب تابَ الله علَيْه.

وقال بعْض العُلَماء: إنه إِذا كانَ الذَّنب الَّذي أصرَّ علَيْه من جنس الذَّنب الَّذي تابَ مِنه، فإنَّها لا تُقبل توْبَتُه، وإذا كانَ مِن غَيْر جِنْسِه قُبِلت، لكن الصَّحيح أنَّها تُقْبل.

وذَهب بعْضُ العُلَماء إِلى أنَّ التَّوْبة لا تُقْبل حتَّى يُقْلِع عن جَميع الذُّنوب، ولِذَلك أضافوا شرطًا سادِسًا إِلى الشُّروط الخمْسَة، وهو: أن يُقْلِع عن جَميع الذُّنوب ولَيْس عن الذَّنب الخاصِّ فقط، بَل عَن كُلِّ الذُّنوب، وبناءً علَى هَذا القوْلِ فلو تاب من ذنبٍ وهُو مصِرٌّ علَى آخرَ فإِنَّه لا تُقْبَل توْبَتُه.

مثالُ ذلك: إذا تابَ رجُلٌ من الزِّنا لكنَّه يشْرب الخَمْر، فعلى هَذا الرَّأْي لا تُقْبل توبَتُه مِن الزِّنا؛ لأنَّه لو كانَ صادقًا ما عَصى الله، ولَوْ كانَ صادقًا في التَّوْبة والرُّجوع إِلى اللهِ ما عصى الله بالذَّنْب الآخَر، ولو تابَ من الرِّبا لكنَّه يغشُّ النَّاس، فإِنَّه لا تُقبَل توبَتُه علَى هَذا الرَّأي، ولكن الصَّحيح أنَّها تقبل.

ولكن يقال: أمَّا التَّائب التَّوْبة المطْلَقَة فهَذا لا بُدَّ لتوبَتِه من أن يَكُون مُقْلعًا عن جَميع الذُّنوب، وأمَّا التَّوْبة الخاصَّة المقيَّدَة فإنَّها تصِحُّ من ذنْبٍ مع الإصرار

علَى غيرِه، إذَن فالمدْح بالتَّوْبة لا يَكُون إلا لمن أقْلع عن جَميع الذُّنوب، وأمَّا التَّقييد فيصِحُّ من ذنبٍ ولو مَع الإِصْرار علَى آخَر، فالَّذي تاب من الزَّنا لكنَّه يشرب الخَمْر، لا يصِحُّ أن نَصِفه بأنَّه تائِبٌ علَى سبيل الإِطْلاق، لكِن نقول: إنَّه تائِبٌ من الزِّنا -مقيدًا-، فلا يصِحُّ الوصْف المطلَق الَّذي يُمْدَح به التَّائب، وإنَّما يُمدَح بقَدْر ما حصل مِنه من توْبَةٍ فقط.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٨٤ وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنْ الخَطَا ... فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا

٨٥ فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمْ ... وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

الشرح

قَوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن يَمُت ولم يَتُب من الخَطا» أي: مِن غَيْر الشِّرك؛ لأنَّ الشِّرك لا يَغفِرُه الله تَعالى «فأمره مفوَّض لِذي العطا» وهو الله عَزَّوَجَلَّ.

فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمْ ... وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

وذَلك فوْق الذَّنب، ودَليل ذلِك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، وهَذه الآيَةُ قاضِيَةٌ علَى كل ذنبٍ ما عَدا الشِّرك.

فإن قال قائِل: لو ماتَ شخْصٌ علَى الكُفر دُون الشِّرْك، مثل أن يَكُون جحَد شيئًا من القُرْآن مثلًا وماتَ علَى ذَلك، فهَلْ يَكُون داخلًا تحت المَشيئَة؟

فالجوابُ: لا؛ لأنَّ المُرَاد بالشِّرك ما كانَ مخرِجًا عن الإِسْلام، فكلُّ شيْءٍ يُخْرِج عن الإِسْلام فإن الإِنْسان إذا ماتَ علَيْه لا يُغفر له، وما دُونَ ذَلك فإِنَّ الله يغْفِرُه إن شاء.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٨٦ وَقِيلَ فِي (الدُّرُوزِ) وَ(الزَّنَادِقَهْ) وَسَائِرِ (الطَّوائِفِ المُنَافِقَهْ)

٨٧ وَكُلِّ (دَاعٍ لِابْتِدَاعٍ) يُقْتَلُ كَمَنْ تَكَرَّرْ نَكْثُهُ لا يُقْبَلُ

٨٨ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْدِ مِنْ إِيمَانِهِ إِلَّا الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ

الشرح

اتَّفق العُلَماء علَى أنَّ كُلَّ مَن تاب من كُفْرٍ فإِنَّه يُقْبل منه، ويرْتَفع عنه القَتْل؛ لعُموم قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]، وهَذِه الآيَةُ نزلَتْ في التَّائِبين، فكلُّ ذنبٍ يتوبُ الإِنْسان منه؛ فإنَّ الله تَعالى يَتُوب عليه.

واخْتلف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في هَذِه المسَائِل الَّتي ذكَرها المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ الدُّروز والزَّنادِقة... إِلى آخره.

والدُّروز فرقَةٌ أصلُها التَّشيُّع لأهل البَيْت، ثم غلَتْ غلوًّا فاحشًا حتَّى جعلوا المخْلُوقَ إلهًا -والعِياذُ باللهِ- وصارُوا يعْبُدون المخْلُوق مِن دُونِ الله، ومذاهِبُهم مَعرُوفَةٌ، قال بعْض العُلَماء: إن الدُّروز يجِبُ قتْلُهم بكل حالٍ وإن تابوا، لِعِظَم ذنْبِهم، فهُم مِن أجْل عِظَم الذَّنب لا تُقْبَل منْهُم التَّوْبة.

كذَلِك الزِّنديق، والزِّنديق هو المارِقُ عن الدِّين كلِّه، وقِيل: الزِّنديق هو المنافِقُ، ولعلَّ الزِّنديق أشدُّ من المنافِق؛ لأنَّ المنافِق رُبَّما يتصنَّع للمُسْلمين ويُظْهِر أنه مسلِمٌ، كما هو الشَّأْن في المُنافِقين في عهْد الرَّسول ﷺ.

قولُه: «**وسائِر الطَّوائف المنافِقَة**» أي: الدُّروز والزَّنادِقَة والمنافِقُون وغيْرهُم، «**وكلُّ داعٍ لابْتداعٍ**» أي: كلُّ إنسانٍ يدْعُو للبِدْعة، والمُراد البِدْعة المكفِّرة، «**يُقْتل**» وهذا مقولُ القَوْل، يعني: يُقْتَل ولَـو تابَ، فإنَّها لا تُقْبل توبَتُه، «**كمـن تكـرَّر نكثه لا يقبل**» يعْني تكـرَّرت رِدَّتـه؛ بحيْثُ يرتدُّ ثُمَّ يَتُوب، ويرتَدُّ ثم يَتُوب؛ ويرتد ثم يتوب، وهَكذَا. قالوا: هَذا لا تُقْبل توبَتُه؛ لقوْلِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٣٧]، فقال: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ وهذا يقْتَضي أنه لا تقبل توْبَتُهم.

قوله: «**لأنَّه**» الضَّمير يَعُود علَى هـؤُلاء باعْتِبار الجِنْس، «**لم يَبْدُ من إيمانـه إلا الَّذي أذَاع من لسانِه**»، «**أذَاعَ**» يعني: أظْهَر من لسانه، فالمنافِقُ مثلًا إذا قلنا: إنَّه يَجِب قتْلُه، فقال: أنَا مسلمٌ أشْهَد لا إله إلا الله وأنَّ محمَّدًا رَسولُ الله، وأُصلِّي معكم و أُزكي، نَقُول: ولو كنتَ كذَلِك، فإذا قال: أنا تائِبٌ، فنَقول: ولو تبتَ نقْتُلك؛ لأنَّ قولك الآنَ أنَّك تائِبٌ وتُصلِّي وتُزكِّي هو قولُك أوَّلًا؛ لأنَّك تُنافِقُنا، فلَم يبدُ من إيمانك إلا ما أذَاعه لسانُك، وما أذعتَه اليوم كالَّذي أذعتَه بالأمسِ، أنت تنافِقُنا فلا نقبل منك.

ولكن الصَّحيح أن المنافِقَ تُقْبل توبَتُه؛ لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١٤٥-١٤٦]، وهَذه الآيَةُ صريحَةٌ في أنَّه تُقْبل توبة المنافِق، ولكن الله ذكر شُروطًا لا بُدَّ منها، حيث قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ

﴿وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾، وذلِك حتَّى نعرِف إصلاحَهُم.

والَّذين علَّلوا عدَم قبول توبَة المُنافِقين، يَقُولون: إن من تكرَّر نكْثُه؛ فإنَّنا لا نقْبل توبَتُه؛ للآيَة الَّتي ذكرْنَاها، ولأنَّنا لو قبِلْنا إسْلَامه اليومَ فسوفَ يرتَدّ غدًا؛ لأنَّ هَذِه عادَتُه؛ يُؤمن ويَكْفر، ويُؤمن ويَكْفر، فلا نَثِق به؛ فنقْتُله، والله تَعالى يَقُول في الآيَة الكَريمَة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٣٧]، فكانَت نهايَتُهم الزِّيادة في الكُفر، ولم تَكُن نهايَتُهم التَّوبة، وعلى هَذا فإذا تَابوا وعرَفْنا أنَّ توبَتَهم صَحِيحَةٌ باستقامَةِ أحْوَالهم، فالصَّحيحُ أنَّها تُقبل.

أمَّا الدّروز والزَّنادِقَة فقالوا: إنَّها لا تُقْبل توبَتُهم لفداحَة كُفْرهم، وإنَّهم كالمستَهْزئين باللهِ فلا تُقْبل، والصَّحيح أن كلَّ كافِرٍ بأيِّ نوعٍ مِن أنواع الكُفر تُقبل توبتُه، فإنَّنا لا نعلَم كفرًا أعْظم مِن كُفْر فِرْعون، ومَع هَذا لما قال عِنْدما أدْركه الغرق: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٩٠]، قيل له: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٩١]، ولم يُقل له: إنَّ كُفْرك عظِيمٌ لا تَنْفع فيه التَّوبة، ولكن قيل: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾؛ لأنَّه فات وقت التَّوْبة الآن.

فإذا تاب الإنْسانُ من أي ذنبٍ كان، وعلِمْنا صِدْق توبَتِه، فإنَّنا لا نقْتُله، بل نحْكُم بإسْلَامه، أمَّا الدَّاعي للبِدْعة؛ فإنَّه لو رأَى وليُّ الأمْر أن يقْتُله؛ لأنَّه ساعٍ بالفَساد في الأرْض فله أن يَقْتُله مِن باب التَّعْزير، حتَّى لو تابَ فلَهُ أن يَقْتُله، وقوْلُنا: فلَهُ أن يَقْتله مِن باب التَّعزير. يعْني ولَيْس واجبًا علَيْه، بل إنْ رأَى وليُّ الأمْر أنَّ هَذا الدَّاعية للبِدْعة إذا تاب مِن بدْعَتِه ربما يَكُون داعيًا للسُّنَّة فلا يَقْتله؛ لأنَّ

التَّائب من البِدْعة حَقِيقَةً لا بُدَّ أن يَنْقُضَ ما كانَ علَيْه مِن قبل، وحينئذٍ إذا نقَض ما كانَ علَيْه مِن قبلُ مِن البِدَع فلا شكَّ أنه مَكْسب، ويَكُون في ذلِك مصلَحةٌ للسُّنَّة وأهْل السُّنَّة.

والخُلاصَة أنَّ كُلَّ من كَفَر بأيِّ سَببٍ مِن أسباب الكُفر، إذا تابَ وصلَحت حالُه فإنَّنا نقبَل توبتَه مَهما كانَ ذنْبُه، ونَقْبل توْبَتَه علَى كلِّ حالٍ.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٨٩ كـ(مُلْحِدٍ) وَ(سَاحِرٍ) وَ(سَاحِرَهْ) وَهُـمْ عَـلَى نِيَّـاتِهِمْ فِي الآخِـرَهْ

٩٠ قُلتُ: وإِنْ دَلَّتْ دَلَائِلُ الهُدَى كَمَا جَرَى لِـ(العَيْلَبُونِيِّ) اهْتَدَى

٩١ فَإِنَّـهُ أَذَاعَ مِـنْ أَسْرَارِهِـمْ مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَستَارِهِمْ

٩٢ وَكَـانَ لِلـدِّينِ القَـوِيمِ نَـاصِرَا فَصَـارَ مِنَّـا بَاطِنًـا وَظَـاهِرَا

الشـرح

قولُه: «كمُلحِدٍ وساحِرٍ وساحِرة»: السِّحر لَه تأثِيرٌ، ودَليلُ تأْثيرِه أن السَّحرَة لما سَحرُوا أعْيُنَ النَّاس بِحبالهم وعصيِّهم الَّتي ألْقوها، كانَت مُؤثِّرة حتَّى في مُوسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، قالَ تَعالَى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:٦٦]، مع أنَّها حِبالٌ وعصيٌّ ساكِنَةٌ في الأَرْض لا تتحرَّك، لكن يَراها الرَّائي وكأَنَّها تتحرَّك.

فإذا قال قائِل: هَل هَذا يدُلُّ علَى أنَّ للسِّحر تأثيرًا أو ليْس لَه تأثِير؟

فالجَوابُ: أمَّا في قلب الحقَائِق فلَيْس له تأْثِير، وأمَّا في تصْريف الشَّيء علَى غيْر هيئَتِه فهَذا له تأْثِيرٌ، فالعصيُّ مثلًا لا يُمْكِن للسَّاحر أن يقْلِبها إِلى حيَّةٍ، والحبال لا يُمْكن أن يقْلِبها إِلى حيَّةٍ، لكن يُمْكن أن يجْعَل الرَّائين يرَوْنها وكأَنَّها حيَّات.

وعلى كُلِّ حالٍ فإِنَّ السِّحر يُؤثِّر، لكن لَيْس في قلْب الحقَائِق؛ لأَنَّه لا يَقْدر علَى قلْب الحقائِق إلا الخالِقُ عَزَّوَجَلَّ، فهُو القادِرُ علَى قلْب الحقائِق، وقَد قَلَب عصا مُوسَى حيَّةً تسْعى وتأْكُل.

والسِّحْر نوْعان:

سِحرٌ يكْفُر بِه السَّاحر: وهُو السِّحْر بواسِطَة الاسْتعانة بالشَّياطين، فهَذا كُفْرٌ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ ٱلشَّيَطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة:١٠٢]، وهذا السَّاحر يَجِب أن يُقْتَل لكُفْرِه ومفْسَدته، فإِنْ تابَ قُتِل لمفْسَدتِه.

وسِحرٌ لا يَكْفُر بِه السَّاحر: وهُو الَّذي يَكُون بالأدْوِيَة، لكن يَجِب أن يُقْتَل درءًا لمفسَدتِه.

فقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وساحِرٍ وساحِرة**» فِيه هَذا التَّفْصيل؛ فنقولُ: إذا كَفَر بسِحْرِه؛ فإِنَّها لا تُقْبل توبَته؛ باعْتِبار أَنَّنا نُقِيم علَيْه الحدَّ ونقْتُله، وإِن لم يكْفُر بسْحِره؛ أقَمْنا علَيه الحدَّ تطْهيرًا لا كفرًا.

قولُه: «**وهُم علَى نيَّاتِهم في الآخِرة**» يعْني نحْنُ نحْكُم بالظَّاهر، وأمَّا السَّرائِر فإِلى الله عَزَّوَجَلَّ.

قال: «**قُلْت**» والقائِل هُنا هُو المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، يقول: «**إِن دَلَّت دلائِلُ الهدى**»، هَذا شرطٌ، يعني: إن وُجِدَت قرائِنُ تدُلُّ علَى صِدْق توْبَتِه، (اهْتدى) هَذا جوابُ الشَّرْط، أي: إِنَّه يهْتدي، وإِذا اهْتَدى قبِلْنا توْبَته.

وأمَّا قوله: «**كما جرى للعيْلُبوني**» فهَذا رجُلٌ كانَ من الزَّنادِقة، ولكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هداهُ، وكانَ في الأَصْل دُرْزيًا، «**فاهْتَدى**»، يقول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: فمِثْل هُذا تُقْبل توْبَتُه.

والقَرائِن الَّتي دلَّتْ علَى صدْق توْبَة العيلْبوني هِي ما ذكرها المؤلِّف بقولِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَإِنَّـــهُ أَذَاعَ مِـــنْ أَسْرَارِهِـــمْ ... مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَستَارِهِمْ

وَكَـانَ لِلـدِّينِ القَـوِيمِ نَـاصِرَا ... فَصَـارَ مِنَّـا، بَاطِنًـا وَظَـاهِرَا

فإِذا دلَّتِ القَرائِنُ علَى أنَّ هَذا الزِّنْديق أوْ هَذا الملْحِد صارَ مؤمنًا حقيقَةً، فإِنَّنا نقْبَل توْبَته، ونرْفَع عنْه القَتْل؛ لأَنَّنا إِذا كُنَّا نعْمَل بالظَّاهر وقامَتِ القَرائِنُ الظَّاهرة علَى صِدْق توبتِه وقبِلْنا توبتَه فقَد عمِلْنا بالظَّاهر، أمَّا مَع عدِم القَرينَة فإِنَّنا لا نقْبَل توْبَته.

وهُناك أشْيَاء ذَكـر العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنَّها لا تُقْبل توبـةُ من اتَّصـف بِها؛ مِنْها الاسْتِهزاء باللهِ، والاسْتِهزاء بالرَّسُول ﷺ، فقَالوا: فمَنِ استهزأ باللهِ لم تُقْبَل توبَتُه لعِظَم ذنْبه، حيث يسْتَهزئ بربِّ العالمين، ومَن استهْزَأ بالرَّسول ﷺ فإِنَّه لا تُقْبل توْبَتُه لعِظَم ذنْبه، ولكن الصَّحيح أنَّها تُقبل توْبَةُ كلِّ تائبٍ، لقولِه تعالى: ﴿قُلْ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣] والدَّليلُ في المسْتَهزئِين خاصَّة أن الله قال: ﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة:٦٦]، فبيَّن أنه قدْ يعْفُو عن طائِفَةٍ منْهُم، ويُعذب الطَّائِفة الأُخْرى.

ولكِن من سبَّ اللهَ أو استَهْزأ باللهِ قبِلْنا توْبَته ورفَعْنا عنْه القَتْل، ومَن سبَّ الرَّسول ﷺ فتاب، قبِلْنا توْبَته وقتَلْناه، والفَرْقُ بَين الَّذي يسُبُّ الله عَزَّوَجَلَّ، والَّذي يسُبُّ الرَّسـول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أن الله عَزَّوَجَلَّ قـد أَخبَرنا بأَنَّه يعْفو عن حقِّه بالتَّوْبـة،

ولم يسْتَثْن شيئًا، وأمَّا الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسبُّه حقٌّ له، ولا نعْلَم هل يُسْقِطه أو لا؟ فإذا كُنَّا لا نعْلَم هل يُسْقِطه أو لا؛ فإنَّ الأَصْل عدَمُ الإِسْقاط، وعلى هَذا فنقْتُله حدًّا لا كُفرًا.

والخلاصَةُ أن مَن سبَّ اللهَ أو رَسولَه ثُم تاب فالصَّحيحُ قَبُول توبَتِه، ثُمَّ إن كانَ في حقِّ الله ارْتَفع عنْهُ القَتْل؛ لأنَّه إنَّما يُقْتل لحقِّ الله وقَد عَفا الله عنْهُ، وإن كانَ في حقِّ الرَّسول فهُوَ مُؤمِنٌ، ولكن نقْتُله ثُمَّ نُغَسِّله ونُكفِّنُه ونُصلِّي عليه.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

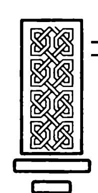
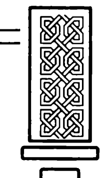
٩٣ فكُـلُّ (زِنْـدِيقٍ) وَكُـلُّ (مَـارِقٍ) وَ(جَاحِـدٍ) وَ(مُلْحِـدٍ مُنَـافِقٍ)

٩٤ إِذَا اسْـتبَانَ نُصْـحُهُ لِلـدِّينِ فَإِنَّـهُ يُقْبَـلُ عَـنْ يَقـينِ

الشــرح

قـولُه: «إذا اسْتَبان نصْحُه» ولا يَكْفـي مجرَّد التَّوْبة؛ لأنَّ الله تَعالى قـال في المُنافِقين: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١٤٦]، فجَعل إِضافَاتٍ علَى التَّوْبة، ولَيْس مجرَّد أن يقول المنافِق إنَّه مسلِمٌ نَقْبَل منه؛ لأَنَّه كانَ يقولُ إنَّه مسلِمٌ مِن قبْلُ، لكِن لا بُدَّ أن يَكُون هُناك إصلاحٌ، وإِخْلاصٌ لله، واعْتِصامٌ به، بمَعْنى أن تَكُون هُناكَ قرائِنُ تُبيِّن أَنَّه صادِقٌ.



فصل: في الكَلام علَى الإِيمَان

٩٥ إِيمَانُنَـا قَـوْلٌ، وَقَصْـدٌ، وَعَمَـلْ ... تَزِيدُهُ التَّقْوَى، وَيَـنْقُصْ بِالزَّلَـلْ

الشـرح

قال المؤلِّف -رحمه الله تعالى- في الكَلام علَى الإِيمَان: «**إِيمَاننا قول وقصد وعمل**»، والكَلام علَى الإِيمَان في أمور:

أولًا: هل الإِيمَان هو الإِسْلام أو هُما شيْئَان مُتبايِنان؟

وهَذه مسأَلةٌ مهِمَّة، والجوابُ علَى ذَلك: أنَّه إذا ذُكر الإِيمَان والإِسْلام في سياقٍ واحِدٍ فالإِيمَان غيرُ الإِسْلام، وإن أُفْرِد أحدُهما عَن الآخَر صارَا بمَعْنًى واحِدٍ، فهُما مِن بابِ ما إذا اجتمعَا افترَقا، وإذا افْتَرقا اجْتَمعا، إذَن؛ فَلا نقُول: الإِيمَان غيرُ الإِسْلام، ولا نقول: الإِيمانُ هُو الإِسْلام؛ لأَنَّنا إذا أطْلَقنا أخطأْنا، فلا بُدَّ من التَّفْصيل علَى النَّحو التَّالي:

فإن ذُكِرا في سياقٍ واحِدٍ فالإِيمَانُ غير الإِسْلام، والدَّليل: حديث عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قِصَّة جِبْريل، حين أَتى النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: أخْبِرْني عن الإِيمَان، فأخبَره بما يُخالِف ما أخبرَه بِه عَن الإِسْلام؛ لأَنَّهما ذُكرا في سياقٍ واحِدٍ، فجَعل النَّبيُّ -صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم- الإِسْلام الأَعْمال الظَّاهرة، وجعل الإِيمَانَ الأَعْمال الباطِنَة، فقال: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ**»، وقالَ في الإِيمَانِ:

«أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وِكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»[1].

وإن ذُكر أحدُهما منفردًا عَن الآخر دخل هَذا في هذا، مثالُه: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فالإِسْلامُ هُنا يشْمَل الإِسْلام والإِيمان.

فإذا قال قائِل: مَن قالَ إنَّ الإِيمان دين؟

فنقولُ: قالَه النَّبيُّ ﷺ، فإن النَّبي ﷺ حين قال: «**أَتَدْرُونَ مَنِ السَّائِلُ؟**» قالوا: اللهُ ورَسولُه أعْلم، قال: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**»[2]، ومما علَّمهم الإِيمانُ، إذن ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ يَشْمل الإِيمانَ والإِسْلام؛ لأنَّه أُفْرِد أحَدُهما عَنِ الآخَر، وقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وهُنا يدْخل الإِيمانُ؛ لأنَّ الإِيمان مِن الدِّين ولا شَكَّ.

فإِن قال قائِلٌ: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:٤]، فما الجوابُ عَن هَذه الآيَةِ؟

فالجوابُ: إنَّهما هُنا ذُكرا في سياقٍ واحِدٍ؛ ففرَّق اللهُ بيْنَهما، وقد اخْتلَف المفسِّرون رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في هَؤُلاء الأعْراب؛ هل هم مُؤْمنون ضَعيفو الإِيمان، أو هُم مُنافِقُون؟

فمِن المفسِّرين مَن قال: إِنَّهم مُنافِقون، وقالوا: إن قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾، يعْني الإِسْلام الظَّاهر، فإِنَّ المنافِقين مُسْلمون ظاهِرًا.

ومِنْهم من قال: بل هُم مُسلِمون حَقِيقَةً، لكِن إِيمانهم ليْس تامًّا، لم يتعمَّق في قلوبِهم، بدَلِيل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، و(لما) تدُلُّ علَى قُرب

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾، رقم (٤٧٧٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإِسْلام والإحسان، رقم (٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإِسْلام والإحسان، رقم (٨).

الشَّيء، كما قالَ تَعالَى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]، وكوْنُ الإِيمان قريبًا مِن دُخول قلوبهم يدُلُّ علَى انْتِفاء النِّفاق عنْهُم؛ لأنَّ المنافِقين نفى اللهُ عنْهم الإِيمان نهائيًّا، فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، وهَؤُلاء لم ينفِ اللهُ الإِيمانَ عنْهُم، بل قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤].

وهَذا القَوْل الثَّاني أقْرَب مِن الأوَّل وإن كانَ الأوَّل محتملًا، إِذَن؛ فهُنا فرْقٌ بين الإِسْلام والإِيمان.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦]، هَذه الآيَة استدَلَّ بِها بعْضُ العُلَماء ممن يقول: إن الإِسْلَام هُو الإِيمانُ مطلقًا؛ لأنَّ الله قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، والحقِيقَة أنَّ هَذِه الآيَة دليلٌ علَيْهم وليْسَت دليلًا لهم؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، والبَيْتُ هُو بيْتُ لُوطٍ، ومِن بينهم امرأتُه، وامرَأتُه ليْست مؤمِنَةً ولكنَّها مسلِمَةٌ؛ ولهَذا قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم:١٠]، أيْ أظْهرتا الإِسْلَام وهُما كافِرَتان، فامرَأَةُ لوط كانَت كافِرةً هلَكت مع قومِها، فالآيَة فِيها أنَّ البَيْت مسلمٌ، لكِن ليْس فِيهَا أنَّ من في البَيْتِ مُسْلِمون.

وعلى ذَلك فلَيْس في الآيَةِ دليلٌ علَى ما ذَهَبُوا إليه، بَل نقول: إِنَّ الآيَة تدُلُّ علَى أنَّ الإِيمان غيْرُ الإِسْلام؛ لأنَّ الله أخْرَج مَن كانَ فِيها مِن المؤْمِنين، وبيَّن أنَّه لم يُسْلِم أحدٌ فِي هَذه القرْيَة بأكْمَلها ورَسُولُهم بينَهم يدْعُوهم.

وفي هَذا فائِدَةٌ عَظِيمَةٌ للدُّعاة في كلِّ مُكان؛ فإنَّ الواحد منا إذا دعا ولم

يستجب النَّاس له ويَسْمَعوا ويطيعوا أمره، قال: إِنَّ هؤُلاء النَّاس لَيْس فيهم خير، ولنْ أدْعُوهم مرَّةً ثانية، فهَذا رَسولٌ بَقِي يدعو قومه، ولم يُسلِم من القرية أحدٌ بل لم يُوجَد بيتٌ مسلِمٌ إلا بيته، وكذَلك نوح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بقي في قومه ألفَ سَنةٍ إِلَّا خَمْسِين عامًا وما آمَن مَعه إِلَّا قَلِيل، وهُو رَسولٌ يأْتِي بالآيَات، أمَّا نحن فإِذا دعا الواحد منا ثم دعا ولم يَجِد استجابَةً كَبيرة اسْتَحسر، وغضب، وتوقَّف، وهذا خطأٌ، والصَّواب أن ندْعُو إِلى سبيل ربِّنا ونحن مأجورون علَى كلِّ حالٍ.

ثَانيًا: هل الإِيمَانُ تصْدِيق القَلْب وإِقْرار القلْب واعْتِرافُه فَقط، أو هو شاملٌ للتَّصديقِ ومُستَلْزماته؟

والجوابُ: أنَّ الإِيمَانَ فِي الأَصْل هُو التَّصديق بالقَلب، فأنْتَ عِنْدما تقول: آمَنْت باللهِ، لا تُحِسُّ إلا أنَّك أقرَرْت بِه في قلْبِك، فالإِيمَانُ في القَلْب وهذا هو الأَصْل، لكِن الإِيمَان شرْعًا أوسعُ من الإِيمَان لغةً، وهذا من الغرائبِ؛ لأنَّ القَاعِدَةَ المطَّرِدة أن المصْطَلح الشَّرعيَّ أضيَق من المصْطَلح اللُّغوي.

فمثلًا: الزَّكاة فِي اللَّغة هِي النماء، وفي الاصطلاح: مالٌ خاصٌّ، والطَّهارة في اللُّغة هِي النَّظافة، وفي الشَّرع: نظافَةٌ خاصَّة، والصَّلاة في اللُّغة: الدُّعاء، وفي الشَّرع: دعاءٌ خاصٌّ، والحجُّ في اللُّغة: القصد، وفي الشَّرع: قصد خاص، لكن الإِيمَان في اللَّغة: التَّصديق، ولا يشْمَل الأَعْمال الظَّاهِرة، وفي الشَّرع: يشْمَل التَّصدِيق والأَعْمال الظَّاهِـرة، إِذَن؛ فالمصْطَلـح الشَّرعيُّ في باب الإِيمَان أوْسَع منه لغـةً، علَى خِلاف المعْهُود.

وعلَى كُلِّ حالٍ فالإِيمانُ في الشَّرع يشْمَل التَّصديق والإِقْرار الحاصِل بالقَلْب، ويَشْمل أيضًا ما يلْزَم مِنه مِن الأَعْمال الصَّالحة، والدَّليل علَى هَذا قوْلُه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً -أَوْ وَسِتُّونَ شُعْبَةً-، فَأَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»[1]، فقولُ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**» قولٌ باللِّسان، و«**إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ**» عمَلٌ بالجوارِح، و«**الْحَيَاءُ**» عمَلٌ قُلْبيٌّ.

وقالَ النَّبي ﷺ: «**الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[2]، وهذا اعْتِقادٌ قلبي.

وفِي القُرْآن الكَريم قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، قال المفسِّرُون: أي: صلَاتُكم إلى بَيْت المَقْدِس، والصَّلاة عملٌ، وعلَى ذَلِك فإنَّ الإِيمان في الشَّرع يشْمَل اعْتقادَ القَلْب وقولَ اللِّسان وعمَلَ الجوارِح.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إِيمَانُنَا قَوْلٌ وَقَصْدٌ وَعَمَلْ**» ثَلاثَة أشْياء؛ قولٌ مِثْل: لا إِلَه إلَّا الله، وقصْد -وهو الاعْتِقاد- مِثل: أنْ تُؤْمن باللهِ وملائِكَته وكُتُبه ورُسلِه واليوم الآخِر وغَيْر ذَلك، وعَمَلٌ: وأدْناه إماطَة الأَذى عَن الطَّريق. فالإِيمان إِذن يشْمَل الثَّلاثة.

وكوْن الاعْتِقاد إِيمَانًا واضِحٌ، أمَّا كوْنُ العَمَل إِيمَانًا؛ فذَلك لأَنَّه لم يحْمِلني علَيْه إلا الإِيمَانُ والاعْتِقادُ الَّذي في قلْبي، ولوْلَا أَنِّي أعتقِدُ الثَّوابَ في إماطة الأَذَى عن الطَّريق ما أمطتْه، ولكان عمَلي عبثًا، ولـوْلا أَنِّي أعتقد أني أُثاب علَى قـولي: لا إله إلا الله، ما قلْتُها؛ لأَنَّه يكون عبثًا، فلمَّا كانَ هَذا العَمَل نتيجَةً للاعْتِقاد التَّامِّ في القلْب صار إِيمَانًا، وهَذا واضِحٌ.

وقَد خالف أهْلَ السُّنَّة والجَماعة في ذَلك طائِفَتان متطرِّفَتان:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، رقم (٣٥).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإيمان والإِسْلام والإحسان، رقم (٨).

الطَّائفة الأُولى: وهُم المرْجِئة الَّذين جعلوا الإِيمانَ مقتَصِرًا علَى القَصْد فقط، وقالوا: إنَّ الإِيمَانَ هُو اعْتِقاد القَلْب فقَط، ومَتى اعْتَرف الإِنْسانُ بقلْبه بالله عَزَّوَجَلَّ فهُوَ مُؤْمن سواءٌ عَمِل أم لم يَعْمل، ومَن كانَ عندَه اعْتِقاد تامٌّ فهُو مؤمنٌ كامِلُ الإِيمان، وإِنْ زنى وسَرق وشَرِب الخَمْر ولم يزكِّ ولم يحجَّ ولم يَصُم، فهُو مؤمِنٌ كامِلُ الإِيمَان، إِيمانُه كإِيمَانِ محُمَّد وجِبريل وميكائيل علَيْهم الصَّلاة والسَّلام، ولا يدْخُل النَّار مهما عَمِل مِن المعاصي، وهَؤُلاء هُم المرْجِئة، وقد عناهم ابْنُ القيم رَحِمَهُٱللَّهُ في قولِه في النونية:

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ... كَالمشْـطِ عِنْـدَ تمَاثُـلِ الْأَسْـنَانِ[1]

والمشْط أسنانُه سواء، أيْ: أنَّهم يَقولُون: النَّاسُ في الإِيمان شيْءٌ واحِد، أفْسَق النَّاسِ وأطْوَع النَّاس كلُّهم واحِدٌ في الإِيمان، وهَذا شيءٌ غريبٌ، نسْأَل اللهَ العافِيَة، وعلَى رأْيِهم فالعاصي الَّذي يشْرَب الخَمْر ويسْرِق ويزني ويكْذِب ويخون، لكِنَّه مؤمِنٌ باللهِ وينْتَسب للإِسلام، عنْدَهم أنَّه مُؤْمِن كامل الإِيمان، والله تَعالى يقول: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:٩]، لا يسْتَوِيان، لكنَّهم يَقولُون: إنَّهم يستوون، فاعِلُ الكَبيرة عنْدَهم مُؤمِنٌ كامل الإِيمَان، ولا يسْتَحِقُّ دخول النَّار، ولا يسْتَحق العِقَابَ، وهَذا الفِكْر مُناسِبٌ لحال الفَسَقَة مِن أهْل العَصْر؛ إذا نُهِي عن الفِسْق يقولُ: أنا مُؤْمِنٌ كامِلُ الإِيمان، علَى رأْي المرْجِئَة.

وأقولُ: إن هُناكَ ثَلاثَ جِيماتٍ يَجِب التَّنبيه والتَّحذيرُ منْها، وهي: جهميَّة وجبريَّة ومُرْجئة، فكلُّها وصفٌ لموصوفٍ واحِدٍ؛ فالجَهْميَّة هم باعْتِبار صِفات الله

(١) انظر القصيدة النونية (١/ ٦٥).

عَزَّوَجَلَّ معطِّلة؛ يُنْكِرون الصِّفات، وهُم أيضًا جبريَّة باعْتِبار أفْعال العَبْد، يقُولون: إنَّ الإِنْسان مجبرٌ علَى عمَلِه، لا يسْتَطيع أن يتخلَّص منه، فلَو وجدْنَا شخْصَيْن ينْزِلان من السَّطح: أحَدُهما ينزل بتؤُدَةٍ درجةً درجة، والثَّاني دفعْناه من أعْلى الدَّرجة وعجَز أن يُمْسِك نفسَه، فعِنْدهم الكلُّ سواء وكلُّهم مجبرون، ومُرْجئة يَقولُون: الإِيمانُ هُو اعْتِراف الإِنْسانِ بقلْبِه.

ونحن نُلْزِمهم بأن نقول لهم: إنَّ إِبْليس عنْدَكم مُؤْمِنٌ كامل الإِيمان؛ لأنَّ إِبْليس مؤمِنٌ باللهِ، ويسأل اللهَ ويدْعُو الله، فيقول: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص:٧٩]، فهُو عِنْدهم مؤمِنٌ كامِلُ الإِيمان وموحِّد؛ لأنَّه مؤمن بالرُّبوبية.

وهؤُلاءِ لا شَكَّ أن قولهم مجانِبٌ للصَّواب، وإذا قيل لهم: يُوجَد آيَات وأحادِيثُ فِيها وَعِيدٌ مثل قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣]، قَالوا: هَذا للكَافِر، أي: مَنْ يقتل مؤمنًا وهو كافرٌ، وهذا لا شَكَّ أنَّه تحريف؛ لأنَّ الله علَّق هَذِه العُقوبَة علَى وصْف وهُو القَتْل، وهؤُلاء ترَكُوا هَذا الوَصْف جانبًا، وأَتوا بوَصْفٍ جديدٍ وهُو الكُفْر والآيَةُ لَيْس فِيها الكُفْر، فَهم ألغوا الوَصْف الَّذي رُتِّبت علَيْه العُقوبَة وأتوا بوصفٍ جديدٍ.

ونظيرُ هَذا قولُ بعْضِهم في قول النَّبي ﷺ: «**بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**»[1]، قالوا: مَن جَحَدها، فأَلْغوا الوصْف الموجُود، واعْتَبروا الوَصْف المفْقُود، وذِكْر الجُحود غيْرُ موْجُود فِي الحَديث، ثُمَّ نَقول لهم: إذا جَحد وُجوبَ الصَّلاة ولَو كانَ يُصلِّي الصَّلوات الخَمْسَ كُلَّ يومٍ فهُو كافِرٌ، فهُم أَلْغوا الوصْفَ الموْجُود الَّذي رتَّب الشَّارِعُ علَيه الحُكْم، وأَتَوْا بوصْفٍ مفقُودٍ جديدٍ مِن عنْدهم.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان إطْلاق اسم الكفر علَى من ترك الصَّلاة، رقم (٨٢).

ومِثل هَذه الأَشْياء إِذا تأمَّلَها الإِنْسان عرَف أنَّ التعصُّب للقَوْل سببٌ للضَّلال، وأنَّ الإِنْسان ينْبَغي أن يستدِلَّ ثُمَّ يعْتَقد، لا أنْ يعْتَقد ثُمَّ يسْتَدل؛ لأَنَّه إِذا اعْتَقد ثُمَّ استدلَّ يلْوِي أعْناق النُّصوصِ؛ لتُوافِق ما اعْتقد، لكِن إِذا استدلَّ أوَّلًا ثم اعْتَقد بَنى عقيدتَه علَى الدَّليل، ووافَق الدَّليل.

وأسأَلُ اللهَ أن يعْفُو لإِخْوانِنا العُلَماء السَّابِقين واللَّاحِقين الَّذين يعْتَقدون أشْيَاءَ، ثُمَّ يُحاوِلون لَيَّ أعناق النُّصوص إِلى ما يعْتَقدون، وهَذا لا شكَّ أنَّه خطأٌ، فنَحْن نُؤْمن بأنَّ الأَحْكام مَردُّها إِلى اللهِ، فإِذا حكَم اللهُ أو رَسولُه بحُكْم لا نسْتَحي أن نُطبِّقه ولا نخجل ولا نتهيَّب، فالحُكْم لَيْس إِلَيْنا، بل نحْن منفِّذُون ولا نهيب، فإِذا حكَم اللهُ علَى هَذا بالْكُفر فلْنَقُل: كافِرٌ، ولا نُبالي، وإِذا حكَم اللهُ علَى هَذا بالإِيمَانِ؛ فلْنَقل: مؤمنٌ، ولا نُبالي، أمَّا التحكُّم، واعْتِقادُ كُفْر المؤمِن أو إِيمَانُ الكَافر فهَذا ليْس إِلَيْنا.

وأحبُّ أن يتنبَّه طالِبُ العِلْم لمسْأَلَة مهمَّةٍ، وهِي أن يجْعَل الدَّليل متبوعًا لا تابعًا، وأن يحْذَر مِن أن يلْوِي أعناق النُّصوص إِلى رأْيه، فإِنَّ هَذا خطرٌ عَظِيم، ولهَذا جاءَ في الحدِيث: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مِقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1].

والطَّائفة الثَّانية: قالوا: إنَّ الإِيمَانَ قولٌ وعملٌ واعْتِقادٌ، وإن هَذه الأَشْياءَ جزءٌ لا يتجزَّأ مِن الإِيمَان، فمَنِ اعْتَقد ولم يَقُل أو لم يَعْمل فإِنَّه كافِرٌ، بمَعْنى أنَّهم جعَلوا القولَ والعَمل جزءًا مِن الإِيمَانِ وشَرْطًا في وُجودِه، حتَّى قالوا: إِنَّ فاعِل الكَبيرَةِ خارجٌ مِن الإِيمَان، ولو صلَّى وصَام وزكَّى وحجَّ، ثُمَّ اخْتلف هؤُلاءِ، فقال بعضُهم: يكْفُر، وقال بعْضُهم: يكونُ في منزلةٍ بين منزِلَتين.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الَّذي يفسر القرآن برأيه، رقم (٢٩٥١).

وتفرَّع عَن هؤُلاءِ طوائفُ كثيرَةٌ، لكِن هَذه هِي الأَصْل، فمِنْهم مَن يقول: الإِيمان هُو القَول فقط، فإذا قال الإِنْسانُ بلسَانِه: أشْهَد أن لا إِلَه إلا اللهُ، وأشْهد أنَّ محمَّدًا رَسولُ الله؛ فهُو مؤمِن، لكِنَّه مخلَّدٌ في النَّار؛ لأنَّ مَن قالَ بلسانِه ولم يعْتَقِد بقلبِه فهُو منافِقٌ، وهؤُلاءِ يُسمُّونه مؤمنًا، ولكِنَّهم يَقولُون: إنَّه مخلَّد في النَّار، وهَذا لا شكَّ مُنافٍ لقولِ أهلِ السُّنَّة والجَماعةِ وللْقرآن أيضًا؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٨]، وأيضًا فإنَّ الله سمَّى هؤُلاء الَّذين يقُولون بألسِنَتهم ما لَيس في قُلوبِهم مُنافِقين، فكَيْف نُسمِّيهم مُؤمِنين؟!

إذن؛ فأهْل السُّنَّة والجَماعة يَقولُون: الإِيمانُ قولٌ وعمَلٌ واعْتِقادٌ، ويستدِلُّون لِذلِك بأدلَّة كَما ذكرنا فِيما سَبَق، وخالفهم -مخالَفَةً أصليَّة- طائِفتانِ:

الطَّائفة الأولى: قَالوا: إنَّ الإِيمَانَ هُو اعْتِقاد القَلْب فقط، والأَعْمال لا تدْخُل في الإِيمانِ، وهؤُلاء هُم المرْجِئة، وعَلى رأسِهم الجهميَّة الَّذين يقولُون: إن النَّاس في الإِيمانِ سَواء، وإنَّ الإِيمَانَ هُو اعتِقاد القَلْب، وأمَّا الأَعْمال فإنَّها لا تدْخُل في الإِيمانِ لا حَقِيقَةً ولا مجازًا.

الطَّائفة الثَّانيَة: قالوا: إنَّ الأَقْوالَ والأعْمال مِن الإِيمان، لكنَّها شرطٌ في وجودِه، بمَعْنى أنَّه إذا فُقِد منْها شيءٌ؛ فُقِد الإِيمانُ كلُّه.

فقالوا: مَن لم يزكِّ فهُو كافِرٌ، ومن لم يصلِّ فهُو كافِرٌ، ومن لم يَصُم فهُو كافِرٌ، ومن لم يحجَّ فهُو كافِرٌ، ومن عقَّ والدَيْه فهُو كافِرٌ.

وبعضُهم قال: لا نُسمِّيه كافرًا، ولا نُسمِّيه مؤمنًا، ولكِن نقول: هُو في منزِلَةٍ بين منزِلَتَيْن، وهَذا الأخيرُ هو مذْهَب مَن يرَوْن أنفسَهم أذكياءَ العالَم، وهُم المعتزِلَة.

والذي قَبْلَه هو مذهبُ الخوارِجِ؛ ولذَلك كانَ موقفُ الخوارِج أشْجَع مِن المعتَزِلة؛ لأنَّ الخوارِج قالوا: كافِرٌ ولم يُبالوا، والمعتَزِلة قالوا: لا نَقول: كافِرٌ ولا مسلم، بلْ هُو في مَنِزلة بين منزِلَتَيْن؛ فأحْدَثوا مرتبةً لم يُنْزل اللهُ بها سلطانًا؛ وهِي المنزِلَة بين منزِلَتَيْن.

فإنْ قال قائلٌ: -عَلى مذْهَب أهلِ السُّنَّة- هَل الأَعْمالُ شرْطٌ فِي وُجود الإِيمان؟

فالجوابُ: أنَّ مِنها ما هُو شرْطٌ، ومِنها مَا ليْس بشَرْطٍ، فشهادَة أن لا إِلَه إِلَّا اللهُ وأن محمَّدًا رَسولُ اللهِ شرْطٌ في وُجود الإِيمان، ومَن لَمْ يَقُل: أشْهَد أن لا إِلَه إلا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رَسول اللهُ فهُو كافر، وإِن آمَن باللهِ، ولم يُصلِّ -والصَّلاةُ عمل- فهُو كافِرٌ، وإِنْ قالَ: أشْهَد أن لا إِلَه إِلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رَسولُ الله، وإِن آمَن باللهِ، لكِن لم يُزَكِّ -والزَّكاةُ مِن الأَعْمال- فلَيْس بكافِرٍ.

وخُلاصة ذَلك أَنَّه إِنْ فُقِد الاعْتِقادُ في القَلْب كفَر الإِنْسانُ، وإِن وُجِد لَكن تخَلَّفت الأَقْوالُ أو الأعْمالُ فَفيه تفْصِيلٌ.

فإِن دلَّت النُّصوصُ علَى أنَّه يكْفُر كَفر، وإِلَّا فَلا، فمَن آمَن باللهِ تعالى، ولَم يشْهَد أن لا إله إلا الله وأن محمَّدًا رَسولُ الله؛ فقَد تَرَكَ قولًا، ولكِنَّه يكْفُر بذلك، ومَن قالَ: آمَنْت باللهِ، وأشْهَد أن لا إله إِلَّا الله وأن محمَّدًا رَسولُ الله، ولكِن لم يُصلِّ؛ فقَد كَفر علَى القَوْل الرَّاجح، ومَن قال: أشْهَد أن لا إله إلا اللهُ وأن محمَّدًا رَسول الله، وآمَن باللهِ وصلَّى، ولكِنَّه لم يُزَكِّ؛ فلَيْس بكافِرٍ، وعِنْد الخوارِج كافِرٌ، وعِند المعتَزِلة في منزِلَةٍ بين منزلتين؛ إِلَّا إِنْ كانوا يرَوْن كُفْر مانِع الزَّكاة.

ثُمَّ قال: «**تَزِيدُهُ التَّقْوَى وينْقُصْ بِالزَّلَل**»، وهُنا يجِب تسْكِين (ينقصْ) مِن أجْل

وزْنِ البيت، وإِن كانَ لا يُوجَد ما يُوجِب جزْمَها ولكنَّها تسكَّن، وعلَى هَذا نقولُ: (ينقصْ) مرفوعٌ بضمَّة مقدَّرةٍ علَى آخِره، منَع مِن ظُهورِها إقامَةُ الوَزْن للبَيْت.

وقوْلُه: «**تَزيده التَّقوى**» أي: تقْوى الله عَزَّوَجَلَّ تزيدُ في الإِيمان.

وهُنا مبحثٌ: هل الإِيمانُ يَزيد وينْقُص؟

والجوابُ على ذلك: أنَّ مذْهَب السَّلف: أنَّ الإِيمانَ يَزيد وينْقُص، وقالَ بعْضُ عُلماء السَّلف: الإِيمانُ يَزيد ولا ينْقُص، وقالَت المرْجِئة: الإِيمانُ لا يَزيد ولا ينْقُص، وقالَت الخوارِجُ والمعتَزِلة: لا يَزيد ولا ينْقُص؛ لأنَّهم يروْن أنَّ الإِيمانَ إمَّا أن يُوجَد كلُّه، وإمَّا أن يُعدَم كلُّه.

وإذا أرَدْنا تحْليل ذَلك؛ فإنَّنا نبْدَأ أوَّلًا بالعَقِيدة، والعَقيدَةُ تَزِيد وتنْقُص بلا شكٍّ، والدَّليل علَى ذَلك عقليٌّ وشرعيٌّ.

أمَّا الدَّليل العَقْليُّ: فلأن الاعْتِقاد مبنيٌّ علَى العِلْم، والعِلْمُ مبنيٌّ علَى طُرُق العِلْم، وطُرُق العِلْم تختَلف، فلَزم مِن ذَلك أن يَزِيد الاعْتِقادُ وينْقُص باعْتبارِ طُرُقه، وهذا دليلٌ عقليٌّ علَى أنَّ الاعْتِقادَ يَزِيد وينقصُ.

ونضْرِب مثلًا محْسُوسًا لهذا: فأنت إذا أخْبرَك رجُلٌ ثِقةٌ بخَبر اعْتقدت مُخْبَره، فإذا جَاءَك ثانٍ و أخْبرَك بنفْس الخَبَر زَاد اعْتِقادُك، فإذا أخْبرَك ثالِثٌ فرابعٌ زادَ أكْثَر، فإذا شاهدْتَ ذَلك بنفْسِك، فإنَّ اعْتِقادَك يَزِيد أكْثَر وأكْثَر؛ ولهَذا قَال المحدِّثون: «إنَّ المُتواتِر يُفيد العلْم اليقينيَّ، أو الضَّروريَّ»، علَى خلافٍ في هَذا.

أمَّا الدَّليل الشَّرعيُّ: علَى أنَّ الاعْتقادَ يَزيد وينْقُص، فمِنْه قولُ اللهِ تعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ

قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، وعلَى هَذا فالاعْتِقادُ يَزِيد ويَنْقُص بدَليلَيْن؛ أَحَدُهما أثريٌّ، والثَّاني نظريٌّ، وإِن شِئْت فقُل: أحدُهما سمعيٌّ والثَّاني عقليٌّ.

فالاعْتِقادُ يَزِيد ويَنْقُص، وأَنْت بنَفْسِك تحسُّ بذَلك، فأَحْيانًا يكُون عنْدَك حضورُ ذهنٍ وصفاءُ نفْسٍ، فتتعبَّد لله وكأَنَّك تشاهد الجنَّة والنَّار، وأَحْيانًا تستولي عليكَ الغَفْلة، فلا يحْصُل عنْدَك هَذا الاعْتِقادُ؛ ولِهَذا لما سأَلَ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يا رَسولَ اللهِ إذا كُنَّا عِنْدَك وذكرتَ الجنَّة والنَّار فكأَنَّما نُشاهِدُها رأيَ عينٍ، فإِذا ذهَبْنا إِلى أَهْلِينا وعافَسْنا الأَوْلَادَ والنِّساء -يعْني غفَلنا، قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**يَا حَنْظَلَةَ، سَاعَةً وَسَاعَةً**»[1]، وهذا أمرٌ مُشاهَد.

والقولُ -وَهُو مِن الإِيمان- أيضًا يَزِيد وينْقُص؛ فالَّذي يذكر الله عشرَ مرَّات لَيس كمَن يذْكُره خمس مرَّات، فالَّذي يذْكُره سُبحانَه عشرًا ذكرُه أكْثَر، إذن؛ فالقولُ يَزِيد وينْقُص، وإذا زاد القولُ زاد الإِيمان.

وزيادَةُ القولِ تَكونُ تارةً بالكميَّة، وتارةً بالكيفيَّة، وتارَةً بِهما جميعًا، فالإِنْسانُ إِذا قال: لَا إله إلا الله، موقِنًا بِها قلْبُه تمامًا، مُلْتزمًا لمقتضياتِها، فهُو أزْيَد ممَّن قالها مَع الغَفْلة، والإِنْسانُ الَّذي يقول عشر مرَّات: لا إله إلا الله أزْيَد من الَّذي يقُول خمس مرات، فزِيادَة القَوْل تكون بالكميَّة والكيفيَّة.

وعلَى هَذا فإِذا زاد القولُ، وقُلنا إِنَّه مِن الإِيمان؛ لَزِم زيادَةُ الإِيمان، وإذا نقَص القولُ نقَص الإِيمان، ولذلَك قال النَّبيُّ ﷺ للنِّساء: «**مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ**» قالوا: يا رَسولَ الله ما نقصانُ دينِها؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر والفكر...، رقم (٢٧٥٠).

قال: «**أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصلِّ، وَلَمْ تَصُمْ**»(١). والصِّيامُ والصَّلاة عملٌ، فجَعل النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نقْصَه مِن الحائض نقصًا في الدِّين، إذن؛ فهُنا نَقَصَ الإِيمانُ بنَقْص العَمل.

وكَذلِك العمَلُ يَزيد وينْقُص، والزيادةُ فِي العَمل تكون كمية وكيْفيَّةً ونوعًا.

فَفي النَّوع: فإنَّ الواجِب أفْضَل من التطوُّع، لقولِ الله تعالَى فِي الحَديثِ القُدسيِّ: «**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ**»(٢). فالصَّلاة في جِنْسها أفضلُ مِن الصَّدقة، وكذَلك الأضحيَةُ فِي وقْتِها أفْضَل مِن الصَّدقة، وهذا في النَّوع.

وفي الكميَّة: فإنَّ مَن صلَّى عشر ركعاتٍ إِيمانُه أزْيَد ممَّن صلَّى ركعَتَيْن.

وفي الكيفيَّة: فإنَّ مَن صلَّى صلاةً يطْمئِنُّ فِيها بخُشوعٍ وتأنٍّ وتدبُّرٍ لما يقول، ليْس كمَنْ صلَّى صلاةً على غَير هَذا الوَجْه.

قالَ تَعالَى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤]، وزيادةُ الإِيمان في الآيَة تشمَلُ زِيادَة القَوْل والعَمَل والاعْتِقاد، فيزْدادون إِيمانًا، ويزْدادون عَملًا إذا كانَت الآيَةُ فِيها أمْرٌ بأعمالٍ، أو قولًا إِذا كانَ فِيها أمرٌ بأقْوالٍ.

وإذا تقرَّر عِنْدنا أنَّ الإِيمانَ يَزِيد في الاعْتِقادِ والقَوْل والعَمل، فلا بُدَّ أن نعرف أن هُناك أسبابًا لزيادَة الإِيمان.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان...، رقم (٨٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢).

يقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**يَزِيدُ بِالتَّقْوى**»، فتقوى الله عَزَّوَجَلَّ أحدُ أسْبابِ زيادةِ الإِيمان، فهَذا هو السَّبب الأوَّل.

والتَّقوى هي: اتِّخاذ وقايَةٍ من عذابه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بفعل الأوامر واجْتِناب النَّواهي، فكلَّما زاد الإنْسانُ مِن فعل الطَّاعة زادَ إِيمانُه، وكلَّما تجنَّب النَّواهي مخلِصًا لله زاد إِيمانُه، إذن؛ فِفعل الطَّاعة تقرُّبًا إِلى الله يَزِيد في الإِيمانِ، وتركُ المعصِيَة تقرُّبًا إِلى الله يَزِيد في الإِيمانِ.

السَّببُ الثَّاني: النَّظر في آيَات الله الكَوْنيَّة أو الشَّرعيَّة، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَا تُغْنِي ٱلْأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس:١٠١]، وهَذه آياتٌ كونيَّةٌ.

والقُرآن الكريم قال الله تَعالى فيه ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، وهَذِه آيَات شرعية.

فالنَّظر في آيَات الله الكَوْنيَّة مثل أن يجْلِس الإِنْسان ساعةً يتفكَّر فِي خلْق السَّماوات، ويتفكَّر في خلْق الأَرض، فهَذه المخْلُوقات العَظيمة الواسِعَة منتَظِمةٌ مُنذ الأزَل، ليْس فِيهَا ما يتناقَضُ أو يتدافَعُ، وليْس فِيها مِن خراب: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك:٣]، فيتأمَّل فيُوقِن أنَّها من خلق الله عَزَّوَجَلَّ، ثم يتأمَّل -إن شاءَ- في نفسِه، وسيَرى من آيَات اللهِ فِيها العَجب العُجاب، فهَذا الجِسْم فيه معامِل كيماويَّة عَظِيمَةٌ، مع أنَّنا لا نُحِسُّ بشَيْء، ولو أنَّ بيضةً مرَّت علَى ذارع أحَدِنا لأحسَّ بتدحْرُجِها، ولكنَّها تمر في الأمْعاء ولكِن لا نُحِس بها، فما الظنُّ لو كنَّا نحس بمرورها بأمْعائِنا كما نحس بمُرورِها علَى الجلد؟ ولو كانَ ذلِك لما استطعنا أن ننام وهي تتقلَّب

في أحشائِنا، لكن الله عَزَّوَجَلَّ بحكمَتِه جعل الدَّاخل لا يُحس به من أجْل ألا يتألَّم الإِنْسانُ عِنْد مُرور الطَّعام والشَّراب وغيره.

وتأمَّلْ أيضًا الإِحْساس في الجُلود؛ فإنَّه لَيْس علَى حدٍّ سَواء، بل هُناك مناطِق حسَّاسة جدًّا. تحسُّ بأيِّ شيْءٍ يمُرُّ علَيْها وتتأثَّر به، وهُناك مناطِق لا تحسُّ هَذا الإِحْساس، فباطِنُ القَدم لا يحسُّ كبَاطن اليَدِ؛ لأنَّ باطِن القَدمِ لو كانَ حسَّاسًا كبَاطِن اليَد لما استطعْنَا أن نمْشِي عليه، لكِن من حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ أن جعله هَكذَا غيْرَ حسَّاسٍ.

ولو تأمَّلْت راحَة اليَد لوجَدْت أنَّ مِن عَظيم حِكْمة اللهِ أنَّها ليْس فِيها شعْرٌ، ولو كانَ فِيها شعْرٌ لتلوَّث باطِنُ اليَد بالطَّعام وتلوَّثتِ الأَشْياء، ولقَلَّ الإِحْساس بها، ولفَقَدت الإِتْقان في فعل الأَشْياء، ويدُلُّ لهَذا أنَّك لو لبَسْت قُفَّازين لفقدْتَ الإِتْقان في العَمل بيدك.

وعلى كلِّ حالٍ: فنَحْن معرِفُتنا بهذه الأَشْياء سطحيَّةٌ، لكن لو أنَّك أتَيْت واحِدًا مِن الأطبَّاء، وشَرح لَك ما في الإِنْسان مِن آياتٍ لبَهرك؛ ولهَذا قالَ الله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١].

ولهَذا نَقُول إن التَّفكُّر في آيَات الله الكَوْنيَّة يَزِيد في الإِيمان، وهَذا ظاهِر محْسُوسٌ.

وكذَلِك التَّفكُّر في الآيَات الشَّرعيَّة يَزِيد في الإِيمان بلا شكٍّ، لكن يحْتَاج إِلى أن يَكُون الإِنْسانُ بَصيرًا في أحْكامِ الشَّرْع، حتَّى يعْرِف الحِكْمة في الأَشْياء الَّتي شرَعها اللهُ، وهَذا يخْفَى علَى بعْض النَّاس ولا سيَّما مَنْ أعْرض عَن ذِكْر الله،

فإنَّه لا يُفْتح له بابُ المعرِفَة، يقول المعرِّي[1]:

يَدٌ بَخَمْسِ مِئِينَ عَسْجَدًا وُدِيَتْ   مَا بَالُهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارِ

تَنَاقُضٌ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ   وَنَسْتَعِيذُ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ

كأنَّ النَّاس هُم المشرِّعُون حتَّى ينْتَقِدهم هَذا الانْتِقاد، فاليَدُ دِيتُها خمس مِئِينَ مِن العَسْجد -وهو الذَّهب-، يعني: خمس مئة دينار، فإذا سرَق رُبْع دِينارٍ قُطِعت، فكانَت اليَدُ بِقِيمة رُبْع دِينارٍ؛ لأنَّه إذا قَطعها الإِنْسان يُلْزَم بخَمْس مئة دينارٍ، وإذا سَرقت رُبْع دينار قُطِعَت؟! وهَذا لا يَعْرف الحِكْمةَ فِيه إلَّا مَن فتح الله علَيْه وأقْبَل بصدْقٍ علَى تأمُّل شَريعَة الله لا انْتِقادها، وإِنِّي لأجْزِم بأن الإِنْسانَ الَّذي يريد أن ينْظُر إلى الشَّريعَة بانتقادٍ لَن يَفْتح اللهُ لَه بابَ المعْرِفة، أمَّا الَّذي ينْظُر إلَيْها باسترشادٍ ويَطْلب الرُّشْد فهَذا يفْتَح الله علَيْه، ويُبيِّن لـه من الأَسْرار ما يخْفَى علَى كثيرٍ من النَّاسِ.

ولقد أجابَ الشَّاعِرُ الآخَرُ المعريَّ فقال[2]:

قُلْ لِلْمَعَرِّي عَارٌ أَيُّمَا عَارِ   جَهْلُ الْفَتَى وَهْوَ عَنْ ثَوْبِ التُّقَى عَارِ

يَدٌ بَخَمْسِ مِئِينَ عَسْجَدًا وُدِيَتْ   لَكِنَّهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارِ

صِيَانَةُ النَّفْسِ أَغْلَاهَا، وَأَرْخَصَهَا   حِمَايَةُ المَالِ، فَافْهَمْ حِكْمَةَ الْبَارِي

يعْني: أنَّها تُودَى بخَمْس مِئة دينارٍ صِيانَةً للنُّفوس، وتُقْطع برُبْع دينارٍ حمايَةً للأَمْوال، وهَذِه حِكْمةٌ عَظِيمَةٌ؛ لأنَّ مَن علِم أنَّه سيضْمن خمْسَ مِئةِ دينارٍ إذا قطع

(١) اللزوميات، لأبي العلاء المعري (١/ ٣٦٩).

(٢) الأبيات لشمس الدِّين الكُرْدِي، انظر فيض الباري على صحيح البخاري (٥/ ١١٢).

اليَد أو تُقْطع يَدُه فسَوْف يُحْجم، ومَن عَلِم أنَّها سَتُقْطع برُبْع دينارٍ فسَوْف يُحْجم عَن السَّرقة، وهَذه هي الحِكْمة.

ولهَذا فإِنَّه يَجِب علَيْنا أن نتأمَّل الآيَات الشَّرعيَّة تأمُّلَ استرشادٍ لَا تأمُّل انتقادٍ، حتَّى يفتَح اللهُ لَنا مِن الخَيْر ومعْرِفَة حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ ما يَخْفَى علَى كثيرٍ مِن النَّاس.

وإِذا أردْتَ أن تعْرِف هَذا فانْظُر أحْيانًا وأنْتَ تقْرأ الكِتابَ، فإِنَّك إذا كنتَ تقْرَؤه قِراءَة مُنتقدٍ علَى مُؤلِّفٍ فإِنَّك لا تسْتَفيد مِنْه كثيرًا، لكِن إِذا كُنْتَ تُراجِع الكِتاب وتسْتَرشِد مِن مُؤلِّفه؛ فإِنَّك تنتفع كثيرًا.

قال المؤلِّف: «**وينقصْ بالزَّلل**» يعني: أنَّ الإِيمان ينْقُص بالزَّلل، والدَّليل علَى ذَلك قول النَّبي ﷺ في النِّساء: «**مَا رَأَيْتُ مِن نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ**»[1]، فقال: ناقِصات عقْلٍ ودِين، وهذا دليلٌ علَى أنَّ الإِيمان ينْقُص.

والدَّليل الثَّاني: وهُو دليلٌ عقليٌّ أنَّه إذا ثبَتت الزِّيادَة ثبَت النَّقص؛ لأنَّه لا تُعْقل زِيادَةٌ إلا بوُجود مزيدٍ ومَزيدٍ عليْه، فإِذا ثبَتت الزِّيادَة بالنَّصِّ، فقد ثبَت النَّقصُ أيضًا؛ لأَنَّه لا يُتصوَّر زِيادَةٌ إلا بمُقابلة نقْصٍ، فمثلًا إذا كانَ هُناك رجلٌ زاد إِيمانه، فمَعْنى ذلِك أنَّه قَبل ذلِك كانَ ناقصًا، وهَذا مِن باب التَّلازُم، فإِنَّه لا يُمْكن زِيادَةٌ إلا بِوُجود نقصٍ.

ثم اعْلَم أنَّ نقْص الإِيمان علَى قسْمَيْن:

الأوَّل: نقْصٌ لا حيلَة للإِنْسانِ فِيه كنَقْص دِين المرأَةِ بتَرْك الصَّلاة في أيَّام

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان...، رقم (٨٠).

الحيْض، فإنَّ هَذا لا اخْتِيار لها فِيه، بل لَو أرادَتْ أنْ تُصلِّي حتَّى لا ينْقُص إِيمانها لقِيل لها: إنَّ هَذا حرامٌ عليْكِ، ولو صلَّيْتِ لزاد إِيمانُك نقصًا. إذَن؛ فهَذا نقصٌ لا حِيلة للإِنْسانِ فِيه ولا يُلام علَيْه؛ لأنَّ هَذا لا اخْتِيار لَهُ فيه إِطْلاقًا.

ومِثْل أن يَمُوت الإِنْسان صغيرًا، فإن إِيمانه ينقص عمن عُمِّر؛ لأنَّ من عُمِّر زاد إِيمانه وزادت أعماله، فهَذا النَّقص لا حيلة له فيه، لا يلام علَيْه إِطْلاقًا.

الثَّاني: نقْص باختيار الإِنْسان، وهذا يَنقِسم إِلى قسمين:

إن كانَ سببُه المعْصِية أو ترْك الواجِب فإنَّه يُلام علَيْه، ويأْثَم به، وإن كانَ نقْصُه بتَرْك تطوُّعٍ غيرِ واجبٍ فإنَّه لا يُلام علَيه لومًا يأْثَم به، وإِن كانَ علَى الإِنْسان أن يجْتَهد في العَمل الصَّالح؛ ولهَذا قِيل لابْنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المنـامِ: نِعْمَ الرَّجُـلُ لَوْ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيلِ[١]، وقال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لعَبْد الله بْن عمرو بن العاص: «**يَا عَبْدَ اللهِ! لَا تَكُـنْ مِثْلَ فُـلانٍ، كَانَ يَقُـومُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْـلِ**»[٢]، وهذا -بِلا شكٍّ- نوعُ لوْمٍ، لكِنَّه لومٌ لا إثْمَ به، بخلافِ مَن ترَك الواجِب أو فعَل المحرَّمَ؛ فإِنَّه يُلام لومًا يأْثَم به.

إِذَنْ؛ فنَقص الإِيمان علَى قسْمَيْن:

الأوَّل: لا يَكُون للإِنْسانِ اختيارٌ فيه، فهَذا لا لوْمَ علَيْه فيه، مِثل ترْك المرْأَة الصَّلاة أثْنَاء الحَيْض، ومِثْل مَن نقَص عمَلُه وإِيمانُه لموْتِه صغيرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل رقم (١١٢١) ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل عبد الله بن عمر، رقم (٢٤٧٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب ما يكره من ترك قيام الليل...، رقم (١١٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به...، رقم (١١٥٩).

الثَّاني: ما كانَ للإِنْسانِ فِيه اختيارٌ، فهَذا إن كانَ واجِبًا فَهُو مُلامٌ آثِم، وإن كانَ غيْرَ واجِب فقد يُلام، ولكِنَّه لوْمٌ لا إِثْم فيه.

وقول المؤلِّف: «**ينقص بالزَّلل**» (الباء) هُنا للسَّبَبية، والزَّلل: مصدر زَلَّ، يَزِلُّ، زَلَلًا، وهُو مثل الزَّلَق يَعْني: الخُروج عَن الاعْتِدال، هَذا هُوَ الزَّلل، فإِذا خرَج الإِنْسانُ عَن واجِبِه نقَص إِيمانه.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٩٦ وَنَحْـــنُ فِي إِيمَانِنَـــا (نسْــتَثْني) مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، فاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ

٩٧ نُتَابِعُ الأَخْيَـارَ مِـنْ (أَهْـلِ الأَثَـرْ) ونَقْتَفِي (الآثَارَ) لَا (أَهْـلَ الأَشَرْ)

الشــرح

قالَ رَحِمه الله تعالى: «ونَحْن»: ضمِيرٌ يَعُود علَى أهْل الأَثَر؛ لأنَّ هَذه العَقِيدَة أو هَذه المنْظُومة مبنيَّةٌ علَى مذْهَب أهْل الأَثَر، يعْني نحْن أهْل الأَثر نسْتَثْني في إِيمَانِنا، والاسْتِثناء في الإِيمَان أن يُعلَّق بالمَشيئَة -أي: مَشيئَة الله- فيقُول: أنا مُؤمِنٌ إن شاء اللهُ، فنَحْن نسْتَثني في الإِيمَان ونَرى أنَّه جائِزٌ، لكن علَى تفْصيلٍ في ذَلك كما سنَذْكُره إن شاء الله.

وذَهب بعضُ العُلَماء إلى أنَّ الاسْتِثناء في الإِيمَانِ حرامٌ؛ لأنَّه يُنبِئ عن شكٍّ، فإذا قُلت: أنا مُؤمِنٌ إن شاء الله، كأنَّك شاكٌّ في الموْضوع، فيكُون الاسْتِثناء حرامًا؛ لأنَّك شكَكْت: هل أنْتَ مُؤمِنٌ أو غيرُ مُؤمنٍ.

وقالَ بعضُ العُلَماء: بَل الاسْتِثناء واجبٌ؛ لأنَّك إذا قُلْت: أنا مُؤمِنٌ، ولم تَقل: إن شاءَ اللهُ، فإنَّك تَكُون قد زَكَّيت نفْسِك، وشهدت لها بأنَّك قُمت بكلِّ الوَاجِبات، وتزْكِية النَّفس حرامٌ، وعلَى هَذا فيَجِب أن تقول: أنا مُؤمِنٌ إن شاء الله. لئلَّا تُزكِّي نفسَك، قالُوا: ولأنَّك لا تدْري فلعلَّك الآنَ مُؤمِنٌ ثُمَّ تكفر، والإِيمَان النَّافع هو الَّذي يُوافي بِه الإِنْسانُ ربَّه ويَكُون في آخر الحْيَاة.

هذانِ قوْلان؛ الأوَّل تحْريمُ الاسْتِثناء، والثَّاني وُجوب الاسْتِثناء، والصَّحيح أنَّ الاسْتِثناء ينْقَسم إلى واجبٍ ومحرَّم وجائِز:

فالواجبُ: إذا كانَ الحامِلُ علَى الاسْتِثناء الخَوْف من التَّزكْية فالاسْتِثناء واجِبٌ؛ لأَنَّه إذا جَزمٌ بأَنَّه مُؤمِنٌ فقَد شهِد لنفْسِه بأَنَّه مُؤمِن والمؤْمِن له الجنَّة، فيَكُون قد شَهِد لنفْسِه بأن له الجنَّة، ولا يَجُوز للإِنْسانِ أن يشْهِد لأحدٍ بأنَّ له الجنَّة إلَّا مِن شهد له الرَّسول ﷺ، فإذا كانَ يخْشَى مِن التَّزكيَة؛ فالاسْتِثناء واجِبٌ.

والمحرَّم: إذا كانَ الحامِلُ عَلى الاسْتِثناء التردُّد وعَدمُ الجَزْم، فالاسْتِثناء حرامٌ، بل منافٍ للإِيمان.

والجائز: إذا كانَ الاسْتِثْناء للتَّعليل؛ بمَعْنى أَنا مؤمِن بمَشيئَة الله. فهَذا جائِزٌ؛ لأنَّ هَذه هي الحَقيقَة، والدَّليل علَى ذَلك قوْلُه تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، فالتَّعلِيق هُنا ليْس للتَّردُّد؛ لأنَّ الله غير مُتردِّد، وإنَّما هو لِبيَان العلَّة، وهِي أن دخولَكم بمَشيئَة الله.

ومِن ذَلك قول النَّبي ﷺ عِنْد مُرورِه لزيارَة الْقُبور: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[1]، فالإِنْسان لا يشُكُّ في أَنَّه لاحِقٌ جزمًا بالأَمْوات، ولكنَّه أتى بالمَشيئَة للتَّعليل، أي: إن لُحوقَنا بِكُم بمَشيئَة الله تعالى.

ومِنْه قوْلُه تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧]؛ لأنَّ هَذا ليْس للتَّعليق، بَل هُو خبَرٌ مِن عِند الله تعالى، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ جازِمٌ به.

فقوْلُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن في إِيمانِنا نستثني من غير شكٍّ» فإن كانَ لشكٍّ فهُو حرامٌ، بل كُفْرٌ.

وقوله: «فاسْتَمِع» يعْني: اسْتَمِع لما أقول، «واسْتبن» يعني: اطْلُب بيانَ ما خَفِي عليْك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة...، رقم (٢٤٩).

وقولُه: «فاسْتَمع» ولم يَقُل: فاسْمَع؛ لأنَّ الاسْتِماع: الإِنْصات والسَّماع عن قصْد، والسَّماع يَكُون عن قصدٍ ويَكُون عن غيرِ قصدٍ، ونَضْرب لهَذا مثلًا: لو مرَرْت برَجُل يُغَنِّي غناءً محرَّمًا وسمِعْته فلا إِثْم عليك، لكِن لو اسْتَمعت وأنصَتَّ إِلَيْه لكنت آثمًا، ويدُلُّ علَى هَذا الفَرْق قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف:٢٠٤]، قال: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾، ولم يقل: فاسْمَعوه؛ لأَنَّنا سمِعْناه من قبل، ولو أَنَّنا لم نسمَعْه لم يقل: ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ﴾.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نُتابِع الأخْيار**»: جمع خَيِّر، وهُم السَّلف الصَّالح؛ لقول النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**خير النَّاس قرني، ثم الَّذين يَلُونَهم، ثم الَّذين يَلُونَهم**»(١)، فنحْنُ نتابِع الأَخْيار.

وقولُه: «**مِن أهل الأثر**»، المُراد بالأَثَر ما رُوِي عن النَّبيِّ ﷺ، وإن شِئْت فقل: المُراد بِه ما هُو أعمُّ مِن ذلك، وهو ما ثبت عَنْ طَرِيق الشَّرْع، وضدُّه أو مقابِلُه ما ثَبت عَن طَرِيقِ العَقْل؛ وهو الدَّليل العَقْليُّ، فالأَثَر: ما كانَ ثابتًا بالأثر، وعلى رأسه بالمَعْنى الأعم القُرْآنُ والسُّنَّة، ثم ما رُوي عن الصَّحابَة والتَّابعين.

قوله: «**ونقتفي الآثار**»: جَمْع أَثر، وهِي النُّصوص الوارِدَة بالشَّرع، «**لا أَهْل الأَشَر**» أي: لا نتَّبع أَهْل الأَشَر والبَطر والفَرح فِيما هُم علَيْه مِن البِدَع، وفي هَذا إشارَة إِلَى أنَّ هَذه المسْأَلَة قد اختَلف فِيها أَهْل الأَثَر وأَهْل الأَشر، ونحْن نتَّبع في ذَلك أَهْل الأَثَر.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٩٨ ولَا تَقُـــلْ إِيمَانُنَـــا مَخْلُـــوقُ ولَا قَـــدِيمٌ، هَكَـــذَا مَطْلُـــوقُ

٩٩ فَإِنَّـــهُ يَشْـــمَلُ لِلصَّـــلَاةِ وَنَحْوِهَـا مِـنْ سَائِرِ الطَّاعَـاتِ

١٠٠ فَفِعْلُنَـا نَحْـوَ (الرُّكُـوعِ) مُحْدَثُ وَكُـلُّ (قُـرْآنٍ) قَـدِيمٌ فَـابْحَثُوا

الشـــرح

قالَ رَحِمهُ اللهُ تعالَى: «**ولا تَقُل إِيمانَنا مَخْلُوقٌ ولا قديمٌ**» وهَذا بحْثٌ أحدَثَه المتكلِّمون، ولم يَكُن في كتابِ الله ولا سُنَّة رَسولِه ولا في عَهْد الصَّحابَة، وهو: هل الإِيمان مخْلُوقٌ أو غيرُ مخْلُوقٍ؟ وقَد سبَق لنا بحثٌ أهمُّ مِنه وأكْثَر وقوعًا وهُو الاسْتِثْناء في الإِيمان.

أمَّا هل الإِيمان مخْلُوقٌ أو غير مخْلُوقٍ؟ فهَذا محدَثٌ؛ حدَث بعْد أن حدَث القولُ بخَلْق القُرْآن، فصارَ المتكلِّمون يتحدَّثون ويتساءَلُون: هل إِيمان العَبْد مخْلُوق أو غيرُ مخْلُوق؟ فإن قيل: مخْلُوقٌ فهُو خطَأٌ، وإن قيل: غير مخْلُوق فهُو خطَأٌ.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «**لا تَقُل إِيمَاننا مخْلُوق ولا قديم**» وقدِيمٌ بمَعْنى غير مخْلُوق؛ لأنَّ القَدِيم عنْدَهم هـو الشَّيء الأزَليُّ الَّذي لم يُخْلَـق من عدمٍ، يعْني لا تَقُـل هَذا ولا هذا، بَل قـل: آمنتُ باللهِ، أو أنا مُؤمِنٌ، سواء كانَ مخْلُوقًا أو غيرَ مخْلُوق.

ولهَذا يقول المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الإِيمان يشْمَل شيئًا محدَثًا، والمحدَث مخْلُوقٌ؛ وشيئًا غيرَ محدثٍ، وغيرُ المحدث غير مخْلُوق، قال: «فإنَّه يشْمَل للصَّلاة»، والصَّلاة

فِيهَا قوْلٌ وفِعلٌ، فالأَفْعال الَّتي في الصَّلاة كلُّها مخْلُوقة؛ لأَنَّها صِفَةُ حادثٍ، وصفةُ الحادث حادثٌ؛ لذلَك قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ففعلُنا نحو الرَّكوع محدَثٌ**».

والأَقوالُ الَّتي في الصَّلاة منْها مخْلُوقٌ، ومنْها غير مخْلُوق، ففيها قِراءَة القُرْآن، والقُرْآن غير مخْلُوق وهو من الإِيمان؛ لذَلك قال المؤلِّف: «**وكلُّ قُرآنٍ قَديمُ فابْحَثوا**».

فمعنى كلام المؤلِّف: لا تَقُل: إِيماني مخْلُوق، ولا غيرُ مخْلُوق؛ لأَنَّك ستَرْكَع والرُّكوع مخْلُوق، وستقرأ القُرْآن، والقُرْآنُ غيرُ مخْلُوق، وكلُّ ذلِك من الإِيمان.

ولكن القَوْل الرَّاجح في هَذِه المسْأَلَة أن إِيمانَنا كله مخْلُوق، أمَّا قِراءَة القُرْآن فإن القِراءَة الَّتي هي فعل القارئ مخْلُوقة، وأمَّا القُرْآن نفسه فغير مخْلُوق، لكن القُرْآن ليْس هو إِيمان العَبْد نفسه، وإِنَّما القُرْآن مما يُؤْمن به العَبْدُ، وهُناك فرْقٌ بين إِيمانِنا، وما نُؤْمن به، فكلامُنا بالقُرْآن مخْلُوق، لكن ما نتكلَّم به غيرُ مخْلُوق.

ولهَذا فإِنَّنا نقول: إن كلامَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا فِيه نظَرٌ، بل الصَّواب أن نقول: إِيمانُنا كله مخْلُوق، والقُرْآن ليْس هو الإِيمان ولكِن قِراءَة القُرْآن هي الَّتي من الإِيمان؛ لأنَّ الإِيمان عندنا -أهل السُّنَّة- قول باللِّسان وعَملٌ بالأَرْكان واعْتِقادٌ بالجنان.

وعَلى هَذا فمَن قال: إِيماني مخْلُوق فقد صَدق، أمَّا ما آمَن بِه فَفِيه التَّفْصيل؛ منه ما هو مخْلُوق، ومِنه ما هو غيرُ مخْلُوق، فرَسول الله ﷺ مخْلُوقٌ وأَنا مُؤْمن به، والقُرْآن غيْرُ مخْلُوقٍ وأنا مُؤْمن به، وكذَلِك الإِيمان باللهِ ومَلائِكَته وكُتبِه ورُسلِه واليَوْم الآخِر؛ فالملائِكَة مخْلُوقون، والكُتُب غير مخْلُوقة، والإِيمان بالرُّسُل إِيمان بمخْلُوقٍ، واليَوْم الآخِر مخْلُوق.

فصار المؤْمَنُ به منه مخْلُوق ومنه غير مخْلُوق، أمَّا مجرَّد إِيمان العَبْد فإنَّه مخْلُوق؛ لأنَّه حادِث، فالعَبْد لم يَكُن شيئًا مذكورًا، ثُمَّ كانَ وأحدث الإِيمان، وعلى هَذا فالقَوْل الصَّحيح أنه يجوز أن يقول الإِنْسان: إِيماني مخْلُوق؛ لأنني مخْلُوق.

ومما يؤخذ علَى المؤلِّف أيضًا قوله: «**وكل قرآن قديم**»، والصَّحيح أن القُرْآن حادث؛ يتكلَّم اللهُ به حينَ إنزالِه، فيتلقَّاه جِبْريل فيأتي به النَّبي ﷺ، والدَّليل علَى هَذا أنَّ الله يتحدَّث عن مسائِل مضت بلفْظِ الماضي، فيقُول عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران:١٢١]، إذ غدَوْت، يعْني فيما مضى، وهو إشارَةٌ إِلى غزوة أُحدٍ، ويقول جَلَّوَعَلَا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة:١]، وهَذِه الآيَةُ نزلت بعْد أن حصلَتِ الشَّكْوى ولا شكَّ؛ لأنَّه عبَّر عنها بلفظ الماضي.

فإن قال قائِلٌ: عُبِّر عنها بلفظ الماضي لأنَّه مُتحقِّق الوُقوع، فهُو كقوله: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١]، **قلنا**: هَذا يأْباه قولُه: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾؛ لأنَّ (يسمع) فعلٌ مُضارِعٌ لحكاية الحال، يعْنِي: يسمَعُ حِين تحاورْتُما، فأخبر اللهُ عن شيء مضَى بِصيغَةِ المضارِع الَّذي تُحْكى بِها الحالُ، وحينئذٍ يتبيَّن أنَّ الله جَلَّوَعَلَا يتكلَّم بالقُرْآن حِين إنزالِه.

ويدُلُّ لِذَلك أيضًا أنَّه تقَع مسائِل فيُجيب الله عنْها، قالَ تعالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة:٤]، واللهُ لم يتكلَّم بهذا الجوابِ قبْلَ أن يسْألوا، بل بعْدَ أن سألوا، إِذَن فهُو محدَثٌ. وهَذا في القُرْآنِ صَرِيحٌ، قالَ تَعالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء:٢]، وقَد أَوَّلَ مَن يقول إن القُرْآنَ قَدِيمٌ قولَه: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ بأنَّه مُحدَثٌ إنزالُه، وهذا تحْرِيفٌ؛ لأنَّ (محدث) اسم مفعولٌ، ونائِبُ

الفاعل فيه يَعُود علَى الذِّكْر لا علَى الإِنْزال، فقولُه تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ هو: أي الذِّكْر، فصرفُ الضَّمير إلى غَيْر الذِّكْر تحْريفٌ.

فإن قال قائِل: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة:٧٧-٧٨]، وقالَ تَعالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، وقال أيضًا: ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٨-٧٩]، فهَل يقْتَضي ذَلك أنَّ الله كتبَه في اللَّوح المحْفُوظ قبْلَ أن يتكلَّم بِه، وقبْل أن يُنْزِله علَى مُحَمَّد ﷺ؟

فالجوابُ علَى ذَلك: أنَّ قولَه تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، لا تدُلُّ علَى أنَّه مكْتُوبٌ في اللَّوح المحفوظ؛ إذْ قَد يَكُون المُراد بذَلِك ذِكْرُه والتَّحدُّث عنه، وشأْنُه وعاقِبَته، بدَليل قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، وإنَّه: أي القُرْآن: وذَلك في قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٦]، والقُرْآنُ ليْس مكتوبًا في زُبُر الأوَّلين، بلْ هو متحدَّث عنه في زُبر الأوَّلِين.

فَيكُون قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، يعْني التحدُّث عنْه وذِكْر شأْنِه وحالِه، ولا يتعيَّن أن تكون الآيَةُ دالَّة علَى أنَّه مكْتوبٌ، والدَّليل علَى أنَّه لا يتعيَّن قوْلُه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، أي: ذِكْره والتَّحدُّث عنه، لا أنَّ القُرْآن نفْسَه مكْتوبٌ هُناكَ؛ لأَنَّه لو كانَ مكتوبًا هُناك لكان نازِلًا قَبْل محمَّدٍ ﷺ بأعوام.

والخلاصَةُ: أنَّ القَوْل بأنَّ القُرْآن قَدِيمٌ قوْلٌ مُنْكَر، بل نَقُول: القُرْآنُ مجِيدٌ كرِيمٌ،

ونَصِفه بما وَصَفه اللهُ به، أمَّا أنَّه قدِيمٌ فلا يُوصَف بذلك، وهَذا القَوْل -أعْنِي أنْ يُوصَف القُرْآن بالقدم- هو نزْعَةٌ مِن نزعات الأَشاعِرة، الَّذين يَقُولون: إنَّ كلامَ اللهِ هُو المعْنَى القائِمُ بالنَّفس، وهُوَ قَدِيم كقِدَم العِلْم، أيْ: لم يزل الله عَزَّوَجَلَّ مُريدًا للشَّيْء عالمًا به.

فيَقولُون: إنَّ كلامَ الله هُو المَعْنى القائِمُ بنفْسِه، وأما ما يسْمَعه جِبْريل، أو يسْمَعُه مُوسى، أو سَمِعه محمَّدٌ ﷺ في المعْراج، فهَذا عبارَةٌ عَن أصواتٍ مخْلُوقةٍ تُعبِّر عن كَلام الله، أيْ: أنَّ الله خلَق أصواتًا في الجوِّ تُعبِّر عما في نَفْس الله مِن الكَلامِ، فهَذا كلامُ اللهِ عِنْدهم، وقد قالَ بعْضُ عُلمائِهم المنْصِفين: الحَقيقَة أنَّه لا فرْقَ بيْننا وبَيْن الجهميَّة؛ لأنَّنا مُتَّفقون علَى أنَّ ما يُسمَع ويُقرأ فهُو مخْلُوق، لكن الجهميَّة خيرٌ مِنْهم في التَّعبيرِ؛ لأنَّ الجهميَّة يَقُولون: هَذا كلامُ اللهِ، وهم يَقولُون: هَذا عبارَةٌ عن كلام الله، ولَيْس كلامَ الله، فصَار الجهميَّة أحْسَن مِن الأَشاعِرة في هَذا التَّعبير، وَإِن كانَ كلٌّ منْهُم أخْطأَ وأبْعَد عن الصَّواب.

إذَن؛ فكَلامُ المؤلِّف في هَذيْن البيتَيْن فيه نظَرٌ مِن وجهين:

الأوَّل: قولُه: إنَّ إيمانَنا مِنْه ما ليْس بمخْلُوقٍ، ووجْهُ النَّظَر في ذلِك أنَّ إيمانَنا كلَّه مخْلُوقٌ؛ لأنَّ إيمانَنا من صِفاتِنا، ونحْنُ مخْلُوقون فصِفاتُنا مخْلُوقة، لكِن ما نُؤْمن بِه هو الَّذي ينْقَسم إلى مخْلُوقٍ وغيرِ مخْلُوق.

الثَّاني: قوْلُه بأنَّ القُرْآن قدِيمٌ، والصَّوابُ أنَّه ليْس بقَديمٍ[1]، فإنَّ الله يتكلَّم بِه حِين إنزالِه؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ

(١) انظر حاشية (ص:٢٢٥).

قَلْبِكَ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٤]، فظاهِرُ السِّياق أَنَّه مِن حين يتكلَّم اللهُ يَنْزِل به جِبْرِيلُ إِلى محمَّدٍ ﷺ، وهَذا هُو الحقُّ وهو المعْقُول.

ويَنْبغي لنا في العَقِيدَةِ أن لا نسْتَوْحِش ولا نتهيَّبَ مِن شيْءٍ دلَّ علَيْه الكِتَاب والسُّنَّة، الوَحْشةُ كل الوَحْشة أن تحرِّف نُصوص الكِتاب والسُّنَّة من أجْلِ عقيدَةٍ تعتقِدُها وهِي خطأ، هَذه هِي الوَحْشة، أمَّا شيْءٌ دلَّ علَيْه ظاهِر الكِتابِ والسُّنَّة فلَا بُدَّ لَك من قوْلِه.

قال المؤلِّف: «**وكلُّ قُرآنٍ قديم فابْحَثوا**» البَحْث: يعْنِي التَّفْتيش، وأصلُه من بحث الأَرْض أي: حرْثها باليَدِ، فكأنَّ المفتِّش للوُصُول إِلى العِلْم كمَن يحْرُث الأَرْض ليَسْتخرج ما كانَ خابِئًا فيها.

والبَحثُ مِن أهمِّ وَسائِل العِلْم، لكن بشرطِ أنْ يَكُون الغرَض مِنْه الوصُول إِلى الحقِّ، دُونَ الانْتِصار لقوْلِ النَّفْس أو قوْلِ المتْبُوع، بل إِذا بَحث الإِنْسان فلْتكُن نيَّتُه سليمةً، فيَنْوي ببحْثِه الوصولَ إِلى الحقِّ، وسواءٌ كانَ مَعه أوْ مع خصْمِه قبلَه، أمَّا الإِنْسان الَّذي يُكْثِر النِّقاش مِن أجْل أن ينْتَصر لقولِه وإِنْ كانَ يعْتَقد أَنَّه حقٌّ؛ فإِنَّه لا يجُوز له ذَلك، بل الَّذي ينْبَغي له أنْ يجْعل مُناقشَتَه مِن أجْل الوُصولِ إِلى الحقَّ سواءٌ كانَ مَعه أوْ مَع غيْرِه، ثُمَّ إنه إذا انْقَاد للحَقِّ إذا كانَ مَع خصْمِه؛ فإِنَّه يجِدُ لذَلِك لذَّة، ويَجِد تواضعًا يُهوِّن علَيْه مخالفَةَ نفسِه.

أمَّا إذا تعَصَّب لقولِه وصارَ يُحاوِل أن ينْتَصر له ولَو بالخطأ، فإِنَّه سيضيق صدْرُه ولا شك، وسَوْف لا يتمَكَّن فيما بعْدُ مِن الرُّضوخ للحَقِّ، وهَذه آفةٌ عَظيمَةٌ، أَلَا وَهِي الاسْتِكبار عن الحقِّ؛ فالواجِبُ علَى الإِنْسانِ أن ينْظُر إِلى الصَّواب، سوَاء كانَ معَه أوْ مَع خصْمِه.

ثُمَّ علَيْه إذا بحَث، وأَتى بِحُجَّته، ثُم أَتى الآخَرُ بحُجَّته، ولم يتبيَّنْ لأحَدِنا صوابَ صاحِبِه؛ فإِنَّ الحُكْم إِلى كِتاب الله وسُنَّة رَسولِه عَن طَرِيق الَّذي هُو أعْلَم مِنَّا؛ حتَّى يَكُون الاتِّفاق، ويَزُول الخِلاف.



ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٠١ وَوَكَّـــلَ اللهُ مِـــنَ (الكِــرَامِ) اثْنَـــيْنِ حَـــافِظَيْنِ لِلْأَنَـــامِ

١٠٢ فَيَكْتُبَـانِ كُـلَّ أَفْعَـالِ الـوَرَى كَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) مِنْ غَيْرِ امْـتِرَا

الشــرح

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَوكَّل اللهُ مِن الكِرَام**» التَّوكيل هُو إِقامَةُ الغَيْر مقامَ النَّفس، مِثال ذلك: لو وَكَّل إنسانٌ آخر ليشْتَري له حاجَةً مِن السُّوق فهُو موكِّل، والآخَر وَكِيلٌ.

وفي قوْلِه: «**ووكَّل اللهُ مِن الكِرَام**» إِشْكالٌ، فهَل الله عَزَّوَجَلَّ يُوَكِّل؟ وهَل الله تَعالى في حاجَةٍ إِلى أن يُوكِّل؟

والجوابُ: أن التَّوْكيل المضافَ إِلى الله ليْسَ كالتَّوْكيل المضافِ إِلى الآدَميِّ؛ لأنَّ التَّوكيل المضافَ إِلى الآدميِّ قَد يكون سببَه العجْزُ، كرَجُلٍ مريضٍ لا يسْتَطيع أن يَصِل إِلى السُّوق فوكَّل شخصًا يشْتَري له حاجَةً من السُّوق، أمَّا التَّوْكيل مِن الله فهُو لِكَمال سُلطانِه وأنَّه يُدبِّر الخلائِقَ، فهُو جُنودٌ لله عَزَّوَجَلَّ، ولَيْسوا يقُومون مقامَه مِن أجْل عجزِه في تَصْريف خلْقِه، بل هم يَقُومون بما وُكِّل إِلَيْهم لكمال سُلْطان خالِقهم عَزَّوَجَلَّ.

وقَد أضافَ اللهُ التَّوكيلَ إِلى نفسِه في قولِه تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام:٨٩].

وعلَى ذَلك فاللهُ وَكِيلٌ، لقولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء:٨١]، أي قائِمٌ بِشُؤون خلقِه؛ وموكِّل أيْ: مُدبِّرٌ لخلْقِه لكمال سُلْطانِه، فالتَّوكيلُ هُنا ليْس لنقْصٍ

الموكِّل ولَكِن لِكمال سُلْطانِه، يُدبِّر ما شاء؛ فهَذا جُنْدٌ له موكَّل بكتابَةِ الأَعْمال؛ وهَذا جُنْدٌ مِن جُنودِهِ موكَّل بالنَّار؛ وهَذا جُنْدٌ من جُنودِهِ موكَّل بالجنَّة، وهَكذَا.

يقـولُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْكِرام» أي: الملائِكَـة الْكِـرام، ودَليلُ ذَلك قـوله تعـالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:٩-١٢]، وصَفَهم اللهُ بالْكِرام لكَمالِ أخْلَاقِهم، والكمالُ يُسمَّى كرَمًا، بدَلِيل قولِه ﷺ لمعاذٍ حِين بعثَه إِلى اليَمَن: «إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ»[(١)]، أي: كامِلَها في الصِّفاتِ والحُسْن، فهُم كُرَماء لكمال صِفاتِهم، وإلَّا فإِنَّهم لا يُعَلِّمُون النَّاس شيئًا، لكِن الكرَم يَكُون من أجْل البَذْل، ويَكُون مِن أجْل الكَمال، مع أنَّ البَذْل من آثارِ الكَمال.

قولُه: «اثْنَيْن حافِظَيْن للأَنامِ» اثْنين: يَعْني مِن الملائِكَة الكِرَام؛ أَحَدُهما يكون عن اليَمين؛ والثَّاني يَكُون عَن الشِّمال، كما قالَ تَعالَى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٧-١٨]، فأيُّ قولٍ يلْفَظ به الإِنْسانُ فلدَيْه رقيبٌ عَتِيد؛ حاضِرٌ لا يَغِيب عنه.

ولما دَخل علَى الإِمام أحْمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدُ أصْحابِه وكان مريضًا، وسمِعَه يَئِنُّ أَنين المرِيض، قالَ لَه: يَا أَبا عَبْد الله، إِنَّ طاوسًا -وهُو مِن كبار التَّابِعينَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ- يَقُول: إِنَّ الملَك يكْتُب حتَّى أَنِين المريضِ، فلَمَّا قال هَذا لأَبِي عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أمْسَك حَتَّى عَن الأَنِين، خَوْفًا من أن يُكْتَب عليه[(٢)]، ولا شكَّ أنَّ أَنِين المريضِ إِذا كانَ يُنْبِئ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء...، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدُّعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩).
(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (٧/ ٣٩٩).

عَن تسخُّطٍ؛ فإنَّه يُكتب علَيْه، أمَّا إذا كانَ بمُقْتَضى الحُمَّى؛ فإنَّ الله لا يكلِّف نفسًا إلا وسْعَها.

وعلَى ذَلك فهؤُلاءِ الملائِكَة يحْفَظون الأَنام؛ أي: يحْفَظون أعْمالهم، ويكْتُبونَها في سِجِلَّاتٍ تُقْرأ يوْمَ القِيامَة، قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ يعْنِي عمله ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ أي: مفْتوحًا غير مُغْلَق، لا يُكلِّفه في النَّظر إلَيْه ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ﴾ يعْني يُقال: اقْرَأْ كتابَك، فكلُّ شيْءٍ مكْتوبٌ، ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسْراء:١٣-١٤].

قالَ بعْضُ السَّلف: «واللهِ لقَد أنْصَفك مَنْ جعلَك حَسِيبًا علَى نفْسِك»[(١)]، وهَذا صَحِيحٌ؛ فإنَّ مِن غاية الإِنْصاف أن يُقدَّم للإِنْسان دفْتَرُ الحساب ويُقال له: أنْت حاسِبْ نفْسَك.

فهؤُلاءِ الملائِكَة يكْتُبون ما عَمِله الإِنْسانُ مِن حسناتٍ، ويكْتُبون ما عَمِله مِن سيئاتٍ، لا شكَّ في هَذا، لكِن هَل يكْتُبون ما صدَر مِنْه مِن لغْوٍ، أي: ما لَيْس بحسنَةٍ ولا سيئَةٍ؟

والجوابُ: أنَّ هُناكَ قوْلَيْن للعلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: فمِنْهم مَن قالَ: إنَّهم يكْتُبونَه لكن لا يُحاسَب الإِنْسانُ علَيْه، ومِنْهم من قال: إنَّهم لا يكْتُبونه؛ لأنَّه لغْوٌ، وكِتابَةُ اللَّغْو مِن اللَّغْو، وهؤُلاء الملائِكَة كِرامٌ، والْكَريم كامِلُ الصِّفات، وكامِلُ الصِّفات لا يفْعَل مَا هُو لغْوٌ.

لَكِن لو قال قائِل: هَل في الكَلامِ مِن لغْوٍ، والنَّبي ﷺ يَقُول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

---

(١) الزهد والرقائق لابن المبارك (١/ ٥٤٥، رقم ١٥٦٣).

بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»[١]، وهُوَ إذا صمَت لا يُكْتَب علَيْه شيْءٌ، وإن قال؛ قال خيرًا؛ أو قالَ شرًا؟

والجوابُ: الظَّاهِر أنَّ هُناك لغوًا؛ لقوْلِه تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [الفرقان:٧٢]، وهذا يعْنِي اللَّغو القوْليَّ واللَّغو الفِعلي.

فالظَّاهِر أنَّ اللَّغو موجودٌ، ولكِن في كِتابَتِه أو عدَم كِتابَتِه شيءٌ من التوقُّف: هلْ يكْتُبونَه أو لا؟ وإنْ نظَرْنا إلى عُمُوم قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قٓ:١٨]، ومن كَوْن النَّكِرة في سياق النَّفي، وهِي نكرةٌ مؤكَّدة بـ(مِن)، قُلنا: يُكْتَب كلُّ شيءٍ، ولَكِن لا يلْزَم مِن الكِتابَة المحاسَبَةُ، فيُكْتب ولا يُحاسَب علَيه؛ لأنَّه لغْوٌ.

وإن نظَرْنا إلى أنَّ اللَّغو الَّذي لا يُحاسَب علَيْه الإِنْسانُ كتابَتُه لغْوٌ فلَا يُكْتب، ويُمْكِن أن يُقال: إنَّ العُموم في قوْلِه تعالى: ﴿مِن قَوْلٍ﴾ يُراد بِه الخاصُّ، أي: من قولٍ يُثابُ علَيْه أو يُعاقَب ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قٓ:١٨].

وهنا سؤالٌ: إذا قُلْنا: إنَّ الملائِكَة تَكْتب اللَّغْو، فهل يُكْتب مع الحسَنات أو معَ السيِّئات؟

والجوابُ: أنَّه يُكْتب علَى أنَّه فعَل هَذا والحِسابُ علَى الله، أو نَقُول: إنه إلى السيِّئات أقْرَب؛ لقولِ النَّبي ﷺ: **«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»**[٢]، فهَذا يدُلُّ بظاهِره علَى وُجوب السُّكوت إذا لم يَكُن القَوْلُ خيرًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليَوْم الآخِر...، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث علَى إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت، رقم (٤٧).

(٢) انظر التخريج السابق.

وعلَى كـلِّ حـالٍ فالإِنْسانُ يَجِب أن يحْتَاط وأن يحْتَرس، وألَّا يَقُـول كلِمَـةً إلَّا وهُوَ يعْرِف أنَّها لَهُ أوْ عليَه، فإن كانَتْ لَهُ فلْيَحْمد اللهَ علَى ذَلك، وإنْ كانَت علَيْه فلا يَلُومنَّ إلَّا نفْسَه.

ولنعْلَم أنَّ الملائكَة عالمٌ غيْبيٌّ، خلقَهم اللهُ تعالَى مِن نُورٍ، وسخَّرهم لما أرادَ منْهُم، فَمِنهم العابِدُون، ومِنهم الموكَّلون ببَنِي آدمَ، ويخْتَلِفون اخْتِلافًا كثيرًا وليس هُم القُوَى الماديَّة أو العقْليَّة أو ما أشْبَه ذَلك، بل هُم أجْسامٌ، كَما قالَ تَعالَى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر:١]، وهم مخْلُوقونَ مِن النُّور، ونحْنُ نُؤْمن بكل مَن علِمْنَا اسْمَه منهم، وبصفَةِ كُلِّ مَن علِمْنا بصفَتِه، وما وراءَ ذَلك من عِلْم الغَيْب فلا ندْرِي عنْه.

ومِنْ جُملةِ هؤُلاء الملائِكَة مَن ذكرَهُم المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهُم الملَكانِ الرَّقيب والْعَتيد، وليْس الرَّقِيب غيرَ الْعَتيد، بَل الرَّقِيب هُو الْعَتيد،؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قّ:١٨] ولَمْ يَقُل سبحانه: رَقِيبٌ وعَتِيد، إِذن الرَّقِيب هُو الْعَتيد، وهُما ملَكانِ عَن اليَمِين وعَنِ الشِّمال.

وهذانِ الاثْنَان دائِمان مَع الإنْسانِ؛ لقوْلِه تعالى: ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [قّ:١٨]، وقِيـل إِنَّهما يُفارِقانـه إذا دَخـل الخَلاءَ، وإِذا كانَ عِنْد الجِماع، فـإِنْ صَـحَّ ذَلك عن رَسولِ الله ﷺ فعلى العين والرأس، وإِن لم يَصِحَّ فالأَصْل العُموم.

فإِنْ قال قائِل: إنَّهما يكْتُبان القوْلَ ويكْتُبان الفِعْل؛ لأنَّهما -أي: القَوْل والفعل- ظاهِرَان، لكِن هل يكْتُبان الهَمَّ وهُو في القَلْب، أو لا يكْتُبانِه؟

فالجوابُ: أنَّه ثبَت عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ مَن هَمَّ بالحسنَةِ فلم يعْمَلْها كُتِبت حسنَةً،

ومَن همَّ بالسيِّئة فلَمْ يعْمَلْها كُتِبت حسنةً[1]، والمعْرُوف أنَّ الَّذي يكْتُب هُم الملائِكَة، قالَ تَعالَى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار:١٠-١١]، وعلَى هَذا فيكُون عِنْدهم اطِّلاعٌ علَى مَا في الْقَلب، ولا غرابَةَ فِي ذَلك، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقولُ فِي كِتابِه الْكَريم: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [قٓ:١٦]، فهُوَ سُبْحانه عالمٌ بذَلِك، ويجُوز أن يُطْلِع اللهُ هؤُلاءِ الملائِكَةَ علَى ما عَلِمَهُ مِن حال الشَّخصِ، ويَكُون عِلْمُهم بذلَك بوَاسِطَةٍ مِن عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ، ويَجُوز أن يعْلَموا ذلِك بما يحْصُل للقَلْب مِن حرَكةٍ؛ لأنَّ الهمَّ حرَكَة القلْب، فهُو يهمُّ بالشَّيء أي يتحرَّك، فيعْلَمان ما يحْصُل بحرَكة القَلْب، وإذا كانَ الشَّيْطان يجْرِي مِن ابْنِ آدم مجْرَى الدَّمِ[2]، ويَصِل إِلى شِغَاف قلْبِه، فلا غَرْو أن يعْلَم الملائِكةُ بِما يحْدُث للإِنْسانِ فِي قلْبِه.

وعلَى كلِّ حالٍ فسواء كانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يُطْلِعُهم علَى مَا فِي القَلْب ليكْتُباه، أو هُما يعْلَمان ذَلك بحرَكة القَلْب، فإِنَّهما يكْتُبان همَّ القلْب، فصار الهمُّ والقَوْل والعَمل كلُّه يُكْتب. ولَكِن هل يُحاسَب الإِنسان علَى مجرَّد مَا يحْصُل في قلْبِه مِن الهَمِّ أوْ لا بُدَّ مِن حركَةٍ؟

الجَواب: لا بُدّ من حرَكةٍ، وهِي ليْسَت حركَةً ظاهِرةً، بَل حركَة فِي القَلْب أيْ: مَيْل وَهَمٌّ، أمَّا مجرَّد مَا يخْطُر علَى الإِنْسان، أو يُحدِّثُ بِه نفْسَه فإِنَّه لا يُكتَب علَيْه ولا لَهُ، اللَّهُم إلَّا أن يُكْتب له لحُسْن نيَّتِه، حيثُ فكَّر أن يعْمَل عملًا صالِحًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٤٩١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب هم العبد بحسنة....، رقم (١٣٠).

(٢)أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٨١)، ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة ليدفع ظن السوء به، رقم (٢١٧٥).

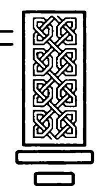
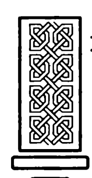
ولا يخفى أنَّ هُناكَ فرْقًا بيْن حديثِ النَّفس والهمِّ، فالهَمُّ أن يتحرَّك الإِنْسان ويعْمل الشَّيءَ، لكِن حديثُ النَّفس مجرَّدُ تفكيرٍ في الشَّيء وخَواطِر فِيه لا أثَر لها، ولهَذا ثبَت عنِ النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ**»(١).

وقولُ المؤلِّف: «**للأَنام**» أي: الخلق، «**فيَكْتبان**» أي: الملكان، «**كلَّ أفعال الوَرَى**» و(كل) هنا للعموم، وظاهِرُه أنَّهما لا يكتبان القولَ، ولا يكْتُبان الهمَّ، وفي هَذا نظرٌ ظاهِر، فإن القُرْآن الكَرِيم يقولُ في القَوْل: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وأمَّا الهَمُّ فمَن همَّ بالحسَنَة فعَمِلها فلَهُ عشر حسناتٍ، ومَن لم يعْمَلْها فله حسنَةٌ، ومَن همَّ بالسيِّئة فترَكها لله فله حسنَةٌ، وسبَق الكَلامُ حَوْل عِلْم الملكَيْن بالهمِّ وإِعْلام الله عَزَّوَجَلَّ لهما به، ولعَلَّ المؤلِّف أخَذ قصرَه ما يُكْتب علَى الفِعْل من قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٠-١٢]، ولكِن مِن الوَاضِح أنَّنا إذا علِمْنا قولَه تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وضممْنَاه إِلى القَوْل السَّابق، فإنَّه يَكُون الَّذي يُكْتب هُو القَوْل والفِعْل، ثُمَّ نضُمُّ هذَيْن الاثْنَيْن إِلى قوْلِ الرَّسول ﷺ فيمَنْ همَّ بالحسنَةِ ومَن همَّ بالسيِّئة، فيَكُون الَّذي يُكْتَب القوْلُ والفِعْل والهمُّ.

قولُه: «**كما أتَى في النَّصِّ، مِن غيْر امْترا**» النَّصُّ هو قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١٠-١٢]، وقولُه تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠]، يعْني أنَّنا نسْمَع، وهذا نصٌّ في أنَّ القَوْل يُكتب.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة...، رقم (٢٥٢٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس...، رقم (١٢٧).

الباب الرَّابع: في أشراط السَّاعة

١٠٣ وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ ... أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالآثَارِ

١٠٤ مِنْ فِتْنَةِ (البَرْزَخِ) وَ(القُبُورِ) ... وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ

الشرح

أوْرَد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذا البابَ، وهُو في أشْراط السَّاعة، والأَشْراط جمْعُ شرْط، وَهُو في اللُّغة العَلامَةُ، وَفي الاصْطلاحِ مَا يتوقَّف صِحَّة الشَّيء علَى وُجودِه، وَالمُراد بِه هُنا العلامَةُ، فقَوْله: أشْرَاط السَّاعة، يعْنِي علامَاتُها، والسَّاعة هِي القِيامَة، وسُمِّيت السَّاعَة؛ لأنَّها ساعَةُ مشقَّةٍ وإنْذار وساعَةٌ عَظِيمَةٌ ومُفزِعة، وكلُّ شيْءٍ يكون عَظِيمًا فإنَّه يُسمَّى ساعَةً، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمَّد:١٨].

وأَشْراط السَّاعة تنْقَسِم إِلى ثَلاثَة أقْسَام: قِسْمٌ مضَى، وقِسْمٌ مَا زال يأْتِي، وقِسْمٌ أكْبَر، وهُو الأَشْراط القَريبَةُ مِنْها، وهي الأَشْراط الكِبارُ.

فمِن الأَشْياء الَّتي مضَت بعْثَة النَّبي ﷺ؛ فإِنَّ بعْثَه وجعْلَه آخِر الرُّسُل تدُلُّ علَى أنَّ السَّاعة قريبةٌ؛ ولهَذا قال النَّبي ﷺ: «**بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ**»[١]، ويقْرِن بين أصْبعَيْه السَّبابَة والوُسْطى يعْني أننا مُقْترِنان، وليْسَ بيْننا إلَّا مِثْل ما بيْنَ السَّبابة والوُسْطى.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب قول النَّبي ﷺ: «بعثت...»، رقم (٦٥٠٣)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصَّلاة والخطبة، رقم (٨٦٧).

وهُناك أَشْراطٌ مَا زالت تقَعُ، مِثل كَثْرة المالِ وكَثْرة الهَرْج يعْنِي: القَتْل، وتقارُب الزَّمان، وغير ذلك.

وقِسْمٌ ثالث لم يأْتِ بعْدُ، وهو الأَشْراط الكَبِيرَة: كنُزُولِ عِيسَى ابْن مريم ﷺ، والدَّجال، ويأْجُوج ومأْجُوج، وما أشبهها.

فَما موْقِفُنا نحْوَ هَذه الأَشْراط؟

يَقُول المؤلِّف: «**وكلُّ ما صحَّ مِن الأَخْبار**» يعْنِي: الأَحادِيث الَّتي صحَّت عَن النَّبيِّ ﷺ «**أو جاء في التَّنْزِيل والآثار**».

وهَذه ثَلاثَة طُرُق تثبُت بِهذَا أشْراطُ السَّاعة:

الأوَّل: ما صَحَّ مِن أَخْبَار النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيَّد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ذلِك بقَوْلِه: «**ما صحَّ**» احتِرازًا مما لم يَصِحَّ، وليُعْلم أنَّ بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أفْرط في سِياق الأَشْراط، وذَكر مَا لا يصِحُّ عَن النَّبيِّ ﷺ، فذَكر أحادِيثَ لا زِمامَ لها ولَا صِحَّة لها؛ ولهَذا يَجب التحرُّز مِن الكُتُب المؤلَّفة فِي هَذا، مِثْل (الإِشْاعة في أشْراط السَّاعةِ)، فإِنَّ فِيه أشْياء كَثيرَة غَيْر صَحِيحَةٍ، فيَجِب التحرُّز مِن هَذا؛ لِئلَّا نقَع في نِسْبَةِ شيءٍ إِلى رَسول الله ﷺ وهُو لَيْس كذَلِك.

الثَّاني: ما جَاء في التَّنْزِيل، والمرَاد به القُرْآن، كَما قال الله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة:٢].

والثَّالِث: ما جَاء في الآثَارِ، وهِيَ جمْع أَثر، وهُوَ ما رُوِي عَنِ الصَّحابِيِّ، بشَرْط أَلَّا يَكُون مَعرُوفًا بالأَخْذ عَن بَني إسْرائِيل، فإِنْ كانَ مَعرُوفًا بالأَخْذ عن بَني إسْرائِيل فإِنَّ أخْبارَه تكُون كأخْبارِ بَنِي إسْرائيل لا تُصدَّق ولا تُكذَّب.

فهَذه ثَلاثَة طرق لإِثْبات أشْراط السَّاعة.

ثُمَّ ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمْثِلة لهَذه الأَشْراط، فقال: «**مِن فِتْنَة البَرْزخ والقُبور**»، والواقِع أنَّ هَذا لَيْس مِن أشراط السَّاعة، لكِنَّه مِن الأُمور السَّمعِيَّات الَّتي تُتَلَقَّى مِن السَّمع.

والفِتْنة في اللُّغة هِي الاخْتِبار، فَهِي هُنا اختبارٌ للإِنْسان، والبَرْزخ: الحاجِز بَيْن الشَّيْئَين، والمرادُ بِه مَا بَيْن موْتِ الإِنسان إِلَى قِيام السَّاعة، وعَطف القُبُور علَيْه مِن باب عطْفِ الخاصِّ علَى العامِّ؛ لأنَّ البَرْزخ أعمُّ مِن القُبور، قَد يَمُوت الإِنْسان ويُلْقَى علَى وجْه الأَرْض فتأْكُله السِّباع، فهُوَ حِين ذلِك لا يَكُون في قبْرٍ، ولكِنَّه في برزخٍ، فكُلُّ ميِّتٍ فهُو في برْزَخ، وكلُّ مقْبُور فهُوَ في برْزَخٍ، فعَطف القبور علَى البَرْزَخ من باب عطْفِ الخاصِّ علَى العامِّ.

وفِتْنة البَرْزخ هِي الاخْتِبار الَّذي يحصُل للميِّت إذا دُفـن، وذَلك بأنَّـه يأْتِيـه ملَكان فيُقْعِدانه، ويسْأَلانِه عن رَبِّه ودِينه ونبيِّه، فيُثبِّت الله الَّذين آمَنُوا بالقوْلِ الثَّابِت، فيَقول المؤْمِنُ: رَبِّي الله، ودِيني الإِسْلام، ونبيِّي محمَّد، فيُنادِي مُنادٍ من السَّماء: أنْ قَد صدَق عبْدِي، فيُصدَّق، ويسْمَعه هو، فيَزْداد بذَلك فرحًا أن شهِد له شاهدٌ مِن السَّماء بأنَّه صادِقٌ، ويُعْتبر هَذا من نَعِيم القَبْر؛ لأنَّ الإِنْسان إذا صدَق في قولِه ازْدَاد بذلِك فرحًا وسرورًا.

وأمَّا المنافِق أو المرْتُاب، فإِنَّه يَقُول: هاه هاه، لا أَدْري، سمِعْت النَّاس يَقُولون شيئًا فقلْتُه، فيُنادي مُنادٍ من السَّماء: أنْ كذَب عبْدي؛ حيْثُ أنه يدْرِي أنَّه لَا إله إلا الله، ويَدْري أنَّ محمَّدًا رَسولُ الله، ويَدْري أنَّ الدِّين عِند الله الإِسْلام، ولكِنَّه عانَدَ وأصرَّ، فيُقال: كذَب عَبْدي.

فيُفْسَح للأوَّل في قبْرِه، ويُفتَح له بابٌ إِلى الجنَّة، ويأْتِيه عملُه الصَّالح فيَجْلس عنْدَه يُؤْنِسه، وأمَّا الثَّاني -والعياذ باللهِ- فيُضيَّق علَيْه قبْرُه حتَّى تخْتَلف أضلاعُه، أيْ: يدْخُل بعْضُها في بعْضٍ مِن شدَّة الضِّيق، ويُفْتَح له بابٌ إِلى النَّار فيأْتِيه مِن حرِّها وسَمُومِها، ويأْتِيه عملُه السيِّئُ فِي أخْبَث صُورَة -والعياذ باللهِ- فيوبِّخه علَى ما فرَّط و أهْمَل في دِين الله عَزَّوَجَلَّ.

هذه الفِتْنة يَجِبُ علَيْنا أن نُؤْمن بها، فقد ثبَتت هَذِه الفِتْنة في الكِتاب والسُّنَّة، أمَّا في الكِتاب فعَلى طَرِيق الإشارَة في قولِه تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٧]، وأمَّا في السُّنَّة فالأحادِيثُ بذَلِك مشهورَةٌ معلومَةٌ، فيَجِب علَيْنا أن نُؤْمِن بها.

وفي هَذه المسْأَلَة مباحِثُ، منْها:

المبْحَث الأوَّل: متَى تكُون هَذه الفِتْنة؟ هل هِي بِخُروج الرُّوح أو بتسْلِيم الإِنْسان إِلى عالَم الآخِرَة؟

والجواب الثَّاني: أمَّا مجرَّد خُروج الرُّوح فَلا يحْصُل بِه فِتْنة؛ لأنَّ النَّبي ﷺ كانَ إِذا أرادوا دَفْن الميِّت، يَقول: «**أَسْرِعُوا بِالجنازَةِ؛ فَإِنْ تَكُنْ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَها إِلَيْهِ**»[1]، وهذا يدُلُّ علَى أنَّها لا تَصِل إِلى ذَلك الخَيْر ما دامَتْ فِي أيْدِيهم، وعلَى هَذا فإِذا ماتَ ميِّتٌ ووُضِع في الثَّلَّاجة للتحقُّق مِن موْتِه، وأسْبابِه، فإِنَّه لَا يُفْتن، ولا يأْتِيه مَلكانِ حتَّى يُدْفن.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة، رقم (١٣١٥).

المبحث الثَّاني: هل هَذا خاصٌّ بالمقْبُور؛ لقولِه: «**إذا دُفن الميِّت**» أو يشْمَل كلَّ ميِّت؟

والجَواب: أنَّ هَذا ليْس خاصًّا بالمقْبُور، بل يشْمَل كلَّ ميِّتٍ، وقوله ﷺ: «إِذَا دُفِنَ الميِّتُ...» إلخ، بناءً علَى الأغْلب، وما قُيِّد بقَيْدٍ أغلبيٍّ فلا مفْهُوم له، وعلَى هَذا فإِذا أُلْقِي الإِنْسانُ في البَرِّ، أو أُلْقِي في البَحْر ومات هُناك، فإِنَّه يأْتِيه الملَكانِ ويُفْتَن.

المبْحَث الثَّالث: هَل هَذه الفِتْنة عامَّةٌ لكل أحدٍ أوْ يَخْرج مِنها مَن يَخْرج بإِذْن اللهِ؟

والجوابُ: أنَّ هَذه الفِتْنة يَخْرُج مِنها مَن يَخْرُج بِإذن الله، ومِن ذلك:

أوَّلًا: غيْرُ المكلَّف، فإِنَّ كثيرًا مِن أهْل العِلْم قالوا: إِنَّ غير المكلَّف لا يُسأل؛ لأنَّه غيرُ مكلَّف؛ سواء أجَاب بخطَأٍ أو صوابٍ، فما دام التَّكْليف رُفِع عنه في الدُّنيا فإِنَّه يُرْفَع عنه في الآخِرَة.

وقالَ بعْض العُلَماء: بلْ يأْتِيه الملَكانِ ويَسْألانِه، وهُوَ إِذا كانَ محكومًا بإِيمانِه فإِنَّه سوْفَ يُجِيب بالصَّواب، ولا يبْعُد أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يكلِّف هَذا الصَّغِيرَ، وأنَّ الصَّغِير يُجِيب بالصَّوابِ، فَها هُوَ عِيسى ابْن مرْيَم كانَ في المهْدِ، ولما انْتقدوا على أُمِّه أشارَتْ إِليه، ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم:٣٠-٣٣] كلُّ هَذا قالَه وهُوَ في المهْدِ.

فهَؤُلاء الأَطْفال الَّذين يَمُوتون، أو المجانِين -وإِنْ كانوا غيرَ مُكلَّفين- فإِنَّ الله تَعالى قادِرٌ علَى أن يُنطِقَهم في القَبْر بِما يشَاءُ.

مسْألَة: إذا قلنا أن غير المكلَّف لا يسأل في قبره، فهل يسأل إذا كلف ثم زالَ تكليفُه؟ كمَن كانَ بالغًا ثُمَّ أُصِيب بجُنِون.

والجَواب: الظَّاهر أَنَّه يُسأل؛ لأَنَّه أَتَى علَيْه زَمنُ التَّكْليف.

ثانيًا: ومما يُسْتَثنى الشَّهيد؛ فالشَّهِيد الَّذي قُتِل في سبيل الله لا يُسْأَل، كما جَاء ذَلك في الحَديث عَنِ النَّبيِّ ﷺ، حَيْثُ قال: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً**»(١)، فإِنَّ هَذا الرَّجُل الَّذي وَقف أَمَام السُّيُوف وسلَّم رقَبَتَه للعدوِّ، يدُلُّ فِعلُه هَذا أكبرَ دَلالَة علَى صِحَّة إِيمانه، وحينئذٍ لا يَحْتاج إِلى سُؤالٍ.

ثالثًا: ومما يُسْتَثنى النَّبيُّ؛ فإِنَّه لا يُسْأَل؛ لأَنَّ النَّبي مسْؤُولٌ عنه، حيث يقال: ما دِينُك؟ مَن نبيُّك؟ ولأَنَّه إذا كانَ الشَّهيدُ لا يُسْأل، فالنَّبيُّ أعلَى درَجةً منه، وإن كانت الأُمورُ في الآخِرَة لَيْس فِيهَا قِياسٌ، لكِنَّا نقول: إن النَّبيَّ عِنْده من اليَقِين أكْثر مما عِنْد الشَّهيد، ولا شكَّ في هذا، ولهَذا نقول: إن النَّبيَّ لا يُسْأَل.

المبحث الرَّابع: بأيِّ لُغةٍ يُسأل؟

والجَواب: قال بعضُ العُلَماء: يُسأَل بالسُّريانِيَّة، وهِي لغة النَّصارى، والظَّاهِر -واللهُ أعلم- أنَّ هَذا القولَ مأْخُوذ مِن النَّصارَى، مِن أَجْل أن يفْتَخِروا ويقولوا: لُغَتنا لُغَة السُّؤال في القَبْر لكلِّ ميِّتٍ، والَّذي يظْهَر أنه يُسأَل بما يفهم.

ولَو أَرَدْنا أن نُفضِّل لُغةً علَى لغة لفضَّلنا العَربيَّة؛ لأَنَّها لُغة أمة محمَّد ﷺ.

---

(١) أخرجه النسائي: كتاب الجنائز، باب الشهيد، رقم (٢٠٥٣).

وعلى كلِّ حالٍ فإِنَّ الَّذي يظْهَر لَنا -والعِلْم عِند الله- أن الإِنْسان يُسْأَل بما يَفهم، فإِنْ كانَ من العَرَب فباللُّغة العَربيَّة، وإِنْ كانَ من غَيْر الْعَرَب فبِلُغَتِهِ.

المبحثُ الخَامس: من السَّائل؟

والجوابُ: السَّائل الملَكَان كما في الحَديثِ، فَقِيل: إنَّهما الملَكَان اللَّذانِ يكْتُبان عَلَى الإِنْسانِ عملَه من خيْرٍ وشَرٍّ، فهُما صاحِبَاه في الدُّنيا، وهُمَا سائِلَاه في القَبْر. وقِيل: بلْ هُما ملَكانِ آخَرانِ، ونحْنُ نتوقَّف في هَذا، فالله أعْلَم.

فَفِي الأحادِيثِ جَاء في بعْضِها: «**أَتَاهُ مَلَكَانِ**»[1]، وفي بعْضِها جاءَ: «**يأْتِيه الملَكَانِ**»[2]. بـ(ال)، و(ال) هَذه يَحْتمل أنَّها للمَعْهود الذِّهْنِيِّ، أي: الملَكَان المعْرُوفان اللَّذان يكْتُبان أعْمالَ العِبَاد، ويَحْتمل أنَّها للجِنْس؛ فتكُون بمَعْنى ملَكَيْن.

وأَنَا أتوقَّف فِي هَذا؛ فأَقُول: يأْتِيه ملَكانِ أو الملَكَان كَما جاءَ في الحَديثِ، والله أعْلم مَن هُما.

المبْحَث السَّادِس: ما اسْمُ هَذيْن الملَكَيْن؟

والجوابُ: ورَد في بعْضِ الآثارِ: أنَّ اسْمَهما مُنْكَرٌ ونكِيرٌ، ولَيْس المنْكَر هُنا المنكَر الشَّرعيُّ، بل المنْكَر غيْرُ المعْرُوف. كما قالَ إِبْراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للمَلائكة: ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر:٦٢]، فهَذا مُنْكَر أي: لا يَعْرِفه الميِّت، ونكِير بمَعْنى مُنْكَر، فالاخْتِلاف في اللَّفظ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في مسألَة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣).

وقِيل لا يُسمَّيان، وأن تسْميتَهما بمُنْكر ونكِير ضعيفٌ، ولم يصِحَّ بِه الحَديث عن النَّبيِّ ﷺ.

وعقيدَتنا في هَذا أن نقولَ: إن كانَ النَّبيُّ ﷺ سمَّاهما بذَلك فنَحن نعْتَقده، وإنْ لم يَكُن سمَّاهما فنَحْن نُطْلِق، ونَقُول: ملَكان فقَط، ولا يسَعُنا أكْثر مِن ذَلك.

المبْحَث السَّابع: ثبَت فِي الحَديثِ أنَّهما يُقْعِدان الميِّت[1]، وهُنا إِشْكال، فإِنَّ القَبْر لا يتَّسعُ لجُلوسِ الميِّت كَما هُو معْروفٌ، فكَيْف يُقال إِنَّهما يُقْعِدانه؟

والجوابُ علَى ذَلك أن نَقُول: أمُورُ الآخِرَة لا تُقاس بأُمُور الدُّنيا، فأُمُور الآخِرَة وظيفَتُنا أنْ نَقُول عندَها: سَمِعْنا وصدَّقنا وآمَنَّا، ولَا تَكُون كأَحْوال الدُّنيا، وإِذا كُنَّا نَرى في الدُّنيا أشْياءِ في المنامِ لا تُطابِق المَعْرُوفَ في اليَقظَةِ. فَما بالُك فِي المَمات؟ فَفي المنامِ يَرى الإِنْسانُ الرُّؤْيا فِيها ذهابٌ ومَجِيءٌ ورُكوبٌ وغيرُه، كُلُّ هَذا وهُو علَى فراشِه لم يتحرَّكْ، حتَّى اللِّحاف ما انْكَشف مِنْه شيْءٌ.

وقَد يَرى أشْياءَ تحْتَاج لوقْتٍ طَويـلٍ في مُدَّةٍ قَصـيرَةٍ، لَكـن سُبحان الله؛ فِي المنامِ يَرى الإِنْسانُ أشْياء يقْضِيها في لحظَةٍ وهِي تَحْتمل أيامًا، فنَقُول: الأُمور الأُخْرويَّة لا تُقاس بالأُمور الدُّنيويَّة، وأُمُور الموْتِ لا تُقاس بأُمُور اليَقظـةِ، بَل وأُمُور النَّـوْم لا تُقاس بأُمُور اليَقظةِ.

قولُه: «**وما أتى في ذا مِن الأُمور**» أي: فِيما يتعَلَّـق بالْقَبْر والبَرْزخ مِن الأُمور العظِيمَة، مِنْها أنَّه بَعْد هَذه الفِتْنة إمَّا نَعيمٌ وإِمَّا عذابٌ، وعلَى هَذا فيَجِب علَيْنا أن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم (١٣٧٤)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

نُـؤمن بأنَّ الإِنْسان يُعذَّب أو يُنعَّم في قبْرِه، والدَّليـلُ علَى ذَلك مِن الكِتَاب ومِن السُّنَّة.

أمَّا مِن الكِتَاب، فقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، وهذا يدُلُّ علَى أنَّهم يأْتِيهم مِن نَعِيم الجنَّة في أوَّل يومٍ يُفارِقُون الدُّنيا.

وأمَّا العذابُ فمِن ذَلك قوْلُه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال:٥٠]، ﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ أيْ: في تِلك السَّاعةِ ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾.

ومِن ذَلك أيضًا قوْلُه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام:٩٣]، فقال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يعني: يوم إِخْراج أنفُسِهم، أي: يوْمَ موْتِهم يُجْزَون عذاب الهُون.

ومِن ذَلك قوْلُه تَعالى في آلِ فِرْعَوْن: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦] فقال: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ وذَلك قبل قِيام السَّاعة. ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾.

أمَّا السُّنَّة فَهِي مُستفِيضَة في إِثْبات عَذاب القَبْر ونَعيمِه، ومِن ذَلك حدِيث ابْن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في الصَّحيحَيْن: مرَّ النَّبيُّ ﷺ على قبْرَين فقال: «إِنَّهما ليُعذَّبانِ،

وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»[١]، فأَثْبَت هَذا الحَديثُ عذَابَ القَبْر.

ومِن ذَلِك أيضًا دُعاؤُنا في الصَّلاة: «**أَعُوذُ باللهِ مِن عَذاب القَبْر**»[٢]، ونحْنُ لا نسْتَعيذ إلَّا مِن شيْءٍ موْجُودٍ.

وهُنا يَرِد سؤالٌ: هَل العذَابُ علَى البَدنِ أوْ علَى الرُّوح أوْ علَيْهما معًا أو يختَلف؛ فتارةً يَكُون علَيْهما معًا وتارَةً يَكُون علَى الرُّوح فقَط؟

والجوابُ علَى ذَلك أن نقول: الأَصْلُ أنَّ العذابَ علَى الرُّوح، ولَكِن الرُّوح قد تتَّصِل بالبَدنِ أحْيانًا فيتنَعَّم أو يُعذَّب، وهَذا ما ذَهب إلَيْه المحقِّقُون مِن أهْل العِلْم، كشيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية[٣] وتلْميذِه ابْن القيِّم[٤] وغيرِهما[٥].

أمَّا مِن ناحِيَة دَوامِ عَذاب القَبْر أوِ انْقطاعِه؛ فإِنَّ الكافِر عذابُه دائِمٌ مستَمِرٌّ، وأمَّا المؤْمِن فيحْتَمل أن ينْقَطع، ويحْتَمل أن يستمِرَّ؛ لأَنَّه سيُعذَّب علَى حسب عملِه، وعمَلُه قد يستوعِبُ جميع الزَّمن وقدْ ينْقُص عنْهُ.

ثُمَّ هَل يُمْكِن أن نطَّلِع علَى عذَاب القَبْر؟

الأَصْلُ أنَّه لا يُمْكِن الاطِّلاعُ علَى عذاب القَبْر، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**لَوْلَا**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألَّا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدَّليل علَى نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أرذل العمر ومن فتنة الدنيا، رقم (٦٣٧٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢-٢٧٠).

(٤) انظر: الروح (ص:٩٦).

(٥) انظر: فتح الباري (٣/ ٢٣٣-٢٣٥).

أَلَّا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُرِيَكُمْ عَذَابَ الْقَبْرِ»[١].

إذَن؛ فالأَصْل أنَّه غيْرُ معْلوم، لكِن قد يُطْلع اللهُ علَيْه بعضَ النَّاس إمَّا برُؤْيا صالِحةٍ وإمَّا باليقَظةِ، كَما أطْلَع اللهُ نبيَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَى القَبْرين اللَّذين يُعذَّبان، كَما في الصَّحيحَيْن مِن حَدِيث ابْنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالَ: مرّ النَّبيُّ ﷺ بقبْرَيْن فقالَ: **«إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»**[٢].

إذَن؛ فالأَصْل أنَّ عذابَ القَبْر غيْرُ معْلومٍ، ولكن قد يُعْلِم اللهُ بِه مَن شاءَ مِن عِبادِه.

وهَذه مباحِثُ فِيما يتعلَّق بِنَعيم القَبْر وعَذاب القَبْر، وكُلُّ مَا ثَبت عَن النَّبي ﷺ فِي ذلِك فإِنَّ الواجِب علَيْنا أن نُؤمِنَ بِه.



---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها..، باب عرض مقعد الميت من الجنة..، رقم (٢٨٦٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألَّا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدَّليل علَى نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٠٥ وَأَنَّ (أَرْوَاحَ الـوَرَى) لَـمْ تُعْـدَمِ مَـعْ كَوْنِهَـا مَخْلُوقَـةً، فَاسْـتَفْهِمِ

١٠٦ فَكُـلُّ مَـا عَـنْ سَـيِّدِ الخَلْـقِ وَرَدْ مِنْ أَمْرِ هَـذَا البَـابِ حَـقٌّ لَا يُـرَدْ

الشــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأَنَّ أَرْوَاح الوَرى لم تعدم**» يعْنِي: ونُؤمِن بأَنَّ أرواح الورَى أي: الخَلْق لم تُعْدم، و(لم) هُنا بمَعْنى (لن)، يعْنِي: لَن تُعْدم في المستَقْبل؛ لأنَّ الله تَعالى خلقَها للْبقاء لا للْفَناء، كما خلَـق الجنَّة للْبقاء لا للْفَناء، وخلَـق النَّار للْبقـاء لا للْفَناء، وخلَق مَا في الجنَّة مِن الحُورِ والوِلْدان للْبقاء لا للْفَناء، كذَلِك الأَرْواح خُلِقت للْبقاء لا للْفَناء، فهِي لا تُعْدَم.

ولكِن هل هي مخْلُوقَةٌ أو أزليَّةٌ؟

والجوابُ: أنَّها مخْلُوقَة وليْسَت أزليَّةً؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال في كتابِه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، وهِيَ داخلةٌ في لفْظِ كُلِّ شيْءٍ، فكُل مَن سِوى الله، ومَا سِوى اللهِ، فهُو مخْلُوقٌ، ولا شكَّ أنَّه مخْلُوقٌ من العدَم، فالرُّوح ليْست أزليَّةً.

والرُّوح إِن شِئْنا عرَّفناها بِلازِمها الَّذي لا بُدَّ منه، فالرُّوح علَى ذَلك هِي ما به حياةُ الأَبْدان، وهَذا التَّفْسير لها هُو تفْسِيرٌ بِاللَّازمِ المتحتِّم؛ لأنَّها إِذا فارَقتِ الْبدنَ ذهَبَتْ عنْهُ الْحيَاة، ومَا دامَتْ فِي البَدنِ فَهُو حيٌّ، أَمَّا عَن مَاهِيَّةِ الرُّوحِ فقَد اخْتَلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فِيها:

فَقِيل إنَّها البَدن، أوْ جُزْء منه، أو صِفَةٌ مِن صِفاته. وبناءً علَى هَذا القَوْلِ الباطِل يَكُون خُروجُها مِن البَدنِ هُو عدمُها؛ لأنَّه إِذا كانَ جُزْء مِن البَدنِ ومَات البَدنُ لَزِم

أن تَمُوت هي أيضًا، ولَكِن هذَا القَوْل باطِلٌ يُبْطِله الكِتاب والسُّنَّة والوَاقِع.

وقِيل إِنَّ الرُّوحَ شيْءٌ معْلُومٌ فِي الذِّهْن لا يُمْكِن تخيُّله، ولَا يُمْكِـن أن يَكُـون داخِلَ العالَم ولا خَارِج العالم، ولا مُتَّصلًا بِالعالَم ولا مُنْفصِلًا عَن العالَم، ولا فَوْق العَالَم ولا تَحْت العَالم، وَلا مُبايِنًا للْعَالم ولا مُحاذيًا للْعَالم، فوَصَفُوها بها وَصَفُوا الله به، وهَذا أيضًا باطِلٌ.

والصَّحِيحُ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى﴾ [الإسْراء:٨٥]، فالرُّوح أمْرُها عجِيبٌ، ولا يُمْكـن الإحاطَـةُ بِها، ولا يُمْكِـن تَحْدِيدُ ماهيَّتها أبدًا، كَما قالَ تَعالَى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيـلًا﴾ [الإسْراء:٨٥]، وصدَق الله.

ومَع ذَلك فنَحْن نُؤمِن بِما جَاء في الكِتاب والسُّنَّة مِنْ أَوْصافِها، فقَد ثَبت في السُّنَّةِ أَنَّ الرُّوح تُرى، وهَذا يقْتَضِي أَنْ تَكُون جِسْمًا؛ لأَنَّه لا يُرى إِلَّا الجِسْم، وَالدَّلِيلُ علَى ذَلك أنَّ النَّبي ﷺ لما دَخل علَى أَبِي سلَمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإذا بصرُه قد شَخَص -أيْ: ارْتَفع وانْفتح- فَقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ**»[1]، فيَنْظر الإنْسانُ إِلى هَذا الَّذي خرَج مِنه عِنْد الموْتِ، ويشْخَصُ بصرُه بقوَّةٍ، وهذا يدُلُّ علَى أَنَّها جِسْمٌ وأنها تُرَى.

كذَلِك أيضًا ثَبت عَنِ النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّها إِذَا قبَضَها ملَكُ الموْت، وعِنْده الملائِكَة المساعِدُون له الَّذينَ نَزَلُوا مِن السَّماء، فإِنَّها إذا كانَتْ صالِحَة كانَ معَهُم كفَنٌ مِن الجَنَّة وحَنُوطٌ من الجنَّة، فلا يَدَعُونها في يَدِه طرْفَة عيْنٍ، حتَّى يضَعُوها في هَذا الكَفنِ وهَذا الحَنُوط، ثُمَّ يصْعَدون بِها إِلَى السَّماء، ويُشَيِّعُها من كل سماءٍ مقرَّبُوها

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدُّعاء له...، رقم (٩٢٠).

إِلى السَّماء الَّتي فوْقَها، ويُقال: مَا هَذِه الرُّوحُ الطَّيِّبة؟ فيَقُول الملائِكَة: هَذه رُوحُ فُلان بْنِ فلانٍ، بأَطْيب مَا يُسمَّى بِه في الدُّنيا، حتَّى تَصِل إِلى خالِقها عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ يَقُول سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: رُدُّوه إِلى الأَرْض، فإِنِّي مِنها خلقْتُه، وفِيها أُعِيدُه، ومِنْها أُخْرِجه تارَةً أخْرَى، فتُعاد رُوحُه فِي جَسدِه حتَّى يأْتِيَه الملَكانِ ويَسْأَلاه، ثُمَّ بعْد ذَلك تذْهَب إِلى الجنَّة(١)، وهَذا يدُلُّ علَى أنَّها جِسْمٌ، ووجه الدَّلالَة أنَّها تُكفَّن، ويُصْعَد بها، وتُطيَّب، فهَذا يدُلُّ على أنَّها جِسْمٌ.

ولكِن هَذا الجِسْم لَيْس مِن جِنْس الأَجْسام المعهُودَة، بل من أَجْسامٍ لا نعرِفُها، لأنَّها ليْسَت من مادَّة الجِسْم، والجِسْم مِن طِينٍ، والنَّسْل مِن سُلالَةٍ مِن ماءٍ مَهينٍ، لكن هِي مِن جِسْمٍ غريبٍ لَيْس مِن هَذه الموادِّ الَّتي تُعرف فِي الدُّنيا أبدًا؛ ولِذَلك قال اللهُ فِيها: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥].

وأمَّا ما وَصفَها بِه بعْضُ العُلَماء مِن أَنَّها جِسْمٌ نُورانِيٌّ لَطِيف، يَسْري في الجَسد سَريانَ النَّار فِي الفَحْم، والماءِ فِي اللَّبَن، فهَذا لا نَجْزِم به، لكِن نَجْزِم بأَنَّها جِسْم يُرَى، وأَنَّ مادَّتَها مِن غَيْر موادِّ الأَجْسام، وليْست مِن تُرابٍ ولَا من مَنِيٍّ. خُلِقَت -واللهُ أعْلَمُ- قبْل البَدنِ، أو خُلِقَتْ عِنْد تكوُّنِ البَدنِ علَى الخِلاف في ذلك.

والمهِمُّ أَنَّنا لا نسْتَطِيع أن نحدِّد مِن أيِّ ماهيَّةٍ هِي، ولا أن نُحدِّد هَل هِي نورٌ مُشعٌّ أَوْ غيرُ مُشعٍّ؟ ولما كانَت مِن أَمْر الْغَيْب فإِنَّنا نقْتَصر فِيها علَى ما وَرد فقَط، ونَقول: إِذا ماتَ الإِنْسانُ اتَّبَع بصرُه رُوحَه يَنْظر إِلَيْها، وإِذا قُبِضت رُوحه فإِنَّها تُجْعَل في كفنٍ ويُصْعَد بِها إِلى السَّماء، ونقْتَصِر علَى ذَلك ولا نتعدَّاه؛ لأنَّ هَذا أَمْرٌ لا نُحِيط به.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت...، رقم (٢٨٧٠).

ثُم قال: «**مع كوْنِها مخْلُوقة**» هَذا ردٌّ علَى الفَلاسِفَة الَّذين يَقُولون: إنَّها قَديمَةٌ وليْسَت حادِثَةً، وعَقيدَتُنا أنَّها مخْلُوقةٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢].

واعْلَم أنَّ هُناكَ فَرْقًا بيْن الرُّوح والنَّفْس، فالرُّوح مَا بِه حَياةُ البَدن، أمَّا النَّفس فَقد يُراد بِها الإِرادة، كَما يُقال: أَمَرْتُ نَفْسي بكذا، وكقولِه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف:٥٣].

وقَد أطالَ ابْنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كِتاب الرُّوح الكَلامَ فِي هَذه المَسَائِل، لكِن هَذا الكِتاب فِيه أشْيَاءُ قد يشُكُّ في صحتِها الإِنْسانُ.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**فكلُّ مَا عَن سيِّدِ الخَلْق وَرد**» فكُلُّ: مبتدَأٌ. وسيِّد الخَلْق: هُو رَسولُ الله ﷺ، والسيِّدُ هُو ذُو الشَّرَف والجاه، فرَسولُ الله ﷺ أشْرَف الخَلْق جميعًا علَى الإِطْلاقِ، قال النَّاظم:

وَأَفْضَلُ الخَلْقِ عَلَى الْإِطْلاقِ ... نَبِيُّنَا، فَمِلْ عَنِ الشِقَاقِ

ولَا شكَّ أن نبيَّنا ﷺ سيدُ ولدِ آدم، كَما أخْبَرَ عَن نفْسِه وَهُو الصَّادقُ المصْدُوق، فَقال: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ**»(١).

وهَل النَّبيُّ ﷺ سيِّدُ الخَلْق أو سيِّدُ ولَدِ آدَم؟

والجوابُ: هَذا ينْبَني علَى الخِلافِ فِي اعْتِبار أنَّ ولدَ آدم أشْرفُ المخْلُوقاتِ، قَالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء:٧٠]، فلَمْ يَقُل الله تعالى: فضَّلناهُم عَلى مَن خَلَقْنا، بل قال: ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا﴾، فمِنْ خَلْقِ الله تَعالى مَن لم يُفْضَّلْ علَيْهم بَنُو آدم.

ومِن ثَمَّ اختلف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي تَفْضِيل الملائِكَة علَى بَني آدَم، فَقِيل: إنَّ الملائِكَة أفْضَل؛ لأنَّهم خُلِقوا مِن نُورٍ، ولأنَّهم يُسبِّحون اللَّيلَ والنَّهار لا يفْتُرون، ولأنَّهم لا يعْصُون الله ما أَمرهم، ويفْعَلون ما يُؤمَرون، ولم يُفْتَتَنوا بالدُّنيا، وعلَى ذلِك فهُم أفْضَلُ.

وقالَ آخرُون: بلْ بَنُو آدَم أفْضَل؛ لأنَّ الله سخَّر الملائِكَة لهُمْ في الدُّنيا وفِي الآخِرَة، ولأنَّهم ابْتُلوا بالفِتَن فصَبروا، ومَن ابتُلي بالفِتَن وصَبر نالَ دَرجةَ الصَّبر، بخِلَاف مَن لم يُفْتَنْ، فدرَجَةُ الصَّبْر عِنْده ضعيفَةٌ؛ ولأنَّ فِي بني آدم الرُّسُلَ والنَّبيينَ والصِّدِّيقين والشُّهداء.

وقالَ شيْخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ(١): الملائِكَة أفْضَل باعْتِبار البدايَةِ؛ لأنَّهم خُلِقوا مِن نُورٍ، واصْطفاهُم اللهُ لنفْسِه، وَبَنُو آدَم أفْضَلُ باعْتِبار النِّهايَة؛ لأنَّهم هُم الَّذين يَكُونون في جِوارِ الله في الجنَّة، ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد:٢٣-٢٤] فهُم أفْضَل باعْتِبار النِّهايَة، وبِذَلك يَكُون قد جَمع بَيْن القَوْلَيْن رَحِمَهُ اللَّهُ.

وبناءً علَى هَذا إِذا قُلْنا: بَنُو آدم أفْضلُ مِن الملائِكَة، فمُحَمَّد ﷺ سيِّدُ الخَلْق، وإِذا قُلْنا الملائِكَةُ أفْضَلُ، فإِنَّه يبْقَى النَّظر: هل مُحَمَّد ﷺ أفضلُ منْهُم؟ وذَلك يَحْتاج إِلى إِثْباتٍ؛ لأنَّ تفْضِيل الجِنْس علَى الجِنْس لا يمْنَع أن يَكُون فرْدٌ مِن أفرادِ هَذا الجِنْس

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

أفْضَل مِن الجِنْس الثَّاني، فتفْضِيلُ الجِنْس علَى الجِنْس تفْضِيلُ مطلَقٍ علَى مطلَقٍ، وتفْضِيل الفَرْد علَى الفَرْد أو علَى الجِنْس تفْضِيلُ معَينٍ، وإذا كانَ في هَذا الجِنس مَن فاقَ الجِنْس الأوَّلِ لا يَلْزم أن يَكُون هَذا الجِنْس أفْضَل مِن الآخَر، فالفَضْلُ المطلَقُ غَيْر الفضْل المقيَّد.

ولهَذا لو قالَ قائِلٌ مثلًا: يُوجَد لعُثْمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مناقِبُ ليْسَت لعليٍّ، ولعليٍّ مناقِبُ ليْسَت لعُثْمانَ، ولعُمَر مناقِبُ ليْسَت لأَبِي بكْرٍ، ولأَبِي بكْرٍ مناقِبُ ليْسَت لِعُمر، فإنَّ الفَضْل الخاصَّ لا يلْغِي الفَضْل المطلَق العامَّ، وكذَلِك أخْبر النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّه في آخِر الزَّمان أيَّامُ الصَّبْر، للعامِل فِيهنَّ أجْرُ خَمْسِينَ مِن الصَّحابَة[1]، فَلا يُقال: إنَّ هَذا العامِل الَّذي في آخِر الزَّمان أفْضَل مِن الصَّحابَةِ، أو أفْضَل من الخَمْسينَ، فهَذا فضلُه خاصٌّ، حيْثُ عَمِل في هَذا الزَّمانِ المظْلِم الَّذي لا يَجِد فِيه مَن ينْصُره، بلْ يَجِد من يسْتَهْزِئ بِه ويسْخَر بِه، والصَّحابَة كلُّهم يعْمَلون بالحقِّ، فكَان لَهُ أجْرُ خَمْسِين من الصَّحابَة لما يُعانِيه مِن القِيَام بشَرائِع دِينه، ولَيْس أفْضَل مِن الصَّحابَة بلا شَكٍّ.

ولوْ قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ (سيِّد بَنِي آدَم) لكان أسدَّ وأسْلَم مِن الإِيراد.

وفي قولِه رَحِمَهُ اللَّهُ: **«فكُلُّ ما عن سَيِّد الخَلق»** دليلٌ علَى أنَّ المؤلِّف يَرى جوازَ إطْلاق السِّيادَة علَى النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا لا شكَّ فِيه باعْتِبار الخَبَر؛ كأَنْ يُخبِر بأنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيِّدُ الخَلْق، أو سيِّدُ الأَنْبياءِ، أو سيِّدُ الرُّسُل.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم (٤٣٤١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة، رقم (٣٠٥٨). وابن ماجه: كتاب الفتن، باب قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، رقم (٤٠١٤).

وأمَّا عِنْد خطابه فإِنَّ النَّبيَّ ﷺ لما قالوا له: أنْتَ سيِّدُنا وابْنُ سيِّدِنا، قال: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**»[1]، فحذَّرهم مِن الغُلوِّ إذا خاطَبُوه بمِثل هَذا الخطابِ، وهُناك فرْقٌ بَين المخاطَبةِ وبَين الإِخْبار، فنَحن نُخْبر بأَنَّهُ سيِّد الخَلْق، وأنه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أفْضَل الخَلْق، لكن عِنْدما نُخاطِبُه فإنَّه يَجِب علَيْنا التَّحرُّز مِن المغالاة، لقَوْله: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**».

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن أَمْر هَذا الباب» أيْ: باب البَرْزخ فِتنَتُه وعذابُه، والبابُ يُعبِّر به العُلَماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ عن المسْأَلَة، يُقال: فِي هَذا البابِ، أيْ: في هذهِ المسْأَلَة، كما نَجِد ذَلك كثيرًا في كَلامِ الإِمامِ أحْمَد وشيْخِ الإِسْلام ابْن تيْمِية وابْنِ القيِّم وغيرِهم رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، مثلُ قولِه ﷺ: «**لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ**»[2]، قال الإِمامُ أحْمَد: لا يَثْبُت في هَذا البابِ شيْءٌ. أيْ: بابُ التَّسْمِية علَى الوُضوءِ، فالعُلَماء يُعبِّرون بالبابِ عنِ المسْأَلَة.

فقولُ المؤلِّف: «**مِن أَمْر هَذا الباب**» يعْنِي: فِتْنة القَبْر وعذاب القَبْر، وكلُّ مَا ورَد عَن النَّبيِّ ﷺ فهُو حقٌّ ثابتٌ يَجِب علَيْنا أن نُؤْمِن به، سواءٌ أدْركَته عُقُولُنا أم لم تدرِكْه، وسواءٌ أدركَتْه حواسُّنا أم لم تُدْركه، ومِن ذَلك عذابُ القَبْر، فيَجِب علَيْنا أن نُؤمن بِه وإِنْ لم تُدْرِكْه الحواس.

فلو قال قائِل: نبَشْت قبرًا فلَم أَجِد أثرًا للتَّعذِيب في جَسد ميِّتٍ، وكان كافرًا،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٥٣).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء، رقم (٢٥)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب في التسمية علَى الوضوء، رقم (١٠١)، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية علَى الوضوء، رقم (٣٩٧).

قُلنا له: هَذا أمْرٌ غيْبِيٌّ لو أرادَ الله تَعالى أنْ يَكُون مَحْسُوسًا لأبْرَزه، مع أنَّه قد يُكْشَف عَن العذاب فِي القَبْر، كما كُشف للنَّبيِّ ﷺ في الرَّجُلين اللَّذين يُعذَّبان بالنَّمِيمة وعَدم التنزُّه مِن البَوْل، ووَضَع علَيْهما جريدةً رطبَةً وقال: «**لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»(١).

وقَد أوْردْتُ هُنا هَذا الحَديثَ معَ وُضوحِه؛ للتَّنْبيه علَى مسأَلةٍ مِن أغْرَب المَسَائِل، وهِي أنَّ بعْضَ النَّاس إذا دُفِن الميِّت أتَى بجَريدةٍ خَضْراء، أو شجرَةٍ وغَرزَها في القَبْر لعلَّها تُخفِّف عنه ما لم تَيْبَس.

وهذا الفِعل إساءَةُ ظنٍّ بالميِّت، فإنَّ كوْنَه يُعذَّب أو لا يُعذَّب هَذا مِن أُمورِ الغَيْب الَّتي لا يعْلَمُها أحدٌ إلَّا الله، ثُمَّ مَع كوْنِها إساءَةً للميِّت هِي بدْعةٌ فِي دِين الله؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَكُن يضَعُ الجِريدَة علَى كُلِّ قبْرٍ، إنَّما وضعها علَى مَن كُشف لَه أنَّهما يُعذَّبان، ولم يَكُن مِن هدْيِ الرَّسولِ ﷺ كلَّما دَفَن ميِّتًا أن يَضَع علَيْه جرِيدةً، فهَذا الفِعْل جَمَع بَيْن إساءَةِ الظَّنِّ بالميِّت وبَيْن البِدْعة في دِين الله، وهَذا من الضَّلالِ؛ أن يُزيَّن للإنْسانِ سُوء العَمل، هَذا من الضَّلالِ، قالَ تَعالَى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر:٨].

وأمَّا وضْعُ الزُّهور فلَيْس كوضْعِ الجريدَة، لكِن قَد يَكُون فيه تشبُّه بالنَّصارَى، وهَذا أخْبثُ.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**حقٌّ**» هو خبرُ المبْتَدأ «**كل**»، وعلَى ذَلِك فكُلُّ مَا ورَد عن الرَّسولِ ﷺ فهُوَ حقٌّ ثابتٌ سواءٌ أدركَتْه عُقولُنا أو لم تُدْرِكْه؛ لأنَّ هُناك شيئًا وراء هَذِه المادَّةِ،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألَّا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدَّليل علَى نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢).

فنَحْن لا نُدْرك في حياتِنا إلَّا هَذه المادَّة فقَط، أمَّا ما وراءَها فنَحْن لا نُدْرِكه على الإطْلاقِ؛ ولهَذا فنَحْن لا نُدْرك كُنْهَ أرواحِنا الَّتي فِينا؛ لأنَّها لم تخلق من تُرابٍ، ولا من مَنِيٍّ، ولا مِن الموادِّ الَّتي نعرِفُها، ومِن ثمَّ اختُلِفَ فِيهَا كما سبق.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحمه اللهُ تعالَى:

١٠٧ وَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) مِنْ (أَشْرَاطِ) فَكُلُّــــهُ حَـــقٌّ بِــــلَا شِـــطَاطِ

١٠٨ مِنْهَــا الإِمَــامُ الخَــاتَمُ الفَصِــيحُ (مُحَمَّــدُ المَهْــدِيُّ) و(المَسِــيحُ)

١٠٩ وَأَنَّـــهُ يَقْتُـــلُ (لِلـــدَّجَّالِ) بِـ(بَـابِ لُـدٍّ)، خَـلِّ عَـنْ جِـدَالِ

الشـــرح

قالَ رحمه الله تعالى: «مَا» مُبتدَأٌ، يعْني: الَّذِي «أَتى»، و(مِن) بيانٌ لـ(ما)، فهِيَ بيانيَّة، وجُملَة «فكلُّه حقٌّ» خبرُ المبتَدأ، يعْني: كلُّ ما أَتى في النَّصِّ مِن أشْراطِ السَّاعة، فكُلُّه حقٌّ «بِلا شِطاطٍ»، يَعْني بِلا شَططٍ في اعْتِقادِه، ولا في المنازَعةِ فِيه، بل يَجِب أن يَكُون مسلمًا.

وأشْراط السَّاعةِ: علاماتُها الدَّالَّة علَى قُرْبها، وهِي أنْواعٌ: مِنْها ما مضَى، ومِنها ما هُو حاضِرٌ، ومِنها ما هُو مستقْبِل. والمرادُ بِها هُنا الَّتي في المستَقْبل، يعْني الأشْراط الكَبيرَة العُظْمى، وإنَّما قدَّم اللهُ تَعالى لها أشراطًا لعِظَمها وأهميَّتها، وهَذه الأَشْراط هِي مُقدِّمات -أو مقدَّمات- بيْن يدَيْها مِن أجْل أن ينْتَبه النَّاس ويستعِدُّوا لها.

قال: «مِنْها» أي: مِن أشْراط السَّاعة، «الإِمام الخاتَم الفَصِيح محمَّد المهْدِي» الإِمام: يعْني الَّذي يؤمُّ النَّاس؛ لَا في الصَّلاةِ ولكِن في القِيادَة، فَيكُون إمامًا لهُم أعْظَمَ كالخَلِيفة، وهَذا الإِمامُ يَقُول: إنه «الخاتَم» أي: للأئِمَّة؛ لأنَّه لا إِمام بعْدَه، فهُوَ خاتم الأئِمَّة، واسْمُه يقول: محمَّدٌ ولقَبُه المهْدِي؛ لأنَّ الَّذي هدَاه الله عَزَّوَجَلَّ.

هَذا المهْديُّ يُبْعث في آخِر الزَّمان إذا مُلِئت الأَرْض ظلمًا وجورًا، ونُسي فِيهَا الحقُّ، وصَار المظْلُوم لُقْمةً للظَّالم، وانْتَشرتِ الفَوْضى، فحينئذٍ يبْعَث الله هَذا الرَّجل

إمامًا مُصْلحًا للخَلْق، مُبيِّنًا للحقِّ، والأَحادِيثُ الوارِدَة فِيه تنقَسِم إِلى أَرْبعة أَقْسامٍ: صَحيح، وحَسن، وضَعيف، وموْضوع.

وقَد اختلف العُلَماءُ رَحِمَهُمُٱللَّهُ في إِثْباتِه؛ فمِنْهم مَن قال: إِنَّه لا مهدي، وإِن جَمِيع الأَحاديثِ الوَارِدَة في ذَلِك ضعيفَةٌ ولا تَقُوم بها حُجَّةٌ، وهَذه مسأَلةٌ غيْبيَّةٌ مُهِمة، لا يُمْكن أن تُتْرك أو لا يأْتِي بيانُها إِلَّا فِي أحادِيثَ ضعيفَةٍ أو تبْلُغ درَجةَ الحُسْن بتَعدُّد طُرقِها، فلا عِبْرَةَ بِها.

ومِنْهم مَن قال: يَجِب أن نتَّبع الحقَّ، فإِذا جاءَتِ السُّنَّة الكَثِيرَةُ عن رَسول الله ﷺ في هَذا الرَّجُل، ومِنْها ما يبْلُغ درجَةَ الصِّحَّةِ، فإِنَّ الواجِب القولُ بِه، وأَنَّه يَخْرُج رَجُلٌ فِي آخِر الزَّمانِ عِنْدَ فَسادِ الأُمَّة؛ ليُخرِج النَّاسَ مِن الظُّلُماتِ إِلى النُّورِ، واللهُ عَلى كُلِّ شيْءٍ قَديرٌ.

ولكِن هَذا المهدِيُّ لَيْس مهديَّ الرَّافضَةِ الَّذي ينْتَظِرونَه، فإِنَّهم ينْتَظِرونَ مهديًّا يَخْرُج مِن سِرْداب سَامرَّاء، يدَّعُون أَنَّه اخْتَفى عَن الحُروبِ وَالفِتن الَّتي حَصلت في زَمَن عليِّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وما بَعْدَها، فاخْتَفى في هَذا السِّرْدابِ، وأَنَّه مَا دام مغْلُوبًا لا يسْتَطِيع أن يُنفِّذ مَا أرادَ فإِنَّه مختفٍ؛ ولهَذا تجِدُهم في أدْعِيَتِهم يَقولُون: فرَّج اللهُ كُرْبَته وأزال غُرْبَته، لأَنَّه مكْرُوب بِهذا السِّرداب، وغَرِيبٌ فِيه.

ويُقال: إِنَّهم كُلَّما طلعَتِ الشَّمسُ أرْسَلوا فارِسًا علَى فرَسٍ معَه خُبزٌ وماءٌ وعَسلٌ ولبنٌ، يَقِف عنْد باب هَذا السِّرْداب يدْعُو موْلاه المهْدِيَّ لعلَّه يَخْرُج فيُفْطر عَلى هَذا الخُبْز والعَسل والماءِ، فَإِذا أفْطَر فالفَرَسُ مهيَّأٌ، مَعه السَّيْف ومعه الرُّمح يعتمُّ ويرْكَب، وتُفتح له الدُّنيا بَابًا بَابًا، حتَّى يمْلِك مشارِق الأَرْض ومغاربَها.

هُم ينتَظِرون ذَلك، ولكِن هَذا لَيْس بصَحيحٍ، وكَيْف يُمْكن لشخْصٍ أن يبْقَى

في هَذا السِّرداب لا يُعلم عنه؟! لا يأْتِيه أكلٌ ولا شُرْبٌ ولا شيْءٌ! كيف يبْقَى هَذِه المدَّة؟! ويُعلِّلون لذَلِك بقولهم: إنَّ الله علَى كُلِّ شيْءٍ قَديرٌ، وهذا الرَّجُل وليٌّ مجابُ الدَّعوَة، ما في الكَوْن حبَّةٌ ولا ذَرَّةٌ تتحرَّك أو تسْكُن إلَّا بعْدَ علْمِه، وهو يعلَم ما كانَ وما يَكُون وما سَيكُون لو كانَ كَيْف يَكُون، يعْلَم كلَّ شيْءٍ وتُعرض علَيْه جميعُ المقدَّرات اليوميَّة.

وإنَّ المتأمِّل في ذَلك يجِدُ أنَّ هَذِه العُقُول عُقُولٌ لا قِيمَة لها، وهذا داخِلٌ في قولِه تَعالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥].

أمَّا المهديُّ الَّذي يتكلَّم علَيْه أهلُ السُّنَّة، فلَيْس هُو مهدي الرَّافِضة الَّذي ينتظِرُونه، بل هَذا المهْدِي خليفَةٌ يبْعَثه الله عَزَّوَجَلَّ في آخِر الزَّمانِ، وهُو لَيْس مختفيًا، بَل يُخْلَق في وقْتِه، فيَخْرج ويمْلأ الأَرْض عدلًا بعْدَ أن كانَتْ مُلِئت ظلمًا وجورًا.

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**محمَّدٌ**» يعْنِي: أنَّ اسمَه محمَّد، «**المهْدِي**» لقَبُه، فلَهُ اسْمٌ ولقَبٌ، الاسْمُ محمَّد واللَّقَب مهدِي، وأصْلُ (مَهْدي) في التَّصريف (مَهْدُوي) علَى وزن مفعول، ولكِن حدَث فِيها إعْلالٌ فصارَت (مهدي).

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والمسِيحُ**» يعْني: ومِنْ أشْراط السَّاعة الكُبْرى المسِيح عِيسَى ابْنُ مَرْيم، فهُو مِن آيات الله عَزَّوَجَلَّ.

والمسِيحُ عِيسَى ابْنُ مرْيَم مِن آياتِ الله عَزَّوَجَلَّ ابْتِداءً وانتِهاءً، أمَّا ابْتِداءً فلأَنَّ الله خلقَه مِن أمٍّ بلا أبٍ، وأمَّا انتِهاءً فلأنَّه الآنَ في السَّماء حيٌّ، حيْثُ رفعه الله إلَيْه، ويَنْزل مِن السَّماء في آخِر الزَّمانِ عِنْد قِيامِ السَّاعةِ؛ فيَقْتُل المسِيحَ الدَّجالَ عِنْد بابِ اللُّدِّ،

واللُّدُّ: قريَةٌ مِن قُرى فلسْطِين، لذَلِك قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَأَنَّـــهُ يَقْتُـــلُ (لِلــــدَّجَّالِ) بِـــ(بَابِ لُــدٍّ)، خَــلٍّ عَــنْ جِـدَالِ

إذَن؛ فالمسِيحُ يقْتُل مسيحًا؛ مَسيحُ الهُدَى يقْتُل مسيحَ الضَّلالَةِ.

فإذا قال قائِلٌ: كيْف نجْمَع بَين القوْل بأنَّ عِيسى ابْنَ مرْيم حيٌّ، وبَيْن قولِ الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥].

فالجوابُ علَى ذَلِك في قوْلِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام:٦٠]، وقوْلِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ [الزمر:٤٢]، وعلَى هَذا فيَكُون عِيسَى ابْنُ مرْيَم توفَّاه اللهُ، يعْنِي: قبَضَه وهو حيٌّ، كما صعَد بمحمَّدٍ إِلَى السَّماءِ وَهُو حيٌّ.

والدجَّال مشتَقٌّ من الدَّجل، وهُو التَّكْذيب والتَّمْويه، والكَلامُ علَى الدَّجال يشْمَل المباحِثَ الآتِيَة:

المبْحَث الأوَّل: الدَّجال بشَرٌ مِن بَني آدَم، لَيس من الشَّياطينِ ولَا مِن مُوادَّ أخْرَى، وهُو كلُّه عيبٌ، حتَّى إنَّه أعْوَرُ العَيْن الَّتي يُبْصر بها، فهُو أعْوَر العَيْن، كَما بيَّن ذَلك النَّبيُّ ﷺ(١)، إِذنْ؛ فهُوَ بشَرٌ سيِّئ أعْوَر العَيْن قَبيح المنْظَر.

المبْحَث الثَّاني: ذُكر مِن فتْنَتِه أَنَّه يدَّعي أوَّلَ ما يظْهَر أَنَّه نبيٌّ، فإذا تابَعهُ النَّاس علَى ما مَعهُ مِن التَّمويه ادَّعى أَنَّه ربٌّ، ويُؤيِّد علَى ذَلك بما آتاهُ اللهُ مِن الفِتْنة؛ حيْثُ يأْمُر السَّماءَ فتُمْطر والأَرْض فتُنْبت، فيَأْتي إِلى القَوْم يدْعُوهم إِلى أَنَّه الرَّبُّ، فإِذا

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ رقم (٣٤٤٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال، رقم (١٦٩).

أجابُوه قالَ للسَّماءِ: أمْطِري، فتُمْطر السَّماء، وقالَ للأَرْض: أَنْبِتي، فتُنبت الأَرْض، وتهتَزُّ رابيَةً، فتَرْجع مواشِيهم إلَيْهم أسْبَغ مَا تكُونُ ضُروعًا، فتمْتَلئ ضُروعُها لبنًا، وجُلودُها لحمًا وشَحْمًا، ويخصبون.

ويأْتِي إِلى القَوْم يدْعُوهم فيُنْكِرونَه ويُكذِّبونه، فيأْمُر السَّماءَ فتُقْلع، والأَرْض فتُجْدب، فيُصْبِحون مُمْحِلين ليْسَ عِنْدهم شيْءٌ مِن المراعي، وترْجِعُ إِلَيْهم مواشيهم كأَهْزل ما تَكُون، وهَذِه فِتنةٌ عظِيمةٌ، ولا سِيَّما لأَهْل البادِيَة.

فيَبْعث اللهُ إلَيْه شابًّا فيُواجِهه، فيَدْعوه إِلى ما يدْعُوه إلَيْه مِن أَنَّه الرَّبُّ، فيَقُول له الشَّابُّ: كذَبْت، ولكِنَّك الدَّجال الَّذي أخْبَرَنا عَنْك رَسولُ اللهِ ﷺ، فيضْرِبه بالسَّيْف فيقطعُه جزلتَيْن -أي: قطعَتَيْن- ويمْشِي بَين القِطعتَيْن تحقيقًا للانْفِصال، ثُمَّ يأمُره فيَقُول: قُم، فتلْتَئم الجزلَتانِ ويَقوم سويًّا، ولكِنَّه يَقولُ: أَشْهَد أَنَّك المسيحُ الدَّجال الَّذي أخْبرَنا عَنْك رَسولُ الله ﷺ، واللهِ مَا ازدَدْتُ فِيك إلا بَصِيرةً، فيقْتُله ثانِيةً ويَمْشي بيْنَ شِقَّيْه ثم يُحْيِيه، فإِذا قال له: أَنْت المسِيحُ الدَّجال، وأرادَ أنْ يقْتُله عجَز عَنْه، فظَهر بِذَلك عجْزُه أَمَام النَّاسِ[١].

المبحَث الثَّالث: يمْكُث المسِيحُ الدَّجالُ في الأَرْض أرْبَعين يومًا، اليومُ الأَوَّلُ كسنَةٍ، واليومُ الثَّاني كشهْرٍ، واليَوْم الثَّالث كجُمعةٍ، واليوم الرَّابعُ كسائِر الأَيَّام.

ولما حدَّث النَّبيُّ ﷺ أصحابَه بذَلِك لم يُؤوِّلوا الحَديثَ ويَقُولوا: إن اليومَ الأَوَّل كسنَةٍ لشدَّتِه علَى النَّاسِ، والشِّدَّة تَكُون أَيَّامُها طويلَةً، هَذا هُو معْنَى الحَديثِ المعْقُول، ولَيْس معْنى الحَديثِ أنَّ الشَّمس تتريَّثُ وتبْقى لا تَغِيب إلا بعْدَ سنَةٍ. فلَمْ يَقُولوا هَكذا، ولَو أنَّ هَذا كانَ عِنْد المتأخِّرِينَ لسَهُل علَيْهم أن يَقُولوا بذلِك، ولَقالُوا:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل المدينة، باب لا يدخل الدجال المدينة، رقم (١٨٨٢).

هَذا كِنايَةٌ عَن شِدَّة اليَوْم الأوَّل، وأَنَّه لشدَّتِه كأَنَّه سنَةٌ، لكن الَّذين عِنْدهم صفاءُ القُلوبِ وقُبول ما جاءَتْ بِه الشَّريعَة قَالُوا: يا رَسولَ الله، كَيْف نصْنَع بِصلاتِنا فِي ذَلِك اليَوْم؟ قال: «**اقْدُرُوا لَهُ قَدْرَهُ**»[1]، فأَخَذُوا الأَمْر مسلَّمًا به بِدُون تأْويلٍ، وإِنَّ هَذا التَّسليمَ التَّامَّ للنَّصِّ ليَدْعُونا إِلى التأَمُّل والاعْتِبار.

وقد اسْتَفدنا نحْنُ مِن سُؤالِ الصَّحابَة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجَزاهُمُ الله عنَّا خيرًا- حلًّا لمشْكِلةٍ جدَّت الآن، وهِي خاصَّةٌ بأَصْحاب الدَّوائِر القُطبيَّة، الَّذين يَبْقى اليَوْم عِنْدهم أسْبوعًا أو شهرًا أو سِتَّة أشْهرٍ، فعلى هؤُلاء أن يقْدُروا لَهُ قَدْره، فحَيْث لا يُوجَد عِنْدهم ليْلٌ ولا نهارٌ، فيظَلُّوا سِتَّة أشهُرٍ في ليلٍ، وستة أَشْهُر في نهارٍ، كانَ علَيْهم أن يقْدُروا لستَّةِ أَشْهُر اللَّيل صلَاةَ ستَّةِ أشهر، وسِتَّة أشهر النَّهارِ صلَاةَ سِتَّة أَشْهُر.

وقالَ بعْض العُلَماء: علَيْهم أن يقْدُروا الصَّلاةَ باعْتِبار توْقِيت مكَّة؛ لأَنَّها أم القُرى، ومرْكَز الأَرْض كما ثَبَت ذلِك جيولوجيًّا.

وقال آخَرُون: بَلْ يقْدُرون ويعتدُّون بالزَّمن المعْتدل في المَنْطقَةِ الواقِعة عَلى خطِّ الاسْتِواء، الَّذي فِيه النَّهارُ اثْنتا عَشرة ساعَةً واللَّيل اثْنتا عَشرة ساعةً.

وقالَ آخَرُون: علَيْهم أن يقْتُدوا بأقْرَب البلاد إِلَيْهم مما فِيه ليلٌ ونَهارٌ مُعْتادٌ.

هَذه أقْوَالٌ ثَلاثَة، وبِكُلٍّ مِنها قال بعْضُ العُلَماء.

وأَقْرَب ما يكون عِنْدي إِلى الصَّوابِ هُو القَوْل الأَخِير، وهُو أن يعْتَبِروا بأقْرب البِلاد إِلَيْهم؛ لأَنَّ الأَعْراض الأُفُقِيَّة عنْدَهم أقْرَب إِلَيْهم مِن المَكان البَعِيد عنْهم.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب ذكر الدجال وصفته...، رقم (٢٩٣٧).

والخُلاصَةُ أنَّ الدَّجال يمْكُث في الأَرْضِ أَرْبعين يَومًا، يومٌ كسنَةٍ، ويومٌ كشهْرٍ، ويـومٌ كأسْبوعٍ، وسائِـرُ أَيَّامِه كأَيَّامِنا، فتكُـون أيامُه باعْتِبار أَيَّامِنا سنَةً وشهْرَيْن وأسْبُوعَيْن.



ثم قال المؤلِّف رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١١٠ وَأَمْرَ (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) اثْبِتِ فَإِنَّهُ حَقٌّ كَـ(هَدْمِ الكَعْبَةِ)

١١١ وَأَنَّ مِنْهَا (آيَةَ الدُّخَانِ) وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِـ(القُرْآنِ)

١١٢ (طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ) مِنْ دَبُورِ كَـ(ذَاتِ أَجْيَادٍ) عَلَى المَشْهُورِ

١١٣ وَآخِرُ الآيَاتِ (حَشْرُ النَّارِ) كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ

١١٤ فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الأَخْيَارُ

الشرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأمْرَ يأْجوج ومأْجوج اثْبت**» وهَذا هو الشَّرْط الرَّابع، فالأوَّل: المهدِيُّ، والثَّاني: المسيحُ عِيسى ابْنُ مرْيَم، والثَّالث: الدَّجَّال، والرَّابع: يأْجُوج ومأْجُوج، لكِن نُزول عِيسى بعْدَ الدَّجال، فكانَ علَيْه أن يقدِّم الدَّجال أوَّلًا ثُمَّ عِيسى ابن مرْيَم؛ لأنَّ عِيسى ابْن مرْيَم يقْتُل الدَّجال، وقَد صحَّ بذَلك الحَديثِ(١).

أمَّا أَمْر يأْجُوج ومأْجُوج فيقُول: «**اثْبت وأنَّه حق**» ونحْن نُثْبته؛ لأنَّه حقٌّ جاء في القُرْآن، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء:٩٦]، ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء:٩٧].

ويأْجُوج ومأْجُوج بشَرٌ مِن بني آدم، لا يخرجون عن صِفاتهم، ودليلُ ذلِك أنَّه ثَبت عن النَّبي ﷺ أنه قال: «**يقُولُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: أَخْرِجْ مِنْ ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. قَالَ: رَبِّي، وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب عيسى ابن مريم، رقم (٣٤٤٨).

مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِئَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الجنَّة»، فلَمَا عظُم ذلِك علَى الصَّحابَة وشقَّ علَيْهم قالوا: يا رَسولَ الله، أَيُّنا ذلِك الواحِد؟ فقال: «أَبْشِرُوا؛ فَإِنَّكُمْ فِي أُمَّتَيْنِ مَا كَانَتَا فِي شَيْءٍ إِلَّا كَثَّرَتَاهُ، يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ»[1]. وهذا يدُل علَى أنَّهم بشَرٌ مِن بَني آدم؛ فلَهُم ما لبني آدَم وعلَيْهم ما علَيْهم.

فهُم بشَرٌ يأكُلون، ويشْرَبون، ويرْتَدون، ويأْتَزِرون.

وعلَى ذَلك فنَحْن لا نُصدِّق ما اشْتَهر في بعْض الإِسْرائيليَّات وعِنْد العامَّة، وبعْض كُتُب الوَعْظ من أنَّهم مختَلِفون في الخِلْقة، فبعْضُهم طويل جدًّا جدًّا يأْخُذ السَّمَكة من قَاع البَحْر ويشْوِيها في قُرْص الشَّمس، ويَقُولون: إن بعْضَهم يفْتَرِش إحْدَى أُذنَيْه ويلْتَحف بالأُخْرى، أي: أنَّ آذانَهُم كبِيرةٌ طوِيلَةٌ، وبعْضُهم قصير جدًّا يترَادَفُون علَى رُبْع الصَّاع -وهو المُدّ- فيَظُنُّونه بئرًا، فيَقُول أعْلاهُم إذا نظَر في هَذا المُدِّ ولَيْس فيه ماءٌ: إنَّ بئْرَكم لا ماءَ فيه؛ وذَلك لأَنَّهم قِصَار. وكُلُّ هَذا لا أصْلَ له.

وسُمُّوا يأْجُوج ومأْجُوج مِن الأَجيج، أي: أَجِيج النَّار، والنَّارُ إذا اضطَرمت اضطَربَت وصار لهبُها يتداخَلُ بعْضُه في بعضٍ، وهُم لكثْرَتِهم هَكذَا؛ ولهَذا يَقُول الله عَزَّوَجَلَّ لعِيسَى ابْن مرْيَم: «إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ»[2]، فهم كَثيرون جدًّا، وإذا نظَرْتَ إلَيْهم وجدْتَهم كأَنَّهم قريَةُ نملٍ أو ذَرٍّ، هَذا يجِيءُ وهذا يَرُوح، مُتداخِلُون مثْل لهبِ النَّار يتَداخَل بعْضُه مع بعْضٍ.

وعندَهم طيْشٌ وعجَلةٌ وعُدوان علَى الخَلْق، بل وعلى الخالِق؛ فهُم يجْتَمعون في قاعَةٍ كَبيرَةٍ، ويأْخُذون بنُشَّابهم الَّتي يرْمُون بها فيُصوِّبونها نحْو السَّماء، ثُمَّ يُطْلِقون

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحج، رقم (٣١٦٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط السَّاعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧).

السِّهام فترْجِع السِّـهام مخضَّبة بدِماءٍ؛ امتْحانًا من الله، فيقُـول بعضُـهم لبعض: غلبْنا أهلَ السَّماء، فهلُمَّ لنغلب أهلَ الأَرْض، فيغْزُون النَّاس، ويحصل فيهم فتنَةٌ عَظِيمَةٌ.

وجاءَ في حديثِ النَّواس بْن سمعانَ الطَّويل، قال: يَقُول الله تعَالى لعِيسَى ابْن مرْيمَ: «**إِنِّي قَدْ بَعَثْتُ عِبَادًا لَا يَدَانِ لأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ، فَحَرِّزْ عِبَادِيَ إِلَى الطُّورِ**»، فيُحرِّزهم إلى الطُّور، ويبْقُون في الجبَل حتَّى يلْحَقَهم من المشقَّة ما شاء اللهُ، ثم يرْغَب عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ومَن مَعه إلى الله عَزَّوَجَلَّ في أنْ يُهْلِك هؤُلاءِ القَوْم، فيُرْسل اللهُ علَيْهم النَّغَف في أعْناقِهم أوْ في رِقابِهم -والنَّغَف دُودَةٌ كبيرَةٌ تقْضي علَى المخِّ والنُّخاعِ الشَّوْكي والشَّرايين العصَبيَّة- فيُصْبحون موْتَى مِيتَةَ رجُلٍ واحِدٍ، فيَمْلؤون الأَرْض نتنًا وزهمًا ورائِحةً كريهَةً، فيرغب عِيسى ابْنُ مرْيَم إلى الله عَزَّوَجَلَّ أن يُخلِّصَهم من شرِّ هَذِه الأَجْساد المنْتِنة، فيبْعَث الله تَعالى طيورًا كأعْنَاق الإِبل تأْخُذ الواحِدَ منْهُم فترْمِيه في البَحْر.

فهـؤُلاء هُم يأْجُوج ومأْجُوج، وهُم مِن أشراط السَّاعَة الكَبيرَة القَرِيبَة مِن قيامِها.

فإنْ قال قائِل: جاءَ فِي قصَّة ذِي القرْنَين كما قال اللهُ تَعالى في سُورَة الكَهْف: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف:٩٢-٩٣]؛ وذَلك لأنَّ لُغتَهم كانت غريبَةً، ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [الكهف:٩٤]، وهذا يدُلُّ علَى أنَّهم كانوا موْجُودين. فكَيْف يَكُونون موْجُودين مِن عَهْد ذِي القَرْنين، ويَكُون خُروجهم مِن أَشْراط السَّاعة؟!

فالجواب أن نقول: إنَّ الَّذي مِن أشراط السَّاعة ليْسَ إِيجادَهم بل انبْعاثَهم وخُروجَهم علَى النَّاس، وعبَثَهم في الأَرْض وفسادهم فِيها، أمَّا وُجودُهم فهم موْجُودون مِن زَمن ذي القَرْنين إِلى الآن، لكنَّهم منْفَرِدون في محلٍّ؛ فإِذا أرادَ اللهُ خُروجَهم سلَّطَهم وجَعل لهُم قُدرَةً وقوَّة فينْفُذُون مِن ورَاء هَذِه السُّدود.

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فإنَّه حَقٌّ**» يعْنِي: ثابت عَن النَّبيِّ ﷺ، وهَذا مِن أُمور الغَيْب الَّتي لا مجَالَ للْعَقْل فِيها؛ ولهَذا يَجِب علَيْنا أن نُسلِّم بِها تسليمًا كاملًا، ونحْنُ في الأُمُور الغيْبيَّة ظاهِرِيَّةٌ؛ نأْخُذ بظاهِر النَّصِّ، ولا نتعرَّض لشَيْءٍ، ولا نسأَلُ عَن شيء، بل نَقُول: سمعنا وآمَنَّا وصدَّقْنا، ونُعْرض عَن كلِّ شيْءٍ مِن شأْنه ردُّ مِثل هَذِه النُّصوص.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كهَدْم الكَعْبَة**» يعْني كَما أنَّ هدْمَ الكَعْبة حَقٌّ، ومِن أشْراط السَّاعة، فهَذه الكَعْبة الَّتي هِي بيْتُ الله، والَّتي بناها إبْراهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وحَماها الله عَزَّوَجَلَّ مِن الْأَعْداء حتَّى مِن أصْحاب الْفِيل، الَّذين جَاؤُوا بفيلِهم وجُنودِهم مِنْ أَجْل هَدْم الكَعْبة، قالَ تَعالَى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل:٣-٥].

لَكِن في آخِر الزَّمان يُسلِّط اللهُ علَى هَذه الكَعْبة رجلًا مِن الحَبْشة قصِيرًا أفْحجَ -يعْني: الرِّجْلين- فينْتَقِضها حَجرًا حجرًا، ومَعه جُنودٌ يتناوَلُون هَذِه الأَحْجار من رَجُل لآخَر إِلى البَحْر، أي: أنَّهم مِن مَكَّة إِلى جدَّة، وهُم صَفٌّ يتناولون أحْجارَها ويُلْقُونها في البَحْر، ولا يُسلَّط علَيْه أحَدٌ[1]؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد قَضى بنهايَة هَذه الكَعْبة.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب هدم الكعبة، رقم (١٥٩٥).

أمَّا أصْحابُ الفيلِ فحَماها اللهُ مِنهم؛ لأنَّه لم يقْضِ أجَلها بعْدُ، ولأنَّ هُناكَ رَسولًا يُبعَث من أُمِّ القُرى يدْعُو النَّاس إلى حَجِّ هَذا البيْت، فكانَ مِن حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ أنْ دافَع اللهُ عنْهُ حتَّى بَقِي، ولله الحَمْد.

ولا شكَّ أنَّ اللهَ تَعالى يسلِّط هَذا الرَّجُل الحَبشيِّ علَى بَيْت اللهِ فينتَقِضه حجرًا حجرًا، وإنَّما يَكُون ذلِك -واللهُ أعْلم- إذا عَتَى أهْلُ مكَّةَ فِيها، وأهانُوا حُرمَةَ البَيْت، وذَلك بالمعاصِي؛ مِن شرْكٍ وزِنا ولُواطٍ وشُرْب خمْرٍ وغَير ذلك، فحينئذٍ لا يَبْقى مكانٌ لهَذا البَيْت المعظَّم بَيْن هؤُلاءِ الَّذين أهانُوه، أمَّا ما دامَ معظَّمًا فإنَّ الله سيحْمِيه، لَكِن إذا أسْقِطَت حُرمتِه مِن أهْل مكَّة؛ حينئذٍ لا يبْقَى له مكانٌ بَيْن هؤُلاءِ القَوْم.

ونَظيرُه مَا ذَكَره المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأنَّه يذْهَب بالقُرْآن**» وهَذا أيضًا مِن أشْرَاط السَّاعة، أنَّه يذْهَب بالقُرْآن؛ فيُنْزع مِن صُدورِ الرِّجال ويُمْحَى من المصاحِف، في ليْلَةٍ واحِدةٍ يَقُوم النَّاس والحفَّاظ وقَد نَسُوا، والمصاحِفُ بيْضَاء لَيْس فِيها كِتابَةٌ، وهَذا هُو أحَدُ المعْنيَيْن في قوْل السَّلف: «مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ»، أيْ: يرْجِع في آخِر الزَّمان، فلا يبْقَى مصاحِفُ، ولا قُرآنٌ في الصُّدور.

فإذا قال قائِل: كيْف يَكُون ذَلِك وما الحِكْمَةُ منه؟

فالجوابُ عَن هَـذا ما ذكَـرْناه في الكَعْبة؛ حِين يُعْـرِض النَّاس عَن كِتاب الله فلا يتْلُونه حقَّ تلاوَتِه، ولا يُصدِّقُون أخبارَه، ولا يعْمَلون بأحْكامِه، فيَبْقى هَذا القُرْآن الكَرِيم في قوْمٍ قد جَفوه تمامًا، فلا يَلِيق أن يبْقَى بيْنَهم.

وعلَى هَذا يُحمل حدِيثُ حُذيْفة في قومٍ لا يعْرِفون مِن الإِسْلام إلَّا لا إِلَه إلا اللهُ،

وقَدِ انْدَرس الإِسْلام[١]، وهَذا يَكُون بعد نزْع القُرْآن من الصُّدور والمصاحِف، ولا يبْقَى شيْءٌ يُعلم -نسأَلُ الله العافية-، وهُو من أَشْرَاط السَّاعةِ؛ لأنَّ نزْعَه مِن الأُمَّة دليلٌ عَلى قُرْب انتهائِها.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**طُلوعُ شَمْس الأُفق**» أي: الشَّمس، «**من دَبور**» بفَتح الدَّال. أي: من المَغْرب، والدَّبُـور هو المغْرب، والقَبُول والصَّبا هِي المشرق، كما جاء في الحَديث: «**نُصِرْتُ بِالصَّبَا وَأُهْلِكَتْ عَادٌ بِالدَّبُورِ**»[٢]؛ يعني: بالرِّيح الغربيَّة.

فالشَّمس الآنَ تُشاهِدُها تطْلُع مِن المشْرِق، وتغْرُب في المغْرِب، مُنذ خلَقَها اللهُ إِلَى اليَوْم، لكِن في آخِر الزَّمان تسْجُد تحْتَ عرْشِ الله عَزَّوَجَلَّ وتسْتأْذِن أن تخْرُج فلا يُؤْذن لها، فتَرْجع مِن حيْثُ جاءَت، وكَيْف التَّصوُّر لَو أصْبَحْنا والشَّمسُ قَد خرَجت مِن المغْرب لحَصل انْزِعاج النَّاس، ولعَلِموا أنَّ هَذا هو الحقُّ المبِين، فيَتُوبوا إِلى اللهِ، فيَتوب العُصَاة ويُـؤْمن الكُفَّار، ولكِـن الله قال: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «**لَا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**»[٣].

إِذَن؛ فخُروجُها مِن مغْرِبها يعْنِي نِهايَة الدُّنيا؛ فيختَلَّ سيْرُها وتخْرب الأفْلاك بِإِذْن الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اتِّجاهَ الأَفْلاك كلُّه للغَرْب، فإِذا انْعَكست القضِيَّة فمعنى ذَلك

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم، رقم (٤٠٤٩). والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٢٠) وقال: حديث صحيح علَى شرط مسلم ولم يخرجاه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قول النَّبي ﷺ: نُصِرْت، رقم (١٠٣٥)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب في ريح الصبا والدبور، رقم (٩٠٠).

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الجِهاد، باب في الهجرة هل انقطعت، رقم (٢٤٧٩).

أنَّ نِظام الكَوْن قد تغيَّر، وآنَ انْقِضاؤُه.

فَيكُون طُلوع الشَّمْس مِن المغْرِب مِن أَشْراط السَّاعة الكِبَار.

وفِي هَذا الحَديثِ دَليـلٌ علَى أنَّ الشَّمْس هِـي الَّتي تَـدُور علَى الأَرْض، وأَنَّ بِدوَرانها علَى الأَرْض يحْصُل اخْتِلافُ اللَّيل والنَّهار؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧]، أرْبعةُ أفْعالٍ كلُّها مُسنَدة للشَّمس.

الأَوَّل: طلعت.

الثَّاني: تزاور.

الثَّالث: غربَت.

الرَّابع: تَقرِضُهم.

وإذا أُضيف الفِعْل إلى فَاعِله؛ فالأَصْل أَنَّه واقِعٌ مِنه حقيقَةً؛ ولهَذا نَقُول: إنَّه يجِبُ علَيْنا أن نعْتَقِد بأنَّ الشَّمس هِي الَّتي تَدُور علَى الأَرْض؛ لأنَّ هَذا هُو ظاهِر القُرْآنِ، وليْس لنا إلا الظَّاهر.

ولـو ثبَت بطَـريقٍ علْميٍّ لا إشْكال فِيه أن اخْتِلاف اللَّيـل والنَّهار بدَورَانِ الأَرْض، فحِينَئذٍ نَقُـول بِـه، ونَقُـول: إنَّه لا يُعارِض ظاهِـر القُرْآن لما سَبَق مِن أَنَّه لَا تعارُض بَيْن قطعِيَّين، ولَا بَيْن قطعِيٍّ وظنِّيٍّ، وهُو لا يُعارِض ظاهِـر القُـرْآن؛ لاحْتِمال أنْ يَكُون المُراد بقَوْلِه: طلَعَت، فِي رُؤيَةِ العَيْن لَا فِي حَقِيقَة الوَاقِع، فَفِي رُؤيَةِ العَيْن فَهِي الَّتي تطْلُع، وَهذا إذا ثَبت قطْعًا ثُبوتًا يَقِينيًّا بأَنَّ الشَّمْس لَا تَدُور علَى الأَرْض، وأن اخْتِلافَ اللَّيل والنَّهار إنَّما هُو بِدَورانِ الأَرْض فَقط.

لكِنَّه عنْدي -وأنا قاصِرُ العِلْم في مسأَلَة الفَلَك- أنَّه لم يثْبُتْ بَعْد.

والَّذين قالُوا بذَلِك علَّلُوا قوْلَهم بأَنَّ الأَرْض جرْمٌ صَغِيرٌ، والكَبِير لا يَدُور علَى الصَّغِير؛ لأنَّ الصَّغِير يَكُون تابِعًا لا متْبُوعًا. لكِن هَذا يُرَدُّ بأَنَّها ليْسَت تابِعةً للأَرْض، بَل تَدُور من أُفُق بَعيد جدًّا حوْلَ الأَرْض، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سخَّرها لأَجْل مصْلَحة العِبَاد، و المسْأَلَة ليْسَت مسأَلَة كَبِيرٍ وصَغِيرٍ حتَّى نَقُول: لَا سُلْطان للأَرْض علَى الشَّمْس، بَلِ الكُلُّ مُسخَّر بأَمْر الله، فسَخَّر اللهُ هَذه الشَّمس العَظِيمة أنْ تَدُور علَى الأَرْض مِنْ أَجْل مصْلَحة الخَلْق.

فإذا قال قائِلٌ: فَما تفْسِير اخْتِلاف الفُصُول مِن بَرْدٍ إِلى حَرٍّ إِلى وَسَط؟

فالجوابُ: أنَّ تَفْسِير ذَلك سهْلٌ، فإِنَّ نفْس الشَّمْس لها حرَكَةٌ تقْرُب من الشَّمال وتقْرُب مِن الجُنوب، فإذا قَرُبت مِن الشَّمال توسَّطَت علَى الرُّؤوس، فاشْتَدَّت حرارَتُها؛ لأنَّ الحرارَة إِذا كانَتْ عَمُوديَّةً تكُون أشدَّ مما إِذا كانت جانِبِيَّةً، و المسْأَلَة واضِحَةٌ، ولله الحمد.

لكِن لَوْ قَال لنَا عُلماء الفَلَك: إِنَّنا مُتيقِّنون مِن هَذا، فإِنَّنا نقول: إِنَّ تيقُّنكم لَكُم، ولا نَقُول إِنَّكم كفَرْتُم بذَلك؛ لأنَّ المسْأَلَة مجرَّدُ ظاهِر القُرْآن، فإذا كُنْتُم متيقِّنِين لهذا فأَنْتُم علَى يَقِينكم، ولا نَقُول: أَزِيلوا ذلِك اليَقِين، فإِنَّ الإِمام إذا كانَ في الصَّلاة وتَيقَّن، وسبَّح بِه كُلُّ الَّذين وراءَه، فَلا يَجُوز أن يرْجِع إِلَى قوْلهم وَهُو يَتيقَّن خلافَه، فهَؤُلاء العُلَماءِ كذَلِك.

قوْلُه: «**كذَات أجْيَادٍ علَى المشْهُور**» وهَذِه هي العلامَةُ التَّاسعة مِن علامَاتِ السَّاعة، وإِنْ شِئْت فَقُل: الشَّرْط التَّاسِع مِن أشْراط السَّاعَة، وأجْيَاد مكانٌ معْروفٌ في مكَّةَ بهذا الاسْمِ إِلى اليَوْم، وهِي الدَّابَّة الَّتي تخْرُج مِن ذَاك المحلِّ علَى المشْهُور؛

تخرج علَى النَّاس ويَكُون لها رُعْبٌ شَديدٌ، وتُلاحِقُ النَّاس، فمَن كانَ كافِرًا وسمَتْه بِسِمات الكُفْر، ومَنْ كَان مؤْمِنًا وسمَتْه بِسِمات الإِيمان، وهَذِه هي الدَّابَّة المذْكُورة في قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٨٢]، هذَا ما ذَهب إِلَيْه كثيرٌ من أَهْل العِلْم، وهو المشْهُور كَما قال المؤلِّف.

وقالَ بعْضُ العُلَماء: إِنَّ الدابَّة أمْرٌ مبْهَم صحَّت بِها الأَحادِيثُ عَن النَّبي ﷺ ولكِنْ لم تُبيَّن[1]، ومَا وردَ مِن صِفاتِها وأَنَّها تخْرُج مِن أَجْيَادٍ أَوْ مِن الصَّفا أو مِن غيرِهما أحادِيثُ ضَعِيفةٌ ولَيْست بالأَحادِيث الَّتي تُبْنى علَيْها العَقِيدَة، وحسْبُنا أن نُؤْمن بما قالَ الرَّسول ﷺ: «الدَّابَّة» فقط، وأمَّا الصِّفاتُ الوارِدَة فِيها وليْسَت بصَحيحةٍ عَن النَّبيِّ ﷺ فإِنَّه لا يلزَمُنا اعْتِقادها؛ لأنَّ اللهَ لا يُكلِّف نفسًا إلا وسْعَها.

أمَّا آخِر شيْءٍ مِن هَـذه الأَشْراط فيقُـول رَحِمَهُ اللَّهُ: «آخر الآيَاتِ حشْرُ النَّار» حشْر: مُضافٌ، والنَّار: مُضافٌ إِلَيْه، مِن بَاب إضافَةِ المصْدَر إِلى فاعِلِه، يعْنِي: حشر النَّارِ النَّاسَ، وهَذه نَارٌ تخْرُج مِن عَدن تَسُوق النَّاس إِلى الشَّامِ، أيْ: إِلى المحْشَر، وقَد ورَد أنَّها تمْشِي مَع النَّاس تَسِير بِسَيْرهم، وتَقِيل بمَقِيلِهم، وتَبِيت بمَبِيتهم حتَّى ينْجَفِل النَّاس كلُّهم إِلى المحْشَر[2]، وحِينَئذٍ يُنْفَخ في الصُّور فيَصْعق مَن في السَّماواتِ ومَن فِي الأَرْض إِلَّا مَن شاءَ الله، ثُمَّ يُنْفخ فِيه أُخْرى فإِذَا هُم قِيامٌ ينْظُرون، فهَذِه آخِرُ الآيَات كَما قال المؤلِّف رَحِمه اللهُ تَعالَى.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط السَّاعة، باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسى، رقم (٢٩٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، رقم (٦٥٢٢)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها...، باب فناء الدنيا وبيان الحشر...، رقم (٥٨٦١).

أَمَّا آيَةُ الدُّخَان فقَد اختَلَف العُلَماءُ فِيها: هَل هِي آيَةٌ مضَتْ أوْ هِي آيَةٌ مُقبِلة؟ فمِنْهم مَن قَال: إِنَّها آيَةٌ مضَت، وهِي المشارُ إلَيْها في قولِه تعالى: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان:١٠]، وأن المُرَاد بذَلك ما أصابَ قرَيْشًا من الجَدْب والقَحْط حتَّى أُصِيبوا بالجَهْد العَظِيم، وكان الإِنْسانُ مِنْهم ينْظُر إِلى السَّماء فيَظُن أنَّها دخانٌ مِن شدَّة تأْثِير الجُوع علَيْه.

ومِنْهم مَن قال: بَلْ هُو أمرٌ مستَقْبَل، وهُو أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يبْعَث عندَ قِيام السَّاعَةِ دُخانًا عظِيمًا يمْلَأُ الأَجْواء ويغْشَى النَّاس كلَّهم.

والأَقْرب للصَّوابِ أَنَّه دُخانٌ يرْسِلُه الله عَزَّوَجَلَّ عِنْد قِيامِ السَّاعة فيَغْشَى النَّاسَ كلَّهم، واللهُ أعْلَم بكيْفيَّة هَذا الدُّخان، فنَحْن إِنما نعرِف أَنَّه دُخان، لكِن لا نَعْرف كَيْف يأْتِي النَّاسَ؟ ولَا مِن أَيْن يأْتي؟ فهَذا أمْرُه إِلى الله عَزَّوَجَلَّ.

والمَقْصود مِن هَذه الأَشْراط هُو إِنْذار النَّاسِ بقُرْب قيامِ السَّاعة، حتَّى يستعِدُّوا لها ويعْمَلوا لها.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**فكُلُّها صحَّت بِها الأَخْبار**» كلُّها. يعْنِي: كل هَذه الأَشْراط العَشرة صحَّت بِها الأَخْبار عَنِ النَّبي ﷺ. «**وسَطَّرت آثارَها الأَخْيَارُ**» سطَّرت: يعْني كتَبت، وسُمِّيت الكِتابَةُ تسْطِيرًا؛ لأَنَّها تُكْتَب بأسْطُر، والأَخْيار: جَمْعُ خَيِّر، فظاهِرُ كلام المؤلِّف أَنَّه حتَّى الدابَّة الَّتي تخْرُج مِن أجْيَاد قَد صحَّت بها الأَخْبار، ولكِن الأَمْرُ خِلاف ذَلك، اللَّهم إِلَّا أن تكُون صحَّت عِنْدَه، فإِنَّه قد يصِحُّ الحَدِيثُ عِنْد شخْصٍ ولا يَصِحُّ عِند آخَرِين.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١١٥ وَاجْزِمْ بِأَمْرِ (البَعْثِ) وَ(النُّشُـورِ) وَ(الحَشْرِ) جَزْمًا بَعْدَ (نَفْخِ الصُّورِ)

١١٦ كَذَا وُقُـوفُ الخَلْـقِ (لِلْحِسَـابِ) وَ(الصُّحْفِ) وَ(المِيزَانِ) للثَّوَابِ

الشـــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**واجْزِم بأَمْر البَعْث والنُّشُور**» وهَذا يوْم القِيامَة، والبَعْث، أيْ: الإِخْراج، والنُّشُور، أي: النَّشر والتَّفْريق والتَّوْزيع، ثم قال: «**والحَشر جزمًا بعدَ نفْخِ الصُّور**»، وذَلك أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يأْمُر إسْرَافيل وهُو أحَدُ الملائِكَة الموَكَّلين بحَمْل العَرْش أن ينْفُخ في الصُّور، والصُّور وُصِف بأَنَّه قرْنٌ عَظِيمٌ واسِعٌ؛ سِعَتُه كسِعَة السَّماء والأَرْض، تُودَع فِيه الأَرْواح عِنْد نفْخِه، فإِذا نُفِخ فيه أوَّلًا فَزِع النَّاس، ثُمَّ صعِقُوا وهلَكُوا كلُّهم، قال اللهُ تعالَى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل:٨٧]، وقالَ تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُم قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر:٦٨].

وقَد اخْتَلف العُلَماءُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هل النَّفْخُ يَكُون ثَلاثَ مرَّاتٍ؛ نفْخُ الفَزَع، ونفْخُ الصَّعْق، ونفْخُ البَعْث، أو هو مرَّتَان فقَط، وأنَّ نفْخ الفَزَع والصَّعق واحِدٌ؛ يُنفخ أوَّلًا فيَفْزع النَّاس ثُم يُصْعَقون، ويُنْفخ ثانيًا فيَقُومون من قُبُورهم لربِّ العالمين؟ وهَذا الأَخِير هو الأَقْرب للصَّواب، والأَمْر في هَذا قريب.

حتَّى لو قال قائِل بأَنَّه يُنفَخ أوَّلًا فيَفزع النَّاس، ثُم يُنْفخ فيَمُوتون، لم يَكُن ذَلك متناقِضًا، لكن الأَقْرب أنَّهما نفْخَتان فقط.

وقوْلُه: «**كَذا وُقوف الخَلْق**» يعْني: المخْلُوقِين، فالخَلْق مصدَرٌ أُرِيد به اسْمُ المفعول، «**لِلْحساب**» أي: ليُحاسِبَهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والكَلامُ في الحِساب في أُمورٍ، مَنْها:

أوَّلًا: أنَّ الحِساب يتنوَّع: فالحِسابُ ينْقَسِم إِلى حسابٍ للمُؤْمن، وحسابٍ للكَافر.

أمَّا حِسابُ المؤْمِن: فإِنَّ اللهَ تَعالى يَخْلُو بِه وحْدَه، ويُقرِّرُه بذُنوبِه حتَّى يُقِرَّ ويعْتَرف بها، ثُمَّ يقـول اللهُ له: قـد ستَرْتُها علَيْك في الدُّنيا وأَنا أغْفِرُهـا لَك اليَوم، فيَنْجو.

وأمَّا حِسابُ الكافِر: فلَيْست كيفيَّتُه كحِساب المؤْمِن، فإِنَّه تُحْصَى أعْمالُه وتُبيَّن، ثُم يُجْزى بِها والعياذ باللهِ، ويقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:١٨].

فالمؤْمِن حسابُه سِترٌ، وبيْنَه وبينَ ربِّه، أَمَّا الكافِر فحِسابُه كشْفٌ يُفْضَح بِه بَيْن النَّاس، نسْأَل اللهَ أن يسْتُر علَيْنا.

ثانيًا: أنَّ الحِساب لَيْس عامًّا، بِل إِنَّ مِن النَّاس مَنْ ينْجُو مِن الحِساب فَلا يُحاسَب، بَل ويَدْخل الجنَّة بِلا حِسابٍ ولَا عذابٍ، ومِنْهم سَبْعُون ألفًا كَما هو ثابتٌ في الصَّحيحَيْن(١) عَن النَّبي ﷺ، وقَد رَوَى الإمامُ أَحْمَد فِي مُسنَدِه بإِسْناد جيدٍ أنَّ مَع كُلِّ واحِدٍ مِنْهم سبْعِين ألفًا(٢)؛ فعَدَدهم حاصِلُ ضَرْب السَّبْعين ألفًا في سَبْعِين ألفًا،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره...، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم في الإيمان، باب ذكر الدَّليل علَى دخول طوائف من المُسلِمين الجنة، رقم (٢١٦).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ٦، رقم ٢٢).

وهُم الَّذين لا يَسْتَرْقون، ولا يَكْتَوون، ولا يَتطيَّرون، وعلَى ربِّهم يتوكَّلون.

فالحِسابُ إِذْن يتنوَّع، وهُو لَيْس عامًّا لكُلِّ أحَدٍ.

قولُه: «**والصُّحف**» يعْني الصُّحف الَّتي كُتِبَتْ فِيها أعْمالُ العَبْد، وهي الَّتي كتبَتْها الملائِكَة في الدُّنيا، قالَ الله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ﴿٩﴾ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الانفطار:٩-١١]، وقالَ تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسْراء:١٣-١٤].

فهَذِه الصُّحفُ قَد كُتِبَتْ مِن قبْل وسُجِّلت، فتُنْشَر يَوْم القِيامَة، ويُقَال للرَّجُل: اقْرَأْ كِتابَك كَفَى بِنَفْسِك الْيَوْم عَلَيْكَ حَسِيبًا، وقَد قَال بعْضُ السَّلف: «وَاللهِ لَقَدْ أَنْصَفَكَ مَنْ جَعَلَكَ حَسِيبًا عَلَى نَفْسِكَ»[1].

وهَذه الصُّحف تُنْشر وتَتطايَر، فيَنْقسم النَّاسُ فِيها إلى قِسْمَيْن: قسْم يأْخُذها باليَمِين؛ وقسم يأْخُذها بالشِّمال، وفِي آيَةٍ ثالِثَةٍ مِن وراء الظَّهر، ويحْتمل أن تكُون هَذِه صِفَةً ثالِثَةً، ويحتمل أن تكون صِفَةً في صِفَة الشِّمال، وهُو الصِّنف الثَّاني، وهَذا هُو الأَقْرب، والأوَّل محتمل.

ثُمَّ إِنَّ الآخذ لكتابِه بِيَمينِه يفْتَخر ويَقُول للنَّاس كما قالَ تَعالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩-٢٠]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق:١٠-١٢]، ويقُول كَما قالَ تَعالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٥-٢٩].

---

(١) الزهد والرقائق لابن المبارك (١/ ٥٤٥، رقم ١٥٦٣).

وهَذا كَما نُشاهِدُه في الدُّنيا حِين يُعْطى إِنْسانٌ نتِيجةَ الاخْتِبار، فإِنْ كانَ ناجِحًا؛ فإِنَّه يرْفَعها ويَقُول: انْظُروا. انْظُروا. وإِن كَان راسبًا خرَج مُنسَلًّا.

فالإِنْسان المؤْمِن يَفْرح ويَقُول للنَّاس: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩]، ويبين السَّبَب؛ ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:٢٠]، يعْنِي: أيْقَنت ذلك.

والصُّحف هِي الكُتُب الَّتي كُتِبت فِيها أعْمال العِباد، بحَيْثُ يأْخُذها النَّاس باليَمِين وبالشِّمال أوْ مِن وَراء الظَّهر، والَّذي مِن وَراء الظَّهر هُو الشِّمال، لكِنَّه والعياذُ باللهِ تُخْلع يدُه إِلى الخَلْف كَما جَعَل كتابَ اللهِ ورَاء ظَهْرِه.

ثُمَّ قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والميزانُ للثَّواب**» فنَحْن نُؤْمن أيضًا بالمِيزان للثَّواب، والمِيزَانُ مَا يُعْرف بِه وزْنُ الشَّيء، وقد اختلَفت الأُمَّةُ هَل هَذا المِيزَانُ حِسيٌّ أم هو معْنويٌّ؟ فذَهبت المُعتزلَة إِلَى أنَّه معنويٌّ، وأنَّ المِيزَانَ المذْكُور في القُرْآن والوَزن المذْكور في القُرْآن معْنَاهُ إِقامَة العَدْل، ولَيْس ثمَّة شيءٌ محْسُوس يُوزَن بِه، وعلَّلوا ذَلك بأَنَّ الأَعْمال أوْصَافٌ ومعانٍ، والأَوْصاف والمعانِي لَا تُوزَن، وإِنَّما الوَزْن يَكُون للأَجْسام، أمَّا الأَوْصاف والمعانِي فَلا يُمْكِن أنْ تُوزَن.

فحَكَّموا العَقْل، وقدَّمُـوه علَى النَّقل وعَلى الشَّرْع، والنُّصـوصُ تَدُلُّ علَى أن هَذا المِيزَانَ مِيزانٌ حسيٌّ، وحدِيثُ صاحِبِ البطاقَةِ(١) واضِحٌ فيه، وكذَلِك حدِيث ابْن مسْعُـود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لما خَرجَ ذَات يـومٍ في رِيحٍ شَـديدَةٍ، وكان دَقِيق السَّاقَيْن، فجعلَتِ الرِّيحُ تكفَؤُه ويَمِيل منْها؛ لأَنَّه نحِيفٌ لَيْس كبيرَ الجِسْم، فضَحِك مِنْه

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله...، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يوجب من رحمة الله يوم القِيامَة، رقم (٤٣٠٠).

بعْض الصَّحابَة، فقال ﷺ: «إِنَّ سَاقَيْهِ فِي المِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أُحُدٍ»(١)، وهَذا يدُلُّ علَى أنَّ الوَزْن وزْنٌ حسِّيٌّ حَقِيقيٌّ.

وأمَّا قوْلُهم: إن الأَعْمالَ أوصافٌ ومعانٍ فلا تُوزَن، فنَقُول ردًّا علَى ذلك: إِنَّ اللهَ علَى كلِّ شيْءٍ قدِير، قدْ يجْعَل اللهُ المعانِيَ أجْسامًا، فها هُوَ الموْتُ معْنىً مِن المَعانِي ويُؤتَى بِه يوْمَ القِيامَة علَى صُورةِ كبشٍ، ويوقَف بين الجنَّة والنَّار، ويُقال لأَهْل النَّار وأهْل الجنَّة: هل تعْرِفُون هذا؟ فيقُولون: نَعم، هَذا الموْتُ، فيُذْبَح بين الجنَّة والنَّار، ويُقال لأهل الجنَّة: «خُلُودٌ فَلَا مَوْت»، ولأَهْل النَّار: «خُلُودٌ فَلَا مَوْت»(٢).

فالله عَزَّوَجَلَّ قادرٌ علَى أن يجْعَل الأَوْصافَ والمعانِيَ أجْسامًا، ولَا يجُوز أن نرُدَّ الأدِلَّة بمجَرَّد ما تتحيَّر فِيه العُقُول، بَلْ إِذا تحيَّرت العُقُولُ فاعْلَم أنَّ القَوْل فوقَ العُقُول، ولَا يُمْكن أن تأتِيَ النُّصوصُ بِما يُحِيله العَقْل أبدًا، إِذن؛ فالصَّحيح أنَّ المِيزان حسِّيٌّ لا معْنوي.

واخْتَلف العُلَماء فِي الَّذي يُوزَن هَل هُو العَمل أَوْ صَاحِب العَمَل أوْ كِتاب العَمل؟ وفِي هَذا للْعلَماء ثَلاثَة أقْوَال:

قالَ بعْضُ العُلَماء: إنَّ الَّذي يُوزَن هُو العَمل، واستدَلَّ هؤُلاء بقَوْله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧-٨]، وبقولِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٢١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾، رقم (٤٧٣٠)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النَّار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها...، رقم (٢٨٤٩).

نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء:٤٧]، وبقولِ النَّبيِّ ﷺ: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ**»(١)، فقال: «**ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ**».

وهذِه النُّصوصُ واضِحةٌ في أنَّ الَّذي يُوزَن العمَل، ويَبْقى ردُّ الإِشْكال الَّذي أوْرَده المُعتزلَة وردُّوا به النُّصوص؛ وهو أَنَّ الأَعْمال أوْصَافٌ ومعانٍ. فكَيْف تُوزَن؟ ونَقُول: إِنَّ الله قادِرٌ علَى أن يجْعَلها أجسامًا فتُوزَن.

القَوْل الثَّاني: أنَّ الَّذي يُوزَن صحائِفُ العَمَل، وأنَّ هَذه الصَّحائِف تثْقُل وتخِفُّ بحَسب ما فِيها مِن الأَعْمال، واسْتدلُّوا لهَذا بحَدِيث صاحِب البِطاقَة الَّذي يُمَدُّ له سِجِلٌّ مِن المعاصِي، ثُمَّ يُؤتَى ببطاقَةٍ صغيرةٍ فِيها كلِمَةُ الإِخْلاص، فيَقُول هَذا الرَّجل: ومَا تصْنَع هَذه البِطاقَة فِي هَذه السِّجلَّات؟ فيُقال: إِنَّك لا تُظلم، ثُمَّ تُوضع البِطاقَة في كِفَّةٍ، والسِّجلَّات في كِفَّةٍ، فتَرْجُح بهِنَّ البطاقَة(٢)، وهذا يدُلُّ علَى أن الَّذي يُوزَن صحائِف العَمل.

القَوْل الثَّالث: أنَّ الَّذي يُوزَن هُو صاحِبُ العَمل، واستدَلَّ القائِلون بذَلك بقوْلِه تعالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥] قال: فَلا نُقِيم لَهُمْ، ولم يَقُل: لأعْمالهم، ولا لصَحائِف أعْمالهم،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان والنذور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلى....، رقم (٦٦٨٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدُّعاء، باب فصل التهليل والتسبيح...، رقم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢١٣)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله حديث رقم (٢٦٣٩) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامَة، حديث رقم (٤٣٠٠).

واستدَلُّوا أيضًا بحَدِيث ابْنِ مسْعودٍ الَّذي ذكرناه آنفًا.

فإذا قال قائِل: لا شكَّ أن الاسْتِدلال بحَديث ابْن مسْعُود وحدِيث صاحِب البِطاقَة لا يُقاوِم الأدِلَّة الدالَّة مِن القُرْآن والسُّنَّة علَى أن الَّذي يُوزَن هُو العَمل؛ ولهَذا صرَّح شَيْخ الإِسْلام ابْن تيْمِية في العَقِيدَة الواسِطِيَّة فقال: «تُنْصَبُ الموازِينُ فتُوزَن بِها أعْمالُ العِباد»[1]، وهذا هُو الحَقُّ، لكن حديث البِطاقَة قَد يُقال: إن هَذا خاصٌّ بِه وبأَمْثالِه مِن أَجْل أن يتبيَّن لَهُ فضْلُ الله عَزَّوَجَلَّ علَيْه، وقَد يُقال: إِنَّه لما وُزِنَت الصَّحيفَةُ وثقُلَت بحسَب العَمَل، فإنَّ الوَزْن حَقِيقَةً يَكُون للعَملِ.

وأمَّا حدِيثُ ابْن مسْعُود والآيَةُ فلَا تدُلُّ علَى ذلك؛ لأنَّ معْنى ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ يعْني: لا نُقِيم لهم قِيمةً، كما نَقُول: فُلانٌ لَيْس له عِنْدي وزْنٌ؛ أي: لا قِيمةَ لَهُ ولا اعْتِبار، وأمَّا حدِيثُ ابْنِ مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فأرادَ النَّبيُّ ﷺ أن يُبيِّن أن خِفَّة الجِسْم لا تدُل علَى قِلَّة العَمل، أو علَى خِفَّتِه، ولَيْس بذاك الصَّريح. وعلَى ذَلك فالمُعْتمد أنَّ الَّذي تُوزَن هِي الأَعْمال نفْسُها.

بَقِي البحْثُ فِي: هَل المِيزانُ واحِدٌ تُوزَن بِه الأَعْمالُ كلُّها، أوْ أنَّ لِكُلِّ أمَّةٍ مِيزانًا؛ حيْثُ إِنَّ الأُمَم تتفاضَلُ فِي الثَّواب، أو أنَّ لِكُلِّ شخصٍ ميزانًا؟

فِي هَذا أقْوالٌ للْعُلماء؛ فمِنْهُم مَن قال: لكُلِّ شخْصٍ مِيزانٌ، ومِنْهم من قال: لكُلِّ أمَّةٍ ميزانٌ، ومِنْهم من قال: المِيزانُ وَاحِدٌ.

ولنَسْتعرض الآيَات الدَّالَّةَ علَى المِيزان وما تَدُلُّ علَيْه، قالَ تعالَى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف:٨]، وهَذا الدَّليل لا يدُلُّ علَى تعدُّدٍ، ولا علَى إفرادٍ، لأَنَّه قال: الوَزْن.

---

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص:٩٣).

ولكِن هُناك أدلَّةٌ تذْكُر المِيزَانَ مِثل قوْلِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]، والموازِينُ هُنا جَمْعٌ.

وفِي حديث: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ»، والمِيزَانُ هنا مفْرَدٌ، فمَن قالوا بما يقْتَضيه الجَمْعُ قَالوا بأن المُرَاد بالمِيزانِ في قوْلِه: «ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ» الجِنْس، ومَن قَالُوا بأنَّ المِيزَان واحِدٌ، قالُوا: إِنَّ الجَمْع فِي الآيَةِ باعْتِبار المَوْزُون.

والَّذي يظْهَر لِي -واللهُ أعْلَم- أنَّ الموازِينَ متعدِّدة بحَسب الأُمَم؛ لأنَّ الأُمَم تتفاضَلُ فِي الأَعْمال، وإِذَا كانَت تتفاضَلُ فِي الأَعْمال لَزِم أن تَكُون موازِينُ أعمالها مختَلِفةً.

ولهَذا كانَت هَذه الأُمَّة -ولله الحمد- تُوفِّي سبْعِين أمَّة، وهِي أكْرَمُها عِند اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهِي أقلُّها زمنًا وأكْثرُها أجرًا، فزَمَنُها مِن العَصْر إلى الغُروب، ويُعطَوْن أَجْرَهم مرَّتَين. إِذن فلَا يُمْكن أن يَكُون مِيزانُ هؤُلاء كَمِيزان الآخَرِين.

ثُمَّ إن رُجْحان الحَسَناتِ معْنَاه أن تنْزل الكِفَّة، لا أنْ ترْتَفع الكِفَّة، فهِي لما تثْقُل تنْزل، وفي حَدِيث البِطاقَة طاشَتِ السجلَّاتُ، أَي: ارْتَفعت، وعلَى هَذا يَكُون الوَزْن مِن جِهة نُزولِ الكِفَّة إِذا ثقُلَت كالْوَزْن في الدُّنيا.

وأمَّا مَن قال: إنَّ رُجحانَ الحَسناتِ يَكُون إذا ارْتَفعتْ، وأَنَّ هَذا هُو الثِّقل، فهَذا غَيْرُ صَحيحٍ، وَهُو خِلافُ المحْسُوس، نسْأَل اللهَ أن يُثَقِّل مَوازيننا يوْمَ القِيامَة.

ثُمَّ قَال المؤلِّف رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١١٧ كَذَا (الصِّرَاطُ) ثُمَّ (حَوضُ المُصْطَفَى) فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا

١١٨ عَنْهُ (يُذَادُ) المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ وَمَنْ نَحَا سُبْلَ السَّلَامَةِ لَمْ يُرَدْ

١١٩ فَكُنْ مُطِيعًا، وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَةِ فِي (الحَوضِ) وَ(الكَوْثَرِ) وَ(الشَّفَاعَةِ)

١٢٠ فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ الوَفَا

١٢١ مِنْ عَالِمٍ كَالرُّسْلِ والأَبْرَارِ سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ

الشرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كذا الصِّراط**» أيْ: كَذا اجْزِم بالصِّراط، والصِّراطُ في الأَصْل هُو الطَّريق الواسِع المُسْتقيم، وسُمِّي صراطًا لأنَّ النَّاس يسْلُكونه بسُرْعة؛ لكَوْنه واسعًا مستقيمًا، ومِنْه ما يُسمَّى عِنْدنا الآنَ بالطَّريق السَّرِيع؛ لأَنَّه واسعٌ ومُسْتقيم، قالوا: وأَصْل ذَلك مِن قَوْلهم: زَرَط اللُّقْمة إِذا ابْتلَعَها بسُرْعة، فلا يُسَمَّى الطَّريق صراطًا إِلا إِذَا كَان واسعًا مستقيمًا؛ ولهَذا كانَ الصِّراط الَّذي يَسْأل المرءُ رَبَّه هدايَتَه مُستقيمًا، ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦].

والصِّراطُ جِسْرٌ يُوضَع علَى جهَنَّم يصْعَد مِنه المُؤْمِنون مِن أَرْض المحْشَر إِلى الجنَّة، ولا يصْعَدُه إلا المُؤْمنون، أمَّا الكُفَّار فقَد سِيقُوا إِلى جَهنَّم وأُلْقوا فيها، لكنِ المُؤْمِنون هُم الَّذي يصْعَدون هَذا الصِّراط.

واخْتلف العُلَماءُ فِي هَذا الصِّراط: هَل هُو صِراطٌ واسِعٌ يَسَع أممًا عظِيمَةً أو هُو صِراطٌ ضيِّق؟

وذَلك علَى قوْلَين: فمِنْهم مَن قَال: إنَّه أدَقُّ مِن الشَّعْر، وأَحَدُّ مِن السَّيْف، وأحرُّ مِن الجَمْر، فلَما قِيل: إنَّ هَذا لا يُمْكِن العُبور علَيْه، أَجابُوا بأَنَّ أُمورَ الآخِرَة لا تُقاس بالأُمور الدُّنيا، وأَنَّ اللهَ علَى كُلِّ شيْءٍ قَديرٌ، وأنَّ اللهَ جعَله بِهَذه الصِّفة لمشَقَّة العُبور مِنْه كمَشَقَّة الصِّراط في الدُّنيا علَى النُّفوسِ؛ لأَنَّ الجنَّة حُفَّت بالمكارِه.

ومِنْهم مَن قال: بَل إِنَّه صِراطٌ واسِعٌ، فِيه مزَلَّة ومدْحَضة، وعلَيْه الشَّوْك كالسَّعْدان، لكِن لا يعْلَم عِظَمها إلا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأيًّا كَانَ فَهُو مُخِيفٌ غايَة الخوْف؛ ولهَذا كانَ مِنْ دُعاء الرُّسُل -وهُم الرُّسُل صلَوات اللهِ وسَلامُه علَيْهم- يومئذٍ «**اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهَمَّ سَلِّمْ**»[1]، كما صَحَّ ذَلك عن النَّبيِّ ﷺ.

ويُعبَر النَّاسُ الصِّراطَ علَى قَدْر أعْمالِهم فِي الدُّنيا، مِنْهُم مِن يَعْبُر كلَمْح البَصَر، ومِنْهم مَنْ يعْبُر كالبَرْق، ومِنْهم مَن يعْبُر كالرِّيحِ، ومِنْهم مَن يعْبُر كالخَيْل الجياد، ومِنْهم مَن يعْبُر كرِكَاب الإِبِل، ومِنْهُم مَن يمْشِي، ومِنْهُم مَن يزْحَف، ومِنْهم مَن يُكَرْدَس في النَّار، كُلُّهم علَى حَسب أعْمالِهم، فالمُتقبِّل للدِّين في الدُّنيا المنْشَرح بِه صدْرًا المسابَق إِلَيْه يَكُون عُبورُه علَى الصِّراط بِسُرعة، والمتَباطِئ في دِينه يَكُون عُبورُه علَى الصِّراط ببُطْء، والمسْرِف علَى نفْسِه بفِعْل المَعاصِي رُبَّما يلْقَى فِي جهَنَّم يُطهَّر بِما يُصِيبُه مِن العَذاب ثُمَّ يَخْرُج؛ إِمَّا بشفاعَةٍ وإِمَّا بانْتِهاء عُقوبَته؛ وإِمَّا بفَضْل اللهِ علَيْه ورحمَته.

وخُلاصَة ذَلك أَنَّه يَجِب علَيْنا أن نُؤْمن بأَنَّه يُوضَع علَى جهنَّم صِراطٌ، وَهُو صِراطٌ خطِرٌ مُخيف يدْعُو الرُّسُل صلَواتُ الله وسلامُه علَيْهم أنْ يُسلِّمَهم اللهُ تَعالى

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معْرِفَة طَرِيق الرؤية، رقم (١٨٢).

مِنْه، وأَنَّه يمُرُّ النَّاس علَى هَذا الصِّراط علَى قَدْر أعمالِهم، وهَذا المُرُور حسَب تقبُّلِهم لِدين الله في الدُّنيا، وإنَّ مِن النَّاس مَن يعْبُر الصِّراط، ومِنْهم مَن يُكَرْدَس في النَّار، ثُمَّ يُخْرَجون مِنها إلى أَنْ يَصِلوا إلى الجنَّة.

فإذا وَصلوا إلى الجنَّة لَم يَجِدوها مفْتُوحةَ الأبواب، علَى خِلاف أهْل النَّار، فإنَّهم إذا وصَلُوا إلى النَّار فُتِّحت الأَبْواب ليَسُوءَهم العذابُ -والعِياذ باللهِ- أمَّا الجنَّة فلَا تَكُون مفْتُوحةَ الأَبْواب، وإنَّما يُوقَفُون هُناك علَى قنْطَرة، وهِي الجِسْر الصَّغِير، فيقْتَص لبعْضِهم مِن بعْضٍ اقتصاصًا غَير الاقْتِصاص الأَوَّل الَّذي في عَرصات القِيامَة، فيُقْتَص لبعْضِهم مِن بعْضٍ اقتصاصًا يُزِيل مَا في صُدورِهم مِن الغِلِّ والحِقْد؛ لأنَّ الاقْتِصاص الَّذي في عَرَصاتِ القِيامَة اقْتِصاص تُؤْخذ فِيه الحُقوق، ورُبَّما يبْقَى في النُّفوس ما يَبْقى، لكِن هَذا الأَخِير اقْتِصاص للتَّطْهير والتَّهْذيب والتَّنْقية، حتَّى يدْخُلوا الجنَّة ومَا فِي صُدورِهم من غِلٍّ.

وبِهذا نجْمَع بَيْن النُّصوص الوارِدَة بأَنَّ هُناك اقْتِصاصَيْن، الاقْتِصاص الأَوَّل في العَرَصات ويُقْصد مِنه أخْذُ الحُقوقِ، وهَذا الاقْتِصاصُ الأَخِير والمَقْصود بِه التَّنقيَة والتَّطْهير من الغِلِّ.

فإنْ قَال قائِل: أفَلا يحْصُل ذَلك بأَخذ الحُقوق؟

قُلنا: لا، فلَو أنَّ رجلًا اعْتَدى علَيْك في الدُّنيا ثُمَّ أخذْتَ حقَّك منه، فإنَّه قد يَزُول مَا في قلْبِك علَيه وقَد لَا يَزُول، فاحْتِمال أنَّه لا يزُول وارِدٌ، لكِن إذا هُذِّبوا ونُقُّوا بعْدَ عُبور الصِّراط دَخلُوا الجنَّة على أكْمَل حالٍ، قالَ تَعالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ﴾ [الحجر:٤٧].

ثُمَّ قال: «**ثُمَّ حوْض المُصْطفى**» يعْنِي ثُمَّ نجْزم بحَوْض المُصْطفى، والحَوْض

مُجتمع الماءِ، والمُصْطفى مأْخُوذٌ مِن الصَّفْوة، وأَصْلُه المصْتَفى لكِن قُلِبت التَّاء طَاءً لعِلة تصْريفيَّةٍ، والمُصْطفى يُرادُ بِه هُنا محمَّد ﷺ، وإِنْ كَان الرُّسُل كلُّهم مُصطَفَيْن؛ لأَنَّه قدِ اصْطفَاهم اللهُ تَعالى، كَما قَال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [صٓ:٤٧]، لكن المُراد بالمُصْطفَى هُنا محمَّد ﷺ ونَحْن نُؤْمِن بِهذا الحَوْض علَى الوُجُوه التَّالية:

أَوَّلًا: نُؤْمِن بوُجُود هَذا الحَوْض، وأَنَّه سَيَكُون حوضًا للرَّسول ﷺ في عَرصاتِ القِيامَة يَشْرب النَّاسُ مِنه؛ لأنَّ النَّاس في هَذا المكانِ في غايَةِ مَا يكُونون حاجَةً للماء، فيَشْرَبون منه.

ثَانيًا: نُؤْمن بمادَّة هَذا الحوْض، وأَنَّ هَذا الحَوْض يأْتِي مِن الكَوْثر، والكَوْثر نهرٌ أعْطَاه اللهُ تَعالى نبيَّنا محمَّدًا ﷺ في الجنَّة، كَما قَالَ تَعالَى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر:١]، يَصُبُّ مِنه مِيزابَان فِي هَذا الحَوْض؛ ولهذَا تَرِدُه الأمَّة كلُّها وهُو باقٍ؛ لأَنَّه يصُبُّ علَيه هَذان المِيزابَان.

ـــ. ماءُ هَذا الحوْض جاء في السُّنَّة أَنَّه أَشَدُّ بياضًا من اللَّبن، وأَنَّه أَحْلَى مِن العَسل، وأَنَّه أَطْيَب مِن رَائِحَة المسْك ، فهُو طيِّبٌ في لوْنِه، طيِّبٌ في مذَاقِه، طيِّبٌ في رائِحَته، فالعَيْن والفَمُ والأَنْف تعْشَقُه؛ العَيْن تلتَذُّ بِه برُؤْية هَذا الحوْض الصَّافي الَّذي هُو أشدُّ بَياضًا مِن اللَّبن، والأَنْفُ تلتَذُّ بِرائِحَتِه الَّتي هِي أطْيَب مِن رِيح المسْك، والفَمُ يلتَذُّ بِمذَاقِه الَّذي هُو أَحْلَى مِن العَسْل، فَما أَحْسَن الطَّعْم والرَّائحةَ والمنْظر!

رابعا: يشْرَب النَّاسُ مِنْه بآنِيَةٍ لا بأَكُفِّهم، وهَذه الآنِيَة جَاء في الحَديث الصَّحيح

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا...، رقم (٢٣٠٠).

«أَنَّهَا عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ»(١)، وجَاء في لفظٍ آخَر: «أَنَّهَا كَنُجُومِ السَّمَاءِ»(٢)، ووَصْفُها بأَنَّها كنُجومِ السَّماء أَعَمُّ مِن وصْفِها بأَنَّها عدَدُ نُجوم السَّماء؛ لأنَّ الوَصْف الأَوَّل يشْمَل وصْفَها بأَنَّها كنُجوم السَّماء عدَدًا وكنُجوم السَّماء جمالًا ولمعانًا، فآنِيَتُه إِذن كَثِيرة لا يُحْصِيها إِلّا الَّذي خلقَها عَزَّوَجَلَّ، وكذَلِك لها لمعَانٌ ونُور يتلَأْلأ مِن هَذِه الآنِيَة.

خامِسًا: يَرِد هَذا الحَوْض المؤْمِن بمُحَمَّد ﷺ، أَمَّا غَيْر المؤْمِن فلا يَرِدُه، فلا يَرِده المنَافِق، ولَا يَرِده الكَافِر الخالِص، بَلْ أُولَئِك يذْهَبون إِلى النَّار، تتمَثَّل لهم كأَنَّها سرابٌ فيَرِدُونها عِطاشًا، وإِنَّهم إذا رأَوْا هَذا السَّراب يفْرَحون ويَقُولون: الآنَ نُروى، فإِذا وصَلُوا إِلَيْها -والعياذ باللهِ- أُلْقوا فيها، أَمَّا المُؤْمنون فيَرِدُون هَذا الحوْضَ ويشْرَبون مِنه، أَسْأَل اللهَ أَنْ يرْوِيَنا منه.

سادِسًا: أنَّ مَن شَرِب مِنْه فلَن يظْمَأ بعْدَه أبدًا، وقَد سَبق أَنَّه يَكُون في عرَصات القِيامَة، ولكِن قَد ورَد في الحَديث أَنَّهم يشْرَبون بعْدَ الصِّراط، أي: بعْدَ أن يعْبُروا علَى الصِّراط، ولَيْس فِي ذَلك تعارضٌ؛ لأَنَّه قَد ثبَت أَنَّ مَن شَرِب مِنْهُم شرْبةً واحِدةً لَن يظْمَأ بعْدَها أبدًا، فيَكُون شُرْبُهم بعْدَ الصِّراط إِمَّا لظمأٍ يَسيرٍ لَيْس فِيه مشقَّةٌ؛ لأَنَّهم عبَرُوا النَّار وهِي حارَّة، أو أَنَّهم يشْرَبون مِنه تلذُّذًا لا عطشًا.

وعلَى ذَلك فيَكُون في عَرَصات القِيامَة، وكذَلِك بعْدَ العُبور علَى الصِّراط، لكِن الأَهَمُّ هُو الَّذي يَكُون في عرَصات القِيامَة؛ لأَنَّ النَّاس ينالُهم عطَشٌ وشِدَّةٌ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٨٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، رقم (٢٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم (٦٥٧٩)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا، رقم (٢٣٩٢).

عَظِيمَةٌ حيث تدْنُو الشَّمس مِنْهم مِقْدار مِيل، فيعْطَشون ويَحْتاجون إِلى الشُّرْب من هَذا الحَوْض، فإِيَّاك إِيَّاك أن تُحرَم الوُرودَ على هَذا الحَوْض، وقَد وعد النَّبي ﷺ الأَنْصار الحوْضَ إِذا صَبَروا علَى جَوْر السُّلْطان، فقال: «**إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً**» أيْ: استئثارًا عليكم، «**فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الحَوْضِ**»[1].

لذَلك يُرْجى لمن صَبر علَى السُّلْطان وعلَى جوْرِه أن يَنال مِثْل هَذا الوَعْد مِن النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ هُناك قاعِدةً تَقُول: إِنَّ الأَحْكام الشَّرعيَّة والجزائِيَّة لا تتعلَّق بالشَّخْص بعَيْنه ولكِن بوَصْفه وعَمَلِه، والعَمَل وصْفٌ، فلَيْس هُناك حكْمٌ شرْعِيٌّ أو جزائِيٌّ معلَّق بشخْصٍ بعَيْنه ولكِن بوصْفِه بعَملِه، وهَذا هو مُقْتَضى عدْل الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الله لَيْس بيْنَه وبَيْن أحدٍ محاباةٌ حتَّى نَقول: يُمْكن أنْ يُحابِي أحدًا لشخْصِه، فالإِنْسانُ قَد يُحابِي شخْصًا معيَّنًا في حُكْم يَخْتَصُّ به لشخْصِه، لقرابَتِه أو لصداقَتِه، لكن الرَّب عَزَّوَجَلَّ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤]، لا يُعْطي أحدًا حكمًا خاصًّا لشخْصِه أبدًا.

فإِن قال قائِل: بَل قَد وَرد التَّخْصيص في الحُكْم الشرْعِي لعَيْن الشَّخص كَما في حَدِيث أبي بُرْدة بْن نيَار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإِنَّه لما كانَ يوْمُ عِيد الأَضْحى أحبَّ أنْ يذْبَح أضْحِيَته مبكِّرًا مِن أَجْل أن يأْكُل هُو وأهْلُ بيْتِه، فذَبح أُضحيَتَه قبْلَ صَلاةِ العِيد، فلَمَّا جاءَ وصَلَّى العِيدَ وخَطبَ النَّبيُّ ﷺ الخُطْبة، وقال: «**مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، وَلَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ**»[2]، وأَبو بردة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثْل غَيْرِه مِن

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب القطائع، رقم (٢٣٧٠)، ومسلم: كتاب الاجارة، باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة...، رقم (١٨٤٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة بعد العيد، رقم (٩٦٥)، ومسلم: كتاب الأضاحي، باب وقتها، رقم (١٩٦١).

الصَّحابَة صُرَحَاء، لما سَمِع ذَلك قال: يا رَسولَ الله، إِنِّي نسَكْت قَبل أَنْ أُصلِّي، يعْنِي: وأحْبَبْت أنْ آكُل أَنا وأَهْلي، فقَال له الرَّسول ﷺ: «**شَاتُك شَاةُ لَحْمٍ**»، أيْ: أنَّها غيْرُ مجْزِئة، قالَ: يا رَسولَ الله، إنَّ عِنْدنا عناقًا -أُنْثى من المعْز الصَّغِيرة- هِي أحبُّ إِلَيْنا مِن شاتَيْن. أفتُجْزِئ عَنِّي؟ يعْني: أنْ أذْبَحها الآن، قالَ: «**نَعَمْ، وَلَنْ تُجْزِئَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ**»(١).

وهذا الحَديث يدُل علَى أنَّ الحُكْم خُصِّص بأبِي بردة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعَيْنه؛ إذْ قَال له النَّبي ﷺ لَنْ تُجْزِئ عَن أحدٍ بعْدك، فأخَذ بذَلِك بعْضُ العُلَماء، وقال: إِنَّ هَذا تخصيصٌ في الحُكْم الشَّرعيِّ بعَيْن الرَّجل، لكِن أَبَى ذَلك الحَبْرُ ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ(٢)، وقالَ: المُرَاد بقَوْله: «**بعدك**»: أيْ: بعْدَ حَالِك، يعْني: لَن تُجْزِئ عن أحَدٍ حالُه ليْسَت كَحالِك، مِثْلما تَقُول للرَّجُل: ما بعدَك رَجُلٌ يُوفي بالعَهْد، فالمَعْنى ما بعْدَ وفَائِك وفاءٌ بالعَهْد؛ لأنَّه وفاءٌ كامِل، وإلَّا سيُوفي آخرُ بعْدَه بالزَّمن.

وما ذَهب إلَيْه شيْخُ الإِسْلام هُو الحقُّ، فإِنَّه لَو جاءَنا رَجُل مِثل أَبي بردَة وذَبَح شاتَه قبْلَ الصَّلاة جاهِلًا، ثُمَّ قَال لَنا مِثْل ما قال أَبُو بردَة للنَّبيِّ ﷺ: عِنْدي عِناقٌ صغِيرَةٌ أذْبَحها بدَلها؟ قُلْنا: «نَعَم»؛ لأنَّه جاهل.

فإذا قال قائِل: أَلَيس اللهُ خَصَّ نبيَّه بخصائِص، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾ [الأحزاب:٥٠]؟

فالجَوابُ: أن النَّبي ﷺ خُصَّ بذَلك؛ لأنَّه رَسول الله، فهُو خُصَّ بوصْفه لا بعَيْنِه، ولوْلَا أنَّه رَسولٌ لكان رجلًا مِنْ بَني هاشِمٍ.

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الضحايا، باب ما يجوز من السنن في الضحايا، رقم (٢٨٠٠).
(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٧/ ١٢٦-١٢٧).

إِذن؛ فالقاعِدَة عِنْدنا أنَّ الأَحْكام الشَّرعيَّة والجزائِيَّة لا تُخَصَّص بالأَشْخاص بأعْيَانِهم، ولكِن بالأَشْخاص بأوْصَافِهم، وهَذا الاسْتِطْراد أوْجَبه قولُ الرَّسولِ ﷺ للأَنْصار: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً؛ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الحَوْضِ»(١)، وعلَى ذَلك فيُرْجى لَمِن صبَرَ علَى جَوْر الأئِمَّة وأَثَرَتِهم أن يَرِد الحوْض علَى النَّبي ﷺ.

وقُلنا: يُرْجى، ولَم نَقُل: يُجْزم؛ لأنَّه رُبَّما يقول قائِل: إنَّه لن يتَّصِف أحدٌ بأوْصاف الأَنْصار، حتَّى لَو صَبر فهُو لَيْس كالأَنْصار، ولكِنْ نقول: إن الرَّسول ﷺ علَّق الحُكْم بالصَّبر، فيُرجى لمن صَبر أنْ يَكُون كالأنصار في هذا.

سابعًا: هَل هَذا الحَوْض خاصٌّ بالرَّسولِ ﷺ؟ وهَل يُوجَد فِي يَوْم القِيامَة أحْواضٌ أخْرَى لغَيْر الرَّسولِ ﷺ؟

اخْتَلف فِي ذَلك أهْل العِلْم، فمِنْهُم مَن قال: إنَّه لا حوْضَ إلا لرَسولِ الله ﷺ؛ لأنَّه هُو الحَوْض الَّذي تواتَرَتْ فِيه الأدِلَّة؛ ولأنَّ رِسَالة الرَّسول ﷺ عامَّة لكُل الخلْق فيَكُون التَّابِعون له أكْثَر فيَحْتاجون إِلى ماءٍ يَرْوي ظمَأَهُم.

وقالَ بعْضُ العُلَماء: بَل لكُلِّ نبيٍّ حوْض، ولكِن الأَكْبر والأَعْظم والأَفْضل والأَكْمل هُو حوض الرَّسولِ ﷺ، وقَد جَاء فِي هَذا حَدِيثٌ رَواه الترمذي بإسنادٍ لا بأْسَ بِه(٢).

وهَذا القَوْلُ الأَخِير هو الرَّاجِحُ وهُو أنَّ لكُلِّ نبيٍّ حوضًا، ولكِن الحوض الكَبِير الأَعْظم الأَمْثل الأَكْمل هُو حوضُ النَّبي ﷺ، وذلك:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ للأنصار، رقم(٣٧٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القِيامَة والرقائق والورع، باب ما جاء في صفة أواني الحوض، رقم (٢٤٤٥).

أَوَّلًا: لهَذا الحَديثِ الَّذي أشَرْنا إليه.

وثانيًا: لأنَّ هَذا مِن كَمال عدْل الله عَزَّوَجَلَّ، فإِنَّه مَن نَهل مِن شرْعِه في الدُّنيا كانَ جزاؤُه أنْ ينْهَل مِن أحْواضِ الأَنْبياء يوْمَ القِيامَة.

لكِن ليْس معْلومًا لدَيْنا مِن أَيْن تُستَمَدُّ هَذِه الأحواضُ الَّتي لغَيْر الرَّسول ﷺ، أمَّا حوْض الرَّسول ﷺ فإِنَّه يَكُونُ مِن الكَوْثر كما ذكَرْنا.

وهَل هَذا الحوْضُ واسِعٌ أو ضيِّق؟ جاءَ في الحَديثِ الصَّحيحِ أنَّ طُولَه شهْرٌ وعرْضه شهْرٌ[1]، وبذَلِك يَكُون واسعًا.

لكِن أَخَذ بعْضُ العُلَماء مِن قوْلِه ﷺ: «**طُولُهُ شَهْرٌ وَعَرْضُهُ شَهْرٌ**» أنَّ الحوْض مُدوَّر؛ لأَنَّه لوْ كانَ مُربَّعًا لكان ما بَيْن الزَّاويتَيْن أكْثر مِن الشَّهْر، فإِذا قال الرَّسولُ ﷺ: «**إِنَّ طُولَهُ شَهْرٌ وَعَرْضَهُ شَهْرٌ**» فإِنَّه لا يتحقَّق هَذا فِي جَميع جِهاته إِلَّا إذا كانَ مُدوَّرًا.

وعلَى كُل حالٍ فإِنْ كانَ هَذا هُو مُرادُ رَسولِ الله ﷺ فإِنَّنا نقْبَله، وإِن لم يَكُن مُراده فإِنَّه جَرى لِسانُ العَرَب أنَّهم يَقُولون: الحُجرَة طُولها أرْبعة أذْرُعٍ وعرْضُها أرْبَعة أذْرُع، مَع أنَّها مُربَّعة.

قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فيَا هَنا لمَنْ بِه نَال الشِّفا**» والمُراد بالشِّفا هنا الرِّيُّ؛ لأنَّ مَن شَرِب مِنه مرَّةً واحِدةً لم يظْمَأْ بعْدَها أبدًا.

ثُمَّ قال: «**عنه يُذاد المفْتَري كما ورَد**» يُذَاد، أيّ: يطْرَد، والمفْتَري، أي: الكَافِر. قَال: «**كما ورد**» أيْ: كَما ورَد عَن النَّبيِّ ﷺ أنه يُذاد عنهُ الكافِرُون، حتَّى إِنَّه يُذاد

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا...، رقم (٢٣٠٠).

عنْهُ أُناسٌ مِن أصْحابِه فيُطْرَدون، فيقُول: يا ربِّ، أصْحَابي، فيُقال: إنَّك لا تدْرِي ما أحْدَثوا بعْدَك[(١)]، وهَذا في الَّذين ارتدُّوا علَى أدْبَارهم بعْدَ موْتِ الرَّسول ﷺ.

قولُه: «وَمَن نَحا» أي: مَن سلك، (سُبُل السَّلامةِ) أي: طُرقها، وجَمع المؤلِّف السُّبَل مع أنَّ سَبيل الشَّرع واحِدَةٌ، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣] جمَعها المؤلِّف لوجْهَين:

الوَجْه الأوَّل: ضَرُورَة الشِّعر؛ لأنَّ الشِّعر يُضطَر صاحِبَه إلى ما لا يَجُوز، كما قالَ صاحِبُ منْظُومة النَّحو المسَمَّاة مُلحَة الإعْراب.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

فوَصف الشِّعر بأنَّه صلِفٌ؛ لأنَّه لا يُعْطي الشَّاعر الحرِّيَّة في انْتقاء الكَلماتِ، بَل لا بُدَّ أنْ يأْتِي بكَلِمة لا ينْكَسر بِها البيْتُ.

الوَجْه الثَّاني: أنَّه لم يُرِد بالسُّبُل عُموم الشَّريعَة والملَّة، إنَّما أراد بذَلك سُبُل الخَيْرات، وهِي صلَوات وزَكوات وصِيامٌ وحَجٌّ وبِرٌّ وصِلَةٌ وحُسن خُلُق وغير ذلك، فَهي بِهذَا الاعْتِبار تكون سُبلًا.

وقوْله: «**سُبل السَّلامَة**» أي: السُّبل الَّتي يحْصُل بها السَّلامة من العُقوبات في الآخِرة، «**لم يُرَد**» أي: لا يَرُدُّه أحدٌ عن الشُّرب من هَذا الحَوْض.

قوْله: «**فكُنْ مُطِيعًا واقْفُ**» أي: اتَّبع «**أهْل الطَّاعة**»، والمُراد بقَفْوِهم اتِّباع

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾، رقم (٧٠٤٩) ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة.

آثارِهم، فكُن مطيعًا لأوامر الله، ومِن أوَامِر الله التَّصْديق بما أخْبَرَ اللهُ بِه ورَسولُه، يعْني: فصَدِّق بهَذه الأَشْياء وثُبُوتها.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**في الحَوْض والكَوْثر**» الحوْض سبَق الكَلامُ عليه، والكَوْثر علَى وزن فَوْعَل، وهُو مأْخُوذ مِن الكَثْرة لكِن زِيدَت الواوُ فِيه للمُبالَغَة، والكَوْثر نهْرٌ عظِيمٌ في الجنَّة أُعْطِيَه النَّبيُّ ﷺ ولَيْس لغيْرِه من الأَنْبياء، وقَد ذكَرهُ الله عَزَّوَجَلَّ في قوْلِه: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢].

وسُمِّي كوثرًا لكثْرَته وكَثْرة خيْرِه وبركَتِه وغيْر ذلك، مما تدُلُّ علَيْه المبالَغةُ فِي كلِمة الكَوْثر، فيَجِب علَيْنا أن نُؤْمن بأنَّ للرَّسول ﷺ نهرًا في الجنَّة يُسمَّى الكَوْثر.

قولُه: «**والشَّفاعَة**» مأْخُوذَة من الشَّفع، وهِي ضِدُّ الفَرد، وإن شِئْت فقُل: ضِدُّ الوِتْر، قال الله تعالى: ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر:٣-٤].

والشَّفاعة في اللُّغة: ضمُّ شيْءٍ إلَى آخر ليَشْفعه بعْد أنْ كانَ مفردًا.

وأمَّا في الاصْطِلاح: فإنَّها التوسُّط للْغَير بجَلْب منْفَعة أو دفْعِ مضرَّة.

مثالُ الأَوَّل: شفاعَةُ النَّبيِّ ﷺ في أهْل الجنَّة أنْ يدْخُلوا الجنَّة، فهَذا التوَسُّط في جلْب خَيْر.

ومثالُ الثَّاني: شفاعَةُ النَّبي ﷺ فيمَن دخَل النَّار أن يُخْرَج مِنْها، وهذا في دَفْع ضرَرٍ.

فالشَّفاعة إِذن هِي التوسُّط للْغَيْر بجلْب منفعَةٍ أو دفْع مضرَّةٍ.

فلَو أنَّ إنسانًا توسَّط لنفْسِه أو دافَع عنْهَا عِند الغَيْر لمصلحَتِه، فلا يُسمَّى ذَلك شفاعَة؛ لأَنَّه لَيْس للْغير، والشَّفاعة لا تَكُون إلا للْغَيْر.

ثُمَّ إن الشَّفاعَة تنْقَسم إِلى شرْعِيَّة وشركيَّةٍ.

أولًا: الشَّفاعة الشَّرعيَّة: هِي ما اجْتَمع فِيهَا ثَلاثَة شُروطٍ:

الأوَّل: رِضَا اللهِ عَن الشَّافـع، ودَلِيل اشْتراط رِضـا الله عَن الشَّافِـع قـوْلُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦]، ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه:١٠٩].

والثَّاني: رِضَا الله عَن المشْفُوع لـه، ودَلِيل ذلِك قـولُه تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨]، أي: لمن رَضِيَه الله عَزَّوَجَلَّ.

والثَّالِث: إِذْنُ اللهِ بِالشَّفاعة، ودَلِيل ذلِك قولُه تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فمَن شفَع بغَيْر إِذْنِ اللهِ؛ فإِنَّه لا تنْفَعه الشَّفاعَة، ولا تُعْتبر شفاعَة شرعيَّةً، فلا بُدَّ مِن إذْنِ الله بالشَّفاعة.

فلا بُدَّ إِذن من ثَلاثَة شُروطٍ لِتكُون الشَّفاعة شرعيَّةً.

النَّوع الثَّاني: الشَّفاعة الشِّركيَّة: وهِي ما يعْتَقِده المشْرِكُون في آلهتِهم، حيْثُ يتقرَّبون إِلى هَذه الآلهة بالقُرْبَى، ويَدَّعون أنَّهم يُريدُون بذَلِك أن تشْفَع لَهُم. وليْست بنافِعَةٍ لهم؛ لأنَّ الله لا يُمْكِن أن يأْذَن لها إِنْ كانَت هَذه الأصْنَام ممن يكْرَهُه الله، ولا يُمكن أن يأْذَن لهَذه الآلهَةِ إِذا كانَ هؤُلاءِ ممَّن لا يرْتَضِيهم الله، فالَّذين يعبُدون عِيسى ليَشْفع لهم، فإِنَّه لا يُمْكـن أن يشْفَـع عِيسى لهم؛ لأنَّ الله لا يأْذَن بالشَّفاعـة -حسب خبَرِه عَزَّوَجَلَّ- حيْثُ إِن هـؤُلاء الَّذين يعْبُدون عِيسى لا يَرْضـاهُم الله، وإِنْ كانَ عِيسى يَرْضاهُ الله عَزَّوَجَلَّ، لكِـن هـؤُلاءِ المشْفُـوع لهم لا يَرْضاهُم الله عَزَّوَجَلَّ، فلَا يُمكن أن تتحقَّق الشَّفاعَة، وهَذه الشَّفاعة تكُون شركيَّةً.

ونَحْن نَقُول: إنَّ هَذه شفاعَةٌ تنزُّلًا مَع هؤُلاء الَّذين يَقُولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، وإلَّا فَهـي في الحَقيقَة شِرْك؛ لأنَّهم يعْبُـدون هَـذِه الأَصْنام ويدَّعون أنَّها تشْفَع لهم.

والشَّفاعة الشَّرعيَّة تنْقَسِم إلى قِسْمَيْن: عامَّة وخاصَّة.

فالعامَّة لجَمِيع الخلْق مِن الأَنْبياء والصَّالحين.

والخاصَّة للرَّسـول ﷺ، وهِي الشَّفاعَة العُظْمـى في أهْـل المَوْقِف أن يُقْضَى بيْنَهم، والشَّفاعَة فِي أهْل الجنَّة أنْ يدْخُلوا الجنَّة، وشفاعَةٌ ثالِثَة أخصُّ وهِي شفاعَتُه لعمِّه أَبي طالبٍ حتَّى خُفِّف عَنْه العذابُ، فهَذه ثَلاثَة أنْواعٍ مِن الشَّفاعات خاصَّة بالرَّسول ﷺ.

أوَّلًا: الشَّفاعة العُظْمى: وهِي أنَّ النَّاس يوْمَ القِيامَة يقِفُون في موقفٍ عَظِيمٍ، وأوْصافٍ عَظِيمةٍ، وهِي في الكِتاب والسُّنَّة كَثِيرةٌ ومعْلُومةٌ، فيلْحَقهم مِن الغَمِّ والكَرْب ما لا يُطِيقون، فيَقُولون: ألَا أحدٌ يشْفَع لَنا عِنْد الله ويُرِيحُنا مِن هَذا المَوْقِف، فيَذْهَبون إلى آدَم؛ لأنَّه أَبُو البَشر ويعْتَذِر، ثُمَّ إلى نوحٍ ويعْتَذر، ثُمَّ إلى إبْراهيم ويعْتَذر، ثُمَّ إلى مُوسَى ويعْتَذر، ثُمَّ إلى عِيسى ولَا يعْتَذر، لكِن يعْلَم أن للشَّفاعة مَن هُو أوْلَى بِها منه، فيُحِيلُهم إلى الرَّسول ﷺ.

فيأْتون إلى النَّبيِّ ﷺ، فيَذْهب إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ويستَأْذن أن يشْفَع فيُؤذَن له، فيَسْجد تحْتَ العَرْش، ويَفْتح اللهُ علَيْه مِن المحامِدِ مَا لم يَكُن يعْرِفُه، فيَشْفع إلى اللهِ فِي أنْ يقْضِي بَيْن النَّاس؛ ليُرِيحَهم مِن هَذا المَوْقِف، فيَقْبَل الله شفاعتَه، ويأْتِي جَلَّوَعَلَا للْقَضاء بَيْن أهْل المَوْقِف.

فهَذه هِي الشَّفاعَة العُظْمى العامَّة لكُلِّ الخلْق، وهِي داخِلَةٌ في قولِه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإِسْراء:٧٩]؛ لأنَّ هَذا المقام يحْمَدُه فِيه كلُّ النَّاس، حيْثُ إن الأَنْبياءَ قبْلَه اعْتَذروا فصارَ الحمْدُ له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هَذا المقامِ العَظيمِ.

ثانيًا: شفاعَتُه في أهْل الجنَّة أن يدْخُلوا الجنَّة: وذَلك أنَّ أهْل الجنَّة إذا عبَرُوا الصِّراطَ وَجَدوا أبوابَ الجنَّة مُغلقةً؛ لحِكْمة يُريدُها الله عَزَّوَجَلَّ، مِن هَذِه الحِكْمة أنَّهم يقِفُون هُناكَ فيُقْتَص لبعضِهم مِن بَعض قصاصًا يُراد بِه زَوالُ أَثر ما كانَ في قُلوبِهم مما كانَ بيْنَهم، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذِن لهم في دُخُول الجنَّة، بعْدَ أن يشْفَع الرَّسولُ ﷺ في أن يُفْتَح باب الجنَّة فيَدْخُلوها.

ثالثًا: شفاعَتُه في عمِّه أَبي طالبٍ: فإنَّه شفَعَ إلى الله أنْ يُخَفِّف عنْه، فأذِن الله له في ذَلك، وخُفِّف عن أَبي طالب فكَان في ضحْضاحٍ مِن نَارٍ وعلَيْه نعْلَان يغْلِي منْهُما دمَاغُه، وهُو أهونُ أهل النَّار عذابًا(١).

إذن؛ فَالشَّفاعات بالتدرُّج: شفاعَةٌ عامَّةٌ وشفاعَةٌ خاصَّةٌ وشفاعَة أخَصُّ، فالعامَّة: وهِي أن يشْفَع في أهْل الموقِف عامَّة أن يُقْضى بينَهم، والخاصَّة: وهِي أن يشْفَع لأَهْل الجنَّة أن يدْخُلوا الجنَّة، والَّتي أخَصُّ مِن ذلك: وهِي أن يشْفَع لعمِّه أبي طالِبٍ أن يُخَفِّف الله عنه العَذاب.

وكانَت هَذِه الشَّفاعَة خاصَّة بالرَّسول ﷺ أن يشفع لعمِّه أبي طالب؛ لأنَّه لا يُمْكن الشَّفاعَة لمشْرِك، حيْث إنَّ مِن شرْط الشَّفاعَة أن يرْضَى اللهُ عَن المشْفوع له؛ إلَّا في هَذه المسْأَلَة فقط، وهِي لَيْست شفاعةً كامِلَةً أيضًا، فلَمْ تَكُن شفاعَةً في

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب أهون أهل النَّار عذابا، رقم (٢١٢، ٢١٣).

أن يَخرُج أبو طالبٍ من النَّار، بل كانَتْ شفاعةً في أن يُخفَّف عنه، ولا شكَّ أن لخرُوج هَذه عَن سائِر الشَّفاعاتِ حِكْمة -فكما قرَّرنا أنَّ الأَحكام الشَّرعيَّة والأَحْكام الجزائِيَّة لا يُمْكن أن تُخَصَّص لشخْصٍ بعَيْنه إنَّما تُخَصَّص للشَّخص بوصْفِه- وكانَت الحِكْمة مِن تلك الشَّفاعَة شُكرًا له علَى ما قدَّم مِن حمايَة الرَّسول ﷺ، والذبِّ عنه، فهُو مصدِّق للرَّسول، لكِن فاتَه شيْءٌ واحِد وهُو القَبول والإِذْعان، وإِلَّا فهُو مصدِّقٌ يُعْلِن علَى الملأِ أنَّ الرَّسول ﷺ صادقٌ، لكِنَّه -نسْأَلُ اللهَ العافِيَة- لم يقْبَل ولم يُذْعِن.

ثُمَّ قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإِنَّها**» أي: الشَّفاعَة، «**ثابِتةٌ للمُصْطفى**» والمُراد بالمُصْطفى هُنا مصْطفًى معيَّن، وهُو رَسولُ اللهِ ﷺ، وإِلَّا فهُناك أُناسٌ مُصْطَفْون غير الرَّسولِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكِن المُراد بالمُصْطَفى هُنا رَسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهُو عامٌّ أُرِيد به الخاصُّ.

وقولُه: «**كغيرِه**» يعْنِي: كغيرِ الرَّسول ﷺ «**مِنْ كُلِّ أرْباب الوَفا**» أرْباب: جمْع ربٍّ بمَعْنى صاحِب، «**مِن عَالم كالرُّسُلِ**» والرُّسُل أعْلَم العُلَماء مِن البَشَر، «**والأَبْرار**» جمْعُ بَر، وهُو القَائِم بحقِّ اللهِ وحَقِّ العباد علَى الوَجْه الأَكْمل بقَدْر المسْتَطاع.

قوْلُه: «**سِوى الَّتي خُصَّت بذِي الأَنْوار**» أي: بِصاحِب الأَنوار، يعْني سِوَى الشَّفاعَة الَّتي خُصَّت بصاحِب الأَنْوار، وهُو محمَّد ﷺ، والشَّفاعَة الَّتي خُصَّت بصاحِب الأَنْوار ﷺ هِي غيرُ الشَّفاعَة الَّتي سَبَق ذِكْرُها؛ وهِي: الشَّفاعَة العُظْمى، والشَّفاعة لأَهْل الجنَّة أنْ يدْخُلوا الجنَّة، والشَّفاعَة لأَبي طالِبٍ، بل الشَّفاعَة المَقْصودَة هُنا هِي الشَّفاعَة العامَّة، وهِي فِيمَن دخَل النَّار أنْ يخْرُج مِنها، وفِيمن استَحقَّ النَّار

أنْ لا يدْخُلها، فهَاتانِ شَفاعتانِ:

الشَّفاعة الأُولى: فِيمَن دخَل النَّار أن يخْرُج منْها، وهَذه الشَّفاعَة عامَّةٌ، يعْني لا تختَصُّ بالرَّسول ﷺ، بل كُلُّ مَن رَضِيه اللهُ شَفع -لكِن بإِذْن الله- فهَذه الشَّفاعَة فِيمَن دَخل النَّار أنْ يخْرُج منْها، وهُمْ أهْل الكَبائِر مِن هَذه الأُمَّة ومِن غَير هَذه الأُمَّة، فإِنَّهم يدْخُلون النَّار بكَبائِرهم، ولكِن يأْذَن الله عَزَّوَجَلَّ لمن شَاء مِن خلْقِه إكرامًا لَه ورحمةً بالمشْفُوع له أن يشْفَع فيه.

ولهَذا فإِنَّ الشَّفاعَة في الحَقيقَة تتضمَّن شيْئَين: تتضمَّن إِكْرام الشَّافع بقَبُول شفاعَتِه، وتتضمَّن رحْمة المشْفُوع له بإخْراجِه مِن محنَتِه.

فيَأذن الله عَزَّوَجَلَّ لمن شَاء مِن خلْقِه؛ مِن الرُّسُل الكِرام صلَوَات الله وسلامُه علَيهم، والأَنْبياءِ، والعُلَماء، والصَّالحين، أن يشْفَعُوا فِيمن شاءَ اللهُ أن يشفَعوا فِيه أن يخْرُج من النَّار، فيُخْرجون مِن النَّار بعد أن كَانوا حممًا. أي: صَارُوا فحمًا.

وهَذه الشَّفاعَة يُنكِرها المُعتزلَة والخَوارِج؛ لأنَّهم يَقُولون: مَنْ دَخل النَّار فإِنَّه لا يَخْرج مِنها، فإِنَّه لا يدْخُلها إلا صاحبُ كَبيرَةٍ، والكَبيرَة تُوجِب الخلودَ في النَّار، وهَذا رأْيُ الخَوارِج والمُعتزلَة.

ولكِن الخَوارِج أشدُّ مِن المُعتزلَة حيْثُ إن الخَوارِج يرَوْن أنَّه لا يخْرُج من النَّارِ وأنَّه كافِر، أمَّا المُعتزلَة فَفِيهم شبَهٌ من المُنافِقين حيْثُ يَقُولون: لا نَقُول: مؤْمِن ولا كافِر، لكِنَّه مخلَّد في النَّار.

فاتَّفق المُعتزلَة والخَوارِج علَى الجزاء الأُخْروي، وهُوَ الخُلود في النَّار، واخْتلَفوا في الحُكْم الدُّنيَوي:

فالخَوارِج قالُوا: هُو كافِرٌ حلالُ الدَّم، حَلالُ المال، ولذَلِك قاتَلُوا المُسلِمين واستحَلُّوا دِماءَهم وأمْوالهم، والعَجِيب أنَّهم قاتَلُوا المُؤمِنين ولَمْ يُقاتِلوا الكافِرينَ؛ لأنَّ المُؤمِنين عِنْدهم مرتَدُّون، والمرْتَدُّ فِي زعمهم أعْظَم مِن الكافِر الأَصْلي؛ لأنَّ الكافِر الأَصْلي يُمْكن إقْرارُه بالجزْيَة، والمرتَدُّ لا يُمْكن إِقْراره؛ فلِهَذا قالوا: نُقاتِل هؤُلاء المرتَدِّين!

فمَن زَنى عِنْدهم فإنَّه كافِرٌ يحِلُّ قتلُه ولو كانَ بكرًا، ومَن عقَّ والدَيْه حل قتلُه، ومَن اغتابَ النَّاس -وكانَ ذَلك عِنْدهم كبيرَةً- حلَّ قتلُه.

أمَّا المُعتزلَة فقالُوا: نحْنُ أهْل العَدْل؛ نُخْرجه من الإِسْلام ولا نُدْخِله في الكُفر، والخَوارِج قَالوا: نحْن أهْل الصَّراحة؛ نُخْرجه من الإِسْلام ونُدْخِله في الكُفر؛ لأنَّه ليْس هُناكَ إسلام، ووَسطٌ، وكُفر. وقالوا: إنَّ المنزِلة بين المنزلَتَيْن بدْعَة في دِين اللهِ مُنْكرة، واستدَلُّوا بقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢]، ولم يَقُل ومِنْكم في منزِلَة بين المنزِلتَين.

وكِلا الفريقَيْن علَى ضَلالٍ -والعِياذُ باللهِ- والصَّواب الَّذي علَيْه أهْل السُّنَّة: أنَّ هَذا الصِّنف مِن النَّاس يُمْكِن أن يُشفَع فِيه ويُخْرَج مِن النَّار.

أمَّا الشَّفاعَة الثَّانية: فِيمن استحَقَّ النَّار أن لا يدْخُلها فهَذه أثْبَتها شيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العَقِيدَة الواسطِيَّة[1]. ولكِنَّني إِلى الآن لم أَجِد لها دليلًا صحِيحًا صرِيحًا.

وقد ورَدت فِيها أحادِيثُ في إسْنادِها مقالٌ، لكِن تعددُها وتلَقِّي الأمَّة لها بالقَبول يدُلُّ علَى ثُبوتها.

---

(١) انظر العقيدة الواسطية (ص:٣٦-٣٧).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٢٢ وَكُـلُّ (إِنْسَـانٍ) وَكُـلُّ (جِنَّـةِ) فِي دَارِ (نَـارٍ) أَوْ نَعِـيمِ (جَنَّـةِ)

١٢٣ هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُـلِّ الـوَرَى فَالنَّـارُ دَارُ مَـنْ تَعَـدَّى وافْـتَرَى

الشـرح

انْتَقل المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلى نِهايَة البَشر، وبِهَذه المناسبَة أُنبِّه علَى كلِمة يَقُولها كثيرٌ مِن النَّاس وهُم لا يفْهَمون معْنَاها؛ حيْثُ يَقُولون في الميِّت إذا مات ثُمَّ دُفِن: «نُقِل إِلى مثْوَاه الأَخِير» وهَذه الكلِمَة لو أخذْنَا بمدْلُولها لكانَتْ كفرًا؛ لأنَّ مضْمُونها إنْكار البَعْث؛ حيْثُ إن المثْوَى الأَخير الجنَّة أو النَّار؛ لأَنَّه إِذا قيل: إن هَذا الرَّجل الَّذي مات ودُفن انْتَقل إِلى مَثْواه الأَخير، فمضْمُون هَذا أنَّه لا بعْث، وأنَّ الأَمْر انْتَهى، لكنَّ كثيرًا مِن النَّاس لا يفْهَمون هَذا المَعْنى في الواقِع، بَل يَقُولون هَذِه العباراتِ بالتَّقليد، ولا يُفكِّرون في المَعانِي الدَّالَّة علَيْها، وكَما في قولِ بعضِهم: «اللَّهُم إني لا أسْأَلك ردَّ القَضاء ولكِن أسألك اللُّطْف فيه»، فهَذا مُنْكر، والصَّواب أن نعْزِم السُّؤالَ، «فإِنَّ الله لا مُكْره له»[1].

فبَعْدما يحْصُل في عَرَصات القِيامَـة يَـؤُول النَّاس إِلى المثْوَى الأَخِير حقيقَـةً، وهُو ما ذَكره المؤلِّف في قولِه:

وَكُـلُّ (إِنْسَـانٍ) وَكُـلُّ (جِنَّـةِ) فِي دَارِ (نَـارٍ) أَوْ نَعِـيمِ (جَنَّـةِ)

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب ليعزم المسْألَة فإنـه لا مكـره لـه، رقـم (٦٣٣٩)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، رقم (٢٦٧٩).

(كلُّ إنسان) يعْني: مِن بني آدم (وكل جِنَّة) يعْني: من الجِن، والجِنُّ عالم غيْبِيٌّ مُستترون عن الأعْين، وقد يبْدُون أحْيانًا، وقَد يتصوَّرُون بشكْل حيَوانَاتٍ كما تشَكَّل الجِني في فِراش الأنْصارِي في عهْد النَّبي ﷺ بشَكْل حيَّةٍ، فإِنَّ شابًّا من الأَنْصار كانَ حديثَ عهْدٍ بعُرس، فلَمَّا رجَع إلى بيْتِه وجَد زوْجَته عِنْد الباب، فقَال لها: ما شأْنُك؟ لماذا أنْت عِند الباب؟ قالت له: ادْخُل، فدَخل، فإِذا حيَّةٌ مطويَّةٌ على فِراشه، فأَخَذ الرُّمْح فوَخَزها فماتَتْ، ثُم ماتَ هُو في الحال؛ فما يُدْرى أيهما أسْرع موتًا الرَّجل أو الحيَّة؛ لأنَّ هَذه الحيَّة كانَت جنيَّةً فقتَلها فقتَله أهْلُها، ثُمَّ نهى النَّبي ﷺ عَنْ قَتْل الحيَّات الَّتي تَكُون في البُيوت حتَّى يُحرِّج علَيْها ثلاثًا[1]، أي: يُخاطِبها ويَقُول لها: أنتِ مِنِّي في حرج. اخْرُجي، فإِذا حرَّج علَيْها ثَلاثًا وعادَتْ قَتلها؛ لأَنَّها إن كانَت جنيَّة فلـن تأْتِي، وإِن أَتَتْ فقد أهدَرَتْ دَمها، وإِنْ كانت غيرَ جنيَّةٍ فهِـي لا تفْهَم وسَوْف تأْتي وتُقْتل ولا ضَرر في قتْلِها.

وعَالم الجِن هَذا أصْلُه من النَّار؛ لأنَّ أَباهُم الشَّيطان إِبْليس، وقَد خلَقَه الله مِن نارٍ.

ثُمَّ إِن هَذا العالَم فِيهم الصَّالحون، وفِيهم دُونَ ذلك، وفِيهم المسْلِمون، وفِيهم الكافِرُون، وإِن كانَ أصلُهم إِبْليس كافرًا، لكِن فِيهم المسْلِم، وفِيهم الصَّالح، وفِيهم طالِبُ العِلْم، وفِيهم العَابد.

يقولُ المؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُـلُّ (إِنْسَـانٍ) وَكُـلُّ (جِنَّـةِ) فِي دَارِ (نَـارٍ) أَوْ نَعِـيمِ (جَنَّـةِ)

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب السَّلام، باب قتل الحيات وغيرها، رقم (٢٢٣٦).

يعْني أنَّ هَذا هو المَآل؛ إِمَّا النَّارُ وإما الجنَّة، ولا ثالِثَ لهما، ودليلُ المآل الأوَّل وهو قولُه: «في دار نارٍ» قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:٣٨]، وهَذا نصٌّ صريح في أنَّ النَّار يدْخُلها أُمم من الجنِّ وأُمم من الإِنْس، وهذا محلُّ إجماعٍ مِن العُلَماء؛ أنَّ كافِر الجنِّ في النَّار ككافِر الإِنْس، ويدُلُّ لهَذا أيضًا قوْلُه تَعالى في سُورَة الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٤-١٥].

فالكَافِر مِن الجِنِّ فِي النَّار بالنَّصِّ والإِجْماع، ولا خِلافَ فِي ذلك، لكن المؤْمِن من الجِنِّ في دُخولِه الجنَّة خلافٌ بَيْن العُلَماء؛ فمِنْهم مَن قال: إن المؤْمِن من الجِن لا يدْخُل الجنَّة ولكن ينْجُو من النَّار، وكفَى بذَلك راحة؛ لأنَّهم لما قالوا: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ﴾ [الجن:١٤]، قالَ تَعالَى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا﴾ [الجن:١٤]، ولم يذْكُر جزاءً لهم، قالَ تَعالَى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٥]؛ قالوا: هؤُلاء تحرَّوْا رشدًا. أيْ: تحرَّوْا سلوكًا طيِّبًا ومعاملَةً حسنَةً، وهذا في الدُّنيا، أمَّا في الآخِرَة فلم تذْكُر الآيَةُ شيئًا عن ذلك.

وقالَ بعْضُ العُلَماء: بل إنَّ مُؤْمنْهم في الجنَّة كمُؤْمن الإِنْس، واستدَلوا لذَلك بآيَةٍ مِن سُورَة الرَّحمن يُخاطِب الله تَعالى فِيها الجنَّ والإِنْس ويقول: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَـٰنٍ ﴿٣٣﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٦﴾ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٨﴾ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٠﴾ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَـٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ

رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٣٣-٤٢]، كلُّ هَذا للجِنِّ والإِنس، ثم قالَ تَعالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٤٦-٤٩]، وهذا للجِنِّ والإِنس، فالسِّيَاق واحِدٌ والخطابُ واحِدٌ.

إِلى أن قـالَ تعـالى: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن:٥٦]، فلَمْ يطْمِثْهن إِنْسٌ فيُفسدهن علَى الإِنس، ولا جانٌّ فيُفْسدهن علَى الجِنِّ. وهَكذا في الجنَّتين الأُخْريين، قال: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧١﴾ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٧٣﴾ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٧٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٧٠-٧٥].

وهَذا هو الصَّحيح المقْطُوع به، أن المسْلِم من الجِنِّ يدْخُل الجنَّة، وهَذا هو مُقْتَضى حِكْمَةِ الله وعدْلِه عَزَّوَجَلَّ.

ولكِن يبْقَى النَّظَر هل أُرْسِل مِن الجن رَسولٌ؟ فِيه خلافٌ، قِيل: لا؛ لقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف:١٠٩]، وقِيل: بَلْ منْهُم رَسولٌ؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام:١٣٠]، فهُو يُخاطِب الجنَّ والإِنْس ويقول: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾، إِنس مِن الإنسِ وجِنٌّ من الجِنِّ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف:١٠٩] فإِنَّ الذُّكور من الجن يُسمَّون رجالًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن:٦]، فالجِنُّ فيهم رِجالٌ كَما في هَذه الآيَةِ الكَريمَة، وعلَى هَذا فلا يتمُّ الاسْتِدلالُ بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا

نُوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾، ويكون ظاهِرُ قوله: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ أنَّ مِن الجِنِّ رسلًا.

والَّذين قالوا: إنَّه لَيْس مِن الجنِّ رُسل، أجابُوا عَنْ قوله تعالى: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ﴾ قالوا: إن الخطابَ باعْتِبار المجْمُوع لا باعْتِبار الجَمِيعِ، فهُو كقولِه تَعالى في البَحْرَيْن: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن:٢٢]، واللُّؤلؤ والمرْجَان لا يخرُجَان إلَّا مِن المالِح علَى المشْهُور.

قالـوا أيضًا: إنَّ حِكْمة الله تَعالى تأْبى ذلك؛ لأنَّ الرِّسالَة تشْرِيفٌ وتكْـرِيم وتعْظِيم، والجِنُّ أصلُهم من النَّار وأَبُوهم إِبْليس سيِّد المتكبِّرين، وقائِدُ الكافرين، فلَيْس من الحِكْمة أن يُكْرَم هؤُلاء بالرِّسالَة، وإِنَّما يتلقَّوْن التَّعاليم مما جاء إِلى البَشر، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْۖ فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ ٢٩ قَالُواْ يَٰقَوۡمَنَآ إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٣٠ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الاحقاف:٢٩-٣١]، فقالوا: إن الجِنَّ ليْسَ مِنهم رُسلٌ لكن منْهُم نُذُر؛ حيثُ قالَ تَعالَى: ﴿وَلَّوۡاْ إِلَىٰ قَوۡمِهِم مُّنذِرِينَ﴾، فيتلَقَّى هؤُلاء النُّذر مما جَاءت به الرُّسُل ويُنْذِرون بها قوْمَهم.

وينْبَني علَى ذلك: هَل ما يُؤمَر بِه الجِنُّ هو ما يُؤمَر به الإِنْس؟ يعني هل صلاتُهم كصلاتِنا، وزكاتُهم كزَكاتِنا، وصيامُهم كصيامِنا، وحجُّهم كحَجِّنا؟

في هَذا أيضًا خلافٌ بَيْن العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فمِنْهم مَن قال: إذا كانَ تلقِّيهم لما يَقُومون به مِن الشَّرائع مما جاءَتْ بِه الإِنْسُ، وجَب أن يَكُون هُو نفْس مَا جَاء به الإنسُ؛ لأَنَّنا لا نَرى فِيما جاءَ بِه الإِنْسُ فضلًا خاصًّا بالجِنِّ، بل نَجِد أن الأَحْكام

واحِدةٌ، وعلَى هَذا فيكُون ما أُمِر بِهِ الإِنْسُ هُو ما أُمِر به الجِنُّ ولا فَرْق.

وقال بعضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: بَل إنَّهما يفتَرقان، فلَيْس ما أُمِر به الجِنُّ مساويًا لما أُمِر به الإِنْس في الحَدِّ والحَقيقَة؛ لأنَّ جِنْس الجِن ليْس كجِنْس الإِنس، وإِذا كانَ الإِنْس تَخْتَلف أحْكامُهم باخْتِلاف أحْوَالهم؛ فالمرِيضُ يُصلِّي قاعدًا مثلًا؛ والفَقِير لا زكاةَ عليه؛ ومَن لا يستَطِيع الحجَّ فلا حَجَّ عليه، فكذَلِك الجِنُّ لا يُمْكن أن يُكلَّف إلا بما يُناسِب حالهم، وتكُون العُمومات الدَّالَّة علَى ذَلك مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] ومَا أشْبَهها تُقيِّد عُمومَ تكْلِيفهم بشرائِع الإِنس.

وهَذا ما ذَهب إلَيْه شيْخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ حيْثُ قال: إن اخْتِلافَهم عَن الإِنْس في الحدِّ والحَقيقَة يقْتَضي ألَّا يتساوَوْا في التَّكْلِيفِ؛ لأنَّ حِكْمة الله تُعطِي كلَّ مكلَّف ما يُناسِبُه حتَّى في البشر[1].

وعلى كلِّ حالٍ فنَحْن نُؤْمن بأن الجِنَّ مكلَّفون بالجُمْلة، وأن كافِرَهم يدْخُل النَّارَ، وأن مُؤْمنْهُم يدْخُل الجنَّة أيضًا، أمَّا مسألَةُ الرِّسالَة وعدَمِ الرِّسالَة فقَد تكُون الأدِلَّة متكافِئةً وإن كانَ الرَّاجِح أنَّ الرُّسُل مِن البَشر، وأمَّا مُساواتُهم للإِنس في الأَحْكام الشَّرعيَّة فهَذا محلُّ توقُّف؛ فإِنْ نظَرْنا إلى عُموم الأدِلَّة قلنا: هُم مُساوُون للإِنْس، وإن نظَرْنا إلى الحِكْمة في التَّشْريع، وأنَّ الشَّرع يختَلف باخْتِلاف المكلَّف قُلنا: لا بُدَّ أن يَكُون لهم شرعٌ خاصٌّ بِهم، وهذا الشَّرع الخاصُّ بهم وإِنْ كُنَّا لا نجدُه لا في الكِتاب ولا في السُّنَّة، لكن يُؤخَذ مِن العُمومات مِثْل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولِه تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، فهُمْ قَد لا يسْتَطيعون كلَّ ما يستَطيعه الإنسُ، وقَد لا يَكُون عِنْدهم كلُّ ما عِند

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٣).

الإِنْس، فتكُـون لهم أَحْكَامٌ خاصَّة بهم؛ ولِذا نَقُـول فيه: الله أَعْلم، فالأَدِلَّـة في هَذا مُتكافِئَة، وليس هُناكَ دَلِيلٌ واضِحٌ علَى أن ما كُلِّفوا بِه مساوٍ لما كُلِّف بِه الإِنْس أو مُخالِف.

والمهِمُّ أن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقُول: «**في دارِ نارٍ**» هَذا بالإِجْماع ومُستنَده النَّصِّ، وقوله: «**أو نعيم جنة**» فِيه خلافٌ. والصَّحيح: أَنَّهم يدْخُلون الجنَّة.

مسألَة: هَل يُمْكن التَّعاون بَيْن الجِنِّ والإِنْس؟

والجَواب: أنَّ التَّعاون بيْنَهما إذا أمْكَن فلا بأْسَ به، وقد ذَكر شيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الاسْتِعانة بالجِنِّ جائِزَة بشرْطَين: أَلَّا يَكُون الطَّريق الموصِل إِلَيْها محرَّمًا، وأَلَّا يسْتَعين بهم علَى شيْءٍ محرَّم، فإِن كانت الطَّريقَة محرَّمة؛ كأَنْ يَقُولوا: لا نُعينك حتَّى تسْجُد لنا مثلًا. وهَذا لا يُمْكـن أن يَقَع من مُؤْمِني الجـنِّ؛ لأَنَّ مُؤمن الجِنِّ لا يُمْكن أن يأْمُر بالشِّرك، لكن قَدْ يَكُون مؤمنًا أو يَكُون مسلمًا وعِنْده فسْقٌ، فيقُـول مثلًا للمَرْأة: لا أُعِينك حتَّى تمكِّنِيني من نفْسِك، أو يكـون عِنْده فاحِشَة اللُّواط، ويقول للشَّاب: لا أُعِينك حتَّى تمكِّنَني من نفْسِك فهَذا حرامٌ، أو يسْتَعين بِهم علَى شيْءٍ محرَّم بأَنْ يَقُول لهم: أحْضِروا لي مالَ فُلانٍ، فيَذْهبون ويُحْضرون إِلَيْه مال فلانٍ، فهَذا حرام؛ لأَنَّه اسْتَعان بهم علَى المعْصِية وَهِي سَرِقَة مال النَّاس، لكِن إذا اسْتَعان بِهم علَى شيْءٍ مُباح وبطَرِيق مُباح فيقُـول شيخ الإِسْـلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّـه لا بأْسَ بِذَلك.

وقَد ذَكر شيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقائِعَ فِي الفَتاوى وكذَلِك في كِتاب النُّبوَّات وكذَلِك في إِيْضاح الدَّلالَة في عُموم الرِّسالَة أَنَّه فِي عَهْد عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كانَتِ امرأةٌ في المدِينَة لها رَئِيٌّ مِن الجِنِّ، وأنَّ عُمَر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ تأخَّر وبَحَثُوا

عنه، فجَاؤُوا إِلى هَذه المرْأَة فأرْسَلت رَئِيَّها فأخبَرهم[١].

وقَوْله: «هما مصير الخلق»، أيْ: الجنَّة والنَّار.

فالجنَّة والنَّار دارَانِ هُما مآلُ الخَلْق ولَيْس بعْدَهما دارٌ؛ لأنَّ دُور الإِنْسان أرْبَع: الأُولَى فِي بَطْن أُمِّه، والثَّانِيَة في الدُّنيا، والثَّالِثَة في البَرْزخ، والرَّابعة يَوْم القِيامَة، وهَذه هِي الأَخِيرة لا دارَ بعْدَها.

والبَحْث في مسْأَلَة الجِنَّة والنَّار مِن وُجوه متعدِّدة:

الوَجْه الأوَّل: هل الجنَّة والنَّار موْجُودتانِ الآن؟

والجوابُ: نَعم، هُما موْجُودتان الآنَ، ودَلِيلُ ذَلك في القُرْآن والسُّنَّة.

أمَّا القُـرْآن فقَـد قـال الله تعـالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران:١٣١]، والإِعْداد بمَعْنى التَّهْيئة، فإنَّها مُهيَّأة للكافِرينَ. وأمَّا الجنَّة فقال تعَالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:١٣٣]، والإِعْداد بمَعْنى التَّهْيئة.

وفِي السُّنَّة: فَقد عُرِضت النَّارُ علَى النَّبي ﷺ وهُو يُصلِّي صلاةَ الكُسُوف[٢]، ورأَى فِيها عَمْرو بْنَ لحي يجُرُّ قُصْبَه فِي النَّار، يعْنِي: يجُر أمْعاءَه[٣]، ورَأى فِيها امْرأةً تُعذَّب في هرةٍ لها حبَسَتْها حتَّى ماتَت[٤]، ورَأى فِيها صاحِبَ المِحْجَن الَّذي يَسْرق

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٦٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض علَى النَّبي ﷺ، رقم (٩٠٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾، رقم (٤٦٢٣)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٥٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم (٢٣٦٥)، ومسلم: كتاب السلام،

الحُجَّاجَ بِمِحْجَنِه الَّذي معه، وهُو العصا المحنِيَّة الرَّأس، فكان يَمُر بالحاجِّ ويخطف متاعَه، فإن لم يَفْطن له الحاجُّ ذَهب، وإن فَطِن له قال: تعلَّق متاعُك بمِحْجَني، فرآه النَّبي ﷺ يُعذَّب بمِحْجَنِه في النَّار[1].

أمَّا الجنَّة فرآها النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهُو يُصلِّي صلاةَ الكُسوف حتَّى همَّ أن يَتناوَل مِنْها قطْفَ عِنَبٍ ولكِنَّه لم يفْعل[2]، وكذَلِك دخلَها عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ورَأى فِيها قصرًا لعُمَر بْن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلم يدْخُله لأنَّه تذكَّر غَيْرَةَ عُمَر[3]، ولما حدَّث النَّبيُّ ﷺ عُمَر بذَلِك بكَى عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقَال: أعلَيْك أغَارُ يا رَسولَ الله؟ يعْني: لو دخَلْته ما غِرْت ولو غِرْت علَى غيرِك ما غِرْت علَيْك.

فالمهِمُّ أنَّه ثَبت بالكِتاب والسُّنَّة أنَّ الجنَّة والنَّار مَوْجُودتان الآنَ، وهُو أيضًا محلُّ إجماعٍ بيْن العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ولكِن متى خُلِقْتا؟ هَذا هُو الَّذي نتوقَّف فيه، فإنَّنا لا ندْرِي متَى خلَقهما الله عَزَّ وَجَلَّ.

الوَجْه الثَّاني: هَل الجنَّة والنَّار مؤَبَّدَتان أوْ إلى أَمدٍ ثُم تفْنَيان؟

أمَّا الجنَّة فبالإجْماع أنَّها مُؤبَّدةٌ لا تفْنَى، والآيات في هَذا كثِيرَةٌ، فما أكْثَر ما نتْلُو قولَ الله تَعالى في أهْل الجنَّة: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء:١٢٢]، وهُو محلُّ إجماعٍ. وأمَّا النَّار فمحَلُّ إجماعٍ أنَّها مؤبَّدةٌ إلَّا خلافًا يَسيرًا ذَهب إلَيْه بعْضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ وهُو مرْجُوحٌ، بَل لا وزْنَ لَه، والصَّحيحُ الَّذي لا شكَّ فِيه أنَّ النَّار مؤبَّدةٌ دائمًا وأبدًا؛ لقَوْل

= باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض علَى النَّبي ﷺ، رقم (٩٠٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، رقم (٧٤٥).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٢٩٥).

الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في آياتٍ ثلاثٍ في كتابه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾؛ فقالَ جَلَّ وَعَلَا في سُورَة النِّساء: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء:١٦٨-١٦٩]، وتأْبيد الخالِد يدُلُّ على تأْبيد مكانِ الخُلود ضَرورة، وإلَّا فكَيف يَكُون خالدًا في غيْر محلٍّ؟! هَذا مُستَحيلٌ، وقالَ تعالى في سُورَة الأَحْزاب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥]، وقالَ في سُورَة الجِنِّ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣].

وثَبت في السُّنَّة أَنَّه يُؤْتى يوْم القِيامَة بالمَوْت فيُوقَف في مكَانٍ بَيْن الجنَّة والنَّارِ، فيُقَال: يا أَهْل الجنَّة، يا أَهْل النَّار. فيشْرَئِبُّون ويطَّلعون، فيُقَال لهم: هَل تعْرِفون هذا؟ فيَقُولون: نَعم، هَذا المَوْت، فيُذْبَح، ويُقَال: يا أَهْل الجنَّة خُلودٌ فَلا موْت، ويا أَهْل النَّار خُلودٌ فلَا مَوْت[1]، ولم يُحَدِّد.

والإِجْماعُ يكَاد يَكُون مُنعقدًا إلا خلافًا يَسيرًا عن طائفَةٍ مِن السَّلف والخَلَف لكِنَّه مرجوحٌ، بَل لا وزْنَ له.

فإنْ قالوا: إنَّ رحْمَة الله سبقَت غضَبه؟

قُلْنا: لا قِيَاس في مُقابَلة النصِّ، فما دَام عِنْدنا نصٌّ مِن القُرْآن صرِيحٌ بالتَّأبيد فلا قِياس.

الوَجْه الثَّالث: هَل يدْخُل الإِنْس والجِنُّ الجنَّة والنَّار أَوْ هَذا خاصٌّ بالإِنْس؟

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٢١٣)، والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله حديث رقم (٢٦٣٩) وقال: حديث حسن غريب، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القِيامَة، حديث رقم (٤٣٠٠).

الجَواب: أمَّا النَّار فيدْخُلها الجِنُّ والإِنْس بالنَّصِّ والإِجْماع، قالَ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف:١٧٩]، أي: خلَقْنا لجهنَّم كثيرًا من الجِنِّ والإِنْس، وقالَ تَعالَى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف:٣٨]، وقال تَعالى في سُورَة الجِنِّ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٤-١٥].

وأمَّا دُخول المُؤمِنين الجنَّة فهُو بالنِّسبَة للبَشر بالنَّصِّ والإِجْماع، وبالنِّسبَة للجِنِّ محلُّ خلاف، والصَّحيحُ أنَّهم يدْخُلون الجنَّة، والدَّليلُ علَى ذَلك ما جاءَ في سُورَة الرَّحْمن حيْثُ يُخاطِب اللهُ الجِنَّ والإِنْس فيقُول جَلَّوَعَلَا: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٢﴾ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴿٤٤﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٤١-٤٥]، وهَذا في دُخولِ النَّار وهُو مُجْمع علَيْه ولَيْس فِيه إشْكَالٌ، ثُم قالَ تَعالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٤٦-٤٧]، والخِطاب لمن؟ نَقُول: هُو للجِنِّ والإِنْس، إلى أن قَال في الجنَّتيْن الأُولَيين والأُخْرَيين: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٧٤﴾ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن:٧٤-٧٥].

وعلَيْه فالقَوْل الرَّاجِح أنَّ مُؤمني الجِنِّ يدْخُلون الجنَّة كمُؤْمني الإِنْس بالنَّصِّ؛ ولأنَّ هَذا من كَمال عدْلِ الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ مَن عَمِل ابْتغاء ما وُعِد بِه مِن الثَّواب فلا بُدَّ أن يُحقِّق الله له الثَّواب، ولأنَّ هَذا مُقْتَضى قولِه تَعالى في الحَديث القُدسي: «إِنَّ رَحْمَتِي سَبقَتْ غَضَبِي»(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التَّوحيد، باب وكان عرشه علَى الماء...، رقم (٧٤٢٢)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى...، رقم (٢٧٥١).

والَّذين يَقُولـون: إِنَّ كافِـر الجِنِّ يدْخُل النَّار وأنَّ مُؤْمِنهم لا يدْخُل الجنَّة؛ يجْعَلون غضَبه سَبَق رحْمَته؛ إِذْ كَيف يُقال: إِنَّ هؤُلاء إذا عَمِلوا بما يقْتَضي الرَّحمة فإنَّهم لا يُعْطَون الرَّحمة، وإذا عَمِلوا بما يقْتَضي العَذاب فإِنَّهم يُعذَّبون. فأَيْن سبْقُ الرَّحمةِ للْغَضب في هذا؟!

فإنْ قِيل: ما تَقُولون في قولِه تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوْاْ رَشَدًا﴾ [الجن:١٤]، وفي قولِه تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأحقاف:٣١]، ولم يَقُل: ويُدْخلكم الجنَّة.

فالجوابُ: أنَّ السُّكُوت عن الشَّيْء لا يلْزَم مِنه انْتِفاء الشَّيْء؛ لأنَّ عدَم الذِّكْر ليْس ذِكـرًا للْعَدم، فـإِذا لم يذْكُـر ثَوابَهُم فِي هَذه الآيَـةِ فقَـد ذُكِـر في آيَاتٍ أُخْرى لا مُعارِض لها.

وعلَى هَذا فنَقُول: في هَذا البَحْث إِنَّ مُؤْمني الجنِّ يدْخُلون الجنَّة كمُؤْمني الإِنْس ولا فَرْق، وهَذا معْنَى قوْلِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وكلُّ إِنْسانٍ وكُلُّ جِنَّة**» يعْني كـلُّ واحِدٍ مِن الإِنْس وكـلُّ واحِدٍ مِن الجِنِّ «**في دارِ نارٍ أو نَعيم جَنَّة**»، وعلَى هَذا فكَلامُ المؤلِّف صَريحٌ في أنَّ الجِنَّةَ يدْخُلون الجنَّةَ، وكذَلِك يدْخُلون النَّار، وكذَلِك الإِنْس.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**همُا**» أي: النَّار والجنَّة «**مَصِير الخَلْق**» فلَيْس هُناك دارٌ ثالِثةٌ، حتَّى أصْحاب الأَعْراف الَّذين يُوقَفُون في مكانٍ بين الجنَّة والنَّار مآلُهم إِلى الجنَّة ولا بُدَّ، فلا يُمْكن لأحدٍ مِن الوَرى إِلَّا أن يَكُون إمَّا في جنَّةٍ وإما في نارٍ.

وقولُه: «**مِن كُلِّ الوَرى**» يُرِيد به الخُصوصَ، أي: يُرِيد بِه الإِنْس والجِنَّ، أمَّا الملائِكة فـلا يدْخُلـون النَّار، لكنَّهـم في الجنَّة مُسَخَّرُون لأَهْـل الجنَّة، قالَ تعالَى:

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد:٢٣-٢٤]، وهُناك ملائِكَةٌ، اللهُ أعْلَم بمَصِيرهم، لكِنَّنا نعْلَم أنَّهم لن يدْخُلوا النَّار.

ثُمَّ قَال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**النَّارُ دارُ مَن تعدَّى وافْتَرى**» أي: النَّار دارُ مَن تعَدَّى الحُدودَ وافْتَرى الكَذِب، فمَن أشْرَك فهُو متعدٍّ ومُفترٍ أيضًا؛ لأنَّ إشْراكه باللهِ يقْتَضي أنَّه يَقُول بلِسَان حالِه أو بلِسان مَقالِه: إنَّ مَع الله إلهًا آخَر، وهَذا افْترِاء، ومَن زَعَم أنَّ للهِ ولدًا فَهُو متعدٍّ مُفترٍ، وعلَى هَذا فَيكُون التَّعدِّي والافْتِراء مُتلازِمَيْن، لكِن الافْتِراء يلْزَم مِنْه التَّعدِّي بكلِّ حالٍ، والتَّعدِّي لا يَلْزم مِنه الافْتراءُ بلِسانِ المقال، ولكِن يلْزَم مِنه الافْتِراء بلِسان الحَال.

ويتَّضح هَذا بالنِّسبَة للمُفْتري أن يُقال: إنَّ المفْتري متعدٍّ ولا شكَّ؛ لأنَّ الإِنْسان لو تقوَّل علَى بَشرٍ لَقِيل إنَّه متعدٍّ علَيْه. فكَيْف إذا تقوَّل علَى رَبِّ العالمِينَ؟! أمَّا المعْتَدي فقَد يعْتَدي بغَيْر افْتراءٍ، لكِن لِسان حالِه يَقُول إنَّه مُفترٍ. نسأَلُ الله أن يُعِيذَنا مِن التَّعدِّي والافْتراء.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٢٤ وَمَــنْ عَصَــى بِذَنْبِـهِ لَــمْ يَخْلُـدِ ... وَإِنْ دَخَلْهَـا يَـا بَـوارَ المُعْتَـدِي

١٢٥ وَ(جَنَّــةُ النَّعِــيمِ) لِلْأَبْــرَارِ ... مَصُــونَةٌ عَــنْ سَــائِرِ الكُفَّــارِ

١٢٦ وَاجْزِمْ بِأَنَّ (النَّارَ) كَـ(الجَنَّةِ) فِي ... وُجُـودِهَا وَأَنَّهَــا لَـمْ تَتْلَــفِ

الشــرح

قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَمَن عَصَى بذَنْبه لم يَخْلُد، وإِن دخَلْها يا بَوارَ المعْتَدي**» وهَذا البَيْت كالاسْتِثناء من قولِه: «**هُما مَصِير الخَلْق مِن كُلِّ الوَرى**» يعْنِي يُسْتثنى مِن ذَلك (مَن عصَى بذَنْبه) فإِنَّه لا يُخَلَّد في النَّار، والمعْصِية الخُروج مِن الطَّاعة، وتنْقَسم عِند العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلى قِسْمَين: صَغائِر وَكبائِر.

فإِنْ قِيل: ما ضَابِطُ الْكَبائر، وهَل هِي محْدُودَة أو معْدُودة؟

فالجوابُ: قالَ بعْضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ الْكَبائر معْدُودة؛ لقَوْلِ رَسول اللهِ ﷺ: «**اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ**»، قالُوا: يا رَسولَ الله! وما هُنَّ؟ قال: «**الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ**»[1].

وقالَ بعْضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّها محْدُودَة غَيْرُ معْدُودة، بدَلِيل أن الرَّسول ﷺ عدَّ مِنْها الإِشْراكَ باللهِ، وهُو كفْرٌ مخرِجٌ عن الملَّة، فدَلَّ هَذا علَى أنَّ المُراد بيانُ عِظَم هَذه السَّبْع، ولكِن هُناك شيْءٌ آخَرُ لم يُذْكر، فهِي محْدُودة بضَوابط، وهَذه الضَّوابط

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ...﴾، رقم (٢٧٦٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

كَمَا قَالَ بعْضُهم: كلُّ ذنْبٍ ترتَّب علَيْه لعنَةٌ، أو غضَبٌ، أو وَعيدٌ في الآخِرَة، أو حدٌّ في الدُّنيا. يعْنِي كُل ما فِيه حدٌّ في الدُّنيا أو وَعِيد في الآخِرَة أو غَضبٌ أو لعْنَةٌ، وهَذه أرْبَعة أوصافٍ.

فالزِّنا مثلًا كَبيرَةٌ؛ لأنَّ فِيه حدًّا في الدُّنيا، والإِسْبال كبيرَةٌ؛ لأنَّ فِيه وعيدًا في الآخِرَة، وقتْلُ النَّفْس كبيرَةٌ؛ لأنَّ فِيه لعنَةً وغضبًا، وهلُمَّ جرًّا أخذًا بِهذا الضَّابط.

وقالَ شَيْخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الكَبيرَة ما ترتَّب علَيْه عُقوبَةٌ يعْنِي ما جعل اللهُ أو رَسولُه علَيْه عقوبةً خاصَّة سواء كانَت العُقوبَة دُنيويَّةً، أم دينيَّةً، أم أُخرويَّةً؛ وذَلك لأنَّ المَعاصِي إمَّا أن تَقع منهيًّا عنْهَا أو محرَّمة أو ما أشْبه ذَلك، فهَذِه تَكُون صغيرةً، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ [النور:٣١]، فهَذِه صغيرَةٌ، لكِن إِذا ترتَّب علَى ذَلك عُقوبَةٌ خاصَّةٌ؛ كحدٍّ في الدُّنيا، أوْ وعيدٍ في الآخِرَة، أو لعْنَةٍ، أو غضَبٍ، أو نَفي إِيمان، أو تبرُّؤٍ مِن فاعلِه، فإِنَّ ذَلك يَكُون مِن كَبائِر الذُّنوب، كقَوْل رَسولِ الله ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٢)، فإذا لم تُحِب لأَخِيك ما تُحِب لنفْسك فإِنَّ هَذا مِن الكَبائِر؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ نفى الإِيمانَ عمَّن لم يُحِب لأَخِيه ما يُحِب لنفسِه.

وهَذا الضَّابط ضابِطٌ حسن، وبِه يُمكن أن تُميِّز بَين الصَّغائِر والكَبائِر، فما جاءَ مرتَّبًا عليه عُقوبَةٌ خاصَّةٌ فهُوَ كَبيرَةٌ، وما جاءَ منهيًّا عنْه، أوْ ذُكِر فيه التَّحْريم، أو كانَ لا ينْبغي، أوْ ما أشْبَه ذَلك؛ فهَذه مِن صَغائِر الذُّنوب.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥١-٦٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، رقم (١٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدَّليل علَى أن من خصال الإيمان...، رقم (٤٥).

إِذن؛ فالمعاصِي تنْقَسم إِلى قسْمَيْن: صَغائِر وكَبائِر، والفَرْق بيْنَهما مِن حيْثُ الحَقيقَة والماهِيَّة هُو ما ذَكره شيْخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأَنَّ النَّفْس تطمئِنُّ إِلَيه، أَمَّا مِن حَيْثُ الحُكْم؛ فالفَرْق بيْنَهما أَنَّ الصَّغائِر تُكفِّرُها الصَّلاةُ والصَّوْم والوُضوء والصَّدَقَة والتَّسْبيح وما أَشْبَه ذَلك مما وَرد عَن النَّبي ﷺ، أَمَّا الكَبائِر فلَا بُدَّ فِيها من توبَةٍ، ولا تنْمَحي عن الإِنْسان إلا بتَوْبَةٍ، هَذا هو الأَصْل.

وفرْقٌ ثانٍ من حيْثُ الحُكْم: أَنَّ الكبائِر بمجَرَّد فعْلِها يخْرُج الإِنْسان من دائِرَة العدالَة إِلى دائِرَة الفِسْق، أي أَنَّه يَكُون فاسقًا بمجرَّدِ فِعْل الكَبيرَة ما لم يَتُب، والصَّغائِر لا يَخْرُج فاعِلُها مِن دائِرَة العَدالَةِ إِلى دائِرَة الفِسْق إِلَّا بالإِصْرار علَيْها، فإِذا أصرَّ علَيْها صَار فاسقًا لا عدلًا.

وعلَى ذَلك فالفَرْق بَيْنَهما مِن وجْهَيْن:

الأَوَّل: أن الصَّغائِر تُكَفَّرُ بالأَعْمال الصَّالحة، والكَبائِر لا بُدَّ فِيها من توبَةٍ.

والثَّاني: أَنَّ الكَبائِر يخْرُج بها الإِنْسانُ مِن دائِرَة العَدالة إِلى دائِرَة الفِسْق بمجرَّد الفِعْل، أَمَّا الصَّغائر فلَا يخْرُج بِها مِن دائِرَة العَدالَة إِلى دائِرَة الفِسْق إلا بالإِصْرار علَيْها.

فمثلًا حلْقُ اللِّحْية صغيرةٌ، لكِن إِذا أَصَرَّ علَيْه الإِنْسان صارَ كَبِيرةً. وكذَلِك شُرْب الدُّخان صغيرةٌ، فإِذا أَصَرَّ علَيْه الإِنْسان صارَ كَبِيرَة، هَذا بقَطْع النَّظَر عما يحْدُث في قلْبِ الفَاعِل؛ لأَنَّه أَحْيانًا يقْتَرن بفِعْل الصَّغيرَةِ شيْءٌ مِن الاسْتِخفاف بأَوامِر الشَّرْع والاسْتِهانَة بها، وحينئذٍ تنْقَلب الصَّغيرَةُ كَبيرَةً مِن أَجْل الاسْتِخفاف بأَوَامِر الشَّرع. ورُبَّما تكُون الكَبيرَة صغيرَةً مِثل أن يفْعَلها الإِنْسانُ مَع الخَجَل من الله عَزَّوَجَلَّ ورُؤيَتها أَمام عيْنِه دائمًا، فهُنا تنْقَلب إِلى صغِيرةٍ، ورُبَّما يكُون شعورُه هَذا توبةً.

وقولُنا: إنَّ الْكبائِر لا بُدَّ فِيها من توْبَةٍ. فهَل يعْنِي ذَلك أن الإِنْسان لا بُدَّ أن يُعاقَب علَيْها؟

والجوابُ: أنَّ الكَبائِر إِذا فعَلَها الإِنْسانُ فإِنَّه يستحِقُّ العُقوبَة ما لم يَتُب، أمَّا الصَّغائِر فقَد تَقُع مكفَّرَةً بالأَعْمال الصَّالحة.

أمَّا نفْسُ العُقوبَة فإِنَّ الله يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، وعلَى هَذا ففاعِلُ الكَبيرَة إذا لم يَتُب فهْوَ علَى خطَرٍ؛ لأنَّه يُقال له: ما الَّذي أعْلَمك أنَّك داخِلٌ في المَشيئَة، وللأَسَف فإِنَّ بعْض النَّاس إذا نهَيْته عنِ الكَبيرَة قال: إنَّ الله تَعالى يَقُول في القُرْآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، فانْظُر كيف تُمَنِّيه نفسُه، فاللهُ تَعالى لم يقل: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ مطلقًا، بل قيَّد ذَلك بالمَشيئَة، فقال: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، ثمَّ إِنَّه لا يضمن لَك أحدٌ أنَّك ممَّن دَخل في المَشيئَة، فرُبَّما تكُون ممن لا يشاءُ الله أن يغْفِر لَه، فأَنْت علَى خَطَرٍ.

ثُمَّ إِنَّه قد يُقال: إِنَّ المسْتَثنى في قولِه تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ هُو الَّذي فعل الكَبيرَة علَى وجْهِ الحَياء والخَجَل مِن الله عَزَّوَجَلَّ، فصارَتِ الكَبيرَةُ دائمًا في عيْنِه، فإِنَّها حينئذٍ تنْقَلب صغيرةً ويدْخُل صاحِبُها في المَشيئَة، فقَد يُقال هَذا وإِن كانَ هَذا خلافَ ظَاهِر اللَّفظ.

والحاصِل: أنَّنا نَقُول لهَذا المفرِّط الَّذي منَّته نفسُه مَا لم يَكُن علَى عِلْمٍ مِن حُصولِه: مَن قالَ إِنَّك داخِلٌ في قوله ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؟!

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**ومَن عَصى بذَنْبه لم يخلد**» والمرادُ بالمعْصِية في كلامِ المؤلِّف هُنا الكَبائِرُ، قال: «**وإِنْ دخلَها**» وفي نُسخَةٍ: «وإن يَرِدْها»، يعْنِي

وإن وَرَدَها دُخولًا، لكِن النُّسخَة الصَّحيحَة: «وإِنْ دخَلها»، يعْنِي: وإِنْ دخَل النَّار لا يُخَلَّد، لأَنَّه لا يُخلَّد فِيهَا إلا الكافِرُون.

وقولُه: «**يا بَوار المعْتَدي**» هَذا نداءٌ، يعْني: يَا بوار المعْتَدي احْضر، لأَنَّ المعْتَدي أهْـلٌ للبوار، والبَوارُ هُـو الهـلاك، كـما قالَ تَعالَى: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ﴾ [إبْراهِيم:٢٨]، أي: دارُ الهَلاك.

وقَدْ يُشْكِل مَن المعْتَدي هنا؟ هلْ هُو العاصِي الَّذي يدْخُل النَّار؟ أو هو الَّذي يقول: إِنَّ مَن دخل النَّار لا يخْرُج مِنْها؟ أو هُما جميعًا؟

والظَّاهر أَنَّهما جميعًا، أَوْ أَنَّ مُراد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالمعْتَدي المُعتزلَة والخَوارِج؛ لأَنَّ المُعتزلَة والخَوارِج يَقُولون: مَن دَخَل النَّار -ولو مِن أجل الكَبيرَة- فإِنَّه لا يخْرُج منْها، ولكِن يخْتَلفون في أحْكَام الدُّنيا؛ فقَالت المُعتزلَة: لا نَقُول: مُؤمن ولَا نَقُول: كافِر، ولكِنَّه في منزِلَة بَين المنزِلَتَيْن، وقالتِ الخَوارِج: إنَّه كافِرٌ، وهُم جميعًا اتَّفقوا أنَّهم في الآخِرَة -أي: العُصَاة- مُخَلَّدون في النَّار، ولهَذا لَا تنْفَع فِيهم الشَّفاعَة.

وهُناك طائِفَةٌ ثالِثَة من المبتَدِعة؛ وهُم المرْجِئة الَّذين يَقُولون: إنَّ أهْل الكَبائِر لا يدْخُلون النَّار؛ لأَنَّهم يَقُولون: لا يضُرُّ مع الإِيمَان معصيَةٌ، كما لا تنْفَع مع الكُفر طَاعَةٌ. فهُم يَقُولون: إنَّ الأَعْمال لا تدْخُل في الإِيمَان، فإِذا آمَن الإِنْسانُ بقَلْبه فهُو مؤْمِن ولا يستَحِقُّ العِقاب، وإِذا قِيل لهم: فَما تَقُولون في آيَاتِ الوَعِيد وأحادِيثِ الوَعِيد؟ قالوا: هَذه فِي الكُفَّار، أَمَّا المؤْمِن فلا يُمْكن أن يدْخُل النَّار.

وهَذا المذْهَب باطِلٌ؛ لأَنَّ هُناك نُصوصًا كثِيرَةً تعلِّق الوَعِيد علَى فعْلٍ ما ليْس بكُفْر، فقَطع الرَّحِم مثلًا ليس بكُفْر، وقد قال النَّبي -صلَّى اللهُ عَليْهِ وعَلَى آلِهِ وَسَلَّم-:

«**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ**»(١).

وعلى كُلّ حَالٍ فيُمْكن أن نَقُول: إن الشَّفاعَة فِيمَن دَخل النَّار أن يخْرُج منْها -مِن أهْلِ الكَبائِر- يُخالِف فِيها ثَلاثُ طوائِف مُبتدعة:

- المرْجِئة: لأنَّهم يَقُولون: إنَّ أهْل الكَبائِر لا يَدْخُلون النَّار أصلًا.
- والخَوارِج والمُعتزلَة: لأنَّهم يَقُولون: مَن دخَل النَّار فهُو خَالِدٌ فيها.

والصَّحيحُ ما ذَهب إِلَيْه أهل السُّنَّة والجَماعة كما سبَق فِي أحادِيث كَثيرَةٍ فِي الشَّفاعة؛ وأنَّ مَن دَخلَها مِن العُصَاة فإِنَّه يَخْرُج منْها؛ إمَّا بالشَّفاعَة، وإمَّا بفضل الله ورحمته.

ثُمَّ بيَّن لمن تكُون الجنَّة ولَمن تكُون النَّار، فقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وجَنَّةُ النَّعيم للأبرار**» جنَّة النَّعيم: هِي جَنَّة الآخِرَة، ونعيمُها نعِيمٌ في البدن ونَعِيمٌ في القلب. بخلافِ الدُّنيا؛ فإِنَّ الدُّنيا في الغالِب لا يجْتَمع فِيهَا النَّعيمان؛ فقَد ينْعَم الإِنْسان في البَدَنِ، ولا ينْعَم في القَلْب، وقد ينْعَم في القَلْب ولا ينْعَم في البَدَن، فقَدْ يكون رجلٌ غنيٌّ عِنْده من التَّرف ما لا يعْلَمُه إلا الله، ينْعَم في بدنِه تمامًا، لكن قلبُه يغْلِي من الهمِّ والغمِّ والخوْف علَى نعيمِه والخوْفِ علَى نفسِه، ومَهْما يكن من نَعيمِ الدُّنيا فإِنَّ الإِنْسان إذا تَذكَّر الموْتَ أو تذكَّر الهَرَم تنغَّص، كما قَال الشَّاعر(٢):

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٩٨٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٦).

(٢) البيت من الشواهد النحوية التي لا يعرف قائلها، انظر أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٧).

علَى أنَّه لا يُمْكن أن يتِمَّ النَّعيم من وجْهٍ في الدُّنيا، كَما قال الشَّاعر الحكيمُ[1]:

فَيَــوْمٌ عَلَيْنَــا وَيَــوْمٌ لَنَــا وَيَــوْمٌ نُسَــاءُ وَيَــوْمٌ نُسَــر

وقِس هَذا بنَفْسك، فإِنَّك إذا سُرِرت اليَوْم فانْتَظِر الحُزْن غدًا، وإن حزنْتَ اليوم فانْتَظر السُّرور غدًا، هَكذَا الدُّنيا.

لكِن نَعِيم الجنَّة -جعَلنا الله والمُسلِمين ممن يتمتَّع بِه- لَيْس فِيه حُزْن؛ ولهَذا قالَ المؤلِّف: «**وجَنَّة النَّعيم**» يعْني كلًّا من نَعِيم القَلْب ونَعِيم البدَن؛ ولهَذا قال الله تعَالى في سُورَة الإِنْسان: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾ [الإِنْسان:١١]، نضْرَةٌ في الوَجْه وفي البدن، وسُرورٌ في القَلْب، فاجْتمع لهما النَّعِيمان؛ نَعيمُ البَدن بالنَّضْرة الحسنَة، ونَعِيمُ القَلْب بالسُّرور.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ النَّـارَ كَالجَنَّـةِ فِي وُجُودِهَـا، وَأَنَّهَـا لَـمْ تَتْلَـفِ

وهذا سبَق أن تكلَّمْنا عَنْه في وجُود الجنَّة والنَّار، فقلْنا إن الجنَّة والنَّار الآن موْجُودَتان بدَلالَة الكِتاب والسُّنَّة، وذكَرْنا أنَّ القَوْل الرَّاجح أنَّهما لا يفْنَيان، وأنَّ عدَم فَناءِ الجنَّة محلُّ إجماعٍ مِن أهل السُّنَّة، وأمَّا النَّار فَفِيها خلافٌ ضعيفٌ جدًّا، والقائِل بِه قَليلٌ فلَا يعتدُّ بِه ولا يلْتفت إليه. والصَّحيحُ الَّذي لا شَكَّ فيه عنْدَنا، والَّذي نَدِينُ اللهَ بِه ونعْتَقِده أنَّ النَّار مؤبَّدَة لن تتْلَف؛ ولهَذا قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاجْـزِمْ بِـأَنَّ النَّـارَ كَالجَنَّـةِ فِي وُجُودِهَـا، وَأَنَّهَـا لَـمْ تَتْلَـفِ

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للنَّمِر بن تَوْلَب. انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦).

و(لم) هُنا بمَعْنى (لَن) يعْني: لن تتْلَف في المستَقْبل. وهُنا قاسَ النَّار علَى الجنَّةِ؛ لأنَّ النَّار مختلَفٌ في بقائِها بخِلَاف الجنَّة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٢٧ فَنَسْأَلُ اللهَ (النَّعِيمَ) وَ(النَّظَرْ) لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ غَبَرْ

١٢٨ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ بِالأَبْصَارِ كَمَا أَتَى فِي (النَّصِّ) وَ(الأَخْبَارِ)

١٢٩ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبِ إِلَّا عَنِ (الكَافِرِ) وَ(المُكَذِّبِ)

الشرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فنسْأَل اللهَ النَّعيم والنَّظر لربِّنا**» نسأَلُ اللهَ النَّعِيم في الجنَّة، ونسْأَلُه النَّظر لربِّنا عَزَّوَجَلَّ وهُو أَعْلى نعيمٍ في الجنَّة، فإِنَّ أَهْل الجنَّة لا يُعطَوْن نعيمًا أعْظَم ولا أسَرَّ مِن النَّظر لوَجْه الله.

وقوله: «**مِن غيرِ مَا شيْنٍ غَبر**» أي: مِن غَيْر سوءٍ مضَى. أي: نسأَلُ الله النَّعيم والنَّظر مِن غَيْر أن يتقَدَّم ذَلك عذابٌ، بل نسْأَلُه أن ندْخُل الجنَّة بلا عذابٍ.

وقوْلُه: «**فإِنَّه ينْظُر بالأَبْصار**» فإِنَّه، أي: الله عَزَّوَجَلَّ، «**ينْظُر بالأَبْصار**» جمْعُ بصَرٍ، يعْنِي: بالعَيْن، ردًّا علَى من قَال إِنَّه ينْظُر بالقلْبِ، وأَنَّ النُّصوصَ الوارِدَة في النَّظر إِلى الله يُراد بها النَّظَر بالقَلْب، أو النَّظر إِلى ثَوابِه، وكِلَاهما معْنَيان باطِلَان.

أَمَّا النَّظر بالقَلْب فإِنَّ هَذا حاصِلٌ لأَهْل الجنَّة قبْلَ أن يدْخُلوا الجنَّة، فإِنَّ المؤْمِن يَكادُ يَرى ربَّه بقلْبِه مِن شِدَّة إِيمانِه به، وبأَسْمائِه وصِفاتِه، وأَنْتَ لَو وُصِف لك شيْءٌ في الدُّنيا كما لو وَصَف لكَ إنسانٌ ثقةٌ بيتًا لتشْتَريه وصفًا دقيقًا، فكأَنَّما تراهُ بقلْبِك، وكذَلِك فالمُؤْمنون المتَّقُون يرَوْن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بقُلوبِهم قبْلَ يوْم القِيامَة، ولوْلا هَذا اليَقِين ما حصَل لهم دُخول الجنَّة، فهُمْ يرَوْن الله تَعالى بقلُوبِهم مِن قبْل أنْ يدْخُلوا الجنَّة، وحِينئذٍ لا نَعِيم لهم بِهَذا النَّظر؛ لأَنَّه قد تَمَّ لهم مِن قَبْلُ.

وأمَّا الَّذين قالُوا: إِنَّهم ينظُرون إِلى ثَوابِ الله، فيُقَال لهُم: هَذا تحريفٌ للنُّصوصِ الصَّرِيحة الصَّحيحَة، مثل قولِ النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّكُمْ تَرونَ رَبَّكُمْ كَما تَرَوْنَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**»(١)، وهذا واضِحٌ في أنَّ الَّذي يُرى هُو الله عَزَّوَجَلَّ، فنَراه كالشَّمْس لَيْس دُونَها سَحابٌ، وقوْله ﷺ: «**تَرَوْنَهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»(٢).

وقوْلُه: «**كَما أَتى فِي النَّصِّ**» يعْني: القُرْآن، «**والأَخْبار**» جمْع خَبَر، وهِيَ الأحادِيث.

فرُؤْيَة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الآخِرَة ثابِتَةٌ بالقُرْآن والسُّنَّة وإِجْماع السَّلف، حتَّى إِنَّ بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ صرَّح بأَنَّ مَن أنْكَر رُؤيَة اللهِ فِي الآخِرَة فَهُو كافِرٌ؛ لأَنَّه مكذِّب للنُّصوصِ الصَّرِيحة الصَّحيحَة، ومُخالفٌ لإِجْماع السَّلف.

وقالَ بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: مَن قالَ: إِنَّ الله لا يُرى في الآخِرَة، فنسأَلُ الله أن يَحْرِمَه رُؤيَته فِي الآخِرَة. ولا شكَّ أنَّ الَّذي يُنْكر أن الله يُرَى في الآخِرَة يستحِقُّ أن يُقال له: حرَمَك اللهُ مِنها، وأعْتَقِد أنَّنا لو قُلْنا له: حرَمَك اللهُ مِنْها لاسْتَشاط غضبًا، فكَيْف إذا دُعِي علَيْه بألَّا يَرى ربَّه غَضِب وهُوَ يَقُول في عقِيدَتِه: يمْتَنعُ أن نرَى ربَّنا؟ فمِنَ العَجبِ أن يغْضَب عِنْد إِلْزامِه بِما يَقُول.

وقدَ دلَّ علَى ثُبوتِ الرُّؤْيَة القُرْآن والسُّنَّة:

أمَّا دَلالَة القُرْآن علَى الرُّؤْيَة: فمِن وُجوهٍ:

الأوَّل: التَّصريح بالنَّظر.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معْرِفَة طَرِيق الرؤية، رقم (١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ ﴾، رقم (٤٨٥١).

والثَّاني: نفْي الإِدْراك.

والثَّالث: حجْبُ أعْداء اللهِ عَن رُؤيَة الله.

هَذه ثَلاثَة أنْواعٍ من الأدِلَّة.

أوَّلًا: التَّصريح بالنَّظر: مِثْل قوْلِه تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القِيامَة:٢٢-٢٣]، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قالَ: وُجوه، ولَم يَقُل قُلوبٌ يوْمئذٍ ناظِرة، وإِذا كانت الوُجوُه هِي الَّتي تَرَى، فوسِيلة الرُّؤْية في الوَجْه لا شكَّ أنَّها العَيْن. إِذن؛ فنَراهُ بأعْيُنِنا.

وقالَ الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، وفسَّر الزِّيادَة أعْلمُ الخلْق باللهِ عَزَّوَجَلَّ وكتابه رَسولُ الله ﷺ بأن المُرَاد بالزِّيادَة النَّظر إِلى وجْه الله تَعالى، ولا نعْلَم تفْسيرًا أصحَّ وأوْثَق مِن تفْسيرِ الرَّسول ﷺ أبدًا، فإِذا قال: هِي النَّظَر إِلى وجْهِ الله قُلْنا: صدَقْت وصَدَق اللهُ ورَسولُه.

ثانيًا: نفْيُ الإِدْراك: قالَ الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فإِنَّ نفْي الإِدْراك يدُلُّ علَى ثُبُوت أصْل الرُّؤْية؛ لأنَّ نفْي الإِدْراك معَ عدَمِ ثُبوتِ الرُّؤْية لغْوٌ مِن القَوْل وفَسادٌ؛ إِذ كَيْف يُقال: لا تُدْرِكُه الأَبْصار وهُو لا يُرَى أصلًا؟ فكَوْنه يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ يعْنِي أنَّها تَراهُ ولَكِن لا تُدْرِكه؛ ولهَذا استدَلَّ بِهذه الآيَةِ أهْلُ السُّنَّة علَى أنَّ الله يُرَى، ووجْهُ الدَّلالَة أنَّ نفْي الإِدْراك دليلٌ علَى ثُبوتِ أَصْل الرُّؤْية؛ لأنَّ نفْي الإِدْراك عما لم يثْبُت أصلُه لغْوٌ مِن القَوْل لا حاجَةَ له، وحينئذٍ يَكُون في الآيَةِ دَلِيلٌ علَى ثُبوت الرُّؤْية.

والعَجب أن الَّذين ينْفُون الرُّؤْية يستدِلُّون بنَفْس الآيَة علَى أنَّه لا يُرَى؛ لأنَّ اللهَ يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، ونَقُول ردًّا علَيْهم: الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾

ولم يَقُل: لا تَراهُ. وفرقٌ بَيْن الإِدْراك والرُّؤْية. فنَحْـنُ الآنَ نعْلَم الله عَزَّوَجَلَّ لكِـن لا نُدْرك حقِيقَته. ولَو قُلْنا بقَوْلهم لقُلْنا: إنَّ الله لا يُعْلَم. وعلَى هَذا فالآيَةُ صَريحَةٌ في أنَّ الله تَعالى يُرَى.

وقَد ذَكر شيْخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية قاعِدةً في الاسْتِدلال، وناهِيك به فهمًا وفقهًا، فقَال: أنا ملْتَزِمٌ بكُلِّ دليلٍ صَحيحٍ استَدلَّ بِه مبطلٌ علَى باطِلِه أن أجْعَله دليلًا علَيْه لا له، سوَاء كانَ أثريًّا أم نظريًّا، ذَكر هَذا فِي كِتابه (درْء تعارُض العقْل والنَّقل)، وذَلك لأنَّ الاسْتِدلالَ بالدَّليل الصَّحيحِ علَى القَوْل الباطِل لا شكَّ أنَّه يُشَم مِنه رائِحَة ما ذَهب إلَيْه.

فهـؤُلاء الَّذين استدَلُّوا بنَفْي الرُّؤْية في الآخِرَة بقـولِه تَعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾، قالَ شيْخُ الإِسْلام: هَذا دِليلٌ علَيْهم؛ لأنَّ نفْي الإِدْراك يدُلُّ علَى وُجود أصْل الرُّؤْية، ولوْلا وُجود أصْل الرُّؤْية لكانَ نفْي الإِدْراك لغوًا يُنزَّه عنْه كلامُ الله.

ثالثًا: حجْبُ اللهِ عَن أعْدائِه، وذَلك في قوْلِه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥].

قالَ الإِمام الشَّافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واللهُ مَا حجَب أعْداءَه عنْهُ فِي حالِ الغَضَب إلَّا لِيرَاه أوْلياؤُه فِي حَال الرِّضا»، وهَذا صحِيحٌ؛ لأنَّه لَـو كانَ الجَمِيع محْجُوبين لم يَكُن لنَفْي الحَجْب عَن الأعداء فائِدَة، بَل فِيه مضَرَّةٌ، حيْثُ أوْهم التَّخْصيص ببعْض مدْلُولاتِه.

والحاصِل: أنَّ رُؤيَة اللهِ ثابتَةٌ بالنَّصِّ علَى ثَلاثَة أوْجُه:

" ثُبوت الرُّؤية.

" ونفْي الإِدراك.

" والحَجْب عَن الأعْداء.

أما دَلالَة السُّنَّة علَى الرُّؤية:

فقَد تواتَرتِ السُّنَّة علَى رُؤيَة المُؤمِنين لله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يوْم القِيامَة، وعلَى هَذا قولُ النَّاظم ينْظِم بعْضَ ما تَواتر[1]:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبْ ... وَمَنْ بَنَى لله بَيْتًا وَاحْتَسَبْ

وَرُؤْيَةٌ شَفَاعَةٌ وَالحَوْضُ ... وَمَسْحُ خُفَّيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

والشَّاهِد قولُه: «ورُؤْية».

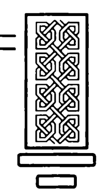
ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

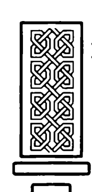
لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يُحْجَبِ ... إِلَّا عَنِ الْكَافِرِ وَالُمُكَذِّبِ

هَذا تعْلِيل بتَدْليلٍ؛ لأنَّه لم يُحْجَب إِلَّا عَن الكَافِر والمكَذِّب، وفِي هَذا يُشِير المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إِلَى قوْلِه تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]، فإِذا حُجِب هؤُلاء فضِدُّهم يرَوْن اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.



(١) ذكره الكتاني في نظم المتناثر (ص:١٨)، نقلًا عن الشيخ أبي الله محمد التاودي (ت ١٢٠٩هـ) في حواشيه على الجامع الصحيح.





البَابُ الخَامِسُ: فِي ذِكْرِ النُّبُوَّةِ ومُتَعَلَّقَاتِهَا

١٣٠ وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ (السَّلَامِ) ... وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ

١٣١ أَنْ أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَى الوُصُولِ ... مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ(الرَّسُولِ)

الشرح

الدِّين الإِسْلامي مبْنِيٌّ علَى شِهادَة أن لَا إِله إِلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رَسولُ الله، فبِشهادَة أن لَا إِله إِلَّا اللهُ يَكُون الإِخْلاص، وبِشهادَة أن محمَّدًا رَسولُ اللهِ يَكُون الاتِّباع.

وقَد انتَهَيْنا ممَّا يتعلَّق بالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ فِيما قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فِي رُبوبيَّته وأُلوهيَّته وأسمائِه وصِفاتِه. وبَقِيت شهادَةُ أن محمَّدًا رَسولُ الله، وحينئذٍ لا بُدَّ أن نعْرِف النُّبوَّة والرِّسالَة، والحِكْمة من الرِّسالَة والنُّبوَّة وما يتعلَّق بهذا؛ ولذَلِك قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِنْ عَظِيمِ مِنَّةِ (السَّلَامِ) ... وَلُطْفِهِ بِسَائِرِ الأَنَامِ

أَنْ أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَى الوُصُولِ ... مُبَيِّنًا لِلْحَقِّ بِـ(الرَّسُولِ)

وصدَق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمِن عَظِيم المنَّة، بَل أعْظم منَّةٍ مَنَّ اللهِ بِها أنْ أَرْسلَ الرُّسُلَ إِلى الخَلْق مُبشِّرين ومُنذِرين، والمنَّة: العطاءُ، فالعَطاءُ بِلا طلَبِ مكافَأةٌ يُسمَّى منَّة، وأَمنُّ المعْطِين علَيْك اللهُ جَلَّ وَعَلَا ثُمَّ رَسولُه ﷺ؛ ولهَذا في غزْوَة حُنَين غنِم الرَّسولُ ﷺ وأصحابُه أمْوالًا كَثيرةً جدًّا، فصارَ يُعْطي المؤلَّفة قُلوبُهم تأليفًا لهم علَى الإِسْلام؛

لأنَّ الإنْسانَ مهْما كانَ يُحِب المالَ، قالَ تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات:٨]، حتَّى إِنَّه مرَّةً مِن المرَّات جاءَه أعرَابِيٌّ مسلمًا لكِن إسْلامَه ليْس ثابِتًا، والأَعْراب يُحِبُّون المواشِي وبالأخصِّ الغَنم والإِبلِ، فأعْطاه الرَّسول ﷺ غنمًا بيْن جبلَيْن فذَهب إِلى قوْمِه وقَال: يا قَوْمي، أسْلِمُوا فإنَّ محمَّدًا يُعطي عطاءَ مَن لا يَخْشى الفاقَة[1]، ولم يَقُل: أسْلَموا تدْخُلوا الجنَّة.

فانْظُر كيْف ملَك هَذا المالُ قلْبَه، وبِهذا نعْرِف حِكْمة اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ جعَل للمؤلَّفة قلوبُهم نصِيبًا من الزَّكاةِ الواجِبَة؛ فيُعْطَون مِن الزَّكاة مِن أَجْل تأْلِيف القُلـوب، خِلافًا لبَعْض الدُّعاةِ الآن حيْثُ يُعْطـونهم مِن صلَف القَـوْل ما يُنفِّـر قلوبَهم.

وهَذا يعْني أنَّنا لو رَجعْنا للدِّين الإِسْلامي وتأمَّلْنا كَيْف يدْعُو النَّاس لدِين الإِسْلام، وجدْنَا رحمةً وعطفًا، ووجَدْنا أنَّ الإِسْلام يُقابِل المخالِفِين مُقابلَة الطَّبيب الحاذِق المشْفِق، لا مُقابلَة المنْتَصر الَّذي يُرِيد أن ينْتَقم، وهَذه مسأَلةٌ نسْأَل اللهَ أنْ يُعِيننا علَى تنْفِيذها في دعْوَة الخَلْق إِلى الحقِّ.

فمِنْ تَمام نعْمَة الله عَزَّوَجَلَّ ورحْمَته وحِكْمته أيضًا أن أرْسِل إِلى الخَلْق رُسلًا؛ لئلَّا يَكُون للنَّاس علَى اللهِ حُجَّة بعْد الرُّسُل؛ ولأنَّ العُقُول لا يُمْكن أن تسْتَقل بمَعْرفة ما يُحِبُّه الله ويَرْضاه، حتَّى يَقُوم الإِنْسانُ بفِعْله، فلا بُدَّ مِن إِرْسال الرُّسُلِ، وضَرُورة النَّاسِ إِلى الرُّسُل أشَدّ مِن ضَرورَتِهم إِلى الطَّعام والشَّراب والهواءِ؛ لأنَّ بالرُّسُل سعادَةُ الدُّنيا والآخِرة، وإِذا لم يبْعث الرُّسُل بَقِي النَّاس جهالًا؛ ولهَذا كانَ مِن علَاماتِ السَّاعة أن يُقْبَض العِلْم، كما قال الرَّسولُ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ**

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ، رقم (٢٣١٢).

الْعِلْمَ انْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَّالًا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»[1].

إِذَن؛ فلا بُدَّ مِن الرِّسالَة حتَّى تَقُوم الحجَّة، وتَبين المحجَّة، ويسْلُك النَّاس إِلى ربِّهم طِريق الهُدَى، وهِي مِن منَّة الله، بَل أمنُّ شيْءٍ منَّ الله بِه علَيْنا هُو الرِّسالَة والعِلْم.

وقوْله: «**ولُطْفه بسائِر الأَنام**» أي: ومِن لُطْفه جَلَّوَعَلَا ورَأْفَتِه ورحمَتِه، «**بسَائِر الأَنام**» أيْ: بعُموم الأَنام، والأَنامُ: هُم الخَلْق، «**أن أُرْشد الخَلْق إِلى الوُصولِ**» (أنَّ) هُنا مصدرِيَّة، وهِي فِي محَلِّ المبْتَدأ، و«**مِن عَظِيم**»: خبَرٌ مُقدَّم، أي: مِن عَظِيم مِنَّة الرَّحْمن أن أرْشدَ الخلْق إِلى الوُصول.

وقوْلُه: «**مبيِّنًا للحَقِّ بالرَّسول**» المُرَاد بالرَّسولِ هُنا الجِنْس، وعلَى هَذا فـ(الـ) لبَيان الجِنْس، وليْسَت للعَهْد الذِّكرِي ولا الحُضورِي ولا الذِّهْني، بل هِي للْجِنس الدَّالِّ علَى العُموم، وقَد بيَّن اللهُ تَعالى فِي كتَابِه أنَّه مَا مِن أُمَّة مِن الأُمَم إِلَّا خلا فِيها نذِيرٌ، وكلُّ رَسولٍ يرْسَل إِلى قومِه إِلَّا أنَّ النَّبي ﷺ أرْسَل إِلى النَّاسِ كافَّة، وبلَغت رسالتُه جميعَ الخَلْق إِلى يوْم القِيامَة، وآيَته العُظْمى هَذا القُرْآن الكَرِيم الَّذي بيْنَ أيْدِينا -ولله الحمد- إِلَى اليَوْم.



---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم (١٠٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن، رقم (٢٦٧٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٣٢ وَشَرْطُ مَــنْ أُكْــرِمَ بِــ(النُّبُــوَّةِ) (حُرِّيَّــةٌ) (ذُكُــورَةٌ) كَــ(قُــوَّةِ)

الشــرح

النَّبيُّ لا بُد أن يَكُون أهلًا للرِّسالَة، فلا بُد أن يَكُون المعطَى للرِّسالَة مؤهَّلًا لها؛ لأَنَّه لَيْس كلُّ إنسانٍ يصْلُح للرِّسالَة، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يُؤْتِي فضْلَه مَن يَشاءُ، وهَذا كَما أنَّ العِلْم الموْرُوث عن الرِّسالَةِ لا يُعطِيه اللهُ إِلَّا لمن هُو أهْلٌ له، نسأَل اللهَ أن يجْعَلنا مِنْهم.

والدَّليلُ علَى ذَلك قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وذلِك ردًّا علَى الكفَّار المعانِدينَ للرُّسل الَّذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١٢٤] فقالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، أي: أنَّهم ليْسُوا أهلًا للرِّسالَة، فلم يُعطوها، لكِن أُعْطيها مَن هُو أهْلٌ لها.

والنُّبوَّة لها شُروط، وقد بيَّن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا منْها، فقال: «**وشَرْط مَن أُكْرِمَ بالنُّبوَّة حريَّة**» شرْط: مُبتدَأ، حُرِّية: خبرُه، مَن أُكْرِمَ: أي: مَن أكْرَمه اللهُ وفضَّله، بالنُّبوَّة: أي بالرِّسالَة، فالرِّسالَة إذنْ إكرامٌ مِن اللهِ تَعالى للْعَبد، قالَ الله تعالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسْراء:٥٥]، وقال تعالَى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقالَ تعالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الإسْراء:٧٠]، ومِن المَعلُوم أنَّ أعْلَى أصْناف بَنِي آدم هُم الرُّسُل علَيْهم الصَّلاة والسَّلام.

فالرِّسالَة كرامَةٌ مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ سواء تمكَّن الرَّسول من بَثِّ رسالتَه وانْتَفع بِه

الخَلْقُ أم لم يتمكَّنْ، فإِنَّ الرَّسول ﷺ رأَى الأَنْبياءَ، رأَى النَّبي ومعَه الرَّهط، والنَّبي ومَعه الرَّجُل والرَّجُلان، والنَّبيُّ ولَيْس معه أحدٌ، وكلُّهم مُكْرَمُون، لكِن لا شكَّ أنَّ مَن منّ اللهُ علَيْهم بكَثْرة الأَتْباع أعْظَم إكرامًا ممَّن دُون ذَلك.

فإِن قِيل: كَيْف نجْمَع بَين قولِ النَّبي ﷺ: «**يَأْتِي النَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ**»(١). وقوْلِه: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا جَعَلَ اللهُ لَهُ حَوَارِيِّينَ**»(٢).

فالجوابُ: إمَّا أن يَكُون المُرَاد بالحَدِيث الثَّاني ذَوِي العَزْم من الرُّسُل أو أَنَّه يُستَثْنى من الحَديثِ الثَّاني ما دلَّ علَيه الحَديثُ الأوَّلُ؛ لأنَّ الأَنْبياء كَثِيرون. وقوْله: «وشَرْطُ مَن أُكْرِم بالنُّبوَّة حريَّة...» الخ، النُّبوَّة لها شُروط:

الشَّرْط الأوَّل: ذكَره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوْلِه: «**حريَّةٌ**» يعْنِي شرْطُه أنْ يَكُون حرًّا لا رقيقًا، والرَّقِيق هُو المَمْلُوك، العَبْد الَّذي يُباع ويُشْترى، فهَذا لا يَكُون نبيًّا ولا رَسولًا؛ وذَلِك لأنَّ الرِّقَّ وصْفٌ نازِلٌ عن الحرِّيَّة، فالرَّقِيق مملوكٌ يمْلِكُه سيِّدُه، يُباع، ويُشْتَرى، ويُستخْدَم، فلا يُمْكن أن يَكُون هَذا قائدًا؛ لأَنَّه هُو نفسُه ممْلُوك مقود؛ فكَيْف يكون قائدًا. إِذن؛ فلا بُدَّ أن يَكُون النَّبي حرًّا.

واعْلم أنَّ هَذِه الشُّروط شُروطٌ لِما وقَع لَا لِما سَيَقع؛ لأَنَّه لا يُمْكن أن يَقع الآنَ، فمُحمَّد ﷺ هُو خاتَم النَّبيِّين، لكِن الَّذين كانُوا أنْبياء لا بُدَّ فِيهم من هَذه الشُّروط، فلا بُدَّ أن يَكُونوا أحرارًا، ولا يُمْكن أن يَكُونوا أرِقَّاء.

فإِن قيل: إنَّ يُوسف عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بِيع مملوكًا عنْدَ عَزيز مِصْر؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره...، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدَّليل علَى دخول طوائف من المُسلِمين الجنة، رقم (٢٢٠).

(٢) أخرجه مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان.... رقم (٥٠).

فالجوابُ: أنَّ يُوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نُبِّئ بعْد السِّجن.

فإذا قال قائِل: ما تَقُولون في قولِه تَعالى عَنْ يُوسَف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾ [يوسف:١٥]، يَعْني: جاءَه الوَحْي قبل السِّجن؟

فالجوابُ: أنَّ الضَّمِير يَعُود علَى أَبِيه يعْقُوب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

والشَّرط الثَّاني: قالَ (ذُكُـورة) فالنِّساء لَيْس منهـن رَسولٌ؛ لأنَّهن لسْن أهلًا لتحمُّل هَذه القِيادَة العَظِيمة، وإِذا كانَ الرَّسول ﷺ قالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ ولَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»(١)، ولَو بالانْتِخاب؛ فإِذا انْتَخبوا امرأةً فإِنَّهم لن يُفْلحوا، فكَيْف يُمكِن أنْ تَكُون امرأةٌ رَسولًا، ثُم لو قُدِّر أنَّها صارت نبيًّا، والنَّبيُ هو الَّذي يُصلِّي بقومِه، فإِذا جاءَها الحيْضُ فلَنْ تُصلِّي، إِذن؛ فَلا يصِحُّ إِطْلاقًا أن تَكُون نبيًّا، لكِن يَصِحُّ أن تكون عالمًا، وهَذا هو الدَّليل العقْلِيُّ.

أمَّا الدَّليل السَّمْعي فلقوْلِه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء:٧]، فأَخْبر تَعـالى أنَّـه لا يُرْسـل إلا رجالًا؛ لا ملائِكَـة ولا إناثًا.

فإِن قَال قائِل: إِنَّ هُناكَ أقوامًا ولَّوْا أمْرَهم نِساء وأفْلَحوا فما الجوابُ عَن ذلك؟

فالجوابُ عَنْه مِن أحَدِ وُجوهٍ:

الوَجْه الأَوَّل: إِمَّا أن يُرادَ بقَوْل النَّبيِّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً»، يعْنِي أُولئِك القوْمَ فيَكُون خاصًّا، وإِذا كانَ خاصًّا لم يَكُن إِشْكالٌ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب كتاب النَّبي ﷺ إلى كسرى، رقم (٤٤٢٥).

الوَجْه الثَّاني: أن نَقُول: إنَّ هؤُلاء النِّساء لم يتولَّيْن الأَمْر علَى وجْه الإِطْلاق، بل الَّذي يُدبِّر الأَمْر غيرُهنَّ، لكن لهُنَّ الرِّئاسَة اسمًا لا حَقيقةً.

الوَجْه الثَّالِث: أن يُقال: هؤُلاءِ القَوْم لو أنَّهم ولَّوْا رجُلًا لكان أفْلَحَ لهم، ويَكُون المُراد بالنَّفي: «**لَنْ يُفْلح قومٌ**» نفْيَ الفَلاح التَّامِّ، فيُقال: هؤُلاءِ القَوم لو أنَّهم ولَّوْا رجلًا لكانَ أفْلَح لهُم.

الوَجْه الرَّابع: أنْ يُقال: إنَّ قوْل النَّبي ﷺ: «**لَـنْ يُفْلِـحَ قَـوْمٌ**» هَذا بناءً علَى الأَغْلب والأَكْثر وإلَّا فقد يُفْلحوا.

فهَذه أرْبَعة أوْجُه في الجَوابِ عَن هَذا الحَديثِ، واللهُ أعْلَم.

والشَّرط الثَّالث: قالَ: «**كقوَّة**» يعْني أنْ يَكُون عِنْده قُدرَة وقوَّة علَى إبْلاغ الرِّسالَة، فلَا يُمْكن أن يَكُون أصمَّ، ولا يُمْكن أن يَكُون أبْكَم لا يتكلَّم، ولا يُمْكن أن يَكُون مُنْهَكَ القُوَى البدنِيَّة، بَل لا بُدَّ أن يَكُون عِنْده قوَّة؛ لأنَّ إرْسال مَن لَيس ذَا قوَّةٍ عبثٌ يُنَزَّه اللهُ عنْه، فلا يُعقل أن يُرسِل مَن لا يَسْتطيع أن يتكلَّم أو مَن هُو أصمٌّ، والأَعْمى قد نقولُ إنَّه لا يُمْكن أن يُرسِل الله رَسولًا أعْمى، وقد نقولُ إنَّه يُمْكن؛ لأنَّ العَمى وإنْ كانَ يُضْعِف القوَّة علَى أداء الرِّسالَة لكِنَّه لا يمْنَع أداءَ الرِّسالَة، والكَلام علَى مَا يمْنَع أداءَ الرِّسالَة، فلا بُدَّ أن يَكُون قويًّا.

ولا يَرِد علَيْك نبِيُّ الله أيوبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لأنَّه أُصِيب بِها أُصِيب، ثُم بَرِئ في النِّهايَة، فهَذا مِن العَوارِض.

ولا يُشْترط أن يَكُون ذا سِيادَةٍ في قوْمِه، لكِن في الغَالِب أنَّه يَكُون ذا سيادَةٍ في قوْمِه؛ لقوْلِ الله تعالَى: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود:٩١]، وهَذا هُو الغَالِب،

وقَد يَكُون ذَا شرَفٍ في قوْمِه وسِيادَة؛ لقَوْل لُوط عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿لَوۡ أَنَّ لِي بِكُمۡ قُوَّةً أَوۡ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ﴾ [هود:٨٠]، أيْ: إِلى قوْمٍ يمْنَعونني مِنْكم.

فالمهِمُّ أَنَّه لَيْس بشَرْط أنْ يَكُون الرَّسولُ ذَا سيادةٍ وشرفٍ في قوْمِه، لكن ذلِك هُو الأَكْثر، ولا سِيَّما في خاتَم الأَنْبياءِ محمَّد ﷺ، فإنَّه كانَ أشْرَف قوْمِه نسبًا؛ لأنَّ اللهَ اصْطَفى إِسْماعيل، واصْطَفى من بَنِي إِسْماعيل كِنانَةً، واصْطَفى من كنانَة قُرَيْشًا، واصْطَفى مِن قُرَيْش بَني هاشم، واصْطَفاه ﷺ مِن بَني هَاشِم، فهُو كَريمٌ مِن كِرامٍ؛ كرام الآبَاء والأَجْداد، عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولكِنْ لَيْس هَذا بشَرْطٍ.

وقوْلُه: «حُرِّيَّة ذُكورَة كقُوَّة» لو قالَ: «حُرِّية ذُكورَة وقوَّة» لكانَ أَحْسن، لكِنَّه قال: «كقُوَّة» فكأَنَّه جَعل القُوَّة تعليلًا لاشْتِراط الذُّكورَة واشْتِراط الحرِّيَّة، وهَذه الكاف للتَّشْبيه يعْنِي كَما تُشْتَرط القوَّة.

فالشُّروط الَّتي ذَكرها المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثَلاثَة: الحرِّيَّة والذُّكورَة والقُوَّة علَى إِبْلاغ الرِّسالَة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٣٣ وَلَا تُنَـــالُ رُتْبَـــةُ (النُّبُـــوَّةِ) بِـ(الكَسْبِ) وَ(التَّهْذِيبِ) وَ(الفُتُوَّةِ)

١٣٤ لكنَّها فَضْلٌ مِـنَ المَـولَى الأجَـلْ لِمَنْ يَشَـا مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَى الأَجَـلْ

الشـــرح

يعْنِي أنَّ رُتْبَة النُّبوَّة لا تُنال بعَمل العَبْد، وهَذا أيضًا كما سَبق لا مجالَ لَهُ الآنَ؛ لأنَّ الرِّسالَة خُتِمت بمحمَّد ﷺ.

وقولُ المؤلِّف: إنَّ النُّبوَّة لا تُنال (بالكَسْب) يعْني بالتخلُّق بالأَخْلاق الفاضِلَة، والْقِيام بِما يَجِب علَى الإِنْسانِ مِن الحُقوقِ الَّتي لرَبِّه والَّتي للخَلْق. (والتَّهْذيب) أي: ولا تُنَال أيضًا بتَهْذيب الإِنْسانِ نفْسَه، وتَهْذيب غيْرِه، بأنْ يَكُون رجلًا مُريدًا للإِصْلاح ساعيًا فيه.

قولُه: «والفتوَّة» أيْ: وكذَلِك لا تُنال بالفُتوَّة، وهِي الكرَم والشَّجاعَة.

وذَكر المؤلِّف -رحمهُ اللهُ تعَالى- هَذا الكَلامَ ردًّا علَى بعْضِ المُتكلِّمين الَّذين قالُوا: إنَّه يُمْكن للإِنْسان أن يُهيِّئ نفسَه ويُهذِّبها حتَّى يَكُون مؤهَّلًا للنبوَّة فيَكُون نبيًّا، وهَذا لَيْس بصَحيحٍ، فالنُّبوَّة لا تُنال بالكَسْب، ولا يُمْكن أن يَصِل إِلَيْها الإِنْسان بالكَسْب.

ولَكن رُبَّما يقُول قائِل: ألم يَقُل اللهُ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]؟

فنَقُول: بلى، ولَكِن هَذا الَّذي كانَ أهلًا للرِّسالَة، لم تَكن هَذه الأهلِيَّة بعَمل منْه، بَل كانَت بفَضْلٍ مِن الله تَعالى، ويدُلُّ لذَلِك أَنَّنا نَجد أُناسًا وصَلُوا إِلى القِمَّة في

الكَرم والشَّجاعَة وحُسن الأَخْلاق في الجاهِلِيَّة؛ مِثل عَبْد الله بن جُدْعان وغيره، ومَع ذَلك لم يَنَل النُّبوَّة، وإِنَّما نالها محمَّد ﷺ؛ ولهَذا قالَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَكِنَّهَـا فَضْـلٌ مِـنَ المَـوْلَى الأَجَـلّ ... لِمَـنْ يَشَـا مِـنْ خَلْقِـهِ إِلَى الأَجَـل

أفادَنا المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَذا البَيْت أن النُّبوَّة فضْل مِن اللهِ يتفضَّل بِها على مَن يَشاءُ مِن عِبادِه؛ ولهَذا لمَّا قَال أعْداء الرُّسُل للرُّسُل: ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [إِبْراهِيم:١٠]، ﴿قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [إِبْراهِيم:١١] يعْنِي: مَا نحْنُ إلا بشَرٌ مثْلُكم، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأۡتِيَكُم بِسُلۡطَٰنٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [إِبْراهِيم:١١]، فالله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ هُو الَّذي يمُنُّ بالنُّبوَّة علَى مَن يشَاءُ مِن عبادِه، كَما يمُنُّ بالعِلْم عَلى مَن يشاءُ مِن عبادِه، معَ أنَّ العِلْم رُبَّما يحْصُل بالكَسْب، لكِن هُو مِنَّة مِن الله، فكَمْ مِن إنسانٍ حاوَل أنْ يطْلُب العِلْم ولكِنَّه عجَز.

وأَفَادَنا فِي قوْلِه: «لمَنْ يَشا مِنْ خَلْقِه إِلى الأَجَل» أنَّ مَن كانَ نبيًّا فلَا يُمْكن أنْ تُسْلب منه النُّبوَّة، فالنُّبوَّة لها ابْتِداءٌ ولَيْس لها انْتِهاءٌ إلَّا بالمَوْت، يعْني: لا يُمْكن أن يَكُون الإِنْسانُ رَسولًا ثُمَّ تُسْلَب مِنه الرِّسالَة، لَكِن يُمْكن أنْ يَكُون غيرَ رَسولٍ ثُمَّ يُرسَل كَما هُو الأَصْل؛ فالأَصْل أنَّه لَا يُرسَل إِلَّا مَن كانَ قَد بلَغ أشدَّه وبَلَغ أرْبَعِين سنةً؛ ليَكُون تامَّ العَقْل.

وأمَّا قولُه تَعالى عَن عِيسَى عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حِين أشارَتْ أمُّه إلَيْه فقَالوا: ﴿كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ٢٩ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا ٣٠ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا ٣١ وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا﴾ [مريم:٢٩-٣٢]، فقَال بعْضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: إِنَّ هَذا خاصٌّ

بعِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأمَّا غيرُه فلا بُدَّ أن يبْلُغ أشدَّه ويسْتَوي ويَكْبر، أمَّا عِيسى فإنَّه آيَةٌ مِن آيَاتِ الله في خلْقِه وتكْوِينه ورسالَتِه، وقيل المَعْنى آتاني الكِتابَ فِي علْمِه، فيَكُون التَّعبير بالماضي باعْتِبار علْم الله، ويَكُون الماضِي هُنا اسْتُعمل في المسْتَقْبل لتحقُّق وقُوعِه، وهذا هُو الأَقْرب.

فإنْ قال قائِل: لماذا رجَّحْتم هَذا معَ أنَّ التَّقدير الأوَّل لا مانِعَ مِنْه وهُو أن يَكُون خاصًّا به؟

فالجوابُ: إذا رجَّحْنا التَّقدير الأَوَّل فمَعْنى هَذا أنَّنا نمْنَع هَذا الأَصْل وهُو عدَمُ الخُصوصِيَّة هَذا مِن جهَةٍ، ومِن جهَةٍ أُخْرى أنَّ الله لَن يُرْسل رَسولًا إِلَّا إذا أنَّ أهلًا للرِّسالَة يتحَمَّل الدَّعوةَ ويتحَمَّل الرَّدَّ علَى الآخَرِين، هَذا الَّذي يظْهَر لي، واللهُ أعْلَم.

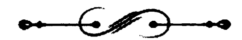
مسْأَلَة: مَا الفَرْق بين النَّبي والرَّسولِ؟

الفَرْق بين النَّبي والرَّسول كَما ذَهب إلَيْه الجُمْهور؛ أنَّ النَّبي مَن أُوحِي إلَيْه بشَرع ولم يُؤْمَر بتبْلِيغه؛ ولِهَذا يُسمَّى نبيًّا ولا يُسمَّى رَسولًا؛ لأنَّه لم يُؤْمر، لكِنَّه لم يُنْه عَنْ إبْلاغِه، وأمَّا الرَّسول فهُوَ مَن أُوحِي إلَيْه بشَرْع وأُمِر بتبْلِيغه.

وهُناك فرْقٌ بَيْن أن نقُولَ في النَّبيِّ لم يُؤْمر بتبْلِيغه وبَيْن أن نَقُول: نُهِي عن تبْلِيغه، وهَذا نَظِير ما قالَه شيْخُ الإسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَن لم يُنْكر علَى الوُلَاة ولامَه بعضُ النَّاسِ علَى عدَم إنْكارِه للمنْكَر، قالَ شيْخُ الإسْلام: هُناك فرْقٌ بَيْن السُّكُوت عَن الإِنْكار، وبَيْن الأَمْر بالمنْكَر[1]، فالسُّكوت عَن الإِنْكار مَع عدَم القُدْرة علَى

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٧٢).

الإِنْكار أَوْ مَع خوف مُنْكَر أكْبَر لا يُلام علَيْه الإِنْسان، بَل قَد يُحْمَد إِذا تُرِكَ الإِنْكار خوفًا مِن مفْسَدة أكْبَر، لَكِن لو أَمَر بالمنْكَر فإِنَّه في هَذه الحالِ يُذَمُّ علَى الأَمْر بالمنْكَر والرِّضَا به.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٣٥ وَلَــمْ تَـزَلْ فِـيمَا مَضَـى الأَنْبَـاءُ مِــنْ فَضْــلِهِ تَــأْتِي لِمَــنْ يَشَــاءُ

الشــرح

قوْلُه: «الأَنْباء» بالرَّفْع علَى أنَّها اسْم «تَزَلْ»؛ لأنَّ زالَ ويَزالُ تعْمَل عَمل كانَ إذا سُبقت بنَفْي أو شبْهِه، وهنا سُبِقت بنفْيٍ وهُو قوله: «ولَم تَزَلْ»، وعلَيْه فالأنباءُ اسْمُ تَزل، وخبَرُها قوْلُه: «تأْتِي لمن يَشاءُ» أي: لم تزَلِ الأَنْباء آتيةً لمن يَشاءُ.

وقولُه: «فيما مضى» أي: فِيما سبَق هَذه الأُمَّة، و«من فضْلِه» أيْ: علَى المرْسَل وعلَى المرْسَل إلَيْهم جميعًا.

وقوْله: «لمنْ يَشاءُ» أي: لمنْ يَشاء مِن عِبادِه، وقَد أَخْبر اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه بَعث في كلِّ أمَّةٍ رَسولًا، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤].

وعلَيْه فإِنَّ كلَّ الأُمَم السَّابقَة قَد أَرْسل اللهُ إلَيْهم الرَّسولَ والنَّذيرَ وأقَام الحُجَّة علَى جَميع الخَلْق، ولم يبْقَ لأَحدٍ حُجَّة علَى الله عَزَّوَجَلَّ.

فإِن قالَ قائِل: هَل الأَنْبياءُ محْصُورون؟

قلنا: إِنَّه ورَد فِي ذَلك حديثٌ يدُلُّ علَى حصْرِهم بمِئَة أَلْف وأرْبَعة وعِشْرين أَلفًا، والرُّسُل دُون ذَلك[1]؛ لأنَّ الأَنْبياءَ أَكْثَر بِكَثير من الرُّسُل، أمَّا الرُّسُل فأقَل،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥، رقم ٢٢٣٤٢) والطبراني (٨/ ٢١٧، رقم ٧٨٧١) قال الهيثمي

وقَد ذُكِر في القُرْآن منْهُم خمسةٌ وعِشْرون رَسولًا، ولكِنَّهم أكْثَر مِن هذا، وقد يَزِيدون علَى ثَلاثِ مِئَةٍ إلَّا أنَّ الله تَعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨].

إِذن؛ فعَقِيدتنا بالنِّسبَة للرُّسُل أنَّه ما من أمَّةٍ إلا خَلا فِيها نذِير، وما مِن أمَّةٍ إلا بعَث الله إلَيْها مَن يُوجِّهها ويُبيِّن لها الحقَّ.

وأوَّل الأنْبياءِ هُو آدَم، فإِنَّه كانَ نبيًّا مكلَّمًا، كَما في حدَيثِ أَبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّه سأَل النَّبي ﷺ: هَل كانَ آدَمُ نبيًّا؟ قال: «نعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ»[1].

وأمَّا أوَّلُ الرُّسُل فهُو نُوحٌ؛ لقَوْل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد:٢٦]، فإِذا كانت النُّبوَّة والكِتابُ في ذُريَّة نُوح وإِبْراهيم دلَّ هَذا علَى أنَّه لَيْس قبْل نوحٍ رَسول، ويدُلُّ لِذَلك أيضًا قولُه تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾ [النساء:١٦٣]، ويدُلُّ لهَذا ما ثَبت في الصَّحيح: «أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى نُوحٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى الأَرْضِ»[2]. وبِهذا نعْرِف أنَّ مَن أقْحَم إِدْريس بينَ نوحٍ وآدَم فإِنَّه غلَط؛ لأنَّنا نَجِد شجَرَةَ الأَنْبياءِ الَّتي كتَبها بعضُ النَّاسِ قد كُتِبَ فِيها إِدْريس قبْل نُوحٍ، وهَذا غلَطٌ لا شكَّ فيه. فإِنَّ عَقيدتَنا أنَّ نوحًا هو أوَّل الرُّسُل.

= (٨/ ٢١٠): رجاله رجال الصحيح غير أحمد بن خليد الحلبي، وهو ثقة. والحاكم (٢/ ٢٨٨، رقم ٣٠٣٩)، وقال: صحيح علَى شرط مسلم.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٧٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣).

وآخِر الرُّسُل محمَّد ﷺ؛ لقوْل اللهِ تَعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب:٤٠]، فمَن ادَّعى النُّبوَّة بعدَه فهُو كافِرٌ، ومن صدَّق مدَّعِيَ النُّبوَّة بعْدَه فهُو كافرٌ أيضًا، لأنَّه مكذِّب للهِ ورَسولِه، وقَدْ قال النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لعليِّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حِين خلَفه في أهْلِه في غزْوَة تبُوك، فقال: يا رَسولَ الله، تخْرُج وأَقْعد مَع النِّساء والوِلْدان، فقال له النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّه لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[1]، فرَضِي عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقَد استدَلَّت الرَّافِضة بِهذَا الحَديث علَى أنَّ عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أفْضَل الصَّحابَةِ، ولكِن لا دَلِيل فيه؛ لأنَّ الرَّسول ﷺ أرادَ بقَوْله أن تَكُون مِنِّي بمنزلة هارُون مِن مُوسى حِين خلَفه في قوْمِه، أيْ: فِي هَذه المسْأَلَة فقَط، أمَّا الفَضْل الآخر فَلا شكَّ أنَّ أفْضَل هَذه الأُمَّة بعْد نبيِّها أَبُو بكْرٍ، ثُمَّ عُمر، ثُمَّ عُثمان، ثُمَّ عِلي.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة تبوك....، رقم (٤٤١٦)، ومسلم كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل علي بن أبي طالب...، رقم (٢٤٠٤).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٣٦ حَتَّى أَتَى بِـ(الخَاتَمِ) الَّـذِي خَـتَمْ بِـهِ، وَأَعْلَانَـا عَـلَى كُـلِّ الأُمَـمْ

الشـــرح

قوْلُه: «**أعلانا**»: يعْنِي: جعَلَنا فوْق كُلِّ الأُمم؛ فنَحْـن الآخِرون السَّابِقـون يوْمَ القِيامَة، ونحن الشُّهداء علَى الخَلْق في أن الرُّسُل بلَّغوا ما أُنزل إلَيْهم مِن ربِّهم، قالَ تَعالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، فهَذه الأُمَّة ولله الحَمْد هِي أعْلَى الأُمَم، ولها النَّصر التَّام علَى غَيْرِها، ولكِن بشَرْط أن تكُون عاملةً بشرِيعَة الله الَّتي جاءَ بِها رَسولُ الله ﷺ، أمَّا أن تكُون مُنتَسبةً فقَط، ويَكُون الإِسْلام دِينَ بطاقةٍ وهُويَّة بدُون عمَل، فهَذا لا يُجْدي شيئًا، وللأَسَف فإِنَّ أكْثر النَّاس قد كُتِب في هُويَّته وبطاقَتِه: الدِّيانة: مُسْلم، وهُو لا يعْرِف الإِسْلامَ، وقَد لا يعْرِف كيْف يتوضَّأ ولا كَيْف يُصلِّي!



١٣٧ وَخَصَّـــهُ بِــذَاكَ كَــالمَقَــامِ وَبَعْثِــهِ لِسَــائِرِ الأَنَــامِ

الشـــرح

وقوْلُه: «وخصَّه» أي: النَّبيَّ ﷺ، «بذَاك» أي: بخَتْمِه للرِّسالَة، فإِنَّه خاتَم الأَنْبياءِ ولا نَبيَّ بعْدَه ﷺ، وهذا مِنْ خَصائِصه ﷺ. وكانَ عِيسى ابْنُ مرْيَم ﷺ خاتَمَ أنْبياء بَنِي إِسْرائِيل، ولَكِن هَذا الخَتْم مقيَّدٌ بأَنْبياء بَنِي إِسْرائِيل، أمَّا محمَّد ﷺ فخَتْمه ختْمٌ مُطلَق فلا نَبيَّ بعْدَه، وهَذا يدْعُو إِلى تأمُّل الحِكْمة مِن أنَّ عِيسى ينْزِل في آخِر الزَّمان ويتْبَع محمَّدًا ﷺ؛ ليتبيَّن أنَّ الختمَ الَّذي خُتِمت بِه رِسالَة بَني إسرائِيل ليْسَ ختمًا مطلقًا بَلْ هو ختم مقيَّد، والرَّسولُ الَّذي بعْدَه هو محمَّد ﷺ؛ ولِذَلك في آخِر الزَّمان إِذا نَزل عِيسَى فإِنَّما يحْكُم بشَريعةِ النَّبي ﷺ.

فإِن قالَ قائِـل: أَلَيْس قد أَخبر النَّبي ﷺ أَنَّـه يكْسِر الصَّلِيب ويَقْتل الخِنزيرَ ولا يَقْبل الإِسْلام فَلا يقْبَل الجِزيةَ، وهَذا لَيْس هُو الحُكم الشَّرعي الموْجُود الآنَ؛ فإِنَّ الحُكْم الشَّرعيَّ الموْجُود الآن أن يُقر النَّصارَى علَى ما هُم علَيْه، إِذا كانَ بيْننا وبيْنَهم عهدٌ؛ فإِنَّنا لا نتَعرَّض لدِيانَتِهم؟

فالجوابُ: أنَّ النَّبي ﷺ حدَّثنا بذَلك مقرِّرًا لَه راضيًا به، فَيكُون ما يَقْضي به عِيسَى فِي آخِر الزَّمان مِنْ شَرِيعة النَّبي ﷺ.

وقوْلُه: «كالمَقَام» يُشِير بذَلك إِلى قوْلِه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإِسْراء:٧٩]، وقَد سبَق أنَّ مِن المَقام المحْمُود الشَّفاعَة العُظْمى، حيْثُ تنْتَهي إِلى رَسولِ الله ﷺ، وأنَّ النَّاس يلْحَقُهم من الكَرْب والغمِّ ما لا يُطيقون، فيَسْتشفِعون

بآدم، ثُمَّ بنوح، ثُمَّ بإِبْراهِيم، ثُم بمُوسَى، ثُم بعِيسى، حتَّى تنتَهي إليه، فهَذا مِن المقامِ المحْمُود، حيْثُ يحْمَده فِيه الأَوَّلون والآخِرُون.

مسأَلة: هَل مِن المقَام المحْمُود مَا ذَكره بعْضُ العُلَماء مِن أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُجْلِس الرَّسول ﷺ علَى العَرْش؟

فالجَوابُ: هَذا إنْ صحَّ فهُوَ مِن المقَامِ المحْمُود لا شكَّ.

وقوْله: «**وبعثه لِسائِرِ الأَنَام**» يعْني: وخصَّ النَّبيُّ ﷺ بأَنَّه بُعِث إِلى سائِر الأَنَام، وغيْرُه مِن الأَنْبياءِ بُعِثوا إِلى أَقْوَامِهم فقَط.

فإِنْ قالَ قائِل: أَلَيْس نوحٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مرْسلًا إِلى جَميعِ الخَلْق في وقْتِه؟

قُلنا: بَلى، هُو مُرْسل إِلى جَميعِ الخَلْق في وَقْته، لكِن لم يَكُن هُناك قوْمِيَّات سِوَى هَذِه القوْمِيَّة، فيَكُون نوحٌ مُرسلًا إِلى قوم، كَما قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح:١]، والخليقَة في ذَلك الوَقْت لم تَكُن كثُرَتْ بعْدُ حتَّى تُولَد منْها قوْمِيَّات، وبِذَلك يَكُون نوحٌ مرْسلًا إِلى قوْمِه فقَط، بل كانَتِ الأُمَّة قَلِيلة وأُرْسل إِلَيْهم نوحٌ فكان مُرْسلًا إِلى قوْمِه خاصَّة.

وقوله: «**لسائر الأَنَام**» سائر: يَقولُون إنها تُطْلَق بمَعْنى البَاقِي، وتُطْلق بمَعْنى الجَمِيع؛ فإِن أُخِذت مِن السُّؤْر صارَت بمَعْنى البَاقِي، وإِن أُخِذت مِن السُّور -والسُّور مُحِيط بكُلِّ مَا كانَ داخِلَه- صارَتْ بمَعْنى الجَمِيع، وإِذا كانَت بمَعْنى الجَمِيع كانَ فِيها إعْلالٌ؛ لأَنَّها تَكُون مُشتَقةً مِن السُّور، والسُّور ليْسَ فِيه همْزَة، لكِن قُلِبت الواوُ همْزَةً في (سائِر) لعلةٍ تصْرِيفيَّة. أمَّا إذا قُلْنا إِنَّ (سَائِر) مِن السُّؤْر فالهَمْزة فِيها أصليَّةٌ.

ونَظِير ذَلك لفْظ زَائِر، هَل الهَمْزة أصْليَّةٌ أو مُنقلِبَة؟ فِيه تفْصِيل؛ فإِن كانَت مِن زَأر الأَسد فَهِي أصلِيَّة، تَقُول: زَأر الأَسَد فَهُو زائِرٌ، وإِن كانَت مِن الزِّيارَة فَهِي مُنقلِبة، تَقُول: زارَ يَزُور فهُو زائِرٌ، وأصْلُها زَايِر لَكِن قُلِبت همْزَةً.

قـوْلُه: «الأَنـام» أي: الخَلْـق، قـالَ الله تعـالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠]، أيْ: للخَلْق فهُو مبْعُوث لجَمِيع الخَلْق المكلَّفين، ودَليل اختِصاصِه بذَلك مِن وجْهَين:

الوَجْه الأَوَّل: كوْنُه خاتَم الأَنْبياء، وهَذا ثابِتٌ بالقُرْآن، فإِذا كانَ خاتَم الأَنبياءِ -والنَّاس كلُّهم مُحتَاجُون للرِّسالَة- لَزِم مِن ذَلك أنْ يَكُون رَسولًا إِلى جَميع الخَلْق.

الوَجْه الثَّاني: أَنَّه في حَدِيث جَابر بْنِ عبْدِ الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال النَّبي ﷺ: **«أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»**[1].

فهَذه مِن خَصائِصه، أمَّا غيْرُه مِن الأَنْبياءِ فإِنَّه يُبْعَث إِلى قوْمِه خاصَّة. فمثلًا إذا كانَ في الأَرْض أقْوامٌ مُتعدِّدة فإِن الرَّسولَ يُبْعث إِلى قوْمِه الَّذي هُو في أرْضِهم، أوْ فِي غَيْر أرْضِهم لكِنَّه يُبْعث إِلَيْهم خاصَّة.

وَلا يَرِد علَى هَذا نوْحٌ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ؛ لأنَّ القَوْم في عهْدِ نوْحٍ هُم قوْمُه؛ إِذْ كانَ النَّاس في ذَلِك الوَقْت قَلِيلِين لم يتفرَّقُوا شُعوبًا وأقوامًا، فكانَ مبْعُوثًا إِلى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب قول النَّبي ﷺ: «**جعلت..**»، رقم (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب منه، رقم (٥٢١).

الخَلْق عمومًا؛ لأنَّ الخَلْق في ذَلك الوَقْت ليْس فِيهم أقْوامٌ؛ ولهَذا أُهْلِك المكذِّبُون لَه وصارَ الَّذي بَقوا ممَّن علَى السَّفِينة هم آبَاء الخَلْق كُلِّهم، كَما قَال تعالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصَّافات:٧٧]، أي: ذُرِّيَّة نوْح.

وبِهذا ينْكَفّ الإيراد الَّذي أوْرَده بعْض العُلَماء حيْثُ قَال: إنَّ نوحًا أُرسِل إلى جَمِيع أهْل الأَرْض؟ وجوابُ هَذا الإيرَاد أنَّ جَمِيع أهْل الأَرْض هُمْ قوْمُه في ذَلك الوَقْت، وليْسَ هُناك أقْوامٌ آخَرُون، لكِن في عَهْد الرَّسول ﷺ هُناك أقْوامٌ آخرون؛ فهُناكَ الفُرْس والرُّوم والبَرْبر وغيْرُهم، وهُو مبْعُوثٌ إلَيْهم جميعًا.

فمِن نعْمَة اللهِ على النَّبيِّ ﷺ أنَّ اللهَ تعَالى أرْسلَه إلى جَميع الخَلْق؛ لأنَّه يلْزَم من ذَلك أنَّ كُلَّ مَن عمِل بشَريعَته نالَه مِن أجْرِه؛ ولهَذا رُفع له سوادٌ عظِيمٌ فظَنَّ أنَّهم أمَّتُه فَقِيل له: هَذا مُوسَى وقوْمُه، ثُمَّ رُفِع له سَوادٌ عظِيمٌ أعْظَم مِن الأَوَّل وقِيل لَهُ: هَذه أمَّتُك[1].

فأُمَّة النَّبيِّ ﷺ أكْثَر الأُمَم، وأجْرُه أكْثَر أجْرِ الأَنْبياء؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن أُمَّته يعْمَل بشَريعَته فإنَّ لَه مِثلَ أجْرِه، وبِهذَا نعْرِف ضلالَ مَن إذا فعَلوا طَاعَةً أهْدُوها للرَّسول ﷺ، فإنَّ إهْداء القُرَب للرَّسولِ ﷺ بِدْعَة وضَلالَة في الدِّين وسَفهٌ في العَقْل؛ لأنَّ مَن أهْدَى إلَيْه عِبادَةً فعلَها فمَضمون ذَلِك أنَّه حَرَم نفْسَه مِن أجْرِها فقَط، أمَّا الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فأجرُها واصِلٌ إلَيْه مِن الأَصْل؛ سواء أهْديتَها إلَيْه أَمْ لم تُهدِها إلَيْه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب وفاة موسى، رقم (٣٤١٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدَّليل علَى دخول طوائف من المُسلِمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠).

ثُمَّ إِنَّك لم تُؤمَر أن تُهدِي إِلَيْه العِبادَات؛ لا أضْحية، ولَا قِراءَة قُرْآن، ولا غَيره، بل أُمرت أنْ تُصلِّي وتسلِّم عليه، وتدْعُو له، فهَكذَا أُمِرْت كما قالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦].

قال شَيْخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم يُعْهد أنَّ أحدًا من القُرونِ المفَضَّلة فعَل ذَلك، لا الصَّحابَة ولا التَّابِعون وتابِعُوهم، كلُّهم لم يُهدوا للرَّسولِ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ثوابَ قُرْبَةٍ أبدًا؛ لأنَّهم أفْقَه وأعْلَم وأحْكَم مِن أن يُهدوا إِلى الرَّسولِ ﷺ ثوابًا؛ إِذْ إن أجرَهم حاصِلٌ للرَّسول ﷺ فإِنَّ «الدَّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»[1].



(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء الدال علَى الخير كفاعله، رقم (٢٦٧٠).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٣٨ وَ(مُعْجِزِ القُرْآنِ) كَـ(المِعْـرَاجِ) حَقًّـا بِـلَا مَـيْنٍ وَلَا اعْوِجَـاجِ

الشــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومعْجِز القُرْآن» يعْنِي وخصَّه تَعالى بمُعْجِز القُرْآن، فالقُرْآن معجِز، قـال تَعـالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسْراء:٨٨]، فالْإِنْس والجِنُّ متفرِّقِين أو مُتعاوِنِين لا يُمْكِن أن يأْتُوا بمِثْل هَذا القُرْآن.

والدَّليلُ علَى هَذا مِن الواقِع أنَّ القُرْآن نزَل فِي قوْمٍ هُم أفْصَح العَرَب، وبلُغَة هؤُلاءِ القَوْم، ومَع ذَلِك عجَزُوا عَن مُعارَضَتِه، وهُم بلا شكَّ يودُّون بِكُل طاقَاتِهم أنْ يَجِدوا مُعارَضة للْقُرآن الكَرِيم، حتَّى يقـولوا للرَّسول ﷺ: ما جِئْتَ بِه فإِنَّنا نسْتَطيع مِثْله، فأَنْت لسْتَ بنبيٍّ، لكِن عجَزُوا، بَل كانَ هَذا القُرْآنُ يأْخُذ بألْبَابِهم حتَّى يُصْغوا إلَيْه قهرًا.

وذَكَروا فِي التَّاريخ أنَّ رُؤساءَهم كانُوا يأْتُون خُفيَةً إِلى قُرب النَّبي ﷺ ليَسْتمعوا القُرْآن؛ لأَنَّه يعْجِبُهم ويُبْهرهم، وقَد قال الله تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، فدلَّ ذَلك علَى أنَّ بلَاغَهم تَقُوم به الحُجَّة.

وقَد تحدَّاهم الله عَزَّوَجَلَّ أنْ يأْتُوا بمِثْله فعَجزوا: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، وتحدَّاهم بعَشْر سُوَر فعَجزوا، وتحَدَّاهم بِسُورَة فعَجزوا، وتحدَّاهم بآيةٍ فعجَزوا، وقَال تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَـٰدِقِينَ ﴾ [الطور:٣٤]، أي: حدِيثٍ مِثْله إِن كانُوا صادِقِينَ فعَجزوا؛ ولهَذا قالَ تعالى:

﴿أَمۡ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥۚ بَل لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الطور:٣٣]، أيْ: لَيس عندَهم علْمٌ إلَّا أنَّهم كُفَّار لا يُؤْمنون، ﴿فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾ [الطور:٣٤]، وما أَتَوْا ﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ فَلۡيَأۡتِ مُسۡتَمِعُهُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾ [الطور:٣٨]، وهذا تحدٍّ؛ إنْ كانُوا صادِقِين فلْيأْت مُستمعُهم بسُلْطان مُبينٍ، وكل هَذا لم يَكُن، إذَنْ فالقُرْآنُ أعْجَز الوَرى؛ لأنَّه إذا أعْجَز الَّذين نزَل بلُغَتهم وبوَقْتِهم، فمَن بعْدَهم مِن باب أَوْلى، ومَن سِواهُم مِن بابِ أوْلَى.

لكَن هُنا ملاحظَةٌ علَى قوْل المؤلِّف: «ومعْجِز القُرْآن» هذَا مِن باب إِضافَة الصِّفة إِلى مَوْصوفِها؛ لأنَّ المعْنى: والقُرْآن المعْجِز، وكان يَنْبغي لَه ألَّا يُعبِّر عن آيَات الأَنْبياء بالإِعْجاز؛ لأنَّ الإِعْجاز ليْسَ مِن خَصائِص الأَنْبياء، فإنَّ السَّاحر يُعجز، والبهْلواني يُعجِز، فلَما كانَ هَذا اللَّفظ مُشترَكًا بين الحقِّ والباطِل، كانَ الأَوْلى أن نأْتِي بلفْظ يتعيَّن فيه الحقُّ، وهُو ما نطَق اللهُ بِه وهُو (الآيَات) كما قال اللهُ تَعالى في القُرْآن: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت:٤٩].

فالأَوْلى أن يَقُول: آيَات القُرْآن، بدَلًا مِن: مُعْجز القُرْآن، والأَوْلى في جَميع ما يُسمَّى بمُعْجزات الأَنْبياء أن نُسمِّيه آيَات الأَنْبياء؛ لأَنَّ الآيَات بمَعْنى العَلاماتِ الدالَّة علَى صِدْقِه.

أمَّا المعْجِزات فقَد يُعْجِز السَّاحرُ وقد يُعْجز غيرُه، فإِنَّ أحدًا لا يسْتَطيع أن يجْعَل الحبالَ كأنَّها حيَّاتٍ تسْعى إلَّا السَّحرة.

فالسَّحَرة يفْعَلون ما يعْجَز عنْه البَشر، لكِن بالسِّحر؛ ولهَذا نَقُول: كانَ مِن الأَوْلى أن يُعبِّر عَن مُعْجِزات الأَنْبياء الَّتي تُسمَّى مُعْجِزات بالآيَات.

وقَد قالَ بعْضُ النَّاس: إنَّ مُعجزات السَّحرَة لا تشْتَبه بآيَات الأنْبياء؛ لأنَّ آيَات الأَنْبياء مقرونةٌ بالتَّحدِّي، وهَذا غيْرُ صَحيحٍ؛ لأنَّ آيَات الأَنْبياءِ تارةً تَكُون تحدِّيًا؛ وتارَةً تكُون ابْتِداءً بدُون تحدٍّ. فقَد جاءَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى الرَّسولِ ﷺ في غزْوَة الحدَيْبِية، وقالُوا له: يا رَسولَ الله، ليْس عِنْدنا ماءٌ، فدَعا بإِناءٍ فوَضع أصابعَ يدِه عليْه فجَعل الماءَ يَفُور مِن بَيْن أصابعِه[1]، ولَيْس في هَذا تحدٍّ، وهُم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يَقُولوا له ائْتِنا بآيَةٍ، بل شَكوا إلَيْه قِلَّة الماءِ فجاءَت هَذه الآيَةُ.

وآيَاتُ الرَّسولِ ﷺ كثيرًا ما تكُون بغير تحدٍّ، كَما جاءَهُ الرَّجُل وهُو علَى المنْبَر ﷺ، فقالَ: ادْعُ اللهَ أن يُغِيثَنا: فدَعا ﷺ فأُغِيثوا قبْلَ أن ينزِل مِن منْبَرِه، وجَاء في الجُمْعة الثَّانِيَة، وقالَ: ادْعُ اللهَ أن يُمْسِكها عنَّا، فدَعا فانْفَرجت السَّماء[2]، ولَيْس في هَذا تحدٍّ.

وقالَ بعْضُ النَّاس: إنَّ مُعجِزات الأَنْبياء تُشْبِه كرامَاتِ الأَوْلِياء، فلِذَلك يجِبُ أن نُنْكِر إمَّا آيَات الأَنْبياءِ أوْ كَراماتِ الأَوْلِياء، وآيَات الأَنْبياءِ لا يُمْكن إنْكارَها فلْنُنْكر كَراماتِ الأَوْلياء؛ فقَالُوا: لَا يُمْكن أنْ يُوجَد للأَوْلياء كَرامَاتٌ، والصَّوابُ أنَّ كَراماتِ الأَوْلِياء ثابتةٌ فيمَن قبْلَنا وفي هَذه الأُمَّة.

فقِصَّة مرْيَم فِيها كرامَةٌ مِن عِدَّة أوْجُه، فقَد جَاءَها المخَاضُ إلى جِذْع النَّخلَة فجَاءت إلى جِذْع النَّخْلة؛ لأنَّ المخاضَ اضطَرها أنْ تأْتِي إلَيْه، وهِي حامِلٌ تطلق، فوُضِعت الوَلَد، وقِيل لها: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الحُدَيْبية، رقم (٤١٥٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم (١٠١٣) ومسلم: كتاب الاستسقاء، باب الدُّعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧).

[مريم:٢٥]، وهِي امْرَأَةٌ نُفساء، والمرْأة النُّفَساء عادَة تكُون ضعيفةً، ثُمَّ قِيل لها: هُزِّي بجِذْع النَّخلة دُونَ أن تصْعَدي إِلى أعْلَاها، والهزُّ بجِذْع النَّخْلة لا يتأَتَّى، بل إنَّه صعْبٌ، فإِن الرَّجُل القويَّ إذا صعَد إِلى أعْلَاها وهزَّها تهتَزُّ، لكِن إِذا هزَّها مِن أسْفل لا تهتَزُّ، لكِن مرْيم قِيل لها: هُزِّي بجِذْع النَّخْلة فهزَّت فاهتزَّتِ النَّخْلة، وهَذِه كرامَةٌ ﴿تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم:٢٥]، يعْنِي مخْرُوفة بيُسْر، والعادَةُ أنَّ الرُّطب إِذا تساقَطُ مِن فوْق النَّخْلة، فإِنَّه يَفْسد ويتفضَّخ، لكِنَّه في شأْنِها بَقِي رُطبًا جَنيًّا، وهَذه كرامَةٌ، ولما جاءَت تحْمِل الوَلد فَقِيل لها معرِّضِين لها بالزِّنا: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا ۝٢٨ فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِ﴾ [مريم:٢٨-٢٩] فكلَّمهم، وهَذه كرَامَةٌ.

فهَذه كرامَةٌ، وهِي في الحَقيقَة تُشْبه آيَات الأَنْبياء، لكِن الفَرْق بيْنَهما أنَّ آيَات الأَنْبياءِ تأْتِي مِن النَّبيِّ، وكرَامَة الأَوْلِياءِ تأْتِي من وليٍّ متَّبعٍ للنَّبيِّ، وهَذا الوليُّ لا يقُول إنَّه نبيٌّ أبدًا، وقَد لا يُزكِّي نفسَه، ولا يَقُول إنَّه وليٌّ فتأْتِيه الكَرامَة.

فإِن قيل: كيْفَ كانَ القُرْآن آيةً؟ أبلَفْظه أمْ بمَعْناه أم بصِدْق مخْبَره أم بماذا؟

فالجَوابُ: أنَّه آيَةٌ بكُلِّ معْنى الآيَة في اللَّفظ والأُسْلوب والمعْنَى، وأنَّه مهما كرَّرْته فَلا يُمْكن أن تملَّ مِنْه، وهَذِه الفَاتِحة نُكرِّرها في اليَوْم مرَّاتٍ ومرَّاتٍ ولَا نملُّها أبدًا، وهذَا علَى عكْسِ أيِّ كلامٍ آخَر، فلَو قرَأْتَ قِطعةً مِن أحْسَن قَصِيدَة مِن قَصائِد العَرب وكرَّرْتَها في اليَوْم مرَّتين فإِنَّك تملُّ، ثُمَّ لا تلْبَث أنَّ تحس وكأَنَّها شيْءٌ خَلق، أمَّا هَذا القُرْآن فإِنَّك مهما كرَّرْتَه لا تملُّه، ورُبَّما إذا وفَّقك اللهُ للتَّدبُّر أن يفْتَح اللهُ علَيْك في المرَّة الثَّانِيَة مِن المَعانِي واللَّطائِف ما لم تجِدْه في المرَّة الأُولى.

وكذَلِك أيضًا في تأْثيرِه علَى القَلْب، فإِنَّ الإِنْسـان إذا قـرأَه بتدَبُّر فإِنَّه يُلين القَلْب، ويُوجه الإِنْسان إِلى ربِّه، ويُوجِد طعمًا عجيبًا للإِيمان، قالَ ابْنُ عبْدِ القويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في دالِّيَّتِه المشْهورَة(١):

حَـافِظْ عَـلَى دَرْسِ الْقُـرَانِ فَإِنَّـهُ ... يُلِـينُ قَلْبًـا قَاسِـيًا مِثْـلَ جَلْمَـدِ

فهَذه مِن آيَات القُرْآن، قالَ تَعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد:١٦]، وقالَ تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٣]، وهَذه من آيَات القُرْآن.

ومِن آيَات القُرْآن الإِصْلاح التَّام إذا تمسَّكت بِه الأُمَّة، فلا سبيلَ إِلى إِصْلاح الأُمَّة إلا بالقُرْآن، قالَ اللهُ تَعالى عن نبيِّه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤]، وقالَت عائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»(٢)، فصَلاحُ الأُمَّة بِهذا القُرْآن، فبالقُرْآن تَجِد الأُمَّة صالِحة؛ كلمَة واحِدَة، يدًا واحِدَة، جسدًا واحِدًا، روحًا واحِدَة.

قالَ تعالى: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران:١٠٣]، وهذا الأَثَر العَظِيم مِن آيَات القُرْآن.

ومِن ذَلِك أيضًا أنَّ القُرْآن بمجَرَّد ما يسْمَعه الإِنْسانُ يشْعُر بأَنَّه قامَت علَيْه الحُجَّة، قالَ تَعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فجَعل اللهُ تَعالى لسماعِهِ أثرًا في قلْبِ هَذا المؤْمِن.

---

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ٥٦٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ٩١).

ومِن آيَات القُرْآنِ الآثَار العَظِيمة الَّتي لم تَكُن لأيِّ أُمَّةٍ قامَت بكتابٍ؛ فتَح المُسلِمُون بالقُرْآنِ مشارِقَ الأَرْض ومغارِبَها، وهَذا لم يُوجَد لأيِّ كتابٍ آخَر.

إذن؛ فالقُرْآن كلُّه آيَاتٌ مِن كلِّ وجْه؛ في لفْظِه، ومعْنَاه، وأسْلُوبِه، وتأْثيرِه، وآثارِه، ولَا يُوجَد له نَظيرٌ؛ ولهَذا قَالَ المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى: «**ومُعْجِز القُرْآن كالمِعْراج**».

قولُه: «**كالمِعْراج**» مفْعَالٌ مِن العُروج، وهِي آلَة العُروج، يعْنِي الآلَة الَّتي يَعْرج بها الإِنْسانُ مِن أسْفل إِلى أعْلَى، فالسُلَّم معراجٌ ومصْعَد، والمِعْراجُ مِن خَصائِص الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لم يَحْصُل لأحَدٍ مِن الأَنبياءِ قبلَه، ولم يَحْصُل لأَحدٍ بعدَه إِلَّا رُوح المؤْمِن؛ فإِنَّ رُوح المؤْمِن إذا قُبِضت يُصْعَد بِها إِلى الله عَزَّوَجَلَّ سماءً فسماءً، والملائِكَة شأْنُهم شأنٌ آخرُ، فمِن خَصائِص الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ المعْراجُ؛ لأَنَّه لم يَحْصُل لأحدٍ من الأَنبياءِ سِواهُ.

والمعْرَاج هُو أنَّه عُرِج به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الأَرْض إِلَى السَّماءَ السَّابعَة، إِلى أن بلغ مكانًا سَمِع فِيه صَريفَ الأَقْلام -أقلام القَضاء والقَدَر. فالْقَلم إِذا كُتِب به سُمع له صوْتٌ- فهُو ﷺ وصَل إِلى هَذا الحدِّ، إِلى سِدْرة المُنْتَهى الَّتي ينْتَهي إِلَيْها كل شيْء صَعد مِن الأَرْض، وهو مكانٌ ما بلغَه فيها نعْلَم أحدٌ من البَشر.

وكانَ العُروج وهُوَ ﷺ في مكَّة قبْلَ الهِجْرة بثَلاث سنَواتٍ، أُسْرِي به من مكَّة إِلى المسْجِد الأَقْصى، واجْتَمع بالأَنبياء هُناكَ؛ لأنَّ أنْبِياء بَنِي إِسْرَائِيل كلُّهم أو غالِبُهم كانوا في جهَةِ الشَّام أوْ مِصْر، فجَمَعوا له هُناك وصلَّى بِهم إمامًا، إشارَةً إِلى أنه ﷺ هو إِمامُهم ورَضوا كلُّهم بذَلك؛ لأنَّ الله قد أخَذ علَيْهم الميثَاق، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ

رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ﴾ [آل عمران:٨١].

فصَلَّى بِهِم ثُمَّ صعَد بِهِ جِبْرِيلُ سماءً فسَماءً حتَّى وصَل إِلى السَّماء السَّابِعَة، وهو يمُرُّ بمَنْ يمُرُّ بِهِ مِن الملائِكَة، وبمَن يمُرُّ بِهِ من الأَنْبياء، ومرَّ عَلَى عِلْيَة الأَنْبياءِ علَيْهم الصَّلاة والسَّلام، وكلُّهم إِذا سلَّم علَيْهم النَّبيُّ ﷺ يرُدُّ علَيْه السَّلام ويُرحِّب به؛ قال له آدم: مرْحبًا بالابْنِ الصَّالح والنَّبيِّ الصَّالح، وقال مثل ذلِك إِبْراهِيم: مرْحبًا بالابْن الصَّالح والنَّبي الصَّالح، وبقيَّة الأَنْبياء قالوا: مرْحبًا بالأخ الصَّالح والنَّبي الصَّالح[1]، فشهِد له الأَنْبياءُ بالبُنُوَّة والأُخُوَّة والنُّبوَّة وبالصَّلاح مرَّتين، وكلُّ هَذا مِن إعلاءِ ذِكْره ﷺ، وهو داخِلٌ فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرح:٤].

وفِي هَذا المِعْراجِ فرَض اللهُ علَيْه أفْضل الأَعْمال البَدنيَّة وهِي الصَّلاة، ولم يُفْرض علَيه الزَّكاة ولا الصِّيام ولا الحَجُّ؛ ولهَذا لا نعْلَم عِبادَةً فُرضت من الله إِلى الرَّسولِ بدُون وَاسِطَة إلا الصَّلاة، وفرَضَها اللهُ علَيْه خمْسِين صلاةً في اليَوْم واللَّيلةِ، وهَذا يدُلُّ علَى أهمِّيَّتها، وفضْلِها، وعنايَةِ الله بها، وأنَّها جدِيرةٌ بأنْ يَصْرف الإِنْسانُ جميعَ وقْتِه أو جُلَّه فيها؛ لأنَّ خمْسِين صلاةً تستَوْعب وقتًا طويلًا، لا سِيَّما وأنَّنا لا ندْرِي كَم كانَ عددُ الرَّكعات فيها، ونزَل نبيُّنا وإمامُنا وقائدُنا وقُدْوتنا ﷺ مقتنعًا بذَلك، راضِيًا به مسلِّمًا.

ففُرِضت الصَّـلاة خمْسِين صـلاةً يُصلِّيها في اليوم واللَّيلة هُـو وأمَّتُه، حتَّى قيَّـض اللهُ له مُوسَى ﷺ، وألْهَم الله مُوسَى أن يسْأَلـه: ماذا فَـرض علَيْك ربُّك؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (١٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٤).

فأخْبَره، فقال: إِنَّ أُمَّتك لا تُطِيق ذلك؛ إِني جرَّبْت بَنِي إسرائِيل وعالجْتُهم أشدَّ المعالجة[١].

ومُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا شكَّ أَنَّه قاسَ هَذِه الأُمَّة علَى بَني إسْرائِيل؛ لأَنَّه لا يعْلَم الغيبَ، وإلَّا فَلا يصِحُّ قِياسَ هَذه الأُمَّة علَى بَني إسْرائِيل؛ لأَنَّ هَذه الأُمَّة أطْوع لله مِن بَني إسْرائِيل، فهَذه الأُمَّة لما ابْتَلاها الله بالصَّيْد وهم مُحْرِمون تنالُه أَيْدِيهم ورِماحُهم؛ تنالُه أيْدِيهم فيما يَمْشي، ورماحُهم فِيما يَطِير، والعادَة أن الَّذي يَطِير لا يُنال إلا بالسِّهام، والَّذي يَمْشي لا يُنال إلا بالرِّماح، لكن ابْتلاهم اللهُ فحرَّم علَيْهم الصَّيد، لِحكْمة هي: ﴿لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة:٩٤]، فكفَّ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن الصَّيد مع تيسُّره.

أَمَّا بَنُو إسْرائِيل فقِيل لَهُم لا تَصِيدوا يوْمَ السَّبْت سمكًا، فقالوا: لا نَصِيد، فطَال علَيْهم الأَمَد، فابْتَلاهم اللهُ يوْمَ السَّبْت، بحَيْث تأْتِي الحِيتان شُرَّعًا علَى وجْه الماء، وفي غَيْر يوْم السَّبْت لا تأْتِي، ورأَوا أَلَّا يبْقوا هَكذا لا يأْكُلون السَّمك وكانُوا أصْحابَ حِيَلٍ، فأَرَادُوا أن يحْتَالوا علَى مَن يعْلَم خائِنَة الأَعْين ومَا تُخْفي الصُّدور، فوَضَعوا شبكًا يوْم الجمْعة فجاءَتِ الحِيتانُ علَى العادَةِ يوْمَ السَّبْت، فدخَلت الشَّبَك وعجَزت عن الخُروج، فلمَّا كانَ يوْم الأَحَد أخَذُوها، فتحيَّلُوا علَى محارِم اللهِ، لكِن لم ينْفَعْهم هَذا التحيُّل، بلْ قلَبهم الله تَعالى قِردَةً، فأَصْبَحوا قِرَدَةً يتَعاوَوْن، وأَصْبَح الرَّجُل الَّذي بالأَمْس يمْشِي علَى رجْلَيه قردًا يمْشِي علَى يدَيْه ورِجْليه. فلَمَّا كانَت الحِيلةُ الَّتي فَعلُوها أقْرَب ما يَكُون للحِل، مُسِخوا إِلى أقْرب ما يَكُون لبَنِي آدم فصارَ الجَزاءُ وِفاقًا من جِنْس العَمل.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ، رقم (١٦٢).

إذن؛ فَلا يُمْكن أن تُقاس هَذه الأُمَّة السَّامِعة المطِيعَة الَّتي قال قائِلُهم لما اسْتَشارهم رَسولُ الله ﷺ في الغَزْو: واللهِ لا نَقُول لكَ كَما قالَت بَنُو إسْرائِيل لمُوسى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ إِنَّا هَـٰهُنَا قَـٰعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤]، أيْ: إنَّا قاعِدُون في هَذا المكانِ لا نتعدَّاه. لكن قال الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ للرَّسول ﷺ: اذْهب فقَاتِل: فنحْنُ بَيْن يدَيْك ومِن خلْفِك وعَن يَمِينك وعَن شِمالِك، والله لو خُضْت بِنا هَذا البَحْر لخُضْناه معك.

فمُوسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا يعْلَم الغَيْب، ومِن نعْمَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّه كانَ لا يَعْلم عَن هَذه الأُمَّة حَقِيقَةً؛ ولهَذا قالَ: ارْجِع إلى ربِّك فاسْألْه التَّخفيفَ لأمَّتك، فرَجَع فوَضَع عَنْه خمسًا خمسًا، أو عشرًا عشرًا، حتَّى وصَلت إلى خمْسٍ، فنَادى منادٍ: إنِّي قد أمْضَيْت فَرِيضَتِي وخَفَّفْت عَن عِبادي؛ هُنَّ خمْسٌ في الفِعْل وخمْسُونَ في المِيزانِ[1]. وهَذا يدُلُّ علَى فضْل الصَّلاة وعِظَمِها، ففَرَض الله علَيْه الصَّلاةَ ونزَل إلى الأَرْض حتَّى وصَل مكَّة بغَلَسٍ وصلَّى بِها الفَجْر.

وهذا المِعْراج من خَصائِص الرَّسولِ ﷺ، ولم يحْصُل لأحَدٍ مِن الأَنْبياءِ سِواهُ أبدًا، فهُو مِن الآيَات العَظِيمَة الدَّالَّة علَى كمالِ قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ، وعلَى الآيات الكُبْرى الَّتي شاهَدها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولَوْ أنَّنا اسْتعرَضْنا المعْراجَ لوجَدْنا النَّبيَّ ﷺ في غاية ما يَكُون مِن الأَدبِ، قَال تعالى: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم:١٧]، فلم يتجَاوزِ النَّظر الَّذي حُدِّد له؛ فكانَ في غَايةِ مَا يَكُون مِن الأَدَب، و﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ أي: مَا نَظر شَيْئًا علَى خلافِ الواقِع.

قالَ تَعالَى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]، والكُبْرى فِيها وجْهانِ

---

(١) الحديث السابق نفسه.

من الإِعْراب:

الوَجْه الأول: مفْعُول به؛ أيْ: لَقد رأَى الكُبْرى مِن آيَات ربِّه.

والوَجْه الثَّاني: صِفَة لآيَات.

والظَّاهِر أنَّ كوْنَها صِفَةً أبلَغ؛ لأنَّها إذا كانَتْ مفعولًا بِه صَار المَعْنى أنَّه رأى الكُبْرى الَّتي لا أَكْبر منْها، وإذا قُلْنا: إنها صِفَة، صارَ المَعْنى: رأَى مِن الآيَات الكُبْرى المَوْجُودة في ذلِك الوَقْت، وهي كَثيرَة.

وهُنا قَد يَرِد إِشْكال، حيْثُ وجد النَّبي ﷺ الأَنْبياءَ في السَّماوات فكَيْف نَقُول: إنه اختَصَّه بالمعْراج مع أن الأَنْبياءَ كانُوا في السَّماوات؟

والجوابُ علَى ذَلك مِن وجْهَيْن:

الأَوَّل: أنَّ الأَنْبياء لم يُعرَج بِهم وهُم أحْياءُ مِن الدُّنيا إِلى السَّماوات، وإِنَّما وجَد أرْواحَهُم في السَّماوات.

والثَّاني: أنَّه حتَّى الَّذين في السَّماوات لم يصِلُوا إِلى سِدْرة المنْتَهى؛ لأنَّ أعلاهُم إِبْراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَ في السَّماء السَّابعة، ولم يَصْل إِلى سِدْرة المنْتَهى. وهذان فرْقانِ واضِحَان.

ومِن الآيَات الَّتي أخْبَرت عَن الإِسْراء والمعْرَاج قوْلُه تَعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم:١-٢]، فأقْسَم اللهُ تَعالى بالنَّجْم حِين هوْيه؛ فقِيل: المَعْنى حِين غُروبِه؛ لأنَّه يهْوِي في الأُفُق، وقيل: المَعْنى حِين انْطلاقِه ليضْرِب مُسْتَرِقَ السَّمع، ويَكُون في هَذا إشارَة إِلى حمايَةِ اللهِ تَعالى للوَحْي الَّذي نَزل علَى محمَّدٍ، وهذا المَعْنى أصحُّ.

قالَ تَعالَى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم:١-٢] ضل: أي: خالف الحقَّ عنْ جهْلٍ، وغوَى: أي خالَف الحقَّ عن عمدٍ، وصاحِبكم: هو النَّبيُّ ﷺ، وإنَّما عدَل عَن قولِه ما ضلَّ محمَّدٌ أو ما ضلَّ النَّبيُّ إلى قولِه: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾؛ لإقامةِ الحُجَّة علَيْهم وعلى بلاهَتِهم، كأنَّما يَقُول: ما ضلَّ هَذا الرَّجُل الَّذي تعْرِفونَه، وهُو صاحِبُكم؛ نشَأ بيْنكم وعرفْتُم صِدْقه وأمانَته، والصَّاحِب أعْلم النَّاس بصاحِبه، فقَدْ يعْلم الصَّاحب من صاحِبِه مَا لا يعْلَمه القَرِيب من قَرِيبه. فهَذا صاحِبُكم. فكَيْف تَقُولون إنه ضلَّ؟!

ثم قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم:٣]، ولم يقل: ما ينْطِق بالهَوى؛ أيْ: ما ينْطِق بالهوى الَّذِي يُرِيد، بل قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾، يعْنِي: لا ينْطِق نُطقًا صادِرًا عن هوَاهُ، وإنَّما ينْطِق نطقًا صادرًا عن وحْي، أو عَن اجْتِهاد أراد به المصْلَحة لا لمجرد الهَوَى، والفَرْق بيْنَهُما عظِيم.

ولهَذا قالَ: ﴿إِنۡ هُوَ﴾ أي: نطْقُه ﴿إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم:٤]، والمُراد بالضَّمِير في قولِه: ﴿إِنۡ هُوَ﴾ القُرْآن خاصَّة، وقوله: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم:٥]، وهُو جِبْريلُ، والَّذي علَّمه جِبْريل هُو القُرْآن: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [النجم:٥-٦]، مرة، يعْنِي: هيْئة حسَنَة. فوصَفَه بالقُوَّة والحُسْن والجمال والبَهاءِ، وإذا اجْتَمعت القُوَّة والحُسْن والبَهاء والجَمال فذَلِك هُو الكَمال.

ثُمَّ وصَفه بوصْفٍ ثالِثٍ وهُو عُلو المنْزِلة، فقالَ تَعالَى: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم:٦-٧]، اسْتَوى: أي كَمُل، يعْني: كانَ علَى خلْقَته وهو بالأُفق الأَعْلى، فقد رآه النَّبي ﷺ علَى خلْقَته الَّتي خلَقَه اللهُ علَيْها مرَّتَين؛ مرَّة عِند سِدْرة المنْتَهى، ومرة في الأَرْض.

رآهُ ﷺ بالأُفق الأَعْلى وله سِتُّ مِئة جَناحٍ، قَد سدَّ الأُفُق مِن شَرْقه إِلى غَرْبِه، ومِن شَمالِه إِلى جَنُوبِه، يعْني: غَيْمة واحِدة سدَّت الأفق(١).

قالَ تعالَى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم:٨]، دَنا: أي قُرْب، والمَقْصود ذُو المِرَّة وهو جِبْريل، ﴿فَتَدَلَّىٰ﴾ والتَّدلي: النُّزول من فوق. ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٩]، أي: كانَ جِبْريل قابَ قوْسَيْن أو أدْنَى من الرَّسول ﷺ.

﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم:١٠]، أيْ: أوْحى جِبْريل، إِلى عبْدِه. أي: عبدُ اللهِ، ما أَوْحى. أي: القُرْآن وأَبْهمه تعظِيمًا له، ولا يُقَال إنَّ قوْلَه: أوْحَى ما أوْحَى هُو تحْصِيل حاصِل، بل يُقال: إِنَّ هَذا إبهامٌ للتَّعْظيم، كقَولِه تَعالَى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه:٧٨] ومعلومٌ أن الَّذي غشِيَهم هو الَّذي غشِيَهم، لكن جاء بصورَة الإِبْهام للتَّعْظيم. والمعْنَى: أوْحَى لعبْدِه شيئًا عَظِيمًا من الوَحْي.

قالَ تَعالَى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم:١١]، فالفُؤَاد مَا كذَب الَّذي رأَى بلْ رآهُ علَى مَا هُو علَيْه صدقًا وحقًّا. ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [النجم:١٢]، أي أفتُجادِلُونه علَى شيء رآهُ بعَيْنِه وقلْبِه.

قالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣]، أي: قَد رأى جِبْريل مرةً أُخْرى في الأُفق نازلًا ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:١٤]، وهَذه هِي المرَّة الثَّانية الَّتي رآهُ علَى خِلْقَته الَّتي خلَقه الله علَيْها ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم:١٥]، عِند سِدْرة المُنْتَهى جنَّة المأْوَى، وهَذا يدُلّ علَى أن الجنَّة عُلْيا فوق السَّماوات -جعلنا الله من أهْلها- ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم:١٦]، يعْنِي: رآهُ حِين يغْشَى السِّدْرة ما يغْشَى، وهُنا أيضًا إبهام

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٣٤)

للتَّعْظيم، فالَّذي غشِيَها مِن البَهاءِ والحُسْن والجمال مَا يبهر العُقُول. فِهي سِدْرة لكِن غَشِيها جمالٌ عظِيمٌ يبهر العُقُول.

﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم:١٧]، يعْنِي: مَا مالَ البَصَر وما تجاوَز الحدَّ، فهُو لم يَدُرْ يميناً ولا شِمالًا، ولم يتقدَّم أمامًا ولا فوقًا، وذَلك لكَمالِ أدبه ﷺ، قالَ تعالَى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]، وهَذِه هِي آيَات المعْراج.

أمَّا عَن آيَات الإِسْراء فقالَ تَعالَى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء:١]، وقوْله تَعالى: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ﴾ يُؤيِّد مَا قُلْناه سابقًا من أن الأُولَى في قوْلِه تَعالى: ﴿مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ أنَّ الكُبْرى صِفَة لآيَات، وذَلك أَوْلى مِن الاحْتِمال الآخَر وهُو كوْنُها مفعولًا به، وذَلك لأنَّ معْنَى قوْلِه في سُورَة الإِسْراء: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ﴾ أيْ: بعْض آيَاتنا.

والبَحْث في مسَائِل المِعْراج من وُجُوه:

الأول: متى كان؟

كان قبل الهِجْرة بثلاث سَنوَات، وهَذا أرْجَح مَا قِيل فِي ذَلِك، علَى أنَّه قَد قِيل فِيه أقْوَال أُخْرَى ولكنَّها لم تُحرَّرْ؛ لأنَّ النَّاس في الجاهِليَّة مَا كانُوا يعْتَنون بهَذِه الأُمُور؛ ولهَذا لم يَكُن لهُم تارِيخٌ، بَل كانَ الجيِّد منْهم والمثقَّف يُؤرِّخ بعامِ الفِيل، وما عُرِف التَّاريخُ إلَّا في عهْدِ عُمَر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. إذن؛ فهُو علَى الأَرْجح قبْل الهِجْرة بثلاث سَنوَات.

الثَّاني: مِن أَيْن كانَ؟

كانَ من المسْجِد الحَرام مِن الحِجر، أيْ: حِجر الكَعْبة(١)، وقَد ورد في بَعْض أَلْفَاظ الحَديث أنَّه كانَ مِن بَيْت أمِّ هَانِئ، والجَمْع بيْنَهما أن يُقَال: كانَ نائمًا عِند أمِّ هانئ فأتَاه آتٍ فأيْقَظه، فقامَ إلى المسْجِد الحَرام، واضطَجع عِند الحِجْر فعُرِج به من هُناكَ، من المسْجِد الحَرام.

الثَّالث: هل كانَ يقظَة أوْ منامًا؟

الصَّواب المقْطُوع به أنه كانَ يقظَةً؛ لأنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ ولم يقل برُوح عبْدِه، والعَبْد هُو الجِسْم الَّذي فِيه الرُّوح، فقَد أُسْرِي به بجِسْمه صلَواتُ الله وسلامُه علَيْه يقظةً.

ويدُلّ لِذَلك أيضًا أنَّه لـو كانَ منامًا لم تُنْكـره قُرَيْشٌ؛ لأنَّ المنَام لا يُنكـر، فالإنْسان لَوْ قَال: أنَّه رأَى فِي المنَامِ أنَّه ذَهب إلى أقْصَى الشَّرْق أوْ أَقْصى الغَرْب ورأى ما رأَى فإنَّه لا يُكَذَّب، فلَوْلا أنَّه كانَ بجِسْمه ويقظةً ما كذَّبت بِه قرَيْش.

الرَّابع: هل تكَرَّر؟

الصَّحيح -إن لم نَقُل المقْطُوع بِه- أنَّه لم يتكرَّر، وأنَّه لَيْس إلَّا مرَّة واحِدَة.

الخامِس: هل الإسْراء والمِعْراجُ في ليْلَةٍ واحِدَة؟ أوِ الإسْراءُ في ليْلَةٍ والمِعْراج في ليْلَة؟

الصَّوابُ أنَّهُما في ليْلَة واحِدة؛ لقَوْلِه تعالى: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء:١]، والآيَات الَّتي ذَكـر اللهُ أنَّه يُريـه إيَّاها هِي قـوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب حديث الإسراء، رقم (٣٨٨٦)، ومسلم كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح الدجال، رقم (١٧٠).

ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم:١٨]، فالصَّوابُ أنَّ الإِسْراء والمِعْراج، كانَا في ليْلَةٍ واحِدَةٍ.

وهُنا يَجْدُر بنا أن نُنبِّه علَى كُتَيب في المِعْراج، تُنْسَب روايَتُه إلى عبْدِ الله بْن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهُو كُتَيب مطوَّل ولكِن أكْثَرُه ليْس بصَحيحٍ، ولا تَجُوز قراءَتُه، وقد كانَ النَّاسُ فِيما سبَق يقْرَؤُونه ويجْتَمِعون إلى قارِئِه، وفِيه أشْيَاء مُنكَرة قطعًا. فيَجِب الحَذَر مِن هَذا الكِتَاب؛ لأنَّه موْضُوع علَى ابْنِ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يصِحُّ عنه.

السَّادس: هل كانَ المِعْراجُ كَما اشْتَهر عِند النَّاسِ ليْلَةَ سبعةٍ وعِشْرين من رجَب؟

اشْتَهر عِند النَّاسِ أنَّه كانَ ليْلَةَ السَّابِعة والعِشْرين مِن رَجب، وصارَ بعْضُ النَّاسِ يَحْتفل بِه، وبعْض الدُّول تجْعَله عُطلَة رسْمِية، معَ أنَّهم يحْكُمون بغيْر ما أنْزَل الله، وهذا من التَّناقُض العَجِيب!

ولكن الصَّواب أن المِعْراج ليْسَ فِي رجَب، وأقْرَب مَا قِيل: أنَّه فِي رَبيع الأوَّل؛ لأنَّ النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وُلِد في رَبيع الأوَّل، وأُنْزِل علَيْه الوَحْي أوَّل ما نَزل فِي رَبيع الأوَّل، وقد نَزل علَيْه القُرْآن في رمَضانَ لكِن أوَّل ما بُدِئ به في الوَحْي الرُّؤيا الصَّادِقَة مِن رَبيع، كما قَالت عائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كانَ أوَّل مَا بُدِئ بالوَحْي أنَّه كانَ يَرى الرُّؤْيا الصَّالحة حتَّى تأْتِي مِثْل فلَق الصُّبح[1]، وبَقي علَى هَذا ستَّة أشْهُر، وهِي: رَبيع الأوَّل، والثَّاني، وجُمادَى الأُولى، والأُخْرى، ورَجب، وشَعْبان، وفِي رَمضانَ أُنْزل علَيْه القُرْآن.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب بدء الوحي، رقم (٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، رقم (١٦٠).

وإذا قارنْتَ بَين هَذا وقوْل الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبوَّةِ**»(١)، ونَسبْت ستَّة الأَشْهر إِلى الثَّلاث والعِشْرين سنةً، وهِي مُدَّة الوَحْي؛ صارَت سِتَّة الأشْهر بالنِّسبَة للثَّلاث والعِشْرين سنةً، جزءًا مِن سِتَّةٍ وأرْبَعين جزءًا مِن النُّبوَّة.

إِذن؛ فالنَّبيُّ ﷺ وُلِد في رَبيع، وأوَّل مَا جاءَه الوَحْيُ فِي رَبِيع، لكِن أوَّل ما أُنْزل علَيْه القُرْآنُ فِي رَمضان، وهاجَر فِي رَبِيع، وتُوفِّي في رَبيع، فكلُّ الحوادِث الكَبيرَة في حياة الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَت فِي رَبيع، فأَصَحُّ ما قيل: إنَّ المِعْراج كانَ في رَبِيع ولَيْس في رَجب، لكِن اشْتَهر أنَّه في رَجب، وصارَ عِند النَّاس كأنَّه مجزومٌ به، كما اشْتَهر أنَّ ولادَته كانَت في ليلَة الثَّاني عَشر، وهَذا لا أَصْلَ لَه.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**حقًّا بلا مَيْن ولا اعْوِجاج**» والمَيْن: هو الكَذِب، والاعْوِجاج: هُو الانْحِراف عن الاسْتِقامة، فهُو حقٌّ لا كَذِب فيه، وهُو اسْتِقامة ليْس فِيها اعْوِجاج ولا تحْرِيفٌ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب الرؤيا الصَّالحة...، رقم (٦٩٨٨)، ومسلم: كتاب الرؤيا، باب منه، رقم (٢٢٦٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

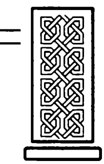
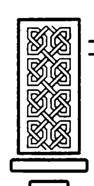
١٣٩ فكَـــمْ حَبَـــاهُ رَبُّـــهُ وَفَضَّـــلَهْ   وَخَصَّـــهُ سُـــبْحَانَهُ وَخَوَّلَـــهْ

الشــرح

قـولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فكَمْ حَباه ربُّه وفضَّله**» يعْنِي ما أَكْثر ما حبَاهُ ربُّه وفضَّله، فكَمْ هُنا تكْثيريَّة، ويجُوز أن تكُون استفهامًا يُراد بِه التَّكْثير، والمَعْنى واحِدٌ، «**حَباهُ ربُّه وفضَّلَه**» وحَبى حباءً بمَعْنى الإِعْطاء، والتَّفْضيل بمَعْنى الزِّيادة، «**وخصَّه سُبحانه**» يعْني بأشْيَاء لم تكُن لغيْرِه، «**وخوَّله**» أي: أعْطاه، فعليه: الحباء والتَّخْويل بمَعْنى واحِد.

فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خصَّ نبيَّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بخَصائِص لم تكُن لغَيْره، وفضَّله بفَضائِل لم تكُن لغَيْره، وأعْطاه مِن الهِبات ما لم تكُن لغيْرِه، فصلَوات الله وسلامُه عليه.



فصل: في التَّنْبيه علَى بعْضِ مُعْجِزاته ﷺ وهي كَثيرَةٌ جدًا

١٤٠ وَ(مُعْجِـزَاتُ) خَـاتَمِ الأَنْبَـاءِ كَثِـيرَةٌ تَجِـلُّ عَـنْ إِحْصَـائِي

١٤١ مِنْهَـا (كَـلَامُ اللهِ) مُعْجِـزُ الـوَرَى كَذَا (انْشِقَاقُ البَدْرِ) فِي غَيْرِ امْـتِرَا

الشـرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومُعْجِزات خاتَم الأَنْباء**» أي خاتَم أنْباء الأَنْبياء. الأَنْباء أي: أنْباء الأَنْبياء، فهُو خاتَم النَّبِيِّين لا خاتَم الأَنْباء؛ لأنَّ الأَنْباء جمْع نبأ، لكن مُراد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاتم أنباء الأَنْبياء، وخاتَم: بفَتْح التَّاء كما في القُرْآن، وهُو أَبْلَغ من خاتِم بكَسر التَّاء؛ لأنَّ خاتَم بالفَتْح بمَعْنى الطَّابع الَّذي لا ينْفذ من ورَائِه شيءٌ، والخاتِم بالكَسر بمَعْنى الآخِر، إذِن؛ فالخاتَم بالفَتْح أَبْلَغ مِن الخاتِم.

والمُعْجِزات: جمْع مُعجِزة، وهـي في التَّعريف أمْر خـارِق للْعَـادة يُظْهـره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علَى يد الرَّسولِ شهادَةً بصدْقِه، فهُو يشْهد بصدْقِه بالفِعْل وهو إظهارُ هَذه المعْجِزة.

فقوْلُنا: أمْرٌ خارِق للعادَة، خرَج به ما كانَ جاريًا علَى سُنَن العَادَة، فإنَّه لا يُعْتبر هَذا معْجَزة، ولا كرامَة لوليٍّ، فلَو أن رجلًا ادَّعى الوِلايَة لله، وأراد أن يُثْبت ذلِك للنَّاس بكَرامةٍ له، فأَخْبر أنَّ الشَّمس تطْلُع في اليَوْم المحدَّد في الوَقْت المحدَّد، وكانَ هَذا الوَقْت هُو موْعِد طُلوعها الَّذي يعْرِفه النَّاس ويعْهَدونه، فخرَجت كما قالَ، فإنَّه لا يُعَد ذَلك شهادَةً له بالوِلايَة، ولا يُعدُّ كرامَة له؛ لأنَّه ليْس خارِقًا للعادَةِ، فلَا يَكُون كرامَة.

ولما نَاظر شيْخُ البَطائِحيَّة شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ في العَقِيدَة قالَ لهُ شيْخ البطائحِيَّة: أَنَا وأَنْت أَمَام الواقِع ندْخُل في النَّار، فأَيُّنا لم تحرِقْه النَّار فهُو الَّذي علَى الحقِّ، ومَن أحْرَقته النَّار فهُو علَى باطِل، فقالَ له شيْخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ: نعَم لَيْس عِنْدي مانِعٌ، فإِذا كانَ الله عَزَّوَجَلَّ جعل النَّار بردًا وسلامًا على إِبْراهِيم، فإِنَّها تكُون بردًا وسلامًا على أُمَّة محمَّد، فلا مانِع مِن أن ندْخُل النَّار، لكِن بشَرْط أن نغْتَسل وننظِّف أجسامَنا أنا وأنْت قبْل أن ندْخُل النَّار، فنكَس الرَّجُل علَى عقِبَيْه، فقال شيْخ الإِسْلام: أَنَا أَعْلَم أَنَّ هَذا الرَّجُل قد طلى جِسْمَه بمادَّة تمنَع الاحْتراقَ، فأَرَاد أن يُعْجِزني بهذا، فبهت الَّذي ابْتدع.

مسأَلَةٌ: لو أن رجلًا من النَّاس دخَل النَّار حَقِيقَةً ولم يحْترق تأييدًا للشَّرع هل يعد هَذا كَرامَة؟

الجَواب: نعم؛ لأَنَّه أمر خارِقٌ للعادَة.

وقوْلُنا: يُظْهره اللهُ علَى يد الرَّسولِ تأييدًا له فإِنَّ أظْهره الله علَى مُدَّعي الرِّسالَة تكْذيبًا له لا تصْديقًا فلَيْس بمُعجِزة، وقد ذكر ابْنُ كَثير رَحِمَهُ اللَّهُ في البِدَاية والنِّهايَة[١] وغيرُه من المؤرِّخِين أنَّ مُسيلمَة الكذَّاب نَبيَّ اليَمامَة كانَ يدَّعي أَنَّه رَسول، وقَد جاء إِلى النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وقال: أنَا أُرِيد أنْ أَكُون أنَا وأنْتَ شُركَاء فِي الرِّسالَة.

وقد جاءَه قوْمُه في يوْمٍ مِن الأَيَّام، وقالُوا: يا نبيَّ الله -وهو كاذِبٌ- إن بِئرنا غارَ ماؤُها، ولم يبْقَ فِيهَا إلا القَلِيل مِن الماء الَّذي لا يرْوِينا، فقالَ: أنا آتٍ إِلَيْكم، فجاءَ إِلَيْهم وطلَب ماءً، فأَعْطُوه ماءً فتمضْمَض بِه ومجَّه في البِئْر، فصَارُوا ينْتَظِرون أن تَجِيش بالماءِ كَما صارَ ذَلِك في بِئْر غزْوة الحدَيْبية فلمَّا مجَّ هَذا الماءَ فِي الماءِ البَاقِي

---

(١) انظر البداية والنهاية (٦/ ٣٣١).

غارَ بإِذْن الله، وهَذا خارقٌ للعادَةِ ولَيْس موافقًا لها، لكِن كانَ تكذيبًا لا تصْديقًا.

وذَكَرُوا عنْه أيضًا، أَنَّهم أَتَوْه بصبيٍّ شَعْرُ رأسِه متمَزِّق؛ ليمْسَحه حتَّى يخرج بقيَّةُ الشَّعر، فلَمَّا مسَح علَى رأسِه زالَ الشَّعْر الموجود، وصار الصَّبيُّ أصْلع تمامًا، وهَذا أيضًا خارِقٌ للعادَة؛ لأنَّ الإِنْسان لو مَسح علَى رأْس الصَّبيِّ مَا نبت الشَّعْر ولا زال، لكِن كانَ ذلِك تكْذيبًا له.

ولهَذا قُلنا: المُعجِزة أمرٌ خارِق للعادَةِ، يُظهِره الله علَى يَد الرَّسول تأييدًا له وتصْديقًا له.

وهُنا أحِبُّ أنْ أُرْشِد إلى فصْلٍ نافع جدًّا في هَذا الموْضُوع، ذَكره شيْخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخِر كتابِه (الجَوابُ الصَّحيحُ لمنْ بَدَّل دِين المسيح)[1]، حيْثُ ذَكر كلامًا حسنًا جدًّا، ونَقله ابْنُ كَثير في البِدَاية والنِّهاية[2]، وقد ذَكر ابْنُ كَثير أيضًا آياتٍ كَثيرَةً للرَّسول ﷺ في كتابِه البِدايَة والنِّهاية لما تكلَّم علَى آخِر حياة الرَّسول ﷺ، حيْثُ ذَكر آياتٍ؛ أرْضِيَّة، وسماوِيَّة، وحيَوانِيَّة، وغيْر ذلك. فمَنْ أَراد الازدياد من ذَلك فليُرَاجِعْه. ولهَذا قالَ المؤلِّف: «**تجِلُّ عَن إحْصاء**» أي: لكثْرَتها.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**منها كلامُ اللهِ مُعْجز الوَرى**» أي: من هَذه المُعْجِزات «**كلام الله**» عَزَّوَجَلَّ وهو القُرْآن، الَّذي أعْجز الوَرَى، وقد ذَكَرْنا فِيما سبَق شيئًا من وُجُوه الإعْجَاز في القُرْآنِ الكَريم؛ فمِنْ ذَلك:

١ - عجْز النَّاس أن يأْتُوا بمِثْله، ولا بسُورَة، ولا بحدِيثٍ. مَع أَنَّهم أُمَراء الفَصاحة والبَلاغَة، وهذا لا شكَّ أنَّه من آيات الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) انظر الجواب الصَّحيح (٦/ ٣٢٤).

(٢) انظر البداية والنهاية (٦/ ٧٦).

لكِن الغَريب أنَّ بعْض العُلَماء قال: إنَّهم عجَزُوا بالصَّرْفة لا بمُقْتَضى الطَّبيعة، يعْني: أنَّهم قادِرُون من حيْثُ طبيعَتُهم علَى معارَضة القُرْآن، لكن صُرفوا، أيْ: صرَفَهم اللهُ عَن معارَضتِه، فيكُون إعْجاز القُرْآن علَى هَذا القَوْل لا لذَات القُرْآن، ولكِن لأَمْر خارِجٍ وهُو صرْفُهم عن المعارَضةِ، وهذا القَوْل باطِل لا شكَّ في ذَلك.

ثُم علَى تقدير التَّسلِيم، فإن القُرْآن يُعْتبر بذَلك آيةً؛ لأنَّ كوْن الله صرَفَهم عنْ مُعارَضتِه يدُلُّ علَى أنَّه لا تُمكن معارَضته شرْعًا، ولكِن الَّذي نَرى أنَّه الصَّواب أنَّهم عاجِزُون عَن الإِتْيان بمثْلِه طبعًا لا صرفًا، بمَعْنى أنَّهم لا يسْتَطِيعون أن يأْتُوا بمثْلِه.

٢- تأْثِيره وآثارُه؛ تأْثِيره علَى القُلوب، وآثارُه فِي الفُتوحات وانْتِصار الأُمَّة الإِسْلاميَّة وإِعْزازها وغَيْر ذلك.

٣- أنَّ قارِئَه لا يمَلُّ مِنه ولو كرَّره عدَّة مرَّات، بخلافِ غيرِه فإنَّه مهْما كانَ من الفَصاحَةِ والبلاغَةِ فإِنَّه يمَلُّ.

٤- حِفْظ الله لَه حيْثُ بَقِي إلى وقْتِنا الحاضِر في القَرْن الخامِس عَشر، ولم يستَطِعْ أحدٌ أن يُغيِّر مِنه حرفًا واحِدًا، بيْنَما الكُتب السَّابقَة بقِيَت دُون ذلِك وحُرِّفت.

٥- ما فِيه من الأَخْبار السَّابقَة واللَّاحِقة، حيث يخبر عن الشَّيء فيقَع كما أخْبر، ويُخْبر عن الماضِي، ولا شكَّ أنَّ الماضِي كما أخبر؛ ولهَذا قالَ الله تَعالى في سُورة إبْراهِيم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [إبراهيم:٩]، ولهَذا يجَب التَّحرِّي في نقْل أخْبار الأُمَم السَّابقة؛ لأنَّه لا يعْلَمُهم إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

والمهِمُّ أن القُرْآن من أعْظَم المُعْجِزات للنَّبيِّ ﷺ، وأقولُ: مِن أعْظَم المُعْجِزات تبعًا للمؤلِّف، وإلَّا فالصَّواب أنْ نَقولَ: الآيات.

قولُه: «**كذا انْشِقاقُ البَدْر**» أيضًا من آيات الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: انْشِقاق البَدْر -أي: القَمر- وقَدِ انشَقَّ القَمر فلْقَتين حقيقَةً لا برَأْيِ العَيْن، فكان أحدُهُما علَى جبل الصَّفا، والثَّاني علَى جَبل المَرْوَة، يُشاهِده النَّاس من هُنا ومِن هُنا، قالَ الله تعالَى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر:١-٢]، لما أرَاهم النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذِه الآيَة وشاهَدُوها بأعيُنِهم، قالُوا: سحَرَنا محمَّد، ليْسَ صَحِيحًا أنَّ القَمر ينْشَق.

والْعَجِيب أنَّ آخِر هَذه الأُمَّة وافَق المشْركين في إنْكار انْشِقاق القَمَر، قالوا: انْشِقاق القَمَر غَير صَحيحٍ، ولا يُمْكن أن ينشَقَّ القَمر، لكِن قوله تعالَى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ أي: ظَهَر نُور الرِّسالَة. وهَذا تحْرِيف، فهُو سُبحانَه يقول: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟﴾، ثُمَّ لَيس هُناكَ مانِعٌ مِن أن ينشَقَّ القَمر.

وأمَّا مَن زعَم أنَّ الأَفْلاك لا يُمْكن أن تتغيَّر فتبًّا لعقْلِه، والله تَعالى يقول: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:١-٢]، وما هَذا إلا تغيُّر للأَفْلاك، وكذَلِك قالَ تعالَى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ﴾ [التكوير:١-٢]، وهذا تغيُّر للأَفْلاك، فالَّذي جمَع القَمَر حتَّى صار كتلةً واحِدةً قادرٌ علَى أن يُفرِّقه ويجْعَله كتلًا.

ولهَذا فإِنَّنا نأْسَف أن يَقَع مِثل هَذا مِن عُلماء أجِلَّاء مُعاصِرين؛ يَقولُون: إنَّه لا يُمكن انْشِقاق القَمر؛ لأنَّ هذَا تغيُّر أفْلاك، وهَذا لا يُمكن. بل الَّذي خلَق الأَفْلاك قادرٌ علَى أن يمزِّقها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقالَ آخَرُون مُنْكرين انْشِقاق القَمر بحُجَّة بارِدَة؛ قالوا: لو كانَ انْشِقاق القَمر حقًّا لعلِمَ بِه النَّاس في كلِّ مَكانٍ علَى الأَرْض؛ لعلِم بِه أَهْلُ الهِنْد، وأَهْل الغَرْب، وأَهْلُ الشَّمال، وأَهْل الجنُوب، ولكان نقْلُه مما تتوافَرُ الدَّواعِي عليه، ولنُقِل في التَّوارِيخ، ولم يُنْقل هَذا في التَّوارِيخ.

والجوابُ علَى ذلك: أنَّه لا يُوجَد تارِيخٌ أَصْدَق مِن كلام الله عَزَّوَجَلَّ: القُرْآن، ولا تَارِيخٌ أَصْدَق مما جَاء في الصَّحيحَيْن: البُخارِيِّ ومُسْلم، حيث تلقَّتْهما الأُمَّة الإِسْلاميَّة بالقَبُول.

فإذا قالوا: لماذَا لم يذكُرْه مؤرِّخُو الهِنْد مثلًا أو غيرُهم؟

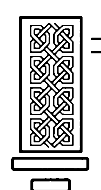
فالجوابُ: أنَّه رُبَّما كانَ عنْدَهم في تلك اللَّيلة غُيومٌ وأَمْطارٌ حجَبت رُؤيَة القَمر، أو نقول: إِنَّ انْشقاق القَمر لم يبْقَ مُدَّة طويلَةً حتَّى يتمَكَّن النَّاس من رُؤيَتِه، إِذْ رُبَّما تَكُون المدَّة يسيرةً حِين شاهَده النَّاسُ ثم تلاءَم، ورُبما انْضَاف إِلى ذَلك أن النَّاسَ في ذلِك الوَقْت في الهِنْد مثلًا كانُوا نيامًا؛ لأنَّ الهند يسْبِق مكَّة في الزَّمن؛ فيَقَع هَذا وهُم نائِمُون ثُمَّ يلْتَئم قبل أن يسْتَيْقظوا، ثُمَّ إِنَّه لا يهُمُّنا في شيْء كون عُلماء الهِند قَالُوه أم لم يَقُولوه، فما دام موْجُودًا في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وفِيما صحَّ عن رَسولِ اللهِ ﷺ؛ فلا يهُمُّنا أن يُنقل أو لا يُنقل.

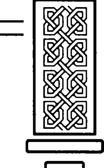
والمهِمُّ أن انْشِقاق البَدْر من آيَات النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذ لا يُعْلم أنَّه انشَقَّ لأحدٍ غيرِه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهُو أعْظَم من بعْض الآيَات الَّتي حصلَت للأَنْبياء من قبلُ، حتَّى إِنَّ ابْن كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قال: مَا مِن آيَةٍ حصلَت لنبيٍّ إلا وُجِد مثلُها للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أو لأَتْباع الرَّسول، والآيَة لأَتْباع الرَّسول تُعْتبر آية للرَّسول؛ لأنَّها شهادَة بصدْقِ مَا هُو علَيْه هَذا المتَّبع.

كان مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يضْرِب الحَجـر -إما حجرًا معيَّنًا أو أي حجرٍ- فيتفجر أنهارًا وعيونًا، والحجر يمكن أن يتفجر كما قالَ تَعالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة:٧٤]، لكن الماء نبع من الإناء لرَسول الله ﷺ، ففي غزوة الحُدَيْبية جاؤُوا يشكون إِلى الرَّسول ﷺ قلَّة الماء، فدَعا بإِناء فيه ماءٌ يَسير فوَضَع يدَه فِيه، فجعَل الماءَ يَفُور مِن بَيْن أصَابعه كالعُيون، حتّى ارْتَوى النَّاسُ كلُّهم، وكانُوا ألفًا وأرْبَع مئة شخصٍ، وهَذا أعْظَم مِن أن يتفَجَّر الحَجر؛ لأنَّ الحَجر جرَت العَادَةُ بأَنَّه يتفجَّر، أمَّا الإِناءُ فمِن أَيْن يتفَجَّر؟ وأيْن صِلَتُه بالأَرْض؟

فلِهَذا نقول: آياتُ الرَّسولِ ﷺ عَظِيمَةٌ كَثيرَة، وكَما قالَ ابْنُ كَثير رَحِمَهُ اللَّهُ ما مِن آيَةٍ لنَبيٍّ إِلَّا حصَل مثْلُها أو أعْظَم للرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أو لأَتْباع الرَّسولِ، فإِحْياءُ المَوْتَى حصَل؛ إمَّا للرَّسول ﷺ إِن صحَّت الرِّوايَة؛ وإِمَّا لأَتْباعه، فهَذا صلَةُ بْن أشيم مِن التَّابعين العُبَّاد، كانَ في سَفر فماتَت فرَسُه، فبَقِي ليْس له مرْكُوب، فدَعا الله تَعالى أنْ يُحْييها حتَّى تُوصله إِلى بلَدِه، فأَحْياها اللهُ، ورَكب علَيْها، ولما وَصل إِلى البلَدِ، قالَ لابْنِه: يَا بُني ألْق السِّرج عَن الفرَس فإِنَّه عاريةٌ، فتعَجَّب الولَد! فلمَّا وضَع السِّرج عنْه سَقط الفَرسُ ميتًا؛ لأَنَّه كانَ دعَا اللهَ أنْ يُحْييه حتَّى يُوصله إِلى أهْلِه فحَصل هذا، فهَذا إِحْياء للمَوْتى وهُو إِحْياء مؤقَّت أيضًا كأَنَّه عاريَة مؤَقَّتة، وهُناك أشْياء كَثيرَة في البِدَاية والنِّهاية فلتُرَاجَعْ.

وقوله: «مِنْ غَيْر امْترا» أي: مِن غَيْر شكٍّ فإِنَّ انْشقاق القَمر عِنْدنا يقينٌ في حدوثِه كرُؤْيَتنا للقَمر الآنَ، لا نَمْتري في هذا، ونَقُول: إنَّ الله علَى كلِّ شيْء قدير، فالَّذي جمَع القمرَ قادرٌ علَى تفريقه.





فصل: في ذكر فَضيلَة نبينا وأولي العَزْم وغيْرهم من النَّبيِّين والمُرسَلين

١٤٢ وَأَفْضَلُ العَالَـمِ مِـنْ غَـيْرِ امْـتِرَا ... نَبِيُّنَـا المَبْعُـوثُ فِي (أُمِّ القُـرَى)

١٤٣ وبَعْـدَهُ الأَفْضَـلُ (أَهْـلُ العَـزْمِ) ... فَـ(الرُّسْلُ) ثُـمَّ (الأَنْبِيَـا) بِـالجَزْمِ

الشــرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فصل في ذكر فضِيلَة نبيِّنا ﷺ، وأُولِي العَزْمِ، وغيْرهم من النَّبيِّين والمُرسَلين، وليُعلم ما يلي:

أوَّلًا: أن الفَضْل أو التَّفاضُل مرَاتِب لا تُتَلقَّى إلا من الوَحْي؛ لأنَّ المَرَاتِب تختلف اخْتِلافًا عَظِيمًا وتتباين تباينًا كبيرًا، ولا يُمْكن أن نرتِّب فَضيلَةً علَى أُخْرى إلا بدَلِيل من الشَّرع، فإن لم يَكُن لنا دليلٌ من الشَّرع فلَيْس لنا الحق في أن نتكلَّم.

ثانيًا: التَّرتِيب في الفَضيلَة بناءً علَى ما يظْهَر لنا، لا علَى ما هو الواقِع عِند الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّنا قد نرى شخصين يُصلِّيان أحَدهُما قد أجاد صلاتَه ظاهِرًا تمامًا؛ بحيث لا نراه يتحرَّك ولا يعْبث، ونَراه قد خضع برأسِه وصلَّى صَلاة كامِلَة باعْتِبار ما يظهر لنا، وآخر نَرى أنَّه يحصل منه بعْض الحرَكَة وما أشْبَه ذَلك، فنَحْن إذا فضَّلْنا الأوَّل نُفضِّله بحَسب ما يظْهَر لنا، أمَّا عِند اللهِ فقد يَكُون الثَّاني أفْضل. فقَد يَكُون هَذا الثَّاني قام بقلْبِه من الإِخْلاص لله وتعَظِيم الله عَزَّوَجَلَّ ما لم يَكُن في قلْب الأوَّل؛ ولهَذا قال النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في شارِب الخَمْر الَّذي يكْثُر أن يجاء به إِلى رَسولِ الله ﷺ:

«**إِنَّه يُحِبُّ اللهَ**»(١). مع أَنَّه يُكْثر شُرب الخَمْر، فلَو أَنَّنا حكمنا بالظَّاهر لقلنا: هَذا الَّذي يُكْثر شُرْب الخَمْر ليْس في قلْبِه محبَّة لله، ومع ذلِك قال الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّهُ يُحِبُّ اللهَ**».

ولِهَذا فإِنَّنا حِين نُفضِّل فإِنَّما نُفضِّل بحَسب ما يظْهَر لَنا. أَمَّا ما ورَد بِه النَّص فلا شكَّ أننا نتَّبِعه؛ لأَنَّ النَّص ورَد من عِند الله، والله تَعالى عليمٌ بما في القُلُوب وبما في الظَّواهر.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وأَفْضَل العَالم مِن غَيْر امْتَرا نبيُّنا**» ثُم قالَ في البَيْت التَّالي: «**وبَعْده الأَفْضل أهْل العَزْم**» ثُمَّ قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فالرُّسُل ثُمَّ الأَنْبيا بالجَزْم**». هَذِه المسْأَلَة، وهِي التَّفاضُل بين الأَنْبياء، ثابِتَة شرْعًا، فقَد قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، هَذا في الرُّسُل، وقالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [الإِسْراء:٥٥]، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فضَّل الرُّسُل بعْضهُم علَى بعضٍ، وفضَّل النَّبيِّين بعضَهم علَى بعْض، وفضَّل النَّاس بعضَهم علَى بعْض، قالَ تَعالَى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٣٢]، فالله عَزَّوَجَلَّ فضَّل بعْض النَّاس علَى بعضٍ؛ الرُّسُل والأَنْبياء وغيْرهُم.

والعَقْل يدل علَى أن البَعْض أفْضل من البَعْض؛ لأَنَّ مَن قام بمُهِمَّات عَظِيمة جليْلَةٍ يقْتَضي العَقْلُ أَنَّه أفْضل ممَّن دُونَه، فالتَّفاضُل إِذَن ثابِتٌ.

والتَّفْضيل يقْتَضي أَنَّ بعضَهم أَفْضَل من بعْض في الإِيمان وفي الأَعْمال الصَّالحة أيضًا، ودلِيلُ ذلِك قولُه تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، فدَلَّ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر...، رقم(٦٧٨٠).

هَذا علَى أنَّ الكَرم عِند الله بالتَّقوى، ولا شكَّ أنه قَد جرَى لبَعْض الأَنبياء من المِحَن ما لم يَجْر لغيْرِهم، فأيُّ محنَةٍ حصَلتْ لإنْسانٍ مثل ما حصل لإِبْراهِيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في إِلقائِه في النَّار إزاءَ توْحيدِه وما يدْعُو إلَيْه من التَّوحيد، فيُلْقى في النَّار وهُو يرَاها أمامَه تضطَرم.

وكذَلِك ما حصَل في الأَمْر بذَبْح ولَدِه، فإِنَّ هَذِه محْنَة عَظِيمة؛ ويصْبِر علَى ذَلك، وهذا شيْءٌ عَظِيم، ودليلٌ علَى الإِخْلاصِ لله تعالى. يُقال له: اذْبَح ولَدَك فيمْتَثل ويسْتَسْلم، وليْس عنده غيرُه، والوَلد قد بلَغ معَه السَّعي؛ فلَيْس صغيرًا لا يلْتَفت له، وليْس كبيرًا قَد بانَ مِن أَبيه، بل صارَ يافعًا، وأكْبَر ما تتعلَّق به النَّفس في مِثْل هَذا السنِّ، ثُم يُقال: اذْبَح ولَدك، فإن هَذِه محْنَة عَظِيمة.

ثم إنه قد يَفْضُل النَّبي غيرَه بكَثْرة أَتْباعه؛ لأنَّ أَتْباعه كُلَّما عمِلوا عملًا صالحًا فلَهُ مِثل أُجورِهم.

فإن قال قائِل: كيْف نُثْبِت ذلِك وقَد نَهى النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التَّفْضيل بيْن الأَنْبياءِ[1]؟

فيُقال: حاشَى لرَسولِ الله ﷺ أن ينْهَى عما أَثْبَته اللهُ ولا يُمْكن ذلِك أبدًا، فإِذا أَخْبَر الله عَزَّوَجَلَّ أنه فضَّل بعْض النَّبيِّين علَى بعْضٍ، فلا يُمْكن للرَّسول ﷺ أن يَقُول: لا تُفضِّلوا بين الأَنْبياء، ولكِنَّه نَهى عن التَّفْضيل بين الأَنْبياء حيْثُ يَكُون الحِقْد والعُدْوان، فلَوْ أن أحدًا فضَّل محمَّدًا ﷺ علَى مُوسَى بحَضْرة اليَهُود، وصار ذلِك سببًا للعَداوَة أو البَغْضاء ثم سببًا للشرِّ فإِنَّه لا يُفضَّل درءًا للمفْسَدة. فالَّذي نَهى عنه

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، رقم (٢٣٧٣).

النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مِن التَّفضيل ما كانَ موجبًا للمَفْسدة، أمَّا ما كانَ حِكايَةً للواقِع فإن الرَّسولَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا يُمْكن أن يَنْهى عنْه وقَد أثْبَته الله.

إِذَن؛ فنَحْن حِينما نتكَلَّم عنْ تفْضِيل الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ على جَميع النَّاس، فإنَّنا نتكلَّم به خبرًا عمَّا قاله الله، ولكنَّنا لا نتكَلَّم بِه حيْثُ يَكُون في ذلِك شرٌّ وفسَاد.

وظاهـر قـولِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأفْضَـل العَالـم مِن غَيْر امْتِرا» أنَّ النَّبـيَّ ﷺ أفْضَل من كلِّ المخْلُوقات؛ لأنَّ العالم هُو كلُّ ما سِوَى الله؛ ولهَذا قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فلَيْس هُناكَ إلا ربٌّ ومرْبوبٌ، والعالَمُون كلُّهم مرْبُوبون، وإذا لم يَكُن إلا ربٌّ ومربوبٌ صار المُراد بالعَالمين مَن سِوى الله، فيشْمَل ذلِك عالمَ الملائِكَة، وعالم الجِن، وعالم الإنسِ، وعالم الجَمادات، وكل شَيْء.

فهَل يُوجَد دليلٌ علَى أن الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أفْضَـل من هـؤُلاء كلِّهـم؟ والجوابُ أن نقول: إن مُراد المؤلِّف أفْضَل العالم مِن البَشر نبيُّنا محمَّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كما قال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «أنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»[1]، أمَّا مَن سِواهُم فإنَّنا نتوقَّف وإن كُنَّا يغْلُب علَى ظنِّنا أنَّ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أفْضَل الخَلْق علَى الإطْلاق، وفي ذلِك يقُول النَّاظم:

وَأَفْضَـلُ الخَلْـقِ عَـلَى الْإِطْـلَاقِ ... نَبِيُّنَـا، فَمِـلْ عَـنِ الشِّـقَاقِ

مِل: فِعل أمْرٍ مِن مالَ يَميل.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

قَال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**نبيُّنا المبْعُوث في أُمِّ القُرى**» وهَذِه صِفَة كاشِفَة، وليست صِفَة مُقيِّدة؛ لأنَّ نبيَّنا محمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يُبْعث إلَّا في أُمِّ القُرى، ومعنى المبْعُوث: المرْسَل إلى النَّاس، والمُرادُ بأُمِّ القُرى: مكَّة، وسُمِّيت أمَّ القُرى؛ لأنَّ القُرَى كلَّها تَؤُمُّها؛ في الحج إلَيْها، والاعْتِمار إلَيْها، وتؤمها في اتِّجاهَها إلَيْها في الصَّلاة وغير الصَّلاة.

وقالَ بعْض النَّاس: هي أمُّ القُرى؛ لأنَّها مرْكَز العَالم، ووسْط العَالم، وهذا أمرٌ جغْرافِيٌّ لا ندْري عنه، ولكِن إن ثبَت فلا مَانِع من أن نَقُول به، وإن لم يثْبُت فهِي أمُّ القُرى في الفَضائِل، تؤُمُّها القُرى في الحجِّ والعُمْرة والاتِّجاه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وبعْدَه الأَفْضل أهل العَزْم**» أيْ: بعْد محمَّد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فالأَفْضل أهْل العَزْم، وهُم أرْبَعة غير محمَّد ﷺ وهم: إِبْراهِيم ومُوسى وعِيسى ونُوح، وهُمْ مرتَّبُون على هذا: إِبْراهِيم، ثُمَّ مُوسى، أمَّا نُوح وعِيسى فاخْتلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أيهما أفضل؟

فقِيل: إنَّ عِيسَى أفْضل؛ لما أعْطَاه اللهُ عَزَّوَجَلَّ من الآيَات، ولكَثْرة أَتْباعِه، وقيل: إن نوحًا أفْضَل؛ لأنَّه أوَّل الرُّسُل، وعانى من المشَقَّة والتَّعب من قوْمِه ما لم يُذْكر لنا أنَّه حصَل لعِيسى، حيْث لبِث فِيهم ألْفَ سنَةٍ إلَّا خمْسِين عامًا ومَا آمَن معَه إلا قَلِيل.

ولكنَّا نَقُول: إن الفَضْل الَّذي عِند اللهِ لا نعْلَمُه، أمَّا ما تبيَّن لنا من شأْنِهم في الدُّنيا، فلِكُلِّ واحِدٍ مزيَة لم تحْصُل للآخَر، وحينئذٍ نتوقَّف، فإذا توقَّفْنا فنُقدِّم ذكرًا نوحًا؛ لأنَّه الأوَّل وعِيسى بعْدَه، ومع ذلِك فإنَّ هذَا التَّقديم لا يقْتَضِي التَّرتِيب؛ لأنَّ الواوَ لا تَستَلْزم التَّرتِيب.

ثم قال: «**فالرُّسُل ثم الأنبيا**» الرُّسُل: جمع رَسول، والرَّسول هو مَن أُرْسل، تقول: أرْسَلت فلانًا إلى فلانٍ، أي: أمَرْته أن يُبلِّغ فلانًا عني شيئًا، أمَّا النَّبي: فإنَّه من النَّبأ، وهو الَّذي أتاه الخَبر لكِن لم يُكلَّف بالتَّبلِيغ، وهذا الَّذي قرَّرنا هو مذْهَب جُمْهور العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أن الرَّسولَ مَن أُوحي إلَيْه بشرْعٍ وأُمر أن يبلِّغُه، وأمَّا النبي فهُو مَن أُوحي إلَيْه بشَرْع دون أن يُكلَّف بالتَّبلِيغ، ولكِنَّه لم يمنع من التَّبلِيغ، يعني: نُبِّئ إلَيْه بشَرْع ولم يُقل له: لا تبلِّغه، فإذا بلَّغه كانَ متطوِّعًا.

فالفَرْق بين النَّبي والرَّسول: أن الرَّسول ملزَم بالتَّبلِيغ والنَّبي غيرُ مُلزَم، لكِن غيْرُ ممْنُوع من التَّبلِيغ، بل يعْمَل هو بنفسِه ويُجدِّد الشَّرعَ ولكِنَّه لا يُلْزم بالتَّبلِيغ، وهذا هو وجْهُ كوْن الرَّسول أفْضلَ من النبيِّ؛ لأنَّ الرَّسول أُلْزم بالتَّبلِيغ، وبزيادةِ تكْلِيف، والتَّكليف ليْس بالأَمر الهيِّن؛ لأنَّ فيه مُعانَاة النَّاس والتَّعب معَهُم.

ولا يخْفَى علَيْنا جميعًا ما حصل للرُّسل من الأذِيَّة، بل مِن الضَّرر أحْيانًا، لكِن النَّبي يتعبَّد بما أُوحِي إلَيْه ولا يُكلَّف أن يُبلِّغ به، فمَن اقْتَدى به وأخَذ بما هو علَيْه فله ذَلِك، ومن لا فَلا؛ ولهَذا كانَ الأَنْبياءُ في بَني إسْرائِيل كَثيرِين جدًّا؛ لأنَّ بَني إسْرائِيل قوْمٌ عُتاة يحْتاجُون إلى تجْديد الوَحْي دائمًا. إذَن؛ فمرتَبة الرُّسُل فوْق مرْتَبة الأَنْبياء، وهَذا صَحِيح.

وقول المؤلِّف: «**بالجَزْم**» أي: قُل ذلِك بالجَزْم، أو قُلت ذلِك بالجَزْم، وعلى الثَّاني يَكُون الكَلام خبرًا عن عقيدةِ المؤلِّف، وعلى الأوَّل يَكُون أمرًا باعْتِقاد هذا؛ أي: أن نعْتَقد هَذا جزمًا.

فإذا قال قائِل: كم عدَد الرُّسُل؟ وهل جَميع الرُّسُل بُلِّغوا لنا؟

فالجَوابُ: أن عدد الرُّسُل ورد فيه أحَادِيث ليست بتلك القُوَّة، فلا يُلْزم بها،

فوَرد أنَّ عددهم أرْبَعة وعِشْرون ألفًا، ولكنَّنا لا ندْري هلْ يصِحُّ هَذا الخبَر أو لا؟ إنما الَّذين ذكروا في القُرْآن خمسة وعِشْرون رَسولًا، وكلُّ مَن ذُكر في القُرْآن فهُو رَسولٌ وإنْ ذُكِر بوصف النبوَّة؛ وذلِك لأنَّ كلَّ رَسولٍ نبيٌّ ولا عكْس، والدَّليل علَى أن كلَّ مَن ذُكر في القُرْآن رَسولٌ قولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، فعُلِم بهَذا أنَّ كلَّ مَن قصَّ اللهُ علَيْنا نبأَه فهُو رَسول.

أمَّا الَّذين لم يُقَصُّوا علَيْنا فهُم كَثيرُون ولكنَّنا نؤْمِن بهم إجمالًا، ومعْنى إجمالًا أي: أنه لا يلْزَمُنا التَّعيين؛ لأنَّنا لا نعْلَم عنْهُم، لكن نقول: آمنَّا بكل رَسولٍ أرسله الله تعالى.

مسْألَة: ثبت في السُّنَّة أن آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كانَ نبيًّا[1]، وقد ذكر في القُرْآن فهل يكون رَسولًا؟

فالجَوابُ: لا؛ لأنَّه لم يذكر في القُرْآن بوصفِ النبوَّة.

فالمُهِم أنَّ أفْضَل البَشر مِن حيث الجِنْس الرُّسُل، ثُمَّ الأنْبياء، ثم الصِّدِّيقون، ثُمَّ الشُّهداء، ثُمَّ الصَّالحون، أمَّا بالتَّعْيين فأفْضَل البشَر محمَّد ﷺ، والدَّليل النَّقلي علَى ذَلِك قوله ﷺ: «**أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْر**»[2]. والدَّليلُ الفعليُّ: أنه ﷺ صلى بالأنْبياءِ إمامًا لهم في ليْلَةِ الإِسْراء.

وهُناك عِبارَةٌ خاطِئَةٌ تَقُول: الرَّسُول خادِم، والنَّبي عالِم، والوليُّ ولي موالٍ،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٢٦٥).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨).

وعلى هَذا يَقولُون: إن الوليَّ أفضل، ثم النَّبيُّ؛ لأَنَّه خصّ بالعِلْم، ثم الرَّسول؛ لأَنَّه خادِم، ويقول قائِلهم:

مَقَـــامُ النُّبُـــوَّةِ فِي بَـــرْزَخٍ فُوَيْــقَ الرَّسُــولِ وَدُونَ الْــوَلِي

وهذا القَوْل كفرٌ؛ فإن الرَّسول جمع بين النُّبوَّة والولاية، فهُو أفضل الأَوْلِياء، والنَّبي جمع بين الولاية والنُّبوَّة، فهُو في الدَّرجَة الثَّانية بعْدَ الرِّسالَة، والولي فاتَته النُّبوَّةُ والرِّسالَة فلَيْس له من الفَضْل إلَّا فضْل الوِلايَة.

لكِن القائِلين بما سبَق من قولٍ باطِل يرَوْن أنَّ من يزْعُمونَهم أوْلِياء أشْرَف البَشر؛ ولهَذا تصِلُ بِهم الحال إلِى عِبادَتِهم، وذلِك باعْتِقاد أنَّهم يُدبِّرون الكَوْنَ تدْبِيرًا كاملًا، كما قال ذلِك بعضُ مشايِخ الصوفيَّة الغالين وغيْرهُم.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤٤ وَإِنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِـنْهُمْ سَـلِمْ مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ (كُفْرٍ) عُصِمْ

١٤٥ كَذَاكَ مِنْ (إِفْكٍ) وَمِـنْ (خِيَانَـةِ) لِوَصْفِهِمْ بِـ(الصِّدْقِ) وَ(الأَمَانَةِ)

الشـــرح

قولُه رَحِمه الله تعالى: «وإنَّ»: الظَّاهر أن الصَّواب كَسْرها، وإن كانَ المعْنَى: ونُؤْمِن بأنْ. لكِن الأَصْل عدَمُ التَّقدير. والضَّميرُ في قولِه: «**منْهُم**» يعودُ علَى الرُّسُل علَيْهم الصَّلاة والسَّلام، فكُلُّ واحِد منْهُم سلم «**مِن كُلِّ ما نَقْصٍ**» و(ما) هُنا زائِدة، والتَّقدير: مِن كُل نقصٍ، وليس المُرَاد بقول: «**مِن كل ما نقص**» نقص الخِلْقة، أو نقْص البَشرِيَّة، بل المُرَاد مِن كل ما نقصٍ في الدِّين؛ لأنَّهم علَيْهم الصَّلاة والسَّلام هم أسبق النَّاس إلى الخَيْرات، وأعظم النَّاس امتثالًا لأمر الله، فهم سالمون من كل نقصٍ في الدِّين.

وكذَلِك مِن فوات الدِّين بالكلية لقوْلِه: «**ومن كُفْرٍ عُصِم**».

فلم يكفر أحدٌ من الرُّسُل، وليس من الرُّسُل كافر، ولم يتعمَّد أحد من الرُّسُل أن يفعل ما فيه نقص الدِّين أبدًا، وإن فعلوا شيئًا فإمَّا عن اجْتِهاد أو تأْوِيل أو ما أشْبَه ذَلك، ثم يُبرَّؤون من إثْمه بتَوْبة الله علَيْهم.

قولُه: «**كذاك من إفكٍ ومن خيانَةٍ**» يعْني أنَّهم مُبرَّؤون من الإِفْك وهو الكَذِب؛ ولهَذا ما كَذَب نبيٌّ قطّ، وأمَّا ما جاء عَن إبْراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من أنَّه كذَب ثَلاثَ كذبَاتٍ في الله[1]، فهِي كذباتُ توْرِية، والتَّورِية ليْست كذبًا في الوَاقِع؛ لأن المَعْنى

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء المملوك...، رقم (٢٢١٧)، ومسلم: كتاب الفضائل،

الباطِن منْها حَقِيقيٌّ مُطابِقٌ للواقِع، فقوله للمَلِك الظَّالم: هَذِه أُخْتي وهِي زوْجُته، فهِي وإن كانَتْ ليست أختَه بمَعْنى شقيقتِه، فإنَّها أختُه علَى وجْهٍ صَحِيح، فقَد أرَاد أنَّها أُخْته في دين الله، وكذَلِك قولُه: بَلْ فعَله كبيرُهم هذا. أيضًا فيه توْرِيَة، وإن كانَ الكَبِير لم يفعله، لكن الَّذي كَسر الأصْنام هو إِبْراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إلا أنَّه ورَّى. أي: فعَله كبيرُهم الَّذي تزعمون أنَّه إلهٌ.

وفَعل إِبْراهِيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هنا ضَرُورة، ولا يُقال إن التَّورِية جائِزَة مطلقًا، فالتَّورية للظالم حرامٌ بالإِجْماع، وللمظلوم جائِزَةٌ، أمَّا مَن ليْس بظالم ولا مظلوم ففيها خلاف بين أهْل العِلْم؛ فبعضُهم يقول إنها حرام؛ لأنَّ الإِنْسان يتَّهم بذلِك ويجر علَى نفسه التُّهمة، وبعْضهُم يقول ليست بحرام، والرَّاجح أنها حرامٌ إلا لحاجَة؛ لأنَّ الإِنْسان لو أجَزْنا له التورية كلَّما شاء صار كل كلامه توريةً، وأدَّى ذلِك إِلى عدم وُثوق النَّاس به.

وقوله: «**ومن خِيانَة**» أي: أن الرُّسُل مُبرَّؤون من الخِيانَة، فهُم لا يُمْكن أن يخُونُوا لا بالقَوْل ولا بالفِعْل، حتَّى إن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنع من الإشارَة بالعَيْن ومن الغَمْز بالعَيْن؛ لأنَّ هَذا نوعٌ من الخِيانَة.

إذَن؛ فهُم صلَوات الله وسلامُه علَيْهم قد سَلِموا مِن كُلِّ كذب، وسَلِموا مِن كل خِيانَةٍ؛ لأنَّ الكَذب والخِيانَةَ يُنافِيان الرِّسالَةَ منافاةً كامِلَة، إذ لا ثقَة بقول الخائن ولا ثقَة بقول الكَاذِب؛ لاحْتِمال أن يَكُون ما يقول بِه مِن الكَذب الَّذي كانَ يَكْذبه، ولاحْتِمال أن يَكون خانَ فأخْبَر بالأَمر علَى خلافِ وجهه؛ لِذَلك فهم مبرَّؤون من الكَذب والخِيانَة.

= باب رحمته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصبيان والعيال...، رقم (٢٣٧١).

لذلِك قالَ رَحِمَهُ اللهُ تعَالَى: «**لوَصْفِهم بالصِّدق**» وهذا ضِدُّ قولِه: «**من إفْك**»، «**والأمَانَة**» وهي ضد قوله: «**ومن خِيانَة**»، فهم موصوفون بالصِّدق علَيْهم الصَّلاة والسَّلام، لأنَّ الله شهد لهم، كذَلِك موصوفون بالأمَانَة؛ لأنَّهم أمناء علَى وحي الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا كانَ جِبْريل عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ موصوفًا بالأمَانَة وهو رَسول إلَيْهم، فهم كذَلِك من باب أولى.

وأفادَنا المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الرُّسُل معْصُومُون مما ذكر، لكن هل هم معْصُومُون من صغائر الإِثْم؟ وجواب ذلِك أن نقول: إنَّهُم ليْسُوا معْصُومِين من صغائر الإِثْم، لكنَّهم معْصُومُون من إِرادة المخالَفة، ومن الإصرار علَى المعْصِية. وقلنا: إنَّهُم معْصُومُون من إِرادة المخالَفة؛ لأنَّ الَّذي يقَعُ منْهُم يَكُون عن قصد أخْطَؤوا فِيه الصَّواب، فمثلًا قالَ تَعالَى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة:٤٣]، فهُو قد أَذِن لهم اجتهادًا منْه ﷺ يظُنُّ أن المصْلَحة في ذَلك، ولكن المصْلَحة في غَيْر هذا، فالمصْلَحة أن يتأنَّى حتَّى يعْلَم الَّذين صدَقُوا ويعْلم الكَاذِبين.

وقالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم:١]، فالنَّبي ﷺ حرَّم ما أحَلَّ الله له؛ طلبًا لمرْضَاة زوجاتِه وتأْليف قُلوبهن، ولكِنَّه لم يحْرِمْه حكمًا شرعيًّا، إنَّما حرَّمه امتناعًا، يعْنِي حرَّمه علَى نفسه، كما يَقُول أحدُنا: حرامٌ عليَّ أنْ ألبس هَذا الثَّوب، أو حرامٌ عليَّ أن أدْخُل هَذا البيت، أو حرامٌ عليَّ أن أشْتَري هَذِه السَّيارَة مثلًا. فتحْريمه ﷺ هَذا ليْس تحريمًا شرعيًّا، لكِنَّه تحْريم امتِناعٍ، يعْني إنَّني أُلْزم نفْسِي أن أمْتَنع مِن هَذا الشَّيء.

كذَلِك قالَ تَعالَى: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب:٣٧]، وهو ﷺ

لم يُخْفِ في نفسِه هَذا عنادًا ومُخالفَة؛ لكِنَّه أخفاه تحريًا للمصلحة، ومع ذلِك نُهي عن هذا، فالحاصِل أنَّهم علَيْهم الصَّلاة والسَّلام لا يُمْنعون من وقوع صغائر الذُّنوب، لكنَّهم لا يفعلونها كما يفعلها غيْرهُم تعمُّدًا للمُخالفَة، ولا يقرون علَيْها أيضًا، بل لا بد أن ينبهوا علَيْها حتَّى يرجعوا إلى الصَّواب.

مسْألَة: قال الله تَعالى عن يونس عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء:٨٧]، فهَل يَجُوز مثل هَذا الظَّن من الرُّسُل؟

والجَواب: أن معْنَى (نَقْدِر) أي: نُضيِّق كما قالَ تَعالَى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق:٧]، فيُونس عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ظن أنَّه بخُروجِه هَذا أنه يجِد سعةً عمَّا كانَ علَيْه في الأوَّل فظنَّ ذلك، ولكِن الله تَعالى أراه أنَّه في قبضَتِه عَزَّوَجَلَّ وضيَّق علَيْه أكْثَر مِن ذِي قبْل، في بطن الحُوت: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصَّافات:١٤٣-١٤٤].

مسْألَة: إذا كانَ الأَنْبياء معْصُومين من فعل الكِبائِر. وقتْل النَّفس من الكَبائِر وقد وقع من بعضِهم فما الجواب؟

والجَواب: أن قتلهم للنَّفس يكون بتأويل وإذا كانَ بتأويل فقد يكون الشَّيء كَبيرَةً لكن في حقِّهم ليْس بكَبيرَةٍ؛ لأنَّهم لم يتعمَّدوا.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤٦ وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ (النَّوْمُ) وَ(النِّكَاحُ) مِثْلُ (الأَكْلِ)

الشرح

بعد أن تكلم المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الممتنع في حقهم صلَوات الله وسلامه علَيْهم انتقل إِلى الجَائِز في حقهم، والجَائِز في حقهم هي الطبائع البَشرِيَّة، فالطبائع البَشرِيَّة يستوون فِيهَا مع النَّاس؛ ولهَذا قالوا للمكذبين: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [إِبْراهيم:١١]، وقال خاتمهم محمَّد صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ»[١]، وهَذِه طبيعة بشرِيَّة، فهُو ﷺ يأكل كما نأكل، ويشرب كما نشرب، ويتَّقي البرد كما نتَّقيه، ويتَّقي الحرَّ كما نتقيه، ويلبس الدروع في الحرب كما نلبسها، وهَكذَا، فالطبائع البَشرِيَّة جائِزَةٌ في حق الرُّسُل.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجائز في حق كل الرُّسْل النوم»، لكن قد يختصون بخَصائِص في النوم، منْها اختصاص النَّبي ﷺ بأنه تنام عيناه ولا ينام قلبُه، فالإحساس الظَّاهري منه ينام كغيرِه، وفي الباطن لا ينام قلبه، فقلبه دائمًا مشغولٌ بذكر الله تَعالى وبغير ذلِك مما أراد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: «**النوم والنكاح**» أي: والنكاح جائز في حقهم والجواز هنا جواز خَلقي، أَمَّا شرْعًا فهم مأمورون بذلك؛ لأَنَّهم مُشرِّعون للأُمَّة؛ قالَ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد:٣٨]، وقوله: «**مثل الأكل**» فالأكل أيضًا من الأُمور الجائِزَة، فلا يعاب علَى الرَّسول إذا أكل أو شرب أو ما أَشْبَه ذَلك، فهَذِه من الأُمور الجائِزَة، فكل الأُمور البَشرِيَّة جائِزَة علَيْهم.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب التوجه نحو القبلة...، رقم (٤٠١).

بقي الشَّيء الوَاجِب، وهو الدَّعوة إِلى الله عَزَّوَجَلَّ، وإبلاغ الرِّسالَة، والنصح للأُمَّة، فيجب علَيْهم من ذلِك ما لا يجب علَى غيْرِهُم، فهم ملزمون بالبلاغ بكل حالٍ، وملزمون بالدَّعوة في كُلِّ حَال، وملزمون بالجِهَاد مَن أُمِرَ منْهُم بالجِهَاد، ووجوب هَذِه الأَشْياء علَيْهم أوكد من وجوبها علَى غيْرِهُم، ولهَذا نقول: الأُمور المَسْنونَة يجب علَى الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن يبلغها، ويجب أن يفعلها؛ ليقتدي به النَّاس، وإِن كانت أمورًا مَسْنونَة، فإِذا كانَ البلاغ لا يحصل إلا بفعلها وجب علَى الرَّسول أن يفعلها لوجوب البلاغ عليه.

ومما هو ممتَنِع في حقِّهم دعْوى الأُلوهيَّة أو دعوى الرُّبوبيَّة؛ ولهَذا لما قال الله تَعالَى لعيسى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ (١١٦) مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٦-١١٧].

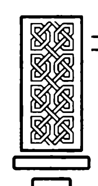
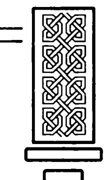
ومما يجوز علَيْهم المَوْت، فهُو جائز علَيْهم شرْعًا وواقعًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء:٣٤]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾ [آل عمران:١٤٤]، أفإِن ماتَ. أي: ميتة طَبيعيَّة، أو قتل. أي: فمات بِسبَب القتل، انقلبتم علَى أعقابكم، إذن فهُو ميت.

فإذا قال إنسان: كيف تكون الرُّسُل أمواتًا والشُّهدَاء -وهم دونهم- أحياء، كما قالَ تعالَى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران:١٦٩].

والجَواب: أن هَذِه الحْيَاة الَّتي للشُّهداء يكون للأَنْبياء والرُّسُل أعظم منْها، لكنَّها حياة برزخيَّة لا حياة دنيا ولا حياة جِسْم، وإنما هي حياة برْزخِيَّة، الله أعلم بكيفِيَّتها.

ولكِن الخُرافِيِّين يأْبُون إلَّا أن يَقُولوا إنَّها حيَاة حَقِيقيَّة، وهُم بقولهم ذلِك أشدُّ النَّاس تقْصيرًا في حقِّ النَّبي ﷺ؛ لأنَّ الواجِب علَيْهم إذا كانوا يعْتَقدُون هَذا أن يذهبوا إلَيْه بأَكْل وشُرب؛ لأنَّه محتَاج له، وهذا مثل ما يفْعَلُه الرَّافِضة فيما يعْتَقدُونَه المهدِي الَّذي سيَخْرج في آخر الوَقْت، إذا تسَنَّى له الخُروج، حيْثُ يقول السَّفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شَرْح العَقِيدَة: «إنَّهم كانُوا في صَباحِ كُلِّ يومٍ يذْهَب واحِد منْهُم علَى فرَس مسرج، وبيَدِه رُمح، ومعَه ماءٌ وعسَل وخُبْز، وذلِك كل صباحٍ حتَّى ترْتَفع الشَّمسُ وييأْس مِن خُروجِه إلى الفُطور، فيَرْجع، وفي صباح اليَوْم الثَّاني مِثْل ذلك، وهُو يأْتِي بهَذا لأجْل إذا خرَج هَذا المهديُّ مِن السِّرداب وجَد الفُطور جاهزًا والرُّمح جاهزًا، فأفْطَر ثُمَّ رَكب الفَرس ودَعا إلى الجِهاد». فيا لها من عُقُول سَخيفَةٍ، نسأَلُ الله أن يرْزُقنا العافِيَة مما ابْتلَاهم به.

فالحاصِل: أنَّ حياة الرُّسُل والأَنْبياء في قُبورِهم أكْمَل من حيَاة الشُّهداء بلا شك؛ لأنَّهم أفْضَل عِند الله، ولكِن مِن المتعَيَّن أن هَذِه الحْيَاة حيَاة بَرزخيَّة لا حياة دنيوية، وإلَّا لوجب علَيْنا أن نأتي بالطَّعام والشَّراب إلى رَسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كلَّ يومٍ.

فصل: في ذكر الصَّحابَة الكرام

الصَّحابيُّ والصَّاحِب والصَّحْب والصَّحابَة لرَسول الله ﷺ كلُّهم لهم ميزَةٌ علَى غيرِهم، فالصَّاحِب في غيْرِ صحابَة الرَّسول ﷺ هو من كثرت ملازمته لصاحبه، أمَّا الصَّحابي للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فهو: «من اجتمع بالنَّبي -صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم- مؤمنًا به ولو حُكمًا ومات علَى ذلك».

فخرج بقولنا: «من اجتمع» من أسْلَم في عهْدِ الرَّسول ﷺ وآمَن بِه لكِن لم يجْتَمِع به، مثْل أن يَكُون أقبل علَى المدِينَة ليُبايع النَّبي ﷺ فمات الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قبْل أن يَصِل، فهَذا ليْس بصحَابيٍّ، وإن كانَ قد أسْلَم في عهد النَّبي ﷺ؛ لكنَّهم اصْطلَحُوا علَى أن يُسمُّوه مخَضرمًا، ومرْتَبته بين الصَّحابَة الخُلَّص وبين التَّابعين الخُلَّص؛ لأنَّك إن نظَرْت إلى كوْنِه أسْلم في عهد الرَّسول ألحقتَه بالصَّحابَة، وإن نظرت إلى أنه لم يجتمع به ألحقتَه بالتَّابعين؛ ولهَذا كانَ في منزلةٍ بين منزلة الصَّحابَة والتَّابعين ويُسمَّى مخضرمًا.

وما روَاهُ عن النَّبي ﷺ فإنَّه يُعْتبر منقطعًا، لأنَّه لم يجتمع بالرَّسول ﷺ.

وقولنا: «مؤمنًا به» خرَج بذلِك مَن اجْتَمع بالرَّسول ﷺ مؤمنًا بغيْره، ولما مات الرَّسول ﷺ آمن به، فهَذا ليْس بصحابيٍّ؛ لأنَّه حِين اجْتماعِه بِه لم يَكُن مؤمنًا به.

ودخل في قوْلِنا: «مَن اجْتَمع بالنَّبي» مَن كانَ أعْمى واجْتَمع بالرَّسول ﷺ، فإنَّه يَكُون صحابيًّا، وبهذَا يكون قولنا: «من اجتمع به» أحسنَ من قوْلِ بعْض العُلَماء: «مَن رآهُ مؤمنًا به»، لأنَّنا لو قُلْنا: «من رآه» خرَج بذلِك الأَعْمى.

وقولنا: «ولـو حكـما» دخل فيه الصَّبي الَّذي في المهد إذا اجْتَمع بالرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كما لو جِيء بصَبيٍّ من أبناء المُسلِمين إلى الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثم ماتَ النَّبي قبل أن يُميِّز هَذا الصبي، فإن هَذا مؤمن بالرَّسولِ ﷺ حكمًا وقلبًا؛ لأنَّه صبيٌّ لا عقْل له، لكِنَّه مؤمِن بإِيمان أبوَيْه وعلى هَذا فمحمَّد بن أبي بَكْر الَّذي وُلِد في حجة الوَداع يُعْتبر صحابيًّا.

وقولُنا: «ومات علَى ذلك» دخَل فِيه من ارتدَّ ثُمَّ رجَع إلى الإِسْلام ومات علَى الإِسْلام، فإنَّه يكونُ صحابيًّا، فالرِّدَّة لا تُبْطل الصُّحْبة إلا أنْ يموت علَى الرِّدة، كما أنَّها لا تبْطِل الأَعْمال الصَّالحةُ إلَّا أن يَمُوت علَيْها، لقوْلِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة:٢١٧]، وخرَج بِه مِن اجْتَمع بالرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مؤمنًا به ثُمَّ ارتدَّ ومات علَى الرِّدَّة، فإنَّه لا يَكُون صحابيًّا.

أمَّا من اجتمع بالنَّبي ﷺ قبل البَعْثة ثم لم يَرَه بعْد وآمَن لا يَكُون صحابيًّا؛ لأنَّه اجْتَمع بالنَّبي ﷺ قبل النُّبوَّة، ونحْنُ ذكَرْنا أن الصَّحابي «مَن اجْتَمع بالنَّبي» أي: بوَصْفه نبيًّا لا بوَصْفه رجلًا سيُنبَّأ، فمَن اجْتَمع بالرَّسول ﷺ مُؤمنًا بالرَّسول وقال: هَذا هو النَّبي الَّذي بَشَّرت به التَّورَاة والإِنْجيل فآمَن بالرَّسول لكِن بعد بعْثَة الرَّسول لم يرَه، فإنَّه لا يُعْتَبر صحابيًّا؛ لأنَّه آمَن بالرَّسول ﷺ قبْلَ أن يَكُون نبيًّا.

وهَكذَا نقول في الأَعْمال كلِّها، فلَو أنَّ الإِنْسان ارتدَّ ثُمَّ عاد إلى الإِسْلام ومات علَى الإِسْلام، فإنَّ أعْمالَه السَّابقَة للرِّدَّة تبْقى صَحِيحةً مقبولةً، إذا تمت فِيهَا شُروط القَبُول، فإذا حج الإِنْسان ثُمَّ ارتَدَّ بتَرْك الصَّلاة مثلًا، ثم عاد إلى الإِسْلام

ومات علَى الإِسْلام فلا يُؤْمَر بإعادَةِ الحَجِّ؛ لأنَّ الرِّدَّة لا تُبْطل الأَعْمال إِلَّا إذا مات وهو علَى الكُفر.

أمَّا الصُّحبة في حقِّ غير الرَّسول ﷺ فإنَّها لا تكُون إِلَّا بمُلازَمة طويلَةٍ يستحق أن يُسمَّى الإِنْسانُ بها صاحبًا، فلو اتَّفق شخْصٌ مَع آخرَ في سفرٍ فوصَلا إِلى المدِينَة وتفرَّقا، فإِنَّ ذلِك لا يُعدُّ صحبةً إلا مقيَّدة، فيُقال: صَحبته في السَّفر المعيَّن، أو صَحبته في الحجِّ، أو ما أَشْبَه ذَلك.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤٧ وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ فِي الفَضْلِ والمَعْرُوفِ كَـ(الصِّدِّيقِ)

الشرح

هذه الأُمَّة أفضل الأُمَم وللهِ الحَمْد، ودَلِيل ذلِك من القُرْآن والسُّنَّة؛ قالَ تَعالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّكُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللهِ**»[1].

ثُمَّ إن خير هَذِه الأُمَّة الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم الَّذين يلُونَهم، ثم الَّذين يلونُهم؛ لقَول النَّبي ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[2].

ثُم إن الصَّحابَة المُهاجِرينَ أفضل من الأنصار؛ لأنَّ المُهاجِرينَ جمعوا بين النصرة والهِجْرة، فقد هجروا أوطانهم وأمْوالهم وأهليهم إلى الله ورَسوله، ونصروا الله ورَسولَه، قال الله تَعالى في وصف المُهاجِرينَ: ﴿وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحشر:٨]، فنصَّ علَى الهِجْرَة، ونصَّ علَى النُّصرة، فهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أفضل من الأَنْصار، وهَذا من حيث الجِنْس.

ثم إنَّ أفْضل المُهاجِرينَ الخُلَفاء الأَرْبَعة: أَبو بكْر، وعُمَر، وعُثْمان، وعلي.

وأفضل هؤُلاء الأَرْبَعة كَما قال المؤلِّف: «**ولَيْس في الأُمَّة**» أي: أُمَّة محمَّد ﷺ «**بالتَّحقيق**» أيْ: بالقَـوْل المحقَّق، الَّذي دلَّت علَيْه النُّصوصُ في الكِتاب والسُّنَّة،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، رقم (٣٠٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أُشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

(في الفَضْل والمَعرُوف كالصِّدِّيق) الفَضْل: بذَل الخَيْر والإِحْسان؛ من العِلْم والمال وغيْرِ ذلك. والمَعرُوف: ضد المُنْكر.

فهو جامِعٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين العَدْل الَّذي هو المَعرُوف، وبين الفَضْل الَّذي هو الإِحْسان، ويدُلّ لِذَلك أن الله تَعالى لم يصف أحدًا من الصَّحابَة بأنه صاحب رَسول الله ﷺ إلَّا أبا بَكْر، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]، وهَذِه منقبةٌ عَظِيمةٌ لم ينَلْها إلَّا من هو أهلٌ لها، وهُو أَبُو بكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وهوُ أعْلَم سُبْحانه، حيْثُ يجعل فضلَه، فهَذا الفَضْل العَظِيم الَّذي لأبي بكْر لم ينَلْه أحدٌ من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَوْ كُنْتُ متَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِن أُخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ**»(١)، وقال: «**لَا يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ بَابٌ وَلَا خوْخَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ**»(٢)، وقال معلنًا علَى المِنْبَر: «**إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عليَّ بِمالِهِ وَصُحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ**»(٣)، فلا يُقال بعْدَ هَذا إِنَّ غيرَه أفْضل مِنْه، مَع أن المَنَّة حَقِيقَة للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فكَوْن أَبي بكْرٍ يَكُون صاحبًا للرَّسولِ ولم يطْرُده الرَّسول، أو يُعْرِض عنْه، أوْ يُرِيه وجْه غَضب، هَذا في الواقِع منَّة للرَّسولِ ﷺ، لكِن مِن كَرم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ: «**لو كنت..**»، رقم (٣٦٥٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...، رقم (٢٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٤٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل أبي بكر...، رقم (٢٣٨٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النَّبي ﷺ: «**سدوا الأبواب**»، رقم (٣٦٥٤).

الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أن جَعَل المنَّة من أَبِي بكْرٍ عليه. كذَلِك أيضًا الصُّحْبة المنَّة فِيهَا للرَّسول ﷺ.

والمنَّة الأُولى للْجَميع هِي مِن اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ ولهَذا كانَ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلَّما ذكر للأنصار يبين لهم ما منَّ الله به علَيْهم؛ حيث إن الله هداهم به وأغناهم به وألَّفهم به، قالوا: الله ورَسوله أمنُّ.

إذن ليْس في الأُمَّة مثل أبي بكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الفَضْل والمَعْرُوف -الَّذي هو الإِحْسان والعدل-، وصحبة الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وفي كل شَيْء، حتَّى إن الرَّسول ﷺ ذاتَ يوْمٍ حثَّ علَى الصدقَة فانْصرَف النَّاس ليتصَدَّقوا، فقالَ عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الآن أسْبِق أَبا بكْرٍ، فأَتى بنِصْف مالِه -في حِينَ أنَّ الواحِد منَّا الآنَ إذا أراد أن يُخْرِج رُبْع العُشْر وهُو الواجِب صارَ يحمرُّ ويصفرُّ، ويسأل العُلَماءَ لعَلَّ أحدًا منْهُم يقول: هَذا ليْسَ فِيه زكاةٌ- فسأله الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ما ترَكْتَ لأهْلِك؟**» قال: شِطر المال.

فأَتى أَبُو بكْرٍ بكُلِّ مالِه، فسأَله الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ماذا ترَكْتَ لأَهْلِك؟**» قال: ترَكْتُ لهم اللهَ ورَسُولَه. فقال عمر: الآنَ لَا أُسابِقُ أَبا بكْرٍ أبدًا[1]. فعرَف أنه عاجِزٌ عن أن يَسْبِقه، وعُمر هُو الرَّجل الثَّاني في هَذِه الأُمَّة، إذَن؛ فلَا يسْبِق أَبا بكر أحدٌ من هَذِه الأُمَّة، فما دام الرَّجُل الثَّاني عجَز عَن سبقِه فمَن دُونَه مِن باب أَوْلى.

وقوله: «**كالصِّدِّيق**» هَذا لقب أَبِي بكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكُنيَتُه أَبُو بكْرٍ، واسْمُه عبْدالله، وإنَّما سُمِّي بالصِّدِّيق -والصِّدِّيق: فعِّيل من الصدق- لكَمال صدْقِه في المقال

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر...، رقم (٣٦٧٥)، وأبو داود: كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك، رقم (١٦٧٨).

والفِعال، ولتصْدِيقه لرَسول اللهِ ﷺ حِين كذَّبه النَّاس.

ويُقال: إنَّ أوَّل ما لُقِّب بهذَا اللَّقب لما حدَّث النَّبي ﷺ عن الإسْراء والمِعْراج، فاتَّخذت قرَيْش هَذا فرْصَة وذهَبت إِلى أَبي بكْر فقَالت: إنَّ صاحِبك يُحدِّث بحَديث المجانِين، يزْعُم أنَّه ذَهب إِلى بيْت المقْدِس ورَجع منه، ونحْنُ لا نصِل إلَيْه إلَّا في شهْرٍ ولا نرْجِع إلَّا في شهْر، فقال: إن كانَ ما قُلْتم حقًّا فهُو صادقٌ. وقال ذلِك احْترازًا؛ لأنَّه يحتمل أنَّهم كذَبُوا علَى الرَّسول، فسُمِّي من ذلِك الْيَوم الصِّدِيق.

ولا شكَّ أنَّه أصْدق هَذِه الأُمَّة في المقالِ والفِعَال والمقاصِد وغيْرِها، وأنَّه أقْواها يقينًا وتصديقًا، فهُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليْسَ في هَذِه الأُمَّة مثْله، ولو لم يَكُن مِن حسنَاتِه علَى هَذِه الأُمَّة إلَّا اسْتِخلاف عُمر بْن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكَفى بذلِك فخرًا؛ لأنَّه لا أَحد يُنْكر ما صَار لِعُمر بْن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من السِّياسَة الحكِيمَة، والحُكْم العَادِل، والفُتوحَات العَظِيمَة، وإِذْلال أهْل الشِّرك، فعُمر بذلِك يُعْتبر حسنَةً مِن حَسناتِ أَبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علَى هَذِه الأُمَّة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤٨ وَبَعْدَهُ (الفَارُوقُ) مِنْ غَيْرِ افتِرَا وَبَعدَهُ (عُثمانُ) فَاتْرُكِ المِرَا

الشرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وبعْدَه الفارُوق**» أي: بعْدَ أَبي بكْرٍ الفَارُوق، والفَارُوق علَى وزْن فَاعُول، وهُو مِن صِيَغ المبالَغة، مأْخُوذٌ مِن الفَرق، وسُمِّي بذَلك؛ لأنَّ الله تَعالى فرَّق بِه بَيْن الحقِّ والبَاطِل، فقَد أعَزَّ الله تَعالى الإِسْلام بعُمَر بْن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفرَّق الله تَعالى بِه بَيْن الحقِّ والبَاطِل في خلافَتِه وقَبْل خِلافته، وجَعل اللهُ الحقَّ علَى لسانِه، وقَد قال فيه النَّبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**إنَّ يَكُنْ فِيكُمْ مُحدَّثُونَ فعُمَرُ**»(١)، أيْ: مُلْهمون بالوَحْي، وكانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ موفَّقًا للصَّواب، حتَّى إن الوَحْي أحْيانًا يأْتي موافِقًا لقولِه واقتراحِه، فهُو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فارُوق فرَّق اللهُ بِه بَيْن الحقِّ والبَاطِل، وكان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بعْدَ أَبي بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في الفَضيلَة، وبعْدَ أَبي بكْرٍ فِي الخِلافَة، وعلَى هَذا أجْمَع أهل السُّنَّة والجَماعَة علَى أنَّ هذَين الرَّجُلَيْن أبا بكْر وعُمر هُما أفضل الأُمَّة، وأنَّ أبا بكْر أفْضل مِن عُمَر.

وعُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولي الخِلافة بتَعْيين مِن أَبي بكْر، فإنَّه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عيَّنه، وتحمَّل أَبو بكْر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المسْؤُولية في هَذِه الأُمَّة حيًّا وميتًا، لكِنَّه رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أدَّى الأمَانَة ووُفِّق، فصَار من فَضائِله علَى الأُمَّة أن اسْتخلف عُمَر بن الخطاب، ولا يخفى علَى أحدٍ منصفٍ فضْلُ عُمرَ بْن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إذا قرأ سِيرَته.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب -رضي الله تعالى عنه-، رقم (٣٦٨٩).

تولَّى عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخِلافـة بعْدَ أَبي بكْـر، وقام بأعْبَاء الخِلافَـة خيْرَ قيامٍ، وكَثُرت الفُتوحاتُ علَى يدِه وصَار لَهُ من الهَيْبة والعَظمة ما خذَل الله به أعداءَه، ومَع ذلِك فكان متواضِعًا يقْبل الحقَّ من أي شخْصٍ كان، وكانَ لا يأْخُذ من بَيْت المال إلَّا مِثل ما يأْخُذه أيُّ أحدٍ من النَّاس، ولا يُعْطي أحدًا من أوْلَادِه إلا مثْل ما يُعْطي أحدًا من النَّاس، بَل رُبَّما نقْصه، ولم يتَّخذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لنفسِه بوابًا ولا قصرًا، بل كانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينام في المسْجِد فيَجْمع الحَصى ثُمَّ ينام علَيْه كوِسادَة له، وكان علَيْه رِداء مرَقَّع، وفي سيرَتِه مِن العَجب ما لا يَكادُ يصدق فيما ينقل عنه؛ ولهَذا أعزَّ الله به الإِسْلام بعد أن كانَ خَليفَة، وقبل أن يَكُون خَليفَة.

وكان له هيبة عَظِيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومِن ذلِك ما يُذْكـر من أن رجلًا من الْيَهـود في الشَّام كانَ منزلُه إلى جَنْب بَيْت المالِ، فعَرض علَيْه معاويةُ أن يشْتَرِيه منه، قال: بع عليَّ البيْتَ -مِن أجْل أن يُدْخِله في بيْتِ المال- فأبى الْيَهودي، فأعْطاه ثمنًا أكْثَرَ من ثمَنِه، فأَبى.

فأدْخَله مُعاوِية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بَيْت المالِ وقَال: إن شِئْت أعْطَيناك، وذلِك لما رأَى معاويَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن المصْلَحة العامَّة مقدمةٌ علَى المصْلَحة الخاصَّة. ولكن الْيَهودي أبَى فقَدِم المدِينَة يبْحَث عن عُمَر، فقيل له: تجِدُه الآن في المسْجِد، فذَهب إِلى المسْجِد فوَجده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نائمًا علَى البطْحَاء في هُدوءٍ، علَيْه رداء مرَقَّع، كأَنَّه فقير؛ في حِين أن مُعاوَية وهُو أمِيرٌ من أمَرائِه -لما كانوا في الشَّام يُقدِّسون ملُوكَهم ويُعظِّمونهم ويجعَلون لهم القصُور- قد اتَّخذ لنفسِه مثل هذا، لا حُبًّا في الدُّنيا، ولكِن إقامةً للسُّلطة حتَّى يهابها النَّاس؛ لأنَّ مُعاويَة لو فعل مِثْل ما فعل عُمَر في المدِينَة وهو في الشَّام لن يبالي به النَّاس.

فجاءه الرَّجل فقص علَيْه القِصَّة، فيُقال: إنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخذ عظمًا من الأَرْض، وكَتب فِيه: لَيْسَ كِسْرى بأعدَلَ مِنَّا، ووضَع خطًّا وفوْقَ الخطِّ آخَر كالصَّلِيب، وقال لليَهودِي: اذْهَب أعْطِه مُعاويَة، فلَمَّا جاءَ بِه إلى مُعاويَة، وقطعًا بيَنه وبينَ عُمر إشارَة، وهِي ما يُسمَّى في العُرْف الحاضِر (شفْرَة)- لما رأى هَذا العَظْم يُقال إنَّه وضَعه علَى رأْسِه، ثُم قال لليَهُودي: ماذا تُريد؟ أتُرِيد أن أبْنِي لك بيتَك وأعِيدَه من جديدٍ؟ أم تُريد أن أعْطِيك عشْرةَ أمْثالِه أم ماذا تُريد؟ فقال الرَّجل: وهَكذَا يكُون أُمراؤُكم مع خُلفائِكم؟ قال: نَعم. قال: أشْهَد أن لا إلَه إلا الله وأن محمَّدًا رَسولُ الله، وأن بيْتِي صدقَة للمُسْلِمين.

وبهذَا نرى كيْف أن العَدْل يجعل النَّاس يسْتَجيبون ولو كانوا كُفَّارًا، والظُّلم والاسْتِئثار يجعل النَّاس لا يسْتَجِيبون ولو كانوا مُسلِمين.

فالحاصِل أن عُمَر بْن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع كونِه ذا سُلطةٍ عَظِيمة وهَيبة عَظِيمة إذا جاءَهُ الإِنْسانُ وجَده كأنَّه عاديٌّ.

وكذَلِك القِصَّة المشْهُورة -وإن كانَ فِيهَا شيءٌ من النَّظر-: أنه لما خطب النَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين تُغالوا في المُهور، وقال: لا يزيد أحدٌ علَى مهْر النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لأزْواجِه وبَناتِه إلَّا جعلت الزَّائدَ في بَيْت المالِ، فقَامت امرأةٌ فقَالت: مهلًا يا أَمِير المُؤمنين، لَيْس ذلِك إلَيْك، إنَّ الله تَعالى يقُول: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٢٠]. فأقَرَّ الله تَعالى إيتاءَ القِنْطار للزَّوْجة، والقِنْطار ألف مِثقال ذهْبٍ، وقِيل إنه مِلْء جلْد ثورٍ صَغِير من الذَّهب. فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: امْرأةٌ أفْقَه من عُمَر، ثُم ترَك النَّاس، وهذا الحَديث في صِحَّتِه نظر لكِنَّه مشْهُور عِند النَّاس.

وقد كانَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن أكْثَرِ النَّاس تواضعًا؛ وعظ النَّاس يومًا من الأَيَّام، فقام إِلَيْه سَلْمان الفارسي، وقال: يا أَمِير المُؤْمِنين، كيْف تُعْطي عبد الله بن عمر ثوْبَيْن ولم تعط النَّاسَ إلا ثوبًا واحِدًا من بَيْت المال؟ فقال له: قُمْ يا عبدَ اللهِ رُدَّ عليه، فقامَ فرَدَّ عليه، فقال: إن الثَّوْب الثَّاني ثوْب عُمر أعطَاه إيَّاه، وليس زائدًا علَى ما يُعْطِي للْمُسلِمين.

وكان -رَضي اللهُ تعَالَى عَنهُ- إذا أمَر النَّاس بشَيْء أو نهاهُم عن شيْءٍ جمع أهْلَه وقال لهم: إن النَّاس ينْظُرون إلَيْكم نظر الطَّيرِ إلى اللَّحم -والطيُّور تنْظُر إلى اللَّحم نظر شرَهٍ تُريد أن تبتَلِعَه- وإني قَد أمَرْت بكذا أو نَهَيْت عن كذا، فلا أجِدُ أحدَكم مخالفًا إلا أضْعَفْت علَيْه العُقوبَة. كلُّ هَذا مِن بابِ العَدْل والتَّخْويف، وإلَّا كانَ العَدْل ألَّا يُضاعِفَ العُقوبَة علَيْهم، لكِنَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له غورٌ في الفِقْه، قال: إن أقرباء السُّلْطان يُخالِفُون بسلْطَة قربِهم منه، فيتوصَّلُون إلى المُخالفَة بقُرْبِهم من ولي الأَمْر، فرأى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هَذِه نوع مُخالفَة، مع المُخالفَة الأَصِيلَة، فيَجمع علَيْهم عُقوبَتَيْن.

ومآثره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَثيرَة، وكانَ آخِر أمْرِه أنه سأَل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أن يرْزُقه الشَّهادة في سَبيله، والموْتَ في بلد رَسولِه، فكان النَّاس يتعجَّبُون؛ المَدِينَة بلَد إسْلَام ولَيْس فِيهَا قتال، فكَيْف يجْتَمع أنَّه شَهيد في سَبيل الله وميِّت في مدِينَة رَسول الله ﷺ؟ فاسْتجابَ اللهُ دُعوتَه، وقُتِل شهيدًا في بلد الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو لم يُقْتَل لعداء شخْصِيٍّ، لكِنَّه لعَداءٍ ديني؛ لأنَّ القاتِل له أَبُو لُؤلُؤة المجوسي غلام المغِيرَة بْن شُعْبة، وكانَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينهى أن تكْثُر العُلوج، يعْني هؤُلاء الأَرِقَّاء مِن الفُرْس وغيْرهُم في المدِينَة، ولكن كانَ أمر الله مفعولًا.

وهذا الخَبيث لما قَتل عُمر -رَضي اللهُ تعالَى عَنهُ- بخِنْجر لَه وجْهان وكانَ قَد مسَكه بالوَسط، وكان قَد سَقى كلَّ جانِبٍ مِنه السَّم، فلمَّا طُعِن عُمر وهُو يُصلِّي بالنَّاس الفَجْر، قال: أكَلني الكَلْب. فزع النَّاسُ فلَحِقوا هَذا الرَّجل الخبيثَ الهارِب، فقُتِل نحـو ثَلاثَـة عشَر نفـرًا، فلمَّا رأَى أنَّه قـد أُدْرِك، وألْقى علَيْه أحد الصَّحابَة بِساطًا غمَّه فيه، فلَما رأَى ذلِك قتَل نفْسَه، فالحَمْد للهِ ربِّ العالمين أنَّه قتَل نفسَه علَى هَذا الوَجْه، وهو لم يسْجُد لله سجْدَة، فكان -والعِياذُ باللهِ- آخر أمرِه أن قَتَل نفسَه، والَّذِي يظْهَـر لَنا أنَّه قتَل نفْسَه علَى الكُفـر، وهَذا آخر ما حَصل لعُمَر بْن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، ومَن أراد المزيدَ مِن ذلِك فلْيقَرأ ما كُتِب عنْه في البِدايَة والنِّهاية وغيرها.

ثُمَّ قالَ رَحِمَهُٱللَّهُ: «**وبَعْدَه عُثمان فاتْرك المرا**» أي: بعْد عُمر بْن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ فالأَفْضل عُثمانَ، «**فاتْرك المرا**» أي: الجِدال، فإنَّ هَذا أمْرٌ مفْروغ منه؛ أن عُثمان رَضِيَٱللَّهُعَنهُ هو الثَّالِث في الخِلافة والفَضيلَة، وإنَّما قالَ: فاتْرك المراء لكَثْرة الجِدال فِيه وفي عَلي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا: أيُّهما أفْضل؟ حتَّى إن بعْض عُلَماء السُّنَّة قالوا: عليّ بْن أبي طالِبٍ أفْضل من عُثْمان، فجَعلُوه في المرْتَبة الثَّالثة في الفَضيلَة، وعُثْمان في المرتبة الرَّابعة، ومنْهُم من قال: أَبُو بكر ثُمَّ عُمر ثُمَّ عُثْمان وسكت، ومنْهُم مِن أخَذ بما قال المؤلِّف، وهو أنَّ الأَفْضل عُثْمان، ثُمَّ علي.

وقَد قالَ شيْخُ الإسْلام رَحِمَهُٱللَّهُ: وهذَا هو الَّذي استقرَّ علَيْه أمر أهل السُّنَّة والجَماعة: إن ترْتِيبهم في الفَضيلَة كتَرْتِيبهم في الخِلافة.

تولَّى عُثْمان رَضِيَٱللَّهُعَنهُ الخِلافة لا بنَصٍّ من عُمر وتعيين، ولا باجْتهادٍ مُطلَق من الرَّعيَّة، فتولِّيه للخِلافَة أمْر غَريب لم يَكُن مَعرُوفًا؛ لأنَّ عمر لما طعن وقيل له:

استخلف علَى الأُمَّة، قال: إن أسْتَخلِف فقد اسْتَخلَف من هو خيْرٌ منِّي -يعني: أبا بكر-، وإن لم أسْتخلِف فقد ترَك من هُو خيْرٌ مني -يعني رَسول الله صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم- وقال: لو كانَ أبُو عُبيدَة حيًّا لاستخلَفْتُه، يقصد أبا عُبيدَة عامِر بن الجرَّاح؛ لأنَّ النَّبي ﷺ قالَ: «**إنَّهُ أَمِينُ هَذِه الأُمَّةِ**»[1].

فسُبحان الله! كانوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا ينْظُرون إلى شرَف قِبيلَة، ولا إلى سِيادَة قوْم، بل ينْظُرون إلى المَعانِي الشَّرعيَّة، فقد قال النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَمِينُ هَـذِه الْأُمَّـةِ أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الجَرَّاحِ**»، فقال عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كانَ حيا لاستخلفته»[2]، ولكِنَّه ماتَ قبْل عُمر، ثم جعل الأَمْر شُورَى بيْن السِّتَّة الَّذين تُوفي عنْهُم رَسول الله ﷺ وهو عنْهُم راضٍ، فلمَّا تُوفِّي جلَس هؤُلاء للتَّشاوُر واستقرَّ الأَمْر علَى عُثمان، وكانَ أكْثر أهل المدِينَة يختَارُون عُثمان، فبويع عُثمانُ بالخِلافة مُبايعَة شرعيَّة؛ بايعه علَيْها عليُّ بْن أبي طالب، وبقِيَّة أصْحاب الشُّورى وغيْرهُم، وأجْمعت الأُمَّة علَى ذلك، وصار الخَليفَة الثَّالث بإجماع المُسلِمين.

ولهَذا قال الإِمَام أحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ: «من طعن في خِلافَة واحِدٍ من هؤُلاء فهُو أضل من حِمار أهْلِه»[3].

أما الرَّافِضَة فقد طعَنت في خِلافَة الجَمِيع إلَّا علي بْنَ أبِي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضلَّت بِهذَا عن الأُمَّة، وعن الحَق، بَل وعَمَّا مشى علَيْه عليُّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه بايع أبَا بكْرٍ وعُمر وعُثمان اختيارًا لا اضطِرَارًا، والعجَبُ أن غُلاة الرَّافضة

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قصة أهل نجران، رقم (٤٣٨٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضائل أبي عبيدة...، رقم (٢٤١٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣).

قالوا: إن عليًّا فاسقٌ؛ لأنَّه رَضِي بالظُّلم وبايع، وهَذه مُداهَنة، والمداهَنة في الحقِّ ضَلالٌ وفسق.

وإنَّك لتعْجَب كيف وصَل بِهم الحالُ إلى هَذا السَّفه، والمنصف منْهُم من يعرف أنه علَى ضَلالٍ، حيث يَقولُون: نحْن شِيعَة، وهؤُلاء أهلُ سُنَّة. وكل يعرف أن أهل السُّنَّة هُم علَى حقٍّ لأنَّهم علَى السُّنَّة، أمَّا الشِّيعة فمتعصِّبُون لأشخاصٍ مُعيَّنين، وكونهم يَقولُون: هؤُلاء أهْل سُنَّة ونحن شِيعَة؛ اعترافٌ منْهُم بأنَّهم ليسوا علَى سُنَّة، وإذا كانَ كذَلِك فيُقال: اتَّقُوا الله وارْجِعوا إلى السُّنَّة ما دُمْتم الآن تعْتَرفون أن هؤُلاء أهلُ السُّنَّة وأنْتُم شِيعَة.

ثم نقول: إنَّ أحق النَّاس تشيُّعًا لأهْل البَيْت هم أهل السُّنَّة، فنَحْن نحب أهْلَ البَيْت المُؤمِنين منْهُم؛ لكوْنِهم مُؤمِنين؛ ولكَوْنهم من قَرابَةِ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ونحْنُ نُفضِّلهم علَى غيْرِهُم لهَذا المَعنى، لكن لا نعطيهم الفَضْل المطلَق، بل ننزلهم منزلتهم، وأَهْل البَيْت يَرْضون بِهذَا غاية الرِّضى، وكان أَمِير المُؤمِنين علي بن أبي طالب وهو إمام أَهْل البَيْت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول علَى منبر الكوفة معلنًا: خيرُ هَذِه الأُمَّة بعد نبيها أبو بكر، ثُم عُمر[1]، وأحْيانًا يقول: ثم عُثمان، وأحْيانًا يسْكت.

فعلى هَذا نقـولُ: إن عُثْمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يَلي عُمَر بْن الخطَّاب في الفَضيلَة، وهـو الثَّالث في الفَضْل في هَذِه الأُمَّة، وهو الثَّالث في الخِلافَة في هَذِه الأُمَّة، ومن أَنْكر ذلِك بالنِّسبَة للخِلافَة فيَقُول الإِمَام أحْمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّه أضَلُّ مِن حمار أهْلِه»، وإنَّما قالَ: إنَّه أضلُّ مِن الحِمار؛ لأنَّ الحِمارَ مِن أبْلد الحيَوانات؛ ولهَذا مثَّل الله الْيَهود بالحمار، الَّذين حُمِّلوا التَّورَاة ثم لم يحْمِلوها قالَ تَعالَى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١/ ١٠٦).

كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة:٥] فإنَّك إذا حملتَ علَى الحمار كِتابَ المغْنِي، والمجْمُوع، والإنْصاف، وتفْسِير ابْن كثيرٍ، وفتْح البارِي -فإنَّه لا يسْتَفيد منْها شيئًا، فالحِمارُ لا يهُمُّه إلا المبِيت والمأْوَى والأَكْل والشُّرب، وأمَّا غيرُ ذلِك فلا يشْغَل مُخَّه بِه، ولَيْسَ عِنْده تفْكِير.

ولهَذا قال الإِمَام أحْمد: «إِنَّ مَن طعن في خِلافَةِ واحِد من هؤُلاء فهُو أَضَلُّ من حِمارِ أهْلِه».



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٤٩ وبَعْـدُ: فَالفَضْـلُ حَقِيقًـا فاسْـمَعِ	نِظَامِي هَـذَا لِـ(البَطِـينِ الأَنْـزَعِ)
١٥٠ مُجَـدِّلِ الأَبْطَـالِ مَـاضِي العَـزْمِ	مُفَـرِّجِ الأَوْجَـالِ وَافِي الحَـزْمِ
١٥١ وَافِي النَّدَى مُبدِي الهُدَى مُرْدِي العِدَا	مُجْلِي الصَّدَى يَا وَيْلَ مَنْ فِيهِ اعتَدَى

الشـــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وبعْدُ فالفَضْل حَقِيقًا فاسْمَع**» بعد، أيْ: بعْد الخُلَفاء الثلاثَة الرَّاشدين: أبي بكـر، وعمـر، وعُثمان. وبعد ذلِك «**فالفضـل حقيقًا**» أي: حَقِيقَة، أو حقيقًا: بمَعْنى جديـرًا، كـما فِي قـوْلِه تعـالَى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٥]، فهِي صالِحة لهَذا وهذا، قال: «**فاسْمَع نِظامِي هَذا**»، فأَمر بِسماع النِّظام للتَّأْكيد والتَّنْبيه.

«**للبَطِين**» خَبر قوله: فالفَضل، أي: فالفَضْل كائِنٌ للبطين الأَنْزَع، والبَطِين، أي: واسِع البَطْن، و«**الأنزع**»: الَّذي انحْسَر شعْرُ مُقدَّم رأْسِه، والبَطِين ضدُّه الضَّامر، وهُو الَّذي بطْنُه ليْست واسِعةً، والأَنْزَع ضِدَّه الأفْرع، وهو الَّذي نزل شعْرُ رأْسِه إِلى جبْهَته.

ونزْع شعْرِ الرَّأْس ممدُوحٌ عِند العرب، يقول الشَّاعر لزوجته:

فَلَا تُنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الـدَّهْرُ بَيْنَنَـا	أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْـهِ لَـيْسَ بِـأَنْزَعِ

فوَصْف هَذا المذْكُور بوصْفَين:

أوَّلًا: أنَّه بَطين، **وثانيًا**: أنَّه أَنْزع.

وأرادَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِهذَا الوصْفِ التَّعريفَ لا الذَّمَّ؛ لأنَّه لا يُرِيد أن يذمَّ عِلِيَّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في هَذا الوَصْف، بل أَراد أن يعْرِفَه، وكان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بطينًا أيْ: واسِعَ البَطْن وقد علم بِهذَا الوَصْف، وكان أَنْزَع. أي: منْحَسِر شَعْر الرَّأْس من الأَمَام، وهذا لا يدُلُّ علَى شيْء وإِنَّما هو خِلْقة، ويَكُون عِند الكِبَر كثيرًا كَما هو مَعرُوف ومشاهَد.

قوله: «**مجدِّل الأَبْطال**»، التَّجْديل معْناه أَنَّه يُوقعهم صرْعَى، و«**الأَبْطال**» جمع بَطَل، وهُم الشّجْعان، «**ماضي العَزْم**» يعْنِي: أَنَّه ذُو عزِيمَةٍ ماضِيَة لا ينْثَني.

قوله: «**مفرج الأوجال**» الأَوْجال: جمع وَجَل وهُو الخَوْف، يعْني أنه يفرج الخوْف مِن شجاعَتِه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ولا شكَّ أَنَّه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كانَ من أشْجَع النَّاسِ، «**وافي الحزم**» يعْنِي أَنَّه ذُو حزْمٍ، ووافي: أيْ كامل.

وقد يَقُول قائِل تعليقًا علَى قوْلِ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وَصْف عليٍّ بْن أبي طالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**مُفرِّج الأَوْجَال**» و«**مُجْلِي الصَّدا**»: أَلَيس في هَذا العُموم غلُوٌّ؟

والجَواب: الحَقيقَة أنَّ فيه شيئًا مِن الغُلوِّ، خصوصًا (مُفرِّج الأَوْجال)، لكن يُقال في الاعْتِذار عن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ هَذا وَصْف إضافي، بمَعْنى أنه عنْدَما يخاف النَّاس يَكُون هو الَّذي يُزِيل الخَوْف عنْهُم، لكِن بأَمْر الله عَزَّ وَجَلَّ، وإلَّا فإِنَّ التَّفْريج المطلق لا يَكُون إلا لله عَزَّ وَجَلَّ.

أمَّا مُجْلي الصَّدا فكذَلِك أيضًا يُمْكن أن يُقَال إن فيه شيئًا من المُبالغَة، لكِنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنَّما أطْنب في وَصْف عليٍّ بْن أبي طالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لأسْبابٍ سيأْتِي ذكرُها إن شاء الله.

(وافي النَّدى) النَّدى. أي: الفَضْل والعَطاء، وافِيَه. أي: كامِلَه، (مُبْدي الهُدَى) مُظْهر الهُدى، وهُو العِلْم، وقد اشْتَهر عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسعَةِ عِلْمه وذَكائِه، (مُرْدي العِدَا) مُرْدي. أي: مُهْلك، كما قالَ تَعالَى: ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ [اللَّيل:١١] أي: إذا هَلَك، والعِدَا: جمْع عدُوّ، هَذِه ثَلاثَة أوْصافٍ بالإِضافَة إِلى ما سَبق فتكُون تسْعَة أوْصافٍ. (مُجْلي الصَّدا) مجلي. أي: مُذْهِب، والصَّدا: في الأَصْل هُو الوَسَخ الَّذي يَكُون علَى الحَدِيد لطُولِ مُكْثه، أو لكَوْنه حوْل الماء؛ فهَذا يجْلُوه ويُزِيله.

وقَوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**يَا وَيْل**» يا: هَذِه للنُّدْبة، وويل: هلاكٌ، «**مَن فِيه اعْتَدى**» أيْ: مَن اعْتَدى في عليٍّ بْن أَبِي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويُرِيد بذلِك الوَعِيد علَى من اعْتَدى في حقِّ عليِّ بْن أبي طالِبٍ بإِفْراط أو تَفْريط؛ كلُّهم يا وَيْلَهم، فالَّذين اعْتَدوا في حقِّه بالإِفْراط هم الرَّافضة، والَّذين اعْتَدوا في حقِّه بالتَّفريط هم النَّاصبة.

وذَكر المؤلِّف ذلِك لأَنَّه هلَك فِي عليِّ بْن أبي طالبٍ طائِفتان؛ طائِفةٌ غلَت وطائِفَة فرَّطت.

الطَّائفة الأولى: وهِي الطَّائفة الَّتي غلَت في عليِّ بْن أبي طالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيْثُ غلَوْا فِيه حتَّى جعَلُوه إلهًا، حتَّى أنَّهم صرَّحُوا بذَلِك، فقد قال عبدُ الله بن سبأ وشِيعَته لعليِّ بْن أبي طالبٍ صراحةً ومقابلةً: أنْتَ الله حقًّا، وهُو يَهودِي خبِيثٌ دخلَ في دِين الإِسْلام ظاهِرًا ليُفْسده.

وقد قال شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ: كَما ظَهَر بُولُس في دين النَّصارى، وتنصَّر ظاهِرًا مِن أجل أن يُفْسِد دين النَّصارى، فإِنَّ هَذا الخبيث عبْد اللهِ بْن سبَأ الْيَهودي الماكِر دَخل في دِين الإِسْلام علَى أنَّه مسْلِمٌ[1]، لكِنْ أَتى إِلى عليِّ بْن أبي طالبٍ وقال

(١) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٥١٨، ٢٨/ ٤٧٤).

له: أنْت الله، فأمَر عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لشِدَّة ما جَرى بالأُخْدود فحفَرت، ثم أَمر بالحَطبِ فجُمِع في هَذِه الأُخدود، ثم أَمَر بعَبْد الله بن سبَأ وشِيعَته أن يُلقوا في هَذِه الأُخْدود بعْدَ أن أضْرَم فِيهَا النَّار، فأُحْرقوا.

ويُقال: إنَّ عبْد الله بْن سبَأ هرَب وذَهب إِلى مِصْر، وبثَّ دعْوَته فِيها، ثُمَّ إِلى العِراق، ثُمَّ إِلى فارس، فانْتَشرت دعْوَته. فهؤُلاء اعْتَدوا في عليٍّ بْن أبي طالبٍ بالإِفْراط وزِيادَة الحدِّ.

الطَّائفة الثَّانِية: وهي الطَّائفة الَّتي فرَّطت فِيه، وهَذِه الطَّائِفَة قابَلُوا القِسْم الآخر، وذلِك لأنَّ العادَة أنَّه إذا وُجِد غلُوٌّ في جانبٍ وُجِد تطرُّف في جانِبٍ آخر، وهَذا يَكُون من أَجْل مُواجَهة ذلِك الغلُوِّ، فهؤُلاء أُناسٌ صاروا علَى العَكْس نواصِبَ نَصبوا العَداوَة لأَهْل البَيْت، وعلَى رأْسِهم علي بن أبي طالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فجعلوا يُسبُّونَهم ويلْعَنونهم ويعْتَدون في حقِّ آل البيت، والعياذ بالله.

فيا ويْلَ الطَّرَفين هؤُلاء وهؤُلاء، ولا شكَّ أنَّ المفرِط أشدُّ ضررًا علَى الإِسْلام من المفرِّط، لأنَّ المفرِط تعدَّى طوْرَه كثيرًا حتَّى جعلَ عليَّ بْن أبي طالب إلهًا، وجَعل من أئِمَّة أَهْل البَيْت مَن يعْلَم الغيبَ، ويدبِّر الكَوْن، حتَّى سمِعْنا في أشرِطَتهم من يقولُ: إن جَميع الكَوْن تحْت ظُفر فلانٍ، يُدبِّره حيث شاء. وقوله: تحت الظُّفر، جعل كلَّ الكَوْن وسخًا من أوْسَاخ الأظْفار، نسأَلُ الله العافِيَة. وهذا أشد.

وهُم في الحَقِيقَة يَصُوغُونه بصيغة عاطِفيَّة، حتَّى في أدَاء شَعائِرهم الَّتي يترَنَّمُون بِها من الدُّعاء لآلِ البَيْت والدَّعْوة له، فتَجِدُهم يترَنَّمُون بصَوْت حزينٍ يشُدُّ العاطِفة، أمَّا الَّذين ينْصُبون العَداوَة لأَهْل البَيْت فلا يُطِيعُهم أحَد، بل كل النَّاس ينْفِرُون مما ذَهبُوا إِلَيْه. لكن هؤُلاء حيثُ أنَّهم يُخاطِبُون العاطِفَة صار ضررُهم علَى

النَّاس أكْثر جدًّا.

ولهَذا فإِنَّك لو قارَنْت بَيْن الرَّوافِض والنَّواصِب مِن حيْثُ العَدد، لوجدْت أن النَّواصب لا يُنسبَون إِلى الرَّوافِض.

فإن قالَ قائِل: لماذا أطْنَب المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وَصْف عليٍّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، دُون الثلاثَة الأوَّلين وهُم أفْضَل منه؟

فالجَوابُ: أنَّه أطْنَب في ذلِك لسببَيْن:

السَّبَب الأوَّل: الرَّدُّ علَى النَّواصِب، فإنَّه لما كانَ موقِف النَّواصِب هو السبُّ لعليِّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فأرادَ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يمْدَحه، ويُثْني علَيْه بما هُو أهْلُه، ردًّا علَى هؤُلاء النَّواصِب.

السَّبَب الثَّاني: الرَّدُّ علَى الرَّوافِض، وكأنَّه قال: إنَّ عليَّ بْن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مع هَذِه الأَوْصافِ الكَريمَة، والآدَاب العالِيَة، والشَّجاعَة التَّامة، لا يستحق أن يترقى إِلى المَكَان الَّذي رقَّاه إِلَيْه هؤُلاء الرَّافضة.

فصار في إطناب المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَدْح عليِّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فائدتان: الأُولَى: الردُّ علَى النَّواصِب، والثَّانيَة: الردُّ علَى الرَّافِضة. يعني أننا -أيها الرَّوافِض- نُقِر بفضْلِه وأنَّ فِيه من الفَضْل كذا وكذا وكذا، لكنَّنا لا نُنْزِله فوقَ منزِلَتِه كما فعلتم أنتم.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٥٢ فَحُبُّـــهُ كَحُـــبِّهِمْ حَـــتْمًا وَجَـــبْ وَمَنْ تَعَـدَّى أَوْ قَـلَى فَقَـدْ كَـذَبْ

الشـــرح

قَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحُبُّه كحُبِّهم حتمًا وَجب» حبَّه. أي: حبُّ عليِّ بْن أبي طالبٍ، كحُبِّهم. أي: حب الثلاثَة: أَبي بكْر، وعُمر، وعثْمان، حتمًا وجب. أي: وَجب حتمًا، يعْني: وجوبًا حتمًا مؤكَّدًا.

ومحبَّة عليِّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ واجِبةٌ لوُجوبِ محبة الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والدَّليلُ علَى وُجوبِ محبَّة الصَّحابَة قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر:١٠]، ووجه ذلِك أنَّهم سألوا الله أن يتخلَّوا مِن هَذا الغلِّ الَّذي يَكُون في القُلُوب، وهذا يقْتَضي وُجوب المحَبَّة، والأحَادِيثُ كَثيرَةٌ، منها قولُه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللهِ، وَأَبْغَضَ فِي اللهِ، وَوَالَى فِي اللهِ، وَعَادَى فِي اللهِ؛ فَإِنَّمَا تُنَالُ وِلَايَةُ اللهِ بِذَلِكَ»[1]، ومنْها قوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَذُوقُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ...» وذكر منْها: «أَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّه إِلَّا للهِ»[2].

ونشْهَد الله عَزَّوَجَلَّ على محبَّتِه، ونشْهد الله عَزَّوَجَلَّ علَى محبَّة إمامِنا وإمامِهم محمَّد ﷺ، فالمحَبَّة أوَّلًا وآخرًا كلُّها للرَّسولِ، ونَحْن لم نحبَّ هؤُلاء إلا بمحبَّةِ

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣١٢)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٤١٧)، وانظر مجمع الزوائد (١/ ٩٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وإلَّا لكانُوا مِن رِجَالات قرَيْش ولَيْس لهم فضْلٌ، لكن لمحبَّةِ الرَّسول لهم فإنَّنا نحبُّهم.

ثم إنَّ محبَّتنا للرَّسول ﷺ أيضًا تابعةٌ لمحبَّة الله، لأنَّ المحبَّة الأُولى، والأَخِيرة، والنِّهاية، والبِدايَة، كلُّها لله عَزَّوَجَلَّ، خلافًا لمن صَارُوا الآنَ يُحِبُّون الرَّسولَ أكْثر من محبَّة الله عَزَّوَجَلَّ، وإذا ذكر الرَّسول ﷺ عندهم بكوا وتهاملت الدموع، وإذا ذكر الله فالـوَجْه هو الـوَجْه لا تغير ولا بكاء -نسْأَلُ اللهَ العافِيَة والسَّلامة- سبحان الله! الرَّسول ﷺ لم ينل هَذا الشرف إلا لأَنَّه رَسول الله، ولأن الله يحبه، وإلَّا لكان بشرًا عاديًّا لا يُحب ولا يُكره إلا بما فيه من الخير والشر.

فنحن نحب الرَّسـول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمحبَّتِنا لله تَعالى الَّذي أرْسَلـه، ونُحِب الخُـلَفاء الرَّاشِـدين لمحبَّتِهم للرَّسـول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ولمحبَّتِنا للرَّسـول وهـم خلفاؤُه.

فحُبُّ عليٍّ بْن أبي طالِبٍ كحُبِّ الثلاثَة الآخَرِين واجِبٌ حتمًا، فيَجِب علَيْنا أن نُحِبَّه.

وقَد يقول قائِل: إن المحبَّة وصْفٌ فطرِيٌّ نفْسي لا يمْلِكه الإِنْسانُ؛ ولهَذا يُذْكر عن النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنَّه قال: «**هَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَـلَا تَلُمْنِـي فِيـمَا لَا أَمْلِكُ**»(١)، يعْني بذلِك المحبَّة، والإِنْسانُ لا يُمْكن أن يجْعَل في قلْبِه محبَّة إنْسانٍ يبْغَضه.

لكِن المحبَّة يُمْكن أن تُنالَ بالكَسْب؛ بأن تُذْكر صِفاتُ الكَمال في هَذا الرَّجُل، فإذا ذُكِرت أوصافُ الْكَمال، واعْتُقِدَ ثُبوتُها فيه، والنُّفوسُ تَميل بلا شكٍّ إلى الكَمال

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، رقم(٢١٣٤).

فتُحِبَّه؛ ولهَذا جاء في الحَديثِ: «أَحِبُّوا اللهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنَ النِّعَمِ»[١]، يعْني أَنَّك علَى الأقلِّ إِذا ذكرْتَ نِعم الله علَيْك فسَوْف تُحِبه لذَلِك؛ لأَنَّك إذا منَّ عليك أحدٌ بمِنَّةٍ فإِنَّك تحبه، «تهادوا تحابوا»[٢]، وهذا شيء مجرب.

ومعلومٌ أنَّ الإِنْسان لا يُمْكن أن يقَعَ في نفْسِه محبَّة إلا لسَببٍ ظاهِرٍ يحْمِله علَى المحبَّة، فإِذا كانَ الأَمْر كذَلِك فاذْكُر ما للنَّبيِّ ﷺ، وما للخُلفاءِ الرَّاشِدين، وما لغيْرِهم مِن عِبادِ الله؛ مِن الصِّفات الحَمِيدة، والخِصال الطَّيِّبة، وحينَئذٍ لا بُدَّ أن تحِبَّه؛ ولهَذا فأَحيانًا يجْمع الإِنْسانُ في قلْبِه بين محبَّة شخصٍ وكراهَته.

فإِن قال قائِل: إن المحبَّة والكَراهَة ضدان لا يجْتَمِعان؟

فيقال: بل يجْتَمِعان، حيْثُ يَكُون في الإِنْسان خيرٌ ويكون فِيه الشرُّ، فيُحب لخيره، ويُكره لشرِّه، ثُمَّ إذا كانَ منصفًا عَمل بأَقْوى الجانِبَيْن؛ فإِنْ غلَب خيْرُه علَى شرِّه غلبت محبَّتُه علَى كراهَتِه، واغْتفر شرُّه بجانِب الخَيْر الغالِب فيه.

ولهَذا قـالَ ابْن رجبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في أوَّل قـواعِد الفِقْه قـولًا حكيمًا صَحِيحًا، حيث قال: ويأْبَى اللهُ العِصمَةَ لكتابٍ غيرِ كِتابه، والمنْصِف مَن اغْتَفر قَلِيلَ خطأ المرْءِ فِي كَثير صَوابه[٣].

فنَحْن إذا نظَرْنا ما للصَّحابَة الكِرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الفَضائِل والسَّبق أَحْبَبناهم؛ فيَجِب علَيْنا أن نُحِبَّ الخُلَفاء الأَرْبعة كلَّهم، كما يجِبُ علَيْنا أن نحِبَّ بقيَّة الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لكِن لكُلٍّ درَجات مما عملوا.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي...، رقم (٣٧٨٩).
(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢/ ٩٠٨).
(٣) قواعد ابن رجب (ص:٥).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «ومَن تعَـدَّى أو قلَى فقَـد كذَب» تعدَّى: مثل الرَّافِضة، أو قلى. يعْنِي: أبْغض كالنَّواصِب، «فَقد كذَب» نَعم، لا شكَّ أنَّ من تعدَّى في حقِّ هؤُلاء، وتجاوَز الحدَّ، فقَد كذَب، ومَن قلَى وأبْغَض فقد كذّب.

إذِن؛ فالرَّافِضة مخْطِئون مِن الجانِبَين؛ تعدَّوْا في عليٍّ، وقلوا في بقيَّة الخُلَفاء، فجمَعوا بين الشرَّيْن وبين الفسادَيْن؛ غلُوٌّ زائد في عليِّ بْن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتفْريط زائِدٌ في حقِّ الخُلَفاء الرَّاشِدينَ الثَّلاثة، حتَّى إنَّ بعْضهُم -والعياذ باللهِ- يلْعَن أبَا بكْرٍ وعُمر صراحَةً، ويقُول: إنهما ظالمان، وإِنَّهما ممن يُذاد عنْ حَوْض الرَّسول ﷺ يوْم القِيامَة.

قاتلَهم الله! كيْف يُذاد رَجُلان دُفِنَا إلى جنب الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟! ولم تحصل هَذِه الفَضيلَة لأحد سواهما أبدًا؛ ولهَذا كانا رفيقيه في الدُّنيا، ورفيقيه في البرزخ، وسيكونان رفيقيه في يوم القِيامَة -رضي الله عنهما وأرضاهما-.

وهنا يرد سؤال بالنِّسبَة لقول الرَّافضة: علي كرم الله وجهه، أو الإِمَام علي؟

فالحَقيقَة أن هَذِه من شعار الرَّافضة، ونحن نقول؛ علي إمام ولا شك، وقوله متبوع بأمر الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِينَ»[1]، وعليٌّ منهم، ونقول: أبو بكر إمام، وعمر إمام، وعُثمان إمام، بل نقول: مَن دون هؤُلاء إمام؛ الإِمَام أبو حنيفة، الإمام مالكِ، الإِمَام الشَّافعي، الإِمَام أحمد بن حنبل، فلَيْست الإِمامَة خاصَّةً بعلي بن أبي طالب، إلا إذا كانوا يُريدُون بها إِمامَة هم يدَّعُونها، وهي إِمامَة العِصمَة، فنحن لا نقرهم علَى ذلك، لا في علي بن أبي طالب ولَا في غيْرِه إلا الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة...، رقم (٢٦٧٦).

أمَّا قولهم: كرَّم الله وجْهَه، فالتَّكْريم ليْس بأبلغ من الرِّضا، بل الرِّضا أبْلغ، والدَّليل علَى ذلِك أن أهْل الجنَّة يقول الله لهم: «تمنوا عليَّ»، فيقولُون: ألم تعْطِنا؟؟! ألم تفعل؟! ألم تفعل؟! ويذْكُرون نِعمَه عليْهم، ثم يقول: «**إِنَّ لَكُمْ عَلَيَّ أَنْ أُحِلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَط بعْدَهُ أَبَدًا**»[1]، فصار الرِّضْوان أعظم من التكريم.

فهؤُلاء الَّذين أرادوا أن يُكرِّموا عليَّ بْن أبي طالبٍ عدَلوا عن الأَفْضل إِلى المفْضول، فنَقُول لهم: إِنَّكم إذا قلْتُم: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فإِنَّ ذلِك أفْضل مما إذا قُلتم: عليٌّ كرم الله وجْهَه؛ لأنَّ التَّكريم دون الرِّضا، والدَّليلُ حديث أهْل الجنَّة مع الله عَزَّ وَجَلَّ حين يذْكُرون نِعَمه عليْهم فيقول: «**أُحِلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَط بَعْدَهُ أَبَدًا**».

لكن الإِنْسان الَّذي يريد الباطِل، فإِنَّه بإذن الله يُحْرَم الحَق، فلَمَّا أرادوا الباطِل بهذا، وتخصيص علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهذا حُرِموا الحَقَّ، وعدلوا إِلى المفضول مع وجود الأفضل.

ثم إننا نقول: إن أكْمَلَ شيْءٍ ينالُه العَبْد هو رِضا الله، قالَ تَعالَى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]، فلم يَقُل الله تَعالى إنه كرم وُجُوههم، ولكن قالَ تَعالَى: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾. وقالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، ختمها بهذا: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة:٧-٨]. ثم إِنَّهم يزعمون

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنَّار، رقم (٦٥٤٩)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب إحلال الرضوان علَى أهل الجنة...، رقم (٢٨٢٩).

أنَّهم يصفونه بـ(كرَّم الله وجْهَه) لأَنَّه لم يسْجُد لصنَمٍ، ونقول لهم: إذا كانَ الأَمر كذَلِك فما أكْثَر الصَّحابَة الَّذين لم يسجدوا لصنَمٍ، فكل الَّذين ولدوا في الإِسْلام لم يسجدوا لصنَمٍ، والَّذين ولدوا في الجاهِلية لا نعلم أنَّهم سجدوا للأصنام أم لم يسجدوا.

مسأَلة: هل نطلق الكُفر علَى من سب الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ؟

الجَواب: نعم؛ قال شيخ الإِسْلام رَحِمَهُٱللَّهُ من سب الصَّحابَة جميعًا أو اعتقد أنَّهم ارتدوا بعد موت النَّبي ﷺ فلا شكَّ في كفره، بل لا شكَّ في كفر من شك في كفره.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٥٣ وَبَعْدُ: فالأَفْضَلُ (بَاقِي العَشَــرَهْ) فَـ(أَهْلُ بَدْرٍ) ثُمَّ (أَهْلُ الشَّـجَرَهْ)

١٥٤ وَقِيــلَ (أَهْــلُ أُحْــدٍ) المُقَدَّمَــهْ والأَوَّلَ اوْلَى للنُّصُوصِ المُحْكَمَهْ

الشــرح

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**وبعد فالأفضل باقي العشرة**» بعد. أي: بعد الخُلَفاء الأَرْبَعة، «**فالأَفْضل باقِي العَشَرة**» وهم ستة.

وهؤُلاء العَشرة هم المبشرون بالجنَّة، أطلق علَيْهم هَذا اللقب؛ لأن النَّبي ﷺ ذكرهم في نسق واحِد، في حديث واحِد.

فقال: «أَبُو بَكْرٍ في الجنَّة، وَعُمَرُ فِي الجنَّة، وَعُثْمانُ فِي الجنَّة، وَعَلِيٌّ فِي الجنَّة، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ في الجنَّة،...»(١)، وقد جمعوا هؤُلاء السِّتَّة المتمِّمين للعشرة في بيتٍ واحِد وهو:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَـوْفٍ وَطَلْحَـةٌ وَعَــامِرُ فِهْــرٍ وَالــزُّبَيْرُ المُمَــدَّحُ

فالخُلَفاء الأَرْبَعة وهؤُلاءِ السِّتَّة المذْكُورون في البَيْت، وهم: سعِيدُ بْن زيدٍ، وسعدُ بْن أبي وقَّاص، وعبدُ الرَّحمن بن عوف، وطلْحَة بن عبيد الله، وعامِرُ بن الجرَّاح -أبو عبيدة-، والزُّبَير بن العوَّام، مجموعُهم عشْرة، وقد عدَّهم النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في نسَقٍ واحِد في حَديثٍ واحِد قال: هؤُلاء في الجنَّة.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف..، رقم (٣٧٤٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في الخُلَفاء، رقم (٤٦٤٩).

فبشَّرهم النَّبيُّ ﷺ بالجنَّة، وأخبر بأنَّهم في الجنَّة، وهَذه بُشْرى لهم، ويجِب علَيْنا أن نَقُول: إن هؤُلاء أفْضل الصَّحابَة؛ لأنَّ النَّبي ﷺ جمَعَهم في نسَقٍ واحِد. وفي حديثٍ واحِد.

فإنْ قيل: هل اقْتصرت شهادَة الرَّسول ﷺ بالجنَّة علَى هؤُلاء؟

فالجَوابُ: لا، فقَد شهِد لأنَاسٍ كَثيرِين غير هؤُلاء؛ منْهُم عُكَّاشة بن محصن، فقَد شَهِد له النَّبي ﷺ بأنَّه يدْخُل الجنَّة بلا حِسابٍ ولا عَذابٍ، وذلِك أنه لما حدَّث الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أنَّ مَن أمَّتِه سبعين ألفًا يدْخُلون الجنَّة بلا حسابٍ ولا عَذابٍ، قام عُكَّاشة فقال: ادْعُ الله أن يجْعَلني مِنْهم. فقال: «**أَنْتَ مِنْهُمْ**»(١).

وكذَلِك ثابِت بْن قَيس بْن شمَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، حيْثُ قَال له النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إِنَّهُ يَحْيَا سَعِيدًا، وَيُقْتَلُ شَهِيدًا، وَيَدْخُلُ الجَنَّةَ**»(٢).

وكذَلِك المرْأة الَّتِي كانَت تُصْرع، فقال لها النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللهَ لَكَ، وَإِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الجَنَّةُ**»(٣)، فقالت: أصبر.

وإِذا تتبَّع الإِنْسانُ هَذا فإنَّه يتبَيَّن لَه أناسٌ كَثيرُون ممَّن شَهِد لهم النَّبي ﷺ بالجنَّة.

والشَّهادَة بالجنَّة نوْعانِ: شَهادةٌ بوَصْف، وشهادَةٌ بشخْص.

أمّا الشَّهادة بالوَصْف: فأن تشهد لكل مُؤمِن بأنَّه في الجنَّة علَى سبيل العُمُوم.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الدَّليل علَى دخول طوائف المُسلِمين الجنة، رقم (٢١٨).
(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (٣/ ٢٦٠).
(٣) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب فضل من يصرع من الريح، رقم (٥٦٥٢).

وأمَّا الشَّهادة بالشَّخص: فأن تشْهد لشخْصٍ بعَيْنه بأَنَّه من أهل الجنَّة، وكلتا هاتين الشهادتين قد دل علَيْها الكِتاب والسُّنَّة.

فمثلًا بيْن الله تَعالى في القُرْآن أن الجنَّة أعدت للمُتّقين، فنشْهَد لكل المتّقِين أنَّهم في الجنَّة، لكن لا نشْهد لفلانٍ أنَّه في الجنَّة إذا رأيناه تقيًّا؛ لاحتمال أن يرد علَيْه في آخر عمره أشْيَاء تصْرِفه عن التَّقْوى، فلا نشْهد بالجنَّة بالتَّعيين إلا لمن عيَّنه الرَّسول ﷺ، ولا نشْهد بالوَصْف إلا لمن شهد له الله ورَسوله.

والشّهادَة بالوَصْف لا تجوِّز الشّهادَة بالعين، فمثلًا نقول: كل مؤمن فإنَّه في الجنَّة، وكل تقي فإنَّه في الجنَّة، لكن لا نشْهَد بأن فلانًا المعيَّن في الجنَّة.

كذَلِك أيضًا في الشّهادَة؛ فكل من قُتل في سبيل اللهِ فهُو شهيد، لكن لو رأينا رجلًا مسلمًا قتل في المعركة فلا نقول: إنه شهيد؛ لأنَّنا لو قُلْنا: إنه شَهيد لزم من ذلِك أن نشهد له بالجنَّة، وهذا لا يجوز.

وقال شيخ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: من أجمعت الأُمَّة أو كادت أن تجمع علَى الثناء عليه، فإنَّنا نشهد له بالجنَّة[١]، واستدل لِذَلك بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، فإنَّه قد مرت جِنازَة والنَّبي ﷺ جالس وأصْحابه فأثنوا علَيْها خيرًا، فقال: «وَجَبَتْ». ثم مرت أُخرى فأثنوا علَيْها شرًّا، فقال: «وَجَبَتْ». فقالوا: يا رَسولَ الله، ما وجبت؟ قال: «**مَرَّتِ الجِنَازَةُ الأُولَى فَأَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقُلْتَ: وَجَبَتْ؛ أَيْ وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ، وَالثَّانِيَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقُلْتَ: وَجَبَتْ؛ أَيْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ. أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ**»[٢].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١/ ٥١٨، ١٨/ ٣١٣).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء النَّاس علَى الميت، رقم (١٣٦٧).

وعلى رأي شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنَّه يجوز أن نشهد للإِمَام أحمد بأَنَّه من أهل الجنَّة؛ لاتفاق النَّاس أو جملَتِهم عليه، وكذَلِك بقية الأئِمَّة، وأئِمَّة الاتباع؛ لأنَّهم ممن اتفق النَّاس أو جُلهم علَى الثناء علَيْهم.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فأهل بدر**» أي: بعد الْعَشرة أهْل بدْر، والعَشرَة من أهْل بَدْر، يعني: لا يمْتَنع أن يَكُون في الإِنْسانُ وصْفان.

وأهْلُ بدْرٍ هم الَّذين قاتَلُوا مع النَّبيِّ ﷺ في بدْرٍ، وكانت غزْوَة بدْر في السَّنَة الثَّانية من الهِجْرة في رَمضان، وكان سببُها أن النَّبي ﷺ سمع بِعيرٍ لقُرَيْش جاءت من الشَّام تريد مكَّة، وهي لا بد أن تمر بالمِدينَة أو حولها، فندب أصْحابه إِلى الخروج لهذه العير لأخذها، فانتدب منْهُم ثَلاث مئة وبضْعَة عشَر رجلًا فقط، علَى سبْعِين بعيرًا وفرسَيْن.

وكانوا لا يُريدُون غزوًا ولا فكَّروا أن يَكُون هُناكَ غزو، إنما أرادوا عير قُرَيْشٍ مع أبي سُفيَان، وهي عير كَثيرَة محمَّلة بالطَّعام والثِّياب وغيرها؛ ولذلِك كانَ معها أبو سُفيَان من كبراء قُرَيْش، فلولا أنها عِيرٌ كَثيرَة لم يَكُن معها هَذا الزَّعِيم.

فإذا قال قائِل: كيف يجوز للرَّسول ﷺ أن يخرج ليأخذ أمْوَالهم؟

فالجَوابُ: أن أخذ أمْوَالهم ليس بشَيْء بالنِّسبَة لإخراج الرَّسول ﷺ وأصْحابه من ديارهم، فهؤُلاء أخرجوا الرَّسول ﷺ وأصْحابه من ديارهم وأمْوَالهم، والرَّسول ﷺ أراد أن يأخذ أمْوَالهم فقط، وهي من الأَنْفال الَّتي نفَّله الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال:١].

فلما سمع أبو سُفيَان بالخبر، وأن الرَّسول خرج هو وأصْحابه إِلَيْهم، وكان رجلا ذكيًّا، عدل عن الطَّريق إِلى ساحل البحر وأرْسَل إِلى أهل مكَّة يستصْرِخُهم؛

لا للْقِتال، ولكِن لإِنْقاذ العِير فقط، وظنَّ أنَّهم سَيُرسِلون فلانًا وفلانًا من عامَّة النَّاس لإنقاذ العِير ويرْجِعون، ولكن قُرَيْش أخذَتْهم الحميَّة، وقالوا: كيف يتعرَّض محمَّد لعِيرنا بقيادة زعيمٍ من زعمائنا؟! لا بد أن نخْرُج ونقضي عليه.

وتشَاوَروا فيما بيْنَهم، وفي النِّهايَة أَجْمَعوا علَى أن يخْرُجوا للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بكُبَرائهم؛ خرجوا بطرًا ورِئَاء النَّاس، بحدِّهم وحَديدِهم، وخيْلِهم ورَجْلِهم، وزُعمائِهم ومَن دُونَهم، وجاؤُوا إِلى الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فلما كانوا في أثْناء الطَّريق تشاوَروا فيما بيْنَهم: هل نمْضِي أو نرجع؟! فكان أَبُو جهل يلْمِزُهم في هذا، ويقول: كيف تُفكِّرون في الرُّجوع وأنْتُم خرجْتُم؟! واللهِ لا نرْجع حتَّى نقدُمَ بدرًا ونقيم فِيهَا ثَلاثًا؛ ننحَر الجَزُور، ونسْقي الخُمور، وتعزف علَيْنا القيان، وتسْمع بنا العرَب، فلا يزالون يهابُونَنا أبدًا. وهذا فخْرٌ وبطر منه، ولكن الحمد لله؛ فلم تُنْحر الجَزُور ولكن نُحر هو!!

فقدموا بدرًا وتلاقى الصَّفَّان، وتراءَى الجمْعان، وحصَل ما حصَل، وبُني للنبي ﷺ عريش يدْخُل فيه يدْعو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالنَّصر؛ لأنَّه إذا استَنْفذنا قوَّتنا المادِّيَّة الحسِّيَّة لم يبْق لنا إلا الدُّعاء. فالدُّعاء مع القُوَّة المادِّيَّة الحسِّيَّة وعدم استعمالها خطأٌ، لكن الدُّعاء عِند العجْز واجِب، وإن جمَعْت بيْنَهما فخير.

فكانَ الرَّسول ﷺ يدْعو الله عَزَّوَجَلَّ. فماذا كانَ الأَمر؟ قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ۚ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال:١٢]، فنفرت الملائِكَة، ونزَلت تُقاتِل؛ تُثبِّت المُؤمنين، وتُلْقي في قُلوب الكُفَّار الرُّعب، فهَربوا، وقُتل منهُم سبْعُون رجلًا، وأُسر سبْعُون رجلًا.

وكان ممن قُتل هَذا الزَّعِيم الَّذي يقول: إنَّنا لن نرْجِع حتَّى نقدُم بدرًا، وآخر ما قال: وتسْمع بنا الْعرَب فلا يَزالُون يهابوننا أبدًا. لكن الْعرَب سمِعَت بهم فنزلت مرتبتُهم عِند العَرب!!

فالحاصِل أن أهْل بدْر في الفَضْل يَلُون العشَرة المبشَّرين بالجنَّة، لما لهم من بلاء حسن في غزْوة بدر.

وقد يرد هنا إشْكال علَى قوله تَعالى لأَهْل بدر: «**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»(١)؛ فإن ظاهِر هَذا القَوْل العُموم، يعْني أنه يشْمَل الكُفر وما هو دُونه، والجوابُ علَى هَذا بأحد وجهين:

الأول: أن يُقال: إنَّهُم لا يُمْكن أن يشاؤُوا الكُفر؛ لما حل في قُلوبِهم من الإِيمان الرَّاسخ الَّذي لا يُمْكن أن يدْخُل من خلالِه الكُفر، فيكُونُ في هَذا بشارَة لهم أنَّهم لن يكْفُروا، ويبْقَى ما دون الكُفْر مكفرًا بهذه الغزْوَة.

إذن فقوله: «**ما شئتم**» لا يدخل فيه الكُفر؛ لأنَّهم لا يُمْكن أن يشاؤوا الكُفر بِسببَ ما قدموه من هَذِه الحَسَنات العَظِيمة، ويَكُون في هَذا بِشارَة لهم بأنَّهم لن يكْفروا.

ثانيًا: أنه علَى فرْض كفرِهم سوف يُيَسَّرون للتَّوْبة حتَّى يُغْفَر لهم: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، فَيكُون في هَذا بشارتان، إما بأنَّهُم لن يكْفُروا، أو أنه لو قُدِّر أنَّهم كَفرُوا فإنَّهم سوف يعودون إلى الإِسْلام، ويُغفر لهم ما قد سَلف، ومن تتبع أحْوَالهم لم يجد أحدًا منْهُم ارتدَّ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجِهَاد والسير، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ...، رقم (٢٤٩٤).

فكل الَّذين في غزوة بدر لم يرتد منْهُم أحد، وبِهذَا يكون المَعْنى الأوَّل أقرب وأصَحَّ، وهو أنَّهم لن يشاؤوا الكُفر.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثم أهل الشجَرَة**» أي: بعد أهْل بَدْر أهْل الشجَرَة؛ و(الـ) هنا في قوله: «**أهل الشجَرَة**» للعهد الذهني، أي: الشجَرَة الَّتي بايَع تحْتَها رَسول الله ﷺ أصْحابَه.

وذلِك أن النَّبي ﷺ خرَج في ذي القِعْدة ومعه نحْو ألْف وأرْبع مئة رجلٍ، خرَج قاصدًا البيْت الحَرام للعمرة، ومعه البُدْن قد ساقَها عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تعظِيمًا لله عَزَّوَجَلَّ ولبَيْتِه الحَرام، فلَمَّا وصلَ إلى الحُدَيْبية -وهي مكانٌ بعضُها من الحِلِّ وبعضُها من الحرم- صدَّه المُشرِكُون، وقالوا: لا يُمْكن أن تدْخُلوا علَيْنا مكَّة وأن نُؤخذ ضغطةً.

وهذا من حمية الجاهِليَّة؛ لأنَّ قُرَيْشًا لا تمنع أي أحدٍ من الحجِّ أو من الْعُمرَة، بل ترحِّب به؛ لأنَّه يَفِيدُها اقتصاديًّا، لكن محمَّدًا ﷺ وهُو أوْلى النَّاس بالبَيْت هو ومَن معه هو الَّذي يُصد، وهَذِه حميَّة جهلٍ لا حميَّة عِلم، فمنعوه.

وجرَتْ بيْنَه وبيْنَهم مراسَلاتٌ، فبايَع النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أصحابَه تحت هَذِه الشجَرَة علَى أن لا يفِرُّوا أبدًا، وذلِك لأنَّه أُشيع أن عُثمان بن عفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو السَّفير بين الرَّسول ﷺ وبين قُرَيْش، حين بعثَه رَسولُ الله ﷺ إلى مكَّة، أنَّه قُتِل، فقال: لئِن كانَ كذَلِك لأُناجِزنَّهم أن يقتُلوا رَسولي، لأنَّ قتل الرَّسول أمرٌ ممْنُوع في كلِّ قانُونٍ، فالرَّسولُ الَّذي يَكُون بين المتحارِبين لا يُمْكن أن يُقتل، حتَّى في الجاهِليَّة فهُو ممنوع.

فقال ﷺ: «**إِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأُنَاجِزَنَّهُمْ**»، فبايع أصحابَه، وكان عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

يُبايعهم علَى أن لا يفِرُّوا، وقد قال الله تَعالى في هَذِه البَيْعة المبارَكة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]، فصرَّح أن مبايعتَهم للرَّسولِ مُبايعَة لله، وأن الرَّسولَ نائِبٌ عن الله في ذَلك، قال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ وهي يد الرَّسول ﷺ، ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، لكن لما كانت يد رَسوله كانت كَيَدِهِ علَى أحدِ القَوْلَين في الآيَة، فبايَع الرَّسول ﷺ، وقد قال الله تَعالى في هَذِه البَيْعة: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨]، والفَتح القَرِيب هو الصُّلح الَّذي جرَى بين النَّبيِّ ﷺ وبين قُرَيْش.

فإن قال قائِل: كَيْف كانَ فتحًا مع أن ظاهِرَه أنه هضْم للْمُسلِمين؟

فالجَوابُ: أنه كانَ فتحًا؛ لأنَّ النَّاس بدَأ يأتي بعْضهُم إِلى بعْض من مكَّة إِلى المدِينَة ومن المدِينَة إِلى مكَّة؛ لأجْل العهد الَّذي بينهم. فكان فتحًا مبينًا، والشَّيء الَّذي خُشي علَيْه أن يَكُون ضغطًا علَى المُسلِمين زال -ولله الحمد- وذلِك في قصة أبي بصير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومَن خرج إِلَيْه من أهل مكَّة.

فإنَّه لما جاء أبُو بصير إِلى المدِينَة فارًّا من أهل مكَّة ألحقوا به رجُلَيْن يطْلُبانه، وذلِك تعصُّبًا منهم، فلمَّا وصَل إِلى الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذا الرَّجُلان قد وصلا خلْفَه، فقالا: يا محمَّد، العهْد أنَّ من جاء منا إِلَيْك ترُدُّه علينا.

فلما رده إِلَيْهما وخرجوا من المدِينَة، جلس الثلاثَة يتغدون؛ أبو بصير ورجلا قُرَيْش، وكان أبو بصير قويًّا، فقال لأحدهم: أعْطِني سيْفَك؛ إنه سيْفٌ جيِّد، وقام يمدح هَذا السَّيف، قال الرجل: نعم إنه جيد، وكم قرَعْت بِه من رأسٍ، وأعطاه السَّيْف، فسلَّه أبو بصير وجبَّ به رقبته.

أَمَّا الرَّجل الثَّاني فهرَب إِلى المَدِينَة فارًّا، ولحِقَه أَبُو بَصيرٍ، فجَاء إِلى الرَّسول مذعورًا، وقال: إن صاحِبي قُتل، يعْنِي: وأَنَا أخافُ علَى نفسي، فقال الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**وَيْلَ أُمِّهِ** -يَعْنِي: أَبَا بَصيرٍ- **مِسْعَرُ حَرْبٍ، لَوْ يَجِدُ مَنْ يَنْصُرُهُ**»(١)!! فعرَف أن الرَّسول ﷺ لن ينْصُره، وسوف يُسلِّمه مرَّة ثانِيَة، فخرَج من المَدِينَة وقعَد الصِّراط لعِير قُرَيْش؛ كُلَّما جاءَت عِيرٌ هجَم علَيْها وأخذ منْها ما شاءَ الله.

فعلِم بعْض الصَّحابَة الَّذين في مكَّة بخبَرِه فخَرجُوا إِلَيْه فكانوا عصابَةً، فأَخافوا السبيل، وأرْسلت قُرَيْش إِلى الرَّسول ﷺ، يلْغُون العَهْد الَّذي بيْنه وبيْنَهم في هذا، فرَجع أَبُو بصيرٍ ومَن معَه إِلى المَدِينَة، واستتبَّ الأَمْن(٢)، ولله الحمد.

وأَمَّا العَهْد الَّذي كانت مدَّته عَشْر سِنينَ فإن قُرَيْشًا نقضَتْه، حيث أعانَت حُلفاءَها على حُلَفاء النَّبي ﷺ وحينئذٍ انْتقَض العهْد، فلَم يكُن بيْنَهم وبين رَسول الله ﷺ عهْدٌ فغَزاهم.

وبِهذَا فإنَّ هَذا الصُّلح صارَ فتحًا مبينًا، قالَ تَعالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، والمُراد بالفَتْح هُنا صلح الحُدَيْبية.

فهؤُلاء أهل الشجَرَة، وهَذِه الشجَرَة بقِيَت في عهد النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وإِلَى عهد أَبِي بكْر وهِي باقيَة، فلَمَّا كانَ عُمر سمِع أن قومًا يترَدَّدون إِلى هَذِه الشجَرَة فأمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بقطْعِها؛ حمايَةً لِحمَى التَّوحيد.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجِهَاد والمصالحة مع أهل الحرب، رقم (٢٧٣٤).

(٢) انظر تخريج الحديث السابق.

ولعلَّها لو بقِيَت كانت ذاتَ أنْواطٍ أو أشدَّ أو لعَبَدَها النَّاس؛ لأن النَّاس الآن أكْثَرُهم همج، لكِن مِن بركات عمَر بْن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على هَذِه الأُمَّة أن قطَع دابِرَ الشجَرَة، وأخْفَى موْضِعها، حتَّى أُخْفِيت -ولله الحمد- ولم يُعرف مكانُها حتَّى الآن.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**وقِيلَ أهْل أُحُد المقدَّمة**» يعْني: قال بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن أهْل أُحُد مقدَّمون علَى أهْل بيْعَة الرِّضْوان، ومن المَعلُوم أن من الصَّحابَة من كانَ من أهْلِ بدْرٍ ومِن العَشْرة ومِن أهْل بيعة الرِّضْوان ومِن أهْل أحُدٍ، أي: أن بعْض الصَّحابَة اجْتمعت لهم الأَوْصاف الأَرْبَعة، وبعْضهُم ليْس كذَلِك.

وإِذا قُلنا: إن أهْل أُحُد مقدَّمون علَى أهْل بيْعة الرِّضْوان، مع أنَّ أهْل بيْعَة الرِّضْوان أكْثَر عددًا، حيْثُ إن أهْل بيعة الرِّضْوان ألْفٌ وأرْبعُ مئة نفر، أمَّا أهل أحدٍ فنَحو سبع مئَةِ نفَر، لكن أصابَهُم مِن البلاء والتَّمحيص والقَتْل ما لم يَكُن في بيعة الرِّضْوان؛ ولهَذا رجَّح بعْض العُلَماء أهْل أُحد علَى أهْل بَيْعة الرِّضْوان.

ولكِن الَّذي يظهر القَوْل الأوَّل؛ أنَّ أهْل بيْعة الرِّضْوان أفْضل؛ لأنَّ أهل بيْعة الرِّضْوان استَحقُّوا الرِّضا، قالَ تَعالَى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:١٨]، أمَّا أهْل أُحد فاستَحقُّوا العَفْو، وفرْقٌ بين هَذا وهذا، قال الله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، ففرْقٌ بيْن من استحقَّ وصْفَ العفْوِ ومَن استحقَّ وصْفَ الرِّضْوان؛ فالثَّاني أكْمل.

فالصَّحيحُ أن أهل بيعة الرِّضْوان أفْضلُ من أهل أُحدٍ، مع أنَّه ربَّما يكون أهْلُ أُحدٍ قد شمِلَتْهم بيْعة الرِّضْوان.

أَمَّا غزْوَة أُحد فالقِصَّة فِيهَا معْروفَة، وسببها أن قُرَيْشًا لما هُزموا تلْك الهزِيمَة النَّكراء يوم بدرٍ ورَجعوا إِلى بلَدِهم تشاوَروا فيما بينَهم، وقالوا: إن محمَّدًا استأْصل شأْفَتنا، وقتَل خيارَنا وسادَتنا، فلنَخْرج إِلَيْه حتَّى نأتيَه في المدِينَة ونقْضِي علَيْه فجاؤُوا إِلى المدِينَة يُريدُون القضاءَ علَى رَسول الله ﷺ.

واسْتَشار النَّبي ﷺ أصْحابَه في الخُروج لملاقَاتِهم، فالَّذين لم يشْهدوا بدرًا قالُوا له: اخْرج. يُريدُون الغَزْو والشّهادَة، والَّذين حضَروا بدرًا قالوا: يا رَسولَ الله نبْقَى في المدِينَة، فإِذا جاؤُوا قضَيْنا علَيْهم، ولكِن الرَّسول ﷺ رجَّح رأْيَ الَّذين قالوا بالخُروج، فدَخل النَّبي ﷺ بيْتَه من أجْل أن يتأَهَّب للحَرْب، ويلبس لأْمَة الحرْب الدِّرع وغيْر ذَلك، فكأنَّهُم تشاوَرُوا فيما بيْنَهم، قالوا: لعلَّنا أكْرَهنا رَسول الله ﷺ علَى الخُروج، وذلِك لأَنَّه كانَ يميلُ بدايةً إِلى أنَّهم لا يخْرُجون.

فلمَّا خرج علَيْهم وقد لبِس لأْمَة الحرْب علَى رأْسِه واستَعدَّ للْحَرب، قالوا: يا رَسول الله، لو ترَكْنا هَذا وبقِينا علَى الرَّأْي الأوَّل فنبْقى في المدِينَة، فإِذا جاؤُوا قاتَلْناهم، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**لا يَنْبَغِي لِنَبِيٍّ يَلْبَسُ لَأْمَتَهُ فَيَضَعُهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللهُ**»[1]، فخرَج ومَعه ألْفُ نفرٍ؛ سبْعُ مئةٍ مُؤْمِنون خُلَّص، وثلاثُ مئةٍ مُنافِقون، وكان المنافِقُون لا يُريدُون الغَزْوَ، بل كانُوا يَقولُون: ابْقُوا هاهُنا.

ولما كانُوا في أَثْناءِ الطَّريق قالَ عبْدُ الله بْن أُبي رأْسُ المُنافِقين: محمَّد يُطِيع صِغار السِّن ويعْصينا، لا يُمْكِن أن نُقاتِل، فرَجع بثُلُثِ الجَيْش، وثُلث الجَيْش لا يخْفى أنَّه ليْس بالأَمر الهيِّن في كسر قُلوب الجَيْش، فلَوْلا أن الله تَعالَى أعانَ المُسلِمين بالإِيمان لانْخَذلوا؛ لأَنَّه إذا رجَع مِن الجَيْش ثُلثُه فَلا يبْقَى علَى عزيمَتِه الأُولى؛ ولهَذا حَرُمَ

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٤٠)

الفِرارُ مِن الزَّحف، ولو كانَ واحِدًا من النَّاس؛ لأنَّه يكونُ سببًا لضَعْف النُّفوس ووَهَن القُلُوب والهزِيمَة.

لكن هؤُلاء صمَّموا حتَّى كانَت الغَزْوة في أُحُد، وكان في أوَّل النَّهار النَّصر للمُؤمِنين، إلَّا أن الله بحِكمَتِه أرادَ خِلاف ذلك، فإنَّ النَّبي ﷺ جَعل خمْسِين راميًا وأمَّر علَيْهم عبدَ الله بْنَ جُبَير فجَعلَهم علَى ثغْر في الجَبل وقال: لا تبْرَحُوا مكانَكُم أبدًا سواء لَنا أوْ علَيْنا.

فلما انكشَف المُشرِكُون وانهَزموا، وصار المُسلِمُون يجْمَعون الغَنائِم، قال الرُّماة بعْضهُم لبعْضٍ: انْكشف المُشرِكُون وولَّوا الأَدْبار، فانْزِلوا لجمع الغَنائِم كما يجْمَع النَّاس، فذكَّرهم أَمِيرُهم عبدُالله بن جُبير بقول النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولكن ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فنَزلوا إلَّا نفرًا قَلِيلًا لا يُغْنون شيئًا.

وإذا فرسان قُرَيْش النبهاء الشُّجْعان رأَوا المَكَان خاليًا فكرُّوا علَى المُسلِمين من خَلْف الجَبل، ومنْهُم خالِد بْن الوَلِيد، وعِكْرمة بْن أَبِي جهْل، اللَّذان صارا فارِسَيْن مِن فِرْسان المُسلِمين -والحَمْد لله- فاخْتَلط المُشرِكُون بالمُسلِمين مِن ورَائِهم، وحصل ما حصَل مِن الأَذَى والضَّرر والقَتْل، وأصاب المُسلِمين محَنٌ عَظِيمة.

فحَمْزة بْنُ عبد المطلب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أسَدُ الله وأسَدُ رَسوله ﷺ يُمثَّل به بعْد أن قُتل، حتَّى قِيل: إنَّ هِند بنْت عُتبَة أخَذت مِن كبِدِه بعد أن فَرَتْ بطْنَه وجعَلتْ تأْكُله، لكن عجَزت أن تبْلَعها بإذن الله عَزَّوَجَلَّ.

والرَّسولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ شُجَّ وجْهُه، وجَعل الدَّم يسيل علَى وجْهه، وكُسِرت رباعِيَّته، وحصَل لَه مِن التَّعب والمشقَّة ما لا يصْبِر علَيْه إلا أمْثالُه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقُتل مِن المُسلِمين سبْعُون نفرًا، وأصابَهُم غمٌّ بغَمٍّ، ولكِن الله عَزَّوَجَلَّ سَلاهُم بآيَاتٍ كَثيرَة، كما في سُورَة آل عمران، فإِنَّ نصْفَها أو أكْثر عَن هَذِه الغَزْوة، ولما كانَت النَّتيجَة أن قُتل منْهُم سبْعُون نفرًا، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ﴾، أي: كَيْف كانَت هَذِه المصِيبَة؟ قال الله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾، أي: أنتم السَّبَب، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران:١٦٥]، فهُو قادِرٌ عَزَّوَجَلَّ علَى أن يكْشِف المُشرِكين، ولا ينالُكم سوءٌ، لكِن أنْتُم البلاء ﴿قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ يقول هَذا لجندٍ معَهُم رَسولُ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

﴿هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ والمعْصِية الَّتي فعَلُوها معصيَةٌ يسِيرَة. فما الظَّنُّ بنا الآنَ؟! هل عِند أنْفُسنا شيْءٌ يمْنَعنا من النَّصر؟! والحَقيقَة أنَّه ليْس عِنْدنا شيء يوجِب لنَا النَّصر، فكَثِير مِن حُكَّام المُسلِمين لا يرْضَوْن أن يحْكُموا بكتاب اللهِ وسُنَّة رَسولِه ﷺ، وكثيرٌ مِن حكَّام المُسلِمين يُلاحِقون المُؤمِنين باللهِ ورَسوله ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج:٨]، وكثِيرٌ من أسْواق المُسلِمين تُشرَب فِيهَا الخُمور، وتُعاقَر فِيهَا النِّساء، وكثِيرٌ مِن حُكَّام المُسلِمين لهم مُوالاةٌ ظاهِرة معَ أعْداء الله.

فهَل يُمْكن أن يَكُون النَّصر لهؤُلاء؟! بل قد يَكُون هؤلاء أحقَّ بالخِذلَان من الكُفَّار الخُلَّص؛ لأنَّ الكُفَّار كُفَّار، لكن هؤُلاء ينتَمون إِلى الإِسْلام وهُم لا يُؤْمِنون بالإِسْلام حَقِيقَة، ولذلِك نبَذُوا كتابَ اللهِ ورَاء ظُهورِهم إلا مَن شاء الله، فأقول: إنَّنا ما أُصِبْنا بهذه المَصائِب الَّتي نحن علَيْها اليَوم إلا بِسبَب ذُنوبِنا.

فالحاصِل: أن غزْوَة أُحد قد حصَل فِيهَا من البَلاء والتَّمْحيص ما لم يحْصُل في غيْرِها؛ ولهَذا قالَ بعْض العُلَماء: إنَّها أفْضَل من غزوة الحُدَيْبية، ولكِن الصَّحيح

أنَّ أهل الحُدَيْبية أفْضَل مِن أهْل أُحدٍ، وذلِك لأنَّ الله تَعالى أحل علَيْهم رِضوانَه، وأمَّا هؤُلاء فقال عنْهُم: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ [آل عمران:١٥٢].

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والأَوَّل اوْلى**» هُنا سقطت همزَة القَطْع مراعاةً للـوَزْن، «**للنُّصوص المحْكَمة**» يعني: للأدلة، والنُّصُوص المحْكَمة: يعْني الواضِحَة البيِّنة؛ لأنَّ المحْكَم يُقال بإزاءِ المتَشابِه، ومِنه قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، ويُقال: بإِزاء المنْسُوخ، فيُقال: هَذا محُكَم وهذا منْسُوخ، وأصْلُ الإِحْكام هُو الإِتْقان.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٥٥ وَ(عَائِشَهْ) فِي العِلْمِ مَعْ (خَدِيجَةِ) فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَةِ

الشـــرح

عائِشَة وخَدِيجة مِن أمَّهات المُؤمِنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وقـد اخْتلَف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَيَّتُهما أفْضل؟ فقِيل: إن عائِشَة أفْضل، وقيل: إنَّ خدِيجَة أفضل.

والصَّواب أن يُقَال: أمَّا مرْتَبَتُهما عِند الله فهَذا ليْس إلَيْنا، بل هو إلى الله عَزَّوَجَلَّ ولا نتكَلَّم في هذا.

وأمَّا المفاضلة بيْنَهما بحَسب ما ظَهـر لَنا مِن أفْعالِهما وأحْوَالهما فهَذا إلَيْنا؛ لأنَّه أمر ظاهِر مَعرُوف.

وأمَّا باعْتِبار كوْنِهما زوجين لرَسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا مُفاضلَة؛ فكُلُّ أزواج النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشترِكْن في هَذِه الفَضيلَة، أيْ: في أنَّهن زوْجَاته في الدُّنيا والآخِرَة، وأنَّهن أمَّهات المُؤمِنين، وأنَّه يجب علَيْنا من احْترامِهنَّ وتعَظِيمهنَّ ما يَلِيق بِهِنَّ وبحالهنَّ.

فالجِهاتُ ثَلاث:

أوَّلًا: من حيْثُ كوْنِهما زوْجَين مِن أزْواجِ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي هَذِه الحالِ لا مفاضَلة؛ لأنَّ جَميع زوْجاتِ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يشترِكْن في هَذا الفَضْل.

ثانيًا: من حيْثُ المَرْتَبة عِند الله، فهَذا لا مُفاضَلة أيضًا؛ لأنَّ هَذا مجهولٌ لنا، وكَم من شخْصَيْن عملُهما واحِد لكن بَيْن مرْتبَتِهما عِند اللهِ كَما بَيْن السَّماء والأَرْض؛ لأنَّ الله لا ينْظُر إلى صُوَرِنا وأعْمالِنا وإنَّما ينْظُر إلى قُلوبِنا.

ثالثًا: بالنِّسبَة للأَعْمال الظَّاهرَةِ أَيَّتُهما أفضل: عائِشَة أمْ خدِيجة؟

وأصحُّ ما قيل في ذلِك ما أشار إلَيْه المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنَّ خدِيجة لها فضْلُ السَّبق إلى الإسْلام، وفضْل مُناصَرة النَّبي ﷺ في أوَّل أمْره، وأن النَّبي ﷺ يذْكُرها دائمًا، وأنَّه لم يتزوَّج علَيْها، وأنَّها أمُّ أكْثر أوْلاده، ونحو ذلك.

وعائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في كوْنِها أحبَّ النِّساء إلى الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وعنايَتِها بالرَّسولِ ﷺ، وشِدَّةِ محبَّتِها له، وما نشرت مِن العِلْم الكَثِير في الأُمَّة، فتكُون بذلِك أمْيَز مِن خدِيجَة، فصارت خدِيجَة أفْضَل مِن وَجْه وعائِشَة أفْضلَ مِن وَجْه.

وإلى هَذا أشَار بقوْلِه: «**وعائِشَة في العِلْم مَع خَدِيجة في السَّبْق**» فعائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا نشَرَتْ كثيرًا من العِلْم في آخِر حياة الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وخدِيجَة سبقَت، وناصَرتِ الرَّسولَ ﷺ وعاضدَتْه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وجَزاها اللهُ خيرًا، وعائِشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في آخِر حَياةِ الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لا أحَدَ يشُكُّ في درَجتِها عِند الرَّسول ﷺ، ومحبَّتِه لها، بل وكوْنِه ﷺ تُوفِّي في بيْتِها، وفي حِجْرها، وفي يوْمِها، وآخِرُ ما طعِم مِن الدُّنيا ريقُها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فكلُّ هَذِه فضائِلُ وميزات لم تحْصُل لخديجَة ولا لغَيْرِها مِن زوْجاتِ النَّبيِّ ﷺ؛ ولهَذا قال: «**فافْهم**».

وبالنِّسبَة لمحبَّتِنا لهُنَّ، فإنَّنا نُحبُّهن كلَّهن علَى حدٍّ سواء، من حيْث كونِهن زوجاتِ الرَّسول ﷺ، ولهُنَّ عِنْدنا من الاحْترام والتَّعظِيم ما يَليق بحالهِنَّ، ويزْداد حبُّنا للواحِدَة منهُنَّ بحَسب ما أسْدَت إلى رَسول الله ﷺ، وإلَى الأُمَّة، وهذا هو العَدْل والمِيزَان الحق، وأمَّا المَيْل مَع العاطِفَة فهَذا لا شكَّ أنَّه خِلافُ الحقِّ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ﴾ [النساء:١٣٥]، يعني إن أردتُّم العَدْل فلا تتَّبِعوا الهوى، بل اتَّبِعوا ما يقْتَضيه العَقْل.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٥٦ وَلَـيْسَ فِي الأُمَّـةِ كَـ(الصَّـحَابَةِ) فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ وَالإِصَـابَةِ

الشـــرح

الصَّحابَة هم الَّذين صحِبُوا النَّبي ﷺ، ومن خَصائِص النَّبي ﷺ أن صُحْبَته تحْصُل بالاجْتِماع به علَى الإِيمان ولو لحظةً واحِدة؛ ولهَذا قالوا: الصَّحابي مَن اجْتَمع بالنَّبي ﷺ مُؤْمنًا به وماتَ علَى ذلك، أمَّا صُحْبة غيرِ الرَّسول ﷺ فلا يَكُون الإِنْسان صاحبًا إلا بَعْد طُول مُدَّة.

فحتَّى لو فرَضْنا أنَّه وفَد علَى النَّبي ﷺ وآمَن بِه وانْصَرف إِلى إبله وغنمِه فإنَّه يُعْتبر من الصَّحابَة، ولكِن الصَّحابَة درَجاتٌ مخْتَلفة علَى حسَب ما سبَق في هَذا الفَصْل.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**في الفَضْل والمَعرُوف**» الفَضْل هـو الإِحْسان والمَعرُوف هو العَدْل.

وقولُه: «**والإِصابَة**» يعْني: إِصابَة الحَقَّ، فأقْرَب النَّاس إِلى الصَّواب هُم الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لا شكَّ في هَذا.

وقد اخْتلَف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هل قوْلُ الصَّحابيِّ حُجَّة أو لا؟ بمَعْنى هلْ يَجُوز أن نعْتَمد في دِينِنا علَى قـول الصَّحابي، أو نقـولُ: لا نعْتَمد علَى قـوْلِ أحدٍ إلا علَى قوْل اللهِ ورَسولِه؟

فمِن العُلَماء مَن قال: لا نعْتَمد إلا علَى قوْل اللهِ ورَسولِه، وأمَّا ما سِوَى ذلِك فهُو مجْتَهد يخْطِئ ويُصِيب ولا نُلْزَم بقولِه.

ومن العُلَماء مَن قال: بَل إنَّ قوْل الصَّحابيِّ حُجَّة بشَرْط ألَّا يُخالِف نصًّا وألَّا يخالِف غيرَه، فإنْ خالَف النَّصَّ؛ فهُو مرْدُودٌ سواء كانَ نصَّ قرآنٍ أو سُنَّةٍ، وإن خالَف غيْرَه؛ طلَبْنا التَّرجِيح فنُرجِّح من كانَ قولُه إلى الصَّواب أقربَ.

ومِن العُلَماء مَن زاد شرْطًا ثالثًا وهُو أنْ يَكُون مَعرُوفًا بالفِقْه والعِلْم؛ ليخْرُج بذلِك الصَّحابي الَّذِي لم يجْتَمع بالرَّسول ﷺ كثِيرًا، وهذا شرْطٌ لا بُدَّ مِنه، فشُروط قَبُول قوْل الصَّحابي وكوْنِه حجَّة ثَلاثَة:

الأوَّل: أن يَكُون مشْهورًا بالعِلْم.

والثَّاني: ألا يخالف النص.

والثَّالث: ألا يخالِفَ صحابيًّا آخر؛ لأنَّهم هُم أقْرَب إلى الصَّواب.

ولهَذا قال: «**والإصابَة**»، يعْني: أنَّهم أقْرَب إلى الصَّواب. ولا شكَّ أنَّ مِن نصَّ النَّبيُّ ﷺ علَى اتِّباع قوْلِه فقوْلُه حُجَّة إذا لم يخالِف النَّص مثْل قول النَّبي ﷺ: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»[1]، وقوله ﷺ: «**إنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشَدُوا**»[2]، وهَذِه شهادَةٌ مِن رَسول اللهِ ﷺ؛ لأنَّ في قوْلِ أَبي بكْر وعُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الرَّشَد.

مسألَة: إذا اخْتَلف الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على قوْلَيْن، فهَل نقول: إن القَوْلَين تعارَضا فتساقَطا، أو لا بُدَّ مِن أن نطْلُب ما يُساعِده الدَّليل؟

الجَوابُ: الغالِبُ أنَّ الحقَّ لا يخْرُج عن أقْوَالِ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبناءً علَى

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، رقم (٣٦٦٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب قضاء الصَّلاة الفائتة...، رقم (٦٨١).

ذلِك نقولُ: نبْحث فِيما يُعضِّده الدَّليل؛ لأنَّهم هم أقْرَب النَّاس إِلى الصَّواب، ولا شكَّ انَّه إذا تعارَض قوْلانِ للصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بدُون مُرجِّحٍ فإنَّه يُضْعف القَول؛ لأنَّه عُورِض بمِثْله وهذا قَد يبْدُو للإِنْسان أن يَقُول: لا أحتَجُّ به ما دام ضعيفًا عُورِض بمِثْله.

لكن: الخَير أن نَقُول: ما دام أنَّه عُورِض بمِثْله فإِنَّ الواجِب أن نبْحَث؛ لأنَّهما وإِن تعارَضا فإِنَّهما أقْرَب إِلى الصَّواب من غيْرِهما، ولكِن يُلاحظ أنَّه لا يُمْكن أن نُعارِض قوْلَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوْلِ رجُل من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعيدٍ عَن الفِقْه إلَّا إذا عضَّده الدَّليل. فإِذا عضد المفضولَ الدَّليلُ فمَعْلوم أن الواجِب اتِّباع الدَّليل.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٥٧ فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا (المُخْتَارَا) وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا

١٥٨ وَجَاهَدُوا فِي اللهِ حَتَّى بَانَا دِينُ الهُدَى وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا

١٥٩ وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ مِنْ فَضْلِهِمْ مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ

الشرح

قولُه: «**فإنَّهم**» هَذا تعْلِيل لقوْلِه: «**ولَيْس في الأُمَّة كالصَّحابَة**»؛ لأنَّهم «**قد شاهَدُوا المُختارا**»، وهَذا تعْلِيل ولَيْس بدَلِيل، الدَّليلُ قول النَّبي ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذينَ يَلُونَهُمْ»[1]، وهَذه الخيريَّة شامِلَةٌ لخيريَّة العِلْم، وخيريَّة العِبادَة، وخيريَّة الأَخْلاق.

والمختار هو النَّبيُّ ﷺ الَّذي اختارَه الله تَعالى لهذه الرِّسالَة العَظِيمَةِ الَّتي قال الله تَعالى عن الكِتَاب الَّذي هو مصْدَر أساسِها: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل:٥]، فهُو ثَقِيل في العَمل بِه وتحمُّله وإبْلاغه وغيرِ ذلك؛ ولهَذا قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان:٢٣-٢٤]، ولم يقُل: فاشْكُر نعْمَة الله؛ لأنَّه ثِقيلٌ، بل قال: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾، أي: اصْبر لحُكْم الله الشَّرعي والكَوْني الَّذي يترتَّب علَى هَذا التَّنْزيل، وهذا يدُلُّ علَى أنه سينالُه منه ما يحْتَاج إلى صبْرٍ؛ فلذلِك كانَ النَّبيُّ ﷺ مختارًا؛ لأنَّه أفضل الرُّسُل علَيْهم الصَّلاة والسَّلام وأنَّه إمامُهم، وأنَّه الَّذي أُخِذ علَى الرُّسُل إذا بُعث أن يُؤْمِنوا به وينْصُروه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

وقولُه: «**وعايَنُوا الأَسْرارَ والأَنْوار**»، أيْ: أسْرار الشَّريعَة وعرَفُوا أسْبابَها، ولا شكَّ أنَّه ليْس الخبَر كالمعايَنة، فنَحْن مثلًا نعْرِف أن الرَّسول ﷺ قال هَذا الكَلامَ في مُناسَبة ما ونسْتَخْلص منه الحِكْمة والسِّرَّ، لكِن ليْس كالمعايِن؛ فَهُم عايَنوا الأَسْرار، يعْني بذلِك الحِكَم العَظِيمة الَّتي بُنِيت علَيْها هَذِه الشَّريعَة، فإن الشَّريعَة كلَّها حِكْمة قالَ تَعالَى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء:١١٣].

وقولُه: «**والأَنْوارَ**»، أي: الأَنْوار المعْنويَّة وليْست الأَنْوار الحسِّيَّة، ويدُلّ لهَذا قولُ أَنس بْن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدِم النَّبيُّ ﷺ المدِينَة فأضَاء منْها كلُّ شَيْء»، إضاءَة معنويَّة، ثم قال: «فلمَّا تُوفِّي أظْلَم منْها كلُّ شَيْء» إظلامًا معنويًّا، وإلَّا فمن المَعلُوم أنَّ الشَّمس لم تكسف حِين موْتِه، وأنَّه لم يطْلع شمْسَان حين قدومِه، فالأَمْر كما هو، فالإِضاءَةُ والإِظْلام ليْس حسِّيَّين، ولكِنَّه معنوِيٌّ كما وصَف أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالأَنْوار الَّتي شاهَدها الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هِي الأَنْوار المعنوِيَّة، وذلِك بما يتلقَّوْنه من العِلْم عن رَسولِ الله ﷺ فإنَّ عِلْم الرَّسولِ ﷺ كلُّه نور، قالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤].

وقولُه: «**وجَاهَدُوا في اللهِ**»، أيْ: بذَلُوا الجَهْد فِي الله، أي: في دِينِه وشَريعَته، ولا أحَد يُنْكر ذلِك ممَّن عرَف سيرَةَ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مع رَسولِ الله ﷺ وبَعْد وفَاتِه كيْف جاهَدُوا الجِهاد العَظِيم بأمْوَالهم وأنفُسِهم تركوا أوْطانَهم وعرَّضوا رِقابَهم لسيُوف الأَعْداء حتَّى كمُل الدِّين، ولله الحمد.

فجِهادُهم الجِهَادَ العَظِيم يجْعلُهم في منزِلَةٍ هِي خيْر المنازِل في هَذِه الأُمَّة.

وقولُه: «**حتَّى بانا**» بالألف للإِطْلاقِ، وليست ألِف التَّثْنِية، بل هِي ألِفٌ تُسمَّى ألفَ الإِطْلاق من أجْل القافِيَة.

وقولُه: «دِين الهُدَى»، يعْنِي بذلِك دِين رَسول الله ﷺ كما قالَ تَعالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ ﴾ [التوبة:٣٣].

وقولُه: «وقَد سَما» أي: عَلا، «الأَدْيانَ» مفعولُ سَما؛ يعْني: علَا الأَدْيان، وهذا أيضًا مأْخُوذ من قولِه تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التوبة:٣٣].

ومَعرُوف من وقائِع الأُمور أنَّ دِين الإِسْلام لما كانَ النَّاسُ علَيْه حَقِيقَة علا كلَّ الأَدْيان، وأطاحَ بعُروش كِسْرى وقيْصَر والمقوْقِس وغيْرِهم، وبإطاحَتِه بهذه العُروش صار الدِّين دِين المُسلِمين وعَلا علَى الأديان كلِّها، حتَّى صارَ أعْداءُ المُسلِمين أذِلَّاء يُعْطون الجِزْية عَن يدٍ وهُم صاغِرُون، ولما تقَاعَس النَّاس عن الدِّين مَع الأَسف انْخذلُوا وذَلُّوا وصارَتِ الدَّائِرة علَيْهم؛ لأنَّ الله جَلَّوَعَلَا ليْس بيْنَه وبين النَّاس نسَبٌ يُراعِيهم به ويُحابِيهم به، بل مَن تمسَّك بدِينِه فهُو وليُّ الله المنْصُور إلى قيام السَّاعة؛ ولهَذا قال:

وَقَــدْ أَتَــى فِي مُحْكَـمِ التَّنْزِيــلِ   مِـنْ فَضْـلِهِمْ مَـا يَشْـفِي لِلْغَلِيـلِ

ويجُوز: مَا يَشفِي للْعَلِيل.

يعْني بذلِك القُرْآنَ، والمحْكَم هُو المتْقَن الوَاضِح البيِّن، فأَتَى فِي هَذا القُرْآن الْكَريم المحْكَم مَا يشْفِي للغَلِيل، أي: للْمَرِيض، وإن كانَ الأَصْل فِي الغَلِيل العَطْشان، لكِن هُوَ يُرِيد بِها المرِيضَ هُنا؛ لأنَّ الشِّفَاء يُقابِل المرَض.

مِثالُ ذلك: قولُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾

[الحشر:٨]، وقال سُبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٩]، ومثل قوْله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح:٢٩]، والآيَاتُ في هَذا مُتعدِّدة.

وقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**في مُحكَم التَّنْزيل**»، يُريد به القُرْآن، والقُرْآن لا شكَّ أنَّه مُحكم مُتْقن في ألْفَاظِه ومَعانِيه وفي جَميع ما يتَعلَّق بِه؛ أخْبارُه صِدْق، وأحْكامُه عدْلٌ، لا تجِدُ فِيه تناقضًا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

ولكِن قد يُشْكل علَى هَذا أنَّ الله تَعالى سمَّاه في موْضع متشابهًا، فقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر:٢٣]، والمتَشابِه ضِدُّ المحْكَم؛ لأنَّ المتشابِه يُوجِب لمن نظَر فِيه الحيْرَة والتَّردُّد، فلا يكون محكمًا.

والجوابُ عَن ذلِك أن يُقال: إن التَّشابُه الَّذي وُصِف به القُرْآن، ليْس التَّشابُه الَّذي هُو خفاء المَعْنى، بَل التَّماثُل والتَّساوي، يعْنِي أنَّه مُتماثِل يُشْبه بعضُه بعضًا؛ في كمالِه، وجوْدَتِه، وإصْلاحِه للْقُلوب والأَعْمالِ.

ولهَذا لما أُرِيد بالمتَشابِه المشْتَبه في معْنَاه قَسَّم الله تَعالى القُرْآنَ إلى قسْمَين: محكَم، ومُتشابِه، فقال جلَّ وَعَلَا: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ

ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران:٧].

فحينئذٍ نقول: إن القُرْآن محكَم: بمَعْنى واضِح بيِّن لا يَشْتبه علَى أحدٍ، ومُتشابِه. أي: خفي المَعْنَى لا يعْلَمه إلَّا أُولو العِلْم الرَّاسِخُون فيه؛ ولهَذا قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧] علَى قِراءَة الوَصْل. فصارَ القُرْآنُ يُوصَف بأنَّه كلُّه محكَم وبأنَّه كلُّه مُتشابِه، وبأنَّ بعْضه محكَم وبعْضَه مُتشابه، ولكن المَعْنى يختَلف في هَذا التَّفْصيل:

فإن قيل: هَل يُمكن أن يُوجَد في القُرْآن آياتٌ مُتشابِهة علَى جَميع النَّاسِ لا يعْرِفون معْنَاها؟

فالجَوابُ: أنَّه لا يُوجَد مثل هَذا في القُرْآن.

والدَّليل قوْلُه تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، فلَا يُوجَد فِيه شيْءٌ غيْرُ واضِحٍ، وقالَ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء:١٧٤]، فلا يُمْكن إِطْلاقًا أن يُوجَد فِيه آية أو كلِمَة لا يُفهم معْنَاها، لكِن الَّذي يخْفَى هو حَقِيقَة مدْلُولات الآيات، مِثْل ما أخْبَرَ اللهُ بِه عَن نفْسِه والْيَوم الآخِر، فإِنَّنا نعْرِف حقِيقَته.

فإذا قال قائِل: إن القَوْلَ بأنَّه لا يُوجَد شيْءٌ يخْفَى معْنَاه علَى جَميع النَّاس منْقوضٌ بالحُروفِ الهجائِيَّة الَّتي ابْتُدِئت بِها السُّور، فإِنَّ أحدًا لا يعْرِف معْنَاها.

فالجوابُ علَى ذلك: أن هَذِه الحُروفَ الَّتي ابْتُدِئت بِها السُّور ليْس لها معْنى أصلًا، لأنَّها حُروفٌ هجائِيَّة غيْر مركَّبة، والقُرْآن نزَل بِلسانٍ عربِيٍّ مُبِين، واللِّسان العربيُّ يقْتَضِي أنَّ مثل هَذِه الحُروف ليْس لها معْنى.

ولكِن لها مغْزى، وهُو ظُهور إعْجَاز القُرْآن لهؤُلاء القَوْم الَّذين ادَّعوا أنَّه مفترَى علَى الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه قوْلُ البَشر، ويدُلّ لهَذا أنَّه ما مِن سُورَة ابْتُدئت بها هَذِه الحروفُ إلَّا ويأْتِي بعْدَها ذكر القُرْآن.

فإن قيل: هل القُرْآنُ مُتفاضِلٌ، فيَفْضُل بعضُه بعضًا؟

فالجَوابُ: أن يُقَالَ إن القُرْآن باعْتِبار المتكلِّم بِه لا يتَفاضَل؛ لأنَّ المتكلِّم به واحِدٌ، وهو الله عَزَّوَجَلَّ، وأمَّا باعْتِبار مدْلُوله فلا شكَّ أنه يتفاضَل، فإن: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١] ليست مثل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخْلاص:١]، وإنَّ أعْظم آيَةٍ فِي كِتاب اللهِ هِي آيَة الكُرْسي. إذنْ؛ فالقُرْآن يتفاضَلُ مِن حيثُ ما دلَّ علَيْه.



ثُمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٦٠ وَفِي (الأَحَادِيثِ) وَفِي (الآثَارِ) وَفِي كَلَامِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ

١٦١ مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ، فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

الشرح

قَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وفِي الأحَادِيثِ وفِي الآثارِ**» يَعنِي: ورَد ذلِك أيضًا في الأحَادِيثِ والآثَارِ؛ والأحَادِيثُ ما أُضِيفَ للرَّسول ﷺ؛ والآثَارُ ما أُضِيف لغَيْره، هَذا عِند الإِطْلاق، وإلَّا فقَد يُراد بالأثَر مَا أُضِيف للنَّبيِّ ﷺ، لكِن الغالِب أنَّه يُقيَّد فيُقال: في الأثَر عن النَّبي ﷺ.

قولُه: «**وَفِي كَلامِ القَوْم والأَشْعار**» والظَّاهِر أنَّه يُريد بـ(القَوْم) الصَّحابَةَ، وكذَلِك مَن بعْدَهم، فإِنَّ في أشْعارِهم مِن الثَّناء علَى الصَّحابَة، وبَيانِ فَضْلهم، ومواقِفِهم.

ولهَذا قال:

مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي عَنْ بَعْضِهِ، فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

يعْنِي: أنَّ فضْلَهم ومآثِرَهم ترْبُو عَن أنْ يُحِيط نظْمُه ببَعْض ما قِيل فِيهم. فكَيْف بكُلِّ مَا قِيل فِيهم؟! يَكُون مِن باب أَوْلى أنَّه يعْجَز عنه.

واعْلم أنَّ المطالَعَة فِي الكُتب الَّتي في سيرَةِ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ تحْتَاج إِلى حذَرٍ؛ وذلِك لأنَّه ظَهَر أعْداءٌ للصَّحابَة مِن بعْدِهم؛ من الخَوارِج والرَّوافِض، فيَحْتاج الإِنْسانُ إِلى حذَرٍ فِيما يُنْقل عن الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

وقَد أشارَ شيْخُ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العَقِيدَة الواسطِيَّة[1] -تلك العَقِيدَة المبارَكة- إِلَى ما ورَد عَنِ الصَّحابَة ممَّا حصَل مِن الفِتَن، وأنَّ ما وَقع منْهُم يَكُون مغْفورًا ومغْمورًا بجانِب الفَضائِل.



(١) انظر العقيدة الواسطية (ص:٤٨).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٦٢ وَاحْذَرْ مِنَ الخَوْضِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي بِفَضْلِهِمْ مِمَّا جَرَى لَوْ تَدْرِي

١٦٣ فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ فَاسْلَمْ، أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ

١٦٤ وَبَعْدَهُمْ فـ(التَّابِعُونَ) أَحْرَى بِالفَضْلِ ثُمَّ (تَابِعُوهُمْ) طُرًّا

الشرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تكْمِيل الكَلام علَى الصَّحابَةِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ: «**واحْذَر**» فِعْل أمْرٍ مِن الحَذر، وهُو التَّخوُّف وعَدم الإِقْدام، والوُقوف أمام الشر والفِتْنة بحيثُ لا يتَجاوزُها المرْء.

وقولُه: «**من الخوْضِ**» أي: الكَلامِ اللَّغو الَّذي لا فائِدَة مِنه، ويُطْلق علَى الكَلامِ الَّذي يأْثَم فيه الإِنْسان، كما في قوْلِه تعالَى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ [الطور:١٢]، فالكَلام الَّذي لا فائِدَة مِنه في الصَّحابَة، أو الكَلام الَّذي قد يتأَثَّم به العَبْد، يجِبُ أن يحْذَره وألَّا يتكلَّم فيه.

وقوله: «**قَد يُزْري بفَضْلهم**» أيْ: يحُطُّ مِن قدْرِهم، «**مما جَرى بيْنَهم**» أيْ: ممَّا وقَع بينَهم، «**لَوْ تَدْري**» (لو) هَذِه للتَّمَنِّي، أي: ليْتَك تدْري.

وذلِك أنَّه جرَى مِن الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مِن الأُمور الَّتي هِي فِي الواقِع مِن المُتشابِه، لكِن من المُتشابِه الوَاقِع، لا من المُتشابِه المنزَّل، ووَجْه كوْنِها مِن المُتشابِه أنَّه قَد يَكُون فِيهَا مدْخَل لكُلِّ ذِي غرَضٍ سيِّئ، وأنَّ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ تقاتَلُوا فِيما بيْنَهم وأرَاقُوا الدِّمَاء مِن أجْلِ الوُصولِ إِلى السُّلْطة، لا مِن أجْل إِحْقاق الحَقِّ، ولذلِك فهُو من المُتشابِه الواقِع.

وطريقَة أهْل العِلْم والإِيمان في المُتشابِه في المنزَّل، أوْ مِن الواقِع، أن يرْجِعوا إِلى المحْكَم الَّذي لا تشابُه فِيه، فما جَرى من الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ من الفِتَن؛ كالَّذي بيْنَ علي وعائِشَة والزُّبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، والَّذي بيْن علي ومُعاويَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وأحْداث كَثيرَة تُعْلم من التَّاريخ.

وقد استغَلَّ هَذِه الأحداثَ المغرِضُون الحاقِدُون علَى الإِسْلام مِن أجْل الطَّعْن في الصَّحابَة، وحمَلُوها على أنَّها صدَرتْ عَن نيَّة سيِّئَةٍ، كالرَّافِضة الَّذين في قُلوبِ كَثير منْهُم غلٌّ وحِقد علَى الإِسْلام، ولا سِيَّما علَى عمَر بْن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، الَّذي أطاحَ بعُروشِهم وفلَّ جموعَهم، فكَانُوا يتَّخِذون من هَذِه الوَقائِع سُلَّمًا للقَدْح في الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، حتَّى كانُوا يلْعَنون مَن قام ضِدَّ علي بن أبي طالِبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ويتقرَّبُون إِلى اللهِ تَعالى بلَعْنه -والعِياذُ باللهِ- مَع ما له من الفَضِيلَة.

لكنَّ الرَّاسِخِين في العِلْم وأهْل الإِيمان يَقولُون: إنَّ هَذا الأَمر الَّذي وَقع بيْنَهم يجِبُ أن يُحْمل علَى نيَّةٍ حسنَةٍ، وذلِك لما للصَّحابَة من الفَضْل، والمَعرُوف، والإِحْسان، والجِهاد في سَبيل الله. فما يقَع منْهُم من المَعاصِي فهُو مُنْغمِر في جانب الحَسنَات، والحَكَمُ العَدْل هو الَّذي يُقارِن بَيْن الحَسن والسَّيِّئ، ويجْعَل الحُكْم للأَكْثر، ونحن إذا قارَنَّا بين ما حصَل من الصَّحابَة مما يُظَن إثمًا وبيْن ما حصل منْهُم مِن الفَضائِل والكمالاتِ، وجَدْنا أن الثَّاني أكْثَر بكَثيرٍ من الأَوَّل.

فالوَاجِب أن تنْغَمِر السَّيِّئات في جانب الحَسنات، وهَذا هُو العَدْل، وما أحْسنَ كلِمَةً قالها ابْنُ رجَبٍ رَحِمَهُٱللَّهُ في مُقدِّمة كتاب القَواعِد: «المُنصِفُ مَنِ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَأِ المَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ»[1].

---

(١) انظر قواعد ابن رجب (ص:٥).

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنَّه عَن اجْتهادٍ قَد صدَر» فإنَّه. أي: ما جَرى بَيْن الصَّحابَة من الفِتَن والقِتَال، «عَن اجتهادٍ قَد صدرَ» والاجْتِهادُ افْتِعال من جهْد، أيْ: بذْل الجَهْد وهو الطَّاقَة في الحُصُول علَى المَقْصود؛ ولهَذا يُسمَّى العَالم الَّذي يتطلَّب الأَحْكام من أدِلَّتها الشَّرعيَّة مجتهدًا؛ لأنَّه يبْذِل جهْدَه وطاقَتَه ووسعه للوُصول إِلى الحقِّ عَن طَرِيق الدَّليل.

فالصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ حصَل ما حصَل بيْنَهم عن اجْتهادٍ، فمثلًا مُعاوِية وعائِشَة والزُّبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قاتَلوا يظُنُّون أنَّ هَذا هو الَّذي يكُون سببًا للْعُثور علَى قتَلَة أَمِير المُؤمِنين عُثْمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ ليقْتَص منْهُم، وعليُّ بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَخَّر البَحْث عَن القَاتِل أو عَن المتآمِرينَ؛ لأنَّ الحالَ تقْتَضي ذَلك، فالنَّاس في فتْنَةٍ، ويصعُب جدًّا العُثور علَى هؤُلاء المدَبِّرين، ثُمَّ إذا عثَرْنا علَيْهم فإِنَّ قتْلهم قد يُؤدِّي إِلى فِتنَةٍ أكْبر؛ لأنَّ منْهُم رُؤوس قبَائل، فعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ له رأي، ومُعاوِية وعائِشَة والزُّبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لهم رأيٌ آخَر، وكلُّه عَن اجْتهادٍ.

ثم إنَّه قَد قيل: إن الفِتْنة كادَتْ تنْطَفِئ لوْلا رِجالٌ مِن رِجال مُعاوِيَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صارَ في نُفوسِهم بعْض الشَّيء وبادَرُوا بالقِتَال، فحَصل الشَّرُّ.

وأيًّا كانَ التَّقدير فإنَّه يجِبُ أن نحْمِل الإساءَة علَى الإِحْسان، وننْظر بيْنَهما ونقول: إذا قدَّرْنا أن هؤُلاء أخْطَؤوا في هَذِه الفِتْنة الكَبيرَة، فإِنَّ لهم من الحَسَنات ما يُوجِب محْوَ هذا. والإِنْسانُ المجْتَهد إن أصَابَ فلَهُ أجْرانِ وإِنْ أخطأ فلَهُ أجْرٌ، والخطأُ مغْفُور.

وهَكذَا قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِذَا حكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ**

أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»(١)، وهؤلاء بيْنَ مجتَهد مُصيبٍ ومجتَهدٍ مُخطِئٍ، فالمصِيبُ لَه أجْران والمخْطِئ له أجْرٌ واحِد.

فإن قال قائِل: أيُّهما أقْرب إلى الصَّواب؟ وأيُّهما أحقُّ بالخِلافة؟

فالجَوابُ: أن الأقْرب إلى الصَّواب، والأَحقَّ بالخِلافة عليُّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا شكَّ في هَذا، ودَلِيلُ ذلِك قول النَّبي ﷺ في عمَّار بن ياسر: «**إِنَّهُ تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ**»(٢)، الباغِية. يعْنِي: الخارِجَة علَى الإمَام، والَّذي قَتَل عمارًا هم أصْحابُ مُعاوِيَة، وعلَى هَذا يَكُون عليُّ بْن أبي طالب أقْرَب إِلى الصَّواب مِن مُعاوِيَة، ويَكُون جيْشُ مُعاوِيَة هُو الفِئَة الباغِيَة.

لكِن مع هَذا يجِبُ علَيْنا ألا نُضمر حقدًا ولا بغْضَاء لواحِدٍ من الصَّحابَة، وأن نحْمِل ما جرى منْهُم من الخَطأ علَى أنه اجْتِهاد واللهُ يغْفر لهم، ثم إنَّه من العَقْل والإِيمان ألّا نجْعل ما جرَى بين الصَّحابَة من هَذِه المسَائِل سببًا للأَخْذ والردِّ والخِلاف؛ لأنَّ هَذِه أمَّة قد خلَت؛ لها ما كَسَبت وعلَيْها ما اكْتَسبت.

وعلَيْنا أن نجْتَمع من الآن علَى طريقِ الحقِّ الَّذي في كتاب الله وسُنَّة رَسولِه ﷺ، وألَّا نُداهِن كما يدعو إلَيْه بعْض النَّاس اليَوْم من محاولَة التَّقْريب بين الرَّافضة وبيْن أهل السُّنَّة؛ لأنَّ محاوَلة التَّقريب بين المذْهَب الحقِّ والمذْهَب الباطِل ليْس إلَّا مُداهنةً في دِين الله.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم..، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم..، رقم (٩١٦)

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب التعاون في بناء المسجد، رقم (٤٤٧)، ومسلم: كتاب الفتن، باب لا تقوم السَّاعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، رقم (٢٩١٥).

وإنَّ مِن الواجِب علَى الجَمِيع الرُّجوعَ إِلى الكِتاب والسُّنَّة وهدْي السَّلف الصَّالح، وأوَّل ما يجِب الكفُّ عَن مَساوِئ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واعْتِقاد أن مَن أخْطأ منْهُم فإِنَّ خطأَه مُنغمِرٌ في جانب صَوابِه، وما حصَل مِن فساد فهُو مُنغمِرٌ في جانِب الإِصْلاح. هَذا هو الواجِب علَيْنا فيما جرى بين الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فاسْلَمْ**» أي: مِن الخَوْض، والوُقوعِ في الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والعَداوَةِ والبَغْضاء لهُم. «**أذَلَّ اللهُ مَن لَهُم هَجَر**» أي: أوْقَعه في الذُّلِّ والهَوان، وهَذه جُملَةٌ خبَرِيَّةٌ دُعائِيَّة.

ويُشِير رَحِمَهُ اللَّهُ هنا إِلى الرَّافضة الَّذين هجَرُوهم؛ لا نقول: هَجرُوهم فلا يُكلِّمُونهم فهُم أمواتٌ، لكِن هجَرُوا فضْلَهم، وهجَرُوا نشْرَ فَضلِهم أيضًا، بَل اعتدوا علَيْهم، وليْت الصَّحابَة سَلِموا منهم، وليْتَهم سكَتُوا عن نشْر فضائِلِهم فحَسْب، ولكِنَّهم اتَّهمُوهم ورمَوْهم بالباطِل، والكَذب، بل لعَنُوهم علَى رُؤوس المنَابِر، والعياذ باللهِ.

بَل الأَدْهى والأَمرُّ أنَّهم يلْعَنُونهم في أذْكارِ الصَّباح والمسَاء، حيْث يكْتُبون: اللَّهم الْعَن صنمَيْ قُرَيْشٍ وجِبْتَيهما وطاغُوتَيْهما. يعْنُون بذلِك أبا بكر وعُمَر، والعياذ باللهِ.

وهذا ما رأَيْناه في كُتُبهم يذْكُرونه في أذْكَار الصَّباح والمسَاء، يعني أنَّهم يتقرَّبُون إِلى الله بلَعْن أَبي بَكْر وعُمر، نسْأَلُ اللهَ العافِيَة.

ولكِن أبْعَدهم الله، فإِنَّهم لا يزْدادُون بذلِك إِلَّا بُعدًا من الله عَزَّوَجَلَّ. فنشْكُر المؤلِّف، ونسْأَلُ اللهَ أن يعْفُو عنْه حيث دَعا بالذُّلِّ علَى من هجَر الصَّحابَة بعدَمِ نشر فَضائِلِهم، ومن زاد علَى ذلِك فنَشَر ما اتَّهمَهم بِهِ وما كُذِبَ علَيْهم به من المَساوِئ.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وبعْدَهُم فالتَّابعون أحْرى بالفَضْل**» أي: أجْدَر بِه، فبَعْد الصَّحابَة في الفَضْل التَّابِعون، وهم التَّابِعون لهم بإِحْسان، وهُم القَرْن الثَّاني من هَذِه الأُمَّة.

واعْلَم أنَّ القَرْن يُعْتبر بأكْثَره، كما قالَ شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]، وليْس معْنى التَّابعين أنَّه لا يُوجد أحَدٌ من الصَّحابَة، بل إذا كانَ القَرْن أكْثَرهم من التَّابعين أيْ ممَّن لم يُشاهد النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ -فإنَّه يُسمَّى قرْن التَّابِعين، وإن كانَ يُوجَد العَشْرة والمِئة وما أشْبه ذلِك من الصَّحابَة، وكذَلِك يُقال في تابِعي التَّابِعين، فالقَرْن يعتبر بأكْثَر أهلِه.

فالتَّابعون هُم أحْرى النَّاس بالفَضْل بعد الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، لقوْل النَّبي ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[2]، والتَّفْضيل هنا تفْضِيلٌ للجُمْلة علَى الجُمْلة، وليْس لكُلِّ فردٍ علَى كل فردٍ، بمَعْنى أنه قد يُوجَد في تابعي التَّابعين مَن هُو أفْضَل من التَّابعين في العِلْم، والعِبادَة، والجِهَاد. وكذَلِك أيضًا يُوجَد في التَّابعين من هو أفْضَل من بعْض الصَّحابَة في العِلْم والجِهاد، فإن واحِدًا من هؤُلاء قد يفْضُل واحِدًا من هؤُلاء.

إلَّا أن الصَّحابَة يتميَّزُون بخصِيصَة ليست لغيْرِهم وهي الصُّحْبة، وهَذِه لا يُمْكن أن يَنالها أحَدٌ من التَّابعين، لكِن الفَضْل والعِلْم والجِهَاد ربَّما يُوجد في التَّابعين من هو خيْرٌ من بعْض الصَّحابَة، كما يُوجَد في تابعي التَّابعين مَن هُو خير من بعْض

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

التَّابعين، فالتَّفْضيل إِذن للجُمْلة لا لكلِّ فرْد، إلَّا ما سبَق من تميُّز الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بهذه الخَصِيصَة، وهي الصُّحْبة.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ثم تابعوهم طرًّا**» أي: تابعو التَّابعين.

وقولُه: «**طرًّا**» يحْتَمل أن تكُون بمَعْنى قطعًا، ويحْتَمل أن تكون بمَعْنى جميعًا، والأَمْر كذَلِك، فإنَّنا نقْطَع بأنَّ تَابعي التَّابِعين بعْدَ التَّابِعين، وأن التَّابعين بعد الصَّحابَة.

وسكَت المؤلِّف عن بقيَّةِ الطَّبقاتِ، فلم يذْكر إلَّا ثَلاث طبقَات، وهم: الصَّحابَة، والتَّابِعون لهم، وتابِعو التَّابعين، وإنَّما اقْتصر علَى ذلِك بناءً علَى حديثِ عِمْران بن حُصَين وغيرِه مِن أنَّ خيْر النَّاس الصَّحابَة، ثُمَّ التَّابعون، ثم تابِعُو التَّابِعين.

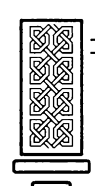
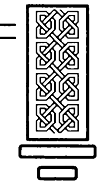
وعلى هَذا فنَقُول: إنه بعد هَذِه القُرون الثلاثَة حصَلت الفِتَن، وانْتَشرت البِدَع، وتفرَّقَت الأَهْواءُ، وحصَل الشر الكَثِير، ورفَعت المبْتدِعَة رُؤوسَها، واضطَرَب النَّاس أمنًا وإِيمانًا، وتكلَّم النَّاس في كلِّ شَيْء، حتَّى إنَّهُم تكلَّموا في الله عَزَّوَجَلَّ، وصارُوا في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما بَين معطِّل لصِفاته، ومثْبِت ممثِّل، وقائمٍ بالقِسْط مُعتدل.

واخْتِلافُ النَّاس في الله عَزَّوَجَلَّ، في أسْمائِه وصِفاتِه، كانَ بعد الاخْتِلاف في مسأَلة القدَر، ومسْأَلة الإيمان والكُفر؛ لأنَّ مسْأَلَة القَدَر أدْركت أواخِرَ عصر الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسْأَلَة الأَسْماء والإِيمان والكُفر بعدها، وكذَلِك الإِرْجاء وما يتعلَّق بِه، ثُم جاءَت بِدَع الأَسْماء والصِّفات، وانْتَشرت هَذِه انتشارًا عَظِيمًا، وصارَ النَّاس يتكلَّمون علَيْها أكْثَر من غيرِها؛ لأنَّها أشدُّ خطرًا من غيرِها.

وإِلى هُنَا انْتَهى كلام المؤلِّف -رَحِمهُ اللهُ تعَالَى- علَى الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وما يتعلَّق بفَضْلِهم.

وبعْدُ فإِني أدعو إِلى قِراءَة أخْبار الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ بعد قِراءَة سِيرَة النَّبي ﷺ، حتَّى يشد الإِنْسانُ نفسَه مع السَّابقين السَّالفين؛ ليزْدَاد بذلِك إِيمانًا ومحبَّةً لهم ومنْهجًا طيِّبًا.



فصلٌ: فِي ذِكْرِ كرامَاتِ الأَوْلِياء وإِثْباتِها

١٦٥ وَكُلُّ (خَارِقٍ) أَتَى عَنْ صَالِحِ ... مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ

١٦٦ فَإِنَّهُ مِنَ (الكَرَامَاتِ) الَّتِي ... بِهَا نَقُولُ، فَاقْفُ لِلْأَدِلَّةِ

الشرح

انْتَقل المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إِلى ذِكْر كَرامَات الأَوْلِياء وإِثْباتها. والكَرامَات جَمْع كَرامَة، وهي ما يُقدَّم للضَّيْف ونحْوه تكريمًا له، وهَذا هو الأَصْل فيها. ثمَّ صارَتِ الكَرامَة اسمًا لكلِّ خارقٍ للعادَة، يُظهره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى علَى يدِ وليٍّ من أوْليائِه تكريمًا له، أو إحْقاقًا لحقٍّ قامَ به، فهِي إذَن أمْرٌ خارِق للعادَةِ يجريه الله تَعالى علَى يد وليٍّ من أوْليائِه؛ إما تكريمًا له، وإمَّا إظهارًا للحقِّ الَّذي قامَ به.

وهنا ثَلاثَة قيود:

القَيْد الأوَّل: قوْلُنا: كل أمر خارِق للعادَةِ، يخْرُج به ما كانَ جاريًا علَى العَادَة، فما كانَ جاريًا علَى العَادَة لا يُعدُّ كَرامَة، مثل أن يأْكُل الولي طعامًا فيَشْبع، فإنَّه إذا شبع مِن الخُبْز، لا يُقال هَذِه كَرامَة؛ لأنَّ هَذا علَى العَادَة، أو لو قالَ الوليُّ مثلًا: بعْد عشْر دقَائِق ستظهر الشَّمسُ، وكان قد بَقِي علَى طُلوعِها عشْر دقائق، فخَرجت فقال: ألَا أيُّها النَّاس اشْهَدوا علَى كرامَتي؛ إِني قلت: الشَّمسُ ستَطْلُع بعد عشر دقائِق فطلَعت. فليست هَذِه كَرامَة؛ لأنَّ هَذِه جارِيَة علَى العَادَة.

ولهَذا قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن الكَرامَة أمر خارقٌ للْعادَة.

القيد الثَّاني: يُظْهره الله علَى يَد وليٍّ مِن أَوْليائِه، وحينئذٍ فلا بُدّ أن نعْرِف من هو الوليُّ. والوليُّ بيَّنه الله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢- ٦٣]، فمَن تحقَّق فيه هذان الوَصْفان -وهما: الإِيمان والتَّقْوى -فهو الوليُّ.

وقَد قال شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن كانَ مُؤمنًا تقيًّا كانَ لله وليًّا»[١]، وقَد أخَذ المَعْنى مِن الآيَة الكَريمَة الَّتي يقولُ الله فيها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾.

القَيْد الثَّالث: تكْريمًا له، أوْ إظهارًا للحَقِّ الَّذي قامَ بِه، يعْنِي قد يَكُون هَذا تكْريمًا للشَّخص؛ كَما وقَع كثيرًا مِن بعْض الأَوْلِياء يعْطش في البَرِّ، فيسأل الله تَعالى الماءَ، فيُنْشِئ الله السَّحاب ويُمْطر ويشْرَب.

وكذَلِك أيضًا صِلَة بْن أشيم حيْثُ يُذْكر أنَّه مات فرَسُه في أثْناء السَّفر، فدَعا اللهَ أن يُحْييه إِلى أن يَصِل إِلى بلَدِه، فأحْيَا الله لَهُ الفَرَس ورَكِبه، فلَمَّا وصَل إِلى بيْتِه قالَ لابْنِه: يا بُنَي ألْقِ السرجَ عن الفَرس فإِنَّه عارِيَةٌ، فألْقى السَّرْج عنْه فماتَ الفَرس في الحال، فهَذِه كَرامَة.

وكذَلِك أيضًا ما يُذْكر عن العَلاء بْن الحضْرميِّ أنَّه خاضَ البَحْر بجُنودِه، وكذَلِك سعْد بْن أَبِي وقَّاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وغَيْر ذَلك.

فالُمِهم أن الكَرامَات كَثيرَة، ومَن أرادَ أن يطَّلِع علَى شيْء منْها فعلَيْه بِكتاب (الفُرْقان بَيْن أوْلِياء الرَّحمن وأَوْلِياء الشَّيطان)، لشيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].

(١) انظر مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٤، ١١/ ٦٤، ٢٥/ ٣١٦).

(٢) انظر الفرقان بين أوْلِياء الرحمن وأوْلِياء الشيطان (ص:٣١٥).

قالَ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وكلُّ كَرامَة لوليٍّ فإنَّها آيَةٌ للنَّبي الَّذي اتَّبعه هَذا الوليُّ؛ لأنَّ هَذِه الكَرامَة شهادَةٌ مِن الله أن هَذا الوليَّ علَى حق، فإذا كانَ يتبع نبيًّا من الأَنْبياء فهي أيضًا تَستَلْزم الشَّهادَة بأن هَذا النَّبيَّ حقٌّ، وإلَّا لما أيِّد مُتَّبعه بهذه الكَرامَة.

وقَد خرَج بقوْلِنا: «علَى يدِ وليٍّ»، مُعْجِزاتُ الأَنْبياء، فمُعْجِزات الأَنْبياء خوارِقُ للْعادَة، لكنَّها ليست علَى يد الأَوْلِياء، بل علَى يدِ مَن هُم أكْبَر من الأَوْلِياء وهُم الأَنْبياء.

فعِيسى ابْن مرْيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كانَ يقِف علَى قبر الميِّت ويقول: اخْرُج؛ فيخْرُج، وعلى الميِّت فيقُول: احيَ؛ فيَحْيى، فهُو يُحْيي المَوْتى ويُخْرج المَوْتى، وهذه لا شكَّ أنها مُعجِزة خارقَة للعادَة، لكن علَى يدِ نبيٍّ؛ فلا تُسمَّى كَرامَة اصطلاحًا.

وإلَّا فإنَّها لا شكَّ كَرامَة، لكنَّها اصطلاحًا لا تُسمَّى كَرامَة؛ لأنَّ الكَرامَات إنَّما تَكُون علَى يد الأَوْلِياء.

وهَذه تُسمَّى عِند كثير من العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ مُعجِزة، والصَّحيحُ أنَّها آيَة، وتسْمِيَتُها آية أصحُّ مِن تسْمِيتها بمُعجِزة، لما يلي:

أولًا: لأن هَذا الموافق للَفْظ القُرآن؛ لأنَّ الله سمَّى هَذِه المُعْجِزات الَّتي تأتي بها الأَنْبياء آيَات ولم يُسمِّها مُعْجِزات.

ثانيًا: أن المُعجِزات قد لا تَكُون آيَةً علَى نُبوَّة، كما في حال المشْعوذِين وغيْرهُم من السَّحرة، لكن لو قُلْنا: آيَة؛ يعْني علامَة علَى صدْق هَذا النَّبي.

ثالثًا: أن كلِمة مُعجِزة من الإِعْجاز لفْظُها بَشِع، لكن آيَة أي: علامَة، هَذِه مُحبَّبة للنُّفوس، كما قيل: كأنَّه علَمٌ في رأْسِه نَار.

فلهَذا كانَ التَّعبير بالآيَة أولى.

وخرج أيضًا بقولِنا: علَى يد وليٍّ مِن أوْليائِه -ما يخْرق العَادَة مما جرى علَى أيْدِي أوْلياءِ الشَّيْطان من السَّحَرة والمشعْوِذين وغيْرِهم؛ لأنَّ منْهُم من يأْتي بالخارِق الَّذي يخْرُج عن العَادَة، لكِن بوَاسِطَة الشَّياطين.

ويُذْكر عن مثل هؤُلاء أشْيَاء عجِيبَة، فيُذْكر أنَّ الواحِد منْهُم قبل أن تأْتِي الطَّائرات إذا كانَ يوْمُ عرَفة أحْرَم مِن بيته، وذهب إِلى مكَّة -وهُو مِن أقْصى الشَّرق أو الغَرب- وحجَّ مع النَّاس، وهذا خارِقٌ للعادَةِ، ولكِن الَّذي حمَله هم الشَّياطين، والشَّياطين قد تحْمِل أشْيَاء ثقِيلَة مِن بلادٍ بَعيدَةٍ وتُحْضِرها في ساعَةٍ سريعَة.

وقد اطَّلعت علَى كلام لشيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابِ الاسْتِغاثة، قال: لو لم يَكُن من خطأِ هؤُلاء إلا أنَّهم يتجاوَزُون الميقاتَ بلا إحْرام[1]، وذلِك لأنَّه يمُرُّ به الشَّيْطان مع الجوِّ ولا يُحْرم إذا حاذَى الميقات، بل يُحْرم في مكَّة.

فالحاصِل أنَّ ما يحْصُل من الأُمور الخارِقَة للْعادَة علَى يد هؤُلاء الَّذين نُسمِّيهم أوْلِياء الشَّيْطان، هَذا ليْس بكَرامَة، بَل هُو إهانَةٌ. فصار الخارِق للعادَةِ إما آيَة، وإما كَرامَة، وإمَّا إِهانَة، وإمَّا فِتْنة.

والفِتْنة ما يأْتِي من السَّحرَة وشبههم؛ لأنَّهم يرَوْن ذلِك إكْرامًا لهم.

والإِهانَة مِثْل ما يُذْكر عَن مُسيْلِمة الكذَّاب الَّذي ظهَر فِي اليمامَة وادَّعى أنَّه نبيٌّ وذلِك في آخِر حَياةِ النَّبي ﷺ، وأخَذ بذلِك قومُه وجَعلُوه نبيًّا، وصار يُعينُه الشَّيْطانُ فِي بعْض الأُمور، فيُقال: إنَّهم جاؤُوا إلَيْه في يوْمٍ من الأَيَّام، وقالوا: يا أيُّها النَّبي،

---

(١) انظر الفرقان بين أوْلِياء الرحمن وأوْلِياء الشيطان (ص:٣٢٧).

إن عنْدَنا بئرًا قد غار مَاؤُها، ولم يبق فِيهَا إلا ماء قَلِيل فنُرِيد أن نتبرَّك بك، فذهب معَهُم وأخَذ بعْض الماء ليتَمضْمَض به ويُمجَّه في البِئْر ينتظر أن يرْتَفع ماؤُه، فيقال إنه لما مَجَّ الماء في البِئْر غار الماءُ الموْجُود، فصار هَذا خارقًا للْعادَة؛ لأَنَّه ليْس من العَادَة أن يتمَضْمَض إنسانٌ بماءٍ ثُم إذا مجَّه ذهَب ماؤُه، فهَذا خارِق للعادَةِ، لكِنَّه إِهانَة، ودَلِيل علَى كذبه.

وفي قِصَّة أُخْرى يقال: إنَّه جِيء إلَيْه بغُلامٍ رأسُه فيه قزع، يعْنِي بعضه نبت وبعْضُه لم ينْبُت، فقِيل له: أيَّها النَّبيُّ، امْسح علَى رأس هَذا الغلام لعلَّ الله يُخْرج بقيَّة الشَّعر، فمسَحَه فزَال الشَّعْر الموْجُود، وهذا أيضًا إِهانَة، وهُو خارِق للعادَةِ؛ لأَنَّه لم تجْرِ العَادَةُ أنَّ إنسانًا يمْسَح علَى شعر فيتحاتَّ.

وعلى كُلِّ حَالٍ فالخارِق للعادَةِ أرْبَعة أنواعٍ: أعْلاها: الآيَة، ثُمَّ الكَرامَة، ثم الإِهانَة، ثم الفِتْنَة.

ثمَّ إن أهْل العِلْم رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالوا: إن كل كَرامَة لوليٍّ فهِي آية للنَّبيِّ؛ لأنَّه لما كانَ هَذا الوليُّ متَّبعًا لنبيٍّ مِن الأَنْبياء -ومعلومٌ أنه لا نبيَّ بعْد محمَّد ﷺ- ثم أُوتي كَرامَة لتأْيِيد ما هو علَيْه من الحَق، كانَ ذلِك آيَةً للرَّسول الَّذي اتَّبعه.

وقولُه: «**وكلُّ خَارقٍ أَتى عَن صالِحٍ**» أي: وكلُّ خارِق للعادَةِ أتى عن صالِح.

قولُه: «**مِن تَابعٍ لشرْعِنا**»، خرَج به التَّابعُ لغَيْر شرْعِنا، فهَذا لا يُمْكن أن يُؤْتى كَرامَة؛ لأنَّ من لم يتَّبع شرْعَنا فهُو كافِرٌ، فإن وُجد علَى يدِه خارِقٌ فهُو فتنَةٌ أو إِهانَة؛ ففِتْنة إن كانَ فِيما يُحِب، أو إهانَة إن كانَ فيما يَكْره.

وقوله: «**وناصح**» وقد بيَّن النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لمن تكون النَّصيحَة، فقال: «**للهِ وِلِكِتَابِهِ وِلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»[1].

وقَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإنَّها مِن الكرَامَات الَّتي بِها نَقُول**» الفاعِلُ هنا مستتر وجوبًا تقْدِيرُه نحْن، والمُراد بذلِك أهل السُّنَّة، يعْنِي أن أهل السُّنَّة يَقولُون بإِثْبات الكَرامَات للأوْلِياء.

وقَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فاقْفُ للأدِلَّة**» اللام هُنا للتَّعليل، والأدِلَّة جمْع دَليل، وهو في اللُّغة المرْشِد، ومِنه الدَّليل في الطَّريق، لكن الدَّليل في الشَّرع هُو ما يثْبُت به الحكم.

وهُناك أدِلَّة كَثيرَة تدل علَى كَرامَات الأَوْلِياء، منْها مثلًا:

قصة أصْحاب البقرة: وهُم قوْمٌ تدارَؤُوا حيث قُتِل بينَهم قَتِيلٌ، وكادت الفِتْنة أن تَكُون بين القبِيلَتَيْن، فأمَرهم مُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أن يذْبَحوا بقَرة، وأن يضْرِبوا القَتِيل بجُزْء منْها، ففعلوا ذَلك، فلمَّا ضرَبُوا القتيل بِهذَا الجزء من البَقرَةِ حَيِي بِإِذن الله، وقال: إن قاتَله فلان، وهَذِه كَرامَة لهؤُلاء القَوْم، حيث ذهب عنْهُم النزاع وطفِئَت الفِتْنة. وربما نقول: هي كَرامَة من وجْهٍ وآيَة من وجْه آخَر؛ لأنَّ مُوسَى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو الَّذي أمَر بذلك.

ومثالٌ آخر: الرَّجل الَّذي مرَّ علَى قرية خاوِيَة علَى عُروشِها هامِدَة، فقال: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، فأكرمه الله عَزَّوَجَلَّ؛ فأماتَه اللهُ مِئة عامٍ ثُمَّ بعثَه، وكان هَذا الرَّجُل مَعه حِمارٌ ومعَه طعامٌ، فأمَّا الحِمارُ فمات وأمَّا الطَّعام فلَمْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدِّين النصيحة، رقم (٥٥).

يتغَيَّر، بل بَقِي مِئة سنَةٍ ولم يتغَيَّر؛ لا غيَّرته الشَّمس، ولا الهواءُ، ولا المطَر، ولا أيُّ شيْءٍ وهُو طعام، وكما نعْلَم أنه يسرع إلَيْه الفساد، ورُبَّما فسَد في يومٍ وليْلَة، لكن هَذا الطَّعام بقي مِئة سنَة.

أمَّا الحِمار فلمَّا بعَث اللهُ صاحِبَه وُجِد أنَّه قد مات، ووجَدَه عظامًا تَلوح، فقال الله له: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ [البقرة:٢٥٩]، فجَعل ينْظُر إلى عظام الحِمار يتراكَبُ بعضُها ببَعْض، ويُنْشِزها الله تعالى بالعَصَب، ويكْسُوها اللَّحم، حتَّى كَمُل الحِمار، ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٥٩].

وهَذه نعْمة من الله عَزَّوَجَلَّ؛ أن يُري الله العَبْدَ آيَةً كونِيَّة أو شرْعِيَّة تقوي إِيمانه؛ لأنَّ الإِنْسان أحْيانًا قد يضْعُف إِيمانه، وأحيانًا يأتي الإِنْسانَ كسلٌ وفُتور وتَرِد علَى القَلْب؛ لأنَّ القَلْب يتقلَّب، فإذا منَّ الله علَى العَبْدِ وأَراه آيَةً يطْمَئِن بها قلْبُه، فلا شكَّ أن هَذِه نعْمَةٌ من الله عَزَّوَجَلَّ؛ كَبيرَة ليْس لها ثمَنٌ.

فهَذا الرَّجل كانَ يشُكُّ في إحياء الله المَوْتى؛ لأنَّه أتى علَى هَذِه القرْيَة وقال: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩]، وهذِه قريَةٌ فكَيْف بالبَشر؟ فأراه الله الآيَة، فلمَّا تبيَّن له قال: ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٥٩].

ولا شكَّ أن هَذا كَرامَة لهَذا الرَّجل؛ فالحِمارُ شاهَده والله تَعالى يُحْييه شيئًا فشيئًا؛ والطَّعام شاهَدَه لم يتغيَّر، وقد بَقِي مِئة سنَةٍ -وهي ليست بهينة- ولم يتغيَّر فآمَن أن الله قادِرٌ علَى ألَّا يُغيِّر الشَّيء مع طُولِ المدَّة، وقادر علَى أن ينشئ الشَّيء مرة أُخْرى، ففي هَذِه الآيَة طرْدٌ وعكْس، فَفِيها إبقاء الشَّيء علَى ما هُو علَيْه، وإنشاء الشَّيء مِن جَديد وكل ذلِك كَرامَة لهَذا الرجل.

كذَلِك من الأدِلَّة قِصَّة مريم، وهي ليست نبيَّةً، أرْسل الله تعالى إلَيْها رَسولَه جِبْريلَ، فنفَخ فِيهَا من رُوح الله عَزَّوَجَلَّ، أي: نَفَخ في فرْجِها روحًا، فالْتَقمها الرَّحم، وصار إنسانًا بشرًا -وهُو عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ- ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ يعني ألجْأَها إلى جِذْع نخْلةٍ، فقالت: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مريم:٢٣]، وهِي هنا لم تتمَنَّ المَوْت، لكن تمنَّت أنها ماتَت قبْلَ أن تحصل هَذِه الفِتْنة؛ لأنَّها تعرِف أنَّ بَني إسْرائِيل سيتَّهِمُونها كما وقع، والمسْألَة ليْست هيِّنةً، بل هي عِرْضٌ.

﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم:٢٤] أي: نهرًا، وكان هَذا النَّهر كَرامَة لها.

﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم:٢٥] الله أكبر! امرأةٌ أدْركها المخَاضُ -والمرْأَة إذا أدْركها المخاضُ تكون ضعيفةً جدًّا- تهُزُّ بجِذْع النَّخْلة، وليْس برأس النَّخلة! ثم إنَّ الهزَّ بجِذْع النَّخْلة لا يجْعَل النَّخْلة تتحرك أصلًا.

قالَ تَعالَى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم:٢٥]، والرُّطب من المَعلُوم أنَّه بَعِيد لا تُدْرِكه هي ولو أدْركَتْه لأخذَتْه، فقال الله تعالى: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ بدأَتْ تهُزُّ بالجِذْع، ويتساقَط الرُّطب ﴿جَنِيًّا﴾ أي مخْروفًا، فكان يسْقُط هَذا الرُّطب اللَّين جدًّا مِن مكانٍ عالٍ علَى الأَرْض ويَبْقى كما هُو، وكأنَّه مخْرُوف باليد.

وهَذِه آيَة خارقَة للْعادَة، فالعَادَة أن الرُّطب إذا سقَط مِن مثل هَذا المَكان تفتَّت وتمزَّق، لكِن هَذا بَقِي كأنَّه مخروف باليَد.

﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم:٢٦] وكلُّ هَذا أيضًا من آيات الله عَزَّوَجَلَّ، حيث تقرُّ عينًا في هَذا المَكان الخالي.

وأصْحاب الكَهْف أيضًا أعْطَاهم الله كَرامَة، فإنَّهم خرَجوا من قوْمهم المُشرِكين مُهاجِرين إلى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهيَّأ الله لهم كهفًا -أي: غارًا- في الجَبل موجَّهًا توجيهًا تامًّا إِلى ما بين الشَّمال والشَّرق، فإذا طلَعت الشَّمس تَزاوَر عن كهْفِهم ذاتَ اليَمِين، وإذا غرَبتْ تقْرِضُهم ذات الشِّمال، حيْثُ إن اتجاهَه إلى الشَّمال الشَّرقيِّ حتَّى لا تدْخل الشَّمس علَيْهم فتُؤذيهم أو تتلف أجْسامَهم.

فبقوا ثَلاث مئة سنةٍ، بل زادُوا تِسع سِنينَ وهُم لم يحْتاجُوا لأكْل ولا شُرب ولا بَوْل ولا غائِط ولا شيْءٍ، وهذا غيرُ مُعتاد، ثم إن الله تَعالى بحِكمَتِه ورحْمَته يُقلِّبهم ذاتَ اليَمِين وذات الشِّمال؛ لأنَّهم لو بَقوا علَى جنْب واحِد لتأثَّر ذلِك الجنْب، ولكِن الله يُقلِّبهم ذاتَ اليَمِين وذاتَ الشِّمال.

وفي هَذا دليلٌ علَى أن النَّائم لا يَكُون مُستلقيًا ولا مُنْبطحًا علَى بطْنِه، إنَّما هو علَى يَمينٍ أو شِمال، وفِيه أيضًا دليلٌ علَى أن النَّائم لا يُنسب إلَيْه الفِعْل؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف:١٨]، ولم يَقل: «يتقلبون».

إذَنَ بقوا هَذِه المدَّة وهُم لم يتغيَّروا، حتَّى شعورُهم وأظْفارُهم بقيت علَى ما هِي عليه؛ لأنَّه لما اسْتَيقظوا قالوا: لبثْنا يومًا أو بْعْض يوْم، ولو أن الشُّعور والأظْفَار نَمت كالعَادَة لعَرفوا أنَّهم بَقوا مُدَّة طويلة، لكِن بقيت لم تنمُ.

ولا يعْنِي ذلِك أن النَّائم لا تنْمُو أظْفارُه وشُعورُه، بل إن هَذا من آيَات الله لهؤُلاءِ القَوْم، وكذَلِك فإِن أجْسامَهم لم تتغَيَّر بعَرقٍ ولا غيره، ولم تأكُل الأَرْضة ثيابَهم.

وحصَل مثل هَذِه الكَرامَات في هَذِه الأُمَّة كما حدَث في الأُمَم السَّابقة، من ذلِك ما حصَل لأمِير المُؤمِنين عمَر بْن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حينما حُوصِر ساريةُ وهو أميرٌ علَى سريَّة، فاطَّلع علَيْه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بَعْد، وأرسل إلَيْه كلامًا، قال: يا سَارِيَة، الجبل! فسَمِع سارِيَة كلامَه ثُمَّ انْحَاز إلى الجبل[1].

وقد ذكر شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ جُملة صالِحة من ذلِك في كتابِه (الْفُرقان بين أوْلِياء الرحمن وأوْلِياء الشَّيْطان)[2].



(١) أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ٥٧٩، رقم ٥٢٥).

(٢) انظر الفرقان بين أوْلِياء الرحمن وأوْلِياء الشيطان (ص:٣٠٩).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٦٧ وَمَنْ نَفاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلَالِ فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالمُحَالِ

١٦٨ فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرٍ، يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ

الشرح

قوْلُه: «مَنْ» شرْطِيَّة، و«نفاها» فِعْل الشَّرط، وجُملة «فقَد أتَى فِي ذَاك بالمُحالِ» جواب الشَّرط، يعْنِي أن الَّذي يَنْفي الكَرامَات أَتَى بمُحالٍ، أي: بشَيْء محالٍ، وذلِك أنَّه حاوَل إِبْطال ما تواتَرت الأدِلَّة علَى ثُبوتِه، والمتواتِرُ يُفِيد العِلْم اليَقينيَّ الَّذي يسْتَحيل ارْتِفاعه.

وقولُه: «مِن ذَوِي الضَّلال» أيْ: مِن أصْحاب الضَّلال، يُشِير إلى من رَدَّ الكَرامَات؛ مثل المُعتزِلَة وغيْرِهم، حيث قالوا: إنه لا يُمْكن أن نُثْبت كَرامَات؛ لأنَّنا لو أثْبتنا الكَرامَات لاشْتبَه النَّبيُّ بالوليِّ والوليُّ بالسَّاحر.

ونُجيب علَى قول المُعتزِلَة ومَن نَحا نحْوَهم بأنه ليْس هُناكَ اشْتباه؛ فالوليُّ لا يقول: إنه نبيٌّ، ولو قال إنَّه نبيٌّ بعد محمَّد ﷺ لم يَكُن وليًّا؛ لأنَّه لا يَكُون عِنْده إِيمَانٌ ولا تقْوى، فلا يُمْكن الاشْتِباه إذن، قد يَكُون هَذا ممكنًا فيما مَضى من الأُمَم، لكن في هَذِه الأُمَّة لا يُمْكن أبدًا؛ لأنَّ الوليَّ لا يَقُول إنه نبي.

كذَلِك بالنِّسبَة للسَّاحِر لا يُمْكن أن يشْتبه بالولي؛ لأنَّ الوليَّ مؤمن تقي والسَّاحر كافر شقيٌّ فلا يَشْتبه هَذا بهذا، كذَلِك فالسَّاحر تأْتِيه هَذِه الخوارق بفِعْله هو، حيْث يتقرَّب للشَّياطِين فيُساعِدُونه، ويدَّعي أن هَذِه كَرامَة له.

ثم الأدِلَّة الكَثِيرة الموْجودَة إِلى اليَوْم تُثْبت وجودَ كَرامَات لوُجودِها إِلى يوْمِنا هذا.

لكِن الكَرامَات بعْضُها ظاهِر وكبيرٌ، وبعْضُها خفيٌّ، فمَثلًا لَو أنَّ رجلًا أراد أن يُسافِر إِلى الرِّياض، وأرادَ أن يسلُك الطَّريق اليُمنى، وفي آخِر لحْظَة اتجه إِلى الطَّريق اليُسْرى، وبعْد ذلِك اتَّضَح أن في الطَّريق اليُمنى قُطَّاع طريق. ولا شكَّ أن العَادَة في الواقِع أن الإِنْسانَ إِذا عَزم علَى شيء ولم يكن هُناكَ مَانِع حسِّي ظاهِر، فإِنَّه يتجه إِلَيْه ويَسِير معه، لكن لما صُرف هَذا بدُون أيِّ سبَبٍ ظاهِر إِلى الطَّريق الآخَر، وإِذا به يُبَلَّغ أنَّ الطَّريق الَّذي كانَ قد نوى أن يتَّجه علَيْه فيه قُطَّاع طَرِيق؛ فإِنَّنا نعتبر هَذِه من الكَرامَة، لكِن ليْست كالكَرامَة الكَبيرَة، إِنَّما هي كَرامَة، ولا شكَّ أنها نِعْمة، حتَّى يعْرِف الإِنْسان أن الله دفَع عنْهُ من النِّقم ما لم يَكُن في حسابِه.

وعلى كُلِّ حَال: فالكَرامَة موْجُودة، ويقول شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ في العَقِيدَة الواسطية[1]: إِنَّها موْجُودَة في هَذِه الأُمَّة إِلى يوْمِ القِيامَة.

ومنْها الشَّاب الَّذي يعارِض الدَّجال، ويتحدَّاه، وذلِك حِينَما يأتي الدَّجال ويدَّعي أنَّه الرَّبُّ، ولكن هَذا الشَّاب يُعارِضه، ويَقولُ له: أنْتَ الدَّجال الَّذي أخبر عنك رَسولُ الله ﷺ، فيَقْتله، ويجعله شقَّيْن ويَمُر بين شقَّيْه تحقيقًا لموتِه، ثُمَّ يقول له: قُمْ، فيَقُوم، ولكِنَّه لا يزداد إلا تحدِّيًا، وفي النِّهايَة يعْجز الدَّجال عن أن يقتله، فهَذا كَرامَة بلا شكٍّ.

فالحاصِل: أنَّها موْجُودة؛ ولهَذا قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لأنَّها**» أي: الكَرامَات، «**شَهِيرةٌ**»: أي مشهورة، ففَعِيلة بمَعْنى مفْعُولة، كجَريحة بمَعْنى مجروحة.

---

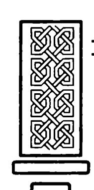
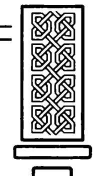
(١) انظر العقيدة الواسطية (ص:١٣٣).

وقَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ولم تَزلْ فِي كلِّ عصْر**» يعني: أنَّها ما زَالت ولا تَزالُ موجودةً في كلِّ عصر.

وقوله: «**يا شَقا أهْلِ الزَّلل**» يا: هُنا يحْتَمل أن تَكُون منادى، والمَعْنى يا شقَاء أهْل الزَّلل احْضر، ويحْتَمل أن تَكُون للتعجُّب، ومعْنى «**يا شقا**»: يعْنِي: مَا أشْقَى أهلَ الزَّلل!

ولا شكَّ أنَّ أهْـل الزَّلل أشْقِياء، لا سِيَّما من زلَّ عن عمْـدٍ، فإنَّـه من أشْقـى عبادِ الله، والعياذ باللهِ.



فصلٌ: في المفاضَلَة بين البشَر والملائِكَة

١٦٩ وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ (أَعْيَانِ البَشَرْ) عَلَى (مَلَاكِ رَبِّنَا) كَمَا اشْتَهَرْ

١٧٠ قَالَ: وَمَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى وَقَدْ تَعَدَّى فِي المَقَالِ وَاجْتَرَا

الشــرح

هذا الفَصْل ليت المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعقِدْه، وليْته لم يتكلَّم في هَذه المسْأَلَة، وموْضُوعها: أيُّهم أفْضَل؛ الملائِكَة أو البشر؟

فيُقال: أصْلُ البَحْث في هَذا لا داعي له؛ لأنَّ الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وهم أحْرَص النَّاس علَى العِلْم والإِيمان لم يبْحَثوا هَذا البحث، ولم يقولوا البشَر أفْضل أم الملائِكَة؟ وشيْءٌ سكت عنه الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مما يتَّصل بالدِّين، فالأَجْدر بنا أن نسكت عنه.

وهَذِه قاعِدَة يجب علَى طالب العِلْم أن يفْهَمها، وهي أن كل شيْءٍ سكت عنه الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ من أُمور الدِّين فاعْلَم أن الخوْض فيه مِن فضول الكَلام، ولا حَاجَة إليه؛ لأنَّه لو كانَ من مُهِمَّات دِيننا ومن أُصولِه ومما يجِبُ علَيْنا أن نَدِين الله به لتبيَّن، إمَّا عن طَرِيق القُرْآن، أو عَن طَرِيق السُّنة، أو الصَّحابَة، فإِذا لم يُوجَد واحِد من هَذِه الثَّلاثَة عُلم أنه ليْس من الدِّين في شيْء.

وإذا بنَيْت نهْجَك علَى هَذا استرَحْت من إِشْكالات كَثيرَة يُورِدُها بعْض المتعلِّمين اليوم، فيما يتعلَّق بصِفات الله عَزَّوَجَلَّ، وفيما يتعلَّق باليَوْم الآخِر من أُمور

الغَيْب الَّتي لا مجالَ للْعَقْـل فِيها، فيُورِدُون أشْيَاء هي في الحَقيقَة تدْخُـل في قـولِ رَسول اللهِ ﷺ: «**هَلَكَ المتَنَطِّعُونَ**»(١)، قالها ثَلاثًا. وصدَق واللهِ رَسولُ الله ﷺ، كلّ إنْسَان يتنَطَّع فهُو هالِكٌ ولا بُد، ولو لم يَكُن مِن هلاكِه إلا مخالَفتُه طَرِيق الصَّحابَة.

لذا فنحْنُ نقول: ليْت المؤلِّف لم يتكلَّم بِهذَا؛ إذْ لا فائِدَة لنا منه. هَذا من النَّاحية العَقْليَّة، ومن النَّاحية الأثريَّة فإن ذلِك لم يَكُن في أسْلافِنا من الصَّحابَة، ولم يخوضوا في هَذا الأَمر.

لكن مع ذلِك خاضَ النَّاس واضطُرَّ بعْض من يكْره الخَوْض في هَذا إلى أن يخوض فيه ويتكلَّم؛ لئلَّا يتْرُك المجال لمن لا يصْلُح أن يتكلَّم فيه، وهذا كثير في العَقائِد وغير العَقائِد.

فمثلًا وجد من يتكلَّم في العَقائِد فيَقُول مثلًا: هل الله جِسْم أو غير جِسْم؟ ثم يقول: ليْس بجِسْم، ثم يبْنِي علَى ذلِك جَميع الصِّفات الَّتي يُنْكرها بهَذه الحجَّة، وهل الله في جهَةٍ أو ليْس من جهَةٍ؟ وهل الله يُحد أو لا يُحد؟ هل الصَّحابَة سألـوا الرَّسولَ ﷺ عن ذلِك أو بحَثُوا فيه؟ فيَنْبغي لنا أن نسْكُت كما سَكتُوا، فلا وسَّع اللهُ علَى من لم يسَعْه ما وَسِعهم.

لكن لما اضطُرَّ عُلَماء السُّنَّة إلى الكَلام في هَذا بناءً علَى أن غيْرهُم تكلَّم، قالوا: لم نكُن ندَعُ المجالَ والميدان لهؤُلاءِ الضُّلَّال يتلاعَبُون به، بل لا بد أن نخوض ونبيِّن الحق.

فمثلًا في مسْألَة الجِسْم قالوا: إذا كانَ المُرَاد بالجِسْم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مكونٌ من أشْيَاء يُمكن فقْدُها مَع بقاء الجِسْم، أو لا يُمْكن بقاء الجِسْم مع فقْدِها، أو ما أشْبَه

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

ذَلك، فنَحْـن ننْفي هَذا المَعْنـى عن الله، وإن أُرِيـد بالجِسْم القائم بنفْسِه، المتَّصف بالصِّفات اللَّائِقَة به، الفعَّال لما يريد، فإنَّنا نُثْبت هَذا المَعْنى لله عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا لفْظ الجِسْم فنُبْعده بعيدًا؛ لا ننفِيه، ولا نُثْبته، لكنَّنا نستَفْصل في معْنَاه، أمَّا أن نقول: إنه جِسْم أو غير جِسْم فلَيْس لنا أن نتكلَّم بهذا؛ لأنَّ الله لم يقل عن نفسِه جِسْم أو أنَّه غير جِسْم.

كذَلِك مسْألَة تفْضيل الملائِكَة علَى البشَر أو بالعَكْس، فالَّذي يَنْبغي للإِنْسان في هَذِه المسْألَة أن يدَع الكَلام فِيهَا ما لم يُضطَر، والعُلَماء اضطرّوا إِلى ذلك.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ أَعْيَانِ الْبَشَرْ ... عَلَى مَلَاكِ رَبِّنَا كَمَا اشْتَهَرْ

قوله: «عِنْدنا» الضَّمير هُنا يَعُود علَى أهل السُّنَّة والجَماعة.

وقولُه: «مَلاك» يعْنِي: ملائكة الله.

وقوله: «تفْضِيل أعْيان البشَر» قال: أعيان، لا الجِنْس، يعْنِي أنَّنا نُفضِّل الأَعْيان علَى جنس الملائِكَة، فالرُّسُل مثلًا هُم أعْيانُ البَشر، وهُم خُلاصَة البشر، وهُم المصطفَوْن من البَشر، فهؤُلاء أفْضَل من الملائِكَة، لكِن لا نُفضِّل جِنس البشَر علَى جِنْس الملائِكَة، بل نُفضِّل الأعيانَ من البشَر علَى جِنْس الملائِكَة.

وهَذِه المسْألَة فِيهَا خلافٌ بين العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولكل قومٍ دليل، وقد استَدلَّ من يقول إن البشَر أفْضل من الملائكَة بأن الله أمر الملائِكَة بالسُّجود لآدم وهُو أبُو البَشر، ومعْلومٌ أنَّ السُّجود ذُلٌّ للمَسْجود له، فيَكُون المسْجُود له أعزَّ وأكرمَ من السَّاجِد.

واستدلَّ مَن قال: إن الملائِكَة أفْضَل بقَوْل الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في الحَديث القُدسي: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»(١).

وكِلا الاسْتِدلالَيْن في القَلْب منه شيء؛ **أمَّا الأوَّل**: فإنَّه لا يلْزَم إذا أكرم الله آدَمَ بهذه المنْقَبة أن يَكُون البشَر أفْضَل من الملائِكَة، وذلِك للقَاعِدَة العامَّة وهِي أن التَّميُّز بخَصِيصَة واحِدة لا يقْتَضي التَّميُّز المطْلَق؛ ولهَذا نجد بعْض الصَّحابَة يُميِّزه الرَّسولُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بميزَة لا تكُون لغيره، ولا يقْتَضي ذلِك أن يَكُون أفْضَل مِن غيرِه.

وأمَّا الثَّاني: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ»، فالمُراد خيرٌ من الملأ الَّذين ذُكر الله عنْدَهم، وليس المُرَاد خيرًا من كلِّ البَشر، ومعْلُوم أن كون الملائِكَة الَّذين عِند الله والَّذين يذْكُر الله الذَّاكِر فيهم، خيرًا من الملإِ الَّذين ذُكر الله عنْدَهم لا يسْتلزم الخيريَّة المطلَقة؛ ولهَذا نرى التوقُّف في هَذا من ناحِيتَيْن:

أولًا: التوقُّف عن البحث فيه إطْلاقًا.

وثانيًا: التوقُّف عن الحُكْم بتفضيل هؤُلاء علَى هؤُلاء.

وقال شيخ الإِسْلام رَحِمَهُٱللَّهُ: الملائِكَة أفْضَل باعْتِبار البدايَة، والبشَر أفضل باعْتِبار النِّهايَة(٢). فباعْتِبار البِدايَة الملائِكَة أفضل؛ لأنَّهم خُلِقُوا من نور، ولا يستكْبِرون عن عِبادَة الله، ولا يسْتَحْسرون، ولا يعْصون الله ما أمَرَهم ويفعلون ما يُؤمَرون، ولم تركب فِيهم الشَّهْوة الَّتي تعْصِف بهم، بل هم عبادٌ مكرَمُون قائِمُون بأمر الله، فهُم باعْتبار البِدايَة أفضل.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدُّعاء...، باب الحث علَى ذكر الله، رقم (٢٦٧٥).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

أما باعْتِبار النِّهايَة، وكون البشَر محلَّ رِضا الله عَزَّوَجَلَّ وأهل كرامَتِه وما أشْبَه ذَلك، حتَّى إن الملائِكَة يدْخُلون علَيْهم في الجنَّة، يُدْخلون السُّرور علَيْهم، قالَ تَعالَى: ﴿وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد:٢٣-٢٤]. فهَذا يدل علَى أن البشَر أفْضَل، وهذا له وجه حسن.

لكن الَّذي أَرى الإِعْراض عن كلِّ هذا، وأن نقول في مسْأَلَة التَّفْضيل:

أولًا: الجِنْس مختلَفٌ، ولا تفاضُل بيْن الجِنْسين المختلفين.

ثانيًا: باعْتِبار المرْتَبة عِند الله عَزَّوَجَلَّ، فهَذا ليْس لنا به علْمٌ إِطْلاقًا، بل علمه عِند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

ثُمَّ قال: «**كَما اشْتَهر**»، يعْنِي: كما هو مشهور عِند العُلَماء رَحِمَهُمُٱللَّهُ.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى: «**قال**»: الفاعِل ضمِيرٌ مستَتِر جوازًا تقديرُه هُو، يعود علَى الإِمَامِ أحْمد رَحِمَهُٱللَّهُ، ومثل هَذا التعْبِير عِند العُلَماء غير صَحِيح؛ وذلِك لجهالَة مرْجِع الضَّمير فيه، فَيكُون الكَلام غير معْلُوم؛ إذ أنَّه لا بد أن يُعلم مرْجِع الضَّمير؛ إمَّا من سِياق الكَلام؛ وإمَّا من مذكورٍ سابق أو مذكورٍ لاحق.

ولكِن يَجِب أن نعْلَم أن مقلِّدي الإِمَام رَحِمَهُٱللَّهُ إذا ذَكرُوا الفِعْل دُون مرْجعٍ معْلُوم له فهُو يرْجِع إِلى الإِمَام، والنَّاظر في كُتب الفِقْه مِثل الإنصاف وغيرِه يَجِد أَنَّه يقول: نصَّ علَيْه، ولَيْس هُناك مرْجِعٌ سابق للضَّمير، فإن الضَّمير يعُود إِلى الإِمَام أحْمد، وإذا قال: وعَنْه لا يلْزَمه كذا. وليْس للضَّمير مرجع، فإن الضَّمير يعودُ إِلى الإِمَام أحمد، لكن كوْن الكُتب أُلِّفت في مذهَبِه يدل علَى أن الضَّمير الَّذي ليْس له مرْجعٌ معْلوم يعود إِلى الإِمَام.

والسَّفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الحنابِلَة، فإذا قال: «وقال» ولم يكن مرجع الضَّمير معلومًا؛ فالظَّاهر أن مرْجعه إِلى الإِمَام أحمد، هَذا علَى القَاعِدَة المعْروفَة؛ وهِي أن الضَّمير إذا لم يَكُن له مرْجِع معلوم في كتب المقلدة، فإنَّه يرجع إِلى إمامهم.

وقَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مَن قَال سِوَى هَذا**» اسْم إشارَة يعُود علَى تفْضِيل أعيان البشَر علَى مَلاك الله. «**افترى**» أي: كذَب.

وقَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقد تعدَّى في المقالِ واجْترا**» يعْنِي تعدَّى في قولِه واجْترأ، وكأن الإِمَام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُنْكر إِنْكارًا تامًّا علَى من قال بِهذَا القول؛ أي: بأن الملائِكَة أفضل من البَشر.

والخُلاصَة أن العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ اخْتلَفوا في تفْضِيل الملائِكَة علَى البشر، أو البشَر علَى الملائِكَة، علَى أقْوَال يُمْكن أن نجْعَلها أربعة:

أولًا: تفْضيل البشر.

ثانيًا: تفْضيل الملائِكَة.

ثالثًا: الوَقْف.

رابعًا: التَّفْصيل، والتَّفْصيل مذْهَب شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث يقول: الملائِكَة أفضل باعْتِبار البِدايَة، والبشَر أفضل باعْتِبار النِّهايَة[1].

أما الوَقْف فهُو قولُنا[2]؛ وهو أن نقول: اللهُ أعْلم، ولَيْس لنا أن نتكلَّم بهذا؛ لأَنَّه لم يَكُن مِن بحْث الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مع رَسول الله ﷺ.

---

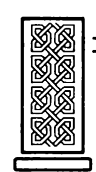
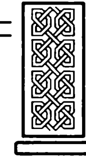
(١) انظر فتاوى العقيدة لفضيلة الشيخ الشَّارح رحمه الله تعالى (٤/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٢) أي قول فضيلة الشيخ الشَّارح رحمه الله تعالى.

ولا شكَّ أن داعِيَ السُّؤال عما يتعلَّق بالدِّين في الصَّحابَة أقْوى مِنه فِينا، ولا شكَّ أيضًا أن الإِجابَة عن الاسْتِشْكال في عهد الصَّحابَة أصوَبُ من إجابتنا نحن؛ لأنَّهم سيسْأَلون الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وسيُجِيبهم بالعِلْم اليقيني.

فإذا لم يَكُن سؤال من الصَّحابَة عما يتعلَّق بالدِّين، فاعلم أن السُّؤال عنه من باب التنطُّع في دِين الله، وإن شِئْت فاجعله بِدْعَةً، كما قال الإِمَام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيْف اسْتوى؟ قال: ما أراك إلا مبتدعًا.



البابُ السَّادس: في ذِكْر الإِمامَة ومتعَلقَاتِها

الشــرح

هذا البابُ كُنا نَستَهونُه في أَيَّام طلَبِنا، كما كنا نسْتَهْون كتاب الجِهَاد، فكُنا نتَساءَل: أيْن الجِهَاد؟ وما حاجَتُنا في أن نبْحَث في الجِهَاد، ومتَى يَكُون واجبًا علَى العَيْن وعلى الكِفايَة، وما حُكْم ما يلزم الجَيْش ومَا يلْزَم الإِمَام؟! وسبَبُ ذلِك أنه لا يُوجَد جِهادٌ، ثُمَّ لما حصل الجِهَاد في الوَقْت الأَخِير عرَفْنا أَنَّنا مفرِّطون، وأَنَّه كانَ يَنْبغي أن نعْرِف أحْكَام الجِهَاد تمامًا.

وفي مسْأَلَة الإِمامَة كُنَّا نقول: ليْس لنا حاجَة في أن نَبْحث في الإِمامَة، فنَحْن والحَمْدُ لله إمامنا ابْنُ سعود، ولكلِّ بلَدٍ إمامُه، والأُمور مستقِرَّة علَى ذلك، لكن الآنَ تبيَّن لَنا أَنَّه لا بُدَّ أن نعْرِف الحُكْم، فلا بُدّ أن نَعْرف مَن هو الإِمَام، ومَن يسْتَحِق الإمامَة، ولا بُدَّ أن نعْرِف ما حقُّ الإِمَام علَى رعيَّتِه، وما حق الرَّعيَّة علَى الإِمَام.

وذلِك لأَنَّه كَثُر القِيلُ والقال، وخاضَ في ذلِك مَن هُم مِن الجاهِلِين، فصَاروا يتخبَّطون خبْطَ عشْواء فِيما يلْزَم الإِمَام وفِيما يلْزم الرَّعيَّة، وغالِبُهم يَمِيل إلِى تحْمِيل الإِمَام ما لا يلْزَمُه حمْله، وتبْرئة الشَّعب مما يلْزَمُهم القِيَام به، هَذا حالُ غالِبهم؛ وذلِك لأنَّ بعْض النَّاس مشْغوفٌ -والعِيَاذ باللهِ- بنَشْر المساوِئ مِن وُلاةِ الأُمور، وكَتْم المحاسِن، فيَكُون معَه جورٌ في الحُكْم، وسُوءٌ في التَّصرُّف.

إذن؛ فلا بُدَّ الآن أن نَعْرف مِن هُو الإِمَام، وبِم تثْبُت الإِمامَة، وما حقُّ الإِمَامِ علَى الرَّعيَّة، وما حَقُّ الرَّعيَّة علَى الإِمَام، وما طَرِيق السَّلف في مُعاملَة الأئِمَّة الظَّلَمة

والمنْحرِفين، حتَّى نمشي علَى طَريقِهم، ونَكون أُمَّة سَلفيَّة، وحتَّى لا نبرِّئ أنفُسَنا نحْن من النَّقص، بل نحْنُ ناقِصُون؛ إذا قارَنت بَيْن أعْمالِنا وعقائِدنا وبَيْن ما كانَ علَيْه الصَّحابَة، وجدتَ أنَّ الفرْق بيْنَنا وبيْنَهم كالفَرْق بَيْن زَمانِنا وزَمانِهم، وأنَّ الفرْق كبيرٌ.

وإذا كانَ الأَمرُ كذَلِك، فكَيْف نُريد أن يَكُونَ لنا وُلاةٌ كأبِي بكْر وعُمر وعُثمان وعلي؟! فهَذا ظُلْم، وهذا تأْباه حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ، ولهَذا جاءَ فِي الأَثر: «كَما تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»(١)، فكَيْف نُرِيد أن يَكُون خُلفَاء الأُمَّة الإِسْلاميَّة الآن كخُلفَاء الأُمَّة الإِسْلاميَّة في عهْد الخُلَفاء الرَّاشدين ونحْنُ علَى هَذِه الحالِ؛ كذب وغشٌّ وظلم وسُوء عقيدَةٍ وغير ذلك؟!

ويُذْكر أنَّ عبْد الملك بْنَ مروان شعَر بأنَّ النَّاس قد ملُّوه أوْ عِنْدهم شيء من التمرُّد عليه، فجَمع وُجهَاء القَوْم وأعْيانَهم وتكلَّم فِيهم وقال لهم: أتُرِيدُون أن نكُونَ لَكُم كأَبِي بكْرٍ وعُمر؟ قالوا: نعم. قال: إنْ كُنْتم تُرِيدون ذلِك فكُونوا لنا كالَّذين كانُوا لأَبِي بَكْرٍ وعُمَر، فأقام علَيْهم الحجَّة.

وكذَلِك أيضًا يُنْقل عَن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رجلًا خارجيًّا قالَ له: يا عليُّ، كيْف دانَ النَّاس لأَبِي بكْرٍ وعُمر ولم يَدِينوا لك؟ قال: لأنَّ أبَا بكْرٍ وعُمر كانَ رجالُهم أنا وأمثَالي، وكانَ رِجَالي أنْتَ وأمثَالك. فأقامَ علَيْه الحجَّة.

فالُمهِم أنَّه لا يُمْكن أن نطْمَع في أن يَكُون وُلاةُ أُمورِنا كأَبِي بكْر وعُمَر وعُثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ونحْنُ علَى الحالِ الَّتي تُشَاهد؛ ولا شكَّ في أنَّ البيْتَ الَّذي فيه ثَلاثَة نفَرٍ يَكُون فيه أرْبعة آراء! فأَيْن الوِفَاق فينا؟ وأيْن الصَّلاح فِينا كَي يَكونَ في وُلاتِنا؟!

---

(١) انظر كشف الخفاء (٢/ ١٤٩).

فالمُهِمُّ أن هَذا البابَ -باب الإِمامَة- بابٌ مهِمٌّ، يجب أن يُعتَنى به.

والإِمامَة نوْعانِ: إِمامَة في الدِّين، وإِمامَة في التَّدْبِير والتَّنظيم، فمِن إِمامَة الدِّين الإِمامَة في الصَّلاة، فإِنَّ الإِمَام في الصَّلاة إِمامُته إِمامَة دِين، ومَع ذلِك فله نوْعٌ مِن التدْبِير، حيْثُ إن النَّبيَّ ﷺ أمَر بمُتابعَتِه، ونَهى عن سبْقِه والتَّخلُّف عنه، فهَذا نوعُ تدْبِير؛ لأنَّه مثلًا إِذا كَبَّر كَبَّرنا، وإذا ركَع ركعْنَا، وإذا سجَد سجدْنا، وهَكذَا.

وأمَّا إِمامَة التدْبِير فتشْمَل الإِمَام الأَعْظم ومَن دُونَه، والإِمَام الأَعْظم هو الَّذي له الكَلِمَة العُلْيا في البِلاد؛ كالمُلوكِ ورُؤساء الجُمْهوريَّات وما أشْبَه ذَلك، ومَن دُونِه كالوُزرَاء والأُمرَاء ومَا أشْبَه ذَلك، والأُمَّة الإِسْلاميَّة بشَر كغَيْرها من البَشر، والبشَر كائِنٌ مِن الأَحْياء، وكلُّ حيٍّ فلا بُدّ له من رَئِيس.

بَل حتَّى البَهائِـم، وكذَلِك الطُّيـور في الجَـوِّ، لها رَئِيس تتْبَعـه؛ ولهَـذا كانَ الصيَّادُون إذا مرَّتْ بِهم جَحافِل من الطُّيور أو الظِّباء أو ما أشْبه ذلِك يَصِيدون أوَّل ما يَصِيدون قائِدَهم، فإِذا صادُوا القِائد ارْتَبك المجْمُوع فسهُل صَيْده؛ لأنَّ كلَّ كائِنٍ سواء مِن البشَر أو غيْرهُم لا بُدَّ له مِن قائِدٍ يَقُوده.

ولهَذا أمَـر النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ المسافِرين إِذا كانـوا ثَلاثَة، يعني فأكْثَـر، أنْ يؤمِّروا واحِدًا منْهُم[1]، يعْنِي: أنَّه لا بُدَّ مِن أميرٍ وإلَّا لاضطَربت الأحْوَالُ، وصارَ كلُّ إِنْسَانٍ يَقول: أنا أَمِيرُ نفْسي، وحينئذٍ يتزَعْزع الأَمْن ويحل الخوْف.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجِهَاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، رقم (٢٦٠٨، ٢٦٠٩) والبيهقي في سننه (٥/ ٢٥٧).

ولهَذا قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٧١ وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الإِسْلَامِ فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ (إِمَامِ)

الشرح

يعْني: لا يُمْكن أن تسْتَغْني أمَّة المُسلِمين في كلِّ العُصُور من عهْد النَّبي ﷺ إِلى يوْمِنا هَذا عنْ إمامٍ، أيْ: عَن قائِدٍ يقُودها، وحتى الأُمَّة من الأُمَم الكافِرَة لا بُدَّ لها من إِمام؛ ولذلِك تجِدُ الأُمَم الكافِرَة رُبَّما ينْقادُون لأَئمَّتهم أكْثَر مما يَنْقاد بعْض المُسلِمين لأَئمَّتهم؛ لأنَّهم يعْلَمون أن الأَمْن والاسْتِقرار إِنَّما يَكُون في اتِّباع الأئِمَّة، والانْقِياد لهم، والانْصِياع لأَوَامِرهم.

وهَذِه مسْأَلَة يغْفَل عنْها كثِيرٌ من المُسلِمين، وقَد حدَّثنا بعض مَن يذْهَبون إِلى بلادِ الكُفر أنَّ رَعاياهُم يتَّبِعون الأنظمة تمامًا، ويُطبِّقونها تمامًا؛ سواءٌ أنْظمة المرُور، أو أنْظِمة الأَمْن، أو غير ذلك، مع أنَّهم كُفَّار لا يرْجُون بِهذَا ثوابًا من الله عَزَّوَجَلَّ، لكِن يعْلَمون أن انْتِظام الأُمَّة وحِفظ أمنْها لا يَكُون إلا باتِّباع أوَامِر الرُّؤسَاء.

فلذلِك كانُوا أشدَّ تطبيقًا مِن بعْض المُسلِمين لطَاعَة وُلاةِ الأُمور، مَع أنَّنا نحْن بامْتثالِنا لطَاعَة وليِّ الأَمر نرْجُو الثَّوابَ من الله عَزَّوَجَلَّ، وبالمُخالفَة نخَافُ العِقَاب؛ لأنَّ مُخالفَة أيِّ نظامٍ مِن أنظمة الدَّولَة بدونِ سبَبٍ شرْعي -والسَّبَب الشَّرعيُّ سبَب واحِد وحيدٌ-: وهُو أن يأْمُروا بمعْصِيَة الله؛ ما سِوَى ذلِك تجب علَيْنا طاعَتُه مِن أجْلِ حِفظ الأَمْن.

وبعْض النَّاس يتوهَّم أنَّه لا تجِبُ طاعَتُهم إلا حيْثُ أَمَروا بما أَمر اللهُ به، وهَذا وهْمٌ باطِل؛ لأنَّهم إذا أُمِروا بما أمر الله به فأمرهم هَذا تأْكِيد لأَمْر الله فقط،

ولَو أمَرْنا أيُّ واحِد بما أمرَنا اللهُ به لكانَت الطَّاعةُ مفْروضَة علينا؛ لأنَّه أمر الله.

لكِن طَاعَة وُلاةِ الأُمور في غَيْر معْصِيَة شيْء ورَاء ذلك، فيَجِب علَيْنا أن نُطِيع وُلاة الأُمور في كلِّ مَا أمَروا به، ما لم يأْمُروا بمعْصِيَة.

إذَن؛ فلا بُدَّ للأُمَّة الإِسْلاميَّة -بَل وغير الإِسْلاميَّة- من إمامٍ يَقُودها ويُوجِّهها، ويأْمُرها، وينْهاها، وإلَّا لضاعَت وأصْبَحت الأُمورُ فوْضى.

قال الشَّاعر(١):

لَا يَصْلُحُ النَّاسَ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ ... وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهَّالُهُمْ سَادُوا

فلا بُدّ من قِيادَةٍ، ولا بُدَّ مِن أن تَكُون هَذِه القيادَةِ حكِيمَة.

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَا غِنَى لِأُمَّةِ الْإِسْلَامِ ... فِي كُلِّ عَصْرٍ كَانَ عَنْ إِمَامِ

عصْرٌ بمَعْنى وقْت، والوَقْت كما نعْلَم هُو ظَرْفُ الحوادِث والأَحْداث؛ ولهَذا أقْسَم اللهُ به فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:١-٢]، فكلُّ عصْرٍ لا بُدَّ فِيه للأُمَّة الإِسْلاميَّة مِن إمامٍ.



(١) البيت للأَفْوَه الأَوْدِي. انظر الشعر والشعراء (٢/ ٢١٧).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٧٢ يَــذُبُّ عَنْهَــا كُــلَّ ذِي جُحُــودِ وَيَعْتَنِــي بِــ(الغَـزْوِ) وَ(الحُـدُودِ)

الشــرح

قوله: «يذُبُّ عنْها» يعْني: يطْرُد عنها، «كلَّ ذِي جُحودٍ» أيْ: كُلَّ ذِي كُفر. وهَذِه من مسْؤُوليَّات الإِمَام وهي:

أولًا: أنَّ الإِمَام يذُبُّ أهْل الكُفر عن بلَاد المُسلِمين، أي: يرُدُّ ويطْرد ويمْنَع كلَّ ذِي جُحودٍ مِن أن يعْتَدي علَى بلاد المُسلِمين، ومِن المَعلُوم أنَّه ليْس يمنع بنفْسِه، ولكِن يمْنَع بجُنودِه.

ثانيًا: قالَ: «ويعْتَني بالغزْو» يعْني: غَزْو الكُفَّار، والشّطْر الأوَّل للمُدافَعة، والشّطر الثَّاني للمُهاجَمة، فالإِمَام يعْتَني بغزو الكفَّار ومُقاتَلتهم؛ لأنَّ الواجِب علَى المُسلِمين أن يُقَاتلُوا الكُفَّار، وذلِك فرْض كِفايَة، حتَّى لا تَكُون فتنَةٌ ويَكُون الدِّين كلُّه لله.

وإِذا نظَرْنا في واقِعنا اليَوم فإِنَّنا سنجِد أن مسْأَلَـة غـزو الكُفَّـار ممحـوَّة من القامُوسِ، اللَّهم إلا ما يقَعُ مُدافعَةً، ومَع ذلِك فإِنَّ ما يقَع مُدافَعة لا تَكادُ تجِد فيه من يُساعِد هؤُلاء المدافِعين، إلَّا النَّادر مِن أفْراد الشُّعوب، أمَّا الحُكومات الإِسْلاميَّة فإنَّها مَع الأَسف -ونقُولها بكلِّ مرارَةٍ- لا تُساعِد علَى الأقَلِّ مُساعَدة ظاهِرة في الدِّفاع عن المُسلِمين، والأَحْداث لا تحْتاجُ أن أفِصِّلها؛ لأنَّها منشورَة مشْهورَة.

إِذَن؛ فلا بُدّ من مُقاتلَة الكُفَّار، قالَ تَعالَى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال:٣٩]، وهذا فرْضُ كِفايَةٍ، ومعْلُوم أن فرْض

الكِفايَة يحْتَاج إِلى شرْطٍ وهُو القُدْرة، فبالنِّسبَة للشُّعُوب لا قدْرَة لهم، وبالنِّسبَة للحُكُومات فاللهِ حَسِيبُهم؛ منْهُم من يقْتَدر، ومنْهُم من لا يقْتَدر، وفي ظنِّي أنَّ كلَّ واحِد منْهُم يقْتَدر بالنِّسبَة للمُضايَقات الدُّبلوماسِيَّة.

ثالثًا: قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والحُدُود**» يعْنِي: أنَّ مِن مسْؤُوليَّات الإِمَام أنه يعْتَني بالحُدُود، والحُدُود جمع حدٍّ، والحَدُّ في اللُّغة المنْع، والمُراد بالحُدُود هنا العُقوبَات الَّتي قدَّرها اللهُ ورَسولُه في فعل معْصِيَة، مثْل قَطْع يد السَّارق، فهَذا حدٌّ، فمَتى ثبَتت السَّرقَة وتمَّت شُروطُ القَطع فإِنَّه يجِب تنْفِيذه، إذَن؛ فالحُدُود يجِب تنْفِيذها وهِي رحْمة من الله عَزَّوَجَلَّ لعبادِهِ، إذْ أن في الحُدُود فائِدتَيْن:

الأولى: أنَّها كفَّارة للفاعِل الَّذي أُقيم علَيْه الحد.

والثَّانية: أنَّها ردْعٌ لغيره.

فإن قال قائِل: لكِن فِيهَا إتْلافُ عضوٍ مِن الأَعْضاء، ورُبَّما يكون هَذا العضو عاملًا في غايَة الأهمِّيَّة عِند صاحِبه، بلْ وغيره؟

فالجوابُ علَى ذَلك: بأنَّه لا بُدَّ أن نقْطَعها حتَّى لا يأْتِي آخَر فيَسْرق؛ ولهَذا قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة:١٧٩]، مع أن القِصَاص إضافة إزهاق نفس إِلى نفس أُخْرى؛ فالمَقْتول واحِد وبالقِصَاص يكُون المقْتُول اثْنَين، لكِن هَذا فيه حياةٌ، فكَم مِن إنْسانٍ يرْتَدع عن القَتْل إِذا علِم أنه إذا قَتل قُتِل؛ ولهَذا قالَ تَعالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾.

ومِن الحُدُود حدُّ الزِّنَا، وهو علَى حسَب الجُرْم، فالبِكْر حدُّه مِئة جَلدَة وتغْريبُ عامٍ[1]، يعْني: يُجْلد مِئة جَلدَة ويُطْرد عَن البَلدِ لمدَّة سنَةٍ، والثَّيِّب الَّذي قد

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الزنى، رقم (١٦٩٠).

منَّ الله علَيْه بالنِّكاح حدُّه الرَّجْم، فيُرْجم بحِجارَةٍ لا صغيرَةٍ ولا كَبيرَة حتَّى يَمُوت، وإذا ماتَ فإنَّه يصلَّى علَيه؛ لأنَّه مسْلِم، ويُدْعى له بالمَغْفرة والرَّحمة.

ومِن الحُدُود حدُّ القَذْف، والقَذْف هو أن يُرْمى المحْصَن بالزِّنا، والمحْصَن يعْني العَفِيف، وذلِك كأن يَقُول لشخصٍ عفيفٍ ذَكر أَو أُنْثى أَنَّه زانٍ، فهَذا إمَّا أن يُقِيم البيِّنَة بشهادَةِ أرْبَعة رِجالٍ بذَلك؛ وإلَّا فحَدٌّ في ظهْرِه، قالَ تَعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤].

وقَد رتَّب الله علَى القَذْف ثَلاثَة أُمور، حيث قالَ تَعالَى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور:٤]، ثم اسْتَثْنى الله تَعالى فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور:٥]، وهذا الاسْتِثناء يعُود علَى الفاسِقِين في قوله: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾، يعْني إذا تابُوا وأصْلَحوا زالَ عنْهُم الفِسْق.

لكِن هلْ مَن تابَ قُبِلَت شَهادَتُه كَما زالَ عِنْه الفِسْق؟ في هَذا خلافٌ بين العُلَماء، فمنْهُم مَن يَقُول: إنه إذا تابَ قُبِلت شَهادَتُه، ومنْهُم مَن يَقُول: لا تُقْبل؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾.

وكذَلِك فإنَّ هَذا الاسْتِثْناء لا يَعُود علَى العُقوبَة الأُولَى في قوْلِه: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، فإذا تاب فإنَّه لا يَعُود علَيْه بالاتِّفاق.

فصارت هَذِه العُقوباتُ الثَّلاث بالنِّسبَة للاسْتِثناء علَى النحو التَّالي:

أولًا: يَعُود الاسْتِثْناء علَى آخِرها بالاتِّفاق.

ثانيًا: لا يَعُود علَى أوَّلها بالاتِّفاق.

ثالثًا: وفي عوْدَة الاسْتِثناء علَى أوْسَطها خلافٌ.

ومن الحُدُود حدُّ قُطَّاع الطَّريق، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة:٣٣]، فهؤُلاء يَقِفون علَى الطُّرق ومعَهم السِّلاح، ومَن مَرَّ أخَذُوا مَاله أو قَتلُوه، وما أشْبَه ذَلك، فهؤُلاءِ حدُّهم كما قالَ تَعالَى: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة:٣٣].

وهَذِه الأَنْواع الأَرْبَعة من الحُدُود الَّتي ذكَرْنا، كلُّها حُدودٌ لا إِشْكالَ فيها.

واخْتلف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في الخَمْر هَل عُقوبَتُه حدٌّ أو تعْزيرٌ، والصَّحيحُ أنَّها تعْزير، ويدُلّ لِذَلك ما يكَادُ يَكُون إجماعًا من الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حيثُ أنَّه لما كَثُر شُرْب الخَمْر في النَّاس جَمع عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ واسْتشارَهم فِيما يصْنَع، فقال عبْدُ الرَّحمن بْن عوف: يا أَمِيرَ المُؤمِنين، أخَفُّ الحُدُود ثمانُون؛ يعْنِي فاجْلِد شارِبَ الخَمْر هَذا الجَلْد، فأَمر به عمر فارْتَفع إِلى ثمانِينَ جَلدَة[١]، وهَذا يكَادُ يَكُون كالإِجْماع؛ لأنَّ كوْنَه أخفَّ الحُدُود يعْنِي أنَّ عُقوبَة الخَمْر ليْست حدًّا.

ويدُلّ لِذَلك أيضًا أنه لَوْ كانَت عقوبَةُ الخَمْر حدًّا، ما كانَ لعُمَر أن يُغيِّرها، قالَ تَعالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة:٢٢٩]، ولهَذا فإنَّه لَو كَثُر بيْن النَّاس اقْتِرافُ الزِّنا -نسْأَلُ اللهَ العافِيَة- فإنَّنا لا يُمْكن أن نَزيد المئة جَلدَةً إِلى مِئتَيْن مثلًا؛ وذلِك لأنَّ الحُدُودَ لا تُزادُ، وهَذا يدُلُّ علَى أنَّ عُقوبَة شَارِب الخَمْر ليْسَت مِن الحدِّ.

لكِن المشْهُور عِند أكْثَر العُلَماء أنَّها حدٌّ من الحُدُود.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب حد الخمر، رقم (١٧٠٦).

أمَّا قَتْل المرتَدِّ فإنَّه ليْس بحدٍّ؛ لأنَّ الحَدَّ لا يسْقُط بعْد القُدرة علَى الفاعِل ولو تَاب، وقَتْل المرتَدِّ يسْقُط بعْد القُدرة إِذا تَاب، فالرِّدَّة إِذا تابَ منْها المرتَدُّ ولو بعْدَ القُدرة عليه، فإِنَّه لا يُقْتل، ويحْرم قتْلُه. إلَّا مَا قِيل في السَّاحرِ فإِنَّه يُقْتل حدًّا، لحِديث: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ -أو قال: ضَرْبَةٌ- بِالسَّيْفِ»[1].

أمَّا القِصَاص فإِنَّه ليْس بحدٍّ؛ ولذَلِك لو أنَّ أوْلِياء المقْتُول عفَوْا فإِنَّه لا يُقتَص من القاتِل، وبناءً علَى ذلِك فإِنَّه ليْس بحدٍّ.

وقد رأَيْت بعْض المتأخِّرين المعاصِرينَ مَن يجْعل الحُدُود سبْعَة أنْواع، ويدْخُل حَدَّ الرِّدة والقِصَاص، وهذَا خَطأٌ وغلَط؛ لأنَّ الحدَّ عُقوبَة مُقدَّرة من الشَّرْع لا تسْقُط بإِسْقاط أحدٍ، حتَّى إنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما شَفعوا إلَيْه في المرْأَة المخزُوميَّة الَّتي كانَت تسْتَعير المتاعَ وتجْحَده، وقَد أمر النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بقَطْع يَدِها -غضب وخطَب النَّاس، وقالَ لأُسامَة وقد شفع إليه: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ؟!»[2].

ولو أنَّ القَاتِل لما طلب أوْلِياء المَقْتول أن يُقْتل وشَفع أحَدٌ فِيه فإِنَّه لا يُنْكر علَيْه؛ لأنَّ الحقَّ لهُم فلُو أنَّ أوْلِياء المَقْتول قالُوا: لا بُدَّ أن يُقْتل القَاتِل، وحَكم القاضِي بقَتْله، فجاءَ رجُلٌ طيِّب وعَرف أنَّ هَذا القَاتِل رجُلٌ مِن الخِيار، لكِن سوَّلَت لَهُ نفْسُه قَتْل أَخِيه فقتَلَه، فذَهب إِلى أوْلِياء المَقْتولِ وشَفع إِلَيْه فلا بَأْس. ولَو كانَ حدًّا لحرُمَت الشَّفاعَة فيه.

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في حد السَّاحر، رقم (١٤٦٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السَّارق الشريف...، رقم (١٦٨٨).

إذن؛ فإنَّ مِن مُهمات الإِمَام إقامَة الحُدُود، وهَذا يعْني أَنَّه يَجِب علَى الإِمَام أن يُقيم الحُدُود علَى أيِّ إنْسان كائنًا مَن كانَ، حتَّى لو سَرق أبو الإِمَام فإنَّه يَأْمر بقَطع يدِه، ولا يُنافِي ذلِك البرَّ، بل هَذا مِن البرِّ؛ لأنَّ هَذا الحدَّ كفَّارة له يُسقط عنْه عقوبةَ الآخِرة، وعُقوبَة الآخِرة أشدُّ من عُقوبَة الدُّنيا.

ثُمَّ إن هَذا الحقَّ ليْس حقًّا للإِمَام، بَل هُو حقٌّ لله عَزَّوَجَلَّ رب الإِمَام ورب أبي الإِمَام، فإذا أَمر بقَطْع يَد أَبيه لأنَّه سرَق قُلْنا: جزاكَ اللهُ خيرًا، فهَذا محمَّد رَسولُ الله ﷺ يُقسم إِقْسامًا أمامَ النَّاس ويقُول: «**وَايْمِ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**»(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السَّارق الشريف وغيره...، رقم (١٦٨٨).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٧٣ وَ(فِعْلِ مَعْـرُوفٍ) وَ(تَـرْكِ نُكْـرِ) وَ(نَصْـرِ مَظْلُـومٍ) وَ(قَمْـعِ كُفْـرِ)

الشـــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفعل مَعرُوف» هَذا هو الرَّابع من مسْؤُوليات الإِمَام، يعْني ويعْتَني بفعل المَعرُوف؛ بأَنْ يفْعَل هو المَعرُوف؛ وأنْ يأْمُر بالمَعرُوف، أيْ: بكلا الأَمْرين، لكِن الأَوَّل لَه ولغَيْره، ففعل المَعرُوفِ كلّ إنْسَان مُطالَب بِه، لكِن الأَمر بالمَعرُوفِ أوَّل مَن يُطَالب بِه الإِمَام، فيَجِب علَيْه أن يأْمُر بالمَعرُوف؛ إما بنفْسِه وإمَّا بنُوَّابه وجوبًا.

فالأَمْر بالمَعرُوفِ من مُهمَّات الإِمَام ومِن مسْؤُوليَّاته، وإِذا أُضيع -لا قدر الله- فإِنَّ اللهَ سوْف يسْأَله عنْه يوْم القِيامَة سُؤالًا مباشرًا.

لكِن ما المُرَاد بالمَعرُوف؟ هَل المَعرُوف ما تَعارف النَّاسُ علَيْه أوْ هُو ما عرَّفه الشَّرع وأقـرَّه؟ ومَا المُرَاد بالمَعـرُوفِ فِي قـوْلِـه تعـالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النساء:١٩]؟

المُراد بالمَعرُوف في الآيَة ما تَعارَف النَّاس علَيْه، لكِن لو قُلْنا: إن المَعرُوف هو ما تعارَف النَّاسُ علَيْه لفَسدت الدُّنْيا وفسَد الدِّين، وصارَ لكُلِّ بلَد شرع؛ لأَنَّ أعْرافَ النَّاس تختَلف؛ فمِن النَّاس مَن يسْتَبيحون أنْ يُقِيمـوا أسْـواق الدِّعـارَة، فلا يَكُون ذلِك مَعرُوفًا لأَنَّه مُتعارَف بيْنَهم، ومن النَّاس من تُباع عِنْدهم جِرَار الخَمْر كَما تُباع جِرَار الماءِ، فلا نَقُول: هَذا مَعرُوف.

إِذِن؛ فالمَعرُوف هُو ما عرَّفه الشَّرع وأقرَّه، وإِن شِئْت فقُل: هُو ما شرَّعه الشَّرعُ،

وهَذا أدقُّ؛ لأنَّ شرْعَه إيَّاه اعترافٌ به، فكُلُّ ما شَرعه اللهُ ورَسوله فهُو مَعرُوفٌ، ثُمَّ الأمر به علَى حسَب مرْتَبتِه، فالأَمر بالوَاجِب واجِبٌ؛ والأَمْر بالمستَحبِّ مستحَبٌّ.

وقولُه: «وتَرْك نُكْر» فتَرْك النُّكـرْ أيْضًا المسْؤُوليَّـة فِيه علَى الإمَـام، وهَـذا هو الخامِس مِن مسْؤُوليَّات الإمَام، وليُعْلم أن ترْك المَعرُوف وفِعل المُنْكر إذا كانَ مُستترًا عن الإِمَام فلَيْس مِن مسْؤُوليَّته، فمسْؤُوليَّته المُنْكـر الظَّاهـر، فالمُنْكـرات الَّتي في البُيوتِ إذا لم يطَّلع علَيْها فليْست من مسْؤُوليَّته؛ لأنَّ الله لا يُكلِّف نفسًا إلا وسْعَها.

ومِن المُنْكرات الَّتي يَجِب علَى الإِمَام أن يمْنَعها، أن يُظهر النَّصارَى أو الْيَهود أو البُوذيُّون أو غيْرهُم مِن أهْلِ الكُفْر مَا يكُون شعارًا لهُم في بلادِ الإِسْلام، مِثل أن يعلِّق النَّصرانيُّ صليبًا في صدْرِه، فهَذا ممْنُوعٌ فِي بلادِ الإِسْلام، ويجِبُ منْعه، ولكِن بالَّتي هي أحْسن، وقَد سمِعْت أن بعْض الإِخْوة النَّاهِين عن المُنْكر رأَى فلبينيًّا قد تقلَّدَ قلادةً من ذَهبٍ وفي أسْفلِها الصَّليب، فأمْسَك بِالقلادَةِ وبَتْرها، حتَّى كادَت أن تحزَّ رقبَتَه وتقْطعها. وهذا ليْس مِن الخَيْر، بَل في هَذا إساءَةٌ إِلى الإِسْلام، وهُو غلَطٌ.

والوَاجِبُ أنَّ مِثل هَذا يُنصَح، لَو أنه قال لهَذا الرَّجُل: أخْفِ هذا، بلُطْف، لحصَل المَقْصودُ بدُون عنْفٍ، والله تَعالى يحِبُّ الرِّفْق في الأَمرِ كلِّه، كما ثبَت عن النَّبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ، يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٤)، ومسلم: كتاب السَّلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب السَّلام...، رقم (٢١٦٥).

إِذَن: فيَجِب علَى الإِمَامِ أن يمْنع المُنْكرات، فمَا كانَ مُعلنًا فالأَمْر واضِحٌ أنَّه من مسْؤُوليَّته، وما كانَ مستورًا فإنْ عَلِم به فعلَيْه مسْؤُولِيته، وإِن لَم يعْلم فلَا يكلِّف اللهُ نفسًا إلا وسْعَها.

والمُنْكر ليْس هُو ما أنْكَره النَّاس، وإِنَّما هُو ما أنكَره الشَّرع ومنعَه، أمَّا ما أنْكره النَّاس فهَذا يُنظر فِيه؛ فإنْ كانَ مشروعًا فالواجِب إظْهارُه، مِثل لَو أنْكر النَّاس الصَّلاةَ في النِّعال، فهُنا أنْكَروا مَعرُوفًا فلا يُجابُون علَى ذلِك، بَل يُبين الحقّ حتَّى يطمَئِن النَّاس إليه.

وكلُّ النَّاس يُنكِرون ذلِك حِينما كانَت المساجِد مفْروشَة بالحَصباء أو بالرَّمل، أمَّا الآنَ فلا يُمْكن الصَّلاةُ في النِّعال لما في ذلِك من تلْويثِها، وأكْثَر النَّاس لا يهْتمُّون عِند دُخول المسجْد، ويمكن للإِنْسان أن يحَصِّل السُّنة بأن يُصلِّي في بيْتِه بنعالِه.

وأمَّا ما أنْكَره النَّاس مما ليْس مشْروعًا، فإنَّه يُنكر لئَلَّا يقَع الإِنْسان في الشُّهرة، وقَد نَهى النَّبيُّ ﷺ عِن لباسِ الشُّهرة، حتَّى لا يُذكر المرْء في المجالِس؛ لأنَّ الإِنْسانِ الَّذي يُخالف عادَات النَّاس سوْف تَلُوكه ألْسِنَتُهم، إمَّا بالذَّمِّ، وإمَّا بالمدْح، والغالِب أنَّه يَكُون بالذَّمِّ، فلو قامَ طالِب علمٍ مِن طلَبة العِلْم المحْتَرمين وخَرج إِلى النَّاسِ ببَنْطلون وبرنِيطَة وكرَفتَّة فإِنَّ النَّاس سيرَوْن هَذا شُهرةً معَ أنَّه في الأَصْلِ مُباحٌ إِذا لم يَكُن تشبُّهًا بالكفَّار، لكِنَّه مخالِفٌ للْعادَة فيشْتَهر الإِنْسان به، ويكون ملاكًا تَلوكُه الألْسِنة.

وقد نُهي الإِنْسان عن لِباس الشُّهْرة -مع أنَّه قد يكون طيِّبًا- لئلَّا يشْتهر به الإِنْسانُ ويُذكر في المجالِس.

والنَّاسُ في الواقِع لا يُلْقون بالًا لهَذا الأَمر، ويغْفَلون عن مسْألَة الشُّهرة،

فتَجِد الإِنْسانَ لا يُبالي بأحدٍ؛ اشْتَهر أم لم يشْتَهر، وهَذا غلَطٌ؛ لأَنَّك عرَّضت نفْسَك للكَلام في المجالِس، والإِنْسانُ في غِنًى عَن أن يتكلَّم النَّاس فيه.

إذَن؛ فالمُنْكر هو ما أنْكَره الشَّرع ولم يُقرَّه، أمَّا ما أنْكَره العُرف فيُنظَر فيه؛ إن كانَ من الأُمُور المشْروعَة فلا بُدّ أن يُروِّض النَّاس عليه، وأن يُفْعَل أمامَهم حتَّى يطْمئِنُّوا إليه؛ وإذا لم يَكُن كذَلِك فإنَّه يَكُون من الشُّهْرة الَّتي نُهي عنها.

سادسًا: نَصْر المظْلوم، فمِن مسْؤُوليَّات الإِمَام نصر المظْلُوم؛ لذا قال المؤلِّف: «**ونَصْر مَظْلوم**»، فيَجِب علَى الإِمَام وعلَى غيْرِه أيضًا نصْرُ المظْلوم، لكِن علَى الإِمَام بالدَّرجَة الأُولى؛ لأَنَّه هو الَّذي يسْتَطيع أن ينْصُر المظْلوم، وذلِك برَفْع الظُّلم عنْهُ إن كانَ قد وقَع، ودفَعه عنْهُ إن كانَ متوقَّعًا.

فلَو علِم الإِمَامُ مثلًا أنَّ إنسانًا يُهدِّد شخصًا بأَخذ مالِه أوْ غيره، فعلَيْه أن يَمْنع مِن ذَلك، أوْ لو كانَ إنسانٌ قد اسْتَولى فعلًا علَى حقِّ غيْرِه فإنَّه يرْفعه.

فعَلى الإِمَام مسْؤُوليَّة نصْرُ المظْلُوم، وغيْره علَيْه أَيْضًا أن ينْصر المظْلوم، لقوْلِ النَّبي ﷺ: «**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**»[1]، لكِن غير الإِمَام قد لا يتسَنَّى له ذَلك، فقَد يكُون الظَّالم أكْبر ممَّن يُريد أن يرْفع الظُّلم، وحَينئذٍ لا يقْدر علَى رفعِه، لكِن الإِمَام لا أَحَد فوْقَه مِن البَشر، فيَجِب علَيْه أن ينْصُر المظْلُوم، بدَفْع المتوقَّع وبرَفْع الواقِع.

وإذَا عرَفنا أَنَّه يجِب علَى الإِمَام أن ينْصُر المظْلُوم، فلنعْلم أَنَّه لا بد لِذَلك من شُرُوط، منْها مثلًا ثُبوت وُقُوع هَذا الظُّلْم؛ لقوْل النَّبي ﷺ: «**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب اعن أخاك ظالما...، رقم (٢٤٤٣)، ومسلم.

بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى رِجَالٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهِمْ»[١].

سابعًا: قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقمع كُفر**» يعْني: إذا ظَهر، وهَذا غيْر ذبِّ الجُحود؛ لأنَّ ذبَّ الجُحودِ يعْني دفَعه ومنَعه، أمَّا هَذا فقمْعُ الكُفر بعْد وقُوعه.

والكُفر كَما نعْلم كُفرٌ صريحٌ بالسِّلاح، وهَذا له الجِهَاد، وكُفْر باطِن وهذا أيضًا يجِبُ أن يقْمع، مثل أن يَكُون هَذا الرَّجل متظاهرًا بالإِسْلام لكن له أفكار ردِيئَة ينْشُرها في الأُمَّة، فهَذا أيضًا يجِب علَى وليِّ الأَمر أن يقْمَعه، ولا يجُوز له أن يُمكِّنه مِن كُفْره الَّذي ينْشُره في الأُمَّة، وإن كانَ يتظاهَرُ بالإِسْلام؛ وذلِك لأنَّه إذا لم يَقُم بِهذَا انْتشر الكُفر واسْتَشْرى في الأُمَّة من حيثُ لا يعْلم.

وقَد يقولُ قائِل: إذا كانَ هَذا الرَّجل له فِكر ردِيءٌ يدْعو إلَيْه وأنتم تَقولُون: إنَّ الإِسْلام يُعْطي كلَّ إنسانٍ حريَّتَه فأفْسِحوا المجالَ لكلِّ من عِندَه رأيٌ أو فِكر يتكلَّم بها شاء، وإلَّا فقد كذَبْتم في دعْواكُم؟

ويُجاب علَى هَذا القائِل بأن نقول: نحْنُ نَقُول: إن الإِسْلام قَدْ أعْطَى كلّ إنْسَانٍ حريتَه، لكِن ما هِي الحرِّيَّة الصَّحيحَة؟ إنَّ الحرِّيَّة الصَّحيحة هي التَّحرُّر مِن قيود الشَّيْطان، ومِن قُيود النَّفْس الأَمَّارة بالسُّوء؛ ولهَذا فإِنَّ كلَّ من خالَف الشَّرعَ فإنَّه رقِيقٌ ولَيْس بحرٍّ، وإلى هَذا يُشِير ابْنُ القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيتٍ أرَى أن يُكْتب بماءِ الذَّهب، يقول:

هَرَبُوا مِنَ الرِّقِّ الَّذِي خُلِقُوا لَهُ ... وَبُلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ[١]

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ﴾، رقم (٤٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب اليمين علَى المدعي عليه، رقم (١٧١١).

يعْنِي: أنَّهم تحرَّرُوا من الرِّق الَّذي خُلِقوا له، وهو الرِّقُّ لله عَزَّوَجَلَّ، ولكِنَّهم ابْتُلوا بِرِقِّ النَّفس والشَّيْطان.

ونحْن نقول لمن يطْلُب حرَّيتَه في أن يَقُول ما يشاء: إنَّنا إذا أعْطَيْناك حريَّتك وقُلْت ما شِئْت مِن الكُفر والفُسوقِ والأَخْلاقِ الرَّديئَة، فإِنَّك قد بُلِيت برِقٍّ آخَر وهُو رِقُّ النَّفْس والشَّيْطان.

ولهَذا نقول: إنَّ قمْع الكُفر، ولو تظاهَرَ الإِنْسانُ بالإِسْلام من واجباتِ الإِمَام، وعَلى هَذا يجِب علَى الإِمَام أن يجْعَل له نُظَراء ينْظُرون في كلِّ ما يكتب في الصُّحف والمجَلات، وكلِّ ما يُنْشر في الإذاعَاتِ المَسْموعَة والمرئِيَّة، وكلِّ مَا يُذكر في الكُتب والرَّسائِل المؤلَّفة، فيَجْعل أُمناء عُلَماء بالشَّريعَة ويُولِّيهم الحقَّ في النَّظر في كلِّ ما يُنشر في وَسائِل الإِعْلام، ويمْنَعوا كلَّ شيْءٍ يدْعُو إِلى الفُسوقِ والُمجون والكُفر، وهَذا يجِب علَى الإِمَام.

اعْلَم أنَّ معْنى قوْلِنا: يجِب علَى الإِمَام كذا ليْس حُروفًا تُكْتب علَى ورقٍ، بل هي مسْؤُولية عَظِيمة، يُسأَل عنْها الإِمَام بَيْن يدَي الله عَزَّوَجَلَّ؛ لذا فعلَيْه مسْؤُوليَّة قمْع الكُفر بأنْواعِه وأشْكالِه.



(١) انظر القصيدة النونية (٢/ ٤٦٦).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٧٤ وَأَخْذِ (مَـالِ الفَـيْءِ) وَ(الخَـرَاجِ) وَنَحْوِهِ، وَ(الصَّـرْفِ) فِي مِنْهَـاجِ

الشـرح

ثامنًا: قال: «وأخْذُ مالِ الفِيء والخَراجِ» أي: ويعْتَني أيْضًا بأَخْذ مالِ الفِيء والخَراجِ، وهَذانِ مادَّةُ بيْت المالِ، وبيْتُ المالِ هُو عبارَةٌ عن الخَزانَة الَّتي تُودَع فِيهَا أمْوَال المُسلِمين، ومِنْها مالُ الفيء.

والفِيء ما أفاءَ الله علَى المُسلِمين مِن أمْوَال الكُفَّار، وذلِك أن المُسلِمين إذا اغْتَنموا غنيمَةً قُسِّمت إِلى خَمْسة أَقْسامٍ، أرْبعة أَقْسامٍ للغَانِمين، الَّذين جاهَدوا وباشَرُوا القِتَال، وتُقسَّم بيْنَهم، للرَّاجِل سهْمٌ، وللفارِس ثَلاثَة أسْهم، وللرَّاكب بعيرًا ونحْوها سهمان.

والقِسم الخامِس يُقسَّم أيضًا خَمْسة أَقْسام، ذكرَها الله عَزَّوَجَلَّ بقولِه: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الأنفال:٤١].

فهِي خُمُسٌ للهِ ورَسولِه ﷺ، وهَذا إِلى بيتِ المال، وأرْبَعة أخْماسٍ لِذي القُرْبى واليَتامى والمساكِين وابْن السَّبيل.

وذُو القُرْبى قيل: هُم قرابَةُ الإِمَام، وقِيل: بل هُم قرابَةُ النَّبي ﷺ، والصَّحيحُ الثَّاني.

وبناءً علَى هَذا التَّقْسيم يكـونُ مالُ الفِيء بالنِّسبَة للغنِيمَـة جزءًا مِن خَمْسـة وعِشرينَ جزءًا، وهَذا يجْعَل لبَيْت المالِ في المصالِح العامَّة.

والخراجُ هُو: أن المُسلِمين إذا غَنِموا أرضًا -والغَنائِم إمَّا عقاراتٌ وأراضٍ وإمَّا منقولة- وفتَحوها بالسَّيف، وجَلا أهْلُها عنْها فإنَّها تكون للْمُسلِمين، ويُخيَّر الإِمَامُ بَيْن قسْمِها علَى ما سبَق، أي: تُقسَّم خمْسة أسْهُم، والخُمس الخامِس يُقسِّم خمسةَ أسْهم؛ وبَين أن يقِفَها علَى المُسلِمين، فيجْعلَها وقفًا، ويَضْرب علَيْها خراجًا.

والخَراجُ يعْني الرِّزق، قالَ تَعالَى: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المُؤْمنون:٧٢]، والخراجُ: أنْ يجْعَل شيئًا معيَّنًا من الدَّراهِم مُقابِل مِساحَة معيَّنةٍ، وهَذا الخَراجُ يُؤخَذ مِن كلِّ مَن تكُون هَذِه الأَرْض بيَدِه، سواء انْتَقلت بالميراثِ أو بِبَيع أو بغْيرِ ذلك.

وهَذِه الطَّريقَة اختارَها أميرُ المُؤمِنين عمَر بْن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الموفَّق للصَّوابِ، عِنْدما قُسِّمت خيْبر، كما في الصَّحيحَيْن أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: يا رَسولَ اللهِ: «إِنِّي أصبْتُ أرضًا بخَيْبر، ولمْ يَكُن لي مَالٌ أنْفَس منْها...»[1]، لكِن أرْض الشَّام ومِصْر والعِرَاق الَّتي فُتِحت في عهْدِ عُمَر، رأى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ألَّا تُقسَّم بَين الغانِمينَ، قال: إذا قَسَّمناها بين الغَانِمينَ انْحَصر نفْعُها بالغانِمينَ، فَيكُونُ أرْبَعة أخْماس النَّفْع، فرأى أنَّها تبْقَى بأَيْدي أهْلِها عامَّة، ويَضْرب علَيْها خراجًا مُستمِرًّا يُؤخَذ ممَّن هي بيده.

ونَظِير الخَراجِ الأُجْرة كَما لو كانَ لأحَدٍ بيْتٌ وأجَّره واحِدًا مِن النَّاس عشر سَنوَاتٍ كلَّ سنَةٍ بِمئة، أي: بمَبْلغ معَيَّن، فهَذه الأُجْرة نظِيرُها الخراجُ.

ففِي الخَراج مثلًا؛ مِن أَخَذ مِن هَذِه الأَرْض مساحَةً كذا وكذا فعلَيْه كذا وكذا مِن الدَّراهِم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، رقم (٢٧٣٧)، ومسلم: كتاب الوصية، باب الوقف، رقم (١٦٣٣).

وتبقى الأَرْض بيَدِهم، وكلَّ سنةٍ تُسلِّم الدَّراهِم الَّتي جُعِلت علَيْها إِلى بيْتِ المالِ، والمعنيُّ ببَيْت المال هُو الإِمَام؛ ولهَذا قال: «**وأَخْذُ مَالِ الفِيء والخَراجِ**»، فهَذا من مسْؤُوليَّات الإِمَام.

لكنَّنا نعْلم أَنَّه الآنَ لم تعُد تُوجَد أرْضٌ خراجيَّة يُستخرَج منْها فقد تغيَّرت البلادُ ومَن علَيْها، لكِن فِيما سبَق كانت موْجُودَة، وتدر هَذِه الأَرْضي علَى بيْت المال شيئًا كثيرًا.

مسْأَلَة: هل يُمْكِن في الخَراجِ المضْروبِ أنْ يُزادَ فِيه أو هو ثابِتٌ؟

الجَواب: اخْتلَف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيما وضَعَه عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فمنْهُم مَن قَال: لا يُزاد علَى ما وضَعَه عُمر؛ لأَنَّه له سنَّة مُتَّبعة، وأمَّا ما وَضعه الخُلَفاء بعْدَه فإنَّه لا بأْسَ أن يُزادَ أو ينْقُص عليه، والمرْجِع إِلى رأي الإِمَام في هَذِه المسْأَلَة، فقد تَكُون الأَرَاضِي مثلًا مرْتَفِعة الأَسْعار فيَزيد في الخَراجِ، وقد تَكُون بالعَكْس فيَنْقص.

ثم قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ونَحْوه**»: أي: مثْله، وهِي كلِمَةٌ واسِعة عامَّة كَثيرَة، منْها مثلًا: إذا ماتَ ميِّت ولَيْس له وارِثٌ، فإِنَّ مالَه يذْهَب لبَيْت المالِ، والمعْنيُّ بذلِك الإِمَام، وكذَلِك الأَمْوَال المجْهُول صاحِبُها، أي: الضَّائِعَة ولم يُعْرف لها صاحِبٌ، فإِنَّها أيضًا تكُون لبَيْت المال، وهُلم جرًّا، فهُناك أمْوَالٌ كَثيرَةٌ تدر علَى بيْتِ المالِ، وبيْت المال يُعنَى بِه الإِمَام، ويجِبُ علَيْه أن يصْرِفَه في مصالِح المُسلِمين.

وقَوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والصَّرْف فِي منْهاجٍ**» يعْني: وأيضًا هو يعْتَني بالصَّرف في منْهاجٍ، ومَا أثْقلَ هذا! فالأَخْذ سهْلٌ علَى الإِمَام؛ فسَهلٌ أن يأْخُذ الخراج مِن الأَراضِي، وسَهْل أن يأْخُذ مالَ مَن ماتَ ولَيْس لَه وارِثٌ، كل هَذا سهْلٌ، لكن الشَّاقَّ

هُو الصَّرف في منْهاجٍ، أيْ: الصَّرف في طَرِيقٍ شرعيَّة، فصَرف المال في طَرِيق شرعيَّةٍ هَذا من مسْؤُوليَّات الإِمَام.

فيَجِب علَى الإِمَام أن يصْرِف مالَ المُسلِمين في الطَّرِيق الصَّحيحةِ النَّافعةِ للْمُسلِمين، فَلا يكون جمَّاعًا منَّاعًا دفَّاعًا؛ جمَّاعًا للمالِ، منَّاعًا في بذْلِه في الخيْر، دفَّاعًا في بذْلِه في الشَّرِّ، فهَذا حَرامٌ. «**إِنَّ أقْوامًا يتَخوَّضونَ فِي مال اللهِ بغَيْر حقٍّ، لهم النَّارُ يوْمَ القِيامَة**»[1].

فهَذه مما يجِب علَى الإِمَام من المسْؤُوليَّات العَظِيمة، وأكْبر مسْؤُوليَّة علَيْه فيما أرَى من هَذِه الأَشْياءِ الأَمْر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر؛ لأنَّ هَذا واجبٌ في الحرْب والسِّلْم والأَمْن والخَوْف والرَّخاءِ والشِّدَّة، وواجِبٌ في كلِّ قريَةٍ وفي كل مدينةٍ وفي كلِّ طريقٍ؛ فلذلِك نقولُ: إن مسْؤُوليَّات الإِمَام عَظِيمةٌ، نسأل الله أن يعين الأئِمَّةَ علَى ما فِيه الخَيْر.

وهل هَذِه الإِمَامَة شرْطٌ في العِبادَات، بمَعْنى أنَّها لا تصِحُّ العِبادَات إلا بإِمام؟

والجَواب: لا، إلَّا عِند الرَّافِضة، فالرَّافِضة يَقولُون: لا يُمْكن أبدًا أن نُصلِّي جماعةً إطْلاقًا حتَّى يأْتِي الإِمَام المنْتَظر، هَذا الإِمَامُ الَّذي يدَّعُون أنَّه اخْتفى في سِردابٍ مُنذ مئاتِ السِّنين.

وكلَّ صباحٍ يُهيِّئون فرسًا علَيْه راكِبٌ، معَه رُمحٌ وخُبز وعَسلٌ ومَاء، فيَجْلس عِند هَذا السِّردابِ ينْتَظر خُروجَ الإِمَام، فإِذا خرَج أفْطَر بالخُبْز والماء والعَسل، ثم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾، رقم (٣٣١٨).

أَخذ الرُّمْح وركِبَ الفَرس، وسارَ في الأَرْض يمْلَؤُها عدلًا بعْد أن مُلئت جورًا، ويُسمَّى هَذا الإِمَام المنْتظر.

فيَقولُون: لا يُمْكن أبدًا أن نُصلِّي جماعةً ولا جُمْعة إلَّا إِذا جاء هَذا الإِمَام المنْتَظر، لكِن في ظنِّي أنَّه بعْدَ أنْ جاءَ زعِيمُهم الَّذي أسَّس ولايَةَ الفَقيهِ غيَّر هَذا الرَّأْيَ، وقال: لا يُمْكن، أيْن الإِمَام المنْتَظر؟ لماذا لا نُصلِّي جُمعةً ولا جماعَةً حتَّى يأتي؟! وصارَ يأْمُرهم أنْ يُصلُّوا مع الجَماعاتِ والجُمعاتِ، وهذا طيِّب، وتحوَّل إِلى حقٍّ والله المستعان.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٧٥ وَنَصْبُهُ بِـ(النَّصِّ) وَ(الإِجْمَاعِ) وَ(قَهْرِهُ)، فَحُلْ عَنِ الخِدَاعِ

الشرح

بعْدَ أنْ ذَكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفَوائِد والمصَالِح من تنْصِيب الإِمَام ومسْؤُوليَّاتِه، وأنَّه لا غِنَى للأُمَّة عنْه، ذَكر في هَذا البيْت الأُمورَ الَّتي يُنْصَب بها، وهِي:

الأَمر الأوَّل: النَّص:

فإِذا نصَّ علَيْه الخَليفَة من قِبَله فإِنَّه يَكُون خَليفَة، ولا تجُوزُ مُنازعَتُه، ولا يحْتَاجُ إِلى بيْعَةٍ؛ لأنَّ بيْعَته يُغْني عنها بيْعَة الأوَّل، إذ إنَّ بيْعة الأوَّل معْنَاها التزام النَّاسِ بتصرُّف الأوَّل، وإذا تصرَّف الأوَّل هَذا التَّصرُّف وقال: إنَّ الإِمَام من بعْدِي أو الخَليفَة مِن بَعْدي فلان، فإِنَّه يَكُون هو الخَليفَة دُون أن يَكُون هُناكَ مبايعَة.

الأَمر الثَّاني: الإِجْماع:

وهُو إِجْماعُ أَهْل الحَلّ والعَقْد علَى بيعَتِه، كما أجْمع أصْحابُ الشُّورَى السِّتَّة الَّذين وضعَهم عُمَر علَى مبايعَة عُثمَان بْن عفَّان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فإِذا أجْمع أهْل الحَلّ والعَقْد علَى شخْصٍ ونَصَبُوه إمامًا، صارَ إمامًا، لكن بشَرْط ألَّا يكون الخَليفَة الأوَّلُ قد نصَّ علَى شخصٍ معيَّن، فإن كانَ قد نصَّ علَى شخْصٍ معيَّنٍ فلا كلام، لكِن لَو ماتَ ولم ينُصَّ علَى أحدٍ فإِنَّه يجْتَمع أهل الحَلّ والعَقْد، فإِذا أَجْمَعوا علَى أن فلانًا هو الخَليفَة صارَ خَليفَة.

ولا يُشْترط أن يُبايع كلُّ فردٍ من الأُمَّة؛ لأنَّ هَذا شيءٌ غيْر ممكن؛ ولهَذا لم يُبايع أَبَا بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ إلا أهلُ الحَلّ والعَقْد، ولم يُرْسل إِلى كلِّ مُراهق، ولا إِلى كلِّ

عَجُوز، ولا إِلى كل شابٍّ، ولا إِلى كلِّ رجُلٍ أن يبايعه، ولم يُرسل إِلى مكَّة ولا إِلى الطَّائف ولا إِلى غيْرِها مِن البلاد، بَل ولا إِلى أهْل المِدينَة، بلِ اكْتفى بمبايَعة أهْل الحَلّ والعَقْد.

وبِهذَا نعْرِف أنَّ مَن قال من السُّفهاء الأغْرار: أنا لم أُبايعْ، أنه أخْطأ، فإنَّه لا يُشترط أنْ يُبايع كلُّ واحِدٍ من الأُمَّة، فالمبايَعة ليْست لكُلِّ واحِد من النَّاس، بَل المبايَعة لأهْل الحَلّ والعَقْد، فإذا أَجْمَعوا علَيْه وبايَعُوه صار إمامًا، ووُجب علَى الجَمِيعِ الْتِزام أحْكَام الإِمَام في هَذا الرَّجل الَّذي أجْمَع علَيْه أهلُ الحَلّ والعَقْد، وذلِك مثْلُ عُثْمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقَد بُويع بإجماع أهْل الشُّورى الَّذين نصَبهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأَمر الثَّالث: القَهْر:

يعْنِي: لو خَرجَ رجُلٌ واسْتولى علَى الحُكْم وجَب علَى النَّاس أن يَدِينوا له، حتَّى وإِن كانَ قهرًا بلَا رضًا منْهم؛ لأَنَّه اسْتَولى علَى السُّلْطة، ووجه ذلِك أنه لو نُوزِع هَذا الَّذي وصَل إِلى سُدَّة الحُكْم لحصَل بذلِك شرٌّ كثيرٌ. وهَذا كَما جرَى في دوْلَة بَني أميَّة، فإِن منْهُم مَن اسْتَولى بالقَهْر والغلَبَة، وصارَ خَليفَةً، يُنادَى باسم الخَليفَة، ويُدانُ له بالطَّاعة امتثالًا لأمْر الله عَزَّ وَجَلَّ.

فهَذِه هي الطرق الَّتي يكون بها الإِمَام إمامًا وهي ثَلاثَة: النَّص، والإِجْماع، والقهر.

وإِذا قُلنا: إن الخِلافة تثبت بواحِد من هَذِه الطُّرق الثَّلاث فيعني ذلِك أنه لا يجوز الخُروج علَى من كانَ إمامًا بواحِدٍ منْها أبدًا.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فحُلْ عَن الخِداع**» يعْني: لا تُخادِع ولا تَخُن إذا ثبتت الإِمامَة بواحِدَةٍ مِن هَذِه الطُّرق، فالإِمامَة ثابتة بها.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٧٦ وَشَرْطُـهُ (الإِسْـلَامُ) وَ(الحُرِّيَّـهْ) (عَدَالَـةٌ) (سَـمْعٌ) مَـعَ (الذَّرِيَّـهْ)

١٧٧ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ (قُرَيشٍ) (عَالِـمَا) (مُكَلَّفًـا) ذَا (خِـبْرَةٍ) وَ(حَـاكِمَا)

الشـــرح

قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وشرطه» أي: شرْط الإِمَام الَّذي يَكُون خَليفَة علَى المُسلِمين، وعدَّد رَحِمَهُ ٱللَّهُ شُروطًا، وهي:

الشَّرط الأوَّل: «**الإِسْلام**» وهذا لا بُدَّ منه، فلا يُمْكن أن يتولَّى علَى المُسلِمين غيرُ مسلم أبدًا، بل لا بُدَّ أن يَكُون مسلمًا.

فلو استولى علَيْهم كافِرٌ بالقَهْر، وعنْدَهم فِيه من الله بُرهَان أنه كافرٌ؛ بأن يُعلن أنَّه يهودِيٌّ أو نصراني مثلًا، فإنَّ ولايَته علَيْهم لا تنفُذ ولا تصِحُّ، وعلَيْهم أن يُنابِذُوه، ولكِن لا بُدَّ مِن شرْطٍ مُهمٍّ وهُو القُدرة علَى إزالَتِه، فإن كانَ لا تُمكن إزالَتُه إلا بإراقَة الدِّماء وحُلول الفَوْضى، فليَصْبروا حتَّى يفْتح الله لهم بابًا؛ لأنَّ مُنابَذة الحاكِم بدُون القُدرة علَى إزالَتِه لا يسْتَفِيد منْها النَّاس إلا الشَّرَّ والفساد والتَّنازُع، وكوْن كُلِّ طائِفَة تُريد أن تَكُون السُّلْطة حسْب أهْوائِها.

الشَّرط الثَّاني: «**الحرِّيَّة**» فيُشترط أن يَكُون حرًّا، أمَّا الرَّقِيق فلا ولايَة له؛ لأنَّ الرَّقيق قاصِرٌ، والرَّقِيق مملوك، فكَيْف يَكُون مالكًا؟ فلو فُرِض أن العَبْد الرَّقيق كانَ مالكًا خَليفَة فكَيْف يتصوَّر موْقفه مع سيِّده؟! لا شيْءَ لأنَّ سيِّدَه مالك له، وإذا كانَ هو مملوكًا بمنزِلَة البَعير يُباع ويُشْترى ويُؤجَّر. فكَيْف يَكُون هَذا إمامًا للْمُسلِمين؟! فلا بُدّ من الحرِّيَّة، بل لا بُدَّ من كمال الحرِّيَّة، ولا يصح أن يَكُون المبعَّض

إمامًا؛ لأن هَذا الجُزْء الرَّقيق منه يمْنَعه من كمال التصرف.

الشَّرط الثَّالث: «العَدالة» والعدالَة هي العَدْل، أي: أن يَكُون عدْلًا، والعدالَة في اللُّغة هي: الاسْتِقامة، وفي الشَّرع هي: الاسْتِقامة في الدِّين والمُروءَة، يعني أن يَكُون مؤدِّيًا للفَرائِض، مجتنبًا للكَبائِر، ذا مُروءَةٍ من الكرم والشَّجاعَة والحَزْم واليَقظة و ما أَشْبَه ذَلك.

فإذا لم يَكُن مستقيمًا في دينِه فإنَّه لا يجُوز أن يولَّى، وهذا الشَّرْط شرْط للابْتِداء، أي: العَدالة شرْط للابْتِداء، بمَعْنى أَنَّنا لا نوَلِّيه وهو غيرُ عدْلٍ إذا كانَ الأَمر باخْتيارنا، أمَّا من ملَك وصار خَليفَةً فإِنَّ العَدالَة ليْست شرطًا فيه؛ ولهَذا أذْعن المُسلِمُون للخُلفَاء ذَوي الفُسوق والفُجور، مع فِسْقهم وفُجورِهم وخلاعَة بعضِهم، وانْحراف بعضِهم في الدِّين، إلَّا أنَّه انْحرافٌ لا يصِلُّ إلى الكُفر.

إذَن؛ فالعَدالَة هُنا شرْط للابْتِداء، يعْنِي عِنْدما نُريد أن ننصب إمامًا فلا بُدّ أن يَكُون عدلًا، أيْ: مستقيمًا في دينِه ومُستقيمًا في مُروءَته.

الشَّرط الرَّابع: «سَمْع»، يعني: يشترط أن يَكُون سمِيعًا، فإن كانَ أصمَّ لا يسمع أبدًا فإنَّه لا يصِحُّ أن يَكُون إمامًا، وهذا أيضًا شرْطٌ في الابْتِداء، فلو أنَّه صار إمامًا ثم حدَث لَه حادِثٌ فأصمَّه، فإن ولايَته باقِيَة، لكن حِينما نُريد أن ننْصُبه لا بد أن يَكُون سميعًا؛ وذلِك لأنَّ الأصمَّ لا يُمْكن أن يَتمَّ به الحكم، وإن تم في بعْض الأُمور لكن لا يَكُون تامًّا كما يَنبغي، حتَّى وإِن كانَ له وُزراء ومساعِدُون يُساعِدُونه فإنَّه لا يكْفي، فلا بُدّ أن يَكُون سميعًا.

على أن الشَّرْط هو مُطْلق السَّمع وإن لم يَكُن قويًّا، فالمُهِم أن يسْمَع ولو كانَ سماعُه ضعيفًا؛ وذلِك لأنَّ غيْر السَّمِيع لا يتمُّ به التصرف في الإِمامَة.

الشَّرط الخامس: قال: «**مع الدَّرِيَّة**» يعني: أن يَكُون ذا دِرايَةٍ، يعني ذا فطنة، ومعْرِفَة بالسِّياسة، ومعْرِفَة بالأَحْوال، حتَّى يدير الحُكْم علَى ما تقتضيه الشَّريعَة، وتقتضيه المصالِح، والمصالِح لا تُنْكرها الشَّريعَة، وضد ذِي الدِّرايَة المغفَّل الغبي، فلا يُنْصب إمامًا وهو مغفَّل غبي، يأْتِيه الصبي فيلْعَب بعقله.

فلا بُدّ لمن يتولَّى علَى المُسلِمين أن يَكُون عِنده دِرايَة، أي: عِلْم بأحْوَالِ النَّاس، وبمُخادَعة النَّاس، وغير هَذا مما تتطلَّبه الإِمامَة.

الشَّرط السَّادس: قال: «**وأن يَكُون من قُرَيْش**» أي: أن يَكُون الخَليفَة من قُرَيْشٍ، وهَذا أيضًا شرْطٌ في الابْتِداء، ومَع ذلِك فقد اخْتَلف العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في اشْتراطِه؛ فمنْهُم من قال: لا بُدَّ أن يَكُون من قُرَيْشٍ، فإن كانَ من غير قُرَيْش ولو كانَ عربيًّا فإنَّه لا يجُوز أن يَكُون إمامًا، وهذا رأي الجُمْهور.

ومعْنى لا يجوز أن يَكُون إمامًا. أي: لا يجُوز أن ننْصِبه إمامًا، ووجْه ذلِك أنه قد ورَد في بعْض الأحَادِيث، ما يدُلُّ علَى أنه لا بُدَّ أن يَكُون من قُرَيْش، ولأن قُرَيْشًا أفضَل العَرب، وفيهم أفضل الرِّسالَة، فكانوا أحق بالإِمامَة، كما جعلهم الله تَعالى أحق بالرِّسالَة.

الشَّرط السَّابع: قال: «**عالما**» يعْني: ذَا عِلْم، والمُراد بالعِلْم هنا العِلْم بأحْوَال الخِلافة وما تتطلَّبه الخِلافة، فلا يُشْترط أن يَكُون عالمًا بالشَّرع، وإِن كانَ علمه بالشَّرع أكْمل، لكِنَّه ليْس بشرطٍ، أمَّا العِلْم بما تتطلَّبه الإمامَة فلا بُدّ منه؛ إذْ كيف يتصرَّف من لا يعْلم المناسِب مِن غيْر المناسِب، وهل هَذا لا بُدَّ منه أو مما يستغنى عنه، و ما أشْبَه ذَلك.

الشَّرط الثَّامن: «**مكلَّفًا**» يعني: بالغًا عاقلًا، فلا يجُوز أن نجْعل صبيًّا له عشر

سَنوَات خَليفَةً علَى المُسلِمين؛ لأنَّ من دُون البُلوغ مولَى علَيْه، فكَيْف يكُون واليًا علَى المُسلِمين؟ حتَّى لو فُرض أنه مراهِقٌ، وأنَّه ذكيٌّ فإنَّه لا يصِحُّ أن يتولَّى إِمامَة المُسلِمين لنقْصِه.

وإِنْ كانَ مجنونًا فمِن بابِ أوْلى ألا يجُوز، فلا يُعْقل أن نجْعَل الرَّجل المجْنُون خَليفَة علَى المُسلِمين، فيومًا يجْلِب علَيْهم بَلِيَّة، ويومًا يأْمُرهم بطامَّة، فلا بُدّ أن يَكُون بالغًا عاقلًا.

الشَّرط التَّاسع: «**ذا خِبْرة**»، والخِبْرة هي العِلْم ببَواطِن الأُمور، وهي أخصُّ مِن قولِه فِيما سبَق: (عالمًا)، وهي أن يَكُون ذا خِبرَة في أسَالِيب الحُكم، ومنْها أن يَكُون ذا خِبرَة فيما يتعلَّق بالجِهَاد، من السِّلاح وغير ذلك.

وهَذِه الشُّروط كما سبَق أن قلنا شُروط في الابْتِداء، إلَّا الإِسْلام فإنَّه شرطٌ في الابْتِداء والدَّوام.

الشَّرط العاشر: «**وحاكما**» وهذا الشَّرْط يعْني أن له قوة شخصيَّة حتَّى يحكم تمامًا؛ لأنَّ مِن النَّاس مَن يكُون له علْمٌ وخِبْرة وعدالَة ومن قُرَيْش وغير ذلِك من الشُّروط، لكِنَّه ليْس بحاكمٍ، يُلعب به في الحُكْم، فَيكُون حاكمًا بلا حُكْم، ولا فائِدَة منه حينئذٍ، فلا بُدّ أن يَكُون حاكمًا؛ أي: ذا شخصيَّة يسْتطيع بها تنْفِيذ حُكْمه.

فهَذِه شُروطٌ عشْرة للإِمامَة؛ واحِد منْها شرْط للابْتِداء والاسْتِمرار، وهو الإِسْلام، ويلحق به أيضًا العَقْل؛ إذ لا بُدَّ منه، فلو جن فإنَّه يجِبُ عزْلُه، وإقامَة غيرِه، لكِن إذا فسَق بعد العَدالَة، أو ضعُف لكِنَّه يسْتَطيع تدْبِير الحُكْم، فإنَّه لا تزُول ولايَتُه.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٧٨ فَكُـنْ مُطِيعًـا أَمْـرَهُ فِيـمَا أَمَـرْ ... مَا لَـمْ يَكُنْ بِـ(مُنْكَـرٍ)؛ فَيُحْتَـذَرْ

الشــرح

قولُه: «كُن» يعْني: أيُّها الإِنْسان، «مطيعًا أمرَه» أي: أمْر الإِمَام، «فيما أمر» يعْني: في كلِّ مَا أمَر بِه؛ لأنَّ (ما) اسْمُ موصول، واسْم الموْصُول يُفِيد العُموم، أي: في جَميع ما يأْمُر به، «ما لم يَكُن بمُنْكَر» فإنْ أمَرَ بمُنكرٍ فلَا طَاعَة له.

والنُّصوصُ في هَذا مِن كتابِ الله وسُنَّة رَسـولِ الله ﷺ معلومـةٌ مُستَفِيضـة مشْهورةٌ.

مِن ذلِك قولُه تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩]، ومِن السُّنَّة قول الرَّسول ﷺ: «عَلَى المَرْءِ المُسْلِم السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أُمِر»(١)، وحديثُ رَسول الله ﷺ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ»(٢)، وغير ذلِك كَثِير.

وتعليل ذلِك أنَّه لـو عُصِي الإِمَام لصـار النَّاس فوْضَى؛ إذ لا فائِـدَة في إِمامٍ لا يُؤتَم به. فلا بُدّ من طَاعَة ولي الأَمر.

لكِنَّه يقول: «ما لم يَكُـن بمُنْكر» والمُنْكر نوْعانِ: إمَّا فِعْل محرَّمٍ، وإما ترْك واجبٍ، فلو أمَر بترك الوَاجِب، وقال: لا تُصلُّوا مع الجماعَة مثلًا. فإنَّه يُقال: لا سمْع ولا طَاعَة، ونُصلِّي مع الجماعَة.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأحْكَام، باب السمع والطَّاعة للإمام...، رقم (٧١٤٤)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طَاعَة الأمراء...، رقم (١٨٣٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المُسلِمين...، رقم (١٨٤٧).

ولو أمَر بمُنْكر بأن قال مثلًا: يا فُلان في البَلد نَصارَى كَثِيرون، والنَّصارَى لا يحرِّمون شُرْب الخَمْر، فافْتَح لهُم معملًا للخَمْر حتَّى يشربوا، كما أنَّك تشْرَب المرَطِّبات، وما أشبهها، فلا يُطاع في ذلِك حتَّى ولو أَمَر به؛ لأنَّ هَذا معْصِيَة لله عَزَّوَجَلَّ، وقَدْ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩]، فلَمْ يُعِدِ الفِعْلَ مع أُولي الأَمر، ولم يَقُل: وأَطِيعوا أُولي الأَمر، فدل ذلِك علَى أن طَاعَة وُلاةِ الأُمُور تابِعةٌ لطَاعَة الله ورَسولِه، فإِذا أمَروا بالمعْصِية فلا سمع ولا طَاعَة.

أمَّا إن أكْرَهوا علَى المعْصِية، مِثل أن يَقُولوا: احْلِق لحيتك وإلَّا حبَسْناك، فإنَّه تُباح المعْصِية للإِكْراه؛ لأنَّ الله أباحَ الكُفر للإِكْراه، لكن بشَرْط أن يَكُون القَلْب مطمئنًا بالإِيمَانِ، فهُنا أيضًا المعْصِية إذا أُمرتَ بها وأُكْرِهت علَيْها فافعل، بشَرْط أن يَكُون قلبُك مطمئنًا بأن هَذا معْصِيَة لله، ولولا الإِكْراه ما فعلت.

وهذا من رحمة أرْحم الرَّاحمين سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، أن الإِنْسانَ عِند الإِكْراه يفعل ما أُكْرِه عليه.

لكِن إذا أُكْره الإِنْسان علَى الفِعل فهَل يفعَله دفعًا للإِكْراه أو يفعله للإِكْراه؟

قال بعْض العُلَماء: لا بُدَّ أن ينْوِي أنه يفعَله دفعًا للإِكْراه لا للإِكْراه، ولكن الصَّحيح أنَّه ليْس بشرطٍ أن يفْعلَه دفعًا للإكراه، بل الشَّرْط أن يَكُون قلبُه مطمئنًّا بالإِيمَان وبحكم الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ كونَه يُريد بذلِك دفْع الإِكْراه لا يتسَنَّى لكل أحدٍ، فلا يتسَنَّى إلا لطالِب علْمٍ يعْرف، ثم إنَّ طالب العِلْم قد يَكُون المقام لهوْلِه وشدتِه مُنسيًا له عن هَذِه الإِرادة، فالصَّواب أنه يفْعَله للإِكْراه لا اختيارًا له، لا لدفع الإِكْراه.

والفرْق أنَّ فِعْله لدَفْع الإِكْراه يعْني: لا يُرِيد به إلا أن يدْفَع إكراهَ هَذا الرَّجل ولا يريد الفعلَ، أمَّا فعْلُه للإكراه فيعني أنَّه يُريد الفِعْل، لكن لأنَّه مُكْرَه لا اختيارًا للفِعْل، فالأوَّل لم ينوِ الفِعْل أصلا إنَّما هو مدافِع فقط أي: يُدافِع الإِكْراه، والثَّاني نَوى الفِعْل لكن من أجْل الإِكْراه وقلبه مطمئن.

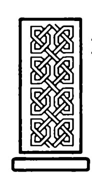
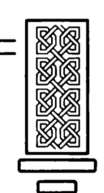
وهُناك مرتبَة ثالِثَة وهي أن يفْعل الفِعْل مع الاطْمِئنان إليه، فهَذا له حكم الفاعِل بدُون إِكْراه.

وقد يقولُ قائِل: إن هَذِه مسْألَة فرضيَّة ولا يُمْكن أن تُوجَد. لكن نقول: إنها قد تُوجَد، فقد يَكُون الرَّجُل يكْره المعْصِية الَّتي أُمِر بها، لكن يجْعَل الإِكْراه سببًا مبيحًا، فهُو يُريد المعْصِيةَ لكِنَّه قبْل الإِكْراه لا يفْعلُها، فيجعل الإِكْراه سببًا لاسْتباحَتِها.

مثالُ ذلك: لو فرَضْنا أن رجلًا يحِبُّ الزِّنا -والعياذ باللهِ- ويريدُه، لكن ما دام لم يحَرَّض فهُو مجتَنِب له، فإِذا جاء أحَدٌ يُكْرهه سواء من المرْأَة نفسِها أو من غيرها، فعله حبًّا له وتعلَّل بأنَّه مُكْره، وهذا أمر يقع.

ولذلِك قال الفُقَهاء رَحِمَهُمُاللَّهُ: إن الرَّجل إذا أُكْره علَى الزِّنا فزنى؛ فإنَّه تجِب إقامَةُ الحدِّ عليه، ولو أُكْرهت المرْأَة لم تجب إقامَةُ الحد علَيْها، وعللوا ذلِك فقالوا: لأنَّ الرجل لا يُمْكن أن يجامِع إلا إذا انْتَشر ذكره، ولا انْتشار إلا بإِرادة، فكأن هَذا الرَّجل يُريد الزِّنا لكِنَّه يخشى من اللوم.



فصل: في الأمر بالمعروف والنَّهي عن المُنْكر

الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر دعامة هَذِه الأُمَّة، ورمْز شَرفِها وفضْلِها؛ لقوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقال تَعالى في بني إسْرائِيل: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة:٧٩].

حتى إن بعْض العُلَماء ذكَره من أركان الإِسْلام هو والجِهَاد؛ وذلِك لأَنَّه أمر عَظِيم لا تقوم الأُمَّة إلا بِه، ولا يحْصل الائْتِلاف إلا به، قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٤-١٠٥]، فدل ذلِك علَى أن ترْك الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر موجب للاخْتِلاف، وهذا ظاهِر؛ لأَنَّنا إذا جعَلْنا كل واحِدٍ يعْمل كما شاء تفرَّقت الأُمَّة.

فإذا الْتزمت الأُمَّة جميعًا علَى العَمل بدِين الله ائْتلفَت واتَّفقت، وهذا هو السِّر فِي قوْلِه تعالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران:١٠٥]، بعد قوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾.

ولا بُدَّ هُنا أن نعرف ما هو المَعرُوف وما هُو المُنْكر:

أما المَعرُوف: فهُو ما عَرفه الشَّارِع وأقرَّه وأمَر به؛ فكلُّ ما أمر الله به فهُو مَعرُوف.

والمُنْكر: هو ما نَهى الله عنه، فكلُّ ما نَهى الله عنه فإنَّه مُنْكر، يعني وهو مُنْكر؛ لأنَّ الشَّرع أنْكَره والنُّفوس السَّليمَة والعُقُول المُسْتقِيمة كذَلِك تنكره.

قال بعْض العُلَماء: إنَّ الله ما أمَر بشَيْء فقال العَقْل: ليْتَه لم يأمر به، وما نهى عن شيْء فقال العَقْل: ليْتَه لم ينْه عنه، وهذا يعْني أن المأمُورَات موافقَة ومطابقَة للعُقُول الصَّرِيحَة، وكذَلِك المنهيَّات، لكن العَقْل لا يُمْكن أن يُحِيط بتفاصيل المصالِح والمفاسد حتَّى يستقِلَّ بالأَمر والنَّهي، ولذلِك لا بُدَّ من الشَّرع، والإِنْسان إذا لم يقس الأُمور بالشَّريعَة ضلّ.

أمَّا حُكم الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر فهُو فرض كِفايَة، إن قام به من يكفي سقَط عَن البَاقِين، وإن لم يقُم به من يكْفِي تعيَّن علَى الجَمِيع؛ لقولِ الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ و(مِنْ) هنا قيل: إنها للتَّبْعيض، يعني وليكن بعضُكم، وقِيل: إنَّها لبيان الجِنْس، فتكُون للْعُموم، يعني: كونوا أمة تأمر بالمَعرُوف وتنهى عن المُنْكر، وتُؤمن باللهِ.

وإذا تتبعت موارد الشَّريعَة عرفتَ أنَّ الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر فرض كِفايَة، لكِن مَن رأى المُنْكر فليَنْه عنه، ومن رأى الإِخْلال بالمَعرُوف فليأْمُر به، ومن رأَى مَن ينْهى عن مُنْكر فلا يجِبُ أن ينْهَى هو أيضًا عنه؛ لأنَّه حصَل بِهذَا النَّاهي الكِفايَة، إلا إِذا رأَينا الَّذي أنْكر علَيْه لم يمتثل، فحينئذٍ يتعيَّن أن يساعد هَذا النَّاهي.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٧٩ وَاعْلَمْ بِأَنَّ (الأَمْرَ وَالنَّهْيَ) مَعَا (فَرْضَا كِفَايَةٍ) عَلَى مَنْ قَدْ وَعَى

١٨٠ وَإِنْ يَكُنْ ذَا وَاحِدًا (تَعَيَّنَا) عَلَيْهِ، لَكِنْ شَرْطُهُ أَنْ (يَأْمَنَا)

الشرح

مِن المَعلُوم أنه إذا صُدِّرت الجُمْلة بـ(اعْلَم) فهُو دليلٌ علَى الاهْتِمام بها والعنايَة بِها، ومن ذلِك قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمَّد:١٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٩٨]، وقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الحديد:٢٠].

فالمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا صدَّر حُكم الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر بقوله (واعْلم) يعْنِي: أيُّها المخاطَب (بأنَّ الأَمْر والنَّهي معًا) أي: الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، (معًا) أيْ: جميعًا، (فرضَا كِفايَةٍ)؛ (فرضا): خبرُ أنَّ مرفوع بالأَلف نيابة عن الضمة؛ لأَنَّه مُثَنَّى، وقد قِيل: إن مثل هَذا التعبير غير صَحِيح، وذلِك لأنَّ فرْض مصْدرٌ والمصْدَر لا يُجْمع ولا يُثَنَّى حتَّى وإن وقَع خبرًا أو وقع وصفًا، قال ابْن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

لكن يُسهِّل تثْنِيَته أو جمْعه أنَّه بمَعْنى اسْم المفعول، واسم المفعول يجمع ويُثنَّى ويفرد، فمَعْنى (فرْضَا كِفايَة): أيْ: مفروضَا كِفايَة، وعلى هَذا سهُل أن يثنى وهو مصدْر.

وقولُه: «**فرضا كِفايَة**» معْنَاه أن المَقْصود حُصولُ الفِعْل بقَطْع النَّظر عن الفاعِل، فإذا وُجد الفِعْل فلا يهمُّنا أن يَكُون الفاعِل واحِدًا أو اثنين أو ثَلاثَة أو أكْثَر، المُهِمُّ أن هَذا الفعل يُوجَد، ومعلومٌ أن الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر يقصد إيجادُه فقَط بقطع النَّظر عن القَائِم به، وحدَّه أهلُ العِلْم بقولهم: فرْضُ الكِفايَة هُو الَّذي إذا قامَ بِه مَن يكْفِي سقَط عن البَاقِين.

واخْتلف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أيُّهما أفْضَل فرض الكِفايَة أو فرْض العَين؟

فقال بعْضهُم: فرْضُ الكِفايَة أفْضَل؛ لأنَّ الإِنْسان يَقُوم بِه عن نفْسِه وعن غيرِه، وأمَّا فرْضُ العَيْن فلا يَقُوم به إلا عَن نفْسِه فقط.

ولكِن الصَّحيح أنَّ في ذلِك تفْصيلًا؛ فأمَّا مِن حيْثُ التأكُّد ومحبَّة الله للفعل ففرض العَيْن أفضل؛ ولذلِك أوْجَبه الله علَى كل واحِدٍ. وأمَّا مِن حيْثُ إن القَائِم بفَرْض الكِفايَة قام عن البَاقِين فهُو أفْضل؛ لأنَّه أسْقَط به الفَرْض عن نفْسِه وعن غيرِه.

وقولُه: «**علَى مَن قَد وَعَى**» أي: علَى مَن كانَ واعيًا، أي: عاقلًا، ولم يذْكُر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا شرْطَ العَقْل، ويُمكن أن يُقَال: بل المُرَاد بالوَعْي ما هُو أعم من العَقْل، فالمُرادُ العاقِل العالم؛ وذلِك لأنَّ شُروط الأَمْر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر أكْثَر مما ذكَره المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فمن الشُّروط ما يلي:

الشَّرط الأَوَّل: أن يَكُون الإِنْسان عالمًا بأن هَذا مُنْكر، يعني أنه قد أنْكره الشَّرعُ، فلا يَجُوز أن يحْكُم بالذَّوق أو بالعاطِفَة أو ما أشْبَه ذَلك؛ لأنَّ المرْجِع في هَذا إلى الشَّرع، والدَّليلُ علَى ذلِك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإِسْراء:٣٦].

ونضْرِب مثلًا لِذَلك بأَنَّه أوَّل ما ظهـرت مُكبِّرات الصـوت في المساجِد، أنْكرها بعْض النَّاس، وقال: إن هَذا حرامٌ؛ فهَذا هو بوقُ الْيَهود تمامًا، ونحْن إذا صلَّيْنا واستخدمناه فإِنَّنا نتشَبَّه بالْيَهود في عبادَتِنا، ولكن الصَّواب أن هَذا ليْس من أبواق الْيَهود، وليْس هَذا إلا نقْل الصَّوْت علَى وجه أوْسَع فقط، وكما أن الإِنْسان يضَعُ نظَّارَة علَى عيْنِه فتكبر الحرُوف، فإنَّه هنا يضَعُ أمامَهُ لاقِطَة تُكبِّر الصوت، ولا فَرْق.

إذَن؛ فلا بُدّ أن يعْلم من ينْهَى أن هَذا الَّذي ينْهى عَنه محرم، حتَّى إننا رأينا أيضًا مَن يقول: إنه يحرم علَى الإِنْسان تحريمًا باتًّا قاطعًا أن يسْتَمع إِلى القُرْآن من الشَّريط المسجل؛ لأنَّ الشَّريط المسجَّل ليْس له أجر، وأنت لا بد أن تستمع إِلى إنسانٍ يؤجَر فتؤجَر معه، وهَذِه تعاليل عليْلَة، ثم يذْهَب هؤُلاء يُنكِرون حتَّى علَى أهْلِهم إذا دَخلُوا بُيوتَهم ورأَوْهم يستمعون إِلى القُرْآنِ، وهذا غير صَحِيح.

إذن فلا بُدّ أن نعْلم أن هَذا الَّذي نُنْكـره أنكـره الشَّرع، ثم إِنَّنا إذا رأينا مَن يفْعل منْكَرًا في رأْينا، لكِنَّه ليْس منكرًا عِند غيرِنا، ونحن نعلم أن هَذا الرجل الَّذي تلْبَس بما نراه محرَّمًا يرَى أَنَّه حلال، فإِنَّه لا يلْزَمنا أن نُنْكر علَيْه ما دامت المسْأَلَة فِيهَا مجالٌ للاجْتهاد.

مثالُ ذلك: إذا رأَيْنا رجلًا يرْمِي الجَمرات في اللَّيل، ونحْنُ نرَى أَنَّه لا يُرمى باللَّيل في أَيَّام التَّشريق، وكُنَّا نعرِف أن هَذا الرَّجُل يرَى أنه يجوز الرَّمي ليلًا، فلا يجِب علَيْنا أن نُنْكر عليه؛ لأنَّ المسْأَلَة فِيهَا مجالٌ للاجْتِهاد فلا نُنْكر عليه.

وكذَلِك إذا رأَيْنا رجلًا يشْرَب الدُّخان، وهـو يرى بدَلِيلٍ شرعيٍّ أنه حلالٌ، فلا يجِبُ أن نُنكر علَيْه ما دُمْنا نعلَم أَنَّه يقول: إِنَّه حلالٌ؛ لأنَّ هَذا فيه مجال للاجْتِهاد.

وكذَلِك إذا رأَيْنا امرأة كاشِفَةً وجْهها، وهي ترى أَنَّه يجُوز كشف الوَجْه للرِّجال الأَجانِب فلا يُنكر علَيْها؛ لأنَّها تعتَقد أن هَذا هو الدِّين، لكِن لنا أن نمْنَعها إذا كانت في بلدٍ محافظٍ وأهلُه يرَوْن أَنَّه لا بد من تغْطية الوَجْه، ولا يكون ذلِك من جِهة أنه حرامٌ علَيْها في الشَّرع؛ لأنَّها تعْتقد أَنَّه حلالٌ، لكِن من جِهَة أن هَذا يُفسد علَيْنا النِّساء.

ولهَذا قال العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يجُوز أن نُقرَّ أهل الذِّمَّة علَى شرب الخَمْر ما لم يُعلنوه في أَسْواقِنا، فإن أعْلَنوه منَعْناهم للإعلان؛ لا لأَنَّه حرامٌ؛ لأنَّهم معتقدون أنه حَلالٌ، وهَذِه المسْأَلَة يجِب التفطُّن لها. صَحِيحٌ أنَّنا لا ننكر علَى غيرِنا اجتهادَه ما دامت المسْأَلَة فِيهَا مساغٌ للاجْتهاد، لكنَّنا نمْنَع ما يكون ضررًا علينا.

إذَن؛ فلا بُدّ أن نعْلَم أن هَذا الَّذي نُنْكره مُنْكرٌ، ولا بُدَّ أيضًا أن يَكُون الَّذي نُنْكر علَيْه يرَى أَنَّه مُنْكر، فإن كانَ لا يَرى أَنَّه مُنْكر، وهو مما يسوغ فِيه الاجْتِهاد فإنَّه لا يلْزَمنا أن ننْهَى عنه؛ لأنَّ الدِّين يُسر، والصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهم أجلُّ منَّا قدرًا وأحَبُّ للائْتِلاف والاجْتِماع منَّا، لا يُنكر بعْضهُم علَى بعْض في مسَائِل الاجْتِهاد، وإن كانَ الحاكِم منهُم الَّذي يتولَّى الحُكْم قد يُنكر علَى غيرِه الاجْتِهاد خوفًا من أنْ يَشِيع في المجْتَمع، كما أنْكر أحدُهم علَى عبدِ الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في مسْأَلَة المتْعَة؛ لأنَّ عبْد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرَى جوازَ المتْعة للضَّرورة، ولكن القَوْل الَّذي علَيْه أهْل العِلْم -عامَّتهم أو أكْثَرهم- أنه لا يجوز للضَّرورَة؛ لأنَّه يمكن للإنْسان أن يعقد النِّكاح عقدًا شرعيًّا.

الشَّرط الثَّاني: أن نعْلم أن هَذا الفاعِل فاعِلٌ للمُنْكر وهو مُنْكر في حقِّه؛ لأنَّه قد يَكُون مُنكرًا عندَنا وعِنْده، ولكِنَّه في حالٍ يُباح له أن يُمارِس هَذا المحرَّم،

والدَّليل علَى ذلِك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإِسْراء:٣٦].

مثال ذلك: (إنسانٌ يأْكُل لحْمَ ميْتَة) عِند الجَمِيع، لكِن هَذا الرَّجل مُضطَر إن لم يأْكل ماتَ، فلا نُنْكر علَيْه إذا أكل، إذَن؛ فلا بُدّ أن نعْلَم أنَّ هَذا الفاعِل للمُنْكر قد فعَله وهُو منْكَر في حقِّه.

وكذَلِك نقُولُ في الأَمر بالمَعرُوف: إنَّه لا بُدَّ أن نعْلَم أن هَذا التَّارك للمَعرُوف ترَكه وهو مَعرُوفٌ في حقِّه؛ ولهَذا لما دخـل الرَّجُـل والنَّبي ﷺ يخْطُب وجلَس، فلم يأْمُره النَّبي ﷺ بدايَةً، بل سأله ﷺ أولًا قال: «**أَصَلَّيْتَ؟**» قالَ: لا[1].

إذَن؛ فلا نأْمر بالمَعرُوف حتَّى نعْرِف أن هَذا الَّذي ترَكه في حالٍ يُؤمَر فيها؛ لأَنَّه قد تقولُ لرَجُل دخل المسجد: قُمْ صلِّ، فيقُول صليت، ففَي هَذا تسرُّع، والأَوْلى أن تسأله أوَّلًا.

ومثل ذلِك يُقال في الوَاجِب؛ فلَوْ أنَّ رجُلًا أكَل لحْمَ إبِلٍ، وقامَ يُريدُ أن يصَلِّي، وترَكَ الوُضوءَ مَع أنَّ وُضوءَه من لحْم الإِبل مَعرُوف، فإذا كُنْت أعْلَم أنه يرَى أنَّه لا يجِبُ الوُضوءَ مِنه فلا آمُره؛ لأَنَّه يقولُ: أنا لا أرَى الوُجوب.

إذن؛ فلا بُدّ أن نَعْلم أن هَذا التَّارِك للمَعرُوف يرَى أنه مَعرُوف، أمَّا إذا كانَ لا يَرى أنَّه مَعرُوف، ويقولُ: الأَمر ليْس للوُجوب فَلا آمُره. لكن لي أن آمُره علَى سبيلِ الاسْتِحباب، فأقُولُ: يا أَخي أنْتَ ترَى أنَّه ليْس واجبًا، لكن الأَحْوط والأَوْلى بِك أن تتوضأ.

الشَّرط الثَّالث: ألَّا يتغَيَّر المُنْكر إلِى ما هُو أنْكر منه، وفي هَذا المقامِ تكُون أربعة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا رأى الإمام رجلا جاء وهو يخطب أمره..، رقم (٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب التحية والإمام يخطب، رقم (٨٧٥).

أحْوَالٍ إذا نهَيْنا عن المُنْكر: إمَّا أن يزُول بالكليَّة إذا نهَيْنا عنه، أو يقِل، أو يتغيَّر إِلى منكرٍ مساوٍ له أي: مثله، أو يتغيَّر إِلى أشد.

فإذا كانَ يزُول بالكليَّة أو يقلَّ فالنَّهي عَن هَذا المُنكر واجِبٌ؛ لأنَّ إزالَة المُنْكر والتقَليل مِنه واجِبٌ، فيَجب أن ننْهى. أمَّا إذا كانَ يتغيَّر إلى مثله؛ مثل لو نهينا شخْصًا عن السَّرقَة من آخَر فذَهب يسْرِق من ثالِثٍ، فهنا تغيَّر المُنْكر لكن إِلى مساوٍ له، فهُنا لا ننْهاه ما دُمنا نعْلَم أنَّه لا بد أن يفعل.

ولو أن هُناكَ سُلطانًا جائرًا يُرِيد أن يضْرب ضريبة علَى التُّجار، فضرب علَى رجل فنهَيْناه عن الضريبة لأنَّها حرامٌ، فقال: حرامٌ أن نأخذ من هَذا إذَن نأْخُذ من آخَر، فهَذا لا ننْهاه؛ لأَنَّه لا فائِدَة من النَّهي.

ولو قال قائِل: ألا يُمْكن أن يَكُون تغيُّره من حالٍ إِلى حالٍ سببًا لإقْلاعه عنه؟

قلنا: إِن صحَّ ذلِك وجَب النَّهي، أمَّا إذا لم يصِح فيقال: ليْس بواجِب.

لكن هل يخيَّر الإِنْسانُ بَيْن أن ينْهى أو يترُك؟ وأيُّهما أرْجح: النَّهي أو الإِمْساك؟ فالظَّاهر أنَّه يُنظر إِلى المصْلَحة.

أمَّا إذا كانَ المُنْكر يتغيَّر بالنَّهي إِلى أنْكر مِنه، فإنَّه لا يُنْهى عنه، وذلِك مثل أن نرَى رجلًا أحْمَق ينْظُر إِلى النِّساء، ونعْلم أنَّنا لو نهَيْناه عن النَّظر إِلى النِّساء لذَهب يغْمِزهن، فهَذا الثَّاني أنْكر مِن الأوَّل؛ ولهَذا فإنَّنا لا ننْهاه عن النَّظر.

ويدُلّ لهَذا قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الأنعام:١٠٨]، وجْه الدَّلالَة في الآيَة أن سبَّ آلهة المُشرِكين خيرٌ وواجِبٌ، فإذا كانَ يتضمَّن شرًّا أكبر مِنه ترك سبِّهم، ولما كانَ سبُّ آلهة المُشرِكين

يؤدِّي إِلى أنَّهم يسُبُّون المنزَّه عن كل عيْبٍ وهو الله عَزَّوَجَلَّ؛ يسُبُّونه عدوًا بغَير علم، ونحْن إذا سببْنا آلهتهم سببْناها حقًّا بعلم؛ وسببْناها عدلًا بعلم وليْس عدوًا بغَير علم، لكن لما كانَ هَذا يتضمَّن شرًّا أكْبر نهى الله عنه.

وقد مر شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصاحِبٌ له بجماعة من التَّتار يشربون الخَمْر ويسْكرون، وكان شيخ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا تأْخُذه في الله لومَةُ لائم فقال له صاحِبُه: لماذا لم تنهَهُم؟ قال: هُم الآن يشْربون الخَمْر وضرَرُهم علَى أنفُسهم، لكن لو نهَيْناهم وصاروا مُنْتبِهين، ذهبوا يقْتُلون رجال المُسلِمين، ويأْخُذون أمْوَالهم، ويعْتَدون علَى أعراضِهم[1]، وهذا أعظمُ ضررًا من شُرْبهم الخَمْر، فتَركهم يشْرَبون الخَمْر حتَّى لا يعْتَدوا علَى المُسلِمين، وهذا من فقهه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذَا واضِحٌ عِند التأمل، وليس فيه إِشْكال.

والحاصِل: أنه يُشْترط ألا يتحوَّل المُنْكر إِلى ما هو أنْكَر منه، فإِذا كانَ كذَلِك حرم النَّهي؛ لأنَّ كونَه ينْتقل إِلى مفسدةٍ أعظم هَذا حرام.

فالشُّروط إذن هي:

أولًا: العِلْم بأن هَذا منكر.

ثانيًا: العِلْم بحالِ الرَّجل وأنَّه ارتكبه وهو منكَر في حقه.

ثالثًا: العِلْم بأنَّه ارْتكب منكرًا، وهذا غير العِلْم بأنَّه ارتكب منكرًا في حقه.

رابعًا: ألَّا يتغيَّر إِلى أنْكر منه، فإِن تغيَّر إِلى أنْكر منه فإِنَّه لا يجُوز أن ينكر.

وقول بعْض العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: لا إِنْكار في مسَائِل الاجْتِهاد، مبني علَى ما ذكرنا

---

(١) انظر إعلام الموقعين (٣/ ١٦).

من الشُّروط؛ وذلِك لأن المسَائِل الاجْتِهادية ليْس فِيهَا إِنْكارٌ ما دام يسوغ فِيهَا الاجْتِهاد، أمَّا ما لا يسوغ فيه الاجْتِهاد فإنَّه يُنْكر علَى فاعلِه، ولو قال: لقد أدَّى بي اجتهادِي إِلى كذا وكذا، يُقال: لا محلَّ للاجْتِهاد والنَّص فيه صريح.

فلو قال قائِل: فِي قوْلِه تعالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة:٣] لا حَرج في أكلِ ميْتة الظَّبْي والأرنب؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة:٣] بعد أن قال: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة:١] فيكُون معْنى الآيَة حُرِّمت عليم الميْتَة مِن بَهِيمَة الأَنْعام، وزعم أنَّه مجتهد في ذلك؟

فيُجاب علَيْه بأن هَذا لا يسوغ فِيه الاجْتِهاد؛ لأنَّ العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ مجْمِعُون علَى أن جَميع الميْتات حرامٌ، وما لا يسوغ فيه الاجْتِهاد لو زَعم فاعِلُه أنه مجتَهِد فِيه، قلنا له: لا قبُول.

والَّذين أنْكروا صِفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ إمَّا كُليَّة أو جُزئيَّة، ننكر علَيْهم. فإِذا قالوا: هَذا اجْتهادُنا، وعُقولنا ترْفُض أن تَكُون لله عينٌ أو يَدٌ أو وجهٌ أو قدم، نقول: إن المرْجِع في الأُمور الغيبيَّة إِلى النَّقل المجرَّد لا إِلى العُقُول، فالشَّيء الغيْبي عنْك كيف تُحكِّم عقلَك فيه؟! ثُمَّ هُو شيْءٌ غيبي أيضًا لا يُمْكن إدْراكُه، قالَ تعالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠] فهَذا لا يسوغ فيه الاجْتِهاد، ثُمَّ أين الاجْتِهادُ في هَذا في عهد الصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أو التَّابعين؟

وعلَى ذلِك فقول بعْض العُلَماء: «لا إِنْكارَ في مسَائِل الاجْتِهاد» ليْس علَى إطْلاقه، بل المُرَاد ما يُمكن أن يجْتهد فيه، وأمَّا ما لا يُمْكن ففِيه الإِنْكار.

الشَّرط الخامِس: القُدرة، وفي ذلِك يقُول المؤلِّف: «**لكِن شرْطُه أنْ يأْمَنا**» فيُشترط للأمْر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر القُدرة، وهذا شرْطٌ في جَميع العِبادَات،

ودليلُ ذلِك قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقولُ الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقولُه تَعالى في المسْألَة الخاصَّة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧].

وقولُ النَّبي ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[1]، وقولُ النَّبي ﷺ في المسْألَة الخاصَّة لعمران بْن حصين: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ»[2].

إذَن؛ فالدَّليل علَى هَذِه المسْألَة مِن القُرْآن قَواعِد وأمْثِلة، فالقَواعِد: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، والأَمْثِلة: مثل الحَجِّ قالَ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. وفي السنة: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ»، وهُناك أيضًا أمثلة أُخْرى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور:٦١]، و﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة:٩١]، وذَكر اللهُ الهِجْرة وتوعَّد علَى مَن تركها: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء:٩٨-٩٩].

والمُهِم أن هَذِه القَاعِدَة لها أمْثِلة في القُرْآن والسُّنَّة، ومِن جملة ذلك: الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، فإنَّه لا بُدَّ فيه من الاستطَاعَة؛ فمَن لم يسْتَطع أن يأمر

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى علَى جنب، رقم (١١١٧).

وينْهى سقط عنه؛ إما لكَوْنه رجلا عاجزًا عن القَوْل والإشارَة، أو لكوْنه قيل له: إنَّك إن أمرت بمَعرُوف أو نَهَيْت عن المُنْكر قصَصْنا لسانَك أو سجنَّاك، فهَذا عاجزٌ تسْقُط عنه الوَاجِبات.

إذَن؛ فشُروط الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر خمْسَة؛ شرطٌ عامٌّ في كل عِبادَة وشُروط خاصَّة في الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، والشَّرط العامُّ هو القُدرة؛ ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**شَرُطه أنْ يأْمَنا**».



ثم قال رحمه الله تعالى:

١٨١ فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ(اليَدِ) وَ(اللِّسَانِ) لِـ(مُنْكَرٍ)، وَاحْذَرْ مِنَ النُّقْصَانِ

الشــرح

قَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاصبر»، الصَّبْر: حبْسُ النَّفس عن التسخُّط وعن الحِجام، فلا تَحْجم ولا تتسخَّط، وهذا مأْخُوذ من قولِه تَعالى في سورة لقمان: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [لقمان:١٧]، فلا بُدّ من صبْر.

وإنَّما أمَر اللهُ بالصَّبر عِند ذكر الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر إشارَةً إِلى أن الآمر والنَّاهي سوْفَ يلْقى الأَذى، وربما يلْقَى الضَّرَر، فيُقال للآمر بالمَعرُوف والنَّاهِي عن المُنْكر مثلًا: هَذا مُتشدِّدٌ، هذا مطوّع، ويُقال هَذا علَى سبيلِ السُّخرية، وسيتكلَّم النَّاس علَيْه بكلامٍ كثير.

فموْقِف الآمِر النَّاهي في ذلِك كلِّه هو الصَّبر، وليعلم أنه ما أُوذِي أذيَّة في ذلِك إلا كَتب الله له فِيهَا أجرًا، وقرَّبه إِلى العاقِبة الحمِيدَة؛ لأنَّ الله تَعالى قال: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [هود:٤٩].

وكلَّما اشتَدَّ الأذى قرُب الفَرج، ومعْنى قرب الفرج: أن يُفرِّج الله عنه معنى وحسًّا، أمَّا التَّفريج حسًّا فظاهِرٌ؛ بأن يَزُول عنه الكبْتُ والمنْع والأَذى، وأمَّا معنًى -وهو أهم- فبأن يشْرَح الله صدْرَه، ويُعْطيه الطُمأنينَة في قلْبِه، ويَصْبر ويحتسب، ويرَى العَذاب في ذاتِ الله عذبًا.

ويُقال إن شيخَ الإِسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما حبَسُوه وأغلقوا علَيْه البابَ، قال ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ﴾ [الحديد:١٣]، وقالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما يصْنَعُ أعْدَائي بي؛ إنَّ حَبْسِي خُلْوة، ونفْيي سِياحَة، وقتْلي شهادَة»[1]، فأيُّ حالٍ يفْعلُونها بي فهي خير لي.

وهَذا أيضًا مما يُفرِّج الله به عن الإِنْسان إذا كُبِت وأُوذِي وعذِّب في ذات الله، فمِن أقْوى التَّفريج عنه أن يشْرح الله صدْرَه لما وقع علَيْه، وكأن شيئًا لم يكن.

لذا نَقُول للآمِر بالمَعرُوف والنَّاهي عن المُنْكر: اصْبر علَى الأَذَى؛ فالفرج قرِيبٌ، ولا تيْأَس من رحمة الله، أنْت تُقاتِل بسَيْف الله، وإنَّك تدْعُو بدعْوَة الله، فاحْتَسب، ولو شقَّ علَيْك نفسيًّا أو جِسْميًّا فاصْبر واصْبر.

قولُه: «وزِل» أصْلُها أَزِل «**باليَدِ واللِّسان لمنْكَرٍ واحْذَر مِن النَّقْصانِ**» هَذه مرتَبةٌ أُخْرى غيرُ الأَمْر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، وهَذِه هي مسْأَلَة التَّغْيير، والتَّغيير ليْس كالأَمْر والنَّهي.

ولكي يتبين لنا الفَرق بين الأَمْر أو النَّهي والتَّغيير نضْرب مثالًا بشخصٍ رأَى آخَر معَه مزمَارٌ أو غيرُه مِن آلاتِ اللهو؛ يزمرُ به ويرْقُص علَيْه، فقال له: يا فلانُ اتَّق الله، هَذا حرامٌ ولا يحِلُّ، فهَذا نُسمِّيه نهيًا عن المُنْكر، وإذا جاءَه مرَّة أُخْرى فرآه أيضًا معَه المِزْمارُ فأخذها وكسَرها، فهَذا يُسمَّى تغْييرًا، إذن فمَقام المغيِّر أقْوَى من مَقام الآمِر والنَّاهي.

وكذَلِك إذا رأيت رجلًا لا يُصلِّي مع الجماعَة مع وُجوبِها عليه، فقلت له: يَا أخِي اتَّق الله وأقِم الصَّلاة مع المُسلِمين، فهَذا يُسمَّى أمرًا بالمَعرُوف، ثُمَّ إذا

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥١٨).

جئت مرَّةً ثانِية ووجدْتَه لم يخرج من بيْتِه فقرَعْت الباب عليه، فإذا أَبى كسَرْت البابَ ثم جرَرْته إِلى المسْجِد، فهَذا تغيير.

لكِن هَذا الأخير ليْس كلُّ أحدٍ يُطِيقه علَى خلاف الأوَّل، فكُلُّ أحد يطيقه إلا ما نَدر؛ ولهَذا جاء التَّعبير النبوي: «**فَإِنْ لَم تسْتَطِعْ**»، ولم يأْت حديثٌ واحِد فيه: «مُروا بالمَعرُوف فإِنْ لم تسْتَطِيعوا»، فدَلَّ ذلِك علَى أن التَّغيير شيء والأَمر شيء آخر.

وقوله: «**باليَدِ واللِّسان**» اليَد في وقْتِنا هَذا لا تكُون إلا مِن ذي سلطانٍ، وإنما كانَ الأَمْر كذَلِك؛ لئلا يصبح النَّاس فوضى.

وعلى كُلّ حَال فنَحْن نقول: إن التَّغيير شيْءٌ لا يَكُون إلا من ذِي سُلطانٍ وهو حقٌّ؛ لأنَّه لو جعل التَّغْيير باليَدِ لكلّ إنْسَانٍ لأصْبح مَن رأَى ما يظنُّه منكرًا منكرًا عنده، فأَتْلف أمْوَال النَّاسِ مِن أجْل أنَّه منكَر، فمثلًا يرَى بعْض النَّاس أن المذياعَ مُنْكر، فإِذا مَرَّ هَذا برَجُل قد فَتح المذياعَ يسْمَع الأَخْبار، وقُلْنا غيِّر باليَد، فإنَّه يكْسِر المذياعَ مع أنَّه ليْس له حقٌّ في أن يكسِره.

فلو جُعل التَّغْيير في وقْتِنا الحاضر لغَيْر ذِي سُلطانٍ لأَصْبح النَّاس فوْضى، وتقاتل النَّاسُ فيما بينهم.

ومنذ سَنوَاتٍ حدَث أن دخل حاجٌّ من الحُجَّاج إِلى مسجد مَطار جدَّة ومعه مذياعٌ، فقامَ رجُلٌ ينهاه عَنْ هَذا أمام المصلين، وقالَ: نَعُوذ باللهِ؛ يأتي أحدُكم بالمذْياع مِزْمار الشَّيْطان ويجْعلُه مَعه في المسْجِد... وهو مِذْياع فِيه تسْجِيل. فهَذا لعلَّه يسْمع أخبارًا يُسجِّلها تنفعه، فقامَ الحاجُّ يتكلَّم كلامًا عَظِيمًا مُنبهرًا: هل هَذا حرامٌ؟! نحْن جِئْنا لنحُج ولا نبتغي الحَرام.

فقُلت لهم: اطمئنوا فإنَّه حلالٌ -إن شاءَ الله- لكِن إيَّاكُم أن تفْتَحوه علَى الأغاني والموسِيقى، فإن هَذا حرامٌ، أمَّا الأَخْبار والقُرْآن والحَديث فهَذا ليْس فيه بأس، فالقُرْآن والحَديث طيِّب والأَخْبار من الأُمُور المباحَة، فأَقُول: إن بعْض النَّاسِ يظن ما ليْس منكرًا منكرا، فلو قلنا: غيِّر باليد، كسر هَذا المذياع أو المسجل أو الَّذي يَرى أنَّه مُنكر.

ولهَذا نقول: الإِزالَة باليَدِ أو التَّغْيير باليَدِ في الوَقْت الحاضِر لا يَكُون إلا من ذي سُلطانٍ، والسُّلْطان مَن أعْطاهُ وليُّ الأَمر صلاحيَة في ذلك، وعلى هَذا فرِجال الحِسْبة المَوْجُودون عنْدَنا يكون لهم السُّلْطة.

وقولُه: «**فاصْبِر**» أمْرٌ بالصَّبر؛ لأنَّ المقام يحْتَاج إِلى الصَّبر؛ ولهَذا قال الله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾.

.... وَزِلْ بِالْيَــدِ وَاللِّسَــانِ لِمُنْكَــرٍ، وَاحْــذَرْ مِــنَ النَّقْصَــانِ

فهَذه مرَاتِب التَّغْيير غير الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، وقد سبَق أن هُناكَ ثَلاثَ مرَاتِب: الدَّعوة، والأَمْر والنهي، والتَّغْيير.

فالدَّعْوة أنْ يدْعُو الإِنْسان إِلى الله عَزَّوَجَلَّ ترْغيبًا وترْهيبًا، دون أن يوجِّه أمرًا معيَّنًا لشخْصٍ معين.

والأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر هو ما يُوجَّه إِلى شخصٍ مُعيَّن أو طائفة معينة وما أشْبَه ذَلك، لكن فِيه أمْرٌ؛ افْعَلوا واتْرُكوا.

فلَو قام رجُلٌ بعد صَلاة الظُّهر مثلًا يدْعو النَّاس، ويُرشِدُهم إِلى الله؛ يُبيِّن الحقَّ ويُرغِّب فيه ويُبيِّن الباطِل ويُحذِّر منه، فإن هَذا يُقال: إنه داعٍ إِلى الله، ولو رأَيْنا

رجلًا يَقُول لشخص: يا فُلان افعل كذا، يا فُلان اتَّق الله، اتْرُك كذا؛ فإن هَذا آمرٌ وناهٍ.

أمَّا التَّغْيير فهُو أن يُغيِّر الإِنْسان منكرًا بنفْسِه، بأن يَكُون دَعا صاحب المُنْكر إِلى ترْكِه ولكِن أَبى، أو أمَر تارِكَ المَعرُوف أن يفعلَه ولكِن أبى، فهَذا يُغير؛ بأن يُضرب ويُحْبس وتُكسر آلة اللَّهو وما أشْبَه ذَلك.

وقد قيَّد الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التَّغْيير، ولم يقيِّد الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، قال: «**وَاللهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهُوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدِ السَّفِيهِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الحَقِّ أَطْرًا**»[(١)]، وما قال: إن استطَعْتم، لكن قال: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ**»[(٢)].

إذَن؛ فالتَّغْيير غير الدَّعوة والأَمر أو النَّهي؛ فالتَّغْيير فيه سُلطة وقُدْرة، والأَب في بيْتِه داعٍ آمر مغيِّر، لأنَّ له سُلطة، ورجلُ الحِسْبة في المجْتمع داعٍ وآمر ومغيِّر، لكن ليْس التَّغْيير لكلِّ أحدٍ، فما كلُّ أحدٍ يسْتطيع أن يغير، فقد يغير الإِنسانُ ويلحقه من الضَّرر ما لا يعْلَمه إلا الله، بل يلْحَق غيره أيضًا ممن لم يشاركه في التَّغْيير كما هو الواقِع.

ولهَذا قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**زِل باليَد**» أيْ: غيِّر باليَد، فإن لم تستطع قال: «**واللِّسان**»، والمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ رتَّبها ترْتيبًا محليًّا لا لفظيًّا، فلَمْ يأت بـ(ثُمَّ) الدَّالَّة علَى التَّرتيب، أو بالْفَاء، أو ما أشْبَه ذَلك، لكِن تقْديم بعْضِها علَى بعْضٍ يدُل علَى التَّرتيب؛ ولهَذا قال النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ**﴾، **أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ**

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رقم(٤٣٣٦).
(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان...، رقم (٤٩).

بِهِ»(١)، مع أنَّ الله قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [البقرة:١٥٨]، ولم يقل: ثُم المروة. إذن فالأول: التَّغْيير باليَد، والثَّاني: التَّغْيير باللِّسان.

والتَّغْيير باللِّسان ليْس أن تَقول: يا فلانُ لا تفْعَل هَذا اتق الله، بل أن تنْتَهِره، وأن تُرِيَه سُلطة وقُدْرة واستعلاءً بالحَق، فهَذا التَّغْيير باللِّسان.

ثم قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**واحْذر من النَّقصان**» والنَّقصان هُو أن تُغيِّر بالقَلْب؛ لأَنَّه أضعف الإِيمان.

لكِن هل الإِنْسان يُمكن أن يُغيِّر بالقَلْب؟

الجَواب: نعم، يمكن؛ بالكَراهَة للمنكَر وعدِم مخالَطةِ فاعِليه؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]، إنَّكم إذن -أي: إذا قعدتم- مثْلُهم.

فإذا فرَضْنا أن قومًا يلْعَبون الشَّطرنج ومعَهم رجُلٌ صالِح، فقال: يا قوم اتَّقوا الله، هَذا حرامٌ لا يَجُوز، قالوا: لنْ ندَع هذا، فلا يَجُوز أن يجلس معَهُم، لكنَّهم إذا قالوا له: إنْ خرَجْت سنَفْعل بك كذا وكذا فجَلس، فلا يأْثم لأَنَّه مكرَه علَى الجُلوس، فإن قال: أَنا لم أُكره علَى الجُلوسِ لكن أَخْشَى إن ذهبْتُ أن يقع بيني وبيْنهم عَداوَة، فإِنَّنا نقول لَه: ولْيكُن، إنك إذا عادَيْتهم لله، فإنَّه لا يضُرَّك، فإن قال: أَخْشى أن يقَع بَيْني وبيْنَهم قَطيعَة رَحم، فنقول: لا يقَعُ بيْنك وبيْنَهم قطيعَة رحم، صِلْهم أنْتَ؛ فإِنّ صِلة الرَّحم من قِبَلك ممكنة، وليْست متعذِّرة، وأنت إذا

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨).

وصلْتَهم وهُم يقْطَعونك فكأنَّما تُسِفُّهم المَلَّ، كما جاء في الحَديث[١].

فالحاصِل: أن التَّغْيير له ثَلاث مرَاتِب؛ الأوَّل باليَد، والثَّاني باللِّسان، والثَّالث بالقَلْب، ومعنى التَّغْيير بالقَلب: الكَراهَة وعدم المخالَطة.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٨).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٨٢ وَمَـنْ نَهَـى عَـمَّا لَـهُ قَـدِ ارْتَكَـبْ فَقَدْ أَتَى مِمَّا بِـهِ يُقْضَـى العَجَـبْ

الشــرح

قوْله: «مَن» شرْطِيَّة، و«فقد» جوابُ الشَّرط، «عَما لَهُ قَدِ ارْتكبْ» في بعْض النُّسخ (عَنْ ما) وهذا غلطٌ؛ لأنَّ الَّذي يقرؤُها علَى هَذا سيَحْسبها «عن مالِه»، وقولُه: «ومَن نَهى عَمَّا له قَد ارتكب...» الخ، أي: عَنِ الَّذي هو يرْتكبه، وهنا يقْصد المؤلِّف أنَّ مَن ينْهي عن شيْءٍ وهو يرتَكِبه، فإنَّه فعل ما يدْعُو إلى العجب.

فمثلًا إذا نهى الإِنْسانُ عن شيْء يرْتَكبه، مثل أن يرَى رجلًا يتعامل بالرِّبا فيقُول له: يا فلانُ اتَّق الله ولا تتعامَلْ بالرِّبا، فإن الرِّبا من كَبائِر الذُّنوب، وهو نفسُه له محِلٌّ يتعامل بالرِّبا فيه، هَذا عجبٌ، وهذا يقْضِي به العَجب؛ إذ كيف ينْهى عن شيْء هو يفعلُه؟! ولو كانَ باطِلًا ما فعلَه، وإن فعلَه وهو يعْتَقد أنه باطِل فهُو سَفيه؛ لقولِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في بني إسْرائِيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤]، وقال تَعالى لهذه الأُمَّة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٢-٣]، فهَذا من كَبائِر الذُّنوب.

ولهَذا «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ -يعني: أمعاءَه-، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، مَا لَكَ؟ أَلَمْ تَكُـنْ تَأْمُـرُ بِالمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَـرِ؟ فَيَقُـولُ: بَلَى، قَـدْ كُنْتُ آمُرُ بِالمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ»[١]، وهَذا وعِيدٌ شَديدٌ نسْألُ اللهَ العافِيَة،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النَّار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب

وفضِيحةٌ وعارٌ، وكذَلِك يَكُـون هـو أوَّل من تُسعَّر به النَّار يوم القِيامَة. نسْأَلُ اللهَ العافِيَة. ويقول الشَّاعر[1]:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ ... عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ

والمُهِم أن الإِنْسانَ الَّذي يأتي بشَيْء يَنْهى عنه، هَذا أتَى مما به يقْضي العَجب، أو بِما بِه يقْضي العَجب؛ إذ كيف يأْمُر بما لا يفْعَل، أو يَنْهى عما يفْعل.

وإِتْيان المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِهذَا البَيْت أو بِهذَا الحُكْم بعـد ذِكْـر الأَمـر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر، يُفِيد أن من فعل ذلِك لا يسْقُط عنه الأَمر والنَّهي، فلو كانَ مبتلًى بِهذَا الأَمر ويفْعَله فليَنْته عنه، ولـو أنَّ إنسـانًا مُبْتلى بشُرب المخدِّرات، وشارِب المخدِّرات لا يكَادُ يُقْلع، وهو يَنْهى النَّاس عن المخدِّرات، فلا يقال له: ما دُمْت أنَّك تفْعل اسْكُت، بل نقول له: اِنهَ النَّاس.

إِذَن؛ فلا يُسْقِط الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر أن يَكُون الإِنْسان مخالفًا؛ لأنَّه إذا ترَك الأَمر بالمَعرُوف والنَّهـي عَن المُنْكـر مع المُخالفَـة، يكـونُ قـد تـرك واجِبَين:

الأَوَّل: ترك المعْصِية الَّتي يفعلها.

والثَّاني: الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر.

فنَقول: وإن كُنْت لا تفعل المَعرُوفَ فأْمُرْ به، وإن كنت تفْعَل المُنْكر فإن فِعلك إِيَّاه لا يُسْقط عنك النَّهي عَنه، فانْهَ عنه.

= الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله...، رقم (٢٩٨٩).

(١) البيت لأبي الأسود الدُّؤَلِيّ، وقيل: للأخطل، وقيل للطِّرِمّاح، وقيل: لغيرهم. يُنظر معاني القرآن للفرّاء (١/ ٣٤، ١١٥)، وشرح الكافية الشّافية (٣/ ١٥٤٧).

فإذا قال قائِل: كيْف أنْهَى عنه وأُعرِّضُ نفْسي للفَضيحَة والوَعِيد في قولِ النَّبيِّ ﷺ بأنَّه يُلْقى فِي النَّار فتَنْدلِق أقْتَاب بطْنِه[1].

فالجَوابُ: إنَّما ذَكر النَّبي ﷺ ذلِك تحذيرًا من أنْ يأْمُر الإنْسانُ ولا يفعل أو أن يْنَهى ويَفْعل، وليس مُراده أن يُحذِّر من أن يأْمُر بما لا يفْعل، وأن ينْهَى عما يفعل.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النَّار وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله...، رقم (٢٩٨٩).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٨٣ فَلَـــوْ بَـــدَا بِنَفْسِـــهِ فَـــذَادَهَا عَـــنْ غَيِّهَـــا؛ لَكَـــانَ قَـــدْ أَفَادَهَـــا

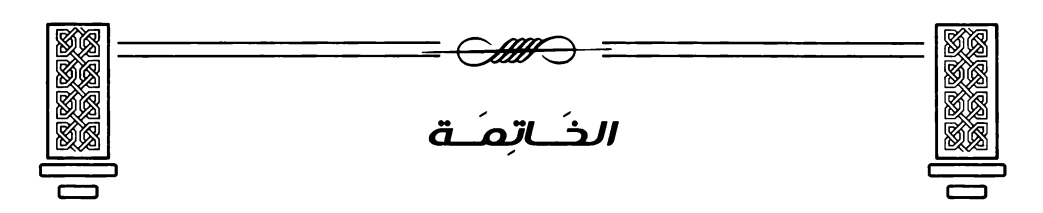
الشـــرح

قال المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**لَـو بدَا بنفْسِه فَذادَها عن غيِّها**» ولم يقل: فلـو اعْتَنى بنفْسِه؛ يعْني: وتَرك الآخَرِين، لأنَّ البِدايَة لها نِهايَةٌ، فيبدأ أوَّلًا بنفْسِه ثم بغَيْره، وهَذِه هي الحِكْمَة، وهذا هو التَّرتِيب الصَّحِيح.

لكن لو أصرَّ هُو علَى فعل المعْصِية فلا يمْنَعنه ذلِك من تَرْك النَّهي عَنها.

وبِهذَا يَكُـون قد انْتَهى الكَلام علَى الأَمر بالمَعرُوف والنَّهي عَن المُنْكر. وأَتَت الخاتمة، نسْأَلُ اللهَ حسن الخاتِمة.





١٨٤ (مَـــدَارِكُ العُلُـــومِ) فِي العِيَـــانِ مَحْصُـورَةٌ فِي (الحَـدِّ) وَ(البُرْهَـانِ)

١٨٥ وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ (أَصحَابِ النَّظَـرْ) (حِسٌّ) وَ(إِخْبَارٌ صَحِيحٌ) وَ(النَّظَرْ)

الشـــرح

هذه مسَائِل مبْنِيَّة علَى علم المَنْطق، والمؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتى بها مُلْجَأً إلَيْها، وإلَّا فنحن في غنى عن المَنْطق؛ فالصَّحابَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لم يدْرُسوا المَنطق، ولا عرفوا المَنْطق، والتَّابِعون كذَلِك.

والمَنطِق حدث أخيرًا، ولا سِيَّما بعد افْتتاح بلَاد الفُرْس والرُّومان حيث انْتَشرت كتب الفَلاسِفَة، ولا سِيَّما أنَّها دعمت بعَمل من الخِلافَة كَما فعل المأْمُون، الَّذي قال عنْه شيخ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَا أعْتَقِد أنَّ اللهَ يغْفَل للمَأْمُون عما صنَع بِهَذه الأُمَّة»(١)، أو كلِمة نحْوها -والعياذ باللهِ- فقد جرَّ النَّاسَ إلى سُوءٍ، ودعاهم إلى ضَلالَة، واللهُ حسِيبُه.

لكن علم المَنطِق كتَب فيه العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ وحذَّرُوا منه، وممَّن كتَب في الرد علَى المَنطِق شيخُ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقَد كتَب في الردِّ علَيْهم كتابَيْن أحَدهُما مُطوَّل والآخر مختصر؛ المطوَّل: (الرَّدُّ علَى المَنطِقيين)، والمخْتصر: (نقض المَنْطِق)، وهذا الأخِير أحْسَن لطالب العِلْم؛ لأنَّه أوْضَح وأحسن ترتيبًا، وقد ذَكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨٠).

في مقدِّمة كِتاب (الرَّد علَى المَنطِقيين)، فقال: «إن المَنطِق اليُونانِيَّ لا يحْتَاج إلَيْه الذَّكِي، ولا ينْتَفـع بـه البليد»[1]، فالبَلِيد يبْقى ساعَاتٍ ليحل سطـرًا مما كُتِب فيه، والذَّكي لا يحْتَاج إليه، وإذا كانَ الذَّكي لا يحْتَاج إلَيْه والبَلِيد لا ينتفع به، إذَن فإنَّ دراسَته مضيَعةُ وقت.

وهذا الكَلام مِن شَيْخ الإِسْلام -رحمهُ اللهُ تعَالَى- يدُلُّ علَى أن أدنى أحْوَاله الكَراهَة، والعُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتلَفوا فيه؛ فمنْهُم من حرَّمه، ومنْهُم من قال: يَنْبغي أن يُعْلَم، ومنْهُم من فصَّل، فقال: الإِنْسان الَّذي عِنْده منعَةٌ لا يُؤثِّر علَى عقيدَتِه فإنَّه يَنْبغي أن يتعلَّمه؛ ليُحاجَّ به قومَه. أيْ: قوْمَ المَنْطق، ومَن لم يَكُن كذَلِك فلا يتعلَّمُه؛ لأَنَّه ضلالٌ.

والصَّحيحُ أَنَّه لا يتعلَّمه مطلقًا؛ لأَنَّه مضيَعةُ وقْت، لكن إذا اضطُرّ إلِى شيْء منه فليُراجِع ما اضطُرّ إلَيْه فقَط؛ ليَكُون تعلُّمه إيَّاه كأَكل الميتة، يحِل للضَّرورَة وبقَدر الضَّرورَة، فإذا كانَ هُناكَ اضطِرَارٌ أخَذ مِن علم المَنطِق ما يُضطَر إلَيْه فقط، أمَّا أن يتوسَّع ويضيِّع وقْتَه فيه فلا.

وذلِك لأَنَّه ما أَدْخـل علمُ المَنطِـق علَى المُسلِمين إلَّا البلاءَ، حتَّى أوْصَلهم إلى أن يَقُولوا علَى الله ما لا يعْلَمُون، ويُنْكروا علَى اللهِ ما وصَف بِه نفْسَه، فالمسْأَلَة خطيرَةٌ، والله عَزَّوَجَلَّ نزَّل الكِتَاب تبيانًا لكـل شَيْء، لا يحْتَاج النَّاسُ إلى شيْء بعد كِتاب الله، وأمَر عِند التَّنازُع أن يُردَّ إلى الكِتاب والسُّنَّة، قالَ تعالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

(١) انظر مجموع الفتاوى (٩/ ٨٢).

وقولُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(مَـدَارِكُ العُلُـومِ) فِي العِيَـانِ مَحْصُورَةٌ فِي (الحَـدِّ) وَ(البُرْهَـانِ)

يعْني المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلِك أن الشَّيءَ يُدْرك بأمْرَين: حدِّه ودليلِه؛ الحدُّ في قولِه: «**في الحدِّ**»، والدَّليلُ في قوله: «**والبُرهَانِ**»، يعْني: الدَّليل، فكلُّ المَعلُومات محْصورَة في الحدِّ والدَّليل.

والحدُّ يَكُون به التَّصوُّر، والدَّليلُ يَكُون به النَّفي أو الإِثْبات، والأَسْبق الحدُّ؛ ولهَذا يقال: الحُكْم علَى الشَّيء فرعٌ عن تصوُّرِه، تَصوَّرْ أولًا ثُم احْكُم بالإِثْباتِ أو بالنَّفي، وهذا حقٌّ؛ لأنَّني مثلًا لا يُمْكن أن أقُولَ إِنَّ الأَمْر بالمَعرُوف واجبٌ حتَّى أعْرَف مَا هُو المَعرُوف وما معْنَى الأَمر، فحينئذٍ أقُول هُو واجبٌ، أمَّا أن يُقَال لِي: الأَمْر بالمَعرُوف واجبٌ، وأنَا لا أعرفُ معْنى الأَمْر، ولا أعْرِف معنى المَعرُوف، فهَذا سبْقٌ للشَّيء قبل أوانِه.

وكثيرٌ من العُلَماء -ولا سِيَّما الفُقَهاء- يحدُّون الشَّيءَ بحُكْمه، وعلى هَذا فيتضَمَّن الحكمُ الحدَّ، لكن هَذا عِند المَناطِقَة ممنوعٌ، كما قيل:

وَعِنْـدَهُمْ مِـنْ جُمْلَـةِ المَـرْدُودِ أَنْ تَـدْخُلَ الْأَحْكَـامُ فِي الحُـدُودِ

وقولُه: «**مدارك العُلوم... محْصُورَة في الحدِّ والبُرهَان**» هَذا ما ذَهب إِلَيْه المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنَّ جَميع الأَشْياءِ محْصورَة بالحدِّ والبُرهَانِ، وهَذا في الأُمور المعْقُولةِ قَد يَكُون مقبولًا، أيْ: أن نحدَّ أوَّلًا ثم نحْكُم ثانيًا، لكن هُناكَ أَشْياء لا تتوقَّف علَى العقْل، بل تُعْرف بالحسِّ، فإذا قلنا: إنَّ مدارِك العُلوم محْصورَةٌ في الحدِّ والبُرهَانِ خرَج عَن هَذا جَميع المَحْسُوساتِ، وهذا لا شكَّ أنَّه نقصٌ، لأنَّنا نعْلَم بالحسِّ أحْيانًا أكْثَر مما نعْلَم

بالعَقْل، والحسُّ يشْتَرِكُ في العِلْم به عامَّة النَّاس وخاصَّة النَّاس، والعَقْل لا يشْتَرِك فيه إلا مَن كانَ ذا عقْلٍ وذكاءٍ.

ولهَذا قال: «**وقالَ قومٌ**» وهذا قولٌ ثانٍ «**عِنْد أصْحاب النَّظر**» أيْ: من أصْحابِ النَّظرِ (حِسٌّ وإخْبارٌ صَحِيح والنَّظر)، أي: قال قومٌ مِن العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إنَّ مَدارِك العُلوم ثَلاثَة: الحسُّ، والخبَرَ الصَّحيحُ، والنَّظر، وهو العَقْل، يعني: أن الأَشْياء تُدْرَك بواحِدَة من هَذِه الأُمُور الثلاثَة.

الحسُّ: وهو ما يُدَرك بإِحْدى الحواسِّ الخَمْسة، وهِي السَّمع، والبَصر، والشَّم، والذَّوق، واللَّمس، فهَذِه الحواسُّ ما أُدْرِك بها فهُو مدرَك بالمَحْسُوس، فإذا أَخذت عسلًا فشرِبْته أدْرَكت حلاوَتَه بالذَّوق، وإذا أَخَذْت طِيبًا فشمَمْته أدركتَه بالشمِّ، وإذا رأَيْت شبحًا فأدْرَكت أَنَّه إنْسانٌ فبالبَصر، وإذا سمِعْت صوتًا فأدْركت أَنَّه صوتٌ فهُو بالسَّمع، وإذا وقَعت يَدِي علَى شيْءٍ ليِّن فأدركْت لُيونَته فهُو باللَّمس.

هَذا لا شكَّ أن كلَّ إنْسانٍ يُدركه حتَّى الصَّبي، بل حتَّى البَهائِم، فالبَهائِم إذا رأَت الشَّيء الأخْضَر قرُبت منْه علَى أَنَّه علف، وإذا شمَّت الشَّيء فرَّت مِنه علَى أَنَّه سيِّئ؛ ولهَذا فإِنَّك تُقدِّم لها أحْيانًا طعامًا له رائِحةٌ مُنتنة، وطعامًا بدُون رائِحَة، فتجدها تأْكُل مما لا رائِحَة فِيه، وتدَع الَّذي فيه الرَّائحة المنْتِنة، كما أنَّك تُشاهِد البقرةَ وهِي من أبلَد البَهائِم تنْفض العلَف بفَمِها وتأْخُذ الشَّيء الطَّيِّب، كما تَخْتار أنْت التَّمرةَ الطيِّبة من التَّمر، فهَذا الإِدْراك بالحسِّ متَّفق علَيْه بين جَميع المدْرِكين من البَهائِم والآدَميِّين.

والإِدْراك بالحسِّ أمر يقينيٌّ أحْيانًا، وظنِّيٌّ أحْيانًا؛ فأحْيانًا تُدْرك الشَّيء يَقينًا علَى ما هُو علَيْه، وأحْيانًا تدْرِكُه ظنًّا؛ ولذَلِك يرَى الإِنْسانُ الشَّبح البَعِيدَ فيظُنه

رجلًا، فإذا دَنا مِنه فإذا هِي شجَرَة ملتَفَّة علَى بعضِها، وأحْيانًا يرَى حيَوانًا بعيدًا فيظنُّه ذئبًا، فإذا دَنا مِنْه فإذا هُو غزَالٌ، وأحْيانًا يرَى الشَّيء متحرِّكًا وهُو ساكنٌ، أو ساكِنًا وهو متحرِّكٌ.

إذن؛ فالإدْراك بهذه الأُمُور الحسِّيَّة لا يَكُون يقِينيًّا علَى كُلّ حَالٍ، بل قد يكُون يقينيًّا وقَد يَكُون ظنيًّا، وذلِك حسْب القُوَّة والقُرْب.

والإدْراك الثَّاني: هو الإِخْبارُ الصَّحيحُ، فالإِخْبار الصَّحيحُ مما تُدْرَك به العُلوم، فنَحْن لم نعْلم عمَّا مضَى من الأُمَم والرُّسُل إلَّا عن طَرِيق الخبَرِ الصَّحيحِ، قالَ الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [إبراهيم:٩]، فالَّذي أعْلَمنا هَذا هُو الله عَزَّوَجَلَّ، وكذَلِك الأَخْبارُ الصَّحيحةُ عَن رَسولِ الله ﷺ، فالَّذي دلَّنا أن هُناكَ ثَلاثَةً مِن بَني إسْرائِيل انْطَبق علَيْهم الغارُ، وتوسَّلوا إلى اللهِ بصالِح أعمالهم هو النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخبَر الصَّحيح(١).

والثَّالث: النَّظر، والنَّظَر يعْنِي العَقْل؛ ولهَذا يُقال: أدلَّة نظريَّة، وأدلَّة أثريَّة، فالنَّظريَّة هي ما يُدْرك بالعَقْل؛ لأنَّ في الاسْتِدلالِ بالعَقْل ينْظُر الإِنْسان ثُم يحْكم، والأثريَّة ما أُثِر من الكِتاب والسُّنَّة.

وهَذا القَوْل أصحُّ، لكن هَذا القَوْل أخْرج الحدَّ، كأنَّه يقولُ: لا ضَرورَة للحدِّ، كلُّ أحدٍ يعْرف الإِنْسانَ، ولـو سألْت: ما هُـو الإِنْسان؟ كانَ الجوابُ عِند القَـومِ الأوَّلين أن يَقُولوا: الإِنسانُ حيَوان نَاطِق، أمَّا هؤُلاءِ فيَقولُون: الإِنْسانُ هو الإِنْسان، هَذا مَعرُوفٌ بالحس.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه...، رقم (٢٢١٥).

أمَّا أولَئِك فيَقولُون: الإِنْسانُ حيَوانٌ نَاطِق؛ حيَوانٌ لأنَّ فِيه حياة، ونَاطِق لأن هَذا هو الفَصْل المميِّز بيْنه وبَيْن بقيَّة الحيَواناتِ؛ لأنَّ كلَّ الحيَواناتِ بهيمٌ؛ لأنَّها لا تنْطِق، لكنَّها مَع ذلِك فِيما بيْنَها تنْطِق وتعْرف حتَّى معْنى الصَّوت، حتَّى إن الذُّكور إذا احْتاجت الإناثَ أو بالعَكْس فلَها نغمَة غَيْر نغمَتِها الَّتي تحتاجُ إِلى الطَّعامِ، حتَّى إن الهِرَّة إذا نادَت أوْلَادَها فلها نغمَةٌ غيْر النَّغمة الأُخْرى، لأنَّها تنْطِق بكلامٍ يُفهم؛ ولذلِك تجِدُها إذا وجدَتْ طعامًا ثُمَّ نادَت أوْلَادَها بصوت خاص اجتَمعوا علَيْها.

وكذَلِك الدِّيك فإنَّ له منَاطِق، فهُو يؤذِّن وهَذا مَعرُوف، ويقَطْقِط إذا رأَى هرًّا أو شيئًا يسْتَنكرُه، وهذا معْنَاه احْتجاجٌ، وكذَلِك يدْعُو غيرَه إذا رأى حبَّةً، فبَعْض الدِّيكة عنْدَها إيثارٌ عَظِيم، فلَو كانَ جائِعًا جدًّا ثم رأَى حبَّةً فإنَّه يُنادِي الدَّجاجَ، ونداؤُه للدَّجاج بنغمة خاصَّة.

ومعْنى ذلِك أن كلَّ شيْءٍ له منْطِق، لكن نحْنُ لا نفهَمُه، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإِسْراء:٤٤].

والمُهِمُّ أنَّ أصْحاب القَوْل الثَّاني يَقولُون: لا حَاجَة للْحدِّ؛ لأنَّ الأُمورَ معْروفَةٌ؛ لأنَّك ربَّما لو حدَّدت شيئًا علَى حسَب قَواعِد المَنطِق جعلْتَه خفيًّا علَى النَّاسِ، فأيُّهما أوضح: أن تقول: الإِنْسان بَشَرٌ، أو تقولَ: الإِنْسانُ حيَوان نَاطِق؟ لا شكَّ أن الأَوَّل أوْضَح وأبين.

فالحاصِل: أنَّ هؤُلاء يَقولُون: لا حَاجَة للحدِّ؛ لأنَّ الأُمورَ معْروفَةٌ، إما بالحسِّ، وإما بالأَخْبار الصَّحِيحَة، أو بالنَّظر.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٨٦ فَـ(الحَدُّ) وَهْوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافتَهِمِ

١٨٧ وَ(شَرْطُهُ) طَرْدٌ وَعَكْسٌ، وَهْوَ إِنْ أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَـ(التَّامَ) اسْتَبِنْ

١٨٨ وَإِنْ يَكُنْ بِـ(الجِنْسِ) ثُمَّ (الخَاصَّهْ) فَذَاكَ (رَسْمٌ)، فَافْهَمِ المُحَاصَّهْ

الشرح

بَدأ المؤلِّف بتَعْريف الحدِّ تفْريعًا علَى القَوْل الأَوَّل، فقال: «**فالحَدُّ وهُو أصْلُ كلِّ علْمٍ**» لكن قولُه هذا فِيه نظَر، فمَن الَّذي قال إنَّه أصْلُ كلِّ علْم؟ بل مَن قال: إن العُلوم تفتَقِر إلَيْه؟ لأنَّ القَوْل الثَّاني الَّذي ذكَره يَقُول: إنَّ الحدَّ لا نفْتَقر إلَيْه، فكَيْف نقولُ: إنَّه أصْلُ كلِّ علْم.

ولهَذا تجِد هؤُلاء القَوْم الَّذين يرَوْن هَذا يتْعَبون في صِياغَة الحدِّ، فيأْتِي بجُمْلة، ثم يأْتِي آخَر فيقُول: هَذِه غيرُ جامِعَة، أي: أنَّه يخْرُج منْها بعْض الأَفْراد، ويأْتي آخَرُ بحدٍّ فيقُول الثَّاني: غيرُ مَانِع، أي: أنَّه يدْخُل فِيه ما ليْس مِنْه، فتَجِدهم يتْعَبون في صِياغَة الحُدُودِ، مع أنَّها أمْرٌ واضِح، فنَحْن نَقُول: إنَّ الحدَّ لا شكَّ أنه يُبين في بعْض الأَحْيانِ، ويُوضح، لكن ليْس لنَا أن ندَّعي أنَّه أصْلُ كلِّ علم.

فالحدُّ «**وصْفٌ محِيطٌ كاشِفٌ فافْتَهِم**» وهذا تعريفُ الحدِّ: «**وصْفٌ محيطٌ**» أيْ: جامِعٌ، «**كاشِفٌ**» يعْني: مَانِع، فلا بُدّ أن يَكُونَ جامعًا مَانِعًا، هَذا هو الحدُّ.

فإذا قُلْت: ما هي الطَّهارَة؟ فالطَّهارَةُ علَى الرَّأْي الثَّاني هِي: أن يتنَظَّف الإِنْسانُ مما يَنْبغي أن يتنَظَّف منه، وعلى الرَّأْي الأَوَّل، هي: ارْتِفاعُ الحدَث ومَا في معْنَاهُ وزَوالُ

الخَبَث. فارْتِفاعُ الحدَث ومَا في معْنَاه، أي: ما فِي معْنى ارْتِفاع الحدَث لا ما في معْنَى الحدَث.

فتَجِد أن هَذا رُبَّما لايفْهَمه إلا القَلِيلُ، لكن إذا قُلت: الطَّهارَة التنَظُّف مما يَنْبغي التنَظُّف مِنه إن كانَ حدثًا أو خبثًا، كانَ التَّعريف واضحًا، فالأوَّلُ جامِعٌ مَانِعٌ في الوَاقِع، لكِن فِيه صُعوبَةٌ في صياغَتِه وفهْمِه.

وقَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وشرْطُه**» أي: شرْطُ صحَّتِه «**طرْدٌ وعكْسٌ**» يعني يشترط أن يَكُون مُطَّردا منعَكسًا، مطردًا. يعْني: الجامع، مُنْعكسًا. يعني: المَانِع، يعْني: يُشتَرط أن يَكُون مطَّردًا تدْخُل فيه جَميعُ الأَفْراد، ومنعكِسًا يخْرُج منه ما ليْس مِنه.

فلَو قِيل لك: ما هُو الإِنْسان؟ فقُلت: الإِنْسان جُثَّة ذُات رُوح، فالحدُّ هنا غيرُ صَحِيح؛ لأَنَّه غير مَانِع فيَدْخل فيه البَعِير؛ لأنَّ البَعِير جُثَّة ذاتُ رُوح، وإذا قال آخَر: الإِنْسانُ جُثَّة ذاتُ رُوح طبيب، فالحدُّ أيضًا غيرُ جامِع، لأَنَّه ليْس كلّ إنْسَانٍ طبيبًا، فيَخْرج مِنْه بعْض النَّاسِ وهُو من ليْس بالطَّبيب، فيَكُون هَذا لم يَجْمع النَّاسَ كلَّهم، فهُو غيرُ مُطَّرد؛ لأَنَّه غيرُ جامِعٍ، فلا بُدّ في الحدِّ أن يَكُون مطَّردًا منعكسًا.

وكذَلِك لو قُلنا: عُضو الهيْئَة رجُلٌ يأْمُر النَّاس بالمَعرُوف وينْهَى عن المُنْكر، فهَذَا الحدُّ غيْرُ صَحِيحٍ، لأَنَّه غيْرُ مَانِع، فإنَّه يدْخُل فِيه من ليْس مِن أعْضاء الهَيْئة، حيْثُ يدْخُل فِيه كلُّ مَن يأمُر بالمَعرُوف وينْهَى عن المُنْكر وهُو مِن غَيْر أعْضاء الهيْئة، أمَّا إذا قُلت: رجُلٌ يأْمُر بالمَعرُوفِ وينْهَى عن المُنْكر بتكْليف من السُّلْطان، فهَذا صَحِيحٌ؛ لأَنَّه جامِعٌ مَانِع.

وإِذا قُلنا: رجُلُ الهيْئة رجُلٌ يأمر بالمَعرُوف وينْهَى عن المُنْكر، مكلَّف من ذي

السُّلْطان، علَيْه شِماغٌ؛ فهَذا الحدُّ غيْر صَحِيحٍ لأَنَّه غيرُ جامِع؛ لأن بعْضهُم ليْس علَيْه شِماغٌ.

إذَن؛ فالجَامِع: هُو الشَّامِل لجَمِيع المحْدُود، والمَانِع: هُو ما يمْنَع دُخولَ غير المحْدُود فيه.

فإذا عرَّفنا الطَّهارَة بأنَّها إزالَة الخَبث، كانَ هَذا الحدُّ غيْرَ جامِعٍ؛ لأَنَّه لا يدْخُل فيه الطَّهارَة من الحَدَث.

وإذا قُلنا: الطَّهارَة هِي ارْتِفاعُ الحدَث الواجِب رفْعُه وزَوال الخبَث. كانَ هَذا الحدُّ غيْرَ جامِع؛ لأَنَّه يخْرُج بذلِك الطَّهارَة المَسْنونَة.

فالمُهِمُّ أنَّ الحدَّ لا بُد أن يَكُون جامِعًا مَانِعًا، فانْظر هَذِه التَّعقِيدات، ونحْن يُمكِننا أن نَسْلَم من هَذا ونَقُول: المحْدودَات معْروفَة، لكِن مَع ذلِك يَقولُون: لا يُمْكن أنْ تُدرك المَعلُومَ إلَّا بمعْرِفَة حدِّه أوَّلًا، ثُمَّ الدَّليل وهو البُرهَان الَّذي يقْتَضي إِثْباتَه أوْ نفْيَه، فالدَّليل هنا صَحِيح؛ فلا بُدّ من دليلٍ يُثْبت الشَّيء أو ينْفِيه، لكِن كوْننا لا نُدْرك المَعلُوماتِ إلَّا بِهذَا ففيه نظر.

ولهَذا كانَ القَوْل الرَّاجح في هَذِه المسْأَلَة هو القَوْل الثَّاني: أنَّ مَدارك العُلوم الَّتي تُدْرك بها العُلوم ثَلاثَة: الحسُّ، والإِخْبارُ الصَّحيح، والعَقْل.

ثُمَّ قال المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وهُوَ إِن أَنْبَا عَن الذَّوات فالتَّامَّ اسْتَبِن**» بعْد أن عرَّف المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الحدَّ وذَكر شرْطَه، شرَع في ذِكْر أَقْسام الحدِّ وهِي كما يلي:

أَوَّلًا: الحَقِيقي التَّام؛ وهُو مَا أَنبأَ عَن الذَّوات، أي: عن حَقِيقَة الذَّاتِ، فإِذا أَنْبأ عن حَقِيقَة الذَّات مع جِنْسٍ قريبٍ فهُو تام.

مثالُ ذلك: الإِنْسان حيَوانٌ نَاطِق، هَذا أَنْبأَ عَن حَقِيقَة الإِنْسان أنه حيَوانٌ، وأنه نَاطِق، والجِنْس هنا قريب.

ويُوضِّح ذلِك أنَّ كلِمة (حيَوانٌ) لو وُضِع بدلًا منْها (جُثَّة) فقُلنا: الإِنْسان جثَّة نَاطِقة، صحَّ. لكن جُثَّة أبْعد عن الإِنْسانية مِن حيَوان، لأن الجُثَّة تشْمل الحيَوانَ الَّذي فِيه الرُّوح، والَّذي ليْس فيه الرُّوح، فهِي جِنْس بعِيدٌ وحيَوان جنس قريبٌ، فإِذا كانَ الجِنْس قريبًا مع ذِكْر الفَصْل فإن هَذا يَكُون حدًّا تامًّا، ويُسمُّونه حدًّا حَقِيقيًّا تامًّا.

ثانيًا: الحَقِيقي النَّاقِص؛ وهو الَّذي يُنْبِئ عن الحَقِيقَة بجِنْس بعيدٍ، وذلِك مثل قولنا: الإِنْسان جُثَّة نَاطِقة، فهَذا حدٌّ ناقص؛ لأنَّه أنْبأ عن الذَّات بجنس بعيد، وهذا هو النوع الثَّاني للحَدِّ.

وَإِنْ يَكُـنْ بِـالجِنْسِ ثُـمَّ الخَاصَّـهْ فَـذَاكَ رَسْـمٌ، فَـافْهَمِ المحَاصَّـهْ

ثالثًا: الرَّسْمي التَّام؛ وهُو ما كانَ بالجِنْس القَرِيب والخاصَّة، والخاصَّة أيْ: ما يَخْتَصُّ به الإِنْسانُ ولكنه ليْس فصلًا.

مثال ذلك: أنْ تَقُول: الإِنْسان حيَوانٌ ضاحِكٌ، فوصف ضاحِك لا يُلازِم الإِنْسانَ كَما يلازمه نَاطِق، لكنَّهم يَقولُون -وقَد لا نُسلِّم لهم-: إنه من خَصائِص الإِنْسانِ، وإنه لا يضْحَك إلا الإِنْسان. فهِي من خَصائِصه، لكِن لَيْست من لوازِمه؛ أمَّا النُّطق فمِن لوازِمه، حيْثُ الأَصْل أنه نَاطِق، لكِن ليْس الضَّحك من لوازِمه؛ لأنَّ الأَصْل أنَّه غيْرُ ضاحِك، لأن الضَّحِك له سبب فيَكُون هَذا للجِنْس ثم الخاصَّة، وهَذا يسمُّونه حدًّا بالرَّسم، وليس حَقِيقيًّا.

رابعًا: الرَّسمي النَّاقص؛ وهُو ما كانَ بالجِنْس البَعِيد والخاصَّة، مثل: الإِنْسانُ جُثَّة ضاحِكٌ.

إذن إذا كانَ الحدُّ يُنْبئ عن الذَّات فهُو الحَقِيقي، ثُمَّ إن كانَ بجنسٍ قريبٍ فهُو التَّامُّ، وإن كانَ بجِنْسٍ بعيدٍ فهُـو النَّاقص، ومَا أنْبأ عن الخَصائِص فهَـذا الرَّسم، ويَكُون تامًّا إِنْ كانَ بجنسٍ قريبٍ، وناقِصًا إن كانَ بجِنْسٍ بعيدٍ.

خامسًا: الحدُّ بالأَظْهر، والحدُّ بالأظهر يُسمَّى حدًّا لفظيًّا، ومعْنَاه أن تُفسِّر الكَلِمَة بما هُو أوْضَح منْها عِند المخاطَبة.

مثالُ ذلك: (العَيْش) عندَنا هُو القَمْح، فإذا كُنْت تخاطِب أحدًا مِن بلدٍ آخَر كسُوريا أو مِصْر أو العِراق، فمعنى (العَيْش) عِنْده الخُبز، فإذا أردْت أن تعرِّف لَه العيش فإِنَّك تَقُول: البُر، فَيكُون البُر تعْريفًا (للعَيْش) عِنْدنا باللَّفظ، أي: أنك أتيتَ بمُرادفٍ أظهر.

وكذَلِك إِذا سأَل سائِل فقالَ: ما هُو الهِرُّ؟ فقلنا: «البَسّ». يَكُون هَذا تعريفًا لفظيًّا لا معْنويًّا؛ لأنَّ المَعْنى لم يتغيَّر، بل المَعْنى هو نفْسُه، لكن أَتَيْنا بلفْظ مرادِف أظهر، ويُسمَّى هَذا تعْريفًا لفظيًّا.

واشْتَهر عِند العامَّة كسْرُ كلمة (بِسْ)، والصَّوابُ أن تقول: «بَسْ» بفَتْح البَاء، كما جاءَ في القَامُوس[1]، قال: البَس: الهِرُّ أو القِطُّ.

إِذَنْ صارَ الحَدُّ يَنقِسم إِلى خَمْسَة أَقْسام، هِي:

حَقِيقيٌّ تامٌّ: هو الَّذي يُنْبئ عن الذَّات مع الجِنْس القَرِيب والفاصِل، مثالُه: الإِنْسانُ حيَوان نَاطِق.

---

(١) انظر القاموس، (ص:٥١).

وحَقِيقي ناقِص: وهو الَّذي يُنبئ عن الذَّاتِ مع الجِنْس البَعِيد والفاصِل، مِثْل أن تقولَ: الإِنْسانُ جُثة نَاطِقة.

ورسْمِي تامٌّ: وهو الَّذي يُنْبئ عن الذَّاتِ مع الجِنْس القَرِيب ولا يذْكُر معَه الفاصِل، وإنَّما يذْكُر معه الخَصائِص. مثاله: الإِنْسانُ حيَوان ضاحِك.

ورسْمِي ناقِص: وهو الَّذي يُنبئ عن الذَّات مع الجِنْس البَعِيد ولا يذكر معه الفاصل، وإنما يذكر معه الخَصائِص، مثالُه: الإِنْسان جُثَّة ضاحِك.

ولفظي: وهُو أن يُفسِّره بكلِمَة أظْهَر عِند المخاطَب.

وفي ذلِك قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... وَهْــــــوَ إِنْ أَنْبَا عَنِ الـذَّوَاتِ فَالتَّـام اسْـتَبِنْ

وَإِنْ يَكُـنْ بِـالجِنْسِ ثُـمَّ الخَاصَّـهْ فَـذَاكَ رَسْـمٌ، فَـافْهَمِ المحَاصَّـهْ

إذن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يسْتَوعِب الأقْسَام الخَمْسة، وإنَّما أَتى بقسْمَين فَقط: الأوَّل: الحَقِيقي التَّام، والثَّاني: الرَّسمي التَّام؛ الجِنْس -يعني: الجِنْس القَرِيب- ثم الخاصَّة.

وقولُه: «**فافْهَم المحاصَّة**»، المحاصَّة معْنَاها المقاسَمَة، بمَعْنى أن يأْخُذ كل واحِدٍ مِن الشَّريكَيْن حِصَّته، أي: افْهم المحاصَّة بَيْن الرَّسْمي وبين الحَقِيقيِّ، وقد جاءَ بِه هُنا لتكْمِيل البيْت، وإلَّا فلَسْنا بحاجَة إلَيْه.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٨٩ وَكُـلُّ مَعْلُـومٍ بِحِـسٍّ وَحِجَـى فَنُكْـرُهُ جَهْـلٌ قَبِـيحٌ فِي الهِجَـا

الشــرح

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا: إن كلَّ شيْءٍ معْلومٌ بالحسِّ أو بالعَقْل فإنَّ إِنْكارَه جهلٌ قَبِيح، ويُسمَّى مِثْل هَذا الإِنْكار مكابَرة.

وهذا يُردُّ به علَى السُّوفُسطائِيَّة، وهُم الَّذين يُنكِرون الحَقائِق والمَحْسُوساتِ، ويَقولُون: كلُّ شيْءٍ فهُو شكٌّ، وقال بعْضهُم: جزْمُك بأنَّ كل شيْءٍ فهُو شكٌّ، هو أيضًا شكٌّ، فإذا قُلت: أنا أشُكُّ، قلنا: وهذا شَكٌّ، فإذا قُلت: أنا أشُكّ بأني أشُكّ. قلنا أيضًا: وهذَا شَكٌّ، وهُلم جرًّا؛ فهؤُلاء يُنكِرون حتَّى الحَقائِق، حتَّى إنه يُكلِّمك ويُخاطِبك، ويقول: أَنَا لا أَدْري هل أَنَا أَنْت أو أَنْتَ أَنا؟! وهذا موْجُودٌ، ويقال: إنَّهُم إذَا أَرادُوا النومَ جميعًا ربَطُوا في رِجْل كل واحِدٍ خيطًا يُخالِف خيْطَ الآخر، حتَّى إِذا صَحا لا يغْلَط، ويظُن نفْسَه رفِيقَه، وهذا شيْءٌ عجِيبٌ، ويُذْكر عنْهُم أَشْيَاء عجِيبة غير ذلك.

فنقولُ: هؤُلاء لا شكَّ قالوا قولًا قبيحًا؛ لأنَّ هَذا يُؤدِّي إِلى أن يشُكُّوا حتَّى في الله، وفي السَّماوات، وفي الأَرْضين، حتَّى في كلِّ شَيْء، وهُو كذَلِك، فهم يشُكُّون في كل شَيْء، ثم إن بعْضهُم يَقُـول: ما دُمت جزَمْت بالشَّكِّ فأنا شاكٌّ بـه، وحينئذٍ لا يُمْكن أن أصِل إِلى يقينٍ أبدًا.

وكذَلِك الَّذي يُنْكر ما ثبَت بالعَقْل، فإذا قِيل له: كلُّ حادِثٍ فلا بُدّ له من محدِث، قَال: لا أسلِّم بهذا، فنَقولُ له: من القَبِيح أن تُنْكر شيئًا معلومًا بالضَّرورَة

من العَقْل، ويُعْتبر هَذا مِنه مُكابَرة، وموقِفُنا من المكابِر الإِعراضُ عنْه وترْكه، قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتۡ عَلَيۡهِمۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٩٦ وَلَوۡ جَآءَتۡهُمۡ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾ [يونس:٩٦-٩٧]، فنتْرُكه حتَّى إذا جاءَه الأَجَل عرف؛ لأنَّ المكابِر لا تسْتَطِيع أن تُقْنعه إِطْلاقًا، إنْ أتيْته بدَلِيل أنْكَره إن أمْكَنه الإِنْكار، أو حرَّفه إن لم يُمْكِنه الإِنْكار، فكَيْف تصْنع مع هذا؟!

ولذلِك فنحن نقول: إن الَّذين يُنكِرون المَحْسُوساتِ جهَّال، وجهْلُهم قبيح، والَّذين يُنكِرون العَقليَّاتِ الَّتي ليْست وهْمِيَّاتٍ أيضًا جُهَّال؛ وجهْلُهم قبيح.

وقَد قُلت: العَقليَّات الصَّرِيحة دُون الوهْمِيَّات؛ لئَلَّا يحتَجَّ علَيْنا المُعتزلَة والأَشاعِرة والجهميَّة وغيْرهُم، الَّذين سلَكُوا تحكِيم العَقْل في الأُمُور الغيبيَّة، حتَّى في صِفاتِ الله، حيْثُ قالوا: لا نقْبَل إلا ما أملت علَيْنا عُقُولنا.

فنقول: هَذِه العُقُول الَّتي زعمْتُموها هي عُقُولٌ وهميَّة وخيَالاتٌ لا أصْل لها؛ لأنَّ العَقْل الصَّرِيح لا يُمْكن أن يُناقِض النَّقلَ الصَّحيحَ من الكِتاب والسُّنَّة أبدًا، وهَذِه قَاعِدَة مطَّردة.

ومعنى قولنا: العَقْل الصَّرِيح أي: الخالِص من دائَيْن عَظِيمين، وهُما: الشُّبْهة، والشَّهْوة، ولا أعْنِي شَهْوة الفَرْج، بل أعْنِي شهوة الإِرادة، فالشُّبْهة ألَّا يكُون عنده علم، والشَّهْوة ألَّا يكون له إِرادة صالِحة؛ لأنَّ كل الانْحِرافات عن الحقِّ لا تخْرُج عن أحَدِ هذَيْن السَّبَبين، وهُما الشُّبْهة والشَّهْوة؛ فإمَّا جهْلٌ وإمَّا سوء إِرادة؛ لذا يَقُول المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فنُكْرُه جهْلٌ قبيحٌ في الهَجا**» يعْنِي بالتتبُّع نَجِد أن إِنْكاره جهْلٌ قبِيح.

ثُمَّ قَال المؤَلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٠ فَإِنْ يَقُمْ بِنَفْسِهِ فَـ(جَوْهَرُ) أَوْ لَا فَذَاكَ (عَرَضٌ) مُفْتَقِرُ

الشرح

يعْني بذلِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن كلَّ المَوْجوداتِ، بَل كُل المَعلُوماتِ لا تَخْلو من حالَيْن: إمَّا شيْءٌ قائِمٌ بنفْسِه، وإمَّا شيْءٌ قائِم بغَيْره.

ومِن مُصطلحاتِهم: أنَّ القائِم بنفْسِه يُسمَّى جوْهرًا، وليْس المَقْصود بالجَوْهر الَّذي هُو نوْعٌ مِن الزِّينة، بل الجَوْهر أي: القائِم بنفْسِه، فجِسْم الإِنْسانِ جوْهَر، والشَّمْسُ جوْهر، والقَمَر جوْهَر، وكل شيْءٍ قائِم بنفْسِه يُمْكن أن نُسمِّيه جوهرًا.

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أوْ لا**»؛ يعْنِي لا يقوم بنفْسِه بل بغَيْره «**فَذاكَ عرَض**» سواءً كانَ لازمًا أم طارئًا، وعلَى هَذا فالطُّول والقِصَر واللَّون والقُوَّة والضَّعف وما أشْبَه ذلِك تُسمَّى عرَضًا، ففلان جوْهَر، وكوْنُه طويلًا أو قَصِيرًا عرَض، والبابُ جوْهر، وكوْنُه أحْمَر أو أبْيَض أو أسْوَد هَذا عرض.

فلو قال قائِل: ما الفائِدَة من معْرِفَتِنا لهذه الأُمور؟

فنقول: ليْس فيه فائِدَة؛ ولكِن كَما قُلنا: لما أدْخَل المتكَلِّمُون هَذِه المَسائِل وهَذِه البُحوث في عَقائِدهم اضطَرّ عُلَماء أهْل السُّنَّة إلى أن يتدَخَّلوا في المَوْضوع؛ لئَلَّا يبقى الميدان خاليًا من أهْلِ الحقِّ.

وقَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**مُفتقر**» أي: مفْتَقِر لغَيْره؛ لأنَّه لا يَقُوم بنفْسِه، وأنْتَ بمجرَّد أن يُقَال لَك طُول أو قِصر، تعْرِف أنَّه عرَض قائم بغَيْره؛ لأنَّه ليْس هُناكَ شيء يُسمَّى طويلًا وشيْء آخر يُسمَّى قصيرًا.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٩١ وَ(الجِسْمُ) مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْأَيْنِ فَصَاعِدًا، فَاتْرُكْ حَدِيثَ المَيْنِ

الشـــرح

ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريف الجِسْم فقال: **«والجِسْم ما ألف من جزئين فصاعدا»** يعني: أن الجِسْم كل شيْءٍ مؤلف من جُزْأين أو أكْثَر، والواقِع أن كل شيْءٍ -وإِن صغُر- مؤلَّف مِن جُزْأين، حتَّى نصِل إلى شيْءٍ كرَأس الإبرة، وهو الفَرْد المطْلَق، والنَّاس مختَلِفون في وُجودِ الفَرْد المطْلَق. هَل هُو ممْكِن أو لا؟ ويقال: إنَّه مَا مِن شيْءٍ إلَّا ويُمْكن أن يتجَزَّأ. ولمزيدِ علْمٍ في ذلِك يُمْكن الرُّجوع في وقْتِنا هَذا إلى عُلَماء الذَّرَّة، فهم الَّذين يعْرِفون هَذه الأَشْياء، وما يُمْكن أن يُشْطر وما لا يُمْكن أن يُشْطر.

فعند المَناطِقَة أن الجِسْم كلُّ شيْءٍ مؤلَّفٍ مْن جُزأَين، أمَّا المَعانِي فهِي غير مؤلَّفة مِن جُزأَين، وكذَلِك الصِّفات غيْرُ مؤلَّفة مِن جُزْأين، فلا تَكُون أجسامًا، لكِن الله قادِر علَى أن يجْعَل هَذِه الأَوْصاف والمَعانِي أجسامًا، فالأَعْمال يوْمَ القِيامَة تجْعَل أجسامًا وتُوزَن، والموْتُ يكون كبشًا ويُذْبح بين الجنَّة والنَّار، مَع أن المَوْت معْنًى.

وقَد أدَّى القَوْل بأن الجِسْم ما أُلِّف من جزْأين إلى إنْكار الصِّفات، قالُوا: لأنَّنا إذا أثْبَتنا الصِّفاتِ والصِّفاتُ لا تقوم إلا بجِسْم، والجِسْمُ مؤَلَّف مِن جُزأَيْن، فَيكُون الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ مؤلَّفًا من جُزْأَين، وهذا ممتنع.

وقد بيَّنا فِيما سَبق أنَّه لا يجوز إطْلاقُ لفْظ الجِسْم نفيًا ولا إثْباتًا، فلَا نقول: إن اللهَ جِسْم ولا ليْس بجِسْم؛ لأنَّ ذلِك لم يَرِد في الكِتاب والسُّنَّة لا نفْيُه ولا إثْباتُه،

لكْن يُستَفْصل في المَعْنى، فإِنْ أردْتَ بالجِسْم الشَّيء المرَكَّب من أعْضَاء وأجزاء فهَذا شيْء ممْنُوع، وإن أردْتَ بالجِسْم الشَّيء القائِم بنفْسِه المتَّصف بما يليق به فهَذا حقٌّ، فإن الله تَعالى قائِم بنفْسِه متَّصِف بما يَلِيق به.

ثم قالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فاتْرُك حدِيثَ المَيْن**» أي: حدِيث الكَذِب.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

١٩٢ وَ(مُسْتَحِيلُ الـذَّاتِ) غَـيْرُ مُمْكِـنِ وَضِدُّهُ مَـا جَـازَ، فَاسْـمَعْ زَكَنِـي

الشــرح

هُنا بدأ بالمُستَحيل والجائِز، ويَنْبغي أن يُضَاف الواجِب أيضًا، والمُستَحيلُ ما لا يُمْكن وُجودُه، والجائِزُ ما يُمْكن وُجودُه وعدَمُه، والوَاجِب ما لا يُمْكن عدَمُه، والمَوُجُودات إمَّا مِن قبيل الجَائِز أو مِن قَبِيل الواجِب أو مِن قَبيل المُستَحيل.

ونرْجِع في استحالَةِ الشَّيء وعدَمِه قطعًا إلى الشَّرع؛ أي إلى الكِتاب والسُّنَّة، فيما يتعلَّق بالشَّرعيَّات، وإلَى الواقِع وأهْل الخَبَر فيما سِوى ذلك، وإلَّا لأَمْكن كل واحِد أن يقولُ: هَذا مُستَحيلٌ، كما قالَ أهْل التَّعطيل: إنَّ الله مُستَحيلٌ أن يَكُون له وجْه، ومُستَحيلٌ أن يَكُون له يَدٌ، ومُستَحيلٌ أن يَكُون له عينٌ، وما أشْبَه ذَلك.

لكن الكَلام علَى الواقِع، فالمُستَحيلُ غيْرُ ممكِن، والوَاجِب غيْرُ ممكِن عدمه، والجَائِز ما أمْكَن وُجودُه وعدَمُه.

ولنضرب لهَذا أمثلة: فوُجُـود إلَهٍ مَـع الله مُستَحيـلٌ ولا شَـكَّ، وعدَم الله مُستَحيلٌ، ووُجود اللهِ واجِبٌ، ووُجود الآدميِّ جائِزٌ؛ لأنَّ الله تَعالى جائِز أن يَخْلُق الآدَميِّين وجائِزٌ ألا يَخْلُق، وتعْذِيب الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى للطَّائِع ممتَنِع وإن كانَ يُمْكن أن يقَع، لكِنَّه ممتَنِع شرْعًا، وممتَنِع عقلًا مِن وجْه آخَر، ممتنع شرْعًا؛ لأنَّ الله تعالى أخْبَر أنَّه لا يظْلِم أحدًا، وتعْذِيب الطَّائِع ظُلْم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه:١١٢]، إذَن؛ فهُو مُستَحيلٌ شرْعًا، وهو مُستَحيل عقلًا بالنِّسبَة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللهَ مُنزَّه عن الظُّلم لذاتِه.

فإن قال قائل: إنَّه جاءَ في الحَديث: «**إِنَّ اللهَ لَوْ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِه وَأَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ**»[1]، وجاءَ في الحَديثِ أن النَّبي ﷺ قال: «**لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**» قالوا: ولا أنت؟ قال: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَتِهِ**»[2].

قلنا: لا إِشْكَالَ، **أَمَّا الأَوَّل**: فمعْنَاه أَنَّ الله لَو عذَّب أَهْلَ سَماواتِه وأَرْضِه لعذَّبَهم وهُم مستَحقُّون للْعَذاب، وهُوَ غَيْر ظالم، وهُم إِنَّما يستحِقُّون متَى خالَفُوا؛ بتَرْك الطَّاعة أو بفِعْل المعْصِية.

وأَمَّا الثَّاني: فالبَاءُ في قوْلِه: «**بِعَمَلِهِ**» للمُعاوَضة، يعْنِي: لو رَجَعْنا إِلى التَّعويضِ لم يدْخُل أحدٌ الجنَّة؛ لأَنَّ الإِنْسانَ لو حُوسِب علَى أدنى نعمةٍ مِن الله لهَلك، لكنْ دخولُه الجنةَ برَحْمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩٩)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب في القدر، رقم (٧٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القِيامَة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٣ وَ(الضِّدُّ) وَ(الخِلَافُ) وَ(النَّقِيضُ) وَ(المِثْلُ) وَ(الغَيْرَانِ) مُسْتَفِيضُ

الشـــرح

يَقُول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العِلْم بهذه الأَشْياء مُستفِيضٌ، لكن لا حَاجَة لَنا به وإن كانَ مُستفيضًا، وهي:

الأَوَّل: الضِّدُّ، ضِد الشَّيء هو الَّذي لا يُمْكن أن يَجْتمع معَه، لكن يُمْكن أن يُعْدَما جميعًا، يعْني: لا يجْتَمِعان ويجُوز أن يرْتَفِعا، وهذا هو الضِّدُّ.

مثال ذَلك: اللَّون الأبْيَض والأسْوَد، فهَذان ضِدَّان، يعْني لا يُمْكن أن يَكُون شيْءٌ أبْيَض أسود، لكنَّهُما يرْتَفعان فيُمْكن أن يَكُون الشَّيْء أحْمر، فكل شيْئَين لا يجْتَمِعان ولكنَّهُما يرْتَفعان؛ أي: يجُوز ارْتِفاعهما فإِنَّهما يُسمَّيان ضدَّين.

الثَّاني: الخِلافان: هُما اللَّذان يجْتَمِعان ويرْتَفعان، ولكن كلُّ واحِد منْهُما غير الثَّاني، حيْثُ يعْني غيران يجْتَمِعان ويرْتَفِعان.

مثاله: الحَركَة والبَياضُ هَذان خلافَانِ؛ لأنَّ كلَّ واحِد منْهُما يخالِفُ الآخر، ولكنَّهُما يجْتَمِعان ويرْتَفِعان، فقَد يكُون الشَّيء لا متحَرِّكًا ولا أبْيض يعْنِي ساكنًا أسْود، وقَدْ يَكُون متحرِّكًا أسْود، وقَد يَكُون أبْيض ساكنًا إذن يجْتَمِعان مِن كلِّ وجهٍ، ويرْتَفعان من كلِّ وجْه، وحقيقَتُهما غيْرُ متماثِلَة؛ لأنَّهما خلافانِ.

الثَّالث: النَّقِيض: ونَقِيض الشَّيء ما لا يجْتَمع معَه لكِن لا يرْتَفِعان، فلا بُدَّ من وُجود أحَدِهما، فالنَّقِيضان ما لا يجْتَمِعان ولا يرْتَفعان، بلْ لا بُدَّ مِن وجود أحَدِهما.

مثاله: الوُجُودُ والعدَم، فهُما نقِيضَان؛ لأنَّ المعْدُوم غيْرُ موْجُود، والموْجُود غير معْدُوم.

ولا يُمْكن أن يجْتَمِعا، وكذَلِك لا يُمْكن أن يرْتَفِعا، فلا يُمْكن أن يَكُون الشَّيْء لا موْجودًا ولا معْدومًا، بل لا بُدَّ أن يَكُون إمَّا موْجودًا وإمَّا معْدومًا.

ومثْل ذلك: الحَركَة والسُّكون، فهما نقِيضَان؛ لأنَّهما لا يجْتَمِعانِ ولا يرْتَفعان، لأنَّه ما مِن شيءٍ إلَّا وهُو متحرِّك أو ساكِنٌ ولا بُد.

الرَّابع: المثل: أيْ: المِثْلان، والمِثْلان هُما شيْءٌ واحِد فلا يصِحُّ أن نقول: إنَّهما مُتغايِرَان، كالجُلوس والقُعود مثلًا، فالجُلُوس والقُعود شيْءٌ واحِد، هَذا إذا أُرِيد بالقُعود قُعودُ الإِنْسان بجِسْمه، أمَّا إِذا أُرِيد بالقُعودِ التأَخُّر مِثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة:٤٦]، فهَذا غير هذا.

والخامس: الغيران: وهما اللَّذان أحَدهُما غيْرُ الآخَر، وهذا يشْمَل كل ما سبَق، يعْني الغَيْران تشْمَل الضِّدَّ والخِلاف والنَّقيض، وأمَّا المثل فلَيْس غير المثل بل هو المثل.

وقوله: «**مُسْتفِيض**» أي: معلُومٌ مشْهور عِند عُلَماء المَنْطِق، ولكن كما سبَق فنحْنُ لا نسْتَفيد من هذا، وصدَق شيخ الإِسْلام ابْن تيْمِية رَحِمَهُ اللَّهُ حيث قال: «كُنْتُ أعْلَم دَائمًا أن المَنطِق اليُونانيَّ لا يحْتَاج إلَيْه الذَّكي، ولا ينْتَفع به البَلِيد»[1].



(١) انظر مجموع الفتاوى (٩/ ٨٢).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٤ وَكُــلُّ هَــذَا عِلْمُــه مُحَقَّــقُ فَلَــمْ نُطِـلْ بِـهِ، وَلَــمْ نُنَمِّــقُ

١٩٥ وَالحَمْـــدُ للهِ عَــلَى التَّوْفِيــقِ لِمَــنْهَجِ الحَــقِّ عَــلَى التَّحْقِيــقِ

الشــرح

قوله: «وكلُّ هَذا علْمُه محَقَّقُ» عِند أهلِ المَنطِق «فلَم نُطْل فِيه ولم ننَمِّقُ» وفي قولِه: «ولم ننمقُ» رفَع الفِعْل مُراعاةً للرَّوي، وإلَّا كانَ الواجِب أنْ يَقول: ولم ننمِّقِ، أو ولم ننمقْ، لكِن لا بأْسَ؛ لأنَّ النَّظم كما قال الحِريريُّ في المُلحة: صلِف يعْسِف النَّاس ولا يعْسِفُونه، وقد قال[1]:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّـلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

وقولُه: «فلم نُطل فيه، ولم ننمق» أي: أنَّنا ما أطلْنا فيه، ولا نمَّقنا، ولا حسَّنَّا، ولا زيَّنّا.

ثُم حمد الله عَزَّوَجَلَّ علَى إكمالِ هَذِه المنْظُومة فقَال:

والحَمْـــدُ للهِ عَــلَى التَّوْفِيــقِ لمــنْهَجِ الحَــقِّ عَــلَى التَّحْقِيــقِ

لأنَّ مَن وفَّقه اللهُ لمنْهَج الحقِّ فقَد أنْعَم علَيْه نِعْمة كَبيرَة؛ لأنَّ الهِدايَة -مع أن أكْثَر أهْل الأَرْض علَى ضَلالٍ- نِعمة مِن الله، ونجاةٌ مِن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يُنَجِّي بها العَبْد، فيستحق عَزَّوَجَلَّ أن يحْمد علَيْها.

وقوله: «علَى التَّحْقيق» يعْني: أن هَذا المنْهَج، وهو منْهَج أهل السُّنَّة والجَماعة

(١) انظر ملحة الإعراب (ص:٧٢).

هو مَنْهج التَّحْقيق، ولَيْس ما يدَّعيه أهْل الكَلام؛ وذلِك لأنَّ أهْل الكَلامِ إذا أرادُوا أن يتكلَّموا قَالُوا: قال أهْل التَّحْقيق، أو: أجْمَع أهْلُ التَّحقيق، وهذه دَعْوى، فالتَّحْقيق هو محاوَلَةُ الوُصول إلى الحَقِّ، ولا نعْلم أحدًا يُحاوِل الْوُصولَ إلى الحقِّ وهُو أقْرَب إلى الحقِّ مِن أهل السُّنَّة والجَماعة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٦ مُسَلِّمًا لمُقْتَضَى الحَدِيثِ وَالنَّصِّ فِي القَدِيمِ وَالحَدِيثِ

١٩٧ لَا أَعْتَنِي بِقَوْلِ (غَيْرِ السَّلَفِ) مُوافِقًا أئمَّتِي وَسَلَفِي

الشرح

قولُه: «مُسَلمًا» يعْنِي: حالَ كوْنِه مسَلمًا، «لمُقْتَضى الحَديثِ» أيْ: لما يقْتَضيه حديثُ النَّبيِّ ﷺ، و«النَّصِّ» يعْني: القُرْآنَ، «في القَدِيم» أيْ: فِي الزَّمان القَدِيم، (والحَديث) يعْنِي الزَّمان الحَدِيث، ولا يَخْفى مَا في هَذا البَيْت مِن الجِناس، وهو اتِّفاق اللَّفْظَين مع اختِلاف المَعْنى؛ لأنَّ قولَه: «الحَديث» في الشَّطْر الأَوَّل يعني الحَديثَ النَّبويَّ، وقوله: «الحَديث» في الشَّطر الثَّاني يعْني الجديدَ ضد القَدِيم.

وقَد يَقُول قائِل: لماذا قدَّم المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ الحَديثَ علَى النَّص وهُو القُرْآن، مَع أن القُرْآن أشرف؟

فنَقُول: إنَّه يجُوز تقْدِيم غيْر الأشْرف علَى الأَشْرف لمراعاة نسَق الكَلام، وانْظُر إِلى مُوسَى وهارُون، فمَع أنَّ مُوسَى أشْرف، وهُو يقدّم بالذِّكر، لكن في سورَة (طه) قالَ تَعالَى: ﴿بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه:٧٠]؛ وذلِك لأَجْل أن تَتناسَب هَذِه الآيَة مع الآيَات الأُخْرى.

ثم قالَ المؤلِّف:

لَا أَعْتَنِي بِقَوْلِ غَيْرِ السَّلَفِ مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي

يعْني: لا أهتَمُّ بقَوْل غَيْر السَّلف، حالَ كوْنِي موافقًا أئِمَّتِي وسلَفي، وهذا تحدُّثٌ بنِعْمة الله عَزَّوَجَلَّ علَيْه، ولَيْس مِن بَاب الفَخْر والعلو.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٨ وَلَسْتُ فِي قَوْلِي بِذَا مُقَلِّدَا إِلَّا (النَّبِيَّ) المُصْطَفَى مُبْدِي الهُدَى

الشرح

يعْنِي: لا أقلِّد فِيما ذهبْتُ إلَيْه إلا محمَّدًا ﷺ، وفُهم مِن كلامِه أنَّه يجُوز أن يُسمَّى اتِّباع النَّبي ﷺ تقليدًا، وهَذا مُختلَف فِيه؛ فمنْهُم مَن يقُول: لا تُسمِّ نفسك مقلِّدًا للرَّسول، ولكِن سمِّ نفْسَك متَّبعًا للرَّسول.

ولا شكَّ أنَّ هَذا هُو الأَوْلى؛ لأنَّ الأَصْل في التَّقليد قَبُول قوْل القائِل بدُون دليلٍ، وقَبُولنا لقَوْل الرَّسولِ ﷺ قَبولٌ بدَلِيل؛ ولهَذا يَنْبغي أن نُسمِّي ذلِك اتباعًا، كما قالَ تَعالَى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٣١]، وقال: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨].

لكِن لا بَأْس أن نتَسامَح ونَقُول مِن باب التَّجوُّز: إن هَذا تقْلِيد.

وقوْلُه: «إلَّا النَّبي المُصْطَفى» يعْنِي بذلِك محمَّدًا ﷺ، والمُصْطَفى اسْم مفْعول مِن الصَّفْوة، وأصْله (المصْتَفى)، ولكِن قُلِبت التَّاء طاءً لعلَّة تصْريفيَّةٍ، والمُصْطَفى يعْني: الَّذي اصْطَفاه الله عَزَّوَجَلَّ وجعلَه مِن صُفْوة خلْقِه.

وقوْله: «مُبْدي الهُدَى» أي: مظْهِره، قالَ الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢].

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

١٩٩ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا قَطْرٌ نَزَلْ ... وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ

الشرح

قَولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «**صَلَّى علَيْه الله**» الصَّلاةُ مِن الله علَى رَسولِه ﷺ يعْني: ثناءَهُ علَيْه في الملأِ الأَعْلى.

وقولُه: «**ما قَطْرٌ نزَل**» يعْني: مُدَّة نُزول القَطْر، والَّذي يُحْصي نُزولَ القَطْر هُو الله عَزَّوَجَلَّ، يعْني: صلى الله علَيْه صلَوات كَثيرَة كَثيرَة كقَطراتِ المطَر.

وقولُه: «**وَما تَعانَى ذِكْرُه مِن الأزَل**» يعْنِي: وأُصلِّي علَيْه أيضًا ما تَعانَى -وفي بعْض النُّسخ تَعالى- ذِكْره مِن الأزَل، يعْنِي: ذِكر النَّبي ﷺ، «**مِن الأزَلْ**» أيْ: مِن الماضِي القَدِيم، وتَعانَى مِن الاعْتِناء، والمُهِمُّ أنَّه يُصلِّي علَيْه -جَزاه الله خيرًا- بِهذَا القَدر الكَثِير الَّذي لا يُحْصَى، وهُو -صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم- أهْلٌ لذَلك.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٠ وَمَـا انْجَـلَى بِهَدْيِـهِ الـدَّيْجُورُ وَرَاقَـتِ الأَوْقَـاتُ وَالـدُّهُورُ

الشـرح

قوْلُه: «**ومَا انْجَلى بهَدْيه الدَّيْجور**» أي: الظَّلام، وما أكْثَر ما انْجَلى الظَّلام بهَدْي النَّبي صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم، وما أكْثَر المتَّبِعين له الَّذين اهْتَدوا بهَدْيه ﷺ، واسْتَناروا بنُورِه.

قولُه: «**ورَاقَتِ الْأَوْقات والدُّهورُ**» أيْ: صَارت رائقَة محبُوبَة، والمُراد بذَلِك تكْثِير الصَّلاةِ علَى النَّبي صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم، وهو ﷺ أهْلٌ لذَلك، فصلَوات الله وسلامه عليه.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تعالَى:

٢٠١ وَ(آلِـهِ) وَ(صَـحْبِهِ) أَهْـلِ الوَفَـا مَعَـادِنِ التَّقْـوَى وَيَنْبُـوعِ الصَّـفَا

الشـــرح

قَولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وآلُه» عطفًا علَى قولِه: «صلَّى علَيْه الله»، يَعْنِي: وصلَّى علَى أهلِه وصحْبِه، و(الآل) إِذا لم يقْتَرن معَها شيْءٌ فأصَحُّ الأَقْوال أنَّهم أَتْباعه علَى دينِه.

وأمَّا «صحْبه» فهم أصْحابه، والصَّحابيُّ: مَن اجْتَمع بالنَّبي ﷺ مُؤمنًا بِه ومَات علَى ذلك، ويشْمَل أيَّ اجْتماعٍ سواء كانَ طويلًا أو قصيرًا.

وقولُه: «أَهْل الْوَفا» يعْنِي: أصْحاب الوَفا، فإنَّه لا أحَدَ مِن أَتْباع الأَنْبياء أوْفى من صحابَة النَّبي ﷺ ولهَذا هَجرُوا أوْطانَهم، وتركُوا أمْوَالهم إِلى اللهِ ورَسوله، ونَصرُوا الله ورَسوله، وجَاهَدوا في اللهِ حتَّى فتح اللهُ بِهم قلوبًا غلفًا، وآذانًا صمًّا، وفَتحوا البِلادَ وأنْجَوا العباد، وصارَ لهم مِن المكانَةِ ما ليْس لغيْرِهم من أَتْباع الرُّسُل.

قولُه: «مَعادِنُ التَّقْوى ويُنْبوع الصَّفا» يعْني أنَّهم معادِن التَّقوى، والمعادِنُ جمْع معْدن، وهُو ما يَكُون في الأَرْض مِن غَيْر جِنْسها، مما خبَّأَتْه الأَرْض مِن أطَايب العَناصِر؛ كالذَّهب والفِضَّة و ما أشْبَه ذَلك، هؤُلاءِ هُم معادن التَّقْوى، أي: تقوى الله عَزَّوَجَلَّ.

قـولُه: «ويُنْبوع الصَّفا» يُنْبوع: يعْنـي الماء النَّابـع مِن الأَرْض، والصَّفا: مِن الصَّفْوة؛ لأنَّ الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُمْ هُم صفْوَة هَذِه الأُمَّة، كما قال النَّبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٢ وَ(تَابِعٍ) وَ(تَابِعٍ لِلتَّابِعِ) خَيْرِ الوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ

الشرح

قولُه: «**تَابِعٍ**»: أي: تابع للصَّحابَة، «**وتَابِعٍ للتَّابِع**»: أي: تَابع التَّابِعين، وهَذِه هِي القُرون المفضَّلة؛ ولهَذا قال: «**خيْرِ الوَرَى حقًّا**»، حقًّا: مفعُول مُطْلق لعامِلٍ محذُوفٍ، والتَّقدير أُحِقُّ ذلِك حقًّا، وأثبته إِثْباتًا، «**بنص الشَّارع**» وهُو محمَّد -صلى الله علَيْه وعلى آله وسلم- ويُطْلق علَى الله أيضًا، قال الله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى:١٣]، وقالَ تَعالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [الجاثية:١٨]، والرَّسولُ ﷺ شارِعٌ يُشرِّع للنَّاس ويُبيِّن لهم الطَّريقَ، فقَد نص ﷺ علَى أنَّ خَيْرَ النَّاس قرْنُه، ثُمَّ الَّذين يَلُونَهم، ثُمَّ الَّذين يَلُونَهم[1].



(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد علَى شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصَّحابَة، باب فضل الصَّحابَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، رقم (٢٥٣٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٣ وَرَحْمَــةُ اللهِ مَــعَ الرِّضْــوَانِ وَالــبِرِّ وَالتَّكْــرِيمِ وَالإِحْسَــانِ

٢٠٤ تُهْـدَى مَـعَ التَّبْجِيـلِ وَالإِنْعَـامِ مِنِّـي لِمَثْـوَى عِصْـمَةِ الإِسْـلَامِ

الشــرح

قولُه: «ورَحْمة الله» مُبْتدأ، و«تُهْدى» خبرَ المبْتَدأ.

وقوْلُه: «رحْمَةُ اللهِ مَع الرِّضْوان» أيْ: مَع رِضاه عَزَّوَجَلَّ، ورِضَاه أخصُّ مِن رحمتِه؛ لأنَّ رحْمَته تَنقسِم إلى قِسْمَين: عامَّة لجَميع الخَلْق، وخاصَّة بالمُؤمِنين، أمَّا الرِّضا فهُو خاصٌّ بالمُؤمنين، ولا يُمْكن أن يرْضَى اللهُ عَن الكافِرينَ، ولا عن أعْمالهم، فلِذلِك صارَ الرِّضْوان أخص.

قوله: «والبِرُّ» الخيْر الكَثِير، «والتَّكريم» أي: مِنّا لهم، وإكْرامُنا إياهم وهُم أمْواتٌ بإِكْرام آرائِهم وأقْوالهم، واحْترامِها، وعَدم الاعْتِراض علَيْها، والدُّعاء لهم، وسُؤال العَفْو لهم إذا أخْطَؤوا، وما أشْبَه ذَلك.

«والإِحْسان» أيْ: الإِحْسان إلَيْهم بالدُّعاء، وكانَ المُؤْمنون يَقولُون: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر:١٠].

وقَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تُهْدَى مَع التَّبْجيل» غايَة التَّكريم، «تُهدى» أيْ مِن المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، «والإِنْعام منّي» الإِنْعام: يعْنِي الإِفْضال، والنِّعْمَة هِي الفَضْل.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لمثْوَى عِصْمة الإِسْلامِ» وهِي قُبورهـم، فكأَنَّـه دَعا لأهْلِ عِصمة الإِسْلام أن يضَع اللهُ في قُبورِهم الرَّحمة والرِّضْوان والبِرِّ والتَّكريم والإِحْسان

إِلى آخِره، وعِصْمة الإِسْلام: يعْني الَّذِين بِهم عصم الإِسْلام، وهُم العُلَماء الرَّبانِيون الَّذين عَلِموا الحَق، وعمِلوا بِه، ودعوا إِلَيْه، ودافعوا عَنْه، هؤُلاءِ هُم الأَئِمَّة رحمة الله علَيْهم.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٥ أَئِمَّـــةِ الـــدِّينِ هُـــدَاةِ الأُمَّـــةِ أَهْـلِ التُّقَـى مِـنْ سَـائِرِ الأَئِمَّـةِ

الشـــرح

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أئِمَّة الدِّين هُداة» جمْع هادٍ، والمُرادُ بالهِدايَة هُنا هداية الدَّلالَة والإِرْشاد؛ لأَنَّه لا أحَد يَهْدي أحدًا هدايَة توْفِيق إلا رب العالمين عَزَّوَجَلَّ.

قوْلُه: «أهْل التُّقَى من سائر الأئِمَّة» سائِر أيْ: جَميع، وسائِر تُطْلق بمَعْنى جميع، وتُطْلق بمَعْنى بعْض، فأمَّا إِطْلاقُها بمَعْنى جَميع فهِي مُشتقَّة مِن السُّور؛ لأَنَّه محيطٌ بالبَيْت، وأمَّا بمَعْنى باقٍ فهِي مشتقَّة مِن السُّؤر وهو بقيَّة شَراب الحيَوان؛ كسُؤْر الهِرَّة، وسُؤر الإِنْسان، و ما أشْبَه ذَلك.

والمُراد المَعْنى الأوَّل أيْ: مِن سائر الأئِمَّة، والأئِمَّة: جمْع إِمام، وهُو مَن تميَّز بشَيْء متبُوع عليه، ولَيْس كلُّ عالمٍ إمامًا، فالعُلَماءُ الأجِلَّاء هُم الَّذين تميَّزوا بالتَّحقيق والتَّدقيق والتَّحرير حتَّى تبِعهم النَّاس، هؤُلاء أئِمَّة، لكن منْهُم أئِمَّة اشْتَهروا وانْتشرت آراؤُهم، وكاد المُسلِمُون يجْمَعون علَى أنَّهم أئِمَّة، ومنْهُم أئِمَّة دون ذلك.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٦ لَا سِيَّما (أَحْمَدُ) وَ(النُّعْمانُ) وَمَالِكٌ (مُحَمَّدُ) الصِّنْوَانُ

الشرح

قولُه: «**لا سِيَّما**» كلِمة يُؤْتى بِها لبيانِ أنَّ مَا بعْدَها أوْلى مما قبْلها، «**أحمد**» يعْني به ابْن حنْبل، «**النَّعمان**» يعْني به أبَا حنِيفَة، «**مالك**» يعْنِي بِه مالِك بْن أنس إمامُ دار الهِجْرَة، «**محمَّد**» يعْنِي بِه الشَّافعي، «**الصِّنْوان**» لأنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانَ مطَّلبيًا، وقد قال النَّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْو أَبِيهِ**»(١)، فهُو صِنْوان للرَّسولِ ﷺ، وتراجم هؤُلاء الأئِمَّة الأَرْبَعة معْروفَة مشْهورَة، فلا نُطِيل بذكرها.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، رقم (٩٨٣).

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٧ مَـنْ لَازِمٌ لِكُـلِّ أَرْبَـابِ العَمَـلْ تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ، فَاسْمَعْ تَحَلْ

الشـــرح

قَوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن لازِمٌ لكُلِّ أرْباب العَمل» مِن: اسمُ موْصُول، ولازم: خبَرٌ مقدَّم، وتقْلِيد مبتدأٌ مؤَخَّر، يَعْني: مِن تقْلِيد حبر منهُم لازِم لكُلِّ أرْباب العَمل، إذن؛ ففِي العِبارَة تقْدِيم وتأْخِير؛ حيْثُ تقدَّم الخبَر علَى المبتدَأ، يعْني أنه يلْزم لكلّ إنْسَانٍ يعْمل أن يقلِّد واحِدًا مِن هؤُلاء الأَرْبَعة، فهَذا معْنَى كلام المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا قولٌ ضعيفٌ جدًّا؛ لأنَّ مُقْتضاه أنَّه لا يجُوز العَمل بِقَول خارِجٍ عن أقْوَال هؤُلاء الأئِمَّة الأَرْبَعة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، والأَمر ليْس كذَلِك، ولا يلْزَم اتِّباع أحد علَى كُلّ حَالٍ إلا الرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؛ فهُو الَّذي يلْزَم اتِّباع قوله علَى كُلّ حَال.

أمَّا هؤُلاء الأئِمَّة الأَرْبَعة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ فإنَّه لا يلْزَمنا أن نأْخُذ بقَوْلهم، ولنا أن نخرج عن أقْوَالهم.

ولكِن لا شكَّ أنَّهم إذا أطْبَقوا علَى شيْء فإنَّه أقْرَب إلَى الصَّواب، والخُروج عنه يحْتَاج إلَى تأنٍّ، وهَذِه قَاعِدَة يَنْبَغي أن تُعرف، وهِي أنَّك إذا رأَيْت الجُمْهور علَى قولٍ فلا تَخْرج عِنه إلا بعْدَ التأنِّي والتريُّث والنَّظر في الأدِلَّة والتَّدبُّر فيها؛ لأنَّ قولَ الجُمْهور لا يُستَهان به، وقولُ الجُمْهورِ أقْرَب للحقِّ مِن قوْل الوَاحِد، فلا تفْرح أن تجِد قولًا غرِيبًا تخرج بِه أمام النَّاس؛ ليصدُق قولُ النَّاس علَيْك: خَالِفْ تُعرَفْ، وبعْض النَّاس يقول: خَالِفْ تُذْكَر. بَل كُن مَع الجماعَة، لكِن إذا بانَ أن الحقَّ في خلافِ الجُمْهور، فالوَاجِب علَيْك اتِّباع الحقِّ. إذن فكلامُ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه نَظر.

وقولُه: «تحَل»، أي: تحَلَّى من اللَّوم.

ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢٠٨ وَمَـنْ نَحَـا لِسُـبْلِهِمْ مِـنَ الـوَرَى ... مَا دَارَتِ الأَفْـلَاكُ أَوْ نَجْـمٌ سَرَى

٢٠٩ هَدِيَّـةٌ مِنِّـي لِأَرْبَـابِ السَّـلَفْ ... مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْـلِ الخَلَـفْ

الشرح

قَولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ومَن نَحا**» أي: مَن اتَّجه وأخَذ، «**لِسُبْلهم**» أيْ: طُرقِهم، «**من الوَرَى**» أي: مِن الخَلق.

قولُه: «**ما دارت الأَفْلاك أو نجم سرى**» يعْني: مدَّة دورَان الأفْلاك، وسرَيان النَّجْم، والنَّجْم هُنا عامٌّ يشْمَل كلَّ نجْم، فما أكْثَر هَذا الدُّعاءَ الَّذي ذكرَه المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ما دامَ شامِلًا لكلِّ الأَفْلاك، أو لكُلِّ دوْرَة من دوراتِ الأفْلاك، وسريانِ النَّجم.

قولُه: «**هديَّة مِنِّي لأرْبَابِ السَّلف**»، أي: لأصْحابِ السَّلف.

قـولُه: «**مُجانبًا للْخَوْض مِن أهْل الخَلف**» لأن هَذِه العَقِيدَة مبْنِيَّة علَى طَرِيـق السَّلف، وإنْ كانَ فِيهَا بعْض الشيءِ منَ الملاحَظات الَّتي نبَّهنا علَيْها أثْناء الشَّرح به، لكنَّها في الجملة سَلفيَّة محْضَة.



ثُمَّ قَال المؤلِّفُ رَحِمه اللهُ تَعالَى:

٢١٠ خُـذْهَا هُـدِيتَ وَاقْتَـفِ نِظَـامِي تَفُـزْ بِـمَا أَمَّلْـتَ وَالسَّـلَامِ

الشـرح

يعْني أنَّك إِذا أخذْتَها واتَّبْعت نظامي، أي: منْظُومي فيها، فإِنَّك تفُوز بما أمَّلت، «والسَّلام». أي: وتفُوز بالسَّلام. أي: الأَمان مِن التَّخْليط في الاعْتِقاد.

والحمدُ لله رب العالمين.

و صلَّى الله وسلم وبارَكَ علَى نبينا محمَّد.

وعلى آله وأصْحابه ومن تبعهم بإِحْسان إِلى يوم الدِّين.



فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الفوائد

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**